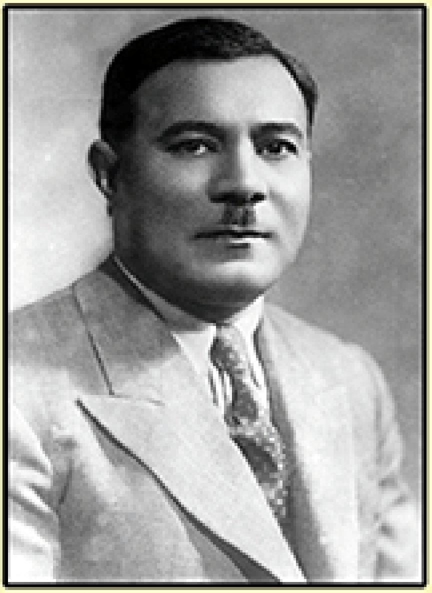
نجدة فتحي صفوة

صالح جبر

سيرة سياسية



دار الساقي

صالح جبر

سيرة سياسية

صدر للمؤلف عن دار الساقي:

- الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (٧ مجلّدات)
- حكايات دبلوماسية
- محمد حديد: مذكراتي

خطوط العناوين: وسام شوكت
تصميم الغلاف: سومر كوكبي

نجدة فتحي صفوة

صالح جبر

سيرة سياسية

دار الساقي

الطبعة الأولى 2016

ISBN PB: 978-6-14425-873-6
HB: 978-6-14425-890-3

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: 113/5342، بيروت، لبنان
الرمز البريدي: 6114–2033
هاتف: 442 866-1-961+، فاكس: 443 866-1-961+
email: info@daralsaqi.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني
www.daralsaqi.com

تابعونا على

@DarAlSaqi
دار الساقي
Dar Al Saqi

شكر وتقدير

إننا نتقدم بالشكر والتقدير لفريق دار الساقي للنشر، خصوصاً الأستاذ أندره كسبار والأستاذة رانية المعلم، وبقية العاملين في المؤسسة على جهودهم المحمودة والمتميزة في إخراج وتنفيذ وترتيب صفحات كتاب **صالح جبر سيرة سياسية** من المسودات الأصلية التي كان قد تركها لديهم زوجي المرحوم نجدة فتحي صفوة قبل وفاته، ومن ثم قاموا مشكورين بمهمة تحرير وتنقيح وتصحيح وتنسيق الكتاب، وهي في الحقيقة مهمة صعبة جداً في ظل غياب المؤلف. ولقد جاء هذا العمل المتميز بكل دقة ومهنية وأمانة في نقل النص الأصلي. كذلك أود أن أشكر مؤسسة الجادرجي والأستاذ سعد جميل المدفعي للتفضل بإعارتنا بعض الصور النادرة، والأستاذ وسام شوكت لخط عنوان الكتاب. وأخيراً أشكر كل الأهل والأصدقاء على دعمهم وتشجيعهم المستمر، الذي بدونه لما أنجز هذا الكتاب.

وكم تمنيت لو أن هذا الكتاب قد صدر قبل رحيل زوجي نجدة فتحي صفوة والأخ السيد سعد صالح جبر ليسعدا بثمرة جهودِهما على مدى أكثر من عشر سنوات، ولكن مع الأسف قدرهما المحتوم كان أقرب.

نرمين قيردار

١٥ آب ٢٠١٥

المحتويات

مقدمة

ولدت فكرة كتابة سيرة مفصلة للسياسي العراقي البارز صالح جبر – رحمه الله – خلال محادثة مع نجله الصديق الكريم سعد جبر جرت قبل سنوات قلائل في لندن، حيث كنا، كلانا، مقيمين. وقد شجّعني الأخ سعد على تنفيذ الفكرة، ووعد بتزويدي بما لديه من معلومات وذكريات عن والده الراحل، وإن لم تكن لديه أوراق أو وثائق تخصّه. كما وعد باحترام رأيي، وعدم طلب إضافة شيء لا أرغب في إضافته، أو حذف ما قد يجده في غير مصلحة والده أو مخالفاً لرأيه، وكان صادقاً في وعده كل الصدق، ملتزماً به تماماً، فله جزيل الشكر في بداية هذه المقدمة.

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي قام به صالح جبر في حياة العراق السياسية طوال ربع قرن من الزمان تقريباً في العهد الملكي، فإنه لم ينل ما يستحقه من تكريم لذكراه، أو دراسة لدوره السياسي وخدماته الكثيرة في المناصب المهمة والوزارات التي شغلها كوزارات المعارف والمالية والداخلية، إضافة إلى رئاسة الوزراء والمناصب الإدارية الأخرى التي تسنّمها. بل إنه تعرّض في بعض الحالات لهجمات ظالمة، وبصورة خاصة بعد عقد "معاهدة بورتسموث" التي كان مهندسها والمفاوض فيها والموقع عليها، دون أن يظهر من يدرس تلك المعاهدة وملابساتها وظروف عقدها، دراسة موضوعيّة منصفة، بل كان معظم من كتبوا عنها متأثّرين بالدعوات الغوغائية التي صحبتها دون اطلاع أو دراسة متأنّية لبنودها.

ولم تكن في سيرة صالح جبر دراسة علمية موضوعيّة مثل تلك التي كتبت عن غيره

من السياسيين الذين كان دور بعضهم في حياة العراق السياسية دون دوره بكثير[1]. كما أن صالح جبر لم يترك مذكرات شخصيّة شاملة كما فعل بعض معاصريه من السياسيين مثل توفيق السويدي وعلي جودت وناجي شوكت وكامل الجادرجي وعبدالعزيز القصاب ومحمد حديد وسليمان فيضي وغيرهم من معاصريه من رجالات العراق في العهد الملكيّ.

وقد أتيح لي أن أتعرّف إلى صالح جبر – رحمه الله – عن كثب في مناسبتين خاصتين: ففي سنة ١٩٤٨ كنت ملحقاً دبلوماسياً في السفارة العراقية في لندن حين جاءها صالح جبر، وكان رئيساً للوزراء، على رأس وفد كبير لعقد المعاهدة العراقية – البريطانية التي وقّعت في مدينة "بورتسموث" وعرفت في ما بعد باسمها، وكنت في من حضروا التوقيع عليها على ظهر البارجة "فيكتوري" الراسية في ميناء تلك المدينة.

لكن زيارة صالح جبر إلى لندن في تلك المناسبة لم تتح لي بطبيعة الحال سوى تبادل القليل جداً من الحديث معه، أما اتصالي المباشر فقد كان مع الدكتور فاضل الجمالي، وزير الخارجية، الذي حضر إلى لندن معه، ومع السفير العراقي في لندن، سمّو الأمير زيد بن الحسين، رحمهما الله. وكنت في ذلك الوقت مسؤولاً عن إرسال البرقيّات الرمزية (الشيفرة) المتبادلة بين السفارة في لندن ووزارة الخارجية في بغداد وتسلّمها، مما جعلني على اطلاع تام على سير المفاوضات وملابسات تلك المعاهدة سيئة الحظ التي لم يكتب لها أن تبرم، مما سيجد القارئ تفاصيله في غضون هذا الكتاب.

ثم أتيحت لي بعد ذلك بسبع سنوات أو نحوها فرصة ثمينة أخرى للتعرف إلى المرحوم صالح جبر في سنة ١٩٥٥ حينما كنت سكرتيراً للسفارة العراقية في باريس، وزارها ضمن جولة غير رسمية إلى بعض الأقطار الأوروبية، وخلالها أقام في باريس حوالى أسبوعين كنت خلالهما أراه وأجالسه يومياً، وأرافقه ساعات طويلة.

---

١ صدرت دراسات علمية وأطروحات جامعيّة عن العديد من الشخصيات العراقية، منها دراسات عن الملك غازي، والأمير عبدالإله، ونوري السعيد، وجعفر العسكري، وجعفر أبو التّمن، ومولود مخلص، وسعد صالح، ويونس السبعاوي، وسعيد قزّاز، وعبدالكريم قاسم، وآخرين.

وكان صالح جبر يبدأ يومه بزيارة السفارة العراقية ومجالسة صديقه السفير نجيب الراوي. لكن كان في أغلب الأيام، يبدأ زيارته بالحضور أولاً إلى مكتبي المقابل لمكتب السفير، وخصوصاً حين يكون السفير غائباً أو مشغولاً باستقبال زائر آخر.

وقد أتاحت لي هذه الزيارة الفرصة للتعرّف إليه عن كثب، ومجالسته والاستماع إلى آرائه، مما لم يكن متاحاً لي لو كنّا في بغداد، وقد كان ذلك سبباً في تصحيح كثير من الانطباعات الخاطئة التي كانت لدى البعض عن شخصيته وسياسته وآرائه، وكانت جميعاً مستقاة من خصومه أو من مقالات الصحف المناوئة له شخصياً أو سياسياً، وخصوصاً بعد عقد "معاهدة بورتسموث".

وفي زيارته الأولى للسفارة، سألته عمّا يرغب في زيارته أو مشاهدته في باريس، فطلب إليَّ ان أصطحبه إلى إحدى المكتبات ليطّلع على ما صدر من كتب جديدة ويشتري ما يهمه منها. ولمّا كنت أعلم أنه لا يعرف اللغة الفرنسية فقد اصطحبته إلى إحدى المكتبات القليلة التي تعرض فيها الكتب الإنكليزية. وكنت متشوّقاً لمعرفة الكتب التي سيختارها؛ فوجدته يختار كتباً سياسية وتاريخيّة في غاية الأهميّة، أتذكر منها الآن **مذكرات الجنرال ديغول** التي كانت ترجمتها الإنكليزية قد صدرت قبل أيام قلائل، كما اختار كتباً سياسية وتاريخية واقتصادية لم أكن أظن أن سياسياً عراقياً في ذلك الوقت يرغب أو يهتم بقراءتها أو حيازتها إلا في أندر الحالات.

وكان مما لفت نظري أيضاً خلال زيارته إلى باريس مواقفه وآراؤه واهتماماته. وكنت أعلم من تجاربي مع معظم الشخصيّات العراقية التي تزور العواصم الأوروبية، باستثناء الدكتور فاضل الجمالي، أنها لا تسأل عن مكتبة، ولا تفكر في "أوبرا" أو "كونسرت"، وإنما تهتم بزيارة الأسواق والمخازن الكبيرة، وشراء الملابس والهدايا لنفسها أو لأفراد عائلاتها، وأنها إذا أرادت أن تختار مطعماً فهو مطعم شرقي لبناني أو هندي في الغالب. وفي المرة الأولى التي كنت أتجوّل معه في بعض معالم باريس، وحان وقت الغداء، سألته عن رغبته في نوع المطعم الذي يرغب أن أصطحبه إليه. وكنت بطبيعة الحال أتوقّع أن يقترح مطعماً عربياً أو شرقيّاً. لكنه فاجأني بأن طلب أن أصحبه إلى مطعم فرنسي أصيل، مستعملاً كلمة TYPICAL قائلاً: إن المطبخ الفرنسي من أرقى المطابخ في العالم، ولا بدّ لمن يزور باريس أن ينتهز فرصة وجوده فيها فيزور

مطعماً فرنسياً أصيلاً، وقال إن المطاعم العربية والشرقية نجدها في بلادنا كل يوم، ولا حاجة للبحث عنها في باريس. وفي الحقيقة عجبت لصدور مثل هذا الرأي من ابن الناصرية وأكبرت عقلية هذا الرجل الشرقي الذي فضّل الـ"فيليه مينيون أو شامبينيون" و"الكريب سوزيت" على الرز مع البامية أو الكباب أو البقلاوة، ولا أتذكر أن زائراً آخر أبدى مثل هذه الرغبة خلال إقامتي الطويلة في لندن وباريس. وقد تذكرت في حينه أن نوري السعيد الذي زار القاهرة خلال عملي فيها مدةَ أربع سنوات، كان يطلب في اليوم الأول من وصوله أن نأخذه إلى مطعم "الحاتي".

ومن الأمور المهمة والطريفة التي حدثت خلال زيارة صالح جبر إلى باريس، كانت حادثة زيارته للسفير البريطاني فيها. فقد استدعاني السفير، السيد نجيب الراوى رحمه الله، في أحد الأيام، وكان صالح جبر جالساً معه في مكتبه، وقال لي إن فخامة السيد صالح جبر يرغب في زيارة السفير البريطاني، وطلب إليّ أن اتصل بالسفارة البريطانية في باريس، وأطلب موعداً لفخامته مع السفير.

وكان الموظف المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط في السفارة البريطانية بباريس هو السكرتير الأول المستر فيبر Faber الذي سبق له أن عمل في السفارة البريطانية ببغداد، وقد تعرّفت إليه في باريس بحكم العمل. فلما اتصلت به طالباً تحديد الموعد سألني: هل هو طلب رسمي من السفارة العراقية؟ هل أن السفارة هي التي تطلب تحديد الموعد؟ فأجبته أن ذلك واضح ما دمت أكلمه من السفارة وباسمها، وليس من داري. ثم سألته عن سبب هذا السؤال، فأجاب: إن السيد صالح جبر سياسي معارض في الوقت الحاضر، وإننا في العادة لا نتصل برجال المعارضة.

والواقع أن علاقات صالح جبر مع نوري السعيد، رئيس الوزراء، كانت متوترة في تلك الفترة، بل إنه كان قد أصبح معارضاً عنيداً له. كما أن السفير نجيب الراوي – وإن كان بعيداً عن السياسة في تلك الفترة – لم يكن مرتاحاً لنوري السعيد، بل كان ينتقد سياسته بشدّة، وربما كان عدم الارتياح وفقدان الثقة متبادلين. فلمّا أخبرته بما قاله لي سكرتير السفارة البريطانية، أجاب، وهو شبه مازح: "لماذا لم تسأله: لو كان نوري السعيد في المعارضة هل كنتم ستترددون أيضاً في تحديد موعد له؟". ولم يكن ذلك الجواب قد خطر ببالي، وإلا لجابهت المستر فيبر به

لأرى ماذا يكون جوابه.

ومع ذلك فقد حددت السفارة البريطانية موعداً لصالح جبر لزيارة السفير البريطاني، فأوصلته إلى السفارة البريطانية بسيارتي، ولكنني لم أحضر المقابلة ولم أطّلع في حينه على ما دار خلالها. وبعد ذلك بنصف قرن أو ما يقرب من ذلك، اطّلعت في لندن، بين الوثائق البريطانية التي كنت أراجعها لإعداد مواد هذا الكتاب، على تقرير للسفير البريطاني، السير غلادوين جيب، عن زيارة صالح جبر له، وما دار بينهما من حديث، وقد جاء في التقرير مجاملة، وأنه تحدّث مع السفير حديثاً مطولاً حول قضية فلسطين، وأحوال العراق، ولم يفته طبعاً أن ينتقد سياسة نوري السعيد.

وبعد تلك الزيارة بشهور، وقع العدوان الثلاثي على مصر باشتراك بريطانية وفرنسة وإسرائيل، وفوجئنا في أحد الأيام ببرقية من بغداد تفيد بأن العراق قطع علاقاته الدبلوماسية مع فرنسة، ولكن ليس مع بريطانية، وأنه عهد إلى سويسرة برعاية المصالح العراقية فيها. كما قطعت معظم الدول العربية علاقاتها مع تلك الدولتين. وكنا بين يوم وآخر نخرج إلى المطار، أو إلى محطة القطار، لتوديع سفير عربي آخر قطعت دولته علاقاتها مع فرنسة. وكان بين الدول التي لم تقطع علاقاتها مع فرنسة لبنان، وذلك بسبب ظروفها وعلاقاتها الخاصة مع فرنسة. وكان سفير لبنان الأستاذ عمر الداعوق، فسألته خلال وداع أحد السفراء العرب المغادرين الذين قطعت دولتهم علاقاتها مع فرنسة: "متى ستقطعون علاقاتكم مع فرنسة أنتم أيضاً يا سعادة السفير؟" وكان السيد عمر الداعوق رجلاً كبير السن وظريفاً، فأجابني على الفور:

"سنقطع علاقاتنا مع فرنسة حينما تقطعونها أنتم مع بريطانية"، وكان جواباً ذكياً ومسكتاً.

وعلى أثر قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع فرنسة بسبب العدوان الثلاثي نُقل موظفو السفارة العراقية في باريس إلى عواصم أخرى، وعرضت الحكومة العراقية على الأستاذ نجيب الراوي أن ينقل إلى سفارة أنقرة التي شغرت مؤخراً، فوافق بعد تردّد، وعرض عليّ أن أنقل إليها معه، فلم يسعني إلا أن أوافق، بعد تردد أيضاً، شاكراً ثقته ورعايته.

وخلال وجودنا في أنقرة زارها المرحوم صالح جبر بدعوة من رئيس الوزراء

التركي عدنان مندرس، وأقام فيها حوالى عشرة أيام كنت أراه خلالها كثيراً وأحضر الدعوات التي أقيمت له من جانب الحكومة التركية أو السفارة العراقية، ولم يحدث خلال هذه الزيارة ما يستحق التسجيل، وقد عاد بعدها إلى بغداد.

وفي صبيحة السادس من حزيران (يونيو) سنة ١٩٥٧ طلب مكالمتي بالتلفون من بغداد السيد مدحت عبدالرحمن، مدير مطار بغداد، لأمر لا أتذكره، وقال لي بالمناسبة إن السيد صالح جبر قد توفي في ذلك اليوم، فأخبرت الأستاذ نجيب الراوي بذلك، وجزعنا للخبر جزعاً شديداً، وأسفنا لغياب تلك الشخصية الوطنية الفريدة التي قوبلت بالجحود، وكان بلده يتوقّع على يده خيراً كثيراً، وترحمنا عليه.

***

هذه هي ذكرياتي الشخصية عن السيد صالح جبر – رحمه الله – وقد أفدت في إعداد هذه الدراسة عنه منها ومن العديد من المصادر العراقية المعروفة ومن الوثائق البريطانية التي أتيح لي الاطلاع عليها في لندن في "دار الوثائق البريطانية" (Public Record Office) التي تغيّر اسمها الآن إلى (British Archives). وكان ابني فتحي قد عاد لتوه إلى لندن، بعد إكمال دراسته العالية في الولايات المتحدة، فكلّفته بمرافقتي إلى "دار الوثائق البريطانية" واستخراج كل وثيقة يرد فيها اسم صالح جبر، فقام بهذه المهمة خير قيام وصوّر لي ثلاثة آلاف صفحة تقريباً من التقارير والوثائق الأخرى احتوتها ستة مجلدات ضخمة. فلا بدّ لي من تسجيل شكري له متمنياً له التوفيق في حياته.

وقد تمكّنت – بعد جهد – من الاتصال بالصحافي والمحامي العراقي المعروف، الأستاذ يحيى قاسم، صاحب جريدة **الشعب** الذي كان صديقاً مقرباً من صالح جبر، ويقيم في البرازيل في الوقت الحاضر. وقد تبادلت معه رسائل كثيرة شجعني فيها على إعداد هذه الدراسة، وزوّدني بالكثير من المعلومات المفيدة والذكريات عن صالح جبر. وإنني إذ أسجّل له شكري وامتناني الكبيرين لاهتمامه بأمر هذه الدراسة وتشجيعي على إعدادها، أتمنّى له الصحة وطول العمر.

وقد اطّلع على مسودة الكتاب، وبالأصح، على معظم فصوله، الصديقان العزيزان

الدكتور عدنان الباجه جي، والأستاذ عبدالغني الدلّي، وأبديا ملاحظات قيّمة أشكرهما عليها، وعلى الوقت الذي قضياه في قراءة مسودات هذا الكتاب أو معظمها.

وكذلك أشكر الأستاذ عبدالكريم الأزري الذي كان وثيق الصلة بالمرحوم صالح جبر وبالحياة السياسية في العراق على عهده لتفضّله بتزويدي بكثير من المعلومات القيّمة وقراءة بعض فصول الكتاب على قدر ما سمحت له صحته، تغمّده الله بواسع رحمته.

أما الأخ سعد صالح جبر فقد تفضّل بتقديم كل مساعدة طلبتها منه، وزوّدني بكثير من المعلومات والذكريات عن والده الراحل، ومن المؤسف أن فرّقتنا الأيام فلم يطّلع على الكتاب بأكمله، إنما قرأ بعض فصوله وأبدى تأييده لما جاء فيها. وكانت صلتي به وثيقة خلال إعداد الفصول الأولى من الكتاب حين كنّا مقيمين في لندن ثم فرّقتنا ظروف الحياة، فاستقرّ هو في بغداد، وانتقلت إلى عمّان، ولا أجد صيغة للشكر تكفي للتعبير عن امتناني لتعضيده، وموضوعيّته وسعة تفكيره وكرمه، وأرجو أن يجد هذه الدراسة بحق والده الراحل منصفة وموضوعيّة.

وإنني إذ أسجّل بالشكر والتقدير المساعدات القيّمة التي تفضل بها أولئك الأصدقاء الكرام، لا بدّ لي أن أؤكد أنهم ليسوا مسؤولين عمّا تبقّى في الكتاب من أخطاء ونواقص، وما ورد فيه من آراء، فعلى المؤلف وحده تقع تبعتها.

وقد جرت عادة معظم المؤلفين العرب والأجانب على تسجيل شكر لزوجاتهم على مساعداتهن وتوفيرهن الجوّ الملائم والمريح لإنجاز كتابهم، باستثناء كاتب بريطاني، لا يحضرني اسمه، سجّل شكره لزوجته بهذه الصيغة:

"إلى زوجتي العزيزة التي لولا تعاونها ومساعدتها لصدر هذا الكتاب قبل عامين".

أما في حالتي فقد كان العكس صحيحاً، فقد كانت زوجتي هي التي تشجّعني وتستعجلني على إنجاز هذا الكتاب، ولذلك أسجّل لها شكري القلبيّ على تشجيعها وقبولها بي على علاتي.

وأرجو أن يجد القارئ في هذا الكتاب دراسة موضوعيّة محايدة لشخصيّة كان لها في تاريخ العراق السياسيّ دور كبير، شخصيّة اتّصفت بالذكاء والحكمة والوطنيّة الصادقة.

ن. ف. ص.

الفصل الأول

في الناصرية

"الناصرية" مدينة صغيرة هادئة في جنوب العراق، تقع على نهر الفرات، وتحيط بها بساتين النخيل. وهي مدينة حديثة أسسها ناصر باشا السعدون زعيم عشائر المنتفك ورئيس قبائلها في سنة ١٨٦٩ بتوجيه من الوالي المصلح مدحت باشا.

كان مدحت باشا قد وصل إلى بغداد في تلك السنة وهو مصمم على رفع مستوى القطر العراقي وتشويق الأهلين على مواكبة مدنية العصر، وإصلاح النظام الإداري، ونشر العدل والمساواة والحريّة. ولذلك شرع فور وصوله بتطبيق ما سميّ "نظام الولايات" الذي سبق له أن اشترك في صياغته في سنة ١٨٦٤. وقد قسّم هذا النظام الإداري الجديد ولايات الدولة العثمانية إلى "ألوية" أو "سناجق" يدير كلاًّ منها "متصرّف"، والألوية إلى "أقضية" يديرها "قائمقامون"، والأقضية إلى "نواح" يديرها "مديرو نواح".

وأدخل مدحت باشا "نظام الولايات" على المناطق التي ضمّها إلى "ولاية بغداد" إبّان وجوده فيها، فأوجد بعد مرور أربعة أشهر على وصوله إلى بغداد، إدارة حكومية في المناطق التي كانت تخضع لمشيخة المنتفك عقب نجاحه في إلغاء هذه المشيخة وإنشائه بمكانها "لواء" جديداً باسم "لواء المنتفك".

وكان مدحت باشا راغباً في تهدئة النزاعات والانشقاقات العشائرية بتوطين العشائر في الأراضي الزراعية. وكان من رأيه أن العشائر إذا أصبحت لها جذور في الأرض، انصرفت إلى زراعتها وأعمالها، واختفت المنازعات تدريجاً. وفي جملة مساعيه في

هذا الشأن استقدم الشيخ ناصر باشا السعدون إلى بغداد وحبّب إليه تحويل المشيخة إلى "متصرفية" لها مرجع رسميّ. وقد حسّن له مدحت باشا أيضاً بناء حاضرة جديدة للمنتفك وإدخال أساليب عصرية إلى منطقته. وأدرك الشيخ ناصر أن الزمن قد تغيّر، وأن الأمور اختلفت، وأراد أن يساير التيّار الجديد ولا يقاومه، فتنازل أمام الأفكار الجديدة، وصارت المشيخة "متصرفيّة"، وصار الشيخ متصرّفاً[1].

وكانت بلدة "سوق الشيوخ" مركز المنتفك – أو عاصمتها – حتى ذلك الوقت، وهي من أقدم مدن المنتفك. وكان هواؤها في السابق حسناً جداً، لأن مياه الفرات كانت تجري في عقيق النهر[2]، ولكنه فسد بعد ذلك، وانتشرت فيها الملاريا، وجعلت وخامة هوائها مدحت باشا يفكر في البحث عن موقع جديد لمركز المتصرفية، وبناء مدينة حديثة في محل معتدل الجوّ، وفي وسط اللواء[3]، فاختير موقع مدينة "الناصرية" على ساحل الفرات الأيسر، واستُقدم لتخطيط هذه المدينة الجديدة مهندس بلجيكي اسمه "جول تيللي" Jules Tilly فخططها على غرار المدن الحديثة[4] وشرع في بنائها في سنة ١٨٦٩ وجعل لها شوارع عريضة مستقيمة ومتوازية تتقاطع تقاطعاً هندسياً جميلاً، وهو أمر لم يكن مألوفاً ولا معروفاً في العراق قبل ذلك.

وأطلق على المدينة الجديدة اسم "الناصرية" نسبة إلى ناصر باشا السعدون، وشيّدت فيها دار للحكومة، وجامع، وأبنية أخرى، وبنى ناصر باشا فيها مسكناً له ولأتباعه، وعمّر بيوتاً أخرى تشويقاً لوجوه "الشطرة" و"سوق الشيوخ" والمدن المجاورة الأخرى في المنطقة للانتقال إليها، واتخاذها مقراً لهم.

ولما كانت "الناصرية" على ملتقى نهر الفرات بنهر الغرّاف، فقد أصبحت من مراكز الملاحة النهرية، ونشأت فيها بعض الصناعات البسيطة المتعلقة بها، كبناء الزوارق وتصليحها، وأعمال النجارة البدائية، وهي الصناعات التي وجدت في بعض المدن الواقعة على شواطئ دجلة والفرات، وعلى خطوط المواصلات النهرية، مثل

---

١ علي الشرقي، **ذكرى السعدون**، بغداد، ١٩٢٩، ص٤٥.

٢ **مجلة لغة العرب**، المجلد الثاني، بغداد، ص٢٢.

٣ عباس العزّاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، ج ٧، بغداد، ١٩٥٥، ص١٩٦.

٤ يعقوب سركيس، **مباحث عراقية**، القسم الثالث (تحقيق معن حمدان علي)، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨١، ص٣١٨.

البصرة وهيت والموصل.

وكان من سكان هذه المدينة الجديدة الصغيرة التي لا يتجاوز عدد سكانها عشرة آلاف نسمة[١] مواطن اسمه "جبر بن عليوي" ينتمي إلى عشيرة "بني زيد" القاطنة بالقرب من مدينة "الشطرة". وقد جاء "جبر" إلى الناصرية مع والده "عليوي" الذي انتقل إليها من "الشطرة". وكانت الأخبار ترد عن ازدهار هذه المدينة الجديدة التي أخذ الناشطون من أبناء العشائر المجاورة يهاجرون إليها.

ونشأ جبر في الناصرية وترعرع فيها، وتعلم مهنة النجارة وأخذ يمارسها، ثم تزوّج هناك، وفي سنة ١٨٩٦ رزق بولد سمّاه "صالح". وكانت مدينة الناصرية عند ولادة صالح قد مضت على تأسيسها حوالى ست وعشرين سنة فقط، وكانت قد أصبحت مدينة مزدهرة نسبياً.

وكانت الدار التي ولد فيها صالح تقوم في الشارع المسمى "عقد الهواء"[٢] وهو أوسع شوارع المدينة. وقد عرف عند العامة بهذا الاسم لأن الرياح تكثر فيه بسبب سعته. وكان "جبر" قد اقتطع جزءاً من الدار التي يسكنها، واتخذه مشغلاً أو دكاناً صغيراً يمارس فيه مهنته. وأخذ جيرانه يراجعونه لصنع بعض قطع الأثاث البيتية البسيطة والاحتياجات المشابهة، وسرعان ما عرف في المدينة نجاراً ماهراً، حتى ارتفع دخله ومستوى معيشته وسكنه.

وكانت تقيم في "عقد الهواء" عائلات بعض الموظفين في الدولة العثمانية، ومنها عائلة "قريش افندي" التي كانت دارها مجاورة لدار "جبر"، وكان لهذه الجيرة دور كبير في مستقبل صالح جبر، وفي توجيهه.

كان محمد قريش أفندي بن علي آغا من وجهاء الناصرية، وكان في ذلك الوقت يشغل وظيفة "مدير المال" في المتصرفية، وقبل ذلك كان معلماً في دمشق. ولما

١ لم يكن هنالك إحصاء رسمي دقيق لعدد سكان المدن العراقية في تلك الفترة، وقد جاء في تقرير الاستخبارات البحرية البريطانية لسنة ١٩١٨ أن عدد سكان الناصرية كان عشرة آلاف نسمة:
Naval Staff Intelligence Department, *A Handbook of Mesopotamia*, London 1918, p. 90
وذكر علي جودت، الذي كان متصرّفاً للواء المنتفك في سنة ١٩٢٣، أن نفوس مدينة الناصرية كان لا يتجاوز خمسة آلاف نسمة (علي جودت، **ذكريات**، بيروت، ١٩٦٧، ص١٦٢). وقال عبدالرزاق الحسني في كتابه **العراق قديماً وحديثاً**، المطبوع سنة ١٩٧١، إن عدد سكان لواء المنتفك يقدّر بـ ١٥,٩٠٠ نسمة.

٢ "عقد" بالعامية العراقية تعني "زقاق" أو "طريق".

أعلن الدستور العثماني في سنة ١٩٠٨ انضمّ إلى حزب "الاتحاد والترقّي" المحلّي مع الشيخ عبدالرزاق البيطار وعبدالرحمن باشا اليوسف، وأوفد معهما إلى حوران لتعريف البدو بمعاني "الحرية، والعدالة، والمساواة" تلك المبادئ التي اتخذها الاتحاديون شعاراً بعد إطاحتهم السلطان عبدالحميد، وإن لم يلتزموا بها بعد توليهم الحكم. ثم عاد قريش أفندي إلى العراق وعُيّن مديراً للمال في متصرفية الناصرية، ثم انتخب نائباً عن لواء المنتفك في "مجلس المبعوثان العثماني" في سنة ١٩١٢، وجُدد انتخابه في سنة ١٩١٤، وعاد إلى العراق بعد إعلان الحرب العالمية الأولى وسكن الناصرية. ولما أجرت سلطات الانتداب البريطاني في العراق انتخابات "المجلس التأسيسي" انتخب قريش أفندي عضواً في لجنة الانتخابات في الناصرية، وتمّ انتخاب النواب من مناطق العراق، وقبل افتتاح المجلس اغتيل مندوب المنتفك عبدالكريم أفندي السبتي، فانتخب قريش أفندي مكانه مندوباً عن لواء المنتفك في المجلس التأسيسي[١].

ونشأت بين عائلة قريش أفندي، وجارتها عائلة جبر، بحكم الجيرة، صداقة عائلية. وكانت عائلة قريش أفندي تعهد إليه أحياناً بصنع بعض قطع الأثاث البيتية أو تصليح ما يتطلب التصليح منها. وبهذه الواسطة تعرّف جبر إلى جاره قريش أفندي، وكانت للجيرة في ذلك الوقت حرمتها وحقوقها.

وكان لقريش أفندي ولد اسمه "جلال" أصبح، بحكم الجيرة أيضاً، صديقاً لصالح بن جبر، وصار الولدان يلعبان معاً كما يفعل أبناء الحارة الواحدة والجيران، فكانت هذه الصداقة سبباً إضافياً للعلاقة بين العائلتين. وكثيراً ما تنشأ الصداقات بين الأسر عن طريق أبنائها.

ولمحت أسرة قريش أفندي في الفتى صالح، صديق ابنها، ملامح الذكاء والنباهة، فشجعت والده على إرساله إلى المدرسة بدلاً من "الملا"، أي: الكتّاب، الذي كان يرسل إليه أولاد العوام. أما المدارس الحديثة فكان يرسل إليها أولاد الموظفين، ومعظمهم من الأتراك. فصار الولدان يذهبان إلى المدرسة معاً.

وكانت أسرة قريش أفندي تستعين بمدرس خاص لتدريس أولادها في البيت تعزيزاً لما يدرسونه في المدرسة، فدعوا صديق أولادهم الذكيّ لمشاركتهم في هذه الدروس

١ **مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي**، الجزء الثاني، ص١٣٣٩.

وحضورها معهم. وكان صالح فرحاً بهذه الدعوة، يتطلع بشوق إلى حلول موعد الدرس، ويظهر رغبة شديدة في التعلم[1] بينما كان أبوه ينتظر أن يشبّ ابنه الأكبر ليعمل معه في حرفته حسب العادة الجارية بين أصحاب الحرف، حيث ينشأ الولد على حرفة أبيه ثم يرثه فيها. ولكنه كان يراه شغوفاً بالدراسة، مكبّاً على القراءة، فكان يقول له غاضباً مرة، ومازحاً أخرى: "قابل راح تصير لي شريف آغا؟"، أي: هل ستصبح مثل شريف آغا؟ وكان شريف آغا موظفاً في المتصرفية، ومن المتعلمين القلائل في المنطقة[2]. ومع ذلك فإن ابن جبر الثاني، عزيز، الذي يصغر صالحاً بسنتين تقريباً، اتخذ حرفة أبيه، وظل يمارس النجارة إلى آخر حياته، وكان له معمل للنجارة في محلة "السنك" ببغداد، ثم أصبح رئيساً لشعبة النجارة في معامل "الشالجية" ببغداد، وهي المعامل التي تقوم بتصليح عربات السكك الحديد العراقية وأثاثها.

وكان لصالح أخ آخر أصغر منه ومن عزيز كثيراً، وهو "رضا" الذي نشأ مع أخيه صالح في بغداد، ودرس في كلية الحقوق، ثم عيّن "مدير ناحية" ورقّي إلى قائمقام، وبقي في الإدارة حتى إحالته إلى التقاعد. وقد توفي قبل بضع سنوات.

ولصالح جبر أيضاً أختان: كبراهما "آمنة" التي تزوّجها أحد أهالي "الشطرة"، واسمه ناجي، وكان نجاراً أيضاً، ويظهر أن الزواج تمّ بسبب المهنة. أما الصغرى فهي "هاشمية" وقد تزوّجها سليمان الشريف، شيخ عموم بني زيد.

***

أكمل صالح دراسته في المدرسة الأولية التي كانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، ثم انتقل إلى "المدرسة الرشدية"، وكانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات أيضاً. ولم يكن نظام التعليم المتبع في العهد العثماني كفوءاً، ومع ذلك فقد كانت هنالك مدارس في معظم المدن العراقية المهمة. ولما تولى حزب "الاتحاد والترقي" الحكم في الدولة العثمانية في سنة ١٩٠٨، أخذت الدولة تهتم بادخال أنظمة التعليم الحديثة، وقامت

١ كامل الجادرجي، **من أوراق كامل الجادرجي**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١، ص٦٦.
٢ مير بصري، **أعلام السياسة في العراق الحديث**، رياض الريّس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧، ص٢٠٩.

بمحاولة جديدة لحلّ مشاكل التعليم المزمنة. وكانت الدراسة في "المدارس الرشدية" باللغة التركية. أما اللغة العربية فكان تعليمها دون المستوى المطلوب. ولذلك تعلم صالح جبر اللغة التركية وأجادها إلى حدّ لا بأس به.

وكان لواء المنتفك، الذي أصبح تابعاً لولاية البصرة، في السنوات التي أعقبت إعلان الدستور العثماني مباشرة، في اضطراب دائم، وامتناع مستمر عن أداء الرسوم الأميرية والأعشار. وفي تلك الفترة المضطربة تمكن الفتى صالح من الحصول على وظيفة كاتب في محكمة الناصرية الشرعية وهو في سن المراهقة. وقد أهلته للحصول على الوظيفة في تلك السن المبكرة معرفته للغة التركية التي اكتسبها بفضل دراسته في المدرسة الرشدية واختلاطه بأولاد جيرانه من الموظفين الأتراك. وكان صالح يحاول إرضاء القاضي الذي يعمل بمعيته، والحصول على تقديره ورضاه. وقد رَوَى بعد ذلك لبعض خاصته أنه كان يحرص على الذهاب إلى الجامع في أيام الجمع في وقت مبكر ليراه القاضي وهو يصلي وراءه[١].

ولما نشبت الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤، ودخلتها الدولة العثمانية إلى جانب المانية، أعلنت بريطانية الحرب عليها يوم ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) من تلك السنة، وقررت ضمن مخططاتها العسكرية احتلال العراق بقصد حماية أنابيب النفط التي تعود لشركة النفط الإنكليزية – الفارسية، والحفاظ على مصالحها الأخرى على طريق الهند. وفي ١٤ من ذلك الشهر أبحرت من الهند قوة مؤلفة من خمسة آلاف مقاتل بقيادة الجنرال ديلامين، وسمّيت "القوة الاستطلاعية (د)" – نسبة إلى اسم قائدها – وكانت الأوامر الصادرة إليه تتضمن: حماية منابع النفط ومخازنه وأنابيبه، وتغطية نزول التعزيزات، والتأكيد للعرب المحليين دعم بريطانية لهم ضد الدولة العثمانية[٢]. ووصلت القوات البريطانية إلى البحرين في يوم ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٤، وفي الشهر التالي تقدّمت إلى الشمال واحتلّت حصن "الفاو" التركي، ثم سارت صعداً فاحتلّت البصرة.

وبعد أن تمّ احتلال البصرة قررت القيادة البريطانية العامة احتلال العراق بكامله، فعيّنت الجنرال "نيكسن" قائداً عاماً لقواتها في العراق، فقسم نيكسن قواته قسمين أحدهما بقيادة

١ مير بصري، المرجع السابق.

2 Sir Arnold T. Wilson, *Loyalties, Mesopotamia*, Vol. I, 1914-1917, Oxford University Press, London, 1931, p. 8.

"الجنرال تاونسند" الذي اتجه إلى الكوت، ووقع في الحصار المشهور، والأخرى بقيادة "الجنرال غورينغ" الذي زحف على الناصرية. وبعد مقاومة عنيفة من القوات التركية استمرّت أسبوعاً أو نحوه، وبعد اندحارها في معركة الشعيبة المشهورة التي دارت يوم ١٢ نيسان (أبريل) ١٩١٥، زحفت قواته شمالاً وتمكنت من احتلال الناصرية في يوم ٢٥ تموز (يوليو) ١٩١٥ بعد أن قتل في المعارك التي دارت في ظروف جوية قاسية حوالي ٥٠٠ جندي وضابط تركي وجدت جثثهم في الخنادق، كما أسر أكثر من ألف ومئة مقاتل تركي آخرين. أما خسائر البريطانيين فكانت ١٥٠ قتيلاً، و٦٠٠ جريح. وكان بين القتلى ١٥ ضابطاً. وذلك إضافة إلى عدد كبير من المرضى بلغ حوالى ألف جندي وضابط[1]. وكان صالح جبر عند احتلال الناصرية في حدود العشرين من العمر.

وكان القائد العام للقوات البريطانية قد ألحق بهيئة أركانه رئيساً للحكام السياسيين، وخوّله تعيين بعض الضباط بوظيفة "معاون حاكم سياسي" ليتولوا تسيير شؤون الإدارة المدنية، وتدبير أمور القبائل في المناطق المحتلة التي قسمت على النمط الهندي ولأغراض إدارية وسياسية، إلى مناطق معيّنة. وعملاً بهذه الخطة أُسست إدارة مدنية في البصرة والقرنة وسوق الشيوخ وقلعة صالح وعلي الغربي.. والناصرية. وكان هؤلاء المعاونون للحاكم السياسي مسؤولين أمام رئيس الحكام السياسيين في تنفيذ القوانين والأنظمة، وتوطيد الأمن، وحسم النزاعات بين سكان المدن وأفراد القبائل، وجباية الواردات. وهكذا تأسست في هذه المناطق حكومة جديدة هي حكومة الاحتلال.

وبدأت الإدارة البريطانية تبحث عن موظفين من أبناء المنطقة، وخصوصاً ممن لهم إلمام باللغة الإنكليزية، فتقدم صالح لإحدى الوظائف، وعيّن في سن مبكرة جداً. وقيل إنه عيّن موظفاً في دائرة البريد، وهناك من ينفي ذلك ويؤكد أنه عمل لدى مدير الواردات الإنكليزي في الإدارة البريطانية بوظيفة صغيرة. وأيّاً ما كان، فإن صالح جبر كان خلال هذه الفترة يحاول تعلم اللغة الإنكليزية، ويستزيد من معرفته بها، ويحاول الإفادة من ظروفه ومن الأوضاع العامة المحيطة بالبلد. وقد أكد عارفوه أنه كان مجداً ومثابراً على التعلم، ولاحظ الموظفون البريطانيون الذين يعمل لديهم جديته واهتمامه بعمله، وكفاءته، وآنسوا من همّته وطموحه ما جعلهم يتوقعون له مستقبلاً باهراً لو أتيح

---

1 Captain H. Brich Reynolds, *Mesopotamia, 1914-1915, Extracts from a Regimental Officer's diary*, Andrew Melrose Ltd, London, 1919, p. 181.

له أن يعيش في وسط يمكّنه من إظهار ذكائه ومواهبه، فأخذوا يشجعونه على الانتقال إلى العاصمة. وهكذا غادر صالح جبر الناصرية إلى بغداد ليبدأ فيها مسيرته، ويخوض معترك الحياة حتى يصل إلى أعلى الرتب، ويصبح من رجالات العراق المرموقين، ويقوم بأدوار مهمة في حياته السياسية، ويدخل تاريخ بلاده من أوسع أبوابه.

***

إن هذه النشأة الشعبية لصالح جبر يشير إليها بعض الساسة العراقيين، وخصوصاً من كان منتمياً منهم إلى أسر أرستقراطية غنية، فيذكرون، ربما بشيء من الاستعلاء أو الاستهانة الخفيّة التي تستشفّ بين السطور، أنه كان "ابن نجار بسيط". ففي كتاب توفيق السويدي المعنون "وجوه عراقية" – الذي حققه كاتب هذه السطور – يتناول السويدي سيرة (٢٦) من الشخصيات العراقية، فلا يذكر الحرفة أو المهنة التي كان يمارسها والد أي منهم، سوى صالح جبر[١]. وكذلك يفعل كامل الجادرجي في كتابه – الذي نشر بعد وفاته – حين يتحدث عن الشخصيات التي زاملها أو عرفها، أن صالح جبر نشأ نشأة فقيرة في الناصرية "وشاءت الظروف أن يكون والده النجار جاراً لأحد وجهاء البلدة في العهد العثماني"[٢].

إن مثل هذه النشأة المتواضعة تعدّ في عرف الأمم الراقية من المفاخر لا من المثالب. وهناك بين رجال الدولة البارزين في الغرب، وزعماء العالم الكبار من كان آباؤهم فقراء، وأصولهم من عامة الشعب. ومن المصادفات التاريخية الطريفة مثلاً، أن والد رئيس الوزراء البريطاني، المستر ادوارد هيث، كان نجاراً لا يختلف في مركزه الاجتماعي

١ توفيق السويدي، **وجوه عراقية عبر التاريخ**، دار رياض الريّس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧، ص١٤١.

٢ كامل الجادرجي، المرجع السابق، ص٦٦ – ومن الغريب أن يكتفي باحث جدي مثل حنا بطاطو في عرضه لتفاصيل سيرة صالح جبر بالمعلومات التي زوّده بها توفيق السويدي وكامل الجادرجي فقط، مع علمه أنهما من ألدّ خصومه السياسيين، ومع أنه اتصل خلال إعداده دراسته الضخمة والقيّمة عن العراق، بكثير من الشخصيات العراقية، السياسية والعلمية، وكان واجب الموضوعية يفرض عليه أن يستطلع ما لدى خصومه وأصدقائه على السواء ليتوصل إلى الحقائق التي يبحث عنها ويصدر أحكامه عن الشخص الذي يكتب عنه استناداً إلى تلك المعلومات جميعاً.

انظر: حنا بطاطو:

Batatu, Hanna, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*, Princeton, N.J., Princeton University Press, 1978, p. 546.

ومستواه المالي عن زميله الذي ولد ابنه في بلدة لم يسمع باسمها في أغلب الظن، تدعى الناصرية، قبل ابنه "ادوارد" بعشرين عاماً تقريباً، وأصبح رئيساً للوزراء في بلده أيضاً[١].

وكان رامزي ماكدونالد، وهو أول رئيس وزراء بريطاني، من حزب العمال، ابن خادمة كانت تعمل في أحد الحقول، وحملت به سفاحاً من أحد مستخدميها، ولم تتزوّجه قط[٢].

أما السيدة مارغريت تاتشر، أول امرأة تتولى رئاسة الوزراء في "بريطانية العظمى"، ومن أقوى من تولى هذا المنصب في بلادها، ومن أطولهم عهداً للحكم (حوالى ١٢ سنة)، فقد كان أبوها بقالاً يعيش مع أسرته في شقة صغيرة فوق دكانه. وهي لم تحاول إخفاء نشأتها المتواضعة ولم يحاول أحد أن يعيّرها بها، بل إنها نشرت صورة الدكان والشقة في مذكراتها بحنين واعتزاز[٣].

وكان والد عبدالكريم قاسم نجاراً أيضاً. وهنالك أمثلة كثيرة أخرى لا تكاد تحصى. والواقع أنه كلما كانت نشأة المرء بسيطة متواضعة، ازدادت صعوبة وصوله إلى مراتب عليا، وتعاظمت قيمة ما يحققه من نجاح في حياته. وهل يستوي صعود من ولد لأسرة من الوجهاء أو الأغنياء، و"الملعقة الفضّية في فمه" كما يقال، أو من كان أبوه وزيراً أو رئيساً للوزراء أو رجلاً موفور المال أو الجاه، فوصل إلى مناصب رفيعة، مع من كان أبوه نجاراً مغموراً في بلدة صغيرة بعيدة عن العاصمة، ثم وصل إلى أعلى المناصب معتمداً على سعيه وجدّه، لا على جاه أسرته أو نفوذ أبيه.

ولا يجوز أن ننسى، في هذه الحالة أيضاً، أن الفضل في نجاح صالح جبر وغيره من العصاميين يعود، إضافة إلى جدهم وتصميمهم، إلى نظام الحكم الذي مكنهم من ذلك وأتاح لهم فرص التقدم على الرغم من أصولهم المتواضعة.

إن ذلك النظام الذي أتاح الفرصة لـ"ابن نجار بسيط" في الناصرية للوصول إلى منصب رئيس الوزراء، معتمداً على جده وسعيه، لا يمكن أن يكون سيئاً بالدرجة التي يحاول البعض إظهاره بها، ويصفونه بالرجعية والطبقية وسيطرة المال وانعدام الفرص المتكافئة، بل كان – على الرغم مما عليه من مآخذ لا يخلو منها نظام – جديراً بالتقدير والاحترام.

---

1 D. Engfied, J. Seaton, I. White, *Fact about the British Prime Ministers*, Mansel, London, 1995, p. 323

2 Marquard, David, *Ramsey MacDonald*, Richard Cohen Books, London, 1997, p. 5.

٣ انظر مذكراتها:

Margaret Thacher, *The Path to Power*, London, Harper, 1955, p. 3-4.

الفصل الثاني

في بغداد

انتمى صالح جبر بعد انتقاله إلى بغداد إلى "المدرسة الجعفرية"، وهي مدرسة أهلية كان يديرها عالم ديني اسمه "الشيخ شكر"[1]، وتلقى دراسته الثانوية – أو ما يعادلها – فيها. وفي ١٤ نيسان (أبريل) ١٩١٩ عيّن موظفاً في المحاكم المدنية، وكان تعيينه لأول مرة في مدينة النجف بوظيفة "كاتب محكمة"، ثم نقل إلى بغداد بوظيفة مماثلة، وسكن في الكاظمية قرب محطة "الكاريّات" (الترامواي الذي تجرّه الخيول) في نهاية "سوق الاسترابادي". وبعد مدة قصيرة أصبح، بسبب معرفته شيئاً من اللغة الإنكليزية، مترجماً في محكمة التمييز.

ولكن صالح جبر، الشاب الذي جبل على الطموح منذ يفاعته، أدرك في ذلك الوقت المبكر أنه لا يستطيع أن يحقق لنفسه المستقبل الذي يسعى إليه بدون دراسة عالية، ولذلك قرر أن يدرس القانون إلى جانب وظيفته التي يستعين براتبها على معيشته. وكان ذلك ما يفعله عدد كبير من طلاب "مدرسة الحقوق" في ذلك الوقت. والواقع أن معظم الأساتذة والطلاب في مدرسة الحقوق في ذلك الوقت كانوا من موظفي

١ أسس هذه المدرسة جماعة من أفاضل بغداد في سنة ١٩٠٨ باسم "مكتب الترقّي الجعفري العثماني" ("مكتب" في الاستعمال التركي معناه مدرسة) وقد اتخذت المدرسة بناية لها في محلة "سوق الغزل" ببغداد، ثم انتقلت إلى بناية أخرى في سنة ١٩١٨ وغيرت اسمها إلى "المدرسة الجعفرية الأهلية". وقد توسعت هذه المدرسة بعد ذلك تدريجاً، وأصبحت لها صفوف متوسطة وثانوية وأبنية كبيرة وبلغ عدد طلابها في سنة ١٩٦٠ نحو أربعة آلاف طالب.

الحكومة وأصحاب الأعمال، ولذلك قررت إدارة المدرسة أن تجري التدريسات في الصباح الباكر بحيث تنتهي الدروس قبل بدء الدوام الرسمي في دوائر الحكومة.

وتعد "مدرسة الحقوق" - كما كانت تسمى في ذلك الوقت وقبل إطلاق اسم "الكلية" عليها - من أقدم المدارس العالية في العراق، بل أقدمها. وقد أسست في عهد الوالي العثماني الشهير ناظم باشا في سنة ١٩٠٨ مع إعلان الدستور العثماني، ثم أغلقت خلال الحرب العالمية الأولى، وأعيد افتتاحها في سنة ١٩١٩ بعد الاحتلال البريطاني، وأصبحت تابعة لوزارة العدلية. وكان السبب في الإسراع بإعادة افتتاحها ما شعرت به حكومة الاحتلال من أن تنظيم الجهاز الإداري والقضائي في العراق يتطلب توافر عدد كبير من الحقوقيين. وكانت مدة الدراسة في مدرسة الحقوق في البداية سنتين، ثم أصبحت ثلاث سنوات، وفي سنة ١٩٢١ قررت وزارة العدلية جعلها أربع سنوات. وفي تلك السنة تقدّم إليها صالح جبر.

وقد رافقت انتماء صالح جبر وبعض زملائه إلى "مدرسة الحقوق" أزمة كبيرة. فقد كان نظام المدرسة يشترط حصول المتقدم للدراسة فيها على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها. وقد جرت بين وزارة المعارف ومدرسة الحقوق مراسلات طويلة حول بعض الشهادات التي قدمها الطلاب الذين أكملوا دراستهم في المدارس الأهلية، ومنها "المدرسة الجعفرية" و"مدرسة الآليانس الإسرائيلية". وكانت هاتان المدرستان في العهد العثماني في مستوى الدراسة الثانوية، ولكنهما ربما لم تعودا كذلك في ما بعد. وعلمت وزارة المعارف بطريق الصدفة أن أحد المقبولين في مدرسة الحقوق استناداً إلى شهادته الثانوية "المزعومة"، لم يكمل الدراسة الابتدائية إلا في السنة السابقة. ولدى دراسة الموضوع والتحقيق في الأمر ظهر أن هناك عدداً آخر من الطلاب المقبولين الذين لا يحملون شهادة الدراسة الثانوية، بل إنهم قبلوا استناداً إلى شهادات مزوّرة، وظهر أن مدير مدرسة "الآليانس الإسرائيلية" المدعو "بسام" كان يمنح الطلاب شهادات قديمة في مقابل خمسين روبية، وأن مدير مدرسة الأرمن "آرسين كيدوريان" يمنح وثائق يشهد فيها بأن الطالب وصل إلى الصف الثاني عشر، أي: الصف المنتهي من الدراسة الثانوية، في مقابل ثلاثين روبية.

أما الشيخ شكر مدير المدرسة الجعفرية، الذي كان عالماً فاضلاً ورجلاً محترماً[١] فإنه كان يزوّد الطلاب أوراقاً يشهد فيها بأن الطالب قد أتمّ دراسته الثانوية في المدرسة الجعفرية في العهد العثماني، وأنه كان يفعل ذلك لوجه الله تعالى، وبدون مقابل.

وكان "مدير" مدرسة الحقوق، وذلك كان لقبه قبل اتخاذ لقب "العميد" بعد ذلك بسنوات، هو توفيق السويدي الذي درس القانون في استانبول ثم في باريس، وأصبح بعد ذلك من أبرز رجال السياسة في العهد الملكي، وزامل صالح جبر في عدة وزارات، وكان رئيساً للوزراء ثلاث مرات. وهو يروي في مذكراته أن عدداً من الطلاب راجعوه "... وبأيديهم أوراق ممضاة من قبل الشيخ شكر، مدير المدرسة الجعفرية، يشهد فيها بأن الطالب حاملها هو من خريجي الدراسة الثانوية، مع علمي بأن المدرسة لم تصل إلى الدرجة الثانوية، لا في عهد الأتراك، ولا في عهد الاحتلال. فأفهمت الطالب المتقدم بأن عليه أن يصدّق شهادته من وزارة المعارف، أو يدخل امتحان الفحص لإثبات كفاءته الثانوية. ثم أعقبه عدة شبان يدّعون بأنهم متخرجون من المدرسة الجعفرية، ويحملون مثل هذه الورقة الغريبة. ويحضرني من أسمائهم: عبدالرزاق الأزري، وعباس مهدي، ومحمد حسن كبّة، وأحمد زكي الخياط، ومحمد الشمّاع، وعبدالحميد مهدي، وعبدالهادي الظاهر، وسعد صالح، وجعفر حمندي وغيرهم، فرفضت قبولهم والاعتماد على الأوراق التي في أيديهم. وعندئذ راجعوا الحكومة، وراجعوا البلاط. وفي ذات يوم أتاني المرحوم محمد رستم حيدر قائلاً لي إن جلالة الملك فيصل الأول يرغب في مساعدة هؤلاء وقبولهم في الكلية. فأفهمته وضعهم القانوني، وطلبت أن يصدقوا درجة مدرستهم وفق القانون من وزارة المعارف، وإذا لم يحصل ذلك فعليهم أن يدخلوا فحص القبول، وليس في وسعي أن أعمل شيئاً غير ذلك"[٢].

---

١ عبدالرزاق الهلالي، **تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني**، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٥، ص٨٠، وخيري العمري، مقالة في سيرة الشيخ شكر، جريدة **صدى الأخبار**، بغداد، ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٥٤، بعنوان "الشيخ شكر الله: ١٨٦٨ – ١٩٣٨".

٢ مما يلاحظ أن توفيق السويدي حين عدّد أسماء من يتذكرهم من أولئك الطلاب لم يذكر اسم صالح جبر في حين أنه كان من طلاب الدورة نفسها، وليس من المعقول أن يكون قد نسي شخصاً بهذه الأهمية والمكانة. ولكن سليمان فيضي، الذي كان مدرساً في مدرسة الحقوق، أورد اسمه في مذكراته مع أسماء طلاب الصف الأول (انظر: **مذكرات سليمان فيضي**، الطبعة الثالثة، دار الساقي، لندن، ١٩٩٨، =

واتصل توفيق السويدي بمدير المعارف العام ساطع الحصري، وأبلغه أن الملك فيصل طلب أن يتساهل في قبول الطلاب الشيعة، فراجع الحصري الملك، وعرض عليه القضية بتفاصيلها، وبيّن له الأضرار التي تلحق بسير التعليم من استمرار هذه الحالة، فقال له الملك:

"أنا ما قلت لهم أن يقبلوا أيّاً كان، ولا أن يقبلوا شهادة مزوّرة. كل ما في الأمر أني، خلال حديثي مع الوزراء قلت لهم نحن أمام مشكلة من قلة الموظفين من مذهبهم، وتعرف أن السبب الأصلي في ذلك هو قلة حملة الشهادات منهم. والحكومة تضطّر إلى تعيين أشخاص ناقصي الدراسة. ألا يمكن أن يجدوا طريقة لحلّ هذا الإشكال وضمان دراسة الشبان الجعفرية الذين فات عليهم وقت الدراسة سابقاً؟"[1]

وعلى أي حال قبل الطلاب الذين يحملون شهادة المدرسة الجعفرية التي أصدرها الشيخ شكر في مدرسة الحقوق، وكان بينهم صالح جبر الذي قبل في المدرسة في سنة ١٩٢١، وتابع دراسته فيها إلى جانب وظيفته في المحاكم.

وكان من زملاء صالح جبر في مدرسة الحقوق طالب نجفي اسمه سعد جريو، غيّره في ما بعد إلى "سعد صالح"، وكان مثله يعمل كاتباً في المحكمة الجعفرية، ثم في مديرية المحاسبات العامة، وأصبح بعد ذلك سياسياً معروفاً. وقد ربطت بينهما صداقة وثيقة، وكانا يسكنان في فندق واحد في رأس الجسر الذي كان يعرف بـ"الجسر القديم" في جانب الرصافة، ثم سمّي "جسر الأحرار"، وهو الجسر الذي أصيب عليه عدد من المتظاهرين احتجاجاً على "معاهدة بورتسموث" التي عقدها صالح جبر حينما أصبح رئيساً للوزراء بعد ذلك بسبعة وعشرين عاماً، والتي سنأتي على مناقشة

= ص٢٧١). ويذكر عبدالرزاق الهلالي أسماء الطلاب المقبولين في مدرسة الحقوق في سنة ١٩٢١ دون أن يذكر المصدر الذي نقل عنه، ولعل المصدر كان سجلات كلية الحقوق. وهم:

منير القاضي، سلمان شينه، جورج يوسف، طه الراوي، عبدالرحمن خضر، صالح جبر، محمد حسن كبّة، ياسين قدوري، صادق البصام، واهان ماروك، أحمد الراوي، ضياء يونس، موسى الآلوسي، أحمد السعدي، سعد جريو (سعد صالح) يوسف زلخة، عبدالعزيز الشوّاف، محمد جواد، أحمد زكي الخياط، محمد الهاشمي، جعفر حمندي، حسن مجيد، يوسف عزالدين إبراهيم، عبدالعزيز الفارسي، كامل نازو، فائق القشطيني، بدرالدين السويدي، خليل أمين، محمود عزت عبدالسلام، هايك سيروب، فائق الأعظمي، يوسف ضياء، عبدالجليل برتو، صفاء الدين؟ (عبدالرزاق الهلالي، المرجع سالف الذكر، ص١٩٨).

١ ساطع الحصري، **مذكراتي في العراق**، الجزء الأول، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص٤٠٦.

تفاصيلها في الفصول القادمة.

وقد أصبح ذلك الفندق الآن أثراً بعد عين، وكان فندقاً متواضعاً يسكنه الغرباء، وتقوم فيه مكاتب بعض المحامين.

وكانت صداقة صالح جبر وسعد صالح حميمة جداً، حتى إن كلاً منهما سمّى ابنه باسم الآخر، فأصبح صالح جبر أبا سعد، وأصبح سعد صالح أبا صالح. وبعد أعوام طويلة حصل بينهما خلاف قلب صداقتهما الوثيقة إلى خصومة سياسية شديدة، وأصبح سعد صالح يتحيّن الفرصة ليحمل على صديقه القديم حملات شُعواً في مجلس النواب وخارجه، وخصوصاً خلال الحرب العالمية الثانية حينما كان صالح جبر وزيراً للداخلية أو المالية، وسعد صالح نائباً معارضاً له.

***

خلال السنوات التي قضاها صالح جبر في بغداد، يداوم في مدرسة الحقوق في الصباح الباكر، ثم بوظيفته في المحكمة بعد ذلك، مرّت على العراق أحداث جسيمة لم يكن له فيها دور يذكر لصغر سنّه ووظيفته ولبعده عن مراكز الأحداث. وكان من أبرز تلك الأحداث بطبيعة الحال ثورة سنة ١٩٢٠ التي قامت من أجل تحرير العراق من الاحتلال البريطاني. وكان أثر الثورة كبيراً بحيث اضطرت الحكومة البريطانية إلى إعادة النظر في سياستها في العراق، والتخلي عن فكرة الحكم المباشر. وألّفت في لندن "لجنة مشتركة" مختصة بشؤون الشرقين الأدنى والأوسط (مؤلفة من ممثلين عن وزارات الخارجية، والمستعمرات، والهند) وكانت مهمة هذه اللجنة "وضع سياسة خاصة للمناطق التي ستبقى تحت النفوذ البريطاني". وتوصلت اللجنة بعد مداولاتها عن العراق إلى فكرة إجراء "استفتاء شعبي" لأجل إيجاد حل للأزمة التي تواجهها بريطانية في العراق بشأن شكل الحكومة التي ستقام فيه.

وقد أعقب ذلك تشكيل حكومة موقتة برئاسة السيد عبدالرحمن النقيب، وإجراء انتخابات المجلس التأسيسي. وعقد "مؤتمر القاهرة" برئاسة وزير المستعمرات ونستن تشرشل وفيه تقرر ترشيح فيصل بن الحسين (ملك سورية السابق) لرئاسة الدولة

التي تعتزم بريطانية تأسيسها في العراق. ثم جاء وصول فيصل إلى العراق، وتتويجه ملكاً دستورياً، وإبدال الانتداب بمعاهدة تنظم العلاقات بين العراق وبريطانية.

وكان الشبان الوطنيون في العراق في عهد الاحتلال يعملون على تأسيس الأحزاب الوطنية للتعبير عن مشاعرهم، والدفاع عن حقوق البلاد، وتنبيه الشعب إلى ما يتهدده من أخطار. ولكن الحكومة لم تسمح بتأسيس الأحزاب السياسية إلا بعد تأليف وزارة النقيب الموقتة بمدة، وقد تألفت تلك الوزارة في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٠، ولما كان أولئك الشبان تواقين إلى مثل تلك الأحزاب، فقد تحوّلوا إلى العمل السرّي، وعمدوا إلى تأليف بعض الأحزاب السياسية السرّية. وكانت هذه الأحزاب متقاربة في أهدافها، وكانت تعمل جميعاً لأجل الاستقلال التام للعراق.

ويروي طالب مشتاق في مذكراته أن أقوى الأحزاب التي بقيت عاملة في الخفاء هو "حزب الاستقلال" الذي كان في ذلك الوقت حزباً سرّياً، وكانت هيئته الإدارية "تتألف من أحد عشر شخصاً بينهم صالح جبر، وصادق البصام، وسعد صالح، وصادق حبه، وأنور النقشلي، وأحمد زكي الخياط، وطالب مشتاق.

وقد اتصل أعضاء هذا الحزب السري بياسين الهاشمي، وطلبوا إليه أن يكون رئيساً للحزب فوافق على ذلك، وكان يزوّدهم بكثير من التوجيهات والآراء دون أن يحضر أي اجتماع معهم"[١].

وكانت تنظيمات هذا الحزب على جانب كبير من الدقة والإتقان، وفعالياته عبارة عن طبع وتوزيع المناشير ضد سلطات الاحتلال، وإرسال كتب تهديد إلى بعض رجال الحكومة المتعاونين مع الإنكليز، وأحياناً إلى الملك فيصل نفسه، تحذرهم فيها من التفريط في حقوق الشعب والسير في ركاب المستعمرين دون اكتراث لمصلحة البلاد ورغبات الرأي العام وتطلعه إلى الحرية والاستقلال[٢].

وهذه المعلومات التي دوّنها طالب مشتاق عن ذلك الحزب السرّي وأسماء بعض مؤسسيه والعاملين فيه، تدل على أن صالح جبر لم يكن بعيداً عن العمل السياسي الوطني في شبابه وفي سنوات دراسته في مدرسة الحقوق.

---

١ طالب مشتاق، **أوراق أيامي**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨، ص١٠٩.
٢ المصدر نفسه، ص١١٠.

الفصل الثالث

الطريق إلى الوزارة

أكمل صالح جبر دراسته في "مدرسة الحقوق" في سنة ١٩٢٥، أي في أربع سنوات، وهي مدة الدراسة فيها. ويدلّ ذلك على أنه لم يتأخر في دراسته على الرغم من أنه كان طوال مدة الدراسة يداوم – في الوقت نفسه – بوظيفته كاتباً، ثم رئيساً للكتّاب، في المحاكم المدنية ببغداد.

ولما أنهى دراسته وتخرّج، مارس المحاماة ببغداد مدةَ سنة واحدة تقريباً، ولم يجد صعوبة في الحصول على وظيفة قضائية نظراً لسبق اشتغاله موظفاً في المحاكم مدة طويلة. وفي شباط (فبراير) سنة ١٩٢٦ عُيّن في سلك القضاء حاكماً، أو "قاضياً" حسب التعبير المستعمل في الوقت الحاضر، فأصبح "حاكم صلح" في بلدة "طويريج"، مركز قضاء الهندية التابع للواء الحلة، والذي يبعد عن مدينة الحلة ٢٤ كيلومتراً إلى الشرق.

وبعد أن استقرّ صالح جبر في عمله حاكماً في الهندية، وضمن لنفسه مستقبلاً في السلك القضائي، وراتباً محترماً بمقاييس ذلك الوقت، قرر أن يتزوّج، فخطب فتاة اسمها "جميلة"، وهي بنت السيد شهاب العساف، وكان والدها من أصل نجديّ، هاجر أجداده إلى العراق قبل مائتي سنة تقريباً بسبب القحط الذي أصاب المنطقة، واستوطنوا مناطق المنتفك. وكان لوالد السيد شهاب العساف أربعة أولاد ترك اثنين منهم في الناصرية، واستصحب الاثنين الآخرين معه إلى بغداد. وقد صادف أن كانت (الحجّية) والدة صالح جبر في زيارة إلى بيت عمّها في الناصرية، فرأت هذه الفتاة هناك

وأعجبت بها فرشحتها لتكون زوجاً لابنها.

وأسرة "العساف" النجدية الأصل، هي أسرة سنّية المذهب، ولكن ذلك لم يكن سبباً للتردد في اختيارها زوجاً لابنها حتى في ذلك الوقت المبكر الذي كانت التقاليد فيه ما تزال سائدة، والأسر تفضل، عادة، اختيار زوجات أبنائها من بنات الأسر التي تنتمي إلى طائفتها.

وتمّ الزواج في الناصرية في سنة ١٩٢٦، وعاد صالح جبر مع زوجته إلى مقر عمله في الهندية، وهناك رزق منها بابنتين سمّى أولاهما "خديجة" والثانية "سعدية".

وبعد أن قضى صالح جبر في الهندية ثمانية عشر شهراً، نُقل في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٧، إلى مثل وظيفته في قضاء "السماوة" التابع للواء الديوانية. والسماوة بلدة زراعية كبيرة على نهر الفرات تكتنفها الأشجار والبساتين المثمرة. وهي تعدّ نقطة اتصال مهمة في العراق لوقوعها في منتصف طريق بغداد - البصرة، ويمر بها القطار الممتد بين هاتين الحاضرتين، وسابلة معظم القبائل النجدية والعشائر المحيطة بها. ولذلك كانت على الدوام مركزاً مهماً من مراكز التجارة في منطقة الفرات الأوسط.

وأثبت صالح جبر أنه كان حاكماً جريئاً، كبير الثقة بنفسه، دقيقاً في تنفيذ القوانين، صلب العود. وهي الصفات التي لازمته منذ أول عهده بالوظيفة، وطوال حياته الإدارية والسياسية.

وكان القضاء العراقي، بصورة عامة يعدّ مفخرة للعراق منذ تأسيس الدولة العراقية الجديدة بعد الحرب العالمية الأولى. وقد نص القانون الأساسي (الدستور) العراقي في مادته (٧١) على أن "المحاكم مصونة من التدخل في شؤونها" كما أن القانون الأساسي اعترف أيضاً بمبدأ "الفصل بين السلطات". ومهما قيل عن وقوع تدخلات نادرة في الشؤون الإدارية وفي الانتخابات النيابية وغيرها من شؤون الدولة، فإن القضاء بقي بعيداً عن أي تدخل من جانب الحكومة، مستقلاً استقلالاً كلياً. ويقول أحمد مختار بابان الذي كان حاكماً (قاضياً)، سنوات عديدة، ووزيراً للعدل أربع مرات، ونائباً لرئيس الوزراء ورئيساً للوزراء، ان الحكام العراقيين كانوا "حريصين على أداء واجبهم، جريئين في إصدار أحكامهم. وكان من الصعب التدخل بشؤون القضاء من قبل أي سلطة إدارية

أو سياسية. وكان الحكام يحافظون دائماً على كراماتهم وتصرفاتهم الشخصية"[1].

ومن المواقف المبكرة التي تذكر لصالح جبر أن عرضت على المحكمة في السماوة قضية اتهم فيها عدد من الأشخاص بجريمة قتل. ويبدو أن ذويهم اتصلوا بمتصرف اللواء أو توسطوا لديه لكي يساعد في تبرئة المتهمين أو تخفيف الحكم عليهم. وكان المتصرف "جميل المدفعي" الذي عرف عنه حبّه للمساعدة والتسامح، أو كما وصفه ساطع الحصري، كان كثير الارتباط بالصداقات والوساطات[2]، فأوصى صالح جبر الذي كان حاكماً في لوائه، بمساعدة المتهمين والتساهل معهم بقدر الإمكان. فلم يلتزم صالح جبر بوعد مسبق، وأجاب بأنه سيرى ما يمكن عمله عند النظر في القضية. ولما نظر فيها أصدر حكمه على المتهمين بالإعدام.

ولا شك أن المتصرف جميل المدفعي لم يرتح لهذا الحكم، وأزعجه تصلّب هذا الحاكم الصغير وعدم أخذه بتوصيته أو وساطته. ولعله أسرها في نفسها. وبعد مرور بعض الوقت حان موعد ترفيع (ترقية) الحاكم صالح جبر، فلم يصله نبأ عن ذلك، ومرّت الأيام والأسابيع، فساوره الشك بأن المتصرف لم يوص بترفيعه حين استمزجت وزارة العدل رأيه. وقد يكون الأمر مصادفة بحتة، وقد يكون جميل المدفعي، بعيداً عن أي تدخل في أمر ترفيع صالح جبر وتأخيره، ولكن صالح جبر ارتاب في ذلك.

وكان صالح جبر من أبناء الشيعة القلائل الذين يشغلون منصب "حاكم" في ذلك الوقت، وربما كان الحاكم الشيعي الوحيد.

ذهب صالح جبر إلى الديوانية – مركز اللواء – وقابل المتصرف، واستفسر منه عن السبب في تأخر ترفيعه، فاعتذر المدفعي ببعض الأعذار ونفى أن يكون له علم بالأمر، وقال إن التأخير ربما كان بسبب عدم وجود درجة شاغرة في "الملاك" أو لسبب مماثل. ومع ذلك أخرج صالح جبر من جيبه استقالة كان قد أعدها، ووضعها أمام المتصرف. وأكد جميل المدفعي ما قاله عن جهله السبب وألحّ عليه بالعدول عن الاستقالة ووعده بالاتصال بوزارة العدلية للتعجيل في اجراءات ترفيعه، ولكن صالح جبر أصرّ على الاستقالة قائلاً إنه لا يستطيع العمل مع حكومة لا تقدّر موظفيها النزيهين والحريصين على تطبيق

١ مذكرات أحمد مختار بابان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص٢٢.
٢ ساطع الحصري، مذكراتي في العراق، الجزء الثاني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨، ص٥٨٠.

القوانين بعدل وأمانة. وكان من أبرز صفات صالح جبر التي لازمته طوال حياته – كما قال عنه كامل الجادرجي – "ذكاؤه واعتداده بنفسه، وتحزّبه القويّ، ونزاهته أثناء توليه المناصب القضائية الصغيرة، ثم عند توليه المناصب الإدارية الكبيرة"[١].

ترك صالح وظيفته في "السماوة" وعاد إلى بغداد ليمارس المحاماة، ولكنه أبقى عائلته في السماوة ريثما يدبر لها سكناً مناسباً في بغداد. وفي أحد الأيام عام ١٩٢٩ وردته برقية من أخيه الأصغر "رضا" الذي كان في السماوة، بشره فيها بأنه رزق بمولود ذكر، ويسأله أي اسم يختاره له. فأجابه صالح أنه يرغب في أن يسمّى "سعداً" على اسم صديقه الحميم – آنذاك – سعد جريو (سعد صالح في ما بعد) الذي كان أحبّ أصدقائه إلى نفسه وأقربهم إلى فكره وروحه.

وكان رئيس وزراء العراق في تلك الفترة ناجي السويدي الذي تولى رئاسة الوزراء في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٩ على أثر انتحار رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون. واستمرت وزارته في الحكم حتى ١١ آذار (مارس) ١٩٣٠ حين قدم استقالته على أثر استفحال الخلاف بينه وبين المندوب السامي البريطاني في العراق، السير فرانس همفريز، حول عدد من المسائل المعلقة بين بريطانية والعراق، وعلى رأسها قضية تخمينات الميزانية وتقليص عدد الموظفين البريطانيين المستخدمين لدى الحكومة العراقية لأسباب اقتصادية، ولافساح المجال لأبناء البلاد في تولي إدارة شؤونها، ولم يوافق المندوب السامي على تلك الإجراءات المقترحة وطلب إلى الملك فيصل الأول أن يمتنع عن المصادقة على تخمينات الميزانية، مما حمل الوزارة على الاستقالة وهيّأ الجوّ لإناطة رئاسة الوزراء بنوري السعيد. وألف نوري السعيد وزارته الأولى في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٣٠، وكان أربعة من الوزراء الذين اختارهم من العسكريين السابقين الذين عمل معهم في الثورة العربية، وهم جميل المدفعي وجعفر العسكري وعلي جودت وجميل الراوي، وكان بينهم شيعي واحد هو عبدالحسين الجلبي، وكردي واحد هو جمال بابان.

وكانت المهمة الرئيسية الملقاة على عاتق هذه الوزارة هي عقد المعاهدة العراقية – البريطانية التي كانت ستدخل في حيّز التنفيذ عند انتماء العراق إلى "عصبة الأمم" إيذاناً

١ من أوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١، ص٦٦.

بانتهاء عهد الانتداب، والاعتراف بالعراق دولة مستقلة.

ومن الخطوات التي اتخذها نوري السعيد على أثر تأليفه الوزارة حلّ المجلس النيابي القائم وإجراء انتخابات جديدة بحجة استفتاء الأمة في أمر المعاهدة. وقد شرع في الانتخابات يوم ١٠ تموز (يوليو) ١٩٣٠، فرشّح (المحامي) صالح جبر نفسه للنيابة عن لواء المنتفك، وهو اللواء الذي ولد فيه وترعرع.

وأوعزت وزارة الداخلية إلى متصرفي الألوية أن يشرعوا في اتخاذ الإجراءات اللازمة للانتخابات. وكان صالح جبر قد تعرّف خلال هذه الفترة إلى رستم حيدر الذي كان رئيساً للديوان الملكي. فلما ظهرت نتائج الانتخابات كان صالح جبر قد انتخب نائباً عن لواء المنتفك في المجلس الجديد وهكذا دخل عالم السياسة. وكان يروي لأصدقائه بعد ذلك أن السبب في خوضه عالم السياسة يعود إلى خلافه مع جميل المدفعي يوم كان متصرفاً للواء الديوانية، حين ارتاب في أنه كان وراء تأخير ترفيعه.

وحمل صالح جبر واجباته النيابية محمل الجد، ولم يكن قط من النواب الذين كانوا يرفعون أيديهم كلما قدّمت الحكومة مشروع قانون، واشتهر عنهم قولهم في كل ما يعرض عليهم: "موافج" أي: موافق، فكان يتكلم في كل مناسبة، ويناقش كل قانون، ويعارض بصراحة وجرأة ما لا يوافق آراءه من مواقف أو قرارات أو قوانين، إلى حد ربما كان مصدر إزعاج للحكومة. ومن أمثلة ذلك، وهي كثيرة، خطابه الذي ألقاه في المجلس في ١ حزيران (يونيو) أثناء مناقشة الميزانية العامة لسنة ١٩٣٣ المالية، وقال فيه:

"... هل أن الميزانيات التي شرّعتها المجالس النيابية سابقاً احترمت ونفّذت؟.. إذا نظرنا إلى تقارير الحكومة الحسابية وإلى تقارير مراقب الحسابات العام نجد مع الأسف أن الحكومات لم تحترم بالمرّة الميزانيات والقوانين، وأنها خالفتها مخالفة صريحة وفاضحة"[١].

وقد أشار السفير البريطاني في تقريره السنوي السرّي عن الشخصيات العراقية إلى ذلك فوصف صالح جبر بأنه نال في المجلس سمعة كشخص يلحّ في توجيه الأسئلة وينبري للكلام في كل مناسبة[٢].

---

١ محضر جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١ حزيران (يونيو) ١٩٣٣، ص ١١٠.

٢ من السير آ. جيبولد كلارك كير إلى مستر انطوني ايدن، في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ FO 371/20801 (E 363/363/93)

الفصل الرابع

الوزارة الأولى

في يوم ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٣ توفي الملك فيصل الأول فجأة على أثر نوبة قلبية أصابته في العاصمة السويسرية برن، بعد أن حكم العراق اثنتي عشرة سنة تمكن خلالها من وضع أسس دولة عصرية تسير نحو التقدم والاستقلال بخطى ثابتة في الوقت الذي كانت فيه الأقطار العربية الأخرى ترزح تحت الوصاية أو الانتداب البريطاني أو الفرنسي.

وجلبت وفاة الملك فيصل المبكرة، وهو لا يزال في الثامنة والأربعين من عمره، مزيداً من التقدير لمنجزاته الكبيرة في بناء كيان دولة عصرية على أنقاض ثلاث ولايات عثمانية مهملة نسبياً. دولة تواكب سير الزمن، ذات نظام ديمقراطي برلماني، تتطلع إلى مكانة مرموقة بين أعضاء الأسرة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى. وكان من أبرز مظاهر ذلك أن أصبح العراق أول دولة عربية مستقلة تنتمي إلى "عصبة الأمم" بل الدولة العربية الوحيدة بين أعضائها.

وعلى أثر وفاة الملك فيصل الأول وتتويج ولي عهده الأمير غازي ملكاً، استقال رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني عملاً بالتقاليد الدستورية التي تقضي بتخلّي الوزارة القائمة عن المسؤولية في حالة حدوث تغيير أساسي في الدولة، لإتاحة الفرصة للملك الجديد بتعيين الحكومة التي يختارها. ومع ذلك، فقد كانت هذه عملية شكلية، وكان المألوف أن يعاد تكليف الرئيس السابق بإعادة تشكيل الحكومة ما لم يكن ثمة سبب

مهم يستوجب أن يعهد بها إلى غيره. وهذا ما حدث، إذ كلّف الملك غازي رشيد عالي الكيلاني، بتأليف الوزارة الجديدة، فتمّ تأليفها في اليوم التالي دون إدخال أي تعديل على أعضائها، وكان معظمهم من المنتمين إلى "حزب الإخاء الوطني" أو من مؤيديه.

وحينما اقترب موعد افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة ساورت رئيس الوزراء رشيد عالي وزملاءه المخاوف من أنهم قد لا يحظون بثقة المجلس النيابي، ولذلك طلب إلى الملك الموافقة على حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة. وكان رشيد عالي يأمل انتخاب مجلس جديد يضمّ أغلبية من أنصار الوزارة تتعهد بتأييدها في المجلس.

ولكن الملك غازي رفض ذلك الاقتراح بمشورة من رئيس ديوانه علي جودت الذي لم يكن مرتاحاً للوزارة الكيلانية. وعلى أثر ذلك اضطّر رشيد عالي إلى تقديم استقالته في ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣، ورأى الملك غازي أن ليس من مصلحته ولا من مصلحة البلاد أن يتخلى عن الإخائيين كلياً، وخصوصاً بعد أن أيدهم في قضية قمع تمرّد الآثوريين، ولذلك كلف "إخائياً" آخر هو ياسين الهاشمي، بتأليف الوزارة، فوافق الهاشمي ولكنه اشترط حلّ المجلس وإطلاق الحرية التامة له في اختيار وزرائه، وبذلك لم يختلف موقفه عن موقف سلفه في شيء، ولم يكن ثمّة سبب للموافقة على حل المجلس بطلب من ياسين الهاشمي، بعد رفض الاقتراح نفسه حين تقدم به رشيد عالي. وكان الملك غازي يريد انتهاج سياسة والده ولا يرغب في حكومة تمثل حزباً واحداً يدعمه برلمان محتشد بأنصارها، بل يفضل وزارة أشبه بوزارة ائتلافية، تمثّل بقدر الإمكان مختلف الأحزاب والاتجاهات.

وأخيراً اتجهت الرغبة إلى اختيار شخصية محايدة، فكلف بتأليف الوزارة الجديدة جميل المدفعي الذي كان في ذلك الوقت قد أصبح رئيساً لمجلس النواب. وتمّ الاتفاق على أن يشترك في وزارته اثنان من رؤساء الوزارات السابقين، وهما نوري السعيد وناجي شوكت، ضماناً لقوّتها ودوامها. وكان لعلي جودت، رئيس الديوان الملكي، الأثر الفعال في اختيار جميل المدفعي الذي يرتبط معه بصداقة حميمة.

ولما شرع جميل المدفعي بتأليف الوزارة في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، وهي وزارته الأولى، أراد رستم حيدر وزيراً للمالية فيها. واقترح رستم حيدر إدخال عناصر جديدة شابة من الشيعة، فذكر اسم صالح جبر كشاب ممتاز بين أسماء من

يمكن استيزارهم. وكان صالح جبر غير مجهول لدى المدفعي الذي عرفه حينما كان حاكماً (قاضياً) في السماوة وهو متصرفاً للواء الديوانية. فاستساغ المدفعي اقتراح رستم حيدر وعيّن صالح جبر وزيراً للمعارف. وكانت وزارة جميل المدفعي قد تألفت على أساس شخصي وليس على أساس حزبي.

وفوجئ المحامي والنائب صالح جبر باختياره وزيراً للمعارف، في هذه الوزارة الجديدة التي ألفها جميل المدفعي، متصرف الديوانية الأسبق الذي رفض صالح جبر وساطته في قضية عرضت عليه حينما كان حاكماً في السماوة قبل سنوات قلائل. وكان ذلك دليلاً على خلق سياسي نبيل من جانب جميل المدفعي الذي ربما كان من أسباب اختياره أو موافقته على استيزار صالح جبر ما يعود إلى تقديره لنزاهة هذا الحاكم السابق وكأنه الآن يكفّر عن موقفه السابق منه، إذا كان تأخير ترفيعه بإيعاز منه حقاً.

ولا شك أن رستم حيدر الذي اشترك في هذه الوزارة وزيراً للاقتصاد والمواصلات، وكان يتمتع بنفوذ كبير في الدولة، قام بدور كبير في اختيار صالح جبر للوزارة، وهو الذي كان يعمل منذ أيام خدمته مع الملك فيصل الأول على البحث عن الكفاءات التي يمكن الإفادة منها بين الشبان الشيعة وإعدادها لاحتلال المناصب المهمة في الدولة تحقيقاً للتوازن الذي ورثت الدولة الافتقار إليه منذ العهد العثماني، كما سبقت الإشارة.

في وزارة المعارف

عين صالح جبر وزيراً ولم تمض على تخرجه في كلية الحقوق ثماني سنوات. ويقول توفيق السويدي إن ذلك بعث شيئاً من الغيرة في نفوس من كانوا أكبر منه سناً وربما أكثر خبرة في شؤون الدولة والحكم. ولكن السياسة الجديدة التي كان من جملة أهدافها تقديم العناصر الشيعية الكفوءة عدت من مبررات هذا الانتقاء، خصوصاً وقد سبقه اختيار ناجي شوكت لعباس مهدي وزيراً للمعارف في وزارته التي ألفها في السنة السابقة[1] وكانت درجته في سلم الوظائف تقارب درجة صالح جبر، كما أنه كان من

١ تألفت وزارة ناجي شوكت في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢ واستقالت في ١٨ آذار (مارس) ١٩٣٣.

أبناء دورته في كلية الحقوق.

وهكذا دخل صالح جبر للمرة الأولى في عداد رجال السياسة، وكان لنشاطه وكثرة اتصالاته يعدّ أول وزير شيعي يبرز بين أقرانه بقوة الشخصية والاندفاع في العمل والثقة بالنفس. وأصبح ظهوره على مسرح السياسة ضربة موجهة إلى العناصر الشيعية القديمة، بل بمثابة إنذار لها بأن الانتقاء في المستقبل سيكون من بين العناصر المثقفة الجديدة، مما أدى إلى تألّب بعض العناصر القديمة عليه. وهي لم تكتف بمهاجمة الحكومة على اختياره للوزارة، بل وجّهت جهودها ضده للحيلولة دون رسوخ هذا المبدأ الجديد.

إضافة إلى ذلك فإن استيزار صالح جبر أدى إلى استياء صديقه القديم سعد صالح وغضبه بسبب دخول صالح جبر الوزارة من دونه. ولهذا السبب، وبنتيجة دسائس البعض ممن أوغروا صدر سعد صالح لعدم دخوله الوزارة مع صالح جبر وهما رفيقان في العمل السياسي، فقد بدأت الصداقة التي استمرت طوال حياتهما السياسية السابقة تضعف شيئاً فشيئاً إلى أن وصلت إلى حدّ القطيعة ثم إلى الخصومة المكشوفة، وأصبح سعد صالح من أشدّ معارضي صالح جبر في البرلمان وفي الأوساط السياسية. وهكذا كان دخول صالح جبر في وزارة جميل المدفعي أول معول يضرب، من غير قصد، في هدم الصداقة الوثيقة بين الرجلين.

على أن الخصومة بين صالح جبر وسعد صالح لم يكن سببها الوحيد عدم اشتراك سعد صالح في الوزارة مع زميله صالح جبر وشعوره بالإحباط والغيرة، وإن كان ذلك أحد الأسباب. فقد اختلف الرجلان في رؤيتهما السياسية وفي مواقفهما من العلاقات مع بريطانية، فقد كان صالح جبر من مدرسة نوري السعيد التي كانت ترى أن لا مناص للعراق من إقامة علاقات طيبة مع بريطانية لأجل استحصال حقوق العراق واستكمال سيادته تدريجاً. بينما كان سعد صالح، ربما بسبب بعده عن الحكم وملابساته ومشاكله، ينادي بوجوب اتخاذ موقف أكثر صلابة من بريطانية. وحين جرى التصويت على معاهدة التحالف العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ كان صالح جبر نائباً عن لواء المنتفك وأحد النواب الذين صوّتوا لتأييد المعاهدة، وكان عددهم ٦٩ نائباً، بينما كان سعد صالح نائبُ لواءِ الديوانية أحدَ النواب الخمسة الذين تغيّبوا

عن حضور الجلسة التي جرى فيها التصويت على المعاهدة. أما النواب الذين صوّتوا ضد المعاهدة فكان عددهم (١٣) نائباً.

وقد استمرّت الخصومة والقطيعة بين صالح جبر وسعد صالح طوال حياتهما السياسية التالية، إلى أن أصيب سعد صالح بمرض خطير، وهو مرض "ضمور العضلات" ولم يعد يستطيع مغادرة فراشه. وكان سعد صالح ينظم الشعر منذ يفاعته، وقد نظم قصيدة رائعة في رثاء نفسه. ولما اشتدّ المرض على سعد صالح أخذ صالح جبر يعوده كل يوم إلى أن وافاه الأجل في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٤٩.

***

وباشر صالح جبر مهام وزارته الأولى بما اتصف به في مناصبه السابقة من همّة واندفاع، ورغبة في تحقيق التقدم والإجادة في أي عمل يعهد به إليه. ولكن وزارة جميل المدفعي لم يكتب لها أن تدوم طويلاً، فلم يبق صالح جبر في وزارة المعارف سوى ثلاثة أشهر وعشرة أيام، ولذلك لم يكن بوسعه إنجاز الكثير في مثل هذه المدة القصيرة.

ومع ذلك يروي الدكتور فاضل الجمالي – الذي كان يشغل منصب مرشد التعليم العام عند تولّي صالح جبر وزارة المعارف، ضمن ذكرياته عن تلك الوزارة، ما يأتي:

تعرّفنا عليه كوزير مملوء بالحيوية والنشاط. يحبّ أن يطّلع، ويحبّ أن يفهم وأن ينفّذ. أدرك أهمية التوصيات التي وضعتها "لجنة مونرو"[١] في نشر التعليم بين أبناء

١ "لجنة مونرو" التي سميت أيضاً "لجنة الكشف التهذيبي" هي لجنة أمريكية دعتها الحكومة العراقية باقتراح من خصوم ساطع الحصري الذي وضع أسس التعليم في العراق على قواعد علميّة راسخة، في محاولة منهم لتغيير تلك الأسس وتطبيق النظم الأمريكية التي درسوها في الجامعات الأمريكية. وقد قضت اللجنة في العراق مدة شهرين فقط حاولت خلالهما الاطلاع على أوضاع التعليم بنظرة سطحية عابرة، معتقدة أنها استقدمت لإصلاح وتجديد أنظمة التعليم في بلد متخلّف، دون أن تعلم أن الشخص الذي وضع أسس التعليم في العراق يفوقهم علماً ومعرفة بالمبادئ التربوية وبظروف العراق، وأنه وضعها بعد دراسة عميقة لأوضاع العراق واحتياجاته. وقد قدّمت اللجنة تقريراً حافلاً بأخطاء فاحشة ولا يناسب ظروف العراق، فضلاً على أنه عكس الاتجاهات الفكرية التي كان يلتزمها رجال الاستعمار في أنظمة التعليم التي يضعونها في المستعمرات. وقد ناقش الحصري تقرير "لجنة مونرو" في اثنتي عشرة رسالة وجهها إلى رئيس اللجنة بول مونرو، ونشرتها الصحف العراقية، وفنّد فيها التقرير تفنيداً، وأظهر أخطاءه وقصوره بحجج دامغة. ولذلك لم يكن الدكتور =

الشعب عامة، وجعله أداة لرفع مستوى الشعب الصحيّ والاقتصادي والاجتماعي، وان ذلك يتطلب القضاء على المركزية في إدارة التعليم والاهتمام بأبناء الأرياف والعشائر كما يتطلب جعل برامج التعليم عملية متصلة بهذه المبادئ التربوية. كما تأثر بدعوة الدكتور سامي شوكت (مدير المعارف العام) إلى جعل التعليم أداة لتحقيق الوحدة القومية بين كافة أقطار العروبة، وكان المرحوم سامي شوكت يدعو إلى مبدأ "الغرور القومي" وإلى إتقان "صناعة الموت"[١] وكنت أفضّل تعابير أقلّ تطرفاً مثل "العزة القومية" و"الاستعداد للتضحية في سبيل الأمة والوطن".[٢]

وبالنظر لقصر عمر وزارة جميل المدفعي[٣]، لم يتمكن صالح جبر من إنجاز الكثير من الأعمال، على الرغم مما عرف به من الاندفاع في العمل، ولكنه غادر وزارة المعارف بعد أن تعرّف إلى أعمالها ومشاكلها، وكانت تجاربه السابقة مقتصرة على القضاء والإدارة. وقد أفاد من وزارته الأولى عند توليه وزارة المعارف مرة أخرى في حكومتي نوري السعيد الثالثة والرابعة بعد ذلك بخمس سنوات، إذ بقي على رأس تلك الوزارة مدة تناهز السنة ونصف السنة، وهي مدة ليست بالقصيرة بالقياس إلى أعمار الوزارات العراقية في تلك الفترة.

ومن جملة أعمال صالح جبر الجريئة بعد توليه وزارة المعارف للمرة الأولى،

= الجمالي مصيباً في وصف توصيات "لجنة مونرو" بأنها كانت "مهمة". والواقع أن الدكتور الجمالي كان (مع الدكتور متّى عقراوي – مدير دار المعلمين الابتدائية في ذلك الوقت) هما اللذان اقترحا دعوة بول مونرو ولجنته، وكان الدكتور مونرو أستاذاً للجمالي ومشرفاً على رسالته للدكتوراه التي قدمها إلى جامعة كولومبيا في نيويورك، وفيها شكر واعتراف بفضل الدكتور مونرو في إعدادها. وقد نشرت هذه الرسالة في كتاب بعنوان:

The New Iraq: Its Problem of Bedouin Education, Teachers College, Columbia University, New York City, 1934

للمزيد من التفاصيل عن لجنة مونرو وتقريرها أنظر: ساطع الحصري، **مذكراتي في العراق**، الجزء الثاني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨، ص١٦٥ – ٢٦٥، وعبدالكريم الأزري، **تاريخ في ذكريات**، بيروت، ١٩٨٢، ص١٠– ٢٥.

١ علّق الدكتور حنا خيّاط – وهو من كبار الأطباء والموظفين في ذلك اوقت – على هذا الشعار قائلاً: "صناعة الموت يتقنها الطبيب الجاهل"، وكان هذا التعليق، تعريضاً خفيّاً بالدكتور سامي شوكت الذي بدأ حياته طبيباً ثم تحوّل إلى الإدارة والسياسة.

٢ من رسالة الدكتور فاضل الجمالي إلى المؤلف.

٣ تألفت وزارة جميل المدفعي الأولى في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، واستقالت في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٣٤، أي أنها لم تبق في الحكم سوى ثلاثة أشهر وعشرة أيام.

وخلال المدة القصيرة التي تولى فيها تلك الوزارة، تفكيره في تأسيس مدرسة صناعية ومهنيّة. وقد وردت هذه الفكرة في توصيات "لجنة مونرو" التي أكدت – ضمن أمور أخرى – على أهميّة تعزيز التعليم الصناعي والمهني في العراق. وتحقيقاً لهذه الفكرة طلبت وزارة المعارف إلى الوزير المفوّض الألماني في بغداد، الدكتور فريتز غروبا، ترشيح خبير ألماني لزيارة العراق وتقديم تقرير حول مشروع تأسيس مدرسة صناعية فنية. وقد اتجهت وزارة المعارف بطلب هذا الخبير إلى ألمانية بسبب تقدمها في هذا الفرع من التعليم، إضافةً إلى عدم رغبة وزير المعارف صالح جبر في جعل أساليب التعليم ووسائله خاضعة كلياً للأساليب البريطانية والخبراء البريطانيين.

ويلاحظ أن صالح جبر بادر إلى تنفيذ هذه الفكرة وعهد بها إلى خبير ألماني في عهد كان النفوذ البريطاني في العراق على أشده، والمعاهدة العراقية – البريطانية لم تمض على توقيعها سوى أربع سنوات.

ورشّحت الحكومة الألمانية خبيراً كبيراً في هذا الحقل هو الدكتور هرمان سودهوف (أو: زودهوف)، فحضر إلى العراق في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤، واطّلع على أوضاع التعليم ومستوى المدارس فيه. وقدّم تقريراً مفصلاً في نحو ثلاثين صفحة، نشرته وزارة المعارف باللغة الإنكليزية، وطبع في مطبعة الحكومة في بغداد في سنة ١٩٣٥ بعنوان: "مذكرة عن التعليم الصناعي في معارف العراق – للدكتور هرمان سودهوف".

ووافق صالح جبر وفاضل الجمالي (مرشد التعليم العام) على مقترحات سودهوف، وقررا تأسيس مدرسة صناعية يكون مديرها عراقياً يعاونه ثلاثة خبراء أجانب، حسب اقتراح سودهوف. وسعى غروبا إلى إقناع وزارة المعارف بملء هذه المناصب بخبراء وأساتذة من ألمانية.

ولما علمت السفارة البريطانية في بغداد بالمشروع وبزيارة "سودهوف" إلى العراق، لم ترتح لفكرة ترشيح خبير ألماني. واتصل السفير البريطاني السير فرانسيس همفريز بنوري السعيد الذي كان وزيراً للخارجية، محتجاً على عدم مفاتحة الجهات البريطانية في الأمر للتأكد من عدم وجود مرشح بريطاني لهذه المهمة، قبل مفاتحة الجهات الألمانية. واعترف نوري السعيد بأن وزارة المعارف قد أخطأت باتصالها بالمفوضية الألمانية مباشرة، وقال إنه أوضح للوزير المختص – وكان يريد صالح جبر

- أن استخدام الخبراء الأجانب يجب أن يتمّ عن طريق وزارة الخارجية، وأن الرسائل المتبادلة بين رئيس الوزراء العراقي والمندوب السامي البريطاني في العراق، والملحقة بالمعاهدة، تقضي بوجوب تفضيل الخبراء البريطانيين على غيرهم من الأجانب. وفي حالة عدم توافر مواطن بريطاني مناسب يتمّ اختيار خبير من جهة أجنبية أخرى[١].
وأوضح نوري السعيد أيضاً أن الدكتور سودهوف استقدم لتقديم تقرير فقط، وليس للعمل موظفاً لدى الحكومة العراقية، ولم يتسلم منها راتباً خلال مهمته في العراق، وأن اختيار خبير ألماني لهذه المهمة كان يعود فقط إلى تفوّق ألمانية في حقل التعليم الصناعي، ولا يعدّ خروجاً على المعاهدة. وبنتيجة الضغط الذي مارسته السفارة على الحكومة العراقية، تمكنت من استحصال وعد منها بعدم اتخاذ أي إجراء قبل أن تتمكن السفارة من إخبارها فيما إذا كان بإمكان الحكومة البريطانية ترشيح خبير بريطاني لهذه المهمة[٢]. وهكذا وضع المشروع على الرف ولم يثر البحث فيه إلا بعد حوالي أربع سنوات، حينما أصبح صالح جبر وزيراً للمعارف للمرة الثانية في وزارة جميل المدفعي الرابعة التي جاءت إلى الحكم بعد سقوط وزارة الانقلاب في ١٧ آب (أغسطس) ١٩٣٧، كما سيرد تفصيله في الفصول التالية.

الخلاف على مشروع الغرّاف واستقالة الوزارة

"الغرّاف" من أنهار العراق القديمة، يتشعب من الجانب الأيمن لنهر دجلة في موقع يقابل مدينة الكوت، ويجري باتجاه الجنوب الشرقي بين دجلة والفرات، ويمرّ

١ جاء في رسالة رئيس الوزراء العراقي إلى المندوب السامي البريطاني، ضمن الرسائل الملحقة بمعاهدة التحالف العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ ما يأتي:
"عطفاً على المعاهدة التي وقّعنا عليها في هذا اليوم (٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٣٠) أتشرف بإعلام فخامتكم بأنه نظراً إلى الصداقة الوثيقة والتحالف بين بلدينا، فإن الحكومة العراقية تستخدم اعتياديا الرعايا البريطانيين عند حاجتها إلى خدمات موظفين أجانب، وينتقى أولئك الموظفون بعد المشاورة بين حكومتينا. ومن المفهوم أن هذا لا يخلّ بحرية الحكومة العراقية في استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين في المناصب التي لا يتيسر لها الرعايا البريطانيون".
٢ من اوغليفي - فوربز (القائم بالأعمال البريطاني في بغداد) إلى وزير الخارجية السير جون سايمون في ١٩٣٤/٥/٢٢: FO 371/17870 (E 3693)

بمدن "الحيّ" و"قلعة سكر" و"الشطرة" ويبلغ ناظم "البدعة" حيث يتفرّع منه "شط الشطرة" و"شط البدعة" الذي يستمرّ حتى مدينة الناصرية. وينتهي الفرعان في الأهوار المؤدية إلى هور "الحمّار".

ويروي "الغرّاف" مدناً عديدة، وتعيش عليه بعض القبائل المهمة، ولكن الفيضانات المتعاقبة أحدثت في هذا النهر القديم ترسبات أدت إلى ارتفاع قعره وانخفاض مياهه وجفاف معظم الأراضي الزراعية التي كان يرويها، وتوقف النقل والملاحة فيه، مما حمل معظم القبائل التي استوطنت ضفتيه على الهجرة. ولذلك ظهرت فكرة إقامة ناظم على صدره، وبناء سد أمام فتحته لتأمين جريان المياه فيه صيفاً وشتاءً، وإحياء الأراضي المحيطة به والإفادة منها.

وكان التفاهم قد تمّ على تنفيذ هذا المشروع قبل تأليف وزارة المدفعي، فلما تألفت هذه الوزارة أنيط منصب وزير الاقتصاد والمواصلات برستم حيدر، وكان من جملة أسباب اختياره لهذا المنصب هو أن يعهد إليه بتنفيذ هذا المشروع.

ووضع رستم حيدر "مشروع الغرّاف" في المناقصة الدولية دون التشاور مع وزارة المالية والتأكد من وجود الاعتمادات اللازمة لتنفيذه، وذلك على الرغم مما عرف به رستم حيدر من احترام للقوانين والأنظمة ومعرفة بالإجراءات الحكومية. وعلى أثر الإعلان عن المناقصة في الصحف احتجّ وزير المالية، نصرت الفارسي، إذ رأى أنه كان من الواجب استشارته في الأمر قبل طرح المشروع للمناقصة، ولعله كان محقاً في احتجاجه. وذهب نصرت الفارسي أيضاً إلى أن هناك مشروعات أخرى أهم من الغرّاف، وأن تسليح الجيش العراقي مثلاً أهم، بنظره، من مشروع الغرّاف. وأيّده في هذا الرأي وزير الداخلية ناجي شوكت.

ويقول ناجي شوكت في مذكراته إن وزير المالية فوجئ بالإعلان الذي نشرته الصحف عن مناقصة المشروع، وإن ذلك تمّ قبل التأكد من وجود الاعتمادات اللازمة في الخزينة "... فلما عرض الخلاف على المجلس طلبت الكلام وأيدت وزير المالية.. واعترضت على المشروع من حيث الأساس، موضحاً أنه لا يجوز الشروع بأي عمل على دجلة في جنوبي بغداد ما لم يوضع مشروع متكامل للسدود التي يجب أن تقوم على هذا النهر الكبير ابتداء من شمال العاصمة لوقاية بغداد من

الغرق الذي تتعرض له في كل سنة أو سنتين.

وقد ردّ علي رستم حيدر، وزير الاقتصاد والمواصلات، مذكراً إياي بقول يؤثر عن الملك فيصل، إذ قال في إحدى خطبه: لا مشروع قبل الغرّاف. فأجبته أني لا أظن أن الملك فيصل قال هذا القول. ولنفرض أنه قاله لسبب أو باعتبار زمنيّ، فإن أقوال الملوك لا ترتفع في قدسيتها إلى نصوص القرآن أو الأحاديث النبوية واجبة الاتباع. إن هذا المشروع الجبار سوف لا يحقق إلا أهدافاً إقطاعية ينتفع منها أربعة أشخاص أو خمسة". [1]

وكان الفلاحون وأبناء العشائر قد عانوا من آثار الجفاف واضطرّوا إلى الهجرة من مزارعهم وقراهم التي كانت عامرة قبل اندثار نهر الغرّاف بسبب الترسّبات، ومع ذلك فقد كان السبب المباشر للخلاف حول مشروع الغرّاف يتعلق بمصالح عدد من الشيوخ والإقطاعيين في المناطق الجنوبية ممن كانوا سينتفعون به في الوقت الذي تفتقر فيه البلاد إلى مشروعات أخرى قد تكون أهم منها وأشمل نفعاً. وقد اتخذ الخلاف أيضاً أبعاداً طائفية لأن المنتفعين من المشروع كانوا من رؤساء العشائر الشيعيّة[2].

وقد أيّد نوري السعيد، الذي كان وزيراً للخارجية، رأي وزيري المالية والداخلية. أما صالح جبر، وزير المعارف، فقد أيّد رستم حيدر، صديقه الذي يدين له بالكثير، إضافة إلى تحسسه بالمجاعة التي أصابت سكان منطقة الغرّاف. وكذلك أيد رستم

---

١ ناجي شوكت، **سيرة وذكريات**، الطبعة الثالثة، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧٧، ص٢٤٩ – ٢٥٠.

٢ جاء في برقية كتبها ضابط استخبارات القوة الجوية البريطانية في بغداد إلى وزارة الطيران في لندن حول هذا الموضوع ما يأتي:

"إن الخلافات التي نشبت بين أعضاء الوزارة السابقة أخذت الآن شكلاً خطراً...

"السيد محمد الصدر (الرئيس الشيعي لمجلس الأعيان) قابل جلالة الملك يوم ١٨ شباط (فبراير) وأخبره أنه إذا استمرت هجمات نوري السعيد على رستم حيدر فإن الشيعة سيدعمون رستم. وفي مساء اليوم نفسه تلقى رستم زيارات من عدة شخصيات شيعية بارزة عرضت عليه تأييدها. وقد تقبّل رستم ذلك، ولكنه لم يشجّعهم على القيام بأي عمل في الوقت الحاضر.

"إن الموضوع الذي كان في البداية غير شخصيّ، تطوّر إلى خصومة سياسية، وقد ينتهي بأن يصبح نزاعاً طائفياً.."

(وثائق وزارة الطيران البريطانية: من ضابط الارتباط الجوي في بغداد إلى استخبارات أركان الطيران، مقر القوة الجوية، هنيدي) التقرير المرقم ٩٥ والمؤرخ في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٤ – الملف رقم AIR 23/806 ص٢٨.

حيدر بقية الوزراء، وأصبح رستم حيدر بسبب هذه القضية، عرضة لهجمات صحفية قاسية استغلّت أصله اللبناني – حين لم تجد مطعناً آخر – وصارت تلمّح إلى أنه أجنبي أو دخيل.

وعلى أثر هذا الانشقاق في الوزارة قدّم جميل المدفعي استقالته في شباط (فبراير) ١٩٣٤، فحاول الملك غازي أن يوفّق بين آراء المتخاصمين، فلم ينجح في ذلك، اضطرّ إلى قبول استقالة المدفعي، ولكنه لم يرغب في المجازفة بإحلال نوري السعيد أو ياسين الهاشمي على رأس حكومة تؤلف على أسس حزبية بحتة، وتمكّن من إقناع جميل المدفعي بإعادة تشكيل الوزارة من رجال يوافقون على العمل مع البرلمان الحالي. وقرر الملك غازي موقفه المحايد بإقصائه كلاً من رستم حيدر وصالح جبر، فألّف جميل المدفعي وزارة جديدة في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٣٤، ولم يدخل فيها أيّاً من أعضاء وزارته السابقة، باستثناء وزير العدلية الكردي جمال بابان.

وكان أعضاء الوزارة الجديدة كلهم من الوزراء السابقين، ومعظمهم ممن ليس لهم لون سياسي أو حزبي. وكان الدماغ المفكّر والخبرة يتركزان في ناجي السويدي (وزير المالية) الذي كان شخصية ملتهبة قويّة ذات عقليّة قانونية ولسان ذرب. على أن الوزارة، بصورة عامة، كانت وزارة ضعيفة قادرة على إنجاز الأعمال الروتينية ولكنها غير قادرة على الصمود أمام أية معارضة جدية في البرلمان.

وصرّح المدفعي في حفلة الاستيزار بأن منهاج وزارته الثانية سيكون منهاج وزارته الأولى نفسه، وعرض ذلك المنهاج باختصار على مجلس النواب في يوم ٢٤ شباط (فبراير)، وذكر في الفقرة الخامسة من خطابه حول السياسة الاقتصادية للوزارة، أنها تعتزم "القيام بالمشروعات العمرانية المقررة: كالحبانية، والغرّاف، وجسري بغداد، والنكّارات، وغيرها من المشاريع الضرورية وإجراء الترتيب المالي الملائم لإنجازها بأقرب وقت ممكن".

إن المنهاج الذي أعلنته الوزارة لم يتضمن جديداً، ولكن الصحافة استقبلته استقبالاً لا بأس به ويُلاحظ أن "مشروع الغرّاف" – الذي حصل النزاع بشأنه بين أعضاء الوزارة السابقة – بقي على منهاج الوزارة الجديدة.

أما صالح جبر الذي بقي خارج وزارة المدفعي الثانية، فقد احتفظ بعضويته في

مجلس النواب، وكان انتخابه قد جدد في الانتخابات التي أجريت في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤.

وعلى الرغم من أن جميل المدفعي كان رجلاً طيب السريرة حسن الظن بالناس بصورة عامة، يحاول تفادي المشاكل، ويتأثر بالعلاقات الشخصية، ولا يرغب في رفض أي طلب يقدّم إليه إذا كانت تلبيته في وسعه، فإن وزارته الثانية لم تدم أكثر من ستة أشهر تدهورت الأوضاع في العراق خلالها كثيراً، وساءت الإدارة، وكثرت شكاوى الناس وتصاعد تذمّرهم، وخصوصاً من رؤساء الوحدات الإدارية في بعض الألوية والأقضية. وتدخّل مستشار وزارة الداخلية البريطاني "كورنواليس" لدى الملك غازي وفاتحه في الأمر، فلمّح الملك إلى جميل المدفعي قائلاً إن هناك بعض الشكاوى من الوزارة القائمة. ومن المعروف عن المدفعي أنه كان شديد الاعتزاز بكرامته بعيداً عن التهالك على الحكم، فقدّم استقالته في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٣٤، وعهد الملك غازي إلى رئيس ديوانه، علي جودت، بتأليف الوزارة الجديدة، فألّفها في اليوم السابع والعشرين من الشهر نفسه، أي بعد استقالة المدفعي بيومين.

وزارة علي جودت

بدت وزارة علي جودت في أول الأمر قوية. وكان بين أعضائها اثنان من رؤساء الوزارات السابقين، وهما نوري السعيد (وزيراً للخارجية) وجميل المدفعي الذي عهدت إليه وزارة الدفاع المهمة. ولكن الوزارة ما لبثت أن واجهت صعوبات عديدة لم تكن في الحسبان. فقد وُجّهت إلى رئيسها انتقادات كثيرة بسبب حلّه المجلس النيابي بعد أن سبق له ان اعترض على طلب وزارة رشيد عالي الكيلاني لحلّه حينما كان هو رئيساً للديوان الملكي وأشار على الملك غازي برفض اقتراح الوزارة بالحلّ.

ولما أجرت وزارة علي جودت انتخابات جديدة، تصاعدت الانتقادات الموجهة إليها في مجلس الأعيان، وفي الصحف والأوساط السياسية، وساد التذمّر العشائر التي وجد رؤساؤها أنفسهم، عند ظهور نتائجها، مغبونين، فاتخذوا من الحكومة موقفاً معادياً، وصدرت عنهم أعمال وتصرفات تنمّ على تحدّي الحكومة، وصار رجالها

يدخلون المدن ويتجوّلون فيها مسلحين، وتطوّرت معارضة أعضاء مجلس الأعيان للوزارة إلى شلّ أعمالها وعدم إمرار قوانينها.

والواقع أن الانتخابات النيابية في العراق لم تكن حرّة في أي وقت من الأوقات، وكان ذلك بلا شك من أبرز العيوب في أوضاع الحكم في العهد الملكي، وقد طغت المعارضة في مجلس الأعيان بانتخابات المجلس الجديد ونجحت في أن تدرج في جواب المجلس التقليدي على خطاب العرش الفقرة الآتية:

"لقد تم انتخاب مجلس النواب الحاضر على الأساليب الخاصة المعلومة، وكان مجلس الأعيان قوي الرغبة في أن تتم هذه الانتخابات على وجه يكون أشدّ قرباً من التمثيل الذي ترغب فيه الأمة، وأن يكون بعيداً كل البعد عن الاعتبارات التي لا ترتبط بالغايات مباشرة"[١].

وقد اعترف بذلك رئيس الوزراء علي جودت نفسه في تصريح أدلى به إلى السيد عبدالرزاق الحسني بتاريخ ٧ آذار (مارس) ١٩٣٨ عن انتخابات النواب ليس للمجلس الذي أجرى انتخابه هو، بل عن جميع الانتخابات السابقة لتصريحه، إذ قال: "إن النيابات كانت أقرب إلى التعيين منها إلى الانتخابات"[٢].

وكان المجلس الجديد يتّصف بتفوّق عدد سكان المدن فيه، وضعف تمثيل العشائر، حيث استبعد بعض الشيوخ ذوي النفوذ ممن كانت لهم نزعات حزبية خاصة لم يكن رئيس الوزراء يرضى عنها أو يطمئن إليها[٣].

وحاولت وزارة علي جودت أن تخفف من وطأة المعارضة وتسترضي العشائر، فعجزت عن ذلك. وكان بعض كبار السياسيين، أمثال رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وتوفيق السويدي، مع عدد من الوطنيين، يحاولون بكل الطرق المتيسرة لهم، إجبار علي جودت على الاستقالة. وقد نظموا كتلة معارضة قوية في مجلس الأعيان، ولجأوا إلى الدسائس مع العشائر المستاءة في الفرات الأوسط، وكان استياؤها يهدد بنشوب انتفاضة مسلحة ضد الحكومة.

وكان علي جودت يواجه أيضاً مشاكل مع زملائه، منها قيام وزير الاقتصاد

---

١ محاضر مجلس الأعيان، جلسة يوم ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٥.

٢ عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٤، الطبعة السادسة، ص٣٤

٣ عبدالرحمن البزّاز، **العراق من الاحتلال حتى الاستقلال**، ص٤٣

والمواصلات أرشد العمري بفصل عدد من كبار موظفي وزارته بصورة عنيفة وتعرّضه لكثير من الانتقادات بسبب بعض تصرفاته الشخصية المتهوّرة. ولما كان الكثيرون من الموظفين المفصولين من اليهود الذين كانوا يشغلون وظائفهم منذ عهد الانتداب، فقد تعرّضت الوزارة إلى هجوم شديد من الصحافة الأجنبية أيضاً[١].

وحاول علي جودت مواجهة الوضع بصراحة وواقعية، وتعزيز موقفه بتعديل وزارته، محاولاً التخلي عن أرشد العمري، وإقناع جميل المدفعي بقبول رئاسة مجلس النواب، ولكنه أخفق في ذلك أيضاً بسبب تهديد جميل المدفعي بالاستقالة والانضمام إلى المعارضة في حال تنحية أرشد العمري.

وأخيراً نشب خلاف بين وزير الخارجية نوري السعيد ووزير الدفاع جميل المدفعي، ووصل الخلاف إلى حدّ عجز معه علي جودت عن تسويته، فما كان منه أخيراً إلا أن قدم استقالته في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٣٥، بسبب انعدام التضامن الوزاري[٢]، ولم يسع الملك غازي إلا قبولها والاتجاه، عملاً بنصيحة رئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب، إلى زعيم حزب "الإخاء الوطني" ياسين الهاشمي، لتأليف الوزارة الجديدة، ولكنه اشترط أن تكون هذه الوزارة ائتلافية أو قومية، وأن لا يدخلها أحد من الذين اشتركوا في الدسائس لإثارة عشائر الفرات، وأن لا يطلب إليه الموافقة على حلّ مجلس النواب مرة أخرى. فاعترف ياسين الهاشمي بوجاهة هذه الشروط، لأن وزارة حزبية من أعضاء "حزب الإخاء الوطني" الذي تنتمي إليه أغلبية المعارضة، لم يكن بمقدورها إحراز أغلبية في المجلس. كما أن حلّ المجلس الذي لم تمض عليه ثلاثة أشهر بعد، كان سيجعل من الجهاز البرلماني مسخرة. وكذلك، فإن استيزار الرجال الذين كانوا أداة رئيسية في إثارة العناصر العشائرية المضطربة، كان سيؤلف سابقة خطرة قد تؤدي إلى نتائج وخيمة في المستقبل. وكان المقصود بالدرجة الأولى، هو رشيد عالي الكيلاني، وخصوصاً إذا عهدت إليه وزارة الداخلية التي هي القناة التي تتعامل الحكومة بواسطتها مع العشائر. وتفادياً لهذا المحذور

١ عزيز ياملكي، **كشف القناع عن بعض الوقائع العراقية: مذكرات عبدالعزيز ياملكي في العراق**، بغداد، مطبعة دار المعرفة، ١٩٥٧.

٢ من الغريب أن علي جودت لم يذكر أسباب استقالة وزارته الأولى في مذكراته، ولم يتطرّق إليها مطلقاً على الرغم من أنها من أهم المحطات في تاريخه السياسي.

عرض ياسين الهاشمي على رشيد عالي الكيلاني أن يتولى وزارة المالية، وكان ينوي إناطة وزارة الداخلية بحكمت سليمان، ولكن الكيلاني اعتذر ولم يقبل وزارة المالية بحجة عدم إلمامه بالشؤون المالية، وكأن وزراء المالية حتى ذلك الوقت كانوا من الخبراء في الشؤون المالية! واقترح أن يبقى خارج الوزارة متفرغاً لأمور حزبه. وعلى أثر ذلك اعتذر ياسين الهاشمي ولم يؤلف الوزارة.

وعلى أثر اعتذار الهاشمي دعي جميل المدفعي لتأليف الوزارة، فألّفها في ٤ آذار (مارس) ١٩٣٥ في فترة عصيبة إلى حدّ كبير أصبح فيها الجوّ السياسي في البلاد معتكراً، فقد تسلحت العشائر جهاراً، وانتشرت روح التمرّد في البلاد، وعمت الفوضى في جميع أنحائها، وتعطلت التجارة، وبارت الزراعة، وتسرّب اليأس إلى النفوس.

وقد واصلت العشائر حركاتها، وصارت تطالب بإسقاط الوزارة الجديدة بحجة أنها لا تختلف عن سابقاتها كثيراً، وأن جميل المدفعي لا يختلف عن علي جودت في شيء. وحاولت الحكومة اللجوء إلى العنف، واستخدام القوات المسلحة، ولكن قادة الجيش اعترضوا على هذا الإجراء، وقدم رئيس أركان الجيش، طه الهاشمي، إلى الحكومة تقريراً حول قرار الحكومة بشأن الحركات العسكرية ضد الشيخ عبدالواحد الحاج سكر الذي كان مؤيداً للإخائيين والعنصر الرئيسي في مقاومة الحكومة، وحاولت الحكومة الاستعانة ببعض العشائر الموالية لها على التكتل ضد العصيان، فضلاً عن ضرب العشائر الثائرة بواسطة الطائرات وإرجاع القبائل المتمرّدة إلى الطاعة بالقوة. ولكن الملك غازي رأى أن تعالج القضية بالحسنى، ولم يؤيد لجوء الحكومة إلى الاستعانة بالجيش على العشائر، وقابل رئيس الديوان الملكي رئيس الوزراء وأعلمه أن الملك غازي يرغب في أن يعاد النظر في قرار ضرب العشائر ويحرص على حقن الدماء، مما كان إشارة إلى تفضيل الملك مهادنة المعارضة بدلاً من تحدّيها. وعلى أثر ذلك رفع جميل المدفعي استقالته إلى الملك بعد حكم دام ثلاثة عشر يوماً فقط، وكانت وزارة المدفعي الثالثة أقصر الوزارات عمراً في تاريخ العراق السياسي الحديث في العهد الملكي أو بعده.

الفصل الخامس

متصرّف لواء كربلاء

استقالت وزارة جميل المدفعي بعد ثلاثة عشر يوماً من تأليفها، فعاد الملك غازي إلى ياسين الهاشمي وكلفه مرة أخرى تأليف الوزارة، وفي هذه المرة وافق الهاشمي وشرع في اختيار أعضاء وزارته، وكان بين الذين عرض عليهم الاشتراك فيها حكمت سليمان. ولكن حكمت سليمان اشترط، مرة أخرى، أن يتولى وزارة الداخلية، في حين أن الهاشمي كان ينوي أن يعهد بها إلى رشيد عالي الكيلاني، لأنه سبق له أن وعده بها، إضافة إلى أنه كان يتوجس خيفة من العلاقات التي توثقت بين حكمت سليمان وجعفر أبو التمّن. وأصرّ حكمت على موقفه رافضاً وزارة المالية، ولذلك تألفت الوزارة بدونه في ١٧ آذار (مارس) ١٩٣٥، وكان لفشل ياسين الهاشمي في ضمّ حكمت سليمان إلى وزارته عواقب وخيمة لم يتوقعها الهاشمي، إذ أدّت في النهاية إلى تدخل الجيش في السياسة للمرة الأولى في تاريخ العراق الحديث، وإلى وقوع الانقلاب الذي أطاح وزارته، وخروجه من العراق، ووفاته كمداً بعيداً عن وطنه. وكان ذلك أول الانقلابات العسكرية التي توالت على العراق بعد ذلك، وكلفته غالياً.

وتسلمت وزارة ياسين الهاشمي الحكم والبلاد في وضع لا تحسد عليه، فالتجارة معطّلة تقريباً بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، والثقة بالحكومة مفقودة، والمرافق العامة تعاني من أضرار جسيمة. فباشرت الوزارة بإصلاحات إدارية، وسحبت عن العمل يد بعض الموظفين الإداريين الذين أساؤوا التصرف في عملهم في العهود

السابقة، وأجرت تغييرات مهمة بين كبار الموظفين، فأقصت بعض المتصرّفين والقائمقامين، بل بعض مديري النواحي أيضاً ممن عدّتهم سبباً في شيوع الاضطرابات في البلاد وانتشار الفساد في مرافق الدولة، وأحلّت محلهم من توسّمت فيهم الكفاءة والنزاهة. كما حاولت الحكومة الجديدة تخفيف الاستياء الذي كان يسود بعض الأوساط الشيعية ببعض التعيينات في المناصب الإدارية. وكان صالح جبر من أوائل الأشخاص الذين قررت الوزارة الاستعانة بهم والإفادة من كفاءتهم.

كان صالح جبر قد حصل على سمعة حسنة جداً بنزاهته واستقامته خلال عمله حاكماً (قاضياً) في شتى الأقضية، فضلاً عن النشاط الذي أبداه خلال اضطلاعه بوزارة المعارف في وزارة جميل المدفعي الأولى. يضاف إلى ذلك أنه كان شيعياً، وأن ياسين الهاشمي كان راغباً في استرضاء هذه الطائفة التي كانت تشعر بالغبن في توزيع المناصب الوزارية والإدارية. ولذلك كان اختيار هذا الشاب الذي يبشر بمستقبل جيد، تحقيقاً لتلك الرغبة.

ولما كان صالح جبر قد أصبح في عداد الوزراء السابقين، فكان لا بدّ أن يعهد إليه بمنصب يناسب وزيراً سابقاً، ولذلك اختير متصرّفاً للواء كربلاء الذي كان يعدّ من أهم الألوية العراقية، ويضمّ العتبات المقدسة التي تتجه إليها أبصار العراقيين جميعاً، وخصوصاً الشيعة منهم.

وكان منصب "المتصرّف"، الذي سمّي في العهد الجمهوري "محافظاً"، من أهم مناصب الدولة. وقد شغل هذا المنصب في أوقات مختلفة شخصيات مهمة مثل ياسين الهاشمي وعلي جودت وجميل المدفعي وناجي شوكت، وغيرهم من رؤساء الوزارات والوزراء السابقين. وفي حالات كثيرة كان الوزير الذي يترك الوزارة، أو تستقيل الوزارة التي كان عضواً فيها، يعيّن "متصرّفاً" أو مديراً عاماً لإحدى الوزارات. بل كان بعضهم يفضل أحد هذين المنصبين الثابتين نسبياً، على منصب الوزارة القلق الذي لا يعرف مدى دوامه، وخصوصاً أن أعمار الوزارات في ذلك الوقت كانت قصيرة وأن منصب المتصرف كان يوفر مجالاً كبيراً للخدمة والاتصال المباشر بالمواطنين والتعرّف إلى مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم، بسبب ما يتمتع به المتصرّف من سلطات تنفيذية. وقد ذكر السفير البريطاني في بغداد، السير آرجيبولد كلارك – كير، في تقرير

له أن صالح جبر حينما أصبح وزيراً للعدلية في وزارة حكمت سليمان في سنة ١٩٣٦ "كان لا يزال يحنّ إلى متصرّفية كربلاء، وأن قلبه كان لا يزال هناك حينما انضم إلى الوزارة..."[١].

وكان صالح جبر نفسه من هذا الرأي. وحينما عرض عليه الاشتراك في وزارة نوري السعيد الثالثة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨، تساءل لماذا اختاروه للوزارة بينما كان يستطيع أن يخدم الحكومة في الوظائف الإدارية[٢]. ومع ذلك فقد أصبح وزيراً للمعارف كما سيأتي ذكره.

ولما تولى صالح جبر مهام متصرفية كربلاء، كانت البلاد تجتاز أزمة خطيرة بسبب ثورات العشائر التي توالت واشتدّت، ولم يكد يبدأ مهمته الإدارية إلا وعهدت إليه مهمة سياسية دقيقة في سبيل تهدئة العشائر، إذ كلّف الاتصال بالزعيم الديني الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء لإقناعه بمناشدة عشائر المنتفك للكفّ عن القتال.

وكانت اضطرابات العشائر قد بدأت قبل مجيء وزارة ياسين الهاشمي إلى الحكم حينما كان رشيد عالي وجماعته في المعارضة، إذ إنهم كانوا يشجّعون رؤساء العشائر في الوسط والجنوب على الثورة بقصد إسقاط حكومة علي جودت والمدفعي، ولم يدروا أنهم بذلك يبدأون سابقة خطيرة، ويطلقون قوى سيفلت زمامها من أيديهم، وقد تقوم ضدهم أيضاً إذا جاؤوا إلى الحكم يوماً ما، فلا يستطيعون السيطرة عليها بسهولة. وكان زعماء "حزب الإخاء الوطني" قد حاولوا توسيع نطاق هجماتهم على حكومة علي جودت بزجّ علماء الدين في النجف في الصراع، وخصوصاً الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، والشيخ عبدالكريم الجزائري، والشيخ جواد الجواهري.

وفي ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٥ وجهت مجموعة من شيوخ العشائر المؤيدين لحزب الإخاء الوطني نداء إلى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء طالبين إليه الدعوة إلى مؤتمر للعشائر، لبحث قضية الإصلاحات في مناطق الفرات الأوسط، وإجراء مشاورات حول الأوضاع السياسية والاجتماعية للطائفة الشيعية التي تنتمي إليها العشائر الثائرة. وعقد المؤتمر في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٥، وبحثت فيه

---

1 Sir Archibald Clark-Ker to Mr. Eden, 12 January 1937 FO 37120795/ (E 3699).

٢ **مذكرات طه الهاشمي** (الجزء الأول)، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص٢٩٧.

مطالب الشيعة، واتفق المجتمعون على أن الإصلاحات لا يمكن تحقيقها إلا بعد الإطاحة بوزارة علي جودت. وبعد أن اجتمع الشيوخ مع كاشف الغطاء بداره في النجف، عادوا إلى بغداد وقدموا عريضة إلى الملك تضمنت المطالب الآتية:

(١) حل المجلس النيابي الحاضر الذي جمعت الوزارة أعضاءه خلافاً للقانون الأساسي وقانون الانتخاب.

(٢) إسقاط الوزارة (وزارة علي جودت) التي قامت بتلك التصرفات وسببت ارتياب الشعب منها، وتبديلها بأناس يثق بهم الشعب، ويحترمون حقوقه، ولأبنائه حريّاتهم، ويغارون على أحكام الدستور ومصالح الوطن.

(٣) انتخاب مجلس جديد وفق الدستور والقوانين.

واحتجّ أصحاب العريضة أيضاً على عدم تمثيل الشيعة تمثيلاً كافياً في المناصب السياسية وفي الوظائف الحكومية.

وعلى أثر ذلك توجه الشيوخ المعارضون إلى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء طالبين إرشاداته وأبلغوه باستعدادهم للاستقالة من مقاعدهم النيابية. وهكذا انتقل مصدر التشجيع على تململ العشائر من الساسة المعارضين في بغداد إلى علماء الدين الشيعة في النجف، في حين أن هؤلاء العلماء لم يكونوا مستعدين للانحياز إلى أي من الجانبين في صراع هو في حقيقته صراع بين مجموعتين من الساسة.

واتسع نطاق التذمر في صفوف العشائر خلال شهر نيسان (أبريل) ١٩٣٥ على الرغم من محاولات الحكومة لتهدئتها، وكان من جملة أعمال الحكومة، تعبيراً عن حيادها، أن عمدت إلى تعطيل حزبها، أي "حزب الإخاء الوطني" الذي كان رئيس الوزراء ياسين الهاشمي، ووزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني، أبرز زعمائه. وقد صدر بذلك بيان رسمي مؤرخ في ٢٩ نيسان (أبريل) ١٩٣٥. ومع ذلك فقد بقي شيوخ العشائر ينظرون إلى رشيد عالي – وزير الداخلية – بارتياب كبير، وازداد تحدّي العشائر للحكومة بعد أن قدّم أولئك الشيوخ (خصوم عبدالواحد الحاج سكر) تعهدات ملزمة للشيخ محمد حسين كاشف الغطاء بتأييد العلماء.

وفي ٦ أيار (مايو) ١٩٣٥ ثارت عشائر البو حسن، وبني زريج، والظوالم، وقامت بأعمال العصيان والتدمير، مثل قطع السكة الحديد على جانبي مدينة "الرميثة" التي

كانت بؤرة الانتفاضات ضد الحكومة. وامتدّت الثورة إلى العشائر المحيطة بمدينة الناصرية، فأعلنت الحكومة الأحكام العرفية، وبدأت الطائرات العسكرية تقصف قرى العشائر الثائرة في لواء الديوانية. وأرسل علماء الدين في النجف كتاباً إلى الملك غازي يطلبون فيه وقف العمليات العسكرية ضد العشائر والشروع في مفاوضات مع علماء الدين، فلم تستجب الحكومة لطلبهم هذا.

ومع ذلك، فقد خشيت حكومة ياسين الهاشمي أن تمتدّ الثورة من الديوانية والناصرية إلى لواء الحلّة، وبذلك تصبح قوات الجيش المرابطة في الفرات الأوسط معزولة عن بغداد، فأبدت استعدادها للتفاوض مع الزعيم الديني الكبير الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء حول مطالب الشيعة، وذلك بواسطة الحاج محسن شلاش، وزير المالية السابق في وزارة جعفر العسكري الأولى التي ألّفت في سنة ١٩٢٣، وأحد وجهاء النجف وأثريائها.

وعمدت الحكومة في الوقت نفسه إلى محاولة لشقّ صفوف العشائر الثائرة، فبينما كان وزير الدفاع جعفر العسكري يجتمع بشيوخ عشائر المنتفك لإقناعهم بالموافقة على الهدنة، كانت قوات الحكومة تواصل عملياتها العسكرية ضد عشائر الرميثة. وقد أخمدت ثورتها في ٢١ أيار (مايو) ١٩٣٥، وأطلق انتهاء الثورة في الرميثة يد الحكومة في التعامل مع عشائر المنتفك ومع رجال الدين.

وفي هذه الأثناء اجتمع صالح جبر، المعيّن حديثاً متصرفاً للواء كربلاء، بالشيخ محمد حسين كاشف الغطاء وأقنعه بمناشدة عشائر المنتفك الكفّ عن القتال. وكتب صالح جبر رسالة، أو تقريراً، إلى وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني، عن مقابلته مع كاشف الغطاء، جاء فيه:

> وأما الجملة الواردة في كتابه التي كان يشير فيها إلى المفاوضات وما ذكره في برقيته إلى فخامة رئيس الوزراء في لزوم المشارعة إلى إجراء المفاوضات، فقد ذكرت استناداً إلى بيان الحكومة على لسان الوسيط الحاج محسن شلاش وعلى لسان وزير الدفاع كما مر أعلاه ولغرض التطمين للقائمين بالحركات. وبالرغم من كل هذه التصريحات لم تتقدم الحكومة بالمفاوضة لحد الآن وقد طلب مني أن أخبره إذا كانت

الحكومة في الحقيقة تريد أن تجري معه المفاوضة أم لا. فأجبته بأني لا أعلم برأي الحكومة في هذا الباب. فبين أنه سيرسل كتاباً يخبر فيه الشيخ منشد[1] ورفاقه جواباً على كتاب ورد له منهم يطالبه فيه إعلامهم عن إجراء المفاوضة بأن الحكومة لم تجر معه مفاوضة لحد الآن. فالتمست منه أن يتريّث في كتابه إلى أن اتصل بالحكومة وأطلعه على رأيها في هذا الموضوع وقد وافق على ذلك وطلب مني الاستعجال في رد الجواب. وقد عرضت الكيفية على فخامة رئيس الوزراء وأخذت جوابه على ذلك كما هو معلوم لدى فخامتكم أيضاً. فاجتمعت بالشيخ محمد حسين وذكرت له بأن الحكومة لازالت تعتقد بأن من الراجح جداً بقاء الروحانيين بعيدين عن الأعمال السياسية المتعبة لهم والمشغلة لأوقاتهم وذلك حرصاً على مصلحة الروحانيين أنفسهم، وأنها لم تطلب من الحاج محسن شلاش أن يتوسط لدى سماحته في إجراء المفاوضات التي أشار إليها. وأما تصريح فخامة وزير الدفاع الذي كان يشير إليه في المفاوضة بينه وبين الحكومة، فإن الرؤساء ورفاقه لم يمتثلوه، نظراً للأعمال التي عملوها بعد البيان في قطع الطرق وخطوط المواصلات وغير ذلك. وان الحكومة تؤكد رغبتها في ذلك. فشكرني على تبليغه جواب الحكومة الصريح هذا وسألني ماذا سيكون موقفه من الأشخاص القائمين هناك الذين وعدهم فخامة وزير الدفاع في بيانه المذاع عليهم في أن المفاوضة ستجري بينه وبين الحكومة عن الأمور التي ذكرها، فإنهم لا يزالون ينتظرون النتيجة. فأجبته بأن لا مانع من إخبارهم بأن المفاوضة هذه سوف لا تجري بينه وبين الحكومة نظراً لرغبة (يقصد عدم رغبة) الحكومة نفسها فذكر بأنه سيكتب لمن يخبرهم بذلك..[2].

---

١ الشيخ محمد منشد الحبيّب (بصيغة التصغير) رئيس عشيرة الغزّي في النصارية، كان في بداية الأمر موالياً للسلطات البريطانية خلال ثورة سنة ١٩٢٠، وانتخب عضواً في المجلس التأسيسي ثم نائباً عن لواء المنتفك في معظم الدورات النيابية بين سنتي ١٩٢٨ و١٩٤٨ واشترك في التمرّد على الحكومة في أيار (مايو) ١٩٣٥، وتوفي في بغداد في سنة ١٩٤٩.

٢ الكتاب السرّي المرقم ٥٢/١٧٢ والمؤرخ في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٣٥ من متصرف لواء كربلاء صالح جبر إلى وزير الداخلية.

إصلاحات جريئة

كانت متصرفية لواء كربلاء المحك الأول الذي أظهر فيه صالح جبر كفاءته الإدارية ونزعته الإصلاحية، ونشاطه التنفيذي، وصلابته، وفوق كل ذلك جرأته الكبيرة في التصدي لممارسات ومعتقدات بالية لا علاقة لها بالدين، ولكنها متوارثة وراسخة في لواء مثل كربلاء يضمّ مدينتين مقدستين لدى الشيعة والمسلمين كافة، هما كربلاء والنجف، وفيه مراقد الإمام علي بن أبي طالب، والحسين بن علي، والعباس بن علي، والإمام عون، وفيه أيضاً مسجد الكوفة الذي يضمّ مرقد مسلم بن عقيل، وهاني بن عروة.

وكان النجف منذ عهود بعيدة مركز علم وأدب ودراسة، يحتلّ في العراق ما يحتلّه الجامع الأزهر في مصر، وقد تخرّج في مدارسه ألوف العلماء والأدباء، وفيه عدد غير قليل من المدارس الدينية التي يقصدها طلاب العلم من مختلف أنحاء العالم.

وكان لواء كربلاء عند تسلم صالح جبر متصرفيته يتألف من مركزه (أو عاصمته) "مدينة كربلاء"، ومن قضاء واحد: "النجف" وثلاث نواح: هي شفاثة، والحسينية، والكوفة، وكان عدد نفوس كربلاء يقدّر في ذلك الوقت بـ١٢٠ ألف نسمة، ما عدا نفوس القبائل الرحّل، كقبائل عنزه، وبعض أفخاذ شمّر، كما كان عدد السيّاح والقاطنين من الأجانب في هذا اللواء يبلغ ٢٢ ألف نسمة[١].

شمّر صالح جبر، على أثر توليه متصرفية كربلاء، عن ساعد الجدّ لإنجاز عدد كبير من الإجراءات الإصلاحية في ذلك اللواء الحساس الذي تتصل بعض مشاكله بالمشاعر الدينية والمذهبية، مما يجعل معالجتها على جانب عظيم من الصعوبة والخطورة، على الرغم من ضرورتها، ولذلك كان من دأب أسلافه الذين تولوا إدارة هذا اللواء الاقتصار على تسهيل ما يعرض عليهم من أمور روتينية، وعدم التورط في أعمال وإصلاحات ليس من شأنها – في رأيهم – إلا أن تعود عليهم بـ"وجع الدماغ" كما يقال.

قال توفيق السويدي، رئيس وزراء العراق السابق، في الفصل الخاص بصالح جبر من كتابه "وجوه عراقية" ما يأتي:

---

١ **الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦**، محل دنكور للطبع والنشر، بغداد، ١٩٣٦، ص٦٨٦.

> عيّن صالح جبر متصرفاً للواء كربلاء، وكان التوفيق يحالفه في أعماله لأنه كان تقدميّ النزعة، بعيداً عن قيود الطائفية وتقاليدها، ومع كونه جعفرياً صار يتخذ الإجراءات الإصلاحية في لواء عرف بجموده وتمسّكه بتقاليده أكثر من الألوية الأخرى، فوسّع الطرق، وفتح الجديد منها، وأزال وصمة (حوض الكرّ) من المدينة، ومنع استعمال تلك الأحواض المخالفة للنظافة، والمضرّة بالصحة. ثم قام بأعمال أخرى دفعت الناس إلى طريق التجدد على الرغم مما كان يحيط بهم من قيود مهترئة من التقاليد العمياء. ولما برز في الإدارة بجده ونشاطه نقلوه إلى لواء أكبر وأهم، وهو لواء البصرة، حيث اشتغل به بكل سعي حثيث ونشاط بارز...[١].

وهذه شهادة سياسي عراقي كبير، لم يكن معروفاً بتحيّز معيّن لمصلحة جبر، ولا صداقة خاصة معه، بل كان يشكو من بعض تصرفات صالح جبر خلال اشتراكه في وزارته الثالثة، وقد كتبها وهو بعيد عن العراق، وبعد وفاة صالح جبر بأكثر من عشر سنوات للحقيقة والتاريخ.

كان أول عمل قام به صالح جبر في لواء كربلاء هو تبليط الطريق بين مدينتي كربلاء والنجف، وهي طريق مطروقة جداً، كانت مهملة منذ عهد بعيد، وكان السير فيها مزعجاً بغباره الكثيف المتصاعد صيفاً، وبأوحاله شتاء. ولا تزال هذه الطريق قائمة منذ عهد صالح جبر، أي منذ منتصف الثلاثينيات.

وعلى الرغم من أن صالح جبر قام في لوائه بكثير من الأعمال الإصلاحية، فإن منجزاته لم تقتصر على الأمور العمرانية، بل امتدت إلى كثير من النواحي الاجتماعية والإصلاحية التي تتعلق بصحة المواطنين وحالتهم الاجتماعية، وكان بعضها يتطلب شجاعة كبيرة لأنها كانت تستهدف القضاء على عادات تأصلت بين المواطنين على مرّ السنين، وأصبحت لها وشائج دينية ومذهبية.

كان صالح جبر أول من افتتح مدرسة للبنات في النجف، وكان ذلك في السابق من الأمور المحرّمة التي لم يجرؤ أحد على الخروج عليها.

١ توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ، مرجع سبقت الإشارة إليه، ص١٤١ - ١٤٢.

ومن إصلاحاته المهمة منعه عمليات (التطبير) وشجّ الرؤوس بالقامات[1] خلال مواكب العزاء التي تخرج في شهر محرّم، حيث يتدفق الناس بأعداد كبيرة وهم يلطمون على صدورهم، ويضربون ظهورهم، يمنة ويسرة، بسلاسل الحديد والخشب ذات المسامير الحادة، فتسيل منها الدماء. وقد منع صالح جبر ممارسة هذه العادة، ولم يكن غيره ليستطيع أن يتعرّض لهذه الممارسة المتأصلة منذ أجيال عديدة، والتي تمسّ ما توارثه الناس من معتقدات، وان لم يكن لها سند في الدين الإسلامي[2]. أما لو كان المتصرف الذي منعها من أبناء السنّة فالويل له، إذ سرعان ما كان سيتهم بالطائفية ومحاربة عادات الشيعة ولطالب السكان بنقله أو معاقبته.

ومن أوائل انجازات صالح جبر وأشهرها تنفيذ مشروع مدّ الأنابيب لتزويد البيوت بالماء الصافي للشرب، وهدم "أحواض الكرّ" وإزالتها من البيوت. و"حوض الكرّ" الذي كان شائعاً في بعض المدن الشيعية الجعفرية البعيدة عن ضفاف الأنهار، ومنها كربلاء والنجف، هو حوض ماء اعتاد الكثيرون من أهل تلك المدن أن يبنوه في داخل بيوتهم، ويغسلوا فيه أوانيهم ومأكولاتهم وأيديهم وأبدانهم، لاعتقادهم بأنها تقضي على "النجاسة". ويكون ماء تلك الأحواض في الغالب حائل اللون متعفناً ومملوءاً بالجراثيم. وكان من أهم العوامل في نقل الأمراض والأوبئة[3].

وقد وصف الدكتور محمد فاضل الجمالي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي السابق، وهو شيعي من الكاظمية "حوض الكرّ" في رسالة إلى كاتب هذه السطور قال فيها:

---

١ "القامة" نوع من السكين أشبه بالحربة.

٢ صدرت فتاوى لكبار علماء الشيعة بتحريم هذا النوع من المراسيم باعتبارها غير شرعية (جعفر الخليلي، **موسوعة العتبات المقدسة – قسم كربلاء**، طبع بيروت، ١٩٨٧، ص٣٧٨).

٣ الدكتور علي الوردي، **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي**، بغداد، ١٩٦٥، ص٣٠٦: لما كانت هذه العادة شائعة في المدن الشيعية وحدها، على الرغم من وجود مدن أخرى بعيدة عن ضفاف الأنهار ومفتقرة إلى الماء أيضاً، لكنها لم تعرف هذه العادة، فقد اتصلنا ببعض علماء الشيعة الأجلاء المقيمين في لندن، للاستفسار عن سبب انفراد البيوت الشيعية بهذه العادة، وهل لها صلة بالدين الإسلامي أو المذهب الجعفري، فلم نحظ بجواب مقنع. ومع ذلك فإن هذه العادة أصبحت الآن في حكم المنقرضة.

"هو حوض ماء يبنى في وسط الدار للاستعمال اليومي من غسل الأيدي والأواني وغيرها، ويكون عادة إلى جانب بئر يجدد ماؤه منها. ولكن عدم تجديد الماء لسبب أو آخر كان يجعل من هذه الأحواض بؤرة لتوليد الجراثيم وانتشار الأمراض...".

وأضاف الجمالي قائلاً:

"كان إقدام السيد صالح جبر على هذا العمل بمثابة ثورة صحية أغضبت بعض العوام، ونالت إعجاب المسؤولين والمنوّرين من أبناء الشعب".

وقد تعاقب على متصرفية لواء كربلاء منذ قيام الدولة العراقية عدد من المتصرفين فلم يجرؤ أحد منهم على التصدي لهذه العادة المضرّة بالصحة، حتى جاء صالح جبر وقضى عليها. ولم يكن في وسع متصرف غير شيعي اتخاذ هذا الإجراء الإصلاحي الجريء الذي لا يزال الناس يذكرونه له بالتقدير والشكر.

ومن أعماله المهمة الأخرى خلال متصرفيته للواء كربلاء أيضاً أنه قام، للمرة الأولى، بإحصاء خزائن النجف وجرد محتوياتها الثمينة من المجوهرات وغيرها.

وكان في المسجد خزانتان داخل الحضرة (مرقد الإمام علي بن أبي طالب) إحداهما في الطابق الأرضي، والأخرى في سرداب مغلق تحت الأرض، وهما تحتويان على الهدايا الثمينة التي اعتاد ملوك الشيعة وأمراؤهم أن يتبرّكوا بإهدائها إلى العتبات المقدسة.

أما الخزانة الأولى فكانت تحتوي على نفائس المجوهرات، بينها - مثلاً - "منقلة": موقد فحم متنقّل، من الذهب، جمراتها من الياقوت الأحمر، وفيها قطع من الألماس الكبير النادر في العالم، ومجوهرات وهدايا أخرى قدمت إلى العتبات المقدسة في أوقات مختلفة منذ عدة قرون.

وأما الخزانة الثانية، وهي الأهم، فكانت تحتوي بصورة خاصة، على الهدايا الثمينة التي اعتاد ملوك الشيعة وأمراؤهم أن يتبرّكوا بتقديمها إلى العتبات المقدّسة في النجف. وكانت هذه الخزانة محفوظة في سرداب خاص، وكان المدخل المؤدي إلى هذا السرداب مغلقاً بجدار بني بالطابوق بقصد حمايته من النهب والسرقة والغزو، وخصوصاً أن هذه العتبات في كربلاء والنجف كانت تتعرّض لحملات غزو عنيفة من وقت لآخر في القرن الماضي، وكانت المرة الأخيرة التي فتح فيها هذا الجدار

هي التي تمت بمناسبة زيارة شاه إيران (ناصر الدين شاه) إلى العراق في سنة ١٢٨٧هـ (١٨٧٠م) في عهد ولاية مدحت باشا. وقد دامت هذه الزيارة نحو ثلاثة أشهر، ورافق الشاه طوال إقامته في العراق والي بغداد مدحت باشا بأمر من السلطان العثماني عبدالعزيز الذي أوعز بأن يحاط الشاه بأقصى قدر من الحفاوة والاهتمام، وأوفد نائباً عنه ليكون في استقباله والترحيب به. وكان السلطان العثماني يستهدف بذلك تحسين العلاقات بين الدولتين الجارتين المسلمتين والحدّ مما كان يجري على الحدود بينهما من حوادث، والتفاهم على مطالب الطرفين[١].

وقد زار الشاه العتبات المقدسة في النجف وكربلاء وسامراء، ولما زار النجف فتح له السرداب بهدم الجدار الذي كان يقوم في بابه، ثم أعيد سدّه وبناء مداخله بعد إكمال الزيارة، ولم يفتح بعد ذلك إلا في عهد المتصرّف صالح جبر[٢].

على الرغم من أهمية محتويات هذه الخزائن وقيمتها المادية والمعنوية، لم تكن هنالك قائمة ولا سجل بمحتوياتها. ولذلك فكرت مديرية الآثار العراقية في عهد مديرها العام الأستاذ ساطع الحصري، أن تعدّ سجلاً للمخزونات المذكورة، وتصوّرها، وتجرد محتوياتها وتسجلها. وكان ذلك يتطلب العمل بالاتفاق مع متصرف اللواء و"كليتدار" الحضرة، وبعض أشراف المدينة[٣].

وقد رحب صالح جبر، ذو الذهن المتفتّح، بالفكرة وتبنّاها، وأمر بتأليف لجنة قوامها مدير الأوقاف العام، ومتصرف اللواء، وكليتدار النجف السيد عباس الرفيعي، والسيد محسن شلاش، من وجهاء النجف وأثريائها، وعدد من موظفي دائرة الآثار العامة. وقامت اللجنة بفتح الخزائن وجرد محتوياتها جرداً دقيقاً، والتقاط تصاوير فوتوغرافية لكل مادة، وتسجيل المحتويات ومواصفاتها بالتفصيل.

وقد استمرت هذه العملية ثلاثة أيام بقي أعضاء اللجنة خلالها داخل غرف الخزائن، ولم يسمح لأحد بدخول المخزن أو الخروج منه طوال عملية الجرد. وكان الطعام يحمل إلى أعضاء اللجنة، ويوصل عبر جدار المبنى. وبعد جرد محتويات المخزن

١ عباس العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، الجزء السابع، بغداد، ١٩٥٥، ص٢٤٢.

2 Logrigg, S.H., *Four Centuries of Modern Iraq*, Oxford, 1968, p. 229.

٣ ساطع الحصري، **مذكراتي في العراق**، الجزء الثاني، بيروت، ١٩٦٨، ص٤٥١.

وتسجيلها في سجلات خاصة، وقّع عليها أعضاء اللجنة، وحُفظت في أماكن بنيت بالكونكريت. وبذلك أصبح لمحتويات الخزائن، للمرة الأولى، ثبت تفصيليّ يحفظها من التلاعب أو السرقة.

***

قام صالح جبر بتنفيذ هذه الإصلاحات خلال مدة لا تزيد عن سنة ونصف السنة، وهي مجموع المدة التي قضاها متصرفاً للواء كربلاء، وقد أثبت خلالها كفاءة إدارية عالية، واندفاعاً في العمل، وحقق للواء فوائد عظيمة مما جعله يعدّ في طليعة رجال الإدارة النشيطين والمبدعين في العراق.

نكبة عائليّة

وفي هذه الفترة التي كان صالح جبر خلالها في أوج تألقه ونشاطه الإصلاحي، يشقّ طريقه إلى مستقبل مرموق، أصيب بنكبة عائلية هزّت كيانه هزّاً. فقد توفّيت زوجته في كربلاء بسبب تعسّر في الولادة تاركة وراءها ابنتيه سعدية وخديجة، وابنه سعداً الذي كان في حدود الرابعة من عمره فلم يفهم ماذا حلّ بأمه، وأين ذهبت. وقد اضطلعت برعايته وتربيته جدّته لأمه، وكانت تحبه محبة عظيمة، وتعلق بها سعد ووجد فيها عوضاً عن والدته. حتى إنها حينما سافرت إلى الحج بعد وفاة أمه بسنتين، افتقدها كثيراً، وكان يلحّ في السؤال عنها. وفي أحد الأيام رجع صالح جبر من عمله، فوجد ابنه سعد كئيباً باكياً، يتساءل أين جدته التي كانت في الواقع أمه التي لم يعرف أماً سواها. فقال له أبوه في محاولة لإلهائه، تعال فلنبحث عنها. وأخذ يتحوّل معه من غرفة إلى أخرى، يفتح دواليبها، وكلما فتح دولاباً قال الاثنان: "ليست هنا" وانتقلا إلى أخرى، حتى تحوّل الأمر إلى لعبة مسليّة، ألهت الطفل الحزين عن بعض ما كان يشعر به من ألم لافتقاده جدته ورعايتها.

الفصل السادس

انقلاب في بغداد

بينما كان صالح جبر يمارس أعماله في متصرّفية كربلاء بنشاطه المعتاد، متفرغاً لها، بعيداً عن عالم السياسة ومشاكلها، جاءه بعد ظهر يوم الخميس ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦، وقد أوشك الدوام الرسمي على الانتهاء، نداء تلفوني من بغداد، وكان مخاطبه الشخصية السياسية المعارضة حكمت سليمان. فظنّ في الوهلة الأولى أن لدى "حكمت بك" طلباً أو التماساً يريد تنفيذه، ولم يكن قد بلغه شيء مما يجري في العاصمة من أحداث ذلك اليوم. وإذا بحكمت سليمان يخبره بأن الجيش أسقط وزارة ياسين الهاشمي، وانه بسبيل تأليف الوزارة الجديدة، ويكلفه بالاشتراك فيها.

وعلى الرغم من أن صالح جبر فوجئ بالأمر، فقد اعتذر عن عدم قبول التكليف، ولكن حكمت سليمان لم يقبل له عذراً، ولما أصرّ صالح جبر على الاعتذار طلب إليه حكمت سليمان التوجه إلى بغداد حالاً، وألقى السماعة غاضباً.

وبعد بضعة اتصالات تلفونية مع أصدقائه، علم صالح جبر أن انقلاباً عسكرياً وقع في بغداد صبيحة ذلك اليوم بقيادة اللواء بكر صدقي قائد الفرقة الثانية، ضد وزارة ياسين الهاشمي، وأن حكمت سليمان سيؤلف الوزارة الجديدة.

كان صالح جبر من رجال ياسين الهاشمي، وهو الذي عينه متصرفاً للواء كربلاء، ولذلك وجد في هذا التكليف إحراجاً أمام ياسين الهاشمي، فبادر إلى الاتصال به

تلفونياً وأخبره بما عرضه عليه حكمت سليمان. ولكن ياسين الداهية، أشار عليه بقبول الوزارة قائلاً:

"فليكن لنا في الوزارة صديق على الأقل...".

وعلى أثر ذلك توجّه صالح إلى بغداد. ويروي عبدالرزاق الحسني أن صالح جبر قال له في يوم ٢٥ أيار (مايو) عام ١٩٣٩ في ديوانه الرسمي ما يأتي:

"... ولما وصلت بغداد عصر يوم الخميس ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦، وفهمت كل ما جرى، زرت المرحوم ياسين الهاشمي في داره، وعرضت عليه فكرة اشتراكي في الوزارة، فأشار عليّ بضرورة قبول التكليف. فلما أبديت ما لديّ من أعذار تحول دون ذلك، أجابني: "لا بدّ من اشتراكك معهم، وستساعدنا مساعدة نذكرها لك، فإنك ستخفف من غلوائهم، وتحول دون فتكهم بنا، فإن القوم مصممون على التعرّض لحياتنا"[١].

كان هذا الانقلاب أول انقلاب عسكري في العراق، بل في البلاد العربية كلها، وقد تبعته سلسلة من الانقلابات في العراق وسورية ثم في مصر وليبيا والجزائر وتونس والسودان واليمن.

ولم يأنف الذين دبّروا الانقلاب ونفّذوه من تسمية الأشياء بأسمائها، فوصفوا العملية بالانقلاب، ودعمت الحكومة الجديدة جريدة اسمها **الانقلاب** أصدرها الشاعر المعروف محمد مهدي الجواهري، فأصبحت الناطق بلسان الحكومة. أما بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في مصر في ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، فقد أصبحت الانقلابات العسكرية في البلاد العربية تسمى "ثورات" واختلف الاسم وإن لم يختلف المسمى.

وقد اتضحت أسباب الانقلاب سريعاً، ونالت ترحيباً وتهليلاً من عامة الشعب الذين يتحمّسون عادة لكل تغيير قد تكون له آثار مفيدة وقد لا تكون، ولكن سرعان ما تزول فورتهم ويترحمون على العهد السابق.

لمّا حلت سنة ١٩٣٦ كانت وزارة ياسين الهاشمي قد مضت عليها في الحكم عشرة أشهر تقريباً. وكانت الوزارة لا تزال قوية وماضية في تنفيذ سياستها باطمئنان،

١ عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، الجزء الرابع، الطبعة السادسة، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٣١.

تتطلّع إلى المستقبل بتفاؤل. وحين أتمّت سنتها الأولى في الحكم في آذار (مارس) ١٩٣٦ كان بإمكان ياسين الهاشمي أن يستعرض أعمال وزارته خلال سنة من عمرها بشيء من الرضى والاغتباط. ولا شك أنه كانت هنالك أخطاء كبيرة ارتكبت، ومع ذلك فقد تمّ أيضاً تحقيق كثير من المنجزات المهمّة.

ففي تلك السنة وضعت الوزارة "الخطة الخمسية لمشاريع التنمية الأساسية" و"خطة مشاريع الثلاث سنوات"، وقامت بحملة تطهير في الجهاز الحكومي على أوسع نطاق عرفته الحكومة حتى ذلك الوقت. وعنيت وزارة الهاشمي بالأخلاق العامة، وببث الروح القومية والعسكرية في نفوس الناشئة، والشعور بواجب الدفاع عن فلسطين، وألغت الاستعمال الرسمي للألقاب الموروثة عن العهد العثماني: "باشا" و"بك" و"أفندي"، واستعاضت عنها بلقب "السيّد" الذي يطلق على كل مواطن. وكان العراق أول دولة عربية تتخذ ذلك الإجراء الذي اعتبر جريئاً في حينه، والذي يهدف إلى تحقيق المساواة الاجتماعية بين المواطنين. وكان على رأس الوزارة التي أصدرت هذا القانون، وبين أعضائها، ثلاثة من حَمَلة لقب "باشا"، فكانوا أول من تخلوا عن ذلك اللقب. وكان لتسمية ياسين باشا الهاشمي، ونوري باشا السعيد، وجعفر باشا العسكري، بـ"السيد" وقع غريب على الأسماع، ولكنها لم تلبث أن تعوّدت عليه.

وقام رئيس الوزراء ياسين الهاشمي خلال السنة بجولات تفقدية في الألوية الجنوبية، ثم في الألوية الشمالية، وأصغى إلى طلبات المواطنين وشكاواهم، فكان أول رئيس حكومة يفعل ذلك.

على أن عام ١٩٣٦ شهد، مع ذلك، ثورات عشائرية عديدة لجأت الحكومة في إخمادها إلى العنف، وقمعتها بقسوة. وقد عادت تلك الثورات على العشائر نفسها، وعلى الحكومة، وعلى البلد، بكثير من الخسائر في الأرواح والأموال، كما أفقدت الحكومة كثيراً من هيبتها ومكانتها في النفوس.

ثم جاءت قضية زواج "الأميرة عزّة" شقيقة الملك غازي، من نُدل يوناني، وهربها معه، فزعزعت مكانة الملك دون أن يكون له في الأمر ذنب، وأساءت إلى سمعته التي لم تكن خالية من الشوائب، وهزّت العرش بل كادت تعصف بالملكية.

وكان من الآثار الفرعية لهذه الحادثة في مجال السياسة الداخلية أن أحدثت حساسية خفيفة بين الملك غازي ورئيس وزرائه ياسين الهاشمي الذي اتخذ منها وسيلة لفرض شيء من الرقابة على تصرفات العائلة المالكة وتطهير حاشية الملك. كما أنها، في الوقت نفسه، حققت نوعاً من التقارب بين ياسين الهاشمي ونوري السعيد اللذين كان ينتظرهما - على مبعدة بضعة شهور - مصير مشترك محتوم.

ولما قاربت السنة نهايتها كان الاستياء من الوضع منتشراً، والتذمّر سائداً، والملل من الحكومة القائمة قد تسرّب إلى النفوس. وصار الناس يتحدثون جهاراً عن فساد الوزارة، واستغلال النفوذ، والحرص على تحقيق المنافع الخاصة، والاستحواذ على الأراضي، وجمع الثروات، وتفشّي المحسوبية والمنسوبية والرشوة، وإهمال مصالح الشعب.

إضافة إلى ذلك، كان التذمر قد تفشّى في صفوف الجيش بسبب زجّه المتواصل في قمع الاضطرابات الداخلية، تلك الاضطرابات التي كانت، بصورة رئيسية، نتيجة التنافس بين ياسين الهاشمي وخصومه على السلطة. فقد ملّ الجيش استخدامه في تلك الاضطرابات، ولم يجد ذلك من صميم واجباته، وبرم بمقاتلة مواطنيه، مهما كانت أسباب ذلك القتال.

وبلغ الملل من الوزارة مبلغاً كبيراً، فأصبحت في آخر الأمر وكأنها عبء ثقيل على الصدور، وخصوصاً أن العراقيين تعوّدوا كثرة تغيّر الوزارات، وتبدّل الوجوه.

وفي الساعة التاسعة من صباح يوم ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦، سمع سكان بغداد دوياً هائلاً لم يعرفوا مصدره. وأعقبه بعد دقائق دويّ ثان. وتبيّن بعد ذلك أن طائرة عسكرية ألقت قنبلتين على مجلس الوزراء، وفي الوقت نفسه ألقت طائرات عسكرية أخرى على بغداد مناشير بتوقيع اللواء بكر صدقي تطالب باستقالة وزارة ياسين الهاشمي، وتأليف وزارة برئاسة حكمت سليمان، وتشرح أسباب هذه الحركة وأهدافها. وكان رئيس أركان الجيش طه الهاشمي - وهو شقيق رئيس الوزراء ياسين الهاشمي - خارج العراق في تركية بطريق عودته من انكلترة، حيث حضر مناورات

عسكرية وفاوض في شراء ما يحتاجه الجيش من المدافع والطائرات[١].

وبينما كانت الطائرات العسكرية تلقي قنابلها ومناشيرها على بغداد، كانت قطعات الجيش قد بدأت زحفها نحو العاصمة من معسكر "قره غان"[٢] بقيادة أمير اللواء بكر صدقي، قائد الفرقة الثانية الذي أطلق على نفسه لقب "قائد القوة الوطنية الإصلاحية".

كانت ردة فعل الحكومة تجاه هذه المفاجأة مزيجاً من الدهشة والاستنكار. أما الملك غازي فكان قلقاً على مستقبله وحائراً في الموقف الذي ينبغي أن يتخذه. وحالما أصبح من الواضح أن العملية خططت بقصد إسقاط الوزارة ولم تكن موجهة ضد العرش، بدأ الملك غازي يفكر في المزايا المحتملة لإزاحة ياسين الهاشمي عن الحكم، ولعله شعر بنوع من الارتياح بسبب القيود التي وضعها ياسين الهاشمي على تصرفات العائلة المالكة، بعد حادث الأميرة عزّة.

وهنالك من ذهبت بهم الظنون إلى ضلوع الملك غازي بالعملية أو سابق علم له بها. ولكن هذه الظنون لم يكن لها أساس من الصحة، كما ظهر بعد ذلك.

صحيح أن الأميرة بديعة شقيقة كل من الأمير عبدالإله والملكة عالية (زوجة الملك غازي) ذكرت في مذكراتها - المنشورة بعد الانقلاب بستة وستين عاماً - أن الملك غازي فرح لانقلاب بكر صدقي[٣] ولكن ارتياحه للعملية بعد وقوعها شيء، وعلمه السابق بها شيء آخر.

أما أن يكون الملك غازي قد ارتاح للعملية، بعد وقوعها، فأمر قد يكون صحيحاً. قال الدكتور سندرسن (باشا) طبيب العائلة المالكة البريطاني وصديقها إنه استنتج عند زيارته للقصر الملكي يوم وقوع الحادث، أن الملكة عالية، زوجة الملك غازي، كانت على علم بالمؤامرة وسعيدة لنجاحها[٤].

وكذلك ذهب البعض - كعادتهم في تفسير كل حدث يقع في البلاد - إلى أن للإنكليز يداً في تدبيره. ولكن الوثائق البريطانية التي فُتحت بعد الانقلاب بثلاثين سنة،

---

١ **مذكرات طه الهاشمي**، (الجزء الأول)، بيروت، ١٩٦٧، ص١٤٤.

٢ أبدل اسم "قره غان" إلى "جلولاء" فيما بعد.

٣ **مذكرات وريثة العرش**، لندن، ٢٠٠٢، ص١٨٨.

4 Sir Harry C. Sinderson Pasha, *Ten Thousand and One Nights*, London, 1973, p. 151

تثبت أن الحكومة البريطانية فوجئت بالانقلاب. فقد علّق رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية على برقية السفير البريطاني في بغداد التي يبلغ فيها حكومته عن وقوع الانقلاب، بهذه العبارات:

> هذا أنحس تطور يأتي كمفاجأة تامة لوزارة الطيران، وللسفارة، بقدر ما هو لنا. وعلى الرغم من أن الارتياح بين عشائر الفرات، وإلى حدّ ما بين العشائر الكردية في الشمال، كان يسبب بعض العبء على الحكومة في الآونة الأخيرة، فإنه لم يكن هناك ما يوحي بحدوث انقلاب من هذا النوع...[٥].

ولما رفعت برقية السفير إلى وزير الخارجية، انطوني ايدن، كتب عليها التعليق الآتي:

"... إن هذه الأنباء مزعجة. وهي انتصار آخر للقوة في عالم غير مستقرّ. علينا مع ذلك أن ننتظر المزيد من المعلومات..."[٦].

وليس أدل من هذه التعليقات التي كانت في زمانها في أعلى درجات السرّية، على أن الحكومة البريطانية لم يكن لها ضلع ولا علم سابق بالانقلاب[٧].

وفكّرت حكومة ياسين الهاشمي في البداية بإبداء شيء من المقاومة، وأرسل وزير الدفاع جعفر العسكري عدداً من البرقيات إلى كبار القادة يحثّهم فيها على عدم القيام بأي عمل قبل أن يحضر لمقابلتهم، بينما صدرت الأوامر من قادة الانقلاب إلى لواءين من الجيش بالسير نحو العاصمة، فلما خرج جعفر العسكري لمقابلة القوات الزاحفة نحو بغداد، قتله نفر من الضباط بأمر من بكر صدقي.

وعلى أثر تطوّر الأحداث بهذه الصورة قدّم ياسين الهاشمي استقالته إلى الملك، ووصلت إلى نوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني رسالة مفادها أن الحكومة

---

٥ تعليق على برقية من السير آ. كلارك كير (بغداد) إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦.

٦ تعليق بتاريخ ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦ على الوثيقة رقم: FO 371/20013 (E- 6784)

٧ راجع الفصلين المعنونين: "هل كان لبريطانية علم سابق بانقلاب بكر صدقي؟" و"هل كان للملك غازي علم سابق بانقلاب بكر صدقي؟" في كتابنا: **خواطر وأحاديث في التاريخ**، بغداد، ١٩٨٣، ص٧٨ – ١٠٥.

الجديدة لن تكون قادرة على ضمان سلامتهما إذا ما بقيا في البلاد، فغادر نوري السعيد إلى مصر، ورشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي إلى بيروت، وتبعهما عدد من مؤيديهم. وتوفي ياسين الهاشمي بعد ذلك في بيروت، بالسكتة القلبية، ودفن في دمشق، وعاد نوري السعيد ورشيد عالي إلى بغداد بعد اغتيال بكر صدقي واستقالة حكمت سليمان، ليقوما بأدوار أساسية مهمة في حياة البلاد السياسية بعد ذلك.

كان الانقلاب نقطة تحوّل في تاريخ العراق السياسي، وسابقة خطرة في خرق الدستور الذي كان قد أصابه الضعف أساساً بنتيجة سياسة زعماء "حزب الإخاء الوطني". وبذلك فتح الباب أمام تدخّل الجيش في السياسة. وكان رجال الجيش قد تذوّقوا "السلطة" واستطابوا مذاقها، وهكذا أصبح الجيش يحاول السيطرة على الشؤون السياسية بصورة تدريجية، فكان هذا الانقلاب العسكري الذي حدث في سنة ١٩٣٦ الخطوة الأولى نحو أحداث سنة ١٩٤١ حين حاول أربعة من العقداء في الجيش فرض إرادتهم على سياسة البلاد فعادوا على البلاد بأضرار كبيرة، وربما نحو أحداث سنة ١٩٥٨ أيضاً.

ولا شكّ أن مقتل جعفر العسكري قد غرس شعوراً بالانتقام لدى صهره (زوج أخته وشقيق زوجته) وصديقه نوري السعيد، مما كان سيسمم الجوّ السياسي في العراق ويرسّخ الأحقاد لعدة سنوات تالية.

حكومة الانقلاب واستيزار صالح جبر

كانت الحكومة التي ألّفت بعد الانقلاب تمثّل بالضرورة اتجاهات المسهمين فيه، وهي اتجاهات متباينة ومتضاربة في بعض الحالات. وكان رئيسها حكمت سليمان يواجه مهمة عسيرة، وهي إبقاء الجيش – الذي نفّذ الانقلاب وجاء به إلى الحكم – بعيداً عن السياسة، وإعادة التقاليد الدستورية. ومما يجلب الانتباه ويدعو إلى العجب – والتقدير – أنه لم يكن بين أعضاء الوزارة وزير عسكري واحد، باستثناء وزير الدفاع الفريق عبداللطيف نوري. وهو أمر غريب بالنسبة لحكومة جاءت إلى الحكم بنتيجة

انقلاب عسكري. حتى إن قائد الانقلاب بكر صدقي نفسه لم يرغب في تولي وزارة الدفاع التي يتولاها عادة منفّذو الانقلابات العسكرية، ان لم تكن رئاسة الوزراء بل رئاسة الدولة، كما حدث في العراق أو غيره من الدول التي شهدت انقلابات عسكرية مماثلة بعد ذلك.

وكان لكامل الجادرجي دور رئيسي في تشكيل الحكومة التي جاء بها الانقلاب العسكري إلى الحكم، إذ قام بإقناع زملائه من "جماعة الأهالي" بتأييد الانقلاب وإسناده، ثم كان له دور مهم في تأليف الوزارة واختيار أعضائها وإدخال بعض العناصر التي يرتبط معها بصداقة شخصية، والتي لم تكن لها صلة بالجيش ولا بجماعة الأهالي، مثل ناجي الأصيل، ويوسف عزالدين إبراهيم، وصالح جبر.

وعقد اجتماع في دار كامل الجادرجي قبل الانقلاب ببضعة أيام حضره حكمت سليمان ومحمد حديد وجعفر أبو التمّن، للاتفاق على أسماء الأشخاص الذين يجب أن تتألف منهم الوزارة الجديدة في حالة نجاح الانقلاب. وكان من المتفق عليه بين حكمت سليمان وبكر صدقي أن يتولى حكمت سليمان رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية، تلك الوزارة التي كان حرمان حكمت سليمان من توليها عند تأليف وزارة ياسين الهاشمي السابقة، سبباً مباشراً لتنكّره لياسين الهاشمي وتدبيره الانقلاب ضده بالتعاون مع بكر صدقي.

وكان الاتفاق يقضي أيضاً بأن يكون جعفر أبو التمّن وزيراً للمالية وكامل الجادرجي وزيراً للاقتصاد والمواصلات. ورشّح الجادرجي لوزارة المعارف صديقه يوسف عزالدين إبراهيم الذي سبق له أن كان مديراً لمعارف بغداد قبل انتقاله إلى مناصب مهمة في وزارة المالية. وعرض منصب وزير الخارجية على نصرت الفارسي فتردد في قبوله، فرشّح كامل الجادرجي صديقاً آخر له، هو ناجي الأصيل.

ومما يلفت النظر في أمر "جماعة الأهالي" مشاركتها في وزارة جاءت إلى الحكم بانقلاب عسكري، بينما كانت تنادي على الدوام بوجوب اتباع الطرق الدستورية في شؤون الدولة. وكانت مشاركة أعضائها في الانقلاب غلطة ندموا عليها في ما بعد، وخصوصاً بعد ظهور نيّات بكر صدقي في الاستحواذ على سلطات

دكتاتورية، مما جعلهم يستقيلون من مناصبهم، ويغادرون العراق هاربين من بطشه. ومع ذلك، فإن تأييدهم للانقلاب واشتراكهم في حكومته كان بنيّة حسنة، وبدافع من رغبتهم في الإصلاح، وذلك بعد أن عجزت الوسائل السلميّة والبرلمانية عن إصلاح الأوضاع بالطرق الدستورية، وكان ذلك، في الواقع، تطبيقاً لمبدأ: "الغاية تبرر الواسطة"!

وفي هذا يقول الأستاذ عبدالكريم الأزري في كتابه **مشكلة الحكم في العراق**:

> لقد كان نجاح حكمت سليمان في إشراك هذه الجماعة التي عرف عنها الترفّع عن الانقلابات العسكرية والتمسك بالأساليب الديموقراطية السلميّة، أمراً مثيراً للاستغراب والدهشة حقاً. ولكن كامل الجادرجي قد اعترف في مذكراته (الصفحات ٢٩ – ٤٠) بالدور الذي لعبه في ذلك الانقلاب العسكري، وكشف عن ميولهم، منذ الابتداء، للعمل السري الانقلابي. وكان اشتراكهم في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ برهاناً آخر على تلك الميول[١].

وخلال البحث في اختيار أعضاء الوزارة الجديدة، كان يجب ترشيح وزير شيعي آخر، إلى جانب جعفر أبو التمّن، لأحد المناصب الوزارية، فرشّح أبو التمّن أحمد زكي الخيّاط الذي كان متصرفاً للواء الحلّة. وكان أحمد زكي موظفاً كبيراً معروفاً بكفاءته العالية وشخصيّته القوية، وجدّيته في العمل، وكان مؤهلاً لمنصب الوزارة. ولكن كامل الجادرجي اعترض على ذلك الترشيح، وادّعى أن أحمد زكي الخياط يتصف بالعنف والأنانية، ورشّح بدله متصرف لواء كربلاء صالح جبر. ولم يكن صالح جبر منتسباً إلى أي حزب، وإن كان معروفاً بصداقته مع ياسين الهاشمي الذي كان يقدّر كفاءته ونزاهته، إضافة إلى سبق تعاونه مع "جماعة الأهالي" في "جمعية السعي لمكافحة الأمية"، ولإعجاب الجادرجي بالخطوات الإصلاحية التي انتهجها في متصرفية لواء كربلاء[٢].

---

١ عبدالكريم الأزري، **مشكلة الحكم في العراق**، بلا ط، بلا ت، ص٩٨

٢ خيري العمري: "كامل الجادرجي في الثلاثينيات"، مقالة في مجلة **دراسات عربية**، السنة السادسة، العدد (٤)، بيروت، شباط (فبراير) ١٩٧٠.

ولم يوافق صالح جبر في البداية على الاشتراك في الوزارة لأنه من أنصار ياسين الهاشمي[1] – وإن لم ينتسب إلى حزبه – ولكنه قبل أخيراً بناء على نصيحة الهاشمي نفسه، كما سبقت الإشارة.

وكان ترشيح جعفر أبو التمّن لأحمد زكي الخياط، واعتراض كامل الجادرجي عليه، قد بلغ مسامع أحمد زكي الخياط، وكثيراً ما تحدث بذلك إلى كاتب هذه السطور بمرارة كلما ورد ذكر كامل الجادرجي، متحاملاً عليه تحاملاً شديداً.

والواقع أن إعجاب جعفر أبو التمّن وكامل الجادرجي بصالح جبر كان كبيراً عندما رشّحاه للاشتراك في وزارة حكمت سليمان وعندما شاركهم في الاستقالة الجماعية الجريئة منها. وبعد أن خرج الوزراء المستقيلون من الوزارة استمرّ الاتصال بين صالح جبر وكامل الجادرجي بتبادل الزيارات، وتبادل الرأي في الأوضاع السياسية، حتى إنهما كانا يفكّران في تأليف حزب سياسي واحد. غير أن صالح جبر أراد إدخال السيد عبدالمهدي المنتفكي في الحزب لأنه خشي أن تسيطر على الحزب جماعة كامل الجادرجي، وبينهم شيوعيون. وقد أراد بإدخال السيد عبدالمهدي الحفاظ على شيء من التوازن داخل الحزب المزمع تأليفه. ولكن جماعة كامل الجادرجي رفضوا السيد عبد المهدي، ولم يستطع كامل الجادرجي أن يقف دون إرادتهم، وهكذا مات الحزب قبل أن يرى الحياة، وبقي الاثنان على علاقتهما الودّية إلى حين تولّي صالح جبر رئاسة الوزراء، وعقده "معاهدة بورتسموث" مع بريطانية.

ومن سخريات القدر أن يصبح كامل الجادرجي، الذي أصرّ على ترشيح صالح جبر للوزارة بعد الانقلاب، أشدّ معارضيه وأقسى مهاجميه حينما أصبح صالح جبر رئيساً للوزراء، بعد ذلك باثنتي عشرة سنة.

---

١ جاء في مذكرات **محمد حديد** (التي حققها مؤلف هذا الكتاب) أن الاجتماع عقد في دار كامل الجادرجي في يوم ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦، وأن جعفر أبو التمّن اقترح تعيين أحمد زكي الخيّاط وزيراً للعدل... ولسبب لا يحضرني الآن، لم تحصل الموافقة عليه، ربما لأننا كنا نشتبه بتأييده الهاشمي. فرشح كامل الجادرجي صالح جبر الذي كان يشغل منصب متصرف لواء كربلاء حينذاك، باعتباره من المستقلين، فقبل اقتراحه...".

جمعية الإصلاح الشعبيّ

ساد الوسط السياسي الجديد في العراق بعد الانقلاب وبدء وزارة حكمت سليمان أعمالها، اتجاهان، أولهما يمينيّ، دكتاتوريّ، عسكريّ، يتمثّل في شخص بكر صدقي وأعوانه، والآخر يساريّ يمثله عدد من أعضاء "جماعة الأهالي"، وكان يضمّ أيضاً بعض المتطرفين.

وعلى أثر تأليف الوزارة تقدمت "جماعة الأهالي" إلى الحكومة بطلب للموافقة على تأسيس جمعية باسم "جمعية الإصلاح الشعبيّ". وكان بين مقدّمي الطلب ثلاثة من أعضاء الوزارة الجديدة، وهم كامل الجادرجي، ويوسف عزالدين إبراهيم وناجي الأصيل، ثم انضمّ إليهم جعفر أبو التمّن والفريق عبداللطيف نوري. وهكذا أصبحت "جمعية الإصلاح الشعبي" جمعية ذات طابع حكوميّ أكثر منها جمعية أهلية.

ولما أجيزت الجمعية انتخب المؤسسون كاملاً الجادرجي سكرتيراً لها، وصادق كمّونه نائباً للسكرتير، ومحمد صالح القزّاز محاسباً. وعادت جريدة **الأهالي** إلى الصدور وتولى شؤونها عبدالقادر إسماعيل. واستأجرت الجمعية داراً قريبة من "الثانوية المركزية" ببغداد لتكون مقراً لها.

واستوحي منهاج الجمعية من بعض مبادئ حركة (الشعبية) التي ظهرت في روسيا في القرن التاسع عشر[1] وكانت غايتها المعلنة "السعي للقيام بإصلاح سياسي واجتماعي

١ "الشعبية": حركة عقائدية وسياسية ظهرت بين المثقفين المتطرفين في روسيا خلال الستينيات من القرن التاسع عشر، وكان روّادها الأوائل "هرتزن" و"تشيرنيفسكي" اللذين كانا يعتقدان أن روسيا مع كوميوناتها الفلاحية تستطيع تحقيق الاشتراكية عن طريق الثورة الفلاحية، دون المرور بالمرحلة الرأسمالية. أصبحت الثورة الشعبية خلال السبعينيات من القرن التاسع عشر قوية بصورة خاصة، وقد خرج أكثر من ألف طالب إلى الأرياف ("إلى الشعب..") ومن هنا جاءت التسمية) كدعاة للفكرة. وكانت أغلبيتهم من أنصار رأي "باكونين" القائل بأن الفلاحين كانوا مستعدين للانتفاض على الدولة والملاكين، وإن أيّد بعضهم "لافروف" في اعتقاده بوجوب تدريب عدد كاف من زعماء الفلاحين أولاً. وهنالك حركة أخرى باسم "الشعبية" ظهرت في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر روّج لها "حزب الشعب" الذي كان قد تأسس في عام ١٨٩١ تعبيراً عن استياء المزارعين في الولايات الغربية والجنوبية من تدهور أوضاعهم الاقتصادية، وكانت شعاراتهم مبسّطة ومتطرفة وهي أن كل مصائب الشعب ناتجة عن تآمر القوى المالية الكبرى على الفلاحين البسطاء. وكان أنصار هذه الحركة =

واقتصادي يعود نفعه على عامة أفراد الشعب، ويحقق تقدم الشعب، ويقضي على الاستغلال[١].

وعقدت اجتماعات عديدة لدراسة موضوع تأسيس حزب حكوميّ يحلّ محل "جمعية الإصلاح الشعبي"، ولكن اتساع الفجوة بين الفريقين اليميني واليساري، ومخاوف القوميين من تصاعد نفوذ اليساريين وانتشار الأفكار الشيوعية، حالا دون تحقيق الفكرة.

وكان حكمت سليمان في البداية يتعاطف مع جماعة "الإصلاح الشعبي" ويؤمن بصحة مبادئهم وصدق وطنيتهم، ولكنه حين شعر باضطراب الرأي العام، غيّر رأيه، واقترح إلغاء الجمعية أو تجميدها وتأسيس "حزب" يضم أعضاء الجمعية مع جماعة بكر صدقي.

وقد روى عبدالرزاق الحسني ان صالح جبر، وزير العدلية في وزارة الانقلاب، حدّثه أنه أفهم رئيس الوزراء حكمت سليمان بأن تشكيل حزب حكومي يستمدّ مبادئه من "المنهاج الأساسي لجمعية الإصلاح الشعبي، أمر لا يمكن أن يكون، وللبلاد عنعناتها وتاريخها الحافل بالقومية، فأكد له رئيس الوزراء أن الحزب لن يستمرّ على نشاطه بصورة مطلقة، وأنه إنما يساير أرباب الطلب ويمنّيهم بالوعود فقط"[٢].

وما هي إلا بضعة أيام حتى أخذ حكمت سليمان، بتحريض من بكر صدقي، يضايق الجمعية، بل يدعو إلى إغلاقها، حتى قررت وزارة الداخلية أخيراً إغلاق جمعية الإصلاح الشعبي "... بعدما ثبت لديها من أن مقاصدها مضرّة بكيان المملكة وسلامة المجموع واستهدافها بثّ فكرة مسمومة كالشيوعية. وقد ظهرت آثارها في المواقف المخلّة بالأمن العام"[٣] ولم يكتف حكمت سليمان بذلك، بل حذّر أعضاء الجمعية من القيام بأي نشاط سياسي، وطارد النشيطين منهم أمثال عبدالقادر إسماعيل ومحمد صالح القزّاز.

= يكنّون عداء واضحاً لليهود المسيطرين على القوى المالية وللإنكليز ويكرهون كل المهاجرين الذين يسكنون المدن ويسهمون في استغلالهم وإفقارهم.

كانت "جمعية الإصلاح الشعبي العراقية" متأثرة بالشعبية الروسية وليس الأمريكية.

١ الحسني، المصدر سالف الذكر، ج ٤، ص٢٨٦.

٢ الحسني، المصدر السابق.

٣ جريدة **البلاد** الصادرة في بغداد العدد ٩١٩ بتاريخ ١٤ تموز (يوليو) ١٩٣٦.

وكان موقف بكر صدقي من الشيوعية واضحاً وصريحاً. ففي المقابلة التي أجراها معه رفائيل بطّي، صاحب جريدة **البلاد** ورئيس تحريرها، سأله: "هل في العراق شيوعية؟".

فأجابه بكر صدقي:

كلا ثم كلا. ليس العراق تربة صالحة للشيوعية. قل لي بربك أين معاملنا وعمالنا؟ أين مشروعاتنا الاقتصادية الصناعية ورؤوس أموالنا وأرباب رؤوس الأموال عندنا حتى يستثمروا أموالهم بارهاق الناس لينشأ بذلك بين ظهرانينا طبقة خاصة تؤلف أكثرية كبيرة ويسرح الألوف أو الملايين من عمالنا بلا شغل ولا عمل حتى تؤثر فينا الدعوة إلى الشيوعية وتتغلغل مبادؤها في نفوسنا؟ كل من أوتي ذرّة من العقل يضحك من سخف أولئك الذين يقولون بأن في البلاد استعداداً للشيوعية.

ثم قال:

كلا. تربة العراق غير صالحة للشيوعية والذي يحاول بثّ المبادئ الشيوعية في العراق كمن يحاول زرع نخيل البصرة في جبال النرويج... فاطمئن، وليطمئن العالم أن لا خوف على العراق من البلشفيّة[1].

حكومة الانقلاب والصحافة العراقية والعربية

على أثر نجاح الانقلاب العسكري أصدر الشاعر المعروف محمد مهدي الجواهري جريدة اسمها **الانقلاب**، وأصبحت هذه الجريدة الناطق بلسان الحكومة الجديدة.

وكانت أمنية الجواهري القديمة وحلمه الأكبر هو أن يصبح عضواً في مجلس النواب. إن تطلّعه إلى النيابة واضح في غير مكان من مذكراته. وهو يقول إنه كان يرغب في الحصول على بعثة دراسية إلى فرنسة، وإن ياسين الهاشمي لم يوافق على

١ جريدة **البلاد**، ١٨ آذار (مارس) ١٩٣٧.

إرساله، وقال له: "لا يا مهدي.. أريدك للمجلس النيابي"[١].

ويدّعي الجواهري في مذكراته أن صالح جبر، الذي كان متصرفاً للواء كربلاء الذي سيرشّح عنه، هو الذي أفسد عليه الأمر، وإنه قدم إلى بغداد ليحول دون ترشيحه "لأنه كان غير مرغوب لديه" ولكنه لم يذكر لماذا اتخذ صالح جبر هذا الموقف منه، وماذا كان مأخذه عليه، ذلك المأخذ الذي جعل متصرّف اللواء يسافر من مقر عمله إلى العاصمة ليمنع ترشيحه للنيابة.

ولما نجح الانقلاب العسكري، وجاءت وزارة حكمت سليمان إلى الحكم، بادر الجواهري إلى الترحيب بها، وأصدر جريدة **الانقلاب**، ونظم، كعادته في الإشادة بمن يكون في الحكم، وشَتمِه بعد سقوطه، قصيدةً مدح فيها حكمت سليمان وحرّضه على الضرب على أيدي القوى والعناصر التي أطاح بها الانقلاب (أي ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد ورستم حيدر) قال فيها:

وأنت يا ابن سليمان الذي لهجتْ ... بما جسرتَ عليه البدوُ والحضرُ
دبّرتَ أعظمَ تدبيرٍ وأحسنَه ... تُتلى مآثره عمراً وتُدَّكَرُ
لا تُبقِ دابرَ أقوامٍ وتَرتَهمُ ... فهم إذا وجدوها فرصةً ثأروا
فحاسبِ القومَ عن كل الذي اجترحوا ... مما أراقوا وما اغتلّوا وما احتكروا
للآن لم يُلغَ شبرٌ من مزارعهم ... ولا تُزحزح مما شيّدوا حجرُ
فضيّقِ الحبلَ واشدُدْ من خناقهمُ ... فربّما كان في إرخائه ضررُ

---

١ محمد مهدي الجواهري، **ذكرياتي**، (الجزء الأول) دمشق، ١٩٨٨، أنظر أيضاً: عبدالقادر البرّاك، مقالة في جريدة **العراق** بعنوان "للحقيقة والتاريخ فقط: حول مذكرات الجواهري" – العدد الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢٢، وقد جاء فيها:

"إن الجواهري كان قد نشر قصيدة في جريدة **الإصلاح** لمظفّر فهمي عرّض فيها بوزارة الهاشمي قائلاً:

وكانت طباعٌ للعشائر تُرتجى ... لقد أفسدوا حتى طباعَ العشائرِ
وكان لنا منهم سلاحٌ فأصبحوا ... سلاحاً علينا بين حين وآخرِ

وقد أراد رشيد عالي الكيلاني الذي كان وزيراً للداخلية يومذاك إحالة الشاعر إلى (المجلس العرفي العسكري) إلا أن الهاشمي المعروف بحلمه وتسوياته للأمور، لم يوافق على ذلك، واستدعى الشاعر ووعده بأن "يعيّنه" في إحدى النيابات الشاغرة في لواء كربلاء. وقيل إن متصرّف اللواء يومذاك، صالح جبر، كان غير راغب في هذا الاختيار. وقبل أن يقتنع المتصرّف بإعطاء المقعد النيابي الشاغر وقع الانقلاب.

وكانت المعارضة قد وجّهت طعوناً مختلفة للانتخابات التي أجرتها وزارة ياسين الهاشمي المستقيلة. ولذلك كان من الطبيعي أن تحلّ حكومة الانقلاب المجلس الذي جاء بنتيجة تلك الانتخابات. وقد حُلّ المجلس النيابي في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦ أي بعد تأليف الوزارة بيومين فقط، وأجريت انتخابات جديدة في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٣٧ وتمّ انتخاب النواب الجدد بالطرق المألوفة في الألوية كافة، وأعيد انتخاب صالح جبر نائباً عن لواء المنتفك.

وكان بين أعضاء المجلس الجديد عدد من الشبان الذين توسّمت فيهم الوزارة خيراً، ولم يكن الجواهري بينهم. وقد قيل في حينه إن جعفر أبو التمّن لم يكن ميّالاً إلى ترشيحه للنيابة، وإن وزير العدلية صالح جبر كان يسانده في هذا الرأي[1].

ويبدو أن فشل الجواهري في الحصول على النيابة جعله ينقلب على حكومة الانقلاب، فيصبح معارضاً لها، بعد ترحيبه الحار بها في البداية، ويشنّ عليها حملة في جريدة **الانقلاب** أدّت به إلى السجن.

***

وكان وقع الانقلاب العسكري في العراق مفاجأة دهش لها العالم العربي، وراحت الصحف العربية في مختلف الأقطار تشجب الحركة وترى فيها خطراً على العرب وقضيّتهم، وكان موقف بعض هذه الصحف بتحريض من رجال الحكومة السابقة ووزرائها الذين اضطروا إلى مغادرة العراق على أثر الانقلاب. ومن جملة التهم التي وجهتها تلك الصحف إلى الحركة أنها شعوبية تستهدف القضاء على النزعة القومية والروح العربية في العراق.

وشعرت الحكومة أنها بحاجة إلى من يوضّح مبادئها ويبثّ الدعاية لها في الأقطار العربية، فاعتزمت دعوة عدد من الصحافيين من مصر وفلسطين وسورية ولبنان لاطلاعهم على حقيقة الأوضاع في العراق وتعريفهم بسياسة الحكومة الجديدة وأهدافها.

١ سليم طه التكريتي، **محمد مهدي الجواهري**: **حكايات مع الأدباء**، دار رياض الريّس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٩، ص٢٤.

وفي الوقت نفسه استدعى بكر صدقي الصحافي القدير رفائيل بطّي صاحب جريدة **البلاد** ورئيس تحريرها لمقابلته. وكان رفائيل بطّي معروفاً باتصالاته الواسعة في الأوساط الصحافية والسياسية في سورية ولبنان ومصر. واقترح عليه بكر صدقي السفر إلى هذه الأقطار ليتصل بأصحاب الصحف وأرباب الأقلام في الشام وبيروت ومصر ويبيّن لهم خطأهم في تعجّل الحوادث وإصدار الأحكام جزافاً قبل أن تظهر أعمال الحكومة الجديدة وإفهامهم حقيقة الحركة، وأنها لن تحيد عن سياسة العراق العربية، وأن الانقلاب حركة محلية بحتة هدفها إقصاء فئة مستأثرة بالحكم ولا تعمل إلا لمصلحتها، وإحلال طبقة نزيهة عاملة محلها لخدمة البلاد باخلاص.

وكان تكليف رفائيل بطّي بهذه المهمة "ضربة معلم" كما يقال، لأنه كان من أقوى أنصار ياسين الهاشمي ومن أشد الدعاة له، إضافة إلى ما يتمتع به من كفاءة صحافية عالية، واتصالات جيدة. وقد تمكن بكر صدقي من إقناع رفائيل بطّي بالقيام بهذه المهمة وقال إنه لم يجد من هو أقدر منه على القيام بها. ووافق رفائيل بطّي بعد شيء من التردد، وسافر إلى دمشق، ومنها إلى بيروت، وفيها قابل ياسين الهاشمي في القنصلية العراقية، وشرح له ملابسات تكليفه بهذه المهمة، فأبدى ياسين تفهّمه، على رواية رفائيل بطّي[1].

وقابل رفائيل بطّي في دمشق وبيروت كبار الصحافيين السوريين واللبنانيين، ورجال الفكر والسياسة، وشرح لهم حقيقة الانقلاب وأهدافه، كما كتب مقالات عديدة في الصحف العربية، ثم سافر إلى مصر، وزار أصدقاءه الكثيرين من أصحاب الصحف والمجلات، وبعض رجال السياسة.

ووجّه رفائيل بطّي خلال جولته الدعوة إلى بعض الصحافيين العرب لزيارة العراق. وكان بين الذين لبّوا هذه الدعوة الصحافي المصري محمود أبو الفتح، والصحافي السوري نصوح بابيل صاحب جريدة **الأيام**، واللبناني عمر الصائغ صاحب جريدة **الإنشاء**.

ووضع عدد من الكتّاب مؤلفات عن حركة الانقلاب، ناصرها فيها بعضهم، وهاجمها البعض الآخر، حسب أهوائهم واتجاهاتهم، وما قبضه بعضهم من أموال.

---

١ رفائيل بطّي، **ذاكرة عربية**، الجزء الأول، دار المدى، دمشق، عام ٢٠٠٠، ص٢٧٥.

ومن الكتب التي صدرت عن الانقلاب كتاب الصحافي والمؤرخ اللبناني المعروف يوسف يزبك المعنون **المحررون**، وقد تضمّن وثائق عديدة مهمة وتصريحات رسمية للمسؤولين الذين قابلهم في العراق. وقد دافع يزبك في كتابه، الذي أعيد طبعه أكثر من مرة، عن حركة الانقلاب وأهدافها.

ووجّهت الدعوة أيضاً إلى الكاتب اللبناني المعروف عمر أبو النصر – وهو كاتب غزير الإنتاج – لزيارة العراق والاطلاع على الأوضاع فيه وكتابة مقالات، أو وضع كتاب للتعريف بالحكومة الجديدة والدعاية لها في الأوساط العربية وبيان أهدافها، وبصورة خاصة دحض ما يروّجه خصوم الوزارة من أنها لا تحمل توجّهاً عربياً، وأنها حكومة تميل إلى الشيوعية وتروّج للماركسية.

وقد حضر عمر أبو النصر إلى العراق في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧، أي: بعد وقوع الانقلاب بثلاثة أشهر تقريباً، وأقام فيه شهراً واحداً اجتمع خلاله بكثير من الساسة والوزراء والصحافيين، ووضع بعد عودته كتاباً بعنوان **العراق الجديد**، قال في مقدمته:

> حاولنا في هذه الصور العراقية العربية الصادقة التي سوّيناها كتاباً، أن ننقل إلى شباب العرب في مختلف الأقطار العربية ألواناً من التضحية والإخلاص والإحسان والإعمار في العراق الجديد، كما حاولنا القضاء على هذه الشوائع التي أراد بعض أعداء العربية ترويجها عن الشيوعية والماركسية في العراق، وليس في العراق شيء من هذا، إلا إذا كان التجديد والإصلاح والعدل والمساواة بين أفراد الرعيّة في الواجبات والحقوق يعدّ شيوعية وماركسية، ونظنّ بعد هذا أننا قد وفّقنا في هذه الصور إلى حد بعيد. وسيرى القارئ في الفصول التي تلي، أن العراق لا يزال عربياً خالصاً، وأن جذوره مازالت متصلة بجذور كل موطن تجلله رايات محمد، وأن الوزارة الحاضرة إذا وفّقت إلى إقرار مشاريعها العمرانية الضخمة التي نذر رئيسها وأعضاؤها إنفاذها، ستذهب بفخر الأجيال، وستخلق العراق خلقاً جديداً يعيد إليه سالفات حضارته، وماضيات أمجاده، وأن التاريخ سوف يحمل لهم في صدره أجمل

> الصور وأكرم الذكرى، وسوف يمشي اسمهم في العراق وكأنه الربيع الأخضر...[1]

ويحتوي كتاب **العراق الجديد** على فصول عن أهم الشخصيات العراقية والوزراء الذين التقاهم في العراق، بينها فصل عن صالح جبر بعنوان: "صالح بك جبر والإصلاح الجديد في القضاء والتشريع العراقي"، جاء فيه:

> معالي الأستاذ صالح جبر من علماء القانون الأعلام، ومن رجال الإدارة الأفذاذ، تبسطت له في القضاء شهرة عريضة، وفشت عنه في الإدارة مقدرة نابهة. وقد حدّثوني يوم كنت في بغداد كثيراً عن أعماله يوم كان متصرّفاً لكربلاء، فإذا هي تجديد وإحسان، وإذا هي قضاء على التقاليد الضارّة، وإقرار للإصلاحات النافعة، وكل ذلك في حسن تدبير وسعة حيلة وبعد نظر....

إصلاحات قضائية

تناول عمر أبو النصر في كتابه سيرة صالح جبر باختصار، قائلاً:

> ولد معاليه في المنتفق، ونشأ بها وتلقّى علومه في المدارس العثمانية، ثم دخل كلية الحقوق البغدادية، فلما نال شهادتها تعيّن في العدلية وما برح يتقلّب في المناصب القضائية حتى عيّن ترجماناً لمحكمة التمييز، فحاكماً للصلح، وفي سنة ١٩٣٠ انتقل إلى الميدان السياسي، واشترك في الانتخابات النيابية ففاز بالنيابة، وكان في المجلس من أعضائه النابهين، وخطبائه المفوّهين..
>
> وفي سنة ١٩٣١ أعيد انتخابه للنيابة. ولما ألّف معالي جميل بك المدفعي وزارته الأولى في خريف تلك السنة، اختاره لوزارة المعارف،

---

[1] عمر أبو النصر، **العراق الجديد**، سلسلة مطبوعات الأهلية، بيروت، ١٩٣٧، ص١٤.

فأحسن فيها كل الإحسان، وبعد استقالة الوزارة عيّن متصرفاً لكربلاء، فطارت شهرته وبرزت مواهبه، ووفّق إلى ما لم يوفّق إليه غيره من حيث صيانة الأمن في منطقته، بينما كانت المناطق الأخرى - وهي على مقربة منه - تعجّ بالاضطرابات، وتضطرب بالخصومات.

ثم روى على لسان صالح جبر ما حدّثه به عن الإصلاحات التي يعتزم إدخالها على النظام في العراق، فقال:

إنه اليوم وزير العدلية في الوزارة السليمانية، وبين يديه مشروع قضائي عظيم يريد إقراره، ونحن نحسن صنعاً إذا تركنا معاليه يتحدث عن إصلاحاته، وما يريده من تعديلات في التشريع والقضاء العراقي. قال معاليه:

من تحصيل الحاصل القول بأن معظم القوانين النافذة في العراق وهي من مخلفات الحكومة العثمانية والاحتلال البريطاني، لا تلائم حالتنا ولا الروح الجديد لأنها وضعت لزمن غير هذا الزمن وجيل غير هذا الجيل. ولذلك فكرنا في وضع قوانين ونظم جديدة تساعد على تكوين الشعب العراقي تكويناً اجتماعياً يوحّد أجزاءه ويزيل ما بينها من فوارق وفواصل، يتناسب مع حالتها ويفي بحاجاتها.

إن وضع قانون مدني جديد للعراق هو في مقدمة ما نعني به في الوقت الحاضر، لأنه في مقدمة ما نحتاج إليه، وقد ألفت لجنة من كبار رجال القانون حددت مهمتها باختيار قانون مدني للعراق يلائم حالته ويفي بحاجاته، وستأتي اللجنة بالقوانين المدنية النافذة في البلاد الأخرى فتدرسها واحداً بعد واحد ثم تضع تقريراً ترفعه إلى الوزارة وتقترح فيه الأخذ بقانون من هذه القوانين بعد تعديل نصوصه وأحكامه تعديلاً يلائم حاجة العراق إذا كان ثمة حاجة، وبعد أن تدرس الوزارة مشروع اللجنة تحيله إلى البرلمان لدرسه. ومعنى هذا أن الوزارة لا تكلف اللجنة وضع مشروع قانون، وإنما تكلفها اختيار قانون من القوانين النافذة لاعتقادها

ان هذا أسهل وأيسر، ويلوح لي ان القانونين المدنيين في تركية وإيران وهما جارا العراق وتشبه عاداتهما وتقاليدهما من وجوه كثيرة عادات العراق وتقاليده، سيكونان في مقدمة القوانين التي تعنى اللجنة بدرسها، لأنه قد أنتج تطبيقها هنالك أفضل النتائج وبالطبع فإن لها ان تقترح تعديل ما تراه من الأحكام والنصوص ليأتي القانون الجديد وافياً بحاجة العراق كما قالت، وأرجو ان تنتهي اللجنة من دراستها قريباً ليتسنى لنا تنفيذ هذا المشروع الخطير الذي نعلق عليه آمالاً كبيرة.

***

وهنالك أيضاً مشروع آخر لوضع قانون للعقوبات نرجو ان يتم قريباً.

لقد كان قانون العقوبات في العهد العثماني "قانون الجزاء القديم" مما أخذه العثمانيون عن القانون الفرنسوي منذ نصف قرن تقريباً.

ورأى الإنكليز في بدء الاحتلال أنهم في حاجة إلى وضع تشريع جديد للعقوبات فأخرجوا "قانون العقوبات البغدادي" وقد اقتبسوا أحكامه من القانون العثماني القديم ومن قانون العقوبات المصري والسوداني والهندي، وأدخلوا فيه أحكاماً خاصة تتعلق بأمن الجيش المحتل وسلامته مما لم نعد بحاجة إليه.

واتجهت أنظار الوزارات العراقية في السنين الأخيرة إلى وضع قانون جديد للعقوبات يحل محل القانون الذي وضعه الإنكليز في عهد الاحتلال وتسنى للوزارة السابقة أن تعرض لائحته (مشروعه) على البرلمان فتناقش مجلس النواب السابق في بعض أحكامه وقد استردت وزارة الحقانية هذا المشروع لإعادة درسه وإدخال ما تراه من تعديلات بسيطة عليه وسنعيده إلى مجلس النواب لينظره في الدورة الحاضرة.

وشرعت الوزارة تعيد النظر في قانون المرافعات المدني والجنائي (قانون أصول المحاكمات الحقوقية وأصول المحاكمات الجزائية)

ووضعت الأسس لتعديلهما تعديلاً يلائم حاجة البلاد وتمليه التجارب. واننا لنرجو أن نفرغ منهما قريباً وأن يعرضا على البرلمان في الدورة المقبلة.

وكذلك فإننا نعيد النظر في قانون حكام الصلح، ونضع مشروعاً جديداً لتحسين حالة الحكام.

تلك هي القوانين الرئيسية التي نعدلها أو نضع بدلاً منها، وتلك هي الأساليب التي أخذنا بها. وأقول إجمالاً ان الخطة التي نسير عليها تقضي بإصلاح جميع القوانين القديمة وتعديلها وتنقيحها حتى تأتي وافية بحاجة البلاد وملائمة مع روح العصر ومع التشريع الحديث، فلا يجوز لنا ان نتمسك بقوانين ونظم قديمة وضعت من عشرات أو مئات السنين لزمن غير زمننا وعصر غير عصرنا.

وكذلك فنحن نعمل على إصلاح هيئة التدوين القانوني نتخذ منها نافذة نطل منها على التشريع الحديث ونجعلها صلة الوصل بيننا وبينه، بحيث تستطيع ان تدرس تطوره وتحوله عن كثب وتقترح إدخال ما تراه منه على تشريعنا العراقي.

ورغبة في تعزيز هذه الهيئة وفي إنشاء تقارب فعّال بين التشريعين العراقي والمصري والأخذ بالمصطلحات القضائية النافذة في مصر، اقترحت على مجلس الوزراء استقدام اثنين من رجال القضاء النابغين في مصر لضمهما إلى هيئة التدوين القانوني، فأقر المجلس الاقتراح وأرجو ان ننفذه قريباً وهكذا ننشئ صلات مباشرة بين قضائنا وقضاء مصر".

الفصل السابع

استقالة الوزراء الأربعة

حينما تألفت وزارة الانقلاب في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦، لم يكن السلم قد استتبّ في المناطق العشائرية في جنوب العراق، وكان حكمت سليمان أحد أقطاب "اجتماعات الصليخ" التي كانت تعقد للتداول في أمر تحريض العشائر على الثورة بقصد إجبار وزارة علي جودت على الاستقالة. وكان على حكمت سليمان الآن، وقد جاء إلى الحكم، أن يتحمّل النتائج السيئة للجوء إلى هذا الأسلوب. والواقع أن تحريض عشائر الفرات الأوسط أو غيرها لم يكن مهمة صعبة، ولكن الصعوبة كانت تكمن في السيطرة عليها بعد أن تبدأ ثورتها. وقد أشار إلى ذلك مرة السفير البريطاني في بغداد في تقرير سرّي بعث به إلى حكومته، وقال فيه: "لو توقّف رئيس الوزراء للتأمل في الماضي، لوجب أن يأسف الآن بمرارة على الدور الذي قام به في المؤامرات المشؤومة في الأشهر الأولى من سنة ١٩٣٥، تلك المؤامرات التي أقحمت عشائر الفرات الأوسط في الحلبة السياسية"[١].

وكانت وزارة ياسين الهاشمي، قبل الانقلاب، قد قررت سحق الثورة العشائرية بالقوّة، ولكنها لم تتمكن من تهدئة المنطقة كلها، فلما تسلّم حكمت سليمان الحكم قرر حل المشكلة العشائرية بطريقة سلميّة وديّة، واصدر عفواً عن جميع الذين ثاروا

١ تقرير من السير أرجيبولد كلارك كير إلى المستر ايدن بتاريخ ٣١ آذار (مارس) ١٩٣٧ FO 371/20795 (E 1967).

على الحكومات السابقة، وأمر بإعادة الأملاك المصادرة منهم. وقام حكمت سليمان وبكر صدقي بجولة واسعة في لواء الديوانية في شباط (فبراير) ١٩٣٧ وقابلا شيوخ العشائر مؤكدين لهم حسن نية الحكومة الجديدة تجاههم. وألقى حكمت سليمان عدة خطب وعد فيها بالإصلاحات، وطلب إلى العشائر أن تحافظ على النظام، مناشداً وطنيتها ومذكراً إياها بدورها في تأسيس الحكومة الوطنية في العراق، وبمواقفها خلال ثورة العشرين.

ومع ذلك فقد كانت هنالك بعض الصعوبات التي يجب مواجهتها ومعالجتها قبل أن تعدّ مشكلة العشائر محلولة. فقد كانت عشائر الفرات الأوسط معرّضة للدعاية المناهضة للحكومة بسبب ظروفها الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي جعلتها، شيوخاً وأفراداً، متذمرة على الدوام. وكان حكمت سليمان مدركاً ذلك الوضع كل الإدراك، ولكن السياسة التي تبنّتها الحكومة الجديدة بشأن الأراضي كانت تستهدف فائدة أبناء العشائر وخيرهم حسب مبادئ "الشعبيّة" التي كانت تنادي بها "جماعة الأهالي"، قوبلت بمرارة وتشكك من جانب الشيوخ الذين كانوا يخشون أن تصادر أملاكهم، وأن يحرر الفلاحون من سيطرتهم. ولذلك كان على الحكومة أن تختار أحد أمرين: إما أن تتخلّى عن سياستها الجديدة بشأن الأراضي، أو تجبر شيوخ العشائر على قبولها بالقوة.

وكان بكر صدقي في البداية يميل إلى فكرة فرض سياسة الحكومة بالقوّة، بينما كان حكمت سليمان يفضّل حمل الشيوخ على قبولها بالإقناع مع التأكيد لهم بأن أراضيهم لن تمس ومصالحهم ستبقى مضمونة، مقابل تعهدهم بالتعاون مع الحكومة ودعمها.

وقد ارتأى حكمت سليمان في هذه المرحلة أن يستعين بوزير العدلية صالح جبر الذي كان يتمتّع بثقة عشائر الفرات الأوسط وكان شخصية مقبولة لديهم بسبب سمعته كرجل عرف بالاستقامة والنزاهة، إضافة إلى كونه شيعياً مثلهم، وان كان شخصاً بعيداً عن الشعور أو التفكير الطائفي.

وبادر صالح جبر إلى دعوة شيوخ رئيسيين مثل عبدالواحد الحاج سكر، وعلوان الياسري، ومحسن أبو طبيخ، إلى اجتماع ودّي في داره حضره حكمت سليمان وبكر صدقي، ودار خلاله نقاش صريح وودّي في مشاكلهم.[1] وعقد لقاء آخر في دار رئيس

1 Majid Khadduri, *Independent Iraq 1933 – 1958*, Oxford University Press,London, 1950, pp. 113 – 115.

الوزراء حكمت سليمان حضره بكر صدقي أيضاً مع اثنين من رجاله العسكريين، ودار خلاله الحديث في الأحوال الراهنة، "وحصل الاتفاق على التخلي عن سياسة العنف والطيش، وإبدالها بسياسة اللين والاعتدال، وغلق باب الدعاية الشيوعية وغيرها من الدعايات المضرّة بالبلاد"[١].

وفي اجتماعات تالية عقدت في دار صالح جبر تعهّد حكمت سليمان بتلبية مطالب الشيوخ ورعاية مصالحهم. ومع ذلك بقي العدد الأكبر منهم خائفين على مصالحهم، وكانوا يخشون أن تقضي سياسة الحكومة الجديدة على سلطتهم المطلقة على أفراد عشائرهم.

وكان هنالك سبب آخر لمخاوف الشيوخ، وهو "التجنيد الإجباري" الذي كانت الحكومة تعتبره من أعمدة السياسة الوطنية، وأمراً ضرورياً لتوسيع الجيش. وكثيراً ما كانت الحكومات العراقية تضطّر إلى فرض التجنيد بالقوة حينما يرفض شيوخ العشائر المعارضون لها وللحكومة التعاون معها في تطبيقه على المكلّفين من رجالهم.

وتفاقمت الأمور وبلغت مرحلة خطيرة حينما قررت الحكومة في أيار (مايو) ١٩٣٧ ضرب انتفاضة عشائرية وشيكة الوقوع في لواء الديوانية. وقد علمت الحكومة أن الشيوخ صعّدوا فعالياتهم في المنطقة، وان الأسلحة توزّع سراً على رجال العشائر، وان الشيوخ محسن أبو طبيخ وعبدالواحد الحاج سكر وعلوان الياسري، بالتعاون مع آخرين، وزّعوا أكثر من ثلاثة آلاف بندقية بين رجال لواء الديوانية خلال الستة الأشهر الأخيرة، وحرّضوا العشائر على الثورة ضد السلطة الحكومية[٢].

وعلى أثر ذلك قرر بكر صدقي أن يتخذ موقفاً حاسماً ويبادر إلى ضرب العشائر. ووافق حكمت سليمان على ذلك، وقرر اعتقال أو إبعاد الشيوخ الذين تزعّموا تلك الحركة، وارتكبوا تلك الأعمال. ولما كان بعض أولئك الشيوخ أعضاء في البرلمان[٣]، فقد طلب إلى مجلس النواب والأعيان الموافقة على سحب حصانتهم البرلمانية. وقد

١ السيد محسن أبو طبيخ، **المبادئ والرجال**، دمشق، ١٩٣٩، ص١٠٤.

٢ من تقرير سري للسفير البريطاني في بغداد إلى وزير الخارجية – لندن بتاريخ ١٣ أيار (مايو) ١٩٣٧ FO 371/ 20795 (E 2822).

٣ وهم محسن أبو طبيخ عضو مجلس الأعيان، وعبدالواحد الحاج سكر وعلوان الياسري العضوان في مجلس النواب.

تمّ ذلك فعلاً، وألقي القبض عليهم وأبعدوا إلى أماكن بعيدة عن مواطن عشائرهم، مثل كركوك والموصل وأربيل، كل على حدة، ووضعوا هناك تحت الرقابة.

ويبدو ان قرار إرسال القوات العسكرية إلى الديوانية قد اتخذ ونفّذ قبل عرضه على مجلس الوزراء لاستحصال موافقته عليه. ولما علم بعض الوزراء بذلك طلبوا عقد مجلس الوزراء، ودعا بعض الوزراء، ضِمنهم صالح جبر، إلى التفاهم مع العشائر مما جعل بكر صدقي وحكمت سليمان اللذين كانا يميلان إلى استعمال القوة، يفكّران مرة أخرى في إمكان التوصل إلى تفاهم، ولكن السيف كان قد سبق العذل.

وكان اعتقال رؤساء العشائر قد أثار سخط عشائر السماوة بصورة خاصة، وأصبحت الثورة التي كانت حتى ذلك الوقت تهيّأ سرّاً، ترفع رأسها جهاراً. وأخذت العشائر ترقص رقصات الحرب احتجاجاً على أعمال الحكومة وسياستها، وعلى التجنيد الإجباري. وكانت تهدد الحكومة بأهازيجها المختلفة، ومنها:

"لو راد إجباري يتفضّل"

كناية عن أنهم سيقاومون التجنيد الإجباري، وإذا ارادت الحكومة تطبيقه فلتتفضّل.

وعلى أثر ذلك أصدرت الحكومة أمرها بمهاجمة القرى وسوق المكلّفين بالخدمة مع اللجوء إلى القوة. وكان الوزراء من أعضاء "جمعية الإصلاح الشعبي" يعتقدون منذ أمد طويل أن قضيتهم لا مستقبل لها ما دام التعاون بين حكمت سليمان والجيش قائماً. ولكن زعيمهم جعفر أبو التمّن لم يفقد الأمل نهائياً، وكان مؤمناً بقدرته على التوفيق بين حكمت سليمان وبكر صدقي، وبين زملائه الوزراء من أعضاء "جمعية الإصلاح الشعبي".

وهكذا تردّت الأحوال العامة في البلاد، ولم يتحقق للشعب شيء مما وعد به، بل إن الشعب استنكر القسوة التي استعملت في قمع السماوة، كما استنكر اعتقال رؤساء عشائر الفرات الذين أسهموا في "ثورة العشرين" ونفيهم، وضاعت أحلام اليساريين الذين غامروا فدفعوا بالجيش في خضم السياسة ثم تنصلوا من المسؤولية باستقالة الوزيرين الاشتراكيين كامل الجادرجي ويوسف عز الدين بعد أن أعلن بكر صدقي وحكمت سليمان مخاصمتهما للاشتراكيين ومقاومتهما لما سمي "جمعية

الإصلاح الشعبي" الاشتراكية.

والواقع أن التعاون بين الجيش والإصلاحيين لم يكن متيناً منذ البداية ولا قائماً على أسس حقيقية، ولم يكن ثمّ ما يجمع بينهما سوى الاتفاق على الإطاحة بحكومة ياسين الهاشمي. ولكن ضباط الجيش كانوا يحملون مبادئ تختلف عن مبادئ الإصلاحيين، فقد كان اتجاههم قومياً يهدف إلى تأسيس دكتاتورية عسكرية. أما جماعة الإصلاح الشعبي فكانوا ينادون بالديموقراطية، وقد غطّت فرحتهم المبدئية بنجاح عمليتهم الانقلابية المشتركة على ما سواها، فلم يقدّروا في البداية استحالة دوامها، ولكنهم حين أدركوا ذلك لم يكن لهم مناص من الانسحاب من الميدان.

وكان كامل الجادرجي يفكر في الاستقالة قبل ذلك بسبب فقدان الانسجام بينه وبين الحكومة تدريجاً، ولكن جعفر أبو التمّن كان يثنيه عن ذلك وينصحه بالتروّي في الأمر، فلما بلغت الأوضاع تلك المرحلة، وتفاقمت قضية انتفاضة العشائر في الديوانية، والقسوة التي استعملت تجاهها، ارتأى أبو التمّن أن أوان الاستقالة قد آن. فاجتمع مع كامل الجادرجي، واستعرضا الموقف، وتداولا في الأمر، ووجدا أن لا مناص لهما من الاستقالة، وفاتحا زميلهما يوسف عزالدين إبراهيم وزير المعارف، فأقر وجهة نظرهما ووافق على الانضمام إليهما في الاستقالة.

ويروي كامل الجادرجي في مذكراته أنه اقترح على جعفر أبو التمّن أن يتصلا بصالح جبر ويقترحا عليه الانضمام إليهما في الاستقالة، فاستبعد جعفر أبو التمّن ذلك، فقال له الجادرجي: "إن صالح جبر عدوّ لنا، وعدوّ للوضع الحالي في نفس الوقت، والذي يهمّ بالدرجة الأولى إضعاف الوزارة وإسقاطها بأي وسيلة. وبعد جدل قصير خابرنا صالح جبر فحضر، وبعد جدل جرى بينه وبين أبو التمّن وافق على المشاركة في الاستقالة[1] وكتبت الاستقالة التالية:

[1] **مذكرات كامل الجادرجي**، ص٤٧ – وقد جاء في مذكرات الدكتور فريتز غروبا، وزير ألمانية المفوض في بغداد، أن صالح جبر كان أول من فكر في الاستقالة بسبب استعانة بكر صدقي بالجيش على قتال العشائر الثائرة وزجّه شيوخها في السجون، وقال إن الوزراء الآخرين انضموا إليه بعد ذلك. و لم يكن ما رواه غروبا صحيحاً.

Fritz Grobba, *Manner and Machte im Orient*, Gottingen, 1967, p. 159.

أنظر ترجمتنا لما جاء في مذكرات غروبا في كتاب **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب**، ص١١٨.

فخامة رئيس الوزراء:

لما كانت أماني البلاد، التي طالما ضحينا في سبيل تحقيقها حرصاً على سعادة أبناء البلاد ورفاههم، واطمئنانهم، وتأمين العدل بين الجميع، قد حيل دون تحقيقها، والتدابير الحكيمة والسليمة التي قررناها في سبيل استقرار البلاد، والتي أجمع الرأي على تحبيذها، وتوخى الجميع حسن نتائجها، قد شاءت الأقدار إلا أن تنعكس الآية فتهرق دماء أبناء البلاد، ضحية لتصرفات بقيت مكتومة علينا، لولا شياع استهجانها في كثير من الأوساط، ولأن التمادي في اتباع السياسة المحسوسة والاندفاع إليها لا يتفق مع السياسة الرشيدة الواجب على المخلصين اتباعها، فلم يبق لنا أي أمل في الاشتراك في المسؤولية ولذلك قدمنا استقالتنا مع الاحترام.

١٩ حزيران ١٩٣٧م

يوسف عز الدين	كامل الجادرجي	صالح جبر	محمد جعفر أبو التمّن
وزير المعارف	وزير الاقتصاد	وزير العدلية	وزير المالية

قال محمد حديد في مذكراته (التي حققها مؤلف هذا الكتاب): "برأيي إن اشتراك صالح جبر معهم لم يكن تأييداً منه لمواقفهم لأنه لم يكن منتمياً إلى جمعية الإصلاح الشعبي، بل جاء من أجل إضعاف وضع الحكم الذي قام على انقلاب ١٩٣٦، وتشجيع القوى المناوئة له من رجال العهد الماضي"[١].

وقال السيد محسن أبو طبيخ في كتابه **المبادئ والرجال** إن صالح جبر "كان ماقتاً لتلك السياسة الهوجاء كلياً، وكان دائماً ينصحهم بعدم ارتكابها، ولكن الذي أبقاه مرتبطاً معهم، ولم يستقل وحده، هو الخوف من بطشهم به"[٢].

ولكن صالح جبر كان لديه سبب آخر للاستقالة، إضافة إلى عدم رضاه عن سياسة الحكومة تجاه العشائر، وهو قضية عبدالقادر السنوي.

كان عبدالقادر السنوي شخصية قانونية محترمة، شغل مناصب قضائية رفيعة كان خلالها مثالاً للعدل في أحكامه. ثم انتقل إلى وزارة المالية مديراً عاماً للأملاك

١ محمد حديد، **مذكراتي**، تحقيق نجدة فتحي صفوة، دار الساقي، ٢٠٠٦.

٢ محسن أبو طبيخ، **المبادئ والرجال**، مرجع سبقت الإشارة إليه، ص١٥٧.

والأراضي الأميرية، فكان بحكم وظيفته عضواً في "مجلس الانضباط العام". وصادف أن عرضت على هذا المجلس قضية تتعلق بالراتب التقاعدي لضابط كردي يدعى "محمود جودت". وفي أثناء المرافعة وجّه عبدالقادر السنوي إلى محمود جودت أسئلة أحرجته، فامتعض لها وطلب تأجيل النظر في القضية إلى وقت تال.

وتدخل بكر صدقي وطلب إلى السنوي أن لا يتزمّت في تطبيق القانون حرفياً، ولا يتشدد في القضية، فلم يستجب السنوي وأصرّ على تطبيق القانون. وفي اليوم التالي ٢٦ مايس (مايو) ١٩٣٧ انتظر محمود جودت في سلم وزارة المالية، فلما خرج عبدالقادر السنوي من مكتبه بعد انتهاء الدوام، أطلق عليه محمود جودت النار من مسدسه في وضح النهار، وعلى مرأى من المارة، فأرداه قتيلاً. ونعت الحكومة القتيل بأبلغ بيان رسمي ينعى به موظف حكومي.

وأحيل القاتل إلى المحكمة الكبرى، فحكمت عليه بالإعدام بعد الحادث ببضعة أيام، وأراد صالح جبر، وزير العدلية، أن ينفّذ الحكم فوراً بعد اكتسابه الدرجة القطعية، نظراً لبشاعة الجريمة ووضوحها ووقعها السيّئ لدى الرأي العام، وليكون ذلك عبرة لغيره. ولكن بكر صدقي تدخّل وحال نفوذه دون تنفيذ الحكم، وادعى أخو القاتل، العقيد رشيد جودت، أن أخاه مصاب بلوثة في عقله، فقبلت المحكمة هذا الدفع، وقررت تأجيل تنفيذ الإعدام ووضع القاتل تحت المشاهدة والمراقبة في مستشفى المجانين. وقد حاول بعض الأكراد الحيلولة دون تنفيذ الحكم (مع العلم بأن القتيل كردي أيضاً) واستعانوا ببكر صدقي، فحال نفوذه دون التنفيذ.

وقد استاء صالح جبر، وهو من رجال القانون، بدأ حياته العملية قاضياً، لهذا التدخل في أمر يخص القضاء ويتعلق بتطبيق العدالة، وكان ذلك سبباً إضافياً لموافقته، حين عرض عليه جعفر أبو التمّن وكامل الجادرجي أن يشترك معهم في الاستقالة التي كانوا يخططون لتقديمها.

ومما يذكر أنه حينما ألف جميل المدفعي وزارته الرابعة بعد مقتل بكر صدقي واستقالة حكمت سليمان، قدّم القاتل إلى المحاكمة من جديد، فصدر عليه الحكم

بالإعدام مرة أخرى، وأبرم الحكم تمييزياً، ونفّذ صباح ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٧[١]، وأخذ العدل مجراه أخيراً.

***

كانت استقالة الوزراء الأربعة من وزارة حكمت سليمان صدمة كبيرة له، بل كانت التصدّع الأول، ولعله الحاسم، في حكومته. وجاءت هذه الاستقالة في الوقت الذي كان بكر صدقي فيه يمثل القوة الرئيسية في البلد، ويمتلك السلطة الحقيقية، وكان الرجل الذي يخشاه الكثيرون، ولذلك كان لا بد لمن يقدم عليها أن يكون من ذوي الرأي المستقل، ومن أصحاب الشجاعة الحقيقية.

ومما زاد في إحراج حكمت سليمان أن وزير خارجية تركية توفيق رشدي آراس، ووزير الأشغال جلال بايار (رئيس الجمهورية التركية في ما بعد) كانا في زيارة رسمية إلى العراق، وأعلن عن الاستقالة خلال وجودهما في بغداد.

ولما قبلت الاستقالة كلّف رئيس الوزراء كلاً من ناجي شوكت وجميل المدفعي ونصرت الفارسي، أن يشتركوا في الوزارة، فاشترطوا أن يعهد بوزارة الدفاع إلى جميل المدفعي الذي ربما كان الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يحدّ من تدخل بكر صدقي في الأمور السياسية، ويفرض شيئاً من الرقابة عليه، فلم يوافق حكمت سليمان على ذلك، واختار غيرهم ليحلّوا محل الوزراء المستقيلين، فعيّن علي محمود الشيخ علي وزيراً للعدلية، خلفاً لصالح جبر، ومحمد علي محمود وزيراً للمالية، خلفاً لجعفر أبو التمّن، وعباس مهدي وزيراً للاقتصاد، خلفاً لكامل الجادرجي، وجعفر حمندي، وزيراً للمعارف، خلفاً ليوسف عز الدين إبراهيم.

ولعلّ خير عرض محايد لظروف الاستقالة ونتائجها هو ما جاء في تقرير سرّي بعث به السفير البريطاني في بغداد، السير آرجيبولد كلارك كير، إلى حكومته بعد استقالة الوزراء الأربعة وإحلال وزراء جدد محلهم. وهذا نص التقرير الذي فتح في

١ عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٤، ص٢٩٣. حازم المفتي، **العراق بين عهدين: ياسين الهاشمي وبكر صدقي**، بغداد، ١٩٩٠، ص١١٠.

سنة ١٩٦٧، أي بعد تاريخه بثلاثين عاماً:

السفارة البريطانية

بغداد

٣ تموز ١٩٣٧

الرقم: ٢٧٤

(١٠٠/٤٩/٣٧)

سيدي،

إن الأزمة السياسية التي تشرفت بإبلاغكم عنها ببرقياتي المتعددة مؤخراً قد انتهت الآن، وبدأ حكمت سليمان العمل مرة أخرى مع مجموعة من خمسة وزراء جدد، وأصبح ناجي الأصيل وعبداللطيف نوري الوزيرين الوحيدين اللذين احتفظا بمنصبيهما.

٢ - إن استقالة زملائه الأربعة كانت صدمة شديدة لرئيس الوزراء. ويبدو أنه لم تكن لديه أية فكرة بأن جعفر أبو التمّن لا يتعاطف معه. وعلى الرغم من أنه كان يعلم أن صالح جبر وكامل الجادرجي كانا غير مرتاحين منذ مدة من الزمن، فإن الثورة المتفق عليها بين وزرائه فاجأته تماماً والواقع أنه كان في السفارة يتحدث إليّ بثقة واطمئنان حول مستقبل حكومته حين جاءت الصدمة.

٣ - يبدو أن وزير المالية الذي أغاظته المعارضة في البرلمان لمشروع القانون الذي قدمه حول ضريبة الدخل، قد صعق للخسائر الكثيرة التي مني بها أبناء طائفته من الشيعة في الهجوم العشائري على السماوة، والروايات المبالغ بها عن قسوة متصرف الديوانية، وقد تصرّف في فورة من السخط، وإنه الآن - كما قيل لي - نادم على تسرّعه بعد أن انزوى متقاعداً. أما كامل الجادرجي فقد انضم إليه لأنه كان يقدّر أنه على أي حال سيعفى من منصبه قريباً، ويوسف عز الدين تبع كاملاً الجادرجي كصديق مخلص. وصالح جبر ربما كان مسروراً حقيقة أن ينسحب من

الوزارة مع رفقة طيبة من منصب لم يكن سعيداً فيه قط.

٤ – إن جعفر وكامل هما اللذان قادا الحركة آملين – فيما أستنتج – أنهما باحتجاجهما على سفك الدماء، أن ينالا تأييداً شعبياً واسعاً. وأن ما فعلاه هو أنهما وزعا على نطاق واسع في المدن المقدسة وفي منطقة الفرات نسخاً من كتاب استقالتهما الذي اتهما فيه رئيس الوزراء باللجوء إلى قسوة لا مبرر لها في معالجة الاضطرابات في الديوانية، وأعلنا أنهما لا يستطيعان أن يبقيا مرتبطين بمثل هذه المظالم.

٥ – ولم يكن حكمت سليمان ليعبأ كثيراً بفقدان كامل الجادرجي أو يوسف عز الدين أو صالح جبر، ولكنه مع ذلك، ولأسباب عديدة منها المودة الشخصية والصادقة لجعفر أبي التمّن، أراد الاحتفاظ بوزير المالية. ولكن توزيع نسخ كتاب الاستقالة خلق فجوة واسعة، وإن محاولاته لرأبها كان لا بد من التخلي عنها حينما اكتشف أن جعفر وكاملاً قاما بمحاولة جدية للتحريض على إضراب عام في اليوم التالي. ان هذه المحاولة – التي فشلت لحسن الحظ – جعلت من الواضح أن التسوية مستحيلة.

٦ – وعلى أثر ذلك كلف رئيس الوزراء كلاً من ناجي شوكت (الذي جاء من أنقرة مع وزير خارجية تركية)، وجميل المدفعي، ونصرت الفارسي، أن يشتركوا في الوزارة. أخبرني ناجي شوكت أن ثلاثتهم كانوا سيوافقون لو وافق رئيس الوزراء على أن يعهد بوزارة الدفاع إلى جميل المدفعي. وأوضح أنهم كانوا متأثرين بما سمعوه من تدخل رئيس أركان الجيش في الأمور السياسية الخارجة عن نطاق اختصاصه، وأنهم شعروا بأنهم لا يستطيعون الاشتراك في الوزارة إلا إذا فرضت رقابة عليه. وقد فكروا بأن خير طريقة لذلك هي أن يصبح جميل المدفعي وزيراً للدفاع. وحسب قول ناجي شوكت أن رئيس الوزراء قال إنه لا يستطيع أن يوافق على هذا الاقتراح لأن معناه خيانة عبداللطيف نوري الذي هو الآن بإجازة مرضية في أوروبا. ولكن ناجي شوكت يرى أن السبب الحقيقي هو أن بكر صدقي كان قد هدد بالاستقالة في حالة

تنفيذ هذه الفكرة.

٧ - إنني أميل إلى الظن أن ناجي شوكت كان مصيباً، ولكنني أجد من الصعوبة بمكان أن أعرف - أكثر من التقولات العامة - السبب الذي جعله هو والآخرين يعتقدون بضرورة فرض رقابة على بكر صدقي. وقد أكد لي وزير الخارجية بكل مظهر من مظاهر الإخلاص، خلال حديثه عن الأحداث الأخيرة بأن الأقاويل الراهنة عن تدخلات بكر صدقي في الأمور التي ليست من اختصاصه لا أساس لها من الصحة. وقال إن رئيس أركان الجيش منذ تسنم الوزارة الحكم، لم يحاول ولا مرة واحدة أن يفرض إرادته على الوزراء. وأخبرني ناجي شوكت، من جهة أخرى، أنه قانع بأن نفوذ بكر صدقي في السياسة كان أكبر من نفوذ رئيس الوزراء نفسه. ويحتمل ألا يكون هذان التقديران متناقضين كما يبدو في الوهلة الأولى. وقد تكون الحقيقة أن بكر صدقي يمارس نفوذه خفية. وعلى أي حال فليس هنالك شك بأنه كان من القوة بدرجة تكفي لإحباط الخطة التي دبرها ناجي شوكت وجميل المدفعي للحد من نفوذه. ولا شك أنكم تتذكرون أنه كان يدّعي دائماً أن اهتمامه الوحيد يكمن في الجيش العراقي. ويمكن أن نجد شيئاً من التبرير لهذا في قصة سمعتها من الدكتور رشدي آراس (وزير خارجية تركية) الذي سمعها بدوره من ملك العراق، حينما كان حكمت سليمان يحاول تأليف وزارته الجديدة أفهم الملك غازي بكر صدقي أنه مستعد أن يقبل به رئيساً للوزراء، ولكن بكر صدقي اعتذر قائلاً أنه مرتاح ومشغول انشغالاً تاماً بمنصبه الحالي.

٨ - حينما أخفق رئيس الوزراء في إقناع الرجال الثلاثة الذين اختارهم للاشتراك في وزارته اضطر إلى التخلي عن فكرة تأليف وزارة من شخصيات مهمة والتراجع إلى رجال من الدرجة الثانية. وفي موقف كهذا ربما كان من الحكمة أن يختار بصورة رئيسية موظفين ذوي خبرة بدلاً من سياسيين غير مجرَّبين. وعلى الرغم من أن المجموعة الجديدة - كما بينت في برقية سابقة - ليست مثيرة للإعجاب بصورة خاصة،

وأنها لا تبشر بالدوام لمدة طويلة، فإنها قد تؤدي عملها بصورة مرضية إلى أن يمكن إقناع شخصيات ذات وزن أثقل بأن يحلوا محلهم. إن إشراك مصطفى العمري قد جلب بدون شك خبرة إدارية ثمينة إلى وزارة تحتاجها كثيراً بعد سبعة أشهر من إدارة حكمت سليمان المتشنجة والمتصلبة برأيها.

٩ - إن الوزارة بشكلها الحالي، تتألف من:

رئيس الوزراء	حكمت سليمان
الداخلية	مصطفى العمري
المالية	محمد علي محمود
الخارجية	ناجي الأصيل
الاقتصاد والمواصلات	عباس مهدي
العدلية	علي محمود الشيخ علي
الدفاع	عبداللطيف نوري
المعارف	جعفر حمندي

والوزراء الجدد، باستثناء وزير العدلية، هم رجال يعتمد عليهم وإن لم يكونوا بارزين جداً، وعلي محمود الشيخ علي بالرغم من كونه في السابق قومياً متطرفاً وفي كثير من الأحيان عنيفاً، فإنه، كما علمت، قد نضج مع الزمن، ولعل المنصب سيروّضه، كما هي الحالة مع كثيرين غيره. إن زملاءه الإنكليز في الوزارة يطرون كفاءته الطبيعية.

١٠ - ليس من السهولة تقدير الأثر الذي تركته الأحداث المذكورة في الرأي العام، وهنالك بطبيعة الحال شيء من التخوف من أن تشعر عشائر الفرات بالسرور والتشفي بسبب استقالة أربعة وزراء على حسابها بصورة واضحة، ولكن الوقت لا يزال مبكراً للحكم على ذلك. وفي الوقت الحاضر يبدو أن جميع الحركات البرية في الرميثة والسماوة (وهما أسوأ نقاط الخطر) قد انتهت، كما أن الطائرات التي كانت تقوم بواجباتها هناك قد سحبت. إن وزير الداخلية قد يستطيع أن يوصي

بطريقة معالجة جديدة للاضطرابات المزمنة في الديوانية، وأعتقد أن رئيس الوزراء سيكون مستعداً للموافقة على قيامه بتجربة ذلك. وفي بغداد – كما أستنتج – فإن جعفر أبو التمّن، قد خسر بدلاً من أن يكسب في سمعته بسبب الطريقة التي استقال بها. وليس هنالك كثيرون ممن أسفوا على خروج كامل الجادرجي. إن هذين الوزيرين، وزميليهما الآخرين، قد علقت عليهم الصحافة تعليقات سيئة، كما ألقي عليهم كثير من اللوم لمحاولتهم إحراج رئيس الوزراء خلال زيارة وزير خارجية تركية. ويصعب التكهن بالقوة التي سيستطيعون جمعها حولهم إذا أرادوا أن ينتقلوا إلى جهة المعارضة الفعالة.

١١ – قابلت ثلاثة منهم في حفلة مسائية في اليوم التالي لاستقالتهم، ووجدتهم مسرورين بما قاموا به ومعتزين بالاعتقاد الخاطئ بأن الرأي العام سيكون إلى جانبهم. وكانت لكل منهم زاويته الخاصة في انتقاده لحكمت سليمان، ولكنهم كانوا متفقين على أن رئيس الوزراء كان في يد رئيس أركان الجيش، وصرّحوا جميعاً بأن ذلك لا يحتمل. ولم يظهر أحد منهم مهتماً بأن يعرف عنه هذا الرأي.

١٢ – ليس من غير الطبيعي أن أكون في جميع الأوقات متنبهاً لأية ظواهر تشير إلى تضاؤل قوة بكر صدقي التي تكمن بصورة رئيسية في الخوف منه. وأود أن أشاهد بوادر هذه الظاهرة في كون أولئك الرجال الثلاثة لا يكتمون استنكارهم للنفوذ الذي يمارسه في شؤون البلاد، وأن ثلاثة آخرين، وهم ناجي شوكت وجميل المدفعي ونصرت الفارسي، يصرّحون بأنهم امتنعوا عن قبول المسؤولية بسبب ذلك. وقبل بضعة أشهر كان مثل هذا الانشقاق المكشوف يعني، في أحسن الأحوال، إجازة خارج العراق، وفي أسوئها، رصاصة في الظهر. وإن إمكانية التعبير عنه اليوم بدون تخوّف، فيما أرى، هو ذو مغزى جدير بالاهتمام. وفي الوقت نفسه سمعت مؤخراً عن كثير من عدم الارتياح في الجيش من حكم بكر صدقي، وإن ذلك قد يصبح خطراً إذا وجد زعيم آخر

منافس له. الزعيم (العميد) حسين فوزي، آمر موقع بغداد (الذي لم يشترك في الانقلاب) هو ضابط ذو نفوذ ويقال أنه على غير وفاق مع رئيس أركان الجيش.

١٣ - في الشمال، وفي البصرة، بالرغم من أنه كانت هنالك إشاعات وتقولات كثيرة، يبدو أنه لم يكن ثمة اهتمام كبير بالأزمة الوزارية.

١٤ - في الجلسة الأخيرة التي عقدها مجلس النواب قبل عطلة البرلمان الصيفية ألقى رئيس الوزراء خطاباً مهماً وذا مغزى حول استقالة زملائه الأربعة. قال إن سياسة حكومته هي سياسة وطنية وإنها تعارض جميع الأفكار والآراء الهدامة، وإنها مصممة على الحكم على أسس المبادئ الديموقراطية ومقاومة جميع المحاولات الرامية إلى تحطيم الدستور. وإنها تطالب الأمة جمعاء أولاً وقبل كل شيء بمعاقبة أولئك الذين حاولوا تعكير النظام العام. وإنه يترك للتاريخ أن يحكم في ما إذا كان الوزراء المستقيلون قد تصرفوا تصرفاً صحيحاً، ولكنه بصفته المسؤول الأول عن سلامة البلاد فإنه مستعد في جميع الأوقات للقيام بما تتطلبه هذه المسؤولية، وانه سيراقب بدقة تصرفات هؤلاء الوزراء المستقيلين.

وأتشرف بأن أكون، مع فائق الاحترام،

خادمكم المخلص

آرجيبولد كلارك كير

الفصل الثامن

مقتل بكر صدقي وسقوط وزارة الانقلاب

على أثر استقالة الوزراء الأربعة احتجاجاً على الدكتاتورية العسكرية التي يمارسها بكر صدقي في حكم البلاد، وعلى اتخاذ الحكومة إجراءات قاسية ضد العشائر، غادر كامل الجادرجي العراق إلى قبرص خوفاً من بطش بكر صدقي، لأنه كان المشجع الرئيسي على استقالة زملائه إلى جانب جعفر أبو التمّن، تلك الاستقالة التي زعزعت مركز الوزارة إلى حدّ كبير، وأدت بالتالي إلى سقوطها. أما جعفر أبو التمّن فقد أبى أن يغادر العراق لئلا يقال إنه هرب خائفاً، على الرغم من التهديدات التي لوّح له بها رجال بكر صدقي. وكذلك فعل صالح جبر، فأكد بموقفه هذا، لمن لم يكونوا يعرفونه جيداً، أنه رجل شجاع حقاً، يتحدّى بكر صدقي الذي ذهب ضحية قسوته أشخاص كثيرون أولهم جعفر العسكري، ومنهم ضياء يونس، سكرتير مجلس الوزراء وكاتم أسرار ياسين الهاشمي. وقد اغتيل في شارع السعدون ببغداد[١]، ومنهم عبدالقادر السنوي الذي اغتاله أحد أصدقاء بكر صدقي الشخصيين، كما سبقت الإشارة، ومنهم مولود مخلص، عضو مجلس الأعيان الذي كان يشجب الانقلاب ويكيل الشتائم لرجاله، وقد نجا مولود مخلص من محاولة لاغتياله بأعجوبة، وأظهر خلالها شجاعة حقيقية[٢].

١ عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، الجزء الرابع، ط ٦، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٥٢.

٢ انظر ظروف محاولة اغتيال مولود مخلص في كتاب الدكتور محمد حسين الزبيدي: **مولود مخلص باشا**، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩، ص٢٤٤ - ٢٥١.

وكانت الحكومة التركية قد وجّهت الدعوة إلى الحكومة العراقية لحضور مناورات الجيش التركي التي كانت ستجري في "تراقيا" يوم ١٨ آب (أغسطس) ١٩٣٧، فقررت الحكومة تأليف وفد عسكري برئاسة الفريق بكر صدقي رئيس أركان الجيش، لحضور هذه المناورات[١]. وقررت الوزارة أيضاً أن يذهب بكر صدقي بعد ختام المناورات إلى ألمانية في زيارة رسمية.

وغادر بكر صدقي بغداد إلى الموصل بطائرة عسكرية ليستقلّ منها القطار إلى تركية. وكان "قطار الشرق السريع" إلى تركية يبدأ من الموصل في ذلك الوقت.

وكانت هنالك مؤامرة يدبرها عدد من الضباط القوميين الذين ضاقوا ذرعاً بسياسة بكر صدقي فوضعوا خططاً متعددة لاغتياله والتخلص من دكتاتوريته، فجاءت سفرته إلى الموصل فرصة مواتية.

وبينما كان بكر صدقي يرتاح في حديقة مطار الموصل العسكري بعد ظهر يوم الأربعاء ١١ آب (أغسطس) ١٩٣٧، ومعه صديقه العقيد الطيار محمد علي جواد (آمر القوة الجوية) والمقدم الطيار موسى علي (آمر سرب الموصل)، وثلاثة ضباط طيران آخرين، وصل إلى المطار، حسب خطة مدبرة في ما يبدو، الرئيس الطيار محمود هندي، ومعه نائب العريف محمد عبدالله التلعفري، وخرج الأخير من غرفة محمود هندي المطلّة على الحديقة، وكان يخبئ تحت سترته مسدساً، فاقترب من بكر صدقي وصوّب المسدس على رأسه من الخلف، وأطلق عليه رصاصة واحدة قضت عليه في الحال. وحاول محمد علي جواد أن يحول بينهما فهجم على العريف، فعاجله بثلاث طلقات قتلته أيضاً[٢].

وألّفت الحكومة على الفور لجنة أوفدتها إلى الموصل لتوقيف الضباط الذين اشتركوا في المؤامرة وسوقهم إلى بغداد لمحاكمتهم، فرفض آمر حامية الموصل أمير اللواء محمد أمين العمري تسليمهم خوفاً من التنكيل بهم. فلما ألحّت الحكومة

---

١ كان أعضاء الوفد الآخرون: أمير اللواء حسين فوزي، والمقدم نور الدين محمود، والرئيس الأول (الرائد) رفيق عارف، والملازم الأول جمال جميل.

٢ انظر تفاصيل مقتل بكر صدقي كما رواها العقيد الطيار موسى علي الذي كان شاهد عيان للحادث، في كتابه: **أضواء على مقتل الفريقين جعفر العسكري وبكر صدقي**، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢، ص٤٥ - ٧٥.

في طلبها أمر العمري باعتقال نائب الأحكام أنطون لوقا والضباط المشايعين لبكر صدقي، وأعلن انفصاله عن بغداد.

وحاول رئيس الوزراء حكمت سليمان إيجاد مخرج من هذه الأزمة وإنقاذ الموقف. وكان أول ما ينبغي اتخاذه من إجراءات هو إيجاد شخص يحلّ محل بكر صدقي في رئاسة أركان الجيش، فعيّن الفريق عبداللطيف نوري، الذي كان وزيراً للدفاع، لهذا المنصب، وكان خارج العراق للمعالجة. وبذلك شغرت وزارة الدفاع، فأبرق إلى جميل المدفعي، رئيس الوزراء السابق الذي كان في دمشق، عارضاً عليه وزارة الدفاع، فقبل المدفعي هذا التكليف مبدئياً وعاد إلى العراق. وكان المدفعي قد غادر العراق في أول تموز (يوليو) ١٩٣٧ بعد أن أدلى في مجلس الأعيان بتصريحات مدوية شجب فيها تدخل الجيش في السياسة، وكان من أشد الساخطين على حكومة الانقلاب وسياستها، غير أن عصيان حامية الموصل، وقطعها العلاقات مع بغداد، والتمرّد الذي حصل في معسكر الوشاش ببغداد على أوامر الوزارة، زعزع مكانة حكمت سليمان كليّاً، فقرر الانسحاب من الميدان.

ويبدو من استعراض الأحداث بعد مرور هذه السنوات الطويلة عليها، أن سقوط وزارة الانقلاب كان يعود إلى الأسباب التالية:

أولاً – ضلوع بكر صدقي، مع شلّة من الضباط غير ملتزمة بالمبادئ الأخلاقية والسياسة السليمة، وخصوصاً من الذين لم يتورّعوا عن استغلال مناصبهم ومواقعهم، مما أثار نقمة الشعب واستنكاره بصورة متزايدة، وأدّى إلى تدهور سمعة الجيش وضعضعة مكانة بكر صدقي وشعبيته بعد أن كانتا في أوجهما قبل ذلك.

ثانياً – اختلاف حكمت سليمان مع الإصلاحيين وافتراقه النهائي عنهم. وقد أدى ذلك إلى جعل بكر صدقي السلطة العليا في الدولة، كما جعل بقاء حكمت سليمان مرهوناً بدعم بكر صدقي.

ثالثاً – أن حكمت سليمان الذي انفصل عن الإصلاحيين لم يتمتّع بتأييد كاف من العناصر القومية، وبذلك أصبح في موقف ضعيف، وسقطت وزارته بزوال سنده الوحيد: بكر صدقي.

رسالة من صالح جبر إلى نوري السعيد

عندما قتل بكر صدقي كان نوري السعيد لا يزال في القاهرة يرقب الأحداث وينتظر وقوع تغيير لا بدّ منه في العراق. وكان يوالي اتصالاته ويعمل على محاربة النظام القائم في بغداد برسائله المتوالية إلى أصدقائه البريطانيين والعراقيين. كما أن جميل المدفعي كان قد غادر العراق إلى سورية في أول تموز (يوليو) ١٩٣٧، فلما وصلته برقية حكمت سليمان قرر العودة إلى بغداد.

ويبدو أن صالح جبر كان خارج بغداد عند مقتل بكر صدقي، وكان على صلة بنوري السعيد، فلما عاد إلى بغداد وعلم بمقتل بكر صدقي في الموصل، كتب إليه الرسالة الآتية:

١٨ آب ١٩٣٧

سيدي الأخ أبو صباح أدام الله وجوده

بعد الاحترام، إني وصلت بغداد صباح السبت واطلعت على مجرى حادث قتل بكر، ومن المضحك أن بكر لما سافر للموصل كان بمعيته ضباط يعتمد عليهم ومكلفون بحفظ حياته ولكن ضباط الموصل أذكياء ماهرون لأنهم حسّنوا لضباط بكر على أن في الموصل آرتستات وراقصات جميلات ودعوهم بتلك الليلة للأنس معهم وعلى هذا الإغراء طلب من بكر ضباطه أن يساعدهم على قبول دعوة إخوانهم الضباط فما كان من بكر إلا الموافقة لطلبهم، ولما جرّد من الضباط ولم يبق حوله غير محمد علي جواد اغتنم الفرصة الجندي وقضى عليهما.

إن حكومة بغداد طلبت إرسال المتهمين بالقتل لبغداد لمحاكمتهم ولكن أمين العمري رفض هذا الطلب وأجابهم أن المحاكمة يجب أن تكون في الموصل.

إن أفواج الجيش في الموصل وكركوك والديوانية وبغداد متفقون وموافقون على هذا العمل.

الضباط الموجودون في بغداد اجتمعوا بالوشاش وطلبوا حضور

حكمت سليمان ولما حضر عندهم طلبوا منه أن جماعة بكر يجب أن يخرجوا من بغداد واستقالة الوزارة وتعهدوا له أن الجيش لا يتداخل بالسياسة بعد تشكيل الوزارة الجديدة، وحكمت خوفاً منهم وافق على طلبهم وأصدر أمراً حالاً بنقل شاكر الوادي ملحقاً لمفوضية لندن[1] والحال كان قبل يوم عيّن آمراً للقوة الجوية. وأن بقية الاتباع أمروا بمغادرة العراق وأن إسماعيل الآغا أنزلت درجته والآن تحت المراقبة. وعلى ذلك اتصلت الحكومة بالمدفعي وطلبت حضوره ويوم الاثنين قبل الظهر وصل بالطيّارة لبغداد وكنت حاضراً بالاستقبال وبعد ذلك حاولت أن أتصل به فلم أتمكن لأنه كان يفاوض على تشكيل الوزارة بعد استقالة حكمت ونهار الثلاثاء أسندت رياسة الوزراء للمدفعي وتجدون أسماء رفقائه بقصاصة الجريدة. وبلغني أنهم يوم الاثنين اتصلوا بكم تلفونياً ولم اطلع على النتائج.

بغداد خالية من السفير البريطاني وسكرتيره لأنهما بالإجازة. إن الأفكار العامة وخاصة قوّاد الجيش والشعب العراقي جميعها بجانبكم. ولا تسأل عن تشييع جنازة بكر فكانت الهلاهيل[2] من النساء متصلة على طول الطريق.

أرجو أن تبشروني عن مولود صباح وعسى أن يكون ذكراً. وتخبروني عن فكركم النهائي عن عودتكم وما الذي ترمون أن نقوم به أو فعله فإنّا لأمركم منتظرون والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المخلص

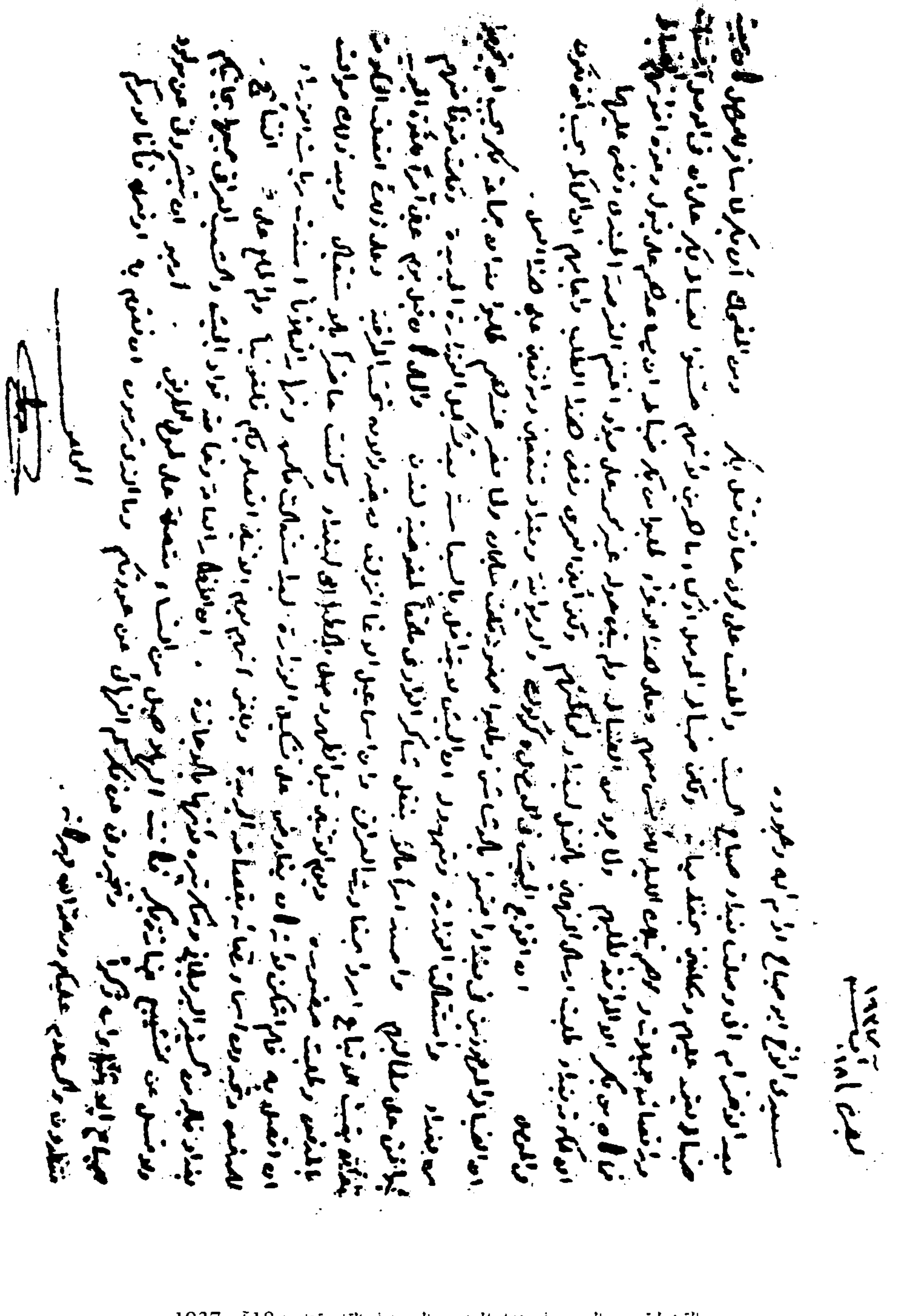
صالح جبر[3]

---

١ من الواضح أن المقصود هو تعيينه ملحقاً عسكرياً.

٢ الهلاهيل: الزغاريد.

٣ الرسالة من أوراق صالح جبر لدى سعد جبر.



رسالة خطية من صالح جبر في بغداد إلى نوري السعيد في القاهرة تاريخ 18 آب 1937

وكان لسقوط حكومة الانقلاب نتائج بعيدة الأثر في الحياة السياسية في العراق. وكانت إحداها إبعاد اليساريين عن السلطة، وفشل المحاولات لإدخال الإصلاحات الاجتماعية التي كانوا ينادون بها، بالتعاون مع الجيش. والواقع أن صعود اليساريين إلى الحكم في العراق ربما كان سابقاً لأوانه، فقد كان عددهم أقلّ من أن يمكّنهم من الحصول على تأييد كاف من الرأي العام، ولم يؤيدهم سوى قسم من طبقة المثقفين التي كانت لا تزال أقلية في البلاد. وكانت أفكارهم أحدث مما يمكن أن تترك جذوراً في المجتمع العراقي، كما أن أسلوب خطاب بعض اليساريين أدى إلى اعتبار "جماعة الأهالي" في أذهان بعض الناس، حتى المعتدلين منهم، جماعة متطرفة أو شيوعية. ولولا ذلك لاتفقوا معهم في مطالبهم التي تضمّنت إصلاحات كانت الحاجة إليها حقيقية.

إضافة إلى ذلك، فإن جماعة "الإصلاح الشعبي" ظلوا بعيدين عن الجيش الذي كان يمثل القوة الحقيقية في البلاد، وتجاهلوه تقريباً، وإن حكمت سليمان واليساريين لم يقدّروا جيداً قوة العاملين الأساسيين الآخرين المسيرين للأمور في البلاد، وهما: الشعور القومي العربي، ونفوذ أصحاب الأراضي من الملاكين المحافظين.

فلما انهارت حكومة الانقلاب أخيراً بمقتل بكر صدقي، ظهرت الحاجة إلى حكومة معتدلة تعيد الأمن والنظام، وتضمن العدل، أكثر من حكومة انتقامية تهتم بالأخطاء السابقة، وتلاحق المسؤولين عنها. وقرر الملك غازي أن يعهد بتأليف الوزارة إلى رجل معتدل ومحايد نوعاً ما، فكان جميل المدفعي أنسب المرشحين في هذه الظروف، على أن يتعهد بعدم اتخاذ إجراءات انتقامية ضد الوزارة المستقيلة، أو مؤيديها في الجيش.

وعلى الرغم من أن معارضي المدفعي كانوا يرون أنه محدود الكفاءة ويفتقر إلى الدهاء السياسي، فإنه كان معروفاً بالاستقامة والنزاهة والعمل حسب اقتداره على احترام النظام ومراعاة العدالة في تلك الظروف الدقيقة.

وكان جميل المدفعي يتمتع بصفة أخرى كان لا بد من توافرها في من تعهد إليه رئاسة الوزراء في تلك الأيام، وهي أن يتمتع بثقة الإنكليز أو تكون علاقاته معهم جيدة. وكانت هذه الصفة متوافرة فيه، وقد أشار السفير البريطاني في بغداد، السير

موريس بيترسون، إلى المدفعي في مذكراته قائلاً أنه وجده "رجل دولة يفوق غيره من السياسيين العراقيين، ولا أستثني منهم أحداً حتى نوري السعيد"[1].

وتألفت وزارة جميل المدفعي (الرابعة) من خمسة وزراء في البداية، وكان اثنان منهم من أبناء السنّة وهما جميل المدفعي نفسه (رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة) ومصطفى العمري (وزير الداخلية)، واثنان من الشيعة وهما عباس مهدي وزير العدلية ووزير الخارجية بالوكالة، والشيخ محمد رضا الشبيبي، وزير المعارف، وكردي واحد هو جلال بابان الذي عهدت إليه وزارة الاقتصاد والمواصلات، ووزارة المالية بالوكالة.

وكان هنالك اتجاه يرمي إلى إدخال نوري السعيد وطه الهاشمي عضوين في هذه الوزارة. ولكن هذه الفكرة لم تتحقق تفادياً لما قد يتخذه أحدهما، أو كلاهما، من مواقف أو إجراءات انتقامية ضد الانقلابيين من أنصار الوزارة السابقة، في حين أن جميل المدفعي كان ينوي تبنّي سياسة "إسدال الستار" على الماضي.

ويقول محمود الدرّة في كتابه **الحرب العراقية – البريطانية – ١٩٤١** إن لولب الوزارة كان مصطفى العمري – أحد وزراء عهد الانقلاب – وكان يظاهر حكمت سليمان وجماعته، ويحول دون اتخاذ أي إجراء ضدهم. وقد عطّل الصحف التي أخذت تنبش أعمال وزارة الانقلاب بحثاً عن أي ممسك ضدها، بل إنه شجّع على تبرير تلك الجرائم بالتشنيع على وزارة ياسين الهاشمي[2].

وبعد تأليف الوزارة بيومين أسند منصب وزير الخارجية إلى توفيق السويدي، ومنصب وزير المالية إلى إبراهيم كمال الذي كان مديراً عاماً للجمارك والمكوس.

وقد تبنى جميل المدفعي ما وصفه بسياسة إسدال الستار بعد أن كان في السابق من أشدّ مهاجمي سياسة الوزارة السابقة والمطالبين بمحاسبة المسؤولين عن الانقلاب العسكري. وقد احتفل بنقل جثمان جعفر العسكري من المكان الذي دفن فيه على عجل في الصحراء على أثر مقتله، إلى المقبرة الملكية. ولكنه رفض الإقدام على أي عمل انتقامي، وأصدر عفواً عن شيوخ عشائر الديوانية الذين نفتهم وزارة الانقلاب إلى أماكن نائية، وأعادهم إلى مواطنهم.

١ انظر ما كتبه عنه بيترسون في كتاب **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب** لكاتب هذه السطور، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٨٤، ص١٩٣.

٢ محمود الدرّة، **الحرب العراقية – البريطانية – ١٩٤١**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص٨٩.

وقد أثارت هذه المسألة تساؤلات وردود فعل مختلفة، وخصوصاً بين أنصار ياسين الهاشمي، وأقارب جعفر العسكري ونوري السعيد، كما بدأ الخلاف بين المدفعي وضباط الكتلة القومية، حول السياسة التي يجب اتباعها إزاء أنصار حكومة حكمت سليمان وأعوانهم في الجيش. فبينما كان المدفعي يحاول سلوك سياسة معتدلة كان الضباط القوميون يطالبون بتطهير الجيش من أنصار بكر صدقي. وأخذ يونس السبعاوي الذي كان ينطق بلسانهم ويعبّر عن مخاوفهم يذكّر المدفعي بأن أولئك الضباط هم الذين أتوا به إلى الحكم، ولذلك فعليه أن يسير وفق ما تم الاتفاق عليه معهم، وحذّره بصورة غير مباشرة من تجاهل تلك الوعود. وكتب السبعاوي مقالة بهذا المعنى بعنوان "أخونا جميل" أثارت غضب المدفعي فبادر إلى غلق الجريدة التي نشرت تلك المقالة[1].

ولجأ السبعاوي إلى أسلوب لا يخلو من طرافة في مضايقة المدفعي، فأوعز، على ما يروى، إلى أصدقاء له من موظفي إذاعة بغداد، أن يذيعوا أغنية بغدادية قديمة مشهورة لمحمد القبانجي، وهي أغنية:

"عيني جميل اشبدّلك؟"[2]

وصارت هذه الأغنية تذاع عدة مرات في اليوم حتى لفتت انتباه الناس وأصبحت موضوع تندّرهم. وكان مغزى تكرار إذاعتها واضحاً، وهو التساؤل عن سبب تبديل (جميل) المدفعي موقفه من الانقلاب، وتحوّله من غاضب يطالب بمعاقبة القائمين به، إلى داعية لتناسيه وإسدال الستار عليه. وكان جميل المدفعي إذا استمع إلى الإذاعة في داره صباحاً أو فتح الراديو في سيارته وهو يذهب إلى عمله أو يعود منه، أو إذا أصغى إلى الأخبار مساء، سمع أغنية "عيني جميل اشبدّلك...؟" فانتبه للأمر، وكلّم مصطفى العمري، وزير الداخلية، الذي كانت أجهزة الصحافة والإذاعة تابعة لوزارته، وسأله غاضباً عن معنى إذاعة: "جميل.. جميل.." مرة بعد أخرى من الصباح إلى المساء. فأمر مصطفى العمري بمنع إذاعة تلك الأغنية أخيراً، ولكن بعد أن أبلغت رسالتها إلى الشعب بهذه الطريقة الطريفة.

---

١ خيري العمري، يونس السبعاوي: **سيرة سياسي عصامي**، بغداد، ١٩٧٨، ص ٧٠، عن رواية نقلها له حازم المفتي.

٢ اشبدّلك (ايش بدّلك) أي: ما الذي غيّر موقفك أو بدّله؟

مدير الجمارك والمكوس العام

وكان صالح جبر قد انتخب نائباً عن لواء المنتفك في الانتخابات التي أجرتها وزارة حكمت سليمان للدورة الانتخابية السابعة. فلما استقالت الوزارة على أثر مقتل بكر صدقي في الموصل، وجاءت وزارة الجميل المدفعي إلى الحكم، قررت حلّ المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة. وكان حلّ المجلس النيابي، في العهد الملكي، سنّة تسير عليها كل وزارة جديدة تقريباً، لكي تأتي بمجلس جديد من رجالها ومؤيديها. وقد تمّ حل المجلس في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٣٧، وأجريت الانتخابات الجديدة، واستبعد عن مجلس النواب بنتيجتها أنصار وزارة الانقلاب والعناصر المعروفة بميولها اليسارية. وفقد فيها رئيس الوزراء السابق حكمت سليمان ومعظم أعضاء وزارته مقاعدهم النيابية[1] وكان صالح جبر ممن أصبحوا خارج المجلس.

وعلى أثر تعيين إبراهيم كمال وزيراً للمالية، أصبح منصب مدير الجمارك والمكوس العام شاغراً، فارتأت وزارة جميل المدفعي تعيين صالح جبر لهذا المنصب الذي كانت المصلحة تقضي بأن يعهد إلى موظف كفوء ونزيه. واستصدرت الإرادة الملكية بتعيينه فيه في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧.

وشرع صالح جبر في عمله الجديد بما عرف عنه من جدّ ومثابرة، وحاول إدخال كثير من الإصلاحات على هذه المصلحة التي تعدّ من أهم مرافق الدولة ومن أهم المديريات العامة في وزارة المالية.

---

١ باستثناء وزير واحد هو عباس مهدي الذي كان يتولى وزارة الأشغال في حكومة سليمان المعدّلة بعد استقالة الوزراء الأربعة. وعيّن وزيراً للعدلية في وزارة جميل المدفعي.

الفصل التاسع

وزير المعارف للمرة الثانية

بقي صالح جبر يمارس مهام وظيفته مديراً عاماً للجمارك والمكوس مدة سنة وثلاثة أشهر بما عرف عنه من همّة ونشاط، بعيداً عن الميدان السياسي.

وشهدت وزارة جميل المدفعي خلال هذه الفترة صعوبات كبيرة، وعاشت في صراع مع شتى القوى التي لم ترق لها "سياسة إسدال الستار". فنوري السعيد المفجوع بمقتل صهره وصديقه جعفر العسكري، وطه الهاشمي المفجوع بوفاة أخيه كمداً بسبب الانقلاب، لم يكونا راضيين قلبياً عن إسدال الستار على أعمال قاتليهما وعلى أعوان بكر صدقي الذين فقدوا نفوذهم ومناصبهم بعد مقتله، فأخذوا يتجمعون من جديد ويعملون على إسقاط وزارة جميل المدفعي، وإعادة نوري السعيد أو طه الهاشمي إلى الحكم.

ولما علمت وزارة المدفعي بنشاط أولئك الضباط من أعوان بكر صدقي السابقين قررت إبعاد زعمائهم إلى مناصب أخرى بعيدة عن العاصمة، ولكن الضباط تمكنوا من جمع قواتهم في معسكر الرشيد، ووجهوا إلى وزارة المدفعي إنذاراً طلبوا فيه استقالته وتشكيل وزارة جديدة برئاسة نوري السعيد أو طه الهاشمي. ولما أدرك جميل المدفعي خطورة الموقف قرر الإذعان لذلك الإنذار ووافق على تقديم استقالته، وهو الرجل المسالم والسياسي الذي لم يكن متهالكاً على الحكم.

وعلى أثر استقالة جميل المدفعي ظهرت قضية الشخص الذي يمكن أن يعهد إليه

بتأليف الوزارة الجديدة. وكان الضباط القوميون يعربون عن رغبتهم في أن يتولى الحكم نوري السعيد ليعيد الهدوء والاستقرار إلى البلاد، ولكنه كان يتظاهر بالعزوف عن هذه المسؤولية، كما أن الملك غازي لم يكن كبير الرغبة في عودة نوري السعيد إلى الحكم خشية أن يعمد إلى الانتقام من منفذي الانقلاب، فلما نجح الضباط القوميون في إقالة وزارة جميل المدفعي لم يجد الملك غازي مناصاً من الرجوع إلى نوري السعيد، وبذلك تمّ ما كان أشبه بانقلاب عسكري ثالث يشهده العراق خلال سنتين. واستعان نوري السعيد بطه الهاشمي ورستم حيدر طالباً مساعدتهما في انتخاب وزرائه الجدد، كما اتصل بقادة الجيش وشكرهم على موقفهم القومي من الأحداث الجارية، وإصرارهم على عودته إلى الحكم[1].

وكان نوري السعيد، على رواية طه الهاشمي، يرغب في إدخال صادق البصام عضواً في الوزارة، ولكن رستم حيدر فضّل عليه صالح جبر لخبرته. وكان رستم حيدر يسند صالح جبر على الدوام ويعجب بكفاءته. واقترح طه الهاشمي أن يسند منصب وزير العدلية إلى صالح جبر، ومنصب وزير المعارف إلى محمود صبحي الدفتري. ولكن رستم حيدر اقترح العكس. أما صالح جبر نفسه فقد تساءل عندما عرضت عليه الوزارة: لماذا اختاروه للوزارة في حين أنه كان يستطيع أن يخدم في الوظائف الإدارية؟[2] ووافق نوري السعيد على رأي رستم حيدر، وهكذا أصبح صالح جبر وزيراً للمعارف للمرة الثانية في وزارة نوري السعيد (الثالثة) التي تم تأليفها في ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨، أما المرة الأولى فكانت في وزارة جميل المدفعي الأولى في سنة ١٩٣٤.

وقوبل تأليف وزارة نوري السعيد، وبمثل هذه السرعة، بارتياح غير قليل، وعلّق الناس عليها الآمال الجسام في انتشال البلاد من الحالة التي أوقعها فيها فريق من السياسيين المغامرين تحقيقاً لرغباتهم الشخصية. ولكن كان هنالك أيضاً لفيف من العسكريين والمدنيين الذين أسهموا في حركة بكر صدقي - حكمت سليمان، أو حسبوا عليها، ممن كانوا يتوجّسون خيفة من التبدّل الوزاري، ويذهبون إلى القول

١ الحسني، **تاريخ الوزارات**، ج ٥، ص٥٣.
٢ **مذكرات طه الهاشمي** (الجزء الأول)، ص٢٩٧.

بأن "نوري السعيد ليس من الذين ينسون أو يتسامحون"[١].

تولّى صالح جبر زمام وزارة المعارف بهمّته المعتادة، وقال الدكتور فاضل الجمالي الذي كان مديراً عاماً للمعارف في ذلك الوقت، وهو خبير في شؤون التربية والتعليم، إن صالح جبر "قاد وزارة المعارف في هذه الحقبة بمقدرة ومعرفة، فقد تبنّى أهدافها، وأدرك مشاكلها، وخطط لمستقبلها"[٢].

ونشرت وزارة نوري السعيد، بعد تأليفها بثلاثة أشهر، منهاجها الوزاري في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٣٩، وتضمّن الفصل الخاص بشؤون المعارف الفقرات التالية التي كانت، بطبيعة الحال، من وضع صالح جبر أو أنها وضعت في ضوء توجيهاته:

"مكافحة الأميّة ببث الثقافة العامة، وتعميم التعليم الأولي والابتدائي.

العناية بالتعليم الثانوي، والعالي، والاختصاص، وتحقيق فكرة إنشاء الجامعة، ورفع مستوى البعثات.

الاهتمام بالتعليم الصناعي، والزراعي، بما فيه الصناعات الزراعية، وكذلك العناية بالتعليم التجاري.

لما كان الشباب منبع قوة الأمة، فستعنى الوزارة بإنماء وتنظيم حيويته ونشاطه، وبتأسيس الجمعيات والنوادي لبثّ الروح الرياضية، والفتوّة، والتعاون بين الأعضاء، واتخاذ جميع التدابير لإعداد الشباب مدنياً وعسكرياً للنهوض بالواجبات التي تنتظرها منه البلاد في نواحي الحياة العامة.

العناية بتعليم الفتاة تعليماً يمكّنها من القيام بواجباتها نحو الأسرة والمجتمع.

المحافظة على التقاليد الوطنية والقومية والأخلاق وتوجيه سياسة المعارف، وإعداد المناهج الدراسية لتأمين هذه الأهداف."

وفي عهد صالح جبر بذلت وزارة المعارف جهوداً ملحوظة لتوفير شروط أسهل لقبول الطلاب العراقيين في الجامعات البريطانية، وفي سنة ١٩٣٨ تحققت تلك الجهود وتمكنت الحكومة العراقية من إقناع تلك الجامعات بالاعتراف بالشهادة الثانوية

١ من رسالة شخصية من الدكتور فاضل الجمالي إلى المؤلف.
٢ المصدر السابق.

العراقية مما سهّل دخول الطلاب العراقيين إليها، وفي بداية فصل الخريف من تلك السنة أرسل ثمانية طلاب إلى الجامعات البريطانية، وفي نهاية سنة ١٩٣٨ كان هناك أكثر من خمسين طالباً عراقياً يدرسون في تلك الجامعات.

وكذلك شجعت وزارة المعارف، في عهد صالح جبر، الشبان من الأقطار العربية الأخرى على القدوم إلى العراق للدراسة، وخلال سنة ١٩٣٨ وصلت جماعات من الطلاب العرب من عدن واليمن وحضرموت والبحرين وزنجبار وسومطرة ولحج وعمان للدراسة في المدارس المتوسطة والثانوية العراقية، ومنحت وزارة المعارف الكثيرين منهم بعثات دراسية للدراسة على نفقة الحكومة العراقية.

بعث مشروع المدرسة الصناعية الألمانية

وفي عهد صالح جبر وزيراً للمعارف للمرة الثانية بعثت فكرة المدرسة الصناعية الألمانية التي ظهرت للمرة الأولى حينما كان وزيراً للمعارف في سنة ١٩٣٤، بتشجيع من الوزير المفوّض الألماني النشيط الدكتور فريتز غروبا. وكان غروبا يتحيّن الفرصة لبعث هذا المشروع الذي أحبطت تنفيذه، أو عرقلته، مداخلة السفارة البريطانية على أثر استقدام الخبير الألماني الدكتور زودهوف وإعداده تقريراً مفصلاً عن التعليم الصناعي في العراق سبقت الإشارة إليه.

وبعد نحو أربع سنوات قدم غروبا إلى وزارة جميل المدفعي (الرابعة) في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٨ مشروعاً جديداً لتأسيس مدرسة ألمانية في بغداد بمساهمة كبيرة من "جمعية المدارس الألمانية – العراقية". ولقيت الفكرة تجاوباً من وزير المعارف الشيخ محمد رضا الشبيبي. وكان الشبيبي، على الرغم من نشأته التقليدية، رجلاً ذا عقلية متفتحة، يشجّع كل ما يراه مفيداً وعصرياً من الأفكار والمقترحات التي تعرض عليه. ولكن الحكومة العراقية لم تتمكن من توفير المبالغ اللازمة لتنفيذ المشروع، كما عجزت عن ذلك الحكومة الألمانية بسبب الصعوبة التي واجهتها في تحويل المبالغ اللازمة لإنجاز المشروع إلى العملة العراقية (الاسترلينية)، فتقرر بدلاً من ذلك تأسيس مدرسة صناعية. وكان ذلك يتطلب توفير كمية من الأجهزة

والمعدات. وفي هذه الحالة كانت الحكومة الألمانية قادرة على تزويد العراق بها بدلاً من النقد[١].

واستمرت المفاوضات بين الحكومتين العراقية والألمانية ببطء وتلكؤ حتى نهاية سنة ١٩٣٨، وتقرر أخيراً أن تكون المدرسة المزمع تأسيسها تابعة لنظام المدارس العراقية الرسمية على أن يكون التدريس فيها باللغة الألمانية. وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية قبلت هذه المساعدة الألمانية، وهي تقديم الأجهزة والمعدّات اللازمة للمدرسة الصناعية، وأعدّت مسودات العقود التي ستوقّع مع المدرسين الألمان[٢]، فقد توقف المشروع مرة أخرى بسبب سقوط وزارة جميل المدفعي في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨. فلما جاءت وزارة نوري السعيد (الثالثة) إلى الحكم، وتولى صالح جبر وزارة المعارف للمرة الثانية في هذه الوزارة، بعثت من جديد فكرة المدرسة الصناعية الألمانية التي كان غروبا يواصل محاولاته لحمل الحكومة العراقية على إنشائها، وقام الدكتور زودهوف بزيارة أخرى إلى العراق، ورتّب له غروبا مقابلات مع أعضاء الوزارة الجديدة، وتعهّد له صالح جبر، وزير المعارف، ورستم حيدر، وزير المالية، بدعم المشروع، وأرسل رئيس الوزراء نوري السعيد المذكرات التي سيجري تبادلها مع المفوضية الألمانية بشأن المدرسة. وبعد أن أوشك المشروع أن يتحقق وأصبح عقد الاتفاقية مجرّد إجراء شكلي، توقف في اللحظة الأخيرة، على أثر تدخل السفارة البريطانية ومعارضتها الفكرة بشدة، وممارستها ضغطاً شديداً على نوري السعيد، فنجحت أخيراً في إحباط المشروع.

وقد أشار السفير البريطاني بيترسن إلى هذه الحادثة في مذكراته التي نشرها في سنة ١٩٥٠، قائلاً:

> ... وفي الأشهر الأخيرة من خدمتي في العراق زوّدني نوري باستمرار

---

١ وثائق وزارة الخارجية الألمانية: من غروبا إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩: AA GA Baghdad, Pakat 14, Bb Grobba to AA

٢ وثائق وزارة الخارجية الألمانية، من غروبا إلى وزارة الخارجية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨، و٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩: AA GA Baghdad, Paket 14, VI B5 Grobba to AA 31/12/38 & 21/3/39

بمادة غزيرة للتفكير، إذ كان يطلع علينا بمشروع بعد آخر. وأذكر أن أحد تلك المشروعات كان تجهيز قوة عراقية خاصة ترسل إلى مصر في حالة وقوع الحرب. وقد ماتت هذه الفكرة لتهافتها. وآخر، أكثر خطورة، هو قبول عرض من الحكومة الألمانية – قدّم بواسطة إحدى المؤسسات الألمانية، لتزويد المال والتجهيزات اللازمة لإنشاء كلية صناعية فنية في بغداد. وأعتقد أن نوري نفسه كانت تخامره بعض الشكوك في أمر هذا العرض، ولكن عدداً من زملائه، ومنهم ناجي شوكت بصورة خاصة، كانوا مؤيدين له. وفي الأخير ضمنت رفضه. ولكنني – زيادة في التأكد – لجأت إلى سخاء "اللورد كادمان" وشركة النفط وإلى تعاونهما لتقديم عرض مماثل من مصادر بريطانية. وقد تم قبول هذا العرض.[١]

صالح جبر ونظام الفتوّة

عندما تولى صالح جبر وزارة المعارف للمرة الثانية في ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨ كان نظام "الفتوّة" قائماً ومطبقاً في مدارس العراق. وقد حظي هذا النظام بتأييد صالح جبر ودعمه، ولكن باعتدال وبدون اندفاع زائد. وفي إحدى المناسبات صرّح صالح جبر للأستاذ ساطع الحصري، الذي كان يومئذ مديراً عاماً لدائرة الآثار القديمة، قائلاً: "نحن نهتم كثيراً بالفتوة ونعتقد بضرورتها"[٢].

ولم يكن المقصود بكلمة "نحن" واضحاً. وأغلب الاحتمال أن صالح جبر كان يريد "وزارة المعارف" أو الحكومة بصورة عامة، ولكن ليس شخصه.

وكان صاحب فكرة "نظام الفتوة" الذي وضعها موضع التنفيذ، هو الدكتور

---

1 Sir Mauris Peterson, *Both Sides of the Curtain*, Constable, London, 1950.

انظر أيضاً ترجمة الفصل الخاص بالعراق من بيترسن في كتابنا: **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب**، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٨٤، ص١١٠.

٢ ساطع الحصري، **مذكراتي في العراق**، الجزء الثاني، بيروت، ١٩٦٨، ص٣٨٧.

سامي شوكت مدير المعارف العام الذي كان قومياً متحمساً، وعمل جاهداً لغرس الروح القومية وفكرة الوحدة العربية في نفوس الناشئة في العراق.

وقد صدر أول نظام للفتوة في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥ (النظام رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٥) في عهد وزارة ياسين الهاشمي التي كان صادق البصام وزيراً للمعارف فيها، والدكتور سامي شوكت مديراً عاماً للمعارف. وقد عرّفت المادة الثانية من "نظام الفتوة" غايتها وأهدافها بأنها "تعويد الفتيان على خشونة العيش، وتحمّل المشاق، وخصال الرجولة، والمفاداة، وتدريبهم على التمارين العسكرية، والرماية، وما يتبعها من خصال حب النظام والطاعة".

وكان الشعار الذي يتردد على لسان الدكتور سامي شوكت، ويروّج له بين الناشئة هو الحديث النبوي الشريف "اخشوشنوا فإن الترف يزيل النعم".

ثم تقرر توسيع نظام الفتوّة بحيث يكون إلزامياً لا اختيارياً، ويشمل طلاب الكليات والمدارس الثانوية، دون الابتدائية، وموظفي وزارة المعارف كافة، باستثناء مديرية الآثار القديمة التي كانت في ذلك الوقت تابعة لوزارة المعارف. وصدر نظام الفتوة الجديد في سنة ١٩٣٩ عندما كان صالح جبر وزيراً للمعارف (للمرة الثانية) والدكتور سامي شوكت مديراً عاماً لتلك الوزارة، ولكن بمبادرة من سامي شوكت أيضاً. ودمج هذا النظام نظامي "الفتوّة" و"الكشافة"، وسمّي "نظام الفتوّة والكشافة"، ووضعت بموجبه للطلاب والمدرسين وموظفي وزارة المعارف ملابس ورتب وشارات خاصة، ونصّت المادة الخامسة من النظام على أن يكون لقبه "أمير الفتوّة". وقد وافق صالح جبر على ذلك، وصار يوقّع مراسلات الوزارة الرسمية بهذا اللقب إلى جانب لقبه وزيراً للمعارف. ولكنه – على الرغم مما قاله للأستاذ ساطع الحصري من تأييده لنظام الفتوّة واعتقاده بضرورته – لم يكن متحمساً له، ولعله كان يدرك أن هذا النظام لا يمكن أن يدوم طويلاً.

وكان الوزير المفوض الألماني في بغداد، الدكتور فريتز غروبا، يبدي نشاطاً عظيماً لتقوية النفوذ الألماني في صفوف الشبيبة العراقية، ولذلك كان يأمل أن يصبح نظام الفتوّة صنواً لمنظمة "شبيبة هتلر" في ألمانية. وصادف أن كان رئيس تلك المنظمة "بالدور فون شيراخ" يقوم بجولة في الشرق الأوسط في أواخر سنة ١٩٣٧ فأقنعه

غروبا بزيارة العراق[1] فوافق شيراخ وقدم إلى العراق بطريق عودته من طهران. وكانت وزارة جميل المدفعي (الرابعة) في الحكم، فلقي من العراقيين ترحيباً كبيراً، واستقبله الملك غازي، ووزير الخارجية توفيق السويدي. وأشار "شيراخ" خلال اجتماعاته بالمسؤولين العراقيين – التي حضرها غروبا معه – إلى أهمية التدريب العسكري للشبيبة، وضرورة قيام منظمة "وطنية" للتعليم العسكري بدلاً من "الكشافة" التي كانت منظمة دولية وليس لها طابع قومي. واقترح "شيراخ" بناء على مبادرة من "غروبا" إقامة علاقات مباشرة بين "منظمة الشبيبة الهتلرية" و"نظام الفتوّة"، ووجّه الدعوة إلى وفد من الشبان العراقيين لزيارة ألمانية وحضور "مهرجان الشبيبة الهتلرية" الذي كان سيعقد في سنة ١٩٣٨ في مدينة نيورمبرغ الألمانية[2].

ووافق الملك غازي على اقتراح "شيراخ" واقتنعت به الحكومة العراقية وشجّعه الدكتور فاضل الجمالي الذي كان يشغل منصب المرشح العام للتربية والتعليم في وزارة المعارف، وشديد الإعجاب بمنظمة الشبيبة الهتلرية التي اطّلع على نشاطها خلال زيارته إلى ألمانية قبل مدة قصيرة. وقبلت الدعوة، وفي ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٣٨ سافر وفد مؤلف من عشرين من فتيان المدارس العراقية ومعلمي الرياضة البدنية لتمثيل العراق في مهرجان الشبيبة الهتلرية الذي كان سيقام في النصف الأول من شهر أيلول (سبتمبر) من تلك السنة. واستقبل هتلر أعضاء الوفد العراقي ورحّب بهم. وقام الوفد بجولة في ألمانية لمدة ١٤ يوماً، وعاد أعضاؤه معجبين إعجاباً شديداً بألمانية ومتحمسين لنظامها، ورحّب بهم شخصياً رئيس الوزراء جميل المدفعي ووزير المعارف الشيخ محمد رضا الشبيبي، وحثهم وزير المعارف في كلمة ألقاها فيهم، على الإفادة من المعلومات التي حصلوا عليها ومن مشاهداتهم، في خدمة بلادهم.

كان لهذه الزيارة وقع كبير في نفوس المعلمين والطلاب وأثر بعيد في ترسيخ

---

١ ادغار فلاكر، **فريتز غروبا وسياسة ألمانية النازية في الشرق الأوسط ١٩٣٣ – ١٩٤٢**، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى جامعة لندن:
Edgar Flaker, *Fritz Grobba and the Nazi Germany's Middle East Policy, 1933 - 1942*, Thesis presented to London School of Economics and Political Science, University of London, p. 142.

٢ من غروبا إلى وزارة الخارجية الألمانية، وثائق المفوضية الألمانية في بغداد: AA/GA Baghdad، Paket ١٣، IV.

نظام الفتوّة، ولذلك فإن الدكتور سامي شوكت الذي تولّى مديرية المعارف العامة للمرة الثانية في سنة ١٩٣٩ لم يلق معارضة شديدة لمشروعه في تحويل نظام الفتوّة إلى صورة عراقية من "الشبيبة الهتلرية" ونادى بفكرة "صناعة الموت" التي دعت كل شاب عراقي إلى أن يكون مستعداً لبذل حياته لبلاده، وبدأ أيضاً، بالتعاون مع الدكتور فاضل الجمالي، معسكراً للتدريب العسكري للطلاب خلال العطلة الصيفية. وبتشجيع من غروبا اقترح سامي شوكت على الحكومة دعوة ثلاثة خبراء من ألمانية لتقديم المشورة بشأن تنظيم الفتوّة وتطبيقها. ولكن هذه الفكرة رفضها صالح جبر الذي كان قد تولّى وزارة المعارف في وزارة نوري السعيد الثالثة التي خلفت وزارة المدفعي، ووجدها غير مقبولة.[1]

وبقي "نظام الفتوّة" نافذاً ومطبقاً حتى سنة ١٩٤١ وقيام حركة رشيد عالي الكيلاني في شهر مايس (مايو) من تلك السنة. فلما فشلت تلك الحركة، وسيطر على وزارة المعارف خبراء بريطانيون خلال سني الحرب العالمية الثانية ألغي نظام الفتوّة الذي اعتبر تقليداً لمنظمات الشبيبة النازية، فلم يكتب له أن يعيش أكثر من أربع سنوات ونصف السنة.[2]

انطباعات زائر ألماني

استقبل صالح جبر حينما كان وزيراً للمعارف في وزارة نوري السعيد (الثالثة)، زائراً ألمانياً آخر هو "هرمان شتيفن" الذي قدم إلى العراق ممثلاً لشركة "راين ميتال"، وهي إحدى الشركات الكبرى في مجال صناعة الأسلحة في ألمانية.

والواقع أن الدعاية الألمانية كان قد تمكنت من التغلغل في جميع الميادين السياسية والثقافية في العراق، باستثناء الجيش. وكان نفوذ الجيش في السياسة العراقية يتصاعد

١ تقرير من ضابط ارتباط القوة الجوية البريطانية في بغداد إلى مقر استخبارات القوة الجوية البريطانية في الحبانيّة بعنوان "فعاليات الدعاية الألمانية" مؤرخ في ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٣٩.
Air Lieson Officer, Baghdad, to Air Staff Intelligence, Air Headquarters, Habbaniyah, 17 June, 1939, FO 371l 23202 p. 32.

٢ انظر في نظام الفتوة فصلاً بعنوان "ذكريات عن نظام الفتوّة" في كتابنا **خواطر وأحاديث في التاريخ**، بغداد، ١٩٨٣، ص٢١٧ – ٢٢٨.

وخصوصاً بعد انقلاب بكر صدقي - حكمت سليمان، وصار الضباط يرون أن الجيش يجب أن يمارس دوراً أكبر في سياسة البلاد.

وكان الوزير المفوّض الألماني غروبا يسعى لحمل الجيش العراقي على شراء الأسلحة من ألمانية ويرى في ذلك خطوة أخرى في سبيل ترسيخ النفوذ الألماني وتقويته في العراق، ولكن المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ كانت تقف حائلاً دون ذلك، لأن العراق كان قد تعهّد بموجبها بأن لا تختلف التجهيزات الأساسية لقواته وأسلحتها في نوعها عن أسلحة القوات البريطانية وتجهيزاتها[١]. ولكن بريطانية كانت في بعض الحالات، أو في كثير منها تعجز عن تلبية احتياجات العراق كاملة، ومع ذلك فإنها كانت تعارض بشدة شراء العراق تلك الاحتياجات من مصادر غير بريطانية.

وقد طلب جميل المدفعي إلى بريطانية في سنة ١٩٣٨ تزويد العراق باحتياجاته من الأسلحة، ولكن نظراً للتوتر المتزايد في الجو الدولي الذي كان ينذر بخطر نشوب الحرب، كانت بريطانية وحلفاؤها يصعّدون تسلّحهم. وأصبح منتجو الأسلحة البريطانية مضطرين إلى إعطاء الأولوية لاحتياجات الجيش البريطاني واحتياجات الهند والدومنيونات البريطانية.

وفي هذه الظروف كان غروبا يسعى لترويج الأسلحة والطائرات الألمانية. وقد استجابت بعض الشركات الألمانية الكبيرة، بتشجيع منه، وطمعاً في العملة الصعبة التي كان العراق يسدد بها قيمة مشترياته، لطلبات العراق بحماسة.

ولما استقالت وزارة جميل المدفعي بضغط من الضباط المحيطين بصلاح الدين الصباغ، بما يشبه الانقلاب العسكري، وتولى نوري السعيد رئاسة الوزراء في ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨، نزولاً عند طلبهم أيضاً، أصبح في بداية عهده واقعاً، إلى حد ما، تحت نفوذ صلاح الدين الصباغ وجماعته. واستمرت الشركات الألمانية في تقديم عروضها بشروط مغرية على الرغم من الصعوبات المتزايدة التي كانت تواجهها في تلبية احتياجات الجيش الألماني.

وبهذه المناسبة حضر "شتيفن" إلى العراق وأقام صلات ودية مع الضباط القوميين ومع وزير الدفاع الجديد طه الهاشمي. وعرض "شتيفن" نماذج للأسلحة والتجهيزات

١ الفقرة (٦) من ملحق المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠.

العسكرية التي تنتجها شركته (راين ميتال) وأسعارها[1]، وفاتح صلاح الدين الصباغ بهذا العرض طه الهاشمي الذي اقتنع به وأوصى على ١٨ مدفعاً مضاداً للطائرات مع عتادها قبل أن يخبر نوري السعيد بذلك. وكانت هذه الصفقة محرجة لنوري السعيد أمام البريطانيين لخروجها عن التزامات العراق بموجب المعاهدة، ولذلك بادر إلى إصدار أوامره بإبعاد "شتيفن" من العراق، وألغى العقد المبرم معه، وأصبح العراق يشتري أسلحته من بريطانية وايطاليا والولايات المتحدة، دون ألمانية.

وخلال إقامة "شتيفن" في العراق عرّفه غروبا إلى عدد من الشخصيات العراقية بينهم صالح جبر الذي كان وزيراً للمعارف. وعلى الرغم من أن صالح جبر لم تكن له صلة مباشرة بشؤون الجيش أو عمليات شراء الأسلحة، فقد كانت له صلات طيبة مع غروبا منذ زيارة "زودهوف" ومحاولة تأسيس مدرسة صناعية ألمانية حينما كان وزيراً للمعارف للمرة الأولى في سنة ١٩٣٤. ولما عاد "شتيفن" إلى ألمانية قدم تقريراً إلى أحد مساعدي هتلر المباشرين عن الاتصالات التي قام بها في العراق والشخصيات التي قابلها. وأشار فيه إلى صالح جبر ووصفه وصفاً دقيقاً وقال إنه رجل قصير القامة، فعّال، ذو ثقة بنفسه، ومؤيد قوي لألمانية[2]. ولعله توصل إلى هذا الرأي بنتيجة بعض عبارات المجاملة التي صدرت عن صالح جبر لدى ترحيبه بضيف ألماني وبحضور وزير ألمانية المفوض الذي سبق له أن أبدى تعاوناً كبيراً معه في قضية استقدام الدكتور زودهوف لتأسيس المدرسة الصناعية الألمانية في العراق.

---

١ صلاح الدين الصباغ، **فرسان العروبة في العراق**، ص٦٣.

٢ (المصدر السابق) Edger Flaker، "Extremely pro – German"

الفصل العاشر

مقتل الملك غازي واغتيال رستم حيدر

عواقب الحدثين اللذين هزّا العراق

في صبيحة ٥ نيسان (أبريل) ١٩٣٩ روّع العراق بمقتل الملك غازي بينما كان يقود سيارته في الليلة السابقة بسرعة فائقة بين قصري "الزهور" و"الحارثية"، فاختلّ توازن السيارة، وانحرفت عن الشارع، واصطدمت بعمود كهربائي اصطداماً قوياً أدى إلى خلع العمود وسقوطه على رأس الملك، مما أدى إلى كسر عظم الجمجمة، ووفاة الملك الشاب بعد ساعات قلائل. وأصدر مجلس الوزراء بلاغاً إلى الشعب ينعى فيه الملك غازي.

كان الملك غازي يتمتّع بشعبية كبيرة، ولذلك كان وقع الحادث على الشعب العراقي عظيماً، وسرت في البلد إشاعات مختلفة لا يزال هنالك من يؤمن بصحتها حتى اليوم، مفادها أن مقتل الملك غازي لم يكن قضاءً وقدراً، بل نتيجة مؤامرة سرية، دبّرتها بريطانية، ربما بالتعاون مع بعض العراقيين. وعلى أي حال فقد ساد الشعب العراقي حزن حقيقي عظيم، و"هاجت" الجماهير حين سارت جنازته في موكب رسمي وشعبي من البلاط الملكي إلى المقبرة الملكية في الأعظمية، وركعت النسوة في الشوارع باكيات منتحبات، وحثون على رؤوسهنّ التراب.

ولما انتشر الخبر في الألوية الأخرى، هاج الناس له، وعمّ الأسف طبقاتهم كافة، وفي الموصل هاجمت جماهير الشعب القنصلية البريطانية، وقتلت القنصل البريطاني "مونك ميسن"، وأعلنت الأحكام العرفية في البلاد، واجتمع مجلس الأمة (النواب

والأعيان) في جلسة مشتركة، وأعلن انتقال العرش إلى وليّ العهد الطفل فيصل الثاني. ولما كان فيصل دون السن القانوني، فقد صوّت المجلسان على تعيين خاله الأمير عبدالإله وصيّاً على العرش.

وقدم رئيس الوزراء نوري السعيد استقالته إلى الوصيّ على العرش عملاً بالتقاليد الدستورية التي تقضي بانسحاب الوزارة من الحكم عند حدوث تغيير في شكل الحكومة أو انتقال العرش إلى ملك جديد. وعهد الوصيّ إلى نوري السعيد بإعادة تأليف الوزارة في ٦ نيسان (أبريل) ١٩٣٩، فألّفها من أعضاء وزارته المستقيلة (فكانت وزارته الرابعة). وهكذا احتفظ صالح جبر بمنصبه وزيراً للمعارف في الوزارة الجديدة.

وبقيت وزارة نوري السعيد الرابعة في الحكم حتى ١٩ شباط (فبراير) ١٩٤٠، وبذلك شغل صالح جبر وزارة المعارف في عهد الوزارتين نحو سنة واحدة حافظت وزارة المعارف خلالها على أهدافها القومية واتجاهاتها التقدمية.

***

وفي يوم ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٠ علم الشعب العراقي أن وزير المالية رستم حيدر أطلق عليه الرصاص في مكتبه، وأن حالته خطيرة. وقد احتار الناس في تفسير هذه الحادثة الغريبة، وذهبت بهم الظنون كل مذهب، وشاعت بينهم شتى التأويلات، وفسّرتها كل فئة حسب أهوائها وظنونها[1].

كان رستم حيدر رجلاً مسالماً، ولم تكن له خصومات قوية، وان كان هنالك من لا يرتاحون إليه لصلابته وجديته، ولما يتهمونه به من نزعة طائفية. وربما كان هنالك أيضاً بعض الحاسدين الذين كانوا يعدّونه غريباً عن البلد، يحتل مناصب أولى بها غيره من العراقيين.

أما المعتدي فكان ضابط شرطة سابق اسمه "حسين فوزي"، وكان قد فصل من الخدمة في الشرطة في سنة ١٩٣٥، ويحاول منذ ذلك الوقت العودة إلى الوظيفة من

١ أنظر في ظروف مقتل رستم حيدر، واستقالة صالح جبر على أثره، مقدمة **مذكرات رستم حيدر**، التي حققها كاتب هذه السطور، بيروت، ١٩٨٨، ص١ – ١٠١.

دون أن ينجح في ذلك. وكان قد راجع وزير المالية، رستم حيدر في مكتبه صباح ذلك اليوم حول قضيته، فلما ردّه، أطلق عليه الرصاص بينما كان رستم يهمّ بمغادرة الغرفة.

وألقي القبض على حسين فوزي، وعهد باستجوابه إلى حاكم التحقيق جميل الأورفه لي، فاعترف المتهم بجريمته، وعزاها إلى عدم حصوله على وظيفة كان الوزير يعده بها ويماطله دون جدوى، وأنه أقدم على قتله دون أن يحرّضه أحد، وليس هنالك شريك في الجريمة.

واستمر التحقيق إلى أن حدث حادث مهم غيّر مجرى القضية تغييراً أساسياً. ففي مساء أحد الأيام، بعد أن أنهى حاكم التحقيق جميل الأورفه لي، استجواب المتهم، وختم المحضر، وكان يهم بالخروج من غرفة مدير الشرطة التي كان التحقيق يجري فيها، فوجئ بدخول رئيس الوزراء نوري السعيد ومعه ابنه صباح، وسكرتير وزارة الدفاع أحمد مناصفي، ومعاون الشرطة عبدالرزاق العسكري، وأشخاص آخرون. فعرّفه حاكم التحقيق بنفسه، ثم لخّص له سير التحقيق، وأخبره أن المتهم اعترف بارتكاب الجريمة دون تحريض من أحد.

وكان المتهم واقفاً في الغرفة، فأخذ نوري السعيد يكلمه، وسأله لماذا أراد أن يقتل رستم حيدر، وكان يظهر عليه أنه لم يكن مقتنعاً بوقوع الجريمة دون تحريض.

وقد وصف جميل الأورفه لي هذه الحادثة في مذكراته التي نشرها بعد تلك الحادثة بثلاثين عاماً تقريباً، فقال إن نوري السعيد طلب بعد ذلك أن يختلي بالمتهم وحيداً، بطلب من المتهم نفسه. وكان ذلك الطلب مخالفاً لأصول التحقيق، ولكن حاكم التحقيق، وهو موظف صغير نسبياً، لم يتمكن من رفض طلب رئيس الوزراء. واختلى نوري السعيد بالمتهم ثم خرج بعد نصف ساعة. ورأى حاكم التحقيق أن من واجبه أن يخبر المدعي العام عن هذه المقابلة غير المألوفة، فأخبره بقدوم رئيس الوزراء واختلائه بالمتهم. وذكر الأورفه لي أنه بعد أن دوّن في إضبارة المتهم ما حدث، سلمها إلى مدير الشرطة لتحفظ لديه. ولكنه حين حضر في اليوم التالي وطلب إضبارة التحقيق أخبره مدير الشرطة، وعلى وجهه علائم الاضطراب، أن الإضبارة أرسلت إلى "المجلس العرفي العسكري" بناء على طلب رئيس المجلس، وكانت الأحكام العرفية معلنة في البلاد في ذلك الوقت. ثم أردف موضحاً بأن المتهم طلب بعد منتصف الليل قرطاساً وقلماً، وسجّل اعترافات جديدة بخطّ يده، اتهم فيها أشخاصاً قال إنهم

حرّضوه على ارتكاب الجريمة، بعد أن سبق له أن أفاد أنه لم يقع عليه أي تحريض. وهؤلاء الأشخاص هم نجيب الراوي، وصبيح نجيب، وإبراهيم كمال، وعارف قفطان، وشفيق نوري السعيدي، وحسن فهمي المدفعي وآخرون من خصوم نوري السعيد أو معارضيه. وكان صبيح نجيب وإبراهيم كمال معروفين بخصومتهما لرستم حيدر، أما نجيب الراوي فكان من أصدقائه. وقد جرى توقيف هؤلاء الأشخاص بناء على طلب رئيس المجلس العرفي العسكري.

ولما علم حاكم التحقيق بطلب رئيس المجلس العرفي العسكري للإضبارة أبدى أن ذلك أمر يدعو إلى الاستغراب، ويعدّ إهانة للقضاء العراقي، وحار حاكم التحقيق الشاب في الأمر، فقرر الاتصال بوزير العدلية، محمود صبحي الدفتري، صديق رستم حيدر الحميم، وأخبره بما حدث، فطلب إليه الوزير أن يترك الموضوع له، وأن يكتم مقابلته إياه مخافة أن يصيبه من نوري السعيد ضرر. وقال الوزير انه سيلحّ على سحب القضية من المجلس العرفي العسكري وإعادتها إلى القضاء، وانه سيستقيل من الوزارة إذا لم يتمّ ذلك.

وكان مجلس الوزراء قد عقد اجتماعاً طارئاً على أثر الحادث للتداول في أسبابه والإجراءات الواجب اتخاذها حياله. واقترح نوري السعيد إحالة القضية إلى المجلس العرفي العسكري نظراً لما ظهر من ملابسات سياسية محتملة. وكانت الأحكام العرفية التي أعلنت بسبب ظروف الحرب ماتزال قائمة، والمجلس العرفي العسكري يمارس أعماله. ولكن وزير الخارجية، علي جودت، ووزير المواصلات جلال بابان، عارضا هذا الاقتراح، وكان من رأيهما ترك القضية للمحاكم الاعتيادية لتبتّ فيها بالطريقة الأصولية دفعاً للتقوّلات. واقترح وزير العدلية، محمود صبحي الدفتري، حسماً للخلاف، تأليف لجنة محايدة تجري التحقيق في الجريمة وبواعثها، وهل هي جريمة سياسية أم اعتيادية، فقبل اقتراحه.

وبينما كانت اللجنة ماضية في التحقيق توفي رستم حيدر في يوم ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٠، بعد حادث الاعتداء عليه بأربعة أيام قضاها في المستشفى، وجعلت وفاته الرغبة في التوصل إلى المحرّضين على الجريمة أكثر إلحاحاً، وأصبحت لها ملابسات سياسية كادت تؤدي إلى فتنة طائفية.

وأصبح نوري السعيد بين أمرين. فإما أن يؤيد وزراءه الثلاثة في طلبهم، فيقضي

على أسطورة "الإجرام السياسي" التي طالما رددها، أو أن يقبل استقالة هؤلاء الوزراء، فيفسح المجال لدعايات خصومه السياسيين. فقرر أخيراً أن يستقيل هو من رئاسة الوزارة، وقدّم إلى الوصيّ كتاباً مطولاً استعرض فيه الأدوار السياسية التي اجتازها العراق في السنوات الأخيرة، والتي "أطمعت في الوصول إلى الحكم بعض الأشخاص من المغامرين الذين لا تتوافر فيهم المزايا التي تؤهلهم لذلك، ولا يقدّرون العواقب...". وكان بذلك يشير إلى انقلاب بكر صدقي – حكمت سليمان. وانتقد نوري السعيد في كتابه أيضاً سياسة "إسدال الستار" التي سارت عليها الوزارة التي أعقبت وزارة الانقلاب، مما أفسح المجال لمؤامرة تالية، ومزيد من فقدان الاستقرار، وأشار إلى اغتيال رستم حيدر وحرمان البلاد من "خدمات رجل من أعظم رجال العراق والعرب، وأصدقهم وطنية، وأبرزهم كفاءة، وأنصعهم ماضياً" كما أكد على وجوب القضاء على روح الإجرام السياسي، وإنقاذ البلاد من شروره، واتخاذ تدابير حاسمة لإنقاذ البلاد من كل ما من شأنه أن يعرّضها للأخطار الداخلية من جهة، ولحمايتها من الأخطار الخارجية، من جهة أخرى".

وختم نوري السعيد كتابه قائلاً أنه بات يشعر في الظروف الراهنة بتعذّر قيامه بالواجبات العظيمة المترتبة عليه بصورة تؤمّن المصلحة العامة وتطمئن رغبات الأمة، ولذلك فإنه يقدم استقالته.

صالح جبر وزيراً للشؤون الاجتماعية

أدت استقالة نوري السعيد إلى محاولة انقلاب جريئة قام بها عدد من قادة الجيش ولكن محاولتهم أحبطت، وأحيلوا على التقاعد. وكان نوري السعيد قد رشح لرئاسة الوزراء بعده السيد رشيد عالي الكيلاني، فاعتذر عن عدم تأليفها في تلك الظروف، وعاد الوصيّ فكلف نوري السعيد بتأليف الوزارة مرة أخرى، فوافق وألف وزارته الخامسة في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٤٠، مستبعداً منها محمود صبحي الدفتري وزير العدلية في وزارته السابقة، وأحلّ محله عمر نظمي ليشغلها بالوكالة، إضافة إلى وزارة الداخلية التي عهد بها إليه أصالة.

وعهد نوري السعيد بوزارة المعارف في هذه المرة إلى الدكتور سامي شوكت،

مدير المعارف العام الذي أظهر نشاطاً ملحوظاً في توجيه الطلاب وبث الروح القومية فيهم، وتأسيس "نظام الفتوة" في المدارس العراقية. أما صالح جبر فقد عهدت إليه وزارة جديدة لم يشغلها من قبل، وهي وزارة الشؤون الاجتماعية.

وألقى نوري السعيد عقب تأليف وزارته الجديدة خطاباً طويلاً عبر الإذاعة العراقية مساء ٢٧ آذار (مارس) ١٩٤٠، عرض فيه أسباب استقالة وزارته السابقة، وشجب موجة التآمر والإجرام السياسي التي اجتاحت العراق في السنوات الأخيرة.

وقد أولت الوزارة الجديدة اهتمامها الجدي لموضوع مقتل رستم حيدر الذي كان محل اهتمام الرأي العام العراقي وتساؤله، ومبعث إشاعات وتقولات وتأويلات كثيرة. وكان خصوم الوزارة يريدون حصر التحقيق في الفاعل الأصلي، في حين أن نوري السعيد كان يرى وجوب التوسّع في التحقيق لاكتشاف أهداف الجريمة وأسبابها ومن كان وراءها، إذا كان وراءها أحد. وقد هاجمه المعارضون في مجلس الأعيان واتهموه بمحاولة استغلال الحادث لأغراض سياسية.

وبدأت المحاكمة في ٣ آذار (مارس) ١٩٤٠، وكان صالح جبر خلال الأحداث التي رافقت الاعتداء على رستم حيدر ووفاته، كبير الاهتمام بالموضوع نظراً للعلاقة الوثيقة التي كانت تربطه به. فقد كان صالح جبر من أنصاره، ومن السياسيين الشبان الذين أسندهم رستم وقدمهم. وكان من رأي صالح جبر أن الحكومة لم تتخذ تدابير ناجحة لمكافحة الإجرام السياسي الذي صرّح رئيس الوزراء بضرورة مكافحته "واستئصال جرائمه"، ولذلك قرر الاستقالة من الوزارة وقدّم إلى رئيس الوزراء كتاباً فيه "الكثير من الغمز واللمز مما لا يخفى على ذوي الآراء الثاقبة[١]:

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

سيدي المحترم

إن من أهم الأهداف التي رميتم إليها في خطة وزارتكم الحاضرة هي مكافحة الإجرام السياسي، ذلك الإجرام الذي نوّهتم فخامتكم عنه بأنه، إذا لم تتخذ تدابير ناجحة لمكافحته، واستئصال جرائمه، قبل أن يستفحل، وتتعذر معالجته، تقود البلاد إلى الانحلال.

---

١ الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٥، ص١٢٥.

هذا وبما أني أرى أن حكومة فخامتكم غير عازمة على اتخاذ هذه التدابير، الأمر الذي لا يتفق مع الخطة المنوّه عنها، يؤسفني جداً أن أجد نفسي غير قادر على الاستمرار بالعمل. لذا أرفع استقالتي إلى فخامتكم راجياً التوسط بقبولها، وأسأل الله تعالى أن يوفّق فخامتكم وزملائي الوزراء المحترمين لما فيه خير البلاد.

تفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول احتراماتي الفائقة.

بغداد في ٩ مارت ١٩٤٠م

المخلص صالح جبر

وزير الشؤون الاجتماعية

صدرت الإرادة الملكية بقبول استقالة صالح جبر في يوم ١٧ آذار (مارس) ١٩٤٠، أي بعد تقديمها بأسبوع واحد، وأسند منصب وزير الشؤون الاجتماعية بالوكالة إلى وزير الاقتصاد صادق البصّام.

وكانت استقالة صالح جبر هذه بادرة أول خلاف بينه وبين نوري السعيد، ذلك الخلاف الذي سيتفاقم في السنوات التالية حتى يصبح قطيعة كاملة وخصومة سياسية، كما سيأتي حديثه في الفصل الخاص بالخلاف بين صالح جبر ونوري السعيد.

وكانت السفارة البريطانية في بغداد، كعادتها، تراقب الوضع السياسي في البلاد عن كثب وتحيط حكومتها بتطوّراته. وعلى أثر استقالة صالح جبر أرسل القائم بالأعمال البريطاني إلى وزارة الخارجية في لندن البرقية الآتية:

أعلنت صباح اليوم استقالة صالح جبر وزير الشؤون الاجتماعية، وقد أخبرني رئيس الوزراء أنه بذل أقصى جهده لكي يثني صالح جبر عن هذه الخطوة ولكنه لم يتمكن من الاستجابة لطلباته بوجوب فرض عقوبات صارمة على جميع المشتبه بضلوعهم في جريمة قتل وزير المالية، أو المتصلين بمشاكل الجيش التي أعقبت استقالة رئيس الوزراء بمدة قصيرة. وقد أدى هذا إلى حدوث شاغر ثالث في الوزارة. يتوقع رئيس الوزراء صدور حكم المحكمة في القضايا الخاصة بالجريمة بعد يومين،

ويخشى أنه إذا ما تمّت تبرئة المتهمين بالتحريض على الجريمة، فإن الشيعة قد يثيرون المشاكل.

المعارضة في مجلس الأعيان نشيطة جداً، ويتوقع رئيس الوزراء صعوبات في البرلمان حينما تبدأ مناقشة الميزانية في ٢١ آذار[١].

ودوّن طه الهاشمي في مذكراته أن صالح جبر استقال من وزارة نوري السعيد محتجاً على عدم معاقبة إبراهيم كمال في قضية اغتيال رستم حيدر[٢].

وذكر عبدالرزاق الحسني أنه فهم من صالح جبر نفسه، أنه كان يعتقد أن رستم حيدر ذهب ضحية لمؤامرة دبّرها نوري السعيد لإضعاف وزارته، وأن الألمان هم الذين دبّروا الجريمة[٣] كما يروي مجيد خدّوري أن صالح جبر قال له، في مقابلة معه، إنه يعتقد اعتقاداً راسخاً أن اغتيال رستم حيدر كان بتحريض من أنصار المحور الذين كانوا يخشون أن يؤثر نفوذه في تعزيز التعاون بين العراق وبريطانية بينما يصحّ القول أن الجماعة القومية من أنصار الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين لم تكن مرتاحة لارتباط رستم حيدر بسياسة نوري السعيد[٤].

ولم يكن صالح جبر الشخص الوحيد الذي ألمح إلى وجود أصابع ألمانية في مؤامرة مقتل رستم حيدر، إذ إن "جيرالد دي غوري" أيضاً يعزو تلك الحادثة بصراحة إلى الدسائس الألمانية التي بدأت في العراق مع بداية الحرب العالمية الثانية، ويقول في كتابه **ثلاثة ملوك في العراق**:

"إن الدسائس الألمانية التي كانت تنضج في الخفاء، ظهرت إلى السطح بمقتل رستم حيدر وزير المالية وصديق فيصل الأول ومستشاره وأجدر أعضاء الحكومة بالثقة، وأكثرهم تجربة، بيد ضابط سابق في الشرطة، ذي ميول ألمانية".

وكان دي غوري وثيق الصلة برجال الدولة في العهد الملكي، وصديقاً شخصياً للأمير عبدالإله، الوصيّ على العرش. ولذلك فإن ما يصدر عنه من رأي أو معلومات

---

١ من هيوستن بوزويل (القائم بالأعمال البريطاني في بغداد) إلى وزارة الخارجية – لندن، بتاريخ ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٠: FO 371/ 24558 (E 1249)

٢ **مذكرات طه الهاشمي**، ج ١، ص٤٦٨.

٣ عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج٥.

٤ مجيد خدوري، المصدر السابق.

في هذه القضية، يكون جديراً بالتأمل. ومع ذلك فإن دي غوري لم يشر إلى المصدر الذي استقى منه المعلومات التي ذكرها، ولم يعزز قوله بدليل يمكن تصديقه أو تكذيبه.

ويمضي دي غوري في حديثه عن اغتيال رستم حيدر قائلاً:

> إن حسين فوزي إبراهيم أنكر في البداية وجود شركاء له، ثم اعترف بعد ذلك بدعم عدد من الشخصيات السياسية المهمة. وقد أراد الشيعة أن يحاكم أمام محكمة عرفية كل من له صلة بالموضوع. أما أعضاء الوزارة، والسنّيون بصورة عامة، فإنهم طالبوا باتخاذ الإجراءات الاعتيادية[1].

أما الألمان أنفسهم فقد أشاعوا أن البريطانيين هم الذين قتلوا رستم حيدر بسبب موقفه الودي من ألمانية وكانت العلاقات بين العراق وألمانية قد قطعت في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩، بعد إعلان العراق الحرب على ألمانية تضامناً مع حليفته بريطانية. ويروي الدكتور غروبا، وزير ألمانية المفوّض في بغداد سابقاً، أن وزير الخارجية الألماني "رينتروب" طلب إليه إعداد بيان صحافي بذلك، فصدر البيان الذي جاء فيه:

"إن ظروف الاغتيال يحيط بها الغموض، ولكن هناك اعتقاداً راسخاً بأن رستم حيدر، كصديق لألمانية، حافظ على حياد العراق تجاهها، وأن الإنكليز قضوا عليه لأنه كان مصدر ازعاج ومتاعب لهم"[2].

ويرى مجيد خدوري أنه نظراً لتعدد وجهات النظر وتضاربها بشأن الدوافع العقائدية المحتملة لمقتل رستم حيدر، يبدو من غير المحتمل أن تكون قد أسهمت في قتله بصورة مباشرة، لأن رستم حيدر لم تعرف عنه آراء متطرفة في السياسة الخارجية. ولذلك فإنه يرى أن مقتل رستم حيدر يجب أن يُعزى إلى تفاقم الحزازات الطائفية، وإن بقي سببه المباشر غامضاً، وأن القاتل قد يكون متأثراً بمبادئ معينة. ولكن الأسباب الأصلية التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة كانت شخصية في ما يبدو[3].

---

1 De Gaury, G. *Three Kings in Baghdad* (1961 London), p. 98.

2 Fritz Grobba, Manner und Machte im Orient, Musterschmidt – Verlago, Gottingen, 1967, p. 189.

أنظر كذلك كتابنا: **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب**، بغداد، ١٩٨٤، ص ١٥٤.

٣ خدوري، المصدر السابق، ٩٥٢.

الفصل الحادي عشر

متصرّفية البصرة وحركة رشيد عالي الكيلاني

بعد استقالة صالح جبر من وزارة نوري السعيد (الخامسة) احتجاجاً على عدم اتخاذ الحكومة الإجراءات التي يراها كافية بحق المتهمين بالتآمر على قتل رستم حيدر، بقي بعيداً عن أي منصب إداري أو وزاري، ولكن ذلك لم يدم طويلاً، كما أن وزارة نوري السعيد نفسها لم تدم طويلاً، وإنما استقالت بعد تأليفها بخمسة أسابيع تقريباً. فقد شعر نوري السعيد حين هدأت الأوضاع في العراق نسبياً بعد إعدام قاتل رستم حيدر، أن مقتله قد ضعضع موقف وزارته كثيراً، ووجد أن المصلحة تقضي بأن ينسحب ويفسح المجال لوزارة جديدة يؤلفها شخص لا يتهم بالميل إلى بريطانية، وأن يكون هو وزيراً للخارجية فيها، وطه الهاشمي وزيراً للدفاع.

وعملاً بهذه الفكرة قدم نوري السعيد استقالته إلى الوصيّ على العرش في ٣١ حزيران (يونيو) ١٩٤٠، وكان كتاب الاستقالة - على خلاف عادة نوري السعيد - مطوّلاً بيّن فيه آراءه في قضايا البلاد المهمة، واستعرض أعمال وزارته، وأبدى أنه يرغب في "أن يفسح لرجال العراق مجال التآزر والتعاون على خدمة وطنهم ومتابعة ترصين الحياة الدستورية الاعتيادية في البلاد".

ورشّح نوري السعيد لرئاسة الوزارة الجديدة رشيد عالي الكيلاني الذي كان في ذلك الوقت رئيساً للديوان الملكي، فألّفها في اليوم نفسه، واشترك فيها أربعة من رؤساء الوزارات السابقين هم نوري السعيد (وزيراً للخارجية) وناجي السويدي (للمالية)

وناجي شوكت (للعدلية) إضافة إلى رشيد عالي نفسه، وقد احتفظ بوزارة الداخلية.

وبعد تأليف هذه الوزارة بأقل من ثلاثة أشهر عُيّن صالح جبر، في حزيران (يونيو) ١٩٤٠ متصرفاً للواء البصرة. وكان تعيينه لهذه المتصرفية المهمة يعود إلى ما أظهره من كفاءة إدارية في مناصبه السابقة، وإلى سمعته الطيّبة ونزاهته، وأهمية لواء البصرة.

ويمكن أن يقال إن متصرفية البصرة هي أهم المتصرفيات العراقية الأربع عشرة (في ذلك الوقت). فمتصرفية بغداد، بسبب وقوع العاصمة فيها، ووجودها إلى جانب رئاسة الوزراء، ووزارة الداخلية ومديرية الشرطة العامة، والوزارات الأخرى، يكون نفوذها متضائلاً وأهميتها ثانوية نسبياً. أما البصرة فيتمتع متصرّفها بسلطات واسعة في لوائه، فضلاً عن أهمية هذا اللواء كمنفذ العراق الوحيد إلى البحر، وميناءه الذي جعلها من أهم المراكز التجارية في الشرق الأوسط. وقد اكتسب ميناء البصرة أهمية خاصة بعد نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) وأصبحت البصرة مركز مرور التجارة (الترانزيت) للشرق الأوسط، وخصوصاً بالنسبة لتركية، على أثر إغلاق البحر المتوسط في وجه القوافل التجارية بسبب تطوّرات الموقف الحربي. وذلك إضافة إلى أن البصرة تضمّ محطة السكة الحديد التي تتصل بجميع المدن الرئيسية في العراق وبأوروبا، بواسطة "قطار الشرق السريع" مما جعلها مركزاً تجارياً مهماً، وقاعدة مثالية وبديلة للسويس فيما إذا تعرّض أمن البحر الأحمر إلى الخطر من جانب قوات المحور[1].

باشر صالح جبر عمله في متصرفية البصرة بنشاطه المعهود ومبادراته الإصلاحية الشجاعة، وخصوصاً في مجال الإعمار. ومن أهم إنجازاته خلال المدة القصيرة التي قضاها في ذلك اللواء هو بناء "كورنيش" شط العرب. وكان لا بد لاتمام هذا المشروع المهم الذي غيّر وجه المدينة وإنجازه على الوجه المطلوب، من إزالة الأبنية التي كانت تقوم على ساحل "شط العرب" وتحول دون شقّ شارع محاذٍ للنهر. ولم يكن من العسير استملاك تلك الأبنية وتعويض أصحابها أو إجبارهم على الموافقة على استملاك أبنيتهم بمبررات من المصلحة العامة. ولكن كانت هنالك بناية لا يمكن استملاكها وإزالتها بالسهولة نفسها وهي بناية القنصلية البريطانية التي كانت أحد الأبنية الرئيسية

1 Winston Churchill, *The Second World War*, Vol. 3, London 1950, p. 227.

القائمة مع حديقتها على شاطئ النهر مباشرة منذ عهد طويل، ولذلك كانت على الدوام عقبة دون إنشاء "الكورنيش". ولم يكن أحد من المتصرفين قبل صالح جبر ليجرؤ على إزالتها، إذ آثر أسلافه السلامة ولسان حالهم يقول: "ما لنا وهذه الدوخة...".

ولكن صالح جبر، المتهم بمصانعة الإنكليز والسير في ركابهم، أثبت مرة أخرى جرأته التي سبق أن أظهرها في لواء كربلاء حين أمر بهدم "أحواض الكرّ" من البيوت، ومنع عمليات (التطبير) وشجّ الرؤوس بـ"القامات" خلال مواكب العزاء التي تخرج في ذكرى مقتل الحسين في شهر محرّم، فأقدم على ما أحجم عنه غيره من المتصرفين بإزالة الأبنية التي كانت تشغلها القنصلية البريطانية وحديقتها على شاطئ النهر غير عابئ بالاعتراضات والاحتجاجات البريطانية. وقد نال هذا العمل تقدير المواطنين واستحسانهم، وأبرز وجه البصرة الجميل. ولا يزال أهل البصرة يذكرون له هذه الخدمة الممتازة وهذا الموقف الجريء.

وكان من إنجازات صالح جبر المهمة في البصرة، تطهير (محلة الدوب) في العشار التي كانت بيوت الدعارة السرية منتشرة في أزقتها، والتي يبدو أن أسلافه من المتصرفين غضّوا النظر عنها. فقد أمر صالح جبر بإغلاق تلك البيوت جميعاً وبتبليط الكثير من أزقة المحلة، مما شجع الناس على إشغال الدور التي خلت، وأصبحت المحلة محترمة. وقد أطلق عليها في ما بعد، عرفاناً بالجميل، اسم "محلة الصالحية" نسبة إلى صالح جبر، بدلاً من اسم (محلة الدوب)[1].

ويروي موسى الشابندر الذي كان في ذلك الوقت مديراً عاماً لوزارة الخارجية، ثم أصبح وزيراً للخارجية في وزارة رشيد عالي الكيلاني، في مذكراته، أنه سافر إلى البصرة في شهر آذار (مارس) ١٩٤١ بسبب بعض الأشغال المتعلقة بأملاكه في العمارة. وبعد أن انتهت أعماله عاد إلى البصرة ونزل في "فندق شط العرب" وأنه قضى وقتاً طيباً بصحبة المتصرف صالح جبر، ولما عاد إلى بغداد صادف أن سافر معه في القطار نفسه صالح جبر الذي كان ذاهباً إلى بغداد بأشغال رسمية. ويقول الشابندر:

... وجرى بيننا في القطار حديث طويل حول السياسة في العراق وكنا

١ عبدالكريم محمد رؤوف القطان، **مذكرات من جنوب العراق: من الطفولة إلى المنفى**، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٠٧.

> متفقين حول عدة نقاط أهمها عدم صحة مداخلة الجيش في السياسة.. وسفرة البصرة هذه أدت إلى تكوين نوع من الصداقة بيني وبين صالح جبر... فوجدت الرجل نشيطاً عاقلاً محافظاً على مركزه كما أنني وجدت أهل البصرة وفي مقدمتهم عبدالرزاق الأمير راضين عنه وعن حكمه ونزاهته... أما أنه رجل الإنكليز وربيبهم وخادمهم فهذه أمور تشمل عدداً كبيراً من رجالنا وعلى كل كان صالح جبر برزانته وعقله يستر هذه الناحية من ضعفه فيظهر مظهر الرجل المستقل القوي ومثال ذلك إصراره على استملاك قسم من حديقة القنصلية البريطانية لفتح الشارع على شط العرب فهذه قضية لعبت دوراً طويلاً وسببت احتجاجات كثيرة، ولكن المتصرف صالح جبر بقي مصراً وأيدته الحكومة في طلبه حتى تم فتح الشارع[١].

وفي هذه الآونة كانت الحرب العالمية الثانية قد بلغت مرحلة خطيرة، والوضع الحربي يسير في غير مصلحة بريطانية، وسقطت فرنسة في ذلك الشهر (حزيران ١٩٤٠) أمام القوات الألمانية، وتولّت حكومة فيشي السيطرة على سورية، وأصبحت خطوط المواصلات البريطانية في الشرق الأوسط معرّضة لتهديد خطير. وفي ذلك الشهر أيضاً أعلنت ايطاليا الحرب على بريطانية وفرنسة، وتمركزت قوات المحور في ليبيا، واقترب الخطر الفاشيستي من الحدود المصرية.

وإزاء هذه الظروف طلبت بريطانية إلى العراق قطع علاقاته مع ايطاليا خوفاً من اتخاذ المفوضية الايطالية في بغداد مركزاً للتجسس والدعاية لدول المحور بعد قطع العلاقات مع ألمانية ومغادرة الوزير الألماني المفوّض الدكتور فريتز غروبا الذي كان من أنشط الدبلوماسيين في العاصمة العراقية، وقد قضى فيها نحو سبع سنوات عمل خلالها جاهداً للتقرّب إلى العراقيين والدعاية لألمانية النازية بشتّى الوسائل.

---

١ موسى الشابندر، **ذكريات بغدادية: العراق بين الاحتلال والاستقلال**، دار رياض الريّس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٣، ص٢٥٦ – ومن الجدير بالذكر أنه حينما قرر نوري السعيد تأليف "حزب الاتحاد الدستوري" في سنة ١٩٤٩ كان صالح جبر من أعضاء الهيئة المؤسسة، ولكنه اعتذر عن عدم الاشتراك في الحزب بسبب إشراك موسى الشابندر ومحمد علي محمود، لأنهما كانا ممن اشترك في حركة رشيد عالي الكيلاني، كما سيرد تفصيله في الفصول التالية.

والواقع أن مخاوف بريطانية من الدور المحتمل للمفوضية الايطالية بعد غلق المفوضية الألمانية، لم تكن دون مبرر. لأن مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني الذي سبق للحكومة العراقية أن وافقت على لجوئه إلى العراق، كان يمارس نشاطاً ملحوظاً في العراق ويوالي اتصالاته مع ألمانية عن طريق المفوضية الايطالية، ولم يكن ذلك خافياً على البريطانيين.

ونقل وزير الخارجية نوري السعيد طلب الحكومة البريطانية، المبلّغ إليه بواسطة سفيرها السير بازل نيوتن، إلى رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني مقترحاً دعم موقف بريطانية عملاً بالمعاهدة العراقية - البريطانية، وقطع العلاقات مع ايطاليا. فأثار هذا الاقتراح انشقاقاً جديداً في صفوف الوزارة. فكان نوري السعيد وبعض مؤيديه، يرون أن الحلفاء، على الرغم من الانتكاسات الأولية، سينتصرون في النهاية، ولذلك فإن مصلحة العراق تقضي بالتعاون معهم. أما الجماعة المعارضة لقطع العلاقات مع ايطاليا، وكان يمثّلها رشيد عالي الكيلاني - ولكن يسيطر عليها ويوجهها المفتي والضباط الأربعة - فكانت تعود إلى البقاء على الحياد، وإلى الحدّ من النفوذ البريطاني في العراق، في شؤونه الداخلية وفي سياسته الخارجية.

ولا شك أن الرأي العام العراقي لم يكن مؤيداً قوياً لبريطانية ولا كبير العطف عليها في أي وقت من الأوقات. وهو لم ينس معاهدة سايكس - بيكو اللاأخلاقية، ولا وعد بلفور السيّئ الصيت، ولا أحداث ثورة العشرين، ولا اقتطاع فلسطين عن الوطن العربي وإتاحة المجال للهجرة اليهودية إليها، وتهيئتها لقيام الدولة اليهودية على أرضها، مخلّة بذلك بأمانة "الانتداب" الذي عهد به إليها. وكانت فكرة "الانتداب" وذريعتها المزعومة "مساعدة البلدان الضعيفة، المتأخرة، على النهوض، وتدريبها على الحكم، حتى تصبح قادرة على أن تستقل وتحكم نفسها بنفسها..." ولكن بريطانية اتخذت من الانتداب وسيلة لغرض آخر، وهو إدامة مصالحها والاستفادة من خيرات البلاد الموضوعة تحت انتدابها، فضلاً عن تسهيل الأهداف الصهيونية في فلسطين.

وكان الشعب العراقي على الدوام من أكثر الشعوب تحسساً بقضية فلسطين، وربما أكثرها جميعاً. ولذلك أخذ يتجه بأبصاره إلى ألمانية، ويعلّق آمالاً كبيرةً على تأييدها للعرب في فلسطين. وكان كبار الضباط في الجيش العراقي، وخصوصاً العقداء الأربعة

(صلاح الدين الصبّاغ، وفهمي سعيد، ومحمود سلمان، وكامل شبيب) يناوئون كل سياسة ترمي إلى التعاون مع بريطانية، ويعارضون إعلان الحرب على ألمانية التي لم يكن للعراق ولا للعرب سبب يدعو لمعاداتها، ولم يصدر عنها حتى ذلك الوقت موقف يسيئ إلى العرب. ولذلك تحوّل ولاء هؤلاء الضباط من نوري السعيد الذي كان يؤمن بسياسة التعاون مع بريطانية في السراء والضراء، إلى رشيد عالي الكيلاني الذي أخذ يظهر ميلاً إلى ألمانية بعد أن كانت علاقاته مع الإنكليز في السابق ودّية أيضاً كما يستدلّ من تقارير السفارة البريطانية في بغداد خلال توليه رئاسة الوزراء أو وزارة الداخلية في عهود سابقة.

وقد تمكنت الجماعة المؤيدة للتعاون مع ألمانية من التغلّب وفرض رأيها أخيراً. وفي صيف سنة ١٩٤٠ تحرّت إمكانات الحصول على الدعم الألماني وخصوصاً في حالة وقوع نزاع مكشوف مع بريطانية[١]، وبعبارة أخرى لم يكن موقف هذه الجماعة حيادياً أيضاً، بل كان يفضّل "الانحياز" إلى ألمانية والاستعانة بنفوذها للتخلص من النفوذ البريطاني.

وكان السفير البريطاني يشكو من صعوبة التعاون مع وزارة رشيد عالي الكيلاني في الظروف الحرجة التي كانت بريطانية تجتازها، كما أن الحكومة العراقية كانت تشكو من عدم تلبية بريطانية احتياجات الجيش العراقي من الأسلحة والمعدات الحربية الضرورية. ولما بقي الجيش العراقي بدون سلاح تقريباً مدة من الزمن، اضطرت الوزارة إلى الاتصال بحكومتي ايطاليا واليابان لشراء الأسلحة منهما، فأثار ذلك ثائرة البريطانيين. ثم اتفقت وزارة الكيلاني مع الحكومة اليابانية على بيع محصول القطن العراقي والتمور العراقية في صفقة رابحة، فحرم الإنكليز من هذين المحصولين بالسعر المتدني الذي تعوّدت على دفعه، وكانوا يعارضون بيعها إلى أية دولة موالية للمحور[٢].

واتصل رشيد عالي بالمفوضية الايطالية في بغداد طالباً إلى الحكومتين الايطالية والألمانية تزويد العراق بمساعدات تتضمن تقديم القروض والأسلحة. وعلم السفير البريطاني بذلك الاتصال وأخبر عنه حكومته بطبيعة الحال.

١ انظر حول هذه الاتصالات: **مذكرات ناجي شوكت**، ص٣٨٤ – ٤٢٣.
٢ عبدالرزاق الحسني، **الأسرار الخفيّة في حركة السنة ٤١ التحررية**، صيدا، ١٩٧١، ص٦٥.

وأخيراً قرر السفير البريطاني – ولا شك أن ذلك كان بإيعاز من حكومته – اتخاذ مبادرة في الأمر. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٠ قابل الأمير عبدالإله، الوصيّ على العرش، بحضور وزير الخارجية نوري السعيد، وأبدى بصريح العبارة أن الحكومة البريطانية لم تعد تثق بوزارة رشيد عالي الكيلاني القائمة، وأن على العراقيين أن يختاروا أحد أمرين: إما الابقاء على رشيد عالي الكيلاني، أو الاحتفاظ بصداقة بريطانية. فلما علم الكيلاني بذلك قال: إنه لا يهتم أبداً بثقة أية حكومة أجنبية ما دام هو يتمتع بعطف الشعب العراقي وتأييده وثقته الممثلة في برلمانه، وأن ما أبداه السفير يعدّ تدخلاً في شؤون البلاد الداخلية[١].

وقد أظهرت الأحداث التالية أن بريطانية ارتكبت غلطة كبيرة، وأنها لو اتخذت كعادتها موقفاً هادئاً متزناً، وانتظرت تطوّر الوضع في أوروبا وانحسار المد الألماني، لأمكن تفادي الأزمة. ولكنها أصرّت على موقفها وقدمت إنذارها الذي كان بحق تدخلاً صارخاً في شؤون العراق الداخلية. إذ ليس من حق أية دولة أجنبية ان تطالب بإزاحة الحكومة القائمة مهما كانت الأسباب. وقد استفزّ الإنذار البريطاني الضباط القوميين المؤيدين لرشيد عالي الكيلاني، كما أنه تجاهل شعور الرأي العام العراقي الذي لم يكن في الأصل مؤيداً لبريطانية، ولا للحلفاء، بسبب موقفهم في فلسطين وسورية، إضافة إلى العقدة القديمة، وهي المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠ التي عقدها نوري السعيد، وكانت مبعث استياء شعبي دائم. وكان المفروض أن تكون السفارة البريطانية، وعن طريقها الحكومة البريطانية، على علم بهذه الأمور، وأن تعالجها بطريقة لا تستفزّ العراقيين.

وبدأت محاولات الأمير عبدالإله لزحزحة وزارة رشيد عالي الكيلاني، فاستدعى أعضاءها للوقوف على جليّة الأمر. ولما انفضّ الاجتماع أرسل إلى رشيد عالي رسولاً يطلب إليه باسم الوصيّ تقديم استقالته بسبب عدم وجود التضامن الوزاري، وتفادياً لإحراجه مع البريطانيين. ولكن رشيد عالي رفض أن يستقيل وادّعى أن الدستور لم يمنح رئيس الدولة حق إقالة الوزارة. وأصبح من الواضح أن رشيد عالي الكيلاني يعتزم البقاء في الحكم خلافاً لرغبة الوصي والإنكليز. وكان يؤيده في موقفه، ويشجّعه عليه،

---

١ المصدر السابق، ص٦٦.

الضباط الأربعة الذين أصبحوا طرفاً في القضية، وصاروا يتدخلون في سياسة البلاد. ومهما كان اتجاه هؤلاء الضباط وطنياً، وهدفهم سامياً، فإن تدخلهم في السياسة كان خروجاً على واجباتهم وصلاحياتهم، ولا بدّ له أن يعود على البلاد بنتائج وخيمة. وقد حصل ذلك فعلاً، وفي أكثر من مناسبة تالية، وأساء إلى البلاد إساءات بالغة.

وإزاء هذا التدخل استقال وزير الخارجية نوري السعيد، ووزير العدلية ناجي شوكت، في محاولة لإسقاط الوزارة وإنهاء الأزمة، ولكن ذلك لم يحقق الغرض المطلوب، إذ أدخل رشيد عالي مكانهما وزيرين جديدين معروفين بتطرّفهما ومعاداتهما للإنكليز، وهما يونس السبعاوي وعلي محمود الشيخ علي، فمال الميزان لمصلحة أنصار رشيد عالي، وقدم وزراء آخرون استقالاتهم بقصد إحراج رئيس الوزراء وإجباره على الاستقالة. ولكن رشيد عالي بقي مصراً على موقفه رافضاً أن يستقيل. وكان ذلك بدعم وتشجيع من الضباط الأربعة بطبيعة الحال. وأصبح الموقف خطيراً، وحدثت أزمة وزارية حادة، وهدّد الأمير عبدالإله بالتخلي عن الوصاية على العرش ومغادرة البلاد.

وانتقل النزاع إلى مجلس النواب، حيث قوبل موقف رشيد عالي الكيلاني باستفسارات من جانب بعض النواب وبالاعتراضات عليها، فقرر رشيد عالي حلّ المجلس وإجراء انتخابات جديدة يتألف على أثرها مجلس جديد يؤيد موقفه، وقدم إلى الوصي الإرادة الملكية بحلّ المجلس طالباً إليه توقيعها، فاستمهله الوصي إلى المساء. وانصرف الكيلاني على أن يعود إلى مقابلته ليلاً. ولكن الوصيّ غادر بغداد تهرباً من التوقيع على الإرادة الملكية ولإحراج رشيد عالي وإجباره على الاستقالة. فسافر إلى الديوانية، ونزل في دار قائد الفرقة الرابعة اللواء الركن إبراهيم الراوي، واتصل من هناك بمتصرف لواء البصرة، صالح جبر، وكان صالح جبر في بغداد بإجازة، فحضر إليه في الديوانية.

على أثر ذلك لم يجد رشيد عالي مناصاً من تقديم استقالته إلى الوصيّ برقياً فقبلها الوصيّ وعاد إلى بغداد منتصراً. ولكن الضباط الأربعة شعروا بالخطر على مركزهم إذا أسندت رئاسة الوزارة الجديدة إلى من لا يثقون به، فاقترحوا أن يتولى رئاسة الوزارة طه الهاشمي، فوافق الوصيّ على ذلك بعد تردد وهو في الديوانية. وألّف طه الهاشمي

وزارته في أول شباط (فبراير) ١٩٤١، وعاد الوصيّ إلى بغداد، وبدت الأزمة وكأنها انتهت، غير أنه سرعان ما اتضح أن الضباط كانوا يتآمرون مع رشيد عالي ومؤيديه، وأنهم كانوا مصممين على الاحتفاظ بتكتلهم. وحاول طه الهاشمي معالجة الوضع بالحدّ من نفوذ العقداء الأربعة تدريجاً، فأصدر أمره، بعد تردد كثير، بنقل أحدهم، وهو كامل شبيب، من بغداد إلى الديوانية. وشعر العقداء أن الهاشمي ينوي تشتيت شملهم فرفضوا تنفيذ الأمر وطالبوا بإلغائه، فلما رفض طه الهاشمي الخضوع لطلبهم قرروا إسقاطه، فاجتمعوا مع رشيد عالي الكيلاني، والحاج أمين الحسيني (مفتي فلسطين) في معسكر الرشيد، وأنزلوا القطعات العسكرية إلى شوارع بغداد، وسار رتل منهم إلى قصر الأمير عبدالإله، ثم أرسلوا اثنين منهم في منتصف الليل إلى دار طه الهاشمي فأبلغاه طلب الجيش أن يستقيل لأن الجيش لم يعد يثق بأية حكومة لا يرأسها رشيد عالي الكيلاني. فلم يجد طه الهاشمي مناصاً من كتابة استقالته وتسليمها لهم، فأخذاها منه قصد إيصالها إلى الوصيّ وإرغامه على قبولها وتكليف رشيد عالي بتأليف وزارة جديدة.

وكان الوصي نائماً فأيقظه خدم القصر وأخبروه بوجود حالة غير اعتيادية في منطقة القصر، فشعر الأمير بالخطر، وتمكن من اختراق نطاق الحصار بسيارته والوصول إلى دار عمته الأميرة صالحة في جانب الرصافة، ومنها ذهب إلى المفوضية الأميركية متنكّراً. وتمكن الوزير المفوّض الأميركي من إيصاله إلى الحبّانية بسيارته. وكان السفير البريطاني الجديد، السير كينهان كورنواليس، قد وصل إلى الحبانية لتوّه، فاجتمع به الوصيّ، ثم استقل طائرة نقلته إلى البصرة.

ويبدو أن رشيد عالي الكيلاني حاول في الوقت نفسه الاتصال بمتصرّف البصرة صالح جبر للحصول على تأييده. فقد روى نجله الأستاذ سعد صالح جبر لكاتب هذه السطور أنه في ذلك الوقت كان في حدود الثانية عشرة من عمره، وأنه هو الذي أجاب النداء التلفوني واستدعى والده قائلاً إن السيد رشيد عالي الكيلاني يريد مكالمته من بغداد، فرفض الإجابة على النداء، فكرر رشيد عالي المكالمة مرتين أخريين، ثم اتصل بمدير شرطة لواء البصرة مزاحم ماهر، وطلب إليه أن يتصل بصالح جبر ويحمله على محادثته، فاستجاب صالح جبر أخيراً وتلقى النداء. ويروي الأستاذ سعد أنه يتذكّر أن

والده كان يتحدث بغضب شديد، ويصرخ بصوت عال (والخطوط التلفونية بين المدن في ذلك الوقت لم تكن جيدة على أي حال) قائلاً:

- اشدتسوّي؟ أي: ماذا أنت فاعل؟ إنك ستحرق البلد.

وفي صباح الجمعة ٤ نيسان (أبريل) ١٩٤١ - وكان يصادف ذكرى ارتقاء الملك فيصل الثاني العرش - تلقى آمر حامية البصرة، العقيد رشيد جودت، برقية من رئاسة أركان الجيش جاء فيها:

"الأمير عبدالإله عندكم في البصرة، وليست له صفة الوصاية. سيطروا على الموقف في البصرة. تتلقون أوامركم من رئاسة أركان الجيش مباشرة. أنبئونا".

وعلم في بغداد أن الوصيّ استمال العقيد رشيد جودت إلى جانبه، فاضطرب القائمون في بغداد لهذه البادرة، واتصلوا بمتصرف لواء العمارة ماجد مصطفى، وهو من أقربائه، وكلّفوه بإنقاذ الموقف وإقناع رشيد جودت بعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه شق الجيش. وأرسلت طائرة خاصة لنقل ماجد مصطفى إلى البصرة ليفسد محاولات الوصيّ الرامية إلى شَلّ الحركة التي قامت في بغداد. واستطاع ماجد مصطفى أن يقنع رشيد جودت بضرر انشقاق الجيش على نفسه، فجمع رشيد جودت آمري وحدات الجيش المختلفة لبحث الموضوع معهم، وأسفر الاجتماع عن اتخاذ المقررات الآتية:

١ - المحافظة على الهدوء والسكينة في البصرة. وعدم السماح لحدوث أي اضطراب فيها.

٢ - عدم مقاتلة قطعات الجيش المرابطة في بغداد لأن ذلك يؤدي إلى انقسام المملكة إلى معسكرين فيجري فيها ما يجري في اسبانية.

٣ - عدم السماح للقوات البريطانية بدخول البصرة لأن ذلك من واجبات الجيش الرئيسية.

٤ - المحافظة على حياة سمو الوصيّ.

٥ - عدم السماح بتأليف حكومة ما في البصرة لأن تأليفها يخالف هذه المقررات[١].

---

١ الحسني، المصدر السابق، ص١١٥.

وأرسل العقيد رشيد جودت إلى بغداد بعد يومين، أي بتاريخ ٦ نيسان (أبريل) ١٩٤١، تقريراً عن الوضع في البصرة جاء فيه:

بتاريخ ٣ الساعة ٢٢،٠٠ كنت في داري. خابرني تلفونياً معالي المتصرف صالح جبر من فندق شط العرب طالباً حضوري إلى الفندق، ورجاني أن استصحب معي قائد شط العرب أمير اللواء أحمد رشدي في طريقي إلى الفندق... ولما دخلنا بهو الفندق الفوقاني شاهدنا كل من علي جودت الأيوبي، والمتصرف صالح جبر، وضابط الاستخبارات البريطاني الكابتن ملتك. ولما رآنا ضابط الاستخبارات انصرف، وبعد برهة دخل الرئيس الأول عبيد البهو، ثم شرف سمو الوصيّ. وبعد التحية من قبلنا تكلم سموه عن الموقف، شارحاً إقالة طه الهاشمي من قبل الجيش، وتهديد الجيش لسموه، وإحاطة قصره، وهروبه من بغداد... وبقينا في حضرته حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، وعدت مع المتصرف وقائد شط العرب بسيارة المتصرف. وبعد انصراف قائد الشط كلمني المتصرف عن خطته، ووعد الإنكليز بمعاونة الوصي... ورأيت من واجبي مفاتحة آمري الوحدات. وبالساعة ٦،٣٠ من يوم ١٩٤١/٤/٤ الجمعة، طلبت حضور كل من آمر ف ال٧ وف٢ل٧ ومقدم اللواء، وآمر القوة النهرية إلى داري، وأوضحت لهم الموقف. وكان قرارنا هو أن واجبنا الأصلي هو مقاومة كل حركة تضر المملكة، وتجزئ الجيش. ثم ذهبنا إلى قائد شط العرب في بيته، وأبلغناه القرار. ثم ذهبنا إلى مقابلة الوصي، فوجدنا المتصرف (صالح جبر) مع مدير جريدة **الثغر** شاكر النعمة مهتمين بإعداد منشور... وحضر علي جودت، وبعد برهة دخل سمو الوصي مع مرافقه عبيد، وجرى تقديم آمري الوحدات. سأل سمو الوصي آمري الوحدات لا بد وأنكم اطلعتم على الموقف ثم أخذ يشرحه كما يلي:

لا يخفى عليكم أن بعض الضباط الذين يعدون بالثلاثة أو الأربعة، أخذوا يتركون واجباتهم الأصلية، ويتدخلون بأمور الدولة السياسية،

وأنكم لا بد وأن علمتم بالحوادث التي جرت قبل شهرين، وكيف انحلت القضية بالشكل الذي تعلمونه حفظاً لمصالح البلاد، إلا أنهم أجبروا وزارة طه الهاشمي على تقديم استقالتها، وكانوا مصممين على إجباري على قبولها، وعلى توقيع بعض المراسيم المخالفة للدستور... وقد امتنعت عن الذهاب إلى البلاط لئلا أوقع ما يرغبون التوقيع عليه خلافاً لمصلحة البلاد، وفي يوم الثلاثاء ١/٤/١٩٤١ أخبرت بأن القصر، وقصر الزهور محاطان بالجيش، وقد أغلقت الطرق وجسر الخر، وعليه اعتقدت أن لا بد وأن يحاولوا إجباري على توقيع بعض المراسيم، التي رفضت التوقيع عليها، فخرجت من القصر بسيارتي بسرعة، وقرب المطار اعترضتني مدرعة خالد أو طارق، وأرادت إيقاف سيارتي، ولكنني مررت بكل سرعة، وذهبت إلى محل ما، وبقيت هناك ثم انتقلت إلى محل آخر، ومن هناك أتيت إلى البصرة. إن العراق شماله وجنوبه ناقم على الحركة، وحتى بغداد، عدا الضباط الذين تعرفونهم، وعليه يقتضي القيام بحركة من الشمال والجنوب للقضاء عليهم – انتهى حديث الوصي – ويستمر العقيد رشيد جودت في تقريره قائلاً:

وكان المتصرف أثناء ذلك يطلب بالتوالي متصرفي الديوانية، والمنتفك، والحلة، وكربلاء، والكوت، والعمارة، وبعد الانتهاء من الحديث قال المتصرف إن جميع الألوية معنا، وهم يؤيدون سمو الوصي، وسيقومون بمظاهرة شعبية ضد هذه التصرفات. ثم أمر الوصي المتصرف أن يقرأ على الضباط البيان، فتلاه، ثم أعقبه علي جودت وقال:

الحركة مخالفة للدستور، والبلاد التي لا تحترم دستورها هي بلاد فوضى. وبعد عودتنا إلى المعسكر قمنا بما يلي:

أ – السيطرة على المطابع، وعدم نشر شيء يصدر عن الوصي والمتصرف.

ب – الحيلولة دون نشر منشور الوصي من قبل جريدة **الثغر**.

ج – السيطرة على التلفونات، والبرق والبريد، ومنع اتصال الوصي

والمتصرف بأحد. وأصدر الأمر بذلك.

أما المنشور الذي تلاه المتصرف صالح جبر فكان نصه كما يأتي:

إلى الشعب العراقي النبيل:

لا شك أن الشعب العراقي قد اطلع على الأحداث المؤسفة التي قام بها بعض ضباط الجيش في العاصمة، الأمر الذي اضطرني إلى مغادرتها ليتسنى لي تدوير دفة الأمور، أقول بعض ضباط الجيش لأني واثق بأن الجيش العراقي الباسل بضباطه وجنوده، براء من هذه الأعمال، التي يرتكبها هذا النفر الضليل.

لقد بلغني أن هذا النفر المتمرد من ضباط الجيش، قد هدد رئيس الوزراء، طه الهاشمي، بالقوة وحمله على الاستقالة، وهذه الاستقالة كما لا يخفى مخالفة لأحكام الدستور ما لم تقترن بموافقتنا، وقبولها من لدنا.

إن رشيد عالي الكيلاني يحاول اغتصاب الملك بالقوة والعنف، مستنداً إلى مؤازرة أولئك الضباط المتمردين الذين سبق للشعب أن وقف على نواياهم، وعدم انقيادهم للقوانين المرعية في البلاد، فليعلم الشعب العراقي النبيل أنني ساخط أشد السخط على هذه الأعمال، المنافية لأحكام الدستور، الذي كان الثمرة اليانعة من ثمار النهضة العراقية الجبارة، تلك الأعمال التي، ولا ريب، قد تجر البلاد إلى أوخم النتائج لا سيما في هذه الظروف العالمية العصيبة.

إني أطلب إلى الشعب العراقي الكريم، الذي عرف بوطنيته الصادقة، وإخلاصه لبلاده وولائه للعرش، أن يقدر هذا الموقف الدقيق، الذي يتطلب التعاون والتعاضد من جميع أبناء الأمة وذلك في سبيل صيانة الدستور والقضاء على هذه الحركات المقلقة، التي تقوم بها تلك العصابة المتمردة الطائشة مما يزعزع كيان البلاد ويعرضها إلى المخاطر.

هذا ولي الأمل الوطيد في صادق وطنية الشعب وإخلاصه مما يجعلني

على يقين من الوصول إلى الغاية التي تنشدها البلاد والله ولي التوفيق.
البصرة في ٦ ربيع الأول ١٣٦٠ الموافق ٤ نيسان ١٩٤١.
عبدالإله

***

وعلى أثر فشل المحاولات لحمل الوصيّ على قبول استقالة طه الهاشمي، أو التوقيع على الإرادة الملكية بحلّ مجلس النواب، قررت الكتلة العسكرية في بغداد أن تعجّل بإقامة حكومة موقتة في البلاد أطلقت عليها اسم "حكومة الدفاع الوطني"، على أن يكون رئيسها رشيد عالي الكيلاني، إلى حين تشكيل حكومة جديدة بعد دعوة مجلس الأمة، ونصب وصيّ جديد.

وانعقد في بغداد مجلس "حكومة الدفاع الوطني" برئاسة رشيد عالي الكيلاني، وحضور قادة الجيش، واتخذ المقررات الآتية:

١ - تقديم مذكرة إلى الحكومة البريطانية على الفور بضرورة احترام نصوص المعاهدة وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية واحترام الحقوق الدولية، فإن تشجيع الحكومة البريطانية للوصي ولمن لاذ بالمعسكر الإنكليزي من المواطنين، ومحافظتها عليهم في معسكراتها وسفنها الحربية، ووضع وسائل النقل تحت تصرفهم يتنقلون بها في الأراضي والمياه العراقية سراً وعلناً، ومساعدتهم على إحداث القلاقل والثورات، وتخصيص محطة لاسلكية للبث تنطق بلسانهم. كل ذلك يعد تدخلاً شائناً في أمور البلاد الداخلية لا تقره الأصول الدولية ولا المعاهدة المعقودة بين البلدين مما يسيئ إلى استمرار العلاقات الحسنة بينهما.

٢ - إيفاد قوة إضافية لتعزيز حامية البصرة ولقمع أية حركة من حركات العصيان قد يثيرها عملاء الإنكليز هناك، وعلى ذلك تحرك لواء المشاة الثاني ولواء مدفعية الصحراء الأول وهما من قطعات الفرقة الأولى وعسكرا في منطقة البصرة.

٣ - توقيف صالح جبر متصرف لواء البصرة وجلبه إلى بغداد لأنه قطع الاتصال بالعاصمة.

٤ - إطلاق الحرية للوصي على أن لا يسمح له بالاتصال مع العشائر[١].

وجمعت "حكومة الدفاع الوطني" مجلس النواب، فحضر الاجتماع ٩٤ نائباً وغاب ١٤ عضواً، ووافق الحاضرون على اقتراح قدمه رشيد عالي بعزل الأمير عبدالإله عن الوصاية، وتنصيب الشريف شرف، الذي يمت إلى العائلة المالكة بصلة قرابة بعيدة، وصيّاً على العرش.

وكان أول عمل مارسه الشريف شرف، بوصفه وصياً على العرش، قبول استقالة طه الهاشمي المعلقة منذ بداية الشهر، وتكليف رشيد عالي الكيلاني تشكيل الوزارة. وبذلك انتهى أجل "حكومة الدفاع الوطني" بعد تأليفها بتسعة أيام.

عزل صالح جبر وتوقيفه

وعلمت حكومة بغداد بما كان يجري في البصرة، وبدخول طرّادين بريطانيين إلى مياهها، فأرسلت إلى المتصرف صالح جبر برقية جاء فيها:

"نظراً لتآمركم على سلامة الدولة، قررنا عزلكم وإرسالكم إلى بغداد مخفورين".

وأرسلت رئاسة أركان الجيش برقية أخرى إلى آمر حامية البصرة، قالت فيها:

"ألقوا القبض على المتصرف صالح جبر وأرسلوه إلى بغداد بحراسة قوية، هذه أوامر الجيش نهائية وقطعية".

وطوّقت قوات الجيش دار المتصرف صالح جبر، واقتيد إلى بغداد في مقصورة خاصة وبحراسة ضابط وعدد من الجنود، وأصدرت الحكومة في بغداد البيان التالي:

"عند وجود الأمير عبدالإله في البصرة، اتصل المتصرف، مع جميل المدفعي، وعلي جودت وحاولوا إثارة الفتن، فبادر آمر الحامية إلى السيطرة على اللواء، وألقي القبض على المتصرف صالح جبر، وجيء به إلى بغداد بالقطار لمحاكمته. أما الأمير عبدالإله، وجميل المدفعي، وعلي جودت، فقد فروا بطائرة إنكليزية أنزلتهم في إحدى قواعد القوة الجوية البريطانية.

"إن الأمن والاستقرار مستتبّان في جميع أنحاء العراق، وإن حكومة الدفاع

---

١ صلاح الدين الصباغ، **فرسان العروبة في العراق**، ص٢٣١.

الوطني، مع القوى الوطنية والجيش العراقي، في يقظة لكل من تحدثه نفسه بالإساءة لاستقرار البلاد وسمعتها".

ولا شك أن منطقة البصرة كانت ذات أهمية كبيرة بالنسبة لبريطانية في ظروف الحرب، منها اتخاذها مركزاً لجمع الطائرات العسكرية التي تشحن من الولايات المتحدة لاستعمال القوات البريطانية في الشرق الأوسط، وكذلك اتخاذها قاعدة لتزويد قواتها في فلسطين باحتياجاتها في حالة غلق قناة السويس، وطرد قواتها من فلسطين. ولما كانت ألمانية قد حققت تفوقاً جوياً في "بحر ايجه" فإن بريطانية كانت تفكر أيضاً في اتخاذ البصرة قاعدة لتزويد تركية باحتياجاتها بقصد مساعدتها في مقاومة ضغط ألمانية وإغراءاتها. وفي حال تحويل رشيد عالي العراق إلى معسكر للمحور، يصبح من الممكن اتخاذ البصرة قاعدة لضمان السيطرة على حقول النفط الغنية في شمال العراق، وعلى أنابيبه إلى البحر المتوسط، أو على الأقل حرمان الألمان من تلك الحقول.

إضافة إلى ذلك كان البريطانيون يعتقدون أيضاً أن البصرة ستكون قاعدة لتشجيع المشاعر المؤيدة للحلفاء في إيران، وأنها قد تساعد، في ظروف معينة، على الدفاع عن حقول النفط الثمينة في جنوب غرب إيران.

وفي منطقة البصرة ميناء عصري كبير، ومطار مدني جيد، ومنها تمتد السكة الحديد إلى بغداد فالموصل، بينما يمتد خط بغداد إلى حقول النفط في كركوك، وعلى مبعدة عشرة أميال من البصرة تقوم في (الشعيبة) قاعدة جوية بريطانية مهمة.

ولأجل تفادي مقاومة العراق إنزالاً جوياً بريطانياً في البصرة حاولت أن تضلل رشيد عالي الكيلاني وتبعث في نفسه شعوراً كاذباً بالأمن، فأوقفت حملاتها الإذاعية على حكومته، ونقلت الأمير عبدالإله من البصرة، حيث كان يحاول جمع التأييد لقضيته وتحشيد أنصاره، إلى فلسطين والأردن.

وفي ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٤١ أبلغ كورنواليس رشيد عالي أن قوات بريطانية ستصل إلى العراق قريباً، وأنها ستكون طلائع لقوات أخرى ستبقى في العراق بقصد فتح خط المواصلات عبر العراق، وهو امتياز تمنحه المعاهدة العراقية - البريطانية بوضوح. وقد حاول كورنواليس إعطاء رشيد عالي الانطباع بأن القوات البريطانية إنما

ستأتي إلى العراق بقصد المرور إلى فلسطين، وإن لم يقل ذلك صراحة. وفي محاولة أخرى لاستبعاد أية محاولة للمقاومة من جانب العراق، قال كورنواليس لرشيد عالي إنه في حالة تعاون العراق مع بريطانية في هذه المحاولة، فإن بريطانية ستعترف بحكومته اعترافاً دبلوماسياً كاملاً، وتدخل في علاقات رسمية معها فوراً.

ووافق رشيد عالي على السماح للقوات البريطانية بالنزول في البصرة، ووصلت الدفعة الأولى منها، ولكن الضباط الكبار في الجيش العراقي عارضوا قرار رشيد عالي الكيلاني المتعجّل في السماح بنزولها، وتمكنوا من فرض وجهة نظرهم على الحكومة، وعلى أثر ذلك أبلغت الحكومة العراقية كورنواليس بعد ثلاثة أيام أن القوات البريطانية الموجودة في العراق يجب أن تغادر إلى فلسطين - أو أية جهة أخرى - قبل نزول قوات جديدة. كما أنها اشترطت إعطاء إنذار مسبق قبل نزول القوات بمدة معقولة. ولكن البريطانيين لم تكن لديهم نية لإخراج قواتهم، وكان رشيد عالي الكيلاني قد فقد السيطرة التي كانت له في السابق، وأصبحت الأمور في يد صلاح الدين الصباغ ويونس السبعاوي، ومن ورائهما الحاج أمين الحسيني، مفتي فلسطين الذي كان في بغداد.

وبينما كان البريطانيون يحاولون إجلاء النساء والأطفال من قاعدة الحبانية، تلقوا إنذاراً بأنه إذا غادرت الطائرات البريطانية الأرض فإن القوات العراقية ستطلق عليها النار. فاعتبر البريطانيون هذا الإنذار موقفاً حربياً معادياً، وفي ٢ مايس (مايو) ١٩٤١ قرر القائد البريطاني مهاجمة القوات العراقية التي كانت تحاصر قاعدة الحبانية بدون إنذار. ودارت المعركة في الجو أولاً، وخلال ساعات من ابتدائها حطّمت الطائرات البريطانية خمساً وعشرين طائرة عراقية جاثمة في المطار، وبذلك قضت على تسعين بالمائة من القوة الجوية العراقية. وتراجعت القوات العراقية التي فوجئت بالهجوم، إلى الفلوجة، وهدمت سدود الفرات لإغراق الأراضي العراقية بين الحبانية والفلوجة. ولكن هذه العملية أخرت التقدم البريطاني ولم توقفه كلياً. وفي هذه الأثناء بدأت التعزيزات البريطانية تتدفق من الأردن، بما فيها قوات من الجيش العربي بقيادة "غلوب باشا"، وتم احتلال الفلوجة في ١٩ مايس (مايو)، وفتح الطريق إلى بغداد.

وفي بغداد ظهر أن الحكومة عاجزة مثل عجز الجيش، ولم تكن هنالك خطط

مدروسة مسبقاً لمواجهة الأزمة بمساعدات من دول المحور.

وكان هتلر في هذه المرحلة يستعد لحملته على روسيا، ولذلك لم يكن مستعداً لتقديم أية مساعدة مجدية للعراق، ولكنه مع ذلك أرسل وزيره المفوض السابق، الدكتور غروبا، إلى العراق بصورة مستعجلة، مع عدد من الموظفين والخبراء، على سبيل التأييد المعنوي على الأقل، لإعادة فتح المفوضية الألمانية وإيجاد قناة للاتصال بين العراق والحكومة الألمانية.

وقد رافقت عودة الدكتور غروبا إلى العراق ظروف خاصة تعدّ نادرة في تاريخ التعامل الدبلوماسي. فهو لم يحمل معه أوراق اعتماد، ولكنه مع ذلك كان يعامل معاملة الدبلوماسيين المعتمدين. وأغرب من ذلك أنه نزل في دار رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء، وهي سابقة سياسية تاريخية، إذ لم يعرف في التاريخ الدبلوماسي – فيما نعلم – أن اتخذ سفير دولة أجنبية مقر إقامته في دار رئيس وزراء البلد الذي اعتمد فيه. ففي ذلك ملابسات عديدة تتعلق بالقانون الدولي وأعراف التعامل الدبلوماسي وحقوقه، ومنها اعتبار محل إقامة رئيس البعثة الدبلوماسية جزءاً من إقليم بلاده، وتمتعه بالحصانة الدبلوماسية. ومنها حقه – وأحياناً واجبه – في رفع علم بلاده على محل إقامته، ووضع شعار دولته على باب مقره. فهل كان لعلم ألمانية أن يرتفع فوق دار رئيس وزراء العراق؟

بقيت حكومة رشيد عالي في الحكم زهاء خمسين يوماً من ١٠ نيسان (أبريل) إلى ٢٠ مايس (مايو) ١٩٤١ ورافقتها حملة إعلامية قوية يقودها صدّيق شنشل، مدير الدعاية العام، وكان لها أثرها الكبير في إثارة مشاعر الشعب وإلهاب حماسته في تأييد الحركة التي كانت لها، بلا شك، شعبية كبيرة.

وخلال هذه المدة استمرت الحرب العراقية – البريطانية إلى أن انهارت القوات العراقية، ودخلت القوات البريطانية بغداد في ٢٩ مايس (مايو) ١٩٤١، ولاذ الضباط الأربعة الذين أوقعوا العراق في هذه المحنة بالفرار. وكان خيراً لهم لو خرجوا إلى الجبهة ووقفوا في ميدان القتال، يقاتلون على رأس جيشهم إلى أن يخرّوا صرعى برصاص الأعداء. ولو فعلوا ذلك لكسبوا لأنفسهم الاحترام وخلود الذكر في الدنيا،

وأجر الشهادة في الآخرة[1]، كما فعل قبلهم يوسف العظمة الذي كان أول من استشهد على رأس جيشه الصغير في ميسلون حين خرج لصد الجيش الفرنسي عن احتلال بلاده. وعلى الرغم من أن عمله كان يفتقر إلى بعد النظر والتقدير الصحيح للموقف، فإنه كان موقفاً شريفاً أدخله في سجل الشهداء الوطنيين الخالدين.

إن الجندي البسيط إذا هرب من ساحة القتال يعاقب بالإعدام في قوانين جميع الجيوش، فما هي عقوبة القائد الذي يترك جيشه وراءه في حالة مزرية، بلا قيادة، وهو بمثابة الأب لجنوده، ويهرب لكي ينجو بنفسه من الورطة التي أوقع بلاده وجيشه فيها، وأدى إلى إعادة احتلالها وإلى هيمنة الإنكليز على جهاز الحكم في العراق طوال مدة الحرب العالمية الثانية على الأقل؟

أما صالح جبر، فقد بقي موقوفاً في بغداد لمدة عشرة أيام، في معسكر الرشيد أولاً، ثم في مركز شرطة (العباخانة) بعد ذلك، وكان يرافقه في الموقف أخوه "عزيز" وصديقه "مكي الشكري". وصدر الأمر بفصله من الخدمة لمدة خمس سنوات. وعلى الرغم من أن "حكومة الدفاع الوطني" كانت مصممة على محاكمته بغية تسويغ إعدامه بتهمة التآمر على سلامة الدولة، كما ورد في برقيتها إليه، فإنها عدلت عن ذلك نتيجة توسّط السيد علوان الياسري والحاج عبدالواحد سكر والشيخ عزازه المعجون، ولم ترغب الحكومة في ردّ طلب هؤلاء الزعماء العشائريين في تلك الظروف، ولذلك سمح لصالح جبر بمغادرة العراق، فسافر إلى إيران.

ومع ذلك فقد تعددت الادعاءات بشأن الذين توسطوا لأجل إطلاق سراح صالح جبر والسماح له بمغادرة العراق. ويدعي ناجي شوكت أن ذلك كان نتيجة توسطه هو لدى الكيلاني، إذ جاء في مذكراته:

> ... أما متصرف اللواء صالح جبر فبعد أن تحقق انحيازه نحو عبدالإله، عزل من منصبه، وسيق إلى العاصمة بحراسة أحد الضباط، وفصل من الخدمة لمدة خمس سنوات. وبعد أن أوقف لمدة عشرة أيام، سمح له بالسفر إلى إيران بعد أن توسطت أنا لدى رشيد عالي بأمره[2].

---

١ عبدالمجيد حسيب القيسي، **التاريخ يُكتب غداً**، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٣ ص٥٥٠.

٢ **مذكرات ناجي شوكت**، ص٤٤٣.

وقال توفيق السويدي في مذكراته أن أخاه ناجي السويدي الذي كان وزيراً للمالية في "حكومة الدفاع الوطني"، ومن أقوى الشخصيات في الوزارة، عندما سمع بهذا الحادث (أي توقيف صالح جبر وجلبه إلى العاصمة مخفوراً) كلم السيد رشيد عالي الكيلاني مؤنباً إياه على هذا العمل ومشيراً بإطلاق سراح صالح جبر قائلاً إنه لا يطلب من شخص الإخلاص بالقوة والإرغام، فإذا لم يكن هو مستعداً للتعاون مع حكومته فليس معنى ذلك أن يحبس أو يهان، بل يجب أن يترك في سبيله وتعطى له الحرية في اختيار أي محل يريد الإقامة فيه، سواء داخل العراق أو خارجه، وعلى هذا أطلق سراحه وأفهم أن في وسعه أن يسافر إلى إيران إذا أراد، فوافق وذهب. وهناك التقينا به في الفندق. وكان السيد جبر يذكر هذه المنقبة لأخي عندما حادثته في هذا الشأن[١].

كلٌّ يدّعي وصلاً بليلى. ولكن مهما اختلفت الادعاءات والروايات في هذا الشأن فقد لا يكون بينها تناقض أساسي. وقد يكون قرار الموافقة على سفر صالح جبر إلى إيران قد تمّ بنتيجة محاولات هذه الشخصيات مجتمعة، وربما كان هنالك أيضاً آخرون من أصدقاء صالح جبر الكثيرين الذين لا نعرفهم ممن سعوا لمصلحته.

وقد سرد صالح جبر ما جرى له في البصرة، وكيفية إرساله إلى بغداد بعد ذلك، في المحاكمة التي أجريت للمشتركين في حركة رشيد عالي الكيلاني. وكان قد استدعي إلى المحكمة للإدلاء بشهادته عن أحداث البصرة في الأيام الأولى للحركة حتى توقيفه وتسفيره إلى بغداد، وبيان ما يعرفه عن الحوادث الواقعة في شهري نيسان ومايس، وما أصابه بسبب تلك الحوادث حينما كان متصرفاً للواء البصرة.

وفي أدناه شهادة صالح جبر كما دوّنها رفائيل بطّي في أوراقه:

> ... أما في البصرة فبعد اتصاله بالأمير اتصل بالإنكليز واتفق معهم على التعاون ضد الحركة في بغداد وأنه ذهب في هذا الأمر إلى حد تحضير مناشير، أمر شاكر النعمة أن يطبع سبعة آلاف نسخة منها في مطبعة جريدة **الثغر** على أن تقوم الطيارات البريطانية بإلقائها على العراقيين. ولكنه فوجئ بإلقاء القبض عليه قبل إتمام مشروعه. وكان قد اتصل بآمر حامية البصرة رشيد جودت وأقنعه بضرورة إطاعة أوامر سمو الأمير

---

١ **مذكرات توفيق السويدي**، ص٣٧٥.

وعدم الاستسلام لأوامر بغداد وحكومتها غير الشرعية. وقد اتصل رشيد جودت بالديوانية فكلم نور الدين خيري بالنيابة عن إبراهيم باشا الراوي قائد الفرقة الرابعة الذي كان في بغداد فلم يجبه لا سلباً ولا إيجاباً. على أن رشيد جودت بقي في وضع لا يدعو إلى الريبة حتى اتصل به ماجد بك مصطفى متصرف العمارة. ويظهر أن ماجداً أقنعه بضرورة الطاعة لأوامر بغداد. وحينئذ منع المتصرف الاتصالات التلفونية إلا تحت رقابته. وكان قد اتصل بالسيد عبدالمهدي بك عدة مرات ببغداد، فلم يستطع مكالمته.

كما ذكر صالح بك مساعي علي جودت الأيوبي للاتصال بالألوية الجنوبية وتحريضها على مقاومة بغداد غير أن تبدل موقف آمر الحامية وإطاعته لأوامر بغداد أدى إلى أن يفاجأ صالح بخبر تطويق أوتيل شط العرب، وتلقى أمراً من الحامية بأنه محجوز في داره فبقي قلقاً على سمو الأمير وعلى المدفعي والأيوبي حتى حضر خادمه، فأرسله يستطلع الأمر فعلم أنهم قد ذهبوا إلى دار الكولونيل ورد، ومن هناك إلى البارجة البريطانية، فاطمأن باله وحمد ربه على سلامتهم.

ثم أحضر إلى بغداد مخفوراً (لم يذكر شيئاً يدل على استيائه من المعاملة التي عومل بها في بغداد).

أما جوابه للمحكمة عما يعلمه عن سلوك المتهمين في أثناء الحركة، فقد بيّن أنه لا يعلم إلا أن صديق شنشل اتصل به ليلاً، وطلب منه أن يتعاون مع رشيد عالي فرفض الطلب[١].

***

ولا شك أن الوصيّ، الأمير عبدالإله كان مسروراً لموقف صالح جبر من الحركة ومن إخلاصه له خلال محنته في البصرة. وقد جاء في مذكرات الأميرة بديعة، شقيقة الأمير عبدالإله، عن موقف صالح جبر، ما يأتي:

١ رفائيل بطّي، **ذاكرة عراقية**، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٠، الجزء الثاني، ص٣٣٠ – ٣٣٢.

... لقد بقي أخي الأمير عبدالإله ممتناً له طول حياته على موقفه المشرّف والمؤيد لنا، في وجه رشيد عالي الكيلاني وأركان حركته عام ١٩٤١، خلال فترة متصرفيته للواء البصرة –

وتضيف الأميرة بديعة أن أخاها الأمير عبدالإله سمع بأذنيه ممن رافقه أيام محنته تلك، حواراً سرياً بين بعضهم (ولم تذكر أسماءهم) أكد لديه احتمال تخليهم عنه في وقت كان في أمس الحاجة إلى مؤازرتهم ومساندتهم له، بينما وقف محافظ البصرة، صالح جبر، الذي كان بعيداً عن أخي (في موقع المسؤولية) موقف المخلص له والمدافع عنه، وعن عرش العراق[1].

فكرة تأليف حكومة عراقية في المنفى برئاسة الأمير عبدالإله

كان من رأي صالح جبر بعد فصله من منصبه وخروجه من العراق، أن يؤلّف الأمير عبدالإله، الوصي على العرش المخلوع، حكومة عراقية شرعية تستقرّ في البصرة إلى أن تسقط حكومة رشيد عالي في بغداد. فلما ذهب إلى إيران اتصل بالسفير البريطاني في طهران، وفاتحه في الموضوع طالباً إبلاغه إلى حكومته، وإلى الأمير عبدالإله.

وكان السفير في طهران هو السير ريدر بولارد الذي كان قنصلاً لبريطانية في البصرة سنة ١٩١٤، ثم حاكماً سياسياً فيها بعد الاحتلال البريطاني، وكان قد قضى في البصرة حوالي ست سنوات[2].

وفي برقية أرسلها السير ريدر بولارد إلى وزارة الخارجية في لندن أخبرها أن صالح جبر زاره يوم ١٨ مايس (مايو) ١٩٤١، وقال له:

"يجب تأليف حكومة شرعية من قبل الوصي مقرها في البصرة بدون تأخير. وتكون تلك الحكومة نقطة تجمّع لجميع العناصر المعارضة للتمرّد، بضمنها جميع

١ مذكرات الأميرة بديعة المعنونة: **مذكرات وريثة العروش**، تحرير فائق الشيخ علي، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٢، ص١٨٤.

٢ مذكرات السير ريدر بولارد عن عمله في البصرة، في كتابه:
The Came Is Must Go: An Autobiography, Faber & Faber, London, 1961, PP. 82 – 115>

العشائر تقريباً. وقال إنه مستعد للاشتراك في مثل هذه الحكومة، وإن العمل السريع ضروري، وإلا فإن الدعاية الألمانية ستكسب مزيداً من المؤيدين[1].

وقال صالح جبر للسفير إنه سيصوغ مشروعه كتابة، ويقدمه في اليوم التالي لإرساله إلى وزارة الخارجية والوصيّ، ولكنه لم يفعل ذلك بل أرسل ممثلاً عنه لإبلاغ السفير أنه منزعج للإشاعة القائلة بوجود نزاعات بين العراقيين الذين هم مع الوصيّ أو بالقرب منه. وتساءل السفير في إمكان الحصول على معلومات موثوقة من عمان، حيث كان الوصيّ قد انتقل إليها من البصرة. وقال المندوب أيضاً إن صالح جبر سينشط ويتعاون إذا وصلته أنباء مؤكدة عن تأليف حكومة شرعية، ولكن إذا لم يُنجز شيء، فإن العراقيين المؤيدين للوصيّ سيصابون بخيبة كبيرة، ويقعون ضحية للدعاية الألمانية.

وأضاف السفير ريدر بولارد قائلاً:

"من وجهة نظري إن تأسيس حكومة شرعية على الأراضي العراقية وتعاونها مع الحكومة البريطانية سيكون مساعدة عظيمة جداً في مثل هذا النزاع، لا تقل عن وجود بوارج بريطانية في شط العرب"[2].

وفي اليوم التالي، أي بتاريخ ١٩ مايس (مايو) ١٩٤١ أرسل السفير البريطاني في طهران برقية أخرى إلى وزارة الخارجية أبدى فيها أن صالح جبر صرّح أنه إذا رفض الوصيّ تأليف حكومة عراقية أو إذا تردد في ذلك، فإنه يقترح أن يذهب هو ليدبّر، بالتعاون مع بريطانية، ثورة ضد بغداد بين عشائر المنتفك والديوانية وغيرها من العشائر التي يتمتع بينها هو بنفوذ كبير.

وذكر السفير في ختام برقيته:

"إنني أحثّ مرة أخرى، من أجل المصالح البريطانية في إيران، على تأليف حكومة عراقية شرعية في البصرة بدون تأخير"[3].

ويبدو أن الاقتراح قوبل بشيء من التأييد في لندن، إذ أيّده وزير المستعمرات الذي كان يعتقد أن أي تأخير آخر في تأليف الحكومة سيكون أمراً غير مرغوب فيه جداً.

---

١ برقية من السير ريدر بولارد (طهران) إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ٢٨ مايس ١٩٤١ FO 371/27070 (E 2343)

٢ المصدر السابق.

٣ برقية من السير ريدر بولارد (طهران) إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٤١/٥/١٩ (FO 371/2707 (E 2386)

وعلى أثر ذلك أبرق رئيس أركان الجيش البريطاني في الهند إلى وزارة المستعمرات مقترحاً الإيعاز إلى السفارة البريطانية في طهران لإرسال صالح جبر إلى البصرة، على أن يظهر وصوله وكأنه تمّ بالتنسيق مع تحركات الوصيّ.

وكانت الحكومة البريطانية قد عيّنت الكرنل جيرالد دي غوري ممثلاً لها معتمداً لدى الوصيّ في البصرة، ولغرض جعل صفته رسمية منحته لقب "قائم بالأعمال"[1] وقد أرسل دي غوري البرقية الآتية إلى وزارة الخارجية في لندن، وهي برقيته الأولى بصفته الجديدة:

من: القائم بأعمال جلالته في العراق (بواسطة القدس)

إلى: وزارة الخارجية.

١ – إشارة إلى برقية وزير المستعمرات إلى القدس رقم ٨٣٢.

يتوقع الوصيّ الوصول إلى منطقة الفرات في ساعة مبكرة من ٢٢ مايس(مايو) وإن اعتبارات سلامته في الطريق أوجبت وصوله إلى الحبانية. التطورات خلال اليومين التاليين يجب أن تعتمد على القرار الذي سيتخذه بشأن محل إقامته. إنني سأقابله.

٢ – إنه يقدّر الحاجة إلى تأليف حكومة فوراً، ولم يضع مزيداً من الوقت في القيام بذلك.

٣ – إنه حريص على العودة وقد استبشر هو وحاشيته بالأخبار الأخيرة عن النجاح الذي تم تحقيقه في الفلوجة.

٤ – أما في ما يتعلق بعدم إعلان شيء، ثم الإعلان بعد عودته، فإن القدس ستبرق بذلك إلى وزارة المستعمرات[2].

---

١ ذكر عبدالرزاق الحسني في كتابيه **تاريخ الوزارات العراقية والأسرار الخفيّة**، أن دي غوري قدم أوراق اعتماده للوصي على ظهر الدراعة "كوك شبير"، وقد وصفه في أحدهما بـ"السفير" وفي الآخر بـ"الوزير المفوّض" في حين أنه لم يحمل أياً من الصفتين، بل سمي "قائماً بالأعمال". ومن المعروف في التعامل الدبلوماسي ان القائمين بالأعمال لا يقدمون أوراق اعتماد إلى رئيس الدولة، إضافة إلى أن الظروف الحرجة التي كانت قائمة لم تكن تسمح بمراعاة هذه الشكليات. عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٥، ص٢٣٠، و"**الأسرار الخفيّة في حركة السنة ١٩٤١ التحررية**"، صيدا، ١٩٧١، ص١٢٠.

٢ من دي غوري إلى وزارة الخارجية (لندن): FO 371l27071 (E 2451) 21 May 1941

ومن الغريب أن دي غوري يقول في مذكراته التي نشرت في سنة ١٩٦١ بعنوان **ثلاثة ملوك في العراق** إن الأمير عبدالإله لم يكن في الواقع راغباً في تأليف حكومة المنفى المقترحة، إذ لم يكن معه في فلسطين التي انتقل إليها من البصرة غير أربعة من السياسيين وهم نوري السعيد وداود الحيدري وعلي جودت وجميل المدفعي، في حين أن الحد الأدنى المطلوب لنصاب الوزارة هو ستة وزراء. ثم يقول:

> وحينما بدأت البرقيات تتوارد من لندن ملحة على الوصيّ بتأليف حكومة، كان متردداً في ذلك ليس بسبب انعدام النصاب فقط، بل لأنه كان يشعر بأن المترددين في بغداد يمكن أن يتراجعوا كثيراً إذا علموا أن نوري السعيد أصبح رئيساً للوزراء مرة أخرى. إضافة إلى ذلك فإن نوري السعيد وجميل المدفعي وعلي جودت كانوا ينظرون إلى بعضهم البعض بارتياب. ولو أظهر الوصيّ تفضيلاً لأحدهم، لعبّس الآخران وجهيهما.
>
> ثم يقول: "إضافة إلى ذلك فإن الوصيّ كان يعلم أن جعل نوري السعيد رئيساً للوزراء في ذلك الوقت الذي كان فيه غير محبوب في البلد، سيكون غلطة، على الرغم من أنه لم يرغب في طرح ذلك كسبب. وقد قاوم كل محاولاتي لإقناعه بتشكيل حكومة، في حين أن عدم إقامة حكومة أخرى في المنفى، على النمط المألوف، كان بلا ريب ينظر إليه من جانب لندن باستنكار"[1].

وقال الدكتور محمد فاضل الجمالي أن موقف السيد صالح جبر كان "موقفاً بعيد النظر، حيث سهّل مرور الجيش البريطاني بالبصرة إلى إيران، وآوى الأمير عبدالإله، فأصبح انتماؤه إلى جانب الحلفاء واضحاً وجلياً. إن موقفه هذا أغضب القوميين عليه"[٢].

ثم قال:

> .. وحدثني السيد رشيد عالي الكيلاني ونحن زملاء في سجن عبدالكريم

1 De Gaury, G. *Three Kings in Baghdad* (1961 London), p.87.

٢ من رسالة شخصية من الدكتور محمد فاضل الجمالي إلى المؤلف.

قاسم، أنه لم يكن من رأيه الاصطدام بالإنكليز. وألقى المسؤولية في ذلك على عاتق محمد يونس السبعاوي وصديق شنشل.

وقد تغلّبت القوات البريطانية كما كان متوقعاً، وفي الوقت نفسه تحرّك الجيش الأردني وعلى رأسه الأمير عبدالإله مع السياسيين العراقيين الذين التحقوا به (نوري السعيد وجميل المدفعي وعلي جودت) فوصلوا إلى بغداد وتسلموا زمام الأمور وانتهت حركة رشيد عالي بالفشل، وكان من نتائجها أن عاد الاحتلال البريطاني إلى العراق، وهيمن الإنكليز على جهاز الحكم في العراق طيلة مدة الحرب.

بعد حركة رشيد عالي الكيلاني

بعد انتهاء حركة رشيد عالي بالفشل - كما تنبأ لها صالح جبر - هرب رجالها في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٤١ إلى إيران، وعاد الأمير عبدالإله إلى بغداد وتسلم الوصاية على العرش مرة أخرى، وكان يصحبه عند عودته نوري السعيد وعلي جودت وداود الحيدري.

ورحبت العناصر المعتدلة من العراقيين بعودة الأمير عبدالإله، أما العناصر التي تعاطت وتعاونت مع حركة رشيد عالي وأسفت لفشلها - وقد تمثلت في جماهير غفيرة من الشعب تحمّست للحركة وأيدتها عند قيامها بدافع الرغبة في التخلص من النفوذ البريطاني، فقد عبّرت عن مشاعرها باتخاذ اليهود كبش فداء لفشل الحركة، فدبّت الفوضى في العاصمة، وبدأت أعمال السلب والنهب في شوارعها وأحيائها، وخصوصاً الأحياء التي يسكنها اليهود، وهاجم الغوغاء مخازن اليهود ودكاكينهم وبيوتهم، ونهبوا ما فيها. وهكذا طغت الأعمال التي عرفت بالتعبير البغدادي (فرهود) على العاصمة عدة أيام، ثم دخلها بعض رجال العشائر، فشاركوا في تلك الأعمال. ومن المؤسف أن بعض أفراد الشرطة اشتركوا في هذه الأعمال أيضاً[١].

وكان قد تولى مسؤولية الأمن في بغداد موقتاً أمين العاصمة أرشد العمري بعد

١ مذكرات طه الهاشمي، ص٤٥٥.

هرب رشيد عالي الكيلاني وأعضاء حكومته من بغداد، وبعد أن بقيت الأمور بدون مسؤول يرعاها، وكاد زمام الأمور أن يفلت، كان لا بد من الإسراع بتأليف حكومة تعيد الأمن والنظام وتحمي أرواح المواطنين وأموالهم، فاتجهت النية إلى تكليف علي جودت تأليف الوزارة، فاعتذر باعتلال صحته، فكلّف جميل المدفعي تأليفها، وكان جميل المدفعي قد سبق له أن تولى الحكم في مناسبات عديدة أعقبت أزمات شديدة اجتازتها البلاد، فأنقذ الموقف بما اتصف به من حلم وميل إلى المصالحة وتناسي الأحقاد وإسدال الستار على الماضي.

على أن الوصي نفسه لم يكن متحمساً لاختيار جميل المدفعي، وكان يرغب في اختيار شخص آخر أكثر اندفاعاً، ليضطلع بمعالجة المشاكل الكبيرة التي سيواجهها بحزم وجرأة، ولكن لم يكن هنالك مرشح آخر يمكن أن يعهد إليه بهذه المهمة.

أما نوري السعيد فإنه لم يكن محبوباً لدى الشعب بسبب سياسته المعروفة في التعاون مع الإنكليز، وخصوصاً بعد فشل حركة وطنية اصطدمت بهم، بل خاضت معهم حرباً تعرضوا خلالها لحملات شديدة في الإذاعة والصحافة، زادت في خصومة الرأي العام لهم. ولذلك تقرر إبعاد نوري السعيد عن المسرح السياسي موقتاً تفادياً لما يحدثه وجوده في بغداد من إحراج للحكومة وللسفارة البريطانية التي تزايد نفوذها بعد فشل الحركة. ولذلك تقرر تعيينه وزيراً مفوضاً في القاهرة.

وفوتح جميل المدفعي بتأليف الوزارة، فلم يوافق إلا بعد كثير من الإلحاح، فألّفها واشترط إشراك علي جودت فيها. وهكذا تألفت وزارة جميل المدفعي في ٢ حزيران (يونيو) ١٩٤١، وهي وزارته الخامسة، وعهد إلى علي جودت فيها بوزارة الخارجية. وكان أعضاؤها الآخرون مصطفى العمري وزيراً للداخلية، ونظيف الشاوي وزيراً للدفاع، وإبراهيم كمال وزيراً للمالية، وجلال بابان وزيراً للمواصلات والأشغال، ونصرت الفارسي وزيراً للاقتصاد ووكيلاً لوزير الشؤون الاجتماعية، ومحمد رضا الشبيبي وزيراً للمعارف. وبعد أيام قلائل عيّن جعفر حمندي وزيراً للشؤون الاجتماعية.

أما صالح جبر فقد كان الوصيّ يرغب في مكافأته على موقفه المؤيد له، وعلى الخدمات التي أسداها أثناء التجاء الوصيّ إلى البصرة حيث كان متصرفاً، ولذلك أعرب بعد تأليف الوزارة ببضعة أيام عن رغبته في تعيين صالح جبر رئيساً للديوان الملكي

خلفاً للسيد عبدالقادر الكيلاني الذي سافر إلى إيران مع سائر أعوان رشيد عالي. فلما عرضت هذه الرغبة على مجلس الوزراء اعترض إبراهيم كمال، وكانت حجّته "أن منصب رئيس الديوان الملكي لا يختلف عن أي منصب وزاري آخر. وإنه غير مستعد للتعاون مع وزارة يكون صالح جبر أحد أعضائها". فصرف النظر عن تعيينه لهذا المنصب، واختير عباس مهدي رئيساً للديوان الملكي.

وكانت معارضة إبراهيم كمال تعود إلى ما كان بين الرجلين من خلاف قديم يعود إلى الأيام التي أعقبت اغتيال رستم حيدر. وكان صالح جبر في تلك الفترة وزيراً للشؤون الاجتماعية، ومن الذين طالبوا بمحاكمة المتهمين في عملية الاغتيال والتحريض عليها، وكان إبراهيم كمال أحدهم. وقد استقال صالح جبر من الوزارة بسبب ذلك، كما سبقت الإشارة.

ولما صُرف النظر عن تعيين صالح جبر رئيساً للديوان الملكي، اقترح الوصيّ بعد بضعة أيام تعيينه مديراً عاماً للجمارك والمكوس، وهو المنصب الذي سبق له أن شغله بكفاءة تامة ونزاهة مشهودة. ولكن مديرية الجمارك والمكوس كانت من المديريات العامة التابعة لوزارة المالية. فاعترض وزير المالية إبراهيم كمال على هذا الاقتراح أيضاً على الرغم من اعترافه بكفاءة صالح جبر ونزاهته[1] بحجّة أنه لا يستطيع التعاون معه، فصرف النظر عن ذلك أيضاً.

وكانت باكورة أعمال وزارة جميل المدفعي إعلان الأحكام العرفية في مركز لواء بغداد والمناطق المجاورة له. وصدرت إرادة ملكية بأن تكون الإدارة المدنية في المنطقة التي أعلنت فيها الأحكام العرفية إدارة عسكرية. وعيّن العقيد مصطفى راغب رئيساً للمجلس العرفي العسكري.

وكان لا بد لوزارة جاءت إلى الحكم في أعقاب أخطر أزمة تعرضت لها العلاقات العراقية - البريطانية، أن تواجه كثيراً من المشاكل والصعوبات في تلك الظروف، وخصوصاً مع بريطانية. وكان لا بد لها أيضاً من مسايرة رغبات الحكومة البريطانية في كثير من الأمور. فقد وافقت - مثلاً - على مرابطة القوات البريطانية في أي مكان تختاره من العراق خلال مدة الحرب، وعلى فرض الرقابة على الصحف، واشتراك

١ عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٦، ص٤٢.

بريطانية في إدارة ميناء البصرة، كما وافقت على قطع العلاقات مع ايطاليا وإغلاق المفوضية الايطالية في بغداد.

ومع ذلك، فإن السلطات البريطانية كانت ترى أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية غير كافية، خصوصاً إجراءاتها مع القائمين بحوادث شهري نيسان ومايس (أبريل ومايو) سنة ١٩٤١، واعتبارها تلك الإجراءات غير متناسبة مع خطورة تلك الحوادث.

وقد كتب السفير البريطاني (كورنواليس) في تقرير إلى حكومته قائلاً:

"... الواقع أن وزارة جميل المدفعي تصرفت كأن أحداث مايس كانت مما يمكن مقارنته بأي من الانقلابات الأخرى التي كانت بنتيجتها تحلّ وزارة محل أخرى منذ وفاة الملك فيصل الأول، أو حدثاً مؤسفاً آخر ينبغي إسدال ستار من المروءة عليه"[١].

ولكن وزارة جميل المدفعي كانت ترى غير ذلك الرأي، وقد أجابت على هذا الادعاء بأن الحكومة في إجراءاتها جمعت بين اللين والشدة، وأنها نقلت البلاد من "حالة الحرب" إلى "حالة السلم" بأقل كلفة ممكنة، فلا موجب للإغراق في العتاب.

بل أن توفيق السويدي رأى أن الحكومة العراقية قد بالغت في مجاراة بريطانية، إذ علّق على الوضع في مذكراته قائلاً:

"... أصبحت البلاد في ظل احتلال عسكري صرف، وكان ذلك مبرراً بضرورات الحرب والضرورة الإستراتيجية التي كان الحلفاء يخصّونها بأعظم الأهمية. ولكن الدولة أضاعت جميع سلطاتها، وتغلغل النفوذ الأجنبي في الدوائر من صغيرها إلى كبيرها. وكانت التعليمات تصدر من لندن، ومقرّ الحلفاء في الشرق الأوسط، والقيادة العامة في العراق وإيران، والترتيبات تتخذ والحكومة تصدع بتنفيذ ما تؤمر به".

"ولما طالبت الحكومة العراقية حليفتها بريطانية بتزويد الجيش العراقي بما يحتاجه من الأسلحة لجعله قادراً على القيام بواجباته في مثل تلك الظروف الحرجة، اعتذرت الحليفة ولم تستجب لذلك الطلب وتذرّعت بعدم وجود سلاح فائض في الوقت الحاضر".

---

١ من كورنواليس إلى انطوني ايدن بتاريخ ٨ آذار (مارس) ١٩٤٢: FO 371l31371 (E 2596)

"إضافة إلى ذلك أخذ رئيس الوزراء جميل المدفعي يشعر بأن البلاط يتدخل في أعمال الحكومة بدون أن يأخذ على عاتقه مسؤولية ما، إذا أسفر تدخله عن نتيجة سيئة"[1].

كما أن السفارة البريطانية كانت تحاول أيضاً التدخل علناً في الشؤون التي كان جميل المدفعي يعتبرها داخلية بحتة، وكانت السفارة ترى أنه يستمر في غضّ النظر عن توصياتها بتشديد القبضة على العناصر المناوئة وتطهير الجيش العراقي منها، مما حمل السفارة أخيراً على محاولة إسقاط الوزارة من الداخل بإثارة المشاكل أمامها، وإثارة الخلافات بين أعضائها.

وصادف أن حدث خلاف حاد بين رئيس الوزراء جميل المدفعي، ووزير المالية إبراهيم كمال. وكانت السفارة البريطانية توحي إلى إبراهيم كمال باحتمال ترشيحه لرئاسة الوزارة في حالة استقالة جميل المدفعي، فبعث ذلك الأمل في نفسه وشجّعه على التذمّر من الوزارة أمام رجال السفارة والإعراب عن عدم الارتياح لسياستها. فلما بلغ ذلك مسامع الوصيّ ورئيس الوزراء تحدث جميل المدفعي في إحدى جلسات مجلس الوزراء قائلاً:

"إن سياسة الاتزان والتعقّل هي السياسة الرشيدة التي يجب أن تتّبع في البلاد، وإن سياسة البطش والشدة تتطلب وجود قوة حكومية ظاهرة، ومساندة شعبية سافرة. والمجلس يعلم علم اليقين بأنه لا الشعب يساند الحكومة في إجراءاتها، ولا القوة التي يجب الارتكاز عليها ميسورة لديها، وأنه يخالف كل رأي يدعو إلى الغلظة مع الشعب".

فاندفع إبراهيم كمال من محله، وقال: "يظهر أن سياسة الشدة التي يرى هو ضرورة انتهاجها لا يؤمن بها الرئيس المدفعي"، وصار يتهكّم على أقوال المدفعي بعد أن فهم أنه هو المقصود بما أدلى به المدفعي[2] ولما انفض اجتماع مجلس الوزراء اتخذ إبراهيم كمال هذا الحادث مبرراً لتقديم استقالته من وزارة جميل المدفعي كخطوة أولى في سبيل سقوط وزارة المدفعي – أو إسقاطها – وتوليه هو رئاسة الوزارة التي تخلفها.

١ **مذكرات توفيق السويدي**، ص٣٩٢.
٢ عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٦، ص٤٢.

والمعروف عن جميل المدفعي أنه كان رجلاً مسالماً زاهداً في الحكم، ولذلك كان قد عرض على الوصيّ رغبته في الاستقالة من رئاسة الوزارة أكثر من مرة، ولكن الوصيّ كان يطلب إليه التريث، والتذرّع بالصبر إلى أن ينجلي الموقف وتتحسن الأوضاع. وأخيراً ضاق المدفعي ذرعاً بالانتظار وبتوالي المؤامرات، فقدم إلى البلاط استقالته في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٤١، ومع ذلك فقد وافق على البقاء إلى أن يتمكن الوصيّ من إيجاد شخص مناسب ليحلّ محله.

وباستقالة جميل المدفعي انتعشت آمال إبراهيم كمال في أن يعهد إليه برئاسة الوزراء خلفاً للمدفعي، وقد نوّه له الوصيّ بالأمر مبدئياً، وطلب إليه أن يتهيأ لتأليف الوزارة. فأخذ إبراهيم كمال يفاتح بعض من ينوي تكليفهم بالاشتراك في الوزارة التي سيؤلفها.

وأبلغ السفير البريطاني في بغداد حكومته أن الوصيّ أخبره أن رئيس الوزراء رفع استقالته كتابة، وأنه ينوي تكليف إبراهيم كمال بتأليف الوزارة الجديدة، وقال:

"... ومن وجهة نظرنا فإن الأخير (إبراهيم كمال) هو، إلى حد بعيد، أفضل اختيار. وقد أكد لي إبراهيم كمال أنه سينفّذ سياسة قوية بتعاون تام معنا. ومع ذلك، فإنه نظراً لكونه شخصاً غير محبوب، فقد يواجه صعوبة كبيرة في إيجاد زملاء مناسبين. وإنني أحاول تمهيد الطريق له"[١].

ويذكر طه الهاشمي في مذكراته أن إبراهيم كمال اختار الدكتور هاشم الوتري، وتوفيق النائب، وجمال بابان – الذي كلّفه فلم يقبل – ومن الغريب أنه عرض على صالح جبر أن يشترك في الوزارة التي يحاول تأليفها، مع أنه كان قد اعترض على تعيينه رئيساً للديوان الملكي، ورفض الموافقة على تعيينه مديراً عاماً للجمارك والمكوس. والأغرب من ذلك أن صالح جبر وافق على العمل مع إبراهيم كمال، مع أنه استقال من وزارة نوري السعيد الخامسة محتجاً على عدم معاقبة إبراهيم كمال في قضية اغتيال رستم حيدر[٢]، وهذا شأن العمل السياسي الذي ليست فيه عداوة دائمة ولا صداقة دائمة.

---

١ من كورنواليس إلى وزارة الخارجية (لندن) في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤١: FO 371/27080 (E 2596)

٢ **مذكرات طه الهاشمي**، الجزء الأول، ص٤٦٨.

ويبدو أن إبراهيم كمال اتفق مع الوصي على تكليف نوري السعيد بالاشتراك في الوزارة، وأن يعهد إليه بوزارة الدفاع. فأرسل الوصيّ برقية إلى نوري السعيد الذي كان في القاهرة، عن طريق السفارة البريطانية فيها، مستفسراً عما إذا كان يوافق على الاشتراك، وزيراً للدفاع، في وزارة يؤلفها إبراهيم كمال، وتكون سياستها قوية وتتضمن تطهير الجيش العراقي وإعادة تنظيمه[1].

وحاول الوصيّ أيضاً الاستعانة بعمّه الأمير عبدالله، أمير شرقي الأردن، لإقناع نوري السعيد بقبول منصب وزير الدفاع في وزارة إبراهيم كمال. وكلم الأمير عبدالله نوري السعيد الموجود في القاهرة تلفونياً من عمان، ولكن نوري السعيد لم يلزم نفسه بجواب معيّن، مفضلاً أن يستدعيه الوصيّ إلى بغداد حيث يتمكن من دراسة الوضع السياسي. ويقول السير هنري ماكمايكل، المندوب السامي في شرقي الأردن، في برقيته إلى وزير المستعمرات، إن نوري السعيد، في ما يبدو، لا يرغب في الخدمة برئاسة إبراهيم كمال الذي يتّهمه بالضلوع في مقتل رستم حيدر[2].

وقد اعتذر نوري السعيد بصورة قاطعة، وقال إن إبراهيم كمال شخص غير محبوب وغير محترم، وليس من المحتمل أن يؤلف وزارة إلا من أشخاص تافهين. وإن وزارة برئاسة إبراهيم كمال ستسيء إلى التعاون العراقي - البريطاني وستكون فاشلة حتماً.

وعلّق كورنواليس على جواب نوري السعيد قائلاً: "يبدو أن نوري السعيد لا يدري أنه هو أيضاً غير محبوب، وغير مشرف للعراق. وقد وافقت على الاتصال به مع مخاوف تساورني. إنني لست آسفاً على عدم موافقته على التعاون مع إبراهيم كمال. وعلى الرغم من أن الظروف قد تستوجب استدعاءه، فسيكون من الأفضل له أن يبقى بعيداً في الوقت الحاضر. إنه يرغب في رئاسة الوزراء بلا شك، ولكن الرأي العام هنا ضد الفكرة".

وعلّق وزير الخارجية "ايدن" على هذه الجملة بعبارة قصيرة كتبها بخطه، وهي:

---

١ من كورنواليس إلى القاهرة في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٤١ FO 371127080 (E 8959)

٢ من السير هنري ماكمايكل (عمان) إلى وزير المستعمرات (لندن) في ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١ FO 371/27080 (E 6312)

"أتفق في هذا"[١].

وكان نوري السعيد قد أضاف في جوابه أنه مستعد ليخدم بصفة وزير للدفاع وينفّذ السياسة التي أشير إليها في برقية السفير في بغداد، برئاسة شخص آخر، وأنه يرى وجوب تشكيل وزارة مؤلفة من عناصر مؤيدة لبريطانية برئاسة رئيس وزراء آخر. وأبدى نوري السعيد في رسالته أنه إذا كانت هناك صعوبات أخرى غير مفهومة فعليه أن يعود إلى بغداد للتشاور مع الوصيّ.

وقد أصيب إبراهيم كمال بخيبة كبيرة لفشله في تأليف الوزارة، وانتابه شتّى الأمراض، وبقي بعيداً عن الحكم حتى وفاته كمداً في بيروت في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٤٧.

أما صالح جبر، فإنه على أثر رفض إبراهيم كمال التعاون معه، سواء أكان في رئاسة الديوان الملكي أم في مجلس الوزراء، ونظراً لرغبة الوصيّ في مكافأته على موقفه خلال أحداث مايس في البصرة، فقد عيّن متصرفاً للواء العمارة، فعاد إلى العمل الإداري الذي كان قد برز فيه خلال توليه متصرفية لواء كربلاء، ثم متصرفية لواء البصرة. وصدرت الإرادة الملكية بتعيينه لهذا المنصب في حزيران (يونيو) ١٩٤١، أي بعد القضاء على حركة رشيد عالي الكيلاني مباشرة تقريباً، ولكنه لم يقض في هذا المنصب أكثر من ثلاثة أشهر. ولما استقال جميل المدفعي استدعي نوري السعيد – الذي كان وزيراً مفوضاً في القاهرة – فعاد إلى بغداد ليؤلف وزارته السادسة التي عهد فيها إلى صالح جبر بوزارتين مهمتين، وهما الداخلية (أصالة) والخارجية (وكالة).

---

١ من كورنواليس (بغداد) إلى وزارة الخارجية (لندن) في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤١: FO 371/27080 (E 6312)

روى عبدالرزاق الحسني أن علي جودت قال إنه كُلّف – بصفته وزيراً للخارجية – في ذلك الوقت – أن يستدعي نوري السعيد من القاهرة – حيث كان وزيراً مفوضاً – إلى بغداد، فلما وصل نوري، بعث إليه إبراهيم كمال عديله تحسين العسكري (شقيق جعفر العسكري، صهر نوري السعيد) ليفاتحه في أمر دخوله وزيراً للخارجية في الوزارة المرتقبة التي كان إبراهيم كمال يحاول تأليفها. ولما عرض تحسين العسكري ذلك على نوري السعيد، سأله نوري: "لماذا لا يكلمني إبراهيم كمال نفسه في الموضوع؟ "فأجابه تحسين العسكري: "إنه يستحي منك"، فردّ نوري السعيد قائلاً: "ولماذا لا تستحي أنت؟".

عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، الجزء السادس، بيروت، ١٩٨٢، ص٤٣.

الفصل الثاني عشر

زواجه الثاني

كانت زوجة صالح جبر، وأم أولاده سعد وسعدية وخديجة، قد توفيت في سنة ١٩٣٥ حينما كان متصرفاً للواء كربلاء. وقد هزّت وفاتها كيانه، وسببت له ألماً عظيماً. وعلى الرغم من أنه شعر بفراغ هائل في حياته العائلية، مع ثلاثة أطفال زغب الحواصل، فإنه لم يفكر في الزواج بعدها لمدة طويلة. وكانت أمه هي التي ترعى أطفاله وأصبحت لهم أماً. ولكنها كانت على الدوام تلح عليه أن يتزوّج وتذكره بأن الموت حق، وأن ما حدث كان إرادة الله التي لا تناقش، وأن عليه أن يفكر في مستقبل حياته ويبحث عن زوجة تعنى به، وتشاركه حياته وتملأ فراغه وإن كانت واجباته الرسمية وانشغاله الدائم لا يتركان له مجالاً للتفكير في الزواج، ولكنها كانت تذكره بأن الشيخوخة قد أدركتها ولا بد له أن يبحث عن شريكة لحياته.

وقضى صالح جبر سبعة أعوام عاش خلالها مع والدته، وكانت هي التي ترعى أطفاله وتحيطهم جميعاً بعنايتها ومحبتها، ولكنه أخذ يفكر في الزواج أخيراً نزولاً عند إلحاحها وصار يبحث عن زوجة صالحة تشاركه سرّاء حياته وضرّاءها، فرشحت له أمه وشقيقته "هاشمية" ابنة الشيخ عدّاي الجريان[1] رئيس قبائل "البو سلطان" في

١ الشيخ عدّاي الجريان: كان رئيساً لعشيرة "البو سلطان" التي تسكن في أنحاء لواء الحلّة وقسم منها على نهر النيل التابع للمحاويل. ولد نحو سنة ١٨٨٥ وتولى المشيخة شاباً، وكان مؤيداً للإنكليز في ثورة سنة ١٩٢٠، وانتخب نائباً عن لواء الحلة في المجلس التأسيسي في سنة ١٩٢٤، وقد جرت محاولة لاغتياله في الشهر التالي لانتخابه، مع زميله سلمان البرّاك فنجا منها، وعيّن عضواً في مجلس الأعيان في =

الحلّة فخطبها ووافق أهلها على تزويجها من صالح جبر. وكانت "فضيلة" الابنة المفضلة لدى أهلها جميعاً، ولذلك كانت "مدللة" وربما على شيء من الغرور. ونشرت الصحف خبر هذا الزواج كما تنشر أخبار زواج الأشخاص المعروفين في المجتمع. وكانت صيغة الخبر هي الصيغة التقليدية المعروفة في الصحف العراقية في ذلك الوقت. وفي ما يلي ما نشرته جريدة **الأحوال** الصادرة في بغداد بتاريخ ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢:

زفاف ميمون

زفّت مساء الخميس المصادف ١٩٤٢/١/٨ كريمة المرحوم الشيخ عداي الجريان رئيس قبائل البوسلطان في الحلة بركب مهيب مشت فيه عشرات السيارات، إلى صاحب المعالي الأستاذ السيد محمد صالح جبر، وكانت حفلة الزفاف ببغداد مقتصرة على الأهل والأقرباء. فنزفّ تهانينا الصميمة لصاحب المعالي ونتمنى للزوجين حياة سعيدة وهناء وبنيناً.

وقد أثار اختيار صالح جبر مصاهرة الشيخ عداي الجريان تعليقات متنوعة، حتى بين بعض من كانوا يعدّون من أصدقائه المقربين ومؤيديه السياسيين. فقد جاء في مذكرات الأستاذ عبدالكريم الأزري (وهو من أصدقاء صالح جبر وممن يعدّونه من ألمع الشخصيات العراقية ويحملون له احتراماً كبيراً) أن صالح جبر "كان يعتبر نشأته في بيئة فقيرة متواضعة، منقصة تحتاج إلى تغطية، وأنه حقق هذه التغطية بالمصاهرة مع أبرز شيوخ عشيرة البو سلطان في لواء الحلة (محافظة بابل حالياً) بأن تزوّج من بنت الشيخ عدّاي الجريان الذي كان وقتئذ الشيخ الأكبر للعشيرة المذكورة الواسعة النفوذ في لواء الحلّة..."[١].

والواقع أنه حين تمّ زواج صالح جبر من ابنة الشيخ عدّاي الجريان في سنة ١٩٤٢،

= سنة ١٩٢٥، فلما انتهت عضويته انتخب نائباً عن لواء الحلة في مجلس النواب سنة ١٩٣٤، وتوفي في بيروت في ١٧ آب (أغسطس) ١٩٣٥. اكتسبت عشيرة "البو سلطان" في أيام الشيخ عدّاي الجريان مكانة مهمة، ولما توفي خلفه في رئاسة العشيرة أخوه الشيخ نايف الجريان (المتوفي سنة ١٩٥٧).

١ عبدالكريم الأزري، **تاريخ في ذكريات، العراق ١٩٣٠ - ١٩٥٨**، بيروت ١٩٨٢، ص٤٧٨.

كان عدّاي قد توفي قبل ذلك بسبع سنوات، أي في سنة ١٩٣٥، كما أن صالح جبر حين خطب هذه السيدة لم يكن شخصاً مجهول المكانة لكي يتهم باتخاذ هذه المصاهرة سلماً لأغراض سياسية أو تحقيقاً لطموح شخصي، أو طلباً للجاه.

كان صالح جبر عند زواجه وزيراً للداخلية، وكان قد سبق له أن شغل منصب الوزارة خمس مرات أولها في سنة ١٩٣٣، أي قبل هذا الزواج بتسعة أعوام تقريباً، كما أنه كان قبل ذلك متصرفاً أي "محافظاً" بتعبير اليوم لألوية أي "محافظات" مهمة، ومديراً عاماً، وعضواً في المجلس النيابي. فما هو الجاه الذي كان هذا الزواج سيعود به عليه؟ وهل كان للشيخ عدّاي الجريان، حتى لو كان حياً، ذلك النفوذ العظيم الذي يمكن أن يستغله أو يفيد منه شخص وصل إلى أعلى مراتب الدولة ومناصبها وأصبح في الطبقة الأولى من رجال السياسة والإدارة في العراق. ولعل العكس هو الصحيح، فقد يكون الشيخ عدّاي الجريان، لو بقي على قيد الحياة، أو أخوه الذي خلفه في رئاسة العشيرة، هو الذي سيفيد من نفوذ صالح جبر ومكانته في الدولة للحصول على بعض المكاسب المادية أو المعنوية.

وقد ذهب إلى مثل هذا الرأي اسحق نقّاش في كتابه **شيعة العراق**، إذ قال إن صالح جبر الذي ولد لعائلة فقيرة في الناصرية، أقام صلات عشائرية متينة عن طريق الاقتران بابنة الشيخ البارز رئيس عشائر البو سلطان في منطقة الحلة"[١].

أما كامل الجادرجي فقد علّق على هذا الزواج قائلاً:

> ... والمتصلون بصالح جبر اتصالاً وثيقاً يعتبرون زواجه الأخير من إحدى بنات الإقطاعيين الكبار بعد حوادث عام ١٩٤١، بداية التحوّل في حياته الخاصة والعامة. فبينما كان صالح جبر قبل هذا الزواج مضرب الأمثال في نزاهته كموظف إداري، وأنه كان يحمل آراء شبه تقدمية، أصبح بعد هذا الزواج من ذوي المصالح المادية، وقد أخذ صالح أولاً يسند أقارب زوجته ثم تحوّل إلى سند للإقطاع نفسه...[٢].

---

١ اسحق نقّاش (المحاضر في جامعة برنستن الأمريكية) Yizhak Shamir Nagash, *The Shi'it of Iraq*, Princenton, N,J. 1994, p. 129

٢ **من أوراق كامل الجادرجي**، ص٦٨.

ولم يذكر كامل الجادرجي ما هي المصالح المادية التي أصبح صالح جبر من أصحابها، ومن هم أقارب زوجته الذين أخذ يسندهم ثم يسند الإقطاع نفسه؟ ان إلقاء مثل هذه التهم دون إيراد الأدلة التي تثبتها، يجعلها تهماً غير مقبولة، إذ لم يعرف عن صالح جبر قط أنه حقق مصلحة مادية لنفسه أو لأحد من أقاربه أو أقارب زوجته، في أي منصب من المناصب التي شغلها. بل أنه حين كان وزيراً للداخلية فصل أخاه "رضا جبر" من الوظيفة بسبب ما ترامى إليه من تهم تتعلق بنزاهته. ولعل ما أورده الأستاذ كامل الجادرجي كان من قبيل التهم التي تعوّد الساسة في العراق في العهد الملكي تبادلها بزج الأمور الشخصية عند تناولهم أعمال خصومهم السياسيين.

على أن ما كتبه كامل الجادرجي يكون دليلاً يدحض ما ذهب إليه البعض من أن صالح جبر اتخذ من هذا الزواج سلماً لأغراضه، إذ إن ما قاله الجادرجي، لو صحّ، لكان دليلاً على أن أقارب زوجته هم الذين أفادوا من نفوذه.

على أن أكثر ما قيل بشأن هذا الزواج تهافتاً، كان ما ذكره الأستاذ محمد مهدي الجواهري في مذكراته، إذ قال:

"... وبعدها دارت في مجالس العراق، وصالوناته، أحاديث عن فضائح تزكم الأنوف. فصالح جبر يسعى إلى أن يزيد مقامه، ويرسّخ أقدامه، بأن يتزوّج على زوجته الأولى ابنة الإقطاعي الكبير عدّاي الجريان المهيمن على أخصب الأراضي في الحلة وجوارها من أرض الفرات..."[١].

وقد سبقت الإشارة إلى أن زوجة صالح جبر الأولى توفيت في سنة ١٩٣٥، وأن زواجه الثاني كان في سنة ١٩٤٢، أي بعد وفاتها بسبع سنوات. ومع ذلك يذكر الأستاذ الجواهري أن زواجه "على" زوجته الأولى... كان فضيحة تزكم الأنوف. فما هي تلك الفضيحة وما الذي يزكم الأنوف فيها، حتى لو كانت زوجته الأولى على قيد الحياة؟

ومن المؤسف حقاً أن تكون مذكرات هذا الشاعر الكبير حافلة بالكثير من أمثال هذه الأكاذيب والتخرّصات التي أملاها الحقد والخصومة الشخصية، وهي لا تليق بمكانته الأدبية، ولا تنطلي على من له أبسط الإلمام بتاريخ العراق الحديث.

---

١ محمد مهدي الجواهري، **ذكرياتي**، الجزء الأول، دار الرافدين، دمشق، ١٩٨٨، ص٤٣٤.

الفصل الثالث عشر

صالح جبر وزيراً للداخلية

بعد استقالة جميل المدفعي، وفشل إبراهيم كمال في تأليف الوزارة، اتجهت أنظار الوصيّ إلى نوري السعيد مرة أخرى، وكان، كما سبقت الإشارة، قد عيّن وزيراً مفوّضاً في القاهرة لإقصائه عن المسرح السياسي وجعله بعيداً عن الأنظار لبعض الوقت. وكان علي جودت، بصفته وزيراً للخارجية، قد استدعى نوري السعيد إلى بغداد للمداولة، فلمّا وصلها وكانت المساعي لتأليف إبراهيم كمال للوزارة قد فشلت، كلّف الوصيّ نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة، فلم يجد صعوبة في تأليفها في ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١ (وكانت وزارته السادسة) واختار وزراءه من الذين عارضوا حركة رشيد عالي الكيلاني، ومن المشهود لهم بالكفاءة والحزم، وكان أبرزهم صالح جبر الذي عهد إليه بوزارة الداخلية، وكذلك بوزارة الخارجية بالوكالة.

وكان صالح جبر أول شيعي يشغل منصب وزير الداخلية في دولة العراق الحديثة، وكان موقفه حين جاء إلى الوزارة قوياً، إذ كان مسنوداً من جانب الوصيّ على العرش الذي قدّر ما أبداه له من ولاء في البصرة، ومن الإنكليز الذين ثمّنوا عدم انجرافه مع حركة رشيد عالي الكيلاني كما فعل الكثيرون غيره، مضحّياً بمنصبه، ومغامراً بمستقبله السياسي والإداري في حال نجاح الحركة.

وقد أراد نوري السعيد، الداهية المحنّك، أن يكون أول شيعي يشغل وزارة الداخلية

رجلاً ذا كفاءة وذا شجاعة وذا قدرة على اتخاذ القرارات الخطيرة في تلك الظروف العصيبة، ظروف الحرب العالمية الثانية، ودعايات هتلر وموسوليني وفرانكو، وفي أعقاب حركة رشيد عالي، لتحمّل المسؤولية الكبيرة.

وهنا بدأ صالح جبر مرحلة من أقوى مراحل نفوذه، فقد أصبح على رأس وزارتين من أهم وزارات الدولة وهما الداخلية والخارجية، وكانت هذه بداية سلسلة من المناصب الوزارية المهمة التي تولاها في الحكومات المتعاقبة، واضطلع بها بكفاءة عالية، حتى أتته رئاسة الوزارة منقادة، بعد ذلك بأقل من ستّ سنوات.

ولم يضع نوري السعيد منهاجاً لأعمال وزارته حسب العادة المتبعة، بل اكتفى بخطاب أذيع من محطة الإذاعة اللاسلكية في بغداد، تضمن مبادئ عامة لا تختلف في جوهرها عن منهاج كل وزارة تأتي إلى الحكم، ولكن أهداف سياسته الحقيقة كانت التعاون التام مع بريطانية في تصفية الحساب مع القائمين بحركة مايس (رشيد عالي الكيلاني) والمسؤولين عنها والمؤيدين لها، وتطبيق معاهدة سنة ١٩٣٠ التي كان هو عاقدها.

وعلى الرغم من عدم إعلان نوري السعيد منهاجاً رسمياً لوزارته، فإنه وجّه رسالة شخصية إلى السفير البريطاني في بغداد تضمنت ما يعتزم تحقيقه من أمور، فأطلع السفير زميله الأميركي بول نابنشو على هذه الرسالة، وأبلغ الأخير فحواها إلى حكومته، وأهم ما جاء فيها هو:

١ - تطهير الجيش العراقي من العناصر المؤيدة للمحور، والعمل على تقوية الجيش لغرض الأمن والاستقرار الداخلي في البلاد، والعمل على عدم تجنيد العشائر والقبائل مما سيؤدي إلى استحسان العشائر ويحقق له شعبية بينها.

٢ - اتخاذ إجراءات قضائية شديدة ضد رشيد عالي الكيلاني وجماعته من الذين يتحمّلون المسؤولية في الأحداث الأخيرة.

٣ - تحقيق الإصلاحات في وزارة المعارف وفصل كل المعلمين الذين يؤيدون المحور.

٤ - فصل كل مؤيدي المحور من موظفي الحكومة واعتقال كل العناصر الخطرة

في معسكرات الاعتقال[1].

وكان تنفيذ جانب كبير من هذه الخطة يقع على عاتق صالح جبر بوصفه وزيراً للداخلية، فاضطلع بهذه المهمة التي أساءت إلى موقفه بين العناصر المؤيدة لحركة رشيد عالي وكانت تلك العناصر لا تزال تحظى بكثير من الشعبية بين أفراد الشعب العراقي. ولكن صالح جبر مضى في تحقيق هذه المهمة خلال سنوات الحرب بشجاعة منقطعة النظير، وتحمّل مسؤولية ثقيلة بتنفيذ مطالب البريطانيين في حجز العناصر التي يُشك في ميولها النازية، فاضطر إلى توقيف جماعات قومية اتهمت بالنازية، واضعاً نصب عينيه الأهداف البعيدة لمصلحة البلاد، مضحّياً بشعبيته، متعرّضاً لكثير من العداوات.

بدأ صالح جبر عمله في وزارة الداخلية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية الحسابات بعزم وحياد مع الذين اعتبروا ضالعين في حركة رشيد عالي أو تعاونوا معها، وأنشئت معسكرات الاعتقال في الفاو والعمارة، ثم في "نقرة السلمان"، وهي بقعة صغيرة نائية في الصحراء قرب الحدود السعودية، واعتقلت الحكومة وجبة بعد أخرى من الذين اعتبروا ضالعين في الحركة أو مؤيدين لها أو اتهموا بالتعاطف مع النازية. وهكذا تم اعتقال كل من كان قد تلقّى دراسته في ألمانية، وكل تاجر كان وكيلاً لشركة ألمانية، وكل أستاذ هاجم انكلترة خلال أيام الحركة وقمع كل نشاط معادٍ للتحالف العراقي - البريطاني. وكذلك فصلت وزارة الداخلية لفيفاً من المديرين العامّين والمتصرّفين والقائمقامين ومديري النواحي وسائر الموظفين الذين شايعوا الحوادث المذكورة. وحذت بقية الوزارات حذو وزارة الداخلية في فصل موظفيها من الخدمة، واعتقل عدد كبير من المحامين والصحافيين والمدرسين والأطباء وغيرهم. وفي ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١ تمّ اعتقال وتسفير ٤١ شخصاً من الذين تعاونوا مع حركة رشيد عالي أو عرف اتصالهم بألمانية النازية، ثم أعقبتهم مجموعة أخرى من المعتقلين بلغ عددهم ٤٤ شخصاً.

وذكر السفير البريطاني في بغداد في برقية إلى حكومته أن وزارة نوري السعيد اعتقلت حوالي ١٧٠ شخصاً يمثلون الآن في معتقل الفاو[2]، بينما قال

١ السجلات الوطنية للولايات المتحدة، الوثيقة المرقمة USNA, 890 500/601 بتاريخ ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١.

٢ من كورنواليس (بغداد) إلى وزارة الخارجية (لندن): FO 371/31371 (E-285) برقية مؤرخة في: ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤١.

عبدالرزاق الحسني، الذي كان نفسه أحد المعتقلين – والعهدة عليه – أن عدد الذين اعتقلتهم السلطة على عهد نوري السعيد ناهز الألف، في حين أنه سجّل اعتقال خمس وجبات من المعتقلين ذكر أسماءهم جميعاً، وكانت ١٦٢ اسماً فقط[١]، وإن كانت أعداد المعتقلين أكبر من ذلك، ولكنها لم تناهز الألف كما قال.

كانت الاعتقالات تتم استناداً إلى "مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة" رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠. وقد أدى حصر قرارات الاعتقال بين نوري السعيد وصالح جبر، دون عرض الأسماء على مجلس الوزراء، إلى توتر شديد داخل الوزارة، وفي ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر)، أي اليوم الذي صدر فيه قرار اعتقال الوجبة الأولى من المعتقلين بتهمة النازية، قدّم صادق البصام، وزير العدلية في وزارة نوري السعيد، استقالته من الوزارة لأنه كان يعتقد أن المرسوم الذي تستند إليه الحكومة في إجراءات الاعتقال كان قد وضع في حينه لغرض معين، وهو مكافحة الشيوعية والفوضوية. ولم يذكر صادق البصام في كتاب استقالته أسبابها، ولكن نوري السعيد كان على علم بها، فاتصل به وأكد له بأن قرارات الاعتقال ستعرض على مجلس الوزراء وتصدر بموافقته، ولن تتمّ بقرار من وزير الداخلية وحده، فصرف صادق البصّام النظر عن الاستقالة موقتاً. فلما استمرت سياسة الاعتقالات كالسابق، قدم استقالة أخرى في ٩ شباط (فبراير) ١٩٤٢، فقبلت في هذه المرة، وعُيّن داود الحيدري وزيراً للعدلية بمكانه.

وبعد ذلك باثنتي عشرة سنة طلب عبدالرزاق الحسني في تموز (يوليو ١٩٥٣) إلى صادق البصّام أن يوضح له الأسباب الحقيقية لاستقالته، فأجابه البصّام بأن استقالته كان مبعثها دوافع عديدة أهمها: (١) انتهاج الوزارة وقتذاك سياسة سلبية متطرّفة حيال العناصر الوطنية المعروفة بميولها السلبية تجاه الإنكليز (٢) اندفاع بَعض من أعضاء الوزارة القائمة آنذاك، وخصوصاً وزير الداخلية صالح جبر إلى شنّ حملة واسعة النطاق ضدّ تلك العناصر الوطنية، وإلى زجّهم زرافاتٍ ووحداناً في غياهب السجون والمعتقلات، من دون أن تقترن إجراءاته هذه بموافقة مجلس الوزراء ومن دون أن يُستمزج رأيه فيها بصفته وزيراً للعدلية مسؤولاً عن تطبيق أحكام القوانين.

وأضاف صادق البصّام أنه تقدّم إلى مجلس الوزراء بمذكرة رسمية دلل فيها على

١ الحسني، ج ٦، ص ٥٨ – ٦٠.

مخالفة "مرسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة" لأحكام القانون الأساسي وعلى بطلان الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية استناداً إلى أحكامه، فلم تلق المذكرة تأييداً من لدن رئيس الوزراء، فرفع استقالته الثانية، وذلك بعد جدال عنيف احتدم بينه وبين وزير الداخلية صالح جبر في آخر اجتماع لمجلس الوزراء حضره عند مناقشة اقتراحات صادق البصّام الرسمية[1].

استقالة وزارة نوري السعيد السادسة وإعادة تأليفها

اصطدمت سياسة نوري السعيد بعواطف وزراء آخرين من أعضاء وزارته الذين لم يوافقوا على التوسّع في تطبيق "مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة" والمبالغة في إرضاء بريطانية على حساب العناصر الوطنية، فحاولوا التسلل من الوزارة تباعاً، مما زعزع مركزها إلى حدّ ما. وكان الرأي العام غير مرتاح أيضاً لإجراءات الوزارة بحق العدد الكبير من مؤيدي حركة رشيد عالي الكيلاني، إذ كان بين المعتقلين شخصيات عرفت بوطنيتها الحقيقية، وكانت لها مكانة محترمة وسمعة طيبة وخدمات طويلة للبلاد في شتى مجالات اختصاصاتها[2].

واضطرّ نوري السعيد من وقت إلى آخر إلى إجراء تغييرات في المناصب الوزارية على أثر استقالات بعض الوزراء، منها تعيين عبدالإله حافظ (مدير الواردات العام في وزارة المالية) وزيراً أصيلاً للاقتصاد في ١٩ تموز (يوليو) ١٩٤٢، بعد أن كان يشغلها السيد عبدالمهدي بالوكالة.

وكان في الوزارة آنذاك وزيران شيعيان فقط هما صالح جبر والسيد عبدالمهدي. ولم يكن انتماء عبدالإله حافظ الطائفي واضحاً، فهو ينتمي إلى

١ الحسني، **تاريخ الوزارات**، ج ٦، ص٦٣.

٢ كان بين المعتقلين على سبيل المثال (لا الحصر): العلامة محمد بهجة الأثري، فائق السامرائي، عبدالرحمن البزّاز، رفائيل بطّي، طالب مشتاق، مظهر الشاوي، علي حيدر سليمان، الدكتور عبدالكريم كنّونة، درويش المقدادي، المحامي عبدالرحمن الخضير، الدكتور سليم النعيمي، الدكتور جواد علي، سلمان الصفواني، ناجي معروف، أكرم فهمي، نعمان العاني، عبدالملك عبداللطيف نوري، الدكتور صبري مراد، إبراهيم شوكت، جلال خالد، عبدالستار القره غولي، جمال الدين الألوسي، خليل كنّه، عبدالهادي المختار، ناصر الجنابي، عبدالقادر جميل، وآخرون..

أسرة موصلية معروفة يقال إنها شيعية الأصل، ولكن الشيعة لم يعترفوا بانتمائه إلى طائفتهم أو تمثيله لهم.

وفي اليوم التالي لتعيين عبدالإله حافظ طالب السيد عبدالمهدي بتعيين وزير شيعي ثالث في الوزارة تنفيذاً للمبدأ الذي سبق لنوري السعيد أن وافق عليه عند تأليفه وزارته في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١، وهو أن تضم الوزارة ثلاثة وزراء من الشيعة، بعد أن أصبح عدد الوزراء الشيعة اثنين فقط باستقالة صادق البصّام في شباط (فبراير) ١٩٤٢. وكان السيد عبدالمهدي يخشى أن يتجاهل رئيس الوزراء المبدأ المتّفق عليه، فيملأ الوزارة بوزراء من السنّة، وهكذا ظهرت أزمة وزارية جديدة على أساس طائفي.

وشعر السفير البريطاني كورنواليس أن هذه الأزمة تهدد بسقوط الوزارة، فقرر أن يتدخّل لإنقاذها. وكان نوري السعيد غاضباً جداً بسبب هذا الموقف، والسيد عبدالمهدي متمسكاً برأيه بعناد. أما صالح جبر فكان مستعداً للوقوف بجانب رئيسه في هذا الخلاف، على الرغم من صداقته وعلاقته الوثيقة بالسيد عبدالمهدي. وبعد ثلاثة أيام من المداولات والمناقشات، في جوّ بغداد الشديد الحرارة في شهر تموز (يوليو) خفّت حدة الأزمة وهدأت الخواطر نسبياً، واتجه الطرفان إلى البحث عن مرشح يكون العضو الشيعي الثالث في الوزارة. ولكن الموضوع أجّل أخيراً لعدم الاتفاق على مرشح مناسب[1].

قرر نوري السعيد إزاء هذا الوضع، أن يستقيل ثم يعيد تأليف وزارة جديدة، وقد عزا استقالته إلى وجود خلافات بين أعضاء وزارته حول بعض القضايا الهامة كقضايا التموين وغيرها، بحيث أصبح يعتقد بتعذّر الاستمرار في العمل في هذه الظروف. والواقع أنه كانت هنالك خلافات شديدة بين أعضاء وزارة نوري السعيد، وخصوصاً بين صالح جبر، وزير الداخلية، وعلي ممتاز الدفتري، وزير المالية. وكان خلافاتهما حول القضية الصعبة المتعلقة بتوزيع الحبوب.

وقد اتّهم علي ممتاز صالح جبر بعرقلة كثير من الأمور بصورة متعمدة، وقابله صالح جبر باتهامه بالفساد والضلوع في صفقات غير مشروعة. ولذلك تلاشت آمال نوري

١ تقرير سري عن الحادثة من السير كينهان كورنواليس إلى المستر ايدن بتاريخ ٢ آب (أغسطس) ١٩٤٢
FO 371l31371 (E-4722/204/93)

السعيد في إيجاد تسوية سهلة لمشاكل الوزارة ووجد أن أنصاف الحلول لن تجدي نفعاً، فقدّم استقالته إلى الوصي بقصد إفساح المجال لتأليف وزارة تتعاون على خدمة البلاد وتسودها روح التفاهم والتضامن.

ولكن الاستقالة في الواقع كانت صورية، وكان الغرض منها التخلص من بعض الوزراء وإدخال بعض التعديلات على الوزارة.

ولما تسلّم الوصيّ كتاب الاستقالة أجاب بقبولها، وما لبث أن كلّف نوري السعيد بإعادة تأليف الوزارة، فشرع نوري السعيد في تأليفها بثقة في النفس وأجرى مشاورات مع جهات عديدة بينها السفارة البريطانية التي كانت تلحّ على وجوب وضع شخصية قوية في وزارة المالية لمجابهة مشاكل البلاد المالية والاقتصادية التي يهتمّ بها الشعب وتتعلق بمصالحه مباشرة، وعلى رأسها مشكلة التموين المستفحلة. وقد أعلن نوري السعيد أن وزارته الجديدة ستعيرها أكبر نصيب من اهتمامها. كما أن السفارة البريطانية كانت تلحّ على إبقاء صالح جبر عضواً في الوزارة الجديدة، وإقصاء علي ممتاز، فوافق نوري السعيد على ذلك[1].

وتألّفت وزارة نوري السعيد في ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢، وكانت وزارته السابعة، وقد أدخل فيها وزيرين جديدين هما تحسين العسكري، وهو صهره أخو زوجته، فعهد إليه بوزارة الداخلية، وأحمد مختار بابان الذي كان يستوزر للمرة الأولى، وقد اختاره وزيراً للشؤون الاجتماعية. كما استبقى في وزارة المعارف تحسين علي الذي كان الأمير عبدالإله يحميه لأسباب شخصية (ذكر القائم بالأعمال البريطاني في تقريره أنه لم يتوصل إلى معرفتها)[2] وعيّن عبدالمحسن شلاش وزيراً للاقتصاد، وداود الحيدري وزيراً للعدلية. أما السيد عبدالمهدي فقد استبقي وزيراً للمواصلات والأشغال، وعهدت إليه أيضاً وزارة الاقتصاد بالوكالة بعد اعتذار السيد عبدالمحسن شلاش.

أما عبدالإله حافظ، وزير الاقتصاد في الوزارة السابقة فقد عيّن وزيراً للخارجية. وكان نوري السعيد يأمل أن يتمكن من إقناع توفيق السويدي على الاشتراك في الوزارة

---

١ من المستر طومسن (القائم بالأعمال البريطاني في بغداد) إلى وزير الخارجية انطوني ايدن بتاريخ ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢ – FO 371;31371 (E 6356/204/93)

٢ المصدر نفسه.

وزيراً للخارجية ليساعده في حمل أعباء العمل البرلماني الذي أرهقه خلال الدورة البرلمانية السابقة. ولكن توفيق السويدي تقدم بمطالب تعجيزية. فقد اشترط إقصاء معظم أعضاء الوزارة السابقة بما فيهم صالح جبر والسيد عبدالمهدي، وإدخال عمر نظمي ومصطفى العمري، اللذين كان نوري السعيد يرى من المستحيل العمل معهما. إضافةً إلى ذلك طلب منحه صفة نائب رئيس الوزراء وهو منصب لا وجود له في الدستور. كما أنه هاجم صالح جبر وطالب بتنحيته مدّعياً أن نوري السعيد لم يحتفظ به إلا نزولاً عند طلب السفارة البريطانية. والواقع أن السفارة البريطانية كانت قد اقترحت على نوري السعيد ذلك، كما يظهر من تقرير السفارة المرسل إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢، ولكن إدخال نوري السعيد له في الوزارة لم يكن لذلك السبب، بل لأنه كان يعتقد، كما تعتقد السفارة، أن وزارة المالية تحتاج إلى وزير حازم ذي شخصية قوية، وأنه كان مصمماً على إدخاله في الوزارة حتى وإن لم تنصحه السفارة بذلك، لينهض بمعالجة قضية التموين وغيرها من القضايا التي يهتمّ بها الشعب وتتعلق بمصالحه مباشرة، والتي أعلن أن حكومته ستعيرها أكبر نصيب من اهتمامها غير عابئ باعتراضات توفيق السويدي أو غيره من خصوم صالح جبر.

الفصل الرابع عشر

صالح جبر وزيراً للماليّة

حينما اشترك صالح جبر في وزارة نوري السعيد السابعة وزيراً للمالية، كانت هذه المرة الأولى التي يشغل فيها هذه الوزارة بعد أن سبق له أن تولى وزارات العدلية والمعارف والداخلية والخارجية (ثم وكالة وزارة الدفاع في وقتٍ تالٍ). وكان ذلك مصداقاً لما ورد في كتاب "ويندل ويلكي" المعنون **عالم واحد** عن الرجال الذين قابلهم خلال زيارته إلى العراق في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٢، مندوباً خاصاً للرئيس الأميركي روزفلت، إذ قال:

"... وقد علمت أن كل وزير تقريباً، تولى في وقت ما، كل وزارة في الحكومة. وقال لي صديق عراقي: ألست ترى عندما لا تجد بين يديك سوى عدد قليل من أوراق اللعب، أنك تضطر إلى خلطها مراراً؟..."[1].

وكان صالح جبر عند تأليف الوزارة خارج بغداد، فلما عاد إليها في ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢، أدلى بتصريحه المشهور حول المحتكرين والمضاربين الذين

1 Wendell L. Willkie, *One World*, University of IIIinois Press Urana & London, 1966, p. 32.
ونذكر بهذه المناسبة أن حكمت سليمان – مثلاً – تولى وزارة المعارف والداخلية والمالية في أوقات مختلفة قبل أن يصبح رئيساً للوزراء. وتولى عمر نظمي وزارات الاقتصاد والمعارف، والداخلية، والعدلية، والأشغال والمواصلات، والدفاع. وتولى عبدالإله حافظ وزارات الاقتصاد، والخارجية، والمعارف، والمالية، والتموين. وتولى نجيب الراوي وزارات المعارف، والشؤون الاجتماعية، والعدلية. وتولى نصرت الفارسي وزارات المالية، والخارجية، والاقتصاد، والشؤون الاجتماعية.

تصاعد نشاطهم خلال سنوات الحرب، وقال فيه:

"إن المحتكرين والمضاربين أعتبرهم أنا، أنهم من الرتل الخامس، وهم فريق من البشر إذا لم يقصدوا خدمة الأجانب، فإنهم يربكون الحياة الاقتصادية، ويحرمون الناس من تناول رزقهم، فهم من حيث النتيجة يعتبرون من الرتل الخامس، ويجب أن يعاملوا معاملة الرتل الخامس"[١].

وأولى صالح جبر في وزارة المالية اهتمامه الكبير لشؤون التموين، واستحدث لها مديرية عامة، وفي أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ أصدرت وزارة المالية نظاماً يقضي "بإدماج كافة الشعبات المحدثة في وزارة المالية لشؤون التموين في (مديرية التموين العامة) التي أصبحت أعمالها تتعلق بشؤون التموين بصورة عامة، وتشمل الإنتاج المحلّي بكامله، كما تشمل الإنتاج المستورد، وأمور وسائط النقل كافة".

أزمة وزارية جديدة

بعد تأليف هذه الوزارة بأيام قلائل حدثت أزمة وزارية هددت بسقوطها مرة أخرى، ذلك بسبب نزاع نشب بين وزير المواصلات السيد عبدالمهدي، ووزير المعارف تحسين علي. وقد تصاعد النزاع وبلغ مرحلة كادت تقحم فيها صالح جبر الذي كان صديقاً وثيق الصلة بالسيد عبدالمهدي، بل يذهب الكثيرون، ومنهم السفارة البريطانية في بغداد، إلى أن السيدعبدالمهدي كان يمارس نفوذاً قوياً على صالح جبر.

وتعود أسباب الخلاف إلى مناقشة جرت في مجلس الوزراء على أثر إعلان أسماء الطلاب المقبولين في دار المعلمين العالية، إذ كان بين أحد عشر طالباً من المقبولين من لواء الموصل سبعة طلاب من المسيحيين. واستنكر السيد عبدالمهدي هذا العدد ووجده يفوق نسبة المسيحيين في ذلك اللواء كثيراً، وكأن القبول في الكليات يجب أن يخضع للتمثيل النسبي لفئات الشعب القومية أو الدينية، وليس إلى كفاءة الطلاب والدرجات التي يحصلون عليها، بصفتهم مواطنين متساوين في الحقوق، يتمتعون،

---

١ نشر التصريح في جريدة **الزمان** التي كانت تصدر في بغداد، العدد ١٥٥٥، الصادر بتاريخ ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣.

أو يجب أن يتمتعوا، بفرص متكافئة بغضّ النظر عن ديانتهم أو طائفتهم أو قوميتهم. فأثار السيد عبدالمهدي الموضوع في مجلس الوزراء، وتبودلت عبارات قاسية بينه وبين وزير المعارف تحسين علي. وعلى الرغم من أن وزير المعارف وافق على إجراء تحقيق في الموضوع، فإن الأمر لم ينته بذلك، إذ اتهم كل من الوزيرين زميله بإهانته.

وصادف أن زار رئيس الوزراء نوري السعيد القائم بأعمال السفارة البريطانية "جفري طومسن"، في غياب السفير عن العراق، ولعله زاره لبحث هذا الموضوع خصيصاً، وأخبره أن النزاع بين الوزيرين بلغ مرحلة خطيرة وأنه كان يخشى أن يؤدي الأمر إلى إقحام صالح جبر في الموضوع أيضاً. وكان نوري السعيد يعتقد أن اللوم يقع على السيد عبدالمهدي، ولم يكن لديه مانع من قبول استقالته لولا تحسبه من موقف صالح جبر الذي كان يتعاطف معه بسبب الصداقة الوثيقة والرابطة المذهبية بينهما. وقال نوري السعيد لطومسن "لو تضامن صالح جبر مع السيد عبدالمهدي وخرج من الوزارة، لأدى ذلك إلى زعزعة مركزها وربما إلى سقوطها". وناشد نوري السعيد القائم بالأعمال أن يقابل صالح جبر لعله يتأثر بنصيحة يوجهها إليه. وذهب المستر طومسن لمقابلة صالح جبر وفاتحه في الأمر، وبدأ الحديث بتذكيره أنه في يوم ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢ كان قد أعرب له عن القلق الذي كان يساوره بسبب الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها البلد. وقال إنه الآن أشد قلقاً للتدهور المفاجئ في الوضع السياسي، وأضاف أن جميع المعلومات تشير إلى أن الشعب يفقد صبره بصورة متزايدة، لعدم قيام الحكومة بشيء لتوفير الطعام له ولعدم سيطرتها على قضية الإسكان. وأبدى طومسن أنه إذا حدثت الآن أزمة وزارة بسبب خلافات شخصية بين الوزراء على أمور تافهة، مثل قبول سبعة طلاب مسيحيين في دار المعلمين العالية، فقد يُفضي ذلك إلى مشكلة كبيرة ويهدد بعواقب خطيرة.

أجاب صالح جبر أنه مع القائم بالأعمال في ما قاله، وأنه منذ سماعه بالنزاع بين زميليه، يعمل على إيجاد تسوية بينهما، وأن المشكلة كانت قد بدأت في الصيف الماضي حينما أصبح من الواضح لمعظم أعضاء الوزارة أن وزير المعارف كان فاشلاً تماماً، ولكن الوصيّ كان يلتزمه ويحميه، وأنه بسبب تصريحاته رفض السيد عبدالمهدي التعاون مع تحسين علي عند تأليف الوزارة الحالية.

وأدلى صالح جبر بشرح طويل وتفصيليّ للنزاع بين الوزيرين، وكانت النقطة الرئيسية هي أن السيد عبدالمهدي شعر - مصيباً كان في ذلك أم مخطئاً - أنه تعرّض لإهانة مريرة، وكان مستاءً إلى درجة جعلته يهدد بالانتحار، ولم يكن هنالك ما يمكن إقناعه به على التعاون مع تحسين علي، وإذا تقررت التضحية بالسيد عبدالمهدي لهذا السبب، فإن تأثير ذلك على صالح جبر سيكون كبيراً.

ولم يكن بوسع صالح جبر أن ينظر إلى هذا النزاع بعدم اكتراث وكأن الأمر لا يعنيه، لأن مثل هذه الأزمة كانت ستضعف مكانته هو أيضاً، وتعطي سلاحاً قوياً لأعدائه الكثيرين الذين كسب عداواتهم بسبب الاعتقالات التي جرت حينما كان وزيراً للداخلية بعد حركة رشيد عالي الكيلاني، ولذلك فإنه يحتاج إلى أي دعم يمكن أن يحصل عليه الآن[1].

وكان من الممكن استبعاد شبح الأزمة الوزارية بحلّ بسيط، وهو إقصاء تحسين علي من وزارة المعارف. ولذلك تدخّل السيد محمد الصدر، رئيس مجلس الأعيان، وفاتح الوصيّ في الموضوع، فوافق الوصيّ أخيراً على استبعاد تحسين علي بعد فترة مناسبة.

أما السيد عبدالمهدي فقد استقال أيضاً بعد تأليف الوزارة بأقلّ من أسبوعين، ولاستقالته قصة أخرى:

كان السيد عبدالمهدي وزيراً للمواصلات والأشغال. ووزيراً للاقتصاد بالوكالة، ولكنه لم يكن راغباً في القيام بأعباء المنصبين في وقت واحد، فانتهز فرصة اجتماع مجلس الوزراء يوم ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢ لبحث موضوع التموين، وأبدى معارضته لبعض الاتجاهات التي لم يوافق عليها، ثم ما لبث أن قدم استقالته من وزارة الاقتصاد في اليوم التالي. ولكن نوري السعيد الذي كان يريد التخلص منه بأي حال، انتهز هذه الفرصة واعتبر استقالته من وزارة الاقتصاد وكأنها استقالة من عضوية الوزارة كلياً، فاستصدر إرادة ملكية بقبول استقالة السيد عبدالمهدي ليس من وزارة الاقتصاد وحدها - كما كانت نيّة السيد عبدالمهدي - بل من كلا منصبيه. ويقول عبدالرزاق الحسني إن السيد عبدالمهدي أجاب عن استفسار وجهه إليه فيما إذا كان قد استقال من وزارة الاقتصاد فقط أم من كلتا الوزارتين قائلاً: إن كتاب الاستقالة كان صريحاً لا لبس فيه، ولكن نوري السعيد أراد أن يتخلص من معارضاته ومشاحناته في

١ عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٦، ص٩٧.

اجتماعات مجلس الوزراء فانتهز هذه الفرصة للتخلص منه واستصدر الإرادة الملكية بالشكل الذي صدرت به[1] فاعتبر مستقيلاً من كلتا الوزارتين. هكذا تمّ التخلص من المشاكل التي كان يثيرها السيد عبدالمهدي، وحلت هذه الأزمة الوزارية التي هددت الوزارة، ولم يبد صالح جبر اعتراضاً على ما حصل.

ومهما كانت صحة موقف هذا الوزير أو ذلك، فإن هذه القضية وملابساتها، وما نجده في تقارير السفارة البريطانية عن تفاصيلها، لها دلالة مهمة أخرى. فهي تظهر الدور الذي كانت تقوم به السفارة البريطانية، ومدى تدخلها في شؤون العراق الداخلية في ذلك العهد، كما تظهر أن الساسة العراقيين كانوا في بعض الحالات – ومنها هذه الحالة – هم الذين يدعون السفارة البريطانية ويشجّعونها على مثل هذا التدخل.

إضافة إلى ذلك، فليس من المألوف في التعامل الدبلوماسي أن يزور رئيس وزراء دولة مستقلة، ولا وزير خارجيتها، سفارة دولة أجنبية إلا في مناسبة خاصة كحفلة استقبال أو دعوة غداء أو عشاء. ومن حق وزير الخارجية – ومن باب أولى رئيس الوزراء – أن يستدعي سفير أية دولة لمقابلته في أي وقت من الليل أو النهار يحدده هو، ومن واجب السفير أن يذهب إلى المقابلة في الوقت الذي يحدد له، إلا في ظروف قاهرة، كالمرض أو ما شابه. أما أن يزور "رئيس الوزراء" ممثل دولة أجنبية (وخصوصاً أنه قائم بالأعمال وليس سفيراً) ليستعين به في التوفيق بين اثنين من وزرائه، فذلك خروج على تقاليد التعامل الدبلوماسي المتبعة بين جميع الدول، وتفريط في الكرامة الوطنية.

ولكن هذه الاتصالات كانت تجري بصورة سرية تماماً، ولا يطلع عليها أحد، ولم يعلم بها الشعب، ولم تُعرف إلا بعد فتح الوثائق البريطانية بعد ذلك بأعوام طويلة. وعلى الرغم من إجراء هذه الاتصالات بصورة سرية وخاصة، كان لا بد لها أن تتسرّب إلى مسامع البعض عن طريق من كان الساسة يأتمنونهم، أو عن طريق حاشيتهم أو أقربائهم، وكان لا بد لها أن تُعرف بطريقة ما، وذلك ما جلب لنوري السعيد سمعته المعروفة – حتى لدى البريطانيين أنفسهم – واتهامه بتنفيذ رغبات بريطانية أو خدمة مصالحها. على الرغم من وطنيته التي لا شكّ فيها وحرصه على مصالح بلاده. وإلا فما شأن ممثل

١ برقية من القائم بالأعمال البريطاني في بغداد، جفري طومسون، إلى وزارة الخارجية، (لندن) بتاريخ ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢ FO 371/31371 (E 6384)

دولة أجنبية، مهما كانت علاقاتها بالعراق وثيقة، بقضية داخلية بحتة، ونزاع في جلسة مغلقة لمجلس الوزراء بين وزيرين حول قضية تافهة أو مهمة لا تخص علاقات العراق الخارجية، ولا تتعلق بمعاهدته مع بريطانية. إن إقحام نوري السعيد السفارة البريطانية في قضية كهذه كان عملاً لا ينسجم واستقلال البلاد. وكان الواجب، حتى لو تدخلت السفارة البريطانية في الأمر من تلقاء نفسها، أن يردّ الوزراء بأنها قضية داخلية لا تمسّ العلاقات العراقية – البريطانية، ويفهمه بطريقة مناسبة أن ليس من حقه التدخل فيها.

***

ثم نشب خلاف بين نوري السعيد وصالح جبر في قضية تقديم المساعدة إلى الدول المجاورة، ويمكن تلخيص القضية كالآتي:

كان العراق قد أعلن الحرب على دول المحور رسمياً، وانضم إلى "تصريح الأمم المتحدة" الذي أعلن في واشنطن في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢[١]، وعلى الرغم من أن حكومة نوري السعيد لم تلتزم علناً بمساعدة الدول المجاورة بتزويدها بما لديها من فائض المنتجات الزراعية، فإن السفير البريطاني في بغداد كان يمارس ضغطاً كبيراً على نوري السعيد ووزير المالية صالح جبر لتزويد إيران وتركية بكميات من الشعير الذي كانت هاتان الدولتان بحاجة ماسة إليه، وكان يعلم أن في العراق كميات تفيض عن حاجته منه، ويطالب العراق بذلك بحجّة أنه أصبح في عداد الدول المتحاربة بنتيجة انضمامه إلى "تصريح الأمم المتحدة".

وبعد اتصالات طويلة وإلحاح شديد من جانب السفارة البريطانية تقرر أخيراً إصدار بيان يقضي بتحديد أسعار الشعير وفرض السيطرة الحكومية على جميع مبيعاته. وكان البيان يحتّم على جميع الأشخاص الذين ينتجون الشعير أو يمتلكونه أن يسلّموا للحكومة أية كميات مخزونة منه تزيد عن احتياجاتهم الشخصية للغذاء.

١ وقعت على هذا التصريح الولايات المتحدة وبريطانية والاتحاد السوفييتي و٢٣ دولة محاربة أخرى، وبعد ذلك انضم إليه ١٩ دولة أخرى. وكان يتضمن التعهد بالتعاون على أساس "ميثاق الأطلسي" في استخدام الدول الموقعة على التصريح كامل قواها ضد ألمانية وايطاليا واليابان وتتعهد بالتعاون مع الدول الموقعة وبعدم عقد صلح منفرد مع الأعداء.

وقد حدد البيان الأسعار التي ستدفعها الحكومة لأصحاب الشعير بعد سيطرتها عليه.

وبعد أن وافقت الحكومة على الإجراءات المقترحة للسيطرة على بيع الشعير وتصديره، أوقف نشر البيان في اللحظة الأخيرة بصورة غير متوقعة، وكان السبب هو انزعاج وزير المالية صالح جبر من بعض الملاحظات التي أبداها رئيس الوزراء نوري السعيد خلال إحدى جلسات مجلس الأعيان حول السياسة الاقتصادية للحكومة. فقد اعترف نوري السعيد في المجلس بأن إجراءات الحكومة حتى ذلك الوقت كانت غير كافية وغير ناجحة، ووعد باتخاذ إجراءات أفضل في المستقبل. فشعر صالح جبر أن هذه الملاحظات تنمّ عن انتقاد لعمله وزيراً للمالية، وغادر الجلسة مصمماً على الاستقالة.

وتدخّل السفير البريطاني كورنواليس في الأمر، فقابل كلاً من نوري السعيد وصالح جبر على انفراد، مبدياً لهما ما يؤدي إليه سقوط الوزارة في تلك الظروف من ضرر بمصلحة البلاد. واحتجّ نوري السعيد بأن اعترافه كان لا مفرّ منه ولكنه لم يقصد انتقاد أداء صالح جبر في وزارة المالية. وكان صالح جبر مستاء ومنزعجاً، وقد ذهبت به الشكوك كل مذهب، فتمكن كورنواليس أخيراً من إقناع الرجلين أن يجتمعا ويبحثا في الأمر وجهاً لوجه، واستطاع بذلك أن يزيل الخلاف ويعيد التفاهم بينهما، ووافق صالح جبر على البيان، وتمّ نشره في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣[١].

وعلى الرغم من إزالة هذا الخلاف سريعاً، يبدو أن نوري السعيد لم يكن مرتاحاً في قرارة نفسه لوجود صالح جبر في وزارة المالية مع علمه بدقّته في العمل وحرصه الشديد على مصالح البلاد، فصمم على انتهاز أول فرصة تسنح لإجراء تعديل في وزارته وإقصاء صالح جبر عن وزارة المالية.

وكان منصب وزير الداخلية قد أسند عند تأليف الوزارة إلى تحسين العسكري، وزير العراق المفوّض في مصر. فقرر نوري السعيد نقله وزيراً للأشغال والمواصلات، وإعادة صالح جبر إلى وزارة الداخلية التي سبق له أن حقق فيها نجاحاً أكبر مما حققه في وزارة المالية، حسب رأي نوري السعيد. أما وزارة المالية فقد عهد بها إلى الوزير الكردي جلال بابان. ولم يلبث جلال بابان أن اختلف مع الموظفين البريطانيين في دوائر التموين التي كانت لا تزال تابعة لوزارة المالية قبل إحداث وزارة خاصة للتموين

١ تقرير من كرنواليس إلى ايدن مؤرخ في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٤٣: (FO 371/35010 (E-2239/489/93)

في آذار (مارس) ١٩٤٤ في عهد وزارة نوري السعيد الثامنة. وكانت الخلافات تتعلق بقضايا إجازات الاستيراد والتصرّف بمصالح الناس. وجاء في تقرير سري للسفارة البريطانية "إن تعيين جلال بابان وزيراً للمالية أدى إلى فشل مأساوي لأن الوزير الجديد بدأ بتخريب سياسة السيطرة على الحياة الاقتصادية، وكان تعيينه مثالاً لميل نوري السعيد الظاهر إلى سياسة التوفيق والمصالحة مع منتقديه ومعارضيه بسبب اعتقاده الواهم بأنهم سيقدّرون مسؤولية المنصب"[١].

وقد انتهى الأمر بجلال بابان إلى تقديم استقالته في ٣ تشرين الأول ١٩٤٣، أي بعد استيزاره بأقل من أربعة أشهر.

قضية يحيى قاسم

وتعدّ هذه القضية التي حدثت خلال تولي صالح جبر وزارة المالية، نموذجاً لما كان يتمتع به من قوة الشخصية والثقة بالنفس. وتفصيلها كما يأتي:

كانت العادة المتبعة حتى تولي صالح جبر وزارة المالية أن يكون وزير المواصلات رئيساً لمجلس إدارة السكك الحديد. وذلك ما يقضي به المنطق ويستوجبه اختصاص وزارة المواصلات. ولكن صالح جبر حين تولى وزارة المالية فرض نفسه ليكون رئيساً لمجلس الإدارة متحدياً بذلك وزير المواصلات جلال بابان. وكان على وزير المواصلات في هذه الحالة أن يرفض ذلك وأن يستقيل بسبب هذا الإجراء الذي كان ضرباً من الإهانة له، ولكنه لم يفعل.

وكان المدير العام لمصلحة السكك الحديد في ذلك الوقت الجنرال "سميث" البريطاني الذي كان يمارس نفوذاً كبيراً في أيام الحرب. وكان رئيس الدائرة القانونية في مديرية السكك الحديد يحيى قاسم الذي كان شاباً يسارياً متحمساً في وطنيته. فقدم للمدير العام البريطاني في أحد الأيام تقريراً عن تفشّي الفساد والرشوة في دوائر السكك الحديد، ومنها – مثلاً – بيع عربات السكك للتجار برشىً باهظة. فلم يلق

١ التقرير السنوي للسفارة البريطانية في بغداد: من السير كيناهان كورنواليس إلى المستر ايدن بتاريخ ٨ شباط (فبراير) ١٩٤٤: FO 371/40041 (E 1143/37/93)

هذا التقرير الجريء قبولاً لدى الجنرال سميث، وعزاه إلى ما عرف عن يحيى قاسم في ذلك الوقت من ميول يسارية بل اتهامه بالشيوعية. فكتب إلى مجلس الإدارة طالباً الموافقة على إنهاء خدمات يحيى قاسم بزعم أنه "مشاغب" و"شيوعي" وغير ذلك من أشباه هذه التهم الرائجة في تلك الأيام.

ولما علم يحيى قاسم بالأمر قصد الزعيم الوطني جعفر أبو التمّن، الذي كانت له معرفة به منذ أيام (وزارة الانقلاب)، إذ كان يلتقيه في مجلس كامل الجادرجي الذي كان جعفر أبو التمّن ويحيى قاسم من روّاده، وأخبره بالأمر، فاتصل أبو التمّن بصالح جبر وزير المالية - ورئيس مجلس إدارة السكك - وقال له: كيف ترضى يا صالح بك بمثل هذا العمل من جانب هذا المدير الإنكليزي بحق الشاب يحيى قاسم الذي قدم تقريره حرصاً على المصلحة العامة؟

فأجابه صالح جبر: لن يكون هذا أبداً، ولن أسمح للجنرال سميث أن يفعل ما يريد.

وبقي يحيى قاسم في عمله رئيساً للدائرة القانونية على الرغم من الجنرال سميث. وكان ذلك الموقف من صالح جبر مثالاً لما يتمتع به من الشجاعة والقوة الشخصية مع كل ما كان للإنكليز من نفوذ في العراق في تلك الفترة وفي وقت كان الكثيرون فيه - والحرب العالمية الثانية على أشدها - يتنافسون في التقرّب إليهم وكسب مرضاتهم وتحقيق مطالبهم.

وفي ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٤٣ أجرى نوري السعيد تعديلاً وزارياً كان في جملة ما تضمنه عودة صالح جبر إلى وزارة الداخلية - كما سيرد تفصيله وملابساته في ما بعد - وبالنظر لمسؤوليات وزير الداخلية الجسيمة أيام الحرب تخلّى صالح جبر عن رئاسة مجلس إدارة السكك الحديد، وانتقلت رئاسة المجلس إلى وزير المالية الجديد جلال بابان، وعاد الجنرال سميث إلى تجديد طلبه، وكان جلال بابان رجلاً "عاقلاً" ولذلك وافق على إنهاء خدمات يحيى قاسم[١].

وكان موقف صالح جبر في حماية يحيى قاسم من المدير العام الإنكليزي ذي النفوذ القوي، والمصرّ على فصله، بداية صداقة وثيقة بين الرجلين. وقد بقي يحيى قاسم وفيّاً لعهد صالح جبر مخلصاً له. ولما أصدر جريدته **الشعب** التي أصبحت في وقت من الأوقات أوسع

١ من رسالة شخصية إلى المؤلف من الأستاذ يحيى قاسم المقيم في البرازيل.

الجرائد العراقية انتشاراً، كان يؤيد سياسة صالح جبر ومواقفه، ويرافقه في جولاته وأسفاره، وأصبح صديقاً حميماً ووفيّاً له حتى يومه الأخير، ووفيّاً لذكراه بعد وفاته.

اكتشاف مؤامرة لاغتيال صالح جبر وآخرين

وفي صيف سنة ١٩٤٢ اكتشفت مديرية التحقيقات الجنائية العراقية (وكان يرأسها موظف بريطاني) مؤامرة لاغتيال عدد من السياسيين المهمين المتهمين بموالاة الإنكليز ومحاربة الوطنيين، بينهم نوري السعيد وجميل المدفعي وعلي جودت وصالح جبر.

وقد بدأت المؤامرة في أعقاب هرب رشيد عالي الكيلاني وأعضاء حكومته إلى إيران ومعهم مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني. وكان معظم الفلسطينيين الذين سبق أن التجأوا إلى العراق مع المفتي، قد غادروه معه. ومع ذلك فقد بقي عدد منهم، وكانت لديهم تعليمات منه بالاختفاء والبقاء على صلة بالمفتي في طهران وبالمتعاطفين معه، وبمنظمات أخرى في العراق. وكان رئيس هذه الجماعة التي بقيت في العراق، فلسطيني يدعى "الحاج علي حسين"، وكان هذا الشخص لمدة طويلة رئيساً للحرس المكلف بحماية المفتي، ورجلاً مخلصاً له ومتحمساً في كراهيته لبريطانية ولكل ما هو بريطاني. وكان مقر جماعته في منطقة (الأعظمية) ببغداد، مع وجود عدد قليل منهم في سامراء.

وقد علمت دائرة التحقيقات الجنائية العراقية لدى التحقيق مع هؤلاء الرجال، أن المؤامرة بدأت في طهران وإن لم يعترف بذلك أحد منهم مباشرة، ولم تكن هنالك أدلة خارجية على ذلك. وقد علمت تلك الدائرة أيضاً أن التعلميات والأموال كانت ترسل إلى الحاج علي حسين بواسطة بعض الرسل، وقد اعترف أحدهم أن الحاج علي تسلم مبالغ معينة من المال كان يرسلها المفتي من وقت لآخر.

فلما دخلت قوات الحلفاء إيران، واصل المفتي هربه منها، وأدى ذلك إلى إرباك مخطط هذه الجماعة وزعزع وضعها في بغداد. ومع ذلك فقد قرر الحاج علي حسين مواصلة نشاطه على الأسس نفسها التي كانت تتبعها المنظمات الوطنية في فلسطين، وهي أن تبدأ عملياتها مستعينة بمجموعة صغيرة من الفلسطينيين والعراقيين المتحمسين. وكان يأمل للحركة أن تنمو ولنطاقها أن يتّسع مع الوقت، وكانت الجماعة - على ما جاء

في تقرير دائرة التحقيقات الجنائية - تعتزم إعداد القنابل وجمع السلاح وتعيين الأهداف والقيام بحملة لتوزيع المناشير، وإحداث حالة من الرعب والاضطراب تدريجاً.

وكان ضمن مخططات هذه الجماعة أيضاً اغتيال عدد من الساسة العراقيين الذين كانت تعتبرهم موالين لبريطانية ومؤيدين لسياستها وقادرين على إبقاء حكومة مؤيدة لها في حالة البدء بتنفيذ مخططاتها، وكان ضمن مخططاتها أيضاً، على ما جاء في تقرير دائرة التحقيقات الجنائية، تدمير الجسور وعبّارات القاطرات وجسر القطار في ديالى ونسف مرافق إسالة الماء في بغداد، وأعمال تخريبية أخرى. ومنها أيضاً خلق حالة من الرعب في البلد، وصرف أنظار الشرطة العراقية بتنظيم المظاهرات وإطلاق الرصاص العشوائي.

وقد تمكنت الحكومة من السيطرة على هذه الجماعة قبل أن تتمكن من تنفيذ مخططاتها[1].

عودة إلى وزارة الداخليّة

كانت أيام وزارة نوري السعيد السابعة التي بقيت في الحكم حوالي خمسة عشر شهراً - من ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢ إلى ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣ - قلقة مضطربة وحافلة بالخلافات بين أعضائها. وكان معظم مشاكلها ناجماً عن ظروف الحرب السائدة والفساد الذي انتشر في الدوائر الحكومية بسبب تلك الظروف. وقد أدى ذلك إلى استقالة بعض الوزراء، وإجراء تغييرات بين أعضاء الوزارة من وقت لآخر، حسب تطورات وضع الحرب من جهة، وقضايا التموين ومشاكله من جهة.

وكان من الإجراءات المهمة التي اتخذتها هذه الوزارة إعلان الحرب على دول المحور (ألمانية وايطاليا واليابان) وقطع العلاقات معها تضامناً مع (الحليفة العظمى) وعملاً بنصوص معاهدة التحالف العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠، وكان من إجراءات الوزارة المهمة أيضاً مواصلة عمليات اعتقال الأشخاص المشتبه بتأييدهم لدول المحور، أو عدائهم لبريطانية.

---

١ كتاب من مديرية التحقيقات الجنائية (CID) إلى الكابتن هولت، المستشار الشرقي للسفارة البريطانية في بغداد.

وفي هذا الشأن كتب توفيق السويدي التعليق الآتي على وزارة نوري السعيد السابعة في مذكراته:

"أصبحت البلاد تحت ظل احتلال عسكري صرف، وكل ذلك كان مبرراً بضرورات الحرب، والضرورة الإستراتيجية التي كان الحلفاء يخصّونها بأعظم الأهمية. ولكن الدولة أضاعت جميع سلطاتها، وتغلغل النفوذ الأجنبي في الدوائر من صغيرها إلى كبيرها. وكانت التعليمات تصدر من لندن، ومقر الحلفاء في الشرق الأوسط، والقيادة العامة في العراق وإيران، والترتيبات تتخذ، والحكومة تصدع بتنفيذ ما تؤمر به"[١].

وفي ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٤٣، قرر نوري السعيد إجراء تعديل وزاري تمّ بموجبه نقل تحسين العسكري، وزير الداخلية، وتعيينه وزيراً للأشغال، ونقل صالح جبر من وزارة المالية إلى وزارة الداخلية. وكانت هذه المرة الثانية التي يشغل فيها صالح جبر هذه الوزارة.

وفي ٨ تموز (يوليو) ١٩٤٣ سافر نوري السعيد إلى القاهرة للمداولة مع رئيس الوزراء المصري، النحاس باشا، في موضوع تأسيس جامعة الدول العربية، وقد انفرد نوري السعيد بهذه المباحثات ولم يستشر وزير الخارجية نصرت الفارسي ولم يشركه فيها. وهناك كلّف وزير العراق المفوض في القاهرة بحمل رسالة إلى الوصيّ على العرش في بغداد حول ما دار خلال مباحثاته في القاهرة دون أن يأخذ موافقة وزير الخارجية على ندب الوزير المفوض إلى بغداد. ووجد وزير الخارجية هذه الأعمال تجاهلاً له وافتئاتاً على صلاحياته، فقدم استقالته احتجاجاً.

ومن جهة أخرى، كانت العلاقات بين صالح جبر، وزير المالية، وداود الحيدري، وزير العدلية، متوترة وفي تدهور مستمر، كما أن نوري السعيد أخذت تساوره الشكوك في أن داود الحيدري يتآمر عليه لدى الوصيّ.

الاستقالة من وزارة الداخلية

كان مجلس النواب قد تمّ حله في ٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٣ وشرعت الحكومة في

١ مذكرات توفيق السويدي، ص٣٩٢.

إجراء انتخابات جديدة للمجلس النيابي. وتعاون رئيس الوزراء نوري السعيد ووزير الداخلية صالح جبر على إعداد القوائم بأسماء مرشحيهما من الموالين لهما. ولكن الأمير عبدالإله، الوصيّ على العرش، قدم لهما قائمة أخرى أعدّها بنفسه، فحاولا الاعتراض على بعض الأسماء الواردة فيها، وسوّيت المشكلة بعد أن تمكن نوري السعيد من إقناع الوصيّ بالتخلّي عن معظم الذين رشّحهم. أما صالح جبر فكان يرى أنه، بصفته وزيراً للداخلية، هو الشخص المسؤول عن تسيير أمور الانتخابات، فرفض ما كان يُفرض عليه من تغييرات وما يجري من تدخلات.

وقد قيل في حينه، مثلاً، إن صالح جبر كان يريد ترشيح الشيخ محمد رضا الشبيبي وعبدالكريم الأزري وجعفر حمندي، بينما كان نوري السعيد ينوي ترشيح غيرهم، فلم يتّفق صالح جبر مع رئيسه (نوري السعيد) في الرأي، ولكنه بقي في ديوان وزارة الداخلية ليلة الانتخابات، واتصل بمتصرفي الألوية وأبلغهم بالقوائم النهائية المحتوية على أسماء الأشخاص الذين تؤيدهم الحكومة في كل لواء، وفي ذلك الوقت كان كل لواء (محافظة) يعتبر دائرة انتخابية واحدة تنتخب عدداً من النواب. وقد تمّ العمل بموجب تلك القوائم، فلما انتهت الانتخابات، وأعلنت نتائجها، وكان مرشحو صالح جبر قد نجحوا جميعاً في الانتخابات، وحقق صالح جبر ما أراد أو بعض ما أراد، خلافاً لرغبة نوري السعيد، قرر أن يقدم استقالته، فقدم كتاب الاستقالة التالي:

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

سيدي الرئيس: أعرض أني أشعر، نظراً للأسباب التي تعرفونها فخامتكم، بأني لا أستطيع مع الأسف الاستمرار على العمل، لذلك أرجو من فخامتكم أن تتوسطوا في عرض استقالتي على صاحب السمّو المعظم ليتفضل بقبولها، ولفخامتكم مزيد الشكر والاحترام.

٢٩ أيلول ١٩٤٣ وزير الداخلية – صالح جبر

فاستصدر نوري السعيد الإرادة الملكية اللازمة بقبول الاستقالة، ووجه إلى صالح جبر الكتاب التالي:

صاحب المعالي السيد صالح جبر المحترم

تلقيت كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزير الداخلية، وإني مع تقديري الخالص لجهود معاليكم الثمينة التي بذلتموها أثناء تقلّدكم منصب الوزارة، يؤسفني أن أحرم من معاضدتكم القيّمة، ومعاونتكم القويمة، اللتين كنت أتلمسهما فيكم طوال اشتغالكم معي في تحمّل أعباء شؤون الحكومة.

ونزولاً عند رغبتكم قد اضطررت إلى التوسط لدى صاحب السمو الوصيّ المعظم لقبول استقالتكم. وبطيه نسخة من الإرادة الملكية الصادرة بذلك. وإني آمل أن لا تحرم الحكومة والأمة من ثمرات إخلاصكم، واستقامة أعمالكم المشكورة، وأرجو لكم التوفيق المطّرد، وتقبّلوا فائق الاحترام.

٦ تشرين الأول ١٩٤٣ — رئيس الوزراء – نوري السعيد

ويلاحظ في كتاب نوري السعيد لهجته الودية، وتقديره لصالح جبر وخدماته، وليس فيه ما يوحي بأي استياء أو جفاء أو قطيعة، بل ينطوي على مودة كبيرة ومجاملة واضحة لا تتضمنها كتب قبول الاستقالة عادة.

ويروي عبدالرزاق الحسني أن صالح جبر أكد له شخصياً "بأن اعتزازه برأيه في كيفية إجراء الانتخابات، ونجاح خططه في انتخاب النواب، وإصراره على ترشيح من يؤيدهم، أذهل الآخرين، وجعل بقاءه غير منسجم مع السياسة العليا، ففضل الاستقالة تجنباً لتعقّد الأمور"[١].

على أن استقالة صالح جبر، في الواقع، لم تكن بسبب الانتخابات وحدها، بل كانت هنالك أسباب أخرى لم يصرّح بها للأستاذ عبدالرزاق الحسني. فقد انزعج صالح جبر من موقف اتخذه نوري السعيد حين عرقل عملية منح أراضي حكومية وعد بها صالح جبر أحد أصدقائه القدماء. وكان الوفاء من صفات صالح جبر التي يعرفها عنه كل من عرفه. ثم اختلف صالح جبر مع وزير المعارف تحسين علي الذي حدثت معه مشاكل عديدة مع زملائه بسبب خشونته.

ونشأت خلال ذاك خصومة شخصية بين صالح جبر ومتصرّف لواء الحلة

١ عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٦، ص ١٦١.

عبدالهادي الظاهر تخصّ شخصاً يهودياً (وقيل إنه كان أرمنياً) توسّط بطلب يهمّه لدى المتصرّف، فكتب له صالح جبر بطاقة يرجو فيها المتصرف مساعدته. فاتخذ عبدالهادي الظاهر هذه البطاقة وسيلة للتشهير بوزيره.

وعلى أي حال فقد شعر صالح أن هناك أيادي تلعب من وراء الستار للإساءة إليه باختلاق هذه القضايا أو تضخيمها، فقرر الاستقالة من وزارة الداخلية.

وكان وزير الخارجية نصرت الفارسي، ووزير المالية جلال بابان قد استقالا قبل ذلك لأسباب أخرى، فصدرت الإرادة الملكية بتعيين عبدالله القصاب، متصرف لواء الديوانية، وزيراً للداخلية خلفاً لصالح جبر، وإسناد منصب وزير الخارجية بالوكالة إلى تحسين العسكري وزير المواصلات والأشغال، ومنصب وزير المالية بالوكالة إلى عبدالإله حافظ وزير المعارف.

وافتتح المجلس النيابي الجديد جلساته في ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣، وخلال هذه المدة سافر الوصيّ الأمير عبدالإله إلى انكلترة "بقصد ترصين الروابط بين العراق وحلفائه وجيرانه" على ما جاء في خطاب العرش الذي ألقاه في الجلسة الافتتاحية للمجلس. فلما عاد إلى العراق ارتأى نوري السعيد أن يعيد النظر في وزارته مرة أخرى فيدخل عليها بعض التعديلات ويعزز بإدخال وزراء جدد وملء الوزارات التي يشغلها وزراء بالوكالة، بينما هي أهم وزارات الدولة، إذ لم يكن هنالك وزراء أصيلون للداخلية والمالية والخارجية، حتى أصبحت الوزارة أشبه "بهيكل عظمي" لوزارة، حسب تعبير السفير البريطاني في أحد تقاريره. فقدّم نوري السعيد إلى الوصيّ استقالته التي جاء فيها: "إن وضع الوزارة أصبح يتطلب إعادة النظر في تأليفها مجدداً على أساس منهج تتضامن عليه وزارة تتجلّى في أعضائها الكفاءة والمقدرة وروح التضامن لمجابهة التطور العام الناتج عن الحرب، سواء أكان في هذا الوقت أو بعد الهدنة".

ووافق الوصيّ على قبول استقالة نوري السعيد وعهد إليه بتأليف الوزارة مرة أخرى. وبذلك أتيح له أن يدخل على وزارته التعديلات التي كان يرغب فيها، ولم يكن صالح جبر – بعد استقالته – بين أعضاء وزارته الجديدة بطبيعة الحال. وكانت تلك التطورات خطوة جديدة في التباعد بين الرجلين.

الفصل الخامس عشر

وزير المالية للمرة الثانية

وزارة حمدي الباجه جي

بقي نوري السعيد على رأس الحكم في العراق خلال ثلاث وزارات متتالية ألّفها منذ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١، وكانت قد مضت عليه في الحكم حوالى ثلاث سنوات، وهي مدة قياسية بين أعمار الوزارات في العراق في العهد الملكي. وشارفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها حينما قرر نوري السعيد أن يتخلى عن مقاليد الحكم لغيره، وقدم إلى الوصيّ استقالته، فقبلها الوصيّ. وكان كتاب الاستقالة غير مألوف بسبب طوله ولتضمنه تفصيلات عن الأعمال التي حققتها وزاراته الثلاث السابقة، وعن الأمور التي يجب معالجتها. وقد أثارت صيغة الاستقالة الدهشة والاستغراب عند نشرها.

وكانت الظروف تتطلب تأليف "وزارة موقتة" تأخذ على عاتقها إعداد الأسباب المادية والمعنوية لبناء (عالم ما بعد الحرب) أو لتمهيد الطريق أمام وزارة تلغي القيود التي فرضتها ظروف الحرب وتعيد إلى الناس الشعور بالأمن، وبشيء من الاستقرار. فاتجهت النيّة إلى تكليف حمدي الباجه جي بتأليف هذه الوزارة الانتقالية، فألّفها في ٣ حزيران (يونيو) ١٩٤٤.

وكان حمدي الباجه جي في ذلك الوقت في العقد السادس من عمره وبعيداً عن الحكم منذ عشرين سنة، ولم يسبق له أن تقلّد الوزارة إلا مرة واحدة حين تولى

وزارة الأوقاف في وزارة عبدالمحسن السعدون الثانية سنة ١٩٢٥، ووزارة الشؤون الاجتماعية في وزارة طه الهاشمي لمدة شهرين في سنة ١٩٤١. وفي ما عدا ذلك لم يمارس من المسؤوليات سوى رئاسة مجلس النواب. ولكن سمعته كانت جيدة لم تلوّث بشيء وكان في الوقت نفسه مقبولاً ومقدراً لدى المسؤولين العرب في سورية ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية.

ولما ألّف حمدي الباجه جي وزارته قام الوصيّ على العرش بدور كبير في اختيار أعضائها، وكان بينهم من لم تسبق لحمدي الباجه جي أي معرفة بهم. ولذلك سميت وزارته "وزارة الوصيّ"، وقد تضمنت بين أعضائها ثلاثة وزراء من الشيعة أبرزهم صالح جبر، الذي عهدت إليه وزارة المالية، والآخران عبدالأمير الأزري، وزيراً للمواصلات والأشغال، ومحمد حسن كبّة، وزيراً للشؤون الاجتماعية، كما ضمت وزيرين كرديين هما أحمد مختار بابان وزيراً للعدلية، وتوفيق وهبي وزيراً للاقتصاد. أما الوزراء الآخرون فكانوا مصطفى العمري، وزيراً للداخلية، وتحسين علي وزيراً للدفاع، وإبراهيم عاكف الآلوسي، وزيراً للمعارف. وتولى أرشد العمري وزارة الخارجية كما عهدت إليه وزارة التموين بالوكالة.

بعد تأليف هذه الوزارة بشهر ونصف الشهر تقريباً، أي في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٤٤، سافر حمدي الباجه جي إلى لبنان للاصطياف، على أن يذهب منها إلى القاهرة لحضور مؤتمر الوحدة العربية، فأسند منصب رئاسة الوزراء بالوكالة إلى وزير المالية صالح جبر.

وقيل في حينه ان أرشد العمري كان أحد المرشحين لرئاسة الوزراء بعد استقالة نوري السعيد، وقبل أن يستقرّ الرأي على أن يعهد بها إلى حمدي الباجه جي، ولكن أرشد العمري فضل أن يتولى وزارة الخارجية، فلما تألفت الوزارة أخذ يتدخل في شؤون الوزارات الأخرى في كثير من الحالات، ويستفسر عن أمور لم تكن ضمن اختصاص وزارته، محاولاً فرض سيطرته على الوزراء الآخرين أحياناً. ومن ذلك ما حدث له مع وزير الدفاع تحسين علي الذي نقل من وزارة الدفاع إلى وزارة الأشغال والمواصلات في غياب رئيس الوزراء الأصيل، وخلال اضطلاع صالح جبر بوكالة رئاسة الوزراء.

وتفصيل الحادث أنه كانت في وزارة الدفاع في ذلك الوقت بعثة عسكرية

بريطانية يرأسها "الجنرال رنتن". وأبدى "رنتن" لوزير الدفاع تحسين علي أنه مكلّف بتفتيش وحدات الجيش في معسكراتها ووضع تقرير مفصّل عن حالة الجيش وكفاءته العسكرية وإعادة تنظيمه. وبعد قيامه بعملية التفتيش ودراسته لوضع الجيش العراقي، قدم تقريراً مفصلاً، وكان من جملة توصياته تقليص وحدات الجيش، وإلغاء فرقتين من الفرق الأربع التي يتألف منها، وذلك بحجة وجود نواقص في الوحدات العسكرية وعدم تمكن السلطات الإدارية في بعض أنحاء العراق من تطبيق قانون التجنيد الإلزامي، وعدم انصياع العشائر لذلك القانون. وأحال وزير الدفاع تحسين علي تقرير الجنرال رنتن إلى مجلس الدفاع لدراسته، فلم يوافق المجلس على إلغاء الفرقتين وأوصى بضرورة الاحتفاظ بالفرق الأربع، ووافق وزير الدفاع تحسين علي، على الإبقاء عليها. فاعتبر الجنرال رنتن عدم الأخذ بمقترحاته تحدياً له، فرفع الأمر إلى الوصيّ. وبعد اجتماعات عديدة مع الجهات المختصة تقرر الاحتفاظ بفرقتين كاملتين، وبفرقة ثالثة للتدريب. ولما بدأت وزارة الدفاع بتطبيق هذه المقررات، ظهر أن ما لا يقلّ عن أربعمئة ضابط من مختلف الرتب يكونون فائضين عن الحاجة، ويجب إحالتهم على التقاعد. ولكن تحسين علي لم يوافق على إحالة أولئك الضباط على التقاعد وقطع أرزاقهم، وقرر الاحتفاظ بأكبر عدد منهم.

وفي إحدى جلسات مجلس الوزراء استفسر وزير الخارجية أرشد العمري، كعادته في التدخل في شؤون الوزارات الأخرى، عن أسباب عدم موافقة وزير الدفاع على إحالة أولئك الضباط على التقاعد، فأجاب تحسين علي بأن هذا الأمر من اختصاص وزير الدفاع، وليس لوزير الخارجية حق المداخلة فيه، وإذا كان لأحد الحق في توجيه مثل هذا السؤال إلى وزير الدفاع، فهو لرئيس الوزراء وحده، وجرت مناقشة حادة حول الموضوع في مجلس الوزراء.

وقال تحسين علي بعد ذلك في رسالة إلى عبدالرزاق الحسني أنه لاحظ أن بعض الوزراء الآخرين، ومن ضمنهم وكيل رئيس الوزراء صالح جبر، لم يستنكروا هذا التدخل من وزير الخارجية ولذلك قرر الاستقالة من منصبه[1]. ولكن صالح جبر اقترح عرض الأمر على الوصيّ قبل البتّ فيه. وفي اليوم التالي ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٤٤

١ كتاب شخصي من تحسين علي إلى عبدالرزاق الحسين، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٦، ص ٢٠٨ – ٢١٠.

قابل تحسين علي الوصيّ مع صالح جبر، فوجد أن النية متجهة إلى تنفيذ مقترحات الجنرال رنتن، فقدم استقالته، ولكن الوصي لم يقبلها، وصدرت الإرادة الملكية بإجراء تعديل وزاري، وبموجبه نقل تحسين علي من وزارة الدفاع إلى وزارة المواصلات بمكان عبدالأمير الأزري الذي عيّن وزيراً للتموين. وعهدت وزارة الدفاع بالوكالة إلى صالح جبر. وكتب القائم بالأعمال البريطاني برقية سرية إلى حكومته حول هذا الحادث قال فيه:

"لست آسفاً أن أرى تحسين علي يترك وزارة الدفاع، لأنه رجل رجعي وأحمق"[١].

ولما عاد رئيس الوزراء حمدي الباجه جي من مصر، علم أن ثلاثة من الوزراء، وهم صالح جبر وأرشد العمري، ومصطفى العمري، يفكرون في الاستقالة من مناصبهم بسبب عدم تضامن تحسين علي معهم. وأخبره تحسين علي أنه مصمم على الاستقالة أيضاً. وعلى أثر ذلك قرر حمدي الباجه جي أن يستقيل من رئاسة الوزراء ثم يعيد تشكيل وزارته مستبعداً منها تحسين علي، وكان قصده من ذلك أن يحول دون استقالة تحسين علي وخروجه من الوزارة كبطل وطني استقال بسبب خلافه مع المستشار البريطاني الذي اقترح تقليص وحدات الجيش العراقي وتسريح عدد كبير من ضباطه.

واستقال حمدي الباجه جي من رئاسة الوزارة يوم ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٤٤، وكلفه الوصيّ إعادة تشكيل الوزارة، فشكّلها في اليوم التالي، واستبعد منها تحسين علي، وعيّن أرشد العمري وزيراً للدفاع بالوكالة، إضافة إلى وزارة الخارجية.

أما صالح جبر فقد احتفظ بوزارة المالية، وكذلك عهدت إليه وزارة التموين التي كان يشغلها أرشد العمري بالوكالة في الوزارة السابقة.

ولما تولى صالح جبر وزارة التموين (بالوكالة) أثيرت "قضية الجنفاص"[٢] بينه وبين

---

١ من جفري طومسن (بغداد) إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ٤ آب (أغسطس) ١٩٤٤، FO 371/40042 (E 4699)

٢ كانت في العراق كمية كبيرة من (الجنفاص) – وهو نوع من القماش الخشن يستعمل في صنع الأكياس التي توضع فيها الحبوب وغيرها، تقارب تسعة آلاف "بالة" تكفي لسد حاجة العراق لمدة ست أو سبع سنوات، لأن العراق لم يكن يستهلك سوى ألفي "بالة" سنوياً. ولذلك حصلت مراجعة من "لجنة تموين الشرق الأدنى" ومن السفارة البريطانية ومن جهات أخرى إلى الحكومة العراقية بطلب تصدير حوالى =

صديقه القديم، وخصمه اللدود الآن، سعد صالح، واستغرقت القضية ساعات طويلة من النقاش والخطب النارية، ولم تهدأ المعركة إلا بعد أن نهض توفيق السويدي وألقى كلمة غمز بها من قناة سعد صالح وصالح جبر معاً، فهدأت العاصفة.

***

وفي عهد وزارتي حمدي الباجه جي الأولى والثانية تولى صالح جبر وكالة رئاسة الوزراء عدة مرات كلما غاب حمدي الباجه جي عن العراق. فقد تولاها في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤، حينما سافر حمدي الباجه جي على رأس الوفد العراقي إلى مصر لبحث موضوع تأسيس جامعة الدول العربية.

ثم تولاها مرة أخرى في ٨ تموز (يوليو)١٩٤٥، حينما سافر رئيس الوزراء إلى مصر لقضاء إجازة في الاسكندرية.

وتولاها للمرة الرابعة في ٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥ حينما سافر حمدي الباجه جي إلى القاهرة لحضور الاجتماع الخاص الذي عقدته جامعة الدول العربية لبحث تطورات قضية فلسطين.

وقد صرّف صالح جبر شؤون الوزارة في هذه المرات جميعاً بكل كفاءة وحزم قبل أن يتولى رئاسة الوزارة بالأصالة بعد ذلك بأقل من سنتين.

شكوى بريطانية من صالح جبر

من الطعون التي كان يوجهها خصوم صالح جبر وحسّاده إليه، وما زال بعض المؤرخين،

= ألفي "بالة" إلى إيران وتركية نظراً لحاجتهما الماسة إليهما، واستمرت المراجعات وتكررت فقررت "لجنة التموين العليا" العراقية السماح بتصدير الكمية المطلوبة بشرط مقايضتها بمواد أخرى يحتاجها العراق في ظروف الحرب، وقررت وزارة المالية منح إجازة التصدير إلى ثلاثة تجار لتصدير كميات معينة لا يتجاوز مجموعها (١٨٠٠) بالة في مقابل بضائع أخرى يحتاجها العراق، كالخشب وغيره، فأثار ذلك حفيظة التجار الآخرين الذين لم يتمكنوا من الحصول على إجازات التصدير لعدم تمكنهم من تقديم المقابل الصالح لهذه المادة.

أو الذين يدّعون هذه الصفة لأنفسهم، وبعض الذين يكتبون في الشؤون العراقية يكررون توجيهها - عن جهل، أو غرض، أو كليهما معاً - هي أنه كان رجل الإنكليز وعميلهم الذي قدموه ودعموه وجلبوه إلى الحكم ليروّج مصالحهم ويخدم أغراضهم، في حين أنه خدم بلاده، طوال حياته الإدارية والسياسية، بكل جدّ وإخلاص، وكان من أشد رجال العراق وساسته حرصاً على مصالح بلاده. وفي الوثائق البريطانية الكثير من الإشارات والمعلومات التي تدحض هذه التهمة وتثبت أن علاقة صالح جبر بالإنكليز لم تكن أوثق من علاقة غيره من الساسة في ذلك العهد. بل إنه، بسبب قوّة شخصيته وشدة مراسه، كثيراً ما كان يعارض البريطانيين ولا يأبه لاعتراضاتهم على بعض أعماله، ويوجّه إليهم الانتقادات القاسية. ومن مواقفه المشهودة عدم اكتراثه لاعتراضات البريطانيين حين استقدم خبيراً ألمانياً لتأسيس مدرسة صناعية ألمانية في بغداد في سنة ١٩٣٤، يوم كانت العلاقات البريطانية - الألمانية على شفا الانفجار، والنفوذ البريطاني في العراق على أشدّه. وتحتوي الوثائق البريطانية عن فترات توليه الوزارات المختلفة على تقارير تصفه بالمفاوض الصعب المبالغ في الحرص على مصالح بلاده.

وفي إحدى المناسبات في سنة ١٩٤٤ (خلال الحرب العالمية الثانية) بلغ السفير البريطاني أن صالح جبر كان يتخذ من الحكومة البريطانية موقفاً غير ودّي فيما يتعلق بنواحي معينة من سياستها، وأنه أدلى في البرلمان بتصريحات انتقد فيها بريطانية بسبب تلكؤها في تلبية احتياجات حليفتها العراق، واتهم فيها البريطانيين بعدم الوفاء بوعودهم، وقال إنهم قوم لا يمكن الوثوق بهم.

وقد انتهز السفير البريطاني السير كينهان كورنواليس مقابلة له مع صالح جبر، قبيل تسلّمه وزارة المالية في وزارة حمدي الباجه جي الأولى، فعاتبه على موقفه غير الودي من بريطانية، ثم كتب إلى حكومته تقريراً حول ما دار خلال اللقاء، قد يكون من المفيد أن ندرج ترجمة حرفية كاملة له، للحقيقة والتاريخ، وتصحيحاً للانطباعات الخاطئة والأقوال المغرضة التي يروّجها البعض عن الساسة الذين تكون لهم معهم خصومة أو خلاف، أو انسياقاً مع الأفكار التي يروّجها خصومهم دون أن يكونوا على اطلاع كاف على حقائق الأمور. وقد تكررت تلك الأفكار بدرجة كادت أن تجعل منها أموراً مفروغاً منها، في حين أنها بعيدة عن الحقيقة كل البعد:

السفارة البريطانية

بغداد الرقم: ٢٥٣

٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٤٤

سيدي،

قبل موافقته على قبول منصب وزير المالية في وزارة حمدي الباجه جي الحالية، قيل إن صالح جبر قد صرّح في البرلمان مرتين أن البريطانيين لم يفوا بوعودهم وأنهم لا يمكن أن يوثق بهم. وبعد عودته إلى الحكم سمعت من العديد من المستشارين أنه كان يتخذ موقفاً انتقادياً، بل غير ودّي تقريباً، فيما يتعلق بنواحي معينة من سياسة الحكومة البريطانية. وقد قررت أن من المرغوب فيه الحدّ من اندفاعه، وخصوصاً لأننا كنا على وشك البدء بالمفاوضات لشراء محاصيل الشعير. وعلى ذلك،حينما زارني معاليه في ٢٠ حزيران، انتهزت الفرصة لمواجهته بالتصريح المزعوم في البرلمان والاستفسار عن سبب إدلائه به.

٢ - احتج قائلاً إن ما نقل عنه لم يكن صحيحاً، بل كان ما قاله هو أن "مركز تموين الشرق الأوسط" كان قد وعد بتزويد كميات معينة من المنسوجات من الهند، ولكن على الرغم من جميع جهود السفارة فإن المنسوجات لم تصل إلى العراق قط. وأضاف أنه كان من واجب الحكومة في رأيه أن تراجع "مركز تموين الشرق الأوسط" لينفذوا وعدهم. ثم مضى يعلن بإسهاب إخلاصه للصداقة البريطانية - العراقية بحيث لم أواصل موضوع الانتقاد الذي وجهه في البرلمان إلى حسن نية بريطانية.

٣ - ولكني قلت، مع ذلك، أن لدى العراقيين ميلاً كبيراً جداً لنسيان الماضي القريب، ولوم البريطانيين على جميع صعوبات وقت الحرب التي لا مناص منها، وذكّرته أن سمعة العراق قبل ثلاث سنوات فقط، كانت محطمة في نظر عالم الحلفاء، وأن بريطانية انتشلته من محنته، وأعادت إليه ثقته بنفسه ومكنته من استعادة مكانته بين الدول. ومعاليه

يعلم جيداً أنه ليست هناك دولة أخرى كانت ستتصرف بهذا القدر من الكرم لو كانت بمكان بريطانية العظمى بعد ما حدث في مايس (مايو).

٤ – وقلت، إضافة إلى ذلك، إن معظم العراقيين لا يبدون أية محاولة لمواجهة الواقع. إن الشعب البريطاني يقاتل في معركة حياة أو موت في فرنسة، وفي ايطالية وبورما وفي الشرق الأقصى. وإنّ لنا جميعاً أقرباء وأصدقاء يخاطرون بحياتهم يومياً في النضال، وإن خواطرنا هي معهم على الدوام. إن العراقيين، بطبيعة الحال، لم تكن لهم مثل هذه المشاعر الشخصية، ولكنهم يجب أن يقدّروا على الأقل أن مستقبلهم يتوقف على نتيجة هذا الكفاح.

٥ – ويبدو لي أن كثيراً من العراقيين قد أصبحوا أغنياء ومدللين. وإنني لا أعطف على أولئك الذين يتذمرون من صعوبات صغيرة. وعليهم أن يدركوا أن كل شيء يجب أن يخضع لضرورات الحرب، وأن مستقبلهم نفسه، بالقياس إلى مستقبل أقطار عديدة أخرى، هو مما يحسدون عليه.

٦ – أكدت له أنني سأقوم، كما فعلت دائماً، بمساعدتهم بقدر استطاعتي ولكن معاليه يجب أن يقدّر أن الوضع في ما يتعلق بالاستيرادات لن يتحسن بسرعة في أغلب الاحتمال، بل إنه قد يصبح أكثر صعوبة كلما تم تحرير الأقطار الأوروبية التي كانت في مثل هذه الحالة العصيبة.

وإذا أراد العراق أن يقوم بدوره كحليف، فعليه أن يركّز اهتمامه على زيادة الإنتاج فقط، وعليه أيضاً أن يحتمل برحابة صدر الصعوبات التي لا بدّ من حصولها. قال صالح جبر الشيء المناسب في الوقت المناسب، ولكني تكلمت بشدة، وأعتقد أن كلامي كان له أثره.

وأتشرف... الخ.

كيناهان كورنواليس[1]

---

١ من كورنواليس إلى انطوني ايدن: FO 371/40057 (E 3823)

مشادّة في البرلمان بين صالح جبر وسعد صالح

افتتح المجلس النيابي دورته الجديدة في أول كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤، وألقى الوصيّ خطاب العرش كالعادة واستعرض فيه سياسة العراق الداخلية والخارجية والأوضاع العربية والعالمية، وشؤون الميزانية والقضاء والتعليم والقضايا الاقتصادية وغيرها.

وقد جرت العادة في المجلس النيابي أن تؤلف لجان خاصة لدراسة خطاب العرش وإعداد ما يسمى "العريضة الجوابية" عليه. ولما أعلن رئيس المجلس ورود الصيغة المقترحة التي وضعتها اللجنة الخاصة المكلفة إعداده، ألقى رئيس الوزراء حمدي الباجه جي خطابين مطوّلين شرح فيهما بإسهاب ما جاء في خطاب العرش، وعلّق عليه بما يلزم، وقدم الوعود بإجراء إصلاحات مختلفة في شتى مرافق البلاد.

وانتهز نواب المعارضة هذه الفرصة لاستعراض أعمال وزارة حمدي الباجه جي وشنّوا عليه هجمات شديدة، وصرّحوا بأن الوزارة لم تقم بأية أعمال مفيدة، كما هاجموا نظام الحكم ووصفوه بالفساد، وطعنوا في كفاءة الموظفين وأسندوا تهم الإهمال والرشوة إلى موظفي التموين، إضافة إلى مطاعن أخرى في التجانس الوزاري، وذلك على الرغم من أن وزارة حمدي الباجه جي تعد من أطول الوزارات عمراً في العراق[1].

وكان أبرز خطباء المعارضة في تلك الجلسة سعد صالح (نائب الديوانية) الذي ألقى خطاباً مطولاً استغرق زهاء الساعة الواحدة، وألقى فيه اللوم على الحكومة في ما تعاني منه البلاد، وقال إن ضعف الإدارة ناشئ عن أعمال الوزارة، وان الحكومة لا يمكن أن تكون مستقرة إلا إذا كانت متجانسة. أما الوزارات التي تؤلف من أعضاء غير متجانسين فلا يمكن أن تصلح الإدارة...

وبعد خطاب سعد صالح قال رئيس الوزراء – حمدي الباجه جي – إنه لا يريد أن يجيب على خطاب سعد صالح المحترم الطويل بل سيترك الإجابة عليه إلى أن يبدي النواب بياناتهم، أما ما حفزه على الكلام الآن فهو ما قاله سعد صالح عن نزاهة الحكم، وقال: وهذا أرده بكل نفرة. لا يوجد في هذه الوزارة ما يمس النزاهة.

وبعد أن انتهى رئيس الوزراء من كلامه، تكلم يوسف غنيمة وشرح قضية

١ محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي للسنة ١٩٤٤ – ١٩٤٥ ص٢٤ – ٤٤.

"الجنفاص" وملابساتها موضحاً إياها بالتفاصيل والأرقام.
وأخيراً نهض صالح جبر، وزير المالية، وخاطب المجلس قائلاً:

سادتي: أنا آسف في الحقيقة أن أتكلم قبل أن أصغي وأستمع إلى أقوال النواب المحترمين الذين طلبوا الكلام جميعاً ولكن وددت أن لا تفوت الفرصة المناسبة للرد على الكلمات التي تفوّه بها النائب المحترم الذي سمعتم كلمته ولا بدّ أن أعلّق تعليقاً وجيزاً عليها.

كنت أودّ أيها السادة أن لا أدخل في كلام مع هذا النائب المحترم لأسباب غير خافية على الكثيرين من حضراتكم، أما وقد أحرجني النائب المحترم على الكلام فلا بد أن أفوه ببعض الكلمات. سادتي أنا أسمع منذ مدة غير قصيرة بأن النائب هذا يعلن بمناسبة وبدون مناسبة أنه يريد تحطيم بعض الأشخاص، وأن هذه أمنيته الوحيدة. أسمع هذا وأسمعه منذ زمن، والنائب يقول إن لديه من الأسلحة والمعدات ما تمكّنه من إنجاز المهمة وتوصله إلى تحقيق غاياته بسهولة متناهية. هذا ما أسمعه وأنا أضحك. اعتقدوا أيها السادة وأنا أضحك من هذا الكلام الهراء. سادتي يستمر النائب في إعلان هذه الأمنية والغاية ويعلن أنه لم يأت إلى المجلس إلا بغية تحقيقها وكان السباق في طلب تسجيل الكلام وقد طلبه منذ ما يقارب الشهر أو العشرين يوماً، ولكن ماذا كانت النتيجة؟ يستعد النائب لهذه المعركة منذ زمن ولكن ماذا كان المنتظر؟ كان المنتظر أن يظهر وفي يده سيف بتّار يضعه في رقاب خصومه يظهر وله حجة دامغة مقنعة تؤيد ما يقول، ولكن وقد سمعتم جميعاً ما هو السلاح الذي ظهر به هذا الإنسان في هذه القاعة. لقد سمعتم أيها السادة هذا السلاح الذي أشهره في وجه خصمه فكان سلاحه (يسمح لي أن أقول) أشبه بقصبة مرضوضة منه بسيف بتّار وكان كلامه ثرثرة وهراء أكثر من حجة وأكثر من كلام منطقي معقول...

وهنا تدخل رئيس المجلس مقاطعاً صالح جبر، وقال: "أرجو من الوزير أن لا يستعمل بعض الكلمات المشينة"... وقال سعد صالح: "أرجو من مقام الرئاسة أن يستعمل صلاحيته".

واستمر صالح جبر في كلامه قائلاً: وأنا في غنى عن الدخول في كلام مع هذا النائب...".

وتعالت بعض الأصوات من النواب بين مؤيدين لصالح جبر أو سعد صالح، فقال صالح جبر مخاطباً سعد صالح: "مهلاً مهلاً لا تجزع سوف تسمع...

وساد المجلس صخب وهرج، فأعلن الرئيس تأجيل الجلسة إلى صباح اليوم التالي[١].

مشكلة مالية مع بريطانية

وفي عهد صالح جبر وزيراً للمالية ظهرت مشكلة مع الحكومة البريطانية بشأن احتياجات العراق من الدولار الأميركي.

كان العراق يستورد معظم احتياجاته من المنطقة الاسترلينية، وبصورة خاصة من الأسواق البريطانية، معتمداً في ذلك على الدينار العراقي الذي نص قانون العملة العراقية على إمكان تحويله إلى البون الاسترليني. فلما تطورت الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وأقفلت في وجوه العراقيين أبواب التعامل مع أوروبا، اضطروا إلى الاتجاه إلى الأسواق الأميركية لتأمين احتياجاتهم من البضائع المستوردة.

وكان العراق يصدّر إلى أميركا قدراً محدوداً من الأصواف والتمور، وكان حجم الصادرات يتراوح بين ٦٠٠ ألف دولار ومليون ونصف المليون دولار في السنة، في حين أن استيرادات العراق من الأسواق الأميركية لم تبلغ يومئذ نصف ثمن الصادرات العراقية. ولكن الأمر اختلف خلال سنوات الحرب، وارتفع الاستيراد من أميركا إلى عشرات أضعاف ما كان عليه في السابق.

وكان قد تكدّس للعراق، بسبب نفقات بريطانية الكبيرة في هذا القطر، من عسكرية وغيرها، احتياطي كبير من العملة الاسترلينية، ولكن مدخولاته من الدولار الأميركي كانت قليلة لا تكفي لسداد قيمة استيراداته من الولايات المتحدة، في حين أن العراق كان يحتاج إلى استيراد كميات من البضائع الأميركية كالفولاذ المستعمل في البناء وشتى المكائن والدراجات وبضائع أخرى لم يكن بوسع بريطانية أن تزوّد العراق بها،

١ المصدر السابق.

على الرغم من الأرصدة الاسترلينية لديه.

ولما كانت منطقة الاسترليني هي المسؤولة عن توفير الدولارات للبلاد المرتبطة بها، وكان العراق عضواً جيد التعاون في منطقة الاسترليني، وقد أسهم على الدوام بوارداته من الدولار في الصندوق المشترك للمنطقة، فقد قررت الحكومة البريطانية أن توفّر للعراق من احتياطيّها للدولار مقداراً تعتقد أنه يكفي لسدّ احتياجات العراق الآنية والضرورية. وكانت الحكومة البريطانية قد اتخذت إجراء مماثلاً مع مصر.

وأوفدت الخزانة البريطانية (وزارة المالية) ممثلاً عنها إلى العراق في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥ للاطلاع على احتياجات العراق السنوية من الدولار، بغية تأمينها له. ووضع الجانبان العراقي والبريطاني قائمة باحتياجات العراق التي قدّرت بـ١٤ مليون دولار، ولكن صالح جبر، وزير المالية، كان يرى أن هذا المبلغ لا يكفي لسدّ تلك الاحتياجات، ويفكر في إمكان الحصول على عرض أفضل من الحكومة الأميركية.

وكان صالح جبر مفاوضاً صعباً، ومصمماً على أن يحصل على أكبر قدر ممكن من الدولارات للعراق، وكان يأمل أن يحصل على مقادير إضافية منها في شكل قرض من الحكومة الأميركية. وعلى الرغم من أن واشنطن أخبرته في شباط (فبراير) ١٩٤٥ أنها لا تتمكن من منح العراق قرضاً فإنه كان لا يزال يأمل أن يحصل على اعتماد بالدولارات من إحدى الشركات أو المصارف الأميركية.

وكان الوزير الأميركي المفوّض في بغداد هو الدبلوماسي الشهير "لوي هندرسن" الذي كان يقول إنه لا يفهم كيف يستطيع شعب "مفلس" كالبريطانيين أن يسلّم الدولارات الأميركية الطيبة إلى العراق، لكي ينفقها في استيراداته من الولايات المتحدة. ولذلك فإنه لم يكن راضياً عن العرض الذي تقدمت به بريطانية، فقرر أن يتحرّى هو أيضاً عن عرض أفضل.

وكان الموظف البريطاني الذي يتابع هذا الموضوع مع وزير المالية صالح جبر ومع المفوضية الأميركية، هو "جفري طومسن" مستشار السفارة البريطانية في بغداد، وكان على اتصال دائم بالوزير المفوّض الأميركي بشأن هذا الموضوع. وكان يرجوه أن يكفّ عن إثارة آمال زائفة في ذهن صالح جبر، فوعده هندرسن بأن يصحح أي "سوء فهم" محتمل من جانب العراقيين في هذا الموضوع.

وفي اجتماع رسمي للوفدين العراقي والبريطاني في وزارة المالية برئاسة صالح جبر طلب إليه طومسن أن لا يسمح لنفسه بأن يتأثر باقتراحات غامضة قد تأتي من أي جهة بإمكان الحصول على عرض أفضل من العرض البريطاني.

ولم يرتح صالح جبر لهذا الرأي، ولكنه مع ذلك تخلى عن معارضته، ولم يغفرها لجفري طومسن الذي نقل بعد مدة إلى مناصب دبلوماسية أخرى لدى بعض دول أميركا الجنوبية.

وفي سنة ١٩٤٧ كان "جفري طومسن" قد استحق الترقية إلى درجة سفير، فقررت الحكومة البريطانية ترشيحه سفيراً في العراق. وكان من سياسة الحكومة البريطانية أن تعيّن لسفارتها في بغداد، وربما لسفاراتها في عواصم أخرى، من سبق لهم العمل في ذلك البلد بصفة مستشار أو أية صفة أخرى نظراً لخبرته السابقة فيه. فلما أبلغت الحكومة البريطانية نيتها في تعيينه، طالبة الموافقة على شخص السفير، حسب التقليد الدبلوماسي، وكان صالح جبر في ذلك الوقت رئيساً للوزراء، أجاب الحكومة البريطانية بأنه قد يكون من الأفضل اختيار مرشح آخر يكون أكثر عطفاً على أماني العراق الوطنية[١]. وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين العراق وبريطانية أن ترفض الحكومة العراقية سفيراً ترشحه "بريطانية العظمى". وكان الشخص الذي قرر اتخاذ هذا الموقف بكل صراحة وجرأة، هو صالح جبر الذي اتهمه خصومه بممالأة بريطانية – أو العمالة لها – وقد سحبت الحكومة البريطانية ترشيحها وقدمت اسم مرشح آخر هو السير هيوستون – هيور بيرد الذي كان وزيراً مفوضاً في المملكة العربية السعودية.

سقوط وزارة حمدي الباجه جي

على أثر الهجمات التي تعرّضت لها وزارة حمدي الباجه جي في البرلمان وفي الصحافة قام الوصيّ على العرش، الأمير عبدالإله، بخطوة غير مسبوقة، فدعا – ربما بدون استشارة رئيس الوزراء – إلى اجتماع عقد في ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥، وحضره أعضاء مجلس النواب والأعيان، وألقى فيهم خطاباً صيغت عباراته

١ تفاصيل هذه القضية في مذكرات جفري طومسن المعنونة "**دبلوماسي في الخطوط الأمامية**"
Sir Geoffry Thompson, *Front – Line Diplomat*, Hutchinson, London, 1959, PP. 173-178

بدقة، واستعرض فيه الوضع السياسي في البلاد، وعزا تكرار الاضطرابات والانقلابات العسكرية في البلد إلى انعدام الحياة البرلمانية الحقيقية، وبيّن ضرورة التجديد في التنظيم والإصلاح بمسؤوليات أعم وأشمل من ذي قبل بقصد منح الشعب الحريات العامة، وتنمية الروح الوطنية، ورفع مستواها.

قوبل خطاب الوصيّ بالارتياح والتأييد من جانب رجال السياسة والأعمال في البلاد، وتوقع الكثيرون أن تصبح البلاد على عتبة تطوّر خطير سيعود عليها بخير كثير. ولكن السياسيين القدماء والرجعيين تلقوا الخطاب بكثير من التحفّظ. كما أن وزارة حمدي الباجه جي، لم تتمكن من تحقيق ما وعد به الوصيّ على الرغم من الانتقادات الشديدة التي وجهت إليها. وعلى أثر ذلك أسر الوصيّ إلى بعض زملاء الباجه جي أن يوحوا إلى رئيسهم بضرورة الانسحاب من الحكم، وخصوصاً بعد الحملة الشديدة التي شُنّت عليها في مجلس الأعيان، وذلك لكي يتسنى تأليف وزارة جديدة تسير على هدى الأهداف التي أعلنها الوصيّ في خطابه. وقد سبق لصالح جبر ومصطفى العمري أن نبّها حمدي الباجه جي إلى استحالة استمراره في الحكم.

ودعا الوصيّ السياسيين البارزين إلى اجتماع في قصره لبحث الحالة. وكان هنالك خلاف في الرأي بشأن الحكومة الجديدة التي ستتولى الحكم في ظروف ما بعد الحرب. وقيل في حينه إن السياسيين القدماء كانوا يريدون حكومة قوية تستطيع الحدّ من تصاعد نشاط القوى الليبرالية واليسارية، ولم يحبّذوا المغامرة بتأليف وزارة ليبرالية تمنح الحريات العامة وتسمح بقيام الأحزاب، ولذلك ظهرت أزمة وزارية دامت شهراً واحداً تقريباً.

وكان الوصيّ يفكر في أن يعهد بتأليف الوزارة الجديدة إلى صالح جبر، ولكن صادف أن أصيب صالح جبر بحادث سيارة بطريق عودته من عمان، فكسرت يده، ودخل المستشفى. وحاول نوري السعيد تأليف وزارة يشترك فيها صالح جبر وسعد صالح، ولكن صالح جبر رفض التعاون مع سعد صالح رفضاً باتاً. وجرت محاولة لإصلاح ذات البين بين الصديقين القديمين، وكلّف سعد صالح أن يعود صالح جبر حيث كان يرقد في المستشفى، فلم تؤد هذه الزيارة إلى النتيجة المطلوبة، وأخفق نوري السعيد في تأليف الوزارة لأنه أراد أن يجمع فيها أشخاصاً متنافرين، سواء أكان

تنافرهم ناشئاً عن عداء شخصي أو عن فقدان الانسجام السياسي في ما بينهم[1].

وزارة توفيق السويدي (الثانية)

وكان الوضع في الشرق الأوسط بعد الحرب، يتطلب أن تقوم في العراق وزارة ليبرالية تلبي المطالب الملحّة لفترة ما بعد الحرب فتسمح بقيام الأحزاب السياسية، وتلغي القيود التي فرضتها ظروف الحرب، وتمنح الحريات العامة. فلما أصيب صالح جبر بكسر في يده أعاقه عن العمل مدة من الزمن، وفشل نوري السعيد في تأليف الوزارة، اتجه الوصيّ إلى توفيق السويدي فكلفه تأليفها، وعلى الرغم من أن توفيق السويدي كان من عناصر المؤسسة القديمة أيضاً، فإنه كان أكثر "ليبرالية" من زملائه (أمثال نوري السعيد) كما أنه كان أوسع منهم ثقافة واطلاعاً على ما يدور في العالم من تيارات سياسية.

وافق السويدي على تأليف الوزارة، وألفها في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٤٦، وهي وزارته الثانية، وأدخل فيها عدداً من السياسيين الشبان وبعض العناصر الليبرالية المؤمنة بضرورة تنفيذ الإصلاحات التي وعد بها الوصيّ في خطابه. وكان من أبرز من استوزرهم توفيق السويدي سعد صالح صديق صالح جبر في السابق، وخصمه اللدود بعد ذلك. وقد عهدت إليه وزارة الداخلية التي كانت تعدّ أهم الوزارات وأكثرها سلطات. وبدخول سعد صالح الوزارة بقي صالح جبر بعيداً عنها، إذ كان من المستحيل الجمع بينهما في وزارة واحدة.

ولكن الوصيّ لم يهمل صالح جبر، وفي ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦ صدرت الإرادة الملكية بتعيينه عضواً في مجلس الأعيان.

جلبت وزارة توفيق السويدي خلال فترة حكمها القصيرة أول نسمة من الحرية عرفتها البلاد منذ سنة ١٩٣٦، وعلى الرغم من أن خطاب الوصيّ كان قد أشار إلى وجوب تحقيق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، فإن التأكيد في المنهاج الوزاري كان على الحرية السياسية التي كانت المعارضة تطالب بها.

ألغت وزارة السويدي الأحكام العرفية، كما رفعت القيود التي كانت مفروضة

---

١ توفيق السويدي، **مذكراتي**، ص٤١٤، ضياء جعفر، **سيرة وذكريات**، بغداد، ٢٠٠١، ص١٢٢.

خلال سنوات الحرب على الصحافة وعلى الاجتماعات العامة، وأغلقت معسكرات الاعتقال المتبقية من أيام الحرب، وألغت "مرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي"، وتبنّت قانوناً جديداً للانتخابات. على أن أهم خطوة اتخذتها الوزارة كانت السماح لخمسة أحزاب سياسية بممارسة نشاطها السياسي بصورة رسمية، وهي أول محاولة من نوعها منذ عشر سنوات. ومن الجدير بالملاحظة أن أربعة من هذه الأحزاب الخمسة كانت أحزاباً معارضة، واثنين منها كانا ماركسيين. ولم يدم نشاط ثلاثة من هذه الأحزاب طويلاً، وبقي منها اثنان هما "حزب الاستقلال" و"الحزب الوطني الديموقراطي" اللذان استمرا في نشاطهما السياسي في فترة ما بعد الحرب وخلال المرحلة الأولى من العهد الجمهوري، وكان لهما أثر كبير في تكوين الوعي السياسي للطبقة المتوسطة وفي عقول الجيل الجديد من العراقيين المتعلمين وقلوبهم.

ولكن هذا الاتجاه السياسي المتحرر نوعاً ما لم يكن له أن يعيش طويلاً، لأن حكومة السويدي التي كان الغرض من تأليفها منح حريات ديموقراطية معيّنة لأجل كسب ثقة الجيل الجديد والعناصر الليبرالية، سرعان ما قوبلت بمعارضة قوية من السياسيين القدماء، وحظيت هذه المعارضة بتأييد ضمني من البلاط، لأن الوصيّ لم يكن يرتاح إلى توفيق السويدي كثيراً، وكان توفيق السويدي يتمتع بشخصية طاغية واعتداد بالنفس وذلاقة في اللسان وقدرة على الإقناع. إضافة إلى ذلك، فإن سياسة توفيق السويدي الخارجية لم تتفق كلياً مع أفكار الوصيّ ونوري السعيد اللذين كانا يسعيان لأجل تعاون وثيق مع تركية، بينما كان السويدي يرى وجوب اتباع سياسة عربية قوية، مع العناية بتقوية جامعة الدول العربية بدلاً من تحالف وثيق مع تركية على حساب التضامن العربي. وقد وافقت وزارة السويدي على المعاهدة مع تركية باقتراح من الوصيّ، ولكنها وضعت تحفظاً بأنها يجب أن لا تتعارض مع ميثاق جامعة الدول العربية.

أما في ما يتعلق بالعلاقات مع بريطانية التي كانت حجر الزاوية في منهاج كل وزارة تأتي إلى الحكم في العراق، فقد اقترح السويدي تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠، وجاء في الفقرة (أ) من منهاج وزارته ما يأتي:

> إن علاقاتنا الودية مع حليفتنا بريطانية العظمى ترتكز على معاهدة التحالف العراقية – البريطانية، ولما كان قد مرّ على عقد هذه المعاهدة

> ستة عشر عاماً قطع فيها العراق شوطاً بعيداً في سبيل التقدم والإنشاء، مسايراً في ذلك مواكب الأمم الناهضة، فقد أصبح من الضروري تعديلها لجعل الحلف القائم متناسباً مع تقدمه، ومتّسقاً مع التطورات العالمية ضمن روح ميثاق الأمم المتحدة. لذلك ستقوم الوزارة بمفاوضة الحليفة بريطانية العظمى بهذا الشأن.

وتقدم توفيق السويدي إلى البرلمان بمشروع قانون لتعديل "قانون الانتخابات النيابية، وكان من أهم ما تضمنه المشروع جعل الوحدات الإدارية المعروفة بـ"الأقضية"[1] دوائر انتخابية مستقلة، بعد أن كان القانون القديم الصادر في سنة ١٩٢٤ يعتبر "اللواء" بأجمعه دائرة انتخابية واحدة (عدا مدينة بغداد التي قسمت إلى عدة دوائر انتخابية). ولكن القانون الجديد المقترح كان ينص أيضاً على إجراء الانتخابات بالطريقة القديمة، وهي الانتخاب غير المباشر، أي على درجتين. وقد قوبل مشروع القانون الجديد بالانتقاد عند عرضه على مجلس النواب في ٨ أيار (مايو) ١٩٤٦، لعدم أخذه بمبدأ الانتخاب المباشر، وكان في طليعة من انتقده صالح جبر، نائب المنتفك، وكان ذلك الموقف من عوامل عدم الانسجام بين صالح جبر وتوفيق السويدي الذي استمر طوال حياتهما السياسية. إضافة إلى أن وزير الداخلية الذي تقدم بالمشروع إلى البرلمان كان سعد صالح. ومع ذلك فقد صادق مجلس النواب على القانون الجديد في ٢١ أيار (مايو) ١٩٤٦[2].

ومن جهة أخرى، أخذ شيوخ العشائر يضغطون على الوصيّ ليسحب دعمه للوزارة، ودبّر أعضاء مجلس الأعيان - ربما بموافقة الوصيّ - مؤامرة على الوزارة، فتعمّدوا الغياب عن جلسة المجلس عند التصويت على قضية مهمة تتعلق بميزانية الدولة. وكانت عملية متعمّدة لاحراج الوزارة وإجبارها على الاستقالة. فلم يجد السويدي مناصاً من ذلك، وقدم استقالته في ٣٠ أيار (مايو) ١٩٤٦، أي بعد تأليفها بثلاثة أشهر تقريباً، وكانت عملية أدت إلى تحوّل آخر في اتجاه السياسة العراقية. ولم يتح لوزارة توفيق السويدي

---

١ كان العراق يقسم من الناحية الإدارية إلى ١٤ منطقة تسمى "ألوية"، يدير كلاً منها "متصرّف". ويقسم "اللواء" إلى وحدات أصغر تسمى "أقضية"، ويديرها موظف يسمى "قائمقام". ويقسم "القضاء" إلى وحدات تسمى نواحي، ويديرها "مدير ناحية". وقد بقي هذا التقسيم قائماً حتى الوقت الحاضر مع تغيير في عدد الألوية، وفي اسم "اللواء" إلى "محافظة"، ولقب "المتصرّف" إلى "محافظ".

٢ محاضر مجلس النواب للاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦، ص٣٤٦.

أن تنفذ برنامجها الإصلاحي على الرغم مما علّقه الشعب العراقي على هذه الوزارة من آمال عريضة، وما قوبلت به في بداية عهدها من الترحيب والتفاؤل.

وزارة أرشد العمري

ولما استقالت وزارة توفيق السويدي اتجه الوصيّ هذه المرة، في محاولة منه لإنقاذ الموقف، إلى أرشد العمري، وهو أحد أعضاء مجلس الأعيان الذين تآمروا على إسقاط وزارة السويدي، فكلفه تأليف الوزارة، فألّفها أرشد العمري سريعاً[1] وجمع معظم أعضائها من الموظفين، وصرّح أن حكومته محايدة وانتقالية، مهمتها الرئيسية تطبيق قانون الانتخاب الجديد الذي شرّعته حكومة السويدي، وإجراء انتخابات جديدة وحرّة.

وكان أرشد العمري رجلاً يتصف بالاندفاع وسرعة الحركة التي تصل إلى حدّ التهوّر أحياناً، وقد بدأ عهده بإصلاح الإدارة، وفصل أعداد كبيرة من الموظفين غير الأكفاء وإحالة آخرين على التقاعد غير عابئ باتصالاتهم وعلاقاتهم، وقدم أرشد العمري مشروعاً للتنمية يمتد عشر سنوات ويمس كل وزارة في الدولة.

وبدأت الأحزاب السياسية تعاني من إجراءات أرشد العمري القمعية، وأخذت تعلن احتجاجاتها على ضغط الحكومة، فقابل أرشد العمري حملاتها بالحدّ من حرية الصحافة وتعطيل الصحف المعارضة، بما فيها الصحف الحزبية. وخرجت المظاهرات احتجاجاً على إجراءات الحكومة، فردّ عليها بتشديد الرقابة واعتقال زعماء الأحزاب وملاحقة المحرّضين على الانتخابات.

وفي تموز (يوليو) أخذ العمال العراقيون في شركة النفط في كركوك يطالبون بزيادة أجورهم، وتقدموا بمطالب أخرى لتحسين أوضاعهم المادية وتوزيع المسكن عليهم وغير ذلك من المطالب. ومن المعروف أن الحزب الشيوعي كانت له يد في تحريض العمال وإشعال فتيل هذه الاضطرابات. وفي ١٢ تموز (يوليو) اصطدم العمال المتظاهرون برجال الشرطة، فأطلقت الشرطة النار عليهم وقتلت ثمانية أشخاص، وجرحت عدداً آخر منهم. وقد نعتت المعارضة هذه الحادثة بـ"مجزرة كاورباغي"

١ تألفت وزارة أرشد العمري في أول حزيران (يونيو) ١٩٤٦.

– و"كاورباغي" مزرعة في كركوك وقع فيها الاصطدام. وقد أثارت هذه الحادثة لغطاً كبيراً واستياءً شعبياً واسعاً، وانحازت جميع الأحزاب السياسية إلى جانب العمال المضربين ووقفت ضد الحكومة وطالبت باستقالة الوزارة ومعاقبة المسؤولين عن الحادث. واستقال وزير الداخلية عبدالله القصّاب في ٢٦ آب (أغسطس) احتجاجاً على عدم معاقبة متصرّف كركوك ومدير شرطتها لسوء معالجتهما الوضع.

وتصاعد الغضب على وزارة أرشد العمري في آب (أغسطس) حينما واجهت شركات النفط البريطانية إضراباً آخر في حقول النفط في عبادان حرّض عليه قادة حزب (توده) الشيوعي، فحرّكت بريطانية قوات من الهند لإرسالها إلى عبادان عبر الحدود العراقية لتعزيز قواتها في المنطقة، كإجراء احتياطي. وبدأت صحف المعارضة بمهاجمة الوزارة وادّعت أن هذه العملية كانت خرقاً للمعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠ التي سمحت لبريطانية بإرسال تعزيزات في حالة الحرب، أو خطر الحرب فقط.

واتخذت الحكومة إجراءات شديدة ضد الصحف، وأحالت رؤساء تحريرها إلى المحاكمة، فأدّت هذه الإجراءات إلى إضرابات أخرى قام بها عمال المطابع، ثم عمال السكك الحديد في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٦.

صالح جبر وزيراً للمالية للمرة الثالثة

طلب أرشد العمري موافقة الوصيّ على إصدار "قانون الطوارئ" لمواجهة التحديات التي وجد نفسه إزاءها، فلم يحصل على هذه الموافقة.

وفي ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) أصبحت وزارته غير محايدة ولا قادرة على مواجهة الموقف، ولا على إجراء الانتخابات المزمع إجراؤها، وقدم استقالته فتردد الوصيّ في قبولها، ثم قبلها بعد مدة تزيد على الشهر.

وكاد زمام الأمور يفلت من يد الحكومة، وحار الوصيّ في كيفية معالجة الموقف، فاتجه إلى حمدي الباجه جي وكلّفه تأليف وزارة انتقالية تجري انتخابات مجلس نيابي تشترك فيه بعض الأحزاب ذات السمعة الحسنة لكي تجعل المشروعات والمعاهدات المرتقبة مقبولة لدى الرأي العام.

ويقول عبدالرزاق الحسني أن الوصيّ اشترط على حمدي الباجه جي أن يأتي بوزراء "من الدرجة الثانية"، وذلك شرط غريب وغير مفهوم نشك في صحته. وهو يمضي قائلاً: "إن السيد صالح جبر حين شعر بذلك رفض الإسهام في وزارة تؤلف على هذا الشرط"[1].

ولما تأزّمت الأمور، كلف الوصيّ نوري السعيد بتأليف وزارة تضطلع بإجراء الانتخابات، وفي ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ ألّف نوري السعيد وزارة انتقالية شبه ائتلافية (وهي وزارته التاسعة) أشرك فيها اثنين من ممثلي الأحزاب هما محمد حديد، نائب رئيس "الحزب الوطني الديموقراطي"، وعلي ممتاز الذي كان يمثّل "حزب الأحرار".

ونشر الحزبان اللذان اشتركا في الوزارة شروط مشاركتهما، وجاء في بيان حزب الأحرار أن لجنة الحزب العليا قررت الموافقة على اشتراك الحزب في الوزارة على أساس ضمان حرية الانتخاب وحرية الصحافة وفسح المجال للنشاط الحزبي. وجاء في كتاب رئيس الحزب الوطني الديموقراطي (كامل الجادرجي) إلى رئيس الوزراء أن الحزب يقبل الدخول في الوزارة على أن تكون وزارة انتقالية مهمتها إجراء انتخابات حرة، وإطلاق الحريات المنصوص عليها في الدستور، بما في ذلك حرية الصحافة والاجتماع، وحرية العمل للأحزاب، وأن تزاول أعمالها القانونية وتفتح فروعاً لها. وأضاف البيان أن من المفهوم أنه في ما يختص بأمور الدولة وأعمالها ينحصر تعاون الحزب في تدوير الأعمال الروتينية فقط.

وقد عهد إلى محمد حديد بوزارة التموين، وإلى علي ممتاز بوزارة المواصلات والأشغال.

ويلاحظ أن نوري السعيد قد استبعد (حزب الاستقلال)، وبذلك تمكن بدهائه من استغلال الخلافات الشخصية بين حزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي. ودعا الأخير على أساس الانتخابات الحرة، مما أدى إلى فقدان الثقة بين الحزبين وكسر التضامن الذي كان قد تحقق بينهما قبل مدة وجيزة.

وكتب السفير البريطاني الذي كان بطبيعة الحال على علم بمحاولات تأليف الوزارة والاتصالات الجارية بشأنها، في تقرير سري إلى حكومته، أن صالح جبر أخبره – وأنه

---

١ الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٧، ص١٢٨.

لا يجد سبباً يدعوه إلى الشك في ما يقوله - أنه كان في البداية متردداً في دخول الوزارة، لأنه كان بالضبط يرغب في التفرّغ للانتخابات، ولكن نوري باشا أقنعه بالاشتراك مدعياً أنه لا يمكن تأليف وزارة بدونه، وأن لا بد له من التعاون معه لإنقاذ الموقف.

وجاء في تقرير السفير أيضاً عن الوضع السياسي:

> ... إن نوري باشا هو من العراقيين القلائل الذين يملكون القدرة على رؤية العالم ككل. إنه يدرك أن العراق لا يستطيع أن يعيش في عزلة، ولذلك يمكن الاعتماد عليه في عدم تبني مثل هذه النظرة المحدودة. وإذا أمكن لهذه القدرة على إدارة الدولة، أو لهذه التجربة الطويلة، وسَعَة الرؤية، أن تجتمع مع نشاط صالح جبر، وهمته، وأفكاره التقدمية، فسأكون سعيداً أن أرى للعراق مستقبلاً زاهراً أكثر من أي وقت مضى منذ قدومي إلى بغداد[1].

الكتلة

كانت المهمة الرئيسة لوزارة نوري السعيد (التاسعة) إجراء الانتخابات، ولذلك أعلنت بعد تأليفها بأسبوع واحد حلّ مجلس النواب الذي كان أمراً متفقاً عليه قبل تأليف الوزارة.

وعقد نوري السعيد مؤتمراً صحافياً أعلن فيه أن وزارته تألفت لإجراء الانتخابات النيابية وعند انتهائها سيسند الحكم إلى الأكثرية. وأضاف أن خطته هي أن تكون الانتخابات حرة، وأن الحكومة ستعمل على منع التزوير والحيلولة دون أية حركة تهديد أو اعتداء خلالها، كما أنه أبدى أن الحكومة لن تستعمل نفوذها في الانتخابات[2].

ولما بدأت عملية الانتخابات طالبت الأحزاب بفتح فروع لها في الألوية حسب الاتفاق السابق. وكانت هذه القضية العامل الأول في ضياع الانسجام الوزاري وتفكك الوزارة على أثر الانتقادات التي وجّهت إليها بسبب موقفها المتردد من الاستجابة لهذا الطلب.

---

١ برقية من السير ستون هيور بيرد إلى المستر بيفن في ٩ كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٤٧ تقرير عن الوضع السياسي في العراق: FO 371/61588 (E 845/3/93)

٢ جريدة **الزمان** الصادرة في بغداد بتاريخ ٢٤ تشرين (نوفمبر) ١٩٤٦، العدد٢٧٧٣.

أما العامل الآخر الذي أدى إلى تفكك الوزارة فهو استقالة علي ممتاز (وزير الأشغال والمواصلات) ومحمد حديد (وزير التموين) بسبب ما ذهبا إليه من تدخّل الحكومة في الانتخابات.

وفي هذه الظروف شكّل صالح جبر تجمعاً أطلق عليه اسم "الكتلة"، ضمّ، إضافة إليه، بعض الساسة القدماء الذين يتفقون معه في الاتجاه، منهم السيد عبدالمهدي (عضو مجلس الأعيان) وصادق البصّام (وزير المعارف) بعد أن زالت الخصومة بينهما. وكانت جريدة **الساعة** التي يصدرها صدر الدين شرف الدين تنطق بلسان "الكتلة" ردحاً من الزمن قبل أن يختلف صاحبها مع صالح جبر وينقلب عليه[1].

وقد اتهمت الأحزاب صالح جبر (وزير المالية) بالتدخل في الانتخابات لمصلحة جماعته في "الكتلة" مستغلاً منصبه في الوزارة. فصرّح صالح جبر أن وجوده عضواً في الوزارة لا يمنعه من خوض المعركة الانتخابية لعضد من يعتقد أن مصلحة البلاد تقضي بانتخابهم نواباً، ولكنه أكد أنه لن يستغلّ نفوذه في الوزارة وإنما يعمل بصفته مواطناً له وجهة نظر معينة في كيفية حكم البلاد[2].

وصرّح صادق البصّام، وزير المعارف، بأنه مصمم على خوض المعركة الانتخابية لعضد إخوانه في المبدأ وأصدقائه في العقيدة القومية، وقال إن عمله هذا سيؤدي إلى إنقاذ البلاد مما ينتابها من المبادئ الوافدة، المتنوّعة الميول، المختلفة الأشكال[3].

وقد أبدى "الحزب الوطني الديموقراطي" رأيه في تصريحات صالح جبر وصادق البصّام، وهو أن الحزب لا يمانع في دخول الوزراء المعركة الانتخابية بشرط أن لا

١ صدر الدين عبدالمحسن شرف الدين (١٩١٢ - ١٩٦٩) صحافي وكاتب بليغ الأسلوب، من أصل لبناني درس في مدارس لبنان ثم في النجف، وانتقل إلى بغداد فأصدر جريدة **الساعة** التي أيّد فيها صالح جبر ثم انقلب عليه، وشارك في دسائس سياسية متنوعة، فأغلقت السلطات جريدته وطرد من العراق في أواخر الأربعينيات، فاستقر في مدينة (صور) لبنان، وأصدر فيها مجلة **النهج** ومجلة **الألواح**، ووضع بعض المؤلفات منها **محنة العراق** (١٩٤١)، **وسحابة بورتسموث** (١٩٤٨)، **وفي قطار الزمن: صورة العراق الحاضرة** (١٩٤٩)، **وحليف مخزوم** (١٩٥٤)، وله أيضاً ديوان شعر.

هجاه الجواهري بقصيدة تناقلتها الأفواه في بغداد، مطلعها:

عوفيت صدر اليمني   عوفيت ربّ الفتن

(اليمني: نوع من النعال).

٢ جريدة **الساعة**، بغداد، العدد ٦١٤ في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦.

٣ جريدة **الساعة**، بغداد، العدد ٦١٥ الصادر في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦.

يستعملوا نفوذهم الرسمي للتأثير فيها، ولا يدلوا بتصريحات ذات اتجاه مبعثه المركز الذي يشغلونه، وأن تكون هذه الحملة التي يقوم بها الوزراء على أساس المناهج والتشكيلات الحزبية، وأن لا تستعمل فيها الدعايات التي لا تستند إلى الواقع[1].

وكتبت جريدة **صوت الأهالي** الناطقة بلسان الحزب الوطني الديموقراطي – مقالة بعنوان "الكتلة في الميزان" هاجمت فيها رجال "الكتلة" وقالت إنهم خصوم الشعب، يسوؤهم أن تتمتع الأمة بحقوقها وسيادتها، ولذلك فهم يخشون الانتخابات الحرة. وقد تدخلوا فعلاً في الانتخابات، واستعملوا نفوذهم الرسمي. وطالبتهم الجريدة بالنزول إلى ميدان السياسة بحزب رسمي.

ثم كتبت **صوت الأهالي** مقالة أخرى بعنوان "معركة الحرية" قالت فيها إن المشادة التي كانت قائمة حينذاك هي بين "الكتلة" من جهة، وبين الأحزاب والفئات الوطنيين والديموقراطيين من جهة أخرى، أو بين الحرية وبين خصومها وبين خصومها جماعة الكتلة. ثم استعرضت تاريخ صالح جبر، وكيف تقدم من حاكم (أي قاض) إلى نائب ووزير، وكأنها منقصة، وقالت إنه مدين بذلك إلى ما وصفته "الوضع الشاذ". وقد تناست الجريدة أن الوضع الذي يتيح الفرصة لموظف صغير، من أسرة فقيرة، أن يتقدم ويصبح نائباً في البرلمان، ووزيراً، ورئيساً للوزراء، بجده واستقامته ونزاهته، لا يصح أن يوصف بالوضع الشاذ.

وذكرت **صوت الأهالي** أن "الكتلة" أيّدت إضراب مجلس الأعيان، وساندت وزارة أرشد العمري، وخاصمت "الحزب الوطني الديموقراطي"، وأن السيد عبدالمهدي يعمل على إيصال صالح جبر إلى رئاسة الوزارة. وذكرت المقالة أن صالح جبر وصادق البصّام قالا إنه لو سلّمنا جدلاً أن لصفتنا الحزبية تأثيراً في نفوذنا الانتخابي، فما يمنع زملاءنا الحزبيين من استعمال هذه الصفة، وقالت إن (الحزب الوطني الديموقراطي) يؤمن بالديموقراطية وحرية الانتخابات، ولكنه يقف ضد هذه الأساليب.

ولما بدأت عملية الانتخابات أخذ المعارضون يتهمون الحكومة بالتدخل فيها، كما بدأ الحزبان المشاركان في الوزارة، أي "حزب الأحرار" و"الحزب الوطني الديموقراطي"، باتهام كتلة صالح جبر بالتدخل في الانتخابات لمصلحة مرشحيها.

١ جريدة **صوت الأهالي**، بغداد، العدد ١٢٦٥ الصادر في ٢ كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٤٧.

كما ذكر سابقاً، وعلى أثر ذلك قدم وزير التموين محمد حديد استقالته من الوزارة في ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦، معلناً أن "الحزب الوطني الديموقراطي" على قناعة بأن الانتخابات (لن) تكون حرة، وذلك بسبب تدخلات وزراء "الكتلة" فيها، كما أعلن أن الوزارة لم تستجب لطلب الأحزاب الخاص بإنشاء فروع لها في الألوية. وبعد يومين قدم علي ممتاز، وزير الأشغال والمواصلات، وممثل "حزب الأحرار" في الوزارة، استقالته مؤكداً الاتهامات التي أوردها محمد حديد.

وحاول الوصي تصفية الموقف، فدعا مجلس الوزراء إلى الاجتماع به في البلاط الملكي في ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦ لبحث الموقف. فلما عقد الاجتماع تكلم نوري السعيد فأنكر وجود أي تدخل من جانب صالح جبر أو صادق البصّام في الانتخابات، ونفى أن تكون "الكتلة" قد شكّلت بقصد التأثير في حرية الانتخابات، وادعى أن الحزبين المشتركين في الوزارة، أي: الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الأحرار، عاجزان عن إخراج "نصف نائب" عنهما، نظراً لقلة المنتسبين إليهما، وذكر أن استقالة الوزيرين جعلته يفكر في التنحّي عن المسؤولية، وطلب إلى الوزراء إبداء ملاحظاتهم، فجاءت آراؤهم مختلفة متباينة:

فقد أعلن صالح جبر أنه يفضل الانسحاب من الوزارة مع زميله صادق البصّام، على ترك نوري السعيد يتخلى عن الحكم في تلك الظروف. وطالب نوري السعيد بالاستمرار في عمله وإكمال الانتخابات. كما أنه أنكر استغلاله لمركزه في التأثير على حرية الانتخابات، وأيّده في ما قاله صادق البصّام وعمر نظمي.

وأبدى شاكر الوادي أنه يفضل أن تستقيل الوزارة وأن يعيد نوري السعيد تشكيلها. وأيّده جميل عبدالوهاب في هذا الرأي.

وقال فاضل الجمالي إن استقالة الوزيرين (محمد حديد وعلي ممتاز) لا تستلزم هذا التبلبل في الوزارة، وأن الغلبة دائماً هي للأكثرية، وأن المنسحبين لا يمثلون الأكثرية. ولذلك فإنه يرى بقاء الوزارة بدون تغيير ولا حاجة لاستقالة رئيس الوزراء أو أحد الوزراء. وأيّده في هذا الرأي بابا علي الشيخ محمود.

وأخيراً، اتفق الوزراء، بحضور الوصيّ، على قبول استقالة الوزيرين محمد حديد وعلي ممتاز.

أما الوزيران صالح جبر وصادق البصّام فلم يتقبلا التهمة التي وجّهت إليهما بالتدخل في الانتخابات، فقررا الاستقالة من منصبيهما أيضاً كيلا يقال إن الاستقالة من الوزارة المتهمة بالخروج على الحياد اقتصرت على البعض دون الآخر، فقدما استقالة مشتركة. وكان كتاب الاستقالة مسهباً ومطوّلاً بعض الشيء. شرح فيه الوزيران السبب الذي حملهما على تقديمهما، وهو اتهام بعض الصحف إياهما باستغلال مركزهما خلال عملية الانتخابات، وهذا نصها:

صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء المحترم:

تحية واحتراماً: تتذكّرون ولا شكّ، على أثر تكليفكم تشكيل الوزارة، طلبتم إلينا المساهمة فيها، فترددنا عن القبول لأسباب أهمها أننا أردنا أن نتفرّغ للعمل في الانتخابات على أساس حرّ لا تشوبه شائبة ما، وأن وجودنا في الوزارة، وانشغالنا في أعمالها، ربما يضيع علينا هذه الغاية. وقد كان جواب فخامتكم بأنه لما كان القصد الذي يرمي إليه من هذه الانتخابات هو إفساح المجال للشعب بممارسة حقوقه القانونية كاملة غير منقوصة، فلا يوجد أي مانع من الجمع بين الوزارة وبين ممارسة هذا الحق القانوني، إذ أن هذا حق طبيعي لكل واحد، وليس للإنسان أن يفقده بمجرّد أن يكون وزيراً، واستناداً إلى ذلك قبلنا الدخول بالوزارة، على أساس ممارسة هذا الحق، دون الركون إلى استعمال النفوذ الوزاري، وقد أعلنا هذه الحقيقة على الرأي العام بالبيانين اللذين كنا أدلينا بهما إلى بعض الصحف، إثر تشكيل الوزارة، كما أن فخامتكم قد أيّدتم ذينك البيانين في أول مؤتمر صحافي عقدتموه بعد تأليف الوزارة. ولكن ظهر لنا أخيراً، وبعدما شعر الحزبان المشترك كان معنا بالمسؤولية، بأن ممارستنا لهذا الحق مما يضيع عليهم آمالهم، راحت صحفهم وبعض رجالهم، يتهجمون علينا، متهمين إيانا باستغلال نفوذ مراكزنا عند ممارستنا لأعمال الانتخابات، الأمر الذي أنكره عليهم كل منصف، ومنهم فخامتكم، كما وأن فخامتكم قد طالبتموهم بالدليل على إثبات ما ذهبوا إليه وما اتهمونا به فعجزوا عن الإتيان بأي دليل كان. وقد زادت هذه الاتهامات الموضوع إيضاحاً، وهو

خشيتهم من أن عملنا في الانتخابات سيحول دون الظفر بأمانيهم، ولذلك أثاروا هذه المزاعم التي لا تستند إلى دليل، ظناً منهم بأن ذلك سيصرفنا عن العمل فيخلو لهم الجو (وهذا محال).

أما الآن وقد قدم ممثلا الحزبين استقالتهما من الوزارة، بحجّة ظاهرها مداخلاتنا المزعومة، وحقيقتها شعورهم بالفشل المحقق، فقد رأينا أن نقضي على تلك المزاعم الباطلة من أساسها، فنتقدم باستقالتنا هذه من الوزارة، عسى أن يكون لكم بها مجال أفسح لإنجاز المهمة التي عهدت إليكم، راجين عرضها على سيدنا صاحب السمو المعظّم لقبولها ولكم منا مزيد الاحترام.

٣٠ كانون الأول ١٩٤٦

وزير المالية: صالح جبر   وزير المعارف: صادق البصّام

***

وجرت عملية الانتخابات بنشاط كبير على الرغم من استقالة الوزيرين الحزبيين واحتجاجهما على ما ادعياه من التدخل الحكومي، وكأن الانتخابات السابقة كانت تجري بحرية كاملة وأن هذه هي الأولى التي تتدخل فيها الحكومة وتوجهها.

فلما قاربت الانتخابات نهايتها، أدرك الجميع أن نوري السعيد قد أحكم تدابيره لنجاح من يؤيدهم من المرشحين على الرغم من نفيه وجود أي تدخل. وقد فاز مرشحو الحكومة كما فاز الحزب الوطني الديموقراطي بأربعة مقاعد. أما الأحزاب الأخرى فلم تفز بأي مقعد في المجلس. ومع ذلك فقد أعلن الحزب الوطني الديموقراطي سحب نوابه من المجلس، فاستقال حسين جميل، وفضّل الآخرون الاستقالة من الحزب والاحتفاظ بمقاعدهم النيابية.

ووضعت الأحزاب المعارضة بياناً مطولاً أبدت فيه أن المجلس النيابي الجديد "الذي انتخب بالأساليب غير المشروعة التي اتبعتها الحكومة" لا يصحّ اعتباره ممثلاً للأمة ومعبراً عن رغباتها، وعليه فإنها ترى أن الشعب العراقي في حِلّ مما

يقرره المجلس من معاهدات واتفاقات أو أي التزام يكون العراق طرفاً فيه. وطالبت الأحزاب في بيانها بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة تجرى بحرية. وقد صدر البيان بتوقيع رؤساء "حزب الاتحاد الوطني" و"حزب الاستقلال" و"حزب الأحرار" و"الحزب الوطني الديموقراطي" و"حزب الشعب".

ولم تعبأ الحكومة باعتراضات الأحزاب المعارضة، ودعي المجلس إلى عقد اجتماعه في يوم ١٧ آذار (مارس) ١٩٤٧، وألقى الوصيّ خطاب العرش الذي أعدّته الوزارة، وانتخب عبدالعزيز القصّاب رئيساً للمجلس النيابي، وصالح جبر رئيساً لمجلس الأعيان، وقيل إن ذلك كان تمهيداً لإناطة رئاسة الوزراء به.

وكان الوصيّ ونوري السعيد قد اتفقا قبل البدء بالانتخابات على أن يعهد بتأليف الوزارة إلى صالح جبر. وقدم نوري السعيد استقالته فاحتفظ الوصيّ بكتاب الاستقالة ثمانية عشر يوماً حاول خلالها إقناع نوري السعيد بالبقاء في الحكم، وأجريت اتصالات مكثفة بشأن تأليف الوزارة الجديدة. وأخيراً تقرر أن يعهد بتأليفها إلى صالح جبر حسب الاتفاق ويقول توفيق السويدي في معرض تعليقه على اختيار صالح جبر رئيساً للوزراء:

"إن صالح جبر أصبح بحكم الواقع المرشح الوحيد لتأليف الوزارة، لأن نوري السعيد (بانتخاباته الحرة)، أعدّ الجنود المؤازرين لصالح (جبر) من دون أن يكلّف ذلك الرئيس العتيد شيئاً"[١].

وأخيراً تألفت وزارة صالح جبر من ثمانية أعضاء إضافة إلى رئيسها. وكان اثنان منهم من الشيعة إلى جانب صالح جبر نفسه، واثنان من الأكراد، وثلاثة من العرب السنيين، ومسيحي واحد. وبذلك حاول مراعاة التوازن الطائفي والقومي والديني في العراق بقدر الإمكان.

وكان صالح جبر حتى ذلك الوقت يعدّ من رجال نوري السعيد وأعوانه الأقربين، وكان وزيراً للداخلية في أخطر وزاراته خلال الحرب حينما تولى مسؤولية اعتقال العناصر القومية، تلك العناصر التي عملت على سقوطه بعد ذلك. ولكنه الآن كان قد نضج سياسياً، وأصبح، وهو في السابعة والأربعين من عمره، أبرز سياسي عراقي، لا يفوقه في المكانة والقوة غير نوري السعيد.

---

١ مذكرات توفيق السويدي، ص٤٥٧.

الفصل السادس عشر

صالح جبر رئيساً للوزراء

ألّف صالح جبر وزارته في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٧، وكان أول شيعي يتولى رئاسة الوزراء في العراق. ولم يكن وصوله إلى هذا المنصب الذي هو أعلى مناصب الدولة مجرّد اعتراف بأن الوقت قد حان لاختيار رئيس وزراء شيعي، بل كذلك تقديراً لرجل أظهر شجاعة كبيرة في كثير من الظروف الحرجة، وكفاءة عالية في شتى المناصب التي شغلها، وتصميماً وقوة شخصية في مسلكه الإداري والسياسي. وكانت المساعي تبذل منذ مدة ليكون صالح جبر خلفاً لنوري السعيد.

كان صالح جبر قد برز كإداري قدير، وارتبط على الدوام بالقوميين المعتدلين الذين يدافعون عن التعاون مع بريطانية دون التفريط بحقوق البلاد وكرامتها. وحينما آن الأوان لتعديل المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠، اعتبر صالح جبر الرجل المناسب لتنفيذ ذلك. وكان بوصفه أول رئيس وزراء شيعي في العراق يمثل خطوة إلى الأمام في إفساح المجال لرجال السياسة من الشيعة ليتوصلوا إلى أعلى مناصب الدولة.

ومع ذلك، فقد أثارت إناطة الرئاسة بصالح جبر تعليقات وتساؤلات عديدة مبعثها دوافع عديدة، شخصية، أو طائفية، أو سياسية.

جاء في مذكرة كامل الجادرجي عن "الاشتراكية الديموقراطية" أن "الأيدي الخفيّة أرادت أن تشلّ قسماً كبيراً من الشباب المثقّف ومن ورائه طائفة كبيرة من طوائف البلد، فتصرفه عن معارضة الوضع القائم، فدبّرت على ما يظهر على يد عميلها السيد

نوري السعيد تأليف مجلس نيابي لم يكن ليجيء في تلك الظروف إلا على أساس طائفي. ثم حتّمت، على ما أعتقد، تلك اليد الخفيّة، مجيء رئيس وزراء على أساس طائفي أيضاً"[١].

وقد رد عبدالكريم الأزري على هذا التعليق متسائلاً: "لماذا كان تعيين صالح جبر رئيساً للوزراء على أساس طائفي في رأي كامل الجادرجي؟ هل كان صالح جبر أقلّ كفاءة ودراية وثقافة وخبرة من غيره من الذين تولّوا رئاسة الوزراء قبله؟ إنه بلا شك يتفوّق على البعض منهم. لقد تولى هذا المنصب قبل صالح جبر خمسة عشر رئيساً للوزراء (من السنّة)، وبعضهم لمرات عديدة، فلم يعتبر كامل الجادرجي ذلك عملاً طائفياً. وعندما عيّن أول رئيس للوزراء من الشيعة، وقد تولى هذا المنصب بجدارة وكفاءة، وبعد تمرّس طويل ناجح في مختلف الوزارات والمناصب الحكومية، اعتبر الجادرجي هذا التعيين عملاً طائفياً"[٢].

أما حنا بطاطو، فقد علّق على إناطة رئاسة الوزراء بصالح جبر قائلاً:

"... ولكن الارتقاء بشيعي إلى رئاسة الوزراء أظهر في النهاية أنه عديم الفائدة. فهو لم يكن يعني شيئاً للعمال المفتقرين إلى الخبز، ولا للمحامين الذين ليست لديهم دعاوى، ولا لصغار الموظفين المنسيين والطلاب الذين احتوتهم الدعاية السرية، ولا إلى الأحزاب المقيدة، ولم يتطلب الأمر أكثر من أحداث قليلة لكي ينفجر الغليان طويل الأمد المموّه بالستار الرقيق الذي كان يحيط بهذه العناصر جميعاً"[٣].

والسؤال الذي يثيره هذا الرأي هو: هل كانت هذه المشاكل ستحلّ لو كان رئيس الوزراء غير شيعي؟

لا شك أن حنا بطاطو، على الرغم من تجشّمه عناء البحث الطويل وغزارة المصادر التي تمكن من الوصول إليها في إعداد دراسته الضخمة عن العراق، كان يكتب من منطلق ماركسي لا يستطيع فكاكاً عنه، وهو لم يتحرر من القوالب الجامدة التي لا يفتأ الماركسيون يلوكونها، وكأن المشاكل التي عدّدها يمكن أن يقضي عليها رئيس وزراء شيعي أو سنّي بالعصا السحرية، بين ليلة وضحاها. كما أنه لم يبين ما هي علاقة

١ مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديموقراطي، ص٢١٦.
٢ عبدالكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق، ص١٢٣.
٣ Batatu, p. 546 (الترجمة العربية الجزء الثاني، ص٢٠٥)

الطائفة الدينية التي ينتمي إليها السياسي بحل المشاكل التي عدّدها.

ومع ذلك فقد اعترف بطاطو بأن صالح جبر كان رجلاً ذا قدرات غير عادية.

والواقع أن اختيار صالح جبر لرئاسة الوزارة لم يكن مجرّد اعتراف بأن الوقت قد حان لاختيار رئيس وزراء شيعي، بل كان في الوقت نفسه تقديراً لرجل أظهر شجاعة وتصميماً في مسلكه طوال عمله السياسي والإداري. فقد برز صالح جبر كإداري قدير، وكان باستمرار وثيق الصلة بالوطنيين المعتدلين الذين كانوا يدافعون عن التعاون العراقي – البريطاني على أساس التكافؤ بين ندّين. ولما كان تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠ قد أصبح مطلباً عاجلاً، فقد اعتبر صالح جبر، لاعتبارات شتى، الرجل المناسب للقيام بهذه المهمة.

***

كتب مستشار السفارة البريطانية في بغداد، دوغلاس بسك، الذي كان قائماً بالأعمال خلال غياب السفير، تقريراً إلى حكومته عن الوضع السياسي في العراق، وأشار فيه إلى صالح جبر قبل أن يتولى رئاسة الوزراء بستة أشهر تقريباً، قائلاً:

"... إنني معجب جداً بآرائه وباندفاعه. ويدهشني أكثر من ذلك قدرته، ليس على رسم الخطط فقط، بل على تنفيذها أيضاً. إن سجله الماضي في هذا الشأن بارز جداً في العراق، كوزير وقبل ذلك كمتصرّف. وإنني بطبيعة الحال لا أستطيع أن أضمن أنه إذا جاء إلى الحكم لن نواجه بعض الصعوبات معه. إنه وطني صلب، ومفاوض صعب. إضافة إلى ذلك فإنه سيكون تحت ضغط شديد لتعديل المعاهدة، وإنه سينحني حتماً أمام الرأي العام. ومع ذلك، فإنني أجد فيه، في الوقت الحاضر، أفضل الاحتمالات، على الرغم من أنه ستكون هنالك، بلا شك، صعوبات لأنه شيعي"[١].

على أثر تكليفه تأليف الوزارة، بدأ صالح جبر مداولاته مع الشخصيات التي يرغب في ضمّها إلى وزارته، ويروي ضياء جعفر في مذكراته أن صالح جبر أخذ يتداول مع بعض الشخصيات، وطالت المفاوضات، فأرسل نوري السعيد بطلبه، أي: بطلب

١ من دوغلاس بسك إلى ارنست بيفن بتاريخ ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٦ FO 371/52402

ضياء جعفر، وقال له أن يذهب فوراً إلى صالح جبر ويقول له إن لم يشكل الوزارة في ذلك اليوم، فقد يفشل في مهمته، ويكلّف غيره بتأليف الوزارة. ويضيف ضياء جعفر قائلاً: "ويظهر أنه كلّف بعض الشخصيات مثل جلال بابان وغيره، وكانوا مترددين أو متعمدي التردد لإفشال صالح جبر وإشغاله. فقال نوري باشا: فليكلّف جمال بابان، وساعده على غيره، وكلفني بوزارة المواصلات والأشغال..."[1].

وأخيراً تألفت وزارة صالح جبر من ثمانية أعضاء إضافة إلى رئيسها، وكان اثنان منهم من الشيعة إلى جانب صالح جبر نفسه، واثنان من الأكراد، وثلاثة من العرب السنّة، ومسيحي واحد، وبذلك حاول مراعاة التوازن الطائفي والقومي والديني في العراق بقدر الإمكان – كما سبق القول.

وعلى أثر تأليف صالح جبر وزارته، كتب السفير، السير هيوستون نهيور بيرد، بعد تأليف صالح جبر وزارته بيومين، تقريراً إلى حكومته، جاء فيه:

١ – تعلمون أن نوري باشا قد رفض منصب رئيس الوزراء وأن صالح جبر كلّف تأليف الوزارة. وبعد أسبوع من المناورات اضطر الوصيّ في النهاية إلى الاقتناع برفض نوري باشا تأليف الوزارة. والواقع أنني مع رغبتي في رؤية نوري باشا رئيساً للوزراء في هذه الظروف، فلا شك أنه رجل متعب جداً، وأن من مصلحة الجميع، بمن فيهم هو نفسه، أن يتمتع بإجازة.

٢ – كان صالح جبر يعتبر منذ مدة طويلة "خليفة"[2] نوري باشا من جانب كل من الوصيّ والسياسيين. وقد حدّت من ثقة الوصي به، لسوء الحظ، مناوراته خلال المعركة الانتخابية ودفاعه عن "الكتلة". وهناك احتمال جيد أن يستعيد ثقة الوصيّ بعد أن أصبح رئيساً للوزراء. ولكن الخلفيّة يجب أن لا تغيب عن الذهن. وبصفته أول رئيس وزراء شيعي في العراق، فسيجد صالح جبر تحيّزات معينة عليه أن يواجهها. فإن أبناء طائفته سيحاولون بلا شك استغلال سلطته، وخصوصاً عن طريق زوجته. وهي امرأة من عشائر الحلة، ذات شخصية مسيطرة. ومن جهة أخرى فإن لصالح جبر خبرة وزارة واسعة، وما هو أهم من ذلك، سجلّه الطويل في العمل الإداري الذي كان

١ ضياء جعفر، **سيرة ومذكرات**، تحقيق الدكتور عماد عبدالسلام رؤوف، مطبعة الأديب، بغداد، ٢٠٠١، ص١٢٦.

٢ استعمل السفير البريطاني في تقريره كلمة (خليفة) العربية: "Khalifa"

ناجحاً فيه بصورة ملحوظة. وقد كان عملاً حكيماً منه أن احتفظ بوزارة الداخلية في الوقت الحاضر ولكنه ربما سيجد نفسه مثقلاً بالعمل وسيضطر إلى تعيين وزير متفرّغ للداخلية[1].

ويلاحظ أن التقارير البريطانية كانت تعير كون صالح جبر شيعياً اهتماماً خاصاً، في حين أن العراقيين أنفسهم لم يعيروا تلك الناحية الاهتمام نفسه، وإنما تركزت ردود فعلهم على نواحي سياسية أو شخصية. ربما باستثناء كامل الجادرجي الذي تطرق إلى هذه الناحية في مذكراته كما سبقت الإشارة.

والواقع أن معظم العراقيين تلقوا اختيار سياسي شيعي لرئاسة الوزارة كأمر طبيعي، وهو أمر طبيعي بلا شك، وكان الوعي السياسي والاجتماعي في العراق قد بلغ درجة من النضج لم تعد معه للعامل الطائفي أهمية كبيرة، وإن لم يختف تماماً. وإذا كان هنالك من لم يرتح لإناطة رئاسة الوزراء بصالح جبر، فهم رجال السياسة القدماء ورؤساء الوزارات السابقون الذين لم يرتاحوا لدخول شخص جديد إلى ناديهم ليزاحمهم في منصب رئاسة الوزراء الذي كانوا يتداولونه كما يتداول اللاعبون كراسيهم في لعبة "الكراسي الموسيقية" المعروفة، كما لم ترتح إليه الأحزاب المعارضة التي استقبلت وزارة صالح جبر بالهجوم حتى قبل أن تعلن عن سياستها أو تنشر منهاجها، فكررت النغمة المعتادة في مهاجمة كل وزارة سبقتها - أو تلتها - بأن هدفها هو تنفيذ السياسة الاستعمارية الرامية إلى إنشاء التكتلات والمشروعات التي تربط العراق بعجلة الاستعمار، ويا لها من عجلة لا تنقطع عن الدوران.

لقد قابلت الأحزاب المعارضة وزارة صالح جبر بالتهجم قبل أن تبدأ بالعمل لأن هدفها كان معارضة صالح جبر ومهاجمته مهما كانت نيّاته. وكتب حسين جميل - مثلاً - مقالة في جريدة **صوت الأهالي** الصادرة بتاريخ ٣٠ آذار (مارس) ١٩٤٧، أي في اليوم التالي لتأليف الوزارة، وقبل أن يداوم أعضاؤها في مكاتبهم مشيراً إلى "مصالح الاستعمار وخططه"، قائلاً:

إن هذه الوزارة لا تمثل آمال الناس ولا رأيهم في ما يواجههم من مشاكل سواء منها

---

[1] من السير هيوستون هيور بيرد إلى ارنست بيفن بتاريخ ٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ FO 371/61589 (E-3133)
وقد عيّن صالح جبر محمد توفيق النائب وزيراً للداخلية في وقت لاحق.

الداخلية أو ما يراد بالبلاد العربية من مشاريع وخطط رسمها النفوذ الأجنبي ومصالح الاستعمار الواسعة...

وكتب عبدالفتاح إبراهيم مقالة افتتاحية بعنوان "دولاب الوضع الشاذ يأتي بوزارة جديدة" ذهب فيه إلى أن الوزارة جاءت بنفس الأسلوب الذي جاءت به وزارات (الوضع الشاذ) دون أن يحسب في تكوينها لإرادة الأمة أي حساب، وقال: "إن الوزارة هي فصل جديد من فصول الخطّة المدبرة التي ترمي إلى تحقيق المشاريع الاستعمارية..."[١].

وعندما أدلى صالح جبر – على أثر توليه الوزارة – بتصريحات لتطمين الناس على الحريات العامة، انتقدت جريدة **صوت السياسة** هذه التصريحات. وكتب ناظم الزهاوي مقالة بعنوان "لا حاجة لتطمين الناس"[٢] كما كتب عبدالفتاح إبراهيم مقالة أخرى بعنوان "أيمكن أن تعمل مثل هذه الوزارة على تعزيز سياسة البلاد وضمان الحريات الديموقراطية؟"[٣]

أعضاء وزارة صالح جبر

كان أعضاء وزارة صالح جبر جميعاً من الشخصيات التي سبق لها أن تولت الوزارة في إحدى الوزارات السابقة ولم يكن بينهم من يستوزر للمرة الأولى سوى الدكتور ضياء جعفر الذي عيّن وزيراً للمواصلات والأشغال. وكان ضياء جعفر (١٩١٠ – ١٩٩٣) في السابعة والثلاثين من عمره، عاد من الدراسة في انكلترة سنة ١٩٣٦ بعد أن حصل على شهادة الدكتوراه في الهندسة الميكانيكية من جامعة برمنغهام، وشغل وظائف فنية في إدارة السكك الحديد ثم في مديرية التجهيزات الهندسية، وكان بعيداً عن السياسة، ولكنه لفت انتباه نوري السعيد فرشحه للنيابة في انتخابات سنة ١٩٤٧ وانتخب نائباً عن لواء بغداد. وبعد افتتاح المجلس بأحد عشر يوماً اختاره صالح جبر وزيراً للمواصلات والأشغال نظراً لخبرته السابقة في مديرية السكك الحديد. وقد

١ جريدة **صوت السياسة**، العدد ٨٩ الصادر في ١ نيسان (ابريل) ١٩٤٧.
٢ جريدة **صوت السياسة**، العدد ٩٠ الصادر في ٢ نيسان (ابريل) ١٩٤٧.
٣ جريدة **صوت السياسة**، العدد ٩٢ الصادر في ٤ نيسان (ابريل) ١٩٤٧.

اشترك ضياء جعفر بعد ذلك في عدة وزارات، وعرف بكفاءته العالية ونزاهته وميله إلى الخدمة والإنتاج بعيداً عن الدعاية وحب الظهور، وكان في جميع الوزارات التي شغلها وزيراً فنياً أكثر منه سياسياً، وقد أظهر خبرة جيدة في الأمور الاقتصادية والمالية وشؤون النفط تجاوزت حدود اختصاصه الفني.

أما الوزير الشيعي الآخر فكان الدكتور فاضل الجمالي (١٩٠٢ - ١٩٩٧) الذي عهدت إليه وزارة الخارجية، وهو من رجال التعليم السابقين، حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كولومبيا في نيويورك، وقد قضى الشطر الأول من حياته في وزارة المعارف في الثلاثينيات، ثم نقلت خدماته إلى وزارة الخارجية مديراً عاماً لها، ثم وزيراً في وزارة أرشد العمري وكان من أصدقاء صالح جبر المقربين.

وعهد صالح جبر بوزارة المالية، التي سبق لها أن شغلها هو أكثر من مرة، إلى الوزير المسيحي يوسف غنيمة (١٨٨٥ - ١٩٥٠)، وكان عالماً فاضلاً وأستاذاً سابقاً في دار المعلمين العالية، وله مؤلفات عديدة في التاريخ والأديان. وكان يوسف غنيمة قد شغل منصب وزير المالية قبل ذلك خمس مرات أولها في وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة في سنة ١٩٢٨.

وكان لا بد من اختيار شخصية معروفة بالنزاهة التامة لوزارة التموين، فعهد بها إلى عبدالإله حافظ (١٨٩٥ - ١٩٧٦) وهو طبيب أسنان تخرج في فرنسة، ودرس في الوقت نفسه العلوم السياسية والاقتصادية في باريس، ومارس التدريس في كلية الحقوق وشغل مناصب مهمة في وزارة المالية ثم في السلك الدبلوماسي، وسبق له أن تولى وزارات الاقتصاد والخارجية والمعارف والمالية.

وأنيطت وزارة الشؤون الاجتماعية بجميل عبدالوهاب (١٩٠٧ - ١٩٧٣) الذي بدأ حياته العملية في القضاء، ثم انتخب لعضوية المجلس النيابي، ونقيباً للمحامين في سنة ١٩٤٦، وعيّن وزيراً للشؤون الاجتماعية في وزارة نوري السعيد التاسعة عام ١٩٤٦ وكان متزوجاً من ابنة أخت نوري السعيد وهو من أصدقاء صالح جبر الشخصيين، وكان وزيراً شاباً ذا طموح سياسي.

أما وزارة الدفاع فقد عهد بها إلى شاكر الوادي (١٨٩٤ - ١٩٥٧) وهو من ضباط الجيش السابقين وكان مرافقاً للملك فيصل الأول ومن أعوان بكر صدقي

المقربين. وبعد مقتل بكر صدقي أحيل على التقاعد وفي سنة ١٩٣٨ أبعد إلى "سوق الشيوخ" بعد اتهامه بتدبير الدسائس ضد وزارة جميل المدفعي التي خلفت وزارة الانقلاب. ولكنه عاد إلى بغداد عند تأليف وزارة نوري السعيد التاسعة، ثم عيّن ملحقاً عسكرياً في لندن وانتقل إلى الخدمة الخارجية وكان قائماً بأعمال المفوضية العراقية في طهران وبينما كان فيها قامت حركة رشيد عالي الكيلاني في بغداد فلم يؤيدها، ثم أصبح قنصلاً في القدس، فقائماً بأعمال المفوضية العراقية في لندن فرئيساً للتشريفات الملكية. وتولى وزارة الدفاع في وزارة نوري السعيد التاسعة سنة ١٩٤٦، وكان من أصدقاء الوصيّ على العرش المقربين ومرشحه في كثير من المناصب التي تولاها.

أما العضوان الكرديان في الوزارة فهما جمال بابان وتوفيق وهبي. وكان جمال بابان (١٨٩٣ - ١٩٦٥) الذي عهدت إليه وزارة العدلية ووزارة الاقتصاد بالوكالة،[١] من كبار المحامين وسبق له أن شغل وزارة العدلية قبل ذلك سبع مرات وتولى وكالة رئاسة الوزراء في غياب صالح جبر في لندن سنة ١٩٤٨ خلال مفاوضات معاهدة بورتسموث.

والآخر هو الأديب العالم توفيق وهبي (١٨٩١ - ١٩٨٤) الذي تولى وزارة المعارف، وهو ضابط سابق في الجيش تخرّج في "المدرسة الحربية" في استانبول وخدم في الجيش العثماني ثم في الجيش العراقي بعد تأسيسه، وأصبح متصرفاً للواء السليمانية، وكان ميالاً إلى الأدب والتاريخ، معنياً بالموضوعات المتعلقة باللغة الكردية. ونشر معجماً كردياً - عربياً، ثم وضع، بالاشتراك مع المستر ادموندس، مستشار وزارة الداخلية العراقية السابق، والخبير في الشؤون الكردية، قاموساً كردياً - إنكليزياً، وشغل منصب مدير الأشغال العام ثم مدير المساحة العام، وأصبح وزيراً للاقتصاد والمواصلات في وزارة حمدي الباجه جي وعضواً في مجلس الأعيان. وقد أسهم توفيق وهبي في ما بعد، في تأسيس "حزب الأمة الاشتراكي" الذي أسسه صالح جبر وانتخب نائباً لرئيسه. وله مؤلفات ومقالات باللغات العربية والكردية والتركية

١ عين محمد توفيق النائب وزيراً للاقتصاد في وزارة صالح جبر في ٩ أيلول ١٩٤٧، فوزيراً للداخلية في ٤ كانون الثاني ١٩٤٨ إلى استقالة الوزارة في ٢٧ منه. ولد توفيق النائب في الموصل سنة ١٨٩٤. نال شهادة الحقوق سنة ١٩٢٣ ودخل سلك القضاء ثم انتقل إلى سلك الإدارة فعين متصرفاً للواء الكوت ثم الديوانية. عاد وزيراً للداخلية في ١٧ آذار ١٩٤٩ ثم مراقباً عاماً للحسابات وظل في منصبه إلى انقلاب تموز ١٩٥٨. توفي في بغداد سنة ١٩٦١. (مير بصري، المرجع السابق)

والإنكليزية في الشؤون العسكرية والأديان واللغات.

تقييم بريطاني لأعضاء وزارة صالح جبر

بعد تأليف وزارة صالح جبر بأربعة أشهر ونصف الشهر تقريباً، كان الأمير عبدالإله، الوصيّ على العرش، في زيارة إلى لندن للقيام بالمباحثات والاتصالات التمهيدية لتعديل المعاهدة. وكان السفير البريطاني غائباً عن بغداد أيضاً، ومستشار السفارة دوغلاس بسك قائماً بأعمالها. وقد قام في ما بعد بدور مهم في مفاضات المعاهدة وكان حلقة الوصل بين الجانب البريطاني والوفد العراقي المفاوض طوال مدّة وجوده في انكلترة.

وبمناسبة وجود الوصيّ في لندن، كتب بسك تقريراً ضمّنه تقييمه الشخصي لأعضاء وزارة صالح جبر، وهو تقرير شبه رسمي معنون إلى (المستر) مايكل رايت الذي كان رئيساً لدائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية (قبل أن يُمنح لقب "سير" ويعيّن سفيراً في العراق بعد ذلك بسنوات).

وتضمن هذا التقرير رأي "بسك" في أعضاء وزارة صالح جبر وأبدى أنهم "أتفه ما يمكن تصوره من الوزراء"، واقترح على "رايت" أن يفاتح الوصيّ في الأمر.

وفي هذا التقرير الغريب تعليقات تقترب من البذاءة وتتخلله تشبيهات ومصطلحات محلية لا يمكن ترجمتها ترجمة دقيقة إلى أية لغة أخرى، وندوّن في أدناه ترجمة لها حاولنا جعلها أقرب ما يمكن إلى الأصل لإعطاء القارئ فكرة عن كيفية تقييم بعض الأجانب للشخصيات العراقية حينما يتحدثون عنهم في ما بينهم، وعن نظرتهم الحقيقية إليهم حينما يكونون في معزل عن واجب المجاملات الدبلوماسية، مع استغرابنا لإطلاق هذا التقرير وعدم إبقائه مغلقاً لمدة تزيد عن المدة المعتادة في فتح الوثائق البريطانية السرية حين يتعلق الأمر ببعض المصالح الحيوية لبريطانية أو يسبب إحراجاً تجاه بعض الشخصيات التي لا تزال على قيد الحياة، كما هو المتّبع في تقارير السفارات عن الشخصيات مثلاً.

(ترجمة التقرير)

السفارة البريطانية

بغداد

١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٧

عزيزي رايت

إنك ستقابل الوصيّ قريباً، وبطبيعة الحال ستكلمه في موضوع المعاهدة. ولكن ثمة موضوعاً آخر آمل أن تضغط عليه بشأنه إلى أقصى حدّ ممكن.

على الرغم من أنني أقدّر تقديراً اندفاع رئيس الوزراء وخططه، وأرى من المهم جداً أن تتاح له الفرصة لتنفيذها، فليس هنالك شك في أن لديه أتفه ما يمكن تصوّره من الزملاء.

وباستثنائه هو، فإن فاضل الجمالي لا بأس به أيضاً، ولكنه ليس عوناً كبيراً له في القضايا السياسية الداخلية. شاكر الوادي في وزارة الدفاع ليس رجلاً ذا شأن كبير ولكنه، على أي حال، يتمتع بثقة الوصيّ. توفيق وهبي في المعارف شيخ جليل، وموقفه منا ودّي، ولكنه ليس شخصية ذات قوة دافعة كبيرة. عبدالإله حافظ في التموين من الممكن أن يكون هنالك من هو أسوأ منه. وكذلك ضياء جعفر في المواصلات والأشغال، وان كان هو أيضاً ضعيفاً وعائلته تتمتع بسمعة مالية مريبة (وكذلك عائلة شاكر الوادي).

أما الآخرون فليس من المؤمل أن يكونوا في الطبقة الأولى. فيوسف غنيمة في المالية، كما يؤسفني أن أخبرك، معروف محلياً بأنه عديم الفائدة، وهو في مرحلة الخرف الكامل، ولا أظن أنه كان، حتى في مرحلة شبابه الأولى، ذا شأن أيضاً.

جميل عبدالوهاب في "الشؤون الاجتماعية" مشغول الذهن دائماً بمحاولة تعزيز مكانته السياسية إلى حد أنه قلّما يتنازل لزيارة وزارته، والتقارير سيئة عن أي عمل يقوم به. جمال بابان في العدلية (والاقتصاد

بالوكالة) أخشى أن يكون عنصراً خبيثاً جداً، وهو فاسد كالشيطان، وإنني ازداد كرهاً بصورة مستمرة لمحاولاته في اكتناز المال، وإزاحته للعدد القليل من مرؤوسيه النزيهين الذين يحاولون الوقوف ضده. وإن اضطلاع مثل هذا الرجل بوزارة العدلية يجعل من العدالة مهزلة. أما كونه وزيراً للاقتصاد بالوكالة فلا شك في أنه تدمير لخطط رئيس الوزراء.

وإنني لا أشك في أن رئيس الوزراء على علم بنواحي الضعف في فريقه. وأعتقد أيضاً أنه عندما حاول في البداية أن يؤلف الوزارة وجد صعوبة كبيرة في إيجاد عناصر جيدة تتبعه. وقد أسفر هذا كله عن نتيجتين: الأولى أن الفاشلين سيجلبون له سمعة سيئة، والثانية أنه ترتب عليه القيام بتسعين في المائة من العمل بنفسه. وليس هنالك من يستطيع البقاء تحت مثل هذا الضغط إلى أجل غير محدود - وإن كنت أعترف بنجاحه في ذلك كما يبدو - وإن تركيز الأمور في يديه أكثر من اللازم معناه أن كل قضية ذات أهمية يجب أن ترفع إليه، مع ما يؤدي إليه ذلك من عرقلة خطيرة لسير الإدارة.

وقد حثثته مراراً على تقوية وزارته، أو على الأقل على ملء الشاغرين (وزارتي الاقتصاد والداخلية، والأخيرة منهما يديرها هو) ولا شك أن الداخلية وزارة مهمة جداً وإدارتها تؤثر في مكانة الوزارة في الألوية أكثر من غيرها. ويقول المستشار البريطاني (لوزارة الداخلية) أن القضايا المهمة التي تنتظر البتّ فيها الآن كبيرة العدد جداً، ورئيس الوزراء يقول على الدوام إنه سيفعل شيئاً، ولكن ليس هنالك شيء ينجز. وقد ضغطت في هذا الشأن على الوصيّ أيضاً، وهو يقول إنه يتفق معي تماماً، ولكنه لا يفعل شيئاً. وإنني الآن أحاول مع الجمالي.

آمل أن يتمكن وزير الخارجية أن يقول لسموه الملكي ولنوري السعيد أنه يرى من المهم جداً أن يقوّي رئيس الوزراء فريق عمله لكي يضمن الاستقرار وليتمكن من تنفيذ خططه الاقتصادية بكفاءة. وإنني أقدّر أن هناك نوعاً من حلقة مفرغة في هذا الأمر، إذ لن يوافق أحد

على الانضمام إلى فريق رئيس الوزراء إلا إذا كان فريقاً قوياً، وفريقه لن يصبح أقوى إلى أن ينضم إليه أحد. ولكن في مثل هذا الوضع بالذات يجب أن يكون الوصيّ قادراً على المساعدة. وهنالك كثير من العناصر الجيدة المتوافرة، أو على الأقل العناصر الأفضل (من الحالية) وعلى سموّه الملكي أن يضغط على رئيس الوزراء ليوافق على قبولهم، وأن يضغط على أفضل المرشحين ليوافقوا. ويمكن توسيع قاعدة الوزارة بادخال عناصر شابة، وعناصر من أعضاء الأحزاب، حتى وإن كان رئيس الوزراء غير راض عن الأحزاب. وإذا دخل الوزارة رجل مثل علي ممتاز، فإن ذلك لن يقوّي الوزارة فقط، بل سيضعف المعارضة بصورة تلقائية.

إن الخطوة الأولى هي التي ستكون ذات أثر، وقد سمعت لتوّي من مصادر لا يمكن ذكرها أن رئيس الوزراء، الذي ينظر إلى غيابه في المملكة المتحدة بتخوّف، قد حاول إقناع حمدي الباجه جي أن يتولى وكالة رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية خلال غيابه. وسيكون ذلك أمراً مستحسناً لو فعله، ولكن سيكون أفضل من ذلك أيضاً أن يبقى حمدي بصورة دائمية، أما في الداخلية أو العدلية، إذ إنه يتمتع باحترام واسع النطاق، ولو جاء هو لتبعه آخرون أيضاً في ما أظن. ولما كان لدينا سبب للاعتقاد بأن شيئاً من هذا القبيل قد يحدث قريباً، أشعر أنه سيكون من المفيد جداً لو ذكر وزير الخارجية اسم حمدي الباجه جي إلى سموّه الملكي، عرضاً بوصفه الرجل الذي يمكن أن يوضع على إحدى كفّتي الميزان (كسياسي كبير السن محترم) وفي الكفّة الأخرى (رجال أصغر سناً/ أو من أعضاء الأحزاب المعارضة) وعلينا أن نكون حذرين في اقتراح الأسماء. ومع ذلك، فإذا تمكنت من الانفراد بنوري فلك أن تجسّ نبضه إذا شئت. إن علي ممتاز، مثلاً، هو من رجاله...

وآمل أن كل هذا سيؤكد عليه لدى رئيس الوزراء عندما يصل هو أيضاً إلى لندن. والمحتمل أنه سيجيب أن "مجلس الإعمار المركزي" الذي أسسه، والذي أخبرني أن سيكون من أعضائه نوري، وحمدي،

وتوفيق السويدي، وعمر نظمي، ضمن آخرين، هو الذي سيدير الخطط الاقتصادية. وهذا صحيح إلى حد ما، ولكن الوزراء الفعليين والوزارات يجب تقويتها وتطهيرها أيضاً. وسأكون ممتناً لتخويل برقي سريع لاستعمال علبة سم الفئران التي حصلت عليها مؤخراً واستخدامها لأغراض أخرى.

التوقيع: دوغلاس بسك[1]

وبعد إرسال هذا التقرير بأسبوعين، بعث القائم بالأعمال البريطاني، دوغلاس بسك، ببرقية إلى وزارة الخارجية في لندن، حول وزارة صالح جبر، وضرورة تقويتها، وقد أرسل تلك البرقية بمناسبة تعيين توفيق النائب وزيراً للاقتصاد، بعد أن كان جمال بابان يشغل تلك الوزارة بالوكالة[2]، وأشار فيها إلى ما نوّه به صالح جبر من تفكيره في الاستقالة. وجاء في برقية "بسك" ما يأتي:

"إنني متخوّف وقلق جداً بسبب إشارة رئيس الوزراء إلى أنه قد يتخلى عن منصبه. إنه قد لا يكون أفضل رئيس وزراء في العالم، ولكنه يتمتع بنشاط هائل وأفكار تقدمية، وإنني اعتبر استقالته كارثة ستعيق تقدم العراق. وفضلاً عن أن التغيير غير مرغوب فيه، فإنني لا أعرف رئيس وزراء آخر يحتمل أن يكون جيداً بهذه الدرجة".

واقترح المستر بسك في ختام برقيته إبلاغ الوصيّ الذي كان في زيارة إلى لندن في ذلك الوقت بوجوب دعم وزارة صالح جبر لأن استمرارها في الحكم ضروري لمصلحة العراق، وان إجراء أي تغيير سيكون غلطة كبرى. ومن المرغوب فيه جداً أن يعود الوصيّ إلى العراق سريعاً ليدعم الوزارة[3].

المنهاج الوزاري

في صباح يوم ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٧ جرت حفلة الاستيزار المعتادة في مجلس

١ من بسك إلى مايكل رايت بتاريخ ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٧ FO 371/61593 (E-7735)

٢ عيّن توفيق النائب وزيراً للداخلية في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ بعد أن كان رئيس الوزراء صالح جبر يشغل تلك الوزارة بالوكالة.

٣ برقية من بسك إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ٢٨ آب (أغسطس) ١٩٤٧ FO 371/61594 (E 7941)

الوزراء بحضور الوزراء الجدد وعدد من كبار الموظفين وبعض الأهلين، حيث وصل مندوب الوصيّ حاملاً كتاب الإرادة الملكية بتأليف الوزارة وسلمه إلى صالح جبر، وألقى صالح جبر الكلمة الآتية:

> أرجو ان ترفعوا إلى سيدي ومولاي شكري وامتناني، على هذه الثقة الغالية التي أولاني إياها، فأرجو من الله تعالى أن يوفقني إلى تحقيق هذه الثقة.
>
> وأنتم أيها السادة كبار موظفي الدولة، ورجال البلد من سياسيين، وأدباء، وعلماء، ومفكرين، شباباً وشيوخاً وكهولاً، أنا أرجو من حضراتكم كوطنيين غيارى مخلصين لخدمة بلادكم – وإني أخاطب كبار الموظفين بالدرجة الأولى – لأنهم الحجر الأساسي في البناء، والمسيطرون على تسيير ماكنة الدولة وجهازها، أن يتعاونوا مع الحكومة، وأن يتآزروا التآزر الذي يسهل على الحكومة القيام بمهمتها غير السهلة في مثل هذه الظروف.
>
> وتعلمون أيها السادة ما تحتاج إليه هذه البلاد في هذه الظروف من تطور، وتعمير، وإصلاح. ولا شك أن الجهاز الحكومي يعتمد على كبار الموظفين الغيارى الذين سيساعدون إلى حد كبير على تحقيق هذه الغاية، وإنني لا أقلل من شأن المواطنين الآخرين في دعم كيان الدولة وخدمة الأمة والوطن. وأسأل الله تعالى أن يوفق الجميع لما فيه خير الجميع والسلام عليكم.

وباشر الوزراء الجدد أعمالهم، وبعد تأليف الوزارة بأسبوعين تقريباً افتتح مجلس النواب جلسته السادسة في يوم الخميس الموافق ١٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ وكانت الوزارة قد فرغت من إعداد منهاجها الوزاري، فألقاه صالح جبر في هذه الجلسة "بنبرة المعتدّ بنفسه" على قول السيد عبدالرزاق الحسني[١].

١ الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٧ ص ١٦٠، ومما يلاحظ أن الحسني كان عبر أجزاء كتابه المذكور – وهو الكتاب الذي لا غنى عنه لأي باحث في تاريخ العراق الحديث – يتخذ موقفاً سلبياً من صالح جبر ويحاول أن يغمز قناته أحياناً إذا وجد مناسبة لذلك. والسبب معروف، وهو أن الأستاذ الحسني – رحمه الله – كان أحد الذين أرسلوا إلى المعتقل بعد حركة رشيد عالي الكيلاني بأمر من صالح جبر الذي كان وزيراً للداخلية، بسبب اندفاعه في تأييد الحركة، وقد بقي معتقلاً حتى نهاية الحرب، و لم يغفرها لصالح جبر.

وكان منهاج وزارة صالح جبر أوسع وأطول منهاج أصدرته أية وزارة عراقية، وكان حافلاً بمشروعات وخطط طموحة تغطي مرافق الدولة كلها، وتشمل جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولو أتيح للوزارة تنفيذها جميعاً لعادت على العراق بفوائد لا تثمّن ولأصبح العراق جنة من الجنان على قول الحسني أيضاً[١].

وعلّق السفير البريطاني في بغداد، في تقرير سري بعث به إلى حكومته، على منهاج وزارة صالح جبر قائلاً إنه ليس من المحتمل أن ينفذ بأسره، ولكنه يمكن أن يعدّ دليلاً على رغبة رئيس الوزراء في تحقيق التطوّر إذا لم يمكن تحقيق أفكاره كلها لأسباب خارجة عن إرادته[٢].

وقال توفيق السويدي في مذكراته إنه كان منهاجاً مطوّلاً أكثر من العادة، واحتوى على آمال وخيالات لا يتسنى للبلد تحقيقها إلا في نصف قرن[٣].

ووصف باحث أميركي المنهاج وصفاً طريفاً قال فيه أنه يهدف إلى إصلاحات اقتصادية واجتماعية تجعل أهداف حكومة العمال البريطانية تبدو متواضعة بالقياس إليها[٤].

ويمكن تلخيص المنهاج كالآتي[٥]:

يتناول القسم الأول منه السياسة الخارجية، ويبدأ بالإشارة إلى اعتزام الحكومة تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية على أساس ضمان المصالح المتبادلة بين الندّ والندّ. ويتضمن المنهاج، في ما يتعلق بالسياسة الخارجية أيضاً، اعتزام الحكومة تقوية روابط الأخوة بين العراق وسائر دول الجامعة العربية والمضيّ في تحقيق أهدافها. ولما كان العراق يعتبر قضية فلسطين قضيته بالذات، فستعمل الحكومة على إنقاذ هذا الجزء من الوطن العربي من الأخطار المحيقة به، بكل ما لديها من الوسائل.

تعزيز صلات الصداقة القائمة بين العراق وجارتيه تركية وإيران، وتقوية الروابط

---

١ المصدر السابق، ص١٦٧.

٢ تقرير من السير هيو ستون هيور بيرد إلى ارنست بيفن في ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ FO 371l61590 (E 3373)

٣ توفيق السويدي، **مذكراتي**، ص٤٥٧.

٤ وليم روجر لويس (الأستاذ في جامعة تكساس)
Wm. Roger Louis, *The British Empire in the Middle East, 1945-1951*, Oxford, 1984, p. 321.

٥ انظر النص الكامل للمنهج في الملحق رقم (١).

السياسية والاقتصادية معهما عملاً بروح ميثاق سعد آباد. وكانت هذه المادة من المنهاج تعكس الحرص على عدم إهمال أية خطوة لتعزيز التضامن ضد روسيا.

التمسك بمبادئ الأمم المتحدة والعمل على تحقيقها.

وفي شؤون الدفاع أشار المنهاج إلى إصلاح الجيش وتجهيزه بالأسلحة والآليات الحديثة ورفع مستوى كفاءة الضباط والجنود وتكوين شعور عام بأن الخدمة في الجيش هي خدمة وطنية جديرة بالاحترام، وتعديل قانون خدمة الضباط وقانون التقاعد العسكري.

أما في الشؤون الداخلية فقد تضمن المنهاج اعتزام الحكومة العمل على ضمان "الوحدة العراقية" وتعزيز مقوّماتها المادية والروحية تعزيزاً يجعل الفرد العراقي، بصرف النظر عن عنصره أو دينه، يشعر شعوراً تاماً بأنه متساو مع غيره من أفراد الشعب في الحقوق والواجبات[١].

وأشار المنهاج إلى "المبادئ الهدّامة" والدعايات الضارّة وإلى اعتزام الحكومة مكافحتها. ومن الواضح أن المقصود بهذه الفقرة هي الشيوعية.

ووردت في المنهاج إشارة إلى "اللوائح القانونية"[٢]، ومنها "قانون الطوارئ" الذي وضعت لائحته في عهد وزارة حمدي الباجه جي السابقة، لمنح الحكومة، بموجب تشريع برلماني، السلطات نفسها التي كانت تمارسها خلال فترة الحرب بموجب "مرسوم". وقد استقالت وزارة حمدي الباجه جي قبل عرض اللائحة على البرلمان، ثم جاءت وزارة توفيق السويدي، فوضعت اللائحة على الرف، والآن أدخلتها وزارة صالح جبر في منهاجها.

ويحتوي المنهاج أيضاً فقرات حول مكافحة الغلاء، وتشجيع الصناعة الوطنية، وزيادة الإنتاج الزراعي بالعمل على إصلاح الأراضي والاهتمام بالرّي، كما يؤكد على ضرورة الاهتمام بالشؤون الثقافية وتوسيع نطاق التربية وتأسيس الجامعة كما ينص

١ أشار السفير البريطاني في بغداد في تقريره السري عن المنهاج أنه علم بعد التحقيق والاستفسار أن هذه الفقرة كانت تجسد رغبة الوزارة في القضاء على الحواجز التقليدية القائمة على أساس ديني أو طائفي، وتساءل هل سيقتصر تطبيق ذلك على "الشيعة" أم سيشمل اليهود والمسيحيين أيضاً.
FO 371/61589 (E-3449)

٢ "اللائحة" في الاصطلاح القانوني العراقي تعني "مشروع القانون" المعدّ لتقديمه إلى البرلمان.

على تأسيس "المجمع العلمي العراقي".

وفي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تضمّن المنهاج العمل على إجراء إحصاء عام للنفوس، وتشجيع الصناعة الوطنية وتأسيس النقابات ومساعدة المزارعين بالسلف والقروض وتأسيس بعض المؤسسات الصحية الجديدة.

ونصّ المنهاج أيضاً على اعتزام الحكومة تأسيس مصفى للنفط في "بيجي" بأقرب فرصة ممكنة. وكانت مصالح النفط البريطانية تعارض هذا المشروع بشدة، وتدّعي أن حاجات العراق تلبيها بدرجة كافية الحقول الحالية لشركات النفط العاملة في العراق. ولكن القضية كانت، فضلاً عن جانبها الاقتصادي، تتعلق بالكرامة الوطنية. وكان من رأي السفارة البريطانية أن هذا المشروع قد يكلّف نحو مليوني دينار، إضافة إلى أن صعوبة الحصول على أجهزة المصافي قد تؤدي إلى عرقلة المشروع وتأجيله[1].

وتضمن المنهاج، في الشؤون المالية، العمل على إنهاء مشكلة الأرصدة الاسترلينية، ووضع خطة مالية واقتصادية للعراق من أهم أهدافها تأسيس "بنك مركزي" يحل محل "لجنة العملة العراقية" ويتولى إصدار العملة[2].

وناقش المجلس النيابي المنهاج الوزاري، وكان نقاشاً حاداً وُجّهت فيه إلى

١ تقرير السير هيوستون هيور بيرد إلى المستر بيفن في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٤٧ FO 371/61590 (E-3773)

٢ كانت "لجنة العملة العراقية" تدير شؤون العملة العراقية من مقرها في لندن بموجب "قانون العملة العراقية الصادر سنة ١٩٣١، وكانت أعمالها تنحصر في اتخاذ الترتيبات اللازمة لضرب المسكوكات وطبع الأوراق النقدية واستثمار موجوداتها في سندات الدول التي يمكن تحويل عملتها إلى الذهب مباشرة أو في سندات مضمونة من قبلها. وكانت اللجنة تتألف من "عضوين تختارهما الحكومة العراقية وعضوين يختارهما "ايسترن بانك" و"البنك العثماني" و"البنك الشاهنشاهي الإيراني"، وعضو واحد يختاره حاكم "بانك اوف انكلاند" أو اللجنة المالية لعصبة الأمم بناء على طلب من الحكومة العراقية. وتختار الحكومة العراقية واحداً من الأعضاء الخمسة المذكورين ليكون رئيساً للجنة. وكان رئيس اللجنة هو "اللورد كينيت" – الذي كان توقيعه يظهر على الدينار العراقي في تلك السنوات إلى جانب توقيع جعفر العسكري وزير العراق المفوض في لندن. وقد مارست اللجنة عملها من مقرها في لندن، مستقلة عن الحكومة العراقية، على الرغم من وجود ممثل للعراق فيها هو ممثل العراق الدبلوماسي في لندن. أما في العراق فكان يمثل اللجنة موظف بريطاني يسمي "مأمور العملة" ويتولى المصرف الشرقي (أيسترن بانك) القيام بأعمال "وكيل العملة". وجاء في المادة ٢٤ من قانون العملة العراقية الصادر سنة ١٩٣١ أن مهمة اللجنة تنتهي عندما يؤسس، بقانون، مصرف أهلي عراقي، أو أي مصرف آخر له امتياز خاص بإصدار الأوراق النقدية في العراق. (انظر: قانون العملة العراقية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ الصادر في ١٩ نيسان (أبريل) ١٩٣١ والمنشور في جريدة **الوقائع العراقية** العدد ٩٧٤ الصادر في ١٩ نيسان (أبريل) ١٩٣١).

الحكومة انتقادات كثيرة، وخاصة في ما يتعلق بالمعاهدة العراقية – البريطانية التي هاجمها المعارضون بشدة.

وعلى الرغم من الجو العاصف الذي ساد المجلس خلال مناقشة المنهاج الوزاري، فقد احتفظ صالح جبر بمزاج مرح طوال الأسبوع. وحينما أجرى التصويت على المنهاج وطرحت الثقة بالوزارة، نالت الوزارة ٩٥ صوتاً مؤيداً، في مقابل ١٤ صوتاً معارضاً.

***

وكانت الأحزاب المعارضة قد بدأت بمهاجمة وزارة صالح جبر منذ تأليفها، وقبل أن يتسنّى للحكومة إعلان منهاجها. فلما أعلن المنهاج اتخذت من إعلانه مناسبة لمهاجمتها من جديد قبل انتظار أعمالها، فتناولت المنهاج بالنقد والتجريح على الرغم من أنه كان منهاجاً طموحاً وشاملاً قد تستطيع الحكومة تنفيذه وقد لا تستطيع، ولكنه على أي حال يدل على نيّتها في الإصلاح، واعتزامها العمل لخدمة البلاد في إطار الإمكانات المتوافرة.

فقد علّقت جريدة **صوت الأهالي** – مثلاً – على منهاج الوزارة بمقالة افتتاحية بعنوان "منهج ذو جانبين: الدعاية وكبت الحريات". وكتب حسين جميل مقالة حول الموضوع نفسه عنوانها: "وزارة لم يتضمن منهاجها طلب الجلاء بل تضمن إصدار قانون الطوارئ".

وكتب موسى الشيخ راضي مقالة افتتاحية بعنوان "منهاج الوزارة"، ذهب فيها إلى القول بأن تعديل المعاهدة في هذا الوقت لا يمكن أن يكون إلا في مصلحة بريطانية، وأن الوزارة تحاول في منهاجها إحياء ميثاق سعد آباد تمهيداً لقيام "الكتلة الشرقية" التي ينوي الإنكليز والأميركان إقامتها في الدول العربية وتركية وإيران. وأنها في سبيل ذلك ستسعى إلى سلب بعض الحريات التي يتمتع بها الناس تحت شعار مكافحة المبادئ الهدامة[١]، والمقصود بالمبادئ الهدّامة هنا هو الشيوعية طبعاً.

ولم يبيّن هذا الكاتب ما هو الضرر المتوقع في قيام هذه الكتلة، على افتراض وجود

١ جريدة **صوت السياسة** العدد ٩٨ الصادر في بغداد في ١٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٧.

النية لإقامتها. ولا شك أن الضرر المتوقع منها كان تغلغل النفوذ السوفييتي في المنطقة، في حين أنه في حالة سيطرة ذلك النفوذ حقاً، فإنه لم يكن ليسلب "بعض الحريات" التي يتمتع بها الناس، بل يسلب "كل الحريات".

وكتب عبدالفتاح إبراهيم مقالتين افتتاحيتين عنوان أولاهما "شبح الإرهاب في منهاج الوزارة الجديدة"، والثانية "معارضتنا قيامٌ بواجبنا الوطني".

إضافة إلى مقالات كثيرة نشرت في صحف معارضة أخرى.

***

أما وزارة الخارجية البريطانية فقد رأت أن منهاج وزارة صالح جبر، وخصوصاً ما تضمنه من خطط للتنمية الاقتصادية، متوازنة، تقدمية، وشجاعة[1] ووصفت صالح جبر بهذه المناسبة بأنه أصبح الآن أبرز سياسي عراقي شاب، وأنه سيلبي المطالب المتصاعدة من الأوساط اليسارية لمزيد من التغييرات الجذرية في البلاد.

وكانت أهمية صالح جبر بالنسبة لبريطانية في هذه المرحلة تعود إلى كونه وطنياً معتدلاً وقوياً، ينوي التعاون معها في الشؤون الداخلية والخارجية، وأنه سينجز في الحقل الداخلي الإصلاحات التي كان نوري السعيد يتحدث عنها ولا ينفذها. ولم يشك البريطانيون في أن نوري السعيد كان يمتلك شعوراً اجتماعياً واعياً، ولكنهم كانوا يعتقدون أن القضايا العربية أصبحت شغله الشاغل بحيث لم يعد من الممكن الاعتماد عليه في فرض الإسراع في التغييرات الاجتماعية على أصدقائه وأنصاره من "العصبة القديمة"، ولذلك فإنهم رحّبوا بتعيينه رئيساً لمجلس الأعيان، حيث سيتمكن، كالعادة، من مواصلة نفوذه من وراء الستار.

أما صالح جبر، فكان في رأي البريطانيين، رجلاً يتمتع بسمعة طيبة كسياسي مستقيم ونزيه صعب المراس، ووطني مخلص تستطيع بريطانية أن تتعامل معه. وإذا كانت المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠ التي يجدها المعارضون أداة للاستعمار

١ تعليقات في وزارة الخارجية بقلم "بيكر" و"غاران" – من الدائرة الشرقية بالوزارة: FO 371/61589 (E-3449), 26 & 28 April, 1947

البريطاني في العراق ويريدون تعديلها أو تغييرها، فإن صالح جبر كان يبدو أفضل من يستطيع الاضطلاع بذلك.

وفي ما يتعلق بالمنهاج الوزاري أيضاً، جاء في كتاب "سحابة بورتسموث" لصدر الدين شرف الدين أن منهاج وزارة صالح جبر "وضعت صيغته بالاشتراك مع أقطاب السفارة البريطانية، وأحكمت آياته بوحي الخطة المرسومة في دوائر وزارة الخارجية بلندن". ونقل هذه العبارة عبدالرزاق الحسني في كتابه العتيد **تاريخ الوزارات العراقية**.

وعلّق الدكتور فاضل الجمالي، وزير الخارجية في وزارة صالح جبر، على هذه العبارة في الكتاب الذي بعث به إلى كاتب هذه السطور قائلاً:

> من المضحك والمخجل أن ينقل الأستاذ عبدالرزاق الحسني في كتابه **تاريخ الوزارات العراقية** الجزء السابع من الطبعة السابعة، ص ١٦٢ – رأي معلق عراقي على هذا المنهج قائلاً: "إن المنهج وضعت صيغته بالاشتراك مع أقطاب السفارة البريطانية، وأحكمت آياته بوحي من الخطة المرسومة في وزارة الخارجية بلندن. مسكين الشعب العراقي الذي توجهه أمثال هذه العقليات، فهي التي أدت بالعراق خاصة، والأمة العربية عامة، إلى التفكك والضعف والهوان. والحقيقة أن كاتب هذه السطور هو المسؤول الأول والأخير عن صياغة هذا الجزء من المنهج وليس وزارة الخارجية البريطانية، وقد كان هنالك تفاهم تام بيني وبين أخي صالح جبر حول الاتجاهات والأهداف التي نسعى لتحقيقها على الرغم من القوى الخارجية والداخلية المناوئة والتي كنا عالمين أحياناً بوجودها[١].

ومع ذلك يتضح من الوثائق البريطانية التي فتحت في سنة ١٩٧٨، أن صالح جبر وفاضل الجمالي تشاورا – كلّ على حدة – مع السفير البريطاني بشأن صياغة الفقرة الخاصة بتعديل المعاهدة العراقية – البريطانية، تفادياً لأي سوء فهم قد يطرأ في المستقبل عند الشروع في المفاوضات التي كانت الوزارة تعتزم إجراءها مع بريطانية،

١ الدكتور محمد فاضل الجمالي في كتاب شخصي إلى المؤلف.

إذ جاء في رسالة شخصية بعث بها السفير في بغداد، هيوستون هيور بيرد إلى المستر بتلر، وكيل وزارة الخارجية، ما يأتي:

عزيزي بتلر

حضر لمقابلتي رئيس الوزراء ووزير الخارجية، كل على حدة، بشأن الصيغة المقترحة للإشارة إلى المعاهدة البريطانية – العراقية في منهاج الوزارة الجديدة الذي سيرسل إليكم تقرير رسمي عنه.

لقد وافقت على مسودتهما التي آمل أنكم ستتفقون في أنها ذات صياغة جيدة. وقد انتهزت الفرصة لإبلاغ كل منهما برأيي، وبما أظن أنه رأي حكومة جلالته، حول تعديل المعاهدة الحالية..."[١].

أما الصيغة الخاصة بتعديل المعاهدة والتي يشير إليها السفير في برقيته فكانت مختصرة ولا تزيد عن ما يشار إليه عادة بخصوص العلاقات بين دولتين حليفتين في أي منهاج وزاري، وهذا نصها:

"العمل على تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية على أساس ضمان المصالح المتبادلة بين الند والند، على ضوء مبادئ ونصوص ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزاً للصداقة بين العراق وبريطانية العظمى.

خطط صالح جبر الإصلاحية الأخرى

إلى جانب المنهاج الوزاري الطموح الذي وضعه لتنفيذ ما يتسنى تنفيذه من بنوده، كان صالح جبر قد وضع خططاً أخرى لتنمية الموارد الطبيعية والغنية في العراق كوسيلة لرفع مستوى معيشة الطبقة العاملة في جميع أنحاء البلاد. وكانت هذه الخطط تقوم على أساس كون العراق، على الرغم من ثروته النفطية، بلداً زراعياً بالدرجة الأولى، وأن توفير فرص العمل لجميع سكانه يعتمد بالدرجة الأولى على التنمية واستغلال موارد البلاد الضخمة التي توفرها خصوبة أراضيه ووفرة مياهه.

١ كتاب من السير هيوستون هيور بيرد إلى المستر بتلر في ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ FO 371/61589 (E-3447)

وكانت خطط صالح جبر شاملة بحيث أنها لو أنجزت في ظل النظام الزراعي القائم آنذاك، لواجه العراق مشكلة في قلة الأيادي العاملة اللازمة لاستغلال الموارد التي تمت تنميتها، بدلاً من مشكلة البطالة.

ولم تدرج هذه الخطط وتفاصيلها في المنهاج الوزاري، ولكنها كانت قد اختمرت في ذهن صالح جبر الذي وضع تفاصيلها بعد دراسة عميقة تستند إلى تجاربه ومتابعته لأحوال العراق الاقتصادية والاجتماعية ومقارنتها بما تمّ إنجازه في الدول الأخرى.

وقد شرح صالح جبر تفاصيل الخطط الأخرى التي ينوي تنفيذها في حديث أدلى به إلى مراسل جريدة **تايمز** اللندنية في بغداد، فنشرها المراسل في مقالة مطوّلة تتضمن الكثير من تفاصيلها.

كانت خطة صالح جبر تقضي بأن يشرف على مراقبة مشروعاته وتنفيذها المجلس المركزي للإعمار، وأن تؤسس في كل وزارة شعبة للتخطيط تكون مهمتها دراسة احتياجات القطاع الذي يقع ضمن اختصاصها، وأن تقدم كل شعبة من تلك الشعب توصياتها إلى المجلس المركزي لإدراجها في الخطة الوطنية العامة.

وكانت العقبة الرئيسية التي تقوم دون تأسيس المجلس المذكور، وقيام شعبة التنفيذ بمهامها هي افتقار العراق إلى عدد كاف من الخبراء، من محليين وأجانب، للاضطلاع بتنفيذ الخطة.

وكان العراق يواجه صعوبة في الحصول على الخبراء الأجانب بسبب تردد الكثيرين من ذوي الكفاءات منهم في العمل في العراق لأن عقود الاستخدام لم تكن مغرية لهم، إضافة إلى عدم وجود ضمان كاف، ورواتب تقاعدية للمستخدمين الأجانب، وقلّة المساكن ذات المستوى المناسب وخصوصاً بالنسبة للمتزوجين منهم، إضافة إلى ارتفاع بدلات إيجارها.

ولأجل التغلب على ندرة الخبراء وصعوبة إيجاد ذوي الكفاءات منهم، اقترح صالح جبر تحسين شروط استخدامهم، مع الاستعانة بمساعدة الحكومة البريطانية في ترشيحهم عملاً بأحكام المعاهدة العراقية - البريطانية التي تعطي الأولوية للخبراء البريطانيين في اختيار الخبراء الأجانب.

وكان من المشاكل الرئيسية التي لا بد أن تواجهها أية حكومة عراقية هي مشكلة

المياه. فقد كانت مساحات شاسعة من الأراضي التي يمكن أن تكون زراعية، عبارة عن صحارى قاحلة، إمّا لعدم توافر المياه فيها، أو لأنها كانت أراضي تغطيها الأملاح الناجمة عن تعرضها سنوياً لفيضانات شديدة.

إن المصادر الرئيسية للمياه في العراق هي بطبيعة الحال نهرا دجلة والفرات وروافدهما، وفي كل سنة يشهد كلا النهرين الكبيرين فيضانات مرتفعة، والحل البسيط لهذه المشكلة هو تحويل مياه الفيضان إلى أراض تحتاج إلى الري، مع استصلاح تلك التي خرّبتها الفيضانات. وقد نفّذت في هذا الشأن خطط معينة من أهمها مشروع الفرات لاتخاذ بحيرة "الحبّانية" نقطة للسيطرة، ومشروع سد "بخمة" على الزاب الكبير، وهو أحد روافد دجلة، إضافة إلى مشروعات أخرى، أصغر منها، تقام على الأنهر الصغيرة.

وبين نهري دجلة والفرات، وفي منتصف الطريق تقريباً بين بغداد والموصل، يقع "وادي الثرثار"، وهو تحت مستوى سطح البحر، وتأتي مياهه من تيارات عديدة تتدفق من التلال الموجودة في جنوب غرب الموصل وفي غربه. والمياه التي تتدفق إلى الوادي تمتصها الأراضي المجدبة، والأهوار ذات المياه المالحة في الجنوب. وكانت "لجنة مرى" قد فرغت من مسحها لتلك الأراضي، وقدرت أنه في حالة بناء سدّ في الوادي، ستتكوّن بحيرة اصطناعية يبلغ استيعابها ٧٠ مليون غالون من الماء. وعلى الرغم من أن هذه القدرة الاستيعابية الكبيرة جداً سينجم عنها أيضاً فقدان كمية كبيرة من المياه بسبب "التبخُّر"، فإنه سيكون من المفيد جداً إذابة الأملاح الكثيفة التي تغطي الأراضي في مناطق عديدة كانت في السابق تؤلف مشكلة تواجهها عمليات الري في العراق. وكان ملء البحيرة الجديدة سيستغرق سنتين تقريباً، ولكن طبيعة الأراضي كانت تسمح ببناء السد في وقت واحد مع عملية تجميع المياه.

إن سعة المنطقة التي كان يمكن السيطرة عليها بواسطة خطة كهذه، جعلت من الضروري للحكومة تخطيط أسلوب جديد في الزراعة. فالأراضي في العراق يستثمرها سكانها الذين يدفعون لمالك الأرض نسبة معينة من محاصيلهم. ومساحات الأراضي في أغلب الحالات صغيرة نسبياً، والسيطرة على إنتاج الحبوب كانت قليلة، إن وجدت. ولذلك فإن صالح جبر كان ينوي تأسيس مزيد من مراكز الدراسات

والمزارع التجريبية لتدريب الفلاحين على الوسائل الميكانيكية الحديثة في الزراعة، وفي تناوب المحاصيل، وتغيير الحقل الواحد حفاظاً على خصوبة التربة، وتأسيس مخازن للمكائن الزراعية في جميع أنحاء البلاد لتمكين المزارعين من استئجارها بأسعار رخيصة، مع توفير وسائل تصليح المكائن الزراعية للأشخاص الذين يمتلكون مكائنهم. وكذلك القيام بمزيد من الدراسات في مجال تربية المواشي، وإنشاء مستوصفات بيطرية عصرية، ومختبرات مزوّدة بأحدث الأدوات والتجهيزات.

أما في ميدان الخدمات الاجتماعية فكان صالح جبر يرى أن منطقة في مثل مساحة العراق لا يكفي فيها إعداد الأرض للزراعة. فوسائل المواصلات كانت سيئة باستثناء ما كان منها بين المراكز الرئيسية للسكان. وكان صالح جبر يعتزم أن يجعل مجلس الإدارة المركزي أحد مهامه الرئيسية تخطيط نظام جديد لفتح الطرق بقصد تسهيل وصول المحاصيل الزراعية بسرعة وبكلفة رخيصة. وكان تحقيق هذا البرنامج يتطلب بناء جسور كثيرة، وكان على وزارة المعارف وضع خطة لإعداد الخبراء. ولذلك كان صالح جبر يفكر في تأسيس مدارس وكليات جديدة لتشجيع التعليم المهني والتقني والزراعي. وكان ذلك من جملة اهتماماته الرئيسية مذ كان وزيراً للمعارف في الثلاثينيات حين حاول استقدام خبراء من ألمانية لتأسيس المدارس المهنية، فقوبل بمعارضة شديدة من السلطات البريطانية[١].

وكان صالح جبر يرى أن نسبة أكبر من اللازم من الذين يكملون دراستهم الثانوية يتجهون إلى وظائف حكومية ليس فيها مجال للتقدم. ففي سنة ١٩٤٦، مثلاً، انتمى إلى كلية الحقوق حوالى ألف طالب، بينما كان يوجد في العراق من المحامين عدد أكبر من الحاجة إليهم. أما في النظام الذي اقترحه صالح جبر فسيوجه الشبان إلى دراسة الموضوعات ذات الفائدة الوطنية والتي ستوفر لهم وسائل أفضل للمعيشة.

وكان مشروع صالح جبر يتضمن إصلاحات عديدة في ميادين أخرى. ففي شؤون القضاء، مثلاً، كان يهدف إلى تعزيز استقلال القضاء وزيادة عدد حكام الصلح. وفي المجال المالي كان يعتزم تأسيس "بنك مركزي" لرسم سياسة نقدية حكيمة (ولم يكن البنك المركزي قد تأسس بعد)، وزيادة رؤوس الأموال الحالية المخصصة

١ انظر الفصل التاسع.

للمصارف الزراعية والصناعية، وتأسيس مصرف للرهون. وفي مجال آخر، رفع مستوى المستشفيات الموجودة حالياً، وتأسيس مزيد من المستوصفات المتنقلة لتقديم الخدمات الصحية.

وكان صالح جبر ينوي تمويل هذه الإصلاحات بقدر الإمكان من الدعم الذي وعدت بريطانية بتقديمه، وكان المفروض إكمال الدراسات الأولية لهذه الخطط بنجاح خلال سنتين.

كان ذلك مجمل خطة صالح جبر الشاملة للنهوض بالوضع الاقتصادي في العراق وتحقيق التنمية في ميادين الإنتاج الزراعي. ولكن انشغال الرأي العام العراقي، وحكومة صالح جبر، في الوقت نفسه بقضية تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية، وردود الفعل التي أحدثها توقيع المعاهدة الجديدة في بورتسموث، أدت إلى سقوط وزارة صالح جبر، وبالتالي إلى عدم تحقيق الخطط الطموحة التي كان يعتزم تنفيذها.

ومن الصعب التكهن بما كان يدور في ذهن صالح جبر الذي كان ينوي إدخال إصلاحات جذرية واسعة النطاق، وهو يغادر بغداد إلى "الشامية" بعد أن خذله الوصيّ في موضوع المعاهدة وتخلّى عنه وزراؤه في ساعة الشدة، إذ أدى ذلك إلى حرمان العراق مما كان سيشهده من إصلاحات مهمة لو أتيح لصالح جبر أن يبقى في الحكم مدة مناسبة تكفي لتحقيق ما كان يدور في ذهنه من مشروعات ضخمة، أو تحقيق بعضها.

وربما يصح القول بعد هذه المدة الطويلة أنه كان من مصلحة صالح جبر، ومصلحة العراق، لو تخلّى عن موضوع تعديل المعاهدة التي كان أمدها سينتهي تلقائياً بعد خمس سنوات على أي حال، وحصر اهتمامه بموضوع إعمار العراق. وفي تلك الحالة كان صالح جبر سيذكر في تاريخ العراق بأنه كان من الحكام المصلحين، من طراز مدحت باشا مثلاً، ولذلك فإن ضلوعه في موضوع تعديل المعاهدة واضطراره إلى الاستقالة بسببها، لم يكن من سوء حظ صالح جبر شخصياً، بقدر ما كان من سوء حظ العراق.

الفصل السابع عشر

أعمال وزارة صالح جبر

لم تبق وزارة صالح جبر في الحكم أكثر من عشرة أشهر - من ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٧ إلى ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ - اضطرت بعدها إلى الاستقالة على أثر الأحداث التي أعقبت التوقيع على المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة في بورتسموث.

وعلى الرغم من هذه المدة القصيرة نسبياً، فقد تمكّنت هذه الوزارة من إنجاز عدد كبير من الأعمال المهمة، وتحقيق جزء مهم من المنهاج الضخم الذي رسمته لنفسها.

فقد نجحت خلال الأشهر الأولى من وجودها في السلطة في تمرير عدد غير قليل من القوانين في البرلمان، وكان معظمها يتعلق بشؤون اقتصادية ومالية. طرحت حكومة صالح جبر مشروع تأسيس البنك المركزي، ومشروع بناء مصافي النفط، وهما مشروعان كانا على الدوام يلقيان معارضة السفارة البريطانية وشركة النفط العراقية (IPC). كما تم تشريع عدد من القوانين الجديدة، وأجري إحصاء النفوس العام، وأسس "المجمع العلمي العراقي"، وشرّع قانون بمنح موظفي الدولة مكافأة مالية تعادل نصف الراتب تخفيفاً عن معاناتهم بسبب ارتفاع مستوى المعيشة، وتم إنشاء بعض المؤسسات الصحية الجديدة لمكافحة الأمراض العفنة، ومُنح المزارعون بعض السلف.

وكانت الوزارة تعتزم القيام بدراسة شاملة للأعمال الرئيسية، ولكن الأحداث

السياسية والمظاهرات التي قوبلت بها المعاهدة الجديدة، والتي اشتهرت باسم "معاهدة بورتسموث" وإن لم يكن ذلك اسمها الرسمي، قد عجّلت في أجل الوزارة، وحالت دون المضي في تنفيذ المنهاج الذي رسمته وكانت تعتزم تنفيذه لو أتيح لها البقاء في الحكم مدة أطول.

أما في الشؤون الخارجية، فقد تم إلى جانب تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية الذي لم يكتب له النجاح، عقد معاهدتي أخوّة وصداقة مع الأردن ثم مع تركية، وكذلك حل مشكلة الأرصدة الاسترلينية مع بريطانية.

المعاهدة العراقية – الأردنية

كان من أوائل أعمال وزارة صالح جبر عقد معاهدة أخوّة وتحالف مع المملكة الأردنية الهاشمية تنفيذاً لما جاء في القسم الأول من المنهاج الوزاري، وهو تقوية الروابط الأخوية بين العراق وسائر دول الجامعة العربية، والمضي في تحقيق أهدافها.

وكانت فكرة عقد هذه المعاهدة قديمة تعود إلى عدة سنوات، ولكن ظروف الأردن الخاصة كانت تحول دون عقدها. وبعد أن أصبحت "إمارة" شرق الأردن "مملكة"، زالت تلك الظروف، وارتؤيَ أن مصلحة الطرفين تقضي بالإسراع في عقد هذه المعاهدة التي كان من جملة أهدافها تقوية النفوذ الهاشمي في العراق والأردن، ولعل المقصود بها كان جعلها خطوة أولى نحو وحدة بين القطرين.

وفي ١٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ سافر الأمير عبدالإله مع وفد مرافق له إلى عمان لوضع أسس المعاهدة، وجرت المفاوضات الأولية، ثم وقعت المعاهدة في عهد وزارة صالح جبر.

وجاءت المعاهدة في اثنتي عشرة مادة، ونصت على أنه بناء على الروابط الأخوية والوحدة والقومية التي تجمع بين العراق والأردن، وبغية المحافظة على سلامة البلدين، وتنفيذاً لما جاء في المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية، فقد اتفق الطرفان على عقد معاهدة أخوّة وتحالف بينهما.

وتنص المعاهدة على أن تسود بين الدولتين علائق أخوّة وتحالف دائمين، وعلى تعهّد الطرفين بعدم القيام بأي تفاهم أو اتفاق مع فريق ثالث على أي أمر يسيء إلى مصلحة الطرف الآخر أو يعرّض سلامة دولته للخطر، وبحسم جميع الخلافات

التي تقع بينهما بالمفاوضات الودية. وإذا أدى أي نزاع بين أحد الطرفين ودولة ثالثة إلى خطر الحرب، يوحّد الطرفان جهودهما لرد العدوان. وفي حالة حدوث اضطراب أو فتنة في بلاد أحد الطرفين، يتعاون الطرفان على اتخاذ التدابير اللازمة لعدم السماح للمتمردين بالإفادة من أرض الآخر، وبمنع وصول المساعدات إلى المتمردين وتجريدهم من السلاح، وتسليمهم إلى الفريق الآخر في حالة التجائهم إلى أرضه، واتخاذ التدابير لضرب المتمردين والقضاء عليهم. كذلك نصت المعاهدة في مادتها السابعة على توحيد الأساليب العسكرية بتبادل البعثات العسكرية والإفادة من المعاهدة العسكرية والتدريب لديهما.

ونص في المعاهدة على أن مدتها عشر سنوات قابلة للتجديد.

قابلت الأحزاب السياسية المعارضة هذه المعاهدة كعادتها بالتنديد، وذهبت إلى أن إبرام هذه المعاهدة وأمثالها يسيء إلى كيان جامعة الدول العربية، ويضعف من نفوذها المعنوي وسلطتها الأدبية، بل اعتبرتها ركناً من أركان "الكتلة الشرقية" التي تعمل بريطانية على تحقيقها.

ورفع "حزب الاستقلال" بمناسبة عقد هذه المعاهدة احتجاجاً إلى الحكومة جاء فيه أن معظم مواد المعاهدة لا مبرر لها لأن ميثاق جامعة الدول العربية قد تضمن فحواها.

وأصدر "الحزب الوطني الديموقراطي" بياناً ذهب فيه إلى أن المعاهدة العراقية الأردنية تقيم تكتلاً من العراق وشرق الأردن من شأنه أن يباعد بينهما وبين دول الجامعة العربية الأخرى، وأن من نتائجها توسيع منطقة عمل الجيوش البريطانية إلى العراق عن طريق الجيش الأردني، وفتح مجالات جديدة للتدخل البريطاني في أكثر شؤون العراق عن طريق اللجان الدائمة التنفيذية، وأن من شأن ذلك أيضاً قيام العراق بالتزامات مالية واقتصادية لا حدود لها، ينوء بأعبائها[١].

أما الحزب الشيوعي العراقي فقد اتخذ موقف المعارضة من أية معاهدة أو اتفاق يدعو إلى اتفاق أو تعاون مع الأردن، بل إنه عارض – كدأبه – كل عمل تقوم به الحكومة بغضّ النظر عن كونه مفيداً أو ضاراً. ونشر عزيز شريف دراسة مطوّلة عن

١ فاضل حسين، **تاريخ الحزب الوطني الديموقراطي**، ص ٩٦.

المعاهدة أوضح فيها أن بريطانية هي التي أشارت بعقدها لربط العراق بشكل أمتن وأوثق بعجلتها[1].

وعرضت المعاهدة على مجلس النواب في ١٠ مايس (مايو) ١٩٤٧، فكانت الفقرة (ج) من المادة السادسة التي تنصّ على اتخاذ إجراءات مشتركة لقمع أي اضطراب أو فتنة تقع في بلاد أحد الطرفين، موضوع نقاش شديد، ولكن الجلسة انتهت بالتصديق على المعاهدة بأكثرية ٧٨ نائباً ومخالفة نائبين، وقد تغيّب عن الجلسة ٤٢ نائباً.

ثم عرضت المعاهدة على مجلس الأعيان في يوم ١٥ مايس (مايو) ١٩٤٧، فأثارت مناقشة حادة حول تلك الفقرة أيضاً، وقال عنها حمدي الباجه جي، رئيس الوزراء السابق:

"الجيش الذي يأتي من شرقي الأردن، وهي محتلة من بريطانية، هو لا شك جيش لا يؤمل منه خير، بل يخدم الاستعمار البريطاني. لذلك رأيت أنه بالرغم من أن هذه المعاهدة وديعة في الظاهر، فإنها تحتوي في طيّاتها سماً زعافاً قتّالاً لا مثيل له"[2].

ولما وضعت المعاهدة للتصويت في مجلس الأعيان صودق عليها بإجماع لم يخرج عنه سوى حمدي الباجه جي.

وذكر عبدالرزاق الحسني في صدد المعاهدة العراقية – الأردنية أن معارضتها لم تقتصر على الأحزاب السياسية والرأي العام في العراق، وقال إن السفارة العراقية في لندن أبرقت إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٧ آب (أغسطس) ١٩٤٧ برقية مرقمة ٦٩ – أي بعد توقيع المعاهدة بحوالي ثلاثة أشهر، أبدت فيها أن الملك عبدالعزيز آل سعود "أرسل كتاباً إلى المستر آتلي، رئيس وزراء بريطانية، أعرب فيه عن شكوكه من وجود فقرة سرية في المعاهدة تستهدف قلب العائلة السعودية. فهدّأ المستر آتلي روع العاهل السعودي"[3]. ولم يذكر الأستاذ الحسني، رحمه الله، المصدر الذي استقى منه

---

١ عزيز شريف، **المعاهدة العراقية – الأردنية: دراسة وتحليل**، ص٧ – ١٢.

٢ محاضر مجلس الأعيان العراقي لسنة ١٩٤٧، ص٧٢

٣ الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٧، ص١٨٥.

هذه المعلومات التي نشك في صحتها[1].

المعاهدة العراقية التركية

كانت المعاهدة الثانية التي أبرمت في عهد وزارة صالح جبر هي المعاهدة العراقية - التركية التي جعلتها الوزارة في مقدّم الأهداف التي تنوي تحقيقها، على ما جاء في منهاجها.

وقد ظهرت فكرة عقد هذه المعاهدة قبل مجيء وزارة صالح جبر إلى الحكم، وخلال زيارة قام بها الأمير عبدالإله، الوصيّ على العرش، إلى تركية في منتصف أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، والمباحثات التي أجراها مع رئيس الجمهورية التركية. ثم تألف وفد عراقي برئاسة نوري السعيد، وكانت صلاحيات هذا الوفد هي التفاوض بشأن التعاون بين البلدين في الشؤون الاقتصادية والمالية وتحسين طرق المواصلات، والأمور الثقافية، والسيطرة على مياه نهري دجلة والفرات، وقضايا الأشخاص الخطرين على مصالح البلدين. ثم أضيف إلى هذه البنود بندان آخران يتعلق أولهما بشؤون الإقامة وجوازات السفر، وإعادة المجرمين، والثاني بخفض الرسوم الجمركية على بعض المنتوجات الزراعية.

وقد توصل نوري السعيد في مفاوضاته إلى مسودة معاهدة سياسية واقتصاية، غير أن وزارة توفيق السويدي التي كانت في الحكم في تلك الآونة، طلبت إليه التقيّد بالصلاحيات الممنوحة له والاكتفاء بالمهمة الاقتصادية، وترك الأمور السياسية إلى وقت مناسب آخر. ولما عاد نوري السعيد إلى العراق قدم تقريراً إلى رئيس الوزراء أوضح فيه الأسباب التي دعت إلى عقد معاهدة سياسية، وأهمها الرغبة في كسب الرأي

١ كان كاتب هذه السطور ملحقاً دبلوماسياً بالسفارة العراقية في لندن بين سنتي ١٩٤٦ و١٩٤٩، أي في الوقت الذي عقدت فيه المعاهدة العراقية - الأردنية، وكان مسؤولاً عن إرسال البرقيات السرية (الشفرة) وتلقّيها، وكان السفير هو الأمير زيد بن الحسين أخو الملك عبدالله بن الحسين، ملك الأردن، وعلى الرغم من أنه لا يدّعي أنه يتذكر جميع البرقيات المتبادلة بين السفارة ووزارة الخارجية، إلا أنه يشك كثيراً في صحة وجود مثل هذه البرقية التي لا بد وأنه كان سيتذكرها لأهميتها البالغة، إن صح وجودها. إضافةً إلى أنه لم تكن من عادة الأمير زيد، رحمه الله، التدخل في مثل هذه الأمور أو إرسال برقيات كهذه.

العام التركي والحكومة التركية إلى جانب القضية الفلسطينية، وبيّن أن المعاهدة لا تتعارض مع المسؤوليات المترتبة على العراق في المواثيق الأخرى (سعد آباد – الأمم المتحدة – جامعة الدول العربية). وعلى أثر بيانات نوري السعيد صادق مجلس الوزراء على المعاهدة، ولكن وزارة توفيق السويدي استقالت قبل تقديم المعاهدة إلى البرلمان لإبرامها، فبقيت من دون تصديق أمام وزارة أرشد العمري، ثم وزارة نوري السعيد (التاسعة)، فلما جاءت وزارة صالح جبر إلى الحكم أقرّ مجلس الوزراء المعاهدة مرة أخرى وقدمها إلى مجلس النواب.

وقد قابلت الأحزاب والصحف المعارضة، مع بعض أعضاء البرلمان، المعاهدة بالاعتراض شأنهم في الاعتراض على كل عمل تقوم به الحكومة، صالحاً كان أم طالحاً، فذهبت إلى أن الغاية من المعاهدة توريط العراق في تكتلات دولية لا مصلحة له فيها، وزعمت أن المعاهدة تضمن ترجيح مصالح تركية على مصالح العراق، وأن نصيب العراق من هذه المعاهدة هو الخسران في الناحيتين القومية والوطنية وفي المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

واستعاد بعض النواب ذكرى السخط القديم الذي أثارته قضية الاسكندرون، بينما شعر آخرون أن التقرّب من تركية هو خيانة للمصالح العربية، وأن قيام حلف عراقي – تركي سيكون مقبولاً لدى بريطانية، وان ذلك لمن أسوأ الجرائم. وقد حثّ البعض على إحياء "ميثاق سعد آباد"، بينما عارضه آخرون لأنه ميثاق غير عربي.

ولكن المعاهدة أبرمت في مجلس النواب على الرغم من تلك الاعتراضات جميعاً، ولم تؤد إلى أي من النتائج الوخيمة التي زعمت المعارضة أنها ستعود بها على العراق.

قضية الأرصدة الاسترلينية

كان الجيش البريطاني الذي دخل العراق خلال الحرب العالمية الثانية قد احتاج إلى بضعة ملايين من الدنانير العراقية لتغطية نفقاته وتيسير الخدمات الضرورية. ولما كانت العملة العراقية مرتبطة بالباون الاسترليني، وكان على "لجنة العملة العراقية" أن تصدر دنانير عراقية مقابل كل "باون" استرليني يسلّم إليها في لندن، فقد كان من

السهل على الحكومة البريطانية أن تحصل على مقادير غير محدودة من الدينار العراقي لصرفه في العراق على مشتريات مختلفة وخدمات فعلية بمجرد أن تسلم إلى "لجنة العملة العراقية" مبلغاً مساوياً لذلك من الباون الاسترليني.

وقد تراكم رصيد كبير من هذه الباونات الاسترلينية في لندن بسبب القيود المفروضة على استعمالها، سواء بسبب تحديد التجارة الخارجية خلال الحرب، أو بسبب تحويل تلك الأرصدة إلى عملات من غير عملات المنطقة الاسترلينية. وكانت الباونات الاسترلينية المتراكمة تمثّل رصيد ثمن المواد والخدمات التي تم تجهيز بريطانية بها منذ عام ١٩٤١.

وفي عهد وزارة نوري السعيد (التاسعة) كان قد حضر إلى بغداد وفد مالي بريطاني برئاسة السير اوليفر ايدي، لمفاوضة الحكومة العراقية في كيفية تسوية الأرصدة الاسترلينية التي تجمّعت للعراق في انكلترة، وكانت تقدّر بنحو اثنين وسبعين مليون جنيه استرليني. وقيل في حينه أن الوفد البريطاني اقترح على الحكومة العراقية طرح ثلث هذا المبلغ بحجّة أن هذه المبالغ نتجت عن نفقات الحرب، وأن هذه النفقات كانت لحماية العراق من العدوان الخارجي، ولذلك فإن هذه القروض يجب أن تعتبر مساهمة من العراق في المجهود الحربي، وأن الحكومة البريطانية خرجت من الحرب مثقلة بالديون، وانها لا تستطيع إعادة ما عليها فوراً.

ولكن الصحافة العراقية هاجمت هذا الاقتراح ونادت بأن العراق قدم للمجهود الحربي خدمات كبيرة، وتحمّل الأذى بسبب الحرب بما يتناسب مع ثروته وقابلياته، إن لم يكن أكثر من ذلك. وأن العراق تساهل مع بريطانية كثيراً في تجهيزها بالمواد الغذائية، وفي بعض المعاملات المالية، حتى في الحالات التي لم تكن غايتها المجهود الحربي، بل لغايات تجارية بحتة. وعلى هذا أعلنت وزارة نوري السعيد (التاسعة) أنه قد تم الاتفاق على إرجاء المفاوضات إلى موعد آخر نظراً لأهمية الموضوع وقرب انتهاء مهمة الوزارة.

ولما جاءت وزارة صالح جبر إلى الحكم في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٧، كان عليها أن تتولى حسم قضية الأرصدة مع بريطانية. فتألف وفد برئاسة الدكتور محمد فاضل الجمالي، وزير الخارجية، سافر إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية في هذا

الموضوع. وكان الوفد مزوّداً بتعليمات صريحة تؤكد وجوب عدم التنازل عن أي جزء من هذه الأرصدة التي جاء في المنهاج الوزاري أنها "ثروة وطنية يجب المحافظة عليها".

وعلم الوفد العراقي أثناء وجوده في لندن أن الحكومة المصرية كانت قد أرسلت إلى لندن وفداً مماثلاً للغرض نفسه، فعاد من دون أن يحصل على شيء.

ولما بدأت المفاوضات كان وزير الخزانة البريطاني "هيو دولتن" يرفض الاستجابة لطلبات العراق بحجة ما تعانيه بريطانية من مشاكل ومصاعب بعد الحرب، فاستعان الدكتور الجمالي بوزير الخارجية البريطانية "ارنست بيفن" الذي كان يتعاطف مع العرب، فتدخل في الأمر وبعد مفاوضات طويلة توصل الطرفان في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٧ إلى عقد اتفاقية خاصة في الموضوع حصل العراق بموجبها على كل ما في ذمة بريطانية على أن يدفع بالتقسيط خلال خمس سنوات، مع الحصول فوراً على جزء من الأرصدة الاسترلينية لسد بعض احتياجات العراق من العملة الصعبة[١].

وأعلن في البيان الذي أصدرته مديرية الدعاية العامة العراقية أن الحكومة العراقية قررت، بمحض اختيارها، البقاء في المنطقة الاسترلينية لأنها رأت أن من مصلحة العراق البقاء فيها في الوقت الحاضر[٢].

محاكمة الشيوعيين

وفي عهد وزارة صالح استمرت محاكمة قادة الحزب الشيوعي الذين اعتقلوا في عهد وزارة نوري السعيد، فحكم على يوسف سلمان يوسف (فهد)، سكرتير اللجنة المركزية للحزب، وحسين محمد الشبيبي، وزكي بسيم، بالإعدام في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٧، وأبدل الحكم إلى السجن المؤبد في ٢٣ تموز (يوليو)، وكان ذلك من أهم أسباب معاداة الشيوعيين لصالح جبر ووزارته، ودورهم الرئيسي في إثارة الرأي العام على معاهدة بورتسموث وإسقاطها، كما سيأتي بحثه بالتفصيل في الفصل

١ تفاصيل الاتفاقية المعقودة بين العراق وبريطانية بشأن الأرصد الاسترلينية في: عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج٧، ص١٧٤.

٢ من رسالة شخصية من الدكتور فاضل الجمالي إلى المؤلف.

التالي الخاص بمعاهدة بورتسموث وملابسات عقدها والتراجع عنها.

صعوبات ومشاكل في وجه وزارة صالح جبر

لم تقدم الوزارة إلى صالح جبر على صحن من ذهب، ولم تكن مجرد خطوة أخرى في طريقه السريع إلى القمة. وعلى الرغم مما كان يتصف به من ثقة بالنفس تصل به أحياناً - كما وصفها البعض - إلى حدّ الاعتداد بل الغرور، فإنه واجه منذ بداية تسلّمه مسؤولية الحكم مشاكل جدية وعقبات خطيرة تنوء بالعصبة أولي القوة، وهي مشاكل لم تكن من صنعه، ولم تبدأ في عهده، بل ورثها عن العهود السابقة، ووجد نفسه مضطراً إلى مواجهتها ومعالجتها بقدر الإمكان.

وكانت الأحزاب والفئات المعارضة للوزارة بالمرصاد، وقد اتخذت منها موقفاً مسبقاً قبل شروعها في العمل، وكانت مصممة على مهاجمتها مهما بذلت من جهود لخدمة البلاد وتحسين الأوضاع. فلما أعلنت منهاجها وشرعت في تنفيذه، زادت المعارضة حدة، والهجمات شدة، دون أن تمنحها فرصة لنفيذ ما قطعته من وعود، وخططته من مناهج. فإذا هي أقدمت على تعديل المعاهدة مع بريطانية فذلك ترسيخ للاستعمار وتثبيت لأقدامه، وليس التخفيف من وطأته. وإن هي سكتت عن موضوع المعاهدة فهي شيطان أخرس، وهي راضية عن المعاهدة الجائرة لا تحرك ساكناً لتعديلها أو إلغائها.

وإذا هي عقدت معاهدة مع دولة عربية كالأردن، فذلك تكتل يباعد بين دول الجامعة العربية، ويخلّ بالتضامن العربي، ويهدف إلى توسيع رقعة النفوذ البريطاني. وإذا عقدت معاهدة مع دولة مجاورة مثل تركية، تربطها بالعراق روابط تاريخية ومصالح مشتركة عديدة، فذلك إحياء لميثاق سعد آباد وإقامة كتلة لخدمة المصالح البريطانية في المنطقة، أو اعتراف بضم الاسكندرون إلى تركية. وإذا هي سمحت بتصدير الحبوب إلى بلد شقيق مثل سورية، فتلك جريمة على حساب قوت الشعب الجائع، وان منعته فذلك خروج على الأخوّة العربية، وتقييد لحرية التجارة.

ولم تجد وزارة صالح جبر إزاء هذه الهجمات القاسية التي قوبلت بها منذ يومها الأول، وحتى قبل أن تتاح لها الفرصة للإعلان عن منهاجها، والشروع بتنفيذ أهدافها،

مناصاً من اتخاذ إجراءات وجدتها ضرورية للحفاظ على مركزها ريثما يتسنى لها البدء بتنفيذ برامجها أو بعضها، وقبل أن تتاح للشعب الفرصة للحكم على الوزارة بأعمالها، وليس بالتكهنات المسبقة لخصومها.

لذلك عمدت حكومة صالح جبر، بين شهري آذار (مارس) وأيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ أي خلال الشهور الستة الأولى من حكمها، إلى غلق عدد من الجرائد والمجلات. هي جرائد **الوطن**، و**صوت الأهالي**، و**السجلّ**، ومجلتا **الوادي** و**قرندل**.

سحب إجازة حزبين سياسيين

كانت وزارة توفيق السويدي الثانية التي تألفت في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٤٦ قد جلبت أول نسمة من الحرية السياسية عرفتها البلاد منذ سنة ١٩٣٦، وكان من أهم أعمالها إعادة الحياة الحزبية ومنح الإجازة لخمسة أحزاب سياسية بممارسة النشاط الحزبي بصورة رسمية. وكان اثنان من هذه الأحزاب ماركسيين، بل كانا في الواقع واجهتين للحزب الشيوعي، وهما "حزب الشعب" و"حزب الاتحاد الوطني"، إضافة إلى "عصبة مكافحة الصهيونية" التي كانت واجهة أخرى للحزب الشيوعي.

ومن أساليب الشيوعيين التي أصبحت معروفة بعد ذلك خلق واجهات ذات قيادات شيوعية مغلّفة بأسماء أخرى تتظاهر باستهداف الخدمات الاجتماعية أو المهنية أو ما شابه ذلك، في حين أنها في الواقع تعمل على خدمة الأهداف الشيوعية، ولا تخرج عن كونها عميلة للاتحاد السوفييتي عمالة مباشرة لا تختلف - بل تفوق - موقف من تتهمهم بالعمالة للإنكليز.

ولما جاءت وزارة صالح جبر إلى الحكم قررت سحب إجازة حزبي "الشعب"[١]

١ أجيز "حزب الشعب" في عهد وزارة توفيق السويدي (الثانية) في سنة ١٩٤٧ مع بقية الأحزاب السياسية التي أجيزت في تلك السنة، وكانت الهيئة المؤسسة تتألف من عزيز شريف، وتوفيق منير، وعبدالأمير أبو تراب، وعبدالرحيم شريف، وابراهيم الدركزلّي، ونعيم الشهرباني، وجرجيس فتح الله. وأصدر الحزب جريدة **الوطن**. وقد قررت وزارة الداخلية حل هذا الحزب في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ لكنه بقي يعمل سراً، ثم اشترك في عام ١٩٤٨ في لجنة مقاومة سرية، وفي عام ١٩٥٢ تحوّل عدد من أعضائه إلى الحزب الشيوعي و لم يعد له وجود بعد ذلك.

و"الاتحاد الوطني"[1] وأصدرت البيان الرسمي الآتي:

لاحظت الحكومة أن حزبي الشعب والاتحاد الوطني أخذا منذ تأسيسهما يقومان، خلافاً للقانون، ولنظاميهما المصدقين، بتحبيذ المبادئ الهدامة وترويجها، والحثّ على الثورة وخلق الاضطرابات، والإساءة إلى رجالات العراق وإلى المسؤولين. كما وجدت أنهما اعتمدا في تلافي قسم من مصروفاتهما على إيرادات من مصادر مجهولة، وعمدا في تنفيذ مقاصدهما السرية إلى تشكيل نظام الخلايا الخطر، لذلك ونظراً لما في استرسال الحزبين المذكورين بأعمالهما هذه من الخطر البليغ في تسميم الأفكار، والإخلال بالأمن والنظام العامين، فقد تقرر إبطال رخصتيهما استناداً إلى المادة العاشرة، بدلالة المادة الرابعة من قانون تأليف الجمعيات، ومازالت التحقيقات جارية في هذا الشأن بكل عناية، وسيساق من تتوافر بحقهم الأدلة الكافية من الأشخاص الذين قاموا بهذه الأعمال الإجرامية إلى القضاء لينالوا عقابهم.

بغداد في ٢٩ أيلول ١٩٤٧م　　　　مدير الدعاية العام

***

وقد احتجت الأحزاب السياسية الأخرى على سحب إجازتي الحزبين، ولكن احتجاجها كان من حيث المبدأ أي لاعتراضها على مبدأ سحب إجازات الأحزاب، وليس بسبب تأييدها لمبادئ الحزبين، اللذين كانت الأحزاب الأخرى على علم بحقيقتهما، ومعارضة لهما في الاتجاه.

وإلى جانب ذلك، أحالت الحكومة كامل الجادرجي رئيس "الحزب الوطني

١ "الاتحاد الوطني" حزب شيوعي كان يرأسه عبدالفتاح إبراهيم، أجيز بتاريخ ٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٦، وكان يمثل بعض الفئات اليسارية، وأصدر جريدة **السياسة** ثم **صوت السياسة**، وقد حلّت حكومة صالح جبر هذا الحزب في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ بتهمة الترويج للمبادئ الهدّامة والتحريض على الثورة والتمرّد والاعتماد على مصادر أجنبية للحصول على الأموال وقد دام وجود هذا الحزب بصورة رسمية سنة ونصف السنة تقريباً.

الديموقراطي"، وعبدالفتاح إبراهيم "رئيس اللجنة السياسية لحزب الاتحاد الوطني" إلى المحاكمة. أما عزيز شريف "رئيس حزب الشعب" فقد تخلّص من التوقيف أو المحاكمة إذ تمكن من الهرب من العراق.

وواصلت الحكومة محاكمة قادة الحزب الشيوعي الذين سبق أن اعتقلوا في عهد الوزارة السابقة (وزارة نوري السعيد التاسعة) وصدرت الأحكام على يوسف سلمان يوسف "فهد"، سكرتير اللجنة المركزية للحزب، وحسين محمد الشبيبي وزكي بسيم، بالإعدام في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٧، ثم أبدل الحكم إلى السجن المؤبد في الشهر التالي.

وكما ذكر سابقاً، فهذه الإجراءات تفسّر عداء الشيوعيين لصالح جبر ووزارته، ودورهم في التشهير به وإثارة الرأي العام على "معاهدة بورتسموث" وملابسات عقدها والتراجع عنها.

ويقول لونغريك في كتابه **العراق ١٩٠٠ - ١٩٥٠**: "أنه كان من المؤسف أن حكومة صالح جبر ذات أطيب النيات أجبرت، مثل سابقاتها، على اتخاذ خطوات ضد الصحافة ومشاغبات الأحزاب تخطت جميع الحدود المعقولة. لقد كانت سياستها إزاء فلسطين أكثر من صحيحة، وتحركاتها نحو تعديل المعاهدة نشيطة تحظى بالتأييد الشعبي، ولكن هذا لم يكن كافياً. فإن إبعاد الأحزاب عن السلطة ومجرّد الحقد على "العصبة أو الجماعة القديمة" - وعلى وقوف بريطانية المزعوم وراءها - كانت أموراً لا تزال تدفع الأحزاب إلى نوبات من الهجوم الحماسي ضد الحكومة[1].

سوء الوضع الإداري والمالي

من الصعوبات التي واجهتها وزارة صالح جبر منذ بداية تسلمها مقاليد الحكم كان تردي الإدارة وفسادها، وهو أمر لم يبذل أسلافه سوى جهد ضئيل لمعالجته. وأهم من ذلك كان سوء الوضع المالي للدولة. فقد أظهرت تخمينات ميزانية السنة المالية ١٩٤٧ - ١٩٤٨، أن الواردات الرئيسية منذ سنة ١٩٤٤ كانت عاجزة عن مجاراة

1 Stephen Humsley Longrgg, *Iraq 1900 - 1950; A Political, Social and Economic History*, Oxford University Press, 1955, p. 341.

النفقات المتزايدة، وأن نسبتها إلى الثروة القومية هي أصغر بكثير مما كانت عليه قبل الحرب. وقد بقيت الديون والرسوم المحددة على مستوياتها القديمة في أغلب الحالات، كما أن ضرائب الأراضي وواردات الجمارك لم ترتفع بما يوازي النفقات المتزايدة، إضافة إلى توسّع الخدمات الاجتماعية منذ الحرب بسخاء تجاوز حدود الإمكانات المتوافرة.

ولم تكن لدى الحكومة سوى نسبة ضئيلة من الفائض الذي توافر أيام الحرب، وكان هنالك عجز واضح في تخمينات تلك السنة. وشعر التجار الراغبون في الاستيراد بنقص واضح في العملة الصعبة.

وجرى تعويم قرض داخلي بمبلغ مليون دينار وبفائدة قدرها ٣ بالمائة، برغم استعمال قيمته في تنفيذ المشروعات الرئيسية، فلم يؤد إلا إلى سد الحاجات الآنية لفترة قصيرة. وفي مطلع عام ١٩٤٨ عقد قرض آخر، بمليون دينار أيضاً، وبفائدة قدرها ٣,٥ بالمائة في هذه المرة، فلم يقبل عليه الناس إلا بتردد، ولم يكن أثره في معالجة الوضع أفضل من سابقه.

أما قضية الأرصدة الاسترلينية فقد تمت تسويتها بعد مشاورات ومفاوضات طويلة باتفاقية توصل إليها الطرفان في ١٣ أب (أغسطس) ١٩٤٧، كما سبقت الإشارة.

أزمة الخبز

كانت سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ من أسوأ السنوات التي عرفها العراق في تاريخه الزراعي الحديث، فقد شحّت الأمطار في تلك السنة وكثرت موجات الجراد التي تلتهم المزروعات، ولذلك منيت المحاصيل بأضرار متنوعة.

وإلى جانب هذه الظروف الطبيعية التي منيت بها البلاد من دون أن تكون للحكومة يد فيها، ولا قدرة على معالجتها، كانت الرغبة تتزايد بين التجار لتصدير الحنطة والشعير بقصد الإثراء السريع من دون الالتفات إلى انخفاض المحاصيل في تلك السنة إلى ما هو أقل من المعدل بكثير.

وما كاد يحلّ شهرا أيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (أكتوبر)، إلا وكانت البلاد

تشكو من أزمة حادة في الخبز الذي هو القوت الرئيسي لطبقات الشعب على اختلافها.

وكانت "غرفة تجارة بغداد" تحذّر المسؤولين من الاستخفاف بهذه الضائقة المعيشية، وتصرّ على وجوب منع تصدير الشعير، والاستيلاء على ما هو متيسّر منه، لخلطه مع الحنطة وتوفير الخبز للشعب. ولكن الحكومة كانت مستمرة في منح إجازات التصدير لأن المزارعين كانوا يوهمون السلطة بأن الحبوب متوافرة، وأن لا خوف مما يشيعه البعض من احتمال حدوث مجاعة في العراق.

ولكن أزمة الخبز اشتدت، فاضطرت الحكومة إلى تأليف لجنة لدراسة الحالة ومعرفة أسباب قلّته، وبيان أفضل الطرق لتوفير الخبز. فكان من جملة مقترحات هذه اللجنة أن تقوم السجون بإنتاج كميات من الخبز (الصمّون) في كل يوم، وأن يسارع المزارعون إلى تسديد حصة الحكومة من حاصلات الحنطة والشعير.

وانتقلت أزمة الخبز إلى البرلمان، فتقدم اثنا عشر نائباً في مجلس النواب بتقرير مطوّل في سبع صفحات بتاريخ ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ استوضحوا فيه من رئيس الوزراء، وكان هو وزيراً للداخلية بالوكالة أيضاً، عن مشكلة الخبز وما اتخذته الحكومة، وما تنوي اتخاذه من إجراءات لمجابهتها.

وأشار التقرير إلى صعوبة الحصول على البذور الضرورية لبذرها في الموسم الحالي، وإلى ارتفاع أسعار الخبز في الأسواق ارتفاعاً فاحشاً بدرجة جعلت عامة الشعب عاجزة عن الحصول عليه. وأبدى التقرير أيضاً أن هذه الأزمة رافقتها تصرفات محيّرة. فعلى الرغم من أن فريقاً من أعضاء المجلس النيابي لفتوا أنظار المسؤولين، لم تول الحكومة هذا الأمر الخطير ما يستحقه من الاهتمام، وبالنظر إلى النقص الواضح في محصول الحنطة كان يتحتم على الحكومة منع تصدير الشعير، في حين أن تصديره بقي حراً، بل منحت إجازات بتصدير كميات منه حتى بعد إعلان المنع مع أن الظروف كانت تستدعي الجد في مكافحة تهريب الحبوب والمواد الغذائية إلى الخارج. وختم التقرير بأن الكميات المخزونة من الحنطة لا تكفي لتموين الشعب إلى الموسم القادم، ولذلك فإن النواب الذين وقّعوا على هذا التقرير يسألون رئيس الوزراء عن التدابير

والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمعالجة هذه الأزمة[١].

ولم يأبه صالح جبر لهذا التحدي لوزارته، وكان من رأيه أن قضية الخبز لا تستحق مثل هذا الاستيضاح، وأن هناك أموراً أهمّ منها على المجلس أن يعيرها اهتمامه. وقد أجاب عن الاستيضاح بهذا التصريح:

> "إن الحكومة ليست مستعدة لأن تقبل هذا الاستيضاح، وأنا كنت أود أن يقدم السادة المحترمون استيضاحاً في أمور جديرة بالاستيضاح عنها. أما أنهم يتخذون من أزمة الخبز كما يقولون، والكل عالم بما كان عليه وضع البلد من شحة في منتوج الحنطة، فالوضع السائد يعلمه الكل، ويعلمه حضرات النواب المحترمين. ومع هذا يريد أن يتخذ السادة المعترضون هذا الوضع لغمز الحكومة والتهجّم عليها من هذا الطريق، إن الباب سيكون مفتوحاً أمام المجلس العالي لمناقشة أمور ليست كهذه، بل أهم من هذا بكثير. وأمامكم البحث الطويل عن خطاب العرش، وسيكون قريباً. هذا ما أردت أن أقوله وللمجلس العالي أن يحكم في هذا الشأن"[٢].

ولما عرض موضوع الاستيضاح على المجلس للتصويت عليه كان عدد المؤيدين لقبوله (٣٢) نائباً فقط، بينما كان عدد المخالفين (٤٢)، وتغيّب عن الجلسة (٣ نواب)، وهكذا رفض الاستيضاح.

---

١ وقّع على هذا التقرير النواب الآتية أسماؤهم: جاسم أمين مخلص (بغداد)، عبدالرزاق الشيخلي (بغداد)، ذيبان الغبّان (بغداد)، جعفر حمندي (بغداد)، محمد رضا الشبيبي (بغداد)، عبدالهادي صالح (الحلّة)، نجيب الصائغ (الموصل)، ريسان الكاصد (المنتفك)، أركان عبّادي (الديوانية)، عبدالعزيز جميل (المنتفك)، غازي العلي الكريم (بغداد).

٢ محاضر الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٧، ص١٥.

الفصل الثامن عشر

معاهدة بورتسموث

كان الحدث الأهم خلال وزارة صالح جبر، والذي أدى إلى سقوطها، هو عقد معاهدة جديدة مع بريطانية، تلك المعاهدة التي عرفت باسم "معاهدة بورتسموث"[1] وارتبط بها اسم صالح جبر ارتباطاً وثيقاً جعل الكثيرين من الناس، بل معظم الكتّاب والمؤرخين الذين كتبوا شيئاً عن صالح جبر أو وزارته، أو عن تلك الفترة من تاريخ العراق السياسي، يتناسون غيرها من أعماله، ويركّزون اهتمامهم على تلك المعاهدة، وكأن الرجل لم يقم بأعمال مهمة أخرى، وإصلاحات جريئة في جميع المناصب التي تقلدها طوال عشرين عاماً من العمل الإداري والسياسي. وقد تناسى أولئك الكتّاب إصلاحاته حينما كان متصرفاً للواء كربلاء ولواء البصرة، وخدماته وزيراً للمعارف أو الداخلية أو المالية.

وعلى الرغم من أهمية تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠، واهتمام الرأي العام العراقي والأحزاب السياسية والصحافة العراقية والعربية بها، فهنالك في

١ هنالك معاهدة أخرى عرفت باسم "معاهدة بورتسموث" عقدت بين روسيا واليابان في سنة ١٩٠٥ في مدينة "بورتسموث" من ولاية "نيوهامبشاير" بالولايات المتحدة. وقد أنهت معاهدة بورتسموث الأولى - التي عقدت برعاية الولايات المتحدة - الحرب الروسية - اليابانية، وبها وافق الطرفان على إعادة منشوريا إلى السيادة الصينية، وميناء "بورت آرثر" إلى اليابان، وكذلك ضم النصف الجنوبي لجزيرة سخالين، والاعتراف بالسيادة اليابانية في كوريا. وقد حدّت المعاهدة سياسة روسيا في التغلغل في الشرق الأقصى، ولكن الشعب الياباني لم يرتح لها كثيراً لأنها لم تتضمن دفع تعويضات عن أضرار الحرب. وقد رسّخ توقيع هذه المعاهدة بين روسيا واليابان في الولايات المتحدة دورها كقوة دولية كبرى مستعدة للتدخل في شؤون الدول الأخرى والوساطة بينها.

سيرة صالح جبر الإدارية والسياسية، كما رأينا في الفصول السابقة، غيرها من الأعمال والمنجزات التي تجعله من أكثر من قدموا لبلادهم خدمات، ومن أهم رؤساء الوزارات في العراق في العهد الملكي وأنشطهم. وإذا شاءت الظروف أن لا تنجح محاولته لتعديل المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠، فليس من الإنصاف أن تغمط أعماله الأخرى، أو تجحد منجزاته العديدة.

المعاهدات السابقة

وقد يكون من المفيد، قبل البحث في موضوع تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠، والمفاوضات التي أجريت بشأن عقد معاهدة جديدة بين البلدين، تقديم عرض مختصر للمعاهدات السابقة التي ارتبط بها العراق مع بريطانية منذ تأسيس الدولة العراقية، وكانت أخرها معاهدة سنة ١٩٣٠ التي كانت "معاهدة بورتسموث" ستحلّ محلها لكي يتسنى فهم المعاهدة الجديدة ومقارنتها بسابقاتها ومعرفة ما جاءت به من شروط، وهل كانت أفضل من سابقاتها أم لم تكن؟ وهل كانت ستحقق مصلحة العراق أم تبقى مجحفة بحقوقه؟.

لقد سبقت "معاهدة بورتسموث" أربع معاهدات عقدت بين العراق وبريطانية، أو فرضت على العراق منذ سنة ١٩٢٢، وعدّلت واحدة بعد أخرى، وكانت كل واحدة منها خطوة صغيرة أو كبيرة، نحو مزيد من الاستقلال، ونحو تحقيق مزيد من مطالب العراق الوطنية، بصورة تدريجية، وعملاً بسياسة "خذ وطالب" التي سار عليها الملك فيصل الأول منذ تأسيس الدولة العراقية، وهي السياسة التي جعلت العراق يصبح في طليعة الدول العربية التي حصلت على استقلالها بعد انسلاخها عن الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

المعاهدة الأولى

عقدت أولى هذه المعاهدات في سنة ١٩٢٢، وبموجبها أُصيغَ الانتداب البريطاني

الذي فرضته "عصبة الأمم" على العراق، في شكل "تحالف" واعتراف بالعراق دولة ذات سيادة لها حكومتها الملكية، ولها دستورها، وبرلمانها. وعلى الرغم من أن هذه المعاهدة لم تذكر فيها كلمة "الانتداب" بل جاء في مقدمتها أنها وضعت "على أسس تحالفية" فإنها كانت، من الناحية العملية، صياغة لصكّ الانتداب في ثوب جديد، وثبّتت ضمناً مركز بريطانية كدولة حليفة بالنسبة للعراق، ودولة منتدبة بالنسبة لعصبة الأمم.

قررت هذه المعاهدة مبدأ "المشورة الفنية" و"المساعدة العسكرية" دون المساس بسيادة العراق الوطنية. وتعهّد العراق فيها بأن لا يعيّن خلال مدة نفاذها أي موظف من تابعية غير عراقية في الوظائف التي يقتضي التعيين فيها إرادة ملكية، بدون موافقة الحكومة البريطانية. وتعهّدت بريطانية بتقديم الإمداد والمساعدة للقوات العراقية المسلحة حسب ما يتفق عليه (الطرفان). ونصت المعاهدة على أن يلحق بها أربع اتفاقيات تتعلق بالأمور المالية والعسكرية والعدلية، وبحالة الموظفين البريطانيين.

أما مدة المعاهدة فقد حددت بعشرين سنة قابلة للتعديل من وقت لآخر، ثم اختصرت هذه المدة في السنة التالية، واتفق على أن تنتهي عندما يصبح العراق عضواً في "عصبة الأمم"، على أن لا يتأخر ذلك، في جميع الأحوال، أكثر من أربع سنوات.

ولما عرضت هذه المعاهدة على "المجلس التأسيسي" قوبلت بمعارضة شديدة داخل المجلس وخارجه. وكان المجلس قد ألّف لجنة خاصة لدراسة المعاهدة وإبداء الرأي فيها، فانتقدتها اللجنة بشدة، وأبلغت الحكومة العراقية المعتمد السامي البريطاني بذلك مقترحة تعديلها، فوعد بالنظر في ما يمكن تعديله من بنودها. كما أنه لفت أنظار الحكومة العراقية إلى حراجة موقف بريطانية مع تركية التي كانت تطالب بولاية الموصل بحجة أن البريطانيين لم يحتلوها إلا بعد التوقيع على اتفاقية الهدنة في "مودروس".

وتجمهر الناس حول بناية المجلس التأسيسي طالبين رفض المعاهدة، واصطدموا بقوات الشرطة، وبعد عشرة أيام تفرّق أعضاء المجلس من دون اتخاذ أي قرار إيجابي. وأخيراً هدد المعتمد السامي البريطاني الملك فيصل بأنه إذا لم يجتمع المجلس ويوافق على المعاهدة قبل منتصف ليلة ١٠/١١ حزيران (يونيو) ١٩٢٢، فإن الحكومة

البريطانية ستعتبر ذلك رفضاً للمعاهدة، وتكون في حِل من جميع تعهداتها السابقة.

وكان رئيس الوزراء ياسين الهاشمي يعتقد أن رفض المعاهدة وافساح المجال لاعتبارها مرفوضة سيعرّض البلاد إلى أضرار جسيمة، كما أن الملك فيصل كان يؤيده في هذا الرأي أيضاً، ولكنه كان يعتقد في الوقت نفسه أن من الضروري أن تكون موافقة المجلس بأكثرية ضئيلة ليكون ذلك حجّة للمطالبة بتعديلها في المستقبل. وقد دعي أعضاء المجلس إلى اجتماع طارئ ليلاً، فوافق على المعاهدة بأغلبية ضئيلة فعلاً.

وقد جاءت موافقة المجلس التأسيسي على المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها، بهذه الأكثرية الضئيلة، موافقة لرغبات الملك فيصل، لأنها كانت ستساعده في إشعار بريطانية بقوة المعارضة وإفهامها ضرورة إجراء التعديلات بدون تأخير، كما أنها كانت ستزيد في عزيمة الحكومة البريطانية في عدم التساهل مع تركية في أمر حدود العراق الشمالية ومصير ولاية الموصل.

المعاهدة الثانية

أما المعاهدة الثانية فقد عقدت في سنة ١٩٢٦، أي بعد المعاهدة الأولى بأربع سنوات، وكانت في حقيقتها تهدف إلى تمديد مدة نفاذ المعاهدة الأولى من أربع سنوات إلى خمس وعشرين سنة، إلا إذا تمّ قبول العراق لعضوية "عصبة الأمم" قبل انتهاء هذه المدة.

وكانت ظروف عقد هذه المعاهدة قاسية جداً. فإن معاهدة الصلح التي عقدت بين تركية الكمالية والحلفاء في لوزان بتاريخ ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٣ لم تحسم قضية الحدود مع تركية والعراق بل تركتها معلّقة لتكون موضوع مفاوضات تالية بين بريطانية وتركية. فإذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأنهما، ترفع القضية إلى عصبة الأمم.

ولما عجز الطرفان عن التوصل إلى اتفاق عرض الأمر على عصبة الأمم، فقررت العصبة تأليف لجنة خاصة لدراسة أحوال المنطقة واقتراح الحلّ الذي تتوصل إليه على ضوء دراساتها. وذهبت اللجنة إلى العراق، وتجوّلت في مختلف أنحاء ولاية الموصل،

وقدمت تقريراً مفصلاً شرحت فيه الملاحظات التي توصلت إليها، وانتهت إلى النتيجة التي تقرر أن المنطقة تعود إلى العراق من النواحي الجغرافية والاقتصادية، ولكنها أبدت أن بين سكان المنطقة طوائف عنصرية ومذهبية كالأكراد والمسيحيين واليزيديين، وأن ضمان مصالح هذه الطوائف المختلفة، والحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، يستلزمان أن تحكمها دولة قوية. ولما كان العراق لا يزال دولة فتية وضعيفة، فإنه قد يعجز عن الاضطلاع بذلك إلا إذا بقيت المنطقة تحت انتداب عصبة الأمم لمدة ٢٥ سنة أخرى.

واستفسر مجلس العصبة من محكمة العدل الدولية في "لاهاي" عن رأيها في الموضوع وعلم أن القرار الذي ستتخذه سيكون ملزماً للطرفين. وعلى أثر ذلك قرر مجلس العصبة العمل بمقترحات لجنة الحدود، وطلب إلى الحكومة البريطانية أن تعقد مع العراق معاهدة جديدة تضمن "استمرار أحكام معاهدة سنة ١٩٢٢ (المعاهدة الأولى) لمدة ٢٥ سنة أخرى، إلا إذا تمّ قبول العراق عضواً في "عصبة الأمم" قبل انقضاء تلك المدة.

وكان الرأي العام العراقي قد أغضى عن معاهدة سنة ١٩٢٢ لأن مدة نفاذها كانت أربع سنوات فقط، أما الآن، وقد قررت "عصبة الأمم" تمديد هذه المدة إلى ٢٥ سنة، فقد وضعت العراق أمام خيارين أحلاهما مرّ: إما الموافقة على هذا التمديد، وإما التخلّي عن ولاية الموصل إلى تركية. وهكذا اضطر المجلس التأسيسي إلى الموافقة عليها، على الرغم من قسوتها.

المعاهدة الثالثة

عقدت هذه المعاهدة في سنة ١٩٢٧، وكان الغرض منها تعجيل انتماء العراق إلى "عصبة الأمم".

كانت المادة السادسة من المعاهدة الأولى تنص على أن تتعهد بريطانية بالسعي لإدخال العراق عضواً في "عصبة الأمم" بأقرب وقت ممكن. وكانت الحكومة العراقية تسعى لتحديد مدة تنفيذ هذا التعهّد. ولما بدأت المفاوضات بين الجانبين

العراقي والبريطاني لوحظ أن المعتمد السامي البريطاني يتعنّت في موقفه ويتأثر بآراء الموظفين البريطانيين الموجودين في العراق. وكان هؤلاء يريدون إبقاء كل شيء على ما كان عليه بحكم انتماءاتهم الفكرية ومصالحهم الشخصية وحرصهم على مناصبهم.

ولذلك رأى الملك فيصل الأول أن تنقل المفاوضات إلى لندن ليتسنى الاتصال بمراجع أعلى، وجهات تتمتع بصلاحيات أكبر، فوافقت الحكومة البريطانية على ذلك، وأوفد الملك رئيس وزرائه جعفر العسكري على رأس وفد عراقي إلى لندن لإجراء المفاوضات هناك. كما أن الملك نفسه انتقل إلى "اكس ليبان" في سويسرة بحجة الاستشفاء ليكون قريباً من سير المفاوضات. ولكن المفاوضات لم تحقق تقدماً مرضياً، فانتقل الملك فيصل إلى لندن، وعندما تأكد من عدم إمكان التوصل إلى نتائج مقبولة أوعز إلى رئيس الوزراء أن يقطع المفاوضات ويعود إلى العراق. وكان هذا القرار شديد الوقع على رجال الحكومة البريطانية، فقرروا إعادة النظر في موقفهم، فعاد فيصل وأوعز إلى جعفر العسكري – الذي كان قد وصل إلى الاسكندرية بطريق عودته إلى بغداد – أن يعود إلى لندن لاستئناف المفاوضات، فعاد جعفر العسكري إلى لندن ووقّع على المعاهدة بتاريخ ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٧.

وتضمنت هذه المعاهدة الجديدة نصوصاً عديدة تقوّي مركز الدولة العراقية، وترفع مكانتها نسبياً، إذ جاء في مقدمتها: "إن ملك بريطانية وملك العراق يرغبان في تقوية الصداقة وإدامة صلات حسن التفاهم، ويعترفان بأن نصوص معاهدتي التحالف السابقتين لم تعد ملائمة بالنظر لتبدّل الأحوال وتقدّم العراق، وإنهما اتفقا على عقد معاهدة تحالف وصداقة جديدة على أسس المساواة"، وجاء في المادة الأولى من هذه المعاهدة "إن صاحب الجلالة البريطانية يعترف بالعراق كدولة مستقلة وذات سيادة".

وفضلاً عن ذلك فقد حددت المعاهدة موعداً معيناً لترشيح العراق لعضوية "عصبة الأمم"، وهو سنة ١٩٣٢، "بشرط أن يحتفظ العراق بمستوى التقدم الحاضر، وأن تسير الأحوال بصورة جيدة في نفس الفترة".

ومع ذلك فإن الأوساط السياسية في العراق لم ترتح لهذه المعاهدة، فقد كان عقدها نتيجة مفاوضات جرت بعيداً عن البلاد، مما ترك في الأذهان تأثيراً سيئاً، فوجّهت إلى المعاهدة انتقادات كثيرة، وذهب البعض إلى أن هذه المعاهدة "التي طبخت في

لندن" لم تطمئن رغبات العراق ولم تأتِ بشيء جديد، وادعى آخرون أنها كانت أسوأ من المعاهدة الأولى.

وكانت المادة الثامنة من هذه المعاهدة (الثالثة) قد نصّت على ترشيح العراق لعضوية "عصبة الأمم" في سنة ١٩٣٢، غير أن ذلك كان مقيداً بشرط "أن يحتفظ العراق بمستوى التقدم الحاضر وأن تسير الأحوال بصورة جيدة". وكان هذا الشرط، بطبيعة الحال، يفسح المجال للبريطانيين للمماطلة والتسويف إذا رغبوا في ذلك أو إذا ظهر من العراق ما لا يرضيهم. وكانت الحكومة العراقية تطالب برفع هذا الشرط، وأيّد المعتمد البريطاني الجديد، السير غيلبرت كلايتن، هذا الطلب، قبل وفاته المفاجئة، وأبلغت بريطانية الحكومة العراقية أنها قررت ترشيح العراق لعضوية "عصبة الأمم" في سنة ١٩٣٢ من دون قيد ولا شرط.

ولما كان انتماء العراق إلى "عصبة الأمم" سيلغي معاهدات التحالف كلها، فقد اتفق الطرفان على عدم إبرام هذه المعاهدة التي سبق أن وقّعت عليها الحكومتان في ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٧.

المعاهدة الرابعة (معاهدة سنة ١٩٣٠)

على أثر إعلان الحكومة البريطانية قرارها حول ترشيح العراق لعضوية "عصبة الأمم" بدون قيد ولا شرط، أعربت عن رغبتها في عقد "معاهدة تحالف" جديدة مع العراق لتنظيم العلاقات الجديدة بين البلدين، على أن تصاغ هذه المعاهدة على أساس الاقتراحات المقدمة بشأن الاتفاق البريطاني – المصري، وأن تنفّذ أحكامها بعد قبول العراق لعضوية "عصبة الأمم".

ووضعت وزارة عبدالمحسن السعدون (الرابعة) – التي كانت في الحكم في تلك الآونة – لنفسها منهاجاً كان بعض ما تضمنه:

١ – العمل على جعل بدء تطبيق المعاهدة الجديدة مع بريطانية من تاريخ توقيعها، أي قبل انضمام العراق إلى "عصبة الأمم"، وتسريع الانضمام إلى العصبة قبل سنة ١٩٣٢.

٢ – العمل على رفع كل صيغة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة وكل ما ينافي استقلال العراق.

٣ – مراعاة انتهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قضية الدفاع عن العراق والتدرّج حالاً بالأعمال وفق التصريح البريطاني الجديد.

وبدأت المفاوضات بين وزارة عبدالمحسن السعدون والحكومة البريطانية ممثلة في شخص "هيوبرت يونغ" – المعتمد السامي البريطاني بالوكالة – وشكّلت لجنة مؤلفة من وزير المالية ياسين الهاشمي، ووزير الداخلية ناجي السويدي، وزير الدفاع نوري السعيد. ولما بدأت اللجنة أعمالها ارتأت أولاً أن الشرط الذي اشترطته الحكومة البريطانية لجعل أسس المعاهدة العراقية – البريطانية مشابهة للأسس المقترحة للمعاهدة البريطانية – المصرية، لا يتلاءم مع حالة العراق، لأن مصر كانت تحت الاحتلال العسكري، في حين أن العراق مرتبط ببريطانية بمعاهدة تحالف. كما أن مصر التي قضى وضعها الجغرافي أن تكون قناة السويس فيها ذات أهمية خاصة لبريطانية، جعلتها تهيمن عليها لأجل حماية مواصلاتها، لأنها تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر. أما العراق فليس لبريطانية فيه غير الممر الضيّق في المواصلات إلى الهند، وهو الخليج العربي، مما لا يستدعي مثل تلك الحماية.

ولم تكد المفاوضات تسير بعض الخطى حتى تلبّد جوّها وتلاشى ما علّقه العراقيون على التصريح البريطاني الجديد من آمال بسبب إصرار بريطانية على إبقاء مضمون المعاهدة على سابق عهده، وزاد موقف الحكومة العراقية حراجة عندما هاجمتها الحركة الوطنية واتهمتها بالتهاون في مطالب الشعب، وطالبتها بإلغاء الانتداب وإنجاز الاستقلال التام غير المشروط. وشنّت المعارضة حملة شديدة على رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون، واتهمته بعدم الاخلاص للقضية العراقية وشككت في صحة الوعد البريطاني بادخال العراق إلى "عصبة الأمم".

وبنتيجة هذا الوضع المتوتّر سيطر اليأس على نفس رئيس الوزراء وتنازعته عوامل شتى بين إخلاصه لوطنه وشعوره بضعفه وقوة المحتل وحراجة الموقف، واتهامه في وطنيته. وعلى أثر ذلك كله – إضافة إلى عدم ارتياحه لوضعه الصحي وحياته العائلية – أقدم عبدالمحسن السعدون على الانتحار في مساء يوم ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)

١٩٢٩ ، فكان لانتحاره وقع عظيم على الشعب العراقي، وندم الذين اتهموه في وطنيته على مواقفهم، وأقيم له تمثال في وسط العاصمة بغداد.

وعهد الملك فيصل الأول إلى ناجي السويدي - وزير المالية في وزارة السعدون الأخيرة - بتأليف الوزارة، ولكن وزارة السويدي لم تبق في الحكم سوى مدة قصيرة واصطدمت بالمندوب السامي البريطاني السير فرانسيس همفريز، وقدمت استقالتها في ٩ آذار (مارس) ١٩٣٠ ، وكلّف الملك نوري السعيد تأليف الوزارة.

وبدأت مفاوضات جديدة بين الجانبين العراقي والبريطاني في ٢ نيسان (أبريل) ١٩٣٠ ، وكان الجانب العراقي برئاسة الملك فيصل الأول وعضوية رئيس الوزراء نوري السعيد، ومستشار وزارة الداخلية كورنواليس، ثم أضيف إلى الوفد وزير الدفاع جعفر العسكري. أما الوفد البريطاني فكان مؤلفاً من المندوب السامي السير فرانسيس همفريز، ومعه نائبه هيوبرت يونغ.

وانتهت المفاوضات في ٣٠ نيسان (يونيو) ١٩٣٠ ، وتم التوقيع على المعاهدة، وصادق عليها المجلس النيابي. وقدّر لهذه المعاهدة أن تبقى نافذة المفعول لمدة خمس وعشرين سنة، ثم ألغيت بموجب الاتفاق الخاص بين العراق وبريطانية في ٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٥ ، على أثر انضمام بريطانية إلى "ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركية" المعقود في بغداد ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٥ - والذي أصبح يدعى بعد ذلك "ميثاق بغداد".

وكانت هذه المعاهدة تتألف من إحدى عشرة مادة مع ملحق للشؤون العسكرية، وملحق مالي. ويعتبر الملحقان جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة (المادة ٦)، كما ألحق بالمعاهدة عدد من الرسائل الإيضاحية التي تبادلها الطرفان خلال المفاوضات، واتفاقية قضائية مؤلفة من خمس مواد حلّت محل سابقتها التي كانت ملحقة بمعاهدة سنة ١٩٣٠ .

أحكام معاهدة سنة ١٩٣٠

جاء في مقدمة المعاهدة أنها معاهدة صداقة وتحالف مبنية على أساس الحرية والمساواة

التامتين والاستقلال التام.

ونصت المعاهدة أيضاً، في مادتها الرابعة، على أنه إذا اشتبك أحد الفريقين في حرب، يبادر الفريق الآخر فوراً إلى معونته، بصفة كونه حليفاً، "وفي حالة خطر حرب محدق يبادر الفريقان فوراً إلى توحيد المساعي في اتخاذ التدابير المقتضية".

وقضت المعاهدة – في المادة نفسها – بأن معونة العراق في حالة الحرب أو خطر حرب محدق تنحصر في أن تقدم لبريطانية في الأراضي العراقية جميع ما في وسعها تقديمه من التسهيلات والمساعدات، بما في ذلك استخدام السكك الحديد والأنهار والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات.

ونصت المعاهدة أيضاً على أن من المفهوم بين الفريقين أن مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في العراق وكذلك مسؤولية الدفاع عن العراق، إزاء الاعتداء الخارجي، تنحصران في ملك العراق، بشرط مراعاة أحكام المادة الرابعة.

"ومع ذلك يعترف ملك العراق بأن حفظ مواصلات بريطانية الأساسية وحمايتها بصورة دائمة هما من مصلحة كلا الطرفين، فمن أجل ذلك، وتسهيلاً للقيام بتعهدات بريطانية، يتعهّد العراق بمنح بريطانية، طيلة مدة التحالف، موقعين لقاعدتين جويتين تنتقيهما في غرب نهر الفرات.

وكذلك يأذن العراق لبريطانية في إقامة قوات لها في الأراضي العراقية وفي الأماكن الآنفة الذكر، على أن يكون مفهوماً أن وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالاً، ولن يمسّ على الإطلاق حقوق العراق وسيادته. (المادة ٥).

وجاء في الفقرة الأولى من ملحق المعاهدة:

"يعيّن صاحب الجلالة البريطانية من حين لآخر مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق وفقاً لأحكام المادة الخامسة، وذلك بعد مشاورة ملك العراق في الأمر".

وقضت المعاهدة أن تقيم بريطانية قوات في "الهنيدي" – الواقعة قرب بغداد – لمدة خمس سنوات بعد الشروع في تنفيذها، وذلك لكي يمكّن ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية للحلول محل تلك القوات. وعند انقضاء تلك المدة تكون القوات البريطانية قد انسحبت من "الهنيدي"...

ولبريطانية أيضاً أن تقيم قوات في الموصل لمدة حدها الأعظم خمس سنوات،

وبعد ذلك لبريطانية أن تضع قواتها في الأماكن المذكورة في المادة الخامسة من هذه المعاهدة. ويؤجر العراق مدة التحالف لبريطانية المواقع المقتضية لإسكان القوات البريطانية في تلك الأماكن (الفقرة الأولى من الملحق رقم ١).

وجاء في الفقرة السابعة والأخيرة من الملحق:

"يوافق جلالة ملك العراق على أن يقوم، عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك، بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف عبر العراق، ولنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج إليها هذه القوات في أثناء مرورها بالعراق. وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وموانئه ومطاراته، ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية إذناً عاماً لزيارة شطّ العرب بشرط إعلام صاحب الجلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانئ العراقية.

وقد قضت المعاهدة أيضاً، في مادتها الحادية عشرة، بأن "يتم تبادل الإبرام بأسرع ما يمكن"، ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم، وأن تظل المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها. وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذها على الفريقين أن يقوما، بناء على طلب أحدهما، بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار في حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية في جميع الأحوال، وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الأمم.

وفي الشؤون الاقتصادية نصت المعاهدة على أن تقوم بريطانية وحدها بتأمين حاجة العراق من الخبراء والفنيين الأجانب، وفي حالة اعتذار بريطانية عن عدم تقديم ذلك، يحق للعراق أن يعيّن أجانب من جنسيات أخرى (الرسائل المتبادلة بين رئيس وزراء العراق نوري السعيد والمعتمد البريطاني في العراق السير فرانسيس همفريز بتاريخ ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٣٠، والملحقة بالمعاهدة).

وفي أوائل سنة ١٩٣١ طلبت الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم بصورة رسمية أن تقرر إنهاء انتدابها على العراق وقبول الدولة العراقية عضواً في العصبة وفقاً لبنود ميثاقها. وعززت الحكومة البريطانية طلبها هذا بتقرير يشرح التقدم الذي أحرزه

العراق خلال السنوات العشر الأخيرة (١٩٢١ - ١٩٣١) ويشهد بأن الدولة العراقية لم تعد بحاجة إلى إرشادات دولة منتدبة. وفي ٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٢ تم قبول العراق لعضوية "عصبة الأمم" بعد مناقشات طويلة، وبذلك أصبح العراق أول دولة عربية مستقلة تشغل مقعداً في "عصبة الأمم"، بل الدولة العربية الوحيدة التي قبلت عضواً في العصبة حتى ذلك الوقت"[١].

دواعي تعديل معاهدة سنة ١٩٣٠

أولاً: من وجهة النظر العراقية

كانت معاهدة التحالف العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ الأساس والإطار الذي نظّم العلاقات بين البلدين منذ دخولها حيّز التنفيذ، ولكنها بقيت منذ عقدها عرضة للانتقادات المستمرة من جانب الوطنيين العراقيين والأحزاب المعارضة. وربما كانت هذه المعاهدة، والخلاف على تفسيرها، من أسباب نشوب الحرب العراقية - البريطانية في سنة ١٩٤١ (حركة رشيد عالي الكيلاني).

وعلى الرغم من أن هذه المعاهدة اعترفت باستقلال العراق الشكلي والرسمي، فإنها وضعت دون ذلك الاستقلال شروطاً وقيوداً جعلتها من المعاهدات التي تعرف في لغة القانون الدولي بـ"المعاهدات غير المتكافئة". وقد اعتبرها الوطنيون العراقيون، بل كثير من المراقبين الأجانب أيضاً، مهينة ومذلّة.

قضت المعاهدة - كما سبقت الإشارة - بوجوب تشاور الطرفين في الأمور السياسية التي تهم مصالحهما في الخارج. فكانت النتيجة العملية لذلك أن فقد العراق حريته في اتخاذ أي قرار يتعلق بعلاقاته الخارجية دون التشاور مع بريطانية. أما بريطانية فإنها - على الرغم مما جاء في بنود المعاهدة - لم تكن تستشير العراق في ما تتخذه من قرارات تتعلق بسياستها الخارجية، بطبيعة الحال، فهي لم تستشره حين قررت إعلان الحرب على

١ للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المعاهدات العراقية - البريطانية انظر: عبدالرزاق الحسني، **العراق في ظل المعاهدات**، الطبعة السادسة، بيروت، ١٩٨٣، الدكتور فاروق صالح العمر، **المعاهدات العراقية - البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية، ١٩٢٢ - ١٩٤٨**، بغداد، ١٩٧٧.

ألمانية – مثلاً – أو حين قررت إنهاء انتدابها على فلسطين، ولا في مفاوضاتها مع مصر، ولا في أي قرار مهم أو ثانوي في الشؤون السياسية التي تهم مصالح الطرفين بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما قضت المعاهدة، وكأن المادة التي نصت على كل ذلك لا تنطبق عليها. ولذلك فإن هذا الشرط كان، في واقع الأمر، ذا طرف واحد.

وكان من أهم شروط المعاهدة أيضاً ما فرض على العراق من منح بريطانية موقعين لقاعدتين جويتين تنتقيهما في البصرة أو في جوارها، وموقعاً واحداً لقاعدة تنتقيها في غرب نهر الفرات، مع منحها الحق في إقامة قوات لها في الأراضي العراقية في الأماكن المذكورة، مع تعهّد العراق بأن يقدم لبريطانية أيضاً، في الأراضي العراقية، جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات، ومن ذلك استخدام السكك الحديد، والأنهار، والموانئ، والمطارات، ووسائل المواصلات. وهي جميعاً حقوق ذات جانب واحد لم تمنح المعاهدة مثلها للعراق. ولذلك كانت هذه المادة تضمن المصالح البريطانية وحدها، من دون أن تؤمن للعراق، في مقابل ذلك، فائدة تذكر إلا في الدفاع عنه في حالة وقوع عدوان عليه.

وكانت بريطانية في ظل هذه المعاهدة، تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق دون أن يكون في موادها ما يمنحها هذا الحق.

ونقرأ في مذكرات السير موريس بيترسن، السفير البريطاني في بغداد بين سنتي ١٩٣٨ و١٩٣٩ أنه كان ينتقد تصرفات الملك غازي، ويطلب السيطرة عليه، وكأنه وصيّ أو قيّم عليه، ويعاتب رئيس الوزراء على تعيين رشيد عالي الكيلاني رئيساً للديوان الملكي، ويعترض على حضور وزير الخارجية مقابلاته مع الملك (مع أن ذلك حقّ من حقوقه)، ويضع مسودة الكتاب الذي يطلب توجيهه إلى مدير الموانئ العام (البريطاني الجنسية) ويحمله إلى رئيس الوزراء لتوقيعه، ويطلب إلى وزير الدفاع أن يستقيل من رئاسة "جمعية الدفاع عن فلسطين" لأنها – على قوله – مصدر شغب على بريطانية، ويطرد من العراق خبراء الآثار الألمان ويتهمهم بالجاسوسية.

ونجد في الوثائق البريطانية وفي تقارير السفارة البريطانية في بغداد أموراً مذهلة من مظاهر التدخل البريطاني المستمر في شؤون العراق الداخلية، فالسفارة البريطانية تتدخل في تأليف الوزارات، وتعترض على اختيار الوزراء، أو تعيين مدير عام للشرطة.

والسفير البريطاني يفاوض زعماء الأكراد - المعارضين للحكومة المعتمد لديها - والثائرين عليها، ويتبادل معهم الرسائل ويحاسبهم على أعمالهم ويقدم لهم النصائح. ولو قام بمثل هذه الأعمال في دولة أخرى لطلبت سحبه حالاً. كما أنه كان يتدخل في شؤون السكك الحديد، وسياسة التعليم، ويطلب - مثلاً - تقليص عدد فرق الجيش العراقي، ويحاول مصالحة بعض الوزراء المتخاصمين في مجلس الوزراء.

ولو حاول الممثل الدبلوماسي العراقي في لندن القيام بجزء صغير من هذه التصرفات لأوقف عند حده، وعدّ تصرّفه خروجاً على واجباته، بل لما حمل على محمل الجد ولطرد من البلد حالاً.

ومن بنود معاهدة سنة ١٩٣٠ (المعاهدة الرابعة) التي كانت تثير الاستياء من جانب العراق والدول الأخرى أيضاً، منحها السفير البريطاني في العراق امتيازاً للتقدم على ممثلي باقي الدول، واشتراطها أن يكون ممثل العراق الدبلوماسي في لندن بدرجة وزير مفوّض وليس بدرجة سفير. وكان هذا نصاً غريباً وغير مألوف في التعامل الدبلوماسي، فيه إساءة إلى كرامة العراق، وشرطاً يتعدّى حقوق الطرفين المتعاقدين ويمس حقوق الدول الأخرى التي تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع العراق. فقد حال هذا النص دون تعيين أية دولة - مهما كانت علاقاتها بالعراق وثيقة أو مهمة - ممثلاً دبلوماسياً لها في العراق بدرجة سفير، لأنها لو أرسلت سفيراً، ثم نقلت بريطانية سفيرها وأرسلت سفيراً جديداً، لكان من حق السفير الذي سبقه في الوصول إلى بغداد وتقديم أوراق اعتماده، أن تكون له الأسبقية عليه بموجب قواعد التمثيل الدبلوماسي المتعارف عليها دولياً، لأن الدولة الثالثة غير ملزمة بما جاء في اتفاق ثنائي يمس حقوقها، ولم تكن طرفاً فيه.

ولم يحقق هذا الشرط لبريطانية فائدة عملية سوى منح ممثلها مكانة خاصة بين ممثلي الدول الأخرى، وعلى حسابهم، مما كان سيجلب عليه سخطهم واستياءهم، كما أنه يجعل العراق في موقف غير متكافئ مع بريطانية لأن المادة المعنية كانت تنص على أن يكون ممثل العراق في بريطانية بدرجة وزير مفوّض وليس بدرجة سفير، في حين أن ممثل بريطانية في العراق كان بدرجة سفير. وكان مما يزعج العراقيين من أمر هذا الشرط بصورة خاصة، هو أن مصر التي كانت ترتبط مع بريطانية بمعاهدة مماثلة كانت لها "سفارة" في لندن، وكان ذلك يضعها في موقع أفضل من ممثلية العراق،

ويضع ممثل العراق في مستوى دون مستوى زميله المصري.[1]

إضافة إلى ذلك كان هنالك ضغط من جانب الولايات المتحدة التي كانت ترغب منذ سنة ١٩٤٤ في رفع مستوى مفوضيتها في بغداد إلى سفارة بما يتناسب ودورها المتزايد في الشؤون العالمية. وكان سيصعب على العراق عندئذ أن يستمر في منح الأقدمية للسفير البريطاني إذا وصل إلى بغداد السفير الأميركي حسب العرف الدبلوماسي الدولي. ولذلك قررت وزارة الخارجية البريطانية أن تتخلى عن هذا الامتياز غير المهم نسبياً في وجه الضغط الأميركي والعراقي المتصاعد إذ وجدت أنها لا يمكن أن تتمسك به لمدة طويلة على أي حال[2].

بالنظر للأسباب المتقدمة جميعاً كان معارضو المعاهدة من العراقيين يرون أنها لم تكن معاهدة بين طرفين متكافئين، وأن العراق أجبر على قبول شروطها التي فرضتها بريطانية من موقع القوة متوخية بذلك مصالحها قبل مصالح العراق، وأن العراق إنما وافق على قبولها للتخلص من الانتداب الذي فرض عليه في سنة ١٩٢١، مع إدراكه ما فيها من أحكام كانت ثلماً لسيادة العراق وانتقاصاً من استقلاله الكامل.

وكان الملك فيصل الأول الذي وافق على عقد تلك المعاهدة، ودعم رئيس وزرائه نوري السعيد خلال مراحل المفاوضات بشأنها، يدرك تمام الإدراك أنه يقدم تنازلات سياسية وعسكرية واقتصادية كبيرة، ولكنه كان يرى أن حصول العراق على استقلاله هو الهدف الرئيسي. وإذا ما تحقق هذا الهدف، وهو استقلال العراق، وقبوله عضواً في "عصبة الأمم" كدولة مستقلة، معترف بها دولياً، أمكن بعد ذلك إعادة النظر في المعاهدة والمطالبة بتعديلها عملاً بمبدأ "خذ وطالب" الذي كان يعمل به. أما في تلك المرحلة فقد كانت المعاهدة أفضل ما يمكن الحصول عليه.

على أن الرأي العام العراقي، بصورة عامة، لم يكن راضياً عن هذه المعاهدة منذ

1 Sir Maurice Peterson, *Both Sides of the Curtain*, Constable, London, 1950
(كذلك، انظر ترجمة الفصل الخاص بالعراق من كتاب السير موريس بيترسن في كتابنا: **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب**، ص١٨٩ - ٢١٠).

٢ السير هيوستون هيور بيرد (بغداد) إلى المستر ايدن (لندن) بتاريخ ٧ مايس (مايو) ١٩٤٥ (FO 371/45302, E-442, E-3437) وقد تنازلت بريطانية عن هذا الامتياز في رسائل متبادلة في سنة ١٩٤٦، وعيّن الأمير زيد بن الحسين أول سفير للعراق منذ تأسيس الدولة العراقية، ثم تلاه سفراء آخرون في معظم الدول التي كانت للعراق معها علاقات مهمة.

عقدها في عهد وزارة نوري السعيد الأولى، وكذلك كان قطاع كبير من السياسيين الوطنيين. وعلى الرغم من أنها أنهت الانتداب البريطاني رسمياً، وبها اعترفت بريطانية باستقلال العراق ورشّحته لعضوية "عصبة الأمم"، فإن المعارضة كانت على الدوام تذهب إلى أن تلك المعاهدة أبقت من الانتداب جميع قيوده تقريباً، ولم توفر للعراق من الاستقلال إلا مظاهره الشكلية، وغيّرت لقب "المندوب السامي" إلى "سفير"، ولكنها في الواقع لم تغيّر من صلاحياته، ولم تقلل من نفوذه، بل أن بريطانية لم تفكر في تغيير المندوب السامي السير فرانسيس همفريز، لكي يمثل بريطانية في العراق وجه جديد لا يذكّر شعبه بعهد الانتداب، بل أبقته في منصبه ببغداد، واكتفت بتغيير لقبه من "مندوب سام" إلى "سفير".

ولذلك أصبح تعديل معاهدة سنة ١٩٣٠، بل تغييرها، مطلباً وطنياً منذ اليوم الأول لعقدها. فكانت الحكومات التي تعاقبت على الحكم في العراق تحاول تعديلها، وتجس النبض لذلك، فتقابل من بريطانية بالإعراض أحياناً، أو تصطدم بعقبات شتى، أو أنها لا تبقى في الحكم مدة تكفي لتمهيد الجوّ وإجراء المفاوضات اللازمة لتعديلها. وقد شهد العراق في الفترة بين سنة ١٩٣٠ - التي عقدت فيها المعاهدة - وتأليف وزارة صالح جبر في سنة ١٩٤٧، ستاً وعشرين وزارة، وذلك خلال سبع عشرة سنة فقط.

وبقيت المعاهدة معمولاً بها خلال هذه المدة، وكانت مدة نفاذها قدحُددت بخمس وعشرين سنة تنتهي في عام ١٩٥٧، ولكن جاء في مادتها الحادية عشرة أن "على الفريقين المتعاقدين في أي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذها، أن يقوما، بناء على طلب أحدهما، بعقد معاهدة جديدة. فلما انتهت الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٤٥ أخذ السياسيون العراقيون الوطنيون، وخصوصاً المعارضون منهم، يطالبون بتعديل المعاهدة وإن لم تمض عليها المدة المتفق عليها، وهي عشرون سنة، ويعملون على التأثير في الرأي العام لتشجيعه على المطالبة بإلغائها أو تعديلها. ثم انقلبت الآية، فأخذ الرأي العام يضغط على الساسة الذين يتداولون الحكم لإثارة موضوع المعاهدة، حتى أصبح تعديلها (بل إلغاؤها أيضاً) مطلباً وطنياً رئيسياً، وأصبح الرأي العام العراقي يشعر بعدم الارتياح لطبيعة العلاقات مع بريطانية،

وللنفوذ الذي تمارسه بريطانية في شؤون العراق الداخلية وسياسته الخارجية. وفي الوقت نفسه كانت مصر تمارس ضغطاً شديداً على بريطانية من أجل تعديل معاهدتها، والصحافة المصرية تشنّ حملات شعواء على المعاهدة المصرية - البريطانية وتطالب بتعديلها، إن لم يكن بإلغائها، فجعل ذلك الساسة العراقيين أكثر تعرضاً للانتقادات والاتهامات إذا سكتوا عن المعاهدة ولم يتخذوا موقفاً مماثلاً للموقف المصري، وخصوصاً أن الصحافة المصرية كانت واسعة الانتشار في العراق وقوية التأثير في الرأي العام المثقف فيه.

وكان مما يعزز مطالبة العراق بتعديل المعاهدة، أو إلغائها هو التغييرات التي طرأت على الأوضاع العالمية بنتيجة الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً تأسيس منظمة الأمم المتحدة، وما ورد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاقها "أن الدول الأعضاء في المنظمة الدولية تتمتع بحقوق متساوية في السيادة، ولذلك لا يجوز أن تفرض دولة كبرى إرادتها على دولة صغرى أو تمس سيادتها".

وفي المادة (٤٣) منها أيضاً من أن القوات المسلحة وأماكنها ومعداتها لا توضع في أية بقعة من بقاع الأرض إلا بقرار صادر عن مجلس الأمن. فلا يجوز والحالة هذه أن تكون هناك قواعد وأماكن عسكرية لهذه القوات في أرض دولة من أعضاء الأمم المتحدة لمصلحة دولة أخرى من أعضائها".

ولما كان العراق وبريطانية العظمى دولتين عضوين في الأمم المتحدة، ولما كانت المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ لا تضمن التساوي في الحقوق والواجبات بين الدولتين (لا سيما في موادها الأولى والثانية والخامسة) فلا بد من تعديلها أو إلغائها عملاً بالمادة (١٠٣) من ميثاق الأمم المتحدة جاء فيها:

"إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق، مع أي التزام آخر يرتبطون به، فالعبرة بالالتزامات المترتبة على هذا الميثاق".

وقد سبق لوفد مصر في مؤتمر سان فرانسيسكو، برئاسة وزير الخارجية والفقيه القانوني عبدالحميد بدوي باشا، أن حاول عند البحث في صياغة "ميثاق الأمم المتحدة" أن يدرج في الميثاق نصاً يقضي بإبطال المعاهدات التي تتعارض مع مبادئه،

فلم يوفّق في محاولته[1].

إضافة إلى ذلك فإن صالح جبر الذي تولى رئاسة الوزارة في العراق كان يرى أن معاهدة سنة ١٩٣٠ فرضت على العراق قيوداً والتزامات تثلم استقلاله الكامل، مما جعل الشعب العراقي غير راض عنها منذ عقدها، وأنه لا بد من تعديلها أو عقد معاهدة جديدة تزيل أسباب الشكوى والتذمّر، وتحقق التعاون بين البلدين في الشؤون الهامة، والدفاعية منها بصورة خاصة، وكان يرى أن ذلك سيكون في مصلحة الطرفين[2].

وقد دارت بعض المباحثات والاتصالات بين العراق وبريطانية خلال الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها، حتى استقر رأي الطرفين على وجوب تعديل المعاهدة عملاً بنص المادة (١٠٣) المذكورة من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً: من وجهة النظر البريطانية

أما الحكومة البريطانية، وقيادتها العسكرية بصفة خاصة، فلم تكونا مرتاحتين – من حيث المبدأ – لفكرة تعديل معاهدة سنة ١٩٣٠ التي كانت تؤمن لبريطانية في العراق مصالح كثيرة، وذلك على الرغم من إدراكهما أن الظروف التي عقدت فيها تلك المعاهدة قد تغيّرت كثيراً منذ سنة ١٩٣٠، وأصبح تعديلها أمراً لا مناص منه.

١ الدكتور محمد حسنين هيكل، **مذكرات في السياسة المصرية**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٧، الجزء الثاني، ص٢٦٥.

٢ كتب صالح جبر في مذكراته التي نشرت في سنة ١٩٥٢ ما يلي:
"... كان من رأينا أن يصفّى الحساب المثقل بالمزعجات مع بريطانية العظمى ليتبدل الجو المشبّع بروح التذمّر والبغضاء والحقد المستولي على نفوس الكثيرين من العراقيين نحوها، باحتلال بريطانية للعراق وحكمه حكماً عسكرياً لأمد غير قصير، ثم من كفاح العراقيين وثورتهم عليها في سنة ١٩٢٠ لنيل استقلالهم، والثورة التي كلفتهم كثيراً من التضحيات في النفوس والأموال، وعرّضت رجالهم للمنافي والسجون والتشرّد. هذه كانت الحالة قبل سنة ١٩٣٠، فكان لا بد من عقد معاهدة جديدة تحلّ محلّ معاهدة سنة ١٩٢٦ وتزيل ما تركته هذه وسابقتها معاهدة سنة ١٩٢٢ من أسباب الشكوى والتذمّر العميقين في النفوس. فجاءت معاهدة سنة ١٩٣٠ على أمل أنها تحقق ما كان يصبو إليه الوطنيون فتحلّ الاستقلال التام محلّ الانتداب البغيض، وإذا بها تفرض على العراق قيوداً والتزامات تحول دون أن يكون الاستقلال تاماً غير منقوص، ودون أن تكون سيادته كاملة مستوفية لجميع شرائط السيادة ومعانيها...".
جريدة **الأمة**، العدد الصادر في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢.

كانت المعاهدة تحقق لبريطانية جميع متطلباتها الاستراتيجية في المنطقة، وتضمن استمرار وضعها المسيطر على العراق. كما أن قواعدها الجوية في العراق كانت تجعلها قادرة على تحريك قوات جوية وبرية كبيرة إلى العراق في أي وقت تتعرض فيه مصالحها للخطر، واستخدام هذه القوات في حالة وقوع حرب مع الاتحاد السوفييتي، وإدارة عمليتها الجوية الهجومية على أهدافها في القسم الجنوبي منه.

وكان خطر التوسع السوفييتي في المنطقة ماثلاً، والضغط السوفييتي عليها بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٤٦ يهدد بصورة خاصة مناطق الأناضول الشرقي وأذربيجان الإيرانية. وكلتا هاتين المنطقتين كانتا في نطاق طيران قصير نسبياً إلى حقول النفط الغنية في كركوك.

وقد ظهرت أهمية القواعد البريطانية في العراق خلال الاضطرابات الشيوعية في إيران في تموز (يوليو) ١٩٤٦ حين أرسلت بريطانية لواء من القوات الهندية إلى "الشعيبة" ليكون على أهبة التدخل عند الحاجة. ولما أمّمت إيران في صيف سنة ١٩٥١ "شركة النفط الإنكليزية - الإيرانية" التي تملكها بريطانية، فكرت الحكومة البريطانية في استعمال قاعدة "الشعيبة" للتدخّل في إيران.

إضافة إلى ذلك، فإن قاعدتي "الحبّانية" و"الشعيبة" كانتا تمكّنان القوات البريطانية الموجودة فيهما من الحفاظ على سلامة الطريق الجوي إلى البحرين التي كانت أهم المواقع البريطانية في الخليج العربي، وتؤمنان وصولها - عن طريق البحرين - إلى الدومنيونات والمحطات البريطانية في جنوب آسيا والشرق الأقصى. وكانت الطائرات العسكرية ذات المدى الطويل تستطيع أن تطير من القواعد الجوية البريطانية في فلسطين وغرب الأردن إلى البحرين مباشرة، وبدون حاجة إلى التزوّد بالوقود خلال الرحلة. وكذلك كانت الطائرات ذات المدى المتوسط أيضاً مع حمولة مخففة. ولكن الطائرات ذات المدى القصير لم تكن قادرة على القيام بذلك مطلقاً[١].

ومن جهة أخرى فإن قاعدتي "الحبانية" و"الشعيبة" كانتا تمكنان بريطانية في

١ تقرير من "هيئة التخطيط المشتركة" البريطانية مؤرخ في ٢٧ كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٤٦ - وثائق مجلس الوزراء البريطاني - الملف رقم: CAB 84/86

أي وقت من مواجهة الخطر الداخلي في العراق، والدفاع عن النظام العراقي الموالي لبريطانية ضد هجمة أرضية في الداخل. وقد ظهرت أهمية ذلك فعلاً في مايس (مايو) ١٩٤١ خلال حركة رشيد عالي الكيلاني المعادية لبريطانية وللنظام المؤيد لها، إذ تمكنت القوات البريطانية من الإطاحة بحكومة رشيد عالي وإعادة الأمير عبدالإله، الوصيّ على العرش، الذي خلعته تلك الحكومة، ومعه الساسة الآخرون الموالون له. وكانت قاعدة "الحبّانية" المنطلق الرئيسي لتلك العملية.

وعلى الرغم من كل هذه الاعتبارات التي تجعل معاهدة سنة ١٩٣٠ في غاية الأهمية بالنسبة إلى المصالح البريطانية في العراق وفي المنطقة، فقد كانت لدى بريطانية أسباب تجعلها راغبة في تعديل المعاهدة بما يوافق الظروف التي استجدت بعد الحرب العالمية الثانية.

وحينما فاز "حزب العمال" في الانتخابات العامة التي أجريت في بريطانية في سنة ١٩٤٦، وتولى "ارنست بيفن" على أثرها وزارة الخارجية، كانت قد مضت على المعاهدة العراقية – البريطانية خمس عشرة سنة تقريباً. ووجد بيفن حين تولى هذه الوزارة أن العلاقة (الاستعمارية) القائمة بين بريطانية ودول الشرق الأوسط الواقعة تحت نفوذها، يجب تغييرها بما يتفق مع الظروف الجديدة في المنطقة، ومطالب الوطنيين فيها.

وكان "أرنست بيفن" الذي يمثل العهد الليبرالي الأكثر تحرراً حساساً تجاه تصاعد الشعور الوطني في كل مكان. وكان يرى، تمشياً مع فلسفة "حزب العمال" وجوب تغيير حالة مصر والعراق من كيانات تعتمد على بريطانية، أو أشباه محميات تابعة لها (مهما كان الاسم الذي يطلق على نوع العلاقة) وجعلهما شريكين متكافئين مع بريطانية في الدفاع عن الشرق الأوسط.

وفي ذلك الوقت كانت أوروبا المحررة كلها تتطلع إلى قيادة بريطانية الاشتراكية. واعتبر بيفن وزملاؤه أنفسهم قادرين على النهوض بأعباء تلك الزعامة. وفي غمرة تفاؤلهم المبدئي ظنّوا أنهم قادرون على القيام بالدور نفسه في الشرق الأوسط أيضاً. وقد شجّعهم على اتخاذ هذا الموقف ما كانوا يسمعونه من المصريين وغيرهم من "الروح الجديدة" التي تسود العالم بعد نتائج الانتخابات البريطانية. ولذلك أدى

تفاؤل "بيفن" وثقته بنفسه، إلى جانب عقليته الاشتراكية، إلى الظن بأن الاتفاقات الدفاعية في الشرق الأوسط يمكن التفاوض بشأنها على أسس جديدة مع شركاء متكافئين، وليس بفرضها عليهم من موقف القوة.

ومع ذلك، فإن عدم التكافؤ كان قائماً. فالمصريون، ومعهم معظم العرب، لم يروا مثل ذلك الرأي، فقد قضت العقود الطويلة من الوصاية والنفوذ البريطاني المباشر وغير المباشر على الثقة بين الطرفين، بل أنها غرست في نفوس أبناء الجيل العربي الجديد نفرة من كل بادرة تقارب من جانب بريطانية، وجعلته لا يؤمن بأي نوع من التحالف معها، ويرتاب في النوايا التي تكمن خلفه.

وفي تلك الفترة كان الجانب الشرقي من المنطقة يشهد تغييراً أساسياً، وهو استقلال الهند. وقد قلل ذلك الوضع الجديد من شعور بريطانية بضرورة حماية الممر التقليدي إلى الهند عبر الشرق الأوسط. وكان ذلك في السابق يؤلف عنصراً أساسياً في سياستها الخارجية. ولكن أمثال هذه الاعتبارات التقليدية لا يمكن تجاهلها بسهولة، وخصوصاً أن طريق بريطانية إلى الهند، كان أيضاً طريق الاتحاد السوفييتي إلى إفريقية. ولذلك لم تكن هيئة الأركان مرتاحة كل الارتياح لتخلي بريطانية الفوري عن مواقعها التقليدية على طريق الهند.

وكان من أهداف "بيفن" في سياسته أيضاً استقطاب المنطقة العربية والرأي العام العربي، وتغيير الصورة التي ارتسمت ورسخت في الأذهان عبر الأجيال الماضية عن "النظام الإمبراطوري" البريطاني، وإحلال رؤية جديدة تقوم على المبادئ الاشتراكية التي توصّل "حزب العمال" إلى الحكم بواسطتها. وكان "بيفن" يرى أن مشاعر العداء ومظاهر الريبة السائدة في الأقطار العربية التي كانت تحت النفوذ البريطاني إنما هي نتيجة مناورات وألاعيب الحكّام الذين أرادوا تحويل الأنظار عن مساوئ أنظمتهم الرجعية الفاسدة، إلى السيطرة البريطانية، وإلقاء اللوم عليها. وكان التحدي الكبير الذي أراد "بيفن" مواجهته هو تغيير هذه الصورة تمهيداً لاستقطاب المنطقة نحو النظام الجديد الذي يؤمن به.

وكان الهاجس المسيطر على الأذهان في هذه المرحلة، أي في عام ١٩٤٧، هو قضية فلسطين وكيفية معالجتها بطريقة توفّق بين تطمين العرب واستقرار المنطقة

من جهة، وإرضاء أميركا وتحيّزها الصارخ لمطالب اليهود، من جهة أخرى. ومنذ اللحظة التي تسلّم فيها وزارة الخارجية، كان "بيفن" يقدّر أثر تلك القضية في العلاقات البريطانية - الأميركية، كما أنه كان يدرك أن الوضع في فلسطين يسمم تلك العلاقات، وأنه ما لم يتم التوصل إلى تسوية مرضية لجميع الأطراف في قضية فلسطين، سيصعب تحقيق أية سياسة في الشرق الأوسط. ولم يكن التوفيق بين موقف بريطانية من تلك القضية، وعلاقاتها مع كل من أميركا والدول العربية، بالأمر اليسير بسبب أهمية علاقاتها مع كل منهما، ومصالحها معهما. ولم يكن "بيفن" الذي يتعاطف مع العرب في قضية فلسطين ويتفهّم الحق العربي، قادراً على تجاهل الضغط الأميركي وحاجة بريطانية إلى المساعدات الأميركية في الظروف العصيبة التي كانت تجتازها بعد الحرب العالمية الثانية، ولذلك كله كان يبذل جهوداً كبيرة لتحاشي أي عمل يقوّض علاقة بريطانية الخاصة بالولايات المتحدة.

وقد واجه "بيفن" في سياسته قدراً غير قليل من المعارضة الصادرة ليس عن معارضي حكومته من (المحافظين) وحدهم، بل من قوى داخل صفوف حزبه أيضاً، وكان يصطدم أحياناً بتيارات داخل حزبه بينها اعتراضات رئيس الوزراء "آتلي" الذي كان يرى ضرورة التخلّص من "أعباء الإمبراطورية" وليس إحياءها وتجديدها على النحو الوارد في خطط "بيفن" ومشروعاته.

وكان "بيفن" مُصراً على رأيه القائل بأن "الإمبراطورية البريطانية" سائرة إلى الزوال حتماً، إلا إذا انتفضت على نفسها واستوعبت متطلبات الأوضاع الجديدة التي ظهرت في عالم ما بعد الحرب.

وبدأ "بيفن" بتطبيق سياسته في علاقاته مع مصر أولاً. فلما وافق على الدخول في مفاوضات معها شعر أنه لا يستطيع أن يتجاهل مطالبات العراق بتعديل معاهدتها بدون أن يثير في الأذهان مقارنات تبعث على الاستياء، وتثير سخط أصدقاء بريطانية في العراق. فلما تعثّرت المفاوضات مع مصر ورفضت الحكومة المصرية "بروتوكول صدقي - بيفن" الموقّع في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦، وفشل "بيفن" في إقامة علاقات تحالفية جديدة معها تقوم على أساس التكافؤ والتحالف الاستراتيجي والاقتصادي، حاول تحقيق أنموذج جديد في العلاقات الإمبراطورية مع العراق وفي

إطار النظام الاستراتيجي الدولي الجديد. ورأى "بيفن" أن الحكمة تقتضي، تفادياً لأية ثورة وطنية متطرّفة، النظر في مطالبة العراق بتعديل المعاهدة وإعادة النظر في علاقات بريطانية معه في النواحي القانونية والعسكرية، وبالأخص العمل على مشاركة السلطات العسكرية العراقية في مسؤولية الدفاع عن المنطقة، وعن القواعد العسكرية الموجودة فيها. وكان وجود تلك القواعد المأخذ الرئيسي في العلاقات العراقية – البريطانية. وذلك ما كان "بيفن" يهدف إليه في الخطوات التي تبناها واعتمدها لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٠ مع العراق. وكان يفكر بأن عقد معاهدة جديدة مع العراق سيخلق سابقة مفيدة لاتخاذ ترتيبات مماثلة مع أقطار عربية أخرى، يحتمل أن تكون بينها مصر، كما أنه سيسهم إلى حد كبير في تعزيز قدرة بريطانية على الدفاع عن الشرق الأوسط في حالة نشوب الحرب.

ومع جميع الاعتبارات التي تظهر أهمية المعاهدة القديمة بالنسبة للمصالح البريطانية في العراق والأقطار المجاورة له، فقد وافقت بريطانية على فكرة تعديل المعاهدة لأنها أدركت أن تصاعد المشاعر الوطنية في العراق لن يمكّنها من إبقاء المعاهدة نافذة وأحكامها مطبّقة بدون مشاكل إلى حين انتهاء مدتها في سنة ١٩٥٧، مهما كانت الاعتبارات القانونية.

وربما كانت بريطانية تخشى أيضاً أنها إذا رفضت النزول عند الحاح الساسة العراقيين المعتدلين، وإدخال تعديلات ثانوية على المعاهدة، لا تؤثر كثيراً على موقف بريطانية المسيطر في العراق، فقد يأتي إلى الحكم ساسة متطرفون فيطالبون بالإلغاء الفوري للمعاهدة بأسرها، وليس تعديلها، والانسحاب الكامل للقوات البريطانية، مما سيقضي على النفوذ السياسي والعسكري البريطاني في العراق.

المحاولات السابقة لتعديل المعاهدة

كان تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠ فكرة تراود الساسة العراقيين، ورغبة تسود الرأي العام العراقي قبل تأليف وزارة صالح جبر بمدة طويلة. وكانت الأحزاب العراقية على اختلاف اتجاهاتها، والصحافة العراقية على تعدد ألوانها، تشن

من وقت لآخر حملات على المعاهدة مطالبة بتعديلها، بعقد معاهدة جديدة تكون أكثر تكافؤاً بين طرفيها في الحقوق والواجبات، وخصوصاً في ما يتعلق بالقواعد البريطانية التي أصبح وجودها على الأرض العراقية مدعاة لشعور الشعب العراقي بأنها انتقاص من استقلال بلاده ومساس بكرامته الوطنية.

وكان الأمير عبدالإله، الوصيّ على عرش العراق، قد قام بزيارة إلى لندن في شهر تموز (يوليو)، وأدلى أثناء هذه الزيارة بتصريح لمراسلي الصحف قال فيه:

"إن العراقيين يبحثون مسألة إجراء تغييرات في المعاهدة، وان التغييرات المقترحة ستجعل المعاهدة متفقة مع الأحوال الحاضرة. فالعراق يريد الحلف مع بريطانية، ولكنه يرغب في تعديل بعض بنود المعاهدة".

وكان البريطانيون في ذلك الوقت مشغولين بالمفاوضات مع مصر لتعديل معاهدتهم معها، ولذلك طلبوا إلى الوصيّ عدم إثارة موضوع المعاهدة العراقية – البريطانية إلا بعد انتهائهم من مفاوضاتهم مع مصر، فوافق الوصيّ على ذلك.

وبعد مرور شهرين تقريباً تطرّق الوصيّ إلى موضوع تعديل المعاهدة مرة أخرى، فصرّح للصحافيين بأهم المسائل التي يرغب في أن يتناولها التعديل، وهي: وضع القواعد البريطانية في العراق، ورفع درجة التمثيل الدبلوماسي العراقي في لندن من "مفوضية" إلى "سفارة"، وإلغاء القيد الخاص بإلزام العراق بتعيين البريطانيين فقط عند احتياجه إلى خبراء أجانب في مؤسساته. وربما كان الوصي يأمل بتصريحه هذا أن يجسّ نبض البريطانيين للتعرّف إلى مدى استعدادهم للدخول في مفاوضات مع العراق.

وكان من رأي البريطانيين، مع ذلك، أن البدء بالمفاوضات في ذلك الوقت كان سابقاً لأوانه، وقد أبلغ السفير البريطاني الوصيّ في أواخر نيسان (أبريل) ١٩٤٦ برغبة وزير الخارجية البريطاني أرنست بيفن في أن يقتصر التعديل على البند الخاص باختيار الخبراء الأجانب فقط.

وفي هذه الأثناء كان توفيق السويدي قد ألّف وزارته الثانية في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٤٦، ورأت الوزارة أن الوقت قد حان للنظر في عقد معاهدة مع بريطانية تقوم على أسس جديدة ووضعت في منهاجها الوزاري فقرة عن نيتها في مفاتحة بريطانية

لعقد معاهدة جديدة تستند إلى مبادئ الأمم المتحدة[1].

وشكّلت وزارة السويدي لجنة برئاسته، وعضوية كل من إسماعيل نامق (وزير الدفاع) وعلي ممتاز الدفتري (وزير المالية) لدراسة معاهدة سنة ١٩٣٠ دراسة مستفيضة لتحديد الأسس التي ينبغي أن تجرى بموجبها المفاوضات مع بريطانية، فقدمت هذه اللجنة تقريراً مفصلاً في تسع صفحات أبدت فيه أن معظم مواد المعاهدة لم تعد تتفق مع الالتزامات الجديدة التي ترتبت على العراق بوصفه عضواً في الأمم المتحدة مما يستوجب تعديل معظم موادها. واقترحت اللجنة عقد معاهدة جديدة بدلاً من تعديل المعاهدة القديمة[2].

وصرّح توفيق السويدي لوسائل الإعلام بشكل مفاجئ، وربما يقصد إحراج الحكومة البريطانية، بأن حكومته ستفاتح بريطانية برغبتها في تعديل معاهدة سنة ١٩٣٠، ولكن الحكومة البريطانية أبلغت السويدي بواسطة سفيرها في بغداد، بفحوى ما سبق أن أبدته للوصيّ، وهو أنها لا ترغب في فتح مفاوضات مع بغداد في هذا الموضوع حالياً لانشغالها بالمباحثات مع المصريين حول تعديل معاهدتها لسنة ١٩٣٦ معهم. ولم يسع توفيق السويدي إلا انتظار نتائج المفاوضات الجارية بين مصر وبريطانية لأجل السير على ضوئها وللإفادة مما قد يحققه المصريون من مكاسب يستطيع المطالبة بمثلها، إضافة إلى أن بريطانية ستجد الفرصة والوقت للنظر

١ جاء في الفقرة الأولى من منهاج وزارة توفيق السويدي (الثانية) ما يأتي:

"إن علاقاتنا الودية مع حليفتنا بريطانية العظمى ترتكز على معاهدة التحالف العراقية - البريطانية. ولما كان قد مرّ على عقد هذه المعاهدة مدة ستة عشر عاماً، قطع فيها العراق شوطاً بعيداً في التقدم والإنشاء، مسايراً في ذلك مواكب الأمم الناهضة، فقد أصبح من الضروري تعديلها لجعل الحلف القائم متناسباً مع تقدمه ومتسقاً مع التطورات العالمية، ضمن روح ميثاق الأمم المتحدة. لذلك ستقوم الوزارة بمفاوضة الحليفة بريطانية العظمى بهذا الشأن".

وقال توفيق السويدي في مذكراته إنه وجد من المناسب أن يُطلع السفارة البريطانية على هذا النص لأن أمراً كهذا لا يخص العراق وحده، بل يخص العراق وبريطانية، وفي هذا مجاملة للحليفة تقدّرها وتفرح بها. ولما بعث النص إلى السفارة أجابت بأنه ليس لها اعتراض على هذه الصيغة. (توفيق السويدي، **مذكراتي**، ص٤٢٣).

٢ تقرير اللجنة الوزارية، ملف وزارة الخارجية العراقية، غ/١١٦٩/١١٦٩//٥، وقد طبعت جريدة **الأسبوع** الصادرة في بغداد هذا التقرير بعنوان "مشروع لتعديل المعاهدة العراقية - الإنكليزية - نصوص رسمية تتعلق بأهم تطوّر في حياتنا السياسية"، (بغداد، مطبعة الزمان، ١١٤٧) - ولكن الحكومة صادرت الكراسة ومنعت تداولها.

في موضوع معاهدتها مع العراق. إلا أن وزارة السويدي لم يتسنّ لها أن تبقى في الحكم سوى أربعة أشهر تقريباً، ولذلك لم يكن اتخاذ أية خطوات لتنفيذ هذه الرغبة.

وجاءت وزارة أرشد العمري إلى الحكم خلفاً لوزارة السويدي في أول حزيران (يونيو) ١٩٤٦ وعهد فيها إلى الدكتور محمد فاضل الجمالي بوزارة الخارجية للمرة الأولى. وصادف أن سافر الجمالي إلى لندن في زيارة خاصة، قيل لي أنها كانت بقصد مناقشة الحكومة البريطانية في كيفية الحصول على دعم شامل للوزارة العراقية فاستغل وزير الخارجية البريطاني أرنست بيفن وجوده في لندن وأخبره أن الوقت قد حان للشروع في تعديل بعض جوانب معاهدة سنة ١٩٣٠.

ونظراً للأوضاع الداخلية المضطربة التي حدثت في عهد وزارة أرشد العمري بنتيجة سياستها القمعية تجاه القوى الوطنية، ولجوئها إلى الشدة والقسوة في معالجة تلك الأوضاع، لم يعد أرشد العمري قادراً على توفير الأجواء السليمة المناسبة للدخول في مفاوضات مع بريطانية بشأن تعديل المعاهدة.

وفي مساء ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ – حينما كان أرشد العمري لا يزال رئيساً للوزراء – حضر الوصيّ ونوري السعيد دعوة عشاء في السفارة البريطانية ببغداد، ولم يكن أرشد العمري حاضراً فيها. وخلال تلك الدعوة دارت مباحثات غير رسمية مطوّلة أكد البريطانيون خلالها تقدير بلادهم لأهمية منطقة الشرق الأوسط من الناحية الاستراتيجية، وأعرب الوصيّ عن استعداد العراق للتفاهم مع بريطانية بشأن مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط إذا لم تتمكن من الوصول إلى اتفاق بهذا الشأن مع مصر[1] وانتهت المباحثات التي دارت خلال تلك الدعوة باتفاق على زيارة سرية يقوم بها وفد عسكري بريطاني إلى بغداد، على أن لا يضم ضباطاً برتب عالية تفادياً لجلب الانتباه إليهم.

واتفق الطرفان، إضافة إلى ذلك، على أن أرشد العمري لم يكن الرجل المناسب لمثل هذه المهمة، وخصوصاً لعدم إلمامه بالشؤون العسكرية. ولذلك تقرر أن يعهد برئاسة الوزارة إلى نوري السعيد لتمهيد السبيل أمام المباحثات العسكرية المقبلة. وهكذا ألّف نوري السعيد وزارته التاسعة، وحسب الاتفاق الذي تم خلال دعوة

1 Alan Bullock, *Ernest Bevin: Foreign Secretary*, London, 1985, p. 473

العشاء المذكورة اقترح الوصيّ قدوم الفيلدمارشال اللورد ويلسن الذي كانت له معرفة جيدة به لإجراء المباحثات التي سيكتم أمرها عن رجل الشارع والمعارضة. ويبدو أن الطرفين صرفا النظر عن فكرة دعوة ضباط برتب صغيرة، ومع ذلك، فقد انتهى شتاء سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ من دون تنفيذ هذا الاقتراح.

وأخيراً جاءت وزارة صالح جبر إلى الحكم في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٧، وكان صالح جبر في جميع المناصب التي تولاها رجلاً لا يكتفي بتسيير الأعمال الروتينية، بل يرغب دائماً في إنجاز عمل جديد، أو تحقيق مشروع، أو إضافة شيء يذكر له عند تركه منصبه، وذلك كان دأبه في المتصرفيات التي تولاها، ثم في الوزارات التي شغلها.

وعلى الرغم من أن صالح جبر كان في تلك الفترة مشغول الذهن بقضية فلسطين التي كانت تمر بأخطر مراحلها، فإنه كان كبير الاهتمام أيضاً بموضوع تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية لأنه كان يرى أن معاهدة سنة ١٩٣٠ فرضت على العراق قيوداً والتزامات تثلم استقلاله الكامل وسيادته الوطنية، مما جعل الشعب العراقي غير راضٍ عنها منذ عقدها، وأنه لا بد من تعديلها أو عقد معاهدة جديدة تزيل أسباب الشكوى والتذمّر، وتحقق التعاون الحقيقي بين البلدين في الشؤون الهامة، والدفاعية منها بصورة خاصة، وكان يرى أن ذلك سيكون في مصلحة كلا الطرفين. فلما تولى رئاسة الوزارة وألقى في البرلمان منهاج وزارته المفصّل والطموح، كانت المادة الرئيسية أو الأولى فيه "العمل على تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية على أساس المصالح المتبادلة بين الندّ والندّ، وعلى ضوء مبادئ ونصوص ميثاق هيئة الأمم المتحدة".

الفصل التاسع عشر

مفاوضات المعاهدة

مفاوضات بغداد الأولى

مارس صالح جبر إلحاحاً شديداً على الحكومة البريطانية لأجل الشروع في مفاوضات جديدة لتعديل المعاهدة، وبنتيجة إلحاحه وافقت بريطانية أخيراً على ذلك وأرسلت وفداً عسكرياً لدراسة الأسس التي تصلح لتعاون الجهتين في الدفاع المشترك. وكان هذا الوفد مؤلفاً من نائب ماريشال الجو السير بريان بيكر، والبريغادير (العميد) كريتس، ونائب ماريشال الجو غراي، إضافة إلى القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد دوغلاس بسك، ورئيس البعثة العسكرية البريطانية في العراق الجنرال رنتن، والميجر برتوارك.

أما الجانب العراقي فكان مؤلفاً من صالح جبر، ووزير الدفاع شاكر الوادي، ورئيس أركان الجيش صالح صائب الجبوري، والعقيد عباس علي غالب (سكرتيراً ومترجماً).

بدأت الاجتماعات في ٨ مايس (مايو) ١٩٤٧، واستمرت حتى ١٧ منه، وخلال هذه المدة عقدت ثلاثة اجتماعات بتاريخ ٨ و١٥، ١٧ من الشهر المذكور، حضرها أعضاء الفريقين. وعقدت ثلاثة اجتماعات أخرى في يومي ١٠ و١١ من الشهر المذكور حضرها أعضاء اللجنة العسكرية التي ألفت خصيصاً للنظر في شؤون الجيش العراقي.

وكانت هذه الاجتماعات جميعاً اجتماعات خاصة عُقدت في "قصر الرحاب"، مقر سكنى الأمير عبدالإله، الوصيّ على العرش، الذي حضرها أيضاً.

وتركزت المباحثات التمهيدية في الجوانب العسكرية من معاهدة سنة ١٩٣٠، وتناولت موضوعين أساسيين: أولهما تحديث الجيش العراقي وتطويره، والثاني موضوع قاعدتي الحبانية والشعيبة، ومستقبل الوجود البريطاني في العراق.

وافتتح الاجتماع صالح جبر قائلاً:

نشعر، نحن العراقيين، بأننا أصدقاء حقيقيون للشعب البريطاني، ونتمنى أن نبقى كذلك أبداً. فمن الضروري إذن أن نتكلم بصراحة في بحث مشاكلنا. أما الشؤون العسكرية فأترك أمر بحثها للعسكريين، وإنما أبحث مشكلة البلاد الراهنة من نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن العراق قطر فقير بالرغم مما فيه من موارد ثروة جسيمة. ويرى الجانب العراقي أن من الواجب استثمارها، أولاً: لرفع مستوى معيشة أبنائه، وثانياً: للقضاء على الدعايات الضارة التي تبثّها الجهات الأجنبية لإفساد الشعب العراقي وتضليله بقصد إلحاق الأضرار بالبلاد وإرباكها، لأنه إذا بقي الشعب فقيراً – كما هو الآن – فمن السهل لهذه الدعايات الضارة أن تؤثر فيه ولهذا فمن الضروري جداً للقضاء على هذه الدعايات استثمار موارد البلاد حتى لو دعت الحاجة في هذا السبيل للاستقراض من الخارج.

هناك أيضاً حاجة إلى جيش حسن، مزوّد بمعدات عصرية. وبصراحة نقول: إنه لا يوجد لدينا المال الكافي للحصول على هذه المعدات العصرية، لتوسيع الجيش وتحسينه، وهما أمران ضروريان لأن على الجيش واجباً قد يتطلب منه يوماً ما إنجازه. والواجب هذا هو الصمود والاشتباك في قتال المشاغلة إلى أن تصل جيوش حليفته بريطانية العظمى لتقاتل معه جنباً إلى جنب. وهو أمر لا يسعه القيام به الآن ما لم يتوسّع ويُنمَّ ويجهّز بالوسائل والمعدات الحديثة مما يكلفنا غالياً. وقد خصص للجيش في السنة المالية المنصرمة ٥،٤٠٠،٠٠٠ باون من مجموع

ميزانية ٢٢ مليوناً أي ٢٤ بالمائة من الميزانية العامة. وإنني أرغب في تخفيض هذا المبلغ في هذه السنة إلى ١٠ بالمائة، لكي نستطيع أن نطوّر البلاد من النواحي الأخرى التي هي في حاجة ماسة لها. ولهذا السبب أود أن يتقدم أصدقاؤنا لمساعدتنا في هذا الشأن.

وواصل صالح جبر كلامه بصراحة وجرأة بالغتين، فخاطب الجانب البريطاني قائلاً:

منذ سنة ١٩٣٦ أخذ الانطباع يزداد في نفوس أفراد الجيش، بل يزداد في الحقيقة بين جميع طبقات الشعب، بأن بريطانية العظمى كانت تتعمّد إبقاء الجيش العراقي ضعيفاً، فكان هذا أحد الأسباب الكبرى لمعاداة بريطانية والانقلاب العسكري الذي حدث في عام ١٩٤١، وان كان هذا خطأ، ولكن هذا الانطباع لا يزال مستمراً حتى صار خطراً على دوم الصداقة بين البلدين، ولا يمكن إزالته إلا إذا تقدمت بريطانية العظمى لمساعدة هذا البلد لا بالأقوال، بل بالأفعال. دعوا العراقيين يلمسون المساعدات التي تقدمها بريطانية، ودعوهم يشاهدون الطيارات والمدافع والخبراء الذين يحتاجونهم. ولا يسعكم أن تفعلوا ذلك إلا بتقديم مساعدة حقيقية من هذا القبيل ولا تستطيعون ذلك بالوعود. ان رئيس الوزراء بوصفه وزيراً للداخلية يستطيع كبح جماح أعداء بريطانية العظمى، ولكن ذلك يكون مجرد تدبير وقتي، وهنالك طريقة واحدة لتكوين صداقة حقيقية يتوقف مصيرنا عليها ويرتبط بمصير بريطانية العظمى نفسها التي هي المساعدة الحقيقية الفعلية التي يحتاج إليها العراق من بريطانية.

لقد عملت بريطانية العظمى كثيراً في سبيل مساعدة العراق، وكل واحد يعلم ذلك، ولكن العراق في وضعه الراهن يحتاج إلى المساعدة الفعلية لا القولية[1].

---

١ مذكرات صالح جبر التي نشرت في جريدة **الأمة** في سنة ١٩٥٢ بعنوان: "صفحات مطوية من أسرار المعاهدة منذ مراحلها الأولى".
الأمة، العدد ٩٧٢ الصادر في ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٢، وكذلك جريدة **النبأ**، العدد ١٠١٧ الصادر في اليوم نفسه.

وكان وجود القواعد البريطانية "الحبّانية والشعيبة" على الأراضي العراقية، القضية الرئيسية في المحادثات لأن تلك القواعد كانت أبرز الشواهد على وضع بريطانية الخاص والمسيطر في العراق، وكانت بنظر الكثيرين من العراقيين مساساً بسيادة بلادهم وإهانة لكرامتها الوطنية. والواقع أن القواعد البريطانية كانت بالنسبة لرجال الحكم في العراق مشكلة خاصة يصعب تبريرها. ففي سنة ١٩٤٦ كانت بريطانية قد سحبت جميع قواتها العسكرية من سورية ولبنان، ووعدت بجلائها عن مصر. وعلى الرغم من أن الساسة العراقيين كانوا يعترفون بأهمية القواعد لسلامة بلادهم، فإنهم كانوا يتخوّفون من التعرّض لانتقادات قوية واتهامات بوطنيتهم، وضياع مكانتهم وسمعتهم إذا بقيت القوات البريطانية في العراق بعد سحبها من معظم الأقطار العربية، ولم تبق هنالك دولة عربية مستقلة مستعدة لقبول وجود قواعد أجنبية على أراضيها باستثناء الأردن الذي كانت بريطانية لا تمارس فيه نفوذاً كبيراً، وتمدّه بمساعدات مهمة.

واقترح صالح جبر، كبديل لإبقاء قواعد بريطانية في العراق، أن تقيم بريطانية، بدلاً من قاعدتها في "الحبّانية" قاعدة مماثلة في الأردن، وبدلاً من قاعدتها في "الشعيبة" قاعدة مثلها في الكويت. وكان يرى أن هذا الاقتراح كان ممكن النجاح سياسياً، نظراً للصداقة التي كانت تربط بين حكام هذين القطرين وبريطانية. وكان صالح جبر يعتقد أنه بهذه الطريقة يستطيع أن يحرر بلاده من القوات العسكرية الأجنبية بينما يضمن في الوقت نفسه بقاء القوات البريطانية في مكان قريب تستطيع الوصول منه إلى العراق في حالة الطوارئ.

لم يوافق القادة البريطانيون على هذا الاقتراح مدّعين أن تأسيس قواعد تفي بالغرض في الأردن والكويت سيتطلب إنشاء مطارات ومشاغل وأوكار للطائرات وخزانات للوقود ومستودعات للعتاد وتوفير المياه وأجهزة الاتصالات المتطوّرة، وان تلك المتطلبات ستكون ذات كلفة باهظة قد تزيد عن ١٢ مليون جنيه استرليني، وان ذلك سيؤدي إلى عرقلة مشروعات عديدة مستعجلة أخرى.

وكذلك ادّعوا أن إنشاء قاعدة في الأردن، حتى وإن كانت في القسم الشرقي من البلاد، سيعرقل سلامة الخط الجوي إلى البحرين، ومنها إلى الشرق الأقصى. إضافة

إلى ذلك فقد أبدوا أن قاعدة الأردن، وإن كانت في أقرب نقطة إلى الحدود العراقية، ستبعد عن بغداد بحوالي ٣٢٠ ميلاً، ولذلك فإنها لن تصلح لأن تكون نقطة تجمّع جيدة مثل الحبّانية لتنظيم الدفاع الجوي عن حقول النفط في كركوك.

أما الكويت، فكان من رأي البريطانيين أن قاعدة تنشأ فيها لن تكون في موقع جيد كالشعيبة يمكن اتخاذها نقطة تجمع للقوات البريطانية التي تنقل إلى جنوب العراق، أو لتنظيم الدفاع الجوي عن ميناء البصرة ومصفى النفط ومرافق تصديره في عبادان، وحقول النفط في جنوب غرب إيران[١].

واقترح الجانب العراقي، كخيار آخر، أن تتخلى بريطانية عن مرابطة طائراتها في الحبّانية والشعيبة بصورة دائمة في أوقات السلم، مع الاحتفاظ بحق استعمالها بحرية في وقت الحرب، أو حينما يبدو أنها وشيكة الوقوع. وقد اعتقدوا أن هذا الاقتراح سيمكنهم من تحرير بلادهم من مرابطة القوات الأجنبية، ويضمن في الوقت نفسه أن تكون بريطانية قادرة على مساعدتهم في حالة ظهور خطر الحرب[٢].

ورفض البريطانيون هذا الاقتراح أيضاً لأنهم وجدوا أنه لن يمكّنهم من تنفيذ التزاماتهم بالدفاع عن العراق بموجب المعاهدة الجديدة، كما كانت الحال في ظل المعاهدة القديمة، وكانوا يشكّون بصورة خاصة في قدرة قواتهم الجوية على الوصول إلى العراق بسرعة كافية في حالة حدوث أزمة ما، وعلى أداء واجبهم بصورة جيدة إذا لم تكن للطيارين وغيرهم من العاملين في القاعدة خبرة سابقة في القيام بعملياتهم هناك، كما أنهم كانوا، في الوقت نفسه يشكّون في قدرتهم على المبادرة بتأسيس قاعدة جوية في فترة قصيرة في حالة الطوارئ، حينما يكونون بعيدين عن مصادر تموينهم.

وكان البريطانيون، إضافة إلى ذلك، يخشون أنه إذا تأزمت الأمور وبدت الحرب وشيكة الوقوع، أن تتجاهل الحكومة العراقية التزاماتها بموجب المعاهدة، أو أن تثير

١ من مقر قوات الشرق الأوسط البرية إلى وزارة الدفاع في ١٦/٥/١٩٤٧: FO 371/61590 (E-4274/3/93)، وتقرير من الممثلين العسكريين البريطانيين حول محادثاتهم مع الجانب العراقي مؤرخ في ٢٠/٥/١٩٤٧ FO 371/61591 (E-5102/3/93)

٢ تقرير من وزارة الدفاع البريطانية مؤرخ في ١٦/٧/١٩٤٧: FO 371/61592 (E-64073/93) وكذلك مذكرة رئاسة أركان الجيش البريطاني المؤرخة في ١٥/١١/١٩٤٧ – وثائق وزارة الدفاع البريطانية: DELF 5/6, COS (47) 219

الاعتراضات عليها، فلا تدعو القوات البريطانية خوفاً من ازدياد التوتر وتفاقم الأزمة، وربما نشوب المعارك.

وحين اتخذ البريطانيون هذا الموقف كانت بعض أحداث الماضي القريب ماثلة في مخيَّلهم. ففي نيسان (أبريل) ١٩٤٠، حين وقع الإنزال الألماني الخاطف على النرويج لم تكن لدى القوات الجوية البريطانية قواعد مناسبة تتمكن من مقاومة الهجوم منها. وفي مايس (مايو) من السنة نفسها رفض الزعماء البلجيكيون دعوة القوات البريطانية - الفرنسية إلى بلادهم، إلى أن قامت ألمانية بمهاجمتها فعلاً، مما زاد في صعوبة دفاع الحلفاء عنها[١].

لم تسفر المحادثات العراقية - البريطانية في مايس (مايو) ١٩٤٧ عن أي اتفاق بشأن القوات الجوية البريطانية، ولذلك خشيت بريطانية أن يواجه العراق بريطانية بطلب رسمي بالجلاء التام في تلك القواعد، مما سيخلق مشكلة جديدة ويعقّد الأمور. ولأجل تفادي مثل هذا الاحتمال اقترح "دوغلاس بسك" على حكومته (وكان يقوم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد معظم سنة ١٩٤٧ في غياب السفير بسبب مرضه) أن تدعو القوة الجوية العراقية لمرابطة طائراتها في الحبانية والشعيبة إلى جانب الطائرات البريطانية. وكان "بسك" يعتقد أن تنفيذ هذا الاقتراح سيكون له أثر بعيد في تحقيق رغبة العراق في مزيد من السيطرة على منشآت القواعد، دون أن يعرقل أعمال القوات البريطانية في القاعدة أو يسبب لها إزعاجاً كبيراً. وكان يرى أيضاً أن وجود قاعدة بريطانية - عراقية مشتركة ستكون له مزية إضافية، وهي صيانة الطائرات العراقية بكفاءة أعلى، لأن العراقيين العاملين في صيانة طائراتهم سيعملون جنباً إلى جنب مع الفنيين البريطانيين، وبذلك سيفيدون من خبراتهم[٢].

ولدى النظر في اقتراح "بسك" لم يوافق عليه العسكريون البريطانيون، إذ لم يرتاحوا لفكرة عمل فنيين عراقيين بالقرب من القواعد البريطانية، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها مقتضيات الأمن. وكانوا يرون أيضاً، تأسيس قواعد مشتركة سيجعل

---

١ من "بسك" (بغداد) إلى وزارة الخارجية (لندن) في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ FO 371/61596 (E-10295; E-10432/3/93) وكذلك وثائق وزارة الدفاع البريطانية (تقرير رئاسة أركان الجيش البريطاني): DEFE 4/8, COS (47) 137

٢ من "بسك" إلى "بيفن": FO 371/61596 E-4770/3/93

بريطانية أكثر اعتماداً على حسن نية العراقيين في استعمال التسهيلات الممنوحة لهم. ومع ذلك فإن البريطانيين كانوا يدركون أنهم لن يستطيعوا إدامة هذا الوضع لمدة طويلة، وكانوا يخشون أن يأتي اليوم الذي يطالب فيه العراقيون، لدى أول فرصة تسنح لهم، بالجلاء التام عن تلك القواعد. كما أنهم توقعوا بعض الفائدة من تنمية علاقات أوثق مع القوة الجوية العراقية، وربما ممارسة بعض النفوذ عليها.

وبنتيجة كل ذلك عاد البريطانيون فأيّدوا، في تموز (يوليو) ١٩٤٧، اقتراح "بسك" بشأن مشاركة العراقيين في قاعدتي الحبانية والشعيبة مع البريطانيين بشرط احتفاظ البريطانيين بالمسؤولية النهائية فيما يتعلق بقواتهم العاملة في القاعدة وبتحركاتها[١]، وأبلغوا العراق في آب (أغسطس) ١٩٤٧، باستعداد بريطانية للاشتراك مع العراقيين في القواعد[٢].

ولكن صالح جبر الذي كان مفاوضاً صعباً، كان يرى غير ذلك، ويعتقد أن المشاركة في القواعد لم تكن كافية لتحقيق مطالب العراق. وقد أبلغ الحكومة البريطانية أكثر من مرة بين تشرين الأول (أكتوبر) وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ أنه باستثناء بعض الفنيين الذين يساعدون في تشغيل القواعد، يجب أن لا يكون للقوات البريطانية الحق في أن ترابط في العراق في وقت السلم. أما في وقت الحرب أو عند ظهور خطر الحرب الوشيك، فإنه كان مستعداً للموافقة على أن العراق "سيدعو" القوات البريطانية لاستعمال القواعد. وأما في وقت السلم فإنه كان مستعداً فقط للموافقة على أن العراق "قد يدعو" أو "له أن يدعو" القوات البريطانية لاستعمال القواعد. وكان هذا الحل واحداً من عدة حلول ذكرها صالح جبر خلال المباحثات الأولية في مايس باعتبارها ممكنة، وكان هو (الحلّ) الذي تمسّك به الآن بقوة.

وقد احتفظ صالح جبر بهذا الموقف أيضاً لأنه أراد أن يكون قادراً على أن يدّعي علناً أن العراق قد تحرر الآن أخيراً من جميع آثار الاحتلال الأجنبي وأصبح سيد مصيره

---

١ تقرير من وزارة الطيران البريطانية مؤرخ في ١٦ تموز (يوليو) ١٩٤٧: FO 371/61592 (E-6407/3/93)، وكذلك تقرير من "هيئة الدفاع المشتركة" (Joint Planning Staff) في ١٧ أيلول (سبتمبر) - وثائق وزارة الدفاع البريطانية: DEFE 6/3, JP (47) 126 (Final)، ومحاضر اجتماعات رؤساء الأركان في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧: DEFE 4/7, COS (47) 121

2 Minutes by Garran, I Sept. 1947 and 4 Sept. 1947, FO 37161594/, E8230/E840893/3/.

بصورة كاملة وأن بقاء أية قوات أجنبية في البلد كان بسبب "السماح" لها بذلك، أو بسبب اضطرارها إليه، وليس بسبب "حق" لها بذلك.

وكان صالح جبر يفكر أيضاً أنه إذا عقد معاهدة بدون هذا الشرط وبعبارة أخرى معاهدة لمصلحة بريطانية أكثر مما ينبغي، فإن البرلمان العراقي لن يبرمها، وحتى إذا أبرمها فإنها لن تعيش طويلاً، ولن تنجو من الاحتجاج الشعبي الشديد الذي ستثيره.

ولما كان صالح جبر أول رئيس وزراء شيعي في العراق، فإنه ربما كان يتوقع أن يتعرّض لقدر من الانتقادات المغرضة لمجرد أسباب طائفية. وربما كان ذلك مما زاد في حرصه على الحصول على معاهدة تكون، من وجهة النظر العراقية، أفضل كثيراً من المعاهدة القائمة، وخصوصاً في ما يتعلق بالقضية الحيوية، وهي قضية القواعد البريطانية.

وانتهت المباحثات التمهيدية في ١٧ أيار (مايس) ١٩٤٧، وتوصل الجانبان بنتيجتها إلى تثبيت الأغراض المستهدفة منها ليتسنى لهما دراستها. وأنجز الجانب العراقي هذه الدراسة وكوّن وجهة نظر معينة ومستقرة. وكانت الحكومة العراقية تتوقع أن يردها جواب الحكومة البريطانية بشأن استئناف المفاوضات قبل سفر الوصيّ إلى لندن في منتصف شهر آب (أغسطس) ١٩٤٧، وكان المقرر أن يسافر صالح جبر معه للإفادة من نفوذه ومشورته عند إجراء المفاوضات مع وزير الخارجية البريطاني. ولكن ذلك لم يتمّ، وكان كل ما ورد من الحكومة البريطانية هو جواب وزير الخارجية، ومضمونه أن الوزير بيفن يرحب بمقابلة رئيس وزراء العراق إذا ما سمحت ارتباطاته بالمواعيد الكثيرة ومشغولياته بقضيتي فلسطين ومصر، وكذلك في الشؤون الأوروبية العامة، بما فيها "مشروع مارشال" والاستعدادات اللازمة لمؤتمر وزراء الخارجية الذي كان سينعقد في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، ومع ذلك فهو يأمل أن يكون في وسعه اقتراح تاريخ مناسب للاجتماع بالوزير العراقي.

وعلى أثر هذا الجواب تقرر تأجيل سفر صالح جبر إلى لندن، ولكن الوصي كان سيسافر إليها في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٤٧، فاقترح عليه صالح جبر أن يفاتح وزير الخارجية البريطاني بضرورة استئناف المفاوضات على أن تجري - إن أمكن - خلال عطلة مجلس الأمة العراقي، ليتمكن من عرض المعاهدة الجديدة، إذا تم التوصل إليها، على المجلس عند افتتاحه. فاهتم الأمير بالأمر عند وصوله إلى لندن، وقابل المستر

بيفن في مساء يوم ١٧ آب (أغسطس) ١٩٤٧، وكتب الرسالة الآتية إلى صالح جبر في بغداد:

عزيزي صالح لندن ١٨ آب ١٩٤٧م

تمنياتي الطيبة لكم راجياً من المولى تعالى أن يمتعكم جميعاً بالصحة التامة.

لقد وصلنا لندن ظهر يوم ١٤ الجاري، وقد كانت السفرة ولله الحمد مريحة، ولم نجد خلالها صعوبة، ولا ريب في أنكم قد اطلعتم في حينه على أخبار تنقلاتنا منذ سفرنا من العراق.

لقد حضر الجنرال رنتن، رئيس البعثة العسكرية البريطانية الاستشارية، لمواجهتي غداة يوم وصولي إلى لندن، ورفع التقرير الذي أرسله إليكم في طيه، والذي أرغب في أن تعرضوه على وزير الدفاع لدرسه، وإنني أشارك الجنرال المومى إليه في ضرورة حضور هيئة عسكرية برئاسة شخصية كبيرة إلى لندن، لإعطاء قرار نهائي بصدد التجهيزات المطلوبة، وأرى من الأنسب حضور وزير الدفاع كرئيس لهذه الهيئة، وخصوصاً أن وزارة الحربية البريطانية مستعدة الآن لتزويد الهيئة، عند حضورها إلى هنا، بخبراء عسكريين بريطانيين، ليبدوا لها المساعدات المقتضية، كما وأن وجودي هنا الآن سيسهل للهيئة عملها، وستتمكن من الحصول على التجهيزات بصورة أسهل.

واجهت عصر الأمس المستر بيفن، والسكرتير الدائم لوزارة الخارجية البريطانية، مواجهة قصيرة، وتباحثنا بصورة مبدئية عن المعاهدة، وقد رغب في أن يجري البحث عن ذلك خلال مدة وجودي هنا. ولاحظت في هذا الاجتماع وجود الرغبة لحل القضية، وإجراء المفاوضات قبل موعد اجتماع مجلس الأمة العراقي، وقد ذكر لي بيفن بهذا الخصوص العبارة التالية: "We are Prepared to have an honourable long-term agreements"[١] كما رغب بيفن في أن يطلع منذ الآن على مطالبنا بصورة

١ وترجمتها: "نحن مستعدون لعقد اتفاقية مشرّفة طويلة الأمد".

تمهيدية. وعليه فسيحضر السكرتير الدائم لمواجهتي لهذا الغرض، قبل الشروع بالمفاوضات نفسها والتي سوف لا يتمكن بيفن من الشروع فيها خلال شهر أيلول نظراً لانشغاله، وهو لذلك يرى أن تأتي إلى لندن في أواخر شهر أيلول، أو في الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول، كما أنه يرغب – كرغبتنا – في كتمان كل ما يتعلق بإجراء المفاوضات، ولذا اقترح أنا أن لا تسافروا إلى انكلترا مباشرة بل الأفضل – كما سبق أن أخبرتني – أن تذهب إلى سويسرة، أو غيرها، لمدة أسبوع أو أسبوعين تتوجه بعدها لمواجهتي في لندن، فتصل في خلال الأسبوع الأول من تشرين الأول، وتبدأ بإذن الله بالمفاوضات مع بيفن خلال الأسبوع الثاني، والأسبوع الثالث من الشهر المذكور.

كان قد رفع إليّ وزير الاقتصاد قبل سفري من بغداد، قوائم بأسماء الخبراء الذين طلبناهم من الحكومة البريطانية بواسطة السفارة البريطانية في بغداد، وبضمنها قائمة باللغة الإنكليزية مرقمة أوراقها، ولم أجد معها الصحيفتين ٥ و٦ اللتين تختصّان بوزارة الاقتصاد، وأرغب في أن يرسلوا إليّ هاتين الصحيفتين، أو أن يرسلوا إلينا قائمة كاملة جديدة منعاً للالتباس.

أود أن تبلغوا تحياتي إلى كافة زملائكم راجياً من الله تعالى أن يسدد خطواتنا وأن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه الخير ودمتم.

وفي ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧ سافر صالح جبر إلى لبنان لحضور اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية. وفي أثناء غيابه وصلت برقية من الوصيّ إلى رئيس الوزراء مؤرخة في ٨ تشرين الأول (أكتوبر) وكان وزير العدلية جمال بابان يقوم بأعمال رئيس الوزراء بالوكالة، فكرر برقية الوصي إليه في بيروت، وقد جاء فيها:

ما يلي من صاحب السمو الملكي الوصيّ المعظم إلى رئيس الوزراء:

في أثناء المذاكرة مع المستر بيفن، ومعاون وزير الخارجية للشرق الأوسط حول تعديل المعاهدة، وإلغاء القواعد الجوية البريطانية في

العراق، ظهر ان لديهم مقترحات بهذا الخصوص. طلب مني بيفن أول أمس التريث في إخباركم بمقترحاته حتى يتم تأييدها من رؤساء أركان القوات المحاربة، ومجلس الوزراء البريطاني. علمنا أن رؤساء أركان القوات المحاربة قد أيدوا مقترحات الخارجية، وأرسلوها إلى مجلس الوزراء، وقد تأخر بحثها فيه لانشغالهم في التبدلات الوزارية. أخبرني بيفن أول أمس ٧ تشرين الأول بأنها ستعرض يوم ٩ تشرين الأول على مجلس الوزراء، وسنبلغكم بعد ذلك بقرارهم. موعد عودتي إلى بغداد يتوقف على معرفة رأيكم في أن أرسل هذه المقترحات إليكم بالبريد لتبحثوها خلال وجودي في انكلترة، أو في أن أجلبها معي إلى العراق لتبحثوها وأنا في بغداد. إنني أفضل الحل الأول لأنني أرى من المفيد أن أكون في لندن، بعد دراستكم لمقترحاتهم، كي أذلل الصعوبات التي قد تظهر بين المقترحات البريطانية ورأيكم فيها. ففي حالة اشتراككم معي في هذا الرأي أرغب في تمديد مدة بقائي خارج العراق إلى آخر هذا الشهر.

وأبرق صالح جبر إلى وكيله (وزير العدلية) بوجوب اتخاذ قرار بتمديد مدة بقاء الوصي في لندن إلى نهاية شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، وفي اليوم نفسه ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧ وردت من الأمير البرقية الآتية التي أبلغت إلى رئيس الوزراء في بيروت أيضاً:

قابلت المستر بيفن الساعة الحادية عشرة والنصف اليوم، وبعد مقدمة عن المعاهدة الحالية، وعدم انتهاء مدتها، ورغبتهم في إجابة طلباتنا، وأهمية العراق الدولية الآن وفي المستقبل، ذكر لي ما يلي:

أولاً – عدم إلغاء القواعد نهائياً.

ثانياً – إبقاء مطاري الحبانية والشعيبة تحت سيطرتهم.

ثالثاً – اشتراكنا والإنكليز في استعمال وإشغال المطارين في وقت واحد. أي وجود قوات الطرفين فيهما بوقت واحد.

رابعاً – ينظر في بحث التفاصيل عند موافقة الحكومة العراقية على الدخول في مفاوضات على هذا الأساس من قبل السلطة العسكرية العراقية، وبعثة عسكرية بريطانية مشابهة للبعثة التي وصلت بغداد في شهر مايس الماضي.

عندما سألته حول ترك القيادة في المطارين للعراق، مع اشتراك القطعات البريطانية في الاشغال، بيّن لي ما يلي:

أولاً – من الضروري أن يدار المطاران بكفاءة تامة.

ثانياً – في حالة ترك القيادة للعراق، يخشى حدوث إهمال من الجانب البريطاني، في حالة ترك المسؤولية لأن ذلك من الطبيعة البشرية.

ثالثاً – أن خطتنا اليوم هي عدم إذاعة أسرارنا الفنية العسكرية لأحد، سوى لأصدقائنا الذين نعتبرهم الآن من العائلة، ولكننا نعتبركم – رغم أنكم مستقلون – من العائلة. وأن اشتراككم معنا في إشغال المطارات، سيتيح لكم الاطلاع على هذه الأسرار، وأن تكونوا في نفس المستوى الفني الذي نحن فيه الآن.

رابعاً – أرغب أن أوضح لكم شيئاً أعتقد أنكم تعلمونه وهو: أننا لا نرغب في البقاء بالمطارين للسيطرة عليكم، ولكن نرغب بالبقاء للدفاع عنكم، وعن أنفسنا في وقت واحد، ولو كان بإمكاننا الخروج لخرجنا الآن. المصلحة الدولية تتطلب بقاء القواعد هنا، وإدارتها بأيد أمينة، ولا أقصد بالأيدي الأمينة أننا لا نأمن من جانبكم، بل الأمينة من وجهة الكفاية الفنية.

خامساً – لقد قررنا من جهة التسليح والتدريب أن تكونوا في مستوانا.

سألني أخيراً عن رأيي في هذا الصدد، فأخبرته بعدم إمكاني الجزم بشيء ما لم أعرف رأي الحكومة في بغداد، وبعد ذلك جرى بحث مواضيع أخرى سأذكرها لكم في بغداد قبل انتهاء الاجتماع. سألني عن موعد عودتي، فأجبته في أواخر الشهر الحالي، وقد رغب في أن

يأخذ بالجواب على مقترحاتهم المذكورة أعلاه قبل عودتي إلى بغداد، أخبروني رأيكم سريعاً.

وقد شعر الوصيّ أن بريطانية لا تريد التراجع عن موقفها من الاحتفاظ بقاعدتي الحبانية والشعيبة، وشاطره الرأي صالح جبر الذي وجد نفسه في موقف حرج، إذ لم يكن بمقدوره إبداء مرونة تجاه المطالب البريطانية في وقت تصاعدت فيه حدة المعارضة العراقية وتأججت مشاعر الكراهية لبريطانية في أوساط الرأي العام بسبب موقفها من قضية فلسطين. ولهذا التمس من الوصيّ أن يكرر المحاولة مع بيفن فأرسل إلى الوصيّ البرقية الآتية في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧:

ما يلي من رئيس الوزراء إلى صاحب السمو الملكي الوصيّ المعظّم:

تعلمون سموكم أن المباحثات التي أجريناها مع البعثة العسكرية البريطانية في شهر مايس الماضي، كانت تدور حول ضرورة تخلي الحكومة البريطانية عن مطاري الحبانية والشعيبة، وضرورة تسليمهما إلى السلطات العسكرية العراقية، على أن تقوم هذه السلطات بصيانتهما وجعلهما صالحين للاستعمال في جميع الأوقات، الأمر الذي يضمن استفادة القوات البريطانية منهما في حالة الدفاع المشترك ضد العدو المشترك. وقد بينا بإسهاب الأسباب السياسية والأدبية التي تبرر طلبنا، ولهذا أرى أن ما بينه المستر بيفن لسموكم من ضرورة الاحتفاظ بالمطارين، وإدارتهما إدارة مشتركة، أمر لا يمكن الموافقة عليه والأسباب التي ذكرها لا تبرر ذلك مطلقاً، ولهذا فلا يسعنا الدخول في المفاوضة على هذه الأسس، لأن هذا ليس من مصلحتنا في شيء، بل يلحق بنا أضراراً بليغة، خاصة والوضع في مصر وفي البلاد العربية المجاورة كما تعلمون. الأمر الذي كنا نتوقع أن تتدبره الحكومة البريطانية، وتساعدنا لأن نكون بوضع ليس أقل من هؤلاء الجيران على الأقل. أما إذا أرادت أن تتجاهل إخلاصنا في صداقتنا لها، ذلك الإخلاص الذي كلفنا تضحيات كثيرة، تعلمها هي قبل غيرها، (مع العلم بأننا غير نادمين على ذلك) أقول

إذا تريد أن تتجاهل كل هذا، وتضعنا في وضع حرج جداً، تضرب به عزتنا وكرامتنا في الداخل والخارج، وخاصة بين الأقطار العربية، فهذا ليس من الوفاء في شيء، ولا يمكن أن نرضاه لأنفسنا، هذا رأيي أعرضه على سموكم المعظم بكل إخلاص وصراحة".

مفاوضات بغداد الثانية

عاد الوصيّ إلى العراق في ٢٩ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٤٧، وأطلع صالح جبر على تفاصيل محادثاته في لندن وعلى آراء بيفن في قضية القاعدتين العسكريتين في الحبانية والشعيبة، وهي آراء لم تكن متفقة مع رغبات العراق، ولم يكن صالح جبر مستعداً للموافقة عليها، ولذلك أبدى للوصيّ أنه يفكر في الاستقالة إذا أصرت بريطانية على موقفها من القاعدتين، فوافقه الوصيّ في موقفه هذا ولكنه استمهله، وفاتح القائم بأعمال السفارة البريطانية بالموضوع وأخبره أن صالح جبر ينوي الاستقالة في حالة تمسك الجانب البريطاني بموقفه. فأرسل القائم بالأعمال البرقية الآتية إلى حكومته:

استدعاني الوصي الليلة الماضية وأخبرني أن رئيس الوزراء قدم استقالته. الوصيّ لم يقبلها حتى الآن. السبب الذي أبداه رئيس الوزراء هو أنه كان قد حصل على تعهد بتعديل المعاهدة، وعلى الرغم من جهود الوصيّ لإقناعه فإنه لا يعتبر أن عرضنا للمشاركة في المرافق كان كافياً.

٢ - إنني أميل إلى الشك في أن رئيس الوزراء ينوي الاستقالة حقاً. ومما له دلالته أن رئيس الوزراء بعد تقديم استقالته، ولكن قبل أن أعلم بها، وافق على الدعوة التي وجهتها إليه للحضور والتباحث بشأن حصة العراق من الدولارات مع "أيليف" مساء السبت. ومن المحتمل أنه يحاول ممارسة ضغط على الوصيّ، ربما للحصول على مساعدته في تقوية ساعد الحكومة.

٣ - لا أريد الوقوع في أحبولة رئيس الوزراء بالظهور قلقاً أكثر من

> اللازم، ولذلك لن أطلب موعداً لمقابلته قبل مساء السبت، كما كان محدداً في السابق، وقد يكون من المفيد له تركه متحيّراً يحاول أن يحزر ما سيحدث. وخلال ذلك، سأطلب إلى الوصيّ أن يقبل الاستقالة. قال الوصي مساء أمس، إنه لا يريد حدوث أزمة، وإنه راض عن رئيس الوزراء، ولذلك لا أخشى أن يقبل الاستقالة بصورة متسرّعة[1].

ولما اطلعت الحكومة البريطانية على هذه البرقية وعلمت أن صالح جبر ينوي الاستقالة، قررت إيفاد بعض العسكريين مع ممثل من وزارة الخارجية إلى بغداد لمحاولة تذليل العقبات واستئناف المفاوضات.

ووصل هؤلاء إلى بغداد في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وتمّ الاتفاق على أن تجرى المفاوضات في السفارة البريطانية حفاظاً على سريتها. وهكذا بدأت الجولة الثانية من المفاوضات في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، وقد حضرها من الجانب العراقي رئيس الوزراء صالح جبر وحده. أما من الجانب البريطاني فقد حضرها القائم بأعمال السفارة دوغلاس بسك، والاير فايس مارشال أ. غراي، والاير فايس مارشال فوستر، والبريغادير كرتس، والمستر كاران، من وزارة الخارجية.

وافتتح الجلسة صالح جبر باستعراض المحادثات المتعددة والرسائل المتبادلة خلال الصيف، وقال إن النقطة الحيوية في المعاهدة الجديدة يجب أن تكون تأكيد سيادة العراق في أراضيه، ومعنى هذا أن أية تسهيلات تمنح لبريطانية يجب أن يكون من الواضح فيها أن العراقيين هم الذين يمنحونها للبريطانيين، وأن ذلك عمل اختياري صادر عنهم وبإرادتهم. فإذا سلمنا بهذه النقطة هان ما سواها. وإنه يعلم أن التعاون الوثيق بين العراق وبريطانية هو في مصلحة العراق بقدر ما هو في مصلحة بريطانية، وأن النقطة التي تتعلق بالسيادة حيوية لسببين: أولهما، أن كلاً من بريطانية والعراق عضو في الأمم المتحدة، فهما إذن ندّان مستقلان متساويان في الحقوق والواجبات. والثاني، لأنه بإبراز هذه النقطة، وبجعلها أساساً في المعاهدة الجديدة، يستطيع العراق أن يدفع عن نفسه الانتقادات في داخل العراق وفي البلاد العربية ويدحض الاتهامات

---

١ من بسك (بغداد) إلى وزارة الخارجية (لندن) البرقية المرقمة (٩٣٠) والمؤرخة في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧: (FO 371/61596).

بأنه ليس إلا دولة صوريّة تابعة لبريطانية.

وأشار صالح جبر بعد ذلك إلى وجود عدوّ مشترك للدولتين، هو الاتحاد السوفييتي، مما يجعل التحالف بين العراق وبريطانية والولايات المتحدة أمراً ضرورياً ليس للعراق وحده، بل للدول العربية جميعاً، لدرء هذا الخطر.

وأوضح رئيس الوفد البريطاني نائب ماريشال الجو فوستر، أنه يمثل هيئة أركان الحرب البريطانية، ولذلك فإن أية مقترحات أو طلبات عسكرية يطرحها هي تلك التي توصّل إليها الخبراء العسكريون، وأن بريطانية ستنفّذ مسؤولياتها التي تعهّدت بها وفق نصوص المعاهدة، وهي مساعدة العراق ضد أي عدو مشترك. وأضاف أن المشاركة في القواعد الجوية اقتراح عملي جداً.

فقال صالح جبر أنه مع موافقته على أهمية الموقع الاستراتيجي للعراق، لا يحبّذ الإجراءات المقترحة بشأن المطارات. ولذلك فإن موضوع القواعد لا يمكن معالجته إلا في حالتين:

الأولى: حالة الحرب أو التهديد بها، وفي هذه الحالة يدعو العراق بريطانية لجلب القواعد إلى القاعدتين.

والثانية: حالة السلم، وفيها "يكون للعراق الحق" في دعوة القوات البريطانية إلى القواعد إذا كانت هنالك ضرورة تستدعي ذلك على أن تكون الحكومة العراقية مسؤولة عن صيانة القواعد مع توافر العدد اللازم من الفنيين والخبراء البريطانيين (بشرط ارتدائهم الملابس المدنية أو البزة العسكرية العراقية)، وعلى أن تتحمل الحكومة البريطانية نفقات صيانة القاعدتين، لأن كلتا الدولتين ستنتفعان بهما[1].

ولكن فوستر لم يوافق على رأي صالح جبر قائلاً أنه لا يستطيع التفريق بين حالتي السلم والحرب، وأن صيانة القواعد لا تتم إلا بوجود قوات مشتركة للطرفين، إذ ليس في الحروب الحديثة وقت للاستعداد.

وقال فوستر إن وزير الخارجية البريطاني لم يوافق على إجراء المفاوضات لعقد معاهدة جديدة إلا بعد أن علم أنها يمكن أن تؤدي إلى تذليل الصعوبات السياسية

---

١ محضر الاجتماع الثاني المنعقد في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، كما نشره صالح جبر في جريدة **الأمة** في العدد الصادر يوم ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢، ص٦.

الداخلية، فأجابه صالح جبر بأنه لا يستطيع دخول البرلمان وهو يحمل مثل هذه المعاهدة.

وفي جلسة ثالثة، انتقل المفاوضون إلى موضوع من أهم الموضوعات التي تناولتها المفاوضات، وهو إنشاء "مجلس الدفاع المشترك" المقترح، وتكوينه، وواجباته، وصلاحياته. وقد تم الاتفاق على تأليف لجنة تمثل فيها الحكومتان، بعدد متساوٍ، تدعى "لجنة الدفاع الإنكليزية – العراقية المشتركة" وتشمل أعمالها:

أ – وضع خطط متفق عليها للمصالح السوقية المشتركة بين البلدين.

ب – التشاور الفوري عند وقوعِ تهديد بالحرب.

ج – تنسيق التدابير على وجه يمكن كلا الطرفين من القيام بتعهداتهما.

د – التشاور في ما يختص بتدريب القوات العراقية وتجهيزها.

هـ – اتخاذ الترتيبات اللازمة بشأن عمليات التدريب المشترك.

وبعد ذلك نوقش موضوع إنشاء قاعدة في جنوب البصرة، فأشار صالح جبر إلى أن ذلك يمكن أن يوكل إلى "لجنة الدفاع المشتركة" وقال فوستر إن القاعدة المقترحة يمكن أن تعد جزءاً مكملاً لقاعدة "الشعيبة".

ثم تناول صالح جبر موضوع الحصول على معدات عسكرية، وبأثمان مخفّضة، فلم يقدم فوستر جواباً قاطعاً ومطمئناً. وطلب صالح جبر أيضاً أن تتحمل الحكومة البريطانية نفقات الدورات التدريبية للضباط العراقيين في بريطانية، فرفض فوستر ذلك بحجة أن بريطانية لها مستعمرات كثيرة وحلفاء عديدون، وهي تقوم بتدريب أفرادها في دورات تدفع نفقاتها تلك المستعمرات، ولا يمكن للحكومة البريطانية أن تشذّ عن هذه القاعدة لأن الأمم الأخرى ستطالب بامتيازات مماثلة[1].

وفي اجتماع لاحق في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ أثار صالح جبر موضوع القواعد ثانية، وأبدى أن هناك بشأنهما رأيين هما: "الاختيار" و"الإلزام". ففي حالة السلم "يمكن أن تدعى" القوات الجوية البريطانية إلى القاعدتين إذا وجدت ضرورة لذلك. وهذا هو "الاختيار". أما في حالة الحرب فمن الواجب دعوة تلك القوات إلى استعمال القاعدتين، وهذا هو "الإلزام".

١ جريدة **الأمة** العدد الصادر في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢.

وكرر صالح جبر إصراره على وجوب مغادرة القوات البريطانية القواعد في حالة السلم، وإلا فإن الرأي العام العراقي سيعتبر وجودها احتلالاً عملياً للعراق، فلم يتّفق الجانب البريطاني مع هذا الرأي طبعاً، وأشار إلى أن فكرة تعديل معاهدة سنة ١٩٣٠ جاءت بطلب من العراق نفسه، وقبل الموعد المتفق عليه للتعديل بخمس سنوات، ولذلك فعلى العراق أن يتدبّر أمره داخلياً، ويفهم الشعب وضعه الدولي.

وحاول صالح جبر تطمين البريطانيين وإزالة مخاوفهم نوعاً ما، فأكد لهم أن مصالحهم الأساسية ستبقى محفوظة، وخصوصاً أن العائلة المالكة العراقية ومعظم زعماء العراق السياسيين هم أصدقاء لبريطانية ويدركون حاجة العراق الكبرى إلى المعونة البريطانية في مجال الدفاع الخارجي. وأضاف صالح جبر على ذلك قوله أنه بعد عقد المعاهدة مباشرة ينوي أن يطلب إلى بريطانية أن تستمر قوتها الجوية في إبقاء وحداتها العاملة في القواعد والفنيين العاملين في إدامتها[1].

ولكن البريطانيين لم يطمئنوا إلى تأكيدات صالح جبر، وكانوا يرون أنهم إذا استطاعوا الاعتماد على حكومته في تنفيذ هذا الوعد ما دامت هي في الحكم، فما هو الضمان لاستمرار الحكومات التي ستخلفه في ذلك الموقف الودي وفي تبني السياسة نفسها، وهم لم ينسوا أن الأمير عبدالإله اضطر إلى مغادرة بغداد في سنة ١٩٤١ ليتخلص من إلقاء القبض عليه، وربما قتله، على أيدي العسكريين المعادين لبريطانية، وأن حكومة رشيد عالي الكيلاني انحازت إلى ألمانية النازية.

وأكد البريطانيون أيضاً أنه إذا كان العراق يطالبهم بأن يتعهّدوا بالدفاع عنه، فمن حقهم في مقابل ذلك أن يطالبوا بصيغة تكون أكثر دقة وتأكيداً، وبضمانات وتأكيدات أقوى من صيغ صالح جبر التي وجدوها فضفاضة غير دقيقة. إضافة إلى ذلك فإنهم كانوا يريدون صيغاً أدق وأوثق لأنهم كانوا يريدون للمعاهدة الجديدة أن تكون نموذجاً للأقطار الأخرى في الشرق الأوسط. ولذلك فإنهم لم يرغبوا في التورط بسابقة غير مرضية.

---

١ برقية من بسك (بغداد) إلى وزارة الخارجية (لندن) في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ - FO 371/61598, E11286/3/93; وكذلك برقية من بسك (بغداد) إلى بيفن (لندن) في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ FO 371/61599, E11528/3/93

اتصالات الجمالي في لندن

وفي تلك الفترة كان نوري السعيد (رئيس مجلس الأعيان في ذلك الوقت) والدكتور فاضل الجمالي (وزير الخارجية) قد سافرا إلى أميركا لتمثيل العراق في اجتماعات الأمم المتحدة في "ليك سكس" عند النظر في قضية فلسطين. وانتهت تلك الاجتماعات بالموافقة على قرار التقسيم واغتصاب بقعة عزيزة من الوطن العربي وتشتيت مليون عربي عن بيوتهم وأوطانهم، وذلك بنتيجة الضغط السافر واللا أخلاقي الذي مارسه الرئيس الأميركي السابق ترومان على عدد من الدول الأعضاء التي لها مصالح مع الولايات المتحدة وخصوصاً دول أميركا اللاتينية والتهديدات المختلفة التي وجهها إليها، وقد كان من الدول المصوّتة للتقسيم سبع دول كانت قد امتنعت في اللجنة الخاصة عن التصويت، في اليوم السابق، ودولة واحدة صوتت ضده، فبدّلت موقفها في اليوم التالي.

وغادر نوري السعيد والجمالي نيويورك إلى لندن ومنها واصل نوري السعيد سفره إلى بغداد أما الجمالي فقد انتهز فرصة وجوده في لندن فقابل المستر مايكل رايت رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية (السير مايكل رايت السفير البريطاني في بغداد في ما بعد) وأجرى معه في يوم ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ محادثة مبدئية حول مسودة تعديل المعاهدة لتكون أساساً للمفاوضات المقبلة، ثم أرسل إلى رئيس الوزراء صالح جبر البرقية الآتية:

ما يلي إلى فخامة رئيس الوزراء: ١٩٤٧/١٢/٢٠م

في اليوم الثاني من وصولي لندن في الثامن عشر الجاري، اجتمعت بالمستر مايكل رايت، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، فوصف لي المراحل التي مرت في موضوع المعاهدة العراقية - البريطانية، وقدم لي مسودة لائحة أُعدّت لتكون أساساً للمفاوضات، ورجائي الاطلاع عليها، فإن اعتقدت أنها صالحة لتكون أساساً للمفاوضات، أخبرتكم بذلك ليأتي فخامة رئيس الوزراء بأسرع وقت، وإن كانت لديه ملاحظات فهم مستعدون لسماعها، وحدد اليوم مساء

تسعة عشر الجاري موعداً لاجتماعنا بالمستر بيفن.

إن أهم نقطة يعتقدون بأنها موضوع الخلاف، هي وجود القوات الجوية البريطانية إلى جانب العراقية في مطاري الشعيبة والحبانية في أوقات السلم، ما دامت الظروف العالمية الراهنة تتطلب ذلك. أخذت مسودة المعاهدة معي ودرستها ليلاً، فأشرت عليها بعض التأشيرات، واليوم قبل الاجتماع بالمستر بيفن استدعيت إلى الأوتيل المستر "باروز"، مدير قلم الشرق الأوسط الذي أبدى استعداده في اجتماع أمس للإجابة على الأسئلة والمعلومات، فوجدته مستعداً للأخذ والعطاء، فقلت له: إذا كنتم مستعدين لذلك فبإمكاني القول إن المسودة صالحة لتكون أساساً للمفاوضات. وعند اجتماعي بالمستر بيفن أبدى أنه يريد للعراق نموذجاً للعلاقات الطيبة بين بريطانية والبلاد العربية، وأن المعاهدة التي يريد عقدها ستصبح نموذجاً أيضاً لما يأمل عقده مع البلاد العربية، وأن هدفه هو ضمان الدفاع المشترك، وليس للسيطرة أو كسب الحقوق. فهو يريد للعراق أن يعتز بسيادته التامة، ولا يطلب حقاً في المطارات، بل يريد أن تقدم الحكومة العراقية تسهيلات. وهنا أخذ يتكلم عن المطارات الحديثة، وتعقد المخترعات، وضرورة كون المطارات في أية لحظة كانت على أتم استعداد فني. وأبدى هنا خطتهم الجديدة في رفع مستوى الكفاءة الفنية للجيش العراقي، فهو لا يهمه أية صيغة تأخذ المعاهدة، ما دامت تضمن التسهيلات للقوات البريطانية عند اللزوم. قال إنه لا يطالب لبريطانية بحق، بل يريد تسهيلات يقدمها العراق لخدمة الدفاع المشترك. وقال إن هذه الضمانات لا قيمة لها على الورق لولا أن البرلمان البريطاني، عند مصادقته الميزانية، يريد مستنداً يبرر الصرف. وقال إن ما يتوخاه هو اتحاد روحي يجمع بريطانية والدومنيونات والدول الصديقة كالعراق، ولذلك فلا يعتقد بوجود مشاكل في سبيل إنجاز المعاهدة، وينسب حضور فخامة رئيس الوزراء للمفاوضة بالسرعة الممكنة. أخبرني بصورة خصوصية أن رئيس

وزراء لبنان أبدى استعداده للدخول في معاهدة مع بريطانية، على نفس الأسس، وأنه متشبث في إعادة المفاوضات مع مصر. وبعد خروجنا أكد لي المستر "مايكل رايت" أن وجود قوات بريطانية في المطارات وقت السلم، أمر متوقف إزاء الخطر الحاضر، ولا يمكنهم أن يبوحوا بذلك نصاً. المسودة لا تزال تحت الدرس والتنقيح، وتحوي ثماني مواد، الجديد فيها هي المادة الخامسة ونصها:

"إن القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة، هي جزء مكمل من المملكة العراقية وسيادتها، وحكومة صاحب الجلالة البريطانية توافق على ترك الحقوق المنحصرة بها وحدها لحد الآن، والتي كانت تتمتع بها قوات صاحب الجلالة البريطانية في هذه المطارات، ويتفق على استعمال القواعد للمنفعة المشتركة بين الفريقين، كما ينص على ذلك ملحق هذه المعاهدة". - انتهت المادة -

وللمعاهدة ملحق يتكوّن من ثماني مواد، والفقرة التي يرجون أن تسوي الخلاف بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية هي الفقرة (د) من المادة الأولى من الملحق ونصها:

"إلى أن يحين وقت يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن حالة الأمن في الشرق الأوسط لا تستدعي ذلك، فإن جلالة ملك العراق يمنح دخولاً حراً في القاعدتين الجويتين للطائرات والوحدات المحاربة للقوات الجوية البريطانية. أما موضوع إجراء تعديل في استعمال هذه الوحدات للقواعد الجوية فيمكن إعادة النظر فيه من وقت لآخر، على ضوء الظروف التي تسود إذ ذاك، والتي يعينها مجلس الدفاع المشترك الذي سينشأ وفق منطوق هذا الملحق. فالمجلس يقدم توصياته للطرفين المتعاقدين الساميين". - انتهت الفقرة -

إن ما علمته من المستر بيفن، والمستر مايكل رايت أنهم مستعدون لتعديل الصيغ بأي شكل يضمن المصلحة المشتركة، ولذلك أستطيع القول أن الجماعة مستعدّون للمفاوضة الآن. أرجو إنبائي برأيكم قبل

مغادرتي لندن[1].

وبعد اجتماعه بالمستر رايت بيومين، قابل الجمالي وزير الخارجية البريطاني ارنست بيفن في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، ثم أرسل إلى رئيس الوزراء البرقية الآتية:

"اجتمعت اليوم بالمستر بيفن، وهو يرى حضوركم واطلاعكم على وجهة النظر هنا. سيزيل كل مشكلة تقف في سبيل الوصول إلى اتفاق تام. المستر بيفن مستعد للعودة من رحلة له إذا قررتم المجيء. أرجو الإبراق حالاً هل أتحرّك أم أنتظر قدومكم".

فطلب إليه صالح جبر أن يبقى في لندن بانتظار قدوم الوفد للانضمام إليه والاشتراك في المفاوضات.

اجتماع في قصر الرحاب

لما كان تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية أمراً خطيراً يتعلق بمستقبل البلاد، وليس قراراً روتينياً تتخذه الوزارة القائمة، فقد رأى صالح جبر أن يستعين بآراء بعض الساسة الآخرين المخضرمين، وعلى رأسهم نوري السعيد وتوفيق السويدي، في مفاوضاته القادمة مع الحكومة البريطانية، على الرغم من الجفاء الخفيّ القائم بينه وبين توفيق السويدي. وكان نوري السعيد في ذلك الوقت رئيساً لمجلس الأعيان، وتوفيق السويدي عضواً في ذلك المجلس.

ولما اطّلع نوري السعيد على تفاصيل المفاوضات اقترح تنازلاً يبقي على إصرار صالح جبر بأن يكون للعراق، في وقت السلم، "أن يدعو" الطائرات البريطانية إلى استعمال القواعد، ولكنه، لكي يجعل ذلك مقبولاً، اقترح أن يكون تعريف "حالة السلم" بأنها تبدأ من تاريخ نفاذ آخر معاهدة سلم تعقدها بريطانية مع أقطار العدو السابقة في الحرب العالمية الثانية. ولما كانت معاهدة السلم مع "ألمانية الموحدة" لا تبدو وشيكة، ولما كان للقوة الجوية البريطانية حق استعمال القواعد بدون قيود

---

١ عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج٧، ص ٢١٨.

حتى ذلك الوقت، فقد اعتقد نوري السعيد أن الصيغة ستلبي حاجات بريطانية وتبدد مخاوفها. إضافة إلى ذلك فإنها كانت ستضع تحديداً معقولاً يمكن تبريره سياسياً، لحق بريطانية في إبقاء طائراتها في العراق[1].

وتفتق ذهن نوري السعيد أيضاً، وذكاؤه المعهود، عن اقتراح آخر، وهو إطلاع بعض رجال السياسة والوزراء السابقين، وأعضاء مجلسي النواب والأعيان البارزين، على مراحل المفاوضات التي أجريت حتى ذلك الوقت لتعديل المعاهدة، واستشارتهم في أمرها قبل سفر الوفد إلى انكلترة لاستكمال المفاوضات والتوقيع على المعاهدة الجديدة، لكي لا يفاجأوا بها عند عرضها على البرلمان، ويكون لهم شيء من المساهمة أو، على الأقل، المعرفة المسبقة في إعدادها، ووافق الوصيّ على هذا الاقتراح، ولكن صالح جبر تردد في الأخذ بهذا الرأي لأسباب عديدة أهمها الاتفاق الذي تمّ مع الجانب البريطاني على أن تكون المفاوضات سرية منعاً لما قد يحصل من اختلاطات تحول دون التوصل إلى نتيجة مرضية، وخصوصاً أن بعض النقاط المهمة كانت لا تزال غير متفق عليها. فقال له نوري السعيد: "إذا كنت لا تحبّذ ذلك للأسباب التي ذكرتها، فليستدع الوصيّ إذن بعض الذوات من الأعيان والنواب وغيرهم من المؤازرين للحكومة ومن غير المؤازرين، ليبدوا آراءهم. وأيّد الوصيّ هذا الاقتراح البديل الذي لم يكن صالح جبر مرتاحاً له، ولم يجده ضرورياً، ولكنه وافق عليه على مضض نزولاً عند رغبة الأمير.

وفي مساء ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) عقد الاجتماع، وحضره عشرون شخصية سياسية بين رئيس وزراء سابق وعضو في مجلس النواب أو الأعيان[2]، وكانوا جميعاً من السياسيين القدماء والمسنين، ولم يكن بينهم أي من زعماء الأحزاب أو ممثليها. وعرضت على المجتمعين الأسئلة الثلاثة الآتية:

---

١ من بسك (بغداد) إلى وزارة الخارجية (لندن) في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧: FO 371/61601 (E 12235/3193)

٢ وهم: نوري السعيد، توفيق السويدي، جميل المدفعي، حمدي الباجه جي، أرشد العمري، حكمت سليمان (وهم جميعاً من رؤساء الوزارات السابقين)، والسيد عبدالمهدي، عبدالعزيز القصّاب، وعمر نظمي، مصطفى العمري، محمد حسن كبّة، الشيخ محمد رضا الشبيبي، صادق البصّام، نجيب الراوي، داود الحيدري، مولود مخلص، بهاء الدين نوري، وحضر الاجتماع أيضا أحمد مختار بابان، رئيس الديوان الملكي.

١ – هل أن العراق في حاجة إلى معاهدة تحالف مع دولة أجنبية أم لا؟
٢ – إذا كان العراق في حاجة إلى ذلك، فمن هي هذه الدولة؟
٣ – ما هي الأسس التي يعتبرونها صالحة لهذا التحالف؟

وبعد عرض النقاط الثلاث المذكورة عليهم تكلم أغلب الأشخاص المذكورين، وأبدوا آراءهم.

وكان جوابهم عن السؤال الأول إيجابياً بالإجماع.

أما جوابهم عن السؤال الثاني فكان أن الدولة الأجنبية ينبغي أن تكون بريطانية.

ولم يبد أي من المجتمعين رأياً خلاف ذلك. أما السؤال الثالث، فقد اختلفت فيه أجوبتهم:

قال حمدي الباجه جي: "لقد مرت على المعاهدة ١٧ سنة وأصبح تعديلها أمراً واضحاً. وفي المعاهدة معنى للاحتلال، وليس في العراق من يفكر في أن يكون خصماً لبريطانية. وقال إنه لا يرى بأساً في عقد معاهدة تحالف مع بريطانية على أساس الجلاء التام، وعند وقوع الحرب نكون متعاونين مع بريطانية لا مع أعدائها، على أن نكون أحراراً في سياستنا الداخلية والخارجية وفي استخدام الموظفين الأجانب. الجهة الفنية تبقى في المطارات، والجيش العراقي هو الذي يحرسها، ولا لزوم لبقاء الجيوش الإنكليزية تحتل البلاد. وإذا احتاج الإنكليز إلى مطارات فيمكنهم استعمال حتى سطوح دورنا".

وقال السيد عبدالمهدي: "إن المعاهدة الحالية فيها ما يمسّ استقلال العراق، والقواعد هي أبرز مظاهر ذلك، وأن الظروف الحالية تختلف عن الظروف السابقة التي عقدت المعاهدة في ظلها. والعراق يريد معاهدة شريفة غير مخلّة باستقلاله".

وقال صادق البصّام: "إن ظروف المعاهدة الحالية تختلف عن ظروف العالم في الوقت الحاضر. إننا في أمسّ الحاجة إلى حلفاء، ونتشبث بالإنكليز، لأن هذه البلاد لا تنضم إلى حلفاء الشيوعية. ولكن الإنكليز لهم قواعد كثيرة قريبة من العراق، ولأجل أن تبرهن إنكلترة على حسن نيتها يجب إعادة النظر في المعاهدة الحالية. وأرى أن تشكيل هيئة فنية ليس له من تأثير، وعلى الإنكليز إعطاء العراق استقلاله، وهذا الاستقلال لا يتم إلا بتسليم القاعدتين. وإذا وقعت الحرب أمكن تجهيز المطارات بالطائرات خلال ساعات خلافاً للظروف التي كانت قائمة عند عقد المعاهدة".

وتساءل توفيق السويدي قائلاً: "هل للإنكليز قواعد في إيران حتى يطلبوا منا قواعد؟ أما تركية فإذا وقع عليها اعتداء تعاونها إنكلترة، وقد ساعدوها فعلاً عند ظهور الخطر، ولم يضعوا قواعد في تركية، ومساعدتهم لها أثمن من مساعدة العراق".

وقال نوري السعيد: "إذا كان لا بد من عقد معاهدة جديدة فيجب أن تكون مدتها عشر سنوات، وإذا حصلنا على شيء أفضل من هذه المعاهدة الحاضرة، فذلك في صالحنا ويجب أن نوافق عليه".

وقال نجيب الراوي – نقيب المحامين –: "إن التحالف مبني على أساس الدفاع المشترك وعلى غير أسس القواعد الموجودة في العراق وهي لا تفيد الحكومة البريطانية إذ أن الحكومة البريطانية لم توافق على كل شيء وهي يجب أن لا تنحصر بالموظفين والشكل، وإنما يجب بحث (القواعد)".

أما الشيخ محمد رضا الشبيبي والسيد نصرت الفارسي فقالا إنهما لا يستطيعان إبداء أي رأي في الموضوع ما لم يطّلعا على الأسس المراد إدخالها أو تعديلها. وما دام رئيس الوزراء غير راغب في الكشف عن هذه الأسس، فهما لا يبديان رأياً في الموضوع.

ولما انتهى الاجتماع قال نوري السعيد لصالح جبر: "لماذا كنت متردداً في عقد هذا الاجتماع؟ أسمعت كيف أن هؤلاء الساسة لم يطلبوا أكثر مما سبق أن حصلت عليه من الإنكليز وحقّقته فعلاً في مفاوضاتك معهم؟ ألم يكن من المصلحة، بل ومن مصلحتك أنت، أن يسجّل ذلك عليهم؟".

والواقع أن الاجتماع كان مناورة سياسية أراد بها نوري السعيد أن يسجّل صالح جبر على السياسيين العراقيين الآخرين موقفهم مسبقاً ليقطع الطريق على الذين قد يثيرون المتاعب والصعوبات بوجه المعاهدة الجديدة أثناء عرضها على البرلمان.

وكان صالح جبر منذ ظهور فرصة تعديل المعاهدة والشروع في مفاوضات تعديلها متمسكاً بضرورة الحفاظ على سرية بنود المعاهدة الجديدة التي يجري التفاوض بشأنها. وقد بقي متمسكاً برأيه هذا على الرغم من إلحاح رجال السياسة والصحافة، في حين أن الوصيّ كان يميل إلى مصارحة الشعب بكل شيء لاعتقاده أن المعاهدة الجديدة هي في صالح العراق[1].

---

١ مذكرات أحمد مختار بابان، ص١٢٦.

وفي الاجتماع الذي عقد في قصر الرحاب طلب الوصيّ إلى صالح جبر أن يقدم للحاضرين الإيضاحات الكافية عن كل ما يتعلق بالمعاهدة ليتفهموها، وكان من رأيه أيضاً أن يتم الاتفاق على كل شيء بصورة نهائية قبل الذهاب إلى لندن. ويقول أحمد مختار بابان أن صالح جبر كان يتمنّع، ويعطي أجوبة مقتضبة باردة، وأن رجال السياسة الذين حضروا الاجتماع حصلوا على بعض المعلومات عن المعاهدة وملابساتها عن طريق الأمير عبدالإله لا عن طريق صالح جبر، فارتاحوا من موقف الأمير بينما لم يكونوا مرتاحين من موقف صالح جبر. ويضيف أحمد مختار أن الأمير نفسه لم يكن مرتاحاً من تكتّم صالح جبر الشديد الذي عدّه الأمير مبالغاً فيه[١].

ويبدو أن البريطانيين أيضاً كانوا في البداية يميلون إلى أن تجرى المفاوضات الجديدة بصورة سرية. وفي الكتاب الذي أرسله الوصيّ إلى صالح جبر بتاريخ ١٨ آب (أغسطس) ١٩٤٧ قال إن وزير الخارجية بيفن "... يرغب كرغبتنا في كتمان كل ما يتعلق بإجراء المفاوضات"[٢].

ومع ذلك، فقد كان هذا التكتّم الزائد من أسباب سقوط المعاهدة. وقد جاء في تقرير القائم بالأعمال البريطاني إلى وزارة الخارجية بعد رفض التصديق على المعاهدة قوله: "ربما كان أهم سبب مؤثر في القضية كلها (أي في سقوط المعاهدة) هو التكتّم المبالغ فيه من جانب رئيس الوزراء، وهو ما ذكرته لكم مراراً في الماضي ونبّهت إليه في مناسبات عديدة عندما أصبح (صالح جبر) رئيساً للوزراء..."[٣].

بيانات الأحزاب

ولما أعلن نبأ الاجتماع الذي عقد في قصر الرحاب وعرفت القرارات التي اتخذت خلاله، وما قرره مجلس الوزراء، استغرب رجال الأحزاب عدم دعوتهم إلى ذلك الاجتماع، ورفع كل حزب من الأحزاب السياسية العلنية الثلاثة القائمة في البلاد

١ المرجع نفسه، ١٢٧.
٢ انظر الصفحة.. (كتاب الوصيّ المؤرخ في ١٩٤٧/٨/١٨).
٣ من بسك إلى بيفن، تقرير مؤرخ في ٦ شباط (فبراير) ١٩٤٨ (FO 371/68446 (e 2307.

بياناً حذّر فيه الحكومة من مغبة "تجاهل الشعب ومصالحه" في المفاوضات التي ستجريها مع الحكومة البريطانية لتقرير مصير العراق ومستقبله لسنوات طويلة. وأعلنت الأحزاب الثلاثة "الاستقلال"، و"الوطني الديموقراطي"، و"الأحرار" عدم اطمئنانها لأي عمل تقوم به أية حكومة لا تستند إلى مجلس نيابي يمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً، وأن تعديل المعاهدة القائمة، أو عقد أية معاهدة جديدة نتيجة لهذه المفاوضات "الشاذة" لا بد أن يكون أمراً مجحفاً بحقوق الشعب ومخلاً بسيادته.

وأبدى "حزب الاستقلال" في بيانه الذي نشر في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ "أن المفاوضات لا تختلف في شيء عن سابقاتها". قال الحزب ذلك قبل أن تبدأ المفاوضات، فكيف علم أنها لن تختلف عن سابقاتها وهي لما تبدأ بعد؟

وجاء في بيانه أيضاً أن المفاوض العراقي سيقوم بمهمة تبليغ الشعب بأن المعاهدة هي كل ما يمكن الحصول عليه، وأن علينا أن نسلّم بها راضين أو مكرهين. ولكن الحزب لم يتقدم في بيانه باقتراح بنّاء، ولم يذكر ما ينبغي عمله إذا كان ذلك "كل ما يمكن عمله"، ولم يقدم حلاً بديلاً، ولم يبيّن ماذا كان "حزب الاستقلال" أو غيره سيفعل لو كان في الحكم.

وقال بيان "حزب الاستقلال" أيضاً إن استنكار الشعب العراقي لأي مشروع يتضمن دفاعاً مشتركاً مع بريطانية يلزم المفاوض العراقي الالتزام به أو بأي قيد آخر (قد) تتضمنه المعاهدة الجديدة لتزيد في تكبيل السيادة الوطنية. وقد قال الحزب هذا قبل أن يعلم ماذا ستسفر عنه المفاوضات القادمة من قيود (أخرى) تتضمنها المعاهدة الجديدة.

ويذهب البيان أيضاً إلى "أن اختيار ذلك الظرف الذي كانت تجتاز فيه قضية فلسطين أدق مراحلها يدل: (إما) على محاولة الجانب البريطاني صرف النظر عن تلك القضية، وإشغاله بأمر المعاهدة، (أو) على اهتبال فرصة انشغال العراق بقضية فلسطين لإنجاز أمر تعديل المعاهدة على وجه لا يخلو من تقييد السيادة العراقية". وليس من الواضح كيف علم "حزب الاستقلال" أن المعاهدة لا تخلو من تقييد السيادة العراقية قبل عقدها، بل قبل أن تبدأ المفاوضات بشأنها.

أما "الحزب الوطني الديموقراطي" فقد جاء في بيانه الصادر بتاريخ ٣١ كانون

الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ أنه علم بعقد اجتماع في "قصر الرحاب" ولكن الحزب لم يُدع إلى حضوره "ولذلك لم يتسنّ له إبداء رأيه في الموضوع".

وليس من المألوف في الحكومات الديموقراطية والبرلمانية أن تشرك الحكومة أحزاب المعارضة في مداولاتها الأولية ومذاكراتها الداخلية بشأن القضايا التي تدرسها وتحاول اتخاذ قرار بشأنها، والتي تكون سرية عادة. وقد كان الحزب الحاكم في بريطانية خلال إجراء المفاوضات هو "حزب العمال"، وهو لم يشرك "حزب المحافظين" المعارض في مداولاته ولم يستشره في أمر المفاوضات وإن قرارات الحكومة تعلن بعد اتخاذها، ويكون المجال مفتوحاً للأحزاب الأخرى لمناقشتها في الصحافة والبرلمان، وقد يوافق البرلمان عليها وقد لا يوافق، وفي حالة عدم الموافقة تنسحب الوزارة من الحكم بعد استنفاد هذه المراحل جميعاً.

هذا في الدول ذات الأنظمة الديموقراطية والبرلمانية. أما في الدول ذات الحزب الواحد، أو الشمولية، فإن الحكومة تتخذ القرارات، وتعقد المعاهدات، ثم تعلنها للشعب، والويل لمن يعترض عليها.

ولذلك فإن اعتراض "الحزب الوطني الديموقراطي" في بيانه على عدم دعوته إلى اجتماع "قصر الرحاب" كان مخالفاً للمبادئ الديموقراطية والدستورية.

ويشير "الحزب الوطني الديموقراطي" في بيانه أن افتتاح المفاوضات "بصورة شاذّة والاستمرار بها من قبل وزارة غير منبثقة عن إرادة الشعب وغير مستندة إلى مجلس نيابي يمثل الأمة تمثيلاً حقيقياً، إنما هو عمل في غير صالح العراق". ومعنى ذلك أنه مما فعلت وزارة صالح جبر، وحتى لو قامت بعمل في صالح العراق فإنه سيكون مجحفاً بحقوق البلاد ومخلاً بسيادتها، ولا يمكن أن يُعد تعبيراً عن علاقات صداقة بين دولتين حليفتين.

والواقع أن البيانات التي صدرت عن الأحزاب المعارضة قبل الشروع في المفاوضات، وقبل الاطلاع على أسسها، وقبل إعلان نتائجها، بل قبل البدء بها، هو "الموقف الشاذ" الذي لا ينسجم مع الأساليب الديموقراطية التي كانت تنادي بها.

ومن مفارقات التاريخ أن حزبي "الاستقلال" و"الوطني الديموقراطي" اللذين طالما طالبا بحكومة "تنبثق عن إرادة الشعب" و"برلمان منتخب انتخاباً حراً" أيّدا،

بعد عشر سنوات فقط، أنظمة عسكرية، دكتاتورية، فردية، توصلت إلى الحكم بانقلابات عسكرية واشتركا في الحكم معها في أوقات مختلفة دون أن يجرؤ أحدهما على المطالبة حتى ببرلمان شكلي، مزيف أو حقيقي، انتخب بالتزوير أو التزكية. فهل كانت الحكومات التي تعاونا معها ودافعا عنها أكثر ديموقراطية من الحكومات التي هاجماها؟ وهل جاءت الحكومات التي اشتركا فيها عن طريق برلمان منتخب انتخاباً حراً؟

إن الأنظمة التي أيّدها الحزبان، وغيرهما من الأحزاب التي كانت معارضة في العهد الملكي لم يكن فيها برلمان على الإطلاق وإن كان شكلياً، منتخب انتخاباً حراً أو غير حرّ. بل بلغ الأمر بأحد أقطاب (الحزب الوطني الديموقراطي) حينما كان وزيراً في عهد عبدالكريم قاسم (الذي كان يحكم العراق حكماً فردياً دكتاتورياً وبدون أي برلمان منتخب أو غير منتخب) أن خاطب عبدالكريم قاسم أمام بعض الوزراء قائلاً: "إن كلامك هو القانون يا سيادة الزعيم". بينما كان هنالك في العهد الملكي برلمان، مهما قيل في أسلوب انتخابه، فإنه كان يمثل شرائح الشعب العراقي وشتى مناطق البلاد إلى حد كبير، وكان يضم بين أعضائه عدداً لا بأس به من النواب والأعيان المعارضين الذين كانوا يعبّرون عن آرائهم بلا خوف، وينتقدون الحكومة ويحاسبونها، ويسقطون الوزارات. وكان أعضاؤها يتمتعون بحصانة برلمانية، حقيقية، ولم تكن الحكومة قادرة على اتخاذ أي إجراء بحقهم، بل كان أقصى ما تستطيع أن تفعله، في أسوأ الحالات، هو "حل المجلس" دون أن تستطيع اتخاذ أي إجراء بحق منتقديها ومهاجميها من النواب المعارضين، على قلتهم، مهما كانت قسوة انتقاداتهم، وشدة هجماتهم.

أما بيان "حزب الأحرار" الصادر في ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، فكان أخفّ البيانات لهجة وأكثرها اعتدالاً، وقد أشار إلى لزوم تعديل الوضع القائم بين العراق وبريطانية على ضوء ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ حرية الشعوب وسيادتها، وأبدى أن المعاهدة القديمة قد استنفدت أغراضها وأصبح من الواجب التخلص من قيودها. وأشار بيان "حزب الأحرار" أيضاً إلى أن مهمة المفاوضة بشأن معاهدة جديدة يجب أن تضطلع بها "حكومة تستند إلى مجلس ينتخب انتخاباً حراً، وليس على بنود

المعاهدة التي لم يطّلع عليها ولم يتم الاتفاق على نصوصها بعد.

صالح جبر يمضي في تنفيذ خطته

مضت وزارة صالح جبر في تنفيذ خطتها، وفي مساء ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، عقد اجتماع خاص آخر في "قصر الرحاب" أيضاً، برئاسة الوصيّ، حضره صالح جبر ونوري السعيد وتوفيق السويدي وأحمد مختار بابان وأعرب الوصيّ خلاله عن رغبته في تثبيت أسس التعديل بحضوره، فاتفق الجميع على أن يشمل التعديل المقترح الأمور التالية:

١ – تعديل المعاهدة: رفع بحث خطط المواصلات منها.

٢ – رفع قيد المشاورات في الأمور السياسية الخارجية، والاكتفاء بالنص: "على أن لا ينتهج أحد الفريقين المتعاقدين سياسة معادية للفريق الآخر".

٣ – تسلّم العراق للقاعدتين الجويتين في الحبّانية والشعيبة عندما يتم إبرام معاهدات الصلح بين الدول التي اشتركت في الحرب العالمية الثانية.

٤ – عدم السماح بإبقاء قوات مسلحة بريطانية في العراق في زمن السلم.

٥ – إلغاء حصر استخدام الاخصائيين في الحكومة العراقية بالبريطانيين.

٦ – إلغاء الاتفاقيات الخاصة بالسكك الحديد، والميناء، وتسلّم العراق لهذين المرفقين الهامين.

٧ – ضرورة تسليح الجيش العراقي والقوة الجوية الملكية العراقية بعين الأسلحة التي تسلّح بها الوحدات البريطانية وفي عين الوقت الذي يجري فيه تسليحها.

٨ – رفع القيود الموجودة في ما يتعلق بالتمثيل السياسي في المعاهدة الحاضرة.

وقرر صالح جبر أن يسافر إلى لندن تلبية لدعوة وزير الخارجية البريطاني بيفن لاستكمال مفاوضات المعاهدة التي بدأت في بغداد، وتم الاتفاق مبدئياً على الأسس العامة للمعاهدة الجديدة، وقرر أن يصطحب معه وزير الدفاع شاكر الوادي، ووزير الخارجية فاضل الجمالي الذي أبرق إليه طالباً بقاءه في لندن للالتحاق بالوفد.

وكان صالح جبر ينوي أن يعرض موضوع تعديل المعاهدة على مجلس النواب

لمناقشة مبادئه قبل الدخول في المفاوضات مع بريطانية، ولكن صادف حلول يوم ١٠ عاشوراء في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، وهو عطلة رسمية مهمة في العراق، وخصوصاً لأبناء الشيعة. ولذلك فإنه حتى في حالة حصول النصاب في المجلس، فإن كثيراً من مؤيدي صالح جبر، وإن لم يكن كلهم، كانوا من الشيعة، ولذلك فإنهم كانوا سيغيبون عن الاجتماع، ولم يكن من الممكن عقد الاجتماع قبل اليوم الرابع عشر من ذلك الشهر لكي يحال القرار بعد ذلك إلى مجلس الأعيان. ولهذا السبب أصبح من المستحيل على صالح جبر أن يغادر قبل اليوم الخامس أو السادس من الشهر المذكور. وقد طلب صالح جبر إلى القائم بالأعمال البريطاني إبلاغ المستر بيفن أنه بذل كل جهد ممكن لإقناع النواب بحضور الاجتماع فلم يفلح.

وقد حاول خصوم صالح جبر وحسّاده خلال ذاك أن يؤثروا في موقف الوصيّ وأن يوحوا إليه أن صالح جبر لا يمتلك القدرة على إجراء مثل هذه المفاوضات المصيرية المهمة. وهكذا نرى توفيق السويدي، باعترافه، يقول للوصيّ إنه لم يكن راغباً في التعاون مع صالح جبر، وأن الوصي ألحّ عليه ليكون "رقيباً وموجّهاً، وأنه يعلم ضعف قابليته في هذا الأمر"[1]. ومما يدعو إلى بعض الشك في صحة ما رواه توفيق السويدي في جملته الأخيرة أو دقّته، إضافة إلى سوء العلاقة بين الرجلين واستمرار الجفاء بينهما حتى وفاة صالح جبر، هو أن الوصي لو كان يشكّ في قابلية صالح جبر وقدرته على إجراء المفاوضات، لما عهد إليه بها، ولما أيّده فيها وسار معه شوطاً طويلاً في مسيرتها، وهي أخطر مفاوضات يخوضها العراق منذ وفاة الملك فيصل الأول، وحول قضية في غاية الأهمية تتعلق بمستقبل البلاد. وربما كان السبب الحقيقي في رفض السويدي الاشتراك في وفد يرأسه صالح جبر، هو الجفاء الذي كان يقوم بينه وبين صالح جبر من جهة، وكذلك الجفاء أو الخصومة بينه وبين شاكر الوادي، من جهة أخرى. وقد نقل أحمد مختار بابان ذلك إلى الوصيّ، وإن كان الوصيّ على علم به في أغلب الظن، فقام بإزالة الجفاء بينهما خلال مأدبة عشاء طلب الوصيّ إلى أحمد بابان أن يقيمها في داره بمناسبة سفر الوفد[2].

---

١ مذكرات توفيق السويدي، ص٤٦٣.
٢ المصدر السابق، ص٤٦٥.

وكذلك طلب نوري السعيد إلى الوصيّ – على رواية توفيق السويدي أيضاً[1] – إعفاءه من الذهاب إلى لندن بحجّة أن الأمر أصبح مبتوتاً فيه ولا يتطلب جهوداً جديدة يبذلها المفاوضون. ولعله بذلك أراد أن يبقى بعيداً عن الأضواء والمسؤولية بعد أن شعر، بدهائه السياسي، باحتمال مقابلة المعاهدة بردة فعل شعبية قوية. فإذا نجحت المفاوضات سيقول الناس – كعادتهم – إن نوري السعيد كان العنصر الرئيسي فيها، والمحرك الحقيقي من وراء الستار، وإذا فشلت فسيقع اللوم على صالح جبر، ولكن الوصيّ لم يوافق على ذلك، ويقول توفيق السويدي إنه "حملق في وجه نوري السعيد، وأظهر نوعاً من الحدّة قائلاً: إنه يرجوه أن لا يبحث في هذا الأمر."[2]، وبذلك انتهى الموضوع وتقرر أن يذهب نوري السعيد وتوفيق السويدي عضوين في الوفد الذي يرأسه صالح جبر بوصفه رئيساً للوزراء.

القائم بالأعمال البريطاني ينصح بعدم إشراك نوري السعيد في الوفد

على أن ما لم يعلم به نوري السعيد ولا توفيق السويدي هو أن الوصيّ استشار القائم بالأعمال البريطاني في بغداد، دوغلاس بسك، بصورة سرية في حديث

١ المصدر السابق، ص٤٦٤.

٢ **مذكرات توفيق السويدي**، ص٤٦٤

جاء في كتاب بعنوان: **الوصي عبدالإله بن علي يبحث عن عرش: ١٩٣٩ – ١٩٥٣**، تأليف سلمان التكريتي وتقديم عبدالرزاق الحسني، ما يأتي:

"... وقد طلب عبدالإله إضافة كل من نوري السعيد وتوفيق السويدي إلى الوفد المفاوض فلم ير صالح جبر بداً من إقرار تلك الرغبة. وقد أشار إلى ذلك توفيق السويدي في مذكراته حيث قال: "... ولأن تاريخ صالح جبر كان حافلاً بكل سوء وملوثاً بمقاومة الشعب وإرهاب المواطنين عامة، فقد اقترحت على عبدالإله إقالة وزارة صالح جبر والمجيء بوزارة أخرى قد تكون قادرة على إقناع الشعب. إلا أن عبدالإله رفض هذا الاقتراح وأصرّ على إبقاء وزارة صالح جبر في الحكم، وعقد المعاهدة مهما كلف الأمر".

وقد أشار المؤلف إلى مصدر هذه المعلومات وهو **مذكرات توفيق السويدي**، ص٤٦٢ – ٤٦٦، ولدى مراجعة الصفحات المشار إليها لم نجد أثراً لهذه العبارات فيها أو في أي مكان آخر من مذكرات توفيق السويدي. وهذا مثال سيء للخروج على الأمانة العلمية والافتراء على المصادر (انظر، سلمان التكريتي، **الوصيّ عبدالإله بن علي يبحث عن عرش ١٩٣٩ – ١٩٥٣**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، بلا تاريخ).

خاص، واستفسر عن رأيه في ضمهما إلى الوفد قبل مفاتحتهما بذلك. فكان من رأي القائم بالأعمال عدم إشراكهما في الوفد. وقد أبلغ "بسك" ذلك إلى حكومته ببرقيته المؤرخة في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ التي جاء فيها:

> اقترح الوصيّ أن يرافق الوفد نوري باشا وتوفيق السويدي، واستفسر عن رأيي. قلت إنني لا أظن أنه سيكون من الحكمة مطلقاً مجيء نوري باشا، واستشهدت بما قاله سموه نفسه لي بأن الدول العربية الأخرى تنظر إلى نوري باشا بكثير من عدم الثقة، وذلك بسبب ميوله البريطانية المعروفة، من جهة، وسمعته في تدبير الدسائس، من جهة أخرى. قلت إن من الضروري أن لا يكون هنالك أي تلميح بأن المعاهدة كانت من صنع نوري باشا. أعتقد أن سموه الملكي يوافق على عدم القيام بشيء فيما يتعلق بتوفيق السويدي. وكانت فكرة الوصيّ ضمان عدم معارضته للمعاهدة عند عرضها على البرلمان. ولا أظن أن هناك خطراً حقيقياً لحدوث ذلك، ولكنني أفضل عدم مجيئه لأن عقليّته القانونية ستكون متعبة[١].

ومع ذلك فقد قرر الوصيّ ضمّ نوري السعيد وتوفيق السويدي إلى الوفد، وفي يوم ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة استمع خلالها إلى الإيضاحات التي بسطها رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة صالح جبر، حول معاهدة التحالف العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠ وإلى اقتراحه بانتداب وفد عراقي للقيام بهذه المهمة، ووافق على تشكيل وفد برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزير الخارجية فاضل الجمالي، ووزير الدفاع شاكر الوادي، ورئيس مجلس الأعيان نوري السعيد، وعضو مجلس الأعيان توفيق السويدي، وتخويلهم صلاحية المفاوضة والتوقيع على تعديل المعاهدة.

١ برقية من القائم بالأعمال البريطاني في بغداد، دوغلاس بسك، إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ FO 371/68441 (E- 27/27/93)

تصريح الجمالي

وقبل أن يغادر الوفد العراقي بغداد، أذاعت **وكالة الأنباء العربية** تصريحاً للدكتور فاضل الجمالي، وزير الخارجية الذي كان موجوداً في لندن، أدلى به لمراسلها في لندن، هذا نصه:

لندن – ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ **وكالة الأنباء العراقية:**

تحدث معالي الدكتور فاضل الجمالي وزير الخارجية العراقية، إلى **وكالة الأنباء العربية** في لندن اليوم عن المحادثات المنتظرة بين بريطانية والعراق فقال: "إن المعاهدة البريطانية – العراقية التي وقّعت عام ١٩٣٠ قوبلت بكثير من النقد في العراق، وكان أكثر الانتقادات التي وجّهت إليها راجعاً بالطبع إلى السياسة الحزبية في البلاد، ولا تمت إلى الحق بنصيب. ولكن ليس من شك في أن المعاهدة لا تخلو من مآخذ إذا توخّى المرء عند بحثها استكمال كل نقص وتطلّع إلى الظفر بمعاهدة مستوفاة من جميع الوجوه. ولم تخف حملات النقد عليها منذ ذلك الحين، وإن كان فريق كبير من العراقيين أدرك فضلها ولمس قيمتها ووجوه الفائدة منها. ولما تقلّد فخامة السيد صالح جبر رئاسة الوزارة الحاضرة، كان تعديل المعاهدة الهدف الأول في برنامج سياسته الخارجية، وجرت اتصالات بينه وبين الحكومة البريطانية أدت إلى موافقتها على تحقيق رغبة الشعب العراقي في إجراء محادثات لتعديلها، على الرغم من أنها لا تستوفي أجلها إلا في عام ١٩٥٧. ومن حسن الحظ أن الحكومة البريطانية سلّمت بأن التعاون بين البلدين على أساس المساواة التامة، هو المبدأ الذي لا غنى عنه، وقد أقرّت بريطانية أيضاً أن الظروف والتجارب تقضي تعديلاً من شأنه أن يكفل المساواة في مصالحهما المشتركة، واعترفت بأن الصداقة وتبادل المنفعة هما الحجر الأساسي في الروابط التي تولّف بينهما، وأن المعاهدة ليست إلا رمزاً يبرر هذه الحقائق ويسجّلها على هذا الأساس. وسيصل فخامة السيد صالح جبر

> إلى لندن في الأسبوع القادم ليرأس الوفد العراقي في المفاوضات التي ستدور حول التعديل.

أحدث هذا التصريح ردة فعل قوية في العراق وكان له وقع سيّئ استغله خصوم الوزارة، وهاجمته الصحف المعارضة وعلّقت عليه تعليقات مثيرة، ونشرت جريدة **لواء الاستقلال** – مثلاً – في اليوم التالي لنشر التصريح في العراق مقالة بعنوان "أبهذه النظرة الخاطئة يريد أن يفاوض الجانب البريطاني ويترجم له أماني البلاد؟" جاء فيها:

> صعقت المحافل السياسية للتصريح الذي أدلى به فاضل الجمالي وزير الخارجية في لندن أمس، ولم يكن مبعث ذلك أن الجمالي إنما خالف الحقيقة والواقع وتحدّى شعور العراقيين بأجمعهم فحسب، بل لأنه أحد المفاوضين في تعديل المعاهدة وهو بحكم مركزه كوزير للخارجية يمثل أصدق تمثيل اتجاه الحكومة الحاضرة في هذه المفاوضات والنظرة الخاطئة التي تنظر بها الوزارة القائمة إلى تحقيق صلاتنا مع بريطانية، تلك الصلات القائمة على التغلّب وإملاء شروطها وفرضها على العراق فرضاً... إن المخاوف التي أظهرها العراق من إسراع الحكومة في المفاوضة لتعديل المعاهدة، قد أصبح لها ما يبررها بعد هذا التصريح الخطير...[1].

كان هذا التصريح بداية سلسلة من الاضطرابات والمشاكل التي ستؤدي في النهاية إلى إحباط محاولة حكومة صالح جبر لتعديل المعاهدة.

وفي يوم ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ نظّم "حزب الاستقلال" مظاهرة طلابية واسعة في بغداد، شارك فيها طلاب كلية الحقوق والمعاهد الأخرى، فتدخلت الشرطة ووقعت بعض الإصابات واعتقل ٣٩ شخصاً من المتظاهرين والمحرّضين على المظاهرات، فقررت الحكومة تعطيل الدراسة في كلية الحقوق.

واستنكرت هيئة التدريس في كلية الحقوق لجوء الحكومة إلى الشدّة مع الطلاب والمتظاهرين وقدمت الأحزاب المعارضة سلسلة من الاحتجاجات على الحكومة.

١ جريدة **لواء الاستقلال** العدد ٢٧٢ الصادر في بغداد بتاريخ ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨.

وعلى أثر نشر تصريح الجمالي، وما أحدثه من وقع على الطلاب والرأي العام، صرّح صالح جبر في مجلس الأعيان في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ (قبيل سفره إلى لندن) بأن لا بد أن يكون هذا التصريح مكذوباً، ولا يجوز إسناده إلى وزير خارجية العراق[١].

وشكّل مجلس الوزراء لجنة إدارية للتحقيق عن المحرضين على المظاهرة وعن أسباب تفشّي المبادئ الهدّامة بين بعض طلاب كلية الحقوق وغيرها من المدارس. وكان من الواضح أن المقصود بـ"المبادئ الهدّامة" هو الشيوعية.

وأخيراً تخلّت الحكومة عن إجراءاتها وأُطلق سراح الطلاب الموقوفين. وعلى الرغم من أنه كانت هنالك فترة من الهدوء النسبي، فإن الحادثة صعّدت ثقة الطلاب بقدرتهم على تحدّي الحكومة بصورة مؤثرة.

أما الجمالي فقد ادعى أن التصريح الذي نسب إليه كان محرّفاً، وأن النقل لم يكن دقيقاً. وكرر الجمالي نفيه هذا بعد عشر سنوات أمام محكمة المهداوي قائلاً: "إن التصريح كان محرّفاً مزيّفاً لحديث كان له معي (يريد: مراسل **وكالة الأنباء العربية**). وقد نفيت ما جاء فيه في حينه لأنه غير منطقي وغير معقول". وقال "إن التصريح يحبّذ على لساني معاهدة سنة ١٩٣٠، تلك المعاهدة التي كان الكلّ، وأنا منهم، يريدون التخلّص منها. وهل يُعقل أن وزير خارجية حكومة تريد إنهاء معاهدة، يُثني على تلك المعاهدة؟"[٢].

ومن الجدير بالذكر أن **وكالة الأنباء العربية** التي نقلت التصريح، كانت، على الرغم من اسمها، شركة بريطانية مختصة بالشؤون العربية، أُسست خلال الحرب العالمية الثانية كأداة للدعاية الحربية البريطانية، ثم تحوّلت إلى وكالة أنباء مهنية مختصة بالشؤون العربية، وتعاونت تعاوناً وثيقاً مع وكالة **رويتر** العالمية. وكان المدير العام لـ **وكالة الأنباء العربية** توم ليتل صحافياً ملتزماً بالقواعد الأخلاقية في الصحافة ومن الصحافيين المؤيدين للقضايا العربية والمتفّهمين لوجهات النظر العربية. وأغلب الظن أن الجمالي صرّح بما نقلته عنه **وكالة الأنباء العربية** في لحظة اندفاع ودون أن يتوقّع ما

١ محاضر مجلس الأعيان العراقي لسنة ١٩٤٨، ص٧٣.
٢ **محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة – المحاضر الرسمية**، وزارة الدفاع العراقية، الجزء الثالث، بغداد، ١٩٥٨، ص١٠٩٢.

سيحدثه تقريره من ردود الفعل في العراق، بسبب وجوده بعيداً عن الجو المكهرب الذي كان سائداً فيه منذ مدة من الزمن. ولعله كان يفكر في وقع أقواله على البريطانيين في لندن أكثر منه على العراقيين. على أن الجمالي كان معروفاً بميله إلى الإكثار من التصريحات الصحافية مما كان يوقعه في سقطات محرجة أحياناً. وقد جاء في مقالة افتتاحية لجريدة **صوت الأهالي** الصادرة في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩، قولها أن الدكتور الجمالي: "... لا يفرّق كثيراً بين ما يمكن أن يقال، وما لا يمكن أن يقال، مثال ذلك ما صرّح به في لندن قبل عقد معاهدة بورتسموث، مما أقام الرأي العام وأقعده، ولما كان الجمالي في الوقت ذاته مغرماً بالادلاء بالتصريحات التي كانت تستدرك دائماً إما بالإنكار منه، وإما بتكذيب رسمي تصدره الحكومة. كما كان مغرماً بأن تتحدث عنه وكالات الأنباء. فهو لذلك يثير مشاكل كبيرة ويخلق مصاعب جمّة في تصريحاته..."[١]. وقد أيّد ذلك أيضاً الدكتور ضياء جعفر في مذكراته التي نشرت في سنة ٢٠٠١، إذ قال:

"لقد كان الدكتور فاضل الجمالي من المعجبين بالاتصال بالصحافة، وقد أوقع كثيراً ممن اشتغل معه في مشاكل، وسبّب مشاكل كان العراق في غنى عنها، وخصوصاً عندما كان وزيراً للخارجية في وزارة صالح جبر أثناء مباحثات تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية، فبسبب تصريحاته في أوائل سنة ١٩٤٨ قام الطلاب بالمظاهرات والمشاغبات. وكان قد اعتذر بأن الصحافيين يكذبون عليه، فقال له نوري السعيد في حينه: "إنهم لا يكذبون عليَّ، فلماذا يكذبون عليك؟""[٢].

---

١ **صوت الأهالي**، مقالة افتتاحية بعنوان "المصاعب التي يعانيها رؤساء الدكتور الجمالي وزيراً كان أو موظفاً"، العدد ٩، السنة الأولى، ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩.

٢ الدكتور ضياء جعفر، **سيرة ومذكرات**، بغداد، ٢٠٠١، ص١٤٥.

الفصل العشرون

مفاوضات لندن

أرسلت الحكومة البريطانية طائرة خاصة إلى الحبّانية لنقل صالح جبر وأعضاء الوفد العراقي إلى لندن، فغادر الوفد بغداد في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، وقد استصحب صالح جبر معه زوجته ومرافقة لها، ولعله كان أول سياسي عراقي يستصحب زوجته في سفرة يقوم بها لأداء مهمة رسمية، على غرار ما يفعل معظم الساسة في الغرب. وكان ذلك دليلاً على تفتّح ذهن صالح جبر وتفكيره العصريّ[١].

وكان يرافق صالح جبر نوري السعيد وتوفيق السويدي وشاكر الوادي (وزير الدفاع). أما وزير الخارجية الجمالي فقد كان موجوداً في لندن بانتظار وصول الوفد للالتحاق به.

ونزل الجميع في أجنحة حجزت لهم في فندق "كلاريدج" بلندن، وحضر معهم القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد دوغلاس بسك الذي كان ينوب عن السفير، وكان السفير مريضاً في لندن ومنقطعاً عن العمل. ولذلك كان "بسك" يقوم بدور الوسيط، أو ضابط الارتباط، بين وزارة الخارجية البريطانية والوفد العراقي. وكان بسك شاباً طموحاً يبدي نشاطاً كبيراً ويقوم بدور مهم في المفاوضات التي كانت

١ لعل السياسي العراقي الوحيد الآخر الذي كان يستصحب زوجته أحياناً هو الدكتور فاضل الجمالي (وإن لم تكن معه في هذه المرة) ولكنه سبق أن عينها عضواً في الوفد العراقي الذي كان يرأسه إلى بعض دورات الأمم المتحدة. وكانت سيدة كندية مثقفة، متحمسة في الدفاع عن القضايا العربية. بينما كانت زوجة صالح جبر عراقية، وهي ابنة أحد شيوخ العشائر المهمين، ولا تعرف لغة أجنبية، ولكنها كانت سيدة ذكية وطموحة، وذات شخصية قوية ومعرفة بالشؤون العامة وان لم تكن ذات ثقافة عالية.

فرصته لإثبات كفاءته وحرصه[1].

ورافق الوفد العراقي أيضاً زمرة من العسكريين هم العقيد الركن الطيار سامي فتاح، قائد القوة الجوية العراقية، والعقيد الركن عباس علي غالب، مدير الحركات العسكرية، والمقدم الركن عبدالوهاب شاكر، سكرتير وزير الدفاع. وانضم إليهم في لندن الجنرال رنتن رئيس البعثة العسكرية البريطانية إلى العراق، مع أحد ضباطه.

وكان صالح جبر قد عيّن وزير العدلية جمال بابان وكيلاً عنه في رئاسة الوزارة، كما فعل خلال غيابه عن العراق في المرات السابقة، وبقي الوصي في بغداد يحيط به وزراء ضعاف نسبياً في غياب أقوى عناصر النظام.

وكان السبيل ممهداً بعد جولتي المحادثات الطويلتين اللتين أجريتا في بغداد في شهري مايس (مايو) وتشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، ولم تبق هناك سوى نقاط قليلة يجب الاتفاق عليها، مع استعراض أخير وشامل لبنود المعاهدة الجديدة التي نوقشت في بغداد بالتفصيل، ولذلك لم تستغرق المفاوضات التي أجريت في لندن أكثر من أربعة أيام: من ٧ إلى ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨.

الاجتماع التمهيديّ

بدأت مفاوضات لندن باجتماع تمهيدي عقد في وزارة الخارجية صباح يوم ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ بين وزير الخارجية العراقي الدكتور محمد فاضل الجمالي والوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية، السير اورم سارجنت.

١ كان "دوغلاس بسك" دبلوماسياً مسلكياً بريطانياً، ولد سنة ١٩٠٦ وتلقى دراسته في كلية (ايتن) وجامعة أوكسفورد، وانتمى إلى الخدمة الخارجية سكرتيراً ثالثاً في سنة ١٩٣١ وعمل في طهران، ثم في بودابست (١٩٣٥) وطوكيو (١٩٤١) وأنقرة (١٩٤٢) وعيّن مستشاراً للسفارة البريطانية في بغداد في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٤٦، ثم أصبح قائماً بأعمال السفارة بسبب مرض السفير. وخلال قيامه بأعمال السفارة بدأت وزارة صالح جبر مفاوضاتها مع بريطانية بشأن تعديل المعاهدة في أواخر سة ١٩٤٧ وأوائل سنة ١٩٤٨، فأظهر "بسك" نشاطاً كبيراً في الاتصالات بين الجانبين. وبعد انتهاء خدمته في بغداد وقضائه فترة عمل في لندن، عيّن في سنة ١٩٥٢ سفيراً في (أديس أبابا) ثم في فنلندة (١٩٥٨)، وكاراكاس (١٩٦١)، وبعد خدمته فيها بضع سنوات تقاعد عن الوظيفة وتوفي في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠، وله مؤلفات عديدة.

أوضح السير اورم سارجنت أن هدف الاجتماع هو دراسة نقاط الاختلاف بين المسودة التي أعدت في لندن للمعاهدة، وبين تلك التي أعدّت في بغداد، والاتفاق على النقاط التي يجب أن يبحثها بيفن مع صالح جبر في الاجتماع الأول الذي سيعقد بعد ظهر ذلك اليوم.

وتساءل الجمالي في بداية المناقشة هل ستؤلف المسودة التي يتفاوض بشأنها الطرفان معاهدة جديدة، أم أنها ستكون مجرّد "تعديل" للمعاهدة القديمة؟ وتمّ الاتفاق على أنها ستكون معاهدة جديدة بين العراق وبريطانية.

ثم نوقشت المعاهدة مادة فمادة، ولما وصل المفاوضون إلى الفقرة (د) من المادة الأولى من ملحق المعاهدة، وهي المتعلقة باستعمال القاعدتين الجويتين في الحبّانية والشعيبة من قبل القوات البريطانية، تمّ الاتفاق على تركها إلى الاجتماع الذي كان سيعقد بعد ظهر ذلك اليوم، ليبحثها رئيسا الوفدين.

وأشار الجمالي إلى مسألتين:

١ - وردت في المادتين الثالثة والرابعة من مسودة المعاهدة إشارة إلى "المحميّات"، إذ جاء فيها أن بريطانية تقدم جميع التسهيلات المناسبة في حقول الطيران إلى القوة الجوية العراقية في المملكة المتحدة، أو في أية مستعمرة أو "محميّة" بريطانية، سواء أكانت مقيمة أو في حالة المرور، تكون تحت قيادة عراقية.

وتساءل الجمالي هل يشمل تعبير "محميّة" في المادتين المذكورتين البقاع التي تديرها الحكومة البريطانية بموجب اتفاقية الوصاية؟

٢ - اقترح الجمالي عدم إدخال المادة الثانية من المحضر المتفق عليه في صلب المعاهدة بل جعلها موضوع رسائل متبادلة، لا حاجة لنشرها.

ووافق الجمالي في نهاية هذا الاجتماع التمهيدي على أن يُنشر نص المعاهدة الجديدة في أقرب وقت ممكن بعد توقيعها.

الاجتماع الأول

عقد الاجتماع الأول في وزارة الخارجية البريطانية بعد ظهر اليوم نفسه، أي في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، وحضره من الجانب العراقي رئيس الوزراء صالح جبر، ووزيرا

الخارجية والدفاع (فاضل الجمالي وشاكر الوادي) وكذلك نوري وتوفيق السويدي.

أما الجانب البريطاني فكان برئاسة وزير الخارجية أرنست بيفن، ومعه اللورد تيدر قائد القوة الجوية البريطانية، ونائب ماريشال الجو فوستر من وزارة الطيران، والسير اورم سارجنت الوكيل الدائم لوزارة الخارجية، وستة من موظفي وزارة الخارجية البريطانية بمن فيهم القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد دوغلاس بسك.

وافتتح الاجتماع مستر بيفن فرحب بالوفد العراقي، وأوضح أن الغاية من الاجتماع هي المفاوضة حول معاهدة جديدة بين بريطانية والعراق على أساس المساواة التامة، ثم بيّن أثر الحربين العالميتين الأولى والثانية وقال أظننا تعلمنا منهما كثيراً، وعلى الأخص في ما يتعلق بصداقتنا مع الدول العربية. وذكر أنه يعتقد أن بريطانية ستتخلص من مشاكلها الحالية وستبدأ مكانها كإحدى الدول الرئيسية في العالم، وأنه يعلّق أهمية كبيرة على دوام العلاقات الودية مع الدول الأخرى، ويقدّر تماماً روح التعاون الذي أظهرته الحكومة العراقية خلال المفاوضات التمهيدية في بغداد، ويعتقد أن ما تبقى من اختلافات في وجهات النظر قليل جداً وضئيل الأهمية، بحيث يستطيع أن يتطلّع إلى توقيع معاهدة جيدة بنتيجة هذه الاجتماعات في لندن.

فأجابه صالح جبر معرباً عن شكره للحكومة البريطانية ووزير خارجيتها على حسن استقبال الوفد العراقي في لندن، وعن تقديره للمساعدات التي سبق أن حصل عليها العراق من بريطانية، وأشار إلى التقدم الكبير الذي تحقق في العراق والتغيير الذي طرأ على العلاقات بين الدولتين بتأسيس منظمة الأمم المتحدة وقال إنها كانت أسباباً تدعو إلى الرغبة في عقد معاهدة جديدة لتعزيز العلاقات الودية بينهما. وقال إنه يأمل أن تستمر بريطانية في مساعدة العراق، وأن تكون المعاهدة الجديدة أداة لذلك، وأعرب عن ثقته بمستقبل بريطانية كدولة عظمى تعمل على حماية السلم العالمي، وهي المهمة التي يأمل العراق أن يسهم في تحقيقها حسب قدراته.

وبعد هذه المقدمات وتبادل المجاملات المعتادة انتقل الحديث إلى موضوع المعاهدة، وبدء بمناقشة الفقرة (د) من المادة الأولى من ملحق المعاهدة، وهي التي تتعلق بمنح الطائرات والوحدات الجوية البريطانية حرية الدخول إلى القاعدتين الجويتين في العراق في وقت السلم، إلى أن يتفق الطرفان على أن حالة الأمن في

الشرق الأوسط لم تعد تتطلب ذلك. وكان صالح جبر قد عارض ذلك في مفاوضات بغداد بينما أصرّ عليها الجانب البريطاني، وتقرر تأجيل البحث فيها إلى وقت تالٍ، ولذلك أثيرت في اجتماع لندن الآن.

قال صالح جبر إنه يفضل المسودة التي قدمها هو، لأنها تحقق الهدف الذي يرغب فيه كلا الجانبين، وفي الوقت نفسه تتفادى الصعوبات التي قد تظهر لدى تفسيرها. وقال إن التسهيلات التي تحتاجها القوات البريطانية في العراق يمكن حصرها في ثلاث حالات:

أولاً: في زمن الحرب.

ثانياً: في الفترة غير المستقرة، أو الانتقالية، إلى حين عقد معاهدات الصلح بين بريطانية من جهة، وأقطار العدو السابقة من الجهة الأخرى.

ثالثاً: وقت السلم.

وأشار صالح جبر إلى أن العراق مستعد لتقديم جميع التسهيلات الكاملة لبريطانية في الحالتين الأولى والثانية. أما في الحالة الثالثة، أي بعد توقيع معاهدات الصلح مع دول الأعداء، فللعراق أن يدعو الوحدات الجوية البريطانية إلى العودة إلى القواعد في العراق إذا أوصى "مجلس الدفاع المشترك" بذلك.

أما تعبير (السلم) فكان المقصود به عقد الصلح بين الحكومة البريطانية وجميع دول المحور، بصرف النظر عما إذا كانت روسيا أو الولايات المتحدة أو غيرهما من الدول قد عقدت في ذلك الوقت معاهدات صلح مع دول المحور أو لم تعقدها.

وهنا تكلم نوري السعيد فقال إنه لن يكون هنالك سلم شامل من النوع الذي تتصوره أو تتوقعه مسودة المستر بيفن المعدّلة. فقال بيفن إنه لا يستطيع أن يوافق على ذلك، وأبدى أن مسودته لم تقدم إلى مجلس الوزراء بعد، ولكنه إذا وافق على المسودة العراقية، فسيتّهم بقبول التزام بتأجيل التوصل إلى تسوية شاملة.

وكان هنالك اعتراض آخر على المسودة العراقية، وهو أن توقيع معاهدة صلح لا تجلب بالضرورة حالة من السلم الحقيقي. وكان بيفن يرى أن المسائل الأساسية هي كيف يمكن الحكم على حلول السلم، وكيف نستطيع أن نقرر أننا آمنون؟ كان معيار ذلك في رأيه عقد معاهدات صلح عامة، وترتيبات تتخذها الأمم المتحدة، وإلى أن يتم

ذلك فإن الحكومة البريطانية ترى بقاء الاتفاقيات الدفاعية الثنائية قائمة. وقال بيفن أنه مع اعتماده على حسن النية أكثر من اعتماده على الاتفاقات المكتوبة، فإنه يرغب أن يصاغ المقصود بـ"حالة السلم" في عبارات واضحة، ولم يرتح للغموض الذي كان المفاوضون العراقيون يحاولون التزامه بقصد تفادي هجمات المعارضة.

وكان بيفن يرى أن معاهدات الصلح مع أقطار العدو السابقة لا تبشّر بحالة من الصداقة الحقيقية بين الدول، بحيث تبرر انسحاب بريطانية من قواعدها في العراق. فقد عقدت بريطانية معاهدات صلح مع أقطار العدو السابقة في أوروبا (إيطاليا وبلغاريا ورومانيا وهنغاريا وفنلندا) دون ان يؤدي ذلك إلى تحسّن ملحوظ في التوتر الدولي. ولذلك فإن بيفن كان يلحّ على ترتيبات متينة وواضحة تسمح للطائرات البريطانية، بصورة مؤكدة، باستعمال القواعد في العراق، ليس إلى حين عقد معاهدات الصلح مع جميع أقطار العدو السابقة، بل أيضاً إلى الوقت الذي يتم فيه اتخاذ التدابير لتحقيق الضمان الجماعي الدولي بموجب المادة (٤٣) من ميثاق الأمم المتحدة[١].

وتدخّل نوري السعيد قائلاً إن التعديل الذي اقترحه بيفن ربما كان مقبولاً قبل سنة واحدة. ولكن احتمال تحقق ضمان جماعيّ يبدو الآن أبعد مما يمكن اتخاذه أساساً مقبولاً للسلم. وليس من المحتمل أن تطبّق المادة (٤٣) في وقت قريب أو في المستقبل المنظور، ولذلك فإن تعليق انسحاب القوات البريطانية من العراق على ذلك سيكون معناه إطالة الفترة الانتقالية إلى أجل غير معروف. ومن جهة أخرى فإن توقيع معاهدات الصلح أمر يمكن توقعه بدرجة معقولة، وهو على الأقل شيء مؤكد. وقال نوري السعيد إنه متأكد من أن "مجلس الدفاع المشترك" سيتبنى رأياً معقولاً من تعريف "حالة السلم" وأنه سيسمح للوحدات الموجودة حالياً بالبقاء ما دام الوضع

١ المادة ٤٣: (١) يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن، بناء على طلبه، وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة، ما يلزم من القوات المسلحة، والمساعدات، والتسهيلات الضرورية، لحفظ السلم والأمن الدولي، ومن ذلك حق المرور.

(٢) يجب أن يحدد ذلك الاتفاق، أو تلك الاتفاقات، عدد هذه القوات، وأنواعها، ومدى استعدادها، وأماكنها عموماً، ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم.

(٣) وتجري المفاوضة في هذا الاتفاق، أو الاتفاقات المذكورة، بأسرع ما يمكن، بناء على طلب مجلس الأمن، وتعقد بين مجلس الأمن، وبين أعضاء الأمم المتحدة، أو بينه وبين مجموعات من أعضاء الأمم المتحدة، وتبرمها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية.

يستدعي بقاءها. وإذا ما تحقق اتفاق حقيقي للأمن الجماعيّ، فلن تكون هنالك حاجة للمعاهدة الحالية.

وتكلم توفيق السويدي قائلاً إن الفترة الحالية ليست فترة حرب، ولا هي فترة سلام، ولا يمكن التنبؤ بموعد انتهائها. ونظراً للتطورات الأخيرة يبدو أن عقد معاهدة صلح عامة سيتأخر كثيراً.

ولذلك فهو يرى وجوب تعيين تاريخ محدد لنهاية هذه الفترة التي يسودها عدم التأكد، واقترح ان يكون ذلك التاريخ هو ذلك الذي تعقد فيه بريطانية معاهدات صلح مع دول المحور. أما تعليق الأمر على المادة (٤٣) من ميثاق الأمم المتحدة فإنه وان كان أمراً مستحسناً نظرياً، فإن الصعوبات العملية في طريق إنجازه كانت في تزايد مستمر وليست في تناقص. واقترح السويدي أن يُمنح "مجلس الدفاع المشترك" حق تقدير الإجراءات الواجب اتخاذها في وقت السلم، إذا ظهر أن الوضع يتطلّب ذلك.

وقال نوري السعيد إن الفقرتين "أ" و"ج" من الملحق تغطيان معاً هذه النقطة، وتساءل توفيق السويدي ما هي اعتراضات الحكومة البريطانية على حذف الفقرة "د" من المادة الأولى من الملحق؟

أوضح بيفن أنه على الرغم من أن العراق، بموجب المعاهدة المقترحة، سيقدم القواعد، فإن هناك التزامات أخرى مفروضة على بريطانية، وأن القوات البريطانية لا تستطيع أن تهرع لمساعدة العراق إذا لم تكن لديها تجربة سابقة للعمل في العراق. وقال إن بريطانية ستدخل في مجازفة عند قبول هذه الالتزامات لأجل المصلحة المشتركة لكلا البلدين، إنها إذا كانت ستنفّذ التزاماتها في وقت الأزمات، فلا بدّ من منحها الفرصة لاتخاذ الاستعدادات اللازمة لذلك في وقت السلم.

وأعرب توفيق السويدي عن خشيته من أن يحاول المستشارون العسكريون البريطانيون إبقاء وحداتهم في العراق مدة أطول من اللازم، وارتأى أن مسودة المستر بيفن للفقرة "د" من المادة الأولى من الملحق ستكون مناسبة إذا حذفت منها الإشارة إلى المادة (٤٣) من ميثاق الأمم المتحدة.

وقال نوري السعيد إن الشعب العراقي يعلّق أكبر الأهمية على سلامة بلاده وسلامة جارته تركية. وعلى الرغم من أن ذلك كان سبباً يكفي لتأكيد اتخاذ احتياطات ضرورية،

فإنه يؤمن بإمكان إيجاد وسيلة ما لترتيب زيارات تقوم بها القوات البريطانية إلى العراق في أوقات السلم لغرض التدريب.

أبدى بيفن أن الحكومة العراقية سبق لها أن وافقت في الفقرة "ج" من المادة الأولى من الملحق، على إدامة القواعد وتشغيلها بكفاءة في أوقات السلم، وأن هدفه الآن هو ضمان كفاءة الوحدات التي ستستعمل هذه القواعد، واتفق مع صالح جبر على أنه يجب أن لا يكون هناك غموض في المعاهدة.

وقال صالح جبر إنه يرى أن مسودته ستلبي جميع المتطلبات العسكرية، وأن المستشارين العسكريين البريطانيين لم يقدّروا ما يواجهه من صعوبات سياسية. لقد كان من الضروري للحكومة العراقية أن تُظهر لشعبها ضرورة المعاهدة. وان خروج القوات البريطانية من قواعدها في العراق سيقنع الشعب العراقي بأن بلادهم قد حصلت حقاً على استقلالها التام، حتى وإن كانت هذه القوات ستدعى إلى العراق في ما بعد، وبخلاف ذلك فإن بقاءها سيحمل الشعب العراقي على الظن بأن وضع بلاده الحالي هو وضع دولة تحت الاحتلال، ولذلك فمن الضروري إجراء تغيير ملحوظ.

ولما كان من الواضح أن إجراء "تغيير ملحوظ" أمر أساسي، فقد أبدى صالح جبر أن هناك ثلاث مراحل مختلفة: مرحلة الحرب، ومرحلة السلم، والمرحلة الانتقالية ما بينهما، وقال إنه يريد تسوية أسس العلاقات العراقية - البريطانية الآن، وليس تعليقها على العلاقات بين أطراف ثالثة، كما سيوحي به إدخال الإشارة إلى المادة (٤٣) من ميثاق الأمم المتحدة. إنه لم يكن يعتقد باحتمال رفض الحكومة العراقية نصيحة يقدمها "مجلس الدفاع المشترك" بدعوة الوحدات العملية البريطانية للعودة إلى قواعدها في العراق في حالات الطوارئ. وإذا لم تقبل مسودته فلن يكون هنالك فرق بين هذه المعاهدة وسابقتها.

واقترح نوري السعيد أن من الممكن وضع بنود تتعلق بقيام الوحدات العراقية والبريطانية بزيارات متبادلة إلى بلدي كل منهما بموجب المادة (٩) من المعاهدة.

قال بيفن إنه يفهم الوضع بأن تبقى القوات البريطانية في العراق خلال الفترة الحالية التي ليس فيها سلام، ولكن ليس فيها قتال فعلي، وأضاف أن القضية الحاسمة هي متى وكيف يجب اعتبار السلم قد تحقق. وكان يعتقد أنه حتى بعد تحقق السلم، يجب أن يُسمح للقوات البريطانية بالبقاء في القواعد العراقية لأغراض التدريب، فقد كان

قليل الثقة بأن توقيع المعاهدات هو معيار للسلم، واقترح أن يرتّب الطرفان المتعاقدان مشاورات دورية يقرر فيها متى حلّ السلم فعلاً.

وهنا أشار وزير الخارجية العراقي الدكتور فاضل الجمالي إلى وجود "مجلس الدفاع المشترك"، وقال إنه ليس من المحتمل أن ترفض الحكومة العراقية توصياته، فقال بيفن إن كلا الطرفين اتفقا على الإجراءات الواجب اتخاذها خلال الفترة الانتقالية أو الموقتة، ولكنهما كانا مختلفين في تعريف "حالة السلم"، وأبدى أنه لا يطالب رئيس وزراء العراق أن يقوم بمجازفات سياسية لا لزوم لها، إلا أنه يرى أن الحكومة يجب أن تكون مستعدة لتبني نظرة أوسع من تلك التي تتخذها شعوبها، وأكد على السرعة التي يمكن أن تنشب بها الحرب، مستشهداً بالهجوم الياباني على ميناء "بيرل هاربر" كمثال على ذلك. إنه لعالم غير آمن، وان اتخاذ الاستعدادات خير رادع للمعتدين. وقال بيفن إنه سيتردد كثيراً في التوقيع على معاهدة مع العراق إذا لم يكن قادراً على تفادي خذلانه فيما إذا تعرّض لهجوم.

قال نوري السعيد إن الشعب العراقي يشعر أن بريطانية لا تدع له الفرصة ليدافع عن نفسه، واقترح بيفن أن على كلا الطرفين أن يوليا القضية مزيداً من التفكير، فهما متفقان في الإجراءات المطلوبة في المرحلة الانتقالية، أو المتوسطة، وعليهما الآن أن يتوصلا إلى تعريف مقبول للسلام.

قال صالح جبر إنه لا بد أن تكون هناك نهاية ما للفترة الانتقالية التي تبدأ مرحلة السلام بعدها، وان هذا يجب أن يحدد بتوقيع معاهدات السلام. وما لم تغادر القوات البريطانية العراق فلن يكون هنالك فرق بين هذه المعاهدة وسابقتها. وقال إنه لا يستطيع أن يتصوّر كيف يتمكن من الموافقة على التزام يجبر الحكومة العراقية على قبول مرابطة قوات بريطانية في العراق في أوقات السلم. وإذا كان الأمر قاصراً على دعوة الوحدات البريطانية لزيارة العراق من وقت لآخر، لفترات تتراوح بين ثلاثة أشهر وأربعة، لأغراض التدريب، فذلك أمر قد يكون من الممكن تدبيره. ولكنه يرى أنه لأمر أساسي أن يقدم لشعبه دليلاً عملياً ومقنعاً على استقلال بلادهم وتحسّن وضعها، وأن مثل هذا الترتيب سيحقق ذلك الهدف، وفي الوقت نفسه سيوفر لبريطانية تسهيلات التدريب التي ترغب فيها. فالعراق يريد تسوية أموره مع بريطانية، وليس مع الدول

السبع والخمسين الأعضاء في الأمم المتحدة[1]، تلك الدول التي كان موقفها من الدول العربية بهذا القدر من السوء. وكان صالح جبر يشير بقوله هذا إلى قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، ذلك القرار الذي اتخذ بضغط من الولايات المتحدة.

قال بيفن انه سيعيد النظر في الفقرة "ج" من المادة الأولى من الملحق ليرى ما إذا كان من الممكن تقديم نوع من التنازل، ولكنه لم يكن كبير الأمل في قبول الحكومة البريطانية بالمقترحات العراقية.

وتمّ الاتفاق على أن تبدأ "اللجنة الفرعية" بالنظر في بقية مسودة المعاهدة في اليوم التالي[2].

الاجتماع الثاني

عقد الاجتماع الثاني في وزارة الخارجية بلندن يوم ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، وحضره من الجانب العراقي صالح جبر ونوري السعيد وتوفيق السويدي وفاضل الجمالي وشاكر الوادي.

ولم يحضر هذا الاجتماع وزير الخارجية البريطاني بيفن، بل ترأس الوفد البريطاني فيه السير اورم سارجنت، الوكيل الدائم لوزارة الخارجية، ومعه مايكل رايت، مساعد وكيل الوزارة، وبيكيت، وبسك، وباروز، ومالكولم ووكر (وكلهم من موظفي الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية).

وكذلك حضر الاجتماع اللورد تيدر، قائد القوة الجوية البريطانية، ونائب ماريشال الجو فوستر من وزارة الطيران، والعميد هاملتن من وزارة الدفاع.

بدأ السير اورم سارجنت بأن طلب إلى المستر بيكيت أن يشرح ما قامت به اللجنة الفرعية التي اجتمعت في صباح ذلك اليوم بشأن اتفاقية السكك الحديد. فأبدى بيكيت أن الوفد العراقي قد جعل من الواضح أن العراق يرغب في إلغاء هذه الاتفاقية المعقودة في ٣١ آذار (مارس) ١٩٣٦، ثم جرت مناقشة طويلة قال صالح جبر خلالها أنه كان

---

١ كان ذلك عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في ذلك الوقت.

٢ محضر اجتماع الوفدين العراقي والبريطاني في وزارة الخارجية البريطانية في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ كما دوّن في تلك الوزارة. الوثيقة رقم: FO 371/68442 (E-402/27/93)

من الضروري إلغاء تلك الاتفاقية في وقت واحد مع معاهدة سنة ١٩٣٠، وبدون ذلك لن يكون عمل الوفد العراقي قد أنجز تماماً، وأن الشعب العراقي سيبقى غير راض عنه.

قال السير اورم سارجنت انه كان يأمل أن يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة التحالف في وقت قريب جداً، ويتمنى أن لا تتخذ قضية اتفاقية السكك الحديد شرطاً لعقد المعاهدة الرئيسية، ولكنه قال أنه قد يكون من الممكن أن تدرج في المعاهدة إشارة إلى رغبة الطرفين في تعديل اتفاقية السكك الحديد حالما يتسنى لهما الوقت لذلك، وبنفس الروح التي عقدت بها معاهدة التحالف.

وأشار توفيق السويدي إلى أن العراقيين كانوا على الدوام يعتبرون اتفاقية السكك الحديد لسنة ١٩٣٦ جزءاً من المعاهدة العراقية - البريطانية.

وأوضح الجمالي أن لقضية السكك الحديد ثلاثة جوانب، وهي الجوانب المالية والإدارية والسياسية:

١ - فبالنسبة للجانب المالي قال إن المطالبات المالية المتعددة القائمة بين بريطانية والعراق ليست سياسية ومن الممكن تسويتها على انفراد.

٢ - وبالنسبة للجانب الثاني، وهو الإداري، فليس هنالك إمكان لخفض عدد الفنيين البريطانيين والواقع أن العكس ربما يكون هو الصحيح.

٣ - أما فيما يتعلق بالجانب الثالث، السياسي، فقال إننا يجب أن نجعل الآن واضحاً للجميع أن العراق مسيطر على سككه الحديد، ويشعر أنه لم يعد هنالك سبب لفرض الأجانب على إدارتها عن طريق معاهدة. بل يجب أن يكون وضع يستطيع معه أن يدعوهم من تلقاء نفسه إذا شعر بالحاجة إلى خدماتهم. وقال إن العراق لا يستطيع أن يحتمل هذا المظهر السافر للسيطرة الأجنبية، وهذه هي أهم جوانب القضية، وقد كانت مادة للهجوم على جميع الحكومات العراقية لسكوتها عنها.

وأخيراً تم الاتفاق على إحالة موضوع اتفاقية السكك الحديد على لجنة خاصة لدراستها خلال عطلة نهاية الأسبوع.

وبعد ذلك انتقل البحث إلى مناقشة الفقرة "د" من المادة الأولى من الملحق[١].

١ نص الفقرة (د) من المادة الأولى من ملحق المعاهدة (في صيغتها النهائية):
"إلى أن توضع معاهدة الصلح مع جميع أقطار العدو السابقين موضع التنفيذ، يمنح صاحب الجلالة ملك العراق، وحدات الحركات العسكرية من القوات الجوية العائدة لصاحب الجلالة البريطانية، حرية =

قال السير اورم سارجنت إن نوري السعيد اقترح تسوية الخلاف البسيط حول هذه المادة بتغيير الأحكام الموجودة في المعاهدة الآن بشأن تسهيلات التدريب. وفي هذا المجال وزّع مسودة جديدة لمشروع المادة الثالثة من الملحق.

وقال اللورد تيدر إن المسودة الجديدة تقترح نفس الترتيب الذي تعمل به بريطانية مع جميع الدول الصديقة والحليفة الأخرى، وإذا أرادت القوة الجوية للبلدين أن تتعاونا تعاوناً وثيقاً في الحروب الحديثة، فعليهما أن تعملا سوية وتتدربا سوية، وفي ظروف متشابهة، وأن تستعملا في القواعد الأجهزة والتسهيلات نفسها.

وفي هذه المرحلة من المباحثات، كان السير اورم سارجنت مضطراً إلى مغادرة القاعة لارتباطه بموعد آخر، وانتقل الاجتماع خلال غيابه إلى مناقشة المواد الأخرى من المعاهدة لمعرفة مدى الاتفاق الذي تم التوصل إليه.

قال مايكل رايت الذي تولى رئاسة الوفد البريطاني إن وزير الخارجية (البريطاني) وافق على مقدمة المعاهدة كما اقترحها الوفد العراقي، وكذلك قبل المواد الأولى والثانية والثالثة. أما المادة الرابعة فقد تم الاتفاق على تبادل الطرفين رسائل يشار فيها إلى الأهمية التي تعيرها الحكومة العراقية لميثاق جامعة الدول العربية وميثاق سعد آباد، والتي وافق عليها وزير الخارجية البريطاني، وقبلها الطرفان.

وكذلك تمت الموافقة على المادة الخامسة باستثناء قضية إضافة جملة بشأن إلغاء اتفاقية السكك الحديد لسنة ١٩٣٦.

وتمت الموافقة على المادة السادسة.

وكانت المادة السابعة تتعلق بمدة نفاذ المعاهدة. قال مايكل رايت إن وزير الخارجية (البريطاني) اقترح أن يكون أمد المعاهدة ٢٠ سنة (حسب رغبة الوفد البريطاني)، مع إمكان تعديلها بعد ١٥ سنة (بدلاً من الاقتراح العراقي بجعلها عشر سنوات).

وقال اللورد تيدر إنه يرى أن الاقتراح العراقي ليس حكيماً، وذلك لأسباب مالية،

= دخول القاعدتين الجويتين المشار إليهما في الفقرة (ج) أعلاه واستعمالهما، ومن المفهوم أن معاهدات الصلح تعتبر نافذة بكاملها عندما تنسحب قوات الحلفاء من جميع أراضي دول الأعداء السابقين، وبعد أن تصبح معاهدات الصلح نافذة بكاملها، لصاحب الجلالة ملك العراق أن يدعو تلك الوحدات لاستعمال القاعدتين بناء على مشورة لجنة الدفاع المشترك على ضوء الظروف السائدة حينئذ.

وأنه يتوقع أن ترفض الخزانة البريطانية النفقات الباهظة اللازمة لتحويل قاعدة الحبانية إلى قاعدة جوية عصرية من الدرجة الأولى، إذا كانت المعاهدة معرّضة للتعديل بعد سنوات قليلة من إنفاق مبالغ كبيرة عليها، مما قد يؤدي إلى تغيير الوضع برمته.

وعلى أثر ذلك اقترح صالح جبر جعل المدة (١٥) سنة إلا في حالة إقرار نظام الأمن الجماعي المتصوّر في المادة (٤٣) من ميثاق الأمم المتحدة، وعندئذ تكون الفترة عشر سنوات. فتم الاتفاق على ذلك.

وهنا عاد السير اورم سارجنت إلى الاجتماع، وعادت الجلسة إلى مناقشة المادة الأولى من ملحق المعاهدة.

أثار صالح جبر جملة اعتراضات على الفقرة (ج)[١] من تلك المادة بالصيغة التي كانت عليها. وبعد المناقشة وافق على قبول تعديل بسيط أدخل على المسودة العراقية لأسباب مالية، ووافق الجانب البريطاني على أنه ما دامت الجملة الأخيرة قد وضعت بناء على اقتراح العراق، فلم يكن ثمة اعتراض على حذفها.

أما في ما يتعلق بالفقرة "د" من المادة الأولى من الملحق فقد قال السير اورم سارجنت إننا لا نزال غير قادرين على قبول التوقيع على معاهدات الصلح كمعيار لحلول السلام، وقال إنهم يشعرون بضرورة إدخال مادة أخرى على المعاهدة تقضي بأن انسحاب جميع قوات الحلفاء من أقطار العدو السابقة أيضاً سيكون ضرورياً لاعتبار السلم الحقيقي قائماً.

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك عبّر الوفد العراقي عن رغبته في تحديد "الانسحاب" بانسحاب القوات البريطانية فقط، ولكن أشير إلى أنه لم يكن من غير الممكن أن تتولى الولايات المتحدة مثلاً مسؤوليات بريطانية في احتلال ألمانية والنمسا (كما فعلت في

---

١ نص الفقرة "ج" من المادة الأولى من ملحق المعاهدة (في صيغتها النهائية):
"بغية إدامة القاعدتين العراقيتين في الحبانية والشعيبة في جميع الأوقات، سواء أكان ذلك في السلم أم الحرب، في الحالة التي تقتضيها كفاية الحركات العسكرية، يقوم صاحب الجلالة البريطانية بتزويد هاتين القاعدتين بما يقتضي لهما من موظفين فنيين، وتأسيسات، وتجهيزات. ومع مراعاة الفقرة "هـ" من المادة الثانية أدناه، يقوم بسد نفقات تلك الادامة. ولا يجوز الاستفادة من هاتين القاعدتين الجويتين للطيران المدني إلا بتوصية من لجنة الدفاع المشترك المشار إليها في المادة الخامسة من هذا الملحق. وفي حال التوصية بالاستفادة منهما على هذا الوجه، تنقّح النصوص المالية الواردة في المادة الثانية من هذا الملحق.

اليابان)[1] وعندئذ ستكون المادة نافذة على الرغم من أن السلم لم يكن قد تحقق طبعاً. وشعر الجانب العراقي أن ذكر انسحاب قوات "الحلفاء" سيمدد الفترة الانتقالية إلى أمد غير معلوم، ولم يمكن التوصل إلى نتيجة في هذا الشأن.

وعلى أثر ذلك اقترح السير اورم سارجنت خياراً أخيراً وهو أن يُحذف النصف الأخير من الفقرة (د) من المادة الأولى، وأن يُضاف في مكان آخر من المعاهدة شرط يقضي بإجراء الطرفين المتعاهدين مشاورات سنوية ليقررا ما إذا كانت حال الأمن لا تزال تستدعي السماح بدخول وحدات القوة الجوية البريطانية، وأنه حالما يتم التوقيع على معاهدات الصلح، وتنسحب قوات الحلفاء من أراضي العدو السابقة، فللعراق، بناء على نصيحة مجلس الدفاع العراقي، أن "يدعو" تلك الوحدات لإدارة القواعد.

وتكلم اللورد تيدر فتوسّع في بيان الأهمية التي تعلقها بريطانية على إدامة قاعدة جوية قوية وكفوءة في العراق تكون مستعدة للاستجابة في أية لحظة من ليل أو نهار، وقال إن الوقت في الحروب الحديثة، أي الساعات وليس الأيام، هو الأساس، وأنه يأمل مخلصاً أن يعمل العراق وبريطانية سوية في إجراءات الدفاع المشترك بأوثق تعاون ممكن، وفي هذا وحده يكمن تحقيق دفاع مؤثر عن الشرق الأوسط، دفاع يكون جاهزاً ومستعداً في حالة الطوارئ.

وبذلك انتهى الاجتماع وتقرر استئناف المباحثات في صباح اليوم التالي[2].

الاجتماع الثالث والأخير

عقدت الجلسة الأخيرة للمفاوضات يوم السبت ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ في مكتب وزير الخارجية، وحضرها صالح جبر ونوري السعيد وتوفيق السويدي والجمالي وشاكر الوادي. ومن الجانب البريطاني حضرها وزير الخارجية بيفن،

١ محضر الجلسة المنعقدة في وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، FO 371/69442, 409/27/93 انظر كذلك: Geogory Blackland, The Regiments Degiments Depart: A History of British Army, 1945 – 1970, London, 1971) p. 13

٢ محضر الاجتماع الثاني الذي عقد بتاريخ ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ في وزارة الخارجية البريطانية كما دون في وثائق الوزارة المذكورة:(FO 371/68442 E–409/27/93

واللورد تيدر، ونائب ماريشال الجو فوستر، والعميد هاملتن (من وزارة الدفاع)، والسير اورم سارجنت، مع ستة من موظفي الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية.

افتتح بيفن الاجتماع قائلاً إن رئيس الوزراء آتلي، والوزراء الآخرين، اطلعوا في الليلة الماضية على آخر نص للمعاهدة واقترح أن يقوم المجتمعون في هذه الجلسة بمراجعة مسودة المعاهدة من بدايتها، مادة بعد أخرى، ليروا ما هو الوضع القائم الآن.

ولدى عرض المواد وافق الطرفان على مقدمة المعاهدة، وعلى المواد الأولى والثانية والثالثة منها، وكذلك تمت الموافقة على المادة الرابعة مع الإشارة إلى تبادل الرسائل التي تؤكد على الاهتمام الذي يوليه العراق لميثاقي جامعة الدول العربية وسعد آباد.

أما المادة الخامسة فقد أضيفت إليها إشارة إلى اتفاقية السكك الحديد لسنة ١٩٣٦، وتمت الموافقة عليها بعد هذا التعديل. وقد وافق الجانب البريطاني.

وتمت الموافقة على المادتين السادسة والسابعة مع تعديل بسيط أدخل على نص المادة السابعة.

أما ملحق المعاهدة فقد تمت الموافقة على الفقرات "أ" و"ب" من المادة الأولى منه.

كما تمت الموافقة على نص الفقرة "د" بعد إدخال تعديل بسيط عليها. وكذلك قبلت الفقرتان "هـ" و"و" بعد تعديلات بسيطة أيضاً.

ولما وصل البحث إلى المادة الثامنة، دار نقاش طويل حول تكاليف التدريب العسكري، فقال شاكر الوادي، وزير الدفاع العراقي، إن الحكومة العراقية ترى وجوب تدريب رجالها في المعاهد البريطانية مجاناً، فالعراق بلد فقير، وليس بوسعه أن يتحمل النفقات الباهظة جداً التي تستوفى الآن.

وقال الجمالي إن الحكومة العراقية ترى أن العراقيين الذين يتدربون في بريطانية يؤدون خدمة مشتركة للعراق وبريطانية في وقت واحد. ولذلك فإن العراق يجب أن لا يتحمل أكثر من نصف تكاليف التدريب.

قال بيفن إنه يرغب أن يكون سخياً، ولكنه إذا وافق على منح تدريب مجاني للعراقيين، فسيؤدي ذلك إلى مشاكل مع الأقطار الأخرى التي يرسل رجالها للتدريب

في بريطانية. ثم قال إن هناك نقطة أخرى، وهي أن الحكومات الأجنبية بدفعها نفقات تدريب رجالها كانت تحتفظ بالسيطرة الكاملة عليهم.

وقال إننا لحد الآن قد عرضنا أن نزيد قيمة الدورات المجانية من عشرة آلاف باون لمدة سنتين، إلى ثلاثين ألف باون لهذه المدة.

وقال شاكر الوادي (وزير الدفاع العراقي) إن مدة سنتين قليلة جداً، واقترح جعلها أربع سنوات، فقال بيفن إنه يوافق على ذلك واقترح جعل الكلفة ١٥ ألف باون سنوياً لمدة أربع سنوات، ولكن يجب إبقاء ذلك مكتوماً، وعدم نشر شيء عنه.

ووافق الجانب العراقي، بعد مناقشة، على أن تكتب رسالة سرية تصرّح بأن الحكومة البريطانية قد تعهّدت بالمساهمة في تكاليف التدريب. وقال بيفن إنه سيجعل مقدار المساهمة البريطانية عشرين ألف باون لأنه يريد أن يكون سخياً بقدر الإمكان، على أن يكون من المفهوم أن تدفع الحكومة العراقية حصتها، وأن الوضع يجب أن يعاد النظر فيه من قبل "لجنة الدفاع المشتركة" بعد أربع سنوات. وهكذا تم الاتفاق على تقسيم كلفة الدورات التدريبية العسكرية – التي كان العراق وحده يتحملها في السابق – مناصفة بينه وبين بريطانية.

وقد بدا هذا الترتيب للجانب العراقي عادلاً، لاعتقادهم بأن الضباط الذين يتلقون تدريباً في دورات عسكرية بريطانية إنما يقدمون خدمة مشتركة للعراق وبريطانية معاً. وقد تساهل البريطانيون في هذه القضية بقصد إرضاء العراقيين من جهة، ولأنهم كانوا يريدون أن يجلبوا أكبر عدد ممكن من الضباط العراقيين للتدريب في بريطانية، معتقدين ان أولئك الضباط سيعودون إلى العراق معجبين ببريطانية، متأثرين بمبادئها وأساليبها، مما سيجعلهم من أنصارها أو أنصار التعاون معها[1].

وربما كان البريطانيون مخطئين في تقديرهم لمشاعر الضباط المتدربين في المعاهد العسكرية البريطانية، إذ كان بين الأعضاء الخمسة عشر لجماعة "الضباط الأحرار" الذين دبروا الانقلاب على النظام الملكي الحليف لبريطانية في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، ستة من الذين درسوا أو تدربوا أو حضروا دورات عسكرية في انكلترة، بما

١ محضر اجتماع الوفدين العراقي والبريطاني في وزارة الخارجية البريطانية بلندن في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ (FO 371/68442 E-409/27/93)

فيهم رئيسهم عبدالكريم قاسم[١].

وكانت هنالك أيضاً اتفاقية السكك الحديد المعقودة بين بريطانية والعراق في سنة ١٩٣٦، وقد وافق الجانب البريطاني على إنهائها. وكانت هذه الاتفاقية تلزم العراق بشراء جميع المواد اللازمة للسكك الحديد العراقية من بريطانية، كما كانت تلزمه باستخدام ستة موظفين بريطانيين في مناصب رئيسية في إدارة السكك الحديد، بما فيها منصب المدير العام. وعلى الرغم من أن هذا التنازل من جانب بريطانية لم تكن له نتائج سياسية خطيرة، ولم يؤثر على مصالحها إلا قليلاً، فإن هذه الاتفاقية كانت بالنسبة للعراقيين ذات دلالة خاصة لأن شروطها كانت لا تزال تقيّد حريتهم، فضلاً عن أنه كانت تعدّ دليلاً على بقاء العراق في وضع التابع لبريطانية.

وبحث الطرفان أيضاً مصير قوات "الليفي" بعد حلّها. وكانت قوات "الليفي" وحدات عسكرية تحت القيادة البريطانية، جنّدها البريطانيون في العراق لاستخدامها في حراسة مطاراتهم، وكان عددهم عند البدء بالمفاوضات حوالى ٢،١٠٠ رجل، وكان هذا العدد خلال الحرب يزيد عن ٦,٠٠٠ رجل، وكان معظمهم من الآثوريين. وقد ناقش الجانب العراقي الوضع القانوني لهذه القوات المؤلفة من رعايا عراقيين والتي تعمل تحت قيادة بريطانية وبملابس عسكرية بريطانية. وكان العراقيون يعدّون وجود هذه القوات تحدياً لمشاعرهم وثلماً لسيادة العراق. وكانوا يتساءلون: هل هؤلاء عراقيون؟ فإذا كانوا كذلك فكيف يجوز أن يؤلفوا قوة عسكرية تخدم جيشاً أجنبياً في بلادهم؟

ويقول أحمد مختار بابان في مذكراته إن وجود العسكريين البريطانيين في قواعدهم لم يكن بشكل يستفز مشاعر العراقيين، لأنهم لم يظهروا في أي مكان، بل كانوا يبقون في الأماكن المخصصة لهم، ولم يشاهد ضابط أو جندي إنكليزي بملابسهم العسكرية أو المدنية في شوارع بغداد (خلافاً للعسكريين الأميركيين والفرنسيين الموجوين في الأقطار الأخرى)... "ولكن في بعض الأحيان كان يظهر بعض الجنود الآثوريين من الجيش في إجازاتهم بملابسهم العسكرية، مع برانيطهم التي كانت فيها ريشة. وكان الناس، وأنا أحدهم، يشمئزون من منظرهم، ويعدّون ذلك بمثابة انتقاص لاستقلال البلاد"[٢].

---

١ وهم: عبدالكريم قاسم، محيي الدين عبدالحميد، ناجي طالب، رجب عبدالمجيد، عبدالوهاب الشوّاف، محمد سبع.

٢ مذكرات أحمد مختار بابان، ص١٢٨.

وكان البريطانيون مترددين في حل هذه القوات لأنها كانت في الواقع جيدة التدريب والانضباط، ورخيصة الكلفة، فضلاً عن أنها كانت موثوقة سياسياً مع تاريخ طويل من خدمة التاج البريطاني بوصفها أقلية تجد في الاحتماء ببريطانية شعوراً بالأمن والحماية. وقد دافعت سرايا الآثوريين من المجندين لحساب القوة الجوية البريطانية عن قاعدة الحبانية في الحرب العراقية - البريطانية خلال حركة رشيد عالي الكيلاني، ولولا ذلك ربما نجح الجيش العراقي في الاستيلاء على القاعدة، مما جعل تلك القوات غير محبوبة من جانب معظم العراقيين. فالعراقيون كانوا يعتقدون أن الآثوريين جزء من الشعب العراقي، ويريدون لهم مزيداً من الاندماج في مجتمع بلادهم لا الانعزال عنه، ويدركون أن ذلك الاندماج سيكون أسهل كثيراً بدون انتمائهم إلى تلك القوات البريطانية.

وبينما كان البريطانيون يعلمون أن قوات "الليفي" لا بد من إلغائها عاجلاً أو آجلاً، فإنهم كانوا قلقين بعض الشيء على مصير أفرادها الذين خدموهم لسنوات طويلة. وقد أرادوا بصورة خاصة أن يحصلوا على تعهد من الحكومة العراقية باستثنائهم من الخدمة العسكرية الإجبارية التي تنص عليها القوانين العراقية وتشمل جميع العراقيين. ولذلك اقترح البريطانيون تبادل رسائل تلحق بالمعاهدة يتعهد فيها الجانب العراقي بذلك.

قال اللورد تيدر إنه يقدر تماماً الصعوبات القانونية التي تواجهها الحكومة العراقية في هذه القضية، إلا أن الحكومة البريطانية تشعر أنها قضية كرامة وشرف بالنسبة لها، لأن هؤلاء الأفراد الذين قدموا لها خدمات طويلة ومرضية في قوات "الليفي"، يجب أن يكونوا بعد تسريحهم في وضع يمكّنهم من العودة إلى أهلهم وبيوتهم بدون إجبارهم على مزيد من الخدمة العسكرية في الجيش العراقي. فقال نوري السعيد إن هناك طرقاً إدارية عديدة يستطيع وزير الدفاع أن يدبّر الأمر بواسطتها إذا تم تزويد الحكومة العراقية بتفاصيل الأشخاص المعنيين، ولكن ليس من الممكن استثناؤهم من القانون صراحة. فاقترح اللورد تيدر تعديل نص الرسالة ليكون: "... أن تقدم الحكومة العراقية لهؤلاء الأفراد أطيب معاملة ممكنة"، فقال الدكتور الجمالي إن هذه الصيغة تفي بالغرض.

وبعد الفراغ من موضوع قوات "الليفي" انتقل النقاش إلى موضوع من أهم موضوعات المعاهدة، وهو ما جاء في معاهدة سنة ١٩٣٠ بشأن استخدام الحكومة العراقية "بعثة عسكرية بريطانية" يتكفّل العراق بنفقاتها، وقد وافق البريطانيون على

إلغاء البند الوارد في تلك المعاهدة بشأنهم لأنهم كانوا يخشون أنهم لو رفضوا ذلك فقد يطالب العراقيون بسحب البعثة، كما فعل المصريون مؤخراً. ولذلك رأوا من الأفضل، حفظاً لماء الوجه، أن ينصاعوا لذلك الطلب طوعاً بدلاً من الخضوع له قسراً، وكانوا يعتقدون أن بنوداً أخرى في المعاهدة، وخاصة البند الذي يلزم العراق باستخدام رعايا بريطانيين فقط كمدربين عسكريين أجانب، سيمكنهم من الاحتفاظ بنفوذهم في الجيش العراقي.

ومع ذلك، فإن البريطانيين في هذا الموضوع خرجوا من الباب ليدخلوا من الشباك، كما يقال، فقد أدلوا في المعاهدة الجديدة بنداً ينص على تأليف هيئة استشارية مشتركة دائمة لتنسيق شؤون الدفاع بين البلدين، وسميت هذه الهيئة "لجنة الدفاع البريطانية - العراقية المشتركة".

ولكن تأليف هذه اللجنة أصبح من أكثر شروط المعاهدة الجديدة إثارة للاستياء الشعبي، وإليها وجهت أكثر الانتقادات والاعتراضات، فقد فسرت في العراق بأنها محاولة "لتعزيز" البعثة العسكرية الموجودة في العراق بموجب المعاهدة القديمة وليس "لإلغائها". ومن الجدير بالذكر أن تأليف مثل هذه اللجنة كان من أهم أسباب انهيار مفاوضات صدقي - بيفن في مصر.

ومهما يكن من أمر، فإن مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية كانوا يعتقدون أنه قد يكون من المفيد التنازل عن موضوع "التشاور في السياسة الخارجية"، و"قوات الليفي"، و"المدربين والموظفين الأجانب"، لغرض الحصول، لقاء ذلك، على موقف أقوى في القضية الحيوية الرئيسية، وهي قضية "القواعد الجوية".

وقد فكروا أيضاً في أنهم إذا لم يتساهلوا في تلك الأمور، سيغضبون العراقيين بدون تحقيق مكاسب تذكر.

وقدمت بريطانية للعراق تنازلاً آخر لجعل المعاهدة الجديدة مستساغة لدى العراقيين، وهو تسليمهم، بدون مقابل، كثيراً من المنشآت التي سبق لبريطانية أن أقامتها في منطقة البصرة لقواتها خلال الحرب العالمية الثانية. وقد تضمنت هذه "الهدية" مستشفيين، ومعملاً لتصفية المياه، ومحطة لتوليد الكهرباء، وأجهزة اتصالات سلكية ولاسلكية عديدة. على أن هذه "الهدية" لم تكن ضخمة كما تبدو في الوهلة الأولى،

لأن البريطانيين كانوا يعلمون أنهم لا يستطيعون بيع تلك المنشآت والمعدات بأي ثمن يعتدّ به، لا للحكومة العراقية ولا لأية جهة أخرى. كما أنه لم يكن من الممكن نقلها للإفادة منها في مكان آخر. وعلى أي حال فإن الالتزام الوحيد الذي كان سيقع على عاتق العراق مقابل هذه الهدية، كان إدامة المنشآت والمعدات بإبقائها في حالة تشغيل جيدة بحيث تتمكن القوات البريطانية من استعمالها مرة أخرى إذا اضطرت إلى ذلك في المستقبل.

وانتقل البحث بعد ذلك إلى الرسالة المتعلقة بالأهمية التي تعيرها الحكومة العراقية لميثاق "جامعة الدول العربية" و"سعد آباد"، فقبلت.

ونظر الوفدان في نص الرسالة، التي لن تنشر، والخاصة بكلفة المنشآت الجديدة في القواعد الجوية لاستعمالها بصورة مشتركة من جانب الحكومتين. فأبدى الوفد العراقي أنه لا يرى ضرورة لهذه الرسالة، وأن الموضوع قد غطي في مكان آخر من المعاهدة. واستفسر بيفن هل يريد الوفد العراقي هذه الرسالة أم لا يريدها؟ فلما قيل له أنه لا يريدها، قال: "سنشطب عليها إذن".

وقال بيفن أخيراً إن مواد المعاهدة قد استعرضت كلها الآن، وحالما تكون النسخ المصححة جاهزة، سيكون من الممكن التوقيع عليها بالأحرف الأولى. وفي هذه الأثناء أراد أن يؤكد على أن المعاهدة ستكون، نصاً وروحاً، متكافئة من جميع الوجوه، وأنه يرى أن سجل حكومة العمال، منذ توليها الحكم، وفي تعاملها مع أقطار كالهند وبورما، كان اتخاذ المساواة التامة أساساً رئيسياً في سياستها الخارجية.

وأضاف قائلاً: إن الحكومة العراقية قد تظن في بعض الأحيان أننا كنا نمتنع عن تزويدها بما تطلبه من معدات. ولكن يجب أن نتذكر صعوباتنا الاقتصادية، وتراكم فضلات الحرب في المخازن واضطرارنا إلى الانتفاع بها لأنفسنا. وإنا سنضع حقائق كل حالة باخلاص وأمانة أمام الحكومة العراقية لتكون على علم بما نفعله لسد احتياجاتنا. وأضاف بيفن أنه يريد أن يكون الجيشان البريطاني والعراقي يداً واحدة في حالة وقوع أية مشكلة أو اضطراب.

وقال بيفن أيضاً أنه يرجو أن لا يرجع العراقيون بذاكرتهم إلى الشكاوى التي كانت لديهم في الماضي، بل علينا أن نتطلع إلى المستقبل مع مزيد من التعاون. ومضى قائلاً

إنه في الوقت الحاضر يقضي إجازة في الريف، ويقترح أن توقع المعاهدة في أواسط الأسبوع القادم في مدينة "بورتسموث"، وإنه يدعو الوفد العراقي إلى المجيء يوم الأربعاء أو الخميس ضيوفاً على الأسطول البريطاني، والتوقيع على المعاهدة هناك.

ثم قال بيفن إنه يعلم أن الوفد العراقي يرغب في التحدث في موضوع فلسطين، وإنه سيدرس الموقف ليكون قادراً على ذلك عند اجتماعهم يوم توقيع المعاهدة.

وأخيراً قال إنه متلهف جداً لتقديم المساعدة إلى العراق في مجال التنمية الاقتصادية، وبصورة خاصة فيما يتعلق بتوفير الخبراء الفنيين. فقد كان مقتنعاً بأن التنمية الاقتصادية في البلاد ستؤدي إلى مزيد من السعادة لشعبها، وأن هذا هو أفضل ترياق ضد سموم الشيوعية. وإنه يريد أن تعلم الحكومة العراقية أن لديها في الوزارة البريطانية مؤيداً قوياً بشأن توفير الخبراء.

وأجاب صالح جبر قائلاً إنه يرغب أن يعلم المستر بيفن مدى تقدير الوفد العراقي للحفاوة والمساعدة اللتين قوبل بهما في لندن، وإنه سعيد جداً لتمكّن الجانبين من الوصول إلى عقد معاهدة جديدة خلال أيام قلائل.

وقال إنه يعلم أن صداقة العراق نحو بريطانية قد أثبتت في الماضي، وأنه يأمل أن يستمر ذلك في المستقبل لأن الصداقة بين البلدين كانت في رأيه لمصلحة كليهما.

أما في ما يتعلق بالخبراء، فقال إنه يعلم أن الحكومة البريطانية بذلت أقصى جهدها في هذا الشأن، وأنها مستمرة في ذلك. وقد كانت هناك في الماضي حالات لم تكن فيها بريطانية، لسبب ما، قادرة على إرسال أكفأ الرجال وأقدرهم على تأدية العمل، ولكنه يأمل أنه بمساعدة المستر بيفن، لن تكون هناك صعوبات من هذا القبيل في المستقبل. وقال إن العراق بلد غني، ولكن غناه كان بلا فائدة إذا بقي غير متطوّر، وإن العراق يرغب في رفع مستوى معيشة شعبه كوقاية ضد زحف الشيوعية، وأن ذلك كان السبب في إلحاحه على أهمية الحصول على الخبراء الفنيين، وأنه يأمل أن يكون من الممكن توفيرهم للعراق على الرغم من الصعوبات التي تواجهها بريطانية، فالعراق يريدهم من بريطانية، ويأمل مخلصاً أن يكون ذلك ممكناً.

ومضى صالح جبر قائلاً إن المستر بيفن ذكر أن الحكومة البريطانية كانت ترغب في تحقيق تعاون وثيق مع جيران العراق، وإن الحكومة العراقية ترحّب بهذا، وستساعدهم في

علاقاتهم مع الدول العربية، ويأمل أن تبذل الحكومة البريطانية أقصى جهدها لتحقيق ذلك.

وقال أيضاً إنه سيكون سعيداً جداً للتحدث إلى المستر بيفن حول فلسطين، فالعراق يعير أهمية كبيرة للتوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة مما لا يؤثر على الصداقة بين العرب وبريطانية، وهي صداقة يحرص العراق على استمرارها وازدهارها.

وقبل انتهاء الاجتماع أدرجت بعض النقاط المهمة كمواد إيضاحية للمعاهدة، وهي:

(١) عدم استعمال القاعدتين الجويتين لأغراض مدنية إلا بناء على توصية "مجلس الدفاع المشترك"

(٢) عدم تحمّل بريطانية مزيداً من التكاليف لدى استعمال أراض عراقية أخرى لتزويد قواتها الجوية وكذلك بالنسبة للضرائب والرسوم التي تتعلق بالقواعد والمنشآت.

(٣) أن لا يكون الحرس الحالي للمطارات "الليفي" بعد الاستغناء عن خدماته، خاضعاً للتجنيد في القوات العراقية.

(٤) أية إنشاءات جديدة في القاعدتين يوصي بها "مجلس الدفاع المشترك" تكون موضوع مداولة بين الحكومتين المتعاقدتين.

(٥) إن إلغاء المعاهدة والمذكرات المتعلقة بها لسنتي ١٩٣٠ و١٩٣١ يجب أن لا يؤثر على التعهدات المالية التي تضمنتها المعاهدة السابقة والرسائل المتبادلة بشأنها.

وبحث موضوع إصدار البيان الصحافي عن توقيع المعاهدة، وتم الاتفاق على عقد اجتماع خاص بشأن موضوع الخبراء، فقال بيفن إنه يريد إعلامه باحتياجات العراق قبل سنة واحدة، لأن بريطانية تواجه نقصاً كبيراً في الرجال المدربين، بنتيجة الحرب.

وأخيراً وقّع الطرفان بالأحرف الأولى على المعاهدة على أن يتم التوقيع النهائي الرسمي في ميناء "بورتسموث" خلال دعوة غداء يقيمها المستر بيفن على ظهر البارجة "فيكتوري"، وهي بارجة الأميرال نلسن الذي حقق لبريطانية انتصاراً بحرياً تاريخياً في معركة "ترافالغار" المشهورة. وقد اعتبرت مدينة بورتسموث مكاناً مناسباً للطرفين للتوقيع على المعاهدة، لأن الوفد العراقي كان مدعواً لزيارة منشآت الدفاع البريطانية في تلك المدينة من جهة، كما أن المستر بيفن كان يقضي إجازته فيها، من جهة أخرى[١].

١ محضر الجلسة الثالثة والأخيرة المنعقدة في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، كما دوّن في وزارة الخارجية البريطانية: FO 371/68442 E-409/27/93

في بورتسموث

في صباح يوم ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، أي بعد وصول الوفد العراقي إلى لندن بتسعة أيام، غادر الوفد لندن إلى مدينة "بورتسموث" الساحلية، واجتمع الوفدان، العراقي والبريطاني، على متن البارجة "فيكتوري" الراسية في مينائها، ووقع الوفدان على المعاهدة الجديدة دون أن يعلما بما يخبئه المستقبل لها. وقد وقّعها عن بريطانية وزير الخارجية أرنست بيفن، وعن العراق رئيس الوزراء صالح جبر، بحضور بعض الوزراء البريطانيين ورؤساء أركان القوات المسلحة.

وألقى بيفن كلمة أعلن فيها اتفاق الطرفين على إلغاء المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة ١٩٣٠، والتوقيع على معاهدة جديدة، وقال إن المفاوضات التي أجريت بشأنها لم تكن مفاوضات بين جماعتين تهدف إحداهما إلى استغلال الأخرى، أو ترمي إلى التوفيق بين اختلافات كبرى، بل لوضع الصداقة القائمة بينهما على الورق، وأن كل ما كان غير مقبول في المعاهدة القديمة قد أزيل الآن، وأن الطرفين تعاقدا على قدم المساواة وعلى قدر مقدرتهما وإرادتهما وإمكاناتهما من أجل المساهمة في صيانة السلم العالمي، وأنه يأمل أن تكون هذه المعاهدة الجديدة بداية طيبة تعقبها معاهدات أخرى لتعزيز الصداقة بين بريطانية والعالم العربي "تلك الصداقة التي نقدّرها ونعتّز بها ونحافظ عليها" وقال إنه كان واثقاً من "أن العالم العربي يثمّنها بالدرجة نفسها"[١].

وأجاب صالح جبر بكلمة شكر فيها الحكومة البريطانية على ضيافتها وقال إن الطرفين يوقعان على معاهدة تعد تعبيراً عن رغبتهما المشتركة في العيش كحليفين وصديقين حرّين متكافئين، وأن هذه المعاهدة وضعت الصداقة التقليدية بين شعبيهما على أسس جديدة متينة وأنها ستساعدهما على العمل سوية لأجل السلام والرخاء العالمي وتكون فاتحة عهد جديد للعراق وسائر الأقطار العربية.

وبعد التوقيع على المعاهدة، وتبادل الخطب، تناول الفريقان طعام الغداء معاً على

١ نشر نص خطاب بيفن عند التوقيع على المعاهدة في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، في جريدة **التايمس** اللندنية الصادرة في اليوم التالي، وهو محفوظ أيضاً في وثائق وزارة الخارجية البريطانية – الملف المرقّم: (FO 371/68445)

ظهر البارجة "فيكتوري".

وعلى أثر ذلك تبادل الملك جورج السادس، ملك بريطانية، والأمير عبدالإله، الوصيّ على عرش العراق، برقيتي التهاني التاليتين:

إلى: صاحب السمو الملكي الوصيّ على عرش العراق - بغداد ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨

إن التوقيع على معاهدة تحالف جديدة بتاريخ اليوم بين بلدينا قد سرّني كثيراً، وإني أرغب في انتهاز هذه الفرصة لأؤكد لسموكم شعور الصداقة الحقيقي والصميمي للبيت المالك والشعب العراقي. وإني لواثق من أن التوقيع على هذه المعاهدة سيكون فاتحة عهد آخر للتعاون الودي الوثيق بين بريطانية العظمى والعراق. وإنني متأكد من أن ذلك سيكون في صالح بلدينا المشترك. ويمكنكم أن تعتمدوا على حكومتي في المملكة المتحدة لبذل كل ما في وسعها لتنفيذ المبادئ التي انطوت عليها هذه المعاهدة تنفيذاً فعلياً.

جورج. آر

***

إلى: صاحب الجلالة ملك بريطانية - لندن بغداد في ١٦ كانون الثاني ١٩٤٨

تحسست كثيراً لبرقية جلالتكم إليّ لمناسبة التوقيع على معاهدة التحالف الجديدة بين بلدينا الذي تم بتاريخ١٥/١/١٩٤٨، ويسرّني كثيراً أن أنتهز هذه الفرصة الطيبة للتنويه بروابط الصداقة الموجودة بين بيتينا وشعبينا. وإني متأكد من أن هذه المعاهدة ستكون في صالح بلدينا ومنافعهما المشتركة ومؤيدة للصداقة الصميميّة الموجودة بيننا.

عبدالإله

وكذلك أرسل المستر بيفن البرقية الآتية إلى الوصيّ:

١٥ كانون الثاني ١٩٤٨

صاحب السمو الملكي الوصيّ على عرش العراق - بغداد

لا بد أن رئيس وزرائكم قد عرض لسموكم بأننا قد وقّعنا اليوم على معاهدة تحالف بين بلدينا. وقد كان من دواعي سروري العظيم أن تتاح لي فرصة تبادل وجهات النظر مع سموكم في المراحل الأولى لهذه المباحثات وتيسر لي بهذه الطريقة الاطلاع على وجهة نظركم في مشاكلنا المشتركة. لقد اتضح أن مساعدات سموكم لا تقدّر بثمن مما أوصلنا إلى النص الذي اتفقنا عليه نهائياً. والذي أثق به أنه سيكون موضع رضاكم. إنني واثق من أن هدف هذه المعاهدة الجديدة سيتحقق لأنها تستهدف تقوية الروابط بين بلدينا وهي بمثابة الحجر الأساسي في البناء الذي سيؤثر في حينه في جميع الشرق الأوسط وتبرهن على أنها كانت ذات فائدة دائمة للصلات بين المملكة المتحدة وبين شعوب ذلك الإقليم الهام ولسلام العالم أجمع.

أرنست بيفن

فأجابه الأمير عبدالإله الوصيّ على العرش بالبرقية الآتية:

فخامة المستر بيفن - لندن

أشكركم جداً على برقيتكم الرقيقة التي بعثتم بها إليّ بمناسبة التوقيع على معاهدة التحالف التي وقّعت بين رئيس وزرائنا وبينكم في ١٩٤٨/١/١٥، وإني لمتذكّر مع التقدير لجهودكم القيّمة التي بذلتموها للوصول إلى هذه النتيجة التي سيكون لها الأثر الحسن في تنمية العلاقات الطيبة الكائنة بين بلادي وبريطانية العظمى.

عبدالإله

الفصل الحادي والعشرون

سقوط المعاهدة

بينما كانت المفاوضات تجري في لندن، كانت الأحزاب السياسية المعارضة في بغداد نشيطة جداً في تهيئة الرأي العام لمعارضة المعاهدة وبعث الشكوك في حسن نيّة المفاوضين حتى قبل الاطلاع على سير المفاوضات ونتائجها. وقد استغلت الأحزاب في معارضتها ما وصفته بالأسلوب غير الديموقراطي الذي اتبع في إجراء الانتخابات الأخيرة، في حين أن تلك الانتخابات لم تختلف عن سابقاتها كثيراً. وذهبت المعارضة إلى القول بأن المعاهدة التي تتفاوض بشأنها مثل هذه الحكومة، ويبرمها مثل هذا المجلس، من شأنها أن تقيّد الشعب العراقي.

وبذلت صحافة المعارضة، تقودها **لواء الاستقلال** و**اليقظة** - الصحيفتان القوميتان الناطقتان بلسان "حزب الاستقلال" - أقصى الجهد لاستباق الحكم على المعاهدة قبل نشرها، وذهبت الصحف الأخرى، وخصوصاً **صوت الأحرار** الناطقة بلسان "حزب الأحرار" **وصوت الأهالي**، جريدة "الحزب الوطني الديموقراطي" إلى القول بأن "الوضع الدقيق الحالي، وخاصة فيما يتعلق بفلسطين، لم يكن ظرفاً مناسباً لتعديل المعاهدة".

وفي مساء ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ عقد "حزب الاستقلال" اجتماعاً سرياً حضره كل من فائق السامرائي وصدّيق شنشل وإسماعيل الغانم، أعضاء اللجنة العليا للحزب، وعدد من طلاب كلية الحقوق (منهم عدنان فرهاد ومطاع الخضيري

ونادر الشيخ خزعل ومصطفى الواعظ ومهدي الشمس، ومحمود حلمي) تحدث المجتمعون عن ترتيب مظاهرة، وشددوا على ضرورة النزول إلى الشارع في اليوم التالي مهما كان الثمن، وحتى لو تطلب الأمر اللجوء إلى القوة ضد الشرطة. وأعلن أحد الطلاب، وهو مهدي الشمس، عن استعداده لتقديم أية تضحية، بما في ذلك اغتيال بعض الزعماء، وعلى رأسهم رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ولكن الآخرين عارضوه، ولما ألحّ في اقتراحه اضطروا إلى إخراجه من الاجتماع نظراً لعنفه. وقررت الأكثرية الموافقة على خروج المظاهرات، وعارض صدّيق شنشل"[1].

وفي صباح اليوم التالي خرج طلاب "ثانوية الكرخ" إلى الشوارع، واتجهوا إلى "كلية الحقوق"، والتقوا بطلاب ثانوية الأعظمية، وتحرّكت المظاهرات حاملة لافتات تشجب تصريح الجمالي، واتجهت إلى كلية الحقوق التي تقع على الطريق المؤدي إلى البلاط الملكي، ولكن رجال الشرطة الخيّالة سدّوا الطريق في وجوههم. وخرج طلاب كلية الحقوق بقصد الانضمام إلى المتظاهرين، فتمكن رجال الشرطة من صدهم بعد سقوط عدد منهم جرحى[2]، واعتقل ٣٩ آخرون، وأغلقت كلية الحقوق. فلما علم طلاب الكليات الأخرى بما حدث قرروا – تضامناً مع زملائهم – الإضراب عن الدراسة في يوم ٦ كانون الثاني (يناير). وبعد يومين أطلقت الحكومة سراح الموقوفين، وأعيد افتتاح كلية الحقوق.

ومرّت فترة من الهدوء النسبي، وردت بعدها الأنباء من لندن عن التوقيع على المعاهدة بعد المدة القصيرة التي مرت على وصول الوفد العراقي إلى لندن. وكان صالح جبر قد أرسل مسودة المعاهدة باللغة الإنكليزية، غير موقّعة، إلى وكيله في بغداد يوم توقيعها بالأحرف الأولى في ٩ كانون الثاني (يناير) مع برقية طلب إليه فيها أن لا ينشرها إلا بعد ترجمتها إلى العربية وإعادتها إليه للموافقة على النص العربي. ولكن جمال بابان أخذ على عاتقه مسوؤلية نشر المعاهدة في اليوم التالي لتوقيعها في بورتسموث في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ مدّعياً أن ذلك "ما تحتمه العادة

١ تقرير مديرية التحقيقات الجنائية المؤرخ في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، في الملف المعنون "حزب الاستقلال"، وكذلك الملف المعنون "القضية رقم ٤٨/٥"، نقلاً عن بطاطو، ص٥٤٨ (الصفحة ٢٠٦ من الجزء الثاني من الترجمة العربية).

٢ جريدة **الزمان** الصادرة في بغداد في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، العدد٣١١٨.

الجارية في جميع بلاد العالم عند عقد المعاهدات بنشرها في وقت واحد في البلدين المتعاقدين".

وفي مساء يوم ١٥ كانون الثاني (يناير) دعا جمال بابان رجال الصحافة إلى اجتماع في ديوان مجلس الوزراء وصرّح لهم قائلاً: "إن المفاوضين العراقيين وقّعوا على مسودة المعاهدة العراقية – البريطانية بالأحرف الأولى في اليوم التاسع من ذلك الشهر على أن يتم التوقيع عليها بصورة نهائية في مدينة بورتسموث في يوم ١٥ من الشهر نفسه. وقال إن نص المعاهدة قد وصل باللغة الإنكليزية وترجم في بغداد "ترجمة موقتة" ريثما يصل النصّان النهائيان باللغتين العربية والإنكليزية"، وقال "إننا بانتظار النصوص الرسمية للمعاهدة التي نأمل وصولها بالسرعة المستطاعة، ونسلم إليكم الترجمة الموقتة راجين من حضراتكم نشرها لاطلاع الرأي العام عليها"[١].

وعلى الرغم من أن جمال بابان كان من رجال القانون ومن كبار المحامين، وكان في ذلك الوقت يشغل منصب "وزير العدلية"، فقد فاته أن حرفية النصوص لها أهميتها البالغة حتى في أبسط العقود. أما في تفسير المعاهدات بين الدول فهي – بطبيعة الحال – أشد خطورة، لأن أي اختلاف في النصوص، مهما كان بسيطاً، قد يؤدي إلى اختلافات في التفسير، وربما يؤدي إلى منازعات بين الطرفين. ولذلك فإن نشر (ترجمة موقتة) للمعاهدة لم يكن عملاً صائباً ولا متفقاً مع الدقة التي هي ضرورية في صياغة المعاهدات وترجماتها[٢].

وقد وقع المحذور فعلاً، وأثار نشر الترجمة العربية (الموقتة) للمعاهدة، الشعب العراقي بصورة غير متوقعة وبدرجة لم يسبق لها مثيل. فهبّت الأحزاب، العلنية منها والسرية، تستنكر المعاهدة وتشجبها. وأصدر "الحزب الوطني الديموقراطي" بياناً مفصلاً بعد نشر الترجمة في بغداد هاجم فيه المعاهدة واتهم الحكومة بأنها "لم تقم

١ جريدة الزمان الصادرة في بغداد في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، العدد٣١١٨.

٢ من الأمثلة الحديثة على مدى أهمية دقة ترجمة الوثائق الدولية والنتائج الخطيرة التي تؤدي إليها الاختلافات البسيطة، ما حدث لدى ترجمة قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ القاضي بانسحاب إسرائيل من (الأراضي المحتلة) أو من (أراض محتلة)، وما أحدثه الفرق الذي يبدو بسيطاً من آثار مهمة في تفسير القرار.

أي وزن للشعب العراقي، بل كبّلته بقيود جديدة مفرّطة بحقوقه،مستهينة بكرامته"[1].
وأعلن الطلاب إضراباً لمدة ثلاثة أيام تخللتها مظاهرات مستمرة كان معظم الذين ساروا فيها من طلاب الكليات.

وكان مما يجلب النظر في هذه المظاهرات تحمس اليهود العراقيين ضد المعاهدة. وقال أحمد مختار بابان "في مذكراته" إنهم اشتركوا فيها على نطاق واسع، بل إنهم – كما تبيّن في ما بعد – كانوا يصرفون الأموال من أجل حشد الناس ونقلهم بالسيارات إلى المحلات العامة، وكانوا يجلبون حتى النساء[2].

ومع ذلك فقد مرّت المظاهرات بهدوء نسبي، ولكن الأحزاب المعارضة لم تدع الفرصة تفلت من أيديها، فتسلل المتظاهرون إلى الشوارع الرئيسية في بغداد بمجموعات صغيرة، وبذلك تمكنوا من إحباط الترتيبات التي سبق للشرطة أن اتخذتها لمحاصرتهم وتفريقهم بدون اللجوء إلى استعمال القوة أو العنف أكثر مما يلزم. وكان الكثيرون من أفراد هذه الجماعات مصممين على إثارة الشغب، إذ كانوا يحملون الأحجار في جيوبهم ويخفون العصي تحت ملابسهم، بل كان بعضهم مسلحين بالمسدسات. وشارك في هذه المظاهرات، للمرة الأولى، عمال السكك الحديد في معامل "الشالجية"، وسكان "الصرائف" – بيوت القصب – المحيطة ببغداد.

وكانت التعليمات الصادرة إلى أفراد الشرطة هي تفريق المظاهرات باللجوء إلى أقل قدر ممكن من العنف، وعند الضرورة القصوى. وكان الشرطة مسلحين بالهراوات فقط، ولكنهم سرعان ما التحموا في معارك ضارية مع المتظاهرين الذين أخذوا يطلقون نيران المسدسات، وان كان معظمها يطلق في الهواء بقصد الإثارة والتخويف. وقد تكبّدت الشرطة عدداً غير قليل من الاصابات وسقط الكثيرون من الجرحى، واضطرّت الحكومة إلى إرسال تعزيزات من الشرطة تقلّها السيارات المسلحة، وكانت الأوامر الصادرة بوجوب الامتناع عن استعمال الأسلحة النارية لا تزال قائمة. وحاول المتظاهرون الهجوم على إحدى السيارات المسلحة وانتزاع إحدى الرشاشات المثبتة

---

١ سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر – بيفن ودور الحزب الوطني الديموقراطي فيها، مطبعة الأهالي، بغداد، ١٩٦٠، ص١٦.

٢ مذكرات أحمد مختار بابان، ص١٢٩.

عليها، فقاومت الشرطة هذه المحاولة، وخلال هذه الاشتباكات، والشد والجر، انطلقت الرشاشة، فكان ذلك بداية جديدة لتصاعد أعمال العنف.

وفي اليوم التالي، وفي جوّ مكهرب بنتيجة إصابة اثنين من الطلاب المتظاهرين في اليوم السابق، حدثت إصابات أخرى بما فيها مقتل طالب آخر في كلية الصيدلة بسبب الهياج الزائد من جانب الشرطة تجاه هجمات المتظاهرين عليهم، وهم بشر، لم يجدوا مناصاً من الدفاع عن أنفسهم في مثل تلك اللحظات الحرجة وإزاء الهجمات المحمومة عليهم. ولا ننسى أن أفراد الشرطة الذين التحم المتظاهرون معهم في معارك ضارية، وهاجموهم بقسوة، لم يكونوا من الأجانب، ولا من الشرطة البريطانية، بل هم من أبناء الشعب أيضاً، ومواطنون لا يختلفون في مشاعرهم عن الجماعات التي يصطدمون بها. وقد يكون بينهم إخوانهم أو أقرباؤهم، ولكنهم كانوا ينفذون ما صدر إليهم من أوامر لحفظ الأمن والنظام.

ولما نشرت ترجمة المعاهدة في يوم الجمعة المصادف ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، تدارستها الأحزاب السياسية وناقشتها، ونشرت بياناتها في انتقادها في يوم ١٨ كانون الثاني (يناير). وقد أدى نشر ترجمة المعاهدة وصدور بيانات الأحزاب وانتقادات المعارضين إلى مزيد من الهياج الشعبي، وخصوصاً بين طلاب المعاهد العالية المتأثرين ببيانات الأحزاب وانتقادات المتظاهرين. وقرر الطلاب الإضراب عن الدراسة والقيام بمظاهرات سلمية لمدة ثلاثة أيام.

وفي يوم ١٨ كانون الثاني (يناير) سار المتظاهرون إلى مجلس الأمة وتعالت هتافاتهم، فخرج إليهم بعض النواب لإسداء النصح، فصاح أحد طلاب كلية الحقوق قائلاً:

"أيها المجلس: إن نوابك لم يأتوا إليك بإرادة الشعب، وإنما جاء بهم نوري السعيد بانتخابات مزوّرة، وإنكم لا تمثلون الشعب، وإن الوزارة التي تمخّض عنها مجلسكم هي وزارة لا يعترف بها الشعب"[١].

وفي اليوم التالي أصدرت الحكومة بياناً أذاعه وكيل رئيس الوزراء جمال بابان بنفسه، وهذا نصه:

---

١ عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٧، ص٢٥٣.

"سبق أن أضرب طلاب كلية الحقوق، وشاركهم في هذا الإضراب زمرة من بقية طلاب المدارس. ورغماً عن أن ما قاموا به من الإضراب والمظاهرة التي أرادوا القيام بها كان مخالفاً للقانون، فإن الحكومة عاملت الطلاب برفق، وأخلت سبيل الموقوفين منهم، وأعادت فتح الكلية فوراً، عندما آنست منهم إصغاء للنصائح التي أسدتها لهم، ولكن ظهر "مع الأسف" أن بعض المخربين قد حملوا عطف الحكومة الذي أسدته لأبنائها على الضعف، فسوّغوا للطلاب إقامة المظاهرة التي حدثت هذا اليوم. ومع أن الحكومة كان بوسعها أن تستعمل سلطاتها القانونية لشل هذه الحركة، وقمعها بالقوة فوراً، فإنها راعت شعور الطلاب وحافظت عليهم.

أما الآن وقد انتهى الإضراب والمظاهرة، فإني أوجه كلمتي إلى الشعب العراقي الكريم عامة، وطلاب وطالبات المدارس على اختلافها، معلناً أن الحكومة قد أصدرت أوامرها – ضمن سلطاتها القانونية – إلى السلطات المختصة كافة، بمنع أي مظاهرة أو إضراب، مهما كان نوعه وصبغته، وأنها عازمة على قمع كل حركة من هذا القبيل بشدة، محافظة على الأمن العام. وإني على ثقة بأن الطلاب الذين يقدّرون الواجب الوطني، سيكونون أول من يصغي لهذا النداء، ويتركون الأمور إلى ممثلي الأمة، وقادة الرأي، والساسة، الذين هم أجدر بملاحظة الشؤون العامة... وأن لا يلجئوا الحكومة إلى أن تستعمل صلاحيتها التي زودها بها القانون حفظاً للأمن وسلامة المجتمع...".

ولكن هذا البيان استفزّ الطلاب بدلاً من تهدئتهم، واستغلته المعارضة، وفي ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ خرجت مظاهرة أخرى اشتركت فيها، إلى جانب الطلاب، فئات أخرى من الشعب، وارتفع الهياج، وتبادل أفراد الشرطة والطلاب إطلاق الرصاص، ووقعت إصابات عديدة في كلا الجانبين. ولما أطلق رجال الشرطة الرصاصة على المتظاهرين في مواجهة ساخنة، قتل أربعة طلاب مع عدد كبير من الجرحى. وفي اليوم التالي اتجهت وفود الطلاب وأهالي القتلى والجرحى إلى المستشفى الملكي لرؤيتهم وتسلم جثث من قتل منهم، فطاردت سيارات الشرطة المسلحة الطلاب إلى داخل بناية المستشفى وفتحت النار، وأصابت اثنين آخرين، أحدهما طالب في كلية الصيدلة، فحمله زملاؤه إلى مكتب العميد الذي آلمه منظرهم

فبادر بتقديم استقالته، وشاركه في الاستقالة عدد من أساتذة كليتي الطب والصيدلة وموظفي المستشفى، ويقال إن عددهم بلغ مئة وعشرة أشخاص.

وعلى أثر ذلك قدّمت الجمعية الطبية العراقية احتجاجاً إلى الحكومة، كما قدّمت الجمعية احتجاجاً آخر إلى عمادة الكلية الطبية، فوجّه مدير الشرطة العام كتاباً إلى عميد الكلية الطبية أعرب فيه عن أسفه لما حدث وأكد أن الأوامر التي تلقاها من وكيل رئيس الوزراء ووزير الداخلية منذ بدء الاضطرابات كانت تقضي بصورة جازمة وصريحة بعدم استعمال السلاح مهما كلف الأمر، وأضاف أنه قد تشكّلت لجنة للتحقيق بصورة مستعجلة لإظهار الفاعل وتطبيق أشد العقوبات بحقه.

وكانت جنازات القتلى تُشيّع يومياً، وأصبحت مواكب التشييع مناسبات للتظاهر. ويروي أحمد مختار بابان أن المظاهرات أخذت تتوسع يوماً بعد يوم، وبدأ قسم من رجال السياسة المعارضين للوزارة يؤيدون المظاهرات، منهم مثلاً نصرت الفارسي ومحمد رضا الشبيبي، حتى إنهم كانوا يمشون وراء الجنازات. ويعرب أحمد مختار بابان عن اعتقاده بأن "بعض تلك الجنائز كانت كاذبة، أي أنها لم تكن تحمل قتلى الصدامات وأن الغرض منها كان تهييج الناس ضد المعاهدة"[1].

وأشار إلى موضوع النعوش الفارغة أيضاً الدكتور محمد حسن سلمان في مذكراته قائلاً:

"وقد زاد في حماس الجمهور عند تشييع الضحايا ما صاحب ذلك من حمل النعوش الفارغة، واندساس بعض العناصر المشبوهة، مما زاد في إثارة المشاعر وتفاقم الفوضى..."[2].

وقد ظهرت صحة هذه الظنون في أحد مواكب التشييع، وكانت فضيحة مضحكة. وتفصيل الحادثة أن الشيوعيين كانوا، في ما يبدو، قد اتفقوا مع شخص يدعى "شخنوب" على إعطائه خمسة دنانير، وكان مبلغاً محترماً في ذلك الوقت، ليرقد في تابوت يطوفون به الشوارع زاعمين أنه تابوت أحد قتلى المظاهرات، على أن يخرجوه من التابوت سراً عندوصولهم إلى المقبرة. وبينما كان المتظاهرون يطوفون به في

١ **مذكرات أحمد مختار بابان**، ص١٢٩.

٢ الدكتور محمد حسن سلمان، **صفحات من حياة**، الطبعة الأولى، بيروت، ص٢٤٤.

شوارع بغداد، وضعوه على الأرض "في ساحة الأمين" في قلب العاصمة بغداد، بقصد الاستراحة، أو لغرض إلقاء بعض الخطب الوطنية النارية في رثاء الشهيد المناضل، فظن الرجل أن المتظاهرين وصلوا إلى المقبرة، فلما طال بقاؤه على الأرض، استولى عليه الخوف، وخشي أن يكونوا قد خدعوه وأنهم سيدفنونه، فرفس غطاء التابوت الذي لم يكن مثبّتاً بقوة لأنه كان موقتاً، وخرج منه هارباً بين دهشة الجمهور وضحكاته.

وكانت حادثة "شخنوب" وخروجه من التابوت حياً، إحدى فضائح الشيوعيين التي أصبحت موضوع تندّر الناس، وحادثة مضحكة تناقلتها الصحف العالمية، وأساءت إلى سمعة الشيوعيين ومصداقيتهم إساءة بالغة.

ويروي الدكتور مهدي عبدالأمير السمّاك في كتابه **مذكرات وخواطر طبيب بغدادي** حادثة مماثلة كان هو مدبرها مع زميله الطالب في كلية الطب (الدكتور فيما بعد) جابر محسن، في اليوم التالي لمقتل الطالب "شمران الياسري" برصاص الشرطة. يقول الدكتور السمّاك أنهما اشتريا من منطقة (باب الآغا) في بغداد – حيث تباع التوابيت – تابوتاً رجعا به إلى بناية المستشفى الملكي، ووضعاه في ركن خال تحت الأشجار كانت فيه قطع من جذور النخل المقطّعة. واختارا منها قطعة بثقل الجسم البشري تقريباً، وبحجم التابوت، ووضعاها فيه. ثم لفّا التابوت بالعلم العراقي ووضعا في مقدمته اسم الطالب "شمران الياسري" الذي كانت جثته قد دفنت في الليلة السابقة. ولما حلّت الساعة التاسعة صباحاً، وتوافد الناس على الكلية، رفعا النعش مع زملائهما من حملة الشموع وخرج الجميع هاتفين ومكبّرين، وتقاطرت جموع الناس تحفّ بجثمان الشهيد.

ويواصل الدكتور السمّاك رواية الحادثة قائلاً:

سارت الجموع الغفيرة المشيعة خلف النعش تهتف وتندد بالاستعمار وبسقوط المعاهدة من ساحة الكلية إلى خارج المستشفى مروراً بباب المعظم واستمراراً في شارع الرشيد والتحقت بالموكب الضخم أيضاً جموع كثيرة من أفراد الشعب والنساء منهم يولولن ويلطمن الصدور. وتبارى بعض الخطباء والشعراء في إلقاء خطاباتهم وقصائدهم الشعرية ووصلت مظاهرة التشييع إلى الباب الشرقي في نهاية شارع الرشيد ومنها انعطفت راجعة باتجاه شارع الملك غازي الذي يخترق المناطق الشعبية من

بغداد وأصبح الموكب غاصاً تماماً بالمشيعين الذين تقاطروا من تلك المناطق والأزقة والمحلات.

وصل الموكب عند رجوعه إلى باب المعظم ثانية وقد قاربت الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر وكان أحد رجال الدين من أئمة الجوامع مرافقاً للنعش منذ بدايته الأولى وسائراً في مقدمة النعش يهتف بهتافات دينية ووطنية بحماسة شديدة وقد أخذ التعب والارهاق منه مأخذهما حتى وصول الموكب إلى باب المعظم ثانية وهناك وبالقرب من وزارة الدفاع القديم أراد الإمام أن يدخل (الجثمان) إلى الجامع المجاور لبناية الوزارة للصلاة عليه. وإذ ذاك أصابنا الحرج وأُسقط في أيدينا وخشينا أن يفضح أمرنا وحاولنا ثني الإمام عن رغبته تلك ولما أصرّ الإمام وقد جف ريقه حتى اضطررنا أن نجابهه بالحقيقة بأن النعش رمزي وما فيه ليس جثمان الشهيد بل قطعة من جذع النخل! وحينذاك أصابت الإمام رعدة قوية وبانت على وجهه علامات الغضب وكاد يصفع أحدنا من شدة تأثره مكتفياً بالقول (قبحكم الله)!

وبعد أن انتهت مظاهرة التشييع حملنا النعش إلى داخل مرافق الكلية من بابها الخلفي بحجة تسليمه إلى ذويه وانفض الناس[1].

***

ولم تقتصر المظاهرات على العاصمة بغداد وحدها، بل عمد أعضاء الأحزاب المعارضة إلى تحريض الشعب في الألوية الأخرى، فخرجت مظاهرات في النجف، وجاءت احتجاجات من الديوانية، والناصرية، وحدثت اضطرابات في البصرة، وأخرى في السليمانية، ومظاهرات في الموصل.

وقد وقعت هذه الأحداث جميعاً بينما كان صالح جبر لا يزال في لندن، وفي هذه الأثناء وزّعت في بغداد عدة آلاف من مناشير كانت غفلاً عن التوقيع، تهاجم

---

١ الدكتور مهدي عبدالأمير السمّاك، **مذكرات وخواطر طبيب بغدادي**، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة، ٢٠٠١، ص٧٦ – ٧٩.

المتظاهرين، وتتهم الشيوعية والصهيونية بالعمل على نشر الفوضى تمهيداً لإشعال نار حرب أهلية بين أبناء الوطن الواحد بقصد خراب المملكة وهدم الكيان العراقي وصرف الأذهان عن الدفاع عن فلسطين، ودفع العراق إلى أحضان روسيا.

وفيما يلي نصوص هذه المناشير:

المنشور الأول

﴿إلى الشعب العراقي الكريم﴾

لقد تمكن أخيراً مع الأسف الشيوعيون الهدامون المنتشرون في هذه البلد من عبيد موسكو ومأجوريها أن يتوصلوا إلى شيء من غاياتهم الدنيئة بنشر الفتن والفوضى التي هي أساس نظامهم ودعايتهم وغاية ما يرمون إليه من مساعيهم السرية والعلنية إذ تمكنوا أن يبرقعوا أساليبهم الهدامة في بعث الاضطراب بستار الوطنية التي هم براء منها فانطلت مع الأسف على كثير من شباب هذه البلد الذين يدفعهم الحماس الوطني إلى إعلان شعورهم والتعبير عن عواطفهم من حيث لا يدرون انهم مساقون من وراء الستار بأيدي محركة خفية هدامة تريد أن تستغل عواطفهم هذه وتوجهها في الوجهة التي تريدها من الإخلال بالأمن ونشر الفوضى وهدر الدماء البريئة ليستطيعوا التصيد بالماء العكر والوصول إلى أهدافهم التي يرمون إليها من وراء هذه المؤامرات وأقل ذلك صرف أذهان الشعب العراقي عن محنة فلسطين في هذا الظرف العصيب الذي يتطلب تعبئة الجهود كافة لهذه القضية القومية الخطيرة.

وإنهم لم يفعلوا إلا إجابة للنداء الشيوعي الذي طلب إليهم تأييد السياسة الشيوعية في الشرق الأوسط ولا سيما ما كان منها تجاه فلسطين التي كانت روسيا من أهم الدول المتحمسة التي تبغي القضاء على الكيان العربي فيها وإنشاء دولة صهيونية تكون تابعة لها وفي ذلك القضاء التام على العروبة والإسلام.

لقد ظهرت نوايا هؤلاء الهدامين الشيوعيين في هذه الأيام عند غياب

رئيس الحكومة فخامة الأستاذ صالح جبر فخلا لهم الجو نوعاً ما للعمل وظهرت مقاصدهم واضحة في هذه المظاهرات وفي شعاراتهم وهتافاتهم إذ كانوا يهتفون بحياة ستالين والشيوعية وثورة أكتوبر وكانت نداءاتهم (إطلاق الحريات خير من النضال في سبيل فلسطين) وهذا هو بالذات ما يبتغونه من تحركاتهم الهدامة لطعن القضايا الوطنية الكبرى وقضية فلسطين من أهمها بالصميم.

إن الشيوعية الدولية والصهيونية العالمية أول ما ترميان في حركاتهما هو نشر الفوضى والاضطراب في الأمن تمهيداً لإشعال نار الحرب الأهلية بين أبناء البلد الواحد، وإن أهدافهم تتلخص الآن في (١) خراب هذه المملكة وهدم الكيان العراقي (٢) صرف الأذهان عن الدفاع عن فلسطين لتقوى بذلك الصهيونية فتذهب فلسطين ضحية لها نتيجة انصراف العرب ولا سيما العراق عنها (٣) دفع العراق إلى أحضان روسيا وقد تجلت هذه الأغراض بوضوح في كثير من المواقف أثناء هذه المظاهرات.

إن الذي يؤسف له أن يندفع بعض السياسيين العراقيين إلى تأييد مثل هذا الموقف المشين قصداً أو جهلاً وغفلة وإن كان البعض منهم يرمي ولا شك بموقفه هذا إلى إسقاط الوزارة بهذا الأسلوب الدنيء والتوصل إلى كراسي الحكم عن طريق نحر المصلحة الوطنية ولو كان في ذلك الخروج على القانون وإخضاع الدولة إلى سياسة الشوارع.

فندعوكم أيها العراقيون الكرام بعد أن اتضحت لكم نوايا هؤلاء الهدامين ألا تكونوا فريسة أطماعهم الخسيسة بل أن تقاوموا كل حركة مثل هذه واتحدوا وكونوا جبهة واحدة لهذا الوطن ولا تدعوا لأيدي الإفساد وأصابع الفتنة أن تندس بين صفوفكم.

عاش العراق وطناً حراً مستقلاً تحت راية صاحب الجلالة الملك المفدى ورعاية صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم.

(المنشور الثاني)

يا أبناء العراق الكرام

أيها الغيارى على هذا الوطن!

أيها الغيارى على حماية كيان العراق من عبث العابثين.

أيها الغيارى على مستقبل البلاد وعلى قضية فلسطين وعلى عقائدكم وتقاليدكم وأخلاقكم.

تيقظوا وانتبهوا

فقد ظهر دعاة السوء وكشفوا النقاب عن وجوههم للعيان فلم يبق فيهم شك لمرتاب.

لقد ظهر الهدامون الذين لا يرعون لهذا الوطن لا غيرة ولا ذمة فأرادوها فتنة شاملة يصطلي العراق بنارها فلا تبقي له على كيان ولا على حرمة أو كرامة.

لقد تقدم هؤلاء على مرأى ومسمع من الجميع معلنين دستورهم الهدام ودعايتهم الحمراء هاتفين بحياة ستالين وسقوط فلسطين باسم الحرية التي تنادوا بها زاعمين أنها اليوم تقدم على قضية فلسطين وليست الحرية التي يبتغونها إلا حرية الهدم والتخريب وفتح الباب لكل دعاية سيئة قاصدين صرف الاذهان عن قضية العرب الكبرى اليوم وهي قضية فلسطين تنفيذاً لسياسة روسيا وموقفها الغادر من فلسطين.

أجل لقد استغل هؤلاء وغيرهم من الانتهازيين الفرصة فحرضوا الطلاب الأبرياء ودفعوهم إلى أن يقفوا ضد مصلحة الحكومة والأمن واتخذوا منهم أداة للفتنة والفوضى التي كان من نتائجها إراقة الدماء البريئة.

لقد ظهرت حقيقة هؤلاء في مظاهرات الأيام الأخيرة فعلى كل عراقي غيور أن لا يكون آلة مسخرة لمثل هذه العناصر الهدامة. وعلى العراقيين جميعاً أن يكافحوها بكل ما يستطيعون ضماناً لوحدة العراق وتثبيتاً لكيانه الوطني وحمايته من عبث العابثين وفي الأخير إحباط مساعي

هؤلاء في صرف أبناء هذا الشعب عن مواصلة العمل لقضية فلسطين.

عاش العراق حراً مستقلاً

عاش الملك

عاش الجيش الباسل

عاش الوطنيون الغيارى على وطنهم من عبث العابثين

ولتسقط الشيوعية والصهيونية المجرمتان وليسقط أذنابهما المفسدون.

عاش صاحب الجلالة الملك المعظم ووصيه الأمين

(المنشور الثالث)

إلى كل عراقي منصف من أبناء هذا الشعب الكريم

إلى كل مواطن غيور على كيان هذا البلد ودستوره ومستقبله

إلى كل عراقي يحرص على مصالح هذا البلد ويقدر عواقب الأمور

إلى كل عراقي مؤمن يغار على قوميته ودينه ويغار على مستقبل فلسطين.

لقد وضح الصبح لكل ذي عينين وبرح الخفاء عن أغراض العناصر الهدامة المنتشرة بين أبناء هذا الشعب وذلك في المظاهرات التي كان من أهم العاملين فيها من وراء ستار، أذناب موسكو ودعاة الصهيونية في هذا البلد العربي المؤمن بنضال العراق في سبيل فلسطين والعمل على تثبيت كياننا العراقي العزيز.

لقد استغل الشيوعيون والهدامون ومأجورو الدعاية الصهيونية والشيوعية وبعض الانتهازيين من أضداد الحكومة الحاضرة الذين يسعون للتوصل إلى كراسي الحكم عن طريق الفوضى والتغرير بالشباب ودفع الطلاب إلى المزالق، نقول لقد استغل هؤلاء فرصة إعلان المعاهدة وغياب بعض رجال الحكومة عن البلد واستغلوا أيضاً عواطف الطلاب الوطنية البريئة فدفعوهم باسم الوطنية هذه الذين هم أعداؤها إلى القيام بالتظاهرات

ومن ثم إلى نشر الفتن والقلاقل والهتاف برجال الشيوعية الحمراء قاصدين من ذلك إلقاء العراق في أتون الفتنة ونشر الإرهاب والفوضى وإراقة الدماء البريئة ثم من وراء ذلك إشعال نار حرب أهلية في العراق كما هو الحال الآن في اليونان والصين لأن ذلك منهجهم في الدعاية الشيوعية وتثبيت أقدامها لأن التربة الصالحة للشيوعية هي التربة التي تسودها الفوضى والاضطراب ونيران الحروب الأهلية. وذلك إنما هو مقدمة لإلقاء البلاد في أحضان روسيا الشيوعية حيث لا يبقى لهذا البلد العربي المؤمن أي حرية أو كيان أو قومية أو كرامة وطنية أو شريعة إسلامية.

ونحن نستغرب ان تأخذ الغفلة كثيراً من شبابنا فينجرفوا في هذا التيار الخطر الهدام غير حاسبين لذلك حساب العواقب على مستقبل العراق والعرب جميعاً وما في ذلك بوجه خاص من طعنة مسددة إلى صميم قضية فلسطين.

إننا نطلب إلى جميع الغيارى في هذا البلد أن ينتبهوا لهذه الحركات الهدامة ويعملوا كل واحد لمكافحتها كما نكافح الوباء وذلك قبل أن يستفحل الداء ويعز الدواء ونندم على ما فرطنا في حق هذا الوطن بسكوتنا عن أعمال هؤلاء الهدامين من حيث لا ينفع الندم.

***

ادعت الأحزاب المعارضة أن هذه المناشير طبعت في مطبعة الحكومة وأشرف على طبعها عبدالجبار الأمين، مدير الدعاية العام، ونفر آخر من مؤيدي الوزارة، وأن المقصود بها كان تفريق الصفوف وتشويه الحركة الوطنية[1]. وحذّر بيان الأحزاب الشعب من "هذه الدسائس" وأوصاه بأن لا يقيم لها وزناً وأن يتمسك بالبيان الذي

١ قال عبدالرزاق الحسني إنه اجتمع بالدكتور ضياء جعفر وزير المواصلات والأشغال في وزارة صالح جبر، في لندن يوم ٦ آب (أغسطس) ١٩٦١، وسمع منه بأنه هو الذي أعدّ هذه المنشورات ودفع بها إلى عادل عوني صاحب جريدة **الحوادث** فطبعها. وأراد الناس احراق مطبعته فاستنجد بالشرطة لحمايتها. (**تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٧، ص٢٦٣).

صدر بأمر الوصيّ وما تضمنه من وعود مقطوعة للشعب العراقي بعدم إبرام أية معاهدة لا تحقق أماني البلاد.

ونشر صادق البصّام، عضو مجلس الأعيان ومن خصوم صالح جبر السياسيين، بياناً في جريدة **الزمان** استنكر فيه تلك المناشير التي سماها "مناشير التفرقة" وقال إنها تعبير عن حركة رعناء دبرها أعداء العراق لكي يزيدوا في الطين بلة ولكي يستغلوا الموقف الوطني الرائع الذي تصدّره الوصيّ ويصبغوه بأصباغ لا تأتلف والأهداف التي رمى إليها الوطنيون. وإن هذه المناشير كانت صدى لما رددته الإذاعة البريطانية من شجب للحركة الوطنية التواقة إلى التحرر من قيد الاستعمار البريطاني.

ثم أدلى صادق البصّام لمراسل وكالة **اسوشييتيد بريس** بحديث أذاعه راديو بيروت في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ قال فيه:

> وزّع في الصباح الباكر من يوم ٢٦ كانون الثاني منشور آخر بالمعنى نفسه يهاجم المناشير التي وزّعت تأييداً للحكومة ووصفتها بأنها سخيفة المعنى مفضوحة القصد، مضللة للرأي العام. وكان المنشور يستنكر المؤامرات والدسائس الاستعمارية ويدعو إلى "النضال" من أجل:
>
> ١ - إلغاء معاهدة بورتسموث الجائرة.
>
> ٢ - إسقاط وزارة صالح جبر وتأليف وزارة وطنية مخلصة تقف إلى جانب شعبنا وتدافع عن استقلال قطرنا وتدافع عن حريته.
>
> ٣ - تحرير فلسطين من الاستعمار والصهيونية وإحباط مشروع تقسيمه.
>
> ٤ - حلّ المجلس النيابي الحالي.
>
> ٥ - إطلاق الحريات الديموقراطية.

***

وعلى أثر هذه الأحداث عقد مجلس الوزراء في اليوم نفسه ٢١ كانون الثاني (يناير)

اجتماعاً قرب الظهر حضره مدير الشرطة العام (علوان حسين) ومدير شرطة بغداد، ومتصرف لواء بغداد (مظفر أحمد)، وأبدى قادة الشرطة عجزهم عن السيطرة على الموقف إلا إذا سمح لهم بإطلاق النار. وأبدوا أيضاً أن غضب الجماهير لم يعد موجّهاً إلى الحكومة والوفد العراقي المفاوض وحدهم، بل إلى الوصي نفسه أيضاً. ومع ذلك لم يوافق مجلس الوزراء على فتح النار على المتظاهرين، ودعا نائب رئيس الوزراء إلى اجتماع مع نائب رئيس مجلس الأعيان (في غياب رئيسه نوري السعيد في لندن) ورئيس مجلس النواب، إلى اجتماع طلب فيه نصيحتهما في ما يجب اتخاذه من إجراءات إزاء هذا الوضع، فلم يبد أي منهما رأياً ولا اقتراحاً، بل قالا إن ذلك من مسؤوليته وليس من مسؤوليتهما. وإزاء هذا الجواب ذهب جمال بابان إلى الوصيّ واقترح عقد اجتماع عاجل لبحث الوضع الخطير الذي تجتازه البلاد. وكان الوصيّ حائراً مضطرباً، فوافق على عقد الاجتماع المقترح، فعقد في مساء اليوم نفسه الأربعاء المصادف ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ ودعي لحضوره الزعماء السياسيون الرئيسيون، وأعضاء الوزارة الموجودون في بغداد، ولم يغفل الوصيّ في هذه المرة دعوة رؤساء الأحزاب العلنية[١].

ولما حضر المدعوون جميعاً افتتح الوصيّ الاجتماع قائلاً: "جمعتكم هنا لا بصفة حكومة أو معارضين، بل بصفة مواطنين" وطلب إلى الحاضرين إبداء آرائهم في الظروف التي تجتازها البلاد بصراحة لا يشوبها التردد، وأن يتحدثوا كما لو كانوا يتحدثون في ما بينهم، وأن يحددوا المشاكل التي تعاني منها البلاد بصدق، ويشخّصوا أسبابها، ويصفوا علاجها، وأن يفصحوا حتى عن الأفكار التي قد يتهيّبون من الإفصاح عنها أمامه عادة. ثم أشار إلى المعاهدة قائلاً:

١ حضر الاجتماع، فضلاً عن الوصيّ ووكيل رئيس الوزراء جمال بابان، ووزير الداخلية توفيق النائب، كل من: يوسف غنيمة (وزير المالية) وضياء جعفر (وزير المواصلات والأشغال)، وجميل عبدالوهاب (وزير الشؤون الاجتماعية) وتوفيق وهبي (وزير المعارف) وعبدالإله حافظ (وزير التموين)، ورؤساء الوزارات السابقون جميل المدفعي وحمدي الباجه جي وحكمت سليمان وأرشد العمري، ووكيل رئيس مجلس الأعيان صادق البصّام، وداود الحيدري، ومصطفى العمري، والسيد عبدالمهدي، ومولود مخلص. ومن نواب المعارضة محمد رضا الشبيبي، ونصرت الفارسي، وجعفر حمندي، ورئيس "حزب الاستقلال" محمد مهدي كبّة، ورئيس "الحزب الوطني الديموقراطي" كامل الجادرجي، ومعتمد "حزب الأحرار" علي ممتاز الدفتري، ونقيب المحامين نجيب الراوي.

"إننا والحكومة كنا نعتقد بأن مشروع المعاهدة الجديدة هو في مصلحة الشعب، وقد رأيتم ما وقع في البدء من أحداث مؤلمة حول هذه المعاهدة. وقد دعوتكم، وأنتم أصحاب الرأي في البلاد، لأخذ رأيكم في المعاهدة وفي الأحداث التي وقعت. إن البلد بلدكم، فإذا كنتم توافقون كلكم على المعاهدة فإنها تقبل. وهي لا يمكن أن تفرض فرضاً على الشعب وعلى الرأي العام".

وكان أول المتكلمين بعد الوصيّ وكيل رئيس الوزراء جمال بابان، فاستهل كلامه بتقديم إيضاح للوضع وقال إن الاضطرابات بدأت في يوم ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ بإضراب أعلنه طلاب كلية الحقوق واستمر ثلاثة أيام، وفي اليوم الرابع شعرت الحكومة أن الوضع أكثر حرجاً والمظاهرة مرتبة بشكل قوي ومن اتجاهات مختلفة، وأن الحكومة علمت أنها لم تخرج لإظهار الشعور وإنما للسلب والنهب، فاتخذت التدابير اللازمة، وتلقت أمراً من سمو الوصيّ بعدم استعمال السلاح مهما كلف الأمر، وأن الشرطة لم تستعمل السلاح ولكن قسماً من الناس هجموا على سيارة مسلحة، واستولوا على رشاشة، وقُتل أربعة أو خمسة من أفراد الشرطة، كما سقط أربعة وثمانون جريحاً منهم، كما سقط من الأهالي حوالى (١٠ - ١٥) جريحاً. وقال جمال بابان لو استعملت الحكومة السلاح لقضت على المئات من المتظاهرين الذين كان عددهم يقدر بالألوف.

أما المظاهرة التي خرجت في ذلك اليوم من الأعظمية ثم من الكرخ ومن الكلية الطبية فقد قتل فيها أحد الطلاب وهو فوق السطح. وقال إنه مع اعتقاده بأن الشرطة لم تستعمل السلاح إلا أن هناك من قال إنها قد استعملته، وهذا قد يكون صحيحاً لأن الشرطة بشر، ولا يمكن لأحد أن يقف أمام الموت بغير دفاع عن النفس. وختم جمال بابان كلامه قائلاً إن الحكومة مسيطرة على الوضع وليست خائفة.

وأعقب وكيل رئيس الوزراء في الكلام كامل الجادرجي "رئيس الحزب الوطني الديموقراطي" فاستهل كلامه قائلاً إن الوضع ناشئ من قضية المعاهدة والاستياء الذي أحدثته عند نشرها، لأن الشعب كان يأمل بعد انتهاء الحرب وتطور الحوادث العالمية أن يحصل على ما يؤمن المطالب الوطنية، وقال إنه يعتقد بوجود إجماع عام على

أن المعاهدة غير مرضية. ولما كانت الأحزاب مشلولة والصحف غير حرة والكتل ليس لها واسطة للتعبير فقد شعرت الفئة المثقفة بضرورة التعبير عن شعورها فقامت بالمظاهرات. وقال إن الشرطة استعملت منتهى القوة والقسوة وإن لديه معلومات وثيقة بهذا الخصوص، في حين أنها يجب أن تدافع عن الناس لا أن تهاجمهم.

وتكلم بعده محمد مهدي كبّة "رئيس حزب الاستقلال" وقال في معرض كلامه أنه لا يتفق مع وكيل رئيس الوزراء بوجود عناصر هدّامة، وأن التهمة الموجهة إلى حزب الاستقلال بالذات غير صحيحة، وأنه يعطي (كلمة شرف) بأن حزبه، رغم استيائه من المعاهدة، حاول ضبط أعضائه، وأن المعلومات التي بلغتهم هي أن الشرطة استفزت الناس ونكلت بهم.

وأعقبه في الكلام جميل المدفعي، فشكر الوصيّ على موقفه بإصدار الأمر إلى وكيل رئيس الوزراء بعدم استعمال السلاح مهما كلف الأمر. ثم أعرب عن اعتقاده بأنه ليس من السهل تمشية المعاهدة بصيغتها الحالية، وعلى الرغم من "أننا جميعاً نعتقد بضرورة التحالف مع بريطانية" فإن ذلك يجب أن يكون بشروط تضمن مصالحنا وكرامتنا، وإن المعاهدة الحالية ليست أداة صالحة لتحالف حميم.

ثم تكلم الآخرون تباعاً، وأعربوا عن آرائهم بكثير من الجرأة والصراحة. وكان موظفو البلاط الملكي يدوّنون أقوال المتكلمين[1]. وقد أجمع الساسة الذين تكلموا، على انتقاد المعاهدة واقترحوا رفضها لاعتقادهم أنها لم تكن في مصلحة العراق.

تكلم السيد عبدالمهدي بإسهاب، وأسند المظاهرات إلى الحزب الشيوعي الموجود في البلاد، وقال إن هناك أيادي نزعات ومذاهب (أفكاراً هدّامة) ترمي إلى استغلال الموقف "وإذا أردنا خدمة الواقع، فيجب أن نبدي آراءنا بصراحة". وقال إن الموضوع أخطر من "شرطة... وطلاب... فالموضوع أعمال وتفكير ومذكرات وأهداف وخطط".

وقال البصّام إن المظاهرات التي خرجت إنما هي ثورة بسبب المعاهدة، ولكنها تشعّبت على قضايا كثيرة. وأضاف أنه بسبب موقف إنكلترة من العراق، وموقفها من

١ نشر عبدالرزاق الهلالي (الذي كان معاوناً لرئيس التشريفات الملكية، وحضر الاجتماع) في كتابه المعنون **من حديث الذكريات** المطبوع في بغداد سنة ٢٠٠٢، المحضر الذي أعده موظفو البلاط لهذا الاجتماع في سجلات البلاط الملكي (ص٦٨ – ٩٨).

العرب خصوصاً في فلسطين، أجمع الرأي العام على أن إنكلترة لم تتمسك بالمعاهدة القديمة، وأن التصديق على المعاهدة الجديدة يجعل العراق آلة تسيّرها منافع بريطانية. وقال أيضاً إن المجلس النيابي وافق على المقررات السرية والعلنية التي اتخذها مجلس الجامعة العربية. وكان من مقرراته السرية عدم التعاون مع أية جهة تعاكس فلسطين. وتجاه هذا القرار لا يجوز أن يعقد حلف سياسي مع بريطانية قبل أن ينجلي موقف بريطانية من فلسطين.

وقال مصطفى العمري إنه يعتقد أن نشر المعاهدة هو الذي سبّب المظاهرات، وكان المؤمل أن نرى معاهدة تحالف مشابهة لمعاهدة تركية مع بريطانية. ولكن المعاهدة الحالية، مع الأسف، خيّبت الآمال.

وتكلم السيد محمد الصدر مخاطباً الوصيّ وقال إنه يتفق مع الإخوان بإحالة الأمر إلى الوصيّ "... الكلّ يعلم أن رأيكم هو الرأي الأصوب والأعلى، ولكننا اجتمعنا لنعرض رأينا للعمل".

وتكلم نجيب الراوي، نقيب المحامين، مخاطباً الوصيّ أيضاً، فقال إن سموه طلب أن تنحصر الآراء في بيان الطرق والمقترحات التي يعالج بها الوضع، وترك إبداء الرأي في المعاهدة إلى الطرق الأصولية. وأضاف أن الآراء كانت متفقة على أن إعلان المعاهدة هو السبب الرئيسي للحوادث، على الرغم من أن هذه الحوادث لم تخل من أياد مغرضة أساءت إلى سمعة البلد وكرامته. ومع أن الشعب لا يخفى عليه أن المعاهدة لم تعرض على البرلمان، ولم تأخذ شكلها الدستوري، ولكن زيادة في تطمينه، لا بأس من إصدار بيان يتضمن وعداً للشعب بأن الحكومة ستدرس المعاهدة دراسة كافية تتوخى فيها حقوق البلاد ورغبتها. وأقترح أن تنشر الأحزاب بيانات تدعو فيها إلى الهدوء والسكينة، وتبدي أنها ستطالب بتلبية مطالب البلاد، مع وجوب تشكيل لجنة للتحقيق في تجاوزات الشرطة صلاحيتها خلافاً للأوامر.

وقال أرشد العمري إن خلاصة الموضوع هي أن المعاهدة الجديدة هي سبب فوران الحالة، وإنه يعتقد أن من الضروري إهمالها. وقال إن هذا يذكّر بمعاهدة سنة ١٩٢٧ ورفض العسكري لها آنذاك، وجاءت معاهدة سنة ١٩٣٠ وبدّلت الاستعمار بحالة الاستقلال. أما هذه المعاهدة فقد بدلت الاستقلال بالاستعمار، وقال: "وعلى هذا

أصرّح بضرورة تخليص (المملكة) واستعمال نفس الطريقة التي استعملها المرحوم عمكم (يريد الملك فيصل الأول) الذي وفّق، وأسأل الله أن يوفقكم"[١].

ومما يلفت النظر لدى الاطلاع على محضر هذا الاجتماع المطول أن أعضاء الوزارة الموجودين في الاجتماع لم يتكلموا قط، باستثناء الدكتور ضياء جعفر، وزير المواصلات والأشغال، الذي تكلم مدافعاً عن المعاهدة بجرأة كبيرة قائلاً أنها ليست في غير صالح العراق.

أما بقية أعضاء الوزارة، وهم يوسف غنيمة (وزير المالية) وتوفيق النائب (وزير الداخلية) وعبدالإله حافظ (وزير التموين) وجميل عبدالوهاب (وزير الشؤون الاجتماعية) وتوفيق وهبي (وزير المعارف)، فلم يبد أحدهم رأياً في تأييد المعاهدة أو انتقادها، ولم ينبس ببنت شفة. ولعلهم كانوا محرجين في موقفهم كأعضاء في الوزارة التي اقترحت عقد المعاهدة.

وقد دام الاجتماع حوالى خمس ساعات، ولا بدّ أن الوصيّ كان خلالها يواجه صراعاً داخلياً مريراً، وبدا عليه الميل إلى ما عرضوه واضحاً. ولا شك أنه كان في دخيلة نفسه يرى أن المعاهدة في مصلحة العراق، وهو الذي شرع في مفاوضاتها، وشارك في الاجتماعات الأولى التي عقدت بشأنها في بغداد، ثم أجرى محادثات عديدة حولها في لندن. ولذلك أصبح الآن يشعر بحرج كبير بين موقفه السابق، وعلاقاته بأصدقائه الإنكليز الذين ألحّ عليهم بعقد المعاهدة الجديدة، من جهة، وبين ضغط الشعب والسياسيين، من جهة أخرى. وبدا وكأنه كان يخشى أن تتكرر الأحداث التي مرت عليه في عام ١٩٤١، ولذلك لم يرغب في أن تتفاقم الأمور إلى درجة تستدعي تدخل الجيش. فإلى ذلك الحين لم تعلن الأحكام العرفية، ولم تنزل قطعات الجيش إلى الشوارع، وإنما تركت معالجة الأمور لسلطات الأمن الداخلي.

وأخيراً رضخ الوصيّ لضغط الساسة المجتمعين من المعارضين للمعاهدة، إضافة إلى ضغط الشارع، فوافق على إصدار بيان إلى الشعب، وتقرر تأليف لجنة مصغّرة

---

١ يروي الهلالي الذي كان حاضراً في الاجتماع وكان يدوّن محضره:
"لقد لاحظنا ونحن نسجّل الأقوال، أن السيد أرشد العمري كان كثير الحماس وأكثر تأثراً لما وصل إليه الوضع دون أن نعرف السبب ولكنه ظهر بعد حين أن كان يعدّ نفسه لتولي رئاسة الوزارة".
عبدالرزاق الهلالي، المرجع سالف الذكر، ص٨٨.

تقوم بإعداد بيان يصدر عن رئاسة التشريفات الملكية، وتألفت اللجنة من جميل المدفعي ومصطفى العمري وصادق البصّام ونجيب الراوي، فاجتمعت في غرفة أخرى، وصاغت البيان. وكان بياناً مرناً لم يقرّ المعاهدة، ولم يغلق الأبواب كلياً أمام إبرامها. وفحواه أن الوصيّ ووليّ العهد يعد الشعب بعدم إبرام أية معاهدات لا تضمن حقوق البلاد وأمانيها الوطنية، وقد قرئ نصّه على المجتمعين، فأقرّت أغلبيتهم صيغته، وأذيع مساء اليوم نفسه.

وجاء في مذكرات مصطفى العمري المخطوطة أن السيد عبدالمهدي وتوفيق النائب وضياء جعفر وجميل عبدالوهاب كانوا معارضين لإصدار البيان. ويقول مصطفى العمري أنه علم بعد ذلك أن ضياء جعفر ارتمى على الوصيّ متوسلاً لكي يصرف النظر عن إصدار البيان، ولكن الوصيّ قال له: "ما تفيد أنت وحدك والوضع بهذه الخطورة"[١].

ويقول عبدالرزاق الهلالي إن السيد عبدالمهدي وتوفيق وهبي عارضا أن يصدر البيان باسم الوصيّ، لأن صدوره عنه يعني إقالة الوزارة وفق حكم الدستور، وأن رئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان أيدهما في ذلك. ويقول أيضاً إن مما تجدر ملاحظته هو أن هذا الذي قاله السيد عبدالمهدي وتوفيق وهبي وأحمد مختار بابان، لم يسجّل في المحضر بعد ذلك "لأن الذين كتبوا صيغة البيان تلافوا هذه النقطة الدستورية"[٢].

وبعد انتهاء هذا الاجتماع الذي عرضنا أهم ما دار خلاله، صدر مساء اليوم نفسه البيان التالي عن رئاسة التشريفات الملكية:

> بيان رقم ٤٧ الصادر في الساعة الثامنة مساء بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٤٨ من رئاسة التشريفات الملكية
>
> "بناء على اهتمام صاحب السمو الملكي الوصيّ ووليّ العهد المعظم بشؤون البلاد العامة والأوضاع الحاضرة، ونظراً لرغبة سموه الملكي في الاستئناس بآراء بعض أهل الرأي، فقد تفضّل سموه الملكي بدعوة

١ **مذكرات مصطفى العمري** المخطوطة التي يحتفظ المؤلف بجزء منها تفضل بها عليه صديقه المؤرخ خيري العمري رحمه الله.

٢ عبدالرزاق الهلالي، المصدر سالف الذكر، ص ٩٧.

رؤساء الوزارات السابقين ونائب رئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب وقسم من الأعيان والنواب وممثلي الأحزاب السياسية، فاجتمعوا في البلاط الملكي العامر في الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم بحضور هيئة الوزارة. وقد عرض المجتمعون آراءهم بخصوص مسودة لائحة معاهدة بورتسموث العراقية – الإنكليزية، وقد أجمعت آراؤهم على أنها لا تحقق أماني البلاد وليست أداة صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين، سيما وأن مجلس الوزراء لم يقر بعد تصديق المعاهدة المذكورة. ولهذا فإن صاحب السمو الملكي الوصيّ ووليّ العهد المعظم يَعِدُ الشعبَ العراقي بأنه سوف لا تبرم أية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وأمانيها الوطنية".

***

وانتهز سعد صالح رئيس "حزب الأحرار" وخصم صالح جبر اللدود، هذا البيان الصادر عن البلاط الملكي لمهاجمة صديقه القديم صالح جبر بتصريح جاء فيه:

"إنني في الوقت الذي أغتبط فيه بالنتيجة الطيبة التي كانت ثمرة الحركة الوطنية التي قام بها الشعب العراقي الواعي، أرتئي أن بقاء الوزارة في دست الحكم أصبح مخالفاً للتقاليد الدستورية، فعليها أن تنسحب من الحكم"[1].

وقد صدر هذا البيان المهم في ساعة ارتباك، وإزاء تصاعد المظاهرات، ولم يكن لدى الوصيّ الوقت الكافي لاستشارة صالح جبر وإخباره بالقرار الذي اتخذ في اجتماع البلاط. كذلك لم يتمكن من إبلاغ السفارة البريطانية في بغداد بالقرار المتخذ بشأن المعاهدة. ولو فعل ذلك فأغلب الظن أن المسؤولين في السفارة كانوا سيوصون بالتمسك بالمعاهدة لأنهم كانوا قد اشتركوا في صياغتها. ولكن تلك اللحظات الحاسمة لم تتح لهم الفرصة للقيام بأي دور[2].

وفي محاولة لتخفيف الأمر على الحكومة البريطانية، وإيضاح موقفه، أرسل الوصيّ

١ **سجل الحركة الوطنية**، مصدر سابق، ص٣٦.

٢ تعليق كتبه ريتشمود بتاريخ ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨.

نسخة من البيان إلى وزير الخارجية البريطاني "بيفن" في يوم ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، مع رسالة خاصة هذا نصها:

البلاط الملكيّ

ما يلي رسالة خاصة من صاحب السمو الملكي الوصيّ ووليّ العهد المعظم إلى المستر بيفن:

> لقد بدأت مظاهرات دامية على أثر نشر المعاهدة العراقية – الإنكليزية، والتي بقيت مستمرة، الأمر الذي دعاني أن أجتمع ببعض الساسة، وقسم من أعضاء مجلسي الأعيان والنواب وممثلي الأحزاب، وذلك بناء على طلب وكيل رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ووكيل رئيس مجلس الأعيان للاستماع إلى آراء المجتمعين لتهدئة الحالة. فاتفقت الآراء على إصدار البيان التالي مع العلم بأن كلمة هؤلاء المجتمعين كانت متفقة على أن المعاهدة العراقية – الإنكليزية لا تطمئن رغبات الشعب العراقي، وليست أداة صالحة لتوطيد الصداقة القائمة بين البلدين. وأنا بانتظار رأيكم حول الموضوع، مع العلم بأن مجلس الوزراء لم يقرر بعد رفض أو قبول المعاهدة، وهم بانتظار رجوع الوفد المفاوض[1].

***

وما يلي كتاب من وزيرُ الخارجية "بيفن" إلى السفارة البريطانية في بغداد، يوم ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، هذه ترجمتها الحرفية:

من وزارة الخارجية إلى بغداد

الرقم: ٦٩ التاريخ ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨

١ أصل الكتاب محفوظ في وزارة الخارجية البريطانية في الملف المرقم: FO 371/68445 (E 1592)

على الفور

سرّي

يرجى مقابلة الوصيّ عاجلاً وإبلاغه بالرسالة الآتية مني:

١ - يؤسفني أن تحدث اضطرابات في بغداد بسبب سوء الفهم حول المعاهدة البريطانية - العراقية الجديدة. ولا شك أن سموكم قد قرأتم منذ ذلك الوقت تصريحي في مجلس العموم والتصريح الذي أدلى به رئيس وزرائكم. إنني أشارك صالح جبر تماماً في الآراء التي أعرب عنها، وأود أن أكرر ما قلته في المجلس، وهو أنه لا هو، ولا أنا، نفكر في توقيع معاهدة ما لم نكن كلانا مقتنعين بأنها تصون مصالح كلا البلدين وأمانيهما.

٢ - لا أستطيع أن أمنع نفسي من أن أشعر أن الاضطرابات التي أشرتم إليها سموكم، إنما تستند إمّا على سوء فهم نصوص المعاهدة (ربما لعدم توافر نص عربي رسمي)، أو موحى بها من قبل الأهداف المخرّبة للعناصر المتطرفة.

٣ - إنني واثق أن سموكم الملكي تقدّرون أن هذه القضية هي في غاية الأهمية بالنسبة لحسن العلاقات بين العراق وبريطانية العظمى، وأنني أستطيع أن أعتمد عليكم في تعريف الرأي العام العراقي بالمعنى الحقيقي للمعاهدة وبأهميتها لكلا البلدين. وإنني لواثق أيضاً أن سموكم الملكي ستكونون قادرين على الحدّ من أساليب أولئك الذين - خدمة لأغراضهم الشخصية - يستغلون المعاهدة كذريعة لإحداث الشقاق في العراق.

٤ - سيكون رئيس وزرائكم، ووزير الخارجية، ونوري باشا وتوفيق السويدي معكم في العراق في صباح يوم ٢٦ كانون الثاني (يناير) وإنهم مصممون كلياً على الوقوف بجانبكم دفاعاً عن السياسة الحكيمة التي اتبعوها خلال مفاوضاتنا. وإنني لواثق أنه لدى وصولهم ستعرفون كيف تعالجون الوضع.

٥ – لدى إبلاغ هذه الرسالة لا شك أنكم ستتمكنون من التنويه لسموه الملكي أن أولئك الذين يعارضون المعاهدة لم يكونوا قط أصدقاء للعائلة المالكة ولا للعراق، ولا لبريطانية.

٦ – أتوقع أنكم ستتبعون الخط نفسه مع الحكومة وأنكم تقومون بكل ما هو ممكن لشد عزيمتهم[١].

***

ودارت مراسلات عاجلة بين الوصيّ وبيفن. فقد أجاب بيفن برسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، أشار فيها إلى أن ما حدث في العراق من اضطرابات سببها سوء الفهم، وأن بالإمكان تصديق المعاهدة إذا شرحت مضامينها للرأي العام. وطلب بيفن إلى الوصيّ دعم وزارة صالح جبر.

فأجابه الوصيّ في اليوم التالي مقترحاً تشكيل وزارة حيادية ليست ذات لون معيّن قد تتمكن من إقناع المعارضة بقبول المعاهدة. ولكن بيفن رفض الفكرة في رسالته التي بعث بها في اليوم التالي وأعرب عن اعتقاده أن بإمكان صالح جبر معالجة الموقف، واقترح على الوصيّ أن يصدر تصريحاً بعد عودة الوفد المفاوض إلى بغداد يذكر فيه أنه توصل بعد مناقشة مع الوفد إلى اقتناع بالإيضاحات التي قدمها الوفد بشأن المعاهدة، وأنه خوّل رئيس الوزراء بعرضها على مجلس النواب.

وكانت هذه المراسلات بين الوصيّ والمستر بيفن سرية للغاية، ولم تكن معروفة للشعب بطبيعة الحال، ولذلك استقبل البيان الصادر عن رئاسة التشريفات الملكية باسم الوصيّ بمظاهر الارتياح والترحيب في الأوساط العراقية وفي الشوارع، ورحب به حتى الساسة المعارضون والصحف التي كانت لا تتخذ موقفاً ودياً من الحكومة عادة، واعتقد الكثيرون أن البيان الذي أصدره الوصي، أو أمر بإصداره، قد أنقذ البلاد من الفوضى وقضى على الانتفاضة أو كاد[٢].

---

١ من وزارة الخارجية (لندن) إلى السفارة البريطانية في بغداد FO 371/68443 (E 948)

٢ تقرير للسفارة الأمريكية في بغداد حول ردود فعل الصحافة العراقية تجاه المعاهدة، مؤرخ في ٩ شباط (فبراير) ١٩٤٨ – وثائق وزارة الخارجية الأمريكية: (741.90 F/2 – 948)

وعلى الرغم من أن المظاهرات في بغداد لم تنقطع كلياً، فقد تضاءل تدخّل الشرطة، وبالنتيجة قلّت أعمال العنف من الجانبين ولم تقع أية إصابات. ولكن الحزب الشيوعي في هذه المرحلة وجد الجو مهيئاً لمباشرة نشاطه، فأخذ يقوم بدور متزايد، وكان السبب في ذلك أن بيان الوصيّ أدى إلى تهدئة العناصر المعتدلة في المعارضة موقتاً، وذلك ما لم يرتح له الشيوعيون.

وعلى أثر إذاعة بيان الوصيّ انقلبت المظاهرات كلها تقريباً إلى تأييد العرش والهتاف بحياة الوصيّ والبلاط، حتى إن بعض النسوة المتحمسات وصلن إلى البلاط الملكي وهنّ يزغردن، واستمرت مظاهرات التأييد الحاشدة أياماً أخرى.

وكان صالح جبر قد تأخر في لندن بضعة أيام ولم يغادرها بعد التوقيع على المعاهدة مباشرة. ويقول أحمد مختار بابان: "... وفي الواقع لا نعرف لماذا كان المرحوم صالح جبر متباطئاً في العودة. هل أنه كان ينظر إلى الأمور ببساطة، ولم يقدّر حقيقة الموقف؟ مع العلم أن جمال بابان كان يزوده بالأخبار والتطوّرات التي كانت وكالات الأنباء العالمية تتناقلها على نطاق واسع أيضاً"[1].

وقد تعددت الأقوال في سبب تأخر صالح جبر في لندن، فذهب بعضهم إلى القول بأنه تأخر نزولاً عند رغبة زوجته في إكمال مشترياتها من أسواق لندن[2]، وهو تفسير لا أساس له من الصحة. فقد كان صالح جبر رجل دولة، وكان أكثر شعوراً بالمسؤولية من أن يسمح لذلك السبب التافه - الذي اختلقه خصومه - أن يؤخر عودته إلى العراق في تلك الظروف الدقيقة التي تجتازها البلاد. وحتى لو شاءت زوجته البقاء في لندن أياماً أخرى، فكانت معها مرافقة تجيد الإنكليزية، والسفارة العراقية ترعاها خلال مدة بقائها بعد عودة زوجها، ولم يكن من الضروري أن يبقى معها.

وقال عبدالرزاق الحسني إن الإشاعات ترددت بأن صالح جبر تأخر في لندن لأن زوجته كانت تحت العلاج ولم يرغب في تركها[3]، وقال دي غوري إن الوفد العراقي الذي كان مسروراً للغاية لنجاحه في عقد المعاهدة قرر أن يقضي بضعة أيام أخرى

---

١ **مذكرات أحمد مختار بابان**، ص ١٣١.

٢ انظر مثلاً: مؤيد الونداوي "الأسرار الخفيّة لمعاهدة بورتسموث" - سلسلة مقالات في جريدة **الثورة** - الطبعة الصادرة في لندن (الحلقة الثامنة، العدد الصادر بتاريخ ١٧ آذار (مارس) ١٩٩٠.

٣ عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٧.

بإجازة في لندن[1]، وكلا القولين غير صحيح. إذ لم تكن زوجة صالح جبر مريضة أو تحت التداوي، كما أن الظروف لم تكن مناسبة للتمتع بإجازة.

والحقيقة أن صالح جبر، بعد التوقيع على المعاهدة، كان يعد ما أنجزه نجاحاً كبيراً، وكان مطمئناً إلى وضعه، كبير الثقة بقدرته على السيطرة على الأوضاع في العراق وإمرار المعاهدة في البرلمان لمجرد عودته، ولذلك لم يستعجل في العودة، ولكنه لم يتأخر في لندن سوى أيام قلائل (حوالي خمسة أيام عمل) كان يوالي خلالها اتصالاته بالمسؤولين البريطانيين ووضع اللمسات الأخيرة على المعاهدة وملاحقها. واستكمال التفاهم على بعض التفاصيل الفرعية المتعلقة بالوضع الجديد بين البلدين، مسروراً بنجاحه في عقد المعاهدة ومعلقاً عليها آمالاً عريضة في خدمة البلاد[2].

ويروي عبدالرزاق الهلالي، معاون رئيس التشريفات الملكية في ذلك الوقت، أنه كان حاضراً في البلاط الملكي حين طلب صالح جبر، الذي كان لا يزال في لندن، مكالمة الوصيّ تلفونياً، ويقول إنه سمع إجابات الوصيّ – الذي كان يتكلم بصوت عال – وفهم منها أن صالح جبر كان يعاتبه عتاباً شديداً "على هذه الطعنة التي وجهها إليه من الخلف..." وأنه سمع الوصي يعتذر بحرارة ويقول: "صالح بك.. سامحني.. اعذرني، شنو أسوّي؟ ما عندي طريق آخر، ولو كنت حاضراً لرأيت كيف خذلني الجماعة ونسوا كل ما قالوه في السابق؟ أرجوك اعذرني ثم ماذا أعمل حتى أهدئ الوضع؟".

ويضيف الهلالي أن الأمير طلب إلى صالح جبر أن يعود إلى بغداد بأسرع ما يمكن "وأغلق السماعة ورجع إلى غرفة رئيس الديوان وهو أشبه بالمسطول أو الدايخ"[3].

---

1 Gerald De Gaury, Three Kings in Baghdad, 1920 – 1938, Hutchinson, London, 1961, p. 151

٢ معلومات شخصية للمؤلف، وقد كان ملحقاً دبلوماسياً في السفارة العراقية بلندن، خلال الفترة ١٩٤٦ – ١٩٤٩، وكان بحكم عمله ومسؤوليته عن مراسلات السفارة وبرقياتها السرية (الشفرة)، على صلة دائمة بالوفد العراقي طوال مدة وجوده في لندن، وكثيراً ما كان يحمل البرقيات السرية الواردة من بغداد إلى صالح جبر خلال وجوده في مكتب السفير الأمير زيد بن الحسين، أو في جناحه في فندق (كلاريدج). ولدى الاطلاع على البرقيات التي تشير إلى الاضطرابات في بغداد، كان صالح جبر يلقي على البرقية نظرة سريعة، ثم يطويها ويضعها في جيبه وهو يبتسم ابتسامة ساخرة تنمّ عن الثقة بالنفس والاستخفاف بمحتويات البرقية.

٣ عبدالرزاق الهلالي، **من حديث الذكريات: سبع سنوات في التشريفات الملكية في العراق**، ص١٠٣.

بينما يقول أحمد مختار بابان:

"كان الأمير عبدالإله يرى ضرورة عودة رئيس الوزراء صالح جبر من لندن للعمل سوية من أجل إيجاد مخرج للمأزق الجديد، فكلف قريبي جمال بابان الذي كان وكيلاً لرئيس الوزراء أن يتصل بحضوره تلفونياً بصالح جبر ويطلب منه العودة إلى بغداد على جناح السرعة..."[١].

ومهما يكن من أمر، فقد بادر صالح جبر بالعودة إلى بغداد مع الوفد المرافق له (باستثناء شاكر الوادي، وزير الدفاع الذي تخلّف في لندن بضعة أيام أخرى بسبب أشغال تتعلق بالجيش)، ووصل صالح جبر إلى بغداد يوم ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨.

وقد ارتأى جمال بابان وكيل رئيس الوزراء، وكذلك توفيق النائب، وزير الداخلية، أن تهبط الطائرة المقلة للوفد العراقي في مطار الحبّانية لا في مطار بغداد، خشية وقوع اضطرابات أو مظاهرات إذا نزل الوفد في بغداد[٢]. وتوجه الوفد من الحبانية إلى بغداد وهي على مسيرة ساعة واحدة تقريباً بالسيارات.

وهنا أيضاً تختلف رواية رئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان، ورواية معاون رئيس التشريفات الملكية عبدالرزاق الهلالي، لما حدث عند وصول صالح جبر إلى بغداد.

يقول الهلالي إن صالح جبر دخل إلى بغداد حانقاً على الوصيّ، ولازم داره ولم يتصل بأحد، وأن الوصيّ رغب في عقد اجتماع في قصر الرحاب لبحث الوضع السياسي، فأرسل معاون رئيس الديوان الملكي، أحمد زكي المدرّس، إلى دار صالح جبر لإعلامه بموعد الاجتماع. ولكن صالح جبر أصرّ على عدم الحضور وأعرب عن رغبته في الاستقالة، على ما نقله أحمد زكي المدرّس عند عودته من دار صالح جبر. وتجاه هذا الموقف اتصل الوصيّ بصالح جبر هاتفياً ورجاه أن يحضر، فتوجه إلى قصر الرحاب، حيث كان الجميع حاضرين. وبعد العتاب وبيان الأخطاء التي ارتكبت في معالجة الموقف، تداول الحاضرون في إيجاد مخرج، لا

١ **مذكرات أحمد مختار بابان**، ص ١٣١.

٢ برقية من بلهام إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨.

سيما وأن الوصيّ خلال الأيام السابقة لم يجد الشخصية التي يمكن أن تحلّ محل صالح جبر في حالة استقالته[١].

أما أحمد مختار بابان فيقول إن صالح جبر توجه مع الوفد العراقي من مطار الحبانية إلى قصر الرحاب مباشرة، وأنه كان حاضراً في القصر مع كل من جمال بابان وتوفيق النائب[٢]. وتبدو هذه الرواية أقرب إلى الصحة، إذ ليس من المعقول أن يعتكف صالح جبر في داره بعد وصوله وهو لا يزال رئيساً للوزراء ولم يستقل بعد. وتؤيد هذه الرواية مذكرة كتبها دوغلاس بسك، القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد، إلى وزير الخارجية بيفن جاء فيها ان صالح جبر، عند عودته إلى بغداد كان مصمماً على البقاء في منصبه وواثقاً من قدرته على استحصال تأييد البلاط والبرلمان للمعاهدة[٣].

وأبدى صالح جبر ونوري السعيد فور وصولهما إلى القصر، اعتراضهما الشديد على البيان الذي أصدرته رئاسة التشريفات الملكية باسم البلاط، أو بالأحرى باسم الوصيّ، وأشارا إلى ما أحدثه البيان من ردة فعل سيئة لدى الأوساط البريطانية ولدى شخص وزير الخارجية بيفن الذي تبنى موضوع المعاهدة وكان يعدها طفله المدلل الذي يعتز به.

ويروي أحمد مختار بابان الذي كان حاضراً في الاجتماع أن صالح جبر كان هادئ الأعصاب عند دخوله. أما نوري السعيد فكان متهيّجاً، وأنه تهجّم على جمال بابان وإن كان مؤدباً في كلامه، وإنما كان يتحدث بغضب. واعترض قبل كل شيء على قرار هبوط الطائرة في مطار الحبانية بدلاً من مطار بغداد، ذلك القرار الذي اتخذ دون استشارة الوفد، وعدّ الأمر جبناً. ثم انتقد بيان القصر بالأسلوب نفسه.

وبعد ذلك تكلم صالح جبر، فخاطب الأمير قائلاً إن الرأي الأخير له باعتباره ولياً للعهد ووصياً على العرش، ولتمتعه بسلطات رئيس الدولة، وقال له: "سيدي، إن موقفك يعني أن مهمتي انتهت، فأنا مستعد لأن أقدم استقالتي من الوزارة في

١ عبدالرزاق الهلالي، المصدر المشار إليه سابقاً، ص ١٠٤.
٢ **مذكرات أحمد مختار بابان**، ص ١٣١.
٣ مذكرة كتبها بسك إلى بيفن بتاريخ ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، وكتاب من بيفن إلى بسك بتاريخ ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨: (FO 371/68444 (E 1122/1163/27/93

الحال، إذ لا يمكنني أن أستمر في الحكم بعد أن أديت ما اعتبرته واجباً، وقد فشلت فيه"[1].

ودافع جمال بابان عن نفسه رداً على اللوم الذي وجهه إليه نوري السعيد وصالح جبر، وأبدى – مثلاً – أنه قام بزيارة بعض قادة الحركة الذين اعتقلوا قبل نشر بيان القصر، وأمر بإطلاق سراحهم، لقناعته بأن ذلك سيخفف من الوضع، بينما كان صالح جبر ونوري السعيد يريان ضرورة اتخاذ موقف حازم[2].

وقد أصرّ الجميع على ضرورة بقاء صالح جبر في الحكم على الرغم من صدور البيان الرسمي. وقد شهد على ذلك أحمد مختار في مذكراته. ولكن صالح جبر أصرّ على الاستقالة بينما كان الأمير عبدالإله ونوري السعيد يلحان على ضرورة بقائه في الحكم واتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بإعادة الأمن إلى نصابه وإنهاء المظاهرات ومظاهر الشغب، للبتّ بعد ذلك في أمر المعاهدة على ضوء أحكام الدستور. وقد ذهب الأمير عبدالإله ونوري السعيد إلى أن البيان الصادر عن التشريفات الملكية ليست له قيمة دستورية ولا قانونية، لأنه صدر عن ولي العهد باسم الملك، الذي هو "مصون وغير مسؤول" بموجب الدستور، وأن الحكومة وحدها هي التي تتحمل مسؤولية هذه الأمور، وأن البيان لم يصدر إلا لتهدئة الخواطر. وكان بقية الحاضرين يرون أن تشكيل وزارة جديدة في تلك الظروف لم يكن أمراً سهلاً ولا مرغوباً فيه[3].

ويقول أحمد مختار بابان أن موقف صالح جبر "كان موقف رجل دولة، إذ طلب من الأمير عبدالإله أن يؤيده في حالة بقائه في الحكم، وأن يسمح له بحرية التصرف لمدة ٢٤ ساعة ليقضي بدوره على الشغب والمظاهرات، فمنحه الأمير كامل تأييده وسمح له باتخاذ كل الإجراءات القانونية التي يراها كفيلة بإعادة الأمن إلى نصابه، ليبتّ بعد ذلك في أمر المعاهدة الجديدة وفق ما يمليه الدستور".

---

١ مذكرات أحمد مختار بابان، ص١٣٢.

٢ قال جمال بابان لمؤلف هذا الكتاب خلال زيارة له إلى لندن بعد الأحداث التي أعقبت التوقيع على معاهدة بورتسموث ببضعة أشهر، أنه يعتقد أن الإجراءات التي اتخذها أنقذت العراق من كارثة محققة كما أنها أنقذت حياة الوصيّ.

٣ أحمد مختار بابان، المرجع السابق، ص ١٣٢ أيضاً.

ويروي عبد الرزاق الحسني أن صالح جبر قال له، في حديث معه، إن عدة جهات، مسؤولة وغير مسؤولة، كانت تتوسّل إليه أن يعالج الموقف بما عُرف عنه من الصلابة ومضيّ العزيمة، وأنها كانت تقول له: إن البلاد لا يمكن أن تُساس من رجل الشارع، وإنه الشخص الوحيد الذي يستطيع أن ينقذ هيبة الحكومة وشرفها، فأثرت هذه الكلمات في نفسه[1]. وعلى أي حال فقد ذهب صالح جبر إلى مقرّ رئاسة الوزراء بعد منتصف ليلة ٢٦/٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨، وعقد اجتماعاً تقرر فيه منع أية مظاهرة، واستعمال الأسلحة النارية لتفريق المتظاهرين، كما أبرقت وزارة الداخلية إلى المتصرّفيات كافة بتعليمات لتفريق المظاهرات بالقوة إذا لزم الأمر، وأخذت قوات الشرطة مواقعها في المراكز الحساسة المهمة في العاصمة. ثم ألقى صالح جبر كلمة أُذيعت من محطة إذاعة بغداد، شرح فيها ملابسات عقد المعاهدة الجديدة. ومن يدري، فلعله كان في تلك اللحظات يشعر بالندم على تكتّمه الزائد خلال المفاوضات، وعدم إحاطته الشعب علماً بسيرها يوماً بعد يوم، وبالصعوبات التي تجشّمها في استحصال ما استحصله من البريطانيين.

وهذا نصّ كلمة صالح جبر:

> عندما أولاني سيدي صاحب السموّ الوصيّ ووليّ العهد المعظم ثقته الغالية بتأليف الوزارة، رأيت لزاماً عليّ أن أضع في مقدمة منهجي تبديل المعاهدة العراقية - الإنكليزية المعقودة بين العراق وبريطانية العظمى سنة ١٩٣٠م، بمعاهدة جديدة تضمن للبلاد حقوقها وأمانيها واستقلالها التام بكل ما في هذه الكلمة من معنى. وقد باشرتُ فعلاً في شهر مايس المنصرم بالمفاوضات لتحقيق هذه الأهداف، وقد استمرّت هذه المفاوضات بيننا حتى آخر شهر كانون الأول سنة ١٩٤٧م، حيث توصّلنا إلى أسس صالحة للمفاوضات. وعندئذٍ تألّف الوفد العراقي المفاوض المعروف، وسافر إلى لندن لاستكمال المباحثات في هذا الشأن. وقد توصلنا إلى عقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانية العظمى، وستطلع الأمة العراقية الكريمة على شرح

---

[1] عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج٧، ص٢٦٥.

بنود هذه المعاهدة ومراميها بالتفصيل، وعندئذ سيكون للأمة الحكم الفاصل والكلمة الأخيرة في البتّ في أمرها سلباً أو إيجاباً، وهذا حقّ طبيعيّ للأمة كما سبق وتفضّل سيدي صاحب السموّ الوصيّ ووليّ العهد المعظّم وأشار إلى ذلك في الفقرة الأخيرة من بيان التشريفات الملكية الصادر بتاريخ ٢١ الجاري، الذي نصّ على عدم إبرام أية معاهدة لا تضمن رغبات الشعب وأمانيه الوطنية. وبعد بيان ما تقدّم أرجو من إخواني أبناء الشعب العراقي الكريم أن يخلدوا إلى الهدوء والسكينة، ويتركوا كل ما من شأنه الإخلال بالأمن والنظام ومخالفة القوانين الواجبة الرعاية والاحترام من قبل الجميع.

١٩٤٨/١/٢٧م

رئيس مجلس الوزراء: صالح جبر

ولكن هذا البيان الذي أذاعه صالح جبر بقصد تهدئة الأوضاع أدّى إلى نتيجة معكوسة، وإلى المزيد من المظاهرات التي اتّخذت طابعاً عنيفاً، وتصاعد خطرها بعد أن اشترك فيها شتى العناصر والأوساط.

وقد تصاعدت المظاهرات بصورة خاصة يوم ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ وكان بعض المتظاهرين مسلّحين، وكانوا جريئين جدّاً، وكان بينهم من ضرب نفسه بالنار لشدة حماسته (لأية غاية؟) ولعلّهم – كما قال أحمد مختار بابان – أُصيبوا بالجنون[١]. وكانت الأوامر الصادرة إلى رجال الشرطة تمنع إطلاق النار إلاّ في حالة الدفاع عن النفس، ولكن المتظاهرين كانوا يطلقون النار بلا تحفّظ، مما أدّى إلى مقتل عدد من رجال الشرطة.

وقد وصف عبد الرزاق الحسني حالة بغداد في ذلك اليوم (بشيء من المبالغة) قائلاً:

... فلما كان اليوم التالي، الثلاثاء ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨، أصبحت العاصمة وكأنها ساحة حرب. فقد احتلّت قوات الشرطة مداخل

---

١ مذكرات أحمد مختار بابان، ص١٣٣.

> الطرق الفرعية، وانطلقت سياراتها تجوب الميادين الرئيسية، ونصبت الرشاشات فوق البنايات الشامخة، ومآذن بعض المساجد. وما أن أزفت الساعة التاسعة حتى كانت جماهير الطالبات والطلاب تتجمّع في الساحات العامة في الأعظميّة والرصافة والكرخ، ثم شرعت في سيرها لتلتقي مع بعضها...[١]

وبلغت المظاهرات والمصادمات ذروتها حين اندفع المتظاهرون من جانب الرصافة نحو جسر المأمون (الذي سمّي "جسر الشهداء" في ما بعد) لاقتحام رأس الجسر وعبوره بقصد الانضمام إلى جماعات المتظاهرين في جانب الكرخ. وربما كان القصد هو التوجّه نحو السفارة البريطانية، أو دار صالح جبر، وكلاهما في جانب الكرخ.

وكان رئيس مجلس النواب عبد العزيز القصّاب يراقب الوضع من شرفة المجلس المطلّة على نهر دجلة وجسر المأمون. وكتب في مذكراته يصف ما شاهده قائلاً:

> لقد رأيت من شرفة المجلس أن المتظاهرين من الطلاب وغيرهم عبروا جسر المأمون الذي سمّي بعدئذٍ بجسر الوثبة (جسر الشهداء حالياً) وعندما وصلوا إلى وسطه أخذت الشرطة ترميهم بالرصاص من منارة "جامع الآصفيّة" في جانب الرصافة، فأصبح المتظاهرون على الجسر بين نارين، وشاهدت قسماً غير قليل من الأشخاص يرمون أنفسهم في نهر دجلة تخلّصاً من الرصاص.[٢]

ويروي دي غوري في كتابه **ثلاثة ملوك في العراق** أن جثث الجنود كانت تطفو على مياه دجلة، وأنه شاهد إحداها وقد علقت بجذور شجرة توت قرب الدار التي كان يسكنها، وهي الدار المطلّة على نهر دجلة في جانب الكرخ، والتي كانت في السابق

---

١ الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج٧، ص٢٦٦.

٢ عبد العزيز القصّاب، **من ذكرياتي**، بيروت، ١٩٦٢، ٣١٧.

مسكن الملك عليّ، والد الأمير عبد الإله، والمعروفة بـ"قصر الملك علي".[١]

خلال المصادمات التي وقعت على "جسر المأمون" يوم الثلاثاء، ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، قتل وجرح عدد من المتظاهرين قدّر "الحزب الوطني الديمقراطي" عدد القتلى منهم بعشرين شخصاً، وعدد الجرحى بحوالى ستين شخصاً[٢]. وكان بين القتلى طالبان هما "قيس إبراهيم الآلوسي" و"جعفر الجواهري" أخو الشاعر المشهور محمد مهدي الجواهري غير الشقيق، وكان طالباً في كلية الحقوق بدمشق، وقدم إلى العراق لقضاء عطلة نصف السنة، وكان يحاول عبور "جسر المأمون" فأصيب بجرح خطير توفّي على أثره. وقد رثاه أخوه الشاعر بقصيدة رائعة كان لها وقع كبير، وسنأتي على ملابساتها في فصلٍ تالٍ.

وجاء في الكراسة التي أصدرها "الحزب الوطني الديمقراطي"، عن الحركة التي أعقبت التوقيع على معاهدة بورتسموث، أن أول قتيل (أو شهيد) في "ساحة الأمين" كان الحمّال (الشيّال) المدعو "دحّام"[٣]، فكانت لوفاته رنّة أسف عظيمة في الأوساط الوطنيّة، ودخل اسم المناضل الفقيد في سجلّ شهداء "الوثبة" الخالدين.

وعلى أثر حادثة "جسر المأمون" نبّهت إذاعة بغداد إلى قرب صدور بيان من رئيس الوزراء، وتوقّع الناس أن صالح جبر سيعلن استقالته، ولذلك خفّت حركة التظاهر، ولكن البيان جاء تكراراً للدعوة إلى الهدوء والسكينة والمحافظة على النظام، وهذا نصّه:

> إلى الشعب العراقي الكريم:
>
> لقد تضمّن البيان الذي أذعته في الليلة الماضية على الشعب العراقي الكريم، أن يخلد إلى الهدوء والسكينة، ويترك كل ما من شأنه الإخلال بالأمن والنظام، ومخالفة القوانين الواجبة الرعاية والاحترام من قبل الجميع. وقد أذيع هذا البيان مرات عديدة، ووُزِّعت منه عدة آلاف

---

١ دي غوري، المرجع سالف الذكر، ص١٥٤.

٢ **سجلّ الحركة الوطنية ضدّ معاهدة جبر – بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها**، مطبعة الأهالي، بغداد، ١٩٦٠، ص٨١–٨٢، وقد وردت في الكراسة أسماء القتلى والجرحى.

٣ المصدر نفسه، ص٧١.

> من النشرات، ولكن يظهر أن المحرضين على المظاهرات لا زالوا مستمرين على تحريضاتهم، الأمر الذي أدّى إلى حدوث المظاهرات في هذا الصباح أيضاً، فرأيت أن من المفيد أن أكرر رجائي في ضرورة ترك المظاهرات، والخلود إلى السكينة، ومحافظة النظام، خاصة من طلاب الكليات والمدارس، والطلب إلى أوليائهم أن يمنعوهم من الانخراط في المظاهرات، التي قد يؤدي انخراطهم فيها إلى أن تتعرض أرواحهم إلى الخطر، إذ إن من أهم واجبات الحكومة ضمان استتباب الأمن وفي سبيل ذلك لا مفر لها من أن تستعمل الحكومة كل الوسائل الفعالة لتحقيق هذا الغرض. إذ أن فقدان الأمن يؤدي إلى تعريض الناس إلى المخاطر والمهالك، وهذا لا يمكن لحكومة مسؤولة أن تتسامح فيه بشكل من الأشكال.

وأحدث هذا البيان، مرّة أخرى، عكس الغرض المقصود منه في تهدئة الخواطر، واستغلّته الأحزاب المعارضة لإثارة الشعب من جديد.

ولم يذهب الأمير عبد الإله، الوصيّ على العرش، إلى مكتبه في البلاط الملكيّ في ذلك اليوم، بل بقي في "قصر الرحاب"، واجتمع هناك ببعض رجال السياسة، وبعدد من الشخصيات مثل السيد محمد الصدر، ونوري السعيد، وأرشد العمري. وإزاء تلك الحالة كان أمامه طريقان شتّى لا يدري أيهما ينهج. وكان نوري السعيد يؤكد ضرورة دعم موقت لرئيس الوزراء صيانةً لهيبة الحكم، بينما كان السيد محمد الصدر يشير على الوصيّ بإقالة الوزارة حقناً للدماء.

استقالة صالح جبر

في هذه المرحلة شعر بعض أعضاء وزارة صالح جبر بخطورة الموقف فقرروا الابتعاد عن المواجهة، وتخلّوا عن رئيسهم صالح جبر في ساعة الشدة، فقدم جمال بابان، وزير العدلية، ووكيل صالح جبر في رئاسة الوزراء خلال غيابه في لندن، استقالته، وتبعه جميل عبدالوهاب وزير الشؤون الاجتماعية ويوسف غنيمة وزير

المالية. كما استقال أيضاً عبدالعزيز القصّاب، رئيس مجلس النواب، وعشرون نائباً من أعضاء المجلس[1]، فلم يأبه صالح جبر لاستقالتهم، ولم تهزه هذه الأحداث، بل تمكن بحزمه وتصميمه من السيطرة على الموقف، ولم يبق من المتظاهرين سوى نسبة ضئيلة قدّرها أحمد مختار بابان بعشرة بالمائة، وكان معظمهم في حالة ذعر يحاولون التراجع والخروج من المأزق[2].

واتصل الأمير برئيس الديوان وقال له: "أطلب إلى صالح جبر أن يقدم استقالته".

وعلى الرغم من أن أحمد مختار بابان كان أقرب رجال الدولة إلى الوصيّ وأكثرهم تمتعاً بثقته ومعرفة بنفسيته وتفكيره، فهو يقول إنه فوجئ بهذا الطلب ولم يستطع أن يعرف جميع ملابساته والظروف التي دفعت الأمير إلى تغيير موقفه[3].

وكلم رئيس الديوان صالح جبر وقال له إن الأمير عبدالإله اتصل به تلفونياً وقال ربما كان صالح جبر يشعر بالتعب نوعاً ما، وأنه طلب حضوره إلى قصر الرحاب إن أمكن. ولم يفاجأ صالح جبر بالخبر، وفهم مضمون الرسالة فاتجه إلى قصر الرحاب حالاً، وكان بمفرده وبدون حرس، واخترق شارع الرشيد والسوق والجسر ومشى بين المتظاهرين حتى وصل قصر الرحاب. وكان أحمد مختار بابان قد سبقه في الوصول إلى القصر.

ويروي أحمد مختار بابان الذي كان حاضراً في اللقاء أن الأمير تلقى كتاب الاستقالة من صالح جبر بطريقة حنونة للغاية حتى إنه احتضنه بحرارة وقبّله، وكانت عينا الأمير مغرورقتين بالدموع. وكان رد صالح جبر بالمستوى نفسه، فقد أكد للأمير استعداده الدائم لأن يتصرّف حسب أوامر العرش. ومع ذلك، فقد انطوى

١ وهم: نصرت الفارسي (نائب بغداد) عبدالرزاق الشيخلي (بغداد) مشحن الحردان (الدليم)، محمد مهدي الجواهري (كربلاء)، محمد رضا الشبيبي (بغداد)، ريسان القاصد (المنتفك)، عامر الكامل (البصرة)، محمد النقيب (أربيل)، ذيبان الغبّان (بغداد)، مصلح النقشبندي (الموصل)، أنور جميل (السليمانية)، جاسم مخلص (بغداد)، جعفر حمندي (بغداد)، نجيب الصائغ (الموصل)، بابا علي الشيخ محمود (السليمانية)، أركان العبّادي (الديوانية)، عبدالهادي صالح (الحلة)، أحمد الجليلي (الموصل)، علي الدليمي (بغداد)، عبدالعزيز جميل (بغداد).

٢ **مذكرات أحمد مختار بابان**، ص١٣٣.

٣ المصدر السابق، ص١٣٤.

كتاب الاستقالة على نوع من الانتقاد والتأنيب الرصين، إذ اتهم الوصيّ بأنه هو الذي أمر بضرورة الاستمرار في الحكم بغية توطيد الأمن والمحافظة على النظام بالدرجة الأولى.

وبهذا أسدل الستار على وزارة صالح جبر وفترة حكمه الحافلة بالأحداث.

نص استقالة صالح جبر

سيدي صاحب السمو المعظم

لقد ظهر من البيانات التي أدلى بها وزير العدلية ووكيل رئيس الوزراء في جلسة صباح أمس، التي عقدها مجلس الوزراء بمحضر من سموّكم في قصر الرحاب العامر، أن أخطاء متعددة قد وقعت فأدت إلى الوضع الحاضر. وقد عينت هذه الأخطاء ولا حاجة لتكرار عرضها الآن. هذا ولما شعرت أن البعض من الزملاء المحترمين يميل إلى عدم الاستمرار بتحمل المسؤولية، رأيت من واجبي أن أفسح المجال لسموّكم المعظم لمعالجة الوضع، وذلك باختيار من ترونه سموكم لتحمل المسؤولية. وبينما كنت أريد تقديم استقالتي، وكانت مهيّأة، أمرتموني سموكم مساء البارحة بضرورة الاستمرار بغية توطيد الأمن ومحافظة النظام بالدرجة الأولى. فامتثلت أمر سموكم، وباشرت من فوري باتخاذ الإجراءات التي أعتقد أنها تؤدي بالنتيجة إلى القضاء على الاضطراب والفوضى. ولكنني تناولت في ليلة البارحة استقالة وزير العدلية، وفي صباح اليوم استقالة وزيري الشؤون الاجتماعية والمالية، وهذا ما توقعته ونوهت به لسموّكم ليلة البارحة أيضاً. فأرى الآن أن لا مناص من أن أتقدم باستقالتي راجياً قبولها. ولا بد لي بهذه المناسبة أن أتقدم لسموّكم المعظم بجزيل الشكر للثقة الغالية التي أوليتموني إياها، والمساعدات الجمّة التي شملتمونا بها، زملائي وأنا، خلال المدة التي تولينا فيها المسؤولية. وثقوا يا سيدي بأني سأبقى

ذلك العبد المخلص.

رئيس الوزراء: صالح جبر
بغداد في ٢٧/١/١٩٤٨م

***

وبادر الوصيّ إلى إعلان استقالة صالح جبر إنقاذاً للموقف، فأذاع في مساء ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، بياناً من محطة الإذاعة استهله بالقول: "من المؤلم حقاً أن تحدث بين إخواني أبناء الشعب الواحد، حوادث مؤسفة أدت إلى إراقة الدماء. ولا شك بأن كل واحد منكم يشاركني ألمي هذا". ثم أعلن عن قبوله استقالة صالح جبر، وطالب أبناء الشعب بالتعاون معه والخلود إلى السكينة والهدوء، وعدم الإخلال بالأمن والنظام وممارسة أعمالهم الاعتيادية.

وكان للإجراء الذي اتخذه الوصي وقع جيد في العراق، وكان من شأنه وضع حد للاضطرابات والمشاغبات التي كان يثيرها الشيوعيون والصهاينة وغيرهم ضد الحكم. وكان المعتقد على نطاق واسع أن الوصيّ بإقالته (أو طلب استقالة) صالح جبر، أنقذ العراق من فتنة قاسية، وربما من ثورة عاصفة[١].

ومع ذلك كان هنالك استثناء مهم لهذا الاستحسان الواسع النطاق. فقد ذكر القنصل الأميركي في البصرة "دافيد ماكيلوب" في تقرير إلى حكومته أن الكثيرين من أبناء الشيعة في الجنوب، ومن أغنياء البصرة وعشائر المناطق الريفية في الجنوب، كانوا مستائين من قرار الوصيّ بالتخلّي عن صالح جبر، وكانوا يرتابون من وجود "مؤامرة سنية" للإطاحة بأول رئيس وزراء شيعي في العراق[٢].

وكذلك كتب القنصل البريطاني في العمارة تقريراً عن اعتقاد عام سائد في منطقة أعماله، بأن (الوثبة) رتّبها "السنة" ضد النفوذ الشيعي في الدولة. وبموجب المعلومات

١ من أوراق نجيب الصايغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧ - ١٩٦٣، مطبعة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠، ص٢٧.

٢ David H. Mckillop (US Consul in Basra) to Secretary of State, 28 January 1948 & 17 February 1948، وثائق وزارة الخارجية الأمريكية: (890 G. 00/1-2848/2/1948)

التي تضمنها هذا التقرير كان الشعور تجاه هذه القضية في المنتفك (وهي المنطقة التي نشأ فيها وينتمي إليها صالح جبر) قوياً بحيث عرض بعض شيوخ العشائر فيها على الوصيّ تقديم مساعدة مسلحة لقمع الاضطرابات[1].

وقال عبدالعزيز القصّاب، رئيس مجلس النواب في تلك الفترة، في مذكراته:

"في اليوم الثاني من الاستقالة زارني أحد رؤساء العشائر، وكان قادماً من الكاظمية، وأخبرني بأن الوضع في الكاظمية ليس طبيعياً، وأن الناس هناك ضد استقالة صالح جبر، ويدّعون بأنه أجبر على الاستقالة لأنه شيعي. وأخذ الأهالي هناك يحقّرون كل شخص لا يؤيد رأيهم"[2].

---

١ تقرير من القنصل البريطاني في العمارة إلى السفارة في بغداد ووزارة الخارجية (لندن): (FO 838/7)

٢ عبدالعزيز القصاب، المصدر سالف الذكر، ص ٣١٨.

الفصل الثاني والعشرون

تقييم معاهدة بورتسموث

إن المعارضة القوية والواسعة النطاق التي قوبلت بها "معاهدة بورتسموث" بدأتها الأحزاب السياسية المعارضة، ثم انتقلت إلى طلاب المدارس والكليات وإلى رجل الشارع، وشغلت الرأي العام العراقي - والعربي إلى حد ما - ردحاً من الزمن. وقد ذهب معارضوا المعاهدة إلى أنها لم تكن في مصلحة العراق، بل كانت أسوأ من المعاهدة السابقة التي عقدها نوري السعيد في سنة ١٩٣٠، وأشدّ قيوداً، وهاجمتها، بلا هوادة، في البيانات الحزبية، والمقالات الصحفية على أثر الإعلان عن عقدها، بل قبل نشر نصوصها وتسني الفرصة لدراستها، وذلك حسب أهواء كل حزب سياسي، أو اتجاهات كل صحيفة وارتباطاتها[١].

والآن، وبعد مرور أكثر من نصف قرن من الزمان على عقد معاهدة بورتسموث (عند كتابة هذه السطور)، وزوال الجو الحماسي الذي أحاط بها، والهياج الشعبي الذي أثير ضدها، وأدى بالنتيجة إلى رفضها، لا بد من قراءة جديدة للمعاهدة، ودراسة هادئة لنصوصها، ومقارنتها بسابقتها معاهدة سنة ١٩٣٠ التي كانت ستحل محلها، ومراجعة نصوصها، لأجل التعرّف إلى حقيقتها بصورة موضوعية وبمعزل عن

١ انظر مثلاً: **مذكرات كامل الجادرجي** (رئيس الحزب الوطني الديموقراطي) ص ١٧٠ - ١٧٧، ومذكرات محمد مهدي كبة (رئيس حزب الاستقلال) المعنونة: **مذكراتي في صميم الأحداث ١٩٣٨ - ١٩٥٨**، ص ٢٢٦ - ٢٢٨ وغيرهما من السياسيين.

الشعارات الحماسية والمزايدات الوطنية، والأحقاد السياسية، والتحريضات التي رافقت عقدها تحت ظروف معينة، وكانت تعود – في أغلب الحالات – إلى خلافات سياسية، وأغراض شخصية، ومواقف مسبّقة، ولا تمت إلى بنود المعاهدة بعلاقة كبيرة، ودون دراسة متأنية لنصوصها، والإمكانات والخيارات المتيّسرة عند عقدها، للتعرف إلى حقيقة أهدافها، وظروف عقدها، وهل كانت أفضل من سابقتها، كما ادعى عاقدوها، أم كانت أسوأ منها وأثقل قيوداً، كما ذهب معارضوها وخصومها، أو خصوم عاقديها؟

ولا شك أن سقوط معاهدة بورتسموث، والأحداث التي رافقت سقوطها، والتي أطلق عليها اسم "الوثبة"، ودور المعارضة في إسقاطها ثم إسقاط الوزارة التي عقدتها، كان أهم الأحداث السياسية التي شهدها العراق منذ حركة رشيد عالي الكيلاني في مايس سنة ١٩٤١. وعلى الرغم من أن البريطانيين كانوا غاضبين بصمت لأحداث "الوثبة" التي دلّت على موقف شعبي معادٍ لهم، وللنظام المتعاون معهم، فإن "الوثبة" في الواقع لم تعد على مصالحهم الحقيقية بضرر كبير، لأن كل ما أسفرت عنه، كانت العودة إلى معاهدة سنة ١٩٣٠ التي كانوا مرتاحين لها، وكانت تؤمن مصالحهم أكثر من معاهدة بورتسموث المجهضة، ولم يتخلّوا عنها إلا نزولاً عند إلحاح صالح جبر.

وقد ذهب بعض الباحثين والمؤرخين، وخصوصاً العراقيون منهم، إلى أن "معاهدة بورتسموث" لم تكن في مصلحة العراق، بل كانت أسوأ من المعاهدة السابقة بصورة عامة. وقال حنا بطاطو في كتابه المشهور **الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العراق** عن الحملة التي شنت على المعاهدة، وسمّيت "الوثبة" ما يأتي:

"لقد كانت الوثبة أروع عصيان جماهيري في تاريخ العراق خلال العهد الملكي"[1].

ولكنه لم يذكر ماذا كان وجه الروعة في تلك الحركة التي ذهب ضحيتها عدد كبير من الشبان الأبرياء المغرر بهم!

وقال الدكتور كمال مظهر أحمد في كتابه **صفحات من تاريخ العراق المعاصر** – الفصل المعنون: "الوثبة: دراسة تحليلية لدوافعها ونتائجها" أن معاهدة بورتسموث "منحت

1 Batatu, H., *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements in Iraq*, p. 545.
(الترجمة العربية بقلم منيف الرزار، الجزء الثاني، ص٢٠٣).

البريطانيين كل ما كانوا يريدونه من العراق. ففي الوقت الذي كان يحق لهم بموجب معاهدة عام ١٩٣٠ جلب قواتهم إلى العراق فقط في حالة نشوب الحرب، أعطتهم بنود معاهدة بورتسموث هذا الحق حتى في حالة التهديد بالحرب، أي عملياً في أي وقت يرتئيه البريطانيون. وفي الواقع حوّلت بنود معاهدة بورتسموث وملحقاتها العراق إلى مستعمرة بريطانية في ثوب جديد"[١].

ولم يشر المؤلف في بحثه إلى أية مواد من المعاهدة، ولم يستشهد بأية نصوص، وإنما كان ما ذكره أشبه بالشعارات الحماسية التي تطلق في المظاهرات وليس في مناقشة علمية أكاديمية هادئة تستند إلى نصوص المعاهدة وموادها وتستهدف الوصول إلى النتائج بطريقة موضوعية. ولذلك يستحسن، لدى تقييم معاهدة بورتسموث، مناقشة ما جاء في الفصل الخاص عنها في الكتاب المذكور.

يصف المؤلف الأحداث التي أعقبت التوقيع على معاهدة بورتسموث - والتي يسميها "انتفاضة كانون الثاني عام ١٩٤٨" - بأنها كانت "صفحة مشرقة مهمة في تاريخ العراق، مليئة بالدروس والعبر التاريخية" وأنها تميزت عن جميع الانتفاضات والحركات التي سبقتها ببعض الخصائص المهمة التي كانت بالأساس انعكاساً طبيعياً للتغييرات الكبيرة التي حدثت في البيئة الاجتماعية والاقتصادية للعراق في السنوات التي سبقتها والتي تركت آثارها ملحوظة على تناسب القوى الطبقية في مجمل حركة التحرر الوطني للشعب العراقي".

إن "الخصائص المهمة" التي افترضها المؤلف لتلك الأحداث لا تعبر عن الواقع آنذاك، وذلك لأن السبب الرئيسي لتلك الأحداث هو سبب سياسي يتعلق في الداخل بالسياسات الحزبية والصراع مع الحكومات المتعاقبة، ويتعلق في الخارج بالتغييرات "الجيو - سياسية" والعقائدية الكبيرة التي حصلت بعد الانتصار على الفاشية في أوروبا وتعزز موقع الاتحاد السوفييتي في العالم وبدء الحرب الباردة وانعكاسها على العراق وأحزابه اليسارية والقومية.

ويتحدث المؤلف، مثلاً، عن التغييرات التي طرأت على المدينة العراقية وانحلال الإقطاع كنظام اجتماعي، ونموّ طبقة بورجوازية تصطدم بالقومية وبأسلوب الحكم

---

١ الدكتور كمال مظهر أحمد، **صفحات من تاريخ العراق المعاصر**، بغداد ١٩٨٧.

وبالإقطاع (ص١٣٣)، وهذا كله يطرح سؤالاً هو: أين إذن هذه الطبقة وأين أثرها في المجتمع، وهل هي تقوم وحدها، أم أنها داخلة قسراً أو موضوعياً بعلاقات مع سائر القوى والفئات الاجتماعية؟

ولا يرى المؤلف في إقدام البلاط (أو الأمير عبدالإله الوصيّ على العرش) على إجراءات وتغييرات في الوضع العام أمراً طبيعياً تفرضه التطورات السياسية والاجتماعية على هذا الحكم كما تفرضه على أي حكم آخر، ولذلك فإن القول بأن ذلك "خضوع للأمر الواقع" أو "أنه كان بفضل القوى الوطنية" هو تعبير عن نزعة إرادية لا واقعيّة. وتكفي الإشارة هنا إلى أن "حزب الاستقلال" و"حزب الأحرار" كانا يريان أن هذه التغييرات إنما تمت بنصائح البريطانيين، أو كما يقول عبدالرزاق الحسني "بتوجيه من الإنكليز".

ويعود المؤلف في الصفحة ١٣٥ - ١٤٦ من كتابه إلى امتداح "القوى الوطنية" ودورها في التغييرات، ثم يناقض نفسه حين يشير إلى عجزها وعدم إدراكها لأهمية وحدتها وعدم تبنيها للمسألة الكردية.

ويقول المؤلف إن عقد معاهدة بورتسموث، أو الحديث عن مبدأ تعديل معاهدة سنة ١٩٣٠، لم يكن أمراً خاصاً بوزارة صالح جبر، وإنما بوشر بالحديث عنه منذ عام ١٩٤٦، وأن اعتبارات خاصة عهدت بمهمة تنفيذها إلى وزارة صالح جبر في آذار (مارس) ١٩٤٧، من دون أن يذكر ما هي هذه "الاعتبارات الخاصة"، ومن الذي عهد بها إلى صالح جبر. والواقع أن فكرة تعديل المعاهدة كانت تراود الساسة العراقيين منذ سنة ١٩٤٥، وقد أدلى الأمير عبدالإله، خلال زيارة له إلى لندن في تلك السنة، بتصريح أشار فيه إلى رغبة العراقيين في تعديل المعاهدة. (انظر الفصل المعنون: "المحاولات السابقة لتعديل المعاهدة" ص ٢٧٦ من هذا الكتاب).

وحين يذكر المؤلف أن المعاهدة الجديدة "منحت البريطانيين كل ما يريدونه" - كما سبق القول - أشار كمثال على ذلك إلى أنها منحتهم حق جلب قواتهم إلى العراق ليس فقط في حالة نشوب الحرب، وإنما في حالة التهديد بها أيضاً، يبدو اعتراضه على المعاهدة أو حجّته عليها ضعيفة. فقد يجادل الكثيرون أنها كانت لمصلحة العراق أو لم تكن في مصلحته، ولكن أن يكون هذا النص، أو تغيير إحدى الفقرات، هو أهم

الأسباب التي تدلّ على سوء المعاهدة ومنحها البريطانيين "كل ما يريدونه" هو تقييم متعسف (ص ١٣٨ - ١٣٩)، وقد وصفت الوثائق البريطانية صالح جبر، في أكثر من مكان، بالمفاوض الصعب.

ويتحدث المؤلف عن انتصار كبير لـ"انتفاضة كانون" أو: "الوثبة" (ص١٣٨) ثم يناقض نفسه مرة أخرى في الصفحة التالية حين يتحدث عن "فشل هذه الانتفاضة الجماهيرية في تحقيق العديد من أهدافها". بماذا انتصرت إذن؟ ثم يعود ليتحدث عن نتائج أكبر حققتها، وخصوصاً في تأثيرها على أسلوب تفكير الجماهير، من دون أن يفصح عن كيفية ذلك.

ويذكر المؤلف أن عدد المشاركين في الانتفاضة بلغ ٣٠٠ ألف شخص، ومصدره الوحيد كتاب روسي صدر عام ١٩٦٦، وهو لم يستند إلى مصادر أخرى أقرب إلى الأحداث وأكثر معرفة بها، مثل مصادر الأحزاب العراقية، أو وثائق وزارة الداخلية العراقية، أو حتى الوثائق البريطانية وتقارير السفارة البريطانية التي كانت تراقب الأحداث عن كثب، والتي تضمنت أدق التفاصيل عن معاهدة بورتسموث ومفاوضاتها وملابساتها وأحداثها ونتائجها في ألوف الصفحات.

فلماذا الاكتفاء بالاستناد إلى مصدر روسي يتيم مطعون بشهادته نشر عام ١٩٦٦ في وقت لم يكن أي باحث روسي يستطيع أن يخرج قيد شعرة عن الخط الذي يرسمه الحزب أو الحكومة. ومن الواضح أن ذلك كان أحد الأدلة المهمة على رغبة السوفييت في تضخيم الحدث وتوظيفه، عبر مؤيدين في العراق في حربهم الباردة مع الغرب.

وما يقال عن هذا المصدر يمكن أن يقال عن مجلة **الغد** الشيوعية وما جاء فيها عن "توصيات المخابرات البريطانية إلى عملائها في العراق لإثارة النعرات الطائفية والقومية بعد الانتفاضة، لأنهم كانوا يريدون للعراق وحدة وطنية فوقية مصطنعة يستطيعون التغلغل من خلالها" (لم توثّق المجلة ما زعمته بدليل أو وثيقة)[١].

لقد كتبت هذه الدراسة عموماً بمنهج أيديولوجي عقائدي، ماركسي، يفسّر التاريخ وأحداثه، بل جميع الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تفسيراً طبقياً مادياً

١ **الغد** مجلة شيوعية كانت تصدر في براغ، العدد الصادر في شباط (فبراير) ١٩٦٤، ص ١٢ - ١٣.

حسب المنهاج الفكري المألوف في الدراسات السوفييتية حين كان النظام الشيوعي لا يزال مطبقاً خناقه على جميع مرافق الحياة والفكر. وقد فصل المؤلف المواقف والاستنتاجات كما يريدها، بشكل مطبق، ثم ألبس تلك الاستنتاجات المسبقة على الأحداث، ولذلك وقع في أخطاء كثيرة، واستنتاجات متناقضة تخرج عن الموضوعية. وجاء البحث في مجمله أشبه بمقالة في جريدة **برافدا** في عهد خروشوف، أو خطاب يلقيه بريجنيف كتبه له سوسلوف.

ولا بد من الإشارة إلى أن تلك الدراسة كتبت في عام ١٩٧١ - كما يقول المؤلف - ثم عدّلت قليلاً ونشرت ثانية في عام ١٩٨٤، ولو أعاد المؤلف النظر فيها وعدّلها بعد التغييرات الفكرية والسياسية التي عصفت بالعالم، وبـ"الاتحاد السوفيتي" السابق بصورة خاصة خلال العقدين الأخيرين، لغيّر كثيراً من أحكامه واستنتاجاته[١].

***

أما السياسيون الذين انتقدوا معاهدة بورتسموث، فكان من أبرزهم رئيس الوزراء السابق ناجي شوكت، الذي قال في مذكراته أنها كانت "أظلم وأدهى من المعاهدة السابقة التي كانت مدتها ستنتهي بعد بضع سنين"[٢] ولكنه لم يشفع قوله هذا بأية أمثلة أو أدلة تدعمه، وإنما كان حكماً اعتباطياً عاماً.

وعبّر عن الرأي نفسه عدد آخر من السياسيين الذين كتبوا عن المعاهدة وحاولوا تحليلها من زاويتهم، وحسب أهوائهم، أو فهمهم لها وتفسيرهم، أو انجرافاً مع ما سمعوه عنها من خصومها. وكان بين منتقديها كثيرون ممن لم يطّلعوا على موادها، ولم يقرأوا نصوصها.

١ تكررت في البحث الصيغ والعبارات الشيوعية المألوفة، مثل: "تناسب القوى الطبقية"، و"حركات التحرر الوطني"، "التبلور في وعي الفلاحين"، "الأسواق الرأسمالية"، "طبقات في ذاتها وطبقات لذاتها"، "المكتسبات الأولية للنضال المرير"، "القومية الإقطاعية"، "مجمل النضال التحرري". وقد أشار البحث، بأسف شديد، إلى غلق حزبين شيوعيين هما "حزب الشعب" و"حزب الاتحاد الوطني"، واستشهد بنوري عبدالرزاق حسين في "الدور النضالي" للمرأة الكردية في مظاهرات بغداد الجماهيرية، الخ.. الخ..

٢ ناجي شوكت، **سيرة وذكريات**، ص٥٥٧.

ومن السياسيين الذين هاجموا المعاهدة في مذكراتهم، وأشاروا إلى الأحداث المؤسفة التي أعقبت عقدها، عبدالعزيز القصاب الذي كان رئيساً لمجلس النواب خلال تلك الأحداث، وشاهد من شرفة المجلس النيابي المطلّة على نهر دجلة، المصادمات التي حدثت على جسر المأمون (الذي سمي "جسر الوثبة" في ما بعد) وإطلاق الشرطة الرصاص على المتظاهرين من منارتي الجامعين القائمين على جانبي النهر، مما ترك في نفسه أثراً كبيراً وسخطاً على المعاهدة. أي أنّ سخطه انصب على المعاهدة بسبب الأحداث التي أعقبتها، وليس لاعتراضه على موادها.

وذكر توفيق السويدي في مذكراته أن السيد محمد الصدر، رئيس مجلس الأعيان الذي تولى رئاسة الوزارة بعد استقالة صالح جبر زاره يوماً قبل إعلان رفض المعاهدة، فحادثه السويدي عن المعاهدة، وذكر له مقارنة بينها وبين معاهدة سنة ١٩٣٠ القديمة، والمنافع التي حصلت الحكومة العراقية، وغير ذلك، وسأله السويدي: هل قرأ المعاهدة؟ فأجابه السيد محمد الصدر بأنه "لم يقرأها، وسوف لا يقرأها، وسيرفضها دون الاطلاع عليها، لأن الناس لا يريدون ذلك". وأضاف السويدي قائلاً: "... فقلت في نفسي: سبحان الله على هذه الجماعة التي تعمل من دون علم. وكذلك زارني في داري بعد ذلك رئيس المجلس النيابي عبدالعزيز القصاب، فوجدته مهتاجاً أشد الاهتياج. ولما سألته عما إذا قرأ المعاهدة فهمت منه أنه لم يقرأها"[1].

ويروي أحمد مختار بابان حادثة تدل على الموقف الذي اتخذه الكثيرون من الناس، حتى المثقفين منهم، اندفاعاً مع الهياج العام، من دون دراسة متأنية للموضوع:

"أذكر مرة أني كنت في بيت أحد أقاربي، وصادف ذلك أيام المظاهرات المعادية لمعاهدة بورتسموث. وكنت رئيساً للديوان الملكي في ذلك الوقت. وكان بين الحاضرين في بيت قريبي طبيب مثقف يهاجم المعاهدة بحماس. استمعت إليه حتى انتهى من كلامه، ثم توجهت إليه قائلاً:

"دكتور، أريد أن أسألك سؤالاً واحداً فقط، وأريد أن تجيبني بصدق وبصراحة: هل قرأت نصوص معاهدة بورتسموث؟ فأجاب لم أقرأها. فقلت له: "حضرتك طبيب ومثقف، وأراك تهاجم وتعلّق متحمساً كل هذا التعليق ضد المعاهدة دون أن

---

١ مذكرات توفيق السويدي، ص٢٨٠.

تقرأ موادها. أتعجب كيف تبدي هذه الآراء عن شيء لم تطلع عليه أصلاً. أعتقد كان من المفروض أن تقرأ المعاهدة مادة مادة، وتقارنها، ثم تعلق عليها".

وأضاف أحمد مختار بابان قائلاً:

"هذا من شأنه، على ما أعتقد، أن يعطي فكرة واضحة عن موقف الشعب من القضايا المثارة. فإنه إذا لم ير شيئاً فمعناه أنه لا يريده، ويرفضه بغض النظر عن مدى فهمه له بصورة صحيحة أو غير صحيحة"[1].

أسباب سقوط المعاهدة

أدت الأخبار التي وصلت إلى بغداد من لندن عن التوقيع على المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة في مدينة بورتسموث إلى انفجار المشاعر وخروج المظاهرات الصاخبة بنتيجة البيانات الحزبية والمقالات الصحافية التي هيأت الرأي العام العراقي لمعارضتها، على الرغم من أن معظم الذين خرجوا في تلك المظاهرات، أو حرّضوا عليها وشجبوها اعترفوا بأنهم لم يقرأوها ولم يطّلعوا على تفاصيلها.

وإذا كان البعض من كبار رجال الدولة (كرئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الأعيان) اتخذوا موقف المعارض منها من دون قراءتها، فما بالك برجل الشارع، أو الطالب المتحمس اليافع. إذ لا شك في أنهم كانوا متأثرين بدعايات المعارضين من شيوعيين، وأنصاف شيوعيين، وصهيونيين، وغيرهم. كما كانت هناك أسباب عديدة أخرى لمعارضة المعاهدة لا علاقة مباشرة لها بنصوصها وبنودها.

وقد يكون من المفيد قبل محاولة التعرّف إلى أسباب الهياج الشعبي ضد المعاهدة، معرفة الأسباب التي جعلت صالح جبر حريصاً على عقد معاهدة جديدة تحلّ محل معاهدة سنة ١٩٣٠، إذا كان سيعقد معاهدة أسوأ منها، أو أفضل قليلاً. وماذا كان غرضه من محاولة هذه المجازفة؟

لقد كان صالح جبر ابن الشعب العراقي، ويعرف نفسيته ومشاعره وردود فعله. ولذلك كان يعلم جيداً أن من المحتمل أن المعاهدة التي سيعقدها قد تقابل بالمعارضة

١ مذكرات أحمد مختار بابان، ص١٢٧.

وأن خصومه قد يستغلونها لمهاجمته، وأنها قد تعجّل بسقوط وزارته وتعرّضه لما تعرض له فعلاً من هجمات لم يتخلّص من آثارها إلا بعد سنوات.

كان ذلك – في رأينا – يعود بالدرجة الأولى إلى أسلوب صالح جبر في العمل، وطبيعته الشخصية. فقد كان صالح جبر منذ توليه رئاسة الوزارة في آذار (مارس) ١٩٤٧، لايريد لوزارته أن تكون وزارة روتينية همها البقاء في الحكم أطول مدة ممكنة، وتفادي أية مشاكل داخلية أو خارجية تعرقل مسيرتها وقد تعجّل بسقوطها، كما كان شأن الكثيرين ممن سبقوه أو جاءوا بعده في هذا المنصب أو المناصب الأخرى التي تولاها. وكان ذلك الموقف هو الطابع الذي اتصف به منذ بدء حياته الوظيفية والسياسية قاضياً ومتصرفاً ووزيراً، وأخيراً رئيساً للوزراء. فقد كان على الدوام يحرص على تحقيق فكرة جديدة، أو القيام بإصلاح صعب عجز عنه غيره، أو إنجاز مشروع نافع، أو إزالة خلل أو نقص أو فساد، أو القضاء على أمر يراه ضاراً بالمصلحة العامة، ضمن مجال عمله وسلطاته.

وربما كان ذلك ناجماً عن حالة نفسية معينة، أو رغبة في أن يذكره الناس كشخص مبدع أو مصلح جريء أو مجدد يختلف عن غيره، أنجز أعمالاً مهمة، وترك آثاراً نافعة، وقدم خدمات لم يتمكن من تقديمها غيره ممن سبقوه في مناصبه. ولذلك كان من أهم ما يطمح إليه عند توليه رئاسة الوزارة أن يعقد معاهدة جديدة تقترن باسمه. وإذا اقترنت معاهدة سنة ١٩٣٠ التي برم بها الشعب العراقي، باسم نوري السعيد، فلعله كان يطمح أن يُذكر اسمه بأنه الشخص الذي حرر العراق من تلك المعاهدة ونجح في ما لم ينجح غيره في الإقدام عليه.

ومما يدل على هذه النزعة التي اتصف بها صالح جبر، ما سبقت الإشارة إليه بالتفصيل من إصلاحاته الجريئة حينما كان متصرفاً للواء كربلاء من القضاء على بعض الممارسات الضارة، ثم في لواء البصرة، ومنها مثلاً قطعه حديقة القنصلية البريطانية المطلة على شط العرب واستملاكها لأجل تنفيذ كورنيش البصرة، ذلك الإجراء الذي لم يجرؤ أسلافه على اتخاذه. وقد اتخذه غير عابئ بالاحتجاجات البريطانية. وكذلك أشرنا إلى مواقفه الجريئة حين كان وزيراً للمعارف عشية الحرب العالمية الثانية وحينما كان الخلاف بين الحلفاء وألمانية في ذروته، واستدعائه الخبراء الألمان لفتح مدرسة

مهنية فنية في بغداد، مما أثار ثائرة السفير البريطاني واحتجاجه الشديد. ونذكر أيضاً رفضه ترشيح سفير بريطاني جديد في العراق بسبب موقف سابق له لم يجده صالح جبر ودياً تجاه العراق، وذلك إجراء لم يجرؤ أي سياسي عراقي على اتخاذه، وغير ذلك من المواقف الجريئة والإصلاحات العديدة التي استهدف بها خدمة المصلحة العامة، وإن كان بعضها على حساب مصلحته الشخصية، أو شعبيته، أو علاقاته بالجهات العليا، أو بالإنكليز الذين كانوا يمارسون في العراق نفوذاً لا ينكر في تلك العهود.

ولما تولى صالح جبر رئاسة الوزارة أخيراً، كان من جملة أهدافه الرئيسية تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ على الرغم مما يحتمل أن يثيره ذلك من مشاكل كان في غنى عنها لو سكت عن الموضوع.

كان بإمكان صالح جبر أن يؤثر السلامة ويتفادى المشاكل، فيسكت عن موضوع المعاهدة ويدير أمور الدولة الروتينية، فيبقى في الحكم هادئ البال أطول مدة ممكنة، يمارس سلطاته ويتمتع بمكانته رئيساً للوزراء. ولكنه كان سياسياً أكثر وعياً، ووطنية، وطموحاً، وشعوراً بالواجب من أن يفرّط بما يرى أنه قادر على إنجازه لمصلحة وطنه، وما يؤمن بصوابه، مفضلاً البقاء في الحكم على الدخول في مغامرات لا يعرف حظها من النجاح.

فهل كانت معاهدة بورتسموث التي عقدها صالح جبر في مصلحة العراق، أم أنها كانت أسوأ من سابقتها كما ذهب خصومها أو خصوم صالح جبر من سياسيين وصحافيين وباحثين؟

وإذا كانت المعاهدة أسوأ من سابقتها فلماذا حرص صالح جبر على عقدها والتورط في أمرها؟ وإذا لم تكن أسوأ من سابقتها فما هي أسباب الهياج الشعبي الذي أحدثته مما أدى إلى رفضها وإلى استقالة صالح جبر وسقوط وزارته؟

كان أول ما أثار انتباه المعارضين الذين كانوا للوزارة ورئيسها بالمرصاد، وأدى إلى ارتيابهم في أمر المعاهدة، هو التوقيع عليها بعد المدة القصيرة التي مرّت على وصول الوفد العراقي المفاوض في لندن. إذ تم التوقيع على المعاهدة بالأحرف الأولى في لندن في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، أي بعد وصول الوفد العراقي إلى لندن بثلاثة أيام، وتم التوقيع عليها في مدينة "بورتسموث" في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨

أي بعد تسعة أيام فقط، من دون أن تكون لها ترجمة عربية رسمية ومعتمدة تعلن في وقت واحد مع النص الإنكليزي.

جاء في تقرير كتبه الجنرال "رنتن" رئيس البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية في العراق، إلى وزارة الحرب البريطانية، قوله:

> إن السرعة التي تم بها كل شيء أثارت أعمق الشكوك والمخاوف. وفي بلد تستغرقك فيه ستة شهور من المساومات لشراء سجادة، ليس من المفهوم أن تعقد معاهدة في خمسة أيام. وكذلك كان تأخر الوزراء والقائم بالأعمال البريطاني في العودة إلى بغداد القشّة الأخيرة. وكان الأمر كما لو ذهب رئيس الوزراء البريطاني إلى موسكو، ووقع معاهدة باللغة الروسية بدون نص إنكليزي، ثم ذهب إلى القرم لقضاء إجازة أسبوع للراحة...[١].

وجاء في بيان للحزب الوطني الديموقراطي، ضمن بيانات الأحزاب المعارضة الأخرى "أن التوقيع بعد وصول الوفد العراقي إلى إنكلترة بأيام قلائل على المعاهدة التي كانت إنكلترة قد أعدتها لتكبيل العراق بقيود جديدة وربطه بعجلة الاستعمار البريطاني ربطاً محكماً..."[٢].

وهكذا وجدت المعارضة أن شروط المعاهدة وموادها كانت دقيقة وتفصيلية بحيث يكاد يكون من المستحيل التفاوض بشأنها وإعدادها خلال تلك المدة القصيرة، وهي ملاحظة وجيهة طبعاً. ولكن الرأي العام العراقي كان غير مطلع على المفاوضات الطويلة التي دارت في بغداد ولندن قبل ذلك بصورة سرية، واستغرقت أسابيع عديدة بل شهوراً. لذلك ساد الاعتقاد بأن المعاهدة كانت معدة في لندن وجاهزة، ولم يكن للوفد العراقي فيها من دور سوى التوقيع عليها. وكان ذلك طبعاً من نتائج الكتمان الذي التزمه وأصرّ عليه صالح جبر خلال المفاوضات الطويلة، وعدم رغبته في إحاطة الرأي العام ولا الساسة الآخرين – بمن فيهم أعضاء وزارته – علماً بمراحلها، ولا بصراعه الطويل مع المفاوضين البريطانيين لانتزاع أقصى ما يمكن انتزاعه للعراق من

١ من الجنرال رنتن إلى وزارة الحرب البريطانية بتاريخ ٥ شباط (فبراير) ١٩٤٨: FO 371/68446

٢ بيان الحزب الوطني الديموقراطي الصادر في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، **سجل الحركة الوطنية**، ص ١٧، وكذلك في **تاريخ الوزارات العراقية**، للحسني، ج ٧، ص٢٤٦.

حقوق ومزايا. وكان ذلك خلافاً لرأي الأمير عبدالإله الذي كان يرغب في أن يطّلع الجميع على كل ما يتعلق بالمعاهدة الجديدة بصورة صحيحة، إذ لم يشاطره صالح جبر في هذا الرأي وكأنه أراد أن يفاجئ الشعب بما عدّه مكسباً له.

وقد صدم الرأي العام العراقي ببيانات الأحزاب ومقالات الصحف، فلم يرتح، من حيث المبدأ، للتقارب الوثيق الذي ستحافظ عليه المعاهدة مع بريطانية، في الوقت الذي كان يؤمل فيه أن تؤدي إلى مزيد من تحرير العراق من النفوذ الأجنبي.

والواقع أن الشعب العراقي بصورة عامة يتصف بحساسية شديدة تجاه الأجنبي في المجال السياسي، وخصوصاً تجاه الإنكليز. ولا شك أن السبب الرئيسي في ذلك هو الشعور الشعبي ضد بريطانية، ذلك الشعور الذي يعود إلى أيام الاحتلال البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها، ثم قيام ثورة العشرين، ثم النفوذ الذي مارسه الممثلون البريطانيون في شؤون العراق الداخلية بعد ذلك. ولذلك كان الشعب العراقي لا يثق بالإنكليز ثقة تامة، ويشكّ في وطنية الساسة الذين يسايرونهم أو يعدّون من أصدقائهم، مهما كانت مواقفهم الأخرى وخدماتهم. وقد أصبح بعضهم يعزو كل حدث يحدث في البلاد إلى تدبير الإنكليز، ويحاولون إيجاد دور أو "أصبع" لهم فيه.

فإذا توفي الملك فيصل الأول في سويسرة بنتيجة مرض القلب وتصلّب الشرايين والإرهاق، فإن الإنكليز هم الذين دسّوا له السم هناك[1]، وإذا حدث انقلاب بكر

[1] كمثال على انتشار الإشاعات وتأثيرها على الرأي العام بل حتى على المثقفين ورجال الصحافة، نشير إلى ما كتبه الأستاذ ناصر الدين النشاشيبي – الكاتب الصحافي المعروف – استناداً إلى ما سمعه من إشاعات صدّقها وصاغ منها قصة مثيرة، وهي أن "السفير البريطاني" في "برن" كان يزور الملك فيصل الأول في مستشفاه يومياً، وكان يوعز إلى الممرضة اليهودية – المصرية "فيكي" بأن تزيد من نسبة السموم التي تضعها في أدويته تدريجاً... الخ (**نساء من الشرق الأوسط**، دار العروبة، عمان، بلا تاريخ، ص ٦٣ – ٧٩).

وقد ظهر بعد فتح الوثائق البريطانية وتقارير المفوضية البريطانية في برن لتلك السنة:

١ – انه لم يكن لبريطانية سفير في برن في ذلك الوقت، بل "وزير مفوّض"، لأن التمثيل الدبلوماسي البريطاني في سويسرة كان على مستوى "مفوضية" وليس "سفارة". ومع ذلك فقد وردت الإشارة في الكتاب إلى "السفير البريطاني" اثنتي عشرة مرة (الفصل المعنون: "فيكي: ممرضة الملك أم قاتلته؟".

٢ – وحتى لو التبس الفرق بين "السفير" و"الوزير المفوض" على الكاتب فإن الوزير المفوض البريطاني في برن لم يكن موجوداً في مقر عمله، بل كان غائباً بإجازة في انكلترة خلال وجود الملك فيصل في المستشفى.

٣ – كتب الوزير المفوض عند عودته إلى مقر عمله في برن بعد وفاة الملك فيصل – خلال غيابه – تقريراً =

صدقي - حكمت سليمان، فهم الذين كانوا وراءه للتخلص من ياسين الهاشمي، وإذا قتل الملك غازي في حادث سيارة مقدّر أو مدبّر، فإن الإنكليز هم الذين دبّروا العملية للتخلص منه بالاتفاق مع الأمير عبدالإله ونوري السعيد. بل هناك من كان يناقش، بلهجة الواثق مما يقوله، بأن انقلاب ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ في العراق بقيادة عبدالكريم قاسم، كان بتدبير من الإنكليز أو بعلمهم وموافقتهم. ولا تسقط وزارة في العراق، أو تؤلف أخرى، أو تعقد معاهدة، أو ينفّذ مشروع، أو يغتال سياسي، إلا ودارت الإشاعات بأن "الإنكليز" هم الذين كانوا وراءه. وهذه هي "نظرية المؤامرة"، أو "التفسير التآمري للأحداث" المتغلغل في عقليات الكثيرين من العامة، ومعهم بعض المثقفين أيضاً، وهو من أعراض الطفولة السياسية والانغلاق الفكري وضيق الأفق. وذلك ما جعل بعض العراقيين يرتابون حتى في المعاهدات التي عقدت في عهد وزارة صالح جبر مع دولة مجاورة مثل تركية، أو دولة عربية تربطها بالعراق أوثق الروابط، وهي الأردن، ويهاجمونها لاعتقادهم بأنها تمت جميعاً بتدبير من (الإنكليز) أو بإيعاز منهم، أو خدمة لمصالحهم. ولذلك لا بد لها أن تكون سيئة أو ضارة بمصلحة العراق، ويجب مقاومتها، سواء أكانت ضارة بمصلحته أو لم تكن.

ولم يقبل المعارضون طبعاً الحجة القائلة، بأن العراق دولة صغيرة، وأنه غير قادر على الدفاع عن نفسه في عالم اليوم حيث تؤلف الدول - حتى القوية منها - أحلافاً دفاعية، ومعاهدات أمنية، وتكتلات سياسية أو اقتصادية، دفاعاً عن نفسها، أو حفاظاً على كيانها ومصالحها، ولذلك فإن من مصلحة العراق التحالف مع دولة كبرى.

وقد ذهب "الحزب الوطني الديموقراطي" في البيان الذي أصدره عن المعاهدة - مثلاً - إلى أن "الكثير من الدول الصغيرة التي ربما كان خطر الاعتداء عليها محدقاً بها أكثر من العراق، لم تفكر ولم تجد ضرورة لعقد أي تحالف من هذا القبيل لأنها لم تجد ضرورة لذلك بعد أن وجدت (المنظمات الدولية) التي أغنتها عن مثل هذه الأحلاف.

= سرياً للغاية إلى حكومته قال فيه: "... عند عودتي إلى برن وجدت البلد مليئاً بالإشاعات بأن الإنكليز هم الذين قتلوا الملك فيصل..." (الوثيقة المرقمة: FO 371/16924 E-5519 والمؤرخة في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٣) وهذا مثال واحد من الأمثلة الكثيرة على مدى تأثير الإشاعات وتصديق الناس لها، حتى المثقفين منهم، لأنهم يرغبون في تصديقها.

كما أن توازن العلاقات الدولية يمكن أن يكون خير ضامن لسيادتها واستقلالها"[1].

وقد نسي البيان، أو تناسى، كيف وقعت دول أوروبا الشرقية الصغيرة تحت سيطرة الاتحاد السوفييتي من دون أن تغنيها "المنظمات الدولية" عن الأحلاف المفروضة عليها، ولا كان "التوازن الدولي" ضمانة لسيادتها واستقلالها حتى انهيار الاتحاد السوفييتي.

ويلاحظ أيضاً أن هذا البيان صدر قبل أن تغتصب بقعة مهمة من الوطن العربي، في فلسطين، تحت سمع "المنظمات الدولية" وبصرها، بل بقرار صادر عن أكبر "منظمة دولية". وكان قراراً اهتز له ضمير العالم وخجلت منه حتى الدول التي صوّتت لصالحه تحت ضغط دولة كبرى من أعضاء المنظمة الدولية وتهديدها. وكان ذلك القرار أكبر خرق لحقوق الإنسان، واستهانة بمبدأ "تقرير المصير" الذي كان أول من نادى به واحد من أكبر رؤساء الولايات المتحدة ومن أبرز رجال الحزب الديموقراطي – حزب ترومان، وهو وودرو ويلسن.

فأين كانت "المنظمات الدولية" التي ستغني العراق عن هذا التحالف، وأين "التوازن الدولي" الذي كان خير ضامن لسيادة الدول الصغرى واستقلالها؟

***

ومن أهم أسباب المعارضة العنيفة التي قوبلت بها المعاهدة أيضاً، انعدام الثقة بين الشعب والحكومات المتعاقبة في العراق. وربما كان ذلك من بقايا العهد العثماني ليس في العراق وحده، بل في جميع الأقطار الأخرى التي كانت تحت الحكم العثماني وحصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من التطور المادي والمعنوي الذي تحقق في العراق منذ تأسيس دولته الحديثة، كان لا يزال هناك نوع من عدم استقرار الأوضاع في البلاد بصورة عامة، مما كان يجعل الحكومة، في معظم الحالات، لا تصارح الشعب بحقائق الأمور.

ثم سبب آخر لانفجار المشاعر على أثر الإعلان عن عقد "معاهدة بورتسموث"، وهو سوء الوضع الاقتصادي الذي ساد العراق على الرغم من ثرواته الطبيعية الوفيرة،

١ بيان الحزب الوطني الديموقراطي المشار إليه.

وكذلك التضخّم المالي الناجم عن النفقات العسكرية خلال الحرب، وقلة محاصيل الحبوب في السنة السابقة، التي أدت إلى أزمة الخبز، وقد رفض صالح جبر مناقشتها في المجلس النيابي قبل مغادرته إلى لندن.

وقد تعرّض صالح جبر إلى انتقادات كثيرة بسبب هذه الأزمة التي لم يكن له في حصولها من ذنب، لأنها حدثت بنتيجة الموسم الزراعي في تلك السنة. وقد استغل خصوم الوزارة موافقة الحكومة على تصدير كمية من الشعير إلى بعض الأقطار المجاورة محاباة لبعض أصدقائها، أو نزولاً عند إلحاح السفارة البريطانية، فكان ذلك ضغثاً على إبالة.

وكلما تصاعدت الاحتجاجات على المعاهدة الجديدة، شارك فيها مزيد من أبناء الطبقة الفقيرة التي استغلت ذلك الوضع لتصعيد مطالباتها بتحسين أحوالها المعيشية، وكأن الحكومة قادرة على ذلك وغير راغبة فيه.

وقد يكون من أسباب سقوط المعاهدة أيضاً الدعايات المغرضة ضد صالح جبر باعتباره أول رئيس وزراء شيعي وتهم الطائفية التي ألصقت به، على الرغم من كل ما بذله صالح جبر لدرء هذه التهمة عن نفسه.

وكانت هنالك أيضاً قضية فلسطين والقرار الجائر الذي أصدرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة تحت ضغط أميركي لا أخلاقي شرس، وتدخل شخصي سافر من الرئيس الأميركي ترومان بتقسيم هذه البقعة من الوطن العربي. وكان من سوء حظ صالح جبر والمعاهدة صدور ذلك القرار قبيل عقد المعاهدة.

وكان صالح جبر عظيم القلق للإجحاف الذي تعرضت له فلسطين وشعبها. وليس من المبالغة القول في هذا المجال أن الشعب العراقي على اختلاف طبقاته ومستوياته الثقافية، كان على الدوام من أكثر شعوب البلاد العربية تحسساً بقضية فلسطين التي كان يعدها قضيته، وكان يشعر بإحباط شديد إذ يرى الدول العربية بمجموعها عاجزة عن إزالة هذا الظلم الصارخ، ويرى أن أحد أسباب ذلك العجز هو عدم استعداد الحكومات العربية، بما فيها حكومته، لتجاهل خلافاتها، والتعاون في ما بينها بإخلاص للدفاع عن عرب فلسطين وعروبتها. وكان رجل الشارع العراقي تهيّجه على الدوام أخبار الانتفاضات المتعاقبة في فلسطين منذ صدور قرار التقسيم. وكانت قضية فلسطين أحد العناوين الرئيسية للشعارات التي تعالت في جميع المظاهرات في بغداد.

وفي هذا الصدد أدلى السياسي العراقي صادق البصّام الذي كان نائباً لرئيس مجلس الأعيان، بتصريح مهم إلى مراسل اسوشييتد برس وأذاعه راديو بيروت، أشار فيه إلى دور قضية فلسطين في سقوط "معاهدة بورتسموث" قال فيه:

"إن سخط الشعب العراقي على هذه المعاهدة يعود إلى أسباب عديدة منها قضية فلسطين وسياسة بريطانية تجاه العرب والبلاد العربية، ثم قرار البرلمان العراقي في جلسته المشتركة بتطبيق مقررات بلودان السرية، تلك المقررات التي نصت على عدم عقد أية معاهدة أو تحالف مع أية دولة تغمط حقوق العرب في فلسطين، وقد كانت بريطانية هي المسؤولة عن جميع ما وقع في فلسطين، ولا تزال هي المسؤولة عما يجري فيها".

ولذلك كان من سوء حظ صالح جبر أن يذهب ضحية لقضية فلسطين في حين أنه كان من أكثر السياسيين العراقيين والعرب اهتماماً بها، وشعوراً بمسؤوليتها، وقلقاً على مصيرها[1].

وأخيراً كان هنالك سبب آخر، يكاد يكون نفسياً، ولكنه كان موجوداً بصورة مؤكدة، وهو اشتراك نوري السعيد في الوفد المفاوض. وكان رجل الشارع في العراق، وكذلك كثير من الشبان، إضافة إلى بعض رجال السياسة، يعدّون نوري السعيد رجل الإنكليز في العراق، فضلاً عن أن بعض الدول العربية تنظر إليه بعدم ثقة بسبب ميوله الإنكليزية المعروفة، ولذلك كان اشتراكه في عقد المعاهدة من أسباب نقمة الرأي العام عليها وارتيابه فيها، وقد انتبه إلى ذلك القائم بالأعمال البريطاني في بغداد ونصح الوصيّ على العرش بعدم إشراك نوري السعيد في الوفد المفاوض، ولكن الأمير عبدالإله أصرّ على إشراكه – كما سبقت الإشارة – فكانت غلطة سياسية لا شك فيها.

وحينما غادر صالح جبر إلى لندن لعقد المعاهدة ترك وراءه وضعاً لم يكن باعثاً على الاطمئنان كلياً. صحيح، أنه اتخذ بعض الخطوات لضمان دعم مجلس النواب، ولكنه لم يترك وراءه وزراء أقوياء، أو ممن يتمتعون بثقته الكاملة في ما يتعلق بشروط المعاهدة، ولم يوفر لهم خلفية كافية من المعلومات عن المعاهدة التي كانت المفاوضات بشأنها قد قطعت مرحلة كبيرة، ليتمكنوا من الدفاع عنها عن علم واطلاع. بل أنه لم يكن قد أوضح لهم أن المفاوضات كانت تجري منذ شهور، وأنه حين غادر إلى لندن، كان

[1] أنظر الفصل المعنون "صالح جبر وقضية فلسطين"، ص٥٢١.

على وشك الوصول إلى الاتفاق، ولم تبق إلا اللمسات الأخيرة من مسودة المعاهدة. ولذلك فوجئ الوزراء، كما فوجئ الرأي العام، بالسرعة التي تم بها التوصل إلى التوقيع على المعاهدة بعد أيام قلائل من وصول الوفد إلى لندن.

ولا شك أن صالح جبر كان قد استخف بقوة المعارضة ولم يقدّر تقديراً صحيحاً تأثيرها المتزايد على الرأي العام. وكذلك فعل نوري السعيد. فلما غادر الوفد إلى لندن وجدت المعارضة الجو خالياً لها، والفرصة مواتية، فاستغلتها. وربما كان من الأسباب التي أدت إلى سقوط المعاهدة هو تأخر صالح جبر في لندن، وأنه لو عاد إلى العراق بعد التوقيع مباشرة ربما كان بإمكانه الدفاع عن المعاهدة وإقناع الرأي العام بمزاياها.

وكان الأمير عبدالإله، الوصيّ على العرش، قد بقي وحيداً في بغداد، بدون وزراء أقوياء يشدون أزره، ولا مستشارين أكفاء، يخلصون له النصح. وكانت البادرة الأولى للعاصفة التي كانت تتجمع في بغداد، في اليوم السابق لمغادرة الوفد، هي المظاهرة التي خرج فيها طلاب كلية الحقوق، وقد أغلقت الحكومة الكلية واعتقلت عدداً من الأشخاص، ثم أعادت فتحها بعد يومين.

ويذهب بعض المحللين أيضاً في تفسير سقوط المعاهدة إلى أن الوصيّ كان ضعيفاً في الوقوف أمام الانتفاضة في بغداد، وأنه انهار أمام إلحاح والدته وشقيقاته اللواتي كنّ يتلقين اتصالات تلفونية هستيرية من صديقاتهن ومعارفهن حول ما يهدد الوضع العام، وربما العرش، من عواقب وخيمة.

ويضيف جيرالد دي غوري سبباً آخر ساعد في انهيار الوضع وسقوط المعاهدة، وهو شحّة الرجال الملمّين بأوضاع العراق في السفارة البريطانية في بغداد، وفي الدائرة الشرقية لوزارة الخارجية في لندن. وقد قام بتحليل دقيق للأمر بعد ذلك، وذكر أسماء الموظفين البريطانيين الخبراء في الشؤون العراقية والذين نقلوا من وظائفهم في السفارة البريطانية وفي الدائرة الشرقية بوزارة الخارجية في لندن قبل سنة ١٩٤٨ بشهور قلائل، وإحلال موظفين جدد لم تكن لديهم الخبرة الكافية في أوضاع العراق الداخلية[1].

واستبقت صحف المعارضة، تقودها **لواء الاستقلال** و**اليقظة**، الحكم على المعاهدة قبل نشرها، وذهبت صحف أخرى، وخصوصاً **صوت الأحرار** – الناطقة بلسان "حزب

1 Gerald de Gaury, *Three Kings in Baghdad, 1921 – 1958*, Hutchinson, London, 1961, p. 154 – 155

الأحرار" – إلى القول بأن الوضع الدقيق الذي تمر به البلاد، والقرار الصادر بتقسيم فلسطين، لا يجعلان الوقت مناسباً لتعديل المعاهدة. ونشطت الأحزاب السياسية خلال هذه الفترة وعبّأت الرأي العام للشك في جدوى المعاهدة، وفي حسن نية عاقديها، وأحسنت استغلال السلاح الذي كان جاهزاً بيديها، وهو الطريقة التي أجريت بها الانتخابات الأخيرة. وذهبت المعارضة أيضاً إلى القول بأن الحكومة التي تفاوض لعقد مثل تلك المعاهدة، ويؤيدها مثل ذلك المجلس، لا يمكن أن تعود على الشعب بفائدة. بل فكّرت بعض أوساط المعارضة بإرسال ممثلين عن أحزابها إلى لندن لاطلاع الحكومة البريطانية على الآراء الحقيقية للشعب العراقي وتطلعاته.

وكان ملحق المعاهدة بصورة خاصة، والمواد التي تتعلق بتأسيس "مجلس الدفاع المشترك" موضوع معظم الانتقادات والهجمات التي وجّهت إليها، كما أن التقارب الوثيق الذي قضت به المعاهدة مع بريطانية، كان مفاجأة سيئة حتى للرأي العام المعتدل الذي كان قد ضاق ذرعاً بالمعاهدة القديمة وتطلّع إلى التخلص من بنودها.

ثم جاء تصريح الجمالي الذي سبقت الإشارة إليه، فوجدت الأحزاب السياسية المعارضة وأوساط طلاب الكليات سبباً جديداً للقيام بمظاهرات صاخبة، احتجاجاً على ذلك التصريح الذي أدلى به الجمالي بحسن نية، وهو على أي حال لم يكن بياناً رسمياً، بل تصريحاً عابراً أدلى به الجمالي ضمن أحاديثه اليومية الكثيرة مع الصحافيين العرب والأجانب الذين كانوا يتكأكأون عليه خلال تلك الأيام الحاسمة.

اتصالات سرّية للوصيّ الأمير عبدالإله

على الرغم من أن الأمير عبدالإله قرر إصدار بيانه الذي نشرته رئاسة التشريفات الملكية بتاريخ ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، إرضاء للرأي العام وتهدئة للمظاهرات، فإنه كان على أي حال مرتبكاً ومذعوراً ويشعر بالحرج أمام البريطانيين لتنكّره للمعاهدة التي أيد فكرتها في البداية، وأجرى في لندن وبغداد مقابلات تمهيدية بشأنها، وأسهم في مباحثاتها الأولية في بغداد، كما أنه لم يكن واثقاً من صحة الموقف الذي اضطر إلى اتخاذه متردداً، نزولاً عند هياج الشارع.

ولذلك قرر أن يوفد إلى لندن - بصورة سرية - اثنين من أخصّائه لكي يوضحا للبريطانيين موقفه، ويشرحا الظروف التي حملته على التراجع عن المعاهدة.

وكان أول الموفدين الكرنل دي غوري، صديقه الشخصي الذي كان مقيماً في قصر والده الملك علي في بغداد. وقد أشار دي غوري إلى مهمته هذه في كتابه **ثلاثة ملوك في بغداد** باختصار شديد قائلاً:

"إن الوصيّ الذي كان مرتبكاً ومذعوراً لفشل الإجراءات التي لم يكن واثقاً منها على أي حال - أرسلني إلى لندن - بصفة غير رسمية وكممثل شخصي له - لأشرح لأصدقائه الرسميين وغير الرسميين، أسباب فشل المعاهدة واضطراره إلى رفضها"[1].

أما الرسول الثاني فكان رئيس الديوان الملكي أحمد مختار بابان الذي أوفده الوصيّ إلى لندن في مطلع شهر آذار (مارس) ١٩٤٨ وحمّله رسالة شخصية إلى الحكومة البريطانية ووزير الخارجية بيفن.

ووصل أحمد مختار بابان إلى لندن وطلبت السفارة العراقية موعداً له مع وزير الخارجية بيفن، ورئيس أركان القوة الجوية البريطانية اللورد تيدر. ولم يقابل بيفن أحمد مختار بابان، بل أشير إليه أن يقابل هكتور ماكنيل، وزير الدولة للشؤون الخارجية.

وقابل أحمد مختار بابان أولاً المستر مايكل رايت رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية في ٣ آذار (مارس) ١٩٤٨، وعرض عليه بتفصيل كبير أحداث العراق التي أدت إلى رفض المعاهدة[٢].

وبعد خمسة أيام، أي في ٨ آذار (مارس) ١٩٤٨ استقبله هكتور ماكنيل، وزير الدولة، ثم رفع التقرير التالي إلى بيفن عن المقابلة:

---

1 Gerald de Gaury, *Three Kings in Baghdad*, p. 15 - 156.

على أثر وصول دي غوري إلى لندن، دعاه السفير العراقي الأمير زيد، رحمه الله، إلى الغداء في فندق (كلاردج) ودعاني أيضاً، وكنا ثلاثة أشخاص فقط على المائدة. و لم أكن في ذلك الوقت أعرف من هو دي غوري. وحين سألت الأمير من هو دي غوري قال لي إنه صديق شخصي للوصيّ. ودار خلال الغداء حديث عام عن الأحوال في العراق، و لم يتطرّق دي غوري إلى موضوع معاهدة بورتسموث بصورة مباشرة. ولكن الأمير زيد قال لي في ما بعد إن دي غوري أخبره أنه جاء إلى لندن موفداً من الأمير عبدالإله شخصياً، ليشرح لأصدقائه البريطانيين موقفه والظروف التي اضطرته إلى التراجع عن المعاهدة. (ن. ف. ص.)

٢ مذكرة لبرنارد باروز مقدمة إلى وزير الخارجية (FO 371/68447) .

إلى وزير الخارجية

حضر صباح اليوم رئيس الديوان الملكي (العراقي) وتحدث بإسهاب كبير على نفس الأسس التي كلم بها المستر رايت من حيث الأساس.

قال إن الوصي كان حريصاً على أن يؤكد أن صداقته لكم وللحكومة البريطانية ليست أقل مما كانت عليه في السابق، كما أن حرصه على علاقات تعاهدية مُرضية بين الطرفين باق كعهده.

ثم شرح بتفصيل مملّ أن صالح جبر أهمل إحاطة الرأي العام بما كان يجري، وأنه بلا حزب ولا جريدة تسنده، وكان سقوطه بعد عودته أمراً محتوماً.

قال إن الاضطرابات في بغداد لم تكن بوحي من الشيوعيين بصورة رئيسية على الرغم من أن الشيوعيين كان لهم دور فيها. إنهم الآن جميعاً في السجن.

وهنا أدخلت تبريراً لموقف صالح جبر فقلت: إن كل ذلك أصبح الآن في ذمة التاريخ، ولم تعد له قيمة كبيرة. وعلى قدر تعلق الأمر بنا فإننا مرتاحون لمعاهدة سنة ١٩٣٠، وعلى الحكومة العراقية أن تقدّر أن أحداثاً من قبيل تلك التي وقعت في بغداد لم يكن من شأنها تعزيز قوتها، خاصة في الوقت الحاضر حين يترقب أعداؤنا أية فرصة للدعاية أو بث الفرقة.

لم يلمّح رئيس الديوان الملكي إلى الخطوات التي تفكر الحكومة العراقية في اتخاذها. أعتقد أن الغرض الرئيسي من زيارته هو أن يحاول تعزيز مكانة الوصي لدينا، وأن الوصي كان يتصور أن لدينا وسائل لإزاحته بسهولة، وهو ما ليس لي علم به.

هكتور ماكنيل

وزير الدولة للشؤون الخارجية

٨ آذار (مارس) ١٩٤٨[1]

---

1 FO 37168447/ (E 30619/27/)

وقد أشّر بيفن على التقرير بأنه اطّلع عليه ولم يكتب شيئاً آخر.

ومن الغريب أن أحمد مختار بابان، وقد تناول في مذكراته، بقدر لا بأس به من التفصيل، الأحداث التي رافقت معاهدة بورتسموث والاتصالات التي أجريت خلال الأزمة التي أعقبتها، لم يشر قطّ إلى مهمته هذه في لندن ولا إلى مقابلاته مع المسؤولين البريطانيين.

مقارنة بين معاهدة سنة ١٩٣٠ ومعاهدة بورتسموث لسنة ١٩٤٨

هل كانت معاهدة بورتسموث في صالح العراق، وهل كانت أفضل من المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ وأضمن لمصالح العراق، كما ادّعى عاقدوها، أم أنها كانت أسوأ منها وأثقل قيوداً، كما زعم معارضوها؟

لا بد للتوصل إلى جواب عن هذا التساؤل من عقد مقارنة بين نصوص المعاهدتين:

١ - فرضت معاهدة سنة ١٩٣٠ على العراق (في مادتها الأولى) مشاورةَ بريطانية التامة والصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية، أي أنها جعلته خاضعاً لها في هذه الشؤون، دون أن تفرض على بريطانية مثل هذا الشرط. وذلك يجعلها معاهدة غير متكافئة. ولا شك أن ممارسة بلد ما لشؤونه السياسية الخارجية بحرّية دون تدخل أجنبي هو ركن أساسي من أركان الاستقلال. وقد ألغت معاهدة بورتسموث هذه المشاورة، وليس فيها ذكر لها.

٢ - فرضت معاهدة سنة ١٩٣٠ على العراق أن يعتبر حفظ مواصلات بريطانية الأساسية وحمايتها بصورة دائمة في جميع الأحوال، أمراً في صالح الطرفين. وبموجب هذا النص كان من المحتّم على العراق حفظ مواصلات بريطانية وحمايتها، على أن تكون هذه المحافظة والحماية دائمتين وفي جميع الأوقات. بل أنه فرض على العراق أن يعتبرها في صالحه أيضاً (الفقرة ٢ من المادة ٥ من معاهدة سنة ١٩٣٠) وفي هذه الالتزامات أعباء شديدة الوطأة وطعن صريح في سيادة العراق الوطنية. وكانت هذه المادة تخوّل الحكومة البريطانية أن تحتفظ بقوات عسكرية على الأراضي العراقية في قواعد معينة، أما المعاهدة الجديدة فقد ألغت هذه الالتزامات والقيود إلغاءً تاماً.

٣ - فرضت معاهدة سنة ١٩٣٠ على العراق (في الفقرة ٣ من المادة الخامسة) أن يمنح بريطانية، طوال مدة التحالف، موقعين لقاعدتين جويتين تنتقيهما بريطانية في البصرة أو في جوارها، وموقعاً واحداً لقاعدة جوية تنتقيها في غرب نهر الفرات. وكان العراق قد منح هذين الموقعين فعلاً، وأقيمت عليهما قاعدتان جويتان بريطانيتان إحداهما في الحبانية والأخرى في الشعيبة. وكان احتفاظ بريطانية بهاتين القاعدتين، واستمرار بقاء قواتها فيهما، لا يتفق مع السيادة الوطنية ويخل باستقلال البلاد. أما معاهدة بورتسموث فقد ألغت ذلك أيضاً ونقلت القاعدتين الجويتين إلى ملكية العراق ونصت على سيادته عليهما. وكان كل ما أقرته في هذا الشأن، في ما عدا حالة الحرب، هو أن تسمح للوحدات الجوية في أية لحظة، وذلك حتى يتم عقد الصلح مع ألمانية واليابان، أو إذا اقتنعت الحكومة العراقية بأن الظروف العالمية آنذاك قد تستدعي السماح لها بالدخول، أو لغرض التوقف برهة من الزمن عند مرورها عبر العراق، أو لغرض التدريب المشترك بين القوتين الجويتين العراقية والبريطانية (أنظر الفقرات ب، ج، د، هـ، من المادة الأولى من ملحق معاهدة بورتسموث، والفقرة الثالثة من المادة الثالثة منها).

٤ - إن معاهدة سنة ١٩٣٠ فرضت على العراق (في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة) أن يأذن لبريطانية في أن تقيم قوات في الأراضي العراقية، في قاعدتي الحبانية والشعيبة (على أن يكون مفهوماً أن وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالاً، ولم يمسّ على الإطلاق حقوق سيادة العراق) وفي هذا النص الملزم للعراق بإقامة قوات أجنبية على جزء من أراضيه طعنٌ في سيادته واستقلاله.

معاهدة بورتسموث قد ألغت ذلك أيضاً. وبعبارة أدق أنها ألغت المادة الخامسة التي أثقلت كاهل البلاد بالقيود الثقيلة، وبذلك تحرر العراق من تلك القيود. ولذلك كانت معاهدة بورتسموث، من هذه الناحية، تحسيناً كبيراً لمعاهدة سنة ١٩٣٠، ومع ذلك فلا يمكن القول بأنها أصبحت معاهدة متكافئة تماماً لأن المعاهدة الجديدة منحت البريطانيين الحق في التدخل في تخطيط العراق لشؤونه العسكرية، ونظراً لتعاون قوّتي كل من الطرفين، فإن كلمة بريطانية كانت هي الأعلى بطبيعة الحال.

٥ - نصت المادة الثانية من ملحق معاهدة سنة ١٩٣٠ على تمتّع القوات البريطانية في العراق بحصانات وامتيازات في شؤون القضاء والعائدات الأميرية (بما في ذلك

الإعفاء من الضرائب) دون إشارة إلى مثل هذا الحق بالنسبة لمنتسبي الجيش العراقي في حالة وجودهم في بريطانية. أما معاهدة بورتسموث فقد نصت على أن الامتيازات والحصانات التي يجب أن تشمل وحدات القوة الجوية العراقية ورجالها عند زيارة الأراضي البريطانية، أو عند وجودها فيها، تعيّن على أساس المعاملة بالمثل.

٦ – فرضت معاهدة سنة ١٩٣٠ (في مادتها الحادية عشرة) أن تكون مدة نفاذ المعاهدة ٢٥ سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها، وبذلك فإن مدتها كانت ستنتهي في سنة ١٩٥٧، أي بعد تسع سنوات من تاريخ بدء المفاوضات حول معاهدة بورتسموث التي بدأت في مايس (أيار) ١٩٤٧.

أما معاهدة بورتسموث فقد جعلت مدة نفاذها ٢٠ سنة ابتداء من تاريخ إبرامها، ومعنى ذلك إسقاط تسع سنوات من معاهدة سنة ١٩٣٠، وبذلك تكون مدتها ١٦ سنة بدلاً من ٢٥ سنة، أي أنها كانت ستمتد حتى سنة ١٩٧٣. ومع ذلك فقد تضمنت معاهدة بورتسموث بنداً يسمح بإجراء المفاوضات لتعديلها بعد مرور ١٥ سنة على إبرامها، كما تضمنت معاهدة بورتسموث أيضاً إمكان اختصار هذه المدة وتقصير أجلها إلى عشر سنوات إذا تم عقد اتفاقات لنظام كامل للأمن وفق ميثاق الأمم المتحدة (المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣١ والمادة ٧ من معاهدة بورتسموث).

٧ – فرضت معاهدة ١٩٣٠ على العراق في مادتها الحادية عشرة على الفريقين المتعاقدين في أي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذها، أن يقوما، بناء على طلب أحدهما، بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على حفظ حماية مواصلات بريطانية الأساسية في جميع الأحوال. أما معاهدة بورتسموث فقد جعلت تعديل المعاهدة اختيارياً وليس إلزامياً، كما أنها جعلت موضوع التعديل تعاون الفريقين في الدفاع عن مصالحهما المشتركة، وليس على "حفظ وصيانة مواصلات بريطانية الأساسية في جميع الأحوال، كما جاء في معاهدة سنة ١٩٣٠. (المادة ٧ من معاهدة بورتسموث)

٨ – فرضت معاهدة سنة ١٩٣٠ على العراق استخدام الرعايا البريطانيين فقط في الوظائف التي يحتاج فيها إلى موظفين أجانب. وكان هذا القيد مرهقاً للعراق وذا أثر بالغ في عرقلة نموّه الاقتصادي والعمراني بسبب تقييد حريته في استخدام الخبراء الأجانب الذين يحتاج إلى خدماتهم.

أما معاهدة بورتسموث فقد ألغت هذا القيد، فأصبح العراق يملك حريته في اختيار الخبراء من أي بلد يشاء. (كتاب رئيس وزراء العراق المؤرخ في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ من ملحق معاهدة سنة ١٩٣٠، وكتاب وزير خارجية بريطانية أرنست بيفن المؤرخ في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨ في هذا الموضوع).

٩ - فرضت معاهدة سنة ١٩٣٠ على العراق تعيين بعثة استشارية عسكرية بريطانية في الجيش العراقي، في حين أن استخدام بعثة أجنبية في جيش وطني معناه عدم استقلال ذلك الجيش بالمعنى الصحيح، إضافة إلى ما في ذلك من تكاليف مادية وأضرار معنوية أخرى (كتاب رئيس وزراء العراق المؤرخ في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٣٠ الملحق بالمعاهدة).

أما معاهدة بورتسموث فقد ألغت هذه البعثة وكان المفروض أنها بذلك ضمنت استقلال الجيش العراقي من التدخل الأجنبي، ولكن النص على تأليف الهيئة الاستشارية العسكرية المشتركة لتنسيق شؤون الدفاع بين البلدين، والتي سميت "لجنة الدفاع الإنكليزي - العراقي المشتركة" أحلّها محل "البعثة الاستشارية البريطانية في الجيش العراقي" وأبقى لها كلمة في تخطيط العراق لسياسته العسكرية بحرية كاملة، كما أن الاتفاق على تسليم القواعد الجوية إلى بريطانية في حالة نشوب الحرب، نفى أي إمكان لوقوف العراق على الحياد إذا اختار ذلك.

١٠ - فرضت معاهدة سنة ١٩٣٠ على العراق عقد اتفاقية بشأن إدارة السكك الحديد العراقية. وقد عقدت هذه الاتفاقية في ١ آذار (مارس) ١٩٣٦ تنفيذاً لذلك فأصبحت السكك الحديد مؤسسة غير عراقية في المعنى الصحيح.

أما معاهدة بورتسموث فقد ألغت (في مادتها الخامسة) هذه الاتفاقية بالمرة، وبذلك زال النفوذ الأجنبي الذي كان موجوداً في مؤسسة السكك الحديد العراقية وأصبحت مؤسسة وطنية بحتة.

١١ - قضت معاهدة بورتسموث بأن تتحمل بريطانية وحدها نفقات إدامة القاعدتين الجويتين في الحبّانية والشعيبة وتزويدهما، على حسابها، بالفنيين والتأسيسات، ليكونا على الكيفية اللازمة من الكفاءة.

١٢ - قضت معاهدة بورتسموث بأن لا يكون للقوات البريطانية حق المرابطة

في العراق في وقت السلم، باستثناء بعض الفنيين الذين يساعدون في تشغيل القواعد، على أن يكون للعراق الحق في "دعوة" القوات إلى استعمال القواعد في حالة نشوب الحرب، أو ظهور خطر حرب وشيكة الوقوع. أما في وقت السلم فيكون للعراق الحق في دعوة القوات البريطانية إلى استعمال القواعد.

وكان هذا الحل واحداً من عدة حلول تقدم بها صالح جبر خلال المفاوضات الأولية في أيار (مايو)، وكان أيضاً الحل الذي تمسك به بقوة. وكان صالح جبر قد اتخذ هذا الموقف لأنه أراد أيضاً أن يكون قادراً على التصريح علناً بأن العراق تحرر أخيراً من جميع آثار الاحتلال الأجنبي، وأصبحت سيادته كاملة، وأنه إذا وجدت أية قوات أجنبية على أرضه فإن ذلك كان بناء على "سماح" العراق وطلبه، وليس خلافاً لرغبته، ولا بسبب "حق" لبريطانية تمارسه بموجب المعاهدة.

وكان صالح جبر يعلم أنه إذا وافق على معاهدة لا تتضمن هذا الشرط، أي أنه إذا عقد معاهدة تطغى فيها مصالح بريطانية على مصالح العراق (كما كانت الحالة في معاهدة سنة ١٩٣٠) فإن البرلمان العراقي لن يبرمها، وإذا أبرمها فإنها لن تعيش طويلاً، ولن تنجو من الاحتجاج الشعبي الذي ستثيره. وعلى أي حال فإنه كان حريصاً على إنجاز اتفاقية أو معاهدة تكون من وجهة النظر العراقية، وفي ما يتعلق بقضية القواعد الجوية بصورة خاصة، أفضل من المعاهدة القديمة بصورة واضحة[1].

ونظراً للنقاط الواردة في المقارنة السابقة، وجد المفاوضون العراقيون أن بنود معاهدة بورتسموث كانت أفضل لمصالح بلادهم بقدر الإمكان، وأنها كانت، على أية حالة، خيراً من معاهدة سنة ١٩٣٠ بالنسبة للعراق بمراحل، وإن لم يكن من الممكن أن توصف بالكمال، فقد كانت أفضل ما يمكن الحصول عليه في تلك المرحلة، والسياسة هي "فن الممكن".

والخلاصة أنه على الرغم مما ورد في الانتقادات والهجمات الموجهة إلى معاهدة بورتسموث، وتهويل المآخذ عليها، لأغراض لا يمت بعضها، أو معظمها، إلى مواد المعاهدة نفسها، بل تعود إلى الخصومة تجاه عاقديها، فإن معاهدة بورتسموث

1 Minute by Garran, 16 October 1947; Busk to Foreign Office, 3 Nov. 1947, and 7 Nov. 1947, FO 37161596/, E 10298/E 10297/E 1045393/3/; Busk to Foreign Office 26 Nov. 1947, FO 37161597/, E 1117293/3/; Busk to Foreign Office, 4 December 1947, Busk to Bevin, 4 th December 1947, FO 37161599/, E 11528/E 1160893/3/.

ضمنت للعراق المشاركة في القواعد الجوية، بعد أن كانت في ظل المعاهدة القديمة لا تتمتع بذلك الحق، ووفّرت للعراقيين شيئاً من السيطرة على حق بريطانية (الذي كان في السابق مطلقاً غير مقيّد) في إمرار قواتها عبر العراق، وألغت التزام العراق بالتشاور مع بريطانية في الشؤون الخارجية، وألغت وجود قوات "الليفي" التي كانت تستفز العراقيين، وألغت البعثة العسكرية البريطانية، كما ألغت التزام العراق بتعيين البريطانيين وحدهم كخبراء وموظفين في وظائف الدولة (باستثناء القوات المسلحة).

كما حصل العراق مجاناً على عدد من المنشآت الثمينة التي كانت تملكها بريطانية، وكذلك على مساعدة مالية لتدريب الضباط العراقيين في المعاهد العسكرية البريطانية، وألغيت اتفاقية السكك الحديد، فأصبحت هذه المؤسسة عراقية بعد أن كانت بريطانية.

ومع ذلك كله فإن قسماً كبيراً من العراقيين الناشطين سياسياً، وممن لهم تأثير في توجيه الرأي العام، لم يوافقوا على أن المعاهدة كانت في أفضل مصالح العراق، وأن ما لا يُدرَك كله لا يترك جُلّه، فتهجّموا عليها قبل مناقشتها، وحرّضوا على خروج المظاهرات التي استغلتها العناصر الشيوعية والصهيونية، وكانت العاقبة مؤسفة ليس للعراق وحده، بل للأمة العربية عامةً، ولفلسطين خاصةً، لأن وزير الخارجية البريطاني أرنست بيفن كان يتوخى صداقة العرب وإنصافهم، ويتفهّم موقفهم وحقوقهم، وخاصةً في قضية فلسطين، فلم يقدّر العراقيون والعرب ذلك، وفوّتوا على أنفسهم فرصةً ثمينة ربما كانت ستغيّر كثيراً من الأمور، وتكون لها في مستقبل العراق آثار مهمة ومفيدة، ولكنها كانت، كما قال صالح جبر، "فرصة سنحت ثم ذهبت"[١].

وصفوة القول أن "الوثبة" نجحت في إجهاض المعاهدة، وكان نتيجتها أن عاد العراق إلى معاهدة سنة ١٩٣٠.

لقد كانت وثبة حقاً، ولكنها كانت وثبة إلى الوراء.

التفاهم مع "بيفن" حول موضوع فلسطين:

صرّح الدكتور محمد فاضل الجمالي، وزير الخارجية في وزارة صالح جبر، في رسالة

---

١ جريدة **الأمة**، السنة الرابعة، العدد ٩٦٨ الصادر في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢.

إلى عبد الرزاق الحسني مؤرخة في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٧ مشيراً إلى تقرير كان قد كتبه عن اجتماع عقد في غرفته بالفندق الذي كان ينزل فيه في لندن بحضور وزير خارجية بريطانية بيفن وجماعته، والجمالي وصالح جبر ونوري السعيد، لبحث موضوع فلسطين بعد توقيع معاهدة بورتسموث. وقال إن من بين الأمور التي تمّ التفاهم عليها في ذلك الاجتماع النقاط التالية:

(١) الإسراع بتزويد الجيش العراقي فوراً بالسلاح والأعتدة التي كان العراق قد طلبها من الإنكليز.

(٢) تزويد الشرطة العراقية بما يكفي لتزويد خمسين ألف شرطي بالأسلحة الأوتوماتيكية، وإن القصد من ذلك كان تسليح المجاهدين الفلسطينيين بهذه الأسلحة لتمكينهم من المساهمة في تحرير فلسطين.

أما المادة الثالثة من الأمور التي تمّ التفاهم عليها في ذلك الاجتماع، وهي أهمها جميعاً، فهي:

(٣) وقد تمّ التفاهم أيضاً على أن تدخل القوات العراقية في كل جزء من فلسطين تنسحب منه القوات البريطانية، بحيث يشمل ذلك فلسطين كلها، وذلك بالتعاون مع المجاهدين الفلسطينيين بحيث لا تؤسّس دولة يهودية.

"هذا ما تمّ التفاهم عليه، وهذا ما أُهمل تماماً بعد أن رُفضت معاهدة بورتسموث"[١].

وأشار الجمالي أيضاً في كتابه (**ذكريات وعبر**) إلى وجود طابور خامس من الصهيونيين والشيوعيين في البلاد العربية أيام المأساة الفلسطينية، وقال: "ولا شك أن أقلّ ما قام به هو بلبلة الأفكار وإحداث التشويش أو التخدير قبل الحرب الفلسطينية وفي خلالها، ولا شكّ أن الدور الذي لعبه الصهيونيون والشيوعيون في حوادث معاهدة بورتسموث في بغداد كان من أهم العوامل المؤدية لخسارة الحرب الفلسطينية"[٢].

وقال توفيق السويدي، رئيس الوزراء السابق وعضو الوفد العراقي لمفاوضات معاهدة بورتسموث، في مذكراته:

"... إن الشيوعيين الذين يعتبرون صالح جبر من أعدائهم الألدّاء قد استغلّوا هذه

١ عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٧، ص٢٧٧.
٢ الدكتور محمد فاضل الجمالي، **ذكريات وعبر**، بيروت، ١٩٦٤، ص١٦.

الفرصة الثمينة، ودفعوا الجماهير بشتّى الوسائل والأشكال إلى القيام ضد المعاهدة متعاونين في ذلك مع الصهيونية التي أقلقها أن تعلم أن في المعاهدة ما يعتبر نصراً كبيراً للقضية العربية في فلسطين على حساب المصالح والأماني الصهيونية... لاسيما وأن الصهيونيين كانوا قد تلمسوا نوايا بيفن المؤيدة للعرب والمناوئة للصهيونية..."[١].

وقال الجمالي في رسالة إلى المؤلف:

"والعاقبة كانت مؤسفة ليس للعراق وحده بل للأمة العربية عامةً ولفلسطين خاصةً ذلك:

أولاً: أن المستر بيفن كان أشرف بريطاني يتوخى صداقة العرب وإنصافهم ولاسيما في فلسطين وقد نعته الصهاينة بـ"هتلر الثاني" - راجع كتاب مكدونالد أول سفير أميركي لدى إسرائيل.

ثانياً: إن الوفد العراقي استطاع أن يحصل على وعد من الحكومة البريطانية بتزويد الجيش العراقي والشرطة العراقية بالسلاح. فلما ألغيت المعاهدة سقطت سياسة بيفن في الشرق الأوسط في مجلس الوزراء البريطاني ولم يقدم السلاح واضطر الجيش العراقي أن يدخل معركة فلسطين من دون سلاح أو عتاد.

ولما كلفني رئيس الوزراء المرحوم مزاحم الباجه جي وأنا خارج الحكم بالسفر إلى مصر للتفاهم مع صديقي المرحوم النقراشي باشا رئيس وزراء مصر لإيجاد صيغة للتعاون بين القطرين لتزويد الجيش العراقي بالسلاح والعتاد، توقفت في الأردن واطّلعت على الموقف العسكري للجيش العراقي فوجدت أنه لم يكن عندهم عتاد. وقد اشتهر تعبير "ماكو أوامر" بتحرك الجيش وكان الأصح أن يقال "ماكو عتاد". ولذلك فالجيش العراقي الذي اشتهر بشجاعته في معركة "جنين" أصبح أعزل من السلاح وكانت الخسارة عظيمة للشعب الفلسطيني والأمة العربية في إلغاء معاهدة بورتسموث"[٢].

---

١ توفيق السويدي، **مذكراتي**: **نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**، بيروت، ١٩٦٩، ص٤٧٣.
٢ الدكتور فاضل الجمالي، رسالة إلى المؤلف.

الفصل الثالث والعشرون

مواقف الدول الأخرى من معاهدة بورتسموث

موقف مصر

كانت الحكومة المصرية التي فشلت مفاوضاتها مع بريطانية لأجل تعديل معاهدتها، تنظر إلى معاهدة بورتسموث بتحفّظ حتى قبل نشر بيان الوصيّ بعدم التصديق عليها.

وأجمعت الصحف المصرية، على اختلاف اتجاهاتها، وكذلك الأحزاب التي تنطق تلك الصحف بلسانها، على مهاجمة المعاهدة، واعتبارها في غير صالح العراق والبلاد العربية بصورة عامة، وكانت تلك الهجمات، في أغلب الحالات، قد صدرت قبل الاطلاع على نصوص المعاهدة الجديدة، وكانت مقررة سلفاً وإن جاءت المعاهدة جيدة وفي صالح العراق.

وقبل أن تنشر نصوص المعاهدة، كتبت مجلة **المصوّر** – التي كانت في ذلك الوقت مجلة مستقلة مع ميل إلى الحزب الوطني – في عددها الصادر في اليوم التالي للتوقيع على المعاهدة، أي: في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، مقالة تساءلت فيها هل استحصل العراق على موافقة مجلس جامعة الدول العربية المسبقة بشأن تعديل المعاهدة "عملاً بما جاء في ميثاق الجامعة"؟ في حين أن ميثاق جامعة الدول العربية لا يتطلب استحصال أعضائها على مثل تلك الموافقة، وأن كل ما تضمنه الميثاق في هذا الشأن هو المادة (١٧)

التي تتطلب أن "تودع الدول المشتركة في الجامعة، لدى الأمانة العامة، نسخاً من جميع المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها". ولم تتساءل **المصوّر** هل استحصلت مصر على موافقة جامعة الدول العربية بشأن تعديل معاهدتها حين دخلت في مفاوضات مع بريطانية بشأنها؟

وأشارت جريدة **أخبار اليوم** – التي كانت مؤيدة للحكومة – في عددها الصادر في اليوم التالي: ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ أنها لن تنشر أي تعليق على المعاهدة قبل الاطلاع على نصها، ولكنها تأمل أن يكون العراق قد تخلّص من "قيود الاحتلال الأجنبي". وقالت الجريدة إن الحكومة المصرية متمسكة بالسياسة التي أوضحتها للبريطانيين، وهي: الجلاء أولاً. وأن هذه هي الطريقة الوحيدة لاستعادة العلاقات الودية بين البلدين.

وكان الشعور السائد في القصر الملكي وبين الأوساط المؤيدة للحكومة، والفئات المستقلة، هو الترحيب المشوب بالحذر.

أما الترحيب فكان سببه أن التقدم في طريق متطلبات عهد السلم سيسهّل على مصر أيضاً قطع جزء من الطريق. كما أن مجرد عقد المعاهدة العراقية سيكون ضماناً إضافياً لمصر، بدون أن يكلّفها شيئاً.

وأما الحذر فمرجعه الخوف من أن يكون العراق قد ذهب إلى أبعد مما تستطيع مصر الذهاب إليه في موضوع التسهيلات الممنوحة لبريطانية في وقت السلم، إضافة إلى عامل الغيرة، والخوف من أن تبنى السياسة البريطانية في الشرق على أساس معاهدة تعقد مع العراق وليس مع مصر.

وكانت إشارة بيفن – عند التوقيع على المعاهدة – إلى أنها "ستكون نموذجاً لسلسلة جديدة من المعاهدات بين بريطانية والدول العربية"، قد أضفت على المعاهدة أهمية خاصة بنظر المصريين الذين كانوا ينتظرون نشر النص الكامل للمعاهدة بمزيد من الترقّب والاهتمام.

ولما نشر نص المعاهدة أخيراً في جريدة **الأهرام** الصادرة في يوم ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، أي بعد التوقيع عليها بنحو أسبوع، أبلغ تشابمان آندروز، القائم بالأعمال البريطاني في القاهرة، حكومته بأنه تحدث بشأنها مع شخصية مصرية كانت في السابق كبيرة الاهتمام بأن تتوصل مصر إلى اتفاق مع بريطانية، وقال إن تلك الشخصية، على

أثر سماعها بتوقيع المعاهدة مع العراق أدركت الحاجة إلى أن تعجّل مصر في عقد معاهدتها أيضاً، لئلا تشعر مصر بالمهانة لوقوعها في مكانة دون شرقي الأردن والمملكة العربية السعودية أو بقائها خارج تلك السلسلة كلياً. وقال تشابمان آندروز أن تلك الشخصية (التي لم يذكر اسمها في تقريره) أبدت أن معاهدة بورتسموث كانت في رأيه وفي آراء أصدقائه، كبيرة الشبه بالمعاهدة المصرية - البريطانية لسنة ١٩٣٦، ولذلك فإنها لا يمكن أن تكون نموذجاً لمعاهدة جديدة مع مصر. وقد عارض القائم بالأعمال البريطاني هذا الرأي مشيراً إلى الفروق الجوهرية بين المعاهدتين وأضاف ان "معاهدة بورتسموث" يجب ألاّ تتخذ مثالاً أو نموذجاً يُحتذى في كل معاهدة تالية، بل أنها عبارة عن معاهدة "أولى" في سلسلة جديدة من المعاهدات. وقال تشابمان آندروز أن محدثه المصري لم يقتنع بما قاله وأجاب إن هذه المعاهدة، على قدر تعلّق الأمر بمصر، تبدو أقرب إلى أن تكون الحلقة "الأخيرة" في سلسلة قديمة[1].

ولما وردت أنباء المظاهرات التي شهدتها العاصمة العراقية ضد المعاهدة، لم تكن مفاجأة في مصر، بل استقبلت بهدوء من جانب الأحزاب المصرية، ومرّت بدون اهتمام كبير أو تعليقات جدية في بلد كانت المظاهرات فيه أحداثاً يومية تقريباً ومألوفة لدى الشعب. ولكن بيان الوصيّ الذي نشر في اليوم نفسه بالتراجع عن المعاهدة كانت مفاجأة تامة. وقد استنتج المصريون على الفور أن المعاهدة لن تبرم وأنها "قتلت" بين ليلة وضحاها بنتيجة ضغط الرأي العام، وعلى يد العامة الذين كانوا يتحدّون الحكومة في الشوارع.

إن ما يمكن وصفها بـ"طبقة المتظاهرين" في مصر، والمؤلفة من أفراد الشعب وطلاب المدارس والجامعات، وجدت نفسها في موقف مماثل. وكانت الحكومة المصرية قد أكدت موقفها المتصلّب من استئناف المفاوضات التي انقطعت، وأصبحت أحداث العراق درساً تلقّاه القصر في مصر مفاده أنه في هذه الأوقات التي أصبح فيها الرأي العام مستنيراً وواعياً، لا يمكن لأي زعيم أن يوقّع معاهدة لا تحظى بتأييد المشاعر الشعبية.

وكتبت جريدة البلاغ - اليومية المعارضة - في يوم ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨

١ برقية من تشابمان آندروز (في القاهرة) إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨: FO 371/68444, E-1332

قائلة: "إن أحداث العراق أظهرت للبريطانيين أن أي محاولة لتقرير مستقبل الأمم مع حكومات لا تتمتع بتأييد الشعب، سيكون مصيرها الفشل المحتوم".

وقالت جريدة **صوت الأمة** – الوفدية المعارضة – في عددها الصادر في اليوم نفسه: "ظن البريطانيون أن بمقدور صالح جبر ونوري السعيد تقييد الشعب العراقي، أو تمهيد الطريق لربط العالم العربي بالقيود. وقد أنقذ الشعب العراقي الشجاع بلاده من الإحراج والذل، وأن البلاد العربية، بزعامة مصر، ستحذو حذو العراق".

وفي اليوم نفسه أيضاً كتبت جريدة **الكتلة** التي يصدرها مكرم عبيد باشا – المنشقّ عن الوفد – قائلة: "إن عقد المعاهدات بدون معرفة الشعب، وبالاعتماد فقط على توقيع وزارة لا تتمتع بثقة الشعب، هو أمر لا جدوى فيه...".

وعلّقت جريدة **الزمان** اليومية – المؤيدة للقصر – في ٢٣ منه على أحداث العراق قائلة: "إن هذه الأحداث يجب أن تكون درساً للجميع، وإن رغبات الحكام لا يمكن أن تتحقق إذا كان الشعب معارضاً لها. فقد أصبح الشرق اليوم واعياً، وهو لن يوافق على (المعاهدة العرجاء) التي تريد الجهات ذات المصلحة فرضها على الشعب بواسطة نفوذ الحكّام...".

وفي اليوم نفسه كتبت جريدة **المقطّم** اليومية المستقلة – المعروفة بميولها البريطانية – قائلة: "... إن هذه الأحداث إنذار لبريطانية وغيرها من الدول الأوروبية بأن البلاد العربية أصبح لها وعي سياسي كامل، وهذا أمر لا يمكن إنكاره إذا أريد للعلاقات أن تكون قائمة على التفاهم الحقيقي والصداقة. وليس في مقدور أي حكومة أو جماعة من الزعماء إجبار أي أمة على قبول معاهدة ترى أنها لا تحقق أمانيها، وعلى بريطانية أن تسعى إلى التفاهم مع البلاد العربية على أسس جديدة لكيلا ترتكب في مصر الغلطة التي ارتكبتها في العراق".

أما **الأخوان المسلمون** – وهي الجريدة اليومية الناطقة بلسان الجماعة التي تحمل اسمها – فقد دعت المصريين جميعاً إلى أن يحذوا حذو الشعب العراقي وأن لا يقنعوا أنفسهم "بتقديم الحجج القانونية والخوض في المناقشات التاريخية والخطب الرنانة...".

وإلى جانب آراء الصحف المصرية كان هنالك أنصار "الجامعة العربية" الذين كان يسودهم السخط بسبب تقسيم فلسطين. وقد ذهبوا في الصحف وفي أحاديثهم إلى أن

المعاهدات التي تعقدها الدول أعضاء جامعة الدول العربية فرادى، مع الدول الأجنبية، يجب أن تكون خاضعة لموافقة الجامعة، أو أن على بريطانية أن تتعامل مع الجامعة، أو مع ممثلي الدول أعضائها، كمجموعة واحدة، وأن من الضروري أن يؤلف أعضاء الجامعة **تحالفاً دفاعياً إقليمياً فيما بينهم أولاً**، ثم تجري المفاوضات بينهم وبين بريطانية بوصفهم كتلة واحدة.

أما بيان الوصي حول عدم إبرام المعاهدة فيمكن تلخيص ردود الفعل التي أحدثها كالآتي:

١ – كان موقف القصر لا يزال ودياً ومؤيداً لعقد معاهدة مع بريطانية، ولكن القصر مع ذلك كان يدرك أنه ليس من المحتمل جداً أن توافق بريطانية على شروط يستطيع الملك أن يوافق عليها. وبدون أن تكون بريطانية مستعدة للذهاب إلى آخر الشوط لتحقيق "الأماني الوطنية المصرية" كان القصر يفضّل السير بتؤدة، وإن كان يرى أن الوقت يوشك أن ينفد، وأن على بريطانية أن لا تتأخر في تحقيق أماني مصر الوطنية إذا هي أرادت الحصول على تأييد الشعب المصري، فذلك أمر ضروري، وبدونه لا تساوي أي معاهدة تعقد مع مصر قيمة الورق الذي تكتب عليه.

٢ – الحكومة المصرية كانت لا تزال متمسكة بموقفها الرسمي المساوم والمتمثل في الشرطين الرئيسيين: "الجلاء قبل المفاوضات" و"وحدة وادي النيل".

٣ – كان "حزب الوفد" والمعارضة البرلمانية في موقف أقوى، وكذلك كان الوطنيون الآخرون والعناصر السياسية الأخرى.

٤ – أخذت جامعة الدول العربية تشعر بأنها في موقف أقوى.

وفي ٧ شباط (فبراير) ١٩٤٨ أرسل السفير البريطاني في القاهرة، السير رونالد كامبل، برقية مطوّلة (في أربع صفحات) إلى حكومته عرض فيها موقف مصر من المعاهدة العراقية – البريطانية المقترحة، وأبدى فيها أن المصريين كانوا غير مرتاحين لاحتمال عقد بريطانية معاهدات مع دول عربية أخرى قبل تسوية علاقاتها مع المصريين، وأن ترك مصر إلى الأخير لن يسهّل الأمور لبريطانية، لا مع الدول العربية الأخرى ولا مع مصر.

وقال السير رونالد كامبل في برقيته إن الدول العربية الأخرى، وخاصة سورية

ولبنان، أكدت لممثلين البريطانيين على أهمية إقامة علاقات بريطانية مع مصر على أسس صحيحة، كما أن الملك عبدالعزيز آل سعود أعرب في حديث له مع المستر انطوني ايدن عن عدم ارتياحه لطبيعة علاقات بريطانية مع المصريين، وأبدى أن من مصلحة بريطانية أن لا تفقد حسن نية الملك فاروق والحكومة المصرية.

وقال السفير البريطاني في برقيته أيضاً إن الدول العربية تتمنى، وتتوقع، أن تبدأ بريطانية بمصر، لدى إعادة تنظيم علاقاتها مع العالم العربي، ولا تتركها إلى الأخير، لأنها تعدّ مصر أكبر الدول العربية وأكثرها تقدماً من النواحي السياسية والاقتصادية فضلاً عن عدد سكانها وقدم حضارتها وموقعها الجغرافي ومرور قناة السويس عبر أراضيها. وقال إن الأحداث السياسية في مصر تستطيع أن تحبط أية معاهدة قد تعقدها بريطانية مع أية دولة عربية أخرى، في حالة تركها خارج المعادلة.

وأكد السير رونالد كامبل على ضرورة كسب حسن نية المصريين، وخصوصاً أن إبقاء قوات بريطانية في مصر لا يتفق مع المفهوم العصري للعلاقات بين الدول أعضاء منظمة الأمم المتحدة، لأن ذلك، في الواقع، مخالف لرغبات الشعب المصري، ولن يكون من المجدي إبقاء القوات البريطانية في مصر لأجل غير محدود، ما لم تتمتع بريطانية بحسن نية الشعب المصري وتعاونه. وقال إن بريطانية لن تستطيع إقامة نظام دفاعي مؤثر في الشرق الأوسط ما لم تكن مصر جزءاً منه. ولذلك فإنه يرى أن المصريين بدأوا ينزعجون من سياسة بريطانية، وأن من مصلحة بريطانية أن يكون تعاملها مع مصر على أفضل المستويات.

ونظراً للأحداث الأخيرة في العراق، فقد أعرب السفير عن شعوره بأن التصديق على المعاهدة بصورة متسرّعة سيكون عملاً بعيداً عن الحكمة[1].

وبعد إرسال هذه البرقية بيومين، أي: في ٩ شباط (فبراير) ١٩٤٨، أجرى السير رونالد كامبل مقابلتين مهمتين، أولاهما في الصباح مع وزير الخارجية المصري، أحمد خشبة باشا، والثانية مع الملك فاروق الذي استدعاه لمقابلته بعد ظهر ذلك اليوم.

وجاء في تقرير السير رونالد كامبل عن المقابلة الأولى (مع وزير الخارجية) أن

١ برقية من السير رونالد كامبل (القاهرة) إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ٧ شباط (فبراير) ١٩٤٨: (FO 371/62968, E-1970)

الوزير لم يستغرب كلياً ردود الفعل العراقية تجاه المعاهدة، وقال إنه كان يظن في البداية أنها نتيجة تدخّل خارجي (ربما روسي)، ولكنه بعد أن اطلع على الوضع ملياً، استنتج أن الأمر لم يكن كذلك.

ولما سأله السفير إلى أي شيء يعزو ما حدث في العراق، أجاب الوزير أنه يعزو ذلك إلى أخطاء ارتكبها العراق في الأسلوب الذي اتبعه مؤخراً. فقد كان هنالك شيء من سوء التصرّف، وكذلك كانت هناك مشاعر شعبية حساسة جداً في ما يتعلق بالتكافؤ وبالسيادة في العراق – كما كان الأمر في العالم العربي كله.

وأشار الوزير بعد ذلك إلى حركة رشيد عالي الكيلاني وقال إنه مهما كان تصرف زعمائها يستوجب الشجب، فإن عدداً من الأشخاص الذين تحدوهم مشاعر الوطنية الحقيقية – وإن كانوا مخطئين – قد أعربوا عن وطنيتهم بالمساهمة في تلك الحركة. وبعد قمعها تعاملت الحكومة العراقية مع هؤلاء الأشخاص بقسوة قد تكون زائدة، ولم تتمكن من التمييز بينهم وبين نشاط رشيد عالي "الخياني". وقد أعدم عدد منهم، وكانوا في حالات كثيرة من زعماء العشائر، ومن الطبيعي أن لا ترتاح العشائر لإعدام شيوخها[1].

وكان يرى أن هذه العوامل جميعاً قد اجتمعت لتسوق المشاعر العراقية إلى انتهاز الفرصة التي أتاحتها معاهدة تتضمن شروطاً وجدت أنها تسيء إلى السيادة الوطنية لغرض مهاجمة السلطة والإساءة إليها.

وقال خشبة باشا يبدو أن صالح جبر لم يتخذ الاحتياطات الحكيمة باستمزاج آراء الزعماء السياسيين وقادة الرأي العام لجلبهم إلى جانبه وإطلاعهم على أسلوب تفكيره، أو على الأقل التأكد إلى أي مدى يكونون مستعدين للذهاب إليه في تأييده.

إن إعداد مثل هذه الخلفيّة، كان أهم عامل يحرص جبر نفسه على إعارته اهتمامه الكلي دائماً. وكان من المهم بصورة خاصة، كوسيلة للتقليل بقدر الإمكان من الشعور السيّئ الذي تروّج له بعض العناصر في الصحافة وفي الأحزاب المعارضة.

١ علّق أحد موظفي وزارة الخارجية البريطانية، دون أن يضع توقيعه، على هذه الفقرة من أقوال الوزير المصري بكلمة واحدة وهي: "هراء" (nonsense) وكان التعليق في محله إذ لم يكن بين الذين أعدمتهم الحكومة بعد قمع حركة رشيد عالي الكيلاني أحد من شيوخ العشائر، بل كان الذين أعدموا – كما هو معروف – أربعة من ضباط الجيش، ووزير مدني واحد هو "يونس السبعاوي". وكان ما أدلى به خشبة باشا بعيداً عن الصحة.

وأخيراً قال خشبة باشا إنه شخصياً لم يجد شيئاً جديداً في شروط المعاهدة التي عقدها صالح جبر على الرغم من أن الطريقة التي وردت بها بعض البنود المتعلقة بمتطلبات مصر قد صيغت بشكل أثار بعض المخاوف بين المشاعر الوطنية، إذ اعتاد العرب أن لا يثقوا بمثل هذه الشروط. وكذلك أعرب عن اتفاقه مع الملاحظات التي أبداها السفير وهي ضرورة أن توفّر للحليف الوسائل التي تمكّنه من تنفيذ التزاماته بسهولة.

الملك فاروق

وبعد ظهر اليوم نفسه ٩ شباط (فبراير) ١٩٤٨ استدعى الملك فاروق السفير البريطاني ليبحث معه موضوع الدفاع عن المنطقة.

أشار الملك في المقابلة التي دامت ساعة واحدة إلى أحداث بغداد (التي عرفت بالوثبة) وانتقد البريطانيين لمحاولتهم عقد صفقة منفردة مع العراق، وقال أنه لا معنى لمحاولة تأسيس دفاع منسّق عن الشرق الأوسط بعقد المعاهدات المنفردة، وأن كل ما قام به البريطانيون هو الإساءة إلى مصالحهم بمحاولتهم الالتفاف حول مصر، أو تحاشيها، في حين أن مصر تؤلف حجر الزاوية في الكيان العربي وأنها البلد الذي يتطلع إليه الآخرون للزعامة.

وقال فاروق أنه علم أن الدوائر الرسمية في لندن لم تكن مستعدة لعقد معاهدة مع جامعة الدول العربية لأنها ليست حكومة، وليس لها جيش، وأكد أن من مصلحة بريطانية، لأجل خلق نظام أمني إقليمي لا يزعج حساسيات الدول العربية، أن تتخذ خطوة نحو إضفاء نوع من الاعتراف بجامعة الدول العربية، لأن الطريقة الوحيدة لتنمية العلاقات مع الدول التي تتألف منها الجامعة هي التوصل إلى تفاهم شامل مع هذه الدول ككتلة واحدة.

وتجنّب الملك فاروق قضية العلاقة الدقيقة بين بريطانية و"منظمة الدفاع العربية" المقترحة، ولكنه أكد على المطالبة المصرية المستمرة بوجوب الانسحاب الكامل للقوات البريطانية من منطقة القنال، وبالتالي عدم منح بريطانية حقوق إبقاء قواعد دائمة في مصر. وصرّح الملك فاروق للسفير أن كثيراً من الزعماء المسؤولين في

القاهرة وغيرها من العواصم العربية بدأوا يفكرون على أسس مماثلة، ولكنه ادعى أيضاً أن تأييده لفكرة "الكتلة العربية" كان نتيجة تأمل شخصي وتفكير طويل[1].

وفي ٦ شباط (فبراير) - قبل هذه المحادثة بثلاثة أيام فقط - كان الشيخ حافظ وهبة، الوزير المفوّض السعودي في لندن الذي كان ماراً بالقاهرة - وعبدالرحمن عزّام باشا، الأمين العام لجامعة الدول العربية، قد تقدما للمسؤولين البريطانيين في القاهرة بعروض على أسس مشابهة بدرجة لا تدع مجالاً للشك في وجود تنسيق كامل بين السعوديين والمصريين والجامعة العربية. والواقع أن هذه الجهات الثلاث كانت، على أي حال، تنسّق سياستها الإقليمية منذ أكثر من سنتين[2].

وكان الممثل السعودي، والأمين العام للجامعة، قد أكدا أيضاً على زيف المحاولة البريطانية لتوقيع معاهدة منفردة مع العراق. وقال عزّام باشا إن البريطانيين كانوا مشغولي الذهن على الدوام بالمعاهدات، وهذه كانت بلا قيمة "ما لم تكن راسخة في ضمير الشعب الذي يرتبط بها"، وأن لندن تستطيع أن تحلّ مشكلتها بدعمها لفكرة إيجاد تحالف عربي. وقد أظهر الأمين العام استعداداً أكبر من الملك لبحث طبيعة الارتباط البريطاني بالمنظمة العربية، وقال أنه لن تكون هنالك ضرورة لمعاهدات ثنائية خاصة أو قواعد لأجل خلق نظام للدفاع الإقليمي، وأضاف أن بريطانية "لا تزال لديها معاهدة تحالف مع شرقي الأردن تحتوي على بنود عسكرية، فلتظل تلك المعاهدة قائمة... وهي تكفي لضمان ارتباط بريطانية بالعالم العربي. وإذا كانت شرقي الأردن طرفاً في تحالف إقليمي عربي، وأصبحت إحدى الدول المشاركة في حالة حرب أقحمت فيها دول مشاركة أخرى، بما فيها شرقي الأردن، فإن بريطانية ستكون في حالة حرب أيضاً بصورة تلقائية عن طريق ارتباطها بشرقي الأردن.

وبعبارة أخرى كان نظام الأمن الحالي قد انتهت مدة فائدته، ولن تبقى في الشرق الأوسط قوات بريطانية غير تلك التي توجد في شرقي الأردن فقط، وهو بلد لا يمكن

١ تقرير السفير البريطاني في القاهرة عن مقابلته مع الملك فاروق في برقيته المؤرخة في ١٠ شباط (فبراير) ١٩٤٨، إلى وزارة الخارجية: FO 371/62968 (E-2054/103/65)

٢ مباحثات عزام باشا وحافظ وهبه في رسالتين من تشابمان - اندروز (في القاهرة) إلى برنارد باروز (مدير دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية البريطانية) مؤرختين في ٧ شباط (فبراير) ١٩٤٨، وكلاهما في: FO 371/68384 (E-2054)

أن يتخذ قاعدة لشبكة دفاعية إقليمية.

ومن جانبه ذكّر الشيخ حافظ وهبه البريطانيين أن العراقيين في السنوات الأخيرة كانوا يميلون إلى التعاون مع الأردنيين، على أن الحكومة الجديدة في بغداد، مع ذلك، لن تتبع مثل هذه السياسة. ولذلك فسيكون من الحكمة أن تستغلّ بريطانية التجاوب المتنامي في بغداد مع مصالح الرياض والقاهرة، بالضغط على الدول العربية وحملها على التجمّع في تحالف دفاعي يكون نواة لمنظمة دفاع عربية، وأنها ستتمكن بعد ذلك من إقناع الآخرين بالانضمام إلى ذلك التحالف.

واستنتج الملك فاروق وحلفاؤه (السعوديون والسوريون) أن سقوط وزارة صالح جبر سيكون نصراً لهم في الصراع بين هاتين الكتلتين. وكان التحالف الثلاثي (غير الرسمي) بين مصر والسعودية وسورية، قد أحبط محاولة عراقية في اتّباع سياسة مستقلة عن مصر بشأن الدفاع الإقليمي. إن القوة العنيفة للعناصر المعادية لبريطانية في بغداد قد فتحت هوّة عميقة بين العراق وبريطانية، ولذلك فإن كلاً من مصر والعراق - وهما أقوى دولتين عربيتين، وأقوى أعمدة الإمبراطورية البريطانية في المنطقة، قد اتفقا على الإطاحة بمكانة بريطانية واعتبارها القوة المسيطرة في الشرق الأوسط.

إن الرفض العراقي والمصري المزدوج لنظام الأمن الذي خططت له بريطانية، أدى إلى طريق مسدود. فالحكومة في لندن لم تكن لديها الوسيلة لإيجاد نظام دفاعي مشروع يكون مقبولاً لدى أكثر الدول العربية نفوذاً، ولم تكن لدى معارضي التعاون مع بريطانية القوة اللازمة لإخراج القوات الأجنبية من مواقعها، وإن بريطانية كانت لا تزال تمارس نفوذاً بارزاً ليس في عمان فقط، بل في قطاعات قوية في بغداد، وكذلك في واشنطن، وذلك أمر أكثر أهمية.

ومع ذلك فقد استنتج القصر في مصر - كما هو واضح - أن سقوط الحكومة العراقية قد أعطى القاهرة اليد العليا في المعركة حول النظام الدفاعي الإقليمي. ولدى النظرة في الأمر على ضوء النوايا البريطانية التي تستهدف البقاء في المنطقة بصفة القوة المسيطرة العليا فيها، فإن اقتراح الملك فاروق كان عبارة عن عرض لشروط الاستسلام: وقد نوّه الملك - ضمناً - أن البريطانيين يجب أن يتخلّوا عن الأحلاف (الثنائية) مع العراق ومصر، وعن تجاهلهم القاهرة عند تخطيطهم سياستهم تجاه أمن

الشرق الأوسط، وعليهم أن يحوّلوا تحالفهم مع الهاشميين، إلى (الحلف الثلاثي) الذي سيكون نواة النظام الجديد. وباختصار يجب أن يكون النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط تابعاً لجامعة الدول العربية.

موقف الولايات المتحدة

كانت الحكومة البريطانية خلال عملية تعديل المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ وعقد "معاهدة بورتسموث" تحاول السير بمفردها كقوة إمبراطورية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أنها كانت تحيط حليفتها الرئيسية، الولايات المتحدة، علماً بسير المفاوضات وتطوّر الأوضاع بينها وبين العراق، فإنها لم تطلب مشورة الولايات المتحدة في بادئ الأمر، ولم تحاول إشراكها في المفاوضات، وإن كانت تفكر في طلب معونتها في تجهيز العراق بالمعدات.

ولكن الولايات المتحدة كانت، بطبيعة الحال، تتابع سير المفاوضات البريطانية - العراقية بكل اهتمام، وإن لم تكن كبيرة التفاؤل بشأن حصيلتها. وأخذ الجانب البريطاني يشعر بالتشجيع من اعتراف الولايات المتحدة بصورة عامة بأهمية موقف بريطانية الاستراتيجي في الشرق الأوسط.

ولما شرعت الحكومة البريطانية في مفاوضاتها السرية مع العراق في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، طلبت السفارة البريطانية في واشنطن بعد بضعة أيام دعم الولايات المتحدة لبريطانية في تلك المفاوضات[١]، فاستجابت الحكومة الأميركية لهذا الطلب دون التطرّق إلى التحفّظات التي سبق لها أن أعربت عنها قبل أسابيع قلائل.

وأوعزت وزارة الخارجية الأميركية إلى القائم بأعمال سفارتها في بغداد، ادموند دورز، أن يتعاون مع السفارة البريطانية فيها، وأن يحيط المسؤولين العراقيين علماً بالأهمية التي تعلّقها حكومة الولايات المتحدة على نجاح المفاوضات[٢]. وكانت نتيجة هذه التعليمات

١ كتاب من دنيس آلن (من السفارة البريطانية في واشنطن) إلى لوي هندرسن (مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط) بتاريخ ١٢ كانون الثاني (ديسمبر)، ١٩٤٨ رقم: (DS 741. 90 G/1-1248)

٢ برقية من وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة الأمريكية في بغداد بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ رقم (DS 741. 90 G/11-2647)

الاتفاق على ترتيب بين "دورز" و"دوغلاس بسك" القائم بالأعمال البريطاني، يحيط بموجبه بسك زميله الأمريكي علماً، بصورة سرية، بمجرى الأمور وتطوّر المفاوضات. أما تدخل الولايات المتحدة في سير المفاوضات بصورة علنية ومباشرة، وإمكان مفاتحة أميركية للحكومة العراقية في الموضوع، فكانت خطوة احتفظ بها الطرفان لغرض اللجوء إليها في حالة ظهور أية صعوبات خلال سير المفاوضات تهدد نجاحها.

وبعد حوالي ثلاثة أسابيع، واستجابة للرغبة في إيجاد قاعدة سياسية أوسع لمعاهدة جديدة، استدعي عدد من الشخصيات السياسية الرئيسية (باستثناء عناصر المعارضة) لبحث موضوع المعاهدة والعلاقات التعهدية بين العراق وبريطانية، وبعد ذلك بمدة قصيرة شاع أمر المفاوضات وتناولتها الصحف، وثارت موجة السخط على بريطانية، وطالبت المعارضة بإلغاء المعاهدة كلياً. وفي هذه المرحلة اتفق "دورز" و"بسك" على أن الأوان قد آن للولايات المتحدة لتعلن عن موقفها واهتمامها الإيجابي بالمعاهدة وبذلك دعم تصميم الوصيّ على إنجاز المحادثات.

وعلى أثر ذلك طلب القائم بالأعمال الأميركي مقابلة الأمير عبدالإله في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، وعرض عليه موقف الولايات المتحدة الذي جرى تخطيطه والاتفاق عليه مع السفارة البريطانية ووافقت عليه وزارة الخارجية الأميركية. وقد أعرب له الوصيّ عن تقديره لهذا الدعم من جانب الولايات المتحدة للمفاوضات، وعلّق بأن تعديلاً مرضياً للمعاهدة العراقية – البريطانية سيساعد في استقرار المنطقة بصورة عامة. وحينما أشار القائم بالأعمال الأميركي إلى موقف الصحافة المحلية والمعارضة من المعاهدة، صرّح الوصيّ أن الشعب العراقي يجب أن يفكر في حقائق الأوضاع العالمية التي تجعل التحالف البريطاني – العراقي أمراً ضرورياً[١].

ويبدو أن "دورز" حاول إبلاغ الرسالة نفسها إلى رئيس الوزراء صالح جبر في الأسبوع السابق لمغادرته إلى لندن، فلم يكن تدبير المقابلة بسبب المشاغل البرلمانية العاجلة التي واجهت صالح جبر[٢].

---

١ برقية من سفارة الولايات المتحدة في بغداد إلى وزير الخارجية – واشنطن، مؤرخة في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ – (*Foreign Relations of the United States*, Vol. V, p. 203)

٢ برقية من سفارة الولايات المتحدة في بغداد إلى وزير الخارجية – واشنطن، مؤرخة في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ (D.S. 741. 90 G/-648)

وكان من قبيل الصدفة أن تمتّ مقابلة "دورز" للوصيّ في اليوم الذي بدأت فيه المظاهرات التي قضت، في ما بعد، على إمكانية عقد معاهدة عراقية – بريطانية جديدة. ومع ذلك، كانت هنالك فترة من الهدوء بعد مغادرة صالح جبر إلى لندن لإنجاز المرحلة الأخيرة من المفاوضات. وفي لندن تمكن الطرفان العراقي والبريطاني من التوصل سريعاً إلى الاتفاق الذي كان قد نوقش وتم الاتفاق عليه في بغداد. وأبلغ موظفو السفارة الأميركية في لندن بأن التوقيع على معاهدة جديدة بات وشيكاً.

وخلال هذه الفترة القصيرة حاول "دورز" في بغداد إقناع بعض المعارضين العراقيين الرئيسيين للمعاهدة بأن عقدها أمر مرغوب فيه لأغراض أمن المنطقة إزاء الاتحاد السوفييتي، كما أنه أخبر السفارة البريطانية في بغداد أيضاً أنه "سينتهز كل فرصة للإعراب عن دعم المعاهدة"[1] ولكن وزارة الخارجية حاولت التخفيف من اندفاع "دورز" في تأييد المعاهدة، واقترحت أن يجعل محادثاته بشأنها تبدو "عرضية" وحصرها في أصحاب النفوذ وبين الذين يتخذون موقفاً ودياً من الولايات المتحدة. كما أنها أوعزت إليه أن يتحاشى إعطاء انطباع عن وجود تفاهم بريطاني – أميركي بشأن المعاهدة، وبأن الأميركيين يتصرّفون كأدوات بيد بريطانية[2].

وأسفرت المفاوضات التي أجريت في لندن يوم ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ عن التوصل إلى النص النهائي الذي وقّع عليه الطرفان بالأحرف الأولى من اليوم العاشر من الشهر نفسه – كما سبقت الإشارة. وقد بعثت هذه النتيجة الإيجابية السريعة الارتياح في الدائرة الشرقية لوزارة الخارجية البريطانية وأنعشتها بعد طول ترقّب وتخوّف. وانتهزت وزارة الخارجية البريطانية الفرصة للإعراب عن تقديرها الخالص "للتعاون الممتاز والدعم الذي قدمه القائم بالأعمال الأميركي في بغداد" ادموند دورز طوال سير المفاوضات.

وفي جوابها عن هذه الرسالة أبدت وزارة الخارجية الأميركية على لسان

١ برقية من سفارة الولايات المتحدة في بغداد إلى وزير الخارجية – واشنطن، مؤرخة في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ رقم: (D.S. 741. 90. G/101448)

٢ برقية من وزارة الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في بغداد بتاريخ ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨. **مجموعة الوثائق عن العلاقات الخارجية للولايات المتحدة لسنة ١٩٤٨**، الجزء الخامس، ص ٢٠٥ (FRUS 1948, V. p. 205)

"لوي هندرسن" (مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط) أن الولايات المتحدة كانت مسرورة للنجاح الواضح الذي حققته المفاوضات، وسعيدة بأن يكون المستر "دورز" قد تمكن من تقديم شيء من المساعدة[١].

وقد ظهر بعد ذلك أن هذه التهاني المتبادلة كانت سابقة لأوانها، إذ انفجرت بعد انتهاء المراسم النهائية للتوقيع على المعاهدة في بورتسموث في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، المظاهرات الاحتجاجية الصاخبة التي لم تشهد الساحة العراقية مثيلاً لها من قبل. وبدأت الحركة التي عرفت في ما بعد باسم "الوثبة" واضطرت الوصيّ إلى التراجع عن المعاهدة.

وعلى أثر تدهور الوضع في بغداد إلى ما هو أشبه بحالة حرب فعلية أو ثورة صاخبة أرسل "دورز" برقية إلى حكومته، جاء فيها:

"أدلى صاحب السمو الملكي الوصي ببيان لا بد أن وقعه على البريطانيين كان أشبه بوقع القنبلة. إذ بعد أن روّعته الآن المظاهرات الجدية، وإمكان نشوب ثورة عارمة، جمع مؤتمراً من السياسيين القدماء في القصر. وبعد اجتماع دام خمس ساعات أعلن أن المعاهدة لا تحقق أماني العراق، وأنها ليست أداة صالحة لتوطيد الصداقة بين البلدين. ووعد الوصيّ العراقيين بعد ذلك بأنه لن يصادق على معاهدة لا تضمن مصالح البلاد وأمانيها الوطنية"[٢].

كان لبيان الوصيّ – كما سبقت الإشارة – أثر مهدئ فوري على الرأي العام فتوقفت مظاهرات الاحتجاج على المعاهدة، وإن كان البريطانيون لا يزالون يراودهم الأمل بإقناع الحكومة العراقية بإبرام المعاهدة. وعند نقل هذا الموقف المتصوّر إلى "دورز"، أعربت وزارة الخارجية الأميركية عن استغرابها لقوة المعارضة العراقية

١ كتاب من آلن (في وزارة الخارجية البريطانية) مؤرخ في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، ورسالة من لوي هندرسن إلى آلن في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨: (DS 741. 90 G/1-1248)ووصف موظف آخر في السفارة البريطانية ببغداد قائلاً أنه شخص يميل إلى المساعدة للغاية في الجهود المبذولة لأجل التوصل إلى تعديل للمعاهدة العراقية – البريطانية (مذكرة عن محادثة في وزارة الخارجية الأميركية – واشنطن – في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ (Memorandum of Conversation in the Department of State, January 15, 1948 (DS 890G.51/1-1548)

٢ برقية من السفارة الأميركية في بغداد إلى وزارة الخارجية – واشنطن في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ – **مجموعة الوثائق عن العلاقات الخارجية للولايات المتحدة:** (FRUS 1948, V. p. 205)

للمعاهدة ولموقف الوصيّ، وكذلك أيّدته في تقييمه للمعاهدة وإمكانية إبرامها في النهاية[1]. ولم تتح لـ"دورز" الفرصة للإجابة عن هذه الأمور، لأن الأحداث التالية سبقته في الإجابة عنها.

ولما عاد صالح جبر إلى بغداد في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ تجددت الاضطرابات والمظاهرات وقدم صالح جبر استقالته إلى الوصيّ فقبلها وعهد بتأليف الوزارة إلى السيد محمد الصدر الذي تنصّلت وزارته من "معاهدة بورتسموث" بصورة رسمية.

ولم يكن انهيار "معاهدة بورتسموث" بعد الجهود التي بذلت للتوصل إليها ضربة مهينة لبريطانية وحدها، بل كان، إلى جانب نتائجه الأخرى، تحذيراً لصانعي السياسة في الولايات المتحدة عن التذبذب والتردد الذي اتسمت به سياستهم تجاه العراق.

وفي المحادثات التي أجريت في وزارة الدفاع الأميركية "البنتاغون" كان المسؤولون الأميركيون قد أعربوا مراراً عن قلقهم بشأن نتيجة المفاوضات البريطانية – العراقية، بل أنهم توقعوا أن تؤدي الضغوط المحلية في العراق إلى عرقلة العمليات وإحباطها في اللحظة الأخيرة. وكان ذلك ما حدث بالضبط.

ومع ذلك فليس هنالك دليل على أن هذه المشاعر جعلت المسؤولين الأميركيين يقترحون على البريطانيين أن يلتزموا بضبط النفس في أية مرحلة بعد محادثات "البنتاغون". بل على العكس من ذلك تشير الأدلة المتوافرة إلى أن الولايات المتحدة لم تتردد في أن تقحم نفسها في العملية وذلك بمضاعفة الضغط على الحكومة العراقية للدخول في مفاوضات حول معاهدة جديدة. ومرة أخرى يبدو أن وزارة الخارجية الأميركية قد قللت من شكوكها في مدى النفوذ البريطاني في العراق. وفي هذه لمرة استناداً إلى أملها بأن معاهدة عراقية – بريطانية جديدة قد تخدم الأمن الاستراتيجي للمنطقة، مما سيكون في مصلحة الولايات المتحدة[2]، ولكن هذا الأمل لم يتحقق، ورفض العراقيون "معاهدة

١ برقية من وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة الأميركية في بغداد بتاريخ ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨: (DS 741.90G/1-2548).

٢ برقية دورية من وزارة الخارجية الأميركية إلى سفاراتها في القاهرة وبيروت ودمشق وجدة وبغداد، بتاريخ ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ – وقد دلت هذه البرقية على دعم الولايات المتحدة لفكرة "معاهدة بريطانية – عربية" تمثلها معاهدة بورتسموث حتى قبل الاطلاع على النص النهائي لذلك الاتفاق. (DS 741.90G/1-1348).

بورتسموث" جملة وتفصيلاً، وبقيت معاهدة سنة ١٩٣٠ نافذة.

موقف الاتحاد السوفييتي

كان من المعروف أن الاتحاد السوفييتي لا يرتاح، بصورة عامة، إلى أي تقارب أو تعاون، أو قيام علاقات جيدة، بين العراق - أو أية دولة عربية، أو غير عربية - مع الغرب، وأنه كان سيهاجم المعاهدة سواء أكانت شروطها في مصلحة العراق أم لم تكن.

ولذلك كان الاتحاد السوفييتي كبير الاهتمام بتطورات الموقف في العراق، وردود الفعل التي أحدثها عقد "معاهدة بورتسموث" لدى الشعب العراقي، وموقف الشيوعيين العراقيين منها. وكان التمثيل الدبلوماسي بين العراق والاتحاد السوفييتي لا يزال قائماً (على مستوى المفوّضيات) ولا شك أن المفوضية السوفييتية في بغداد كانت تزوّد حكومتها بتفاصيل الأحداث في العراق، فذلك بطبيعة الحال من صميم واجباتها.

وجاء في تقرير لمديرية التحقيقات الجنائية العراقية أن سكرتير المفوضية السوفييتية "آركادي سوفروف" شوهد في يوم ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ وهو يتجوّل بسيارته في شوارع بغداد ويجمع المعلومات عن تطوّر المظاهرات. وفي حوالى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم جاء إلى (صيدلية دجلة) في منطقة "الحيدرخانة"، واستفسر من صاحبها الأرمني "زوكيان" - وهو رئيس "جمعية الهجرة الأرمنية"، عن مزيد من التفاصيل[١].

وفي موسكو تابعت جميع الصحف السوفييتية أحداث العراق باهتمام وعلّقت على عدم تصديق الحكومة العراقية لمعاهدة بورتسموث، وتراجع الوصيّ عنها، نزولاً عند الضغط الشعبي. ولما كانت الصحافة السوفييتية في ذلك العهد، عهد ستالين المتشدد القمعي، عبارة عن ترديد لموقف الحكومة وسياستها، فإن تعليقاتها لم تكن إلا صدى لرأي الحكومة والذي لا تستطيع أن تحيد عنه قيد شعرة. ولذلك يمكن التعرّف إلى موقف الحكومة السوفييتية من تعليقات صحافتها بسهولة.

---

١ تقرير خاص من "مديرية التحقيقات الجنائية" حول المظاهرات في يوم ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ ملف "مديرية الشرطة العامة" (القضية رقم ٤٨/٥) - نقلاً عن بطاطو - المرجع سالف الذكر، ص ٥٥٣ - ٥٥٤.

وقد ذهبت تعليقات الصحف إلى أن المعاهدة كانت ستسلم حياة العراق الاقتصادية إلى سيطرة بريطانية كاملة وتجعل العراق قاعدة عسكرية بأيدي بريطانية (وكأن قاعدتي الحبانية والشعيبة البريطانيتين لم تكونا موجودتين قبل معاهدة بورتسموث بعدة عقود من السنوات).

وزعت الصحف السوفييتية في تعليقاتها أن المعاهدة ستكون الخطوة الأولى في إقامة مجموعات دفاع مشترك مماثلة في جميع الأقطار العربية، خططت لتؤسس بالنتيجة كتلة شرق أوسطية إقليمية مؤلفة من الدول العربية، وحسب إحدى الصحف: من تركية أيضاً، في مواجهة حركة التحرر الوطني المتصاعدة بين الشعوب الواقعة تحت الاستعمار.

وعلّقت جريدة **برافدا** الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفييتي في ٢ شباط (فبراير) ١٩٤٨ قائلة ان الإمبريالية البريطانية "الشريرة" أرادت بهذه المعاهدة أن تغير شكل سيطرتها في الشرق الأوسط والعمل على الاحتفاظ بمواقعها المهزوزة، مستعينة بترتيبات المعاهدة، وقالت إن رفض الحكومة العراقية التصديق على المعاهدة الجديدة معناه أن مخططات بريطانية البعيدة المدى لتأسيس كتلة دفاعية عن الشرق الأوسط قد انهارت، وكل ما تبقى من هذه الكتلة الآن كانت المعاهدة المقترحة مع "دولة شرقي الأردن الألعوبة".

ومضت الجريدة قائلة أن الدوائر الحاكمة في بريطانية "ستلجأ بلا شك إلى كل الوسائل الممكنة لكسر إرادة الشعب العراقي" خشية أن تكون للسابقة العراقية آثار في الأقطار العربية الأخرى. ومع ذلك فإن الشعوب العربية كانت قد وضعت على أهبة الحذر بسبب "الشروط المذلّة" للمعاهدة الجديدة، وهي سترفض الاذعان للسيطرة الأجنبية بعد الآن[١].

المملكة الأردنية الهاشمية

كانت وزارة الخارجية قد استفسرت من مفوضيتها في عمان عن ردود الفعل الأردنية

١ عن تقرير للسير موريس بيترسون، السفير البريطاني في موسكو إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ٣ شباط (فبراير) ١٩٤٨ (FO 371/68445 E-1589)

تجاه توقيع معاهدة بورتسموث ثم رفضها واحتمال إثارة الموضوع في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية المقبل. فأجابت المفوضية ببرقية مختصرة جاء فيها أن الوزراء الوحيدين الذين يمكن مباحثتهم في الموضوع بصورة مفيدة، هم الآن في لندن. (أما) الملك عبدالله فإنه يعتبر رفض المعاهدة فضيحة تمس العائلة ويرغب في تغطية الموضوع وتفاديه[1].

وجاء في برقية من القائم بالأعمال البريطاني في بغداد (بلهام) أنه بينما كان في مقابلة مع الوصيّ الأمير عبدالإله، تلقى الأمير نداء تلفونياً من الملك عبدالله حول موضوع المعاهدة، وكان الملك يحثّ الأمير على عدم تغيير الوزارة[2].

سورية

أرسل السفير البريطاني في دمشق برقية إلى وزارة الخارجية قال فيها أنه قابل وزير الخارجية السوري وأعرب له عن الأمل بعدم إثارة موضوع المعاهدة البريطانية - العراقية في الاجتماع المقبل لمجلس جامعة الدول العربية قبل أن يتخذ البرلمان العراقي قراره بشأنها. فأجابه وزير الخارجية أن الموضوع لم يكن على جدول أعمال المجلس، ولكن إذا رغبت إحدى الدول الأعضاء في إثارته فلا شك في أنه يجب أن يبحث. فاقترح عليه السفير أن يطلب في هذه الحالة تأجيل بحث الموضوع، فلم يلتزم الوزير بشيء.

وأضاف السفير أن وزير الخارجية السوري قال إنه درس نص المعاهدة واعترف بأنها كانت أفضل من معاهدة سنة ١٩٣٠[3].

---

١ برقية من السير آلك كيركبرايد (الوزير المفوض في عمان) إلى وزارة الخارجية (لندن) مؤرخة في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ (FO 371/68445 (E 1476

٢ برقية من بلهام (بغداد) إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ (FO 371/68444 E-1099)

٣ برقية من برودميد (دمشق) إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨: (FO 371/68444 (E1294)

الفصل الرابع والعشرون

وزارة الصدر

كان الجو السياسي في بغداد لا يزال مضطرباً بعد إعلان استقالة صالح جبر، وعادت المظاهرات إلى الشوارع مرة أخرى، واختل الأمن بعض الشيء. وعلى الرغم من عدم وقوع حوادث مهمة أو إصابات، فإن المتظاهرين كانوا يرددون هتافات ضد نوري السعيد وصالح جبر والإنكليز. وكان بعض هذه الهتافات بذيئاً أو مبتذلاً، ومن أشهرها الهتاف الذي تردد على ألسنة بعض العامة والغوغاء، وهو:

"نوري السعيد القندرة... وصالح جبر قيطانها..."[١].

وكان نوري السعيد يسمع هذه الهتافات ويتلقاها ضاحكاً بما عرف عنه من روح النكتة والدعابة، ولما قابل صالح جبر في إحدى المناسبات بعد أن هدأت الأمور قليلاً، داعبه قائلاً:

"صالح... من منا القندرة، ومن القيطان؟...".

ويروى أيضاً أن نوري السعيد ذهب في تلك الأيام إلى دار ابنه "صباح"، فسمع

١ رواها أيضاً أحمد مختار بابان في مذكراته (ص ١٣٨). و"القندرة" باللغة العامية العراقية هي الحذاء، وتستعمل الكلمة على ألسنة العامة أحياناً للدلالة على الاحتقار أو بمعنى الشتيمة. أما "القيطان" فهو الخيط الخاص الذي يربط به الحذاء.

ومن الطريف أنه بعد استقرار الوضع واستتباب الأمور، كانت بعض المظاهرات في مناسبات تالية تردد هذا الشعار مقلوباً بالصيغة التالية:

"نوري السعيد شدّة ورد... وصالح جبر ريحانها...".

حفيديه "عصام" و"فلاح" يرددان ذلك الهتاف وهما يلعبان في حديقة الدار، دون أن يفقها معناه طبعاً، وقد سمعاه من الأطفال الذين يلعبون في الشارع، فانفجر ضاحكاً وهو يقول: "يا ملاعين...".

وكان الوصيّ قبل اتخاذه قراره بطلب استقالة صالح جبر على اتصال دائم بشخصيتين سياسيتين هما نوري السعيد والسيد محمد الصدر لاستشارتهما وتبادل الرأي معهما في ما يجب عمله في حالة استقالة الوزارة. وكان نوري السعيد - الذي قضى معه أمسية اليوم السابق - يؤكد على ضرورة دعم موقف رئيس الوزراء صيانة لهيبة الحكم ويرى أنه لو تراجع الوصيّ لأصبح ذلك سابقة للنزول عند رغبات الشارع كلما أبدى معارضة، أو تظاهر مطالباً باستقالة الحكومة. بينما كان السيد محمد الصدر يشير على الوصيّ بإقالة الوزارة حلاً للمشكلة وحقناً للدماء. وبعد تردد طويل قرر الوصيّ الأخذ برأي السيد محمد الصدر. فلما استقال صالح جبر ظهر موضوع الشخص الذي يجب أن يخلفه في الوزارة. وكان المطلوب في تلك الظروف مجيء وزارة ترضى عنها وعن أعضائها جميع الأحزاب والهيئات السياسية والشعبية، لتتمكن من إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي.

وكان اسم السيد محمد الصدر يدور في أوساط البلد على أنه رجل الساعة المنتظر لأنه يتمتع باحترام جميع الجهات، ولم يسبق له أن تولى مسؤولية الحكم، ولذلك فليس في ماضيه ما يؤاخذ عليه. إضافة إلى أنه "شيعي" أيضاً، مما سيدحض التقولات التي شاعت في بعض الأوساط، وخصوصاً في جنوب العراق وفي الكاظمية، بأن وراء إقالة وزارة صالح جبر أسباباً طائفية. لذلك ارتأى الوصيّ أن السيد محمد الصدر هو الشخص المناسب لتأليف الوزارة في تلك الظروف. ولكن السيد محمد الصدر لم يوافق على الاضطلاع بهذه المهمة ذات المسؤولية الكبيرة والدقيقة، معتذراً بأسباب صحية. فاتجه الوصيّ إلى أرشد العمري وكلفه تأليف الوزارة، ولكن أحزاب المعارضة التي قويت كلمتها الآن، رفضت التعاون معه، كما اعترض عدد كبير من الساسة الذين تذكّروا إجراءاته القاسية في عهد وزارته السابقة.

ودارت هناك أسماء أخرى بينها اسم صادق البصّام، وكذلك اسم نصرت الفارسي باعتباره زعيم الجبهة الدستورية المعارضة في المجلس النيابي. كما تردد اسم جميل

المدفعي الذي كان يدعى إلى تولي المسؤولية بعد كل مشكلة أو انقلاب، بما عرف عنه من الطيبة والتسامح والميل إلى تهدئة الأمور[1].

وأعاد ممثلو الأحزاب السياسية الاتصال بالسيد محمد الصدر مرة أخرى، وتمكنوا أخيراً من إقناعه بتأليف الوزارة، إنقاذاً للموقف وخدمة للمصلحة العامة، وبذلك انفرجت الأزمة، وفي يوم ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، ألّف السيد محمد الصدر وزارة قوية اشترك فيها ثلاثة من رؤساء الوزارات السابقين وهم جميل المدفعي الذي عهدت إليه وزارة الداخلية، وحمدي الباجه جي في وزارة الخارجية، وأرشد العمري الذي أصبح وزيراً للدفاع.

وكانت هذه المرة الأولى التي يشغل فيها الصدر أي منصب في الدولة، وكان شخصية تحظى باحترام الجميع، سنّة وشيعة، وله مواقف مشرّفة منذ أيام ثورة العشرين، وكان على الدوام عضواً في مجلس الأعيان، ورئيساً له في معظم دوراته.

وكذلك ضمت وزارة الصدر أحد أقطاب المعارضة، وهو محمد مهدي كبّة، وقد عهد إليه بوزارة التموين، وكان رئيساً لحزب الاستقلال الذي كان له دور كبير في إثارة الرأي العام على المعاهدة وإسقاطها.

وسعى القائم بالأعمال البريطاني إلى مقابلة رئيس الوزراء الجديد فزاره في داره في اليوم الثاني لتأليف الوزارة، أي في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، ودار الحديث بينهما حول الوضع الراهن في العراق بطبيعة الحال. وقال السيد محمد الصدر للمستر بسك أنه واثق من أنه سيتمكن من إعادة سيطرة القانون والنظام، كما أنه سيعمل على توفير الطعام للشعب لأن ذلك أهم أمر في الوقت الحاضر.

ولما انتقل الحديث إلى المعاهدة، عزا السيد الصدر ما واجهته من صعوبات إلى مبالغة صالح جبر في التكتم في أمرها وعدم اطلاعه الشعب على تطوراتها خطوة فخطوة، وقال أنه شخصياً لم يكن معارضاً لها، ولكنها بلا شك يجب أن تبقى على الرف ولا يشار إليها في الوقت الحاضر[2].

وقد ابتهج الشعب عند إذاعة خبر تعيين السيد محمد الصدر رئيساً للوزراء.

١ جريدة الحوادث الصادرة في بغداد في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨.

٢ برقية من بسك (بغداد) إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ (FO 371/684444 - E - 1371)

وكان المتجمهرون يصفقون ويهللون بهذه المناسبة. ورفعت الجماهير شعارات تطالب بإلغاء معاهدة بورتسموث، وحلّ المجلس النيابي، فضلاً عن مطالب أخرى. وبقيت المظاهرات مستمرة، وأدت إلى ازدحام الشوارع وتعطيل الأعمال، وكان بين المتظاهرين معارضون، وناقمون، وشيوعيون، وطلاب وظائف، وموظفون، كما كان بينهم أيضاً عدد كبير من العاطلين.

وكان المتظاهرون يتوجهون إلى مجلس الوزراء، ويرددون هتافاتهم الحماسية، فينادي أحدهم: "ماذا تريدون؟" فيجيبه الآخرون "إلغاء معاهدة بورتسموث..." "ماذا تريدون؟" "إعدام نوري السعيد وصالح جبر!"... وهكذا.

وقد انتشرت هذه المظاهرات في الألوية الشمالية والجنوبية من العراق أيضاً، ويروى أن إحدى هذه المظاهرات كانت قد خرجت في مدينة كركوك في أحد الأيام، واتجه المتظاهرون إلى متصرفية اللواء، وكان المتصرف هو المرحوم سعيد قزاز، فخرج إليهم استجابة لنداءاتهم، وكان سعيد قزاز إلى جانب شجاعته المعروفة يحب النكتة. وكان واقفاً على شرفة المتصرفية وإلى جانبه رئيس بلدية كركوك (كاكه أحمد). ونادى أحدهم: ماذا تريدون؟ فأجابه المتظاهرون كالعادة: "نريد إعدام صالح جبر".

فقال لهم القزاز: "ما أقدر أعدم صالح جبر لأنه موجود في بغداد، وهو لم يرتكب في لوائي كركوك أي عمل يستوجب الإعدام"، ثم قال: "أنا أقدر أعدم بدله كاكه أحمد إذا أردتم..." فصرخ المتظاهرون: "لا... لا... لا نريد إعدام كاكه أحمد...".

وانصرف المتظاهرون، وعاد المتصرف إلى مكتبه وهو يتلوّى من الضحك.

وفي بغداد كان رئيس الوزراء الجديد في البداية يستقبل المتظاهرين بأن يخرج إليهم من شرفة مجلس الوزراء فيلقي عليهم كلمة توجيهية قصيرة ويكلمهم باللهجة العامية أحياناً، وبالفصحى أحياناً أخرى، طالباً إليهم الكفّ عن المظاهرات والتوجّه إلى أعمالهم، ولكنهم كانوا لا يأبهون، ويواصلون ترديد شعاراتهم المعهودة وهتافاتهم: "يحيا الصدر... يحيا الصدر...".

وكان ذلك يتكرر عدة مرات في اليوم الواحد.

ويقال ان السيد محمد الصدر سمع هذا الهتاف في إحدى المرات، وهو مشغول بأمر هام في مجلس الوزراء. ولما تكرر الهتاف "يحيا الصدر... يحيا الصدر..." اضطر إلى الخروج إلى الشرفة محوقلاً وهو يقول:

"من اله ياخذ روحه للصدر... ما تخلّونه نشتغل" (اتركونا نعمل)

واضطر السيد محمد الصدر أخيراً، إزاء استمرار المظاهرات، وتطرّف بعض الفئات، إلى الموافقة على إعلان الأحكام العرفية وتعيين رجل حازم في منصب مدير الشرطة العام، وهو السيد علي الحجازي (الذي كان سيقوم بعد بضع سنوات بمحاولة انقلاب فاشلة ضد صالح جبر الذي كان وزيراً للداخلية، حُكم عليه بالسجن على أثرها، كما سيأتي تفصيله في فصل قادم).

أما صالح جبر فإنه بعد قبول استقالته آثر مغادرة بغداد وجوّ الاضطرابات الموجهة ضد وزارته على الرغم من استقالتها، وضده شخصياً، فسافر إلى بلدة "الشامية" للابتعاد عن الأحداث فترة من الزمن. ومن هناك أرسل البرقية الآتية الموجهة إلى كل من رئيس الوزراء، ووزير الداخلية، ورئيسي مجلسي الأعيان والنواب، ورئيس الديوان الملكي:

> أما وقد حيل بيننا وبين إفهام الشعب العراقي الكريم حقيقة معاهدة بورتسموث وما حققته البلاد من رغبات ومغانم كثيرة أهمها استقلال البلاد استقلالاً تاماً بكل ما في هذه الكلمة من معنى في شؤونه الخارجية والداخلية وإطلاق يده للتصرف في مرافقه الحيوية كالسكك الحديدية والميناء التي صارت ملكاً خالصاً له. وألغت معاهدة حزيران سنة ١٩٣٠ المعهودة قبل أوان انتهائها بتسع سنوات. أقول أما وقد حيل بيننا وبين اطلاع الشعب على هذه الحقائق الناصعة بالحركة الرعناء التي دبرتها العناصر المعلومة التي تريد السوء بالبلاد والتي شجّعها جهات لا يتسع المجال لذكرها هنا، الحركة التي تعمد مدبروها تفسير بنود المعاهدة تفسيراً مغلوطاً قلبوا به الحقائق رأساً على عقب كتفسيرهم مثلاً أن الغرض من الدفاع المشترك هو أن يحارب العراقيون خارج العراق دفاعاً عن الإمبراطورية البريطانية الأمر الذي لا

وجود له أصلاً بقصد الضرب على الوتر الحساس ليتخذوا منه سلاحاً لاستفزاز الطلاب المعصومين والسذج من الناس الذين يستحيل عليهم تفهم هذه الأمور.

إذا حيل بيننا وبين ذلك للأسباب التي تعرفونها فأرى أن الواجب الوطني يحتم عليّ ان ألفت أنظاركم إلى ضرورة درس معاهدة بورتسموث درساً ملياً يمكنكم من الاطلاع على حقيقة الأمر الواقع، والوفد العراقي المفاوض على أتم استعداد لإيضاح بنود المعاهدة والملحق والكتب إيضاحاً كافياً للبرهنة على دحض جميع المفتريات التي لا تمت إلى المعاهدة بصلة ما.

ولإثبات بأن المعاهدة هي من مصلحة العراق وأنه لا بد منها لحماية العراق وحفظ كيانه من الغزو الخارجي وبعد سماع هذه الإيضاحات لكم أن تقرروا ما شئتم أن تقرروا.

أما التسرع باتخاذ قرار ما تحت تأثير هذا الجو المشبع بالدعايات السيئة فمعناه استمرار العمل بمقتضى معاهدة حزيران سنة ١٩٣٠ وفي هذا نفع لبريطانية وضرر عظيم على العراق الأمر الذي لا يتفق مع مصلحة البلاد بحال من الأحوال.

صالح جبر

صورة إلى:

جريدة **العراق** – جريدة **الحوادث** – جريدة **الشعب**

***

وبطبيعة الحال لم تجرؤ أي من الصحف التي أرسلت إليها هذه البرقية، على نشرها.

وكان أول عمل قامت به وزارة الصدر في المجال الخارجي هو إرسال مذكرة إلى السفارة البريطانية بعد تأليف الوزارة بخمسة أيام تبلغها فيها أن مجلس الوزراء العراقي

لاحظ أن المعاهدة الموقعة في بورتسموث في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ لا تحقق الأهداف المرجوّة منها، وأنها ليست أداة صالحة لتوثيق روابط الصداقة بين العراق وبريطانية، ولذلك قررت رفضها.

وهذا نص المذكرة:

وزارة الخارجية

بغداد

٤ شباط ١٩٤٨

إلى السير هنري ماك - سفير صاحب الجلالة البريطانية

أتشرّف بإعلامكم أن مجلس الوزراء بعد أن استعرض محتويات وملاحق المعاهدة البريطانية - العراقية التي وقّعت في بورتسموث في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨، والرسائل المتبادلة معها، وبعد دراستها ملياً، تعتبر أن الهدف الذي كان يفكر فيه العراق عند التفاوض بشأن معاهدة جديدة تحلّ محل معاهدة التحالف البريطانية - العراقية لسنة ١٩٣٠ التي لم تضمن رغبات الشعب العراقي، كان استبدالها بمعاهدة تكون متفقة مع الأسس والمبادئ التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة، والتي يجب أن تضع التحالف بين البلدين على قدم المساواة في الحقوق، وتوازن المصالح، والتعاون المناسب بين الأمتين، وذلك لكي يضمن التحالف البريطاني - العراقي أن كلاً من الطرفين يقوم بدوره في توطيد السلام العالمي. ولما كان مجلس الوزراء قد لاحظ أن المعاهدة الجديدة لا تحقق هذه الأهداف وأنها ليست أداة صالحة لتوثيق روابط الصداقة بين العراق والمملكة المتحدة، فقد قرر المجلس رفض المعاهدة مع ملاحقها والرسائل المتبادلة.

سأكون ممتناً لو أبلغتم هذا إلى حكومتكم المحترمة مع الإيضاح في الوقت نفسه أن الحكومة العراقية، للأسباب المبينة أعلاه، لا تزال راغبة في إبدال معاهدة التحالف العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ بمعاهدة جديدة تؤمن تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق تقديري واحترامي.

حمدي الباجه جي

وزير الخارجية

***

وبعد تسلّم مذكرة حمدي الباجه جي بأسبوع واحد أجاب السفير البريطاني السير هنري ماك بكتاب موجّه إلى وكيل وزير الخارجية، أرشد العمري (نظراً لغياب حمدي الباجه جي عن العراق) وقد أشار السفير في كتابه أن بريطانية وافقت على تعديل معاهدة سنة ١٩٣٠ قبل انتهاء مدة نفاذها، بناء على إلحاح الحكومة العراقية في المطالبة بتعديلها، وأن معاهدة بورتسموث وضعت على أسس المقترحات العراقية. وهذا نص كتاب السفير:

السفارة البريطانية

بغداد في ١١ شباط (فبراير) ١٩٤٨ الرقم: ٩٥

صاحب المعالي

أتشرف بإعلامكم بتسلمي مذكرة معالي وزير الخارجية المؤرخة في ٤ شباط ١٩٤٨ المحتوية على قرار مجلس الوزراء برفض معاهدة بورتسموث الجديدة وأبدي أنني أبلغت محتوياتها إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة.

١ - وقد اطّلعت حكومة جلالته على موقف الحكومة العراقية، وهي ترغب في تنمية الصداقة القائمة بين العراق والمملكة المتحدة ومستعدة دائماً لدراسة أية طريقة ممكنة لتحقيق هذا الهدف. إنها ترغب، مع ذلك، أن تشير في ما يتعلق بتعديل المعاهدة، أنها لم تجد حاجة لتعديل معاهدة التحالف لسنة ١٩٣٠ قبل حلول موعد انتهائها، وبناء على إلحاح حكومة صاحب الجلالة ملك العراق في المطالبة بتعديلها فقط، وافقت على فكرة تعديلها قبل الأوان. إن معاهدة بورتسموث التي

نتجت عن ذلك، وضعت على أساس المقترحات العراقية.

٢ - وفي هذه الظروف، فإن حكومة صاحب الجلالة تجد من الصعوبة بمكان أن تفهم الهياج الذي أثير ضد معاهدة بورتسموث، وإنها متأكدة أنه لدى دراسة هذه المعاهدة دراسة أوفى، وفي جوّ أهدأ، ستتضح مزاياها للرأي المسؤول في العراق.

وأتشرّف... الخ. هنري ماك

لجنة للتحقيق في حوادث "الوثبة"

وكان من أوائل أعمال وزارة السيد محمد الصدر أيضاً تأليف لجنة خاصة للتحقيق في الحوادث التي أعقبت التوقيع على معاهدة بورتسموث وضرب المتظاهرين بالرصاص ووقوع قتلى وجرحى من المتظاهرين ومن رجال الشرطة.

وتألفت اللجنة بقرار من مجلس الوزراء في أول شباط (فبراير) ١٩٤٨ برئاسة عبدالجبار التكرلي، أحد قضاة محكمة التميز - وهي أعلى محكمة في العراق - وعضوية محمد فهمي الجرّاح، وعبدالحميد مهدي وهما من كبار موظفي وزارة العدلية وعمر حفظي الملّي وعبدالحليم السنوي (من كبار موظفي وزارة الداخلية) وكلهم من رجال القانون المعروفين بنزاهتهم وبعدهم عن السياسة والحزبية.

وكانت مهمة اللجنة:

١ - جمع المعلومات حول ما حدث خلال المظاهرات وكيفية إطلاق النار على المتظاهرين، والمسؤولين عن ذلك.

٢ - التحقيق عن الجهة التي أصدرت الأوامر بإطلاق النار، وهل اتخذت الجهة التي صدرت الأوامر الحيطة الكافية لدى تنفيذها.

٣ - التثبّت من عدد القتلى والجرحى خلال تلك المظاهرات وبسببها.

وأجرت اللجنة تحقيقات وافية عن هذه الأمور واستغرقت أعمالها أربعة أشهر، وقدّمت تقريرها إلى الحكومة، وقد جاء فيه، في ما يتعلق بالنقطة الأولى، أن الذي تحقق لدى اللجنة، أنه لم يصدر أي أمر من أية جهة مختصة بإطلاق النار على المتظاهرين حتى

يوم ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ "وبالرغم من عدم وجود أية أوامر بإطلاق النار مطلقاً، فقد أطلقت الشرطة النار بكثرة، واستعملت المسدسات والبنادق والرشاشات، وأوقعت إصابات قتل وجرح عديدة، ولم تقم دوائر الشرطة بأي تحقيق ضد أي فرد من هذه القوات، ولا يمكن اعتبار حوادث إطلاق النار هذه حوادث فردية يسأل عنها مدير شرطة بغداد (مزاحم ماهر) الذي اتخذ الترتيبات اللازمة لتأمين اطلاعه على كل ما يقع من حوادث قتل وجرح، وقيامه بتبليغ هذه الحوادث إلى متصرّف لواء بغداد (مظفّر أحمد) الذي كان يقوم بدوره بإعلام وزير الداخلية (توفيق النائب) ورئاسة الوزراء بذلك فوراً. أما عن كيفية إطلاق النار في يوم ١٩٤٨/١/٢٧م، فقد كان استناداً إلى الأمرين الصادرين عن متصرف لواء بغداد ووزير الداخلية، المؤرخين في ٢٧ منه. ولما كانت الشرطة، بالنظر لما تقدم، غير مزوّدة بأمر قانوني صادر عن مرجع مختص بإطلاق النار من ٥ لغاية ١٩٤٨/١/٢٦م. كما ولم تكن في ظروف وحالات تستدعي إطلاق النار سواء أكانت دفاعاً عن النفس، أو قمعاً للمظاهرات.. أما يوم ١٩٤٨/١/٢٧م، فقد وجدت اللجنة أن الشرطة أطلقت النار على المتظاهرين بناء على أمر صادر إليها من مرجعها المختص، ومتصرّف لواء بغداد".

أما في ما يتعلق بالقضية الثانية فقد ذكر التقرير "أنه لم تصدر أوامر إطلاق النار إلا في يوم ١٩٤٨/١/٢٧، وان هذه الأوامر صدرت أولاً من متصرّف لواء بغداد ثم من وزير الداخلية إلى جميع المتصرّفين. أما بصدد أمر وزير الداخلية إلى المتصرّفين، فإن ما تضمنه من منع المظاهرات واستعمال النار في منعها، يعتبر خارجاً عن الصلاحية القانونية، إذ أن ذلك ينحصر في صميم واجبات المتصرّفين، بمقتضى قانون إدارة الألوية.

أما بشأن النقطة الثالثة فقد أبدت اللجنة أنه "لم يكن لها سوى الاعتماد على ما وصلها من التقارير الطبية عن القتلى والجرحى من وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي تدل على أن عدد القتلى من الأهلين بلغ ٢٥ قتيلاً، وعدد الجرحى منهم ٧٧ جريحاً. أما عن إصابات الشرطة فلم يقع قتيل بينهم، وعدد الجرحى كان ١٣٦ جريحاً. على أن اللجنة تبيّن بهذه المناسبة أن عدد الجرحى من الأهلين لا يمثل العدد الحقيقي نظراً لعدم مراجعة الكثيرين منهم المستشفيات الحكومية وتفاهة جروح بعضهم، كما أن قسماً من هؤلاء الجرحى كانت تضمّد جروحهم في المستشفى دون أن يعطوا مجالاً

لتسجيلهم، لخشيتهم من تعقيبات الشرطة".

وقد ختمت اللجنة تقريرها المطوّل بقولها:

"إن تفريق المظاهرات بالقوة، عند اللزوم، أمر يعود حصراً إلى المتصرّف، بمقتضى أحكام قانون إدارة الألوية، على أن ذلك لا يمنع الوزارة، بحكم تسلسل المسؤوليات، أن تتخذ الإجراءات اللازمة بحق المتصرّف أو غيره من الموظفين، إذا ما رأتهم مقصّرين في أداء واجباتهم، أو قائمين بها بشكل لا ترتضيه، إذ باستطاعتها أن تنحّيهم عن المسؤولية وتأتي بغيرهم حسب صلاحياتها القانونية، وعلى هذا فإن تدخلها في أمر المظاهرات على الوجه الذي وقع، كان مخالفاً لأحكام القانون مما يدل على أن غرضها من هذا التدخل كان لدافع سياسي، ألا وهو الدفاع عن معاهدة بورتسموث، وقمع أي حركة ترمي إلى الاحتجاج عليها أو معارضتها".

ثم أوصت اللجنة أن تقوم الحكومة بتعويض الجرحى وذوي القتلى بصورة عامة، وفق أسس عادلة، واستصدار التشريع اللازم لذلك.

ولما قدمت اللجنة تقريرها إلى الحكومة كانت وزارة الصدر قد استقالت وخلفتها وزارة مزاحم الباجه جي في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، وفي عهد هذه الوزارة ألّفت لجنة لجمع التبرعات لضحايا الحوادث التي عرفت باسم "الوثبة"، وقررت هذه اللجنة تخصيص مبالغ معينة لعوائل القتلى، وكان بينهم جعفر الجواهري أخو الشاعر محمد مهدي الجواهري غير الشقيق الذي رثاه بقصيدة عصماء سارت على كل لسان في بغداد، بدأها قائلاً:

أتعلمُ أم أنت لا تعلمُ ... بأن جراحَ الضحايا فمُ
فمٌ ليس كالمدّعي قوله ... وليس كآخر يسترحمُ
يقولون من هم أولاء الرعاع ... فأفهمهمُ بدم من هُمُ
أخي جعفراً يا رواء الربيع ... إلى عفنٍ باردٍ يسلمُ

ولهذه القصيدة الرائعة خلفيتها التي يجب تسجيلها للحقيقة والتاريخ.

كان جعفر الجواهري كاتباً في عمادة كلية الحقوق ببغداد[1] ثم ذهب للدراسة

---

١ كان جعفر الجواهري كاتباً في عمادة كلية الحقوق ببغداد حين كان كاتب هذه السطور طالباً فيها بين سنتي ١٩٤١ و١٩٤٥، وكان يتردد على غرفته من وقت لآخر حين يحتاج إلى مراجعة العمادة في =

في كلية الحقوق بدمشق، وكان في زيارة إلى بغداد يوم وقعت معاهدة بورتسموث وخرجت المظاهرات احتجاجاً عليها.

ولا يعرف على وجه التحديد هل كل جعفر الجواهري يسير في المظاهرة أم كان يعبر الجسر مع غيره من المارة. وعلى أي حال فقد أصابته رصاصة نُقل على أثرها إلى المستشفى، وتوفي بعد أيام قلائل متأثراً بجراحه.

وكان جعفر كثير الشكوى من أخيه (غير الشقيق)، مهدي، لأن أخاه كان لا يساعده على توفير أدنى متطلبات العيش، وكان يعيش على راتبه الضئيل الذي لا يتجاوز عشرة دنانير شهرياً.

وكان الشاعر محمد مهدي الجواهري، الذي طالما هاجم الانتخابات النيابية السابقة واتهم الحكومات المتعاقبة بتزويرها، وبأنها كانت تتم بالتعيين وليس بالانتخابات الحرة، قد (عُيّن) عضواً في مجلس النواب مكافأة له على القصيدة التي أنشدها في الحفلة الرسمية التي أقامها صالح جبر (بصفته رئيساً للوزراء) تكريماً للرئيس اللبناني بشارة الخوري بحضور الوصيّ على العرش الذي خاطبه الجواهري قائلاً:

عبدالإله وليس عاباً أن أرى — عظمَ المقام مطوّلاً فأطيلا
كرّمت ضيفك يستثير جلاله — نطقاً ويدفع قائلاً ليقولا
يا ابن الذين تنزّلت ببيوتهم — سُوَرُ الكتاب فرتّلت ترتيلا
يا ابن النبي وللملوك رسالة — من حقّها بالعدل كان رسولا
يرجو العراق بظلّ راية فيصل — أن يرتقي بكما الذرى ويطولا

وربما حملت هذه القصيدة الأمير عبدالإله على أن يوعز (بتعيين) الجواهري عضواً في مجلس النواب العراقي في الشهر الأخير من سنة ١٩٤٧ للمقعد الذي شغر بوفاة نائب كربلاء عبدالرزاق شمسة، ويقال إن الخزينة الملكية الخاصة دفعت مبلغ التأمينات الانتخابية، وكانت خمسين ديناراً، وأصبح الجواهري نائباً بالتزكية عن لواء كربلاء. وكان الخطاب الوحيد للجواهري في البرلمان هو ذلك الذي ألقاه في الجلسة التي عقدها المجلس النيابي عشية سفر الوفد العراقي برئاسة صالح جبر للتوقيع على معاهدة بورتسموث، وكان من

= بعض شؤونه، حتى نشأ بينهما شيء من الألفة. ويذكر أنه كان شاباً رقيق الحاشية، وكان كثير الشكوى من أخيه غير الشقيق مهدي، وإذا مدحه أحد أمامه كان يغضب بل يسبّ أخاه أقذع السباب.

ضحاياها أخوه جعفر. وبينما رحّب الجواهري في خطابه اليتيم باتجاه الحكومة لإحلال معاهدة جديدة مع بريطانية محل معاهدة سنة ١٩٣٠، قامت "الوثبة" التي قتل فيها جعفر. ولم يكن بوسع الجواهري الذي باعدت النيابة بينه وبين جماهير "الوثبة" الاستمرار في تنكره الذي عرف عنه لأخيه "فيضيّع المشيتين" كما يقال - بل بادر بجعل مقتل أخيه جعفر وسيلة للانتقال إلى صفوف الثائرين فنظم قصيدته المشهورة.

وكانت وزارة الداخلية قد وافقت في ٧ شباط (فبراير) ١٩٤٨ على تأليف لجنة لجمع مبلغ خمسين ألف دينار لعوائل القتلى والجرحى في "حوادث الوثبة"، وخصص مبلغ ثمانمئة دينار لأسرة كل قتيل. فقبض الجواهري هذا المبلغ، ولكنه لم يكتف به بل طالب بزيادة مبلغ التعويضات وجعلها ألف دينار. وعلمت بذلك إحدى الصحف، فصدرت في اليوم التالي مقالة بعنوان ساخر هو:

"دم الشهيد بألف دينار.. يا بلاش".

وبطبيعة الحال غضب الجواهري لنشر تلك الفضيحة غضباً شديداً، ووقفت إلى جانبه صحف يسارية. وقد ظن الجواهري، أو نما إلى علمه، أن السيد محمد مهدي كبّة، رئيس (حزب الاستقلال)، كان وراء نشر مطالبته بتعويض أكبر عن مقتل جعفر، فنظم قصيدة بعنوان "عرت الخطوب" هجا فيها بأقذع الألفاظ محمد مهدي كبّة، تلك الشخصية الوطنية المحترمة، وكان يومذاك وزيراً للتموين في وزارة الصدر[1] ومما جاء فيها:

وزعيم قوم كالغراب به ... صغرٌ وفي خطواته كبرُ
يغترُّ فيما لا يشرّفه ... جهل المغفّل كيف يغترُّ
بادي الغباء تكاد تقرؤه ... بالظنّ لا خبرٌ ولا خبرُ
أضحى وزيراً فاغتدى رهقاً ... مثل الحمار يؤوده الوزرُ
لله أنت مطيّة عريتْ ... منها الشوى وتأكلَ الظهرُ

١ أنظر تفاصيل هذه القضية في سلسلة مقالات بعنوان "**الجواهري وتناقضات المواقف في الشعر والسياسة**" نشرت بلا توقيع في أعداد جريدة القبس الكويتية الصادرة بين ١٤ و١٩ شباط (فبراير) سنة ١٩٩٨، وقيل أن كاتبها هو الصحافي العراقي المعروف الأستاذ فيصل حسّون.

الفصل الخامس والعشرون

الوزارة الأخيرة

بقي صالح جبر بعد استقالته من رئاسة الوزراء على أثر الأحداث التي عرفت باسم "الوثبة"، بعيداً عن المسرح السياسي مدة تناهز ثلاث سنوات توالت خلالها على الحكم في العراق أربع وزارات أوّلها وزارة السيد محمد الصدر التي أعقبت وزارته، فوزارة مزاحم الباجه جي، فوزارة نوري السعيد (العاشرة) ثم وزارة علي جودت الأيوبي (الثانية) التي لم تلبث في الحكم أكثر من شهرين استقالت بعدهما في أول شباط (فبراير) ١٩٥٠.

وفي ٥ شباط (فبراير) ١٩٥٠ عهد الوصيّ إلى توفيق السويدي بتأليف الوزارة الجديدة، فألفها من أعضاء مستقلين، ومن ممثلين عن حزب "الاتحاد الدستوري" – حزب نوري السعيد – دون بقية الأحزاب. وعهد إلى صالح جبر فيها بوزارة الداخلية، وإلى السيد عبدالمهدي – صديق صالح جبر – بوزارة المواصلات والأشغال[١].

١ على أثر تأليف وزارة توفيق السويدي الثالثة، أعدت في وزارة الخارجية البريطانية بلندن، مذكرة خاصة لاطلاع وزير الخارجية وكبار موظفي الوزارة، عن أشخاص أعضاء الوزارة وتقييمها لهم ورأيها فيهم، وهذا ما جاء في المذكرة عن صالح جبر وزير الداخلية:

"عمره حوالي ٦٠ سنة. يحمل وسام فارس الإمبراطورية البريطانية (KBE) لخدماته أثناء الحرب. أصبح رئيساً للوزراء في آذار (مارس) ١٩٤٧، وقدم منهاجاً وزارياً طموحاً يهتم إلى حد كبير بالتنمية الاقتصادية. وخلال رئاسته للوزارة أثبت أنه شخص قدير ونشيط، دكتاتوري النزعة، يميل إلى الكتمان... كافح بقوة لأجل مصالح العراق في مفاوضات معاهدة بورتسموث، ولكن سيطرته على زملائه، وعلى الوضع الداخلي في العراق، لم تكن بالمستوى المطلوب. أخفق في أن يأخذ مأخذ الجد بدرجة كافية =

وفي تقرير برقي سري كتب السفير البريطاني في بغداد إلى حكومته، بمناسبة تأليف هذه الوزارة، أن صالح جبر كان في موقف قوي في الوزارة، وقد علم السفير أنه هو الذي اختار أعضاء حزب نوري السعيد الذين دخلوا الوزارة. وقال السفير إن صالح جبر، ومع ذلك، لم يكن يتمتع بثقة رئيس الوزراء، توفيق السويدي الكاملة، وإن قوة الوزارة ستعتمد، إلى حد كبير، على العلاقات بين صالح جبر ورئيس الوزراء. وذكر أيضاً أن صالح جبر أخبره بأنه لم يوافق على الاشتراك في الوزارة إلا نزولاً عند إلحاح الوصيّ، وأنه كان يفضّل الانتظار[1].

ويذكر توفيق السويدي في مذكراته أن وزارته بدأت العمل بعناصر غير متجانسة، لكن قوة إرادته وشخصيته قد تمكنتا من توحيد القيادة والتوجيه رغم كل المشاكل، ثم يقول:

"لقد كانت بعض المشاكل تأتي من وزير الداخلية صالح جبر، مع علمه بأني لا أحتاج لمعاونته ولم أرتح لدخوله الوزارة، وقد أفهمته ذلك صراحة عند التأليف غير أن شهادة نوري السعيد وتأكيدات أحمد مختار كانت تشفع له بأنه سوف لا يعرقل أي عمل أراه وأية إجراءات أتخذها في سبيل إصلاح الحالة المالية المضعضعة والحالات الأخرى التي تحتاج إلى تنسيق. لذلك كانت عراقيل وزير الداخلية (صالح جبر) لا تأتي في وضح النهار، بل تتستّر بأشكال مختلفة، فأتغلّب عليها كلها"[2].

وأشار توفيق السويدي في مجلس النواب إلى النهج الذي تنوي وزارته السير عليه،

= التدهور المطرد للوضع الاقتصادي في العراق خلال توليه المسؤولية. وعلى الرغم من أنه رجل الدولة الشيعي الرئيسي، فإن الرأي الشيعي ليس وراءه كلياً، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى زوجته، وهي سيدة شديدة المراس من بنات عشائر الحلة، تسبب لزوجها ولآخرين كثيراً من المشاكل بتدخلها في السياسة. إنه صديق حميم لنوري السعيد، ولا بد أنه سيكون وزيراً قوياً في وزارة الداخلية.

وجاء في المذكرة ما يلي عن السيد عبدالمهدي:

"شيعي، عمره حوالي ٦١ سنة. كان وزيراً للاقتصاد في وزارتين مختلفتين في سنة ١٩٤١. شغل منصب وزير المواصلات والأشغال في سنة ١٩٤٤. إنه شيعي ووطني عنيف ومؤيد قوي لصالح جبر وقد بقي مخلصاً له حين تخلى عنه أصدقاؤه بعد حادثة بورتسموث. خلال أزمة فلسطين في صيف سنة ١٩٤٨ كان قطباً للتصلب في مجلس الأعيان.

(مذكرة داخلية بتاريخ ٧ شباط (فبراير) ١٩٥٠: FO 371/82409 (EQ 1017/6)

١ برقية من السير هنري ماك (بغداد) إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ١٣ شباط (فبراير) ١٩٥٠: (FO 371/82409)

٢ توفيق السويدي، **مذكراتي**، ص٤٩٦.

وألمح إلى موضوع معاهدة بورتسموث قائلاً:

"لقد بيّنت في عدة مواقف أن وزارتي ستنهج منهج التفاهم وشدّ الأزر، وترصين الصفوف، لذلك لا أجد من مصلحة البلد أن ندخل في مناقشات (أكاديمية) نحن في غنى عنها، فما وقع في الماضي دخل في حكم التاريخ وأصبح ماضياً تبحث عنه الأجيال الآتية بما يتراءى لها من حسن أو إساءة، ومن قام في عمل بحسن نيّة ولم يتوفق فيه فليس له أن يقول أو يلوم أحداً عليه، لأن الظروف من العوامل التي تجعل البلد متأثرة بتوجيهها إلى كثير من الأهداف، فأعتقد أن المعاهدة التي سمّيت بالغلط "معاهدة بورتسموث" - وهي لا تحمل هذا الاسم - كانت قد قام بها من قام بحسن نية لخدمة البلد، ولما وجد أن البلد لا يستسيغها نزل على إرادة البلد"[1].

وفي الأيام الأولى من تأليف وزارة توفيق السويدي، بلغ صالح جبر من مصادر استخباراته بوصفه وزيراً للداخلية أن طلاب بعض الكليات أخذوا يستعدون للقيام بمظاهرات ضد الوزارة، وأن إحدى هذه المظاهرات ستنطلق من "كلية الشريعة" في الأعظمية في اليوم التالي.

وكان من الواضح أن الطلاب قرروا القيام بهذه المظاهرات بتحريض من خصوم الوزارة وخصوم صالح جبر، بقصد إثارة الحزازات التي خلّفتها "معاهدة بورتسموث" والحملة التي شنّت ضدها وعرفت باسم "الوثبة".

ويروي الأستاذ عبدالكريم الأزري الذي كان وزيراً للمالية في تلك الوزارة، أنه عندما سمع بهذا النبأ في وقت متأخر من الليل اتصل بصالح جبر حالاً، وكانت الساعة قد بلغت الحادية عشرة ليلاً، وأخبره أنه يرغب في الاجتماع به فوراً لأمر عاجل، فلما ذهب إليه قال إن المظاهرات التي أخبرتنا عنها قد تتوسع وقد تتطوّر وقد تجرك الحوادث إلى اتخاذ إجراءات شديدة، وقد تنزلق إلى اتخاذ إجراءات قمعية قد لا يقرّك زملاؤك عليها، وقد ينسحبون من الوزارة وسط المعمعة، وقد يتنصّلون منك، بل وقد يضطرهم تطوّر الحوادث إلى أن يكونوا في عداد المهاجمين لك. واقترح الأزري أن يطلب صالح جبر إلى رئيس الوزراء أن يعقد جلسة لمجلس الوزراء في اليوم التالي

١ محضر الجلسة السادسة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب المنعقدة في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٠، ص٧٧.

في ساعة مبكرة جداً و"قبل طلوع الشمس" لبحث موضوع المظاهرات، وما قد ينتج عنها من تطورات وأحداث، لتقرير الخطة التي ينبغي إتباعها لمعالجة الموقف.

وأبدى صالح جبر تأييده لما ذهب إليه الأزري وأخبره أنه اتخذ بعض الإجراءات الاحتياطية، ومنها توقيف بعض رؤساء الحركة، ولكنه اتصل برئيس الوزراء تلفونياً، واتفق معه على أن يزوره حالاً. وعلى أثر اجتماع صالح جبر مع رئيس الوزراء توفيق السويدي، اتصل سكرتير مجلس الوزراء بالوزراء في منازلهم واحداً بعد آخر ودعاهم إلى جلسة مهمة مستعجلة ستعقد في اليوم التالي قبل طلوع الشمس. وعقدت الجلسة فعلاً وناقش مجلس الوزراء الموضوع والخطة التي عرضها وزير الداخلية صالح جبر لمجابهة الموقف وأقرّها، وكانت الخطة ناجحة، ومرّت العاصفة بسلام[1].

وحدثت خلال تولي صالح جبر وزارة الداخلية في وزارة توفيق السويدي أحداث عديدة أهمها أربعة أحداث هي، حسب تسلسلها التاريخي:

(١) محاولة مدير الشرطة العام السيد علي الحجازي القيام بانقلاب والإطاحة بالوزارة.

(٢) صدور قانون إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود العراقيين.

(٣) إلغاء عضوية مزاحم الباجه جي في مجلس الأعيان.

(٤) استقالة ٣٧ نائباً من عضوية مجلس النواب.

ونتناول هذه الأحداث الأربعة بشيء من التفصيل لأهميتها وأثرها البالغ في الوضع السياسي والأمني في البلاد، وعلاقتها بسيرة صالح جبر السياسية.

١ – محاولة مدير الشرطة العام القيام بانقلاب

شهدت الأقطار العربية، وخصوصاً سورية والعراق، بعد استقلالها، انقلابات عسكرية متتالية أطاح فيها ضباط الجيش الحكومة القائمة واستولوا على الحكم مستعينين بالقوات المسلحة التي تكون في إمرتهم وتحت سيطرتهم. أما العراق، فقد شهد إضافة إلى ذلك، انقلاباً فريداً حاول تنفيذه أحد قادة الشرطة بقصد إسقاط الحكومة.

١ عبدالكريم الأزري، **تاريخ في ذكريات: العراق ١٩٣٠ – ١٩٥٨**، بيروت، ١٩٨٢، ص٣١٢.

والانقلابات العسكرية في البلاد العربية تسمى "ثورة مباركة" إذا نجحت، أو "مؤامرة دنيئة" إذا فشلت، وقد فشلت محاولة مدير الشرطة العام للقيام بانقلابه خلال ساعات معدودة.

كان مدير الشرطة العام عند تأليف توفيق السويدي وزارته الثالثة هو السيد علي خالد المعروف بالحجازي. ويعدّ منصب "مدير الشرطة العام" أهم مناصب وزارة الداخلية بعد منصب الوزير، وأكثرها سلطات وصلاحيات. وكان السيد علي الحجازي رجلاً معروفاً بدماثة خلقه وطيب معشره، وهو من مواليد المدينة المنوّرة عام ١٨٩٧، تخرّج في المدرسة الحربية الخاصة بأبناء العشائر في استانبول، وجاء إلى العراق في سنة ١٩٢١ في حاشية الملك فيصل الأول، فعُيّن ضابط شرطة في لواء أربيل، وتدرّج في مناصب الشرطة. وبعد فشل حركة رشيد عالي الكيلاني في مايس ١٩٤١ عيّن مديراً لشرطة لواء بغداد، وكان نشيطاً في مقاومة أنصار تلك الحركة، ثم عيّن متصرفاً للواء السليمانية، فمديراً عاماً للشرطة.

واكتسب السيد علي الحجازي نفوذاً كبيراً ومكانة خاصة بما اتخذه من إجراءات ضد الشيوعيين وكشفه تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي السري في عامي ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وبنشره "الموسوعة الشيوعية"[١] في ستة أجزاء تتضمن الكثير من المعلومات عن الشيوعيين العراقيين وأعمالهم، مما بعث في نفسه شيئاً من الغرور، وأضفى على تصرفاته بعض مظاهر الطغيان، وربما عدم الاكتراث بالقوانين، إضافة إلى تجاهل أوامر رؤسائه، حتى إنه كان يصف نفسه ببطل مكافحة الشيوعية والمنتصر عليها. ولا شك في أنه كان يتلقى بعض ثقته بنفسه وشعوره بالقوة من التأييد الذي يحظى به من البلاط الملكي باعتباره حجازي الأصل، مخلصاً للبيت الهاشمي.

وكانت علاقات السيد علي الحجازي مع صالح جبر سيئة منذ وقت سابق، ولما علم أن توفيق السويدي ينوي إناطة وزارة الداخلية في الحكومة التي هو بسبيل تأليفها، بصالح جبر، أخذ الحجازي يسعى بشتى الوسائل للحيلولة دون تعيينه لذلك المنصب الذي سيجعله رئيساً مباشراً له. فلما تولى صالح جبر وزارة الداخلية كانت آثار التنافر

١ وهي المجموعة التي أصدرتها مديرية الشرطة العامة (شعبة التحقيقات الجنائية) في ستة أجزاء، بعنوان: **موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي السري**، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩.

والتباغض ملموسة في أحاديث الطرفين. وقد طلب صالح جبر إلى مجلس الوزراء فصل السيد علي الحجازي من الخدمة أولاً، ثم اكتفى بنقله إلى وظيفته السابقة متصرفاً للواء السليمانية، وذلك بحجّة اتصالاته الزائدة مع المعارضة وتصرفاته التي تنمّ عن استصغار للوزراء.

وفي مساء السبت ١٠ شباط (فبراير) ١٩٥٠، أي: بعد تأليف وزارة توفيق السويدي بخمسة أيام فقط، كان السيد علي الحجازي ضمن المدعوين إلى حفلة عشاء في دار الوجيه السيد ناجي الخضيري. وكان بينهم أيضاً اثنان من الوزراء السابقين هما حسام الدين جمعة وجميل عبدالوهاب اللذان لم يكونا على وفاق مع وزير الداخلية الجديد صالح جبر، ويقال إنهما نقلا إلى السيد علي الحجازي خبر فصله من الخدمة فهيّجا أعصابه وأكثر من الشراب حتى ثمل. وبعد انتهاء الدعوة خرجا معه إلى أحد الملاهي، ثم إلى دار التاجر حافظ القاضي، حيث واصل الشراب، وفي غمرة حالته تلك اعتزم السيد علي الحجازي أمراً، ورسم في ذهنه خطة للقيام بحركة تجبر الحكومة على الاستقالة، فذهب إلى داره بعد أن انتصف الليل أو كاد، وارتدى بدلته العسكرية، ثم ذهب إلى معسكر الشرطة للقوة السيارة في منطقة الصالحية ببغداد لتنفيذ فكرته منها.

وفي الساعة الثانية عشرة أو نحوها، اتصل تلفونياً برئيس الوزراء توفيق السويدي. ويروي السويدي - في مذكراته - ما دار خلال تلك المحادثة فيقول أنه لاحظ من كلامه المترنّح أنه في حالة سكر شديد. وقال له الحجازي بصريح العبارة: "إذا لم تخرج صالح جبر من وزارة الداخلية غداً فإنني أقوم بانقلاب" ثم أغلق التلفون.

وعلى أثر ذلك اتصل توفيق السويدي بصالح جبر، وكان نائماً فأيقظوه، وأخبره بما سمعه من السيد علي الحجازي، وطلب إليه اتخاذ ما يلزم. كما اتصل بوزير الدفاع شاكر الوادي وطلب إليه اتخاذ الإجراءات لإلقاء القبض على السيد علي الحجازي فوراً، كما أخبر السويدي "قصر الرحاب" بما كان يحدث. واتخذ وزير الدفاع بعض الإجراءات السريعة، واتصل برئيس أركان الجيش لوضع الجيش في حالة الإنذار. وذهب "العقيد" عبيد عبدالله المضايفي، المرافق الأقدم للوصيّ على العرش، للاتصال بالحجازي وإبعاده عن المعسكر. وطلب إليه المضايفي أن يستسلم فرفض، فعاد إلى القصر وأبلغ الوصيّ بما حدث فزوّده الوصيّ بأمر مباشر إلى الحجازي بالحضور

إلى "قصر الرحاب" مع المضايفي. ومن الغريب أن الحجازي اقتنع بذلك وغادر المعسكر في حوالي الساعة الثالثة بعد منتصف الليل.

وأخيراً ألقي القبض على الحجازي بعد أن استغرق تمرّده بضع ساعات كان يتصل خلالها بجهات مختلفة، وأوقف في مقر الحرس الملكي. وكانت ليلة ليلاء.

وأحيل السيد علي الحجازي إلى المحاكمة، فطلب، بعد صحوته، أن تعتبر جريمته سياسية، وصدر الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ولكن محكمة التمييز نقضت القرار، فأعيدت محاكمته وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

وعلى أثر هذا الحادث أصدر مجلس الوزراء، باقتراح من وزير الداخلية صالح جبر، قراراً بفصل السيد علي الحجازي، وكذلك فصل من تعاونوا معه، من الخدمة في الحكومة لمدد مختلفة، وشمل هذا القرار عدداً من مديري الشرطة وضباطها.

وخرج صالح جبر منتصراً، أما الأمير عبدالإله، الوصيّ على العرش، فإنه على الرغم من عطفه على الحجازي وعلمه بأن ما قام به بفعل الخمرة وليس لعدم الولاء للعرش، فقد ازداد إعجاباً بحزم صالح جبر وسيطرته على الموقف بكفاءة إدارية عالية.

وبقي السيد علي الحجازي في السجن حتى استقالة وزارة توفيق السويدي وتأليف نوري السعيد وزارته (الحادية عشرة) في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٠، وفي عهد هذه الوزارة صدرت إرادة ملكية بإعفاء السيد علي الحجازي عما تبقى من محكوميته، وأطلق سراحه بعد أن قضى في السجن حوالي ستة أشهر.

٢ – قانون إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود العراقيين

على الرغم من مواقف صالح جبر التي وصفها المؤرخون، وخصوصاً اليهود[١] بالاندفاع والتطرّف ضد الصهيونية وضد قيام إسرائيل على الأرض العربية في فلسطين، فإنه كان – كما سبقت الإشارة – يفصل على الدوام بين اليهودية كدين، والصهيونية كمبدأ سياسي، عنصري، اعتدائي.

١ انظر مثلاً:
John & David Kimche, *Both Sides of the Hill*, London, 1960; Michael Epple, *The Palestine Conflict in the History, of Modern Iraq*, London, 1994

وقد نشأ صالح جبر في بيئة شيعية محافظة، ولكنه مع ذلك لم يكن ضد الطائفية بمعنى التمييز بين السني والشيعي فقط، بل كان ضد التمييز بين العراقيين بسبب الدين أيضاً. وكان يعدّ جميع العراقيين متساوين في الحقوق والواجبات أمام القانون سواء أكانوا من الشيعة أم من السنيين أو ممن ينتمون إلى القوميات والطوائف الأخرى التي يتألف منها الشعب العراقي.

ومع ذلك فقد اتهمه بعض خصومه بالطائفية ولكنهم لم يتمكنوا من تقديم دليل واحد على تلك التهمة أو يذكروا موقفاً معيناً أو إجراء أبدى فيه تحيّزاً خاصاً لأية فئة معينة على حساب العدل والمساواة. بل ربما كان صالح جبر – الذي يشعر باحتمال لجوء خصومه إلى هذا السلاح الجائر – يظهر في بعض الحالات مزيداً من الميل إلى الشخص السني إذا كان له الخيار في ذلك، أو إذا تساوت الفرص والمؤهلات، لكي يبعد عن نفسه تهمة الطائفية التي يلجأ إليها خصومه حين لا يجدون مطعناً آخر يسندونه إليه أو سلاحاً آخر يحاربونه به.

وكما سبقت الإشارة، كان أصدقاء صالح جبر الذين يتصل بهم ويتعاون معهم ويأنس إليهم من أبناء الشيعة والسنة على السواء وكذلك من أبناء الأديان والقوميات الأخرى. ومن أصدقائه الذين كان يأنس لمجالستهم مثلاً عزرا مناحيم دانيال، رئيس العائلة اليهودية العراقية المعروفة وزميله في عضوية مجلس الأعيان. وكانا يتبادلان الزيارات، ويتحدثان في الموضوعات التاريخية وفلسفات الأديان، وغيرها من الموضوعات العامة، السياسية منها والثقافية.

وبعد الاعتداءات التي وقعت على اليهود في العراق وعلى منازلهم ومحلاتهم التجارية على أثر فشل حركة رشيد عالي الكيلاني (الفرهود)، وتولي صالح جبر مهام وزارة الداخلية في أول وزارة أعقبت وزارة الكيلاني، استدعى صالح جبر رئيس الطائفة اليهودية ووجهاءها، وقال لهم:

"أخبروا كل جماعتكم أن لا يغلقوا أبواب بيوتهم... بل اتركوها مفتوحة، فإنكم آمنون...".

وبعد ذلك استدعى مدير الشرطة العام، علوان حسين، وقال له بلهجته الحدّية الحازمة:

"إنك مسؤول عن أي اعتداء يقع على اليهود...".

وفي ٣ آذار (مارس) ١٩٥٠ قدمت وزارة توفيق السويدي الثالثة، التي كان صالح جبر يشغل فيها منصب وزير الداخلية، إلى البرلمان لائحة قانونية (مشروع قانون) باسم "قانون ذيل مرسوم إسقاط الجنسية العراقية رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٣". وتلي في المجلس اقتراح وزير الداخلية الذي أشار فيه إلى أن الحكومة مضطرة إلى إصدار هذا التشريع بعد أن تفاقمت حركة هرب اليهود من العراق، وتطوّرت من هروب انفرادي إلى هروب جماعي تساعدهم عصابات مهمتها تهريبهم أو تسهيل مهمة الهروب... ودعا صالح جبر أبناء الطائفة اليهودية إلى مساعدة الحكومة والتعاون معها للقضاء على ظاهرة الهرب، وأكد أن مهمة اليهود الذين تعاونوا مع الحكومة لأجل إحباط مخطط الهرب لم تثمر... ولما كان إكراه من لا يريد البقاء في العراق على ذلك ليس من مصلحة الطرفين بل ليس من مصلحة الأغلبية اليهودية في العراق، فلا مفرّ من فتح باب الهجرة أمامهم.

وكان القانون مختصراً يتألف من سبع مواد يمكن تلخيصها كالآتي:

١ - لمجلس الوزراء أن يقر إسقاط الجنسية العراقية عن اليهودي العراقي الذي يرغب في ترك العراق نهائياً.

٢ - اليهودي العراقي الذي يغادر العراق أو يحاول مغادرته بصورة غير مشروعة تسقط عنه الجنسية العراقية.

٣ - اليهودي العراقي الذي سبق أن غادر العراق بصورة غير مشروعة يعتبر وكأنه ترك العراق نهائياً.

٤ - على وزير الداخلية أن يأمر بإبعاد كل من أسقطت عنه الجنسية العراقية ما لم يقتنع، بناء على أسباب كافية، بأن بقاءه في العراق موقتاً أمر تستدعيه ظروف قضائية أو قانونية أو حفظ حقوق الغير.

٥ - يبقى القانون نافذاً لمدة سنة واحدة.

وقد جاء في لائحة الأسباب الموجبة للقانون ما يأتي:

> لوحظ أن بعض اليهود أخذوا يتذرّعون بكل الوسائل غير المشروعة لترك العراق نهائياً كما أن بعضهم الآخر سبق أن غادروا العراق بصورة

> غير مشروعة ومن حيث أن وجود رعايا من هذا القبيل مرغمين على البقاء في البلاد ومكرهين على الاحتفاظ بالجنسية العراقية مما يؤدي حتماً إلى نتائج لها تأثيرها على الأمن العام وفي خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية فقد وجد أنه لا مندوحة من عدم الحيلولة دون رغبة هؤلاء في مغادرة العراق نهائياً وإسقاط الجنسية العراقية عنهم وقد سنّت هذه اللائحة لتأمين هذه الغاية[1].

وكانت الحكومة عند عرض اللائحة على المجلس، قد طلبت مناقشتها بطريقة الاستعجال، ولكن بعض النواب اقترحوا إحالتها على اللجان الخاصة لتدقيقها. فأعلن صالح جبر أنه لا يعارض إحالتها على أية لجنة يرغب المجلس في إحالتها عليه على أن تشرّع بأسرع ما يمكن، وبيّن أن حركة الهرب أخذت تتطوّر تطوراً ليس من المصلحة السكوت عنه، وقد أصبح عدد الذين يريدون الهرب وترك العراق نهائياً لا بالأفراد كما كان الحال في الماضي، وإنما بالعشرات، بل وقد تجاوز عددهم المئات في الأسابيع الأخيرة... فقد تشكلت وتألفت عصابات لتسهيل مهمة هؤلاء.

وتكلم النائب إسماعيل الغانم (من حزب الاستقلال) منتقداً اللائحة فقال إن الهدف منها هو منح امتيازات جديدة لليهود، هذا العنصر الذي خان البلد وأنكر النعمة، وأفسد الدولة.

يقول فخامة وزير الداخلية في بياناته بمجلس النواب: "أنه اتصل ببعض عقلاء هذه الطائفة فلم يستطيعوا أن يعملوا شيئاً للحيلولة دون الهرب المنظم فرأت الحكومة أن لا مفر لها من تقديم هذه اللائحة، لأن إرغام هؤلاء الذين يرغبون في مغادرة العراق على البقاء في العراق ليس من صالح البلد وقد يكون ليس من صالح أغلبية هذه الطائفة". إني لا أستطيع أن أملك نفسي عن إظهار أسفي الشديد لظهور الوزارة بهذا المظهر الضعيف، المشير إلى الاستسلام والخضوع، أمام أناس لا يستحقون غير العقاب. فإذا كانت الحكومة غير قادرة على مكافحة أناس استهتروا بالقوانين، وأنها غير مستطيعة أن تطبق عليهم أحكام القوانين، فليس أمامها إلا شيء واحد، وهو أن تترك الحكم"[2].

---

١ **مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٠**، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥١.

٢ **محاضر مجلس النواب**، الاجتماع المنعقد في ٤ آذار (مارس) ١٩٥٠، ص ١٤٢ – ١٤٣.

وأثار مزاحم الباجه جي ناحية أخرى حين قال:

"إن أكثرية الذين هربوا هم من الشبان الذين سيكونون قوة لجيش جهة معادية، وإن هؤلاء الذين سيذهبون بكثرة إلى تلك الجهة المعادية، المفروض علينا محاربتها، سيخلقون مشكلة كبيرة للعراق" وقال إن الحكومة بعملها هذا عملت أكثر مما طلبه بعض الصهاينة المعروفين. وطلب مزاحم الباجه جي في خطابه أن تسحب الحكومة هذه اللائحة، أو توافق – على الأقل – على إحالتها إلى اللجنة لكي تدرسها درساً وافياً.

وأجاب صالح جبر على ملاحظات العين مزاحم الباجه جي قائلاً إن إسقاط الجنسية عن اليهود هو أفضل الحلول لأن تجاهل تجاوزاتهم وتصرفاتهم والسكوت عنها غير صحيح، بل يجب الوقوف ضدها بحزم، واتخاذ الإجراءات المناسبة. وأشار إلى أن مصر اتخذت بحق اليهود إجراء مماثلاً إلى حد ما. وأكد أن منعٍ اليهود من الهجرة غير مجد وإجراء غير سليم قد يضطر اليهود – وقد حدث هذا فعلاً – إلى التوسل بوسائل أخرى سرية وغير قانونية للهرب من العراق.

ولم يقنع هذا الجواب مزاحم الباجه جي، فألقى في اليوم التالي خطاباً آخر اقترح فيه سحب اللائحة وعدم قبولها بالنظر لما تسببه من مشاكل وأخطار وأضرار ليس للعراق وحده بل لكل الأقطار العربية، وتخلق مشاكل ذات طابع دولي. وقال أخيراً "إن هذه اللائحة منحت اليهود كل ما أرادوه وهدفوا إليه في الظروف الحالية"[١].

ومع ذلك فقد وافق مجلس الأعيان على اللائحة، وبذلك أصبحت قانوناً نافذاً.

وأنشئت في "مديرية الجنسية والسفر" دائرة خاصة لتنفيذ هذا القانون وقبول طلبات التخلي عن الجنسية العراقية، وتم الاتفاق على تسفير اليهود المسقطة عنهم الجنسية عن طريق شركة عراقية للسفر. ولم يحصل في بادئ الأمر إقبال كبير على طلب التخلي عن الجنسية العراقية، ومرت أسابيع وأشهر وعدد الراغبين في ذلك لا يتجاوز بضعة آلاف من مجموع ١١٨ ألف يهودي (حسب إحصاء سنة ١٩٤٧). ولما كانت إسرائيل والصهيونية العالمية ترغبان في أن يتقدم أكبر عدد ممكن من اليهود العراقيين بطلب إسقاط الجنسية العراقية عنهم، والسفر إلى إسرائيل، قامت

١ **محاضر مجلس الأعيان**، الاجتماع الاعتيادي الثالث والعشرون لسنة ١٩٤٩ – ١٩٥٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ص ١٣٩.

الوكالة اليهودية عن طريق عملائها في بغداد بإلقاء قنابل على مباني بعض الشركات والمحلات العامة اليهودية، وأرسلت عدداً من الإرهابيين بجوازات سفر مزوّرة إلى العراق فقاموا بعمليات إرهابية بقصد ترويع اليهود وحملهم على الهجرة. وبذلك اندفع مزيد من اليهود بدافع الخوف إلى تسجيل أنفسهم لإسقاط الجنسية، فلم تكد مدة تنفيذ القانون تنتهي، وهي سنة واحدة، حتى بلغ عدد المتقدمين بطلب إسقاط الجنسية العراقية عنهم نحواً من ١١٠ آلاف يهودي، بين رجال ونساء وأطفال[١].

ما للقانون وما عليه

أثار صدور قانون إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود الراغبين في ذلك ردود فعل عديدة في العراق والبلاد العربية وفي العالم، واختلفت فيه الآراء. ومن أمثلة ذلك ما دوّنه الأمير عادل أرسلان، الذي كان وزيراً مفوضاً لسورية في تركية، في مذكراته ليوم ٥ أيار (مايو) ١٩٥٠ على أثر سماعه بصدور هذا القانون: كتب الأمير عادل:

"صالح جبر يسمح لليهود العراقيين بالخروج من العراق بأموالهم وأمتعتهم. لو جاء العراقيون عن بكرة أبيهم يقسمون بألف يمين أن ذوي الأمر في بغداد لم يرتشوا من اليهود ليسهّلوا لهم الهجرة إلى فلسطين لما صدقت. أسفي أن يكون توفيق السويدي قد رضي بهذا الخزي"[٢].

كانت أغلبية اليهود في العراق، وعددهم يقارب المائة وعشرين ألف يعيشون في رخاء تام ويؤلفون الطبقة الغنية في العراق، وكانت حقوقهم محفوظة وأموالهم مصونة، وكانوا ممثلين في مجلسي النواب والأعيان بممثلين عنهم حسب نسبتهم العددية إلى سكان العراق. ولكن وضعهم أصبح محرجاً بعد قيام إسرائيل على الأرض العربية في فلسطين. ولعل اليهود العراقيين كانوا المتضررين الوحيدين من قيام تلك الدولة بين يهود العالم.

ولا شك في أن السماح لليهود بالخروج من العراق هو ما كانت تسعى إليه

١ مير بصري في الملحق الذي كتبه للطبعة الثانية من كتاب **نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق** ليوسف غنيمة، دار الوراق للنشر، لندن، ١٩٩٧، ص ٣٢٦.

٢ **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، الجزء الثاني، ١٩٤٦ - ١٩٥٠، بيروت، ١٩٨٣، ص١٠٠١.

الصهيونية لأن كل يهودية ويهودي يغادر العراق إلى فلسطين - خاصة من كان في سن الشباب - سينضم إلى صفوف الجيش الإسرائيلي ويزيد من عدد سكان إسرائيل وفي قوتها وإمكاناتها، وكان بين اليهود العراقيين طبقة مثقفة ثقافة عالية من الأطباء والفنيين وغيرهم ستخسر البلاد خدماتهم. وستكسبهم إسرائيل.

وكانت الحكومة العراقية بعد نكبة فلسطين وقيام إسرائيل قد اضطرت، شأن سائر الدول العربية، إلى وضع قيود على سفر المواطنين اليهود إلى خارج العراق لأسباب أمنية، وخشية من تسللهم إلى إسرائيل وعودتهم منها.

وكان قسم من اليهود قد بدأوا بتصفية أموالهم وممتلكاتهم تدريجاً وإعداد أنفسهم لمغادرة العراق، وأخذ هؤلاء يَتَوسّطون بأساليب مشروعة وغير مشروعة، ومنها توسيط بعض الأشخاص وبينهم بعض المحامين من ذوي النفوذ، في سبيل الحصول على الموافقة على سفرهم إلى خارج العراق ودفع رشاوى للموظفين، وخصوصاً موظفي الحدود، لغرض تسهيل هروبهم عبر الحدود العراقية - الإيرانية.

ولم يكن هدف صالح جبر في إصدار هذا القانون إجبار اليهود على مغادرة العراق أو طردهم منه، ولكنه ترك لهم الخيار في البقاء أو المغادرة. لأن إجبار اليهودي على البقاء في العراق خلافاً لرغبته لم يكن ليعود على العراق بفائدة. وهو إذا منع عن الخروج من العراق، بقصد الحيلولة دون خدمته في جيش إسرائيل، فأي ولاء ينتظر منه في خدمة الجيش العراقي إذا أكره على الخدمة فيه؟ بل لعل اليهودي الذي يُجبر على البقاء في العراق خلافاً لإرادته لن يكون مواطناً صالحاً، وسيشعر أنه سجين أو رهينة، وقد يصبح رتلاً خامساً لإسرائيل، ولذلك فمن الأفضل تركه ليسافر حيث يشاء.

وقد تساءل الأستاذ عبدالكريم الأزري في مذكراته أي الضررين أو الخطرين أكبر؟ وجودهم في العراق أم وجودهم في إسرائيل؟ فإذا هاجر اليهود إلى إسرائيل فإنهم سيضيفون إلى نفوسها عدداً يتراوح بين العشرة آلاف والخمسة عشر ألف يهودي ويهودية - حسب تقدير الجهات المسؤولة وقتئذ - وليس هذا بالعدد الكبير بالنسبة لنفوس إسرائيل. ولكن من جهة أخرى كان سيجعل العراق، إذا ما تخلص منهم، أقوى على مقاومة الخطر الصهيوني وإسرائيل. أما إرغامهم على البقاء في العراق فإنه سيجعل منهم بؤرة تذمر وعامل إقلاق، ويكون خطرهم أكثر بكثير من خطر السماح

لهم بالهجرة من العراق[1].

وقد كان من المعروف في العراق أن معظم اليهود العراقيين لم يكونوا في بداية الأمر راغبين في الهجرة إلى إسرائيل، بل كانوا يشعرون أنهم ينتمون إلى العراق الذي ولدوا ونشأوا فيه وأصبحوا جزءاً لا يتجزأ من مجتمعه. وكان العراق وطنهم الذي لا يعرفون وطناً سواه. وكانت أغلبيتهم تتمتع بمستوى جيد من المعيشة، وكانت لهم معابدهم ومدارسهم ومتاجرهم، وكانوا ممثلين في البرلمان بمجلسيه، حسب نسبتهم السكانية.

وكانت إسرائيل، منذ قيام دولتها على الأرض العربية في فلسطين، ترغب في اجتذاب أكبر عدد ممكن من يهود العراق. ولما أدركت أن معظمهم لم يكونوا راغبين في الهجرة ولا متحمسين لها، أرسلت إلى بغداد سراً الإرهابيين الذين قاموا بالعمليات الإرهابية المشار إليها بقصد ترويع اليهود وحملهم على الهجرة إلى إسرائيل.

وكما سبق القول، وتنفيذاً لهذه الفكرة، قامت الوكالة اليهودية، عن طريق عملائها في بغداد، بإلقاء قنابل على مباني بعض الشركات والمحلات العامة وأماكن التجمعات اليهودية. وكان بعض أولئك العملاء من أصل عراقي وقد تم تدريبهم في داخل الدولة الصهيونية. وقد أحدثت هذه الأعمال الإرهابية خسائر كبيرة في الأموال والأرواح وألقت الرعب في نفوس السكان اليهود مما حمل الكثيرين منهم على تغيير موقفهم من الهجرة.

وإزاء هذا الوضع أصدرت وزارة توفيق السويدي (التي كان صالح جبر وزيراً للداخلية فيها) عام ١٩٥٠ القانون الذي يترك الخيار لليهود الراغبين في الهجرة إلى إسرائيل والتخلي عن الجنسية العراقية. على أن القانون المذكور لم يتضمن نصاً يجبرهم على ذلك.

أشار الدكتور عبدالوهاب المسيري في موسوعته القيمة **اليهود واليهودية والصهيونية** في مادة "المقاومة العربية اليهودية للصهيونية" إلى سجن "يوسف هارون زلخة" رئيس المنظمة التي عرفت باسم "عصبة مكافحة الصهيونية" قائلاً:

> أصدرت محكمة عراقية حكماً بالسجن المؤبد على يوسف هارون زلخة مدعية أنه إنما يترأس عصبة للكفاح من أجل الصهيونية لا ضدها،

١ عبدالكريم الأزري، **تاريخ في ذكريات**، بيروت، ١٩٨٢، ٣٦١.

> فيما كانت الحكومة العراقية تعمل على تهجير زهاء مائة وثلاثين ألف يهودي من العراق إلى فلسطين المحتلة، مقابل عشرة دنانير من كل مهاجر يصل إلى هناك، تدخل جيوب متنفذين في الحكومة العراقية[1].

ويلاحظ في هذا القول أولاً أن الحكم على يوسف هارون زلخة صدر في سنة ١٩٤٨، في حين أن تهجير اليهود العراقيين إلى إسرائيل تم في سنة ١٩٥٢.

إضافة إلى ذلك، فإن الدكتور المسيري لم يشر إلى المصدر الذي استقى منه هذه المعلومات التي أوردها، ولا إلى الدليل الذي استند إليه في هذا التصريح الذي اتهم فيه "متنفذين في الحكومة العراقية..." بهذه التهمة الخطيرة، وهو تصريح بعيد عن الحقيقة كل البعد، وكان يجدر بالباحث المنصف أن يتثبّت من صحته قبل إطلاقه على عواهنه.

ويدل هذا القول أيضاً على عدم إلمام مؤلف الموسوعة المذكورة بواقع الأوضاع في العراق في تلك الفترة. فالحكومة العراقية – كما سبقت الإشارة – لم تهجّر اليهود قسراً، وخلافاً لرغبتهم، بل تركت لهم الخيار، لأن بقاءهم في العراق خلافاً لرغبتهم كان سيجعلهم مواطنين غير صالحين، بل يجعل من بعضهم رتلاً خامساً لإسرائيل في قلب العراق.

وقد فسّر توفيق السويدي، الذي صدر هذا القانون في عهد وزارته، اتخاذ الوزارة لهذا القرار في مقابلة له مع الكاتب اليهودي المعادي للصهيونية، الفرد ليلينثال، في سنة ١٩٥٣ بقوله:

> لقد بدأنا نشعر أن فريقاً من يهود العراق أصبح غريباً عنا توجهه سياسة معادية لنا بقينا ندفع عنهم كل أذى وتركنا لهم الخيار بين مغادرة العراق أو البقاء شرط أن يكون أفراده مواطنين مخلصين كما كانوا في الماضي، فغادر منهم خلال السنة الأولى من استصدار القانون ٨٠ ألفاً. وأضاف قائلاً: ولقد صرّح لي، في ما بعد، عدد من اليهود الباقين في العراق،

١ عبدالوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، الجزء السادس، ص٢١٤.

والبالغ عددهم ٤،٥٠٠ أن معظم العائلات اليهودية التي غادرت العراق، إنما فعلت ذلك تحت ضغط أبنائها من الشباب المتهوّرين المخدوعين بمبادئ الصهيونية ودعاياتها الرنانة[1].

٣- إلغاء عضوية مزاحم الباجه جي في مجلس الأعيان

من الأحداث السياسية المهمة التي شغلت الرأي العام العراقي وأثارت كثيراً من اللغط خلال تولي صالح جبر وزارة الداخلية في وزارة توفيق السويدي الثالثة، إلغاء عضوية مزاحم الباجه جي في مجلس الأعيان. وهو يكاد يكون الإجراء الوحيد من نوعه في تاريخ الدولة العراقية منذ تأسيسها. وقد نسب إلى صالح جبر القيام بدور رئيسي فيه، واختلفت الآراء في ذلك الإجراء وعدالته.

كان من المعروف في الأوساط السياسية العراقية أن علاقات صالح جبر مع رئيس الوزراء السابق مزاحم الباجه جي لم تكن على ما يرام منذ عهد بعيد، وأن الخصومة بينهما تعود إلى أيام وزارة نوري السعيد الأولى في سنة ١٩٣٠، وهي الوزارة التي تولى فيها مزاحم الباجه جي وزارة الاقتصاد ثم وزارة الداخلية، وأصبح وكيلاً لرئيس الوزراء لفترة قصيرة خلال غياب نوري السعيد عن العراق.

وخلال تولي مزاحم الباجه جي وزارة الداخلية حدث الإضراب الكبير الذي بدأ في تموز (يوليو) ١٩٣٠ على أثر صدور "قانون رسوم البلديات"، وشمل ذلك الإضراب مرافق البلاد كلها، وانتشر من العاصمة إلى مدن العراق الأخرى.

وكان مزاحم الباجه جي حين استوزره نوري السعيد، من أشد أعضاء "الحزب الوطني" معارضة لوزارة نوري السعيد، ومن أكبر الناقمين على معاهدة سنة ١٩٣٠ وعاقديها. وأراد نوري السعيد بدهائه إحباط معارضة مزاحم الباجه جي، فعرض عليه الاشتراك في وزارته، واستحدث له وزارة جديدة هي "وزارة الاقتصاد". وعُلم في حينه أنه كان يهدف بذلك إلى إضعاف المعارضة وتسديد ضربة موجعة إليها باجتذاب أحد زعمائها اللامعين إلى جانب الحكومة، وإن كان ذلك على حساب مزاحم الباجه

1 Alfred Lilienthal, *What Price Israel*, Chicago, 1953, p. 199.

جي وسمعته. ولما وافق مزاحم الباجه جي على الانضمام إلى وزارة نوري السعيد، قرر "الحزب الوطني"، بطبيعة الحال، فصله من عضويته، لتعاونه مع نوري السعيد.

وقد وافق مزاحم الباجه جي على الاشتراك في الوزارة بنية حسنة، فتولى وزارة الاقتصاد أولاً، ولما انتخب وزير الداخلية جميل المدفعي رئيساً لمجلس النواب، عهدت وزارة الداخلية إلى مزاحم الباجه جي، فواجه مشاكلها المعقدة العديدة بكثير من الحزم. ولكن المعارضة التي خرج على صفوفها، كثّفت هجومها عليه لعدة أسباب أهمها أنه استفزّها في خطاباته أمام المجلس النيابي، كما أنه أقصى من المناصب الحساسة في وزارة الداخلية بعض الموظفين الذين كانت لهم علاقات بالمعارضة. وكان مزاحم يعتقد أن تركيز المعارضة هجماتها عليه كان بإيعاز من الملك فيصل الأول وبتشجيع منه.

وفي عهده شُرِّع "قانون رسوم البلديات"، وكان هذا القانون قد أعد سابقاً وفي عهد حكومات أخرى، ورفعت لائحته إلى البرلمان قبل تسلم مزاحم الباجه جي وزارة الداخلية. وصادف أن سافر رئيس الوزراء نوري السعيد إلى خارج العراق فأصبح مزاحم الباجه جي رئيساً للوزراء بالوكالة عند موافقة البرلمان على القانون، فقوبل صدوره في ١٠ أيار (مايو) ١٩٣١ بسخط عام من جانب الطبقات التي تنطبق عليها أحكامه، ولا سيما العمال، لأن الوضع الاقتصادي لم يكن ليسمح بفرض رسوم جديدة، كما قابلت جماهير الشعب والأحزاب السياسية القانون الجديد بهجوم شديد، فعقدت الاجتماعات، وخرجت المظاهرات، ورفعت الاحتجاجات، وأضرب العمال والتجار، واستمر الإضراب نحو أسبوعين توقفت خلالهما جميع مرافق البلاد. وسرى هذا الإضراب، أو هذه الثورة الصامتة، إلى شتى المدن العراقية، وعمّ القطر كله تقريباً، ووصلت الاضطرابات إلى البصرة التي أقفلت كل مرافقها، وتجمهر الناس في شوارعها، وخرجوا في مظاهرات مسلحة صاخبة، واعتدوا على متصرّف اللواء[1].

واشتدت الحملات على مزاحم الباجه جي ليس من جانب المعارضة وحدها، بل من بعض أعضاء الحكومة أيضاً، وذلك على الرغم من الموقف الظاهري الذي

---

١ تفاصيل الإضراب في البصرة في **مذكرات سليمان فيضي**، الطبعة الثالثة، لندن، ١٩٩٨، ص ٣٩٦ – ٤٠٥.

اتخذه رئيس الوزراء (نوري السعيد) بتأييد وزير داخليته. واستمر هذا الوضع ردحاً من الزمن، وأخيراً عُقد اجتماع في البلاط الملكي حضره الملك فيصل الأول ومزاحم الباجه جي ونوري السعيد وعدد من الشخصيات الأخرى. وسمع مزاحم من الملك انتقاداً ولوماً لم يحتمله، فخرج غاضباً، وقدم استقالته. ولكن نوري السعيد لم يقبلها بل استقال هو، ثم أعاد تشكيل الوزارة دون أن يُدخل فيها مزاحم الباجه جي، بل اختار ناجي شوكت خلفاً له في وزارة الداخلية[1]، وهكذا خسر مزاحم الباجه جي تأييد نوري السعيد وتأييد المعارضة معاً.

وشرع المجلس النيابي بالمذاكرة حول هذه القضية في جلسته المنعقدة يوم ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣١، أي بعد خروج مزاحم الباجه جي من وزارة الداخلية بخمسة أسابيع تقريباً. وكانت جلسة صاخبة تبادل النواب خلالها قارص الكلام، وشنّوا على وزير الداخلية (السابق) مزاحم الباجه جي حملات قاسية. وكان أبرز المتكلمين جميل المدفعي وعبدالرزاق الأزري وسعد صالح، ونائب شاب، لم يتجاوز الخامسة والثلاثين من العمر، هو صالح جبر الذي انتخب نائباً عن لواء المنتفك قبل سنة واحدة.

ومما قاله صالح جبر في خطابه:

> إن السبب في هذه القلاقل هو شخص معالي وزير الداخلية السابق المحترم مزاحم الباجه جي. ركن إلى سياسة الشدة، فصار يرسل إلى رؤساء الجمعيات المضربة، ويقابلهم بالشدة والتهكم والازدراء، مما دفعهم إلى التمادي في الإضراب. وإن بعض العناصر الفعالة التي تعادي وزير الداخلية السابق أرادت أن تستغل هذه الأشياء. وأعتقد أنه لو كان وزير الداخلية شخصاً غير معالي الباجه جي لما وقع شيء من هذا البتة... فعلينا أن نرفض الحركات التي يقوم بها فريق من رجال الحكومة يضرّون بها الوطن، وأن نطلب سوقهم إلى القضاء كعمل وزير الداخلية السابق...[2].

---

١ انظر ما دوّنه ناجي شوكت في مذكراته عن ظروف اختياره وزيراً للداخلية في **سيرة وذكريات**، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٩٦.

٢ **محضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٣١**، ص٣٦.

وأجابه مزاحم الباجه جي بأن الإضراب كان مقرراً منذ شهر حزيران (يونيو) أي قبل تسلمه وزارة الداخلية، وأن جميع أقوال المتكلمين ناجمة عن عداوات شخصية ومصالح ذاتية وأنه لم يعمل ما عمله إلا قياماً بالواجب، وأن صالح جبر ناقض نفسه حين قال إن بعض العناصر الفعالة التي تعادي وزير الداخلية السابق أرادت أن تستغل هذا الاستياء. ثم قال: "كنت أود من صالح جبر الذي أخذ يتصل بالمعارضين بعد مظهره الجديد، أن ينصفهم وأن لا يتهمهم بأن أعمالهم كانت شخصية لا وطنية كما يتهمهم خصومهم"[١].

***

ومرّت على هذه الأحداث سبع عشرة سنة تقريباً قضى مزاحم الباجه جي معظمها خارج العراق، وكان خلال جزء منها وزيراً مفوضاً للعراق في روما وباريس بعيداً عن حياة العراق السياسية والتيارات المتصارعة فيه، وربما كان ذلك أحد الأسباب التي حملت الوصيّ على إناطة رئاسة الوزراء به.

ويبدو أن مرور الأيام والأعوام قد أزال ما بين الرجلين من جفاء، ولو إلى حين. ذلك الجفاء الذي حدث خلال أزمة الإضراب العام في سنة ١٩٣١، وبسبب مهاجمة صالح جبر لمزاحم الباجه جي في مجلس النواب، كما سبقت الإشارة.

ولما تولى مزاحم الباجه جي رئاسة الوزارة في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٨ – بعد استقالة السيد محمد الصدر – كان صالح جبر لا يزال خارج العراق بعد أن غادره على أثر سقوط معاهدة بورتسموث والأحداث التي أعقبت ذلك، والتي عرفت باسم "الوثبة". وفي مقابلة لمزاحم الباجه جي مع السفير البريطاني السير هنري ماك بعد تأليف وزارته بأربعة أيام، قال مزاحم للسفير إنه علم في اليوم السابق أن صالح جبر (الذي كان في بيروت) يرغب في العودة إلى العراق، وأن وزير الداخلية (مصطفى العمري) اعترض على عودته. وأبدى مزاحم للسفير أنه لأمر غير مقبول إطلاقاً أن يُمنع عراقي من العودة إلى وطنه، وأنه ينوي مفاتحة الوصيّ في الأمر. وأضاف مزاحم قوله

١ محضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٣١، ص٣٦.

للسفير: "... وإلى جانب ذلك، فإن صالح جبر كان صديقاً حميماً له، وأنه يرتبط به برباط المصاهرة عن طريق زوجته، وأنه رجل ممتاز وأفضل بكثير من معظم أعضاء الوزارة الحالية، وأنه سيقابله حتماً فور وصوله"[١].

وفي تقرير تالٍ بتاريخ ١٣ تموز (يوليو) ١٩٤٨، أبلغ السفير البريطاني حكومته أن مزاحم الباجه جي ينوي تقوية وزارته بإقصاء بعض أعضائها الحاليين، وخاصة وزير الداخلية (مصطفى العمري) وإحلال أشخاص أفضل منهم بمكانهم..." بل أشيع في البلد في ذلك اليوم، أي في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٤٨ أنه يفكر في أن يعهد إلى صالح جبر بوزارة الخارجية"، وأضاف السفير قائلاً: "... وتتذكرون أنني أبلغتكم بملاحظاته الودية جداً عن صالح جبر..."[٢].

على أن العلاقات بين صالح جبر ومزاحم الباجه جي لم تلبث أن ساءت من جديد عندما تولى صالح جبر وزارة الداخلية في حكومة توفيق السويدي الثالثة بتاريخ ٥ شباط (فبراير) ١٩٥٠، على أثر الخلاف الذي نشب بشأن قضية إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود العراقيين الذين يختارون ذلك، والسماح لهم بمغادرة العراق. ولما قُدمت لائحة هذا القانون إلى البرلمان كان مزاحم الباجه جي عضواً في مجلس الأعيان، فعارضها معارضة شديدة وهاجمها هجوماً قاسياً، وكذلك هاجم البلاط، كما سبقت الإشارة، وانتهى الأمر بافتعال طريقة لإلغاء عضويته في مجلس الأعيان[٣].

وهذه خلاصة قضية إلغاء عضوية مزاحم الباجه جي التي لم تكن لها سابقة (ولا لاحقة) في تاريخ البرلمان العراقي:

حينما ألّف مزاحم الباجه جي وزارته في شهر حزيران (يونيو) ١٩٤٨، لم يكن هو عضواً في مجلس النواب ولا في مجلس الأعيان، وذلك بسبب غيابه عن العراق

---

١ برقية من السير هنري ماك (بغداد) إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ١ تموز (يوليو) ١٩٤٨ FO 371/6845 (E8868)

٢ تقرير من السير هنري ماك (بغداد) إلى المستر مايكل رايت مدير الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ١٢ تموز (يوليو) ١٩٤٨ FO 271/68450 (E 9780)

٣ في مذكرات مزاحم الباجه جي التي نشرت مقتطفات مطوّلة منها في سيرته التي كتبها الدكتور عدنان الباجه جي، إشارات عديدة إلى صالح جبر واتهامات قوية له بالطائفية. انظر بصورة خاصة الفصل الخامس عشر المعنون: "نهاية العهد الملكي" (عدنان الباجه جي: **مزاحم الباجه جي: سيرة سياسية**، لندن، ١٩٨٩، الصفحات ٤٤٠ – ٤٥٩.

لمدة طويلة. وكان الدستور لا يسمح ببقاء الوزير أو رئيس الوزراء في منصبه لمدة تزيد عن ستة أشهر ما لم يكن عضواً في أحد المجلسين. ولم يسبق لرئيس وزراء أن بقي خارج البرلمان خلال توليه الحكم. ولذلك كان لا بد من إيجاد سبيل لضم رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي إلى أحد المجلسين. ولما كان الانتماء إلى مجلس النواب لا يمكن أن يتم إلا بإجراء انتخابات عامة، في حين أن عضوية مجلس الأعيان تكون بالتعيين، وذلك بترشيح من الحكومة ومصادقة من رئيس الدولة. ونظراً لعدم احتمال إجراء انتخابات عامة في القريب العاجل، فقد ارتؤي تعيين مزاحم الباجه جي عضواً في مجلس الأعيان.

وكان القتال في فلسطين في تلك الآونة دائراً على أشده، والوصيّ قد سافر إلى عمان ليكون قريباً من القوات العراقية في فلسطين، ولذلك قُدمت الإرادة الملكية بتعيين مزاحم الباجه جي عضواً في مجلس الأعيان إلى "هيئة النيابة" التي تنوب عن الوصي خلال وجوده خارج العراق. ولكن هيئة النيابة أعادت الإرادة دون التوقيع عليها، وكان من رأيها أن تعيين عضو في مجلس الأعيان هو من صلاحيات رئيس الدولة الشخصية، وأن الأفضل هو أن يوقعها بنفسه بعد عودته أو أن تُرسَل إليه في عمان، فأرسلت الإرادة الملكية إلى عمان ووقع عليها الوصيّ هناك في ١١ تموز (يوليو) ١٩٤٨، ونُشرت الإرادة الملكية في الصحف المحلية في الجريدة الرسمية **الوقائع العراقية**.

ولما عاد الوصيّ إلى بغداد بعد انتهاء زيارته إلى فلسطين والأردن، تقدم مزاحم الباجه جي بإرادة ثانية ليوقعها الوصيّ وهو في العراق، لتثبيت عضويته، فقال الوصيّ إن الإرادة التي وقعها وهو في فلسطين تكفي لاعتباره عضواً في مجلس الأعيان، ولا لزوم لإصدار إرادة ثانية. وأضاف الوصيّ إلى ذلك قوله: "إذا ظهرت في المستقبل ضرورة لاستصدار إرادة ثانية، فهو لن يتأخر عن توقيعها"، فاطمأن الباجه جي إلى هذا الوعد[١].

وبعد استقالة وزارته التزم مزاحم الصمت لمدة تزيد عن السنة، وقد خلفتها وزارة نوري السعيد العاشرة التي عيّن فيها توفيق السويدي نائباً لرئيس الوزراء، وهو منصب

١ عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، الجزء الثامن، ص١٦٢.

جديد أثار استحداثه شيئاً من التساؤل حول شرعيته، لأن الدستور لم ينص على مثل هذا المنصب، ولكنه كان منصباً معروفاً في معظم الدول الأخرى.

وفي هذه المرحلة أراد نوري السعيد تحسين العلاقات مع مصر بعد أن تدهورت بسبب ما أشيع عن سعي العراق للتدخل في شؤون سورية ومحاولة ضمها إلى العرش الهاشمي مما أثار مخاوف مصر والمملكة العربية السعودية واعتراضهما. والواقع أن نوري السعيد نفسه لم يكن متحمساً لمشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب، وإن كان يتظاهر بتأييدهما إرضاء للوصيّ والملك عبدالله. وفي هذا السبيل قرر إيفاد مزاحم الباجه جي، عضو مجلس الأعيان، إلى مصر للتفاهم مع الحكومة المصرية على حلّ الأزمة القائمة بين الحكومتين بسبب ما يتمتع به من سمعة طيبة في مصر، فسافر إليها في حزيران (يونيو) ١٩٤٩.

ثم شهدت سورية انقلاباً عسكرياً جديداً قُتل فيه قائد الانقلاب الأول حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي، وجاء إلى الحكم سامي الحناوي بدعم من "حزب البعث" الذي كان يؤيد الاتحاد مع العراق.

ووجد الوصيّ أن المصلحة في تلك الظروف تقضي بالتخلص من نوري السعيد وإناطة رئاسة الوزراء بعلي جودت الذي كان يتمتع أيضاً بسمعة طيبة في الأوساط السياسية السورية، فلما وافق علي جودت على تأليف الوزارة اشترط إدخال صديقه (ووالد صهره) مزاحم الباجه جي نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية، بعد أن استقرّ منصب نائب رئيس الوزراء وأصبح مقبولاً.

وكان من رأي مزاحم الباجه جي أن الاتحاد مع سورية لا يمكن تحقيقه إلا بالتفاهم مع مصر، وكانت العلاقات بينها وبين العراق قد تدهورت في عهد حكومة نوري السعيد الأخيرة. وعلى أثر فوز حزب الوفد المصري في الانتخابات العامة ألّف مصطفى النحاس الوزارة المصرية في١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠، وقرر مزاحم الباجه جي السفر إلى القاهرة لإجراء مباحثات مع الحكومة المصرية، واصطحب معه وزير المعارف نجيب الراوي الذي عرف بلباقته الدبلوماسية.

وعقد الوزيران العراقيان ثلاثة اجتماعات مع وزير الخارجية المصري الدكتور محمد صلاح الدين بين ٢٣ و٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠، انتهت باتفاقية عرفت

باسم "اتفاقية الكرام"، وكان من أهم بنودها تعهد الطرفين بعدم التدخل في أمور سورية الداخلية، ومن إثارة أو تشجيع ما يعتبر تدخلاً فيها، لمدة خمسة أعوام من تاريخ توقيع تلك الاتفاقية.

ولما عاد مزاحم الباجه جي إلى بغداد دعا الوصيّ إلى اجتماع في "قصر الرحاب" حضره رئيس الوزراء علي جودت، والوزراء، وعدد من رؤساء الوزارات السابقين ورؤساء الأحزاب وبعض الساسة الآخرين لبحث موضوع العلاقة مع سورية. وفي هذا الاجتماع دخل مزاحم الباجه جي في جدال عنيف مع الوصيّ، وعندما سأله الأمير عبدالإله عن سبب تحديد مدة "اتفاقية الكرام" بخمس سنوات، أجابه مزاحم بأن وصايته على العرش تكون منتهية في ذلك الوقت، وسيكون بوسعه أن يتفرّغ لقضية سورية. فامتعض الوصيّ لهذا الجواب وقال إن مزاحم يتهمه بالسعي للوحدة مع سورية لأغراض شخصية، وأنكر ذلك بشدة قائلاً إنه لا يطمع بعرش سورية ولا بعرش آخر. وساد الاجتماع توتر شديد وانفضّ في جو مكهرب، وأسرَّها الوصيّ في نفسه لمزاحم.

وقرر رئيس الوزراء علي جودت على أثر هذا الاجتماع أن يقدم استقالته، فأعدّ كتاب استقالة شديد اللهجة بدرجة لم يسبق للبلاط أن تسلّم مثلها. ولم يجد الوصيّ مناصاً من قبول الاستقالة، فقبلها في ٥ شباط (فبراير) ١٩٥٠، وكلّف توفيق السويدي بتأليف الوزارة الجديدة، فألّفها وعهد بوزارة الداخلية إلى صالح جبر.

وبعد تأليف وزارة توفيق السويدي، وهي وزارته الثالثة، ودخول صالح جبر فيها، قرر مزاحم الباجه جي أن يخوض ميدان الصراع السياسي معارضاً بجرأته المعهودة، فلما تقدمت الوزارة بمنهاجها كالعادة إلى البرلمان انتهز مزاحم الفرصة فألقى في مجلس الأعيان عدة خطب مطوّلة استغرق بعضها أكثر من ساعة، وهاجم فيها الحكومة، وغمز قناة الوصيّ بصورة غير مباشرة، ومما جاء في إحداها قوله:

> كلكم تعلمون أن الظروف، والظروف مع الأسف قاسية، خلقت أناساً لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة يسيّرون أمور الدولة بوسائل غريبة وأشكال عجيبة، فهم يلتجئون إلى أساليب "تيمورطاشية" مع العلم أننا كلنا نعلم أن هذه الأساليب التيمورطاشية قد ذهبت وقضت عليها الظروف،

وذهبت بدون رجعة، وقضت على تيمورطاش تلاحقه اللعنات على الدوام. وكلنا نعلم، ولكن مع الأسف نخشى أن نبوح بالحقيقة، وهي أن في العراق أناساً محدودين يسيّرون أمور الدولة حسب رغباتهم الشخصية، وذلك بالتجائهم إلى أساليب عجيبة وغريبة في هذه الدولة...[1].

و"تيمورطاش" الذي أشار إليه مزاحم الباجه جي في خطابه كان وزيراً للبلاط الإيراني في عهد رضا شاه. وكان الشاه ينفّذ سياسته الدكتاتورية القاسية بواسطة هذا الوزير. وقد غضب عليه الشاه في وقت تال وسجنه، ومات في السجن، ويقال إن رضا شاه أوعز بدسّ السمّ له.

واعتبر هذا الخطاب، بطبيعة الحال، تعريضاً، بالوصيّ، وطعناً في رئيس ديوانه أحمد مختار بابان الذي شبهه مزاحم بـ "تيمورطاش"، دون أن يذكر اسمه.

وعلى أثر ذلك ظهرت فكرة اتخاذ إجراء ما ضد مزاحم الباجه جي لقاء تصريحاته هذه. وعادت إلى الذاكرة قضية تعيينه عضواً في مجلس الأعيان وشرعية الإرادة الملكية التي وقعها الوصيّ وهو خارج العراق. فاجتمع أعضاء "حزب الاتحاد الدستوري" - حزب نوري السعيد - وكلف أحد أعضائه، وهو أحمد العامر، أن يقدم إلى مجلس النواب سؤالاً عن شرعية تعيين مزاحم الباجه جي عضواً في مجلس الأعيان لذلك السبب. وتنامى الخبر إلى مزاحم الباجة جي فاتصل بنوري السعيد واتفق معه على صرف النظر عن توجيه هذا السؤال.

ولكن صالح جبر الذي كان وكيلاً لرئيس الوزراء وزيراً للداخلية، لم يكن قد غفر لمزاحم الباجه جي مواقفه السابقة واللاحقة منه، ولذلك تبنى الموضوع. ويقال إنه هو الذي أوعز إلى أحد أعوانه في مجلس النواب، وهو السيد جواد حيدر، بتوجيه سؤال استفسر فيه عن شرعية عضوية مزاحم الباجه جي في مجلس الأعيان بسبب توقيع الوصيّ الإرادة الملكية الخاصة بذلك التعيين بينما هو خارج العراق، وفيما إذا كان صدور مثل هذه الإرادة مخالفاً لأحكام القانون الأساسي (الدستور). وطلب النائب إلى رئيس الوزراء تنوير المجلس عن هذه الإرادة، والإجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها لتطبيق أحكام الدستور.

[1] الدكتور عدنان الباجه جي، مصدر سبقت الإشارة إليه، ص٤٠٩.

فأجاب صالح جبر وكيل رئيس الوزراء في ذلك الوقت، إجابة تنمّ عن كثير من الدهاء قائلاً:

"سادتي، لقد تطرّق النائب المحترم في سؤاله إلى أمر دستوري، فليس في استطاعة الحكومة أن تقول كلمة واحدة في هذا الشأن، وليس لها إلا أن تحيل الأمر إلى المحكمة العليا التي من اختصاصها النظر في أمر كهذا. وللمحكمة العليا النظر فيه، والبت فيه، على ضوء أحكام الدستور وحسب مقتضياته".

وعلى أثر ذلك تألفت المحكمة العليا ونظرت في الاستفسار في جلسة خاصة، واتخذت قرارها بأن الملك (أو رئيس الدولة) إذا كان خارج العراق ونصب قبل غيابه نائباً عنه أو هيئة نيابية، فإنه لا يمارس خارج العراق كل أو بعض تلك الحقوق التي فوّضها إلى غيره، وتصبح ممارستها من اختصاص النائب أو هيئة النيابة. وصدرت الإرادة الملكية المرقمة ٢٢٢ والمؤرخة في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٥٠ متضمنة إلغاء الإرادة الملكية السابقة بتعيين مزاحم الباجه جي عضواً في مجلس الأعيان.

ولم يكن خافياً على أحد أن هذا الإجراء الذي اتُّخذ بحق مزاحم الباجه جي، بتأييد من صالح جبر، لم يكن تصحيحاً لخطأ دستوري ولا بدافع الحرص على تنفيذ روح الدستور وأحكامه، وإنما بقصد الانتقام من مزاحم الباجه جي بسبب خطابه في مجلس الأعيان ومهاجمته الوصيّ وأسلوب الحكم في البلاد.

وقد قوبل هذا القرار بانتقادات شديدة، ولم يوافق عليه المجلس إلا مجاراة أو محاباة للوصيّ والحكومة، ويقال إنه كانت هناك إرادات ملكية أخرى وقّعها الوصيّ بينما كان في فلسطين والأردن، فلم يثر أحد أمرها، ولم يطعن في صحتها طاعن، وكانت هذه الحادثة نموذجاً للصراعات السياسية في العراق في ذلك العهد، وتغلّب الأهواء الشخصية على المبادئ.

٤ – استقالة ٣٧ نائباً

وفي عهد وزارة توفيق السويدي الثالثة أيضاً استقال ٣٧ نائباً – تتألف منهم المعارضة بأكملها تقريباً – استقالة جماعية من النيابة على أثر مشادة كلامية بين بعض النواب

المعارضين، وبعد فصل عاصف ادعى خلاله المعارضون أنه ليس في استطاعتهم العمل في مجلس مستسلم للحكومة.

وكانت الاستقالة في حقيقتها احتجاجاً على سيطرة أنصار نوري السعيد في المجلس بعد تأليفه "حزب الاتحاد الدستوري"، ولكن الحكومة لم تعالج هذه الاستقالة الجماعية بلباقة كافية، ومع ذلك فإن الاستقالة لم يكن لها تأثير كبير في زعزعة الوزارة. ووجد المستقيلون أنفسهم عاجزين عن العمل الجماعي، وأن عمليتهم التي نالت شيئاً من العطف بين بعض الشبان في البداية، سرعان ما فقدت تأثيرها بسبب المشاحنات في ما بينهم وزوال حماسة النواب الشبان الذين تحمسوا لعملية الاستقالة.

الفصل السادس والعشرون

حزب الأمّة الاشتراكي

عندما ألّف نوري السعيد وزارته العاشرة في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، أعلن أنه يضع (ميثاقاً وطنياً) يهدف إلى "جمع الصفوف وتوحيد الكلمة، ليسير رجال السياسة بموجبه بالبلاد إلى أوج السعادة والرقيّ" حسب تعبيره.

وقد وزّع هذا الميثاق على رؤساء الأحزاب القائمة، وعلى جمهرة من السياسيين والعاملين في الحقل الوطني طالباً إليهم إبداء آرائهم فيه بصراحة.

تضمن الميثاق إجراءات جريئة في إصلاح الجهاز الحكومي وسياسة الدولة، أهمها الدعوة إلى تغيير القانون الأساسي (الدستور) بجعله مرجع الأمة حكومة وشعباً، ومحاربة الأعمال غير المشروعة، ومكافحة الرشوة في دوائر الحكومة، وحماية حقوق أرباب المهن والفلاحين والعمال، وإيجاد مشروعات واسعة النطاق، وتأسيس الشركات التعاونية والملكيات الصغيرة، وتشجيع الصناعات، ومكافحة الصهيونية والشيوعية، وتوثيق الرابط بين الدول العربية وشعوبها، ودعم جامعة الدول العربية، وجمع الكلمة على سياسة خارجية تضمن استقلال العراق التام.

وكانت وزارة توفيق السويدي الثانية التي تألفت في شباط (فبراير) ١٩٤٦، قد سمحت بتأليف الأحزاب السياسية، وأجازت عدة أحزاب ذات اتجاهات مختلفة، ولكن وزارة صالح جبر التي تألفت في آذار (مارس) ألغت إجازة اثنين من تلك الأحزاب، وهما "حزب الشعب" و"حزب الاتحاد الوطني" وكانا حزبين يساريين شيوعيين.

وجمّد "حزب الأحرار" و"الحزب الوطني الديموقراطي" نشاطهما في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ في أواخر أيام وزارة مزاحم الباجه جي. ولذلك لم يبق في ساحة العمل غير "حزب الاستقلال". فاتصل نوري السعيد – رئيس الوزراء – برئيس ذلك الحزب (محمد مهدي كبّة) وعرض عليه الاشتراك في العمل على ضوء الميثاق الذي وضعه، فلم يحصل على جواب منه، وبعد مرور ثلاثة أشهر على اقتراحه وتذكيره، بعث رئيس "حزب الاستقلال" إلى نوري السعيد رداً مسهباً أرفقه بالنص الذي يقترحه للميثاق الوطني، وكان يختلف اختلافاً كبيراً عن ذلك الذي وضعه نوري السعيد.

ولما عجز نوري السعيد عن إيجاد صيغة للتعاون مع "حزب الاستقلال" اتجه إلى صالح جبر الذي بدأ نجمه يلمع بعد حركة رشيد عالي الكيلاني، ونال ثقة الوصيّ والإنكليز لموقفه المتصلّب من تلك الحركة، وعرض عليه أن يعملا سوية، وفاوضه في موضوع تأليف حزب سياسي باسم "حزب الاتحاد الدستوري". وكانت الفكرة أن تتألف الهيئة المؤسسة للحزب من ثمانية أشخاص يرشّح نوري السعيد أربعة منهم، ويرشّح صالح جبر الأربعة الآخرين.

وفي عشية تقديم الطلب إلى وزارة الداخلية لاستحصال الإجازة اللازمة لتأليف الحزب بصورة رسمية، دعا نوري السعيد صالح جبر والمؤسسين الآخرين إلى تناول العشاء في داره. ويقول خليل كنّة الذي حضر الدعوة أيضاً إن نوري السعيد أخبره قبل وصول المدعوين الآخرين أنه ينوي إناطة رئاسة الحزب بصالح جبر لأنه أكثر تفرّغاً منه لأعمال الحزب ونشاطاته[١]. وكانت تلك بادرة أمل طيبة للتعاون بين القطبين السياسيين الرئيسيين في البلاد. ولكن الأمر لم يدم طويلاً، إذ شابت علاقات الرجلين خلافات سياسية وشخصية اتّسعت يوماً بعد يوم، وبدأ بينهما صراع دام حتى وفاة صالح جبر بعد ذلك بسنوات.

أوضح نوري السعيد لضيوفه بعد العشاء الغاية من تأليف الحزب، وشرح أهدافه، فأيّدها الحاضرون جميعاً. وفي اليوم التالي اقترح بعض المؤسسين أن يوقّع طلب التأسيس كل من نوري السعيد وصالح جبر، فوقّعه نوري السعيد، ولكن صالح جبر لم يوقّع، وعلم في ما بعد أنه امتنع عن التوقيع بسبب إشراك اثنين من الشخصيات

١ خليل كنّة، **العراق: أمسه وغده**، ص١٢٢.

التي اختارها نوري السعيد لعضوية الهيئة المؤسسة للحزب، وهما موسى الشابندر ومحمد علي محمود. وكان اعتراض صالح جبر عليهما يعود إلى أن الرجلين كانا من أعضاء وزارة رشيد عالي الكيلاني (أو حكومة الدفاع الوطني)[1] التي لم يوافق صالح جبر على ما أقدمت عليه حينما كان متصرفاً للواء البصرة، ووقف موقفاً قوياً في معارضتهما، فأمرت بعزله وإرساله إلى بغداد مخفوراً لمحاكمته، كما سبق تفصيله. ولما فشلت الحركة وألقي القبض على الرجلين، أحيلا إلى المحاكمة، فأُدينا، وحكم عليهما بالسجن. على أن نوري السعيد نفسه كان المعارض الرئيسي لحركة رشيد عالي الكيلاني وحكومته أيضاً. ولكن السياسة ليس فيها عداوات دائمة ولا صداقات دائمة، ويبدو أنه كان قد ارتبط مع هذين المرشحين بوعد وجد من الصعوبة التراجع عنه. ولعله كان يرى أيضاً أن موافقة وزيري رشيد عالي الكيلاني السابقين على التعاون معه يدل على أن الرجلين أدركا خطأ موقفهما السابق، وتراجعا عنه، وان موافقتهما على الدخول في حزبه عضوين مؤسسين سيكون دليلاً على ندمهما، بل فيه أيضاً شيء من التشفّي من جانب نوري السعيد بإذلال رجال رشيد عالي، وجلبهم إلى ساحته طائعين بعد اهتدائهم إلى سواء السبيل. وذلك من طباع نوري السعيد وأساليبه المعروفة عنه.

وعلى أثر اعتذار صالح جبر عن التعاون معه قرر نوري السعيد أن ينفرد بالعمل الحزبي، ومضى في تنفيذ مشروعه، وحصل على موافقة وزارة الداخلية على تأليف حزب باسم "حزب الاتحاد الدستوري" مع مجموعة من السياسيين المتعاونين معه. وأصدر نوري السعيد بياناً إلى الشعب بتأليف الحزب، دعا فيه المواطنين إلى الانتماء إليه ومؤازرته. ولما كان رئيس الحزب نوري السعيد في الحكم عند تأليف الحزب، فقد اجتذب حزبه إلى عضويته عدداً كبيراً من السياسيين ومن الذين يطمحون في الحصول على المناصب والنيابات. وهكذا تألف "حزب الاتحاد الدستوري" من عناصر متنوعة من رجال السياسة بينهم عدد كبير من الإقطاعيين وأصحاب المصالح والمستثمرين والانتهازيين.

أما صالح جبر، فإنه بعد أن رفض التعاون مع نوري السعيد في تأليف حزبه، قرر

---

١ شغل الأستاذ محمد علي محمود وزارة العدلية بينما كان الدكتور موسى الشابندر وزيراً للخارجية في حكومة الدفاع الوطني سنة ١٩٤١.

أن يؤلف حزباً مستقلاً يجمع فيه أنصاره، وكذلك خصوم نوري السعيد.

وتألفت هيئة من صالح جبر، والسيد عبدالمهدي المنتفكي، وعبدالكاظم الشمخاني، وجواد جعفر، وعبدالرزاق الأزري، وعز الدين النقيب، وأحمد الجليلي، وحبيب الطالباني، ومحمد النقيب، وحنّا خياط، ونظيف الشاوي، وقدمت هذه الهيئة طلباً إلى وزارة الداخلية بتاريخ ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٥١ لتأسيس حزب سياسي باسم "حزب الأمة الاشتراكي". وأجازت وزارة الداخلية هذا الحزب في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٥١، أي بعد تأليف حزب نوري السعيد بسنة واحدة وسبعة أشهر.

وقد اختلفت ردود الفعل التي أحدثها تأسيس "حزب الأمة الاشتراكي"، كما اختلفت الآراء في دوافع تأسيسه والتعليقات عليه حسب أهواء كل جانب ومشاعره تجاهه.

شنّت الأحزاب السياسية الأخرى، والصحافة المعارضة لصالح جبر، حملة مركّزة عليه. فكتبت جريدة **صوت المبدأ** مقالاً ادعت فيه أن صالح جبر كان ممن أساءوا إلى النظام الديموقراطي (دون أن تذكر من هم الذين خدموا ذلك النظام) وأن إيمانه الطارئ بالحياة الحزبية لا يمكن الاطمئنان إليه. وذهبت الجريدة إلى أن الغاية من تأسيس الحزب هي الحصول على الكراسي والوصول إلى الحكم[١]، ولم تذكر الجريدة أيضاً هل هناك حزب في العالم ليس من أهدافه الوصول إلى الحكم. وتدل مقالة الجريدة أيضاً على أنها كانت تحاسب على النيّات وليس على الأعمال.

وانتقدت جريدة **صوت الأهالي** حزبي "الأمة الاشتراكي" و"الاتحاد الدستوري" وادّعت أنهما يمثلان مصالح شخصية لا علاقة لها بالمبادئ الحزبية بمفهومها الحديث، وأن هدفهما هو الوصول إلى الحكم عن طريق إرضاء الجهات التي يخدمونها، وأن تأسيس هذين الحزبين تم بتشجيع السلطات لتظهر بمظهر المشارك في التنظيم السياسي الشعبي من جهة، ولتناوئ الحياة الحزبية الحقيقية من جهة أخرى[٢].

وقال عبدالرزاق الحسني: "إن البلاط ورجال السياسة البريطانيين المسؤولين كانوا يواصلون تشجيع صالح جبر في مشروعه لكي لا يبقى نوري السعيد وحده يصول ويجول في الميدان"[٣].

١ جريدة **صوت المبدأ**، بغداد، العدد ٢٩، ٢٧ حزيران ١٩٥١.

٢ جريدة **الأهالي**، العدد ١٣، الصادر في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٥٢.

٣ عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، الجزء الثامن، ص٢١٨.

وقال كامل الجادرجي إن الجو كان مهيئاً "بعد تأليف حزب الاتحاد الدستوري، بزعامة نوري السعيد، لأن يظهر حزب بزعامة صالح جبر، وذلك لإبراز الفكرة الإنكليزية الملحة القائلة بضرورة إيجاد شخصية سياسية موالية لهم تحل محل نوري السعيد عند الاقتضاء، لإبراز هذه الفكرة إلى حيّز الوجود بعد أن أصاب سمعة صالح جبر ما أصابها من تردٍ بعد الوثبة عام ١٩٤٨"[١].

ولم يقدم الجادرجي الدليل على قوله هذا، ولم يبيّن كيف علم أن الإنكليز هم الذين أوعزوا إلى صالح جبر بتأليف حزبه بقصد إيجاد شخصية تحلّ محل نوري السعيد، ومن هو الإنكليزي الذي أفضى إليه بهذا السر.

ولو افترضنا جدلاً أن صالح جبر كان قد وافق على الاشتراك مع نوري السعيد في تأسيس حزبه، لكتب خصومه – في أغلب الظن – ما يأتي:

"... لقد اتفق الرجلان على خدمة مصالح الإنكليز، وقد أوعزت إليهما الدوائر البريطانية بوجوب التعاون لدعم السياسة المؤيدة لبريطانية، والسير في ركابها، وقد تغاضى صالح جبر عن اشتراك بعض أعوان رشيد عالي الكيلاني في تأسيس الحزب، وتعاون مع نوري السعيد لتنفيذ تلك السياسة التي رسمتها لهما الدوائر الاستعمارية... الخ".

أما توفيق السويدي، خصم صالح جبر السياسي الآخر، فقد كتب في مذكراته، حول تأليف حزب صالح جبر: "إن المساعي كانت مبذولة، حتى من قبل، لمصلحة صالح جبر لكي يخلف نوري السعيد، وهذه المساعي كانت تصدر من جماعات عديدة، حتى قيل بأن أكثرها كانت تموّنه دوائر الاستخبارات البريطانية"[٢].

ولم تعزز أقوال توفيق السويدي هذه بأي دليل أيضاً، بل يستغرب صدورها من ذلك الرجل العاقل والسياسي المثقف والقانوني الضليع ذي الوزن الثقيل. وقد كتب توفيق السويدي مذكراته التي ورد فيها هذا القول بعد مرور سنوات طويلة على وفاة صالح جبر[٣]، ومن الواضح أنها كتبت بنتيجة الحقد الذي كان توفيق السويدي يحمله

---

١ **من أوراق كامل الجادرجي**، ص٧٢.
٢ **مذكرات توفيق السويدي**، ص٤٥٧.
٣ توفي توفيق السويدي في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٨، ونشرت مذكراته بعد وفاته بثمانية أشهر تقريباً، في تموز (يوليو) ١٩٦٩.

على صالح جبر بسبب ما حدث بينهما من خلافات سياسية خلال عملهما المشترك، كما سبقت الإشارة.

منهاج الحزب

تضمن منهاج "حزب الأمة الاشتراكي" الذي ألفه صالح جبر معظم المواد والأهداف التي وردت في منهاج وزارته التي ألفها في سنة ١٩٤٧. وقد بدأت ديباجة المنهاج بأن الحزب أنشئ لعلاج الأوضاع التي تعاني منها البلاد، وهي تردّي الأحوال، وسوء الأوضاع، وما يعانيه الناس من فقر، في حين أن البلاد تتمتع بثروات طبيعية، وأراض خصبة، ومياه غزيرة، ومجالات عظيمة لتحويل هذه الثروات إلى خيرات، وأن الحزب يعتزم القيام بإصلاح شامل يتناول مختلف النواحي التي تحتاج إلى الإصلاح.

وأشار المنهاج إلى وجوب تحقيق الديموقراطية وإيجاد التوازن بين السلطات باعتباره شرطاً أساسياً في توطيد النظام الديموقراطي والحكم الشعبي، وممارسة هذه السلطات حقها الدستوري ممارسة واقعية، وذلك بتعزيز الديموقراطية بالأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر، وجعل الوزارة مسؤولة أمام مجلس النواب، وتوطيد الحريات الدستورية، كالحرية الفردية، وحرية الكلام والنشر والاجتماع والعقيدة، ودعم الحياة الحزبية.

وأشار المنهاج أيضاً إلى وجوب تقوية الوحدة العراقية ليكون جميع العراقيين متساوين في الحقوق والواجبات، وإلى ضرورة إعادة النظر في التشريعات القائمة، وإخضاع العراقيين لقوانين موحّدة دونما تمييز بين المواطنين، وجعل التشريعات متفقة مع مقتضيات التقدم وروح العصر.

وأشار منهاج الحزب إلى استقلال القضاء، وتعزيز الجيش، وتنظيم قوى الشرطة، وإصلاح الجهاز الحكومي، واعتبار الكفاءة والنزاهة أساس التعيين والترفيع، وإعادة النظر في القوانين والتشكيلات الإدارية.

أما في الشؤون المالية والاقتصادية فقد جاء في المنهاج أن الهدف الأساسي لسياسة الحزب الاقتصادية والمالية هو تأمين مستوى من المعيشة للشعب تحقق به الكرامة

الإنسانية والسعادة الشخصية، والعمل على زيادة الدخل الوطني وضمان توزيعه توزيعاً عادلاً، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي والمعدني، وجعل مهمة الحكومة الأساسية توجيه ماليتها وجهودها وسلطتها واستغلال إمكانات البلاد وتحسين المستوى المؤلم للجمهور العراقي.

وجاء في المنهاج أن الحزب يرى أن خير وسيلة لزيادة الإنتاج الوطني هي وضع منهاج إعماري واسع، وتنفيذه بشتى الطرق، وخصوصاً بواسطة "مجلس الإعمار"، كما يرى الحزب أن زيادة الإنتاج المؤدية إلى التوازن والاستقرار الاجتماعي يجب أن تقترن بسياسة التوزيع العادل لثمرة ذلك الإنتاج، وذلك بإخضاع مصادر الدخل للضرائب التصاعدية، والاستعاضة عن "ضريبة الاستهلاك" بضريبة تصاعدية على الدخل الزراعي.

أما في الشؤون الخارجية فقد تضمن منهاج الحزب العمل على توطيد كيان العراق الدولي، وتعزيز استقلال البلاد العربية غير المستقلة، وتنظيم العلاقات بين العراق والدول العربية على أساس اتحاد سياسي فدرالي يشملها جميعاً، على أن يبدأ هذا الاتحاد بالدول التي ترغب في الانتظام فيه، وأن تكون جامعة الدول العربية وسيلة لتحقيق هذا الهدف. وإقامة أحسن العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول المجاورة[1].

ويمكن أن يقال، بصورة عامة أن منهاج "حزب الأمة الاشتراكي" في خطوطه الأساسية، لم يختلف كثيراً عن منهاج حزب نوري السعيد "حزب الاتحاد الدستوري"، فهما يتفقان في السياسة الخارجية بينما يتخذ "حزب الأمة الاشتراكي" موقفاً أكثر اعتدالاً في الشؤون الداخلية. وبطبيعة الحال لم يكن حزب صالح جبر يختلف في تكوينه الاجتماعي عن حزب نوري السعيد من حيث انتماء الملاكين ورؤساء العشائر وأصحابه إليه، ولكن قوته الرئيسية كانت مستمدة من المناطق الجنوبية، وإن لم يهمل صالح جبر المناطق الشمالية، بل أظهر اهتماماً ملحوظاً بها، ولم يكن حريصاً على تركيز اهتمامه بالمناطق الجنوبية وحدها، وذلك بسبب حرصه على دفع تهمة الطائفية التي كان خصومه يحاولون إلصاقها به حين لا يجدون مطعناً آخر.

١ انظر النص الكامل لمنهاج (حزب الأمة الاشتراكي) في الملحق رقم (٢).

اشتراكية الحزب

أما إضافة صفة "الاشتراكي" إلى اسم الحزب، فلا يمكن أن تؤخذ بحرفية النظام الاشتراكي الماركسي الذي تختلف عنه في كثير من الأمور، منها – مثلاً – موقف الحزب من الملكية الشخصية الذي كان يشابه موقف "حزب الاتحاد الدستوري" لنوري السعيد، وكذلك لا يمكن أن تفسّر على ضوء المبادئ الاشتراكية الغربية، بسبب اختلاف المستوى الاجتماعي والثقافي لأعضاء الحزب والفئات التي يمثلها أو يحاول اجتذابها إلى صفوفه، عن مستوى الشعوب الغربية التي تبنّت الاشتراكية نظاماً سياسياً واجتماعياً، وقبلتها طوعاً أو كرهاً. ولا شك أن من أسباب اتخاذ صالح جبر صفة "الاشتراكية" هو انتشار هذا المصطلح العصري الذي يطمئن الجماهير إلى اهتمام الحزب بمصالحها وإلى أنه ليس حزب الصفوة بل حزب الشعب، وذلك للحصول على قاعدة واسعة للحزب في أثناء الانتخابات وغيرها، وميل كثير من الناس إلى هذا المصطلح الذي كان يمثّل في أذهانهم مزيداً من العدالة الاجتماعية، والمساواة في توزيع الثروة، وذلك قبل أن تتهاوى الأنظمة الاشتراكية واحدة بعد أخرى في أوروبا الشرقية وغيرها.

ويعلم أصدقاء صالح جبر – كما أيد ذلك للمؤلف نجله الأستاذ سعد – أن هوايته الوحيدة التي لم تكن له هواية غيرها، كانت القراءة. إذ كان يتابع الكتب الجديدة الصادرة باللغتين العربية والإنكليزية في التاريخ السياسي والنظريات الاشتراكية. وقد قرأ الكتب الشيوعية و"رأس المال" لكارل ماركس ومؤلفات لينين وغيرها، ولذلك كان ذا اطلاع جيد على النظريات والمبادئ الاشتراكية، وما يمكن الأخذ به منها لإصلاح الأوضاع في العراق[١].

قال الأستاذ عبدالكريم الأزري أنه سأل صالح جبر: "هل كنت مدفوعاً بتسمية حزبك بـ"الاشتراكي" بالنظرية الماركسية؟ وهل تعتقد أن التنمية السريعة للعراق لا تتحقق إلا عن طريق الاشتراكية؟ أم أنك تعني بالاشتراكية المعنى المتعارف عند عامة الناس؟

---

١ من رسالة شخصية من صديقه المقرّب يحيى قاسم إلى المؤلف.

فأجابه صالح جبر ان الذي يقصده بالاشتراكية هو المعنى المتعارف عند جماهير الناس والمرتبط بالضرائب التصاعدية، والخدمات الاجتماعية، إلى غير ذلك... وليس المعنى المرتبط بالنظرية الماركسية، وهذا ما أستهدف تحقيقه بكل جد وإخلاص حسب المنهاج المعلن للحزب.

وأضاف صالح جبر في جوابه إن الدولة العراقية في الواقع سارت عملياً في بعض مشاريعها على طريق الاشتراكية سواء في قطاع الخدمات العامة، كالصحة والتعليم في مختلف مراحله وأنواعه، والتلفون، والكهرباء، والماء، إما منذ تأسيسها (أي تأسيس الدولة العراقية) أو في مراحل متأخرة عندما استملكت السكك الحديد. ثم أن أهم مرفق اقتصادي، الذي هو في الواقع المرفق الاقتصادي الرئيسي الذي يكوّن أكبر نسبة من الإنتاج القومي، وهو في الوقت عينه المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة والمصدر الأكبر لتمويل مشاريعها الإنمائية، هو في الأصل ملك الدولة – وأعني به مرفق النفط.

وأضاف صالح جبر أن الدولة بسبب رؤوس الأموال الكبيرة التي ستكون تحت تصرفها من مرفق النفط لا بد أن يقع على عاتقها الدور الرئيسي في التنمية الاقتصادية، ولكن المبادرة الفردية والقطاع الخاص يجب أن يلعبا دوراً مهماً جداً في هذه التنمية، ولذلك لا بد من تشجيعه.

وقال أيضاً إن وضع شعار "الاشتراكية" على الحزب هو إقرار لواقع قائم منذ زمن بعيد، وأنه يريد أن يوسّع في الخدمات الاجتماعية إلى أقصى حد ممكن اقتصادياً ومالياً، وأن هذا هو ما يعنيه بالاشتراكية.

وأشار صالح جبر إلى موضوع الزراعة في العراق، وقال إنها تتميز بطابعها الإقطاعي ذي الملكية الواسعة، وأبدى أن من الضروري اتخاذ إجراءات لتقليص هذه الملكيات الواسعة وتشجيع الملكيات الصغيرة[1].

والواقع أن صالح جبر كانت لديه آراء راديكالية أو اشتراكية منذ عهد بعيد. وكان يريد الحدّ من نفوذ الإقطاعيين، مع أن أغلبهم من أهل الجنوب ومن الشيعة. ولذلك كان، هو وحمدي الباجه جي، قد شرعا بما سمّي "مشروع الدجيلة" كتجربة أولى لتوزيع الأراضي على الفلاحين ابتداء بأراضي الدولة والتي تسمى في العراق "الأراضي

١ عبدالكريم الأزري، **تاريخ في ذكريات: العراق ١٩٢٠ – ١٩٥٨**، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٩٠ – ٣٩١.

الأميرية"، وانتهاء بأخذ أراضي الإقطاعيين مع تعويضهم، وتوزيعها على الفلاحين.

وجاء في تقرير للسفارة البريطانية في بغداد أن صالح جبر قال للقائم بأعمال السفارة أنه يهدف إلى تغيير نظام الأراضي تدريجاً بدون هجوم مباشر على كبار الملاكين، وأنه سيبدأ بإصلاح وتنمية مناطق واسعة من أراضي الدولة وتوطين صغار المزارعين عليها، وأن ذلك سيؤدي بالنتيجة إلى تيار من تسلل المزارعين من الإقطاعيات الخاصة إلى المناطق التي يتم إصلاحها حديثاً. وأنه في الوقت نفسه سيفرض ضرائب تصاعدية مباشرة، مع الاستثناء الكامل لمناطق معينة. وستكون نتيجة هذه السياسة أن أصحاب الأراضي الكبيرة سيجدون أنهم يدفعون ضرائب عالية على أراضٍ يتضاءل عدد سكانها تدريجاً، ولذلك فإنهم سيعمدون، من تلقاء أنفسهم، إلى تصغير إقطاعياتهم.

إن هذه الإجراءات كانت، في رأي صالح جبر، ستوفّر الأساس لتطور سريع في العراق، إلا إذا توقّفت العملية بسبب نشوب حرب مثلاً.

ومن الملامح الاشتراكية للحزب أيضاً، ما جاء في تقرير آخر للسفارة البريطانية في بغداد حول ما أدلى به صالح جبر للسفير، في معرض حديث له معه، من أنه يخطط لمشروع خاص بالتأمين الصحي لأعضاء حزبه، لتمكين أي عضو أو موظف في الحزب، يثبت كونه فقير الحال أو محتاجاً، من الحصول على عناية طبية وأدوية بالمجان، وعلى حساب الحزب، وأن عدداً من الأطباء المتعاطفين مع أهداف الحزب وافقوا على معالجة هؤلاء الأشخاص مجاناً. كما أن بعض الصيدليات كانت قد وافقت أيضاً على تقديم الأدوية لهؤلاء الأشخاص بأسعار الكلفة[1].

وربما كان صالح جبر في تفكيره بهذا الموضوع متأثراً بما شاهده في إنكلترة من نظام التأمين الصحي الذي شرّعته حكومة العمال. وكانت هذه الفكرة في حالة تحققها، ستحصل على استحسان عظيم ويكون لها وقع شعبي كبير.

ومما يذكر أنه كان بين أصدقاء صالح جبر الذين كان يجتمع بهم ويأنس إليهم ويحاورهم في الشؤون العامة عبدالفتاح إبراهيم الذي كان يسارياً متطرفاً. وقد تعرّف عليه صالح جبر بواسطة صديق الطرفين مكّي الشربتي الذي كان موظفاً إدارياً ومتصرفاً

---

١ رسالة من هارولد بيلي (بغداد) إلى جفري فورلونغ (وزارة الخارجية – لندن) مؤرخة في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٥١ (FO 371/91634)

سابقاً واسع الاطلاع. أما عبدالفتاح إبراهيم فقد كان أستاذاً للتاريخ في المدارس الثانوية لسنوات عديدة[1] ثم تحوّل إلى العمل السياسي وأصبح رئيساً لحزب "الاتحاد" ذي الميول الراديكالية بل الماركسية[2]، وربما كان له شيء من التأثير على أفكار صالح جبر الاشتراكية.

على أن اشتراكية صالح جبر وحزبه كانت غير الاشتراكية الماركسية التي كانت قائمة في الاتحاد السوفييتي، وغير "الاشتراكية الوطنية" التي تبناها هتلر، وغير الاشتراكية التي نادي بها الرئيس المصري جمال عبدالناصر، فقد أصبحت "الاشتراكية" تسمية فضفاضة يفسّرها كل من اتخذها شعاراً أو تبناها، بما يوافق اتجاهاته وأغراضه. وفي هذا الصدد جاء في مذكرات انطوني إيدن، وزير خارجية بريطانية ورئيس وزرائها السابق قوله:

"إذا فكرت أية حكومة دكتاتورية في اتباع سياسة اعتدائية، فسيكون من مصلحتها أن تسمّي نفسها "اشتراكية" منذ البداية. وقد كان هتلر أول من أدرك قيمة مثل هذا التمويه (الكاموفلاج)، وعلى الرغم من تجربة العالم مع "الاشتراكية الوطنية" الألمانية، لا يزال هنالك اتجاه نحو اعتبار حكومة مثل حكومة جمال عبدالناصر، اشتراكية، وبذلك اتخاذها صفة يسارية، لقد لاحظت باستغراب كيف اعتقد الزعماء الوطنيون في أقطار أخرى، ممن يحملون آراء يسارية، أنهم أقرب إلى البكباشي عبدالناصر في مصر، منهم إلى نوري السعيد في العراق مثلاً. إن حكومة العراق في عهد نوري السعيد كانت أكثر تقدمية واهتماماً بتحسين أحوال الشعب من الحكومة المصرية. وكانت ثلاثة أرباع عائدات النفط مخصصة للأشغال العامة، وللري، والكهرباء، وتحسين

---

١ كان عبدالفتاح إبراهيم (١٩٠٤ – ٢٠٠٣) استاذاً للتاريخ في "المدرسة الغربية المتوسطة" ببغداد، وقد درس عليه مؤلف هذا الكتاب في تلك المدرسة ثلاث سنوات متتاليات (١٩٣٦ – ١٩٣٩) ويتذكّر أنه كان خلالها مثال الأستاذ الفاضل، و لم يظهر منه أي ميل سياسي في تلك الفترة، ولا محاولة للتأثير في آراء الطلاب أو توجيههم وجهة سياسية معينة، في دروسه على الأقل، وهو لم يمارس العمل السياسي – المكشوف – إلا بعد تركه الوظيفة الحكومية. وله مؤلفات تاريخية وسياسية قيّمة، أشهرها **على طريق الهند**، المطبوع سنة ١٩٣٢.

٢ لما ثبت للحكومة أن ذلك الحزب – برئاسة عبدالفتاح إبراهيم – وكذلك "حزب الشعب" برئاسة عزيز شريف، حزبان شيوعيان وعلى صلة وثيقة بالحزب الشيوعي الذي يرأسه (فهد)، قرر صالح جبر، حينما كان وزيراً للداخلية – حلّهما، على الرغم من صداقته الشخصية مع عبدالفتاح إبراهيم وتقديره له.

أحوال المعيشة. الكويت فقط، في منطقة أصغر كثيراً، حاولت ما يمكن مقارنته بذلك. وقد ازداد المصريون فقراً حينما أزاح البكباشي عبدالناصر، اللواء محمد نجيب. السلاح قبل الخبز[1].

المؤتمر الأول لحزب الأمة الاشتراكي

عقد (حزب الأمة الاشتراكي) مؤتمره الأول في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٥١، وحضر المؤتمر حوالى خمسة آلاف شخص من جميع ألوية العراق لعرض منهاج الحزب ومناقشته. ووصلت في اليوم نفسه أنباء اغتيال الملك عبدالله، ملك الأردن، فغطّت على جوّ الاجتماع، ووقفت الوفود جميعاً لمدة خمس دقائق حداداً عليه قبل البدء بالعمل. وقد حال هذا الجو ورهبته دون حدوث أعمال عنف أو ظهور هتافات حماسية متطرفة من جانب المتحمسين من أنصار صالح جبر، أو المندسين على الاجتماع.

وجرى انتخاب اللجنة العامة للحزب، فانتخب المجتمعون ٢٩ شخصاً تألف منهم الجهاز الذي يرسم سياسة الحزب، والمصدر الذي سيستقي منه صالح جبر معظم أعضاء وزارته في حالة توليه الحكم.

وكان خمسة عشر شخصاً من هؤلاء، بمن فيهم صالح جبر، من الشيعة، واثنا عشر من السنّة (بمن فيهم ثلاثة أكراد وتركماني واحد)، واثنان من المسيحيين. أما أصحاب المناصب الرئيسية في جهاز الحزب فكانوا:

الرئيس	صالح جبر	(شيعي)
نائب الرئيس	نظيف الشاوي	(سنّي)
نائب الرئيس الثاني	توفيق وهبي – عضو مجلس الأعيان	(كردي)
السكرتير العام الأول	عزالدين النقيب – نائب لواء ديالى	(سنّي)
السكرتير العام الثاني	رفيق السيد عيسى – نائب المنتفك	(شيعي)
أمين الصندوق	عبدالرزاق الأزري	(شيعي)

1 Full Circle: *The Memoirs of Sir Antony Eden*, Cassell, London 1960, p. 432.

نائب أمين الصندوق عبدالهادي البجّاري – نائب البصرة (شيعي)

ويلاحظ أن خمسة عشر عضواً من الأعضاء التسعة والعشرين في جهاز الحزب، كانوا أعضاء في مجلس النواب خمسة منهم من لواء البصرة، واثنان من الموصل، واثنان من بغداد، ونائب واحد من كل من ألوية ديالى، والحلة، وكربلاء، والديوانية، والكوت، والمنتفك.

أما الأعضاء المنتخبون الثلاثة الذين لم يكونوا من أعضاء مجلس النواب، فكانوا من وجهاء أربيل والسليمانية وكركوك.

وهكذا نجح صالح جبر في تغطية ألوية العراق وتمثيلها في اللجنة الإدارية للحزب.

وكان مما يجلب النظر أن السيد عبدالمهدي، الذي كان أقوى أنصار صالح جبر، لم ينتخب لأي منصب في الحزب، بل كان عضواً اعتيادياً في اللجنة، وكان يبدو أن ذلك كان تنازلاً اضطر صالح جبر إلى قبوله لأجل ضمان الدعم السنّي الكبير.

ومن المحتمل أيضاً أن السيد عبدالمهدي نفسه لم يرغب في أي منصب، لأنه كان يرى نفسه أعلى مكانة من أن يكون واحداً من ٢٨ عضواً، وهو أقدم منهم جميعاً في الوزارة، إذ أنه كان وزيراً للمعارف للمرة الأولى في سنة ١٩٢٨ في وزارة جعفر العسكري الثانية. ولذلك فضّل البقاء في موقع أشبه بالأب الروحي للحزب، والسند القوي لصالح جبر من وراء الستار.

وصدرت للحزب جريدتان يوميتان تنطقان بلسانه وتعبران عن سياسته، إحداهما صباحية وهي **الأمة** التي أنيطت رئاسة تحريرها برفيق السيد عيسى[1]، والأخرى مسائية اسمها **النبأ** التي كان عبدالهادي البجّاري رئيساً لتحريرها.

المؤتمر العام لحزب الأمة الاشتراكي وخطاب صالح جبر

بعد تأسيس "حزب الأمة الاشتراكي" بأربعة أشهر تقريباً، عقد الحزب مؤتمره العام

١ رفيق السيد عيسى، وهو ابن أخي السيد عبدالمهدي المنتفكي وصهره، درس في كلية الحقوق في بغداد ومارس المحاماة. أصدر سنة ١٩٤٤ مجلة باسم **عالم الغد**. انتخب نائباً عن المنتفك في آذار ١٩٤٧ وأعيد انتخابه في حزيران ١٩٥٠ وأيار ١٩٥٨. وانصرف بعد انقلاب تموز ١٩٥٨ إلى المحاماة. توفي في بغداد سنة ١٩٩٨.

يوم الأربعاء ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥١، وافتتح المؤتمر رئيسه صالح جبر بخطاب مفصل عرض فيه مبادئ الحزب وأهدافه، واستهلّ خطابه قائلاً:

> باسم الله تبارك وتعالى أفتتح مؤتمركم الكريم مرحباً بكم جميعاً، شاكراً لكم شعوركم الوطني الفيّاض الذي حملكم من أقصى الشمال حتى أقصى الجنوب على حضور هذا المؤتمر لتجتمعوا إخواناً مخلصين تظللهم راية الوحدة المقدسة، ويؤلف بين قلوبكم الشعور الوطني، وتوحّد كلمتكم وآراءكم مبادئ حزبكم ورسالته في الخدمة الوطنية الصادقة.

وشرع صالح جبر بعد ذلك بعرض أهم القضايا التي كان لها الأثر البعيد على كيان دول العالم كافة، وقال إن أهم هذه الأحداث هي كارثة فلسطين التي أدت إلى ضياع جزء غالٍ من أجزائه وتشريد ألوف من أبنائه. وقال إن كارثة فلسطين والمصير المؤلم الذي آلت إليه نتيجة السياسة الخاطئة للحكومات العربية وجامعتها في معالجة هذه المشكلة، إضافة إلى مساندة الدول الكبرى، وخاصة أميركا وإنكلترة، دون مراعاة لقواعد الحق والقانون الدولي والمعاهدات التي تربطهما ببعض الدول العربية، وللتضحيات التي بذلتها الأقطار العربية في الحربين العالميتين الأولى والثانية. وأشار إلى اهتمام الحزب بموضوع فلسطين ودعوته الدول العربية إلى الوقوف موقفاً حازماً صلباً للحيلولة دون تنفيذ قرار التقسيم، ذلك القرار الذي تم تنفيذه مع استهانة صارخة بكل الدول العربية والإسلامية.

ثم أشار صالح جبر في خطابه إلى حاجة الدول العربية إلى تقوية الروابط في ما بينها لدرء الأخطار التي تواجهها، وخصوصاً الخطر الصهيوني، وإلى استهداف الحزب تنظيم العلاقات بين العراق والدول العربية الأخرى على أساس اتحاد سياسي (فدرالي)، وأشار إلى عناية الحزب بموضوع الاتحاد بين العراق وشرقي الأردن في بيانه الذي دعا فيه إلى تحقيق هذا الاتحاد، كما أشار إلى تأييد الحركات التحريرية في البلاد العربية غير المستقلة، ومساعدة العرب إلى المغرب الأقصى على نيل حقوقهم واستقلالهم.

ثم أشار صالح جبر إلى النزاع الذي كان قائماً في تلك الآونة بين مصر وبريطانية،

ذلك النزاع الذي حمل الحكومة المصرية على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وذكّر المؤتمر برسالة التأييد التي أرسلتها اللجنة المركزية للحزب إلى النحاس باشا مؤيدة موقف مصر وحقوقها المشروعة، ثم أشار إلى ضرورة إقامة أحسن العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول المجاورة، وأعرب عن تمنياته للجارة إيران بالنجاح في نيل حقوقها المشروعة (وكانت إيران في ذلك الوقت تجتاز مرحلة قلقة بعد تأميم مصدّق للنفط الإيراني ووضع ميثاق الشركة الوطنية الإيرانية للنفط، وإقالة شاه إيران لحكومة مصدّق، ثم اضطراره إلى مغادرة إيران، ثم عودته إليها بمساعدة الحكومة الأميركية، واعتقال مصدّق ومحاكمته).

وانتقل صالح جبر بعد ذلك إلى موضوع رئيسي بالنسبة للعراق، وهو العلاقات مع بريطانية ومعاهدة سنة ١٩٣٠ التي كانت لا تزال قائمة بينهما بعد فشل محاولة تعديلها واستبدالها في عهد وزارته بمعاهدة بورتسموث. وقال إن الحزب يرى أن المصلحة الوطنية والقومية يدعوان إلى العمل على إلغاء تلك المعاهدة، وتوطيد كيان العراق الدولي وتعزيز استقلاله. وأشار إلى "مشروع الدفاع المشترك" الذي تقدمت به بريطانية وأميركا وفرنسة وتركية إلى الدول العربية، وإلى ضرورة دراسته من قبل جامعة الدول العربية، وصرّح برفض الحزب كل ما من شأنه تحديد سياسة الدول العربية وكرامتها واستقلالها.

أما في السياسة الداخلية، فأبدى صالح جبر أن الحزب يهدف إلى تعزيز الحياة الديموقراطية في البلاد، وتعديل قانون الانتخابات على أساس الانتخاب المباشر، والمناطق الانتخابية الفردية، ودعم الحياة الحزبية، وشجب صالح جبر استغلال النفوذ الحكومي في سبيل المصالح الحزبية، وأكد على أهمية تقوية الوحدة العراقية، والقضاء على كل ما من شأنه تصديع كيان تلك الوحدة.

وأكد صالح جبر على أهمية إعمار البلاد، واستثمار ثرواته، وتوزيع ثمرات الإنتاج توزيعاً عادلاً، وأبدى أن الحزب يسعى لزيادة الدخل الفردي، ورفع مستوى المعيشة لأبناء الشعب، وقال إن الاتفاقيات المعقودة بين شركات النفط والحكومة العراقية قد تمت في ظروف لم يكن العراق فيها مخيّراً، وان الشعب تحمّل هذا الإجحاف على مضض، وأكد على وجوب تمتع الشعب تمتعاً كاملاً بخيرات بلاده، وقال إن الحزب

يرى أن العراق يجب أن يحصل على منفعة من نفطه لا تقلّ عن أعلى نسبة من المنافع التي ستحصل عليها الدول الأخرى المجاورة.

ثم أشار صالح جبر في خطابه إلى توجيه سياسة البلاد المالية والاقتصادية ووجوب إعادة النظر في نظام الضرائب، وتعميم الملكية الصغيرة، وتحديد ما يمكن أن يملكه الفرد من الأراضي الزراعية، ووضع حد لاستغلال النفوذ في اقتطاع الأراضي الأميرية، والقيام بمشروعات الري ودرء أخطار الفيضان.

وتطرّق صالح جبر بعد ذلك إلى ضرورة وضع خطة لتصنيع البلاد، ووجوب تصحيح اتجاه "مجلس الاعمار" الذي انتقد مساره، وأشار إلى وجوب معالجة الفقر والجهل، ومكافحة البطالة بإقرار مبدأ "الضمان الاجتماعي"، وضرورة اتباع سياسة صحية توفر لأبناء الشعب سبل الوقاية والعلاج ومكافحة الأوبئة.

وأخيراً تناول صالح جبر في خطابه "نظام دعاوى العشائر" الذي كان لا يزال قائماً، وقال إن ذلك النظام لا يتفق مع روح العصر، وأن من الضروري إلغاؤه وسنّ قانون موحّد يخضع أبناء الشعب كافة دون التمييز بين مدنيين وعشائريين. وأشار في الختام إلى ضرورة إصلاح الجهاز الحكومي، ومكافحة الفساد والرشوة، ورفع مستوى معيشة الموظفين، وإعادة النظر في قوانين الخدمة، واعتبار الكفاءة أساساً في التعيين والترفيع.

وهكذا لم يدع صالح جبر في خطابه شأناً من شؤون البلاد الأساسية والإدارية والاجتماعية إلا وتناوله وأعرب عن اعتزام الحزب على معالجته في حالة توليه مسؤولية الحكم في البلاد، ولكن الظروف لم تتهيأ لذلك، وعاجله الأجل بعد سنوات قلائل لتبقى تلك الأفكار والمشروعات من دون تنفيذ.

مذكرة مهمة عن الأوضاع في العراق

شهدت البلاد العربية منذ سنة ١٩٤٨، ووقوع نكبة فلسطين، سلسلة من الأحداث التي هزّت كيانها وزعزعت نفوس أبنائها. وقد بدأت هذه الأحداث بانقلاب حسني الزعيم في سورية، فانقلاب سامي الحناوي، فانقلاب أديب الشيشكلي، ثم اغتيال

رئيس وزراء لبنان رياض الصلح في أعقاب زيارته إلى عمان، ثم اغتيال الملك عبدالله، والانقلاب العسكري في مصر (وإن أصرّ القائمون به على تسميته بالثورة) والإطاحة بالملكية وإعلان النظام الجمهوري ثم الانقلاب اللبناني الذي أطاح بحكم الشيخ بشارة الخوري في لبنان.

وإزاء هذه الأحداث المتتالية شعرت الأحزاب السياسية في العراق بأن عليها مسؤولية تاريخية خطيرة، وأن لا بد من اتخاذ موقف صريح وحاسم لمواجهتها، ولكنها بطبيعة الحال لم تكن لتمتلك أية وسيلة لتعديل الأوضاع التي تواجهها بيدها، فكان لا بد لها من اللجوء إلى أضعف الإيمان، ومعالجتها بلسانها. ولذلك قررت أن تقدم إلى الوصيّ على العرش مذكرات تعرض فيها ما يجول في خواطر الشعب، وما يتحدث به أبناؤه حول ضرورة معالجة الأوضاع الخطيرة والحساسة التي تمر بها البلاد العربية، بما فيها العراق، وذلك بتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تتطلبها الأوضاع وتلحّ الحاجة إليها.

وكان من المطالب الرئيسية التي تدور في أذهان رجال الأحزاب العراقية، والتي يعتقدون أنها ضرورية لمعالجة الأوضاع التي تواجهها البلاد العربية، والعراق بصفة خاصة، هي: تعديل القانون الأساسي بما يضمن في نصوصه سيادة الشعب، ويوقف سلطات الدولة عند الحد الذي يجب أن لا تتعداه، وإلغاء النصوص التي تمنح الملك حق إقالة الوزارة، وتلك التي تجعل مقررات مجلس الوزراء خاضعة لموافقته عليها، وتعديل نظام الانتخابات، والأخذ بطريقة الانتخاب المباشر، وإجراء انتخابات حرة لمجلس يمثّل الشعب تمثيلاً حقيقياً، وتنبثق عنه حكومة وطنية ترتضيها أكثرية الشعب. وكذلك إطلاق الحريات السياسية بما فيها حرية تأليف النقابات العمالية، وإزالة القوانين الرجعية، وتأليف "مجلس دولة" لحماية حقوق المواطنين، وإعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين، وتطهير جهاز الدولة والضرب على أيدي المحتكرين، وإلغاء الإقطاع، وتوزيع الأراضي المستملكة، والأراضي الأميرية على الفلاحين. وهذه بطبيعة الحال مهمات لا يمكن تحقيقها بسهولة، وبين ليلة وضحاها، ولا بد من البدء بتحقيق ما يمكن تحقيقه منها تدريجاً.

وفي ظل هذه الظروف قررت الأحزاب القائمة (الاستقلال والجبهة الشعبية

المتحدة، والوطني الديموقراطي) أن يقدم كل منها مذكرة إلى الوصيّ على العرش تتضمن هذه المطالب والمقترحات. أما "حزب الأمة الاشتراكي" الذي يرأسه صالح جبر، فقد ارتأى أن يقدم مذكرته إلى رئيس الوزراء بدلاً من الوصيّ، لأن ذلك، على قوله، "أدعى إلى المصلحة". وكان رئيس الوزراء هو مصطفى العمري. فقدمها في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٢.

وكانت مذكرة "حزب الأمة الاشتراكي" تدور حول موضوع قانون الانتخابات وضرورة تعديله والأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر الذي هو التعبير الصحيح عن إرادة الشعب. وقد أكدت المذكرة أن الشعب يريد الإصلاح، وأن نصيب حزب الأمة الاشتراكي من هذه الدعوة كان كبيراً. إذ إنه ناشد المسؤولين على إدراك مسؤولياتهم تجاه الحياة الحزبية، ولكنهم صمّوا آذانهم عن شكاواها[١].

وقد أيدت الأحزاب، العلنية والسرية، وكافة التجمعات المعترف بها، مذكرات الأحزاب، ولم يشذّ عن هذا الإجماع إلا "حزب الاتحاد الدستوري" – حزب نوري السعيد – وادعت الجريدة الناطقة بلسان ذلك الحزب أن مجلس الوزراء وحده هو الذي يحق له أن يطالب بتعديل القوانين المختصة.

انشقاق في الحزب

في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣، وبعد أربعة أشهر من تسلّم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية، استقالت وزارة جميل المدفعي (السابعة) فعهد إلى الدكتور فاضل الجمالي – الذي كان رئيساً لمجلس النواب – بتأليف الوزارة الجديدة، فألّفها بعد يومين، وكان من المعروف منذ الإعلان عنها، أنها لن تستطيع إحداث تغيير أساسي في الأوضاع السائدة في العراق، أو إنجاز إصلاحات كبيرة. وعلى الرغم من أنها ضمت عدداً من العناصر الشابة والمثقفة المتحمسة للعمل، فإن معظم أعضائها، مع ذلك، كانوا قليلي التجربة في الحياة العامة والعمل السياسي، ولم يكونوا من مستوى يؤهلهم لتولي مسؤوليات وزارية في حكومة لها أهداف طموحة. بل ان إدخال بعضهم

١ انظر نص المذكرة في الملحق رقم (٦).

في الوزارة قد قلل من هيبتها. ولم يكن خافياً على أحد في العراق في ذلك الوقت أنها كانت "وزارة البلاط".

ومع ذلك فقد قامت وزارة الجمالي بكثير من المنجزات المهمة خلال الفترة القصيرة التي قضتها في الحكم، فقد ألغت الأحكام العرفية، وأعادت الحياة الحزبية، وأخذت بمبدأ حرية الصحافة، وتقدمت بمشروع للإصلاح الزراعي، وبدأت بمعالجة الفساد والرشوة، واهتمت بالناحية الأخلاقية ومنعت دور البغاء.

ولم يخل عهد هذه الوزارة من مشاكل سياسية عديدة، وقد بقيت في الحكم حوالى خمسة أشهر، واستقالت في ٨ آذار (مارس) ١٩٥٤ لأن معظم أعضائها كانوا من غير أعضاء البرلمان، وكان الدستور يقضي بأن "الوزير الذي لم يكن عضواً في أحد المجلسين، لا يبقى في منصبه أكثر من ستة أشهر ما لم يعيّن عضواً في مجلس الأعيان، أو ينتخب لعضوية مجلس النواب قبل ختام المدة المذكورة".

وبعد استقالة الجمالي جرت اتصالات عديدة بشأن الوزارة الجديدة التي ستخلف وزارته، وأخيراً عهد إليه بإعادة تأليف الوزارة، وبقيت وزارته الثانية في الحكم أقل من شهرين واجهت خلالهما مشاكل عديدة أهمها قضية فيضان نهر دجلة الذي هدد العاصمة بصورة لم يسبق لها مثيل منذ سنوات عديدة، وكان من أخطر الفيضانات التي تعرّضت لها مدينة بغداد في العصر الحديث.

وقد تسرّبت المياه إلى الكثير من الدور والمؤسسات الحكومية وأغرقت مساحات كبيرة من العاصمة.

وعقد في بغداد في مساء ٢٩ آذار (مارس) ١٩٥٤، اجتماع حضره عدد من رؤساء الوزارات السابقين والوزراء والمسؤولين وبعض النواب والأعيان، واتخذ مجلس الوزراء قراراً بإخلاء مدينة بغداد المهددة، ونقل الشيوخ والمرضى والأطفال من المناطق المجاورة للسدود الشرقية في جانب الرصافة إلى جانب الكرخ. وكان عدد سكان بغداد في ذلك الوقت نحو ثلاثة أرباع المليون يسكن ثلثاهم في جانب "الرصافة" والثلث الآخر في جانب الكرخ.

وسأل وزير الداخلية سعيد قزّاز مهندس الري البريطاني الذي كان حاضراً في الاجتماع عن درجة الخطر المحدق بالعاصمة فأجاب المهندس بأنها قد تبلغ ٩٥

بالمائة. وارتأى جميع الحاضرين تقريباً وجوب إخلاء جانب "الرصافة"، وكان صالح جبر ممن حضروا هذا الاجتماع، فقال: "إن نخوة أهل الكرخ تسمح بإيواء سبع عائلات في كل دار من دورهم. كما قال صادق البصّام، عضو مجلس الأعيان، أن لا بد من إخلاء "الرصافة".

ولكن وزير الداخلية سعيد قزّاز أعلن أنه يخالف هذا القرار ويرى أن تنفيذه سيولّد ارتباكاً قد يؤدي إلى التهلكة.

وحضر الأمير عبدالإله (ولي العهد)[1]، فوجد نفسه بين قرار معظم الحاضرين بإخلاء جانب "الرصافة" ومعارضة شديدة من جانب وزير الداخلية لهذا القرار. وكانت وجهة نظر سعيد قزّاز أن في بغداد على نهر دجلة جسرين فقط (في ذلك الوقت) فإذا حدث أن اصطدمت سيارتان من سيارات الهاربين من الفيضان، فسيحدث ارتباك عظيم وتقع أعمال سلب ونهب، وقد يتعطل أحد الجسرين في أية لحظة بسبب الفوضى، ولذلك ألح في مخالفته لقرار إخلاء العاصمة ملحاَ على أن من سيؤيده سيتحمل هذه المسؤولية الخطيرة. وأصدر بياناً أهاب فيه بالمواطنين إلى التزام الهدوء والشعور بالمسؤولية في تلك اللحظات الحرجة.

وصادف لحسن الحظ أن توقفت الرياح العاتية التي كانت تعبث بالسدود وتهدد العاصمة بالكارثة، وأصدر وزير الداخلية بياناً نفى فيه الأخبار التي سرت عن تهدم بعض السدود، وأعلن زوال الخطر عن بغداد. وهكذا تمكن هذا الوزير الشجاع من إنقاذ العاصمة من الكارثة بالقرار الحاسم الذي اتخذه خلافاً لرأي الآخرين.

وفي هذه الأثناء كان الملك فيصل الثاني والأمير عبدالإله يقومان بزيارة رسمية إلى باكستان تلبية لدعوة من حاكمها العام. وكان يصحبهما في هذه الزيارة نوري السعيد، فغادروا بغداد في ١٢ آذار (مارس) ١٩٥٤، فلما عادوا إلى بغداد وجدوا أن وزارة الجمالي تواجه انتقادات شديدة في البرلمان بسبب فشلها في اتخاذ الإجراءات الكافية لمعالجة حادث الفيضان. واضطر الجمالي أخيراً إلى تقديم استقالته في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٥٤، رافضاً ما طلب إليه من البقاء في الحكم إلى أن يحلّ الملك البرلمان.

---

١ انتهى عهد الوصاية بتولي الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية في الثاني من أيار ١٩٥٣، وأصبح الأمير عبد الإله يلقّب بولي العهد.

وعلى أثر استقالة وزارة الجمالي الثانية، فاتح الأمير عبدالإله (وليّ العهد) نوري السعيد بالتهيؤ لتأليف الوزارة التي ستخلفها بسبب حيازته على الأغلبية الساحقة في مجلس النواب. وشرع نوري السعيد في اتصالاته ففاتح أحمد مختار بابان وفاضل الجمالي وعبدالوهاب مرجان وعلي ممتاز الدفتري وكلّفهم الاشتراك في وزارته، فاعتذروا جميعاً عن عدم التعاون معه. وقيل في حينه أن الأمير عبدالإله هو الذي أوعز إليهم بذلك بقصد إحباط مساعي نوري السعيد وإحراجه، فغضب نوري السعيد واستنتج أن هناك مؤامرة ضده، وربما كان الأمير عبدالإله وراءها، فاعتذر عن عدم تأليف الوزارة وغادر العراق[١].

ولا شك أن الأمر كله يكتنفه شيء من الغموض، لأن الأمير عبدالإله إذا لم يكن راغباً في تأليف نوري السعيد للوزارة، فلماذا كلّفه بها، بينما كان بوسعه أن يكلف أي شخص غيره فتنتهي المشكلة بسلام.

وعلى أثر اعتذار نوري السعيد قام الملك فيصل الثاني والأمير عبدالإله ولي العهد باستشارات واسعة، وشاع أخيراً أن أرشد العمري، عضو مجلس الأعيان ورئيس الوزراء السابق، كلّف تأليف الوزارة، وقد ألّفها فعلاً في ٢٩ نيسان (ابريل) ١٩٥٤، واشترك فيها الدكتور فاضل الجمالي وزيراً للخارجية بعد أن سبق له أن رفض هذا المنصب عندما كلفه به نوري السعيد، وكان أرشد العمري يؤكد أن وزارته كانت وزارة انتقالية.

وكان أول عمل قامت به وزارة أرشد العمري هو حل مجلس النواب قبل أن تجابهه مرة واحدة.

---

١ نفى الدكتور فاضل الجمالي أن الأمير عبدالإله كان وراء اعتذار أولئك الأشخاص عن عدم الاشتراك في الوزارة التي حاول نوري السعيد تشكيلها. وجاء في كتابه **مواقف وعبر في سياستنا الدولية** ما يأتي:

"... بعد استقالتي من الوزارة كلّف الملك السيد نوري السعيد بتشكيل الوزارة، فاستدعاني للمشاركة فيها فاعتذرت قائلاً: كيف أستطيع أن أجابه مجلساً نيابياً كنت الداعي لبقائه وعدم حلّه، فكافأني بالجحود وعدم التأييد. ثم كلّف السيدين أحمد مختار بابان وعلي ممتاز (وكان الاثنان عضوين في وزارتي الثانية) فاعتذرا أيضاً، فلم يشكل نوري السعيد الوزارة ظاناً أن عدم مشاركتنا كان بإيعاز من البلاط الملكي. وفي الحقيقة لم يكن للبلاط أي دخل باعتذارنا نحن الثلاثة".

الدكتور محمد فاضل الجمالي، **مواقف وعبر في سياستنا الدولية**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس (بلا تاريخ)، ص٢٦٦.

وقابلت الأحزاب السياسية تأليف هذه الوزارة باستنكار شديد ومعارضة قوية بسبب الأعمال الاستفزازية التي قام بها رئيسها وأقطابها في وزارته السابقة.

ورفع "حزب الاستقلال" و"الحزب الوطني الديموقراطي" عريضة إلى الملك طالبا فيها بإعفاء هذه الوزارة، كما نشر الحزبان بياناً إلى الشعب تضمن طلبات عدة، هي: (١) إطلاق الحريات العامة (٢) الدفاع عن حرية الانتخابات (٣) رفض جميع الأحلاف العسكرية الاستعمارية والمساعدات العسكرية الأميركية (٤) تحقيق العدالة الاجتماعية وإنهاء دور الإقطاع (٥) العمل على إزالة آثار الفيضان الأخير.

وأصدر حزب "الجبهة الشعبية المتحدة" بياناً حدد فيه موقفه من الانتخابات الجديدة، وغمز قناة الوزارة. أما "حزب الأمة الاشتراكي" فقد أصدر البيان التالي الذي أعلن فيه قراره بالاشتراك في الانتخابات:

> جعل حزب الأمة الاشتراكي من أول أهدافه، تعزيز الحياة الديموقراطية في البلاد عن طريق الانتخابات الحرة التي تنبثق عنها مجالس نيابية تمثل الشعب تمثيلاً صادقاً. على هذا الأساس، ولما رافق الانتخابات النيابية السابقة من تدخلات سافرة، وتزوير مفضوح لإرادة أفراد الشعب العراقي، فقد قاطع حزبنا تلك الانتخابات، وطالب بحل المجلس النيابي الذي تم جمعه بالطرق التي يعرفها الرأي العام، وقد ألحف بتحقيق هذا المطلب حتى تبلور وأصبح مطلباً شعبياً أيدته أغلبية الأحزاب السياسية، وكافة طبقات الشعب العراقي، فاستجاب المسؤولون أخيراً لهذا المطلب الشعبي، وصدرت الإرادة الملكية السامية بحل المجلس وإجراء الانتخابات النيابية وتألفت الوزارة الحاضرة لتحقيق هذه الغاية، بعد أن قطعت على نفسها وعداً بإفساح المجال لأفراد الشعب العراقي بممارسة حقوقهم الانتخابية في جو من الحرية، بعيداً عن المحاباة والتدخلات الحكومية لمصلحة بعض المرشحين ضد البعض الآخر.
>
> ولذلك وتمشياً مع السياسة الإيجابية التي سار عليها حزبنا في معالجة قضايا البلاد العامة، فقد قررنا الاشتراك في الانتخابات على أساس المبادئ الاشتراكية التي تضمنها منهاج حزبنا، والتي أعلناها للرأي العام

بصراحة في جميع المناسبات، تلك المبادئ التي من أهم أهدافها رفع مستوى المعيشة لكافة أفراد الشعب، وترصين استقلال البلاد، وتعزيز كيانها الدولي، والعمل على تحقيق الاتحاد بين الأقطار العربية، وتطهير الجهاز الحكومي، وإفساح المجال أمام العناصر الصالحة من الشباب لتحمل المسؤوليات، والقيام بالخدمات التي تتطلبها أمتهم وبلادهم.

على هذا الأساس، ولهذه الأسباب، فقد قرر حزبنا خوض المعركة الانتخابية، وهو في الوقت الذي يأمل فيه أن تبر الحكومة بوعدها الذي قطعته على نفسها، بإجراء الانتخابات في جو من الحرية، يمكّن كافة أفراد الشعب العراقي من ممارسة حقوقهم الدستورية، وانتخاب من يريدون انتخابه لتمثيلهم في المجلس النيابي القادم، فإنه سيراقب الأوضاع بكل يقظة وحذر، وسيتخذ المواقف التي يراها ضرورة لحفظ مصلحة البلاد العامة، ومصلحة حزبنا والله الموفق لما فيه الخير والفلاح.

رئيس حزب الأمة الاشتراكي

٧ مايس ١٩٥٤ م صالح جبر

ولما أجريت الانتخابات وظهرت نتائجها، حصل "حزب الأمة الاشتراكي" على ٢١ مقعداً، مقابل ٥١ مقعداً حصل عليها أعضاء "حزب الاتحاد الدستوري" - حزب نوري السعيد - و٢٥ من المستقلين، و٦ من أعضاء "الحزب الوطني الديموقراطي". كما حصل "حزب الاستقلال" على مقعدين فقط، وبذلك أصبح حزب نوري السعيد يتمتع في المجلس الجديد بأغلبية ساحقة تمكّنه من التفوّق على جميع الفئات المعارضة له مجتمعة.

وكان نوري السعيد لا يزال في أوروبا عند ظهور نتائج الانتخابات فأبلغه بها خليل كنّة. ويقول خليل كنّة أن نوري السعيد صعق عندما سمع بهذه النتيجة لأنه لم يجد الأكثرية التي حصل عليها الحزب كافية، فأبرق إليه بأن يتخذ قراراً بحل (حزب الاتحاد الدستوري) بدون أي تردد[1].

ورفعت الجبهة الوطنية التي اشترك فيها (حزب الاستقلال) و(الحزب الوطني

١ عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، الجزء التاسع، ص١٢٢.

الديموقراطي) وممثلون عن العمال والطلاب والمحامين والأطباء والفلاحين، كتاباً إلى وزير الداخلية اتهموا فيه الحكومة بالتدخل في الانتخابات عن طريق الإرهاب والتزوير، وطالبوا بتنحية الوزارة عن الحكم.

أما رئيس الوزراء أرشد العمري فقد استقال بعد انتهاء عملية الانتخابات بحجة أن وزارته كانت انتقالية، وأن مهمتها قد انتهت. واستُدعي نوري السعيد من أوروبا وعُهد إليه بتأليف وزارة جديدة، فكانت وزارته الثانية عشرة.

وقد حاول نوري السعيد أن يشرك في وزارته بعض الشخصيات السياسية من خارج حزبه، ولا سيما من المستقلين، إضافة إلى بعض أعضاء "حزب الأمة الاشتراكي"، ولكنه فشل في تحقيق هذه الرغبة، فقرر أن يؤلف الوزارة من أنصاره ومؤيديه، إضافة إلى الأعضاء الرسميين في حزبه. وكان بين الذين كلفهم الاشتراك في وزارته الدكتور فاضل الجمالي، وزيراً للخارجية، بسبب علاقاته الطيبة مع البلاط الملكي، وصالح جبر، إضافة إلى خبرته الواسعة، ولكن الجمالي اعتذر مرة أخرى. وقد ذكر بعد ذلك في كتابه **ذكريات وعبر** أنه "امتنع عن قبول الوزارة لأنه رفض أن يتبنّى تشريعاً اقترحه نوري السعيد يقضي بفرض قيود على الأحزاب والصحافة وسحب الجنسية العراقية من (العناصر المخربة)"[1].

وعلى أثر ذلك عهد نوري السعيد بوزارة الخارجية إلى موسى الشابندر، وزير خارجية رشيد عالي الكيلاني الذي كان إدخاله في الهيئة المؤسسة لحزب الاتحاد الدستوري سبباً في امتناع صالح جبر عن التعاون مع نوري السعيد في تأسيس حزبه، كما وردت تفاصيله في مكان آخر.

وكان أول إجراء اتخذته وزارة نوري السعيد حل المجلس النيابي بحجة أن الأغلبية التي حصل عليها لم تكن كافية. وعلى الرغم من حصول المعارضة على أحد عشر مقعداً فقط، فقد ضاق صدر نوري السعيد بهذه النسبة الضئيلة إزاء الأغلبية الساحقة التي حصل عليها، ووجد أن هذا العدد كان "أكثر مما يمكّنه من العمل وتنفيذ سياسته بسهولة".

---

١ الدكتور محمد فاضل الجمالي، **ذكريات وعبر**، دار الكتاب الجديد، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٦٥، ص٢٣٦.

أما الإجراء المهم الثاني الذي اتخذته وزارة نوري السعيد الجديدة فهو تعطيل الأحزاب السياسية "ليتسنى للوزارة قطع مراحل عملها بهدوء" على حد تعبيره. وتنفيذاً لهذه الفكرة فقد بدأ بتعطيل حزبه "حزب الاتحاد الدستوري" بحجة "إفساح المجال لتمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً، دونما تفريق أو تحيّز، وتمكين أفضل العناصر من دخول البرلمان الجديد دون تكتلات حزبية".

وعلى أثر هذا القرار شعر حزب "الجبهة الشعبية المتحدة" أن بعض أعضائه يحاولون التهرّب من ميدان العمل الحزبي ويفضلون السير في ركاب السلطة، فقررت "الجبهة" برئاسة الشيخ محمد رضا الشبيبي، وقف أعمال حزبهم حتى إشعار آخر، وأن يكون اشتراك الأعضاء في الانتخابات النيابية على مسؤوليتهم الشخصية.

وكان صالح جبر، رئيس "حزب الأمة الاشتراكي" خلال هذه الأحداث خارج العراق، فارتأى نائبه السيد عبدالمهدي مقاطعة الانتخابات التي ستجريها وزارة نوري السعيد، ولكن نائب رئيس الحزب، توفيق وهبي وعدداً آخر من أعضائه، قرروا وقف أعمال الحزب، أسوة بحزبي "الاتحاد الدستوري" و"الجبهة الشعبية المتحدة"، وأصدروا البيان الآتي:

> لقد دلتنا التجارب على أن خدمة البلاد الصحيحة تحتاج إلى تضحيات في مقدمتها نبذ الخلافات الشخصية بين أبناء هذه الأمة. ولما كان "حزب الأمة الاشتراكي" بغالبية أعضائه يؤمنون كل الإيمان بضرورة خدمة إيجابية، يتعسّر عليهم أداؤها مع بقاء الحزب بوضعه الحاضر، لا سيما بعد الظروف العصيبة التي مرّ بها، الأمر الذي جعلني استشير لفيفاً غير قليل من زملائي أعضاء اللجنة العليا، وارتأينا على أن المرحلة الخطيرة التي تمرّ بها البلاد، والوضع الحرج الذي صار إليه الحزب، يقتضي حل الحزب، والسماح لمن يأنس في نفسه الكفاءة من أعضائه خوض المعركة الانتخابية. لذا فقد اتفقنا على حلّ الحزب، وخوض المعركة الانتخابية الحالية بصفة شخصية.
>
> توفيق وهبي

ولما بلغ صالح جبر - الذي كان خارج العراق - هذا القرار الذي أصدره نائبه مع فريق من أعضاء الحزب في غيابه وبدون استشارته، قابله بالاستغراب والانزعاج، وسارع بالعودة إلى بغداد حيث جمع الهيئة العليا للحزب، وأصدر القرار الآتي:

استأنفت الهيئة العليا لحزب الأمة الاشتراكي اجتماعها في الساعة السابعة من مساء يوم الجمعة الموافق ١٩٥٤/٨/٢٠ برئاسة الرئيس السيد صالح جبر، وحضر الاجتماع كل من السادة: عبدالمهدي، ونظيف الشاوي، وأحمد الجليلي، وحنا خياط، وعبدالحميد رشيد، وعبدالقادر أسعد، وعبدالهادي البجاري، وصالح بحر العلوم، وجعفر المقوطر، وجعفر القزويني، وعبداللطيف آغا جعفر، وسالم آغا جعفر، وسامي شوكت، وأدور جرجي، وسلمان الإبراهيم، ورفيق السيد عيسى، ولم يحضر الاجتماع كل من السادة: محمد النقيب، وحسن السهل، ومكي الشربتي، وجواد جعفر، ورشيد الصوفي، لوجودهم خارج العراق، وكذلك الشيخ حبيب الطالباني لمرضه وعدم استطاعته المجيء إلى بغداد. وبعد أن استعرضت الهيئة أوضاع البلاد الراهنة بصورة عامة، وأوضاع الحزب بصورة خاصة قررت بالإجماع ما يلي:

١ - فصل السادة: توفيق وهبي، وكمال السنوي، وفاضل معله، أعضاء الهيئة العليا من عضوية الحزب، وذلك بالاستناد إلى الفقرة (ج) من المادة (٨٣) والمادة (٨٦) من النظام الداخلي، ولقيامهم بعمل يعتبر خروجاً على نظام الحزب الداخلي.

٢ - تفويض فخامة الرئيس بإذاعة البيان الذي سيحدد فيه موقف الحزب من الانتخابات النيابية.

٣ - اجتمعت الهيئة المركزية وقررت فصل السيد عدنان القاضي عضو الهيئة الإدارية لفرع بغداد من عضوية الحزب، وذلك بالاستناد إلى الفقرة (ج) من المادة (٨٣) والمادة (٨٥) من النظام الداخلي، ولقيامه بعمل يعتبر خروجاً على نظام الحزب الداخلي.

السكرتير العام

ويقال إن نوري السعيد كان وراء ذلك الانشقاق الذي حدث في صفوف حزب خصمه صالح جبر، بدليل أن الذين فصلوا من الحزب قد أصبحوا نواباً في الانتخابات التي أجراها نوري السعيد بعد ذلك، مكافأة لهم على موقفهم.

فإذا صح ذلك، يكون نوري السعيد قد استطاع بمناوراته، مستغلاً غياب صالح جبر عن العراق، أن يفتت حزبين سياسيين قد يقفان في وجه سياسته ويخلقان له المتاعب والمشاكل.

بيان لحزب الأمة الاشتراكي

على أثر الانشقاق الذي حصل في صفوف "حزب الأمة الاشتراكي" وفصل عدد من أعضاء الحزب لاتخاذهم قراراً بحل الحزب في غياب رئيسه صالح جبر وبدون علمه أو استشارته، عقد الحزب اجتماعاً سياسياً في يوم ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٥٤ تدارس فيه موقف البلاد السياسي والمشروعات التي أعدتها الوزارة الجديدة لتقديمها إلى المجلس النيابي، وقرر الحزب مقاطعة الانتخابات النيابية الجديدة، وفوّض رئيسه بإصدار بيان مفصّل بذلك. فأذاع صالح جبر رئيس الحزب البيان الآتي:

إلى الأمة العراقية الكريمة:

لقد كان منتظراً أن يؤلف فخامة السيد نوري السعيد وزارته الأخيرة بالشكل الذي ألفت فيه، بعد أن حاز "حزب الاتحاد الدستوري" على أكثرية نسبية في المجلس النيابي، بصرف النظر عن كيفية تكوين هذه الأكثرية، وعن الطريقة التي اتبعت في جمعها. غير أن الذي لم يكن منتظراً، هو زجه المقام الأعلى بتوجيهه إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، إثر تكليفه بتأليف الوزارة، كتابه المؤرخ ١٩٥٤/٧/٣١ والذي ضمنه أموراً عديدة في السياستين: الخارجية والداخلية رغم أنها خطيرة ومستجدة، وأنها تتطلب استفتاء الشعب العراقي عن طريق حل مجلس النواب، وإجراء انتخابات نيابية جديدة، واشتراطه الموافقة على

ذلك مقدماً كأساس لقبوله بتأليف الوزارة.

إن الأمور التي تضمنها كتاب فخامة السيد نوري السعيد لم تكن في الحقيقة من الأمور المستجدة أو الخطيرة التي لم يطلع عليها الرأي العام، والتي تستوجب استفتاء الشعب العراقي بشأنها، خاصة ما كان منها في حقل السياستين: الداخلية والخارجية العربية. فالأمور الداخلية التي نص عليها كتاب فخامته هي من صميم واجبات أية وزارة تتولى المسؤولية، وقد أجمعت على النص عليها مناهج كافة الوزارات العراقية، ولا يختلف في ضرورة العمل على تحقيقها اثنان من أبناء الشعب العراقي، فضلاً عن كونها من الأمور التي أجمع الرأي العام على مطالبة المسؤولين بها في كافة الظروف والمناسبات. فليس هناك من لا يرغب في تطهير جهاز الدولة، وليس هناك من لا يريد تعزيز الروح الوطنية، أو إعادة النظر في قوانين الضرائب، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والانتفاع بموارد البلاد الزراعية والمعدنية، والعناية بالريف العراقي، وتعميم القرى العصرية، وإحياء الأراضي الأميرية، وتعميم الملكية الصغيرة، والعناية بشؤون العمال، ورفع مستواهم المهني والمعاشي، ورفع مستوى المعيشة وتوفير المواد المعاشية لأفراد الشعب العراقي بأرخص الأسعار. فهذه أمور كلها من البديهيات التي يتحتم على كل حكومة تشعر بمسؤوليتها، أن توليها بالغ عنايتها وعظيم اهتمامها، وليس من المعقول أو المتصور أن يكون بين أبناء الشعب العراقي من يعارض في تحقيقها لتكون موضوعاً للاستفتاء، والرجوع إلى أبناء الشعب لمعرفة رأيهم فيها.

أما ما تضمنه كتاب فخامة السيد نوري السعيد بخصوص السياسة العربية الخارجية، وإزالة كافة العوامل التي أدت إلى الضعف والوهن في العلاقات بين الدول العربية، والتي سببت الاحتكاك والتوتر فيما بينها، منذ تأسيس الجامعة العربية، والعمل على توثيق العلاقات مع الدول المجاورة، وتعزيز التعاون بينها وبين الدول العربية

لدفع الخطر الصهيوني، فهي ليست من الأمور المستجدة، وإنما هي كذلك من الأسس التي ترتكز عليها سياسة العراق الخارجية التقليدية. وقد نصت عليها مناهج كافة الوزارات العراقية منذ أن تألفت الجامعة العربية حتى الآن. وليس هذا فحسب، بل تحمس لها الشعب العراقي في جميع الظروف والمناسبات، فلا معنى لاستفتاء أبناء الشعب عنها إطلاقاً.

وأما ما جاء في كتاب فخامة السيد نوري السعيد عن الشؤون الخارجية الأخرى كإشارته إلى الحلف الباكستاني - التركي، والمعاهدة العراقية - البريطانية فإن حزبنا يرى أن لكل وزارة مسؤولة أن تنتهج السياسة الخارجية التي تراها ضامنة لتحقيق ما فيه مصلحة البلاد العامة، غير أن هذه القضايا قد أصبحت من الأمور المعروفة لكثرة بحثها والتعليق عليها، وليس فيها من جديد يدعو إلى الاستفتاء. ومع هذا فلو كان الغرض الحقيقي من حل المجلس هو استفتاء الشعب، كما قيل، لتحتم على الحكومة قبل كل شيء أن تعلن تفاصيل المشاريع التي يراد الاستفتاء عنها، وتنشرها بصورة واضحة في نفس الوقت الذي حلت فيه المجلس النيابي، ليتوفر الشرط الأساسي الذي لا بد منه للاستفتاء، كما هو المألوف دستورياً في كافة الدول ذات النظام الديموقراطي البرلماني، وكما عمل بذلك فخامة السيد نوري السعيد نفسه قبل ربع قرن عندما أعلن نصوص المعاهدة العراقية - البريطانية سنة ١٩٣٠م قبل الانتخابات النيابية بمدة ليست بالقصيرة، فجرت الانتخابات على ضوء نصوصها الصريحة، فما سبب تراجع فخامته عن هذه القاعدة الآن وفي هذا الوقت الذي نما فيه الوعي الشعبي نمواً كبيراً، وتطور فيه النظام الديموقراطي تطوراً ملحوظاً؟

إن حزبنا يعتقد أن السبب الأساسي لحل المجلس النيابي، ليس هو استفتاء الشعب في الأمور التي تضمنها كتاب فخامة السيد نوري السعيد، والتي لا تحتاج إلى الاستفتاء إطلاقاً، وإنما السبب الحقيقي

لهذا الحل هو التخلص من المعارضة التي كانت موجودة في هذا المجلس ليس إلا، ولو أعلن فخامة السيد نوري السعيد هذه الحقيقة، لكان صريحاً وواقعياً، ولما تردد في تصديقه أي فرد من أبناء الشعب العراقي.

إن حزبنا غير آسف على حل المجلس، الذي رافق انتخاباته الكثير من التزوير والتزييف والمخالفات القانونية المفضوحة، والإجراءات التعسفية الشاذة، مما سجل بعضه في المذكرات الاحتجاجية العديدة التي رفعها إلى المسؤولين في حينه، والتي كان عازماً على فضحها وتسجيلها في محاضر المجلس الرسمية، ولو أن هذا المجلس، غير المأسوف على حله، قد حل لهذه الأسباب، وتلت الإشراف على الانتخابات النيابية الجديدة وزارة محايدة حقاً تقدر واجباتها، وتشعر بمسؤولياتها إزاء المواطنين والقانون الأساسي الذي ضمن حقهم في انتخاب من يريدون، لرحبنا بهذا الحل كل الترحيب، ولاعتبرناه عملاً وطنياً سليماً ومشكوراً يدل على تحوّل في ذهنية المسؤولين، واتجاههم اتجاهاً صحيحاً لتمكين المواطنين من التمتع بحقوقهم الدستورية. غير أن الذي يبدو مع مزيد الأسف أن الذهنية التي عرضت البلاد إلى كثير من المتاعب والأزمات، بحيلولتها دون تمتع المواطنين بحقوقهم الانتخابية، لا زالت باقية كما هي، ماضية على سيرتها الأولى، غير معتبرة بالتجارب والأحداث التي مرت بها البلاد في السنوات الأخيرة.

فلو أن هذه الذهنية قد تزحزحت قليلاً عما كانت عليه، لما جاءت إلى الحكم وزارة تشرف على شؤون انتخابات لا يشك فرد عراقي واحد في عدم حيادها، وفي ميولها واتجاهاتها الواضحة المعروفة، بحيث ستوجه الانتخابات الوجهة التي تريدها، وقد مهدت لذلك بالفعل في تعيين الهيئات التفتيشية، وغيرها من الإجراءات للسيطرة على الانتخابات سيطرة تامة.

إن التجربتين الانتخابيتين اللتين مرت فيهما البلاد أخيراً، واللتين أشرفت

فيهما على شؤون الانتخابات حكومتان كان المفروض فيهما أنهما حياديتان، وما رافق ذلك من مخالفات قانونية صريحة، ومن مداخلات سافرة ومفضوحة، وتهديد وتزوير لإرادة أبناء الشعب، والحيلولة دونهم ودون التمتع بحقوقهم الانتخابية، كل ذلك لم يدع مع مزيد الأسف مجالاً لتصديق ما وعد به فخامة السيد نوري السعيد، من أن هذه الانتخابات ستجري في جو تسوده الحرية التامة، يمارس فيه المواطنون أحزاباً وأفراداً حقوقهم الكاملة، وفق أحكام القانون، خاصة وفخامته هو الذي حل المجلس النيابي استبعاداً للمعارضة التي استطاعت أن تشق طريقها إليه، رغم الصعوبات والعراقيل التي وضعت في طريقها.

فإذا كان هذا هو حال الانتخابات على يد مسؤولين مفروض فيهم الحياد فما عسى أن يكون حالها على يد وزارة فخامة السيد نوري السعيد وهي غير محايدة؟

إن حزبنا يعتقد، للأسباب التي بسطناها، بأن الانتخابات التي ستتم على يد هذه الوزارة ليس إنها لا تجري بجو تسوده الحرية كما قيل فحسب، وإنما ستكون على عكس ذلك تماماً، الأمر الذي سيخرجها حتماً عن كونها انتخابات نيابية بالمعنى الصحيح، ولا يجعل للاشتراك فيها أي جدوى أو فائدة.

لهذا فإن حزبنا يعلن للرأي العام العراقي الكريم عدم اشتراكه فيها، ومقاطعته لها، ويدعو المواطنين إلى شجبها والإعراض عنها والله ولي التوفيق.

٢٣ آب ١٩٥٤م صالح جبر: رئيس حزب الأمة الاشتراكي

مذكرة مهمة لصالح جبر مرفوعة إلى الملك

وبدأت الانتخابات - التي أعلن حزب الأمة الاشتراكي مقاطعته لها - في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤، وكانت منذ بدايتها مصحوبة بتدخل حكومي واضح، مما حمل

الكثيرين من المرشحين على الانسحاب من الميدان، ولما أعلنت النتائج ظهر أن مائة وعشرين نائباً، من مجموع مائة وخمسة وثلاثين، قد فازوا بالتزكية، فأصبح ذلك موضوع تندّر الناس. ووصف عبدالرزاق الحسني النتيجة بأنها كانت مأساة لم يشهد تاريخ البرلمان العراقي نظيراً لها[١].

وفي عهد وزارة نوري السعيد الثانية عشرة، اتخذت الحكومة إجراءات أثارت الاستياء حتى بين صفوف الطبقة الحاكمة نفسها، ومنها، مثلاً، غلق الأحزاب السياسية، وتعطيل بعض الصحف، وإسقاط الجنسية العراقية عن عدد من الشيوعيين وتقديمهم إلى المحاكمة. ولم تكن هنالك أحزاب لمعالجة الأوضاع القائمة، وإبداء الرأي فيها، ولا صحف تستطيع أن تعلن معارضتها بصراحة وتنشر الأخبار الحقيقية عن ما يدور في البلد.

جاء في كتاب **فرّق تخسر** لمايكل آيونيديس "... كانت الإجراءات الصارمة التي اضطر نوري السعيد إلى اتخاذها عندما جاء إلى الحكم في عام ١٩٥٤ دليلاً كافياً على وجود توتر شديد في البلاد كان قد استفحل أمره إلى حد كبير حتى قبل الخلافات التي أثارها ميثاق بغداد، وقد كان ثمة انشقاق شديد بين جيل نوري السعيد حول قضية التعاون مع بريطانية عن طريق المعاهدة..."[٢].

ولما كانت الاجتماعات العامة قد منعت، ومجلس الأمة في عطلته الاعتيادية، فقد بدأ هنالك نوع من التعاون بين أقطاب الحزبين المنحلّين (حزب الاستقلال) و(الحزب الوطني الديموقراطي)، ونظّم أقطاب الحزبين المذكورين عريضة قدمت إلى الملك، وقد جاء في نهايتها: "... إن الوضع الراهن لا يجوز استمراره، وإن من الضروري المبادرة إلى تغييره والتمهيد للعمل على إصلاح الوضع الداخلي، وتدارك أخطار السياسة الخارجية..."[٣].

وقد أيّد صالح جبر فكرة العريضة المرفوعة إلى الملك، فقدم إلى الملك بدوره، العريضة الآتية:

---

١ عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٩، ص ١٨٩ - ١٩٩.

٢ مايكل آيونيديس: مهندس مدني بريطاني عمل في العراق عدة سنوات وكان عضواً في مجلس الإعمار، ووضع كتاباً عن العراق بعنوان **فرّق تخسر**، نشر سنة ١٩٦٠. Michael Ionides, *Divide and Lose*, London (Geofrey Bles) 1960, p. 119.

٣ عبدالرزاق الحسني، المرجع السابق، ج ٩، ص ١٦١.

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

سيدي صاحب الجلالة

لا شك أن جلالتكم اطلعتم بعد عودتكم إلى بلادكم على الحالة الراهنة التي تسود البلاد وما وصلت إليه الأوضاع العامة من تدهور وتردّ. فمنذ أن تولت الوزارة الحاضرة مقاليد الحكم والبلاد تسير من سيّئ إلى أسوأ.

لقد افتتحت الوزارة عهدها بأعمال تعدّ خروجاً على أحكام الدستور الذي يقوم على أساسه نظام الحكم في العراق. وقد تمثّلت هذه الأعمال في حلّ المجلس النيابي السابق، ومجيء مجلس مزيّف تم جمعه بطريقة التعيين المفضوح كما هو معلوم لدى كل أحد. ولم تقف الوزارة عند هذا الحد في خرقها أحكام الدستور وإنما حلت الأحزاب السياسية وعطلت الصحف وسلبت حريات المواطنين وكمت أفواه الناس وطاردت الطلاب وحاربت العلم والمتعلمين وأغلقت الكثير من المدارس وخلقت في البلاد حالة شديدة الوطأة من القلق والجزع. ولا يمكن تفسير هذه الإجراءات التعسفية غير القانونية إلا بتفسير واحد هو إقامة حكم دكتاتوري فردي يبدو أن الغرض منه التستر على سوء الأوضاع والفساد والاستغلال وحماية المستغلين. وليس بخاف على جلالتكم أن هذه البلاد لم يسبق لها أن عرفت حكماً من هذا النوع هو ونظام الحكم النيابي الدستوري على طرفي نقيض.

لقد سبق لي يا صاحب الجلالة أن عرضت خطورة هذا الاتجاه على جلالتكم في أكثر من مناسبة وسجلته في محاضر المجلس وضبوطه ولفتّ نظر المسؤولين إلى قلق الشعب المتزايد ونقمته منه وعدم تحمله له. وكذلك نبهتهم إلى العواقب الوخيمة التي ستتعرض لها البلاد نتيجة لاستمراره. غير أن المسؤولين أبوا إلا أن يمضوا في غيهم وضلالهم.

سيدي صاحب الجلالة

باسمي وباسم جميع إخواني العراقيين الذين يشاركونني الرأي

والعقيدة السياسية أرفع إلى مقامكم هذه المذكرة آملين أن تتدبروا الأمور بحكمتكم وعطفكم على إصلاح الأوضاع لتعيدوا إلى أبناء شعبكم النبيل الاطمئنان والاستقرار ولتمكنوهم من التمتع بالحقوق الطبيعية التي ضمنها لهم القانون الأساسي الذي هو دعامة نظام الحكم القائم في البلاد... النظام الذي ينبغي أن نحرص عليه كل الحرص وندفع عنه عوادي السوء.

وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق الاحترام.

بغداد ٢ تشرين الثاني ١٩٥٥م المخلص: صالح جبر

***

ولم تنشر هذه العريضة في الصحف في حينه، ولكن جرى تداولها في الأوساط السياسية على نطاق واسع.

الفصل السابع والعشرون

هل كان صالح جبر طائفياً؟

تعرّض صالح جبر خلال حياته السياسية من وقت لآخر إلى تهمة "الطائفية" التي كان خصومه السياسيون والشخصيون لا يفتأون يرمونه بها، ويحاولون عن طريقها الطعن في شخصه وأعماله وسياسته، حين لا يجدون مطعناً آخر.

و"الطائفية" بمفهومها السائد في العراق (وهو غير مفهومها في لبنان مثلاً) هي تحيّز الشخص إلى أبناء الطائفة الدينية، أو المذهب الذي ينتمي إليه، وبالتحديد، إلى إحدى الطائفتين الشيعية والسنّية، ومحاباته أبناء تلك الطائفة في التعيين للوظائف، ومنح الامتيازات، وتحقيق المصالح، على حساب من هم أحق بها من أبناء الطائفة الأخرى، ومحاولة تعزيز نفوذه بهذه الطريقة، لتأمين السيطرة على الحكم في البلاد لأبناء طائفته. وفي حالة صالح جبر هي تهمة تفضيل أبناء الشيعة وترويج مصالحهم السياسية والاقتصادية ونفوذهم، والتمييز بينهم وبين أبناء الطائفة الأخرى، تحقيقاً لمصالحه، وخدمة لأهدافه السياسية.

فما مدى صحة هذه التهمة؟ وهل كان صالح جبر طائفياً حقاً؟ وما هي مواقفه وأعماله ومقرراته التي يمكن أن تتخذ دليلاً على هذه التهمة؟ وهل كانت لصالح جبر مصلحة حقيقية، سياسية أو شخصية، في أن يكون طائفياً؟

لقد ظهرت المشكلة الطائفية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية وتنصيب فيصل الأول ملكاً، إذ كان عدد أبناء الطائفة الشيعية الذين يشغلون مراكز سياسية ووظائف

حكومية ومناصب عسكرية، يقل كثيراً عن نسبتهم إلى سكان البلاد، أو إلى الذين ينتمون إلى المذهب السنّي. فما هي أسباب ذلك، وهل يعود ذلك إلى مجرّد تحيّز ديني من جانب الحكّام السنّة ضد إخوانهم في الدين الذين ينتمون إلى المذهب الآخر الذي لم يختاروه اختياراً، بل وجدوا آباءهم تابعين له، فورثوه عنهم دون دراسة ولا مناقشة. ولكنهم مسلمون مثلهم، ويؤمنون بفرائض الدين الإسلامي نفسها، بدون أي خلاف جوهري.

ويكاد يكون هنالك إجماع بين الكتّاب والباحثين على أن عدد الشيعة في العراق يفوق عدد السنيين، حتى أصبح ذلك من الحقائق المفروغ منها، على الرغم من عدم وجود إي إحصاء رسمي على أساس طائفي في العراق. ولم يشر أي من الباحثين الذين كتبوا في هذا الموضوع إلى كيفية توصلهم إلى نسبة المنتمين إلى هذه الطائفة أو تلك في غياب أي مصدر أو إحصاء لسكان العراق على أساس طائفي أو عرقي، إذ لا توجد أية استمارة أو وثيقة رسمية – أو غير رسمية – تطلب إلى المواطن العراقي بيان انتمائه الطائفي، أو ترد فيها عبارة "شيعي" أو "سنّي". فليست هنالك في (شهادة الجنسية العراقية)، ولا في (شهادة الولادة) أو (شهادة الوفاة)، ولا في (دفتر النفوس)، ولا في أي سجل من سجلات الحكومة بما فيها سجلات التجنيد، والطابو (الشهر العقاري)، منذ تأسيس الدولة العراقية إلى يومنا هذا، أية إشارة إلى "المذهب" الذي ينتمي إليه المواطن العراقي.

ولذلك كانت حيازة أتباع المذهب الشيعي على الأكثرية بين سكان العراق مجردّ تخمينات عامة، فضفاضة، استناداً إلى كثافة سكان الألوية الجنوبية والشمالية، دون سند إحصائي قاطع.

قال كامل الجادرجي في أوراقه:

كانت الدولة العثمانية تنظر نظرة خاصة إلى الطوائف التي تعتبرها أقليات، ومن تلك الطوائف التي اعتبرت أقلية داخل الدولة العثمانية طائفة الشيعة.

وكان من سياسة الدولة العثمانية تحريم إسناد المناصب الحكومية لأفراد طائفة الشيعة في الأغلب، ولا سيما بالنسبة للمناصب الخطيرة، كما كان من سياسة تلك الدولة الحيلولة دون وصول الشيعة إلى سلك ضباط الجيش. وكانت الدولة في الوقت نفسه تعرقل قبول أولاد الشيعة في المدارس الحكومية.

وكان من نتيجة هذه السياسة أن انصرف الشيعة إلى الأعمال الحرة من تجارة وصناعة

يدوية وأعمال أخرى، كما كان من نتيجة تلك السياسة أيضاً أن انكمش الشيعة على أنفسهم وانعزلوا عن الدولة حتى اعتُبر التعليم الحكومي من ناحيتهم بدعة غير مستحبة بل ومكروهة، وفي بعض الأحيان إلحاداً وكفراً، وأن التعليم الوحيد المسموح به – دينياً – هو التعليم القرآني والفقهي في مدارس المراكز الدينية الشيعية ولدى المعلمين الدينيين المتخرجين في مدرسة النجف الرئيسية. وهذه النظرة إلى التعليم الحكومي وان كانت قد تغيّرت بعد الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ ففتحت طائفة الشيعة لأولادها مدارس تنهج نهج المدارس الحكومية، غير أن ذلك لم يغيّر من جوهر القضية، وقد كان عدد تلك المدارس محدوداً وكفاءتها ضئيلة بالمقارنة مع المدارس الحكومية..."[١].

وقال الدكتور علي الوردي:

"... ولما فُتحت المدارس المدنية في العراق في عهد السلطان عبدالحميد، لم يُدخل الشيعة أبناءهم فيها، فقد كانت الدولة لا تحبّذ دخول الشيعة إلى المدارس لكي لا يطمحوا بعد ذلك إلى الوظائف الحكومية، كما كان الشيعة من جانبهم يحرّمون المدارس الحكومية ويعدّونها مفسدة للدين والأخلاق"[٢].

وعندما فُتحت أبواب الوظائف أمام العراقيين في سنة ١٩٢٠ على أثر تأليف أول وزارة عراقية برئاسة السيد عبدالرحمن النقيب، أصدر الشيخ مهدي الخالصي، أحد علماء الشيعة الكبار، فتوى بتحريم الدخول فيها، واعتبرها بمثابة التعاون مع الكفّار. وكان لهذه الفتوى تأثير على نطاق واسع في أوساط الشيعة، إذ رفض الكثيرون منهم الوظائف التي عرضت عليهم. ومما ساعد في تدعيم تأثير فتوى الخالصي الانتعاش الاقتصادي الذي أخذ يسود البلاد في تلك الفترة، إذ كان الرجل الشيعي يفضّل كسب المال الحلال في السوق، على ما تدرّه الوظيفة الحكومية من مال حرام[٣].

ولذلك كله لم تكن قلّة من عدد الشيعة في وظائف الدولة في بداية تأسيسها إبان العشرينات، نتيجة لسياسة حكومية فقط، بل كانت أيضاً انعكاساً لعزوف الشيعة عن قبول وظائف أو مناصب رسمية، فقد كانت المسألة المتعلقة بشرعية قبول الوظيفة الرسمية في ظل حاكم غير شرعي، معضلة قديمة واجهها شيعة العراق إبان الاحتلال

١ **من أوراق كامل الجادرجي**، ص ٦٣ – ٦٥.
٢ علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، الجزء الثالث، ص ٤٣.
٣ المصدر السابق، ص ٤٤.

البريطاني، وفي أوائل عهد الحكومة الوطنية.

ويطرح الأستاذ عبدالكريم الأزري في كتابه **مشكلة الحكم في العراق** سبباً آخر لقلة مشاركة الشيعة في الجهاز الحكومي في بداية تشكيله، وهو أن الإنكليز كانوا مصممين على استبعاد الشيعة وحرمانهم من المشاركة العادلة في الحكم لأسباب عديدة، أهمها المقاومة العنيفة التي أبدوها ضد الاحتلال البريطاني، والتي تجلّت بصورة خاصة في تنفيذ المخطط الذي كانوا قد أعدّوه إثر إخماد تلك الثورة لإقامة نوع من الحكم غير المباشر في العراق يضمن لهم السيطرة الفعلية من وراء الستار، ويحقق مصالحهم ويقلل من نفقاتهم[١].

ويضيف الأستاذ الأزري إلى ذلك سبباً آخر وهو رغبة الإنكليز "في إثارة النعرات الطائفية بغية الإيقاع بين الطائفتين المسلمتين في البلاد، وشقّ الصف الوطني، وتفتيت الوحدة الوطنية، بقصد تثبيت مركزهم وسيطرتهم الاستعمارية".

ويقول أيضاً، في مكان آخر من كتابه: "إن السياسة الإنكليزية كانت تقف من الأكثرية الشيعية موقفاً سلبياً، بل عدائياً، وكانت تعمل جاهدة لاستبعادهم وحرمانهم من الاشتراك في الحكم"[٢].

ويصعب التوفيق بين ما ذكره الأستاذ الأزري في هذا الشأن، وبين ما هو معروف من أن السير برسي كوكس، المندوب السامي البريطاني والحاكم الفعلي في العراق آنئذ، كان حريصاً على إزالة الغبن عن الشيعة، وعلى إدخالهم في الوظائف الحكومية وإزالة الفوارق الموروثة من العهد العثماني، على الرغم من معارضة رئيس الوزراء السيد عبدالرحمن النقيب (الكيلاني).

والواقع أن السير برسي كوكس كان مدركاً للظروف والاعتبارات التي أبعدت الشيعة عن وظائف الدولة، وحريصاً على إصلاح هذا الوضع وتعديله بإدخال أكبر عدد ممكن من الشيعة فيها. ولكنه كان يواجه عقبتين تعرقلان سبيله، أولاهما فتوى الخالصي، والأخرى امتناع رئيس الوزراء السيد عبدالرحمن النقيب، أو بعض وزرائه، عن التوسّع في قبول أبناء الشيعة في وظائف الدولة. وقد استطاع كوكس أخيراً أن يقنع النقيب

---

١ عبدالكريم الأزري، **مشكلة الحكم في العراق**، لا إشارة إلى مكان الطبع، ١٩٩٧، ص١٣٢.
٢ المصدر نفسه، ص٤٠.

والوزراء بتوظيف عدد منهم، ولكنه لم يستطع أن يقنع الخالصي بالتنازل على فتواه[1].

وفي الوزارة الأولى التي ألّفها السيد عبدالرحمن النقيب في سنة ١٩٢٠، على أثر تأسيس الدولة العراقية، كان هنالك تسعة وزراء، ولم يكن بينهم وزير شيعي واحد. ثم ارتؤي إسناد أحد المناصب الوزارية إلى شخصية شيعية، فاختير محمد مهدي آل بحر العلوم الكربلائي، الملقب "مرزة كجك" وزيراً للمعارف. ولما تقرر بعد ذلك تعيين عدد من كبار وجهاء البلد وزراء بلا وزارة، عيّن اثنا عشر شخصاً لهذه المناصب، كان خمسة منهم من الشيعة.

وكان السير برسي كوكس، ثم الملك فيصل الأول بعد اعتلائه عرش العراق وشروعه في بناء مرافق الدولة الحديثة وأجهزتها، حائرين بين خيارين، كلاهما سيّئ. إذ كان عليهما إما تعيين أشخاص غير مؤهلين، لمجرد كونهم من أبناء الشيعة، إصلاحاً للوضع السابق وتحقيقاً لمبدأ المساواة، على حساب مستوى كفاءة العمل، في بداية عهد الدولة وفي فترة وضع أسسها، لمجرّد القضاء على الفارق، أو الانتظار إلى حين إعداد عناصر مؤهلة من أبناء الشيعة، بصورة تدريجية.

وقد حاول الملك فيصل معالجة هذا الوضع وتصحيحه بفتح المدارس العالية وتشجيع أبناء الشيعة على دخول المدارس الحكومية وتخريج أكبر عدد ممكن منهم، بأسرع وقت ممكن. على أن ذلك كان أمراً لا يمكن تحقيقه بين ليلة وضحاها، ولا بإصدار إرادات ملكية، بل كان يتطلب سنوات عديدة من الإعداد. ولذلك أوصى الملك فيصل بوجوب التساهل في قبول الطلاب الشيعة في "مدرسة الحقوق" التي أعيد فتحها بعد أن كانت مغلقة خلال الحرب، وإرسال آخرين في بعثات حكومية للدراسة في الخارج لسد ما تحتاجه الدولة من موظفين ذوي مؤهلات جيدة بعد عودتهم.

وبعد دراسة أوضاع العراق وإجراء المداولات المكثفة مع مستشاريه من العراقيين والبريطانيين، وعلى رأسهم سكرتيره الخاص ورئيس ديوانه الشيعي اللبناني رستم حيدر، استقرّ الرأي على معالجة هذه المشكلة بصورة تدريجية، وذلك - مثلاً - بتشجيع الأذكياء من شبان الشيعة على الانتماء إلى "مدرسة الحقوق" بقصد تخريج أعداد كافية من المؤهلين للعمل في الحكومة الجديدة التي كان يعمل على بنائها وجعلها دولة عصرية.

---

١ علي الوردي، المصدر السابق، ص ٤٢.

وكلما أكمل عدد منهم دراسته في العراق أو في الخارج، حاول تطعيم مرافق الدولة بهم بقصد إصلاح الوضع الذي كان امتداداً لما كان عليه في العهد العثماني.

ومع ذلك فقد بقي الفارق ملحوظاً لعدم إمكان إزالته في مدة قصيرة. وكان صالح جبر أحد أبناء الشيعة الذين أكملوا دراسة الحقوق، وتدرّجوا في الوظائف القضائية والإدارية، ومن الذين أظهروا كفاءة عالية. وقد أصبح من مثقفي الشيعة، وتمكن من التدرّج في الوظائف والمناصب بسبب جديته في العمل، وطموحه، ورغبته في الاستزادة من المعرفة بمواصلة القراءة والإفادة من تجاربه. ولما عيّن في الوظائف التي بدأ حياته فيها، لم يكن تعيينه فيها بسبب انتمائه إلى الطائفة الشيعية، بل لجدارته، وكفاءته، ولحاجة الدولة الجديدة إلى أمثاله من الشبان المتعلمين.

وقد دأب البعض في العراق، وخصوصاً من أبناء السنّة، على اتهام كل شيعي تقدم في سلم وظائف الدولة، أو ارتقى إلى مناصب مهمة، بأن تعيينه كان نتيجة لـ(الطائفية) حين لا يجدون فيه مطعناً آخر، ولم يكد يسلم من هذه التهمة أي شيعي شغل منصباً مهماً، بمن فيهم رستم حيدر الذي يتهمه كثير من العراقيين بتعزيز الطائفية في العراق، والتحيّز للشيعة، بما عرف عنه من ذكاء ودهاء. والواقع أن رستم حيدر، حسب شهادة أقرب أصدقائه لمؤلف هذا الكتاب قبل وفاته بمدة قصيرة، لم يكن طائفياً بالمعنى الضيق القائم على التمييز بين أبناء البلد على أساس مذاهبهم الدينية، أو التحيّز لأبناء طائفة معينة، ولم يكن ذلك ممكناً لشخص في مثل ثقافة رستم حيدر الذي تعلّم في أرقى المدارس والجامعات في باريس، وكان رجلاً متفتّح الذهن عصري الرؤية، ولكنه كان يدرك بذكائه الشديد ونظره البعيد أن الشيعة في العراق حُرموا من فرص التعليم خلال العهد العثماني الطويل، وبالتالي ابتعدوا عن وظائف الدولة ومناصب الجيش واتجهوا إلى التجارة والمهن الحرة الأخرى. فلما تأسست الدولة الجديدة المستقلة، لم يكن بين رجال الشيعة من يستطيع النهوض بأعمالها بعدد يوازي نسبتهم العددية إلى سكان البلاد. ولذلك كان يرى تعديل هذا الوضع بصورة تدريجية. وكلما وجد شاباً من أبناء الشيعة وتوسّم فيه الخير ورأى فيه كفاءة تؤهله لأن يكون في المستقبل موظفاً جيداً، أو رجل دولة صالحاً، أسنده وقدّمه، وبذلك يكون قد أسهم في تصحيح الوضع من جهة، وجمع حوله عدداً من الذين يدينون له بالولاء من جهة أخرى. ولكن

الكثيرين اعتبروا ذلك مجرد محاباة للشيعة وعملاً طائفياً[١] في حين أن الطائفية كانت، في أغلب الظن، بعيدة عن تفكيره، فقد كان الرجل علمانياً متحرراً، كما شهد أصدقاؤه المقربون وعارفوه. وقد قال توفيق السويدي في كتابه **وجوه عراقية**:

"... والذي أعلمه عنه أنه كان بعيداً عن شعور الطائفية أو أي شعور آخر يستند إلى تقليد أو دين أو مذهب"[٢].

لقد كان معظم أعوان نوري السعيد وأنصاره من السنيين، وكان يسندهم ويسندونه، ويعتمد على تأييدهم، ومع ذلك فلم يذهب أحد إلى القول بأنه كان طائفياً سنياً. فلماذا يتهم صالح جبر بالطائفية إذا كان الكثيرون من أنصاره أو بعضهم من الشيعة. وليس من المعقول أن يطالب بالابتعاد عنهم، أو التنكّر لهم، لكي يدرأ عن نفسه تهمة الطائفية.

وكان هنالك على المسرح السياسي – بطبيعة الحال – شخصيات كردية احتلت مناصب كبيرة في الدولة، وكان من الطبيعي أن يرجع إليهم أصحاب المصالح من الأكراد طالبين مساعدتهم أو وساطتهم في رفع حيف أصابهم أو قضاء مصلحة تهمهم. وكان السياسي أو الوزير الكردي يرى من واجبه تجاه قومه أن يساعد كردياً مظلوماً أو بحاجة إلى عمل، أو ذا مصلحة يريد قضاءها، وأن يشفع له بقدر الإمكان وضمن ما تسمح به القوانين.

فإذا كان صالح جبر شيعياً، وكانت طائفته تعتز به وتفخر بانتمائه إليها، وإذا كان يحاول مساعدة من يحتاج إلى مساعدته منهم، فلا يدل ذلك على أنه طائفي شيعي يتحيّز ضد أبناء الطوائف الأخرى كما حاول خصومه ان يلصقوا به تلك التهمة. فالشخص الذي يخوض المعترك السياسي، أو يمارس القضايا العامة، لا بد له من إرضاء أبناء طائفته أولاً،

---

١ مقابلة للمؤلف مع المرحوم محمود صبحي الدفتري في داره ببغداد بتاريخ ٥ أيار (مايو) ١٩٧٦ نشرت في مقدمته لـ **مذكرات رستم حيدر** التي حققها وقدم لها مؤلف هذا الكتاب، بيروت، ١٩٨٨، ص٤٩.

٢ ولكن توفيق السويدي لا يلبث أن يناقض قوله هذا حين يقول بعد قليل: "... وفي أمور أخرى غير المعارف والتثقيف كان رستم حيدر مكثراً في الأخذ بالطائفية الجعفرية لأنه يعتقد، واعتقاده هذا لم يكن ينطبق على الواقع، بأن أكثرية السكان في العراق جعفريون، وأنهم أبعدوا عن الحكم بسبب كونهم كذلك لاصطدامهم بالعقيدة السنّية التي كانت ترعاها تركية.

"ونتيجة لهذا الاتجاه والعقيدة فقد كان رستم حيدر مؤثراً في الحكم تأثيراً قوياً مما أدى إلى أن دخل وظائف الحكومة من دون كفاءة شبان أكثرهم جعفريون، تركوا دكاكينهم وأشغالهم الحرة وأصبحوا موظفين".

(توفيق السويدي، **وجوه عراقية عبر التاريخ**، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة، دار رياض الريّس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧، ص١٣٦ – ١٣٧.

بتقديم ما يستطيع تقديمه من مساعدة لأبنائها، ومن جهة أخرى الإفادة من دعمهم له (ضمن القوانين ومبادئ العدالة)، والسياسيون في دول العالم كلها يحاولون أن يفيدوا إلى أقصى حد ممكن من تأييد أبناء دينهم أو مذهبهم أو منطقتهم الانتخابية، بتقديم ما في وسعهم تقديمه لهم من خدمات أو مساعدات، فذلك من صميم واجباتهم، ولكنه في الوقت نفسه يعزز مكانتهم ويقوّي مركزهم السياسي ويزيد في عدد أنصارهم. وفي كثير من الدول الأوروبية أحزاب كاثوليكية مثلاً، يعمل زعماؤها على خدمة مصالح أتباعها دون أن يتهموا بالطائفية أو التحيّز ضد المذاهب الأخرى.

وعلى الرغم من أنه لم يعرف عن صالح جبر ما يدلّ على محاباته لأبناء الشيعة بصورة غير مشروعة، أو تحيّز ضد أبناء السنة، فإنه كان بلا شك يحظى بدعم الطائفة الشيعية ويحاول خدمة أبنائها مثل خدمته لأي عراقي يحتاج إلى مساعدته، ويرى ذلك من واجبه، ولكن لم يعرف عنه أنه فضّل شيعياً سيئاً على سني جيد، ولا حابى شيعياً ضد سنّي أفضل منه، بل إنه حين بلغته بعض المآخذ البسيطة على أخيه، ومن أمه وأبيه، والذي كان موظفاً في وزارته، لم يتردد في معاقبته بفصله من وظيفته، على الرغم من تدخل الأقرباء وتوسط الأصدقاء. وقلما عُرف عن سياسي آخر مثل هذا الموقف. بل كان غيره يتنمرون إذا حاول أحد أن يمس أحد أقاربهم أو أصهارهم بسوء، ويحاولون حمايتهم مهما كانوا مخطئين أو مذنبين.

ويلاحظ المتتبع المنصف لسيرة صالح جبر الإدارية والسياسية والشخصية مدى بعده عن الطائفية، على العكس مما كان بعض خصومه يتهمونه به، بل إن سيرته تحفل بمواقف عديدة وقرارات جريئة لو اتخذها سياسي أو مسؤول سنّي لاتهم بالطائفية ومعاداة الشيعة. فقد اتخذ خلال اضطلاعه بمتصرفية كربلاء مثلاً، إجراءات صارمة وجريئة لأجل منع بعض الممارسات الشيعية التي وجد أن أوانها قد انتهى، ولم تعد توافق مبادئ العصر وحضارته، فكان – مثلاً – أول من فتح مدرسة للبنات في النجف، ومنع عمليات (التطبير) وشجّ الرؤوس بالقامات واللطم بالسلاسل، خلال مواكب العزاء التي تخرج في شهر محرم، وأمر بهدم "أحواض الكرّ" التي كانت مخالفة لكل المبادئ الصحية، وبؤرة للجراثيم. وغير ذلك من الممارسات التي سار عليها الشيعة منذ عهود بعيدة، مما كان أسلافه من متصرفي ذلك اللواء يشعرون بها ولم يجرؤ أحد

منهم على منعها[١].

وفي هذا قال خصمه السياسي توفيق السويدي:

> ... كان التوفيق يحالفه في أعماله لأنه كان تقدمي النزعة بعيداً عن قيود الطائفية وتقاليدها، ومع كونه جعفرياً صار يتخذ الإجراءات الإصلاحية في لواء عُرف بجموده وتمسّكه بتقاليده أكثر من الألوية الأخرى. فوسّع الطرق، وفتح الجديد منها، وأزال وصمة (حوض الكرّ) من المدينة، ومنع استعمال تلك الأحواض المخالفة للنظافة والمضرة بالصحة. ثم قام بأعمال أخرى دفعت الناس إلى طريق التجدد على الرغم مما كان يحيط بهم من قيود متهرئة من التقاليد العمياء[٢].

أما من الناحية الشخصية فلا ننسى أن زوجة صالح جبر الأولى، ووالدة ابنه البكر (سعد) وابنتيه (خديجة) و(سعدية)، كانت سنّية تنتمي إلى أسرة (العسّاف) النجدية، كما سبقت الإشارة، ومن المستبعد جداً أن يكون صالح جبر طائفياً أو معادياً للسنّيين وهو متزوج من سنّية.

كما أن معظم أصدقاء صالح جبر الشخصيين كانوا من السنّة، بينهم محمود صبحي الدفتري ونجيب الراوي وتوفيق وهبي، بل كان بينهم عزرا مناحيم دانيال، عضو مجلس الأعيان اليهودي.

إضافة إلى ذلك فإن مما يلاحظ في سيرة صالح جبر السياسية، أن خصومه السياسيين من الشيعة ربما كانوا أكثر من السنيين. فقد كان من أشد خصومه، مثلاً، الشيخ علي الشرقي[٣]، وسعد صالح، وعبدالوهاب مرجان، وعبدالهادي الظاهر، وغيرهم من الشخصيات الشيعية، في حين أن أصدقاءه من السنّيين كانوا أكثر من أصدقائه الشيعة

---

١ انظر الفصل الخامس.

٢ توفيق السويدي في كتابه: **وجوه عراقية**، مصدر سبقت الإشارة إليه، ص١٤١.

٣ جاء في مذكرات مصطفى العمري (ليوم ٨ تموز/ يوليو ١٩٥٢) أنه حين كان يوالي اتصالاته لتأليف وزارته أراد أن يشرك الحاج رايح العطيّة في وزارته بطلب من الوصيّ، فارتأى نوري السعيد أن يدخل الشيخ علي الشرقي بدله، فرد عليه العمري قائلاً بأن مجرد ذكر اسم علي الشرقي يستفزّ صالح جبر. فأجابه نوري السعيد بأن التفكير في مثل هذا الاستفزاز معناه تشجيع صالح جبر، فاستبعد العمري رايح العطيّة وعلي الشرقي معاً. **مذكرات مصطفى العمري المخطوطة**.

الذين كان أبرزهم السيد عبدالمهدي.

وخلال الأزمة التي حدثت أثناء الانتخابات العامة في سنة ١٩٤٣ (والتي وردت تفاصيلها في الفصل الثالث عشر) كان الأمير عبدالإله قد قدم لرئيس الوزراء نوري السعيد، ووزير الداخلية صالح جبر، قائمة أعدّها بالأشخاص الذين يرغبون في ترشيحهم للنيابة، وكانت في القائمة أسماء خمسة مرشحين من الشيعة. ومع ذلك فقد رفض صالح جبر ترشيحهم لأنهم كانوا يهاجمون الوزارة بشدة وكانت له خلافات حادة معهم، على الرغم من أنهم كانوا من أبناء الشيعة[١].

طائفية الحزب

تكرر اتهام صالح جبر بـ"الطائفية" من جهات عديدة بمناسبة تأليفه (حزب الأمة الاشتراكي)، وكان في هذه الاتهامات كثير من التجنّي على الرجل. وقد أخذ بعضهم يشيّعون، قبل أن يعلن منهاج الحزب أو تعرف أسماء مؤسسيه، أنه سيكون "حزباً شيعياً" ويتوقعون أنه سيكون راعياً لمصالح الشيعة وحدهم، ومدافعاً عن حقوقهم. وقد وصلت هذه الفكرة إلى إيران أيضاً، كما يبدو من مقالة نشرتها صحيفة إيرانية تدعى **طهران مصوّر** بعنوان "إيران سيكون لها حزب شيعي" أعلنت عنه أن حزباً سياسياً مؤيداً لإيران سيؤلف في العراق برئاسة صالح جبر الذي سيسعى لأن ينتسب إليه جميع الشيعة في العراق" وأنه سيكون أكثر تقارباً مع إيران"[٢].

وقد أجيز "حزب الأمة الاشتراكي" في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٥١ بعد نشر هذه المقالة بأقل من ثلاثة أشهر. وبعد إجازته بأسبوعين تقريباً قام كامل الجادرجي (رئيس الحزب الوطني الديموقراطي) بزيارة إلى رئيس الوزراء السابق مزاحم الباجه جي. ودوّن الباجه جي في مفكرته لذلك اليوم ما يأتي:

"زارني صباح اليوم في داري كامل الجادرجي، وتحدثنا طويلاً حول الوضع

---

١ برقية من السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣: (FO 371/91634)

٢ تقرير السفارة العراقية المرقم س/٣٨٤ والمؤرخ في ٢ نيسان (ابريل) ١٩٥١ والمحفوظ في وزارة الخارجية العراقية في ملف تقارير سفارة كهران المرقم ش/٣٥٣/٣٥٣/٤.

السياسي الداخلي، وتناول بحثنا "الجبهة المتحدة" ودرس إمكانية التعاون مع بعض الهيئات العامة لمكافحة حزب صالح جبر الطائفي"[١].

وكتب اللورد بيردوود في كتابه عن سيرة نوري السعيد ما يأتي:

"على أثر اتساع الفرقة بين صالح جبر ونوري السعيد ألّف صالح جبر حزبه الذي يحمل شعار الاشتراكية المضلل والزائف، معتمداً، ليس على المبادئ الاشتراكية، بقدر اعتماده على (الشيعية) المنظمة من أجل الحصول على التأييد الدائم..."[٢].

وقال الكاتب اليهودي، العراقي الأصل، اسحق نقّاش، في كتابه **شيعة العراق**:

"... أدى تبني صالح جبر موقفاً مؤيداً للشيعة بصراحة (كذا) واعتماده المتزايد على الدعم الشيعي، إلى اتهامه بمحاباة الطائفة الشيعية. وقد حاول صالح جبر مناشدة العشائر الشيعية في تنفيذ خططه لأجل الضرائب التصاعدية، وإصلاح الأراضي، مما أدى إلى عدم ارتياح الشريفيين[٣] والسياسيين السنّيين من سكان المدن وأصحاب الأراضي. إن محاولاته لزعزعة مكانة نوري السعيد في السياسة (العراقية) زادت في إبعاد الساسة السنّيين. وقد شكا أنصار نوري السعيد في الوزارة بأن صالح جبر وعبدالكريم الأزري يعيّنون من الشيعة أكثر مما ينبغي في المناصب العليا. وكانت هنالك أيضاً ردة فعل ضد صالح جبر بين السياسيين القدماء، مثل جميل المدفعي، وعلي جودت الأيوبي، ممن كانوا يعدّون صالح جبر حديث نعمة ونصف متعلّم"[٤].

إن ما جاء في هذه الأقوال عن طائفية صالح جبر، وكون حزبه "حزب الأمة الاشتراكي" حزباً سداه الطائفية ولحمته الانتهازية والإقطاعية، كما وصفه كامل الجادرجي[٥] يدحضه ما جاء في تقرير عن الوضع السياسي في العراق كتبه القائم بالأعمال البريطاني في بغداد، هارولد بيلي، إلى وزارة الخارجية إذ قال:

"... وكان صالح جبر متردداً في تأليف حزبه بصورة رسمية لأن ذلك سيكون بمثابة قطيعة مكشوفة مع نوري السعيد، وهو يشعر أن مثل هذا الانفصال قد يؤدي إلى

١ الدكتور عدنان الباجه جي، **مزاحم الباجه جي: سيرة سياسية**، لندن، ١٩٨٩.

2 Lord Birdwood, *Nuri As-Said: A Study in Arab Leadership*, Cassell, London, 1959.

٣ لعله يريد العائلة المالكة.

4 Yizhak Nakash, *The Shi'is of Iraq*, Princeton University Press, N.J. p. 130.

٥ **من أوراق كامل الجادرجي**، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

انشقاق في الرأي العام على أسس طائفية في الوقت الذي كانت فيه وحدة الصفوف ضرورية لجعل الرأي العام قادراً على مواجهة مخاطر الوضع الدولي"[١].

وجاء في تقرير أرسله السفير السير جون تراوتبك بعد تقرير هارولد بيلي بثلاثة أشهر تقريباً، ما يلي:

"... عُرض على صالح جبر في أيار (مايو) أن يشترك في وزارة يرأسها نوري السعيد إذا وافق على تنفيذ خططه. وبذلت محاولات للتقريب بينهما، ولكن هذه المحاولات جاءت في وقت واحد مع مقالة نشرتها إحدى الصحف وتضمنت هجوماً شديداً على صالح جبر متهمة إياه بالطائفية...".

وأضاف السفير في تقريره قوله: "كانت تلك المقالة، بلا شك، موحى بها، أو مكتوبة بقلم، خليل كنّة، وزير المعارف الذي وصفه السفير بأنه كان "السنّي الأكثر طائفية في حزب الاتحاد الدستوري"[٢].

إن هذه الفقرات التي كتبتها السفارة البريطانية المطّلعة على سير الأمور وعلى خفاياها، في تقرير سري إلى حكومتها، تدلّ، في ما تدلّ عليه، على أن صالح جبر كان فوق الاعتبارات الطائفية الضيقة، وانه كان حريصاً على تفادي أي انقسام طائفي في البلد. والسفير البريطاني الذي كتب هذه التقارير لم يكن سنّياً ولا شيعياً، ولا كان من أقرباء صالح جبر في الناصرية ولا من المنتفعين منه بشيء. ولم يكن ثمة سبب لتزويده حكومته بمعلومات غير صحيحة.

وعلى الرغم من أن الشيعة كانوا يؤلفون العنصر الرئيسي في حزب صالح جبر "حزب الأمة الاشتراكي" فإن ذلك لا يكفي للدلالة على أنه كان (حزباً شيعياً)، فقد كان السنيون يؤلفون العنصر الرئيسي في الأحزاب الأخرى، ومع ذلك فإنها لم تعتبر أحزاباً سنّية. وكان صالح جبر يدافع من أجل تمثيل حقيقي للشيعة في النظام السياسي، وقد أكسبه هذا الدور احترام السياسيين الشيعة والذين لا يتخذون من الدين أو الطائفية وسيلة أو أسلوباً لترويج سياسة معينة أو لكسب الأنصار[٣].

---

١ تقرير من هارولد بيلي إلى أرنست بيفن في ١٦ أيار (مايو) بتاريخ ٧ أيار (مارس) ١٩٥١.
٢ من السير جون تراوتبك إلى هربرت موريسن في ١٦ أيار (مايو) ١٩٥١.
٣ فرهاد إبراهيم، **الطائفية السياسية في العالم العربي: نموذج الشيعة في العراق**، القاهرة، مطبعة مدبولي، ١٩٩٦، ص١٩٠.

وإذا كان "حزب الأمة الاشتراكي" حزباً طائفياً فذلك من حيث أنه كان يوظّف الطائفية سياسياً ليأخذ مكانه بين الطبقة الحاكمة. ومن هذه الناحية فقد احتفظت الأغلبية من السياسيين السنّيين أيضاً بنفس الوضع المدافع عن السيطرة السنّية دون أن تُتهم بالطائفية السنّية.

ولعل النظر في تكوين "حزب الأمة الاشتراكي" بعد أن ابتعدت الأحداث بدرجة تسمح برؤيتها بأبعادها الصحيحة، يظهر بوضوح أن "حزب الأمة الاشتراكي" لم يكن حزباً طائفياً شيعياً، ولا سنّياً، بل كان حزباً عراقياً لا علاقة له بالخلافات الدينية أو الطائفية وان كانت أغلبية أعضائه من الشيعة. كما أن صالح جبر نفسه كان شخصاً لا يؤمن بالطائفية، وكان أصدقاؤه المقربون يعرفون أنه كان شخصاً (علمانياً) بعيداً عن المنازعات الدينية أو الحزازات الطائفية الضيقة، وأنه كان رجل دولة يعمل على خدمة بلاده بوعي وإخلاص. وحين أسس حزبه اختار شخصية سنّية معروفة نائباً له، وهو نظيف الشاوي، وكان نائب الرئيس الثاني شخصية كردية مرموقة هو العلامة توفيق وهبي (الذي سبق لصالح جبر أن اختاره وزيراً للمعارف حين ألّف وزارته في سنة ١٩٤٧). وقد ذكر كامل الجادرجي في أوراقه أن مما يثير التساؤل "هو ضم عنصر كردي إلى حزب صالح جبر بشكل يلفت النظر ومحاولة صالح جبر توسيع عضوية الحزب في المناطق الكردية وأن حزبه ضم عدداً من الإقطاعيين الأكراد الذين لم يجدوا لهم محلاً في حزب نوري السعيد..."[١].

وكان السكرتير العام الأول للحزب عز الدين النقيب عضو مجلس النواب، وهو سنّي، ومن الأعضاء المؤسسين محمد محمود النقيب، وهو كردي من أربيل، والسيد حبيب الطالباني من كركوك، وقيل في حينه إن بابا علي الشيخ محمود، الشخصية الكردية المعروفة والمحترمة من الجميع، سينضم إلى الحزب، مما كان سيجتذب إلى الحزب عدداً كبيراً من شبان الأكراد الموالين لبابا علي.

إضافة إلى كل ذلك، فإن صالح جبر كان شخصية سياسية يمثل قطاعات كبيرة من المواطنين الشيعة والسنّة على السواء، وهو حين يتصدى للخدمة العامة لا يمكن أن يقصر ولاءه على قطاع خاص من المواطنين. وقد كانت علاقات صالح جبر

١ من أوراق كامل الجادرجي، ص ٧٤ - ٧٥.

بالمواطنين السنّة لا تقل عنها مع الشيعة، بل كان معظم أصدقائه الشخصيين وأقربهم إليه (إضافة إلى السيد عبدالمهدي الشيعي) عدد كبير من السياسيين السنّيين، وكان من أكثرهم اتصالاً به محمود صبحي الدفتري ونجيب الراوي وتوفيق وهبي وعزرة مناحيم دانيال عضو مجلس الأعيان اليهودي، وغيرهم من الشخصيات العراقية على اختلاف مذاهبهم وأديانهم[1] وكان يرتبط معها بروابط الصداقة والاحترام المتبادل التي تعلو على الانتماءات والانقسامات الدينية أو الطائفية الضيّقة، تلك الانقسامات التي كانت مناقضة لطباعه الشخصية ومزاجه، ولم تكن سوى دعايات مغرضة حاول خصومه، السياسيون والشخصيون ترويجها.

ولا بد من كلمة أخيرة في الموضوع:

لقد كان انتماء المواطن العراقي إلى هذه الطائفة أو تلك من الأمور التي لا تناقش علناً، ولا تعدّ مقبولة اجتماعياً ولا وطنياً. وكانت العلاقة بين أبناء الطائفتين تزداد تقارباً مع الزمن، والاختلافات المذهبية البسيطة بينهما في طريقها إلى الزوال لأسباب من انتشار الوعي الوطني والأفكار العلمانية، إضافة إلى التزاوج والمصاهرة بين الطائفتين، مما كان يؤدي إلى انعدام الفرقة بينهما – حيثما وجدت – تدريجاً وبصورة طبيعية. ولم يكن من المقبول في العراق منذ تأسيس دولته الحديثة الإشارة إلى المذهب الذي ينتمي إليه المواطن العراقي، وكانت إزالة الفوارق بين أبناء الطائفتين من المبادئ الرئيسية التي سار عليها الملك فيصل الأول منذ اعتلائه عرش العراق، واستمر هذا الاتجاه في عهده وخلال العهود التالية.

ومن الجدير بالملاحظة – مثلاً – أن الهيئة الإدارية لحزب "الاتحاد الدستوري" الذي ألّفه السياسي السنّي نوري السعيد المؤلفة من ٤٦ شخصاً، كان بينهم ٢٤ شيعياً و ٢١ سنّياً، فلم يثر ذلك انتباه أحد ولم يؤد إلى احتجاج من السنّيين، على الرغم من أن أغلبية أعضاء الحزب كانوا منهم.

ومن المؤسف حقاً أن يعود هذا الموضوع إلى الظهور ويناقش علناً، وأن يجري توزيع المناصب ومقاعد البرلمان على أساس طائفي في عراق القرن الحادي والعشرين، وهو دليل على التخلف الاجتماعي والسياسي وخطوة أكيدة إلى الوراء.

---

١ معلومات شخصية تفضل بها الأستاذ سعد صالح جبر.

ملحق بالفصل السابع والعشرين

تقرير للسفير البريطاني في بغداد
عن التنافس الطائفي في العراق

(FO 371/8248 EQ 1016/35)

من السير هنري ماك

إلى المستر أرنست بيفن

سرّي

الرقم: ٢٦٠

التاريخ: ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠

سيدي،

في نهاية تقريري المرقم ٢١٥ ذكرت أن صالح جبر نجح في استبعاد جميع السياسيين السنّيين تقريباً، وأعربت عن رأيي بأنه لن يستطيع أن يكون له نفوذ مسيطر في السياسة العراقية ما لم يقلع عن الاعتماد على دعم الشيعة وحدهم. لقد غادر صالح جبر إلى أوروبا بعد التغيير الوزاري في أيلول[1] ولم يرجع بعد. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ظهر في الصحف

١ الإشارة إلى استقالة وزارة توفيق السويدي الثالثة في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٠ وتأليف نوري السعيد الحادية عشرة.

عدد من المقالات التي لم تُخفِ لهجتها الحذرة ميلها إلى إثارة السنّيين ضد الشيعة، أو العكس بالعكس. وقد قمعت الحكومة هذه الحملة سريعاً، ولكن يبدو أن عدة تصرفات أخرى صدرت عن الحكومة كانت قد خُططت لإزعاج صالح جبر والشيعة. ولذلك فإن هناك احتمالاً بأن تتخذ الخصومة القديمة بين الطائفتين الإسلاميتين، الشيعية والسنّية، شكلاً سياسياً. ولذلك قد يكون من المفيد أن نعرض باختصار كيفية تصاعد هذه المنافسة في العراق الحديث.

٢ - ليس من الضروري هنا وصف أصول هذين المذهبين، أو الدور الذي كان للتنافر بينهما في التاريخ الإسلامي. إن من الضروري فقط الإشارة إلى أن انتصار الأتراك في الصراع بين الإمبراطوريتين التركية والفارسية في العراق، منحت الأقلية السنّية موقفاً مسيطراً تماماً.

في سنة ١٩١٦ وصفت الآنسة غيرترود بيل هذا الوضع كالآتي (وكانت تقصد بتعبير "العراق" ولايتي بغداد والبصرة، والذي لم يشمل العراق الحديث كله):

"يتمتع العنصر السنّي في العراق، وإن كان صغيراً، بمكانة اجتماعية وسياسية لا تتناسب مع حجمه. إنه يتألف إلى حد كبير من كبار أصحاب الأراضي كآل السعدون، وأسرتي النقيب في بغداد والبصرة، ومن كبار التجار الأغنياء الذين يمتلكون الأراضي على شواطئ الأنهار. وباستثناء آل السعدون، فإن السنّيين العراقيين هم في الغالب من سكان المدن. وعندما كانت البلاد تحت حكومة الأتراك السنّية، لم يكن للشيعة مركز سياسي، ولم تحظ الأوقاف الشيعية باعتراف قانوني، كما أن أحكام الشريعة الشيعية، التي تختلف عن الشريعة السنّية، لم تدخل في التشريع العثماني ولم يكن هنالك شعور بالغيرة أو المرارة بين فرعي الإسلام في العراق، وقد يكون ذلك، جزئياً، بسبب الطابع المسيطر للسنّة. ومهما كانت التغييرات التي قد يتمخّض عنها المستقبل، فإن أول ما يجب أن يهتم به حكام البلد هو الحفاظ على ذلك الوضع السعيد.

٤ - ولما كان عدد الشيعة العرب في العراق يفوق عدد السنّيين العرب والأكراد مجتمعين، كان من المستحيل طبعاً، إذا كان للعراق أن يتطوّر ويصبح دولة علمانية عصرية، أن يبقى الشيعة في حالة الخضوع التي وصفتها المس بيل. ولذلك كان من الحتمي، أن تبقى جملتها الأخيرة أملاً طيباً. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن المنافسة بين الطائفتين هي في تصاعد مطّرد، فإنها لم تظهر على السطح في الحياة السياسية إلا نادراً.

٥ - ويبدو أنه كان هنالك سببان رئيسيان لهذا. أولهما أن القومية العربية، التي هي ليست طائفية، بل علمانية في رؤيتها، قد غطّت الخلافات المذهبية العميقة الجذور التي تفرّق بين عرب العراق. ففي سنة ١٩٢٠ كانت المظاهرات العامة بشأن التوفيق بين السنّيين والشيعة تؤلف جانباً من التحريض الوطني ضد البريطانيين. إن زعماء الحركة الوطنية، وهم جميعاً من السنّيين تقريباً، كانوا بحاجة إلى تعاون الزعماء الشيعة لغرض إثارة انتفاضة عشائرية ضد الإدارة البريطانية. إن القومية العربية لم تكن تدل على شيء في سنة ١٩٢٠، وهي ليست أكثر دلالة اليوم بالنسبة لرجال العشائر الشيعة في الفرات الأوسط. ولذلك كان الزعماء الوطنيون مضطرين إلى التعاون مع المتعلمين القلائل من الوطنيين الشيعة، وبواسطتهم إلى استغلال التطرّف الإسلامي للزعماء الدينيين في المدن الشيعية المقدسة كربلاء والنجف. إن القومية لا تزال تحرّك الصراع بين السنّيين والشيعة جزئياً، وقد كان زعماء حركة رشيد عالي الكيلاني من السنّيين بصورة رئيسية، ولكن أنصارهم الأصغر سناً كان أكثرهم من الشيعة. وتضم الأحزاب السياسية في العراق الآن كلاً من السنّيين والشيعة، ولكن كلما تضاءلت خطورة (الاستعمار البريطاني) فقدت القومية كثيراً من تأثيرها في التوحيد.

٦ - استمر إذعان الشيعة لوضعهم الثانوي طالما بقي المتعلمون منهم أقلية ضئيلة. وقد استغرق توفير فرص التعليم لهم عدة سنوات بطبيعة

الحال، كما تطلب الأمر سنوات أكثر لتوفير خريجي المدارس الوطنية العراقية بأعداد تكفي لمنافسة السنّيين منافسة جدية في مجال الوظائف الحكومية أو السلطة السياسية. وكان الشيعة طوال الفترة بين الحربين قانعين بصورة عامة بممثل أو اثنين في الوزارة، مع قلة صامتة من شيوخ العشائر الأميين أعضاء في مجلس النواب.

٧ – إن عدم قناعة الشيعة بصورة كلّية تظهره عريضة قدمتها إلى عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢ لجنة دعت نفسها "اللجنة التنفيذية لشيعة العراق"، وقد قدمت هذه العريضة، ضمن أمور أخرى، المطالب الآتية:

– يجب إعطاء الشيعة حصة عادلة في إدارة شؤون الدولة وفي توزيع المناصب الحكومية.

– يجب تخصيص حصة معقولة من أموال الدولة للمناطق الشيعية لأغراض من قبيل وسائل المواصلات المتطورة، وأغراض الصحة العامة.

– يجب أن يلقى الفلاح الشيعي معاملة عادلة لدى توزيع الأراضي.

وهذه النقطة الأخيرة موجهة ضد ممارسة منح أراضي الحكومة في المناطق الشيعية إلى شخصيات سنّية بارزة. وهي لا تزال شكوى شيعية مهمة.

٨ – وفي الوقت نفسه تقريباً، طرحت وزارة المعارف سياسة تركيز التوسّع في وسائل التعليم في المناطق الأكثر تخلّفاً. والسكان في بعض هذه المناطق، كالدليم وكردستان، هم من السنّيين، ولكنهم (أي سكان المناطق الريفية) في معظمهم من الشيعة. وإن هذا الاعتبار لم يغب عن بال الدكتور الجمالي وعبدالكريم الأزري، وكلاهما شيعيان، وكانا مسؤولين عن هذه السياسة التي بدأت تؤتي ثمارها على نطاق واسع في حدود سنة ١٩٤٠ في شكل أعداد كبيرة من الشيعة المثقفين الذين يتمتعون بمؤهلات تمكنهم من منافسة السنّيين في مواقع السياسة والإدارة.

٩ – إن الزحف التدريجي على ما كان يحتكره السنّيون توضحه الزيادة في عدد الأعضاء الشيعة في الوزارات المتعاقبة. فقبل سنة ١٩٣٥

كان وجود وزير شيعي واحد في الوزارة أمراً طبيعياً، ووجود وزيرين كان استثنائياً. وفي الوزارات العشر الأخيرة كان معدل عدد الوزراء الشيعة قد تجاوز الثلاثة. وفي مجلس النواب، ازدادت نسبة النواب الشيعة إلى الأعضاء السنّيين من حوالي ثلاثة إلى خمسة في سنة ١٩٢٦، ثم إلى حوالي ستة أو سبعة اليوم. ويلاحظ التيار نفسه في المناصب الإدارية. ان تفسيراً طرحه (أحد السنّيين) للزيادة الهائلة في عدد موظفي الدولة خلال الحرب وبعدها، هو أنه كلما ظهرت حاجة إلى وظيفة حكومية، كان يجب إحداث اثنتين، إحداهما لسنّي، والأخرى لشيعي. ومع ذلك، فقد يعني هذا أن السنّة لم يعودوا يحتكرون الوظائف الرسمية الكبيرة احتكاراً كلياً.

١٠ - إن هذا الزحف الشيعي العنيد قد أثار مخاوف السنّيين من أن تطغى عليهم الأغلبية، مما أثار ردة فعل ذات قوة متزايدة. وكان صالح جبر، أول رئيس وزراء شيعي في العراق، قد عانى كثيراً من هذا الأمر، وكان ذلك من الأسباب الثانوية لسقوط معاهدة بورتسموث. وكان السبب الرئيسي لتعيين السيد محمد الصدر، الشيعي، رئيساً للوزراء بعده، هو تفادي وقوع ضغط أكبر مما ينبغي على الدور الذي كان للمنافسة بين الشيعة والسنّيين في سقوط صالح جبر (لم يكن هنالك رئيس وزراء شيعي منذ ذلك الوقت). وفي شباط (فبراير) ١٩٥٠ أصبح صالح جبر وزيراً مرة أخرى. وعلى الرغم من أن هذه الوزارة كان يرأسها سنّي، فإنها ضمّت خمسة وزراء من الشيعة[١]. وظهرت المخاوف السنّية إلى السطح من جديد. إن عدم عقلانية موقفهم أظهره بجلاء وكيل وزارة الخارجية حينما قال لأحد أعضاء سفارتي إنه لا يمكن الوثوق بشيعي لأن دينه (يريد مذهبه) يسمح له بالتلاعب بالحقيقة.

١١ - على الرغم من أن التوتر بين الطائفتين قد تزايد بسرعة خلال

١ وهي وزارة توفيق السويدي الثالثة المؤلفة من أحد عشر عضواً، وكانت تضم الوزراء الشيعة الخمسة التالية أسماؤهم: صالح جبر، وعبدالكريم الأزري، والسيد عبدالمهدي، وضياء جعفر، وسعد عمر.

الشهور الستة الماضية، فإن الصراع يبقى خفياً نوعاً ما. ويشعر كلا الطرفين بشيء من الخجل تجاهه، ويتمنى زواله دون مواجهة سياسية مكشوفة. وكما أشير إليه في الفقرة (٥) أعلاه، فإن أعضاء كلا المذهبين متفقون في بعض القضايا السياسية، في حين أن الشيعة ليسوا مجمعين على تأييد صالح جبر. فمثلاً كان الحدث الأخير الذي ألهب الرأي العام الشيعي، هو اعتقال السيد عبدالمهدي، وهو مؤيد قوي لصالح جبر، بتهمة الضلوع في محاولة اغتيال كان المستهدف فيها عضو شيعي آخر في مجلس الأعيان، ومن مؤيدي نوري السعيد[١].

١ هو الشيخ خيّون العبيد (١٨٩٠ - ١٩٧٠) رئيس "العبود" من عشائر المنتفك.

الفصل الثامن والعشرون

صالح جبر وقضية فلسطين

كانت قضية فلسطين من أهم القضايا التي شغلت حيّزاً رئيسياً في تفكير صالح جبر وجهوده طوال مدة عمله السياسي والقومي، وكانت له فيها آراء قوية وواضحة ومواقف صريحة وجريئة.

ولم تكن مواقف صالح جبر صادرة عن شعور عنصري أو عداء ديني ضد اليهود، بل كان موقفه على الدوام موقف رجل الدولة الذي يفرّق بين اليهودية كدين سماوي، والصهيونية كحركة عنصرية اعتدائية، وكان ذلك الموقف صادراً من منطلق المصلحة القومية العربية ومن الحرص على مستقبل أرض عربية تهددها الأطماع الصهيونية والمصالح الاستعمارية والضغوط التي تمارس على الدول الكبرى.

وقد عمل صالح جبر طوال حياته السياسية على الدفاع عن الحق العربي في فلسطين بصمت وتصميم في اتصالاته مع الدول العربية والأجنبية، أكثر منه في التصريحات الحماسية والتهديدات الجوفاء التي كان بعض الساسة الآخرين – من عراقيين وغيرهم – يكثرون منها طلباً للشهرة وكسباً لتأييد الشارع دون أن تعود على القضية في آخر المطاف بفائدة حقيقية. وكانت مواقف صالح جبر السياسية تتصف بالصلابة وتنمّ عن وضوح في الرؤية والتفكير، والصراحة في القول بلا مواربة ولا مجاملة.

وقد تجلت مواقف صالح جبر الجريئة بصورة خاصة خلال توليه رئاسة الوزراء، وكانت جامعة الدول العربية قد أصدرت، قبل تأليف وزارة صالح جبر بخمسة أيام،

أي في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٤٧، قراراً بالإجماع بشأن الوضع في فلسطين حمّلت فيه الحكومة البريطانية مسؤولية الوضع الحرج الذي كان قائماً فيها. وأعرب القرار عن مخاوف العرب من المخاطر التي تهدد الأمن والسلم في المنطقة بسبب ذلك.

وتتابعت الأحداث بعد ذلك بما ينذر بعواقب وخيمة في فلسطين وفي المنطقة، فأمر صالح جبر بتوجيه مذكرة قوية اللهجة وصريحة إلى الحكومة البريطانية تطالب بوقف الهجرة إلى فلسطين وقفاً نهائياً وقطعياً، مذكرة إياها بالعهد الذي قطعته علانية، وردده أخيراً وزير خارجيتها في خطاب ألقاه في مجلس العموم. كما طلبت إلى بريطانية أن تتقدم إلى الأمم المتحدة بإعلان انتهاء انتدابها وباستقلال فلسطين كدولة عربية. وأبدت المذكرة أن الحكومة العراقية ترى أن ذلك هو السبيل الوحيد للخروج من المأزق الحرج الذي آلت إليه المسألة الفلسطينية "بنتيجة سياسة الحكومة البريطانية"، وحمّلت الحكومة البريطانية مسؤولية الوضع القائم في فلسطين وآثاره.

وكانت مذكرة جريئة أعدّت في وزارة الخارجية، ووافق صالح جبر عليها قبل إرسالها إلى السفارة البريطانية، وهذا نصها:

الحكومة العراقية — الرقم ع/٢٩٠٣/٢٣٧/١٣/

وزارة الخارجية — بغداد في ١٤/حزيران/ ١٩٤٧

الدائرة العربية

تهدي وزارة الخارجية تحياتها إلى سفارة صاحب الجلالة البريطانية في بغداد وتتشرف بإعلامها أنه بناء على قرار صدر بالإجماع من مجلس جامعة الدول العربية في ٢٤ آذار سنة ١٩٤٧ بتحميل الحكومة البريطانية مسؤولية الوضع الحرج القائم في فلسطين الآن وما يتمخض عنه من مخاطر تهدد الأمن والسلم في هذه المنطقة من العالم ونود أن نلفت النظر في هذا الشأن إلى النقاط الآتية:

١ – إن انتداب الحكومة البريطانية حينما تقرر على فلسطين، وفقاً للمادة ٢٢ فقرة ٤ من ميثاق عصبة الأمم، إنما كان نوعاً من الوصاية تقررت على أهل هذا البلد الأصليين باعتبارهم أمة مستقلة، وبقصد تأهيلهم في أقصر وقت مستطاع إلى استكمال نضجهم السياسي، وذلك

عن طريق المشورة والمعونة التي تقدمها لهم الدولة المنتدبة في مختلف نواحي الإدارة. حتى إذا ما تمت لهم مقومات الاستقلال أنهي الانتداب وأعلن استقلال البلاد - شأنهم في ذلك شأن سائر البلاد التي انسلخت عن الدولة العثمانية بمقتضى معاهدة لوزان -

إلا أن العهد الذي ارتبطت به الحكومة البريطانية من المساعدة في إنشاء وطن قومي يهودي بفلسطين، والطريقة التي نفذت بها هذا العهد، قد عاقا حتى اليوم تحقيق استقلال هذه البلاد، على نحو ما تتمتع به سائر البلاد العربية المشار إليها.

٢ - ذلك ان هذا العهد - فضلاً عن انه قد صدر عن غير ذي صفة - قد وقع باطلاً من نواحي أخرى متنوعة، لا حاجة بنا اليوم إلى تكرار بيانها.

إنما الذي نلفت هنا إليه النظر بصفة خاصة هو أن الطريقة التي نفذ بها هذا العهد قد أخلت بحقوق أهل البلاد الأصليين، وبوضعهم السياسي، وذلك على خلاف ما تعهدت به صراحة الحكومة البريطانية وعلى خلاف ما يمليه عليها صك الانتداب ذاته بل إن طريقة تنفيذ هذا العهد على أيدي الحكومة البريطانية هي التي أدت إلى الوضع الحرج القائم اليوم بفلسطين.

فالحكومة البريطانية، بعد أن حددت مدلول الوطن القومي اليهودي في كتابها الأبيض لسنة ١٩٢٢ سمحت بالهجرة اليهودية إلى فلسطين من غير قيد، ثم عملت على تشجيعها حتى بلغ اليوم عدد اليهود حوالي ثلث سكان فلسطين، في حين أن نسبتهم وقت بدء تنفيذ الانتداب - في أيلول سنة ١٩٢٣ - كانت لا تزيد على ٧,٥% من عدد السكان.

وقد ترتبت على هذا التضخم اليهودي أضرار بالغة بعرب فلسطين في النواحي الاقتصادية، كما أصابتهم منه متاعب متنوعة في نواحي الإدارة ومن أحقية وضعهم السياسي باعتبارهم أهل فلسطين الشرعيين.

٣ - ولما بدا للحكومة البريطانية نفسها أن إقحام اليهود على فلسطين

على تلك الصورة هو في حقيقته غزو لها بشعب أجنبي عنه وغريب عن أهلها، وأنه لا مناص من أن ينشأ من ذلك بين العرب واليهود، إن عاجلاً أو آجلاً، تطاحن بل حرب سافرة في سبيل الحياة، أعلنت هذه الحكومة في كتابها الأبيض لسنة ١٩٣٩ أنها ستوقف الهجرة إلى فلسطين نهائياً في آخر كانون الأول سنة ١٩٤٥، وأنها ستتخذ أشد التدابير لقمع التسرب إليها أيا كانت الصورة التي يقع فيها.

ولكنها حنثت حتى بهذا العهد، بدعوى أن ممثلي الدول العربية في مباحثاتهم مع ممثليها وإن لم يقبلوا صراحة السماح بهجرة ١٨ ألف يهودي في السنة إلا أنهم قد سلموا بذلك ضمناً.

والحكومة العراقية تسارع فتعلن أنه لم يقع من أي من ممثليها أي نوع من أنواع القبول أو التسليم بهذه الهجرة كما أن عرب فلسطين على ما نعلم يعارضون فيها أشد المعارضة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الحكومة البريطانية تسمح بهذا القدر من الهجرة سنوياً وتنظمه.

بل إنها من ناحية أخرى - وعلى خلاف ما تعهدت به وأعلنته مراراً - لا تتخذ التدابير الكافية لقمع الهجرة غير المسموح بها والحيلولة التامة دون وقوعها.

٤ - وقد اقترن ازدياد عدد اليهود بفلسطين - هذا الازدياد الفاحش المستمر - بإرهاب صهيوني عنيف، أدخل القلق إلى نفوس أهل البلاد الأصليين، فأصبحوا غير آمنين على أرواحهم ولا أموالهم. وقد أوجد هذا الإرهاب في نفوسهم، وفي نفوس إخوانهم أهل البلاد العربية جميعاً، مرارة بالغة وشعوراً متزايداً بأن يأخذوا بأيديهم أمر الدفاع عن أنفسهم وعن فلسطين ضد ما يهدف إليه الصهيونيون وأعوانهم من إنشاء دولة يهودية بها.

٥ - ولما كان من واجب الحكومة العراقية أن تأخذ بعين الاعتبار والتقدير البالغ هذا الشعور الخطير الفاشي بين طبقات الشعب جميعاً،

والذي أعربت عنه جميع هيئاته المنظمة بمختلف الوسائل وفي مختلف المناسبات.

ولما كان حل مسألة فلسطين على أساس إنهاء الانتداب وإعلان استقلالها أمراً أساسياً وحيوياً بالنسبة للحكومة العراقية للاعتبارات المتعددة التي لا تخفى عليكم.

ولما كانت الحكومة العراقية من ناحية أخرى حريصة على الاحتفاظ بالعلاقات الطيبة القائمة بين بلدينا فهي تطلب إلى الحكومة البريطانية:

أولاً) ان تقوم حالاً وبكل حزم بكل عمل من شأنه أن يؤدي فوراً إلى وقف الهجرة إلى فلسطين، أيا كان نوعها، وقفاً نهائياً قطعياً.

والحكومة العراقية إذ تطالب بذلك إنما تطالب الدولة المنتدبة باحترام حق مقرر لأهل البلاد الأصليين. وهي إذ تطالب به الحكومة البريطانية إنما تطالبها بالوفاء بعهد قطعته على نفسها علانية وردده أخيراً وزير خارجتها في خطابه بمجلس العموم بتأريخ ٢٥ شباط سنة ١٩٤٧.

ثانياً) أن تتقدم إلى منظمة الأمم المتحدة على أساس إنهاء انتدابها وإعلان استقلال فلسطين كدولة عربية في اجتماع أيلول القادم.

ويبرر المطالبة بهذا الحق لفلسطين أن سكانها الأصليين لا يقلون في أية ناحية من نواحي مقومات الاستقلال عن إخوانهم سكان البلاد العربية الأخرى التي انسلخت من الدولة العثمانية، والذين تتمتع بلادهم جميعاً اليوم بالاستقلال التام.

وتحرص الحكومة العراقية على أن تلفت النظر إلى الأهمية البالغة التي تعلقها على استجابة الحكومة البريطانية لهذين الطلبين وأساسهما من الحق والعدل واضح أتم وضوح. إذ ترى أن ذلك هو السبيل الوحيد للخروج من المأزق الحرج الذي آلت إليه المسألة الفلسطينية بفعل ذات الحكومة البريطانية.

وتحرص الحكومة العراقية كذلك على أن تنبه إلى أنه ما لم تسرع الحكومة البريطانية فوراً في تنفيذ الطلبين السابقين فإنها ستتحمل وحدها

مسؤولية الوضع الحرج القائم اليوم بفلسطين، ومسؤولية كل ما قد ينشأ عنه من آثار سواء ما وقع منها في ذات فلسطين أو في خارجها.

وغني عن البيان أن الحكومة العراقية لا يمكن أن تقف من هذه المخاطر التي تهدد فعلاً الأمن والسلم في هذه المنطقة من العالم دون أن تتخذ حيالها كل التدابير اللازمة للقضاء عليها وصيانة السلم دونها أيا كانت هذه التدابير.

تنتهز الوزارة هذه الفرصة للإعراب عن فائق تقديرها واحترامها.

سفارة صاحب الجلالة البريطانية

بغداد

وقررت الأمم المتحدة في نيسان (أبريل) ١٩٤٧ تأليف لجنة خاصة سميت "لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق عن فلسطين" (UNSCOP)، وكانت مؤلفة من أحد عشر عضواً، تضم ممثلين عن اوستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وغواتيمالا والهند وإيران وبيرو واوروغواي، ومهمتها إجراء تحقيق ميداني في قضية فلسطين ورفع تقرير إلى الأمم المتحدة عند انعقاد دورتها العادية في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧.

وسافرت اللجنة إلى القدس في ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٤٧ وقضت في فلسطين أياماً استمعت خلالها إلى مختلف الهيئات والشخصيات العربية واليهودية ثم طافت في أنحاء البلاد وزارت الأردن ولبنان، وعادت إلى نيويورك وقدمت تقريرها إلى الأمم المتحدة. ولم تستطع اللجنة الاجتماع على رأي موحد، وانقسم أعضاؤها إلى فريقين قدم أولهما مشروعاً سمي "مشروع الأغلبية"، وهو يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، ووضع منطقة القدس تحت الوصاية الدولية. أما الثاني، وهو "مشروع الأقلية" فيقترح ان تقوم في فلسطين حكومتان مستقلتان استقلالاً ذاتياً، وتتألف منهما دولة اتحادية مستقلة عاصمتها القدس. وقد تبنى هذا المشروع ممثلو الهند وإيران ويوغوسلافيا.

وقد صعق العرب لتقرير اللجنة، ورفضوا كلا المشروعين اللذين وجدوهما مخالفين للعدل والمنطق، وخلافاً لما توقعوه من لجنة متعددة الجنسيات يفترض فيها التزام الحياد والموضوعية.

وتصاعدت الأحداث في البلاد العربية وسارت المظاهرات تدعو إلى إنقاذ فلسطين، واتخاذ خطوات عملية للحيلولة دون تنفيذ تقرير اللجنة، ونشبت بين اليهود والعرب في فلسطين اشتباكات عنيفة أسفرت عن مئات القتلى والجرحى.

أما اليهود فقد وافقوا على مشروع الأغلبية زاعمين أنه يمثل الحد الأدنى لمطالبهم.

وبالنظر للنتيجة التي أسفرت عنها أعمال "لجنة تقصّي الحقائق" رأي صالح جبر، الذي كان قد تولى رئاسة الوزراء في العراق قبل نحو شهر واحد، أن يأخذ العراق زمام المبادأة بالعمل، فأجرى عدة اتصالات تلفونية برؤساء وزراء لبنان وسورية والأردن وبممثلي المملكة العربية السعودية ومصر واليمن، ودعا إلى عقد اجتماع لرؤساء الحكومات العربية للمداولة في اتخاذ خطة موحدة إزاء قرار اللجنة. ووافقت الحكومات العربية على عقد هذا الاجتماع في بلدة صوفر بلبنان في يوم ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧.

وتمشياً مع الدقة التي اتصف بها صالح جبر في أعماله، ومع عقليته المنظمة، اتصل قبل مغادرته إلى لبنان بالفريق صالح صائب الجبوري، رئيس أركان الجيش العراقي، وطلب تزويده ببعض الملاحظات العسكرية التمهيدية ليستعين بها فيما إذا اقتضى الأمر القيام بحركات عسكرية في فلسطين تشترك فيها الجيوش العربية لتخليصها من الصهاينة، فقدم له الجبوري تقريراً خطياً يتضمن ملاحظاته في هذا الشأن[١].

وغادر صالح جبر بغداد لحضور هذا الاجتماع الذي كان الساعي إلى عقده والداعي إليه، وكان الأمير عبدالإله، الوصيّ على عرش العراق، قد طلب إلى صالح جبر أيضاً التوسط لدى الملك عبدالله والرئيسين اللبناني والسوري، لاتخاذ ما يلزم لوقف حملات الدعاية التي كانت تشنها بعض الصحف والإذاعات في الأقطار العربية بعضها ضد بعض، بسبب قضية "سورية الكبرى" التي كانت مثارة في تلك الأيام. فانتهز صالح جبر فرصة سفره إلى اجتماع صوفر للاتصال بهم شخصياً، فسافر قبل موعد الاجتماع بأربعة أيام إلى عمان، ومنها إلى بيروت ودمشق، واتفق مع زعماء تلك الأقطار على عدم إثارة قضية "سورية الكبرى" وعدم إفساح المجال لمن وصفهم صالح جبر في تقريره بالمهرجين والمشوشين. فوافق الجميع على ذلك، وقررت

١ الفريق صالح صائب الجبوري، **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية**، بيروت، ١٩٧٠، ص١٠٩.

الأقطار الثلاثة عدم السماح بنشر ما يعكّر صفو العلاقات بينها في تلك الظروف الدقيقة[1].

وفي صوفر بدأت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية أولى جلساتها مساء ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، وافتتح الاجتماع رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح وأعلن أن الدعوة إلى الاجتماع وجهت من الحكومة اللبنانية بناء على اقتراح الحكومة العراقية ولهذا فهو يدع الحديث إلى رئيس الوزراء العراقي صالح جبر. وألقى صالح جبر كلمة ضافية أشار فيها إلى مؤتمر بلودان الذي عقد في حزيران (يونيو) عام ١٩٤٦ بمناسبة صدور توصيات اللجنة البريطانية – الأميركية لتقرير مصير فلسطين، والمقررات التي اتخذت فيه، وكذلك أشار إلى مؤتمر لندن الذي فشلت فيه المفاوضات ولم تتمكن الوفود العربية من الوصول إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية لحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يضمن للعرب حقوقهم المشروعة، وقال إن مجلس الأمة العراقي عقد جلسة مشتركة من الأعيان والنواب في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٤٧ واتخذ قراراً إجماعياً اقترح فيه، من أجل ضمان حقوق العرب في فلسطين، إصدار قرار إجماعي من جامعة الدول العربية يتضمن ما يأتي:

أولاً – إبلاغ الحكومتين البريطانية والأميركية بأنهما مسؤولتان عن نتائج الوضع الحرج القائم في فلسطين الآن وما يتمخض عنه من مخاطر تهدد الأمن والسلم في هذه المنطقة من العالم.

ثانياً – الذهاب إلى منظمة الأمم المتحدة لإعلان استقلال فلسطين كدولة عربية وفي حالة الفشل فإن دول الجامعة العربية تجد نفسها مضطرة إلى تنفيذ القرارات السرية التي اتخذتها في الاجتماع غير العادي الذي انعقد في بلودان والمتضمنة إعادة دول الجامعة العربية – بصورة إجماعية – النظر في علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الحكومتين البريطانية والأميركية.

ثالثاً – منع إصدار المواد الأولية التي تغذي المعامل الصهيونية في حالتي ما إذا كان منشأ هذه المواد محلياً أم ماراً بطريق الترانزيت هذا فضلاً عن مقاطعة استيراد

---

١ تقرير صالح جبر المنشور ضمن **تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين، الملحق رقم (٦)**، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص٦٢.

البضائع الصهيونية بصورة جازمة. إن مجلس الأمة العراقي يعلن على رؤوس الأشهاد تمسكه باقتراحاته هذه وإنه يجعل العراق في حل من تحمل كل مسؤولية تنتج عن عدم الأخذ بها وقد بلغ هذا القرار الذي يتضمن أموراً منها تأييد تنفيذ المقررات السرية التي اتخذت في بلودان إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتبليغه إلى دول الجامعة كافة.

وطلب صالح جبر أن تتخذ جامعة الدول العربية القرارات التي تكون رادعة للدول ذات العلاقة في إقرار توصيات لجنة الأمم المتحدة، وهي:

١ – قرار يؤيد فيه تنفيذ "مقررات بلودان" السرية فوراً عندما تتخذ الأمم المتحدة قراراً في غير صالح عرب فلسطين، وأن يبلّغ ذلك إلى كل من حكومتي بريطانية والولايات المتحدة لتكونا على بيّنة من الأمر ولتتأكدا بصورة لا تقبل الشك بأن دول الجامعة العربية جميعاً عازمة أكيداً على تنفيذ المقررات المذكورة.

٢ – قرار يحتّم على دول الجامعة العربية أن تساهم مساهمة فعالة في تهيئة المال الذي سيساعد عرب فلسطين وغيرهم من العرب في تهيئة وسائل الكفاح ومعداته توطئة للقيام بعمل حاسم سريع في حالة عدم إنصافهم في قضيتهم في الأمم المتحدة.

ولكن ما هي مقررات بلودان التي علق عليها صالح جبر والمؤتمر بأجمعه، كل هذا الاهتمام؟

إنها المقررات التي اتخذها مجلس جامعة الدول العربية في الدورة الاستثنائية التي عقدها في مصيف بلودان – القريب من دمشق – في ٨ أيار (مايو) ١٩٤٦ لبحث الوضع الناشئ عن صدور تقرير اللجنة البريطانية – الأميركية عن القضية الفلسطينية، والمقدم إلى رئيس الحكومة البريطانية ورئيس الولايات المتحدة. وقد أثار ذلك التقرير غضب العرب لما فيه من شذوذ وبعد عن النزاهة والمنطق والعدل، وجعلهم يندمون على تعاونهم مع اللجنة المذكورة وعدم مقاطعتها[1].

كانت مقررات مؤتمر بلودان تتألف من قسمين فكان بعضها علنياً، والبعض الآخر سرياً. أما المقررات العلنية فكان أهمها الرد على التقرير المذكور ومفاوضة الحكومة البريطانية للوصول إلى حل عادل لقضية فلسطين، ورفع القضية إلى الأمم

١ الموسوعة الفلسطينية، الجزء الأول، دمشق، ١٩٨٤، ص٤١٩.

المتحدة في حالة فشل المفاوضات. وأما المقررات السرية فكانت تتضمن تهديد المصالح الاقتصادية والنفطية لبريطانية والولايات المتحدة، واتخاذ عدة تدابير منها عدم السماح للدولتين أو إحداهما أو لرعاياهما بأي امتياز اقتصادي جديد، وعدم تأييد مصالحهما الخاصة في أية هيئة دولية، ومقاطعتهما مقاطعة أدبية، والنظر في إلغاء ما يكون لهما من امتيازات في البلاد العربية، وتقديم الشكوى عليهما إلى الأمم المتحدة، وتزويد الفلسطينيين بالخبراء العسكريين العرب لأغراض التدريب وتحصين المناطق العربية، وأخيراً: إدخال الجيوش العربية النظامية إلى فلسطين في الوقت المناسب. وقد تم الاتفاق على تنفيذ هذه المقررات (السرية) في حالة استمرار بريطانية والولايات المتحدة على سياستهما وموقفهما[1].

ولا شك أن هذه المقررات كانت على جانب عظيم من الخطورة نظراً لعلاقات معظم الدول العربية مع الدولتين الكبريين، ومصالحها المتنوعة لديها مما كان سيترتب على تنفيذها نتائج بعيدة الأثر. على أن أخطر تلك المقررات كان القرار الخاص بإدخال الجيوش العربية النظامية إلى فلسطين.

ولذلك كانت دعوة صالح جبر إلى تنفيذ مقررات بلودان دعوة جريئة لم ترتح لها الحكومتان البريطانية والأميركية بطبيعة الحال، وكانت في الوقت نفسه مصدر إحراج للدول العربية الأخرى التي تربطها بالدولتين علاقات ومصالح متنوعة.

والواقع أن دعوة صالح جبر إلى إعداد الجيوش العربية للتدخل في فلسطين لم يكن الغرض منها إبقاء المبادرة بأيد عراقية فقط، فقد كانت نظرته إلى القضية على الدوام نظرة عربية قومية شاملة، وقد ذهب بعض المؤرخين اليهود أنه ربما كان أحد أهدافها الجانبية، الحيلولة دون حصول مفتي فلسطين، الحاج أمين الحسيني – على دعم جامعة الدول العربية في أية محاولة تنظيم عسكري أو سياسي لعرب فلسطين تحت زعامته[2].

وقد وافقت الدول العربية في بادئ الأمر على كلا الاقتراحين، على أن يجتمع

---

١ **الموسوعة الفلسطينية**، المرجع نفسه، وكذلك: أكرم زعيتر، **القضية الفلسطينية**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٥، ص١٧٨.

٢ أنظر مثلاً:
Michael Epple, *The Palestine Conflict in the History of Modern Iraq*, (Frank Cass) London, 1994, p. 165.

رؤساء الوفود في اليوم التالي ليضعوا الخطوط الرئيسية للاقتراح في صيغها، وقد اجتمعوا فعلاً، وفي هذا الاجتماع حاول الشيخ يوسف ياسين، مندوب المملكة العربية السعودية، التراجع عن موافقته الأولى بل صار يهاجم الشق الأول من طلب العراق في ما يتعلق باتخاذ قرار بتنفيذ مقررات بلودان السرية. وكان تنفيذ تلك المقررات الخطيرة يمس بالدرجة الأولى العراق والمملكة العربية السعودية لأنهما كانا القطرين الوحيدين اللذين كانت لبريطانية والولايات المتحدة مصالح نفطية مهمة فيهما (قبل اكتشاف النفط في الكويت والإمارات العربية المتحدة).

وكان من سوء الحظ أن تختلف وجهات نظر مندوبي العراق والمملكة العربية السعودية اختلافات عديدة سواء في تقدير خطورة الموقف والصراحة في معالجته والاستعداد لتحمّل التضحية. وبينما كان صالح جبر يلحّ على إقرار تنفيذ مقررات بلودان السرية وتبليغها فوراً إلى بريطانية والولايات المتحدة ليكون لها التأثير المطلوب في موقف الحكومتين قبل اجتماع الأمم المتحدة الذي كان وشيكاً، كان الشيخ يوسف ياسين المعروف بمراوغته، يطلب تشكيل لجنة فرعية لإعادة النظر في تلك المقررات بحجة أن من المحتمل تحسينها بشيء من التعديل.

وعاد صالح جبر فذكّر المجتمعين بأنه طلب تنفيذ المقررات السرية كما هي لا إعادة البحث فيها بعد أن وافقت عليها الحكومات العربية كلها في مجلس الجامعة، فقال يوسف ياسين في هذه المرة أن من رأيه أن تنظر اللجنة الفرعية في كيفية التنفيذ والتبليغ، وحين بوشر بوضع صيغة التبليغ إلى الحكومتين البريطانية والأميركية عاد ولفت النظر إلى أنه لا يصحّ تبليغ تينك الحكومتين أية مقررات لا تكون الدول العربية مستعدة تماماً لتنفيذها فوراً.

ويبدو أن بعض المعلومات عن سير المداولات قد تسرّبت إلى الخارج، فهاجمت الجرائد المحلية الشيخ يوسف ياسين على مداوراته في اللجنة ومحاولته التملص من الاتفاق مع باقي رؤساء الوفود. وفي جلسة اليوم التالي ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ جاء الشيخ يوسف ياسين إلى الاجتماع لائماً وطالباً تكذيب ما نشر في الجرائد وإبقاء المداولات سرية. ثم أكد بأن الحكومة السعودية لا تفكر البتة بالتراجع عن مقررات بلودان السرية، وأنه إنما دعا إلى "تحسينها وتقويتها" ثم أبدى رأياً غريباً وهو أن

مقررات بلودان السرية (مائعة وضعيفة) وقال "إن المذكرة التي سنهيّئُها نحن الآن ستكون أقوى من تلك القرارات التي مازلنا نهدد بها، والتي لو ظهرنا بها على العالم لأصبحت سخرية".

فأجابه صالح جبر قائلاً:

"إن قرارات بلودان قد سبق ووافقت عليها الجامعة العربية ولا نستطيع نحن هنا أن نبحثها أو نعدلها، وإنما نحن نبحث أمر تنفيذها فقط. أما نعتها بالميوعة والضعف فيخالف الواقع والحقيقة لأنها عملية وقوية".

واستعرض صالح جبر المقررات مادة فمادة، مبينا ما تنطوي عليه من شدة وخطورة، ثم قال:

"وها إني أقدم بعض الايضاحات عن قوتها: إذا علم الإنكليز والأميركان أن البلاد العربية التي فيها امتيازات لهم، أو يأملون الحصول على امتيازات جديدة فيها، مصممة على تسليمهم جوازات السفر لهيئتها العاملة[1] في هذه الحقول سواء في الآبار أو الطرق أو غيرها من المشاريع، وتأكدوا من تصميمها على توقيف هذه الشرايين النفطية الحيوية لهم وإيقاف جميع أعمالها في بلادنا، فهل هنالك عمل حاسم أقوى من هذا؟ هل هنالك شيء في هذا اليوم عند الأميركان أو الإنكليز أهم من ضمان استفادتهم من النفط في البلاد العربية؟ فإذا أعلمناهم أن هذه الشرايين مهددة بعمل إجرائي حاسم ألا تفكرون أنه سيجعلهما تفكران ملياً في الأمر وخطورته قبل الإقدام على عمل ضد مصلحة العرب؟ ألا ترون أن هذا هو العمل الحاسم الذي سيحلّ مشكلة فلسطين قبل جمع المال وحمل السلاح اللذين أشك كثيراً في أن سيكون لهما التأثير الحاسم الناجح السريع".

ثم طلب صالح جبر أن يسجل في المحضر "**أن العراق سيلغي امتيازات النفط بدون تردد في حالة تنفيذ قرار ضد مصالح عرب فلسطين، وأنه شخصياً قد هدد بذلك فعلاً منذ ثلاثة أشهر**".

ورفعت هذه الجلسة الصاخبة لأجل إعداد مذكرات التبليغ، غير أنه في الجلسة التالية، وهي الجلسة الخامسة المنعقدة في ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، فاتح رئيس

---

١ كناية عن تسفيرهم أو طردهم.

وزراء لبنان المجتمعين قائلاً ان اتصالاته بالوفود العربية انتهت به إلى الاتفاق على إفساح المجال لها لمراجعة حكوماتها في أمر تبليغ هذه المقررات إلى الحكومتين البريطانية والأميركية، ولذلك تقرر أن يعرض الأمر على مجلس الجامعة في اجتماعه المقبل للنظر في تبليغ المقررات.

وكان من الواضح أن فسح المجال الذي نوّه به رياض الصلح إنما كان ذريعة لكسب الوقت لأن أمر تبليغ مقررات سبق أن صادق عليها مجلس الجامعة العربية مراراً لم يكن يحتاج إلى كل ذلك الأخذ والرد، وإضاعة الوقت والتسويف، وهنا لم يبق أمام صالح جبر إلا أن يطلب عقد اجتماع مجلس الجامعة في أقرب وقت ممكن لأن الوقت ضيق والموقف دقيق. وبناء على طلبه تقرر عقد الاجتماع بعد أسبوعين، أي: في أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، وانفضّ اجتماع اللجنة السياسية بعد إقرار مشروع مذكرة ترسل إلى كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية، واتفق على أن تبقى المذكرة سرية لا تذاع وان كانت لا تتضمن تبليغ مقررات بلودان.

كانت هذه مواقف ممثلي العراق والمملكة العربية السعودية، أما ممثلو الدول العربية الأخرى فكانوا يترددون بين الرأيين المتجاذبين، ولا يقطعون برأي حاسم، وإن كان الميل إلى مجاملة مندوب المملكة العربية السعودية بادياً عليهم، رغم اقتناعهم بصواب وجهة نظر المندوب العراقي (صالح جبر) بحجّة الحرص على دوام الوحدة والوئام بين الجميع في تلك الظروف الصعبة.

في اجتماع عاليه

عملاً بالقرار الذي اتخذته اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية عند اجتماعها في صوفر، بدعوة مجلس الجامعة لعقد اجتماعه الاعتيادي المقبل في أقرب فرصة ممكنة للنظر في موضوع تبليغ مقرراتها إلى الدولتين ذات العلاقة، عقد الاجتماع المقترح في أول تشرين الأول ١٩٤٧، وكان المقرر أن يعقد الاجتماع في القاهرة إلا أن انتشار وباء الكوليرا في مصر حال دون ذلك، وتقرر عقد الاجتماع في لبنان أيضاً، وفي بلدة عاليه في هذه المرة.

واجتمع المجلس في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧ وترأس صالح جبر الوفد العراقي، ووزّع على المجلس تقرير اللجنة الفنية العسكرية التي كانت اللجنة السياسية قد قررت تأليفها، وفيه بحث عما لدى اليهود من منظمات عسكرية تضم ما لا يقل عن ستين ألف مقاتل وما لديهم من أسلحة جديدة وعتاد وافر ومعامل للذخيرة وضباط مجرّبين ومدرّبين مع ضآلة سلاح العرب وعدم صلاحه وقدمه وقلة عتاده ومدى الخطر الذي يتعرضون له في المناطق التي يكتظّ فيها اليهود. ثم قدمت توصياتها التي تقضي بحشد الحكومات العربية قطعات من جيوشها على حدود فلسطين الشمالية والشرقية والجنوبية، وتحمّس عدد من أعضاء الوفود، وخاصة الوفد العراقي برئاسة صالح جبر، ونادوا بوجوب تدخل الجيوش العربية النظامية لإنقاذ فلسطين. وفي غمرة الحماسة التي سادت المجلس، وقف محمود فهمي النقراشي، رئيس وزراء مصر ورئيس وفدها إلى الجامعة، وقال: "أرجو من الإخوان الاتزان والتفكير السليم، وأن لا يقرروا اليوم أمراً لا يستطيعون تنفيذه غداً. إني أرجو من حضرات المجتمعين، وبصورة خاصة من أعضاء وفد فلسطين أن يعلموا بأن مصر لن تتدخل عسكرياً في فلسطين، ولن تخوض غمار حرب دفاعاً عنها، ولكنها مستعدة أن تساهم مع سائر الدول العربية في عملية جدية ومعقولة للدفاع عن فلسطين وإنقاذها. أقول هذا بصراحة وصدق لكي لا ينخدع أحد بمظاهر الحماسة التي انطلقت في هذا المجلس"[1].

وطلب مجلس الجامعة إلى الوفد الفلسطيني إبداء وجهة نظره، فوزّع الوفد على المجتمعين مذكرة كانت "الهيئة العربية العليا"[2] قد رفعتها إلى جامعة الدول العربية وتضمنت خطة مفصلة للدفاع عن فلسطين بنيت في أساسها على مبدأ الاعتماد على

---

١ **الموسوعة الفلسطينية**، الجزء الثالث، ص١٥٣.

٢ تشكلت "الهيئة العربية العليا" في حزيران (يونيو) ١٩٤٦ برئاسة مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني وكانت تتألف من رؤساء وممثلي الأحزاب والمنظمات الفلسطينية بعد حل "اللجنة العربية العليا" وتشتيت أعضائها بالنفي والتشريد. وقد أيد مجلس جامعة الدول العربية قيام "الهيئة العربية العليا" في مؤتمر بلودان واختيرت القاهرة مقراً رئيسياً لنشاطها، وكانت مهمتها تنظيم صفوف الفلسطينيين في الداخل والخارج والحصول على بعض الأسلحة والذخيرة استعداداً للمعركة المرتقبة، وتبلور هذا النشاط في إنشاء "جيش الدفاع المقدّس" بقيادة عبدالقادر الحسيني. وقد اعترفت الأحزاب والهيئات الفلسطينية بها واعتبرتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني كما اعترفت الدول العربية وجامعتها بالهيئة. وقد استمر نشاط الهيئة العربية العليا حتى وفاة رئيسها الحاج أمين الحسيني في عام ١٩٧٤.

الفلسطينيين أنفسهم وتسليحهم وتعضيدهم دون أن يطلب إلى الدول العربية غير توفير هذا الدعم. وقال اميل الغوري، باسم الوفد الفلسطيني، أنه ليس من رأي الفلسطينيين إطلاقاً أن تتدخل الجيوش العربية النظامية في فلسطين، فهم واثقون بأنهم يستطيعون تحمل عبء الدفاع وحدهم، على أن تزوّدهم الدول العربية بالمساعدات المالية والمادية.

وقرر مجلس الجامعة تشكيل "لجنة عسكرية" لدراسة الموضوع، فتشكلت اللجنة وانكب أعضاؤها على دراسة مسألة الدفاع عن فلسطين، وخاصة المشروع الذي طرحته الهيئة العربية العليا، ودرست تقريرها الذي تضمن ما موجزه:

١ - جعل أهل فلسطين في وضع مشابه للوضع الذي كان اليهود فيه من حيث تسليحهم وتدريبهم وتحصين مدنهم وقراهم.

٢ - الاستعانة بالمتطوعين القادمين من الأقطار العربية لمساعدتهم في الدفاع عن بلادهم.

٣ - مرابطة الجيوش النظامية للدول العربية على حدود فلسطين، دون دخولها، وذلك كمظاهرة لرفع معنويات الفلسطينيين ولمساعدة المجاهدين بالعتاد والضباط وتسلل بعض الوحدات الفنية بصفة متطوعين للمقاومة عند مسيس الحاجة.

واجتمع مجلس الجامعة وناقش التقرير المذكور والتوصيات التي تضمنها ووافق عليه بالإجماع، ثم أحاله على اللجنتين السياسية والعسكرية لتنفيذه، فدرسته اللجنتان وقررتا وضعه موضع التنفيذ. وأوصت اللجنة السياسية بتشكيل لجنة عسكرية خاصة تتولى عملية التنفيذ. وقدم النقراشي باشا تحفّظاً على قرارات اللجنة قال فيه:

"أريد أن يعلم الجميع أن مصر إذا كانت توافق على الاشتراك في المظاهرة العسكرية (أي مرابطة الجيوش العربية النظامية على حدود فلسطين) فإنها غير مستعدة قط للمضي أكثر من ذلك"[١].

وفي أثناء بحث القضية الفلسطينية في اللجنة الفرعية، وصل إلى لبنان، على حين غرّة، مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني، على متن طائرة مصرية، وحلّ في "فندق طانيوس"، مقر اجتماع مجلس الجامعة العربية، وكانت لمبادرته هذه ردة فعل قوية

١ الموسوعة الفلسطينية، ج ٣، ص١٥٤.

في الأوساط الأجنبية، وخاصة في أوساط الأمم المتحدة، والأوساط العربية المعتدلة. وبدأ المفتي نشاطه واتصالاته بالناس، من أهالي فلسطين وغيرهم.

وكانت علاقات العراق مع الحاج أمين الحسيني قد ساءت منذ تعاونه مع رشيد عالي الكيلاني، وتحريضه على الحركة التي فشلت فهرب على أثرها إلى ألمانية والتقى برشيد عالي فكان بينهما ما كان من تنافس على الزعامة وتمثيل العرب وخصومة شديدة. وكان صالح جبر قد عارض حركة رشيد عالي عندما كان متصرفاً للواء البصرة كما سبقت الإشارة.

وكلم صالح جبر رياض الصلح، رئيس وزراء لبنان في ما يترتب على قدوم المفتي من آثار سيئة، فوجد أنه يشاركه في الرأي إلا أنه لا يستطيع اتخاذ أي إجراء لأنه أصبح ضيفاً على لبنان. ولم يفاتح صالح جبر غيره في هذا الموضوع خشية أن يتخذ المفتي من ذلك سلاحاً للدعاية ضد العراق. واتصل المفتي ببعض أعضاء الوفود وحاول زيارة صالح جبر أيضاً، إلا أن صالحاً اعتذر منه بلطف وأبلغ رسوله أن الوقت لم يحن بعد لمثل هذه الزيارة. وكان غرض المفتي من الذهاب إلى لبنان واتصالاته هناك السعي إلى تشكيل حكومة في فلسطين تحت رئاسته.

وقال صالح جبر في تقريره الذي قدمه إلى الحكومة العراقية بعد عودته أنه اعترض على هذه الفكرة وقاومها: "بالنظر لما فيها من استفزاز للرأي العام العالمي في الأمم المتحدة وفي غيرها من الأوساط التي تقاوم نشاط المفتي وزعامته بكل قوة، وكذلك لأن الوقت لم يحن بعد لتشكيل مثل هذه الحكومة لما في ذلك من اعتراف بالأمر الواقع بقبول فكرة التقسيم وإعطاء الفرصة للصهيونيين لإعلان إنشاء دولة صهيونية مماثلة، وفي ذلك ما فيه من المحاذير، كما أن الذين يرشحون أنفسهم لهذا المنصب هم غير أهل له، وأن عملاً مثل هذا سيؤدي إلى صعوبات واختلافات ومشاكل كثيرة بين الفلسطينيين أنفسهم من جهة وبين الأقطار العربية والمفتي من جهة أخرى". وذكر صالح جبر لهم بصراحة "أن العراق الذي هو على أتم استعداد للعمل في القضية الفلسطينية ونصرة عرب فلسطين، لا يتمكن بحال من الأحوال أن يتعاون مع المفتي نظراً لقناعته أن المفتي فشل فشلاً ذريعاً في القضية الفلسطينية وأخذها من سيّئ إلى

أسوأ، فكان في الحقيقة هو شخصياً السبب في كل هذه المصيبة"[1].

وهكذا قُبل اعتراض صالح جبر على تشكيل الحكومة وصرف النظر عنها لحين إنقاذ فلسطين وإعطاء أهلها فرصة تقرير مصيرهم.

ووجد صالح جبر من المفيد أن يعيد مرة أخرى العمل على إيجاد الجو الحسن بين الملك عبدالله والدول أعضاء الجامعة، فاصطحب معه الأمين العام عبدالرحمن عزام وذهب إلى عمان لزيارة الملك، وأجرى معه أحاديث عامة حول قضايا العرب وقضية فلسطين بصورة خاصة، وبعد عودته إلى بيروت عاد مرة أخرى إلى عمان بصحبة رؤساء الوفود الذين وجهت إليهم الدعوة من الملك عبدالله.

في اجتماع القاهرة

على أثر صدور قرار الأمم المتحدة بالموافقة على توصية لجنة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وتشكيل دولتين عربية وصهيونية ارتوئي أن من المصلحة عقد اجتماع لرؤساء الحكومات العربية للمداولة في النتائج المترتبة على ذلك، وذلك بقصد توحيد خطة العمل لتنفيذ المقررات السابقة التي اتخذتها الجامعة العربية. وعليه وجّهت الدعوة إلى الدول العربية للاجتماع في القاهرة يوم ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، فتوجه صالح جبر إلى عمان أولاً لمقابلة الملك عبدالله ثم سافر إلى القاهرة في اليوم التالي واشترك معه في حضور الجلسات نوري السعيد كما حضرها الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود عن المملكة العربية السعودية والدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس الوفد المصري إلى الأمم المتحدة، وقد اجتمع به صالح جبر على انفراد للوقوف على آرائه.

وبحثت الجامعة يوم ١٣ كانون الأول (ديسمبر) موضوع تنفيذ مقررات بلودان ومساهمة الحكومات في استخدام قواتها المسلحة في حملة إنقاذ فلسطين، وجرت مذاكرات شفوية في هذين الموضوعين وكانت جميع الاجتماعات سرية ولم يدون بها محضر.

---

١ **تقرير لجنة التحقيق في قضية فلسطين**، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ص٦٩.

ورأى صالح جبر من الأفضل تثبيت وجهة نظر العراق فيها بصورة صريحة دفعاً للالتباس والشبهة، ولذلك قدم مذكرة تتضمن وجهة نظر العراق في الموضوعين أعرب فيها عن استعداد العراق للتضحية في سبيل إبقاء فلسطين عربية، واقترح فيها اقتراحين:

أولاً – تنفيذ مقررات مجلس الجامعة العربية الإجماعية في وقف أعمال شركات النفط في العراق والمملكة العربية السعودية ودول الجامعة العربية التي فيها مثل هذه الشركات. وإلغاء الامتيازات عملاً بهذه المقررات.

ثانياً – اتخاذ قرار صريح في الجامعة العربية بإشراك "القوات النظامية" لدول الجامعة العربية لمجابهة الصهاينة إضافة إلى القوات الفلسطينية وغيرها من القوات غير النظامية، وأن تبيّن كل دولة مدى استعدادها لاستخدام قواتها النظامية في حملة إنقاذ فلسطين والحيلولة دون تأسيس دولة صهيونية.

وقد ألحّ صالح جبر على أهمية استخدام القوات النظامية تنفيذاً لما ورد في التقرير الذي أعده اللواء إسماعيل صفوة، العضو الأقدم في اللجنة العسكرية التي ألفتها جامعة الدول العربية، وأكد فيه على استحالة التغلب على المقاومة الصهيونية في فلسطين بقوات غير نظامية وحرب عصابات، وعلى وجوب مجابهتها بقوات نظامية مدربة ومسلحة تسليحاً عصرياً مع الاستعانة بالقوات الفلسطينية غير النظامية إلى أقصى حد ممكن[١].

وعلى الرغم من أن صالح جبر كان متحمساً للأخذ بهذه المقترحات، فإن الدول العربية لم تأخذ برأيه ولم تتخذ أي إجراء عملي، واكتفت باتخاذ قرار يتضمن توفير عشرة آلاف بندقية، وإعداد وتجهيز ثلاثة آلاف متطوّع. واعتماد مليون دينار لشؤون الدفاع تدفعها الدول العربية حسب النسب المقررة، وإنشاء لجنة عسكرية فنية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتنظيم المتطوعين وتسليحهم، وأن يتولى القائد العراقي اللواء إسماعيل صفوة قيادة القوات الوطنية المؤلفة من عرب فلسطين ومن العرب المتطوعين الآخرين. وبقي اللواء إسماعيل صفوة معتقداً – وكان مصيباً في

١ تقرير اللواء إسماعيل صفوة المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ إلى رئاسة أركان الجيش العراقي وإلى جامعة الدول العربية.

اعتقاده – بأنه لو نُفّذ ما جاء في تقريره لتمكن العرب من إنقاذ فلسطين وإجبار اليهود على قبول الحلول العربية[١].

ويقول الفريق صالح صائب الجبوري في مذكراته المعنونة **محنة فلسطين**: "يظهر من هذه المقررات أن المجتمعين لم يرغبوا في التحرش بمصالح الإنكليز والأمريكان وامتيازاتهم في البلاد العربية، كما أنهم لم يتطرّقوا إلى إشراك الجيوش العربية النظامية في تخليص فلسطين كما جاء في اقتراح صالح جبر المستند إلى توصية الخبراء العسكريين وتقرير اللجنة العسكرية"[٢].

وعندما أوشك الاجتماع على الانفضاض أثار عبدالرحمن عزّام باشا، الأمين العام لجامعة الدول العربية موضوع "الإدارة المحلية في فلسطين" وضرورتها، فأيّده جميل مردم بك ممثل سورية، والأمير فيصل بن عبدالعزيز ممثل المملكة العربية السعودية، كما اندفع النقراشي باشا اندفاعاً شديداً بالتأييد، ولم يكتف بتأييد هذا الرأي فقط بل إنه ذكر ضرورة وضع المفتي على رأس الإدارة، وقال أنه يعلم أن العراق وشرقي الأردن لا يوافقان على ذلك وأنه يطلب منهما التسامح والتساهل في هذا الموضوع. فأجابه صالح جبر بما يأتي:

أولاً – ليست هنالك ضرورة لتعيين إدارة مدنية لفلسطين حينما تكون في حالة حرب، فالقائد العسكري هو الذي يعيّن الموظفين المحليين من رؤساء بلديات وموظفين إداريين وغيرهم، حسب اقتضاء الحاجة.

ثانياً – أن المفتي لا يصلح لهذا العمل كما سبق له أن بيّن في اجتماع رؤساء الوفود في عاليه، وكرر صالح جبر ما قاله هناك وأضاف إليه أشياء تفصيلية للبرهنة على عدم صلاح الظروف القائمة في ذلك الوقت لمثل هذا العمل الهام الذي يتطلب صفات ومزايا تجمع الناس وتؤلف بين قلوبهم وهي غير متوافرة في شخصه، الأمر الذي يجعل العراق لا يوافق على وضعه على رأس الإدارة ويسعى لأجل منعه عن ذلك نظراً لما يراه في اتباع هذه الخطة من خدمة للمصلحة العامة ومصلحة فلسطين بالدرجة الأولى.

(وهنا رأى صالح جبر أن يسأل بعض الأعضاء الذين لهم آراء معروفة في المفتي أن

١ تقرير لجنة التحقيق النيابية، الملحق رقم (١٣): قرارات سرية بشأن فلسطين، ص٩٥.
٢ الفريق صالح صائب الجبوري، المرجع سالف الذكر، ص١١٧.

يبينوا آراءهم فيه، فشاطروه الرأي في بعض ما ذكر، فكانت النتيجة أن صرف النظر عن تولية المفتي وإسناد الأمر إلى شخص آخر غير فلسطيني تتفق عليه الدول أعضاء الجامعة العربية).

ثالثاً – أن ليس من اختصاص اللجنة السياسية أن تبت في موضوع خطير كهذا الذي يعود أمر البت فيه إلى أهالي فلسطين وحدهم فمن الضروري والحالة هذه أن لا يكون هنالك أي تسرّع في أمر كهذا، بل من الواجب تركه لأهل فلسطين الذين لهم وحدهم الحق بأن يولّوا عليهم من يشاءون، وهذا لا يكون بطبيعة الحال إلا بعد أن تندحر الصهيونية ويملك أهالي فلسطين حريتهم في العمل.

وختم صالح جبر كلامه قائلاً: "الأولى بنا الآن أن نركز كل مجهوداتنا لنصرة عرب فلسطين ودحر الصهيونيين وإحباط مشروع الدولة اليهودية بكل ما نستطيع من قوة، وأن يصرف النظر عن بعث هذا الموضوع في الوقت الحاضر"[١].

وعلى هذا انتهت الجلسة وانفضّ الاجتماع.

***

وفي عهد وزارة صالح جبر قام بزيارة العراق رئيس جمهورية لبنان الشيخ بشارة الخوري بدعوة رسمية من الوصي على العرش الأمير عبدالإله، فوصلها في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ يصحبه رئيس الوزراء رياض الصلح ورئيس مجلس النواب صبري حمادة ووزير العدلية مجيد أرسلان. واستقبل الرئيس اللبناني بحفاوة بالغة، ووصف بشارة الخوري في مذكراته دعوة العشاء التي أقامها الوصيّ في البلاط الملكي تكريماً له. وفي ذلك الوقت كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تنظر في موضوع تقسيم فلسطين، فقال:

"... وكان صالح جبر رئيس الوزراء شديد الحماسة لقضية الأراضي المقدسة، وأعلن أن قوة من الجيش العراقي على استعداد للهجوم على الصهيونيين فيما إذا جاء

١ تقرير صالح جبر المؤرخ في ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ إلى الحكومة العراقية عن اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة، المنشور ضمن **تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين**، المرجع سالف الذكر، ص ٦٩ – ٧٠.

قرار هيئة الأمم في مصلحتهم. وفي صباح اليوم التالي فوجئنا بقرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين، فهبّت بغداد كلها، وكأنها شخص واحد، تتظاهر صاخبة، ورفع الأهلون صورة الوصيّ وصورة الرئيس اللبناني، وساروا بهما في المقدمة، وتعسّر على الشرطة ردهم عن الموكب في تنقلاته الرسمية، وصار المتظاهرون يتقدمون منا بملء اللياقة وينادون بحياة الوصيّ والرئيس اللبناني وحياة فلسطين العربية"[1].

وهذه الجماهير التي كانت تهتف بحياة الوصيّ في شوارع بغداد، هي نفسها التي سحلت جثته في تلك الشوارع في صبيحة ١٤ تموز بعد عشر سنوات.

وفي اجتماع مجلس النواب المنعقد يوم ٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٠ وجّه نائب السليمانية علي كمال سؤالاً إلى صالح جبر الذي كان رئيساً للوزراء بالوكالة في غياب الرئيس حمدي الباجه جي، جاء فيه:

"إن الأموال المنقولة التي تباع بالمزاد العلني في كل مكان تعلن عن نفسها بأننا مقدمون على فقدان أيادي عاملة كثيرة في البلد بسبب صدور قانون إسقاط الجنسية العراقية. ولما كان العراق من البلاد الشاسعة التي يؤثر فيها العجز في الأيادي العاملة والقلّة في النفوس، ألا يرى فخامته الإعلان عن قبول رعوية الفلسطينيين الذين يمتهنون إحدى المهن الحرة كعلاج لهذه المشكلة قبل استفحالها؟".

فنهض صالح جبر وأدلى بالجواب الآتي:

> سادتي، تعلمون أن الكارثة التي حلّت بفلسطين وشرّدت أهلها هي كارثة لا يمكن أن تنسى بسهولة، وإنما من الواجب على الأقطار العربية أن تساهم في مساعدة هؤلاء المنكوبين الذين شردوا من ديارهم والذين تعرّضوا إلى أضرار بليغة غير خافية على الجميع، فإن أقل ما يمكن أن يقدم لهؤلاء الفلسطينيين اللاجئين إلى هذه البلاد من المساعدة هو الرعوية. فإذا ما أراد هؤلاء أن ينضموا إلى العراق، فالعراق يرحب بضمهم إليه ويعتبرهم من أبنائه بدون أي فرق بينهم وبين العراقيين الآخرين. فقد فكرت الحكومة في هذا الأمر وأعدّت قانوناً لقبول تجنّس من يريد من هؤلاء أن يتجنّس بالجنسية العراقية، وان هذه اللائحة موجودة في

١ بشارة خليل الخوري، **حقائق لبنانية**، منشورات أوراق لبنانية، بيروت، ١٩٦١، الجزء الثالث، ص٧٤.

مجلس الوزراء وربما سيفرغ من البت فيها عما قريب. وآنئذ يستطيع الفلسطيني الذي يتجنّس بالجنسية العراقية أن يزاول أي عمل أراد كما يزاوله العراقيون الآخرون[1].

ودوّت قاعة المجلس بالتصفيق تقديراً واستحساناً لهذا التصريح.

***

وقد تجلّت مواقف صالح جبر من قضية فلسطين أيضاً خلال مفاوضاته مع الحكومة البريطانية لتعديل المعاهدة العراقية – البريطانية وعقد المعاهدة التي اشتهرت باسم "معاهدة بورتسموث"، كما سبقت الإشارة في الفصل الخاص بتلك المعاهدة.

---

١ **محضر الجلسة السابعة عشر من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب** المنعقدة في ٥ نيسان (ابريل) ١٩٥٠، ص٢٣٨.

الفصل التاسع والعشرون

مهمة في لبنان

في ساعة متأخرة من مساء الأحد، السابع من كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤، بينما كان صالح جبر نائماً في داره في الصالحية، رنّ جرس الباب، فلما فتحه الخادم رأى أمامه ثلاثة رجال لم يتبين ملامحهم بسهولة في الوهلة الأولى وخيّل إليه أنه يشهد حلماً غريباً. كان أحدهم يشبه الأمير عبدالإله، الوصيّ على العرش - الذي لم تسبق له رؤيته شخصياً بطبيعة الحال - ولكنه كان يرى صورته في كل مكان. أما الرجلان الآخران فكان أولهما الدكتور فاضل الجمالي رئيس الوزراء وصديق صالح جبر الذي كان يتردد على زيارته من وقت لآخر، والثاني عبدالكريم الأزري، وزير المالية.

قيل للطارقين إن "صالح بك" نائم، فطلبوا إيقاظه وإعلامه أن سمو الوصيّ جاء لزيارته، فاستغرب هذه الزيارة المفاجئة بعد منتصف الليل وتواردت على ذهنه شتى الخواطر والهواجس. فهل حدثت مثلاً حركة حملت الوصيّ على مغادرة قصره ليلاً بقصد اللجوء إليه كما حدث في مايس (مايو) ١٩٤١ حين لجأ إلى دار عمته الأميرة صالحة؟

ولكن تساؤله لم يدم طويلاً.

كان الوصيّ قد استدعى في مساء ذلك اليوم رئيس الوزراء الجمالي لمباحثته في أمر مهم، وطلب إليه إبلاغ السيد عبدالكريم الأزري، وزير المالية للحضور أيضاً. فلما حضرا وجدا الملك فيصل الثاني مع الأمير، ولم يكن هنالك غيرهما.

وبدأ الأمير الحديث قائلاً إنه دعاهما لبحث الوضع في سورية التي كان يحكمها في ذلك الوقت العقيد أديب الشيشكلي الذي استولى على الحكم بانقلاب عسكري في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ كان الانقلاب الثالث في سورية منذ استقلالها، ثم أعلن نفسه رئيساً للجمهورية في تموز (يوليو) ١٩٥٣، وصار يحكم البلاد حكماً دكتاتورياً متعسفاً أثار استياءً كبيراً لدى الشعب السوري في شتى أنحاء البلاد، ولا سيما في جبل الدروز.

ولم تنظر الحكومة العراقية إلى حكم الشيشكلي بعين الارتياح منذ توليه السلطة بسبب إطاحته بحكم سامي الحناوي، قائد الانقلاب الثاني الذي كان يدعو إلى التقارب والوحدة بين سورية والعراق. وكان الشيشكلي قد بادر، لغرض تثبيت سلطته وتدعيم سيطرته في البلاد إلى إقصاء عناصر الجيش المناوئة لحكمه، وأصبح معارضاً لكل تقارب بين سورية والعراق، بل عاملاً على إدامة القطيعة بين القطرين العربيين الشقيقين، كما أنه أخذ يضطهد زعماء سورية الذين لا يؤيدون سياسته ويسفك الدماء في جبل الدروز.

وكان الجمالي قد زار لبنان قبل وقت قصير واتصل بالعديد من الساسة السوريين واطّلع على آرائهم ووجهات نظرهم، فوجد معظمهم راغبين في إزاحة الشيشكلي عن الحكم، ووجدهم يتطلعون إلى العراق ليمدّ يد المساعدة لإنقاذهم من حكم الشيشكلي.

وقال الأمير أن الشعب السوري قد سئم هذا الوضع الدكتاتوري وأخذ يتململ، وأن هناك بوادر تمرد أو ثورة على حكم الشيشكلي، وأن بعض الزعماء السوريين الذين يعملون على الإطاحة به، اتصلوا به طالبين إليه أن يمد لهم يد المساعدة، وأن العراق لا يمكن أن يتقاعس عن مساعدة سورية في محنتها، كما أنه يجب أن يغتنم هذه الفرصة، وكل فرصة قد تسنح له، لتحقيق أهدافه الوحدوية التي هي في مصلحة القطرين معاً، بل في مصلحة الأمة العربية[1].

وكان الشائع في تلك الأيام أن الأمير عبدالإله يتطلع إلى عرش سورية بعد أن

١ عبدالكريم الأزري، **تاريخ في ذكريات: العراق ١٩٣٠ – ١٩٥٨**، الجزء الأول، بيروت، ١٩٨٢، ص٥٠١.

أوشكت مدة وصايته على الانتهاء ببلوغ الملك فيصل الثاني سن الرشد، وتوليه سلطاته الدستورية. ولكنه أكد للوزيرين أن تلك الإشاعة لا أساس لها من الصحة، وأنه لا يسعى إلى "جرّ مغنم لنفسه كما يشيّع بعض المغرضين" وقال إنه سيكون أسعد خلق الله أن يرى اتحاد القطرين العراقي والسوري تحت تاج الملك فيصل.

وقد أيّد ذلك الدكتور فاضل الجمالي، رئيس الوزراء السابق، بعد سقوط النظام الملكي ومقتل الأمير عبدالإله بثلاثين عاماً، إذ قال في كتابه **مواقف وعبر في سياستنا الدولية**:

"لا صحة مطلقاً لما أشاعه خصوم الأمير عبدالإله من أنه كان يسعى للحصول على عرش سورية، إذ لم أنس أبداً قوله لي وللسيد توفيق السويدي قبل سفرنا إلى لبنان في سنة ١٩٥٥، وبحضور الملك فيصل الثاني (رحمه الله) ما مؤداه: قولوا للسوريين: إذا كان وجود العرش الهاشمي في العراق هو العقبة في سبيل الاتحاد، فنحن مستعدون للتنازل عن العرش"[١].

وأبدى الوصيّ للوزيرين (الجمالي والأزري) أن بعض رجالات سورية الذين اتصلوا به أكدوا له أن محاولاتهم للانقضاض على الشيشكلي لا تقتصر على التخلص منه وإعادة الحكم الجمهوري الديموقراطي إلى سورية فقط، وإنما تستهدف في الأمد

---

١ الدكتور محمد فاضل الجمالي، **مواقف وعبر في سياستنا الدولية**، تونس، ١٩٩٠، ص٢٧٦، وقد اختلفت الآراء في هذه القضية، إذ جاء في **مذكرات أحمد مختار بابان**، الذي ربما كان أقرب الساسة العراقيين إلى الأمير عبدالإله، وأكثرهم معرفة بأفكاره، ما يأتي: "ولا يمكن لأحد أن ينكر بأن الأمير عبدالإله كان يفكر في عرش سورية، ولا يمكن فصل ذلك عن الإرث التاريخي للهاشميين في سورية، وعن تضحياتهم من أجلها، وعن تعلّق السوريين بهم... ومع ذلك فإن ما قيل عن تعلّق الأمير عبدالإله بعرش سورية لا يخلو من مبالغة، وقد ألّفت قصص كثيرة وشائعات مختلفة حولها لا تختلف كثيراً عما قيل بصدد أطماعه في العرش العراقي...".

(**مذكرات أحمد مختار بابان** بيروت، ١٩٩٩، ص١٤١).

وجاء في كتاب باتريك سيل المعنون **الصراع على سورية**، قوله:

"... لقد راقب عبدالإله رسوخ نظام الشيشكلي بالغم والقلق، فقد كان مستقبله غير واضح، ووصايته ستنتهي في ١ أيار (مايو) ١٩٥٣ باعتلاء فيصل الثاني للعرش، ولذلك فقد بدا له "عرش سورية" الذي كان يحلم بضمانه لنفسه، أكثر جاذبية..." ولكن باتريك سيل لم يعزز قوله هذا بأي دليل، و لم يشر إلى مصدر هذه المعلومات التي ذكرها كحقائق مفروغ منها.

Patrick Seal, *The Struggle for Syria, Oxford*, 1965, p. 137 (الصفحة ١٩٥ من الترجمة العربية بقلم سمير عبده ومحمود فلاحة، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص١٨٥).

البعيد، أهدافاً وحدوية لتوحيد القطرين العراقي والسوري، ولهذا السبب لجأوا إلى العراق.

وفي تلك الأيام كان السيد معروف الدواليبي[1]، رئيس الوزراء السوري الذي أزاحه الشيشكلي، موجوداً في بغداد، وكان يقيم في ضيافة الحكومة العراقية – بترتيب من الأمير عبدالإله – مختبئاً في دار تقع في إحدى ضواحي بغداد وتعود للسيد عبدالهادي الجلبي، عضو مجلس الأعيان، ولم يعلم أحد بوجوده، ولم يتصل به سوى عدد قليل من المسؤولين. وبعد بضعة أسابيع من المداولات تقدم الدواليبي باقتراح غريب، وهو وضع عدد من الجنود العراقيين تحت قيادته ليدخل سورية فاتحاً ويُخرج الدكتاتورية منها لأنه كان رئيس الوزراء الشرعي لسورية. (وقد حدّد عدد الجنود المطلوبين بخمسمئة)، ولكن المسؤولين العراقيين لم يرغبوا في زجّ الجيش العراقي في القضية تجنباً للمضاعفات الدولية واقتتال الأخوة، وإنما قرروا العمل على إزاحة الشيشكلي بوسائل أخرى[2].

ثم وجه الوصيّ خطابه إلى السيد عبدالكريم الأزري وقال إن سبب استدعائه إلى قصر الرحاب هو أنه يريد منه تهيئة مبلغ قدره مائة ألف دينار لغرض إنفاقه لتحقيق انقلاب ضد الشيشكلي. ويروي الأزري في مذكراته أن الأمير عبدالإله كان يبحث الموضوع بحماسة عاطفية واندفاع شديد قائلاً:

"كان رحمه الله لا يؤمن ولا يعمل في مشاريعه بمبدأ التخطيط المبني على التدبير

---

١ معروف الدواليبي (١٩٠٧ – ٢٠٠٤): سياسي سوري ولد في حلب وكان عضواً في مكتب "الكتلة الوطنية" عام ١٩٣٦، وانتخب نائباً عن حلب من الكتلة الدستورية التي تحوّلت في ما بعد إلى "حزب الشعب". أصبح وزيراً للاقتصاد الوطني (١٩٤٩ – ١٩٥٠) وانتخب رئيساً لمجلس النواب ثم رئيساً للوزراء لفترة قصيرة في عام ١٩٥١، ثم اعتقله الشيشكلي. وبعد سقوط الشيشكلي تولي وزارة الدفاع عام ١٩٥٤ وحاول وضع حد لتدخل العسكريين في السياسة. عارض الوحدة مع مصر، وتولى رئاسة الوزراء بعد فك الوحدة المصرية – السورية، وإطاحته حركة النحلاوي سنة ١٩٦٢ فسافر إلى المملكة العربية السعودية وأصبح مستشاراً في الديوان الملكي وبقي في هذا المنصب حتى عام ٢٠٠٠ كما كان رئيساً لمنظمة المؤتمر الإسلامي. توفي في الرياض في ١٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٤.

٢ ومن الغريب أن معروفاً الدواليبي ذكر في رسالة إلى (محكمة المهداوي) خلال محاكمة الدكتور محمد فاضل الجمالي أن نوري السعيد والوصيّ عرضا عليه عوناً عسكرياً ضد الشيشكلي أثناء لقاء ببغداد في صيف عام ١٩٥٣ ولكنه رفض ذلك (**محاضر جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة**. الجزء الثالث، بغداد ١٩٥٩، ص ١٠٧٩ – ١٠٨٠).

الهادئ والتفكير العميق والحساب البعيد الدقيق لكل العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة أو التي يحتمل أن تؤثر في مصير المشروع أو نجاحه أو فشله. بل كان كلما خطرت بباله خاطرة أو عرضت له فكرة أو مشروع، اندفع بنزواته العاطفية وانفعالاته الآنية، بدون تعمّق ولا تدقيق، ثم لا يلبث، بعد وقت قصير، أو عند أول عقبة أو صدمة تعترضه في الطريق، أن تفتر همّته، وتزول نزوته، وتهدأ عاطفته، ويخفّ حماسه. وقد يختفي المشروع أو الموضوع برمّته من ذهنه"[١].

أبدى وزير المالية الأزري للأمير أن الميزانية العامة لا تحتوي على بند يمكن دفع هذا المبلغ منه وقال إن في ميزانية وزارة الخارجية مخصصات للدعاية يمكن أن تستعمل لمثل هذه الأغراض، فأجاب الأمير أنه يريد تخصيص هذا المبلغ إضافة إلى تلك المخصصات، فسأل الأزري هل يريد منه الوصيّ أن يتجاوز الميزانية، فأجابه الأمير بالإيجاب، فقال الأزري إن ذلك يتطلّب استصدار تشريع خاص. وإذا رفض البرلمان الموافقة على ذلك التشريع، أصبح هو مسؤولاً عن تسديد المبلغ. فأكد له الوصيّ أنه يضمن موافقة البرلمان وإصدار التشريع اللازم لهذا التجاوز في ما بعد.

ولم تكن الاعتبارات القانونية المتعلقة بالميزانية وحدها هي التي حملت وزير المالية على التردد في الأمر، بل كانت هنالك اعتبارات وجيهة أخرى، ذكرها باختصار، وهي:

١ - وجوب التأكد من رغبة الشعب السوري. وإذا أمكن شراء التأييد بالمال وحده، فهنالك جهات أخرى مستعدة لدفع مبالغ تفوق ما كان العراق مستعداً أو قادراً على دفعه.

٢ - اختلاف نظامي الحكم في العراق الملكي وسورية الجمهورية، وكيفية التوفيق بينهما في حالة تحقيق الاتحاد بين القطرين، ومدى استعداد الشعب السوري للتنازل عن نظامه الجمهوري في سبيل تحقيق الاتحاد مع العراق.

٣ - أن ارتباط العراق بمعاهدة مع بريطانية يقيّد استقلاله، في حين أن سورية لم تكن مرتبطة بأية معاهدة تحدّ من استقلالها، وأن اتحادها مع العراق سيجعلها خاضعة للقيود التي كانت تحدّ من استقلال العراق.

١ عبدالكريم الأزري، المصدر السابق ذكره.

٤ – موقف الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة التي كانت ستقف ضد المشروع حتماً، بل ضد أي تكتل يعرّض إسرائيل للخطر، إضافة إلى معارضة بريطانية وفرنسة.

٥ – معارضة الدول العربية الأخرى، وخاصة المملكة العربية السعودية التي لا ترغب في توسع النفوذ الهاشمي، ومصر التي كانت حريصة على الاحتفاظ بزعامة الدول العربية.

٦ – وأخيراً هنالك مواقف الساسة العراقيين من مشروع الوحدة بين سورية والعراق. وكان الأزري يرى أن معظم ساسة العراق – وعلى رأسهم نوري السعيد بالذات – لم يكونوا متحمسين للمشروع ولا مؤمنين به، ولم يعتبروه حيوياً للعراق، بل أنهم كانوا جامدين على سياسة الارتباط ببريطانية متقوقعين عليها.

هذه هي الاعتبارات التي يقول الأزري أنها كانت تدور في ذهنه، ولعله صرّح أو ألمح ببعضها أو كلها للوصيّ. ومع ذلك فإنه، نزولاً عند إلحاح الأمير على وجوب تأمين المبلغ بأية طريقة ممكنة، لم يجد مناصاً من النزول عند طلب الملك والوصيّ على الرغم من تخوّفه من المسؤولية التي قد يتعرّض لها في حالة عدم موافقة البرلمان على تجاوز الميزانية.

ولما اتفق المجتمعون على الأمر أخيراً، طرح موضوع الشخص الذي يمكن أن يعهد إليه بمهمة الاتصالات اللازمة، وصرف المبالغ المخصصة إلى الجهات السورية التي تعمل على الإطاحة بنظام الشيشكلي، فاتفقوا جميعاً على أن أفضل من يستطيع القيام بهذه المهمة هو صالح جبر، بسبب عقيدته القومية الصلبة وإيمانه بالوحدة العربية، من جهة، وبسبب نزاهته المطلقة في الشؤون المالية. وإمكان الاعتماد عليه في التصرف بهذا المبلغ بحرص وأمانة، من جهة أخرى، خاصة وأن المبالغ التي ستصرف لهذا الغرض ستدفع بصورة سرية بطبيعة الحال، ولا تستحصل عنها أية وصولات.

وفي غمرة الحماسة التي كانت تسيطر على الاجتماع، وخاصة على الأمير عبدالإله، نهض الأمير وقال: "لنذهب الآن إلى بيت صالح جبر". فنهض الثلاثة (الأمير والجمالي والأزري) وتوجهوا إلى بيت صالح جبر دون أن يخبروه هاتفياً بقدومهم. استغرب صالح جبر حين أيقظوه من النوم لهذه الزيارة وخفّ لاستقبال الأمير

مرحباً، وآثار النوم لا تزال على وجهه وعينيه، وقاد الثلاثة إلى غرفة الجلوس، وكان لا يزال في "بيجامته"، فاستأذن للغياب للحظات لارتداء ملابسه، فقال له الأمير: "اجلس... لا حاجة لذلك".

وفاتحه الأمير بالموضوع الذي حضروا لأجله وطلب إليه أن يسافر إلى بيروت في اليوم التالي أو الذي يليه، وأن يبقى على اتصال دائم بالساسة السوريين، ويقدم لهم ما يطلبونه من العراق من عون مادي ومعنوي، وأن يكون كل عمل يقوم به بتوجيه من رئيس الجمهورية السابق (الشيخ الجليل) هاشم الأتاسي[١].

وتمّ الاتفاق على ترتيبات السفر، وتقرر تحويل المبلغ إلى بيروت ووضعه تحت تصرف صالح جبر ليقوم باتصالاته مع الساسة السوريين فيها وتدبير الإطاحة بحكم الشيشكلي تمهيداً لتنفيذ مشروع الوحدة بين القطرين.

وسافر صالح جبر إلى بيروت يوم الثلاثاء المصادف ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ وبدأ اتصالاته فيها بحذر شديد.

ويبدو أن السفارة البريطانية لم تكن على علم بهذه العملية، كما أن نوري السعيد لم يحط علماً بها ولم يستشر في هذا الموضوع المصيري الخطير. وعلى الرغم من أن صلة نوري السعيد برئيس الوزراء الجمالي كانت جيدة، وأن الجمالي كان يرعى جانبه ويحسب له كل حساب، فإنه كان يعلم أن الفكرة هي فكرة الوصيّ، وأن نوري السعيد كان يعارض الصرف على هذا المشروع بدعوة أنه يؤدي إلى إفلاس العراق بلا طائل، وربما كان الجمالي يعتقد أن نوري السعيد يعارضه لئلا يتم تحقيق المشروع على يد غيره، وكان يقول إنه لو بقي في الحكم ستة أشهر أخرى، لتحقق حلم الاتحاد بين العراق وسورية[٢].

وبعد مغادرة صالح جبر إلى بيروت بنحو عشرين يوماً أرسل السفير البريطاني في بغداد البرقية الآتية إلى وزارة الخارجية في لندن:

"أخبرني رئيس الوزراء العراقي (الدكتور فاضل الجمالي) أمس أنه يجري مشاورات مع الحكومات العربية الأخرى حول الوضع في سورية التي

١ الدكتور محمد فاضل الجمالي، **مواقف وعبر في سياستنا الدولية**، تونس، ١٩٩٠، ص٢٧٦.
٢ عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٩، ص٧٨.

يعتقد (ويأمل) أن الشيشكلي يفقد فيها السيطرة بسرعة متزايدة. إن اتصاله بالحكومات العربية جاء على أثر نداء وجهه إلى العالم العربي هاشم الأتاسي الرئيس السوري السابق، والذي يعتقد أنه لا يزال الرئيس الشرعي لسورية.

"١ – على الرغم من أن الدكتور الجمالي لا يخفي معارضته الشديدة للشيشكلي، فإنني لا أظن أنه ينوي القيام بتدخل حاسم. وقد توسلت إليه أن يدع السوريين يحلّون أمورهم بأنفسهم"[١].

أما نوري السعيد، فقد شعر أن أمراً يدبّر في الخفاء. وأسر إلى السفير البريطاني بشكوكه. فأرسل السفير البرقية الآتية إلى لندن في ٦ شباط (فبراير) ١٩٥٤:

"قال لي نوري السعيد الذي قابلته أمس أنه يعتقد أن الحكومة العراقية تصرف الأموال لمساعدة الحركة المناوئة للشيشكلي. أرى أن هذا الأمر غير محتمل إلى حد بعيد. وقد ألمح نوري أيضاً أن صالح جبر، الذي هو الآن في بيروت، ربما كان يعمل كوكيل عن الحكومة لهذا الغرض.

"٢ – ربما يستطيع سفير صاحب الجلالة في بيروت أن يقوم باستفسارات حذرة بشأن ما يحاول صالح جبر القيام به. يجب عدم الإفصاح عن مصدر معلوماتي".

"٣ – ليس هنالك ما يدل على وجود خطط عسكرية هنا"[٢].

ويبدو أيضاً أن صالح جبر قد نجح في إبقاء مهمته سرية إلى حد بعيد، وتمكن في الوقت نفسه من تضليل السفير البريطاني في بيروت الذي اتصل به على أثر برقية السفير في بغداد (الواردة أعلاه) فأوهمه بأن مهمته في بيروت تتعلق باتفاقية مرور أنابيب النفط وموضوع خط النفط إلى حيفا. وأرسل السفير في بيروت، برقية بهذا المآل إلى وزارة الخارجية بلندن، جاء فيها:

---

١ من السير جون تراوتبك (بغداد) إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ١ شباط (فبراير) ١٩٥٤ FO 371/111139 (VY 1013/7)

٢ من السير جون تراوتبك (بغداد) إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ٦ شباط (فبراير) ١٩٥٤ FO 371/111139 (VY 1016/19)

"إنني شخصياً أعتقد أن شكوك نوري السعيد بشأن صالح جبر لا صحة لها. ان صالح الذي حادثته يوم ٥ شباط (فبراير) حسب موعد حدد في اليوم السابق ليحيطني علماً بتطوّر محادثاته مع السلطات اللبنانية حول اتفاقية مرور أنابيب النفط والتحويل المقترح لخط حيفا، وكان هدفه إقناع اللبنانيين بأن يكونوا عقلانيين، قال إن الحكومة العراقية طلبت إليه متابعة هذا الموضوع، وانه قابل الرئيس اللبناني ورئيس الوزراء إضافة إلى ممثل شركة النفط العراقية، وبعد محادثاتنا التي دارت حول موضوع النفط فقط، كان سيقابل بلغريف ويزور صيدا بدعوة من رئيس مجلس النواب. وكان هدفه من ذلك جذب اهتمام جنوب لبنان بمشروع تحويل النفط. إنه سيعود إلى بغداد غداً".

"أكد لي رئيس وزراء لبنان صباح اليوم معظم ما جاء أعلاه. أعتقد أنه لو أن صالح جبر يدبر أمراً مع الدروز، لسمع به رئيس الوزراء، ولصدر عنه تلميح إلى ذلك"[١].

وهكذا نفّذ صالح جبر مهمته في بيروت بكل حكمة وكياسة، وكان على اتصال دائم بالساسة السوريين، يقدم لهم ما يطلبونه من عون دون أن يتدخل في شؤونهم وقراراتهم وقد تولى السوريون أنفسهم تنظيم المقاومة ضد الشيشكلي، وتضافرت عوامل وأسباب أخرى مع المجهود العراقي، فنجحت العملية الانقلابية وأزيح الشيشكلي عن الحكم في سورية أخيراً.

وقد صرف صالح جبر من المبلغ الذي وضع تحت تصرفه حوالي سبعين ألف دينار، وأعاد الباقي إلى الحكومة. وانتهت بذلك مرحلة من مراحل المناورات بين حكومتي العراق وسورية.

وكتب الجمالي بعد ستة وثلاثين عاماً من هذه الأحداث أنه كان من المؤمل أن تتهيأ الظروف لتحقيق الاتحاد بين القطرين الشقيقين بعد زوال عهد الشيشكلي، وأنه كان عازماً على السير قدماً مع الأحرار

---

١ من السير تشابمان آندروز (بيروت) إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ٨ شباط (فبراير) ١٩٥٤ FO 371/111139 (VY 1016/21)

السوريين في سبيل تحقيق الاتحاد، وكان ذلك يتطلب شيئاً من التضحية المادية من جانب الحكومة العراقية، ولكن نوري السعيد أعلم الجمالي بالواسطة أنه لا يؤيد أي بذل في هذا السبيل آنذاك، وكان معنى ذلك أن المجلس النيابي – الذي كانت أغلبيته تنتمي إلى حزب نوري السعيد – لن يصادق على الصرف. وقال إن ذلك كان السبب الرئيسي الذي دفعه للاستقالة المفاجئة من رئاسة الوزارة[1].

---

١ الدكتور محمد فاضل الجمالي، المصدر السابق، ص٢٧٧.

الفصل الثلاثون

صالح جبر والأكراد

كان صالح جبر منذ بداية عمله في القضاء ثم في الإدارة ثم في السياسة نائباً ووزيراً في وزارات مختلفة، عراقياً صميماً مؤمناً بتآخي القوميات التي يتألف منها الشعب العراقي ولم يتعارض ذلك مع كونه قومياً عربياً ومدافعاً صلباً عن القضايا العربية، وعلى رأسها قضية فلسطين، ومؤمناً إيماناً صادقاً بالوحدة العربية.

وقد انتخب صالح جبر نائباً عن لواء المنتفك للمرة الأولى في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٠ وكان له مواقف صريحة وجريئة في الدفاع عن حقوق الشعب الكردي ومصالحه ضمن إطار الوحدة الوطنية العراقية، وفي معارضة أي اعتداء أو ظلم أو تمييز يتعرّض له.

وفي سنة ١٩٣٢ حدثت حركات برزان الأولى. وكانت وزارة نوري السعيد الثانية في الحكم، وناجي شوكت وزيراً للداخلية، وجعفر العسكري وزيراً للدفاع. وكان الشيخ أحمد البارزاني قد رفض تأسيس الإدارة المدنية في منطقته، ورفض دفع الضرائب المترتبة على أغنامه. وكانت الحكومة تستوفي ضريبة الأغنام من الشيخ أحمد البارزاني بطريقة (المقطوع) أي أنه كان يدفع مبلغاً معيناً عن أغنامه في كل سنة، قلّ عددها أم كثر. فلما أرادت الحكومة أن تقضي على نفوذه المتزايد في المنطقة قررت جعل هذه الضريبة على طريقة التعداد المتبعة في سائر أنحاء العراق (والتي تسمى "الكودة"). وإلى جانب ذلك كانت الحكومة قد قررت إنشاء مخافر

للشرطة في منطقة بارزان التي تفتقر إلى أي مظهر حكومي كالمخافر والمستوصفات والمدارس وحتى الطرق. وقد وافق الشيخ أحمد، من حيث المبدأ، على تعداد أغنامه، ولكنه رفض إنشاء المخافر في منطقته.

وفي ١٠ آذار (مارس) ١٩٣٢ وجهت وزارة الداخلية إنذاراً إلى الشيخ أحمد البارزاني بوجوب الحضور أمام قائمقام الزيبار لإعلان الولاء والطاعة للحكومة، كما أن الحاكم السياسي البريطاني أرسل إليه رسالة مشابهة، فرفض الشيخ أحمد الإنذار ولم يحضر لاعتقاده أن الغرض هو إلقاء القبض عليه[١]. وكانت جماعة الشيخ أحمد تقوم بغارات متصلة على القرى المجاورة وتمارس قسوة شديدة مع أهلها، وخاصة مع قرى الشيخ رشيد لولان في منطقة "برادوست"[٢] فخشيت الحكومة من انتشار الفوضى إلى المناطق الإدارية المجاورة، وقررت مباغتة الشيخ أحمد، فاصطدم بقوات الشرطة المرسلة للقبض عليه وقاومها وكبّدها أكثر من خمسين قتيلاً على ما ذكره ناجي شوكت في مذكراته. ولما فشلت خطة الحكومة قررت أن تستعين بالجيش وتعدّ قوة عسكرية ترسل إلى المنطقة لتنفيذ قرارها بالقوة[٣].

وفي الجلسة المنعقدة في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٣٢ سئلت الحكومة عن الأسباب التي استوجبت إرسال قوات الجيش لمقاتلة الشيخ أحمد البارزاني[٤].

ولم يكن السؤال صادراً عن أحد النواب الأكراد الذين يمثلون الألوية الشمالية، وكان عددهم في المجلس لا يقل عن عشرة، بل وجّه السؤال نائب المنتفك، العربيّ، صالح جبر.

قال صالح جبر إنه علم أن الشيخ أحمد البارزاني قد أخلّ بالسلم، ولكن كانت هنالك خلافات معينة بينه وبين الشيخ رشيد الفارس (ولعله يريد: رشيد لولان) أهمل

---

١ مسعود البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، الطبعة الثانية، الجزء الأول، بيروت، ١٩٩٧، ص٤٠.

٢ تقرير مفصل لاستخبارات القوة الجوية البريطانية (في ١٠٠ صفحة) بعنوان: "العمليات العسكرية ضد الشيخ أحمد البارزاني"
Air Ministry, Report on the Operations Against Shaikh Ahmad of Barazan 1931-1932. (CO 730117411/)

٣ ناجي شوكت، **سيرة وذكريات**، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٩٩ – ٢٠١.

٤ المصدر نفسه.

متصرف الموصل تسويتها. وأضاف صالح جبر أنه قد بلغه أن الحكومة تنوي الاستيلاء على قسم من أراضي الشيخ أحمد البارزاني وإعطاءه للآثوريين، وأنه بسبب رفض الشيخ أحمد الموافقة على ذلك، أرسلت الحكومة قواتها لمقاتلته.

وأجاب عن الاستفسار وزير الدفاع جعفر العسكري (وهو كردي الأصل كما هو معروف) قائلاً إن الحكومة كانت قد قررت إنشاء مخافر شرطة في الأماكن النائية في الشمال حيث لا توجد مثل هذه المخافر في الوقت الحاضر، ولهذه الغاية قررت الحكومة إرسال قوة من الجيش لإسناد الشرطة في مجابهة المقاومة التي قد تقابل بها. وقال إن هدف الحكومة الوحيد من إرسال الجيش إلى الشمال كان إقامة مؤسسات إدارية اعتيادية، وأن كل شخص يعلم أن شيخ بارزان يعتبر نفسه أميراً مستقلاً. ومن الواضح أن الحكومة لا يسعها السكوت على مثل هذا التحدي لسلطتها. إضافة إلى ذلك فإن الشيخ أحمد اخترق الحدود التركية وغزا سكان عدد من القرى التركية.

وأضاف جعفر العسكري أن ما ذكره صالح جبر عن استيلاء الحكومة على أراضي الشيخ أحمد البارزاني ومنحها للآثوريين لا أساس له من الصحة، وقال إن الآثوريين يعيشون في قراهم في العراق منذ قرون، وليست لدى الحكومة رغبة لتوطينهم في مكان آخر[1].

وانتهت العمليات بلجوء الشيخ أحمد إلى تركية.

ولم ينقطع صالح جبر عن الاهتمام بمشاكل الأكراد وشؤونهم طوال عمله الإداري والسياسي، بل إنه عني بتعلم اللغة الكردية ليتمكن من التفاهم معهم بمزيد من السهولة. وقد روى نجله الأستاذ سعد لمؤلف هذا الكتاب أنه في أحد أيام سنة ١٩٤٣ دخل على أبيه في غرفة الضيوف، وهو وزير الداخلية فوجد لديه شاباً يقرأ معه في كتاب كما يقرأ التلميذ أمام معلمه، فسأله ماذا يصنع، فقال له أبوه إنه يدرس اللغة الكردية، وقال إن كل من يتولى وزارة الداخلية في العراق يجب أن يعرف اللغة الكردية أو يتعلمها[2]. وقد تولى هذه الوزارة في العراق في العهد الملكي ٢٥

---

١ تقرير الاستخبارات المحفوظ في وثائق وزارة المستعمرات البريطانية CO 730/174/11 ومحاضر مجلس النواب، الدورة الثانية لسنة ١٩٣٢، الجلسة المنعقدة في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٣٢.

٢ مقابلة مع سعد صالح جبر في لندن بتاريخ ١٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٢.

وزيراً[1] ولم يكن يعرف اللغة الكردية بينهم سوى سعيد قزّاز، وهو كردي، وعمر نظمي التركماني، وسامي فتاح، وهو من الموصل، ولم يفكر أحد منهم أن يتعلم تلك اللغة على الرغم من أن القضية الكردية كانت من أهم مشاغل وزارة الداخلية في العراق في جميع العهود.

وشهدت القضية الكردية في العراق تطورات وأحداثاً عديدة خلال السنوات التالية، وفي سنة ١٩٤٥ – على سبيل المثال – كان أحمد عثمان، نائب أربيل، قد تكلم في الجلسة المنعقدة في ١٠ كانون الثاني (يناير) عن القضية الكردية، والوحدة العراقية، والوحدة العربية، وأشار إلى إهمال الحكومة لشؤون شمال الوطن، وقال: "إننا، نحن الأكراد، مرتاحون لتأسيس الوحدة العربية حتى نعيش مع حكومة خمسين مليوناً بدلاً من حكومة خمسة ملايين. وقال إن جمع الدراهم لفقراء البارزانيين ليس بجرم.. ونحن لا ننسى إنسانية عرب الجنوب للأكراد...

فأجابه صالح جبر (وكان يومذاك وزيراً للمالية) في الجلسة نفسها قائلاً:

... سادتي، قبل أن أنهي كلمتي لا بد لي أن أعلّق على الكلمة التي سمعتها من النائب المحترم أحمد عثمان. لقد هزّتني هذه الكلمة وأعتقد أنها هزّت أعضاء المجلس جميعاً فأنا أقدّر له هذا الشعور الطيب في هذا الموضوع الذي تطرّق إليه وهو موضوع الكرد والعرب. ليس منا أيها السادة من ينكر على إخواننا الأكراد شعورهم القومي والاعتزاز بقوميتهم والتغنّي بتاريخهم ومجدهم ومزاياهم. كلا، ليس من العرب من ينكر ذلك، فإن للأكراد عادات ومزايا وتقاليد نحن العرب نشاركهم فيها كل المشاركة، وهم غير بعيدين عنا في هذه المزايا الحسنة. سادتي لقد عشنا مع إخواننا الأكراد قروناً طويلة في هذا البلد الأمين، عشنا متآخين متحابين مع إخواننا، عشنا عيشة وداد وصفاء، ولم يسجل التاريخ حدثاً

---

١ وهم: السيد طالب النقيب، الحاج رمزي، توفيق الخالدي، عبدالمحسن السعدون، علي جودت، رشيد عالي الكيلاني، عبدالعزيز القصاب، ناجي السويدي، ناجي شوكت، جميل المدفعي، حكمت سليمان، مصطفى العمري، طه الهاشمي، عمر نظمي، صالح جبر، توفيق النائب، تحسين العسكري، سعد صالح، عبدالله القصاب، نوري السعيد، نورالدين محمود، حسام الدين جمعة، سعيد قزّاز، جمال عمر نظمي، سامي فتّاح.

واحداً يعكّر الصفاء بين العرب والأكراد. سادتي، تربطنا مع إخواننا الأكراد رابطة الدين والوطن وهما من أهم الروابط التي تربط الشعوب، هذا مضاف إلى الشبه الكبير بيننا وبينهم من حيث التقاليد والعادات والمزايا الأخرى، فنحن غير بعيدين عنهم. أقول الحق وأتحدث عن نفسي وعن إخواني العرب الذين يسكنون هذا الوادي، لا يوجد من يضمر العداء للأكراد ومن لا يريد الرفاه والخير لهم وليس للعرب فقط، إنما المسؤولون ولا أعرف مسؤولاً يضمر السوء أو يتردد في القيام في سبيل الإصلاح لهذا الشعب الكردي الطيّب الذي نفتخر نحن العرب بعراقيته.

(تصفيق)

سادتي، لقد تطرّق النائب المحترم، وقد سبقه نواب آخرون، إلى ما يحتاج إليه هذا القسم من البلاد العراقية من إصلاح. هذا حق يجب علينا نحن كمسؤولين أن نتجه لعمل الخير والإصلاح ولا نفرّق بين الشمال والجنوب لأن البلد واحد، وإذا ظهر أن هناك إهمالاً ونقصاً في الإصلاح فيجوز أن النقص هذا منشؤه الغفلة أو عدم استكمال الدراسات التي يقتضيها إصلاح هذه الشؤون، فأرجو من إخواني الأكراد أن يحملوا سبب عدم الإصلاح على هذا المحمل الصحيح وليس التقصير والإهمال. سادتي، نحن على أتم استعداد للنظر في الطلبات التي ترمي إلى الإصلاح الضروري اللازم ولا نتأخر في القيام بهذا الإصلاح بقدر ما يتسع لنا ذلك فالإصلاح يجب أن يتم بالمال والزمن فنحن لا نتردد في القيام بهذا الإصلاح ضمن الإمكان وسنتقدم في الميزانية التي ستقدم إلى المجلس بما يطمئن هذه الرغبات. وأريد بهذه المناسبة أن أقول إن الوزارة هذه منذ أن تولّت المسؤولية أخذت على عاتقها مسؤولية تخصيص مبالغ لأعمال تعتقد أنها ضرورية ولكن لم نجد لها أثراً في الميزانية التي ورثناها. من ذلك – مثلاً – متوسطة لدهوك بـ(١٥) ألف دينار، وثانوية للسليمانية بـ(٥٥) ألف دينار، ومستشفى لراوندوز بعشرة آلاف دينار، واتمام مستشفى كركوك بأربعين

> ألف دينار وغيرها من المبالغ التي بلغ مجموعها (٢٧٤) ألف دينار وقد أخذنا مسؤولية إنفاق هذه المبالغ على عاتقنا ومسؤوليتنا، وسنبرز ذلك للمجلس عند المناقشة[١].

وفي جلسة مجلس النواب التي عقدت في اليوم التالي تكلم نائب السليمانية محمد صالح عليّ معقباً على أقوال صالح جبر في الجلسة السابقة، فقال:

> سادتي، بمناسبة ما تفضل به وزير المالية معالي صالح جبر في الجلسة الماضية من بيانات حول حقوق الأكراد، أقول أنا إزاء ذلك لا يسعني إلا أن أشكره ليس باسمي فقط بل باسم جميع الأكراد لما تفضل به من تلك البيانات الطيبة والكلمات الجميلة التي تدلّ على حسن نية وصفاء ضمير. وإني لا أشك في حسن نيته كما أني أنزّهه من أن تكون بياناته لتخدير الأعصاب فقط بل أؤمل إن شاء الله أن تكون تلك البيانات رائدة في كل وقت وزمان كما أني أسجّلها عليه[٢].

وفي سنة ١٩٤٥ تجددت الحركات البارزانية واضطرب الأمن بصورة خطيرة في قضاء "الزيبار" وما يجاوره، فقرر مجلس الوزراء احتلال المنطقة احتلالاً عسكرياً بأسرع ما يمكن. وفي ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٥ صدرت إرادة ملكية بتأليف قيادة عسكرية، كما صدرت إرادة أخرى بإعلان الأحكام العرفية في قضاء "الزيبار" وفي المناطق المجاورة له، وأُرسل فوج من أفراد الشرطة إلى مقر الحركات لدحر قوات البارزاني التي لم تلبث أن هربت خارج الحدود العراقية قبل حلول فصل الشتاء، والتجأت إلى إيران في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥[٣].

وفي أثناء تنفيذ الحركات في شمال العراق ظهرت حركة جديدة في منطقة "زاويته"

١ **محضر الجلسة العاشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب العراقي** المنعقدة يوم الخميس، ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥، ص ١٢٦ – ١٢٧.

٢ المصدر نفسه، ص١٥١.

٣ انظر في الثورة الكردية لسنة ١٩٤٥: مسعود البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، الجزء الأول، بيروت، ١٩٧٧، ص١٢٥، وعبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٦، ص٢٩٣.

بقيادة "عزيز ملّو"، فأصدر قائد القوات أمراً بتحريك فوج من الشرطة من "دهوك" إلى "جبل زاويته" لضرب عزيز ملّو وأتباعه.

واعترض مدير الشرطة العامة عبدالجبار الراوي على هذا الأمر مبيناً أن أفراد هذا الفوج هم من المستجدين الذين لم يدرّبوا تدريباً كافياً لتنفيذ مثل هذه العملية، وطلب تأجيلها مدة ٤٨ ساعة لغرض تبديل بعض أفراد هذا الفوج بآخرين أكثر خبرة بالحروب الجبلية. ولكن قائد القوات العسكرية أبرق بوجوب تنفيذ أوامره فوراً، وهدد بأن من يعرقل أمره السابق يحال إلى المجلس العرفي العسكري. فأصبح عبدالجبار الراوي في حرج شديد لعلمه بأن عزيز ملّو سيضرب الفوج المستجدّ إذا تحرك إلى جبل "زاويته"، وسيستولي على سلاحه.

ويروي عبدالجبار الراوي في مذكراته أن البلاط الملكي كان يقيم دعوة عشاء في قصر الرحاب تكريماً للأمير عبدالله، أمير شرقي الأردن، الذي كان في زيارة إلى العراق.

قال عبدالجبار الراوي:

> ... وبينما كنت أتمشى في حديقة القصر والاهتمام باد عليّ، استوقفني صالح جبر، وزير المالية، مستفسراً عما يشغلني، فحدثته بالموضوع تفصيلاً، فأبدى استعداده للذهاب معي بعد تناول العشاء إلى مقر وظيفتي لكي يتصل بالقائد ويحل المشكلة. وذهبنا معاً، وبقينا في مقر عملي إلى الساعة الثانية بعد منتصف الليل، حيث حققنا الاتصال بالقائد، وموافقته على تأجيل تنفيذ الأمر ٤٨ ساعة كما طلبت[١].

وفي اليوم التالي توجّهت قوات الشرطة إلى دهوك ومنها إلى جبل زاويته لضرب عزيز ملّو، فلما شعر ملّو بحركة تلك القوة غادر الجبل هارباً. وهكذا تم التغلب عليه قبل استفحال أمره، وبدون وقوع ضحايا بفضل تدخل صالح جبر الذي كان وزيراً للمالية ولم تكن معالجة هذا الأمر من واجباته، ولكن شعوره بالمسؤولية الوطنية، وقوة شخصيته أدت إلى انصياع القائد إلى طلبه على الرغم من أنه لم يكن مرؤوساً له،

١ عبدالجبار الراوي، **مذكرات**، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٩٤، ص١٩٠.

ولا مجبراً على تنفيذ أوامره.

وعلى الرغم من هذه المواقف والتصريحات الصادرة عن صالح جبر عبر السنوات الطويلة، كان من المؤسف أنه حين ألّف وزارته في سنة ١٩٤٧ شاءت الظروف أن تتجدد الحركات في شمال العراق فكان ذلك من العوامل التي أساءت إلى تلك الوزارة وأضعفتها. فحينما انهارت (جمهورية مهاباد) الكردية في إيران واستولى الجيش الإيراني على المنطقة التي قامت فيها، أصبحت الطرق مغلقة بوجه البارزانيين الذين كانوا قد التحقوا بها، وتخلّوا عن فكرة اللجوء إلى الاتحاد السوفييتي بعد أن تأكدوا من صعوبة اجتياز ذلك الطريق الطويل المحفوف بالمخاطر. وأعربت الحكومة العراقية عن استعدادها لاستقبال البارزانيين ولكن دون قيد ولا شرط، فلم يكن أمامهم سوى العودة والاستسلام لما يخبّئه القدر لهم. وقرر الشيخ أحمد البارزاني ومعه عدد كبير من الأكراد العودة إلى العراق وقبول شروط الحكومة.

أما ملا مصطفى البارزاني فقد اشترط لعودته أن تصدر الحكومة العراقية عفواً عاماً عنه وعن جميع البارزانيين وتسمح لهم بالعودة مع أسلحتهم، فرفضت الحكومة طلبه، وحدثت مصادمات بين الجيش العراقي وقوات البارزاني، وعلى أثرها قرر مجلس الوزراء في ٤ مايس (مايو) ١٩٤٧ إعلان الأحكام العرفية في قضائي "راوندوز" و"الزيبار" والمناطق المجاورة لهما. ومع ذلك فلم تدر معارك مهمة، إذ سرعان ما انسحب ملا مصطفى وأتباعه باتجاه الحدود الروسية، عبر تركية، في مسيرة شاقة وطويلة، وبقي هناك حتى سقوط النظام الملكي في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨.

أما الأكراد الذين قرروا العودة والاستسلام فقد أبعدت الحكومة قادتهم إلى المناطق الجنوبية وخصصت مبلغ مئة ألف دينار في ميزانية سنة ١٩٤٧ لإعاشة الباقين منهم، وانتدبت اثنين من أعضاء المجلس النيابي الأكراد، وهما اللواء المتقاعد بهاء الدين نوري، وعزالدين الملا، للاستعانة بخبرتهما في اتخاذ ما يلزم لإسكان البارزانيين العائدين، وإنشاء مساكن لهم والإشراف على توزيع المبلغ المذكور على المستحقين منهم وتمكينهم من العودة إلى مزاولة الحياة الاعتيادية.

وقد راجت عن النائبين المذكورين إشاعات تطعن في نزاهتهما خلال هذه العملية[1].

وكان بين المستسلمين أربعة من الضباط السابقين في الجيش العراقي الذين التحقوا بالبارزاني في ثورته الأولى عام ١٩٤٥، وكانت المحكمة العسكرية قد حكمت على هؤلاء الضباط غيابياً بالإعدام في حينه، فلما استسلموا مع من استسلم في ١٧ أو ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٤٧ جرت محاكمتهم مجدداً، فتأيد الحكم الغيابي بحقهم ونفّذ في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٧، على الرغم من المساعي التي بذلت من جانب بعض الشخصيات الكردية لتخفيف هذا الحكم وإنقاذهم من الإعدام أسوة بغيرهم من المحكومين الذين خففت أحكام الإعدام الصادرة بحقهم[2] وربما حالت دون ذلك صرامة القوانين العسكرية بحق الهاربين من الخدمة خلال العمليات العسكرية.

ويقول مسعود البارزاني أن والده، ملا مصطفى البارزاني، حاول إقناع الضباط الأكراد في الجيش العراقي على البقاء معه وعدم العودة إلى العراق لأن وضعهم يختلف عن وضع الآخرين فلم يقتنع سوى اثنين منهم، بينما أصرّ الأربعة الآخرون على العودة، واختار بعضهم العودة إلى العراق سراً ونجوا من الإعدام "بينما استشهد الأربعة الآخرون إذ لم يف الوصيّ بالوعد الذي قطعه بالعفو عنهم أو عدم الحكم عليهم بالإعدام على الأقل. ويقال أنه خضع لضغوط وزارة صالح جبر التي أصرّت على إعدامهم"[3].

وقد خرجت في مدينة السليمانية مظاهرات صاخبة احتجاجاً على هذه الأحكام. ولا شك أن إعدام هؤلاء الضباط كان غلطة فادحة أحدثت وقعاً سيئاً لدى الرأي العام، وبين العراقيين من عرب وأكراد على السواء، ولم يعد على العراق ولا على

---

١ عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٧، ص١٧٣، وقد ذكر الحسني أن المبلغ المخصص كان مئة ألف دينار بينما يذكر جعفر عباس حميدي، استناداً إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ مايس (مايو) ١٩٤٧ أن المبلغ كان عشرة آلاف دينار ويشير إلى الملف المرقم ج/٢/٧ المحفوظ في المركز الوطني لحفظ الوثائق ببغداد (جعفر عباس حميدي، **التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ - ١٩٥٣**، النجف الأشرف، ١٩٧٦، ص٤٦٢.

٢ العميد الركن حسن مصطفى، **البارزاني وحركات بارزان ١٩٣٢ - ١٩٤٧**، دار آفاق عربية، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص١٨٠.

٣ مسعود البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٩٧، الجزء الأول، ص٢٤٤.

الوزارة بفائدة، بل أساء إلى الوزارة ووفّر لخصومها سبباً إضافياً لمهاجمتها.

وفي سنة ١٩٥١ حينما ألّف صالح جبر "حزب الأمة الاشتراكي" اهتم بتمثيل الأكراد في الحزب، فكان بين الأعضاء المؤسسين للحزب كرديان هما محمد محمود النقيب من أربيل والشيخ حبيب الطالباني من كركوك، وقيل في حينه أن بابا علي الشيخ محمود سينضم إلى الحزب وبذلك سيجلب لصالح جبر تأييد عدد كبير من الشبان الأكراد ويقوي مركزه في الشمال. واختار صالح جبر شخصية كردية مرموقة ومحترمة، هو توفيق وهبي الذي كان وزيراً للمعارف في وزارته سنة ١٩٤٧، وجعله نائباً لرئيس الحزب، ولكنه اختلف معه في ما بعد بسبب إصدار توفيق وهبي بياناً أعلن فيه حلّ الحزب واتفاق أعضائه على خوض المعركة الانتخابية بصفة شخصية، مما حمل الهيئة الإدارية للحزب على اتخاذ قرار بفصله مع عدد من الأعضاء الذين وقعوا على ذلك البيان لخروجهم على نظام الحزب الداخلي وإعلانهم قراراً بحل الحزب دون موافقة أغلبية أعضاء الهيئة العليا.

وفي المؤتمر العام الذي عقده "حزب الأمة الاشتراكي" بتاريخ ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥١، ألقى عضو اللجنة المركزية للحزب ونائب أربيل السابق السيد محمد النقيب خطاباً عاطفياً استعرض في نهايته مأساة البارزانيين وطلب إلى رئيس الحزب صالح جبر أن يدلي بتصريح في هذا الشأن، فأدلى صالح جبر بالتصريح الآتي:

> إني أشكر الأخ محمد النقيب على الإشارة إلى هذه الناحية التي طلب فيها إسداء المعونة إلى هذه الزمرة البائسة التي اكتوت بنار المخطئين المقصّرين، وبعض المجرمين.
>
> لقد قاست هذه الفئة من إخوانكم ما قاسته من آلام وأتعاب وصعوبات، ولم يكن لأكثريتهم أي ذنب. ولما كنت رئيساً للوزراء يوماً من الأيام أعرت هذه الناحية اهتمامي الكبير، فبذلت شيئاً من العناية والمسعى لمساعدتهم بإيوائهم وإقرارهم وتزويدهم بالمال والمؤنة والذخيرة، وقد كنت أظن لحد البارحة أن حالة هؤلاء على شيء من الرضا والاستقرار، ولكني علمت مع الأسف أن يد المعونة لم تستمر لرعاية هذه الطبقة التي تحتاج إلى الرعاية. ولهذا أشعر أن من واجبنا كإخوان لهؤلاء أن نرعاهم،

خاصة وهم لا ذنب لهم ولا جريرة، وأن نساعدهم المساعدة التي تضمن لهم العيش الرغيد والصحة والاستقرار والرضا ليعودوا يشعرون كما هم على ما اعتدنا في عراقيتهم وإخلاصهم لهذه البلاد.

الفصل الحادي والثلاثون

العلاقات بين صالح جبر ونوري السعيد من تعاون وثيق إلى صراع مرير

كان صالح جبر منذ بداية حياته السياسية من أقرب أعوان نوري السعيد إليه وأكثرهم تفاهماً معه في كثير من شؤون السياسة الداخلية والخارجية.

وعلى الرغم من أن صالح جبر دخل الوزارة للمرة الأولى في وزارة جميل المدفعي الذي أعجب بكفاءته ونزاهته وصلابته في تطبيق القوانين حينما كان المدفعي متصرفاً للواء الديوانية وصالح جبر حاكماً (قاضياً) في قضاء "السماوة" التابع لها – كما سبقت الإشارة – فإن نوري السعيد هو الذي استوزر صالح جبر بعد ذلك سبع مرات وعهد إليه بأهم الوزارات كالداخلية والمالية والخارجية.

تولى نوري السعيد رئاسة الوزراء سبع مرات منذ سنة ١٩٣٠، قبل أن يصل صالح جبر إلى هذا المنصب بثماني عشرة سنة، واختار صالح جبر للمرة الأولى وزيراً للمعارف في وزارته الثالثة التي ألفها في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٨، ثم أدخله في وزاراته المتتالية، فكان في اثنتين منها وزيراً للمعارف، ثم وزيراً للشؤون الاجتماعية، ثم وزيراً للداخلية، وأخيراً وزيراً للمالية في وزارته التاسعة التي ألفها في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦.

ويدل ذلك، فيما يدل عليه، على مدى التفاهم الكبير بين الرجلين، وإلا لما تكرر استيزار نوري السعيد له سبع مرات. وقد تولى نوري السعيد رئاسة الوزراء أربع عشرة

مرة بين سنتي ١٩٣٠و١٩٥٨ استوزر خلالها ٥٨ وزيراً، وتكرر استيزار ثلاثة منهم فقط خمس مرات (وهم: أحمد مختار بابان وضياء جعفر وعمر نظمي) واستوزر ٣٧ شخصاً منهم مرة واحة فقط ولم يتكرر استيزارهم.

وكان صالح جبر مدافعاً قوياً عن سياسة نوري السعيد الداخلية والخارجية ومحلّ اعتماده. ومن المواقف العديدة التي لا تحصى له في وقوفه إلى جانب نوري السعيد ودفاعه عنه نذكر – على سبيل المثال فقط – موقفاً واحداً من المواقف العديدة التي وقفها خلال علاقته بنوري السعيد.

كان المجلس النيابي قد افتتح في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤، وفي جلسته العاشرة المنعقدة في ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥ ألقى الشيخ حسن السهيل رئيس عشائر بني تميم، خطاباً هاجم فيه نوري السعيد، وقال في خطابه:

"... إني عجزت، كما عجز غيري، ومللت كما ملّ غيري، من حكم فخامة نوري السعيد. ثلاث سنين ونحن نتقهقر إلى الوراء... إن ثلاثة أعوام مرت على فخامة نوري السعيد ولم يقدم للعراق شيئاً، أقول هذا سواء رضي الوزراء أم لم يرضوا، غضبوا أم لم يغضبوا..."[١].

وكان ذلك في عهد وزارة حمدي الباجه جي الثانية التي كان صالح جبر وزيراً للمالية فيها. فانبرى للرد على خطاب الشيخ حسن السهيل في الجلسة نفسها قائلاً:

> سادتي: لا بد لي أن أسجل كلمة قصيرة على هذه الحملة الشديدة الموجهة إلى فخامة نوري باشا السعيد والتي ما كنت أتوقّعها من النائب حسن السهيل. لقد بيّن النائب حسن السهيل أن فخامة السعيد بقي في الحكم ثلاث سنين ولم يعمل شيئاً. أنا لا أعلم مدى هذا الكلام من الصحة والواقع أنا أعتقد أن كل شخص من أعضاء هذا المجلس يتفق معي على أن هذه الكلمة لا تنطبق مع الوقائع بأي شكل من الأشكال من أن ثلاث سنين بقي نوري باشا ولم يعمل لهذا البلد شيئاً. لقد سبق

١ **محاضر مجلس النواب العراقي**: محضر الجلسة العاشرة من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ – ١٩٤٥ المنعقدة في ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥، ص ١٤٩ – ١٥٠.

> لي أن تشرّفت بوجودي كمسؤول مع فخامة نوري السعيد وليس هذا موطن تعداد وبيان الأعمال التي سبق لفخامة نوري ومن زامله أن قاموا ويقومون بها لهذا البلد (والساعة الآن تقارب الثالثة) لقد أدى فخامة نوري السعيد خدمات جليلة لهذا البلد يجب أن لا ننكر الواقع ونتهجّم هذا التهجّم العنيف والرجل غير موجود[1].

وبعد مثل هذه العلاقة والتضامن بين الرجلين أخذت تشوب صلاتهما، من وقت لآخر، اختلافات بسيطة تكررت خلال رفقتهما الطويلة بعض الأحداث التي جعلت التعاون بينهما ينقلب تدريجاً إلى جفوة بسيطة، ثم يتطور إلى قطيعة، فخصومة سياسية شديدة.

فكيف اختلف الرجلان بعد ذلك التعاون الوثيق والرفقة الطويلة، فأصبحا في الأخير خصمين سياسيين بعد أن كانا وليين حميمين؟

والواقع أنه مهما كان التفاهم كبيراً بين سياسيين تعاونا لمدة طويلة، فلا بد من ظهور بعض الخلافات البسيطة أو الخطيرة خلال مسيرتهما، ولا يمكن لأي زميلين في الحكم، مهما بلغ تقاربهما في الرأي وتشابههما في الفكر، أن لا تظهر بينهما بعض الاختلافات التي قد تتطوّر أحياناً إلى حالات من الخصومة الشديدة والعداء المستحكم، وهي ظاهرة تشاهد في تاريخ كثير من الأمم والساسة انتهت فيها العلاقة بالانشقاق والخصومة بين زميلين متعاونين أو زعيمين كانا متفاهمين في بداية عملهما المشترك، كما حدث بين آتاتورك واينونو، ومصطفى النحاس ومكرم عبيد، والحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف، وكامل الجادرجي ومحمد حديد، وفي حالات كثيرة أخرى وصل الخلاف في بعضها إلى حد السجن أو التصفية الجسدية، كما حدث في حالة ستالين وتروتسكي، وتيتو وجيلاس، وعبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف، مع الفوارق الكبيرة بين هذه الحالات ودرجة الخصومة وطبيعتها وأسبابها.

إن المشاركة الطويلة والزمالة التي امتدت أكثر من عشرين عاماً بين صالح جبر ونوري السعيد في العمل السياسي والخدمة العامة كان لا بد أن تتخللها بعض

١ المصدر نفسه، ص١٥٠.

الخلافات الصغيرة أو الكبيرة بين سياسيين كبيرين لكل منهما ظروفه وطريقة تفكيره وتعامله مع القضايا العامة والخاصة، وأساليبه في العمل السياسي ومعالجة المشاكل، ومصالحه، مهما كان تفاهمهما كبيراً وتعاونهما وثيقاً وأهدافهما متشابهة.

ويعود الخلاف بين صالح جبر ونوري السعيد إلى أسباب عديدة، ولكن السبب الرئيسي أو جوهر الخلاف بين الرجلين يعود إلى عدم استعداد نوري السعيد لقبول الدور المستقل الذي أخذ صالح جبر يطمح أن يقوم به في السياسة العراقية، ولا بالموقع الذي كان يلمح إلى احتلاله في تلك السياسة. فقد كان نوري السعيد يريد لصالح جبر أن يبقى تابعاً له في الموقع وفي السياسة كما كان في الأيام الأولى لاستيزاره، أي في الثلاثينيات. في حين أن صالح جبر كان قد شبّ عن الطوق وأخذ يشعر أنه أصبح نداً لنوري السعيد بعد أن شغل منصب الوزارة إحدى عشرة مرة، فضلاً عن مناصب إدارية خطيرة، أخرى، أظهر فيها جميعاً كفاءة عالية ونزاهة مطلقة، ولم يعد من الممكن أن يبقى تابعاً لنوري السعيد أو يُحسب على أي سياسي آخر يحتمي في ظله أو ينتسب إليه، بما فيهم نوري السعيد الذي كان أقوى شخصية في العراق بلا منازع.

ومن الأسباب التي كان لا بد لها أن تؤدي إلى تباعد الرجلين بعضهما عن بعض يوماً ما، هو الاختلاف الكبير في خلفيتيهما ونشأتهما، مما أدى إلى الاختلاف بين عقليتيهما وآرائهما وطراز معيشتهما وتفكيرهما وعلاقاتهما الاجتماعية وعاداتهما وأذواقهما.

كان نوري السعيد الذي ولد سنة ١٨٨٨ يكبر صالح جبر بسبع سنوات أو ثمان، وينتمي إلى جيل يختلف عن جيل صالح جبر. وقد نشأ في بيئة تختلف عن البيئة التي نشأ فيها صالح جبر كل الاختلاف.

فقد ولد نوري السعيد في بغداد، وكان أبوه موظفاً عثمانياً من الطبقة المتوسطة، ونشأ في بيئة بغدادية. وكان سنّي المذهب (وإن لم يعرف عنه في حياته السياسية التالية أي تعصّب طائفي على الرغم من الشعور الذي كان سائداً ضد الشيعة في العهد العثماني). وأرسل إلى المدرسة الحربية في استانبول يافعاً، وتأثر بالبيئة التركية التي عاش فيها تأثراً كبيراً، وأصبح التحدث باللغة التركية أسهل له من التحدث بالعربية.

وتخرج ضابطاً برتبة ملازم ثان، وخدم في الجيش العثماني، وأسهم في الجمعيات السرية العربية التي كانت تعمل لأجل استقلال العرب وتدعو إلى وحدتهم، والتحق بالثورة العربية في الحجاز، وكان أقرب رجال فيصل بن الحسين الذي توّج ملكاً على سورية، ثم أصبح ملكاً للعراق، وساعد في بناء دولة العراق الفتية وكان من أبرز رجالاتها منذ تأسيسها.

وعلى الرغم من هذه الجولة الطويلة بقي نوري السعيد بغدادياً أصيلاً في ذوقه وعاداته. وكان يدخّن كثيراً، ويشرب قليلاً، ويعشق أغاني وموسيقى "جالغي بغداد" والاستماع إلى "المقام العراقي"، ويأنس بمجالسة النساء، ويحب النكتة وروايتها.

إضافة إلى ذلك، فإن نوري السعيد كانت له علاقات عائلية وأقارب وأصهار يدفع بهم إلى المناصب الكبيرة ويرى من واجبه رعايتهم. ولا يعني ذلك بالضرورة أن أولئك الأقرباء أو الأصهار كانوا غير مؤهلين أو غير لائقين للمناصب التي حصلوا عليها بواسطته، فقد كان معظمهم من ذوي الثقافة الجيدة والإعداد الحسن، وربما كانوا سيحصلون على تلك المناصب حتى لو لم يكن نوري السعيد سنداً لهم، ولكن ذلك لم يمنع الناس من اتهام نوري السعيد بممالأة ذوي قرباه، وتوفير الفرص لهم، وتلك سنّة الله في خلقه.

جاء في كتاب **تاريخ الوزارات العراقية** للسيد عبدالرزاق الحسني، ما يلي:

> كان السيد خليل كنّة أحد أقطاب حزب الاستقلال المناوئ لسياسة السيد نوري السعيد الممالئة للإنكليز، وكان ذات يوم جالساً في غرفة المحامين في بناية المحاكم يهاجم تلك السياسة بعنف، وإذا بالسيد جميل عبدالوهاب، أحد الوزراء المصاهرين للسيد السعيد[1]، يرد على كنّة هجومه، ويسمعه بعض الكلمات النابية، وإذا بهذا ينتفض غيظاً ويقول: "والله لأصاهرنّ نوري السعيد وأكوننّ وزيراً مثلك". وبعد أيام طلب السيد خليل كنّة يد كريمة السيد عبدالهادي العسكري، عم عقيلة

١ كان نوري السعيد خال زوجته.

السيد نوري السعيد[1] ويخرج على "حزب الاستقلال" ليصبح وزيراً مزمناً له صولاته وجولاته، ثم يتهم زملاءه الاستقلاليين بالعهر السياسي ويسمعهم فاحش القول وبذيئه...[2].

ويعلم الذين عرفوا نوري السعيد واطّلعوا على أفكاره وطباعه عن كثب، أنه كان يرى نفسه مؤسس دولة العراق الحديثة، أو أحد مؤسسيها مع نفر محدود من رجال الثورة العربية وأعوان الملك فيصل الأول ومستشاريه العسكريين خلال الثورة، ثم خلال ملكيته القصيرة العمر في سورية.

وكان نوري السعيد الشخصية الوحيدة الباقية على قيد الحياة من ذلك الجيل بعد وفاة فيصل الأول وجعفر العسكري وياسين الهاشمي من بُناة دولة العراق (باستثناء علي جودت)، ولذلك كان ينظر إلى هذه الدولة كأحد منجزاته، بل كما ينظر الأب إلى طفله القاصر - على حد تعبير خليل كنّه[3]- فكان يعامل الرجال الذين ظهروا على مسرح السياسة من أبناء الجيل الجديد معاملة الأب لأولاده، ويراهم أطفالاً مهما بلغوا من العمر والمكانة. ولذلك كان يتوقع أن يظلّوا تابعين له، عاملين برأيه، حاسبين له حساباً في كل أعمالهم، مهما علت مكانتهم السياسية واتسعت خبرتهم، دون أن يحق، أو يمكن، لأحد منهم أن يكون نداً له، أو أن يعترف بأنه أصبح سياسياً له آراؤه الخاصة، ويستطيع أن ينافسه في المكانة أو النفوذ، سواء أكان في الحكم أم خارجه. وقال أحمد مختار بابان في مذكراته أنه "كان يصعب على المرحوم نوري السعيد أن يتحمّل أحداً يضاهيه في المركز[4]".

وقال أحمد مختار أيضاً - وقد كان بحكم المناصب التي شغلها وطبيعة عمله على صلة مستمرة بنوري السعيد - أنه كان "من الطراز الذي يحب القديم ويتمسك به، وقلما يراعي التطورات الحديثة وما يرنو إليه الجيل الصاعد، وكان يتهكم من آراء بعض الشبان ومن خطبهم في مجلس النواب[5]".

---

١ كذا جاء في الأصل، والصحيح أنه شقيق عقيلة نوري السعيد
٢ عبدالرزاق الحسني، المرجع سالف الذكر، ج ٨، ص١٩١.
٣ خليل كنّه، **العراق: أمسه وغده**، بيروت، ١٩٦٦، ص٣١٧.
٤ **مذكرات أحمد مختار بابان**، ص٥٦.
٥ المصدر نفسه، ص١٠٠.

ولذلك لم يكن من المستغرب أن يرفض نوري السعيد الاعتراف بأن صالح جبر أصبح، أو قد يصبح في يوم من الأيام، ندّاً له. فحينما حضر نوري السعيد إلى العراق والتحق بالملك فيصل الأول في سنة ١٩٢١، عيّن رئيساً لأركان الجيش، كان الأمير عبدالإله صبياً في الثامنة من عمره لا يزال مع والده في الحجاز، وصالح جبر كان طالباً في كلية الحقوق.

ولما أصبح نوري السعيد رئيساً للوزراء للمرة الأولى في سنة ١٩٣٠، وعقد مع بريطانية العظمى المعاهدة العراقية – البريطانية، كان الأمير عبدالإله مراهقاً يدرس في "كلية فيكتوريا" بالإسكندرية، وصالح جبر حاكماً (قاضياً) صغيراً في قضاء "السماوة".

ويروي رئيس الوزراء السابق ناجي شوكت في مذكراته حادثة وقعت في البلاط الملكي في سنة ١٩٤٠ حينما كان رشيد عالي الكيلاني رئيساً للديوان الملكي. وكان رؤساء الوزارات السابقين قد قرروا مقابلة الوصيّ وتقديم احتجاجات على تصرفات نوري السعيد وتدخله في التحقيقات والمحاكمات الجارية بحق المتهمين بحادثة مقتل رستم حيدر. وبينما كان رؤساء الوزارات مجتمعين في غرفة رئيس الديوان، أقبل نوري السعيد غاضباً متهيّجاً ولما رأى جميل المدفعي بينهم، خاطبه بشدة قائلاً:

"وأنت أيضاً هنا؟ من أنت لتحتجّ علي؟ لولاي لما كنت إلا متصرفاً كما كنت"[١].

ويقول ناجي شوكت إن جميلاً المدفعي لم ينبس ببنت شفة، وغادر الغرفة[٢].

هكذا كان نوري السعيد يرى نفسه في موقع يستطيع منه أن يخاطب بهذا الأسلوب رجلاً مثل جميل المدفعي الذي كان في ذلك الوقت قد أصبح رئيساً للوزراء أربع مرات، وكان وزيراً ورئيساً لمجلس النواب أكثر من مرة.

بل إن نوري السعيد كان في كثير من الحالات يستصغر من شأن الأمير عبدالإله نفسه، وهو الوصيّ على العرش، والرئيس الفعلي للدولة، لأنه عرفه طفلاً حينما كان

١ كان جميل المدفعي متصرفاً للواء المنتفك، فالديوانية، فديالى، فبغداد، بين سنتي ١٩٢٣ و١٩٢٨، واصبح وزيراً للداخلية في وزارة نوري السعيد الأولى في سنة ١٩٣٠، وألّف وزارته الأولى في سنة ١٩٣٣.

٢ ناجي شوكت، **سيرة وذكريات**، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧٧، ص٣٨٣.

هو من كبار رجال الثورة العربية ومن أقرب أعوان عمه (الأمير) فيصل وأبيه الملك علي في الحجاز في سنة ١٩١٦، ثم من الرجال الذين مهّدوا الجو لقدوم فيصل إلى العراق، وهيّأوا الرأي العام لاستقباله، وبنوا كيان العراق الحديث في وقت كان فيه الأمير عبدالإله صبياً في العاشرة من عمره أو نحوها. ولذلك كان يجده قليل الخبرة بالقياس إليه، وبحاجة دائمة إلى توجيهه.

صحيح أن الأطفال يكبرون، والشبان يصبحون رجالاً وشيوخاً، لكن العادات والتربية الاجتماعية في الشرق تجعل الكبير يتوقع الطاعة والاحترام ممن هم أصغر منه سناً مهما بلغوا من العمر ومهما زادت خبرتهم ومعرفتهم. ويبقى صغير السن يتصرّف أمام والده وأعمامه وكبار رجال أسرته، ومعلميه، كما كان يتصرّف وهو طفل صغير، خلافاً لعادات المجتمع الغربي الذي يصبح فيه الابن، بعد بلوغه سن الرشد، رجلاً مستقلاً، لا يتحرّج من الجلوس أو التدخين أو التصرّف أمام والده أو من هم أكبر منه سناً، كما يتصرّف أمام غيرهم من الغرباء أو الأصدقاء.

***

أما صالح جبر، فقد كانت خلفيّته مختلفة تماماً.

فهو من مواليد سنة ١٨٩٥، وكانت ولادته في الناصرية لأسرة شيعية متواضعة، وشقّ طريقه بجده ومثابرته، وانتقل إلى بغداد يافعاً، ودرس الحقوق فيها، وتدرّج في الوظائف القضائية والإدارية، ثم خاض ميدان السياسة حتى وصل إلى أعلى مراتبها. وكان لا يدخّن ولا يشرب ولا يميل إلى الموسيقى، ويلتزم الجدّ في حديثه وتصرفاته الشخصية. وكانت هوايته الوحيدة القراءة، يتابع الكتب الجديدة بالعربية والإنكليزية في التاريخ السياسي والنظريات الاشتراكية، بينما كان نوري السعيد يضيق ذرعاً بالقراءة الجدية الطويلة، ولا يقرأ إلا ما هو ضروري لعمله ويومه، ويكتفي بإلقاء نظرة سريعة على الجرائد والمجلات والتقارير الرسمية، وإن كان يتمتع بذكاء غير اعتيادي يعوّض عن قلة قراءته.[١]

١ من رسالة شخصية من صديقه المقرّب يحيى قاسم إلى المؤلف.

ولم يكن لصالح جبر أقرباء ولا أصهار في الدولة أو بين أصحاب المصالح، ولم يكن له غير أخوين كبيرهما (عزيز) الذي كان يصغر صالحاً بسنتين. وقد بقي طوال حياته نجاراً، ثم رئيساً لشعبة النجارة في معامل السكك الحديد لتصليح القطارات في (الشالجيّة) ببغداد، وكان رجلاً مغموراً لم يعرف أحد صلته بأخيه. أما أخوه الأصغر (رضا) فقد تخرّج في كلية الحقوق ببغداد، وعيّن "مدير ناحية" وكان أقصى ما وصل إليه وظيفة "قائمقام" في بعض الأقضية، ولم يحصل على أي امتياز بسبب كونه شقيقاً لصالح جبر، بل إن صالحاً عزله من وظيفته في إحدى المرات حينما كان وزيراً للداخلية، بسبب ما ترامى إليه من قبول زوجته بعض الهدايا الصغيرة التي كانت تحملها إليها زوجات بعض رجال القضاء الذي يعمل فيه من أصحاب المصالح وغيرهم، إذ اعتبر صالح جبر ذلك من قبيل الرشوة، فقد كان من أبرز صفات صالح جبر التي شهد بها خصومه، نزاهته التامة، ولم يتهمه أحد بالفساد أو بمحاباة أقربائه. وقال عنه خصمه السياسي كامل الجادرجي – مثلاً – إنه كان يتصف بالنزاهة عند توليه المناصب القضائية الصغيرة ثم عند توليه المناصب الإدارية الكبيرة، بل إنه كان مضرب الأمثال في نزاهته[1].

وقد عدّد خليل كنّة – الذي أصبح من أقرب أعوان نوري السعيد في سنواته الأخيرة – المآخذ التي يراها فيه، ومنها أنه لم يلتفت إلى رأي عام، بل كان معتدّاً بنفسه، عنيداً في آرائه، لأنه كان يرى أن القائد الناجح هو الذي يوجّه أركان حربه ولا يتأثر بهم. كما يصفه أيضاً بأنه كان محباً للسلطة، مما أضعفه واضطره للمساومة. ويأخذ عليه أيضاً جموده على أساليبه، ومناوراته التي تهتم بالأشخاص وتهمل العقيدة، وإطلاقه يد الطامعين في سبيل استغلال ضعفهم، وإخضاعهم لسياسته، مع أنه كان شخصياً معروفاً بالاستقامة والنزاهة.

وكان نوري السعيد، في رأي خليل كنّة أيضاً – يقنع بما (يمكن) عمله بدلاً مما (يجب) عمله، ويشجب الثورة، مع أنه بدأ ثائراً. يضاف إلى ذلك كله ثقته التامة ببريطانية وقناعته بأن سلامة العراق لا يمكن ضمانها إلا مع حليف قوي، وهذا الحليف القوي هو بريطانية. مما حمل الرأي العام على اتهامه بالمسايرة الطيّعة لبريطانية،

١ من أوراق كامل الجادرجي، ص ٦٦ – ٦٨.

واتهام بعض خصومه إياه بالعمالة لها.

وأخيراً يأخذ عليه إهماله للشباب بصورة عامة وعدم تقديره لدورهم الفعّال في توجيه الرأي العام، مما حملهم على اليأس من الإصلاح الدستوري والارتماء في أحضان الدعوات المتطرّفة[١].

أما صالح جبر فكان، على العكس من ذلك، كبير الاهتمام بالشباب، يحاول التقرّب إليهم وجمعهم حوله، والإصغاء لأفكارهم وآرائهم.

***

ولعل أول خلاف جدي بين صالح جبر ونوري السعيد كان ذلك الذي نشب بينهما على أثر مقتل رستم حيدر وزير المالية وصديق صالح جبر وراعيه في بداية حياته السياسية. وكان صالح جبر عندما وقع الاعتداء على حياة رستم حيدر في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٠ وزيراً للمعارف في وزارة نوري السعيد الرابعة التي استقالت في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٤٠ بعد حادث الاغتيال بشهر واحد تقريباً.

وبعد أزمة وزارية استمرت بضعة أيام، عهد الأمير عبدالإله، إلى نوري السعيد بإعادة تأليف الوزارة، فألّفها وكانت وزارته الخامسة، وعهد فيها إلى صالح جبر بمنصب وزير الشؤون الاجتماعية. واهتمت هذه الوزارة بمحاكمة قاتل رستم حيدر، ولكن نوري السعيد عجز عن إقناع زملائه وخصومه على الأخذ برأيه في وجوب التوسع في التحقيق لاكتشاف الأهداف الحقيقية للجريمة وأسبابها والمحرّضين على ارتكابها. وقد اختلفت الآراء في تحديد الجهة التي كانت وراء هذه الجريمة، كما سبق تفصيله[٢].

وكان من رأي صالح جبر أن الوزارة لم تُعِر هذه القضية المهمة والحساسة اهتماماً كافياً، ولم تتخذ تدابير ناجحة لمكافحة الإرهاب السياسي الذي نوّه رئيس الوزراء بضرورة مكافحته، فقدم استقالته من الوزارة، وقبلها نوري السعيد بعد أن

١ خليل كنّة، المصدر السابق، ص ٣١٧ – ٣١٩.

٢ انظر الفصل العاشر.

عجز عن إقناعه بالعدول عنها.

وعلى أن قضية اغتيال رستم حيدر ومعاقبة الضالعين في تدبير عملية الاغتيال أو التحريض عليها لم تكن في النهاية قضية شخصية تمسّ صالح جبر مباشرة (على الرغم من صداقته الشخصية مع رستم حيدر) بل كانت قضية سياسية عامة، لها ملابسات عديدة، ولذلك لم يكن تأثيرها كبيراً في العلاقات الشخصية بين الرجلين. ولكن هذه الحادثة كانت، مع ذلك، سبباً في أول جفاء يحدث بينهما، زالت آثاره بعد مدة قصيرة.

ولما استقالت وزارة نوري السعيد الخامسة في ٣١ آذار (مارس) ١٩٤٠ (أي بعد تأليفها بخمسة أسابيع) عهد بتأليف الوزارة إلى رشيد عالي الكيلاني الذي كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكي، ولم يكن صالح جبر عضواً فيها، ولكنه عيّن بعد تأليفها بثلاثة أشهر، أي: في حزيران (يونيو) ١٩٤٠، متصرّفاً للواء البصرة، وهو منصب لا يقلّ في أهميته عن منصب الوزارة.

وحقق صالح جبر في البصرة نجاحاً كبيراً، وأنجز أعمالاً مهمة وإصلاحات عديدة، وفي أثناء وجوده فيها قام رشيد عالي الكيلاني بحركته المعروفة، فلم يؤيدها صالح جبر ولم يوافق عليها، ووقف إلى جانب الأمير عبدالإله ونوري السعيد، فعزلته حكومة رشيد عالي الكيلاني من منصبه وأمرت بنقله إلى بغداد مخفوراً، وتعرّض للتوقيف، وكاد أن يحكم عليه بالسجن لولا تدخل بعض أصدقائه الذين وفّروا له السبيل لمغادرة العراق كما سبق تفصيله[1]. ولا شك أن ذلك الموقف الجريء من جانب صالح جبر كان له أثره في تعزيز ثقة الوصيّ به، وتوثيق التقارب بينه وبين نوري السعيد الذي كان أبرز المستهدفين في هذه الحركة إلى جانب الأمير عبدالإله.

ولما انتهت حركة رشيد عالي بالفشل، تولّى رئاسة الوزراء جميل المدفعي الذي كان يستعان به بعد كل أزمة خطيرة، فأعادت وزارته إلى البلاد شيئاً من الهدوء والاستقرار، ثم انسحبت بعد أن بقيت في الحكم حوالى أربعة أشهر، وعهد برئاسة الوزارة بعد استقالتها إلى نوري السعيد، فألّف وزارته السادسة في ٩ تشرين الأول

١ انظر الفصل الحادي عشر.

(أكتوبر) ١٩٤١، وفي عهد هذه الوزارة بلغ صالح جبر أوج نفوذه وسلطاته، إذ تولى وزارتين مهمتين هما الداخلية (أصالة) والخارجية (بالوكالة)، وكان أقوى أعضاء الوزارة وأوسعهم سلطات، وبقي على رأس وزارة الداخلية إلى أن شرعت الحكومة بإجراء انتخابات مجلس النواب.

واستقالت وزارة نوري السعيد السادسة، وأعقبتها وزارته السابعة، فعيّن فيها صالح جبر وزيراً للمالية، وفي عهد هذه الوزارة حصل خلاف شديد بين أعضائها، فاضطر رئيس الوزراء نوري السعيد إلى إجراء تغييرات وزارية من وقت لآخر بسبب استقالة بعض الوزراء. وأخيراً حدثت أزمة وزارية حادة بسبب خلاف نشب بين نوري السعيد والسيد عبدالمهدي، وزير المواصلات، إذ طالب السيد عبدالمهدي بتعيين وزير شيعي ثالث في الوزارة تنفيذاً للمبدأ الذي سبق لنوري السعيد أن وافق عليه. وكان نوري السعيد غاضباً لتمسّك السيد عبدالمهدي بهذا الموقف. أما صالح جبر فكان مستعداً للوقوف إلى جانب رئيس الوزراء في هذا الخلاف على الرغم من صداقته الوثيقة مع السيد عبدالمهدي وعلاقته القوية به.

وفي وزارة نوري السعيد السابعة عُهد إلى صالح جبر بوزارة المالية، وخلال قيامه بمهام هذه الوزارة بكفاءته المعهودة، حدث خلاف جديد بينه وبين رئيس الوزراء نوري السعيد في قضية تقديم المساعدة إلى الدول المجاورة وتزويدها بما لدى العراق من فائض في بعض المحاصيل الزراعية. وقد استاء صالح جبر من تصريح أدلى به نوري السعيد في مجلس الأعيان واعتبره صالح جبر ماساً بأدائه عمله، فقدم استقالته. وتدخل السفير البريطاني "كورنواليس" لرأب هذا الصدع الجديد بين الرجلين وتحقيق المصالحة بينهما[1].

وقرر نوري السعيد نقل صالح جبر من وزارة المالية إلى وزارة الداخلية، وخلال اضطلاعه بمهام هذه الوزارة أجريت انتخابات جديدة لمجلس النواب، فظهرت خلال عملية الانتخابات خلافات في وجهات النظر بين صالح جبر (وزير الداخلية) ونوري السعيد (رئيس الوزراء) والأمير عبدالإله (الوصيّ وولي العهد) كما تعرّض صالح جبر في هذه الآونة لبعض التشهير من جانب خصومه السياسيين بسبب تشدده

١ انظر تفاصيل القضية في الفصل الرابع عشر.

في معاملة العناصر القومية التي أسهمت في حركة رشيد عالي الكيلاني أو أيدتها. وأخيراً قدم استقالته من هذه الوزارة في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣. (مما سبق عرض تفاصيله في الفصل الثالث عشر).

وبعد نحو ثلاثة أشهر قدم نوري السعيد استقالته. وبنتيجة مداولات دامت عدة أيام عهد الوصيّ إلى نوري السعيد بإعادة تأليف الوزارة، فألّف وزارته الثامنة في ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣، وللمرة الأولى لم يكن صالح جبر عضواً في وزارة يؤلفها نوري السعيد.

وبقيت هذه الوزارة (التي كانت وزارة نوري السعيد الثامنة) في الحكم خمسة أشهر تقريباً، ولما استقالت في ٣ حزيران (يونيو) ١٩٤٤، أعقبتها وزارتان متتاليتان ألّفهما حمدي الباجه جي الذي بقي في الحكم حوالي السنة ونصف السنة، وشغل فيهما صالح جبر منصب وزير المالية، كما كان يتولى رئاسة الوزارة بالوكالة عن حمدي الباجه جي كلما غادر العراق بمهمة رسمية أو إجازة.

وكانت علاقات صالح جبر مع نوري السعيد خلال هذه الفترة طبيعية وودية. ولما استقال حمدي الباجه جي أخيراً خلفه في الحكم توفيق السويدي بوزارته الثانية التي عهد فيها إلى سعد صالح (صديق صالح جبر القديم الذي أصبح خصمه اللدود) بوزارة الداخلية، ولذلك كان اشتراك صالح جبر في هذه الوزارة غير ذي موضوع لتعذّر اجتماعه مع سعد صالح في وزارة واحدة.

وقد بقيت وزارة توفيق السويدي (الثالثة) في الحكم سبعة أشهر وعشرة أيام، واستقالت في ١٠ تموز (يوليو) ١٩٥٠ لعدم توافر الانسجام بين أعضائها، فعهد الوصيّ إلى نوري السعيد بتأليف الوزارة التي ستخلفها، وطلب إليه بصورة خاصة إدخال صالح جبر فيها، فانصاع نوري السعيد لهذا الطلب، ولكنه عرض على صالح جبر وزارة الخارجية، فاعتذر صالح جبر عن عدم قبولها واشترط لاشتراكه في الوزارة أن يكون وزيراً للداخلية التي سبق أن شغلها وأظهر فيها كفاءة مشهودة، وادّعى أن إقصاءه عنها يدلّ على عدم الثقة به. فأجابه نوري السعيد أنه يرغب في أن يتولى هذا المنصب بنفسه (إضافة إلى رئاسة الوزارة) وأن ليس ثمة أساس لموضوع عدم الثقة به.

غير أن صالح جبر أصرّ على الرفض وقال إنه يعدّ هذا العرض "إهانة" له[1]، فعرض عليه نوري السعيد منصب "نائب رئيس الوزراء" فوافق صالح جبر ولكنه اشترط أن يدخل الوزارة معه السيد عبدالمهدي. فاعتذر نوري السعيد ولم يوافق على هذا الاقتراح. إضافة إلى ذلك فإن صالح جبر اعترض على إدخال عبدالوهاب مرجان وخليل كنّة. ولم يوافق نوري السعيد على طلبات صالح جبر، وأصبح الاتفاق بين نوري السعيد وصالح جبر مستحيلاً، وانسحب صالح جبر. وقد أدّى انسحابه إلى استبعاد توفيق السويدي أيضاً، لأن إدخاله في الوزارة كان سيؤدي إلى استياء شديد من جانب صالح جبر والشيعة بصورة عامة. كما أن توفيق السويدي كان يحاول التدخل في اختيار بعض الوزراء، وقد أخبر نوري السعيد السفير البريطاني أنه تفادياً لقطيعة مع صالح جبر قرر تأليف وزارة "هيكل عظمي"، وأنه عرض على عبدالكريم الأزري وزارة المالية، فاعتذر تضامناً مع صالح جبر[2].

وهكذا تألفت وزارة نوري السعيد (الحادية عشرة) في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٠، بدون اشتراك صالح جبر فيها. وكان ذلك آخر عهد لتعاون وثيق وطويل الأمد بين صالح جبر ونوري السعيد. فقد ألّف نوري السعيد الوزارة في العهد الملكي أربع عشرة مرة، واشترك صالح جبر في ست وزارات منها، إذ شغل وزارة المعارف مرتين، ووزارة المالية مرتين، ووزارة الداخلية مرة واحدة، ووزارة الشؤون الاجتماعية مرة واحدة، كما شغل وزارة الخارجية بالوكالة مرة واحدة.

كانت هذه المرحلة بداية قطيعة بين السياسيين الرئيسيين وحرب باردة بينهما استمرت حتى وفاة صالح جبر، وهي قطيعة لم تعد على البلد بفائدة، بل كانت سبباً إضافياً لفساد الجو السياسي وتفاقم الفرقة بين رجال السياسة.

وكان الأمير عبدالإله غير مرتاح لهذا التدهور في العلاقات بين هذين القطبين

---

١ في حديث لنوري السعيد مع السفير البريطاني في بغداد حول موضوع تأليفه الوزارة وتكليف صالح جبر بوزارة الخارجية، ورفض صالح جبر واعتباره ذلك العرض "إهانة" له، قال نوري السعيد للسفير مازحاً: "في أول لقاء لي مع المستر بيفن سأخبره برأي صديقه صالح جبر في منصب وزير الخارجية...".
(من تقرير من السير هنري ماك إلى ارنست بيفن بتاريخ ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٠: (FO 371/82408 (EQ 1016/29)

٢ برقية من السير هنري ماك (بغداد) إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٠: (FO 371/82408 (EQ 1016/25)

السياسيين، كما أن السفارة البريطانية كانت تعرب عن أسفها لذلك في تقاريرها إلى حكومتها.

وفي صيف سنة ١٩٥٢ كانت الهوة تتسع بين نوري السعيد الذي كان رئيساً للوزراء، وصالح جبر الذي أصبح المعارض الرئيسي له، على الرغم من الجهود التي كانت تبذل من جانب جهات عديدة، بما فيها البلاط والسفارة البريطانية، للتقريب بينهما.

وقد أجرى السفير البريطاني في بغداد، السير جون تراوتبك، مقابلة مع نوري السعيد في ٣١ أيار (مايو) ١٩٥٢ ليستطلع رأيه بشأن علاقاته مع صالح جبر، فانتقده نوري السعيد بعبارات قاسية جداً.

بدأ نوري السعيد كلامه قائلاً: إن صالح جبر كان يتصرّف بصورة سيئة جداً. وحينما قال له السفير إن صالح جبر (الذي كان السفير قد قابله قبل لقائه مع نوري السعيد) يبدو مستعداً جداً للتعاون معه، أجاب نوري السعيد إن صالح جبر إذا كان راغباً في التعاون معه فعليه أن يغيّر أساليبه. وكان نوري يعترف بمزايا صالح الشخصية على الرغم من أنه كان يراه مغروراً، فإنه يجده ضعيفاً ويسهل انقياده لآراء أشخاص غير مرغوب فيهم.

وإنه يتدخل في سير العدالة أحياناً إذ يتصل هاتفياً بمتصرفي الألوية بشأن قضايا معروضة على المحاكم. وقال نوري السعيد أيضاً إن صالح جبر يتصرّف بصورة غير مسؤولة في النصيحة التي أبداها له بشأن الأردن مثلاً، إذ إنه اقترح على نوري السعيد أن يتدخل لدى رئيس الوزراء الأردني لأجل خلع الملك طلال.

أما صالح جبر فإنه من جانبه كان يرى نوري السعيد صعب المراس وعنيداً. وخلال غيابه عن العراق حدثت حوادث معينة زادت في كراهية صالح جبر له. وقد وقعت هذه الحوادث خلال جولة قام بها صالح جبر قبيل ذلك الاجتماع في المناطق الشمالية، وكان يرى أن نوري السعيد يجب أن يُعدّ مسؤولاً عن تلك الحوادث وان كان خارج العراق عند حدوثها. وقد عدد صالح جبر بعض تلك الحوادث، وأهمها:

(أ) حينما زار صالح جبر كركوك أصدر حاكم التحقيق (وهو أحد أبناء عمر نظمي وزير الداخلية الذي يكرهه حزب صالح جبر) أمراً باعتقال جميع الأشخاص الذين

كانوا يحضرون اجتماعاً عقد تكريماً له. ولكن المتصرّف ألغى هذا الأمر لحسن الحظ.

(ب) في أربيل هدد المتصرف بسحب إجازة سياقة السيارات من جميع سواق سيارات (التاكسي) التي استأجرها صالح جبر لنقل أعضاء حزبه من كركوك إلى أربيل.

(ج) كانت الشرطة تستوقف صالح جبر وجماعته في كل مرحلة من مراحل جولته وتفتشهم تفتيشاً دقيقاً، مما سبب استياء عظيماً لدى مرافقيه من رجال حزبه.

(د) دبّر أعضاء حزب نوري السعيد "الاتحاد الدستوري" في الناصرية مؤخراً كميناً لأعضاء حزب صالح جبر "حزب الأمة الاشتراكي" وحدثت بنتيجته إصابات عديدة إحداها قاتلة.

(ه) قال صالح جبر إن تلفونه الخاص مراقب وإن محادثاته كلها تسجّل.

قال صالح جبر إن هذه الأمور قد تراكمت ضد نوري السعيد الذي سبق له أن علم بنيته في القيام بجولة في الشمال، وكان عليه قبل مغادرته العراق، أن يصدر التعليمات إلى السلطات المحلية بوجوب معاملة (زعيم المعارضة) معاملة لائقة.

وكان صالح جبر يرى أن نقطة الضعف الكبيرة لدى نوري السعيد هي أنه لا يرغب في ازعاج نفسه بالتفاصيل، وأنه يترك كل شيء لمرؤوسيه، ويتأثر بما يقال له بسهولة كبيرة. وقد تحدث صالح جبر للسفير بمرارة وقسوة عن وزراء نوري السعيد الذين قال عنهم إنهم لا يدعونه يتخلّى عن الحكم لأنهم سيسقطون بسقوطه.

وقال السفير في تقريره إلى حكومته إن وقوع أمثال هذه الحوادث التي أشار إليها صالح جبر هي أمور تبعث على الأسف، وهي بصورة خاصة تزعج رجلاً من نوع صالح جبر يُجرح غروره بسهولة. وهذا ما يفسر عدم زيارة صالح جبر لمتصرّفي أربيل والسليمانية خلال وجوده فيهما.

وقال السير جون تراوتبك في تقريره أيضاً إنه لا يعتقد أن نوري السعيد شخصياً يحمل ضغينة تجاه صالح جبر، وإن كان من المحتمل أن الخوف من صالح جبر، بوصفه منافسه الوحيد، قد يلوّن موقفه، ويجعله يبحث عن الدعم من جانب عصبة السياسيين القدماء من السنّة. ويقول السفير إن أتباع كل من نوري السعيد وصالح جبر

مسؤولون بالدرجة الأولى عن تسميم الجوّ بينهما فيما يبدو له، إذ إن هناك عداوة شخصية كبيرة، بل كراهية شديدة، بين هؤلاء الأتباع.

وأضاف السفير مثلاً، أن عمر نظمي كان يكلم المستر ديجبورن، كبير المفتشين الإداريين في وزارة الداخلية، فذهب إلى حد أن وصف صالح جبر بأنه رشيد عالي آخر.

وأبدى أيضاً أنه يعتقد أن اختلاف المزاج بين السياسيين المتنافسين كان عاملاً آخر في هذا الوضع.

ولما أوشك نوري السعيد على مغادرة العراق في آذار (مارس) ١٩٥٢، أقام أصدقاء الطرفين عدة مآدب خاصة في محاولات للتقريب بين الرجلين، ولكن تلك المحاولات لم تسفر عن شيء.

وأضاف السفير البريطاني في تقريره أيضاً أن المنافسة بين نوري السعيد وصالح جبر هي في الواقع صراع بين الذين هم في الحكم، ويريدون البقاء فيه، وبين أولئك الذين يريدون أن يحلّوا محلهم. ومن هنا تأتي حدة المشاعر بين أنصار كل جانب، وهي مشاعر صعّدها الانتماء الطائفي والمنافسة على الحكم. وقال إن مما يلاحظ في هذا الصدد أن أنصار صالح جبر كانوا يزعمون أن كثيراً من الشبان السنّيين غاضبون على نوري السعيد بسبب سياسته "الرجعيّة"، بينما يدّعي أنصار نوري السعيد أن السنّيين يتخلون عن حزب صالح جبر لأنهم يخشون حصول تجمع بين الشيعة والأكراد.

وكانت قد وقعت في تلك الأثناء حادثة في الحلّة أدت أيضاً إلى تفاقم حدة المشاعر بين الطرفين. فقد قَتَل عضو بارز في حزب صالح جبر حاكماً (قاضياً) أصدر حكماً بالسجن على أخيه، فسارع خصوم صالح جبر طبعاً إلى استغلال هذه الجريمة واتخاذها رأس مال سياسي[١].

ولا شك أنه كان هنالك أشخاص من ذوي المصلحة يستغلّون الخلافات بين نوري السعيد وصالح جبر، تلك الخلافات التي كانت في الأصل بسبب صراعهما

---

١ تقرير من السير جون تراوتبك (بغداد) إلى انطوني ايدن (لندن) بتاريخ ٥ حزيران (يونيو) ١٩٥٢: FO 371/98734 (EQ 1016/15)

على السلطة ورغبة كليهما في الرئاسة، وكان نوري السعيد لا يحتمل أحداً يضاهيه في المركز.

ويؤكد أحمد مختار بابان أن الوصيّ الأمير عبدالإله كان يرغب كثيراً في إزالة سوء التفاهم بين الرجلين[١] وذلك خلافاً لما يذكره خليل كنّة في كتابه حين يقول:

"إن البلاط ورجاله حاولوا أن يخلقوا من صالح جبر منافساً لنوري السعيد ولذلك واصلوا تشجيعه على موقفه، وحبّذوا له تأليف حزب مناهض لحزب نوري السعيد"[٢].

وفي ٣٠ أيار (مايو) ١٩٥٢ قابل السفير البريطاني الأمير عبدالإله، الوصيّ على العرش، وأعرب له عن أسفه لتردي العلاقات بين صالح جبر ونوري السعيد بدلاً من تحسّنها. فاتفق الوصيّ معه ولكنه وضع اللوم على صالح جبر أكثر منه على نوري السعيد. وقال الوصيّ إنه قرأ بعض صحف صالح جبر التي صدرت خلال غيابه فوجد فيها الكثير مما كان خالياً من الشعور بالمسؤولية.

وقال الأمير للسفير إنه ينوي أن يستدعي كلاً من نوري السعيد وصالح جبر ويقول لهما إن هما لم يسوّيا خلافاتهما، فإنه سيوعز للعشائر بالامتناع عن دعم أي منهما. وفي تلك الحالة سينزل كلا الطرفين (اللذين يستمدان قوتهما من تأييد العشائر) إلى مستوى الأحزاب الصغيرة الأخرى التي تعتمد على أصوات (الأفندية) فقط. وأعرب الأمير للسفير كذلك أن من رأيه أن تكون الانتخابات على أقصى قدر ممكن من الحرية.

وخلال المقابلة نفسها استفسر السفير من الأمير فيما إذا كان قد اتخذ أي قرار بشأن الحكومة التي ستجري الانتخابات المقبلة. فكرر الأمير ما أبداه للسفير في وقت سابق أنه استمزج آراء زعماء جميع الأحزاب، فلم يحصل على أية اقتراحات معينة أو واضحة من أي منهم، ولم يكن أي زعيم حزبي ليعتقد أن بإمكان أي شخص في العراق أن يكون "محايداً". وقال الأمير إنه مسرور لأنه استشار زعماء الأحزاب، وأنه الآن يجد نفسه حراً في اتخاذ قراراته بنفسه. وكانت الطريقة التي يفضلها هي تعيين رئيس

١ مذكرات أحمد مختار بابان، ص٢١٤.
٢ خليل كنّة، **العراق: أمسه وغده**، بيروت، ١٩٦٦، ص١٣٣.

وزراء قوي، ووزيري داخلية وعدلية قويين، وأن تجري هذه الحكومة الانتخابات التي يأمل أن يحصل فيها كل من نوري السعيد وصالح جبر على عددٍ متساوٍ من المقاعد تقريباً، مع عدد كبير من المستقلين. ولم يكن الأمير عبدالإله يعتقد أن أياً من الأحزاب الأخرى سيحصل على مقاعد كثيرة، كما أنه لم يكن ينوي منحهم دعماً كثيراً، لأنهم جميعاً معادون له، وأنهم لو كانوا يتمتعون بتأييد كبير في البلد لما كان له خيار سوى جلبهم إلى الحكم، ولكنه كان مقتنعاً بأن أتباعهم قليلون جداً، ولذلك لم يجد سبباً لدعم أناس يريدون تحطيمه لو استطاعوا.

وفي اليوم التالي لمقابلة السفير مع الوصيّ عبدالإله، في ٣١ أيار (مايو) ١٩٥٢، قابل السفير صالح جبر، فأعرب له الأخير بدوره عن آرائه، وشرح له موقفه من الأحداث، ومن الانتخابات العامة المقبلة، ولكنه لم يتطرق إلى ذكر نوري السعيد مباشرة، ولم يهاجمه. وكان صالح جبر في حديثه مقتنعاً من أنه إذا وُجدت حكومة "محايدة"، وقانون انتخابات جيد، فإن حزبه وحزب نوري السعيد سيكتسحان الانتخابات، فالأحزاب الصغيرة لا تتمتع بأي تأييد مطلقاً. واعترف صالح جبر بأنه لا يهتم كثيراً كم من النواب كانوا من حزبه وكم منهم كان من حزب نوري السعيد، وأعرب عن استعداده لتشكيل حكومة ائتلافية مع نوري السعيد بعد الانتخابات[١].

***

وكان نوري السعيد في أواخر عهد وزارته العاشرة قد قرر تأسيس حزب سياسي يجمع فيه أنصاره ويعمل عن طريقه على تنفيذ سياسته. وكان صالح جبر على رأس الأشخاص الذين فاتحهم في موضوع تأسيس هذا الحزب، بل أنه كان يفكر في أن يعهد برئاسة الحزب إليه، لأنه كان – على قوله – أكثر تفرّغاً منه للعمل الحزبي. إلا أن صالح جبر اعتذر عن عدم المشاركة بعد موافقته المبدئية، وذلك بسبب إصرار نوري السعيد على إشراك موسى الشابندر ومحمد علي محمود في الهيئة المؤسسة

١ تقرير السير جون تراوتبك المشار إليه أعلاه.

للحزب، لأنهما كانا محتجزين قبل سنوات قلائل بسبب تأييدهما لحركة رشيد عالي الكيلاني واشتراكهما في حكومته. وكان احتجازهما قد تم بأمر من وزير الداخلية صالح جبر. وقد أدى ذلك إلى قيام صالح جبر بتأسيس حزبه الخاص الذي أصبح منافساً قوياً لحزب نوري السعيد وخصماً عنيداً له.

وقد تأسس حزب نوري السعيد الذي أطلق عليه اسم "حزب الاتحاد الدستوري" في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩، فكان تأليف هذا الحزب وامتناع صالح جبر عن المشاركة في تأسيسه وعضويته، بداية الانشقاق الرئيسي والصراع الذي اشتدّ بين صالح جبر ونوري السعيد وتباعد الشقّة بينهما تدريجاً بدرجة لم يعد من الممكن تقريبها.

وبعد تأسيس حزب نوري السعيد بسنة واحدة وسبعة أشهر، أي: في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٥١، حصل صالح جبر على إجازة حزبه المسمى "حزب الأمة الاشتراكي"، وبتأسيس هذا الحزب أصبح الصراع بين صالح جبر ونوري السعيد مكشوفاً والخصومة صريحة، وأخذ نوري السعيد يهاجم صالح جبر في أحاديثه مع رجال السياسة والسفير البريطاني.

يروي طه الهاشمي (رئيس الوزراء السابق ورئيس حزب الجبهة الشعبية المتحدة) في مذكراته - مثلاً - أن نوري السعيد دعاه للاجتماع به يوم ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١، فلما ذهب لمقابلته قال له طه الهاشمي، في معرض حديث طويل عن الوضع السياسي، إن الأمر يحتاج إلى تبديل أساسي والعمل حسب خطة جديدة. وتساءل طه الهاشمي لماذا لم يأخذ رئيس الدولة الأعلى (يريد الوصيّ) هذا الأمر على عاتقه ويتحدث مع رؤساء الأحزاب؟ فقال له نوري السعيد: ما الفائدة من محادثة صالح جبر الذي كان، بنظره، سائراً على خطة ضارة جداً بالبلد، وأنه ألّف حزبه من دون موافقة الوصيّ، وأنه يريد أن يتزعّم عن طريق الطائفية، ويصبح رئيساً للوزراء، بينما ليست له هذه القابلية، وأنه يغالي في تقدير قابليته الشخصية... ولهذا لا يؤمل فيه خير ولن ينجح لأن زعماء الشيعة الذين يعتمد عليهم في العمل في الجبهة وليس لدى صالح جبر أحد[1].

---

١ **مذكرات طه الهاشمي**، الجزء الثاني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨، ص٣٥٠.

ولكن نوري السعيد حين قال إن صالح جبر ليست لديه القابلية، لم يبيّن لماذا طلب إليه أن يكون رئيساً لحزبه، ولماذا استوزره ست مرات، وعهد إليه بأخطر الوزارات كالداخلية والمالية كما عرض عليه وزارة الخارجية التي رفضها صالح جبر.

كما يروي السير جون تراوتبك، السفير البريطاني في بغداد، في تقرير سري إلى حكومته، أن نوري السعيد كان يعتقد أن صالح جبر قد أخطأ بتأسيسه حزباً، وأنه رجل معقول حين يكون وحده، ولكنه، كرئيس لحزب، لم يكن سوى مشاغب، وكان نوري السعيد يشكّ في أن يكون لصالح جبر أنصار كثيرون.

وقال نوري السعيد للسفير أيضاً إن صالح جبر لا يتمتع بحكمة سياسية كبيرة، وادعى أنهما حينما كانا في لندن معاً لمفاوضات معاهدة بورتسموث، توسّل إليه نوري السعيد أن يعود إلى بغداد ويشرح المعاهدة للشعب قبل أن يوقعها، ولكن صالحاً ألحّ على توقيعها هناك فوراً ليفاجئ الشعب بها. ويضيف السفير قائلاً:

"... ولا أعرف نصيب هذا القول من الصحة، فإن تاريخ نوري السعيد يدلّ على وجود تخيلات لديه..." ثم يقول إن الانشقاق بين نوري السعيد وصالح جبر أمر يدعو إلى الانزعاج نوعاً ما، وإن من الصعب معرفة من هو الملوم، فقد خلق صالح جبر لنفسه المشاكل بمعارضته لقانون النفط[1]، وعجز نوري بالتأكيد عن إقناعه وإبقائه إلى جانبه، وأظهر في الوقت نفسه أنه، كأستاذ في المناورات السياسية، يستطيع أن يتغلّب على صالح جبر.

وعلّق السفير على ذلك قائلاً: "من الواضح أن استياء صالح جبر جعله أكثر شعوراً بالمرارة وأكثر عناداً من ذي قبل. هذا ولا شك أن كليهما يلقيان تحريضاً من أتباعهما. إننا نعمل ما في وسعنا للتوفيق بينهما، وآمل أن يفعل الوصيّ شيئاً ما أيضاً..."[2].

---

١ هو القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٤٩ الذي حصل العراق بموجبه من أسواق لندن المالية على قرض بمبلغ ثلاثة ملايين دينار لسد نفقات السكك الحديد وعلى قرض من البنك الدولي بأربعة ملايين دينار ونصف المليون لسد نفقات المشاريع العمرانية وعلى سلفة للخزينة العراقية بثلاثة ملايين دينار من شركة النفط العراقية لاتمام ما تبقى من المشاريع.

٢ من السير جون تراوتبك إلى السير جيمس بوكر (وزارة الخارجية – لندن) بتاريخ ١٣ آذار (مارس) ١٩٥٣: (FO 371/98734 EQ 1016/8)
=

وكان الأمير عبدالإله شديد الانزعاج من الخلاف بين صالح جبر ونوري السعيد، ويروي أحمد مختار بابان الذي كان وثيق الصلة بالوصيّ بحكم منصبه رئيساً للديوان الملكي، أن الأمير كان يرى أنه كان على القطبين أن يكونوا في خندق واحد، وأنه قال له ذات يوم: "لو أستطيع لحبست كليهما، لأنهما مختلفان على أمور تافهة، ومتفقان على أمور أساسية".

وقد بُذلت محاولات عديدة من جانب الوصيّ، والسفارة البريطانية، للتقريب بين الرجلين وتخفيف حدة الصراع الذي لم يكن في مصلحة البلاد، ولا في مصلحة أي منهما، فلم تنجح هذه المحاولات، بل أخذت الشقّة تتسع بينهما وتزداد يوماً بعد آخر.

وكان من جملة مشروعات حكومة نوري السعيد في وزارته الثانية عشرة تعديل قانون الانتخابات رقم (١١) لسنة ١٩٤٦، ومن أهم النقاط الرئيسية في التعديل إدخال مادة تفرض عقوبة بالسجن لمدة لا تزيد عن سنتين، أو بغرامة قدرها خمسمئة دينار، أو بكلتا العقوبتين، لكل من يدلي بتصريحات تتضمن قذفاً أو إهانة بحق إدارة الانتخابات أو القائمين عليها. وقد وجهت انتقادات شديدة إلى هذا التعديل المقترح الذي اعتبرته المعارضة بصورة عامة وسيلة لتمكين الحكومة (أو نوري السعيد) من السيطرة على الانتخابات بأساليب غير مشروعة، واتهمت الحكومة بأنها تحاول فرض "دكتاتورية سافرة" على الشعب، وحرمانه من حقه الدستوري في مراقبة سير الانتخابات ونتائجها.

ولما عرض مشروع هذا القانون على مجلس الأعيان في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٢، أثار نقاشاً حاداً بين أعضاء المجلس دام أكثر من ساعتين ونصف الساعة، وتكلم في المجلس صالح جبر والسيد عبدالمهدي بصورة مطوّلة، وانتقدا مشروع القانون بشدة. ولما آن أوان التصويت غادر القاعة أعضاء مجلس الأعيان من حزب

= هذا وقد جاء في **مذكرات مصطفى العمري** ليوم ١٠ شباط (فبراير) ١٩٤٨، ما يلي:

"زرت نوري باشا في داره فأعلمني أنه اقترح على صالح أن يوقّع المعاهدة بالحروف الأولى فقط، ثم يعود ليعرضها على رجال البلد في بغداد ولكنه لم يوافق وأنه مع السويدي وجدها وافية فوقّعها، وأنه اقترح على الوصيّ إجراء تعديل الوزارة قبل الذهاب إلى المفاوضات أو تبديلها إلا أن الوصي أقر إجراء ذلك بعد رجوع رئيس الوزراء من المفاوضات وأعلمني أن الإنكليز مستعدون لإجراء تعديل فيها".

(من **مذكرات مصطفى العمري** المخطوطة)

صالح جبر "حزب الأمة الاشتراكي" وهم صالح جبر والسيد عبدالمهدي وتوفيق وهبي، وبذلك اختل النصاب في المجلس وأجّل التصويت إلى الاجتماع التالي في ٣٠ حزيران (يونيو) وهو اليوم المقرر لتعطيل البرلمان. وعلى الرغم من أن الأعضاء الثلاثة لم يحضروا الاجتماع في اليوم التالي، فقد حضره عدد كاف من الأعضاء لحصول النصاب، ووافق مجلس الأعيان أخيراً على القانون سريعاً وبدون أية تعديلات.

وبعد إقرار القانون في مجلس الأعيان، وهو المرحلة الأخيرة لجعله نافذ المفعول، قام صالح جبر بزيارة إلى القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد (هارولد بيلي) في اليوم التالي ١ تموز (يوليو) ١٩٥٢ ودار الحديث بطبيعة الحال حول قانون الانتخابات الجديد، فأعرب صالح جبر عن انتقاده لما جاء فيه، وقال إنه يمثّل خطوة إلى الوراء، خاصة فيما يتعلق بتعيين لجان التفتيش. وقال صالح جبر إن كل ما كان ضرورياً هو إصدار الحكومة تعليمات مشددة بشأن تطبيق القانون الحالي بصورة صحيحة، مؤكداً على ضرورة إجراء انتخابات حرة تقوم بها "حكومة محايدة" لا تتدخل في سير الانتخابات إلا لأجل الحيلولة دون خرق القانون، أو لقمع أي عمل يقوم به أي جانب لخرقه.

وقال القائم بالأعمال لصالح جبر إنه يأمل أن يبحث صالح جبر أفكاره وآراءه بشأن إدارة عملية الانتخابات مع رئيس الوزراء، فأجاب صالح جبر أنه سيفعل ذلك إلا إذا كان رئيس الوزراء المعني هو نوري السعيد، لأن مناقشته في هذا الموضوع عديمة الفائدة طالما كان حزبه مصمماً على استبعاد مرشحيه (أي مرشحي صالح جبر) عن البرلمان بكل الوسائل الممكنة. فأعرب القائم بالأعمال عن أسفه لأن يشعر صالح جبر بأنه غير قادر على الاتصال بنوري السعيد والتفاهم معه بشأن قضية على هذا القدر من الأهمية.

وكان هارولد بيلي يرى أنه على الرغم من الصراع المتزايد بين صالح جبر ونوري السعيد، لم تكن هنالك فروق أساسية في موقفهما، وإذا وجد نوري السعيد نفسه في وضع خطر يوماً ما، فمن المؤكد أن صالح جبر لن يتركه بدون معونة[١].

١ من هارولد بيلي إلى انطوني ايدن بتاريخ ٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ (FO 371/98734 – EQ 1016/21)

وبهذه المناسبة فهنالك حادثة تؤيد صحة هذا الرأي، رواها الدكتور فاضل الجمالي. فحينما كان الصراع محتدماً بين صالح جبر ونوري السعيد في أواسط الخمسينيات، وكان التراشق بين نوري السعيد وجمال عبدالناصر على أشده بسبب عقد ميثاق بغداد، اتجهت نيّة البلاط الملكي إلى إزاحة نوري السعيد عن الحكم. فلما سمع صالح جبر بعزم البلاد على تغيير الوزارة (التي كان يرأسها خصمه نوري السعيد) وكان هو من أشد معارضيها والداعين إلى تغييرها، وفي أوج خلافه مع نوري السعيد، أسرع إلى مقابلة الملك ورجاه أن يدعم نوري السعيد ولا يغيّر الوزارة في تلك الظروف حفظاً لكرامة العراق وتحاشياً لإهانته بخذلان حكومته[١].

وكان هذا الموقف دليلاً آخر على حيازة صالح جبر لصفات رجل الدولة، وعلى أنه خصم شريف يضع مصالح البلاد فوق المصالح الشخصية.

وفي ٢٧ أيار (مايو) ١٩٥٣ ألقى صالح جبر خطاباً في مجلس الأعيان شجب فيه الانتخابات البرلمانية التي أجريت في كانون الثاني (يناير) من تلك السنة، ووصفها بأنها كانت مهزلة، وقال إنه باستثناء عدد قليل من المرشحين الذين تركتهم الحكومة وشأنهم، فإن أعضاء مجلس النواب الحاليين يدينون بمقاعدهم إلى (الاختيار المباشر) وليس (الانتخاب المباشر)، وكانت النتيجة أن أصبحت البلاد تدار عملياً بدكتاتورية.

وأضاف صالح جبر أن كثيراً من الناس يعتقدون أن تلك (المهزلة) أصبحت ممكنة بنتيجة نشاط جهات معينة (لم يسمها صالح جبر وكان يقصد بها السفارة البريطانية).

وتساءل وزير المعارف خليل كنّة الذي كان من أكثر أنصار نوري السعيد معاداة للشيعة، في نهاية خطاب له في مجلس النواب: لماذا يهاجم صالح جبر نوري السعيد بينما كان إلى وقت قريب متعاوناً معه؟

فأجاب صالح جبر أنه لا يزال يعدّ نفسه صديقاً لنوري السعيد، وأنه يفتخر بأنه عمل معه في الماضي، كما دافع عنه في الماضي أيضاً، وأنه سيفعل ذلك مرة أخرى إذا وجد أن نوري السعيد يلقى معاملة غير منصفة. ولكن نوري السعيد حال دون

---

١ نقلاً عن مير بصري، **أعلام السياسة في العراق**، الجزء الثاني، لندن، ٢٠٠٤ ص٢٧٤.

ممارسة الشعب لحقوقه الدستورية، وأسس دكتاتورية قائمة على (القانون العرفي). ولهذه الأسباب فإنه لا يتفق معه. وفي ما عدا ذلك فليس بينه وبين نوري السعيد خلاف آخر[1].

***

ويروي أحمد مختار بابان في مذكراته حادثة تلقي شيئاً من الضوء على جانب من جوانب الخلاف بين صالح جبر ونوري السعيد. ففي أحد الأيام التي كان الخلاف بين الرجلين فيها على أشده، صادف أن كان صالح جبر يزور أحمد مختار بابان في داره حينما كان الأخير رئيساً للديوان الملكي، وإذا بنوري السعيد يصل فجأة زائراً أيضاً، ولما أوشك على الدخول نهض صالح جبر لمقدمه، ولكن نوري السعيد حين رآه ارتبك واستدار عائداً إلى سيارته. وفيما خفّ أحمد مختار لتوديعه ومرافقته إلى السيارة، نهض صالح جبر وودعه مؤثراً الانسحاب. ولم يرجع نوري السعيد إلا بعد خروج صالح جبر.

ولما جلس نوري السعيد عاتبه أحمد مختار بابان كثيراً على هذا الموقف، فأجابه نوري السعيد قائلاً: إنك لا تعرف السبب. فهل ترضى أن يمسّني صالح حتى في عرضي؟

يقول أحمد مختار بابان أنه استغرب الأمر، واستبعد أن يصدر عن صالح جبر مثل هذا التصرف أو مثل هذا الكلام لما يعرفه من أدب صالح جبر الجمّ ورصانته، مؤكداً لنوري السعيد أن صالح جبر يكنّ له الاحترام والود على الرغم من خلافهما الذي لا يتعدى في الواقع أموراً تافهة، واستأذن أحمد مختار نوري السعيد في مفاتحة صالح جبر بالموضوع لاستجلاء حقيقة الأمر. وبعد انتهاء زيارة نوري السعيد ذهب فوراً إلى دار صالح جبر فوجده متألماً للغاية من تصرف نوري السعيد. ولما أخبره أحمد مختار بما قاله نوري السعيد استشاط غضباً، واستغرب أن يصدق نوري مثل هذه الوشايات

---

١ تقرير سري من السير جون تراوتبك (بغداد) إلى السير ونستن تشرشل (لندن) بتاريخ ١ حزيران (يونيو) ١٩٥٣: FO 371/10465 (EQ 1016/29)

التي ينقلها إليه المفسدون، فنقل أحمد مختار إلى نوري في الحال رأي صالح جبر فوجده قد تغيّر وبدت عليه علائم الارتياح، وقال:

"أنا أعرف صالحاً، وأعلم أنه لا يمكن أن تصدر منه هذه الأقوال، فهو أرفع من أن يتدنّى إلى هذا المستوى، ولكن ماذا أفعل إذا كان الذي نقل لي هذا الكلام شخصاً أثق به، وكان ذلك أثناء وجودي في لبنان، وقاله في مجلس محترم".

وبقي نوري بين المصدّق والمكذّب، فأخبر أحمد مختار الأمير عبدالإله في اليوم التالي بما حدث، فقرر الأمير أن يجمعهما، ودعاهما إلى داره في مساء اليوم نفسه، وجرى بين الرجلين عتاب شديد، كان صالح جبر – على رواية أحمد مختار – في غاية الغضب. وعلى الرغم من الحاح صالح جبر على معرفة اسم الواشي الذي أراد أن يفرّق بينهما، رفض نوري السعيد التصريح به. وقال أحمد مختار إن الشخص عرف بعد ذلك، ولكنه لم يذكر اسمه في مذكراته.

وبعد أن اقتنع نوري السعيد بأن الوشاية كانت كاذبة، نهض وقبّل صالح جبر الذي قبّله أيضاً، وأعرب نوري السعيد عن شكره لأحمد مختار لما قام به في إزالة سوء التفاهم بينه وبين صالح جبر وإعادة المياه إلى مجاريها بينهما، إذ تحسنت علاقاتهما ولو إلى حين[١]، إذ عادت الخلافات السياسية بين الرجلين إلى الظهور من وقت لآخر، واستمرت حتى وفاة صالح جبر، وكانت مصداقاً لقول الشاعر:

إن القلوب إذا تنافر ودّها   مثل الزجاج فكسرها لا يُشعَبُ

***

ونختم هذا الفصل عن العلاقات بين صالح جبر ونوري السعيد بمقتطفات من مقالة كتبها الصحافي الكبير والكاتب القدير محمد زكي عبدالقادر – رحمه الله – واستغرقت صفحة كاملة من جريدة (الأخبار) المصرية في أحد أعدادها الصادرة في أوائل أيار (مايو) ١٩٥٣ بعد أيام قلائل من تسلم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية على أثر بلوغه السن القانونية في اليوم الثاني من الشهر المذكور، وهي تتضمن تحليلاً

١ أنظر تفاصيل هذه الحادثة في مذكرات **أحمد مختار بابان**، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨ – ١٠٠.

جيداً ورؤية نافذة للعلاقات بين هذين السياسيين العراقيين ومقارنة بين سياستيهما كما كانت تبدو في ذلك الوقت.

قال محمد زكي عبدالقادر في مقالته:

... ولا يخشى نوري السعيد أحداً من ساسة العراق غير صالح جبر، فإنه يلمح في الأفق البعيد بوادر استفحال نفوذه. فقد يكون وريث سياسته والرجل الذي يعهد إليه في المستقبل أن يلعب الأدوار التي أتقنها نوري السعيد. ويمتاز صالح جبر بأنه أصغر سناً، وأقرب نسبياً إلى تأييد الشعب. ثم هو في الوقت نفسه على صلات طيّبة بالسلطات العليا في العراق. وقد حاول نوري السعيد بما وهب من ذكاء وبعد نظر أن يستميله إليه، أو قل أن يضعه في جيبه، ولكنه استعصى عليه...

ثم قال:

... وإذا صحّ أن نوري السعيد من المدرسة القديمة التي ترى في مذاهب الحكم الجديد بدعاً، وترى في الشعب قصوراً لا بد أن يتولى الساسة إكماله وتقويمه، فإن صالح جبر يشاطره هذه الآراء نفسها مع تطوّر اقتضاه تطوّر الشعور وتحوّل العالم من عقلية إلى عقلية. فنوري السعيد يطلق على حزبه اسم "الاتحاد الدستوري" دون أن يدين بالدستور إلا كما كان المرحوم إسماعيل صدقي يدين به، ويطلق صالح جبر على حزبه اسم "حزب الأمة الاشتراكي" استجابة لسحر الاشتراكية بالاسم، وتثبيتاً لفكرة السلطات المقترنة بالأمة، ولكن ما هو مدى إيمانه بالاشتراكية وإيمانه بسلطات الأمة...؟

هذا هو السؤال، والجواب عليه أنه قطعاً أكثر استجابة لهما من نوري السعيد، ولكننا نرتاب في ما إذا كان يأخذهما بمدلولهما الحقيقي. وإذا كان نوري السعيد يقف في الطرف الأقصى المحافظ، فإن صالح جبر يقف إلى جانبه، والفارق بينهما أن الأول محافظ ينحرف بعض الشيء إلى طرف الاشتراكية، وهو ما يكفل له بعض التأييد الشعبي.

ثم إن صالح جبر شيعي، فهو من هذه الناحية يحظى بالتأييد القلبي لقسم كبير

من العراقيين، وهو وإن لم يكن شيعياً بالمعنى الضيق للكلمة، فإن من أنصاره السيد عبدالمهدي، وهو أكثر قرباً إلى قلوب الشيعة، مدافعاً عنهم، داعياً إلى مزيد من الحقوق لهم.

قلنا إن صالح جبر حريص على إرضاء كل الجهات، وقلنا إنه يكاد يكون الخليفة الطبيعي لنوري السعيد. وهو من هذه الناحية يسلك السلوك الذي يوفّق بين رغبته في كسب التأييد الشعبي وحرصه على أن لا يخسر رضاء الجهات صاحبة السلطان. فقد عارض اتفاقية البترول، ولكنه عارض التأميم أيضاً.

وإذا قدّر أن ينتقل الثقل في سياسة العراق من يد نوري السعيد، فسيكون الذي يتلقاه صالح جبر، لكي يكون أداة تطوّر هامة لا تختلف كثيراً عن نوري السعيد، ولكنها تقترب بعض الشيء من أفئدة الجماهير.

الفصل الثاني والثلاثون

خاتمة المطاف

كان صالح جبر، بصورة عامة، يتمتع بصحة جيدة، وكان يعنى بصحته بدرجة معتدلة، فلم يكن مبالغاً في التحفّظ ولا كثير الوساوس في ما يتعلق بصحته، وكان لا يدخن ولا يشرب، ولكن ذلك لم يكن بسبب الوساوس الصحية، أو التزمت الديني، بل لعدم ميله إلى هاتين العادتين. وكان يمارس بعض أنواع الرياضة السويدية الخفيفة صباحاً، ولا يسهر كثيراً في الليل إلا إذا اقتضت ذلك مناسبة مهمة. ومع ذلك، فإن مشاكل السياسة، وخاصة بعد إخفاقه في عقد معاهدة بورتسموث التي علّق عليها آمالاً كبيرة في تحرير العراق من معاهدة سنة ١٩٣٠، وما وُجّه إليه من اتهامات ظالمة وهجمات قاسية، وما أعقب التوقيع على المعاهدة من مشاكل واضطرابات، أساءت إلى صحته كثيراً، وتركت آثارها في قلبه.

وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦، تعرّضت مصر للعدوان الثلاثي الذي ارتكبته القوات البريطانية والفرنسية بالتعاون مع القوات الإسرائيلية، على أثر تأميم شركة قناة السويس، فأحدث ذلك استياء عظيماً وهياجاً شديداً لدى الرأي العام في العراق والبلاد العربية الأخرى. وخشيت حكومة نوري السعيد التي كانت في الحكم وقوع اضطرابات في البلد، فبادرت إلى إعلان الأحكام العرفية في أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦، وكانت تلك المرة السادسة عشرة التي تعلن فيها الأحكام العرفية في العراق.

وصادف أن زار العراق، بعد العدوان الثلاثي بستة أشهر تقريباً، الملك سعود بن عبدالعزيز، وذلك في منتصف شهر أيار (مايو) ١٩٥٧، فحضر إلى بغداد بهذه المناسبة عدد كبير من المراسلين والمعلّقين الصحافيين، وخصوصاً من الأميركيين، لتغطية أخبار هذه الزيارة. فانتهز صالح جبر هذه الفرصة فمنح المراسلين الأميركيين مقابلة انتقد فيها سياسة الحكومة، وهاجم نوري السعيد من طرف خفي، كما وصف العراق بأنه "دولة إقطاعية"، وقال "إن عدة آلاف من العراقيين محتجزون لأسباب سياسية". وتكلم صالح جبر أيضاً عن البرلمان القائم الذي انتخب في سنة ١٩٥٤، وقال إن تسعين بالمائة من أعضائه كانوا من الأشخاص الذين دخلوا المجلس النيابي بنتيجة الانتخابات التي أجريت تحت إشراف حكومات سابقة أخرى، بما فيها حكومته، وتدخلها.

وقد رحّبت موسكو بتصريحات صالح جبر، ونقلت صحفها أقواله، وخصوصاً ملاحظاته عن (الدولة الإقطاعية). وكتب السفير البريطاني في بغداد، السير مايكل رايت، في تقرير إلى حكومته قائلاً إن الصحافيين الذين قابلهم صالح جبر أخبروه أن السفارة الأميركية في بغداد أعطتهم نفس المعلومات التي تضمنتها تصريحات صالح جبر حول البرلمان، ولما علموا بأن تلك المعلومات لم تكن دقيقة، احتجّوا على سفارتهم احتجاجاً صارخاً، مدعين أن ذلك كان مثالاً على عدم دقة معلومات السفارة الأميركية في الخارج[١].

وإزاء اتهامات صالح جبر، المبالغ فيها نوعاً ما، قرر نوري السعيد – الذي كان رئيساً للوزراء – أن يعقد، هو أيضاً، مؤتمراً صحافياً يردّ فيه على تصريحات صالح جبر. وعقد هذا المؤتمر في ١٨ أيار (مايو) ١٩٥٧، وسأله أحد الصحافيين عن الأحكام العرفية في العراق ومتى ستلغى، فأجابه نوري السعيد قائلاً:

"إن الأحكام العرفية ستلغى عندما نجد الشيوعيين، أو موسكو بالذات، قد أوقفت أعمال الهدم والتخريب وإثارة الاضطرابات في الأقطار المجاورة للعراق. إنني لا أعتقد بأن موسكو ستوقف حملاتها، وعلى ذلك ينبغي أن نكون حذرين متيقظين

١ من السير مايكل رايت (بغداد) إلى وزارة الخارجية (لندن) بتاريخ ٢٤ أيار (مايو) ١٩٥٧ (FO: 371/128040 (VQ 1015/16)

لنحافظ على السلام والأمن، فلا نترك خروشوف ولا شبيلوف يلعبان في أمتنا وبلادنا".

وعلى الرغم مما قاله نوري السعيد، فقد ألغيت الأحكام العرفية بعد ذلك بأسبوع واحد فقط بإرادة ملكية صدرت في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٥٧.

وفي جلسة مجلس الأعيان المنعقدة في ٦ حزيران (يونيو) وجّه صالح جبر إلى نوري السعيد السؤال الآتي:

"لقد ذكر فخامة رئيس الوزراء في مؤتمره الصحافي المنعقد بتاريخ ١٨ أيار ١٩٥٧ ما خلاصته: أن الأحكام العرفية ستبقى قائمة في العراق ما دامت الشيوعية أو موسكو قائمة بأعمال الهدم والتخريب.. فإذا كان ما ذكره صحيحاً، ألا يرى فخامته أن هذا التصريح، عدا أنه لا يتفق مع أحكام الدستور، إنما يعرّض البلاد إلى مشاكل ومتاعب... البلاد في مسيس الحاجة إلى تجنبها؟...".

فرد نائب رئيس الوزراء أحمد مختار بابان على سؤال صالح جبر بالجواب الآتي:

"أعتقد أن الجواب حصل بإلغاء الأحكام العرفية، والأسباب الموجبة للإلغاء جاءت في بيان الحكومة الذي أصدرته مديرية الدعاية العامة، والمسألة تعتبر منتهية".

ولكن صالح جبر لم يقتنع بهذا الجواب، فرد عليه بخطاب انتقد فيه سياسة الحكومة ووزارة نوري السعيد (الثالثة عشرة) انتقاداً مراً، قائلاً:

> ما كنت أتقدم بهذا السؤال لولا التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء. والذي ربط فيه علاقة استمرار الأحكام العرفية بسياسة موسكو والشيوعية... وقد لاحظت في البيانات التي صدرت أن وزارة الدفاع سبق لها أن وافقت على إلغاء الأحكام العرفية في يوم ١٨/٥/١٩٥٧، في نفس اليوم الذي عقد فيه رئيس الوزراء مؤتمره الصحافي وأدلى بهذا التصريح. أنا لا أعلم كيف يمكن التوفيق بين طلب وزارة الدفاع، وتأييد وزارة الداخلية، وتصريح رئيس الوزراء في نفس اليوم...؟ ومع هذا فأنا أشكر الذي كان عاملاً رئيسياً في الإلغاء[1].

وما إن أنهى صالح جبر خطابه حتى دهمته نوبة قلبية حادة، سقط على أثرها على

١ محضر مجلس الأعيان للسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧، ص ١٥٣ - ٩٥٤.

الأرض، فنقل إلى غرفة أخرى في المجلس، ولم يلبث أن لفظ أنفاسه الأخيرة فيها.

وقع نبأ وفاة صالح جبر في الحادية والستين من عمره، وقع الصاعقة على معظم العراقيين، ومن ضمنهم خصومه السياسيين (باستثناء بعض الحاقدين...). ولما بلغ الخبر أسماع الناس، أخذت تتوافد على بغداد، وعلى دار صالح جبر في حي "كرادة مريم" بصورة خاصة، جموع الوافدين من الهالعة قلوبهم، وكان في مقدمهم صديقه السابق، وخصمه السياسي اللاحق، نوري السعيد. وحضر رئيس التشريفات الملكية مندوباً عن الملك فيصل، والشريف حسين بن علي (زوج أخته الأميرة بديعة)، ولفيف من رؤساء الوزارات السابقين، وأعضاء الوزارة القائمة، كما حضر المستر سلوين لويد، وزير الخارجية البريطاني (الذي كان في زيارة إلى العراق)، وعدد كبير من أعضاء مجلس الأمة، والممثلون الدبلوماسيون للدول العربية والأجنبية، إضافة إلى كبار موظفي الدولة والعاملين في القضايا العامة.

وبدأت جماهير الناس، منذ الصباح الباكر لليوم التالي للوفاة، تتجمهر في الأزقة والطرقات المؤدية إلى الشارع الذي سيتم فيه التشييع.

وفي دار صالح جبر كان نعشه مسجّى في باحة الدار بعد أن تم تحنيط الجثة في الساعة العاشرة من مساء ٦ حزيران (يونيو) ١٩٥٧ بإشراف الجراح المعروف وصديق صالح جبر الشخصي، الدكتور كاظم شبّر (رحمه الله) وطبيب اختصاصي بريطاني آخر.

ولما حضر نوري السعيد دخل الدار وألقى النظرات الأخيرة على نعش صديقه القديم وزميله في العمل السياسي، والعبرات تكاد تخنقه.

ترى أية خواطر كانت تراود نوري السعيد وهو يتأمل جثمان صديقه القديم الذي زامله قرابة ربع قرن من الزمان تخللتها أيام جميلة، وساعات عصيبة، وأحداث خطيرة، وتعاون وثيق في السراء والضراء، واتفاق ثم اختلاف في الآراء والمبادئ والمصالح السياسية. وها هو الآن يرى أمامه النسر وقد هوى بعد طول تحليقه، والخصم الذي لم يرضخ له يوماً، يلقي سلاحه مكرهاً، ويشهد أن كل من عليها فان.

وكانت تلك من اللحظات النادرة الحافلة بالعبر، في تاريخ العراق السياسي الحديث.

وبعد الساعة الثامنة بدأ موكب التشييع الرسمي، فحمل النعش على سيارة مكشوفة، يجلله العلم العراقي، وتتقدمه موسيقى الجيش بأنغامها الحزينة، وقد اصطفت على جانبي الشارع قوات من الجيش وثلة من رجال الشرطة شاكي السلاح.

وأحاطت بالموكب من الجانبين دراجات الشرطة البخارية، وسار خلف النعش موكب المشيعين. وما إن تحركت السيارة التي تحمل النعش حتى تخاطفته جموع المشيعين فحملته بأيديها وعلى أكتافها، وواصل الموكب سيره والمشيعون يزدادون تكاثفاً حتى بلغ الموكب ساحة "جسر الملكة عالية" وهناك تعذّر على كثير من المشيعين مواصلة السير بعد أن بلغ الزحام أشده، فتوقف الموكب، وهناك تقبل أخوا صالح جبر وأفراد أسرته والمقربون إليه، تعازي من لم يتمكن من مواصلة السير من المشيعين.

وواصل الموكب سيره بعد ذلك والنعش محمول على الأكتاف حتى بلغ ساحة تمثال الملك فيصل الأول، فوضع النعش على السيارة، وبدأ المشيعون بركوب سياراتهم، وبعد أن اكتمل النظام للموكب اتجه نحو "شارع دمشق" وغادر بغداد في نحو الساعة العاشرة مخترقاً "شارع دمشق"، وعند وصوله إلى "جسر الخِرّ" توقف مرة أخرى حيث تقبّل ذوو الفقيد تعازي عدد آخر من المشيعين، ثم واصل سيره نحو مدينة كربلاء، وعند وصوله إلى مدينة "المحمودية" كانت جماهير الناس والعشائر المدججة بالسلاح في انتظار الموكب منذ الصباح الباكر، فاستقبلته بالأهازيج الشعبية والعيارات النارية التي كانت تطلق بالجملة - حسب تقاليد العشائر - فتشقّ عنان السماء ملوحة بأعلامها.

ولما اقترب الموكب تخاطفت الجماهير النعش وطافت به في المدينة، ثم استأنف الموكب سيره ماراً بمدن "الاسكندرية" ثم "المسيّب". وكانت الساعة بلغت الثانية عشرة ظهراً. وفي كل مدينة من هذه المدن التي مرّ بها الموكب كان يُستقبل بهياج عظيم، وكانت الجموع تتخاطف النعش ولا تتركه إلا بعد أن تطوف به المدينة كلها، ولم يخل الطريق خلال المرور من مدينة إلى أخرى من جموع العشائر التي كانت متجمعة على طريق سير الموكب وهي تستقبله بالأهازيج والعيارات النارية.

وكان الطواف بالنعش في كل مرة يستغرق أكثر من نصف ساعة في كل مدينة مرّ

بها الموكب، وبعد أن مكث الموكب وقتاً غير قصير في "المسيّب" غادرها نحو "كربلاء" في صف طويل من السيارات. وفي كل مدينة مرّ بها الموكب كان يلتحق به جمهور جديد من المشيعين، خاصة من الوافدين من الألوية والمدن الأخرى، ممن سارعوا إلى الالتحاق بالموكب.

ولم يبلغ الموكب مدينة "كربلاء" إلا بعد الساعة الواحدة والربع ظهراً، حيث بكّرت المدينة في انتظار الموكب وأغلقت المخازن والحوانيت. وسارت جموع المشيعين تحمل النعش على الأكتاف وسارت به وسط الأهازيج وطافت به المدينة التي تجمهر الأهلون فيها على جانبي الطريق وشرفات المنازل وسطوح الأبنية.

وهناك أعدت أفضل مأدبة غداء كبيرة لموكب المشيعين حيث شغلوا باحة دارين كبيرتين مع حديقتيهما.

وفي كربلاء حُمل النعش إلى (المغيسل) ثم طاف به المشيعون إلى الحضرة الحسينية وفي روضة العبّاس، ثم اتجه الموكب إلى "النجف"، وكان هناك في مشارف المدينة ومداخلها جموع من المشيعين من أبنائها ومن رجال العشائر الوافدين إليها.

ولم يبلغ الموكب "النجف" إلا بعد أن شارفت الشمس على الغروب، حيث ووري جثمان صالح جبر في أديمها ورقد رقدته الأخيرة بين بكاء الباكين ونعي الناعين.

وهكذا ودّع صالح جبر الدنيا منتقلاً إلى جوار ربه، وودع العراق قطباً من أقطابه وابناً باراً من أبنائه، وزعيماً وطنياً من زعمائه. وافتقد العراقيون صالح جبر وأمثاله من القادة الوطنيين في لياليهم الظلماء، وأدركوا، بعد فوات الأوان، أي رجل فقدوا، وأي زعيم جحدوا.[١]

أمام الله والتاريخ!

على أثر إعلان نبأ وفاة صالح جبر في يوم ٦ حزيران (يونيو) ١٩٥٧، كتب الصحافي الكبير والكاتب القدير كامل مروّة، صاحب جريدة **الحياة** ومؤسسها، في العدد ٣٤٠٦

١ وصف التشييع نقلاً عن جريدة **الأخبار**، الصادرة في بغداد يوم الأحد ٨ حزيران (يونيو) ١٩٥٧، العدد ٤٦٧١، السنة ١٩.

من جريدته، الصادر يوم الجمعة ٧ حزيران (يونيو)، أي اليوم التالي لوفاة صالح جبر، مقالة بعنوان "أمام الله والتاريخ" عن ذكرياته عن صالح جبر وانطباعاته عنه وعن معاهدة بورتسموث. وهذا نص المقالة التي تدلّ، إضافة إلى وفاء كاتبها، على بعض الحقائق المهمة عن المعاهدة وعاقدها:

ذات يوم في صيف ١٩٤٩، اتصل بي صديق عزيز وقال:

– هناك شخصية عربية تريد أن تراك... إنها تريد خدمة!

قلت فوراً: ولماذا وقع الخيار عليّ؟

فأجاب: أولاً لأنك تتقن الإنكليزية، وثانياً لأنك تحفظ السرّ!

قلت: ومن هي هذه الشخصية؟

قال: صالح جبر!

وانتفضت بغضب وقلت: كلا! كلا! إنه الرجل الذي عقد معاهدة بورتسموث، فكيف أتصل به؟ لا أقبل وبعد يومين عاد صديقي يقول:

– لقد نقلت كلامك حرفياً إلى صالح جبر (كان يصادف يومئذ في برمانا)، فابتسم وألحّ عليّ بالرجوع إليك. إن وراء هذه المقابلة سراً يهمك، فماذا يضيرك أن تقابل الرجل؟ إذا لم يعجبك الأمر، فارفضه!

وألح الصديق إلحاحاً شديداً، فنزلت عند طلبه إكراماً له، وذهبت إلى برمانا!

***

جلس أمامي صالح جبر، يحمل بين يديه ملفاً كبيراً، وقال:

– لا أريد الدخول معك بمقدمات. أنا أعرف رأيك فيّ وفي معاهدة بورتسموث. ومع ذلك أريد منك خدمة قد تبدو أول وهلة ذات طابع شخصي، فلنبدأ على هذا الأساس: أنا بحاجة إلى ترجمة وثيقة خطيرة من الإنكليزية إلى العربية ترجمة دقيقة. سأعطيك إياها الآن لتطالعها. فإذا اطمئن ضميرك إليها فترجمها. وإذا لم يطمئن أعدها إليّ. وفي الحالين أطلب إليك الآن أن تقسم بالله وبشرفك ألا تطلع أحداً على مضمونها!

ودبّ الفضول الصحافي – أكثر من سواه – إلى نفسي، فأقسمت له على كتمان السر، وتسلّمت الملف، وذهبت.

***

ذهبت رأساً إلى مقهى عين الصرفد، قرب ضهور الشوير، حيث كنت أصطاف يومئذ، وفتحت الملف.

كان يحتوي مئتي صفحة من الحجم العادي، مطبوعة بالآلة الكاتبة باللغة الإنكليزية.

الصفحات الأولى كانت تتضمن النص الرسمي لمعاهدة بورتسموث، وكانت **الحياة** قد نشرته أثناء الأزمة المعلومة، فلم أجد فيها شيئاً جديداً.

ولكن، ما إن قلبت الصفحات الأولى، حتى فتحت عيني مذهولاً، وكدت لا أصدق ما أقرأ!

لقد تضمنت الصفحات التالية المحاضر السرية للجلسات التي أدت إلى عقد المعاهدة، ثم الملاحق السرية التابعة لها...

وكاد شعر رأسي يقف مما قرأت...

وحملت الملف، وعدت توّاً إلى صالح جبر في برمانا، أقبّله وأقول له:

– لماذا لا تنشر هذه المعلومات على العالم العربي لكي يطّلع على الحقيقة؟ هل تريدني أن أترجمها لكي تنشرها؟ أتسمح لي بنشرها؟

فأجاب: كلا، وإنما أريد إعداد كتاب عنها، أنشر فيه بعض التفاصيل، أما الحقائق الخفية التي أعجبتك، فلا أستطيع أن أنشرها. ذلك أن هذه الملاحق والمحاضر هي ملك الدولة العراقية، وليست ملكي، ولا حق للعراق أن ينشر هذه الأسرار إلا بالاتفاق مع بريطانية. وما جرت العادة أن تنشر الدول المحترمة أسرارها على الملأ، اللهم إلا بعد جيل أو قرن...

وعكفت على الوثائق أترجمها، ولكن في منتصف العمل، استعادها صالح جبر مني قائلاً:

– جاءني أمر عالٍ من بغداد بالتوقف عن نشر كتابي فلا بد لي من الامتثال!

وقد أصدر جبر بعد سنتين كتابه، ولكنه كان خالياً من تلك الأسرار الخطيرة!

***

كلا لم يكن صالح جبر "مطيّة للاستعمار"، ولا مسايراً له!

لقد أراد – بالتعاون مع بعض الشخصيات – من وراء معاهدة بورتسموث ضرب ضربة عربية كبرى، لو تمت لتبدل مجرى الحوادث في الشرق العربي...

ووجد في الجانب البريطاني يومئذ صديقاً حميماً هو المرحوم المستر بيف، وزير الخارجية. لقد كانت صداقته ثمينة لأنها مزدوجة: كان يحب العرب ويكره الصهيونية. وله عندها ثأر...

وهكذا، من خلال نصوص معاهدة بورتسموث الغامضة تم الاتفاق على تأليف الدولة العربية الكبرى، يوم كانت بريطانية في سنة ١٩٤٧ تملك، بعد، الكلمة الفصل...

ومقابل تلك المعاهدة، أراد بيفن إعطاء العراق – فوراً – سلاحاً يضمن اكتساح فلسطين عند الجلاء عنها في أيار ١٩٤٨، وأطلق يده في إنشاء دولة عربية كبرى تضم فلسطين والأردن وسورية، مع تقديم التجهيزات اللازمة لدعم الكلام بالفعل...

***

منذ اطلعت على تلك الأسرار أكبرت صالح جبر. وكنت أبتسم ابتسامة الحزن عندما أطالع الأكاذيب والمهاترات التي تنشر عنه في العالم العربي، بدافع الغرض أو الجهل..

وها هو صالح جبر يموت، بعد أن ظل حتى الرمق الأخير أميناً للغاية التي استهدفها في بورتسموث، وفعل كل ما استطاع من أجلها...

لقد اتصف هذا الرجل بنفس كبيرة ضاق بها جسده، وبجرأة عمياء، ضاق بها بلده...

وأخيراً، ضاق قلبه المتفجّر بثوراته الداخلية، فحمله الموت إلى عالم أرحب...

وإنها لأمانة في عنقي أمام الله والتاريخ، وأمام المقدسات التي أقسمت بها أمام صالح جبر يوم عرض عليّ ملفه السري - لأمانة في عنقي أن أكتب للقارئ العربي ما كتبت...

إنه القليل من الكثير...

الكثير الذي ندفعه منذ عشر سنوات كوارثَ وخسراناً ومحناً وتيهاً وجهلاً وتضليلاً!

يا صالح جبر!

لك الله!

كامل مروّة

ملاحق

ملحق رقم (١)

منهاج وزارة صالح جبر

الشؤون الخارجية:

١ – العمل على تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية على أساس ضمان المصالح المتبادلة بين الند والند، وعلى ضوء مبادئ ونصوص ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيزاً للصداقة التقليدية القائمة بين العراق وبريطانية العظمى.

٢ – تعمل الحكومة على تقوية روابط الأخوة والاتحاد بين العراق وسائر دول الجامعة العربية، والمضي في تنمية هذه الصلات، وفق ميثاق الجامعة، وتحقيق أهدافها.

٣ – لما كان العراق يعتبر قضية فلسطين هي قضيته بالذات، فستعمل الحكومة على إنقاذ هذا الجزء من الوطن العربي من الأخطار المحيقة به، بكل ما لديها من الوسائل.

٤ – تعزيز صلات الصداقة القائمة بين العراق من جهة، وبين الدولتين المجاورتين تركية وإيران من جهة أخرى، وتقوية الروابط السياسية والاقتصادية معهما عملاً بروح "ميثاق سعد آباد".

٥ – التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والعمل على تحقيقها.

٦ – تعديل قانون الخدمة الخارجية.

الشؤون الداخلية:

١ – العمل على ضمان الوحدة العراقية، وتعزيز مقوماتها المادية والروحية، تعزيزاً أكيداً من شأنه أن يجعل الفرد العراقي – بصرف النظر عن عنصره أو دينه – يشعر شعوراً تاماً بأنه متساو مع غيره من أفراد الشعب العراقي في الحقوق والواجبات، ومكافحة النزعات التي تحول دون تحقيق هذه الغاية.

٢ – مكافحة المبادئ الهدامة، والدعايات الضارة، والحيلولة دون تسرب شرورهما ومفاسدهما بين طبقات الشعب، تنفيذاً لأحكام القانون.

٣ – إصلاح الجهاز الحكومي إصلاحاً يكفل ضمان الأمن والعدل في المجتمع العراقي من جهة، وضمان الاستقرار والطمأنينة في نفوس الموظفين من جهة أخرى، ليكونوا أداة صالحة للخدمة.

٤ – العمل على رفع مستوى ضباط الشرطة والأفراد، العلمي، والمسلكي لضمان إنجاز واجباتهم على الوجه الأصح.

٥ – الاهتمام بإدارة الألوية، ومساعدتها للقيام بواجباتها على الوجه المطلوب.

٦ – الاهتمام برفع مستوى البلديات، وتحسين مواردها، لتكون قادرة على إنجاز ما هي مكلفة به من خدمات.

٧ – تعديل قانون المطبوعات.

شؤون الدفاع:

١ – النظر في وضع الجيش الراهن، وما يتطلبه من إصلاح أساسي، تتوافر فيه الشروط المطلوبة للجيوش العصرية، وتجهيزه بالأسلحة والآليات الحديثة، على قدر ما تسمح به موارد البلاد.

٢ – العمل على تزييد كفاءة الضباط، ورفع مستواهم، ومستوى ضباط الصف، والجنود، مادياً ومعنوياً، وتكوين شعور عام لدى الجمهور بأن الخدمة في الجيش هي خدمة وطنية يستحق القائمون بها احترام الشعب وتقديره.

٣ – تعديل قانون خدمة الضباط والتقاعد العسكري.

شؤون العدلية:

١ – تعزيز استقلال القضاء، وتزييد عدد الحكام، وتوسيع تشكيلات الطابو والتسوية.

٢ - الاهتمام بإنجاز اللوائح القانونية المعروضة على المجلس النيابي، وتقديم لوائح قانون أصول المرافعات المدنية، والتجارية، وقانون الشركات، وقانون المحاماة، وقانون الطوارئ.

الشؤون المالية:

١ - تأسيس بنك مركزي لضمان سياسة نقدية رشيدة، ومنها السيطرة على سياسة العملة، ومراقبة التداول فيها، ضمن ما تتطلبه المصلحة الاقتصادية العامة.

٢ - اعتبار الأرصدة الاسترلينية، التي تجمعت للعراق خلال الحرب، ثروة وطنية يجب المحافظة عليها لدعم صرح الاقتصاد الوطني، والسعي إلى حل قضيتها بصورة تراعى فيها حقوق البلاد مراعاة تامة.

٣ - استثمار رؤوس الأموال المحلية، بفتح فروع مصرفية في المراكز العراقية الاقتصادية المهمة، مع إعداد القروض الداخلية على اختلاف أنواعها، لغرض إيجاد الأموال اللازمة للمشاريع الاقتصادية.

٤ - إيجاد رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشاريع العمرانية، والاقتصادية، وذلك من طريق البنك الدولي.

٥ - زيادة رأس مال المصرفين: الزراعي والصناعي، وتهيئة كافة الوسائل التي تمكنهما من تحقيق الأغراض التي أسسا من أجلها.

٦ - تأسيس بنك عقاري، وآخر للرهونات.

٧ - إعادة النظر في الضرائب، والرسوم، وجعلها تتناسب مع حاجة البلاد وأوضاعها الاقتصادية.

٨ - إعادة النظر في قوانين الخدمة المدنية، والملاك، وانضباط موظفي الدولة، والتقاعد المدني، وتعديلها.

شؤون التموين:

١ - تعنى الحكومة في معالجة الغلاء بالوسائل الممكنة.

- سيكون تدخل الحكومة في شؤون الاستيراد، والتصدير، محدوداً إلى أقصى حد مستطاع، وحصره في بعض المواد التي لا يزال استيرادها قليلاً من حيث الكمية، ومراقبة الاستيراد من الأسواق ذات العملة النادرة، وحصره بما هو ضروري

من الحاجات. وستعنى الحكومة عناية خاصة بمراقبة التبادل التجاري بين العراق والممالك الأخرى لمنع تبديد رؤوس الأموال الوطنية باستيراد الكماليات.

الثروة الاقتصادية:

١ – تستهدف سياستنا الاقتصادية إنماء الثروة الوطنية، والمساعدة على تزييد الإنتاج الزراعي، والصناعي، واستثمار مواد الثروة الطبيعية بصورة تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة في البلاد.

٢ – تعتزم الحكومة تنفيذ مشروع تأسيس مصافي النفط في بيجي بأقرب فرصة ممكنة.

٣ – الاهتمام بمعالجة قضية التبغ بشكل يحفظ حقوق الزراع، ويتفق مع المصلحة العامة.

٤ – تنظيم الدورة الزراعية على الوجه الذي يكفل المحافظة على قوة الأراضي الإنباتية. وتأسيس مراكز التجارب العلمية، وتوفير نتائجها للفلاح، وتأسيس الحقول النموذجية في مختلف المناطق، وتعليم الفلاح أساليب الزراعة الحديثة، وإدخال الماكنة في الأعمال الزراعية.

٥ – تهيئة الآلات الزراعية الحديثة للحراثة والحصاد والدراس وما شابهها، وبيعها أو تأجيرها بأسعار متهاودة وتأسيس مصانع التصليح في مناطق مختلفة.

٦ – تشجيع الملكية الصغيرة، وجعل تلك الملكية أساساً للتوسع الزراعي في كافة أقسام العراق، شمالاً وجنوباً، مع تحديد الحدين الأعلى والأدنى للملكية في كافة المشاريع الزراعية، التي تقوم بها الحكومة في المستقبل في الأراضي الأميرية الصرفة.

٧ – تسليف الزرّاع لسد النفقات الزراعية لشراء الآلات، أو لغرض إحياء الأراضي وإصلاحها.

٨ – العناية بالثروة الحيوانية وذلك بزيادة عددها وتحسين نوعها.

٩ – العناية بصناعة صيد الأسماك بتأسيس المصايد الفنية، وتجهيزها بالآلات الحديثة للحفظ، والنقل، والتصدير.

١٠ – تأسيس المستشفيات، والمستوصفات، والمختبرات البيطرية، وتجهيزها بالآلات والمواد الحديثة.

١١ - توسيع معهد البحوث والتجارب الصناعية، وتجهيزه بالخبراء الصناعيين، من وطنيين وأجانب.

١٢ - تخفيف، أو إعفاء، الرسوم الكمركية لما يستورد من المواد الخاصة للصناعات الوطنية من آلات، ومكائن، ومواد أولية، وإعطاء الأراضي اللازمة لإقامة المعامل عليها مجاناً، وببدلات متهاودة، وتخفيض أجور النقل بالسكك الحديدية لكافة مستورداتها، ومنتوجاتها، والعمل على توفير القوة المحركة الرخيصة لها، وإعطائها الامتياز والاسبقية في استغلال موارد البلاد الطبيعية، ومراعاتها بعدم إرهاقها بالضرائب المختلفة.

١٣ - قيام الحكومة ببعض الصناعات الضرورية للنهضة الاقتصادية، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، والمساهمة بالبعض الآخر منها لبعث الثقة فيها، وتوجيه التشبث الفردي في المجالات الصناعية التي تعود بالنفع على المجموع.

١٤ - تشجيع الصادرات الوطنية، وإعفاؤها من الرسوم الكمركية، حسبما تقتضيه مصلحة البلاد الاقتصادية، على أن تراقب تلك الصادرات لضمان جودتها، وتصنيفها وتنقيحها بغية رفع مستواها التجاري، والقيام بالدعاية لكافة المحاصيل العراقية في الأسواق الخارجية.

١٥ - الاهتمام بإنشاء المخازن (السايلو) لخزن الحبوب وتنقيحها.

١٦ - العمل على حل مشكلة نقل المنتجات العراقية إلى الأسواق الخارجية اما بطريق التعاقد الحكومي مع الشركات الأجنبية، أو بتأسيس شركة بواخر أهلية تساهم الحكومة فيها مساهمة فعالة.

الشؤون الثقافية:

١ - توجيه التربية والتعليم نحو تنمية المواهب، والقابليات، لدى أبناء الشعب العراقي كافة، لما فيه خير البلاد، وإعمارها، والعناية بالمبادئ السليمة، والأخلاق قبل كل شيء.

٢ - العمل على تعميم التعليم الابتدائي، بحيث يتناول أبناء الشعب العراقي كافة، مع جعل هدف التعليم خدمة المجتمع العراقي في مختلف طبقاته.

٣ - ترصين قواعد التعليم الثانوي، ووضع خطة ثابتة للتوسع فيه، مع احتياجات

البلاد ونهضتها.

٤ – تشجيع التعليم الحرفي، والصناعي، والزراعي، والتجاري، والفنون البيتية، والجميلة، ورفع مستواها بصورة تتناسب مع حاجات البلاد في نهضتها الاقتصادية، والاجتماعية، وتوجيه معظم خريجي المدارس، ولا سيما الابتدائية منها إلى هذا النوع من التعليم.

٥ – تشجيع الثقافة العامة بين مجموع أفراد الشعب عن طريق المدارس المسائية، والإذاعة، والسينما، والمعارض، وإنشاء كليات شعبية لرفع المستوى الثقافي والمهني العام في البلاد.

٦ – تعضيد حركة الترجمة، والتأليف، والنشر، بإنشاء مجمع علمي لهذا الغرض، وبتوسيع المكتبات العامة، والعناية بها.

٧ – وضع المعاهد العالية على أسس علمية رصينة، وضمان توسعها وفق احتياجات البلاد وطموحها للنهوض، والمباشرة بإنشاء الجامعة العراقية.

٨ – الإكثار من البعثات العلمية، ورفع مستواها، بحيث تسد كلما تتطلبه البلاد من العلماء الفنيين.

٩ – إنشاء أقسام داخلية للطلاب في العاصمة، وفي مراكز الألوية، والأقضية المهمة، لحصول التلاميذ على المدراس التي لا تتوافر لهم في أماكنهم.

١٠ – العناية بثقافة الطلاب، بعد تخرجهم من المدارس، وذلك بتأسيس نواد ثقافية لغرض الدرس والمطالعة.

١١ – تشجيع الحركة الرياضية، وأعمال الكشافة، وإيجاد الساحات والمباني اللازمة لهذا الغرض.

١٢ – تشجيع التعليم الأهلي، والعمل على رفع مستواه، ومساعدته مساعدة فعالة.

١٣ – المباشرة ببناء دار للآثار القديمة.

١٤ – إعداد لائحة قانون خدمة المعلمين.

شؤون الري والمواصلات والأشغال:

١ – العمل على حل مشاكل الفيضان في دجلة والفرات، وإكمال مشروع الحبانية المقرر، والاستمرار في دراسة خزانات بخمة، والثرثار، وديالى، والزاب الصغير،

وإنشاء الصالح منها بعد إنجاز الدراسات.

٢ – العمل على تنفيذ مشاريع الري لتحسين نظام الارواء.

٣ – الاهتمام بمشاريع المبازل في المناطق الزراعية التي تكاد تضيع قوتها الإنباتية بسبب كثرة الاملاح.

٤ – الاهتمام بتحكيم السداد لدرء الفيضان، والإسراع في التحريات الضرورية لمعالجة الفيضان في البصرة بصورة خاصة.

٥ – توسيع شبكة الطرق، وإنشاء الجسور.

٦ – الاقتصار على إنجاز الأعمال التكميلية، وعلى القيام بالإنشاءات الصغرى.

٧ – تشييد محطة الإذاعة.

٨ – العناية بالنقل الجوي، والقيام بإنشاء المطارات في المدن العراقية المهمة.

الشؤون الصحية:

١ – إحداث المستشفيات في المراكز التي تدعو لها الضرورة، وتوسيع الموجود منها في مراكز الألوية والأقضية، وتجهيزها بالوسائل الفنية من مختبرات، وأجهزة الرونتكن، وغيرها، وتعيين الاخصائيين في مختلف الفروع الطبية، وإنشاء المستوصفات في النواحي، والقصبات، والإكثار من تشكيلات المستوصفات السيارة البرية، والنهرية، للتجوال بين القرى والأرياف.

٢ – العمل على مكافحة الأمراض الوبائية والمتوطنة.

٣ – التوسيع في مؤسسات الأمومة، والطفل، والعمل على ما يقلل الوفيات بين الأطفال.

٤ – توسيع معهد أبحاث الملاريا.

٥ – إنشاء مستشفى للأمراض العينية، وآخر للأمراض العقلية والعصبية، وتعيين الاخصائيين لهما.

٦ – إجراء التوسعات في الكلية الطبية، والمستشفيات التعليمية، وتزييد أعضاء الهيئات التدريسية، وتوسيع المنشآت والمباني بالمختبرات، بشكل يكفل تخرج أكبر عدد ممكن من الأطباء، وتشجيع الأبحاث الطبية لتأسيس مختبر ومعهد للأبحاث، ودراسة المشاكل الصحية في العراق دراسة علمية.

٧ – الاستمرار في إرسال البعثات الطبية للتخصص في مختلف الفروع لغرض الاستفادة منهم كاخصائيين في الطبابة، والتدريس في الكلية الطبية.

٨ – توسيع مدرسة الصيدلة، وفتح مدرسة لطب الأسنان.

٩ – إعداد لائحة قانون للخدمات الصحية.

الشؤون الاجتماعية:

١ – العمل على مكافحة البطالة، ورفع مستوى العامل من الوجهتين: الاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على حقوقه، وتوفير مساكن صحية له، ولصغار الموظفين، بأجور زهيدة تتفق مع دخله، وتشديد التفتيش والمراقبة على المصانع والمعامل لتأمين حقوقه التي نص عليها القانون.

٢ – السعي لتأسيس قرى عصرية في الأرياف، وتحسين مياه الشرب.

٣ – الاستمرار على تشجيع، ومساعدة النوادي والجمعيات الاجتماعية.

٤ – العمل على إجراء تسجيل عام للنفوس.

٥ – تأسيس الجمعيات التعاونية للاستهلاك، والتوفير، بغية مساعدة العمال وعائلاتهم.

٦ – تشجيع الحركة النقابية وتوجيهها للغرض المقصود منها.

٧ – العناية بجعل السجون دور تهذيب وإصلاح، وتعليم المسجونين المهن المفيدة، وجعل المدرسة الإصلاحية شبيهة بالمدارس الداخلية لتعليم الأحداث.

شؤون الأوقاف:

العناية بشؤون الأوقاف، وتحسين وإنماء مواردها، لتتمكن من القيام بالواجبات المترتبة عليها، وترفيه حالة ذوي الرواتب القليلة من أصحاب الجهات.

كلمة عامة:

إن من خطة الوزارة القيام بدراسات علمية مستفيضة في الشؤون العمرانية الهامة كالري، والزراعة، والصناعة، وغيرها – التي لم تدرس بعد، أو التي لم تكمل دراستها – وذلك من قبل الخبراء والاخصائيين، من وطنيين وأجانب، ووضع التصاميم على ضوء هذه الدراسات.

إن من خطة الوزارة كذلك أن تعهد بإنجاز الأعمال الرئيسية كبناء الخزانات وحفر

الأنهر، والمبازل، وإقامة السدود لدرء أخطار الفيضانات، وتعبيد الطرق الرئيسية، وبناء الجسور، والمستشفيات، والمدارس، ودور الموظفين، وغيرها من الأعمال المهمة، إلى شركات عالمية بنتيجة مناقصات عامة، وذلك لغرض ضمان جودة العمل ورخصه من جهة، والسرعة في إنجازه من جهة أخرى.

هذا هو المنهج الذي سنسير على ضوئه ومن الله التوفيق.

ملحق رقم (٢)

منهاج حزب الأمة الاشتراكي

الشكوى من تردي الأحوال على كل لسان، والتذمر من سوء الأوضاع تذمراً عاماً وتأخر بلادنا، وما يعانيه سواد الناس من فقر وأحوال معاشية قاسية، لم يعد بحاجة إلى بيان. يقابل ذلك ثروات طبيعية، وأراض خصبة، ومياه غزيرة، ومجالات عظيمة لتحويل هذه الثروات الطبيعية إلى خيرات، وهذا التذمر العام إلى رضا عام، وذلك الفقر إلى رفاهية، وتلك الأمراض إلى صحة، والجهل إلى معرفة.

لعلاج هذه الأوضاع أنشئ حزبنا، وفي سبيل تلك الأهداف سيعمل معتزماً القيام بإصلاح عام يتناول مختلف النواحي في بلادنا، وكلها نواح تفتقر إلى إصلاح، وإصلاح سريع، يتناول جذور هذه الحياة وأسسها، وذلك وفقاً لهذا المنهاج.

المادة الأولى – يسمى هذا الحزب "حزب الأمة الاشتراكي" ومركزه العام في بغداد، وله تأسيس الفروع في أنحاء البلاد كافة، بعد استحصال موافقة وزارة الداخلية.

الفصل الأول – في الشؤون الخارجية:

المادة الثانية – يسعى الحزب في سياسته الخارجية إلى:

١ – توطيد كيان العراق الدولي، وتعزيز استقلاله، وجعل علاقاته الخارجية قائمة على أسس الصداقة، والمنافع المتبادلة.

٢ – تنظيم العلاقات بين العراق والدول العربية الأخرى، على أساس اتحاد

سياسي Federation يشملها جميعاً، على أن يبدأ هذا الاتحاد بالدول التي ترغب بالانتظام فيه، ويرى الحزب أن جامعة الدول العربية يجب أن تكون وسيلة لتحقيق هذا القصد.

٣ – العمل على تحقيق الأماني العربية في قضية فلسطين.

٤ – العمل على تحقيق استقلال البلاد العربية غير المستقلة.

٥ – إقامة أحسن العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول المجاورة

الفصل الثاني – في الشؤون الداخلية والنظام السياسي:

المادة الثالثة: التوازن بين السلطات، شرط أساسي في توطيد النظام الديموقراطي، والحكم الشعبي، فمتى ما مارست كل واحدة من هذه السلطات حقها الدستوري المحدد لها ممارسة واقعية، أمكن عندئذ تحديد الحقوق والواجبات، وتوزيع المسؤوليات والتبعات. ويرى الحزب أن ذلك يتحقق بالوسائل التالية:

١ – تعزيز الحياة الديموقراطية في البلاد، بالأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر، والمناطق الانتخابية الفردية، وجعل الوزارة مسؤولة مباشرة أمام مجلس النواب، وفقاً لأحكام الدستور، وتوطيد الحريات الدستورية: كالحرية الفردية، وحرية الكلام والنشر والاجتماع والاعتقاد، ودعم الحياة الحزبية، وضمان ممارسة النشاط الحزبي.

٢ – تقوية الوحدة العراقية وتوطيدها، ليكون العراقيون جميعاً متساوين في الحقوق والواجبات.

٣ – إعادة النظر في التشريعات القائمة، وإخضاع جميع العراقيين إلى قوانين موحدة، لا يكون فيها غبن لطبقة أو فئة، أو تمييز بين فئة وأخرى، وجعل هذه التشريعات متفقة ومقتضيات التقدم، وروح العصر، لقيام الدولة بالخدمات التي تؤدي إلى رفاهية الشعب، وتوفير حاجاته.

٤ – دعم استقلال القضاء وتقويته، ورفع مستواه، تمكيناً له من القيام بواجب تحقيق العدالة، وصيانة حقوق الناس وحرياتهم.

٥ – تعزيز الجيش وتجهيزه بالأسلحة الحديثة، والاعتناء بأفراده ضباطاً وجنوداً، كي يتمكن من القيام بواجبه في الدفاع عن البلاد على أحسن وجه.

٦ – تنظيم قوى الشرطة، والأمن الداخلي، بحيث يشعر المواطنون جميعاً أنها وسيلة لخدمتهم، والمحافظة على أمنهم وسلامتهم، وصيانة حقوقهم وحرياتهم، وخلق روح الثقة والمودة بينها وبين سائر المواطنين.

٧ – الجهاز الحكومي هو أداة الإصلاح الذي تنشده البلاد، لذلك فإن الحزب يعمل على العناية بهذا الجهاز عناية كبيرة، ويجعل من أهدافه الرئيسية إصلاحه وتنظيمه بصورة تمكنه من القيام بواجباته على الوجه الأكمل، مستعيناً بالوسائل التالية:

أ – اعتبار الكفاءة والنزاهة أساس التعيين، والترفيع، وتولي المسؤوليات، والقضاء على كل الاعتبارات الأخرى.

ب – إعادة النظر في قوانين الخدمة، على أساس جعل رواتب الموظفين والمستخدمين مؤمنة لمعيشهم، ومعيشة عوائلهم، تأميناً يسمو بنفوسهم عن مغريات الفساد.

ج – القضاء على الروتين الحكومي الذي يعرقل أعمال الحكومة ومصالح الناس، واختصار المعاملات إلى أقصى حد ممكن.

د – تطهير الجهاز الحكومي من العناصر الفاسدة، واختيار العناصر الكفوءة من الشباب لوظائف الدولة، وإعطاؤها الصلاحيات الكافية لإدارة دفة الأمور والمصالح العامة.

٨ – بغية إشعار الأهلين بحقهم في ممارسة شؤونهم المحلية، وتمكينهم من ممارسة هذه الشؤون على الوجه الصحيح، يتحتم إعادة النظر في القوانين والتشكيلات الإدارية المحلية، والبلدية، على أساس انتخاب أعضاء المجالس الإدارية المحلية، ومجالس البلديات ورؤوسها، انتخاباً مباشراً من قبل الأهلين، والعناية بهذه المجالس، وتوسيع صلاحياتها لتقوم بواجباتها على أتم وجه.

الفصل الثالث – في الشؤون المالية والاقتصادية:

المادة الرابعة: الهدف الأساسي لسياسة الحزب الاقتصادية والمالية هو تأمين مستوى من المعيشة لجمهور الشعب، تتحقق به الكرامة الإنسانية، والسعادة الشخصية والوطنية، وينفسح المجال به لبروز المواهب الكامنة في كل فرد،

وتكاملها إلى أقصى إمكانياتها.

ولما كانت ضآلة الدخل القومي في الوقت الحاضر، وسوء توزيعه يقفان سداً حاجزاً في سبيل تحقيق هذا الهدف السامي، يرى الحزب أن الشرطين الجوهريين لتحقيقه هما أولاً - العمل على زيادة الدخل الوطني، وثانياً - العمل على ضمان توزيعه توزيعاً عادلاً. ولا وسيلة لزيادة الدخل الوطني إلا بزيادة الإنتاج الزراعي، والصناعي، والمعدني، كمية، وتحسينه نوعاً، وشعار الحزب في سياسته الاقتصادية، والمالية، هو اعتبار مهمة الحكومة الأساسية توجيه ماليتها، وجهودها، وسلطتها، لزيادة الإنتاج الوطني باستغلال الإمكانيات الكامنة، التي لو كشفت، واستغلت، ووزعت ثمراتها توزيعاً عادلاً، يؤمن لجميع العراقيين مستوى عالياً من الرفاهية والمعيشة، لا يقاس بالمستوى المؤلم الذي يشكو منه السواد الأعظم من الجمهور العراقي الآن.

ويرى الحزب أن خير وسيلة لزيادة الإنتاج الوطني، هو وضع منهج إعماري واسع، يستند إلى دراسة علمية شاملة للامكانيات العراقية، الزراعية والصناعية والمعدنية، والسهر على تنفيذه بكل جد ونشاط بمختلف الطرق، وخاصة بواسطة مجلس الإعمار الذي يجب العناية به وتدعيمه، ودفعه للقيام بمهامه، لتنفيذ هذا المنهج، الذي يحقق كشف تلك الإمكانيات، واستغلالها لخير المجموع.

كما يرى الحزب أن زيادة الإنتاج المؤدية إلى التوازن والاستقرار الاجتماعي، يجب أن تكون مقترنة بسياسة أخرى تحقق التوزيع العادل لثمرة ذلك الإنتاج. لذلك يرى الحزب أن تحقيق هذه المقاصد يتم بالوسائل التالية:

أ - في الشؤون المالية والنقدية:

١ - إخضاع مصادر الدخل للضرائب التصاعدية المباشرة، بغية التقليل من الفوارق الاقتصادية.

٢ - الاستعاضة عن ضريبة الاستهلاك، بضريبة تصاعدية على الدخل الزراعي، تستوفى على أساس الوحدة الزراعية، على أن تؤخذ بنظر الاعتبار مساحة الأراضي، وجودتها، ووسائل ريّها.

٣ - سن التشريع اللازم لفرض الضريبة على التركات بنسبة تصاعدية، بعد إعفاء

حد أدنى منها من هذه الضريبة.

٤ - العمل على تحقيق استقلال البلاد المالي والنقدي، وزيادة احتياطي المصرف الوطني، وتنويعه بالذهب، والعملات الأجنبية الأخرى.

ب - في الأراضي والزراعة:

١ - يرى الحزب أن تعميم الملكية الصغيرة شرط جوهري لإيجاد الرفاهية والاستقرار في البلاد. ولتحقيق هذا الهدف، يرى الحزب أن من الضروري الاقتصار في توزيع الأراضي الأميرية الصرفة على أساس الملكية الصغيرة فقط، ووضع حد أعلى لما يمكن أن يملكه الفرد في المستقبل من الأراضي الزراعية، وإعادة النظر في قوانين الأراضي، والتصرف بها، وتشريع قانون موحد يتلاءم ومتطلبات العصر.

٢ - العمل على زيادة الإنتاج الزراعي، وتحسينه وتنويعه، بإدخال الآلات الميكانيكية لتوسيع المساحات المزروعة من جهة، وتلافي النقص الملحوظ في اليد العاملة من جهة ثانية.

٣ - الاهتمام بشؤون الري، وإنشاء مشاريع الري الكبرى، من سدود، وخزانات، واستثمار مساقط المياه، وفتح الأقنية والجداول، والأخذ بنظام الري والصرف (البزل) معاً.

٤ - الإكثار من المزارع التعاونية، والحقول النموذجية، وتأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية، الإنتاجية منها والاستهلاكية، ومؤسسات التسليف الزراعي، لإنقاذ المزارعين من الربا الفاحش، وإنشاء المخازن لتنقيح المحاصيل الزراعية وخزنها.

٥ - العناية بالثروة الحيوانية، وحمايتها من مختلف الأمراض، مع تحسين أجناسها وأنواعها، والإكثار من المراعي الصناعية.

٦ - العناية بالغابات، وبما يكفل محافظتها وتوسيعها، واعتبارها مصدراً من مصادر الثروة الوطنية.

٧ - الاهتمام بحاصلات البلاد الزراعية والحيوانية، وإيجاد الأسواق الخارجية لبيعها.

ج - في الصناعة:

١ - يعتقد الحزب أن توازن الاقتصاد الوطني، يستوجب تصنيع البلاد، وتشجيع الصناعات التي لها قابلية النمو والنجاح، وذلك على الأسس التالية:

أ - قيام الدولة بتأسيس الصناعات الضرورية للبلاد، كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ب - مساهمة الدولة مع الأفراد في بعض الصناعات، لبعث الثقة العامة فيها.

ج - التشبث الفردي في المجالات الصناعية، التي تعود بالنفع العام على الجميع.

٢ - تخفيف الرسوم الجمركية على ما يستورد من المواد الخاصة للصناعات الوطنية، من آلات ومكائن ومواد أولية، أو إعفاؤها من الرسوم، ومنح الأراضي اللازمة لتشييد المعامل عليها مجاناً أو ببدلات متهاودة، وتخفيض أجور النقل بالسكك الحديدية لمستورداتها ومنتوجاتها كافة، والعمل على توفير القوة المحركة الرخيصة، بمنحها الامتياز والأسبقية في استغلال موارد البلاد الطبيعية، وعدم إرهاقها بالضرائب المختلفة، ودعم الصناعة الوطنية بتهيئة الخبراء الصناعيين لها، وتسليف الصناعات الصغيرة بالسلف التي تحتاجها، دون إرهاقها بضمانات ثقيلة.

٣ - العمل على نشر الثقافة الميكانيكية، وزيادة الكفاءة الفنية، بتوسيع التعليم الصناعي، ووضع نظم لتدريب العمال في الداخل، وإيفاد المبرّزين منهم إلى الخارج.

٤ - زيادة رأس مال المصرف الصناعي، ليتمكن من النهوض بمهمته كما يجب، والعمل على توجيه رؤوس الأموال الأهلية للاستثمار الصناعي.

د - في التجارة:

١ - انتهاج سياسة مستقلة في التجارة الخارجية مع الدول كافة، دون التأثر بالاعتبارات التي لا تتفق مع مصلحة البلاد التجارية والاقتصادية.

٢ - الأخذ بمبدأ توسيع مستوى التجارة بتشجيع التصدير، وزيادة استيراد المواد الاستهلاكية، والإنشائية الضرورية، ومعالجة العجز في الميزان التجاري.

٣ - إعادة النظر في الرسوم المفروضة على البضائع المستوردة، من الدول غير المرتبطة مع العراق باتفاقات تجارية، وعقد مثل هذه الاتفاقيات معها.

٤ – مراقبة الصادرات من المنتجات المحلية لضمان جودتها وتنقيحها، وتدعيم اللجان والمؤسسات الخاصة بتنظيم تجارة بعض الصادرات العراقية.

٥ – تعميم التمثيل التجاري في جميع البلدان التي لها، أو التي قد يكون لها علاقات تجارية مع العراق، والاهتمام بالدعاية للمنتوجات العراقية في الأسواق الأجنبية.

٦ – توفير وتحسين وسائل النقل البري، والبحري، والجوي، بغية تسهيل نقل المنتجات العراقية إلى الأسواق الخارجية، والحيلولة دون تحكم شركات النقل الأجنبية.

٧ – بما أن النقل الداخلي خدمة عامة، فيجب على الدولة تيسيره للجمهور في كل مكان، وبأقل كلفة ممكنة، لذلك يتحتم إيجاد شبكة من خطوط المواصلات تصل بين أنحاء البلاد كافة، لتيسير تنقل الأفراد، ونقل المنتجات الزراعية والصناعية إلى الأسواق الداخلية والخارجية.

الفصل الرابع – في الشؤون الاجتماعية:

المادة الخامسة: لما كان الفرد هو الدعامة الأولى لتكوين المجتمع، كان على الدولة أن تهيئ للمواطنين جميع الأسباب والوسائل لرفع مستواهم، وإظهار إمكانياتهم ومواهبهم، ولما كانت سلامة المجتمع لا تقوم إلا على أفراد توافرت لهم صحة الأبدان والنفوس، وحيث ان الفقر والمرض والجهل آفات اجتماعية تتحتم مكافحتها، والقضاء عليها، لذلك فإن الحزب يتذرع في ما يرمي إليه من نهضة المجتمع بالوسائل التالية:

١ – تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم والقوانين والمنافع، وعدم الإفساح لاستغلال فئة جهد أخرى.

٢ – تحرير المواطنين من مخافة الغد، بإقرار مبدأ الضمان الاجتماعي، وتسهيل سبل العيش للمواطنين بمكافحة الغلاء، وتوفير أسباب الكسب.

٣ – رفع مستوى المعيشة للفئة العاملة، ووضع حد أدنى للأجور، وإصلاح تشريع العمال بحيث يكفل حقوقهم، ويؤمن حاجاتهم الأساسية.

٤ – تشجيع الحركة النقابية العمالية، والمهنية، ورفع مستواها.

٥ - العمل على مكافحة البطالة، ورفع مستوى العمال من الوجهتين: الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير مساكن صحية لهم بأجور زهيدة، تتفق مع دخلهم، وتهيئة وسائل التسلية البريئة لهم، وإنشاء رياض الأطفال والمدارس في مناطقهم، وتشديد التفتيش والمراقبة على المصانع والمعامل، لتأمين حقوقهم التي ينص عليها القانون.

٦ - التوسع في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، واعتبار ذلك من متممات دخل بعض الطبقات.

٧ - تأسيس الجمعيات التعاونية للاستهلاك والتوفير، بغية مساعدة العمال وعوائلهم.

٨ - تحسين الصحة العامة، والإكثار من المستشفيات والمستوصفات في مراكز الألوية، والأقضية، والنواحي، وتهيئة المستوصفات البرية والنهرية للتجوال بين القرى والأرياف.

٩ - لغرض القيام بالخدمات الصحية على أتم وجه، تتحتم العناية بتوسيع المعاهد الطبية، والمستشفيات التعليمية، والمختبرات، والأبحاث العلمية، والتوسع في إيفاد البعوث إلى الخارج، للتخصص في مختلف الفروع الطبية، والاستعانة بالأطباء الاخصائيين الأجانب، بصرف النظر عن جنسياتهم، وذلك لأغراض التطبيب والتدريس.

١٠ - العمل على مكافحة الأمراض الوبائية، والمتوطنة، وتوسيع أعمال الوقاية الصحية.

١١ - التوسع في إنشاء مؤسسات الأمومة والطفولة، والعمل على مكافحة وفيات الأطفال وتقليلها.

١٢ - الأسرة أساس الأمة، والمرأة أحد ركني الأسرة، لذلك يجب رفع مستوى المرأة لتؤدي واجبها في الأسرة والمجتمع، وتهيئتها لممارسة حقوقها.

١٣ - العمل على إسكان وتحضير العشائر. وبخاصة الرحالة منها، وإصلاح القرى والارياف، وتعميم مشاريع الماء والكهرباء فيها.

١٤ - العناية بالسجون والمدارس الإصلاحية باعتبارها دور تهذيب وإصلاح.

الفصل الخامس – في الشؤون الثقافية:

المادة السادسة: يسعى الحزب إلى نشر التعليم بين مختلف طبقات الأمة، ذكوراً وإناثاً، وجعله أداة لتكوين الشخصية، وتوجيهه نحو تنمية المواهب والقابليات، والعناية بالمبادئ السليمة، والأخلاق الفاضلة، قبل كل شيء، لذلك فإنه يعمل على:

١ – تعميم التعليم الابتدائي لكافة أبناء الشعب العراقي، والعمل على تهيئة الإمكانيات لجعل هذا التعليم إلزامياً.

٢ – ترصين قواعد التعليم الثانوي، ووضع خطة ثابتة للتوسع فيه، على أساس احتياجات البلاد ونهضتها العلمية.

٣ – تشجيع التعليم المهني الصناعي، والزراعي، والتجاري، والفنون البيتية، ورفع مستواها بصورة تتلاءم مع حاجات البلاد في نهضتها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتوجيه خريجي المدارس إلى هذا النوع من التعليم.

٤ – تشجيع الثقافة العامة بين مجموع أفراد الشعب، عن طريق المدارس المسائية، والإذاعة، والسينما، والمعارض، وإنشاء كليات شعبية لرفع المستوى الثقافي والمهني العام في البلاد.

٥ – عضد حركة التأليف والنشر والترجمة، وتوسيع المكتبات العامة، وتعميمها والعناية بها.

٦ – وضع المعاهد العالية على أسس علمية رصينة، وضمان توسعها، وفق حاجات البلاد وطموحها للنهوض، والعمل على إنشاء الجامعة العراقية.

٧ – الإكثار من البعثات لإعداد ما تتطلبه البلاد من العلماء والفنيين.

٨ – إنشاء الأقسام الداخلية للطلاب في العاصمة، وفي مراكز الألوية، والأقضية، لتتيسر لهم الدراسة التي لا تتوافر لهم في محلات إقامتهم.

٩ – تشجيع الحركة الرياضية، والكشفية، وإيجاد الساحات، والمباني، والنوادي، لهذا الغرض.

١٠ – العناية بأعضاء الهيئة التعليمية، وتوفير الأسباب اللازمة لرفع مستواهم الثقافي، والصحي والمعيشي.

١١ - العناية بالمعاهد التعليمية وتوسيعها لإعداد المعلمين إعداداً تاماً يؤمن حاجة البلاد إلى التعليم.

صادقت وزارة الداخلية بكتابها المرقم ٩٠٤٤ والمؤرخ ١٩٥١/٦/٢٤ على النظامين الأساسي والداخلي لهذا الحزب.

ملحق رقم (٣)

نص معاهدة التحالف بين العراق وبريطانية العظمى لسنة ١٩٣٠

معاهدة التحالف بين العراق وبريطانية العظمى

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند.

لما كانا راغبين في توثيق أواصر الصداقة، والاحتفاظ بصلات حسن التفاهم، وإدامتها ما بين بلاديهما.

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة أربع وأربعين وثلثمائة بعد الألف الهجرية، بأن ينظر نظراً فعلياً في فترات متتالية مدة كل منها أربع سنوات، في هل في استطاعته الإلحاح على إدخال العراق في جمعية الأمم.

ولما كانت حكومة جلالته في بريطانية العظمى وايرلنده الشمالية قد أعلنت الحكومة العراقية، بلا قيد ولا شرط، في اليوم الرابع عشر من شهر أيلول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الألف أنها مستعدة لعضد ترشيح العراق لدخول عصبة الأمم سنة اثنتين وثلاثين وتسعمائة بعد الألف، وأعلنت لمجلس العصبة في اليوم

الرابع عشر من شهر كانون الأول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الألف، أن هذه هي نيتها.

ولما كانت المسؤوليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية، فيما يتعلق بالعراق ستنتهي من تلقاء نفسها عند إدخال العراق عصبة الأمم.

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق، وصاحب الجلالة البريطانية، يريان أن الصلات التي ستقوم بينهما، بصفة كونهما ملكين مستقلين، ينبغي تحديدها بعقد معاهدة تحالف وصداقة.

فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية على قواعد الحرية والمساواة التامتين والاستقلال التام، تصبح نافذة عند دخول العراق عصبة الأمم، وقد عينا عنهما مندوبين مفوضين وهما: -

عن جلالة ملك العراق:

نوري باشا السعيد: رئيس الوزراء ووزير الخارجية.

حامل وسامي النهضة والاستقلال من الصنف الثاني سي. أم. جي. دي. أس. أو.

وعن جلالة ملك بريطانية العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند عن بريطانية العظمى وايرلندة الشمالية.

اللفتنت كرنل: السر فرنسيس هنري همفريز جي. سي. ف. أو. كي. سي. أم. جي. كي. بي. أي. سي. آي. أي.

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق

اللذان بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما، فوجداها صحيحة قد اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى - يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق، وبين صاحب الجلالة البريطانية، ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق، توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة. وتجري بينهما مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة.

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الأجنبية موقفاً

لا يتفق وهذا التحالف، أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر.

المادة الثانية - يمثل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين، لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر، ممثل سياسي (ديلوماتيكي) يعتمد وفقاً للأصول المرعية.

المادة الثالثة - إذا أدى نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة إلى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية، وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم، ووفقاً لأي تعهدات دولية أخرى، يمكن تطبيقها عن تلك الحالة.

المادة الرابعة - إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب، رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى معونته، بصفة كونه حليفاً، وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة أدناه.

وفي حالة خطر حرب محدق، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية.

إن معونة صاحب الجلالة ملك العراق، في حالة حرب أو خطر حرب محدق، تنحصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية، جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية، والأنهر، والموانئ، والمطارات، ووسائل المواصلات.

المادة الخامسة - من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين أن مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في العراق، وأيضاً - بشرط مراعاة أحكام المادة الرابعة أعلاه - مسؤولية الدفاع عن العراق إزاء الاعتداء الخارجي، تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق.

مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق، بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية بصورة دائمة في جميع الأحوال، هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك.

فمن أجل ذلك، وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية، وفقاً للمادة الرابعة أعلاه، يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية، طيلة مدة

التحالف، موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة، أو في جوارها، وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات.

وكذلك يأذن ملك العراق، لصاحب الجلالة البريطانية، في أن يقيم قوات في الأراضي العراقية في الأماكن الآنفة الذكر وفقاً لأحكام ملحق هذه المعاهدة، على أن يكون مفهوماً أن وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالاً. ولن يمس على الإطلاق حقوق سيادة العراق.

المادة السادسة - يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.

المادة السابعة - تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف الموقع عليهما في بغداد، في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول لسنة اثنتين وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة بعد الألف الهجرية، وفي اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني لسنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادي الآخرة لسنة أربع وأربعين وثلثمائة بعد الألف الهجرية، مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بهما، التي تمسي ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ.

توضع هذه المعاهدة في نسختين، في كل من اللغتين العربية والإنكليزية، ويعتبر النص الأخير النص المعول عليه.

المادة الثامنة - يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه، عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها، وبصورة نهائية، جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق، وفقاً للمعاهدات والاتفاقات المشار إليها في المادة السابعة من هذه المعاهدة، وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية. وبأنه إذا بقي شيء من هذه المسؤوليات، فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده.

ومن المعترف به أيضاً، أن كل ما يبقى من المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق، وفقاً لأي وثيقة دولية أخرى، ينبغي أن يترتب

كذلك على جلالة ملك العراق وحده، وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين أن يبادرا فوراً إلى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤوليات إلى صاحب الجلالة ملك العراق.

المادة التاسعة - ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه إلى الإخلال، أو يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة، أو التي قد تترتب لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين أو عليه، وفقاً لميثاق عصبة الأمم، أو معاهدة تحريم الحرب، الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب لسنة ثماني وعشرين وتسعمائة بعد الألف الميلادية.

المادة العاشرة - إذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة، أو تفسيرها، فلم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان إلى الفصل فيه بالمفاوضة رأساً بينهما، يعالج الخلاف حينئذ وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم.

المادة الحادية عشرة - تبرم هذه المعاهدة، ويتم تبادل الإبرام بأسرع ما يمكن، ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم. وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها، وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة، على الفريقين الساميين المتعاقدين أن يقوما، بناء على طلب أحدهما بعقد معاهدة جديدة، ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية في جميع الأحوال، وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الأمم.

وإقراراً لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه.

كتبت في بغداد عن نسختين في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الأف الميلادية، الموافق لليوم الثاني من شهر صفر لسنة تسع وأربعين وثلاثمائة بعد الألف الهجرية.

F.H. Humphrys نوري السعيد

ملحق

- ١ -

يعين صاحب الجلالة البريطانية، من حين إلى آخر، مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق وفقاً لأحكام المادة الخامسة من هذه المعاهدة، وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الأمر.

ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في الهنيدي لمدة خمس سنوات، بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة، وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية للحلول محل تلك القوات، وعند انقضاء تلك المدة، تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهنيدي، ولصاحب الجلالة البريطانية أيضاً أن يقيم قوات في الموصل لمدة، حدها الأعظم خمس سنوات، تبتدئ من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة، وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية أن يضع قواته في الأماكن المذكورة في المادة الخامسة من هذه المعاهدة. ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف، صاحب الجلالة البريطانية، المواقع المقتضية لإسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الأماكن.

- ٢ -

بشرط مراعاة أي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على إحداثها في المستقبل، تظل الحصانات، والامتيازات، في شؤون القضاء، والعائدات الأميرية (بما في ذلك الإعفاء من الضرائب) التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق، شاملة القوات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، وتشمل أيضاً قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف، وهي القوات التي يحتمل وجودها في العراق عملاً بأحكام هذه المعاهدة وملحقها، أو وفقاً لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين، وأيضاً يواصل العمل بأحكام أي تشريع محلي له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة. وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للتثبت من كون الشروط المتبدلة لا تجعل موقف القوات البريطانية، فيما يتعلق بالحصانات والامتيازات، أقل ملاءمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة.

- ٣ -

يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لتنقل القوات المذكورة في الفقرة الأولى من هذا الملحق وتدريبها وإعالتها، وعلى منحها عين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة.

- ٤ -

يتعهد صاح الجلالة ملك العراق بأن يقدم، بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية، ووفقاً للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان، حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية مما قد تشغله قوات جلالته البريطانية، وفقاً لأحكام هذه المعاهدة، وأن يؤمن سن القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآنفة الذكر.

- ٥ -

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقوم، عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق، بجميع التسهيلات الممكنة في الأمور التالية، وذلك على نفقة جلالة ملك العراق وهي:

١ - تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية، والعسكرية، والجوية، في المملكة المتحدة.

٢ - تقديم الأسلحة، والعتاد، والتجهيزات، والسفن، والطيارات، من أحدث طراز متيسر، إلى قوات جلالة ملك العراق.

٣ - تقديم ضباط بريطانيين بحريين، وعسكريين، وجويين، للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق.

- ٦ -

لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والأساليب في الجيش العراقي والبريطاني، يتعهد جلالة ملك العراق بأنه، إذا رأى ضرورة الالتجاء إلى مدربين عسكريين أجانب، فإنهم يختارون من الرعايا البريطانيين.

ويتعهد أيضاً بأن أي أشخاص من قواته من الذين قد يوفدون إلى الخارج للتدريب

العسكري، يرسلون إلى مدارس وكليات ودور تدريب عسكرية في بلاد جلالته البريطانية، بشرط أن لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من إرسال الأشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ودور التدريب المذكورة إلى أي قطر آخر كان.

ويتعهد أيضاً بأن التجهيزات الأساسية لقوات جلالته وأسلحتها لا تختلف في نوعها عن أسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها.

– ٧ –

يوافق جلالة ملك العراق على أن يقوم، عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك، بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية، من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق، ولنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج إليها هذه القوات في أثناء مرورها في العراق، وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق، وسككه الحديدية، وطرقه المائية، وموانئه، ومطاراته، ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية إذناً عاماً في زيارة شط العرب، بشرط إعلان جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانئ العراقية.

ن. س. ف. هـ. هـ.

دار الاعتماد بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة:

أتشرف بتبليغكم فيما يتعلق بالمادة الثانية من المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم، أن في النية أن الممثل السياسي لصاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلالة ملك العراق، يكون بدرجة سفير.

التوقيع: ف. هـ. همفريز

فخامة نوري باشا السعيد، رئيس الوزراء، ووزير الخارجية – بغداد.

ديوان مجلس الوزراء بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة:

جواباً على مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم، أتشرف بتبليغكم أن الحكومة العراقية – وهي شديدة الرغبة في الإعراب عن ارتياحها الباعث عليه

تعيين ممثل صاحب الجلالة البريطانية أول سفير في العراق – تنوي منح سفراء جلالته البريطانية، الذين يخلفون سفير جلالته البريطانية الأول، امتياز التقدم على ممثلي باقي الدول.

وكذلك تنوي الحكومة العراقية أن ممثل جلالة ملك العراق السياسي، لدى بلاط سانت جيمس سيكون بدرجة وزير مفوض طيلة مدة العمل بهذه المعاهدة.

التوقيع: نوري السعيد

فخامة السر ف. هـ. همفريز جي. سي. في. أو. كي. سي. أم. جي. كي. بي. ئي. سي. آي. أي. المعتمد السامي لصاحب الجلالة.

ديوان مجلس الوزراء بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة:

عطفاً على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم، أتشرف بأن أسجل أنه قد تم الاتفاق على أن جميع المسائل المالية المعلقة – كالمسائل المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية، وميناء البصرة، والمسائل التي يقتضي تسويتها بغية تنفيذ المعاهدة وملحقها – ستكون موضوعاً لاتفاق آخر، يعقد بأسرع ما يستطاع، وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة، وسيبرم مع المعاهدة في وقت واحد.

نوري السعيد

فخامة السر ف. هـ. همفريز جي. سي. في. أو. كي. سي. أم. جي. كي. بي. ئي. سي. آي. أي. المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق – بغداد.

دار الاعتماد بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة:

عطفاً على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم، أتشرف بأن أسجل

أنه قد تم الاتفاق على أن جميع المسائل المالية المعلقة - كالمسائل المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية، وميناء البصرة، والمسائل التي يقتضي تسويتها بغية تنفيذ المعاهدة وملحقها - ستكون موضوعاً لاتفاق آخر يعقد بأسرع ما يستطاع، وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة، وسيبرم مع المعاهدة في وقت واحد.

التوقيع: ف. هـ. همفريز

فخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية - بغداد.

ديوان مجلس الوزراء بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة:

عطفاً على المعاهدة التي وقعنا عليها هذا اليوم، أتشرف بإعلام فخامتكم بأنه نظراً إلى الصداقة الوثيقة والتحالف بين بلادينا، فإن الحكومة العراقية تستخدم اعتيادياً الرعايا البريطانيين، عند حاجتها إلى خدمات موظفين أجانب. وتنتقي أولئك الموظفين بعد المشاورة بين حكومتينا. ومن المفهوم ان هذا لا يخل بحرية الحكومة العراقية في استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين، في المناصب التي لا يتيسر لها الرعايا البريطانيون الملائمون، وأتشرف بإعلام فخامتكم أيضاً بأنه ليس في المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم، ما يمس صحة العقود المعقودة، والقائمة بين الحكومة العراقية وبين الموظفين البريطانيين.

التوقيع: نوري السعيد

فخامة السر ف. هـ. همفريز جي. سي. في. أو. كي. سي. أم. جي. كي. بي. ئي. سي. آي. أي. المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق - بغداد.

دار الاعتماد بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة:

أتشرف بأن أشعركم بتسلم مذكرة فخامتكم، بتاريخ اليوم، المتعلقة باستخدام الموظفين الأجانب، وأن أؤيد البيان المسجل فيها بشأن التفاهم الذي توصلنا إليه.

التوقيع: ف. هـ. همفريز

فخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية – بغداد

ديوان مجلس الوزراء بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

أتشرف بإعلام فخامتكم بأنه: في نية الحكومة العراقية، بالنظر إلى رغبتها في تحسين كفاءة قواتها البرية والجوية، أن تطلب بعثة استشارية عسكرية بريطانية التي يتعين عددها قبل دخول المعاهدة في حيز التنفيذ، والتي ستكون شروط خدمتها مماثلة لشروط خدمة البعثة العسكرية الآن.

التوقيع: نوري السعيد

فخامة السر ف. هـ. همفريز جي. سي. في. أو. كي. سي. أم. جي. كي. بي. ئي. سي. آي. أي. المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق – بغداد.

دار الاعتماد بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

أتشرف بأن أشعر فخامتكم بتسلم مذكرتكم المتعلقة بموضوع البعثة العسكرية الاستشارية التي تنوي الحكومة العراقية دعوتها إلى العراق.

التوقيع: ف. هـ. همفريز

فخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية – بغداد

ملحق رقم (٤)

نص المعاهدة العراقية – البريطانية (معاهدة بورتسموث)

المقدمة

صاحب الجلالة ملك العراق،

وصاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار، لما كانا شاعرين برغبة شديدة في توطيد الصداقة والعلاقات الحسنة السائدة بينهما، وفي إقامة هذه العلاقات على أسس أكثر ملاءمة لإنماء هذه الصداقة، ولما كانا راغبين في عقد معاهدة تحالف جديدة لغرض توطيد العلاقات الودية السائدة بينهما، وتقوية ما يستطيع كل منهما المساهمة فيه عن طريق التعاون، والمساعدة المتبادلة، في سبيل صيانة السلم والأمن الدوليين، وفقاً لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛ فقد عينا عنهما مندوبين مفوضين:

(المادة الأولى)

يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق، وبين صاحب الجلالة البريطانية. ويستمر بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق، توطيداً لصداقتهما، وتفاهمهما الودي، وصلاتهما الحسنة. ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف، أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر.

(المادة الثانية)

إذا أدى أي نزاع بين أحد الفريقين الساميين المتعاقدين، وبين فريق ثالث إلى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، ولأية تعهدات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة.

(المادة الثالثة)

إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب، رغم أحكام المادة الثانية من هذه المعاهدة، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى معاونته، كتدبير للدفاع الإجمالي، وذلك دائماً وفقاً لأحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة. وعند وقوع تهديد عدائي محدق، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً إلى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضاة.

(المادة الرابعة)

ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه إلى الإخلال، أو يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة، أو التي قد تترتب لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين أو عليه، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، أو وفقاً لأية اتفاقات أو اتفاقيات أو معاهدات دولية مرعية.

(المادة الخامسة)

تحل هذه المعاهدة، التي يعتبر ملحقها جزءاً لا يتجزأ منها، محل معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الألف ميلادية، الموافق لليوم الرابع من شهر صفر سنة تسع وأربعين وثلثماية بعد الألف الهجرية، مع الملحق، وجميع الكتب، والمذكرات التفسيرية، أو غيرها المتبادلة في سنة ١٩٣٠م أو سنة ١٩٣١م، المتعلقة بها، وكذلك اتفاقية السكك الحديدية الموقّع عليها في بغداد في ٣١ آذار سنة ١٩٣٦م التي تصبح باطلة المفعول عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ. وليس في ما تقدم ما يمس التعهدات المالية التي سبق أن ترتبت

بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٠م، وأي من تلك الكتب أو المذكرات واتفاقية السكك الحديدية لسنة ١٩٣٦م.

(المادة السادسة)

إذا نشأ أي خلاف حول تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة، وإذا لم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان إلى تسوية هذا الخلاف بالمفاوضة رأساً، يحال الخلاف إلى محكمة العدل الدولية، إلا إذا اتفق الفريقان على تسويته بطريقة أخرى.

(المادة السابعة)

تبرم هذه المعاهدة وتصبح نافذة عند تبادل وثائق الإبرام، الذي يجب ان يتم بأسرع ما يمكن، وتظل نافذة مدة عشرين سنة من تاريخ تنفيذها. وفي أي وقت كان بعد مرور خمس عشرة سنة من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة، للفريقين الساميين المتعاقدين، بناء على طلب أحدهما، أن يتفاوضا من أجل تعديلها، الذي يجب أن ينص فيه على تعاون الفريقين الساميين المتعاقدين المستمر في الدفاع عن مصالحهما المشتركة. وتخفض مدة الـ ١٥ سنة إذا تم عقد اتفاقات لنظام كامل للأمن وفقاً للمادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة قبل انقضاء الـ ١٥ سنة. وإذا لم تعدل هذه المعاهدة في ختام العشرين سنة، تظل نافذة إلى حين انقضاء سنة واحدة، بعد أن يقدم أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر إخطاراً بالإنهاء بالطريقة الدبلوماسية.

وإقراراً لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه، كتب عن نسختين في لندن في اليوم.

الميلادية الموافق الهجرية

ملحق المعاهدة:

(المادة الأولى)

(أ) يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأهمية القواعد الجوية، كعامل أساسي في الدفاع عن العراق نفسه، وعن الأمن الدولي، وكحلقة للمواصلات الأساسية لكلا

الفريقين، ويوافقان أيضاً على أنه من المصلحة المشتركة لكليهما أن يكون صاحب الجلالة البريطانية في وضع يتمكن فيه من القيام بتعهداته، وفق المادة الثالثة من هذه المعاهدة.

(ب) في حالة اشتباك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب، أو تعرضه لتهديد عدائي، يدعو صاحب الجلالة ملك العراق صاحب الجلالة البريطانية إلى أن يرسل فوراً إلى العراق القوات الضرورية من جميع الصنوف، ويمد صاحب الجلالة البريطانية بجميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات، والمساعدات على الأراضي العراقية، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية، والأنهر، والموانئ، والمطارات، وخطوط المواصلات، بعين الشروط المالية المطبقة على قوات صاحب الجلالة ملك العراق.

(ج) بغية إدامة القاعدتين العراقيتين في الحباينة والشعيبة في جميع الأوقات، سواء أكان ذلك في السلم أم الحرب، في الحالة التي تقتضيها كفاية الحركات العسكرية، يقوم صاحب الجلالة البريطانية بتزويد هاتين القاعدتين بما يقتضي لهما من موظفين فنيين، وتأسيسات، وتجهيزات، ومع مراعاة الفقرة (هـ) من المادة الثانية أدناه، ويقوم بسد نفقات تلك الإدامة. ولا يجوز الاستفادة من هاتين القاعدتين الجويتين للطيران المدني إلا بتوصية من لجنة الدفاع المشترك المشار إليها في المادة الخامسة من هذا الملحق. وفي حال التوصية بالاستفادة منهما على هذا الوجه، تنقح النصوص المالية الواردة في المادة الثانية من هذا الملحق.

(د) إلى أن توضع معاهدة الصلح مع جميع أقطار الأعداء السابقين موضع التنفيذ، يمنح صاحب الجلالة ملك العراق، وحدات الحركات العسكرية من القوات الجوية العائدة لصاحب الجلالة البريطانية، حرية دخول القاعدتين الجويتين المشار إليهما في الفقرة (ج) أعلاه واستعمالهما. ومن المفهوم ان معاهدات الصلح تعتبر نافذة بكاملها عندما تنسحب قوات الحلفاء من جميع أراضي دول الأعداء السابقين، وبعد أن تصبح معاهدات الصلح نافذة بكاملها، لصاحب الجلالة ملك العراق أن يدعو تلك الوحدات لاستعمال القاعدتين بناء على مشورة لجنة الدفاع المشترك على ضوء الظروف السائدة حينئذ.

(هـ) يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على السماح لطائرات صاحب الجلالة البريطانية المارة عبر العراق بحرية استعمال القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة.

(و) تستعمل القاعدتان الجويتان في الحبانية والشعيبة بالاشتراك والتعاون بين القوة الجوية الملكية العراقية، وبين وحدات القوة الجوية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية التي قد تكون موجودة هناك.

(ز) لا يطلب من صاحب الجلالة البريطانية دفع أجور لقاء استعمال قواته الجوية لأية مساحة من مساحات النزول الأخرى للطائرات في العراق.

(المادة الثانية)

(أ) يقدم صاحب الجلالة ملك العراق على نفقته، القوات المقتضاة لحراسة القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة.

(ب) تنظم أعمال القاعدتين اليومية، وتدابير صيانتهما، بالاتفاق المتبادل بين القائد العراقي والقائد البريطاني، اللذين يحتفظ كل منها بالتبعة النهائية فيما يتعلق بتنقلات وحدات بلاده.

(ج) تكون إدارة وحدات كل من البلدين، ومن ضمنها ترتيبات الإيواء، على حدة ما لم يتقرر توحيد الموارد.

(د) يقوم كل من صاحب الجلالة ملك العراق، وصاحب الجلالة البريطانية، بسد نفقات المؤن والخدمات التي تقدم لقواته الجوية التي تزور القاعدتين أو تكون فيهما.

(هـ) يدفع صاحب الجلالة ملك العراق، نفقات الإدامة العائدة لجميع الأبنية، والتأسيسات الموجودة في القاعدتين الجويتين، التي تشغلها القوات العراقية وحدها، أو التي تشاد لها. ويدفع كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نفقات الأبنية الجديدة المعدة لاستعمال قواته الخاصة.

(و) تبت لجنة الدفاع المشترك في تخصيص التأسيسات، والأبنية الموجودة في القاعدتين الجويتين، ولصاحب الجلالة ملك العراق أن يشتري التأسيسات والأبنية المخصصة للقوات العراقية بسعر معتدل.

وعند قيام القوات البريطانية بالإخلاء النهائي، تقوم الحكومة العراقية إما بقبول

ما لم يسبق شراؤه من المباني والمنشآت الدائمة في القاعدتين، بسعر معتدل، يؤخذ فيه بنظر الاعتبار الغرض الذي خصصت له، وإما بإسداء التسهيلات التي يرتأى أنها ضرورية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من التصرف بها على أفضل وجه.

(ز) لا تترتب على صاحب الجلالة البريطانية أية رسوم، أو ضرائب عراقية، بما يتعلق بالقاعدتين الجويتين، أو بأية مبان وتأسيسات فيهما.

(المادة الثالثة)

بغية بلوغ القوات الجوية العائدة للفريقين الساميين المتعاقدين الكفاية المقتضاة للتعاون فيما بينهما:

أولاً – يقدم صاحب الجلالة البريطانية جميع التسهيلات المناسبة في حقول الطيران للقوة الجوية الملكية في المملكة المتحدة، وفي أية مستعمرة بريطانية، أو أية محمية تديرها المملكة تبعاً لحاجة القوة الجوية الملكية العراقية، ويقوم صاحب الجلالة البريطانية على الأخص بتسيير التسهيلات الموجودة في مراكز تدريب التسليح العائدة للقوات الجوية الملكية في الشرق الأوسط، لمنتسبي القوة الجوية الملكية العراقية.

ثانياً – يعد صاحب الجلالة البريطانية وحدات حركات عسكرية من قواته للقيام بحركات تدريبية مشتركة مع القوات الجوية الملكية العراقية لمدة كافية في كل عام.

ثالثاً – يعد صاحب الجلالة ملك العراق التسهيلات المتيسرة في القواعد الجوية في العراق، والمطلوبة لأغراض هذا التدريب المشترك.

(المادة الرابعة)

(أ) إن جميع الوحدات العراقية في قواعد في العراق، أو في المملكة المتحدة، وفي أية مستعمرة بريطانية أو محمية تديرها المملكة المتحدة، سواء أكانت مقيمة، أو في حالة المرور، تكون تحت قيادة عراقية.

(ب) كذلك تكون جميع الوحدات البريطانية تحت قيادة بريطانية.

(المادة الخامسة)

مراعاة لمصالح الدفاع المشترك بين المملكة المتحدة والعراق، تؤلف فور

دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، هيئة استشارية دائمة مشتركة لتنسيق شؤون الدفاع بين حكومة المملكة المتحدة، وبين الحكومة العراقية، ضمن نطاق هذه المعاهدة. إن هذه الهيئة التي تعرف باسم "لجنة الدفاع الإنكليزي العراقي المشترك" ستؤلف من ممثلين عسكريين ذوي اختصاص من كل من الحكومتين، وبعدد متساو، وتشمل أعمالها:

أ – وضع خطط متفق عليها للمصالح السوقية المشتركة بين البلدين.

ب – التشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب.

ج – تنسيق التدابير على وجه يمكن قوات كلا الفريقين الساميين المتعاقدين من القيام بتعهداتهما وفقاً للمادة الثالثة من المعاهدة.

د – التشاور فيما يختص بتدريب القوات العراقية، وتدارك التجهيزات لها. وعلى لجنة الدفاع المشترك أن ترفع تقارير سنوية بهذا الصدد، وأن تبدي التوصيات لحكومتي الفريقين الساميين المتعاقدين.

هـ – الترتيبات بشأن عمليات التدريب المشترك المشار إليها في المادة الثالثة من هذا الملحق.

(المادة السادسة)

يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على أن يسدي، عند الحاجة، وحين الطلب، جميع التسهيلات المقتضاة لتنقل وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية، عند مرورها عبر العراق، مع مؤنها وتجهيزاتها، وذلك على عين الشروط المالية المطبقة على قوات صاحب الجلالة ملك العراق.

(المادة السابعة)

بشرط مراعاة أية تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على إحداثها في المستقبل، تواصل الحكومة العراقية شمول وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية الموجودة في العراق وفقاً لهذه المعاهدة، أو باتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين، بالحصانات والامتيازات التي تتمتع بها في الوقت الحاضر في الأمور القضائية، والمالية، وبأحكام أي تشريع محلي مرعي له مساس بوحدات القوات

المسلحة التابعة لصاحب الجلالة البريطانية في العراق. أما الامتيازات والحصانات التي ينبغي أن تشمل وحدات القوة الجوية الملكية العراقية ورجالها، عند زيارتها للأراضي البريطانية، أو عند وجودها فيها، فستعين على أساس المقابلة بالمثل.

(المادة الثامنة)

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقوم، عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق، بجميع التسهيلات الممكنة في الأمور التالية، وذلك على نفقة صاحب الجلالة ملك العراق:

(أ) تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية، والعسكرية، والجوية، في المملكة المتحدة.

(ب) تجهيز قوات صاحب الجلالة ملك العراق بالأسلحة، والأعتدة، والسفن، والطيارات الحديثة الطراز، مما تستعمله في حينه قوات صاحب الجلالة البريطانية، على أساس الأسبقية التي ستعامل فيها كلتا القوتين على قدم المساواة، بعد أن تؤخذ بنظر الاعتبار الحاجات النسبية لكل قوة.

(ج) تقديم ضباط بحريين، وعسكريين، وجويين، للخدمة كمعلمين في قوات صاحب الجلالة ملك العراق.

(المادة التاسعة)

لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والأساليب بين قوات صاحب الجلالة ملك العراق، وبين قوات صاحب الجلالة البريطانية، يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأنه إذا رأى ضرورة الالتجاء إلى معلمين عسكريين أجانب، فإنهم يختارون من الرعايا البريطانيين.

ويتعهد أيضاً بأن أي أشخاص من قواته، من الذين قد يوفدون إلى الخارج للتدريب العسكري، يرسلون إلى مدارس وكليات ومراكز تدريب عسكرية في أراضي صاحب الجلالة البريطانية، بشرط أن لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من أن يرسل إلى بلد آخر، الأشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ومراكز التدريب المذكورة، أو لدورات غير متيسرة في تلك الأراضي. ويتعهد كذلك بأن لا تختلف تسليحات قوات

جلالته وتجهيزاتها الأساسية في طرازها، عن تسليحات وتجهيزات قوات صاحب الجلالة البريطانية.

(المادة العاشرة)

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يأذن بصورة عامة لسفن صاحب الجلالة البريطانية بزيارة شط العرب، على أن يتم إبلاغ صاحب الجلالة ملك العراق مقدماً بزيارات السفن للموانئ العراقية.

الكتب المتبادلة

- كتاب من المستر بيفن إلى رئيس وزراء العراق

بورتسموث ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨

سيدي:

في صدد المعاهدة التي وقعنا عليها اليوم، أرغب بالنيابة عن حكومتي، في أن أعلمكم بأن التأسيسات العسكرية في منطقة البصرة، والتي شيدتها القوات البريطانية إبان حرب السنوات ٣٩ - ١٩٤٥م، والمعينة في أدناه ستسلم إلى الحكومة العراقية بلا مقابل.

وفيما يلي التأسيسات المذكورة:

١ - المستشفيان العسكريان السابقان: البريطاني والهندي في منطقة الشعيبة، والمعروفان بمعسكر ٥٧ ومعسكر ٦٧.

٢ - مؤسسات إسالة الماء في الشعيبة، بما فيها آلة التصفية، وجهاز التوزيع.

٣ - محطة القوة الكهربائية في الشعيبة، وجهاز التوزيع.

٤ - منظومة المخابرات السلكية واللاسلكية في منطقة الشعيبة والمعقل والعشار.

لي الشرف الخ... التوقيع: ارنست بيفن

- جواب من رئيس وزراء العراق إلى المستر بيفن -

بورتسموث ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨م

أتشرف بأن أنبئكم بتسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم، بشأن بعض التأسيسات العسكرية في منطقة البصرة، التي تنوي حكومة المملكة المتحدة تسليمها إلى الحكومة العراقية بلا ثمن.

لي الشرف الخ... التوقيع: صالح جبر

– جواب من المستر بيفن إلى رئيس وزراء العراق –

بورتسموث ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨م

سيدي

لمناسبة التوقيع على معاهدة التحالف بين بريطانية العظمى والعراق، أتشرف بأن أؤكد لفخامتكم أنه، ابتغاء مساعدة الحكومة العراقية في رغبتها القيام بخطط واسعة للإنماء الاقتصادي، والاجتماعي، فإن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ستبذل كل ما في وسعها لتلبية طلبات الحكومة العراقية لخدمات أي خبراء أو موظفين من ذوي المؤهلات الفنية ممن قد تحتاج إليهم الحكومة العراقية.

لي الشرف الخ... التوقيع: ارنست بيفن

– جواب من رئيس وزراء العراق إلى المستر بيفن –

بورتسموث ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨م

سيدي

أتشرف بأن أنبئكم بتسلم كتابكم المؤخ بتاريخ اليوم الذي نصه كما يلي:

لمناسبة التوقيع على معاهدة التحالف بين بريطانية العظمى والعراق، أتشرف بأن أؤكد لفخامتكم أنه، ابتغاء مساعدة الحكومة العراقية في رغبتها القيام بخطط واسعة للإنماء الاقتصادي، والاجتماعي، فإن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ستبذل كل ما في وسعها لتلبية طلبات الحكومة العراقية لخدمات أي خبراء أو موظفين من ذوي المؤهلات الفنية ممن قد تحتاج إليهم الحكومة العراقية.

لي الشرف الخ... التوقيع: صالح جبر

– كتاب من رئيس وزراء العراق إلى وزير الخارجية البريطانية –

بورتسموث ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨م

سيدي

إشارة إلى المادة الرابعة من المعاهدة الموقع عليها اليوم. أرغب بالنيابة عن حكومتي، في أن أبدي أن ميثاق جامعة الدول العربية الموقع عليه في ٢٢ آذار سنة ١٩٤٥م، وميثاق سعد آباد بين إيران والعراق وتركية وأفغانستان الموقع عليه في ٨ تموز ١٩٣٧م، داخلان ضمن الاتفاقات الدولية المرعية المشار إليها في هذه المادة، وأنهما اتفاقان تعلق عليهما حكومتي في هذا الصدد أهمية خاصة.

لي الشرف... التوقيع: صالح جبر

– جواب المستر بيفن إلى رئيس وزراء العراق –

بورتسموث ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨م

سيدي

أتشرف بأن أنبئكم بتسلم كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم الذي نصه كما يلي:

"إشارة إلى المادة الرابعة من المعاهدة الموقع عليها اليوم، أرغب بالنيابة عن حكومتي، في أن أبدي أن ميثاق جامعة الدول العربية الموقع عليه في ٢٢ آذار سنة ١٩٤٥م، وميثاق سعد آباد بين العراق وإيران وتركية وأفغانستان، الموقع عليه في ٨ تموز سنة ١٩٣٧م داخلان ضمن الاتفاقات الدولية المرعية المشار إليها في هذه المادة، وانهما اتفاقان تعلق عليهما حكومتي في هذا الصدد أهمية خاصة".

لي الشرف الخ... التوقيع: ارنست بيفن

ملحق رقم (٥)

خطاب صالح جبر
في المؤتمر العام لحزب الأمة الاشتراكي
يوم الأربعاء ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥١

سادتي وإخواني الأكارم

باسم الله تبارك وتعالى أفتتح مؤتمركم الكريم مرحباً بكم جميعاً شاكراً لكم شعوركم الوطني الفيّاض الذي حملكم من أقصى الشمال حتى أقصى الجنوب على حضور هذا المؤتمر لتجتمعوا إخوانا مخلصين تظلكم راية الوحدة المقدسة ويؤلف بين قلوبكم الشعور الوطني، وتوحّد كلمتكم وآراءكم مبادئ حزبكم ورسالته في الخدمة الوطنية الصادقة.

سادتي: يجتمع المؤتمر العام لحزبنا هذا اليوم والظروف العالمية السائدة ظروف دقيقة تكتنفها تيارات متضاربة في الشرق وفي الغرب، وقد يكون من واجبنا ونحن نتطلع إلى المستقبل أن نتدبر أمرنا ونحسب للأمور حسابها ونقرر ما ينبغي علينا في ضوء مصلحتنا الوطنية ومثلنا العليا وعلى النحو الذي ينسجم مع أمانينا ورغائبنا العمومية لا في العراق فحسب بل في جميع أجزاء الوطن العربي.

لقد امتحن العالم العربي في الحقبة الأخيرة من تاريخه الحديث بأحداث هامة كان لها الأثر البعيد على كيان دوله كافة وأهم هذه الأحداث هي كارثة فلسطين التي أدت إلى ضياع جزء غال من أجزائه وتشريد الألوف من أبنائه وتعريضهم لشتى المخاطر

التي قد تؤدي بهم إلى الهلاك.

إن المصير المؤلم الذي آلت إليه فلسطين كان نتيجة السياسة الخاطئة غير الرشيدة التي سارت عليها الحكومات العربية وجامعتها في معالجة هذه المشكلة وعدم إعارتها الأهمية التي تستحقها وتقدير النتائج الخطيرة التي ترتبت عليها والتي كان لها الأثر السيّئ على الأمة العربية بأجمعها والأمم الإسلامية بأسرها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى مساندة الدول الكبرى، وخاصة أمريكا وإنكلترا وتطرّفهما في هذه المساندة لتحقيق المطامع الصهيونية على حساب مصالح العرب القومية دون مراعاتهما لقواعد الحق والقانون الدولي ولا إلى المصالح والمعاهدات التي تربطهما ببعض الدول العربية وبدون أن تأخذا بنظر الاعتبار التضحيات الجسيمة التي بذلتها البلدان العربية في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

إن حزبنا لا يزال يؤمن أن بإمكان الدول العربية أن تعالج قضية فلسطين وتحقق أمانيها القومية فيما إذا خلصت النية وضحّت ببعض مصالحها المادية واستغلت الظروف العالمية الحاضرة استغلالاً يتناسب وما تنشده من مصالح وأمانٍ. وعلى هذا الأساس فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من منهاج حزبنا على العمل لتحقيق الأماني العربية في قضية فلسطين.

وتمشّياً مع هذه السياسة فقد اهتم حزبنا بكل ما له علاقة بموضوع فلسطين ومقاومة ترصين كيان إسرائيل وتثبيت دعائمها في هذا الجزء من البلاد العربية، فأولى مشكلة الملاحة في قنال السويس والنزاع الذي نشب حولها لمصلحة إسرائيل جلّ اهتمامه، وقد أصدر بتاريخ ١٩٥١/٨/١٣ بيانه حول هذا الموضوع الذي أعلن فيه ضرورة وقوف الحكومات العربية موقف المؤازر لمصر في هذا النزاع واتخاذ كافة الخطوات الإيجابية لتحقيق هذه المؤازرة وطالب بدعوة اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فوراً لدرس هذا الأمر الخطير ووضع خطة موحدة تلتزم بها الدول العربية جميعاً وتعمل بموجبها.

وبعد صدور قرار مجلس الأمن في هذا النزاع، ذلك القرار المجحف الذي كان بجانب إسرائيل كما توقعناه، أصدر حزبنا بتاريخ ١٩٥١/٩/٣ بيانه الذي دعا فيه الدول العربية لأن تقف موقفاً حازماً صلباً جريئاً للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار مهما

كلفها ذلك من تضحيات وإفهام الدول الكبرى التي جاهدت بكل قواها لانتزاع هذا القرار من مجلس الأمن أن الإصرار على تنفيذه بالقوة ومحاولة إكراه مصر على الأخذ به دون مراعاة الظروف النفسية التي تمر بها الشعوب العربية نتيجة كارثة فلسطين سيؤدي حتماً إلى تعريض السلم والاستقرار في الشرق العربي بل وفي الشرق الأوسط بأجمعه إلى الخطر كما سيؤدي إلى تهديد مصالح هذه الدول في الصميم. وكذلك ناشد حزبنا الشعوب العربية أن تدرك ما عليها من مسؤوليات تجاه هذا الموضوع الخطير فتعمل على حمل حكوماتها لاتخاذ الموقف الذي تقتضيه مصلحة العرب العامة. وأخيراً دعا حزبنا الحكومات العربية لإعلان موقفها الموحّد تجاه هذا الموضوع بدون تلكؤ أو مماطلة أو تسويف.

إن حزبنا يرى أن البلاد العربية أحوج ما تكون اليوم إلى تقوية العلاقات والروابط فيما بينها لدرء كافة الأخطار التي تواجهها وخاصة الخطر الصهيوني الجاثم على أبوابها، لذلك فإن حزبنا جعل من أول أهدافه تنظيم العلاقات بين العراق والدول العربية الأخرى على أساس اتحاد سياسي (فدريشن) يشملها جميعاً، على أن يبدأ هذا الاتحاد بالدول التي ترغب في الانتظام فيه كما جاء ذلك في الفقرة الثانية من المادة الثانية من منهاجه.

وتحقيقاً لهذه الأهداف فقد أولى حزبنا موضوع الاتحاد بين العراق وشرق الأردن عناية فائقة، وأصدر بتاريخ ١٩٥١/٨/١٣ بيانه الذي دعا فيه إلى ضرورة العمل لتحقيق هذا الاتحاد. وإلى جانب ذلك فإن حزبنا يعمل على تأييد الحركات التحررية في البلدان العربية غير المستقلة، ومساعدة إخواننا العرب في المغرب العربي على نيل حقوقهم وتحقيق أمانيهم في الحرية والاستقلال ويستنكر فيه أشد الاستنكار السياسة الاستعمارية والأعمال التعسفية التي ترتكبها الدول المستعمرة في هذا الجزء من وطننا العربي.

إن من أهم الأحداث التي مرّت بالعالم العربي في الأيام الأخيرة والتي اهتم لها حزبنا اهتماماً كبيراً هو النزاع بين مصر وبريطانية، ذلك النزاع الذي أدى إلى إعلان الحكومة المصرية بتاريخ ١٩٥١/١٠/٨ إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ المعقودة بين مصر وبريطانية، وقد سبق للجنة المركزية لحزبنا أن قررت، بتاريخ ١٩٥١/١٠/١١ إرسال

برقية إلى رفعة رئيس الوزراء المصريّ ضمّنها شعور حزبنا نحو الشقيقة مصر وتمنياته لها بالتوفيق والنجاح في تحقيق أمانيها الوطنية.

إن من جملة ما يهدف إليه حزبنا في سياسته الخارجية هو إقامة أحسن العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول المجاورة وخاصة تلك الدول التي ترعى حقوق الجوار والتي برهنت على حسن نيتها ومساندتها لوجهة النظر العربية في المحافل الدولية. وبهذه المناسبة فإننا لا يسعنا إلا أن نتمنى للجارة إيران الموفقية والنجاح ونيل حقوقها المشروعة كاملة غير منقوصة.

أيها السادة: إن من أهم وأخطر الأمور التي تشغل الرأي العام العراقي بصورة خاصة والرأي العام العربي بصورة عامة هي مصير العلاقات العراقية - البريطانية.

إن هذه العلاقات قائمة في الوقت الحاضر على أساس المعاهدة المعقودة بين العراق وبريطانية في سنة ١٩٣٠، تلك المعاهدة التي عقدت في ظروف كان العراق فيها يرزح تحت نير الانتداب البريطاني ولم يكن مالكاً لحريته ولخياره، فجاءت ضامنة لمصالح طرف واحد دون الالتفات إلى مصالح الطرف الآخر الأمر الذي أدى إلى الإخلال بسيادة العراق وتحديد حريته في توجيه سياسته الداخلية والخارجية وبالتالي تحديد إمكانياته نحو النمو والتطوّر في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ونظراً لتطوّر الأوضاع الدولية ووجود ميثاق هيئة الأمم المتحدة ونموّ الوعي الشعبي والقومي، الأمر الذي جعل معاهدة سنة ١٩٣٠ هي والأماني الوطنية في توطيد كيان العراق وتعزيز استقلاله على طرفي نقيض. فإن حزبنا يرى أن المصلحة الوطنية والقومية تدعوان إلى العمل على إلغاء هذه المعاهدة وتوطيد كيان العراق الدولي وتعزيز استقلاله وجعل علاقاته الخارجية مع كافة الدول قائمة على أسس الصداقة والمنافع المتبادلة كما جاء ذلك في الفقرة الأولى من المادة الثانية من منهاج الحزب.

أيها السادة: من المواضيع التي لا بدّ لنا من إبداء الرأي فيها في مثل هذه الآونة هو مشروع الدفاع المشترك الذي تقدمت به بريطانية وأمريكا وفرنسة وتركية إلى الدول العربية.

إن هذا المشروع كان من اللازم أن يعرض مبدئياً على جامعة الدول العربية

لتناقشه من كافة نواحيه وتبدي رأيها فيه كمجموعة مشتركة تعالج مواضيع هامة كهذا الموضوع في ضوء مصلحتها العامة وميثاق الضمان الجماعي المعقود فيما بينها. ولكن من المؤسف أن الجامعة العربية لم تدع لحد الآن لتعالج هذا الموضوع الخطير المعالجة التي تتناسب وأهميته.

إن حزبنا يرى أن إقرار مشروع خطير كهذا وفرضه فرضاً على الدول العربية قبل أن تتاح لها فرصة دراسته والتأكد من حقيقته لمما يمس سيادة الأقطار العربية واستقلالها خاصة إذا انطوى هذا المشروع على إدخال إسرائيل فيه كدولة مستقلة ذات كيان وسيادة في بلاد العرب وعلى حساب العرب. لذلك فإن حزبنا لا يسعه قبول كل ما من شأنه تحديد سيادة الدول العربية وتهديد كيانها ومس كرامتها واستقلالها.

هذا عرض موجز لسياسة حزبنا الخارجية، أما في السياسة الداخلية فإن حزبنا يهدف إلى تعزيز الحياة الديموقراطية في البلاد ويسعى جاهداً لتعديل قانون الانتخابات على أساس مبدأ الانتخاب المباشر والمناطق الانتخابية الفردية لانتخاب مجالس الشعب تمثيلاً صادقاً تنبثق عنها حكومة تشعر بمسؤولياتها أمام هذا المجتمع وبذلك وحده يتسنى توطيد الحياة الدستورية وتمكين أفراد الشعب العراقي من ممارسة كافة حقوقهم والتمتع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور ونصت عليها القوانين.

إن ترصين الحياة الديموقراطية في بلادنا لا يتم بدون التنظيم الحزبي، لذلك فإن حزبنا يسعى إلى دعم الحياة الحزبية وإفساح المجال أمام الأحزاب، وتمكينها من ممارسة نشاطها الحزبي. وإننا في الوقت الذي نرجو فيه أن تدرك الحكومة أهمية هذه الأمور نستنكر أشد الاستنكار قيامها بوضع العقبات أمام الأحزاب، وإعاقتها عن تأدية رسالتها التي أخذت على عاتقها القيام بأدائها كما تأسف أشدّ الأسف من استغلال النفوذ الحكومي في سبيل المصالح الحزبية والتأثير على نشاط الأحزاب الأخرى، الأمر الذي يعتبره حزبنا تهديداً للحياة الحزبية في الصميم وحرماناً للبلاد من التمتع بنظام ديموقراطي صحيح.

أيها السادة: إن عراقنا اليوم في أمس الحاجة لأن يقف أبناؤه في كافة أنحائه صفاً واحداً يشد بعضهم أزر بعض، متضامنين متكاتفين لذود ما تتعرض له بلادهم من أخطار، عاملين يداً واحدة في سبيل خدمتها وإسعادها، لذلك فإن حزبنا يعمل

على تقوية الوحدة العراقية وتوطيدها ليكون العراقيون جميعاً متساوين في الحقوق والواجبات، كما أنه يسعى للقضاء على كل ما من شأنه تصديع كيان هذه الوحدة أو توهينها. وقد قام حزبكم خلال هذه الفترة القصيرة من حياته في شمال العراق وجنوبه بما يترتب عليه لتحقيق هذا الهدف.

إن حاجة بلادنا إلى الإعمار والإنشاء لا تحتاج إلى دليل وتبيان، فالفوضى والتأخر والتسيّب ظاهرة في كل ناحية من نواحي هذه البلاد، والشكوى عامة يرددها الجميع ولا يمكن القضاء على عوامل التأخر والتذمر التي ترزح بلادنا تحت كابوسها إلا بوضع منهج عمراني شامل مدروس دراسة علمية مستفيضة تنهض بتطبيقه والإشراف على تنفيذه هيئات كفوءة صالحة، لذلك فإن حزبنا يرى ضرورة تركيز الجهود وتوجيهها نحو هذه الغاية ليتسنى استثمار كافة مصادر الثروة في البلاد من زراعية وصناعية ومعدنية استثماراً علمياً صحيحاً يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وتنميته. وفي الوقت الذي يسعى فيه حزبنا إلى زيادة الإنتاج الوطني فإنه يسعى لتوزيع ثمرات هذا الإنتاج توزيعاً عادلاً يحفظ التوازن والاستقرار في بلادنا.

إن الغالبية العظمى من أبناء الشعب العراقي الكريم تعيش في مستوى لا يليق بالكرامة الإنسانية، لذلك فإن حزبنا يسعى لزيادة الدخل الفردي وتأمين مستوى من المعيشة لجمهور الشعب العراقي تتحقق به السعادة الشخصية والوطنية ويساعد على بروز المواهب الكامنة في كل فرد وتكاملها إلى أقصى إمكانياتها.

إن الإعمار والإصلاح اللذين تتطلبهما بلادنا في كافة النواحي لا يتحققان إلا بتهيئة الوسائل اللازمة لتحقيقها. ومن أهم هذه الوسائل هو المال، ولا يمكن توفير المال إلا باستثمار كافة مصادر الثروة الوطنية استثماراً علمياً صحيحاً يعود بالخير العميم على المجموع. ولما كان النفط من أهم مصادر الثروة في بلادنا إن لم يكن أهمها وأن العوائد التي يجنيها العراق من هذا المصدر لها الأثر الفعال في إنعاشه وإعماره. وبالنظر إلى أن الاتفاقيات المعقودة بين الشركات النفطية والحكومة العراقية قد تمّت في ظروف لم يكن فيها العراق مخيّراً، الأمر الذي أدى إلى تمتع هذه الشركات بالقسم الأوفر من خيرات هذه البلاد وحرمان العراق طيلة هذه المدة من أهم مصدر من مصادر الثروة فيه، في وقت هو أحوج ما يكون فيه إلى المال اللازم لتنفيذ المشاريع

التي تتطلبها حاجة البلاد إلى الإصلاح والاعمار وحيث أن الشعب العراقي الذي صبر على مضض طيلة هذه المدة وتحمّل هذا الاجحاف الذي لا تقرّه العدالة والقوانين، بات يشعر شعوراً أكيداً بوجوب تمتعه تمتعاً كاملاً بخيرات بلاده ومصادر الثروة فيها، لذلك فقد اهتم حزبنا في هذا الموضوع الحيوي فأصدر بتاريخ ١٩٥١/٨/٣٠ بيانه حول ما أذاعته الحكومة بتاريخ ١٩٥١/٨/١٣ عن الأسس التي ستبنى عليها اتفاقيات النفط الجديدة. وقد جاء في ذلك البيان أن بيان الحكومة لا ينطوي على أكثر من مقترحات بعض نصوصها لم يتفق عليها اتفاقاً نهائياً حتى الآن ولا زالت بين أخذ وردّ من قبل الجانبين، لذلك فإن حزبنا أرجأ بيان رأيه في هذا الموضوع إلى أن تذيع الحكومة نصوص الاتفاقية ليتسنى له الاطلاع عليها ودراستها دراسة مستفيضة في ضوء النصوص الصريحة، إذ لو أريد إبداء الرأي قبل ذلك وبالاستناد إلى ما جاء في البيان الذي أذاعته الحكومة فقط لجاء هذا الرأي ناقصاً غير مستكمل لكل ما يجب استكماله من دراسات وافية في موضوع خطير كهذا.

وحيث أن النصوص الكاملة للاتفاقية لم تذعها الحكومة حتى الآن لذلك فإننا لازلنا في ظرف كالظرف الذي أشار إليه بيان حزبكم المنوّه عنه أعلاه. وعلى كل فإن حزبنا يرى وجوب حصول العراق على منفعة من نقطة لا تقلّ عن أعلى نسبة من المنافع التي تحصل عليها الدول الأخرى المجاورة، وإنه لن يوافق على أي اتفاق لا يضمن مصلحة العراق الكاملة من هذا المورد الحيوي.

أيها السادة: إن توجيه سياسة البلاد المالية والاقتصادية الوجهة التي تضمن الرفاهية لأبناء الشعب والاستقرار للبلاد من الأمور التي يجب أن توليها الحكومات العراقية عناية خاصة، لذلك يجب إعادة النظر في نظام الضرائب وإخضاع كافة أنواع الدخل للضرائب التصاعدية المباشرة بغية تقليل الفوارق الاقتصادية بين طبقات الشعب، كما أن سياسة الأراضي يجب أن تقوم على تعميم الملكية الصغيرة وتحديد ما يمكن أن يملكه الفرد من الأراضي الزراعية في المستقبل وإعادة النظر في قوانين الأراضي والتصرّف بها على أسس تتفق وروح العصر، وكذلك يجب توجيه الجهود للقيام بمشاريع الريّ الكبرى لإحياء الأراضي الصالحة للزراعة ودرء أخطار الفيضان التي تتعرض لها البلاد في كل عام. وإن من الأمور المهمة التي لا يمكن السكوت عنها

هو ضرورة وضع حدّ لاستغلال النفوذ في اقتطاع الأراضي الأميرية، ذلك الاستغلال الذي تمثّل بأبشع صوره في هذه الناحية.

إن تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني يستوجب وضع خطة مدروسة منسقة لتصنيع البلاد وتشجيع الصناعات التي لها قابلية النمو والنجاح، لذلك فإن حزبنا يرى ضرورة توجيه الصرف على مثل هذه المشاريع الإنتاجية وعدم تبديد ما توفر أو سيتوفر للعراق من أموال في المشاريع الاستهلاكية التي لا تعود بالنفع على سواد الشعب العراقي.

لقد كان الهدف الأساسي من تأسيس مجلس للإعمار الذي أرصدت له أهم موارد الدولة وضع أمثال هذه الخطط المنسقة لأمثال هذه المشاريع بعد تقديم الأهم على المهم، ولكن مما يؤسف له أشدّ الأسف أن هذا المجلس قد انحرف في سياسته عن الاتجاه الصحيح الذي كان يجب أن يسلكه، وسار وفق خطط مرتجلة للقيام بكثير من الأعمال التي أقل ما يقال عنها أنها ليست بالدرجة الأولى من الأهمية.

أيها السادة: إن الدول الديموقراطية تولي الأفراد جلّ عنايتها واهتمامها، لذلك فإنها تعمل على تهيئة جميع الأسباب والوسائل لرفع مستواهم وإظهار إمكانياتهم ومواهبهم وجعلهم مواطنين صالحين يتمتعون بكافة حقوق المواطنة وواجباتها، وإن حزبنا الذي يعتبر الفرد الدعامة الأولى لتكوين المجتمع يتذرع بكافة الوسائل الرامية إلى تحقيق نهضة اجتماعية تأتلف ومفهوم المجتمعات العصرية، وان أشد الآفات فتكاً في كياننا الاجتماعي هي الفقر والمرض والجهل. فمكافحة البطالة وتسهيل سبل العيش للمواطن وتحريره من مخاوف الغد بإقرار مبدأ الضمان الاجتماعي ورفع مستوى معيشة الفئة العاملة وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتوسع في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية واعتبار ذلك من متممات دخل بعض الطبقات، كل ذلك من الأسس التي بني عليها منهاج حزبكم والتي يدعو إلى تحقيقها بالعمل الجدي المثمر لا بالدعايات الفارغة التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

إن سلامة المجتمع أيها السادة لا تقوم إلا على أفراد توفرت لهم سلامة الأبدان والنفوس، وسلامة الأبدان لا تتحقق إلا باتباع سياسة صحية توفر لكافة أفراد الشعب العراقي في جميع أنحاء البلاد سبل الوقاية والعلاج، وإن تحسين الصحة

العامة والإكثار من المستشفيات والمستوصفات، والعمل على مكافحة الأمراض الوبائية والمتوطنة، وتوسيع أعمال الوقاية الصحية وإنشاء مؤسسات الأمومة والطفولة والمراكز الاجتماعية، والعمل على مكافحة الوفيات بين الأطفال، من الأمور التي يهدف إليها حزبنا ويعتقد اعتقاداً جازماً أنه قد كان في إمكان الحكومات السابقة أن تهيئ لأفراد الشعب من الخدمات الصحية والوقائية أكثر مما هيأته الآن لو أنها أولت هذا الموضوع من العناية الجدية أكثر مما أولته حتى الآن، ولو أنها أدركت ما له من بالغ الأثر في بقاء مجتمع سليم. أما سلامة النفوس فأول مستلزماتها توجيه سياسة البلاد الثقافية توجيهاً يحقق نشر التعليم بين مختلف طبقات الشعب وجعله أداة لتكوين الشخصية وتوجيهه نحو تنمية المواهب والقابليات والعناية بالمبادئ السليمة والأخلاق الفاضلة قبل كل شيء.

أيها السادة: إن أبناء العشائر الذين هم أكثرية أبناء العراق يخضعون الآن لأحكام قانون أشبه ما يكون بالأحكام العرفية الدائمة ولا يتفق وروح العصر التي تحتّم تطبيق قانون موحّد يخضع له ويأخذ بموجبه أبناء الشعب كافة من مدنيين وعشائريين. لذلك فإن حزبنا يرى ضرورة إلغاء نظام دعاوى العشائر الذي أصبح لا يأتلف ومفهوم الدولة العصرية وتطبيق قانون عقابي واحد على الجميع مع مراعاة بعض العادات والتقاليد العشائرية مما له مساس بالشرف والأخلاق.

إن الأداة لتحقيق الإصلاح الذي تنشده البلاد هو الجهاز الحكومي، فمتى كان هذا الجهاز صالحاً سليماً سارت ماكنة الدولة سيرها الصحيح واستطاعت الأمة أن تصل إلى أهدافها التي ترجوها وتحقق أمانيها التي تتطلّع إليها.

إننا نشعر جميعاً أن جهازنا الحكومي الحاضر يفتقر إلى الكفاءة ويعوزه الإخلاص والنزاهة وقد عمّته الفوضى وتفشّت فيه الرشوة، ولذلك فإن حزبنا يرى أن أولى خطوات الإصلاح هي إصلاح هذا الجهاز بتطهيره من العناصر الفاسدة التي تنخر في جسمه، واختيار العناصر الكفوءة من الشباب لوظائف الدولة وإعطائها الصلاحيات الكافية لإدارة دفّة الأمور والمصالح العامة واعتبار الكفاءة أساساً للتعيين والترفيع. هذا مع ضرورة إعادة النظر في قوانين الخدمة بغية تأمين مستوى من المعيشة للموظفين والمستخدمين يقيهم مواطن الزلل ويسمو بنفوسهم عن مغريات الفساد.

إن فساد الأوضاع أيها السادة، وحاجة البلاد إلى الإصلاح في الأمور التي أشرت إليها، وضرورة العمل على تلافي هذه الحاجة ينبغي أن تكون رائد العاملين في سبيل ضمان تقدم البلاد وانعاش أحوالها العامة. ويؤسفني أن أشير إلى أن ما قامت به الحكومة الحاضرة لم يكن يتوخّى على الغالب تحقيق ما ترجوه البلاد من إصلاح في هذه الناحية، وهذا مما يضاعف شعورنا بمسؤوليتنا كحزب سياسي أخذ على عاتقه خدمة البلاد وأبنائها ومعالجة الأسواء التي يشكو منها الشعب وكانت ولاتزال حجر عثرة في طريقه نحو التقدم والازدهار.

هذه هي الخطوط الرئيسية لسياسة حزبكم في الشؤون الخارجية والداخلية بالإضافة إلى ما جاء في منهاجه من أمور كلكم تعرفونها وكلكم مطلعون عليها أعرضها عليكم لا لإطلاعكم فحسب بل تنفيذاً للمادة (٦٣) من نظام حزبنا الداخلي، وإننا نعاهدكم على السير بموجبها والعمل لتحقيقها سائلين المولى عز وجل أن يوفق الجميع لما فيه خير البلاد تحت ظل صاحب الجلالة مليكنا المفدّى وحارس عرشه سمو الوصيّ ووليّ العهد المعظم، والسلام عليكم.

ملحق رقم (٦)

نص المذكرة التي قدمها صالح جبر، بصفته رئيساً لحزب الأمة الاشتراكي إلى رئيس الوزراء مصطفى العمري، حول الأوضاع في العراق، والتي نشرت في جريدة الأمة بتاريخ ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٢

فخامة رئيس الوزراء المحترم

بعد التحية:

لم يعد خافياً على أحد، كون البلاد بأوضاعها الراهنة، وما يكتنفها من فساد، وما يحف بها من مساوئ وفوضى وتسيب شمل الكثير من نواحيها، باتت أحوج ما تكون إلى من يعالج ما فسد من أمورها، ويدفع عنها غوائل الفوضى وعواقبها السيئة.

إن الهوة التي انحدرت إليها البلاد، وبخاصة خلال الفترة الأخيرة، أمست تهددها بشتى المحاذير والأخطار، الأمر الذي استفز الشعب، وأثار سخطه وتذمره واستياءه، وحمله على المطالبة بالإصلاح الشامل السريع قبل أن يستشري الداء ويعز الدواء.

ومما ضاعف نقمة الشعب العراقي الكريم على أوضاعه القائمة، وما بات يعانيه من جرائها من مصاعب ومتاعب، أنه انطلق يجأر بالشكوى تلو الشكوى، ولا من سامع له من المسؤولين، حتى أوشك اليأس أن يطغى على نفسه، لاصطدامه

بإعراض المسؤولين عنه، وتمسكهم بالاستخفاف به، وإصرارهم على تحدي شعوره، وإمعانهم في تجاوز إرادته، ومضيهم في العبث بحقوقه على نحو ما هو قائم الآن.

هذه هي حالة الشعب العراقي اليوم. وهي حالة جد خطيرة، ولا يصح التغاضي عنها والاستخفاف بنتائجها، وهذا هو الذي حمل المعنيين بالقضايا العامة على الاهتمام، ودفعهم إلى تحذير المسؤولين من العواقب، وتنبيههم إلى ما يحتمل أن تنتهي إليه هذه الحال، ومنذ مدة ليست بالقصيرة والدعوة قائمة إلى الإصلاح في ندوة البرلمان، وعلى صفحات الصحف، وفي المناسبات الحزبية، والمجالس العامة، والأندية، ولم يمر على البلاد يوم طوال هذه الفترة إلا وكان صوت الشعب عالياً، يهيب بالمسؤولين أن يحكموا العقل، ويرجحوا المصلحة العامة، ويتدبروا الحال، وينصرفوا إلى معالجة الأمور بحكمة وروية، وتقدير بعيد لحقائق الأمور، ولكن المسؤولين لم يفقهوا لكل ما قيل معنى، ولم يقيموا للشعب في حسابهم وزناً، ولم يعيروا دعوته إلى الإصلاح اهتماماً، وظلت الحال كما كانت، ويظهر من مجريات الأحوال أنها ستبقى إلى ما شاء الله إن لم يتدارك المسؤولون الأمر بالروية والحكمة.

لقد دعا الشعب إلى الإصلاح ولا يزال يدعو، لقد كان نصيب حزب الأمة الاشتراكي من هذه الدعوة كبيراً. وكان من أبرز نواحي الإصلاح التي دعا إليها حزبنا، تعزيز النظام الديموقراطي في البلاد، والأخذ بمقتضيات الدستور، على اعتبار أن ذلك حجر الزاوية في كل إصلاح تنشده البلاد، ويطالب به الشعب. ولم يترك حزبنا مناسبة إلا وأكد هذه الدعوة، وحذر المسؤولين من عواقب التغاضي عنها. وطبيعي أن دعوة حزبنا إلى وجوب تعزيز النظام الديموقراطي، تعني أول ما تعني جعل الحكم من الشعب وإلى الشعب، وذلك عن طريق احترام إرادته، ومراعاة حقوقه المشروعه في انتخاب نوابه انتخاباً حراً مباشراً.

وردت دعوة حزبنا إلى ذلك في منهاجه، حيث نص بصراحة على وجوب "تعزيز الحياة الديموقراطية عن طريق الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر، والمناطق الانتخابية الفردية، وجعل الوزارة مسؤولة مباشرة أمام مجلس النواب، وفقاً لأحكام الدستور،

ودعم الحياة الحزبية، وضمان ممارسة النشاط الحزبي" وأكد حزبنا هذه الدعوة في الخطاب الذي ألقاه رئيسه في المؤتمر السنوي العام للحزب يوم ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩٥١م حيث قال:

"إن حزبنا يهدف إلى تعزيز الحياة الديموقراطية، ويسعى جاهداً لتعديل قانون الانتخاب على أساس مبدأ الانتخاب المباشر، والمناطق الانتخابية الفردية، لانتخاب مجالس تمثل الشعب تمثيلاً صادقاً، تنبثق عنها حكومات تشعر بمسؤولياتها أمام هذه المجالس، وبذلك وحده يتسنى توطيد الحياة الدستورية، وتمكين أفراد الشعب من ممارسة كافة حقوقهم، والتمتع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور، ونصت عليها القوانين".

ولقد تجلى تمسك حزبنا بهذه الدعوة في الاقتراح الذي قدمه نوابه، بالاشتراك مع زملائهم الآخرين، إلى المجلس النيابي، وطالبوا فيه بتعديل قانون الانتخاب على أساس الانتخاب المباشر، ذلك الاقتراح الذي كان صدى لما يتردد على ألسنة المواطنين، الذي قوبل بتأييد شعبي، أعرب عنه الشعب على اختلاف طبقاته وهيئاته، اللهم إلا من شذ عن ذلك وهم قليل.

ولم يقف حزبنا عند هذا الحد، بل مضى يكرر دعوته هذه، ويؤكد أهميتها، ووجوب تحقيقها، ويهيب بالمسؤولين أن يراعوا حق الشعب المشروع فيها، وقد تمثل ذلك في جميع الخطب والبيانات التي صدرت من المسؤولين في الحزب في جميع المناسبات والاجتماعات الحزبية. ومثل ما كان اهتمامنا بالغاً بضرورة تعزيز الحياة الديموقراطية على أساس الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر، كان موقفه كذلك من الحياة الحزبية باعتبارها جزءاً متمماً للنظام الديموقراطي الصحيح، وقد ناشد المسؤولين أكثر من مرة بوجوب إدراك مسؤولياتهم نحو الحياة الحزبية، وإفساح المجال أمام الأحزاب لاستكمال تشكيلاتها ليتاح لها بذلك مجال العمل والخدمة ضمن الحدود التي أقرها الدستور، ولكن المسؤولين صموا آذانهم، وأبوا أن يدركوا مسؤولياتهم ولا تزال الحال كما كانت، ولا تزال الدعوة إلى إصلاحها قائمة.

إن حزب الأمة الاشتراكي يرى أن النظام الديموقراطي السليم من شوائب الفساد،

يرتكز في كيانه على الأسس المتينة، والقواعد الرصينة، التي تستمد قوتها من الشعب، وهو لذلك يعتقد بل يؤمن أن ليس بالإمكان إقامة نظام ديموقراطي بمفهومه الصحيح، إلا إذا قام على إرادة الشعب، وإرادة الشعب لا تضمن وتحقق إلا عن طريق الانتخاب المباشر، وإلا إذا روعيت أهمية الحياة الحزبية، وأتيح للأحزاب المجال لأداء رسالتها الوطنية. وغني عن البيان أن ضمان إرادة الشعب في الانتخاب المباشر، وتمكين الأحزاب من القيام بواجباتها في الخدمة، يساعد حتماً على قيام مجالس نيابية تنبثق عن صميم الشعب، وتتحسس بآلامه وآماله، عن هذه المجالس تقوم حكومات تشعر بمسؤولياتها، وتدرك واجباتها، فلا يمكن أن تتقاعس عن الخدمة التي تقضي على عوامل الفساد، وتحقق الإصلاح الذي تنشده البلاد، وبعكسه فلا أمل في إصلاح، ولا رجاء في نظام ديموقراطي سليم.

وعلى هذا الأساس فقد رأى المسؤولون في حزبنا أن لا بد لهم من لفت نظر الحكومة الحاضرة، فور تسلمها المسؤولية، إلى ضرورة الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر، وتعديل قانون انتخاب النواب الحالي الذي قضى على آخر أمل للناس في حرمة الانتخابات، خاصة بعد التعديل الأخير الذي أصرت الوزارة السابقة على تشريعه، غير ملتفتة إلى المعارضة العامة الصاخبة التي جوبه بها هذا القانون من كافة الهيئات والمعنيين بالقضايا العامة، وقد حذرنا الحكومة الحاضرة منذ ذلك الحين من مغبة عدم تحقيق هذا المطلب الشعبي، والعواقب الوخيمة التي ستنجم عنه، وبالرغم من مرور مدة ليست بالقصيرة على ذلك، نجد أن الحكومة القائمة لم تتخذ أي خطوة إيجابية لتحقيق هذه الغاية.

هذا وحيث أن البلاد مقبلة على مرحلة انتخابات نيابية جديدة، وحيث أن هذه الانتخابات ستكون الخطوة الحاسمة التي يتوقف عليها مصير البلاد ومستقبلها، فإن حزبنا يرى وجوب تعديل قانون انتخاب النواب القائم على الأساس الذي طالب به في جميع الأوقات والمناسبات، وهو مبدأ الانتخاب المباشر، ثم الرجوع إلى الشعب ليقول كلمته، ويملي إرادته، في ظل انتخابات مباشرة، وبمناطق انتخابية فردية، وبعكسه إذا ما تمسك المسؤولون بقانون الانتخاب الحالي الذي هو في الحقيقة أداة لتزييف الانتخابات وتزوير إرادة الأمة، فإن

حزب الأمة الاشتراكي يعلن مقاطعته للانتخابات، ويدعو الشعب إلى مقاطعتها أيضاً وهو في نفس الوقت يحمل المسؤولين النتائج السيئة والعواقب الوخيمة التي ستترتب على ذلك.

صالح جبر، رئيس حزب الأمة الاشتراكي

ملحق رقم (٧)

رأي صالح جبر في المعارضة
خطاب صالح جبر (وزير المالية) في جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥

سادتي: أود أن أقول كلمة بسيطة في المعارضة. إن المعارضة، أيها السادة، شرط أساسي في نظام الحكم البرلماني والحياة الدستورية، ولا أتصوّر أن حكومة من الحكومات تستطيع أن تقوم بالعمل النافع المفيد ما لم تكن إلى جانبها معارضة ترشد الحكومة أو تناقشها الحساب. ووجود المعارضة من أهم المحفزات للحكومة أن تقوم بالعمل المفيد للبلد، فإذا انعدمت المعارضة قلّ نشاط الحكومة على العمل، وربما أصابها الغرور والطيش، وقد يؤدي بها الأمر إلى الاستبداد، وهذا ليس من مصلحة البلاد في شيء.

أنا أتمنى أيها السادة – وصدقوني إذا قلت أتمنى من صميم قلبي – أن أرى في هذا المجلس معارضة مستجمعة الشرائط، معارضة صحيحة، ذات مناهج وخطط معينة، تستهدف أهدافاً معينة تقصد تحقيق النفع العام. معارضة من هذا القبيل ضرورية جداً، وأنا أعتقد أن لا يصح الادعاء بحياة دستورية كالحياة التي نتمتع بها الآن ما لم تكن معارضة من هذا القبيل، معارضة توجّه الحكومة القائمة توجيهاً صحيحاً أو تسقط الحكومة لتتولى هي على ضوء مناهجها وخططها القيام بالعمل النافع الذي يتطلبه البلد. وإني لأرجو أن أرى يوماً ما، وإن شاء الله في القريب العاجل، معارضة من هذا النمط.

سادتي، هذه هي نظرتنا إلى المعارضة، ونحن نرحّب بكل انتقاد أو تهجّم يأتينا من هذه المعارضة التي تستهدف مصلحة عامة، وغرضاً عاماً. أما المعارضة التي لا تستهدف هذا الهدف فإنّا وإن كنا لا نبالي بوجودها أو عدم وجودها، فذاك سيّان لنا، لأنا قادرون أن نشجب المعارضة من هذا النوع، وندلل، أي نقيم الحجّة، على دفاعنا.

سادتي، لا أريد بقولي هذا ولا أتصور أبداً أني أفكر أن أحطّ من نشاط المعارضة، ومن قوة المعارض. ولكن أعتقد أن المعارض الذي يتقدم للمعارضة في معالجة مواضيع عامة، يجب أن يتمتع بالرشد والوعظ والنضج في معارضته، لتكون ذات أثر في النفوس.

سادتي، إن باستطاعة المعارض الذي يريد الإيقاع بخصمه إذا كانت لديه الحجة الكافية، بإمكانه أن يوقع الخصم، ولكن بطريقة هي أكثر أثراً في الخصم. فلقد سمعت ما قاله بعض النواب المحترمين عن المعارضة. لقد قال أحدهم أنه يعتبر الوزارة في قفص الاتهام منذ توليها الحكم إلى أن تتركه. أعتقد أن هذه النظرية لا تجعل المعارض ناجحاً في معارضته إذا كان تحت هذا التأثير والانطباع، وإذا كان يريد الوزارة في قفص الاتهام فأقول نحن نرحب بالمعارضة كل الترحيب، ولكن أتمنى أن تتجه المعارضة في معارضتها للنفع العام ليس إلا.

سادتي، لقد سمعتم في جلسة مضت ما تفضّل به معالي السيد علي ممتاز من أن الوزارة وصلت إلى سن الشيخوخة وأنها تلفظ النفس الأخير. هذا يجوز، يا سيدي، وإن لكل وزارة، كما لكل شخص، عمراً محتوماً - وإذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون - ولكن هل يتذكر معالي علي ممتاز كيف أتت هذه الوزارة إلى الحكم؟ أعتقد أن معاليه يتذكّر، ويتذكّر أيضاً أعضاء مجلسكم الحالي، ولا أريد أن أدخل بالتفاصيل. فلبّت الوزارة نداء الواجب وقبلت المسؤولية. سادتي، نحن لا ندّعي ولا نقول أننا عملنا المعجزات خلال هذه المدة الوجيزة التي تحيطنا فيها بعض الظروف غير الخافية على حضراتكم، ولكن نستطيع أن ندّعي بأننا قمنا ببعض الواجب، ونحن لم نكن محبين أو طالبين للكراسي، ولا نحن متمسكون بالكراسي، وأؤمل أن ستكون للوزراء الفرصة المناسبة لأن يبيّنوا ما قاموا به من أعمال. أعمال لا أقول إنها مهمة أو أننا قمنا بأعمال معجزة، لا بل هي أعمال اعتيادية، إذ يجب علينا

أن نكون متواضعين بشأنها.

ليسمح لي معالي النائب علي ممتاز أن أقول: إن معاليه مستعجل وإن شاء الله سيأتيه الدور عن قريب.

سادتي: تفضّل معالي علي ممتاز وبحث عن ميزانية سنة ١٩٤٤ ورأينا فيها، فأقول لمعاليه أن رأينا لم يتغير، وهو هو في ميزانية سنة ١٩٤٤، أما أن قول معاليه بأن كان بالإمكان تعديل الميزانية عندما كانت في مجلس الأعيان فأقول ربما جرت محاولة لذلك ولكن ضيق الوقت هو الذي حال دون ذلك، لأن الوقت كان قرب تموز - فيما أظن - والفرصة التي كان النواب يريدون أن يتمتعوا بها للاستراحة في زمن الصيف والمذاكرة والكلام الذي جرى بها مع بعض النواب المحترمين والآراء التي سمعتها منهم هي التي اضطرت الحكومة مع الأسف لأن تصرف النظر عن الأمر الواقع. فماذا تعمل الحكومة والفرصة غير مواتية؟ أما القول بأن الوزارة كان بإمكانها أن تعدّل الميزانية بمراسيم حقيقية فكنت لا أود ولا أنتظر أن أسمع من معالي علي ممتاز الذي له علم وإلمام غير قليل بالشؤون المالية أن يتقدم بمثل هذا الرأي، ولهذا امتنع علينا أن نعمل شيئاً فيما يخصّ إعادة النظر في الميزانية.

لقد بحث معالي علي ممتاز في زيادة الواردات. أنا أعتقد أن السنة المالية لم تنته بعد، وستكون لنا الفرصة سانحة - إذا بقينا - لبحث هذا الموضوع إن شاء الله في القريب العاجل. أما بيع العرصات والدكاكين والبساتين والدور والأراضي إلى غير ذلك، فقد اتفقنا مع معالي علي ممتاز كل الاتفاق في ضرورة التخلّص من بيع العرصات والدور والبساتين، وهذه النظرية لم تكن جديدة أي نظرية بيع هذا النوع من الأملاك، وإنما هي نظرية تمشت عليها وزارة المالية والحكومات منذ مدة من الزمن. قال معاليه بالحرف الواحد "ان الحكومة بقيت مكتوفة الأيدي ولم تبع أي بيت أو حانوت أو عرصة وتركت مديرية الأملاك بدون عمل". لا يا سيدي، إن الحكومة منذ أن تولت المسؤولية نشطت لبيع هذه العرصات والدور والحوانيت، وهذه الجداول التي تضمن هذه البيوع في جميع الألوية لدليل ساطع يثبت أن الحكومة لم تبق مكتوفة اليد أو أنها لم تبع ولا عرصة أو حانوتاً أو بيتاً.

تناول في بحثه أيضاً قضية التموين، وكنت حقيقة أود أن لا يتطرق معاليه إلى

هذا الموضوع، وسيدي وزير التموين الإيضاحات والبيانات الكافية لبيان ما قامت به الحكومة في هذا الباب. كما أني لا أريد أن أتطرّق إلى الوضع الذي تسلمناه في التموين عندما تولت الحكومة المسؤولية وكيف كانت الفوضى ضاربة أطنابها، وكيف كانت الأموال مجمدة في مخازن الجمارك والتجار، وكيف كانت الحوانيت مقفلة وكيف كان الناس يتهالكون ويتهافتون في سبيل الحصول على الشيء القليل من احتياجاتهم. وإني أود أن أذكّر معاليه بالضحايا التي وقعت تحت الأقدام من جراء الازدحام في سبيل الحصول على جزء من الخام. كما أني أود أن أذكره بالبطاقات التي انتقد الحكومة على إلغائها، تلك البطقات التي يعلم معاليه أنها كانت تباع إلى تجار معينين وكانت لها بورصة وسعر معلوم. إذ استحال على كثير من الناس أن يحصلوا على احتياجاتهم بهذه البطاقات فاضطروا إلى بيعها، وقد باعوها لبعض التجار. فأعتقد أنها غير خافية عليه وعلى كثير منكم. وماذا كانت النتيجة أيها السادة؟ كانت النتيجة أن هؤلاء التجار الذين اشتروا البطاقات حصلوا بموجبها على البضائع والخدمات وهرّبوها إلى الخارج، وحرمت البلاد منها.

هذه حقائق أيها السادة وقد اطلع عليها الكثير من الناس، وإذا لم يطلع معاليه على ذلك فليذهب إلى غرفة التجارة أو يسأل من بعض التجار ليعرف كيف كان الوضع. ولا أريد أن أتوسّع في البحث وأطيل الكلام حول التموين وذلك لأن وزير التموين سيدلي - كما قلت - ببيان حول ذلك، وأريد أن لا يعرف بأننا قمنا بكل شيء أو بشيء مهم. لا يا سادتي، نحن قمنا ببعض الشيء. قمنا بما نستطيع أن نقوم به.

سادتي، تطرق معالي علي ممتاز أيضاً إلى صفقة الشعير ووصف بأن هذه الصفقة كانت خاسرة. وأنا أقول لا. فإن من حق النائب أن يدّعي هذه الدعوى. وأنا لا أقول إن صفقة الشعير كانت ذات نجاح باهر، كلا أيها السادة، ولكن أقول تعليقاً على بيان معاليه، حيث قال إن ممثل الشركة طلب منه أن يبيع الشعير بـ(١٧) ديناراً للطن الواحد فامتنع معاليه. يجوز. وإنما أنا لا أعلم مدى صحة هذا القول أو الخبر، ولكن أنا أعلم شيئاً واحداً. أعلم أن الكلمة هذه لما قيلت شاهد بعض الأعيان والنواب فخامة السيد نوري السعيد وطلبوا منه إذا كان للقول أثر من الصحة أن لا يتردد في البيع، ولكن لم نسمع منه بعد هذا أي شيء وقع بعد بهذا الخصوص إلى أن تولّت هذه الحكومة

المسؤولية فطلب إليّ، ولا أدري إذا كان ذلك من حسن حظي أو من سوء حظي، أن أكون المفاوض في هذه القضية كما كنت المفاوض في سنة ١٩٤٣ للصفقة الأولى.

سادتي، أردت أن أستغل هذه الكلمة التي قيلت فسألت بعض الجهات الرفيعة التي كانت تفاوض لعقد الصفقة، فنفت هذه الجهات ذلك الخبر بصورة باتّة. هذا الذي أعرفه، وأعرف شيئاً آخر، وهو أني على ضوء ما لديّ من معلومات في السنة الماضية وفي هذه السنة بخصوص المداولات حول شراء هذه الكمية، أن المفاوضة لم تجر مع ممثلي الشركة بالمرّة. إني لم أر وجه هذا الممثل، لا في السنة الماضية ولا في هذه السنة طيلة الثلاثة الأشهر التي كانت تجري أثناءها المفاوضات، فلقد جرت المفاوضات في السنة الماضية وفي هذه السنة أيضاً مع جهات رسمية مسؤولة في السفارة البريطانية وليس مع موظف.

سادتي، نحن لا ندّعي بأننا نجحنا نجاحاً باهراً، ولكن أقول إن الظروف العالمية والظروف المحيطة بنا لم تسمح لنا مع الأسف أن نحصل على أكثر مما حصلنا عليه على الرغم من أننا لم نقصّر في بذل المجهود.

(عن محاضر مجلس النواب العراقي -
محضر الجلسة التاسعة من الاجتماع العادي
لسنة ١٩٤٤، ص ١٢٤ - ١٢٥).

ملحق رقم (٨)

بعض حقائق عن قضايا العراق الأخيرة
وفلسطين

بقلم: نوري السعيد

نص الكراسة التي طبعت في مطبعة الشعب ببغداد
ووزّعت في ١٧ آب (أغسطس) ١٩٤٨،
ونشرتها الصحف المحلية في بغداد
في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٤٨

***

حقائق
حول تعديل المعاهدة
المنعقدة بين العراق وبريطانية العظمى سنة ١٩٣٠

١ - من لايكسكسس إلى لندن

كنت قد غادرت العراق في أوائل تموز ١٩٤٧ إلى الولايات المتحدة على رأس

الوفد الذي انتدبته الحكومة العراقية لتمثيل العراق في اجتماع هيئة الأمم المتحدة في مقرها في لايكسكسس للدفاع عن قضية فلسطين، وبعد انتهاء مهمتنا في تلك الظروف المؤسفة التي خيبت آمال العرب - وربما غيرهم أيضاً - في العدالة الدولية، توجّهت إلى لندن في تشرين الثاني من سنة ١٩٤٧ وذلك في طريقي إلى العراق بعد غيبة امتدت نحواً من خمسة أشهر.

٢ - في القاهرة وعمان

وقد وصلتني وأنا في لندن برقيتان، الأولى من رئاسة الديوان الملكي في بغداد، وهي تحمل إليّ رغبة صاحب السمو الملكي الوصيّ على العرش المعظم في السفر فوراً إلى القاهرة للانضمام إلى فخامة رئيس الوزراء السيد صالح جبر الذي كان يمثل العراق في اجتماع رؤساء وزارات دول الجامعة العربية في مصر، والثانية من فخامة رئيس الوزراء وفيها يطلب إليّ السفر إلى مصر للغرض عينه. وهكذا رأيتني مضطراً إلى مغادرة لندن إلى مصر في اليوم التالي ليوم تسلمي البرقيتين تاركاً معظم حقائبي وأمتعتي الشخصية لدى معالي زميلي السيد عبدالله الدملوجي عضو الوفد العراقي لدى هيئة الأمم في لايكسكسس الذي كان أيضاً في طريقه إلى العراق.

ولدى وصولي إلى القاهرة انضممت فوراً إلى الوفد العراقي المؤلف برئاسة رئيس الوزراء وحضرت اجتماعات الجامعة العربية، ولما انتهت مهمتنا في مصر توجّهنا إلى عمان حيث قابلنا صاحب الجلالة الملك عبدالله المعظم ورجال حكومته ثم توجهنا إلى بغداد، وسأتطرّق إلى ذكر بعض ما جاء في اجتماعاتنا في القاهرة وعمان فيما بعد.

٣ - مفاوضات بغداد

على أثر بلوغي بغداد سمعت في ٢٥ كانون الأول ١٩٤٧ بخبر مذكرات ومفاوضات جرى بعضها في شهر مايس والبعض الآخر في شهر تشرين الأول حول تعديل المعاهدة العراقية - الإنكليزية المنعقدة في سنة ١٩٣٠ وقد أعرب السيد صالح جبر عن رغبته في أن أطّلع على محاضر الجلسات التي دارت فيها تلك المذاكرات والمفاوضات وتلطّف فبعث إليّ بملفاتها لاطلاعي عليها وإبداء آرائي الشخصية فيها، ولدى الاطلاع على المحاضر وجدت أن الوفد العراقي الذي اشترك في الجلسات

كان مؤلفاً من فخامة رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش العراقي، وأن الوفد البريطاني كان مؤلفاً من مستشار السفارة البريطانية المستر بسك ونائب ماريشال الجو ستافورد عن وزارة الطيران البريطانية وضابط بريطاني برتبة زعيم عن وزارة الحربية البريطانية.

وكانت المحاضر محتوية على وجهات نظر المتفاوضين حول تعديل مواد المعاهدة. وكان في محاضر تشرين الثاني بعض نصوص لمواد ظلت مقترحة ومتروكة للمداولة، ولم يُبت في أية مادة أو نص منها وفقاً لوجهات النظر المتضاربة.

وبعد بضعة أيام تفضل حضرة صاحب السمو الملكي الوصيّ المعظم فسألني عما إذا كنت قد اطلعت على هذه المحاضر وإذا كنت قد كوّنت رأياً في المقترحات. فأجبت سموّه الملكي بأن تعديل المعاهدة من الأمور الخطيرة التي يعيرها الرأي العام العراقي أعظم اهتمامه وان خبرتي السابقة تحملني على أن أتجاسر وأعرض على مقام سموّه ما يلي:

أ – إنه من الضروري تثبيت أسس المواد المقترحة للمعاهدة الجديدة بعد أن نستطلع بشأنها آراء كبار رجال العراق الذين لهم خبرة في شؤون المعاهدات ولا سيما ممن ليسوا من أعضاء الوزارة الحالية، وإنه من المستحسن بل المستحب أن يكون بين الذين تستطلع آراؤهم بعض رجال المعارضة في مجلس الأمة وخارجه.

ب – إطلاع الرأي العام على خبر هذه المذاكرات والمفاوضات حتى لا يفاجأ به عن طريق الصحف الأجنبية.

وقد سبق لنا أن نهجنا هذا النهج في أثناء المفاوضات التي دارت في عهد صاحب الجلالة المغفور له الملك فيصل الأول.

٤ – اجتماع قصر الرحاب

وتحقيقاً لهذين الغرضين دعي السادة التالية أسماؤهم إلى حضور اجتماع يعقد في قصر الرحاب في مساء يوم ٢٨ منه، وهم:

أحمد مختار بابان – أرشد العمري – بهاء الدين نوري – توفيق السويدي – جميل المدفعي – حكمت سليمان – حمدي الباجه جي – داود الحيدري – صادق البصّام

– صالح جبر – عبدالعزيز القصّاب – عبدالمهدي، محمد حسن كبّة – محمد رضا الشبيبي – محمد الصدر – مصطفى العمري – مولود مخلص – نجيب الراوي – نصرت الفارسي – نوري السعيد.

وقد فاتح حضرة صاحب السمو الملكي الحاضرين في موضوع تعديل المعاهدة طالباً إليهم إبداء آرائهم في تعديل معاهدة سنة ١٩٣٠ وأسس المعاهدة الجديدة التي ينبغي أن تحل محلها.

وبعد مداولات استمرت بضع ساعات أجمع الحاضرون على ضرورة عقد معاهدة تحالف مع الحكومة البريطانية بشرط ألا تكون في العراق في زمن السلم قواعد عسكرية أو قوات مسلحة بريطانية. وقد دوّن معالي أحمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي محضراً يتضمن خلاصة ما أبدي في هذا الاجتماع من آراء وملاحظات مع القرار الأخير الذي اتفق عليه المجتمعون.

٥ – الوفد العراقي المفاوض وأسس المفاوضة

وفي يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٤٧ زارني صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي في منزلي قبيل الظهر وأخبرني برغبة صاحب السمو الملكي الوصيّ على العرش في تأليف وفد عراقي من أعضاء الوزارة ومن خارجها لتمثيل العراق في المفاوضات المقبلة التي ستجرى في لندن بناء على دعوة وردت من وزير خارجية بريطانية المستر بيفن بواسطة السفارة البريطانية ببغداد من جهة، ومن وزير خارجية العراق السيد فاضل الجمالي الذي كان حينئذ ولا يزال في لندن، من الجهة الأخرى. وقد ذكر السيد الجمالي في برقيته أن الجو السياسي في لندن ملائم كل الملاءمة لتحقيق آمال العراق في تعديل معاهدة سنة ١٩٣٠ واستبدالها بمعاهدة جديدة تحقق رغبات الشعب العراقي وآماله.

وفي مساء يوم ٣ كانون الثاني ١٩٤٨ دعيت إلى قصر الرحاب حيث وجدت السيد صالح جبر رئيس الوزراء، والسيد توفيق السويدي والسيد أحمد مختار بابان وأمامهم محاضر المذاكرات والمفاوضات التي سبق أن ألمحت إليها. ولم نلبث أن شرّف صاحب السمو الملكي الوصيّ المعظم. وقد أعرب سموّه عن رغبته في تثبيت

أسس التعديل بحضور سموّه. فشرعنا في العمل واستمرينا فيه حتى ساعة متأخرة بعد منتصف الليل واتفقنا جميعاً على أن يشمل التعديل الأمور التالية:

١ – مقدمة المعاهدة : رفع بحث خطوط المواصلات منها.

٢ – رفع قيد المشاورات في الأمور السياسية الخارجية والاكتفاء بالنص على أن لا ينتهج أحد الفريقين المتعاقدين سياسة معادية للفريق الآخر.

٣ – تسلّم العراق للقاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة عندما يتم إبرام معاهدات الصلح بين الدول التي اشتركت في الحرب العظمى.

٤ – عدم السماح في إبقاء قوات مسلحة بريطانية في العراق في زمن السلم.

٥ – إلغاء حصر استخدام الاخصائيين في الحكومة العراقية بالبريطانيين.

٦ – إلغاء الاتفاقيات الخاصة بالسكك الحديدية والميناء وتسلّم العراق لهذين المرفقين الهامين.

٧ – ضرورة تسليح الجيش العراقي والقوة الجوية الملكية العراقية بعين الأسلحة التي تسلّح بها الوحدات البريطانية وفي عين الوقت الذي يجري فيه تسليحها.

٨ – رفع القيود الموجودة فيما يتعلق بالتمثيل السياسي في المعاهدة الحاضرة.

تلك هي النقاط التي أجمعنا على ضرورة تحقيقها. أما الأمور الأخرى كتدريب القوات العراقية المسلحة في الشؤون الفنية في زمن السلم وإعداد خطط مشتركة للقتال في زمن الحرب فقد ارتأينا أنها فنية وخاضعة للتطور والتكييف تبعاً للظروف والحاجة، وأنها من اختصاص الاخصائيين الفنيين دون غيرهم.

٦ – الوفد في لندن

وبعد تثبيت هذه النقاط فوجئت بالرغبة الملحة في سفري إلى لندن ضمن الوفد العراقي وقد اعتذرت عن ذلك بالنظر لحالة الحزن والمرض المستوليين على حرمي خاصة على أثر وفاة آخر أشقائها المرحوم تحسين العسكري وإلى اضطراب شؤوني الشخصية بعد غيبة خمسة أشهر عن العراق وإلى عدم وجود الملابس الضرورية لمثل هذه السفرة وفي مثل ذلك الوقت بالنظر إلى أن ملابسي كانت لا تزال في الطريق بين لندن والعراق.

وقد وجد المجتمعون السبيل إلى إقناعي بضرورة السفر فوافقت عليه على كره مني بالنظر إلى ظروفي الخاصة بينما جلبت حقائبي من بورسعيد بالطائرة. وقد غادرت بغداد مع الوفد بطريق الجو في يوم ٥ كانون الثاني ١٩٤٨ ووصلنا لندن يوم ٦ منه.

٧ – اجتماعات تعديل المعاهدة

اجتمعنا في وزارة الخارجية البريطانية بالوفد البريطاني وعلى رأسه وزير الخارجية المستر بيفن. وقد رحّب بنا الوزير ورجا أن تكلل أعمالنا بنجاح يكون موضع رضى العراقيين والعرب والبريطانيين على حد سواء وأن تحقق الأهداف السامية التي يرمي إليها الفريقان في الظروف الراهنة.

ثم تمّ الاتفاق بيننا على تأليف لجنة من كل من الوفدين للنظر في المقترحات ورفع المشاكل التي تعترضهما إلى كل من رئيسي الوفدين للبت في أمرها. وتألفت اللجنة العراقية من السادة توفيق السويدي وفاضل الجمالي وشاكر الوادي والداعي. كما تألفت اللجنة البريطانية من وكيل وزير الخارجية (ومعه بعض معاونيه) ورئيس أركان القوة الجوية الملكية مارشال الجو تيدر (ومعه بعض معاونيه) وضابط برتبة زعيم من وزارة الحربية وممثل لوزارة المالية (مع أحد معاونيه).

وقد استغرقت مفاوضات اللجنتين عدة أيام وكانت الاجتماعات تعقد يومياً قبل الظهر وبعده وأحياناً في الليل حتى حلّ يوم ١١ كانون الثاني ١٩٤٨ حيث وجدنا أنه من المتعذّر علينا تحقيق جميع الأمور التي كنا قررناها في بغداد في اجتماع قصر الرحاب وبدأنا في التفكير في العودة فوراً إلى بغداد على أساس أننا أخفقنا في مهمتنا.

وبينما كنا نقلّب وجوه الرأي في هذا الجو المتوتر وصلتنا في منتصف الليل دعوة تلفونية إلى الحضور صباحاً في وزارة الخارجية لمقابلة المستر بيفن، وعند حضورنا وجدنا لدى الوزير جميع أعضاء الوفد البريطاني، فاستهل المستر بيفن الحديث بالترحيب بنا ثم سألنا إذا كانت الاختلافات القائمة بين الوفدين اختلافات حاسمة ونهائية فأجابه رئيس الوزراء بأن حل النقاط المختلف عليها أمر حيوي لنجاح المفاوضات وأن الوفد العراقي لا يستطيع الموافقة على أية مقترحات لا تحقق مطاليبه ولا تطابق وجهة نظره. فأوضح المستر بيفن أنه عرض الاختلافات على مجلس الوزراء

البريطاني ليلة أمس وتمكن من الحصول على موافقة المجلس المشار إليه على قبول وجهة نظر العراقيين في جميع النقاط المختلف فيها، وأنه لم يبق لدى اللجنتين سوى الشروع في وضع النصوص وفقاً لذلك.

وقد كان ما قاله المستر بيفن لنا مفاجأة لنا، ولم نجد صعوبة تذكر في وضع نصوص المعاهدة الجديدة. وكان أول ما تبادر إلى ذهني هو حمل النصوص المتفق عليها إلى العراق وعرضها على السادة الذين حضروا اجتماع قصر الرحاب للتأكد من أنها تنطبق على المقررات المتخذة في ذلك الاجتماع أم أنها تحتاج إلى تعديل. وكان ما لمسناه من رغبة الحكومة البريطانية في تحقيق رغبات العراق هو الذي أوحى إليّ بهذه الفكرة التي كنت أتمنى كثيراً لو أنها تحققت لأنني كنت قانعاً قناعة تامة بأن الحكومة البريطانية كانت على استعداد تام لتلبية رغباتنا. ولو تم ذلك لكان من المحتمل جداً أن يتم الاتفاق على التعديل الذي يقترحه أو يرتئيه أولئك السادة إذ يكون لهم نصيب في العمل المنجز فيما إذا لم تكن لديهم تعديلات يقترحونها.

إن الظروف لم تساعد على تحقيق فكرتي مع الأسف وكان ما كان مما هو معلوم لدى الجميع ولا أحب أن أتطرّق إلى ما جرى عقب تلك الرحلة بل أدع للقارئ نفسه أن يستعرض الحوادث التي تتابعت بعدها ويجد الصلة بين بعضها بعضاً والنتائج التي أسفرت عنها.

٨ - اجتماع خاص بفلسطين

أشرت في مقدمة هذه النبذة إلى البرقيتين اللتين تلقيتهما وأنا مار بلندن بطريق عودتي إلى الولايات المتحدة إلى بغداد بطلب حضوري فوراً إلى القاهرة للانضمام إلى الوفد العراقي في اجتماع الجامعة العربية الذي حضره رؤساء وزارات تلك الدول. وقد اطلعت على أثر انضمامي إلى الوفد على تقرير أمير اللواء إسماعيل صفوة قائد قوات جيش التحرير حول قضية فلسطين فوجدت أن التقرير قد عالج تلك القضية معالجة صحيحة واتفقت مع فخامة رئيس الوزراء على تأييده عند عرضه في اجتماع الجامعة. وإنني لا أزال أذكر ما غمرني من الحزن وساورني من الأسف حينما وجدت أن هذا التقرير الثمين لم يلق التأييد الذي يستحقه من مندوبي دول الجامعة في أثناء

المناقشات التي دارت حوله ما عدا مندوب العراق، مما دعا رئيس وزراء العراق في النهاية إلى طلب تنفيذ المقررات السرية المتخذة في بلودان. وكانت مفاجأة مزعجة لنا أن نجد أكثرية المندوبين تفسّر تلك المقررات تفسيراً مخالفاً لمفهومها الذي كان عالقاً بالأذهان وخاصة بذهن رئيس وزراء العراق.

وعند إنهاء اجتماعات الجامعة توجهت إلى عمان للتشرف بمقابلة صاحب الجلالة الملك عبدالله المعظم. وقد عرضنا على جلالته ما دار في اجتماعات القاهرة وأعربنا لجلالته عن عدم ارتياحنا لإهمال تقرير اللواء إسماعيل صفوة وعن الشكوك والمخاوف التي تساورنا حول نجاح المساعي المبذولة لإنقاذ فلسطين وقد تفضّل جلالته بتشجيعنا ذاكراً أنه إذا أيد العراق شرق الأردن بجميع قواه وموارده فإن في استطاعة المملكتين أن تقوما بتنفيذ ما جاء في التقرير. وقد عدنا إلى العراق ونحن مزمعون على تنفيذ الخطة المرسومة في التقرير ووجدنا أن الضرورة تقضي بالحصول على مختلف وأحدث أنواع الأسلحة والعتاد لمختلف الصنوف مما يكفي لتكوين فرقة كاملة بالإضافة إلى القوات المتيسّرة لدى العراق. ولما وجدنا الجو ملائماً في لندن شعرنا بالرغبة الصادقة في تلبية مطالب العراق، طلبنا عقد جلسة مع ممثلي الحكومة البريطانية المختصين للمداولة في شأن مستقبل فلسطين. وكنا نعتقد بأنه مهما كانت المعاهدة الجديدة مطمئنة لرغبات العراق فإن ذلك لا يكفي لتوطيد العلاقات بينه وبين بريطانية العظمى وأنه إذا لم تحلّ قضية فلسطين حلاً يرضي عرب فلسطين فإن تلك العلاقات ستظل عرضة للاضطراب. وقد تم الاتفاق على عقد اجتماع سري خاص بقضية فلسطين وعقد الاجتماع فعلاً يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٤٨ وحضره رئيس وزراء العراق ووزير خارجيته والداعي من جهة، ووزير الخارجية المستر بيفن وبعض معاونيه ووزير المستعمرات المستر كريج جونز، وممثلو وزارتي الحربية والبحرية. ولا يسعني أن أذكر الآن شيئاً عن خطورة هذا الاجتماع وأهميته ولكني أكتفي بالقول أننا خرجنا من الاجتماع والاتفاق تام بين وجهتي نظر الحكومتين حول تسيير قضية فلسطين في الاتجاه الذي يطمئن رغبات عرب فلسطين خاصة والأمة العربية عامة.

٩ – مداولات خاصة بتسليح الجيش العراقي

وقد تداولنا مع رجال الحكومة البريطانية في قضية تسليح الجيش العراقي وتولى هذه المداولات من الجانب العراقي السيد شاكر الوادي وزير الدفاع والداعي، وقد تم الاتفاق على تجهيز الجيش والقوة الجوية الملكية العراقية بأحدث الأسلحة والتجهيزات وبأسرع ما يمكن وتطلب تنفيذ حضور بعثة من وزارة الدفاع العراقية إلى لندن للتوقيع على قوائم الأسلحة والتجهيزات ومراقبة شحن الأسلحة في مدة لا تزيد على ستة أسابيع على أن تصل آخر شحنة من الأسلحة إلى البصرة في أواخر شهر مارس ١٩٤٨. وقد أبرق وزير الدفاع إلى بغداد بإرسال البعثة العسكرية فوصلت فعلاً إلى إنكلترا على طائرة خاصة وكانت مؤلفة من بضعة عشر ضابطاً من مختلف الصنوف لتثبيت وتسلم الأسلحة ومراقبة شحنها مع الملحق العسكري، وإن أنس لا أنسى علائم الفرح والابتهاج التي علت وجوه ضباط البعثة وسرورهم من الحصول على هذه الأسلحة والتجهيزات وكانوا قد شرعوا في فحص بعض المهمات والتجهيزات والأسلحة عندما غادرنا لندن عائدين إلى العراق.

١٠ – الخلاصة

هذه نبذة مختصرة عن قضية المفاوضات أوردتها نزولاً عند رغبة بعض الإخوان ولم أقصد بسردها انتقاد أحد أو لوم جهة ما، وإنما قصدت بذلك تنوير الرأي العام وحثّه على استعراض الحوادث للاستفادة من عبرها والله المسؤول أن يجنبنا مواطن الزلل ويوفقنا إلى ما فيه الخير والسداد.

ملحق رقم (٩)

جريدة التايمس اللندنية
تنعي صالح جبر

تعنى جريدة **التايمس** اللندنية عادة بحقل الوفيات وتنشر فيه عادة سيرة الشخصيات البريطانية والعالمية المهمة بعد إعلان وفاتهم. وتجمع الجريدة المعلومات الرئيسية عن الشخصيات المهمة في شتى الحقول الإنسانية من سياسية واقتصادية وعلمية وأدبية، وذلك قبل وفاتهم حيث تكون جاهزة لديها. ولذلك يشاهد القراء مقالات ومراثي مطوّلة تحتوي على معلومات مفصلة يستغرق إعدادها أياماً طويلة تنشر في اليوم التالي لوفاة أحد الشخصيات المشهورة، وهي مقالات لا يمكن إعدادها عشية إعلان نبأ الوفاة.

وتحتفظ جريدة **التايمس** بمقالات النعي هذه في سرية تامة، ولا يمكن لأحد أن يطلع عليها قبل النشر. ويقال أن المثري الأرمني دولبنكيان صاحب حصة ٥ بالمائة من شركة النفط العراقية (الملقب مستر فايف بر سنت) كان شديد الرغبة في معرفة ما سينشر عند وفاته، فعرض على جريدة **التايمس** أو أحد العاملين فيها، مبلغ ربع مليون جنيه استرليني (الذي كان يقابل عدة ملايين في الوقت الحاضر) لمجرّد الاطلاع على ما أعدته الجريدة عنه للنشر بعد وفاته. ولكن الجريدة رفضت العرض.

وقد نشرت **التايمس** مقالات مفصلة في نعي كثير من الشخصيات العراقية منها الملك فيصل الأول، وجعفر العسكري، وعبدالكريم قاسم، وعبدالسلام عارف،

وكذلك طبعاً عن الشخصيات العربية والعالمية، وكانت هذه المقالات على قدر كبير من الموضوعية وتحتوي على عرض واف لحياتهم وأعمالهم، ويعهد بكتابتها عادة إلى خبراء في شؤون المنطقة التي ينتمي إليها الأشخاص المتوفون.

وفيما يلي ما نشرته **التايمس** – اللندنية – في نعي صالح جبر في عددها الصادر يوم الجمعة بتاريخ ٧ حزيران ١٩٥٧، أي في اليوم التالي لانتقال صالح جبر إلى جوار ربّه:

السيد صالح جبر

رئيس وزراء العراق السابق

وردنا من مراسلنا أن السيد صالح جبر، رئيس الوزراء العراقي السابق، ورئيس حزب الأمة الاشتراكي، توفي في بغداد أمس عن خمسة وستين عاماً.

درس (صالح جبر) القانون، وتقدم في مهنته حتى أصبح قاضياً في المحاكم المدنية، وبدأ مسلكه البرلماني في سنة ١٩٣٠، وبعد ثلاث سنوات أصبح وزيراً للمعارف. وقد أعقب ذلك حمله حقائب وزارة أخرى حتى سنة ١٩٤١، وفيها اعتقل ونفي لتأييده الوصيّ الذي ذهب إلى البصرة هرباً من رشيد عالي المؤيد للمحور، حيث كان صالح جبر متصرفاً (محافظاً) لها في ذلك الوقت. وبعد بضعة شهور، وعلى أثر سقوط رشيد عالي، تمكن من العودة إلى بلده وإلى منصبه، فكان وكيلاً لوزير الخارجية ووزيراً للمالية قبل أن يخلف الجنرال نوري السعيد في رئاسة الوزراء. وكان أول مسلم شيعي يتولى رئاسة الوزراء في العراق.

وقد أعلن عن خطة طموحة تنفّذ برعاية مجلس إعمار مركزي لتنمية موارد العراق الطبيعية، خاصة في ما يتعلق بأراضيه الزراعية ومياهه. ولكنه لم يبق على رأس الحكومة مدة كافية للمضي في تنفيذ الكثير من مشروعه. وكانت مناسبة سقوطه التوقيع على معاهدة بورتسموث للتحالف بين بريطانية والعراق التي تفاوض بشأنها في سنة ١٩٤٧. وقد عاد من إنكلترة بعد التوقيع على المعاهدة ليواجه مظاهرات معادية كانت بصورة رئيسية موجهة ضد بقاء قطعات القوة الجوية البريطانية

في العراق. وقد استقال صالح جبر، ورفضت المعاهدة. وقد عاد إلى الحكم بعد ذلك وزيراً للداخلية، كما كان عضواً في مجلس الإعمار.

كان في إنكلترة قبل أسابيع قليلة بطريق عودته إلى بلده من الولايات المتحدة حيث كان عضواً في الوفد الذي ترأسه ولي العهد الأمير عبدالإله، والذي أرسل لإجراء المباحثات حول "مشروع آيزنهاور". وقد توفّي على أثر إلقائه خطاباً في مجلس الأعيان هاجم فيه بشدة إعلان الحكومة للأحكام العرفية التي كانت قد ألغيت لتوّها.

المصادر

باللغة العربية

أحمد فوزي عبد الجبار، **الجريدة وصراعها مع السلطة**، مطبعة الديواني، بغداد، ١٩٨٦.

أحمد مختار بابان، **مذكرات أحمد مختار بابان**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩.

إسماعيل صدقي باشا، **مذكراتي**، دار الهلال، القاهرة، ١٩٥٠.

الأميرة بديعة بنت علي، **مذكرات وريثة العرش**، تحرير فائق الشيخ علي، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٢.

أمين المميّز، **بغداد كما عرفتها**، بغداد، ١٩٨٥.

بشارة خليل الخوري، **حقائق لبنانية**، منشورات "أوراق لبنانية"، بيروت، ١٩٦١.

توفيق السويدي، **مذكراتي**: **نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية**، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٩.

– **وجوه عراقية عبر التاريخ**، تحقيق نجدة فتحي صفوة، دار رياض الريّس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧.

جعفر الخليلي، **موسوعة العتبات المقدسة**، "**قسم كربلاء**" (١)، "**قسم النجف**" (٢)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٧.

جعفر عباس حميدي، **التطورات السياسية في العراق (١٩٤١–١٩٥٣)**، مبطعة

النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٦.
جميل الأورفه لي، **لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق**، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧١.
جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١.
جهاد محي الدين، **العراق والسياسة العربية (١٩٤١–١٩٥٨)**، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٠.
جريدة **البلاد** (لصاحبها رفائيل بطي)، بغداد، الأعداد الصادرة في ١٩٣٧ و١٩٣٨.
جريدة **الزمان**، بغداد، الأعداد الصادرة في سنين: ١٩٤٣ – ١٩٤٨
جريدة **الساعة**، بغداد، الأعداد الصادرة سنة ١٩٤٦
جريدة **صوت الأهالي**، بغداد، الأعداد الصادرة سنة ١٩٤٧ و١٩٤٨.
جريدة **صوت السياسة**، بغداد، الأعداد الصادرة سنة ١٩٤٧.
جريدة **لواء الأستقلال**، الأعداد الصادرة سنة ١٩٤٨.
جريدة **الأمة**، الأعداد الصادرة سنة ١٩٥٢.
حازم المفتي، **العراق بين عهدين: ياسين الهاشمي وبكر صدقي**، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠.
حسن العلوي، **الشيعة والدولة القومية في العراق (١٩١٤–١٩٩٠)**، دار الثقافة للطباعة والنشر، إيران، قم، ١٩٩٠.
حسن مصطفى (اللواء الركن المتقاعد)، **البارزانيون وحركات بارزان (١٩٣٢–١٩٤٧)**، دار آفاق عربية، ط٢، بغداد، ١٩٨٤
– **مذكرات ملحق عسكري عراقي في لندن (١٩٤٦–١٩٤٩)**، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥.
حسين جميل، **الحياة النيابية في العراق (١٩٢٥–١٩٤٦)، موقف جماعة الأهالي منها**، منشورات مكتبة المثنّى، بغداد، ١٩٨٣.
خالد التميمي، **محمد جعفر أبو التمّن: دراسة في الزعامة السياسية العراقية**، دار الورّاق، دمشق، ١٩٩٦.
خالد العظم، **مذكّرات** (في ثلاثة أجزاء)، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣.

خيري العمري، **يونس السبعاوي: سيرة سياسي عصامي**، بغداد، ١٩٧٨

– "**كامل الجادرجي في الثلاثينات**"، مقالة في مجلة **دراسات عربية**، السنة السادسة، العدد الرابع، بيروت، شباط/فبراير، ١٩٧٠.

دار الأهالي، **سجلّ الحركة الوطنية ضدّ معاهدة جبر–بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها**، مطبعة الأهالي، بغداد، ١٩٦٠.

الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦، محل دنكور للطبع والنشر، بغداد، ١٩٣٦.

رفائيل بطّي، **ذاكرة عراقية** (في جزئين)، دار المدى، دمشق، ٢٠٠٠.

رستم حيدر، **مذكرات رستم حيدر**، تحقيق نجدة فتحي صفوة، الطبعة الاولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان ١٩٨٨.

زكي صالح، **مقدمة في دراسة العاق المعاصر**، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٣.

ساطع الحصري، **مذكراتي في العراق (١٩٢١–١٩٤١)**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧.

ستار جبار الجابري، **سعد صالح ودوره السياسي في العراق**، مطبعة الشرق، بغداد، ١٩٩٧.

سلمان التكريتي، **الوصيّ عبد الإله يبحث عن عرش (١٩٣٩–١٩٥٣)**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، بلا تاريخ.

سليمان فيضي، **مذكرات سليمان فيضي**، ط٣، دار الساقي، لندن، ١٩٩٨.

سليم الحسني، **رؤساء العراق (١٩٢٠–١٩٥٨)**، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٢.

سليم طه التكريتي، **محمد مهدي الجواهري: حكايات مع الأدباء**، دار الرياض الريّس، لندن، ١٩٨٩.

جيني سنغلتون، **الحزب الوطني الديمقراطي في العهد الملكي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩.

ضياء جعفر(الدكتور)، **سيرة ومذكرات**، تحقيق الدكتور عماد عبد السلام رؤوف، مطبعة الأديب، بغداد، ٢٠٠١.

طالب مشتاق، **أوراق أيامي**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨.

طه الهاشمي، **مذكرات طه الهاشمي**، (الجزء الاول)، بيروت، ١٩٦٧.

عادل أرسلان، **مذكرات الأمير عادل ارسلان**، الجزء الثاني، ١٩٤٦ – ١٩٥٠، بيروت، ١٩٨٣.
عباس العزاوي، **تاريخ العراق بين الأحتلالين**، ج٧، شركة الطباعة المحدودة، شارع الملك فيصل الاول، الكرخ، بغداد، ١٩٥٥.
عبد الله الجبوري، **الجواهري ونقد جوهرته**، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٨.
عبد الجبار حسن الجبوري، **الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي (١٩٠٨–١٩٥٨)**، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٧.
عبد الجبار الراوي، **مذكرات**، مطبعة الرابية، بغداد، ١٩٩٤.
عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية** (في عشرة أجزاء)، ط٦، مركز الأبجدية، بيروت، ١٩٨٢.
– **تاريخ الأحزاب السياسية العراقيّة**، بيروت، ١٩٨٠،
– **الأسرار الخفيّة في حركة السنة ١٩٤١ التحررية**، ط٣، بيروت، ١٩٧١.
– **العراق قديماً وحديثاً**، دار الكتب، بيروت، ١٩٧١.
– **العراق في ظلّ المعاهدات**، دار الكتب، بيروت، ١٩٨٣.
عبد الرزاق الدرّاجي، **جعفر أبو التمّن ودوره في الحركة الوطنية في العراق**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٠.
عبد الرزاق الهلالي، **تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني (١٩١٤–١٩٢١)**، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٥.
– **من حديث الذكريات**، دار الشؤون الثقافية العامة – آفاق عربية، بغداد، ٢٠٠٢.
عبد العزيز القصّاب، **من ذكرياتي**، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦٢.
عبد الفتاح أبو النصر اليافي، **العراق بين انقلابين**، دار المكشوف، بيروت، ١٩٣٨.
عبد القادر البرّاك، **ذكريات أيام زمان**، بغداد، ١٩٨٩.
عبد الكريم الأزري، **تاريخ في ذكريات: العراق (١٩٣٠–١٩٥٨)**، بيروت، ١٩٨٢.
– **مشكلة الحكم في العراق**، ١٩٩١ (لا إشارة إلى مكان الطبع ولا تاريخه).

عبد الكريم محمد رؤوف القطان، **مذكرات من جنوب العراق: من الطفولة الى المنفى**، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٥.

عبد المجيد حسيب القيسي، **التاريخ يكتب غداً: هوامش على تاريخ العراق الحديث**، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٣.

عبد الهادي الخماسي، **الأمير عبد الإله (١٩٣٩-١٩٥٨)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١.

عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، الجزء السادس، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩.

عدنان الباجه جي، **مزاحم الباجه جي: سيرة سياسية**، مركز الوثائق والدراسات التاريخية، لندن، ١٩٨٩.

عزيز الحاج، **شهادة للتاريخ**، مؤسسة الرافد، لندن، ٢٠٠١.

عزيز شريف، **المعاهدة العراقية - الأردنية: دراسة وتحليل**، منشورات "حزب الشعب".

عزيز ياملكي، **كشف القناع عن بعض الوقائع العراقية: مذكرات عبد العزيز ياملكي في العراق**، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٧.

علي جودت، **ذكريات ١٩٠٠-١٩٥٨**، مطابع دار الوفاء، بيروت، ١٩٦٧.

علي الشرقي، **ذكرى السعدون**، بغداد، ١٩٢٩.

الدكتورة عصمت السعيد، **نوري السعيد رجل الدولة والإنسان**، لندن، ١٩٩٢.

علي كاشف الغطاء، **سعد صالح في مواقفه الوطنية**، بغداد، ١٩٨٩.

علي الوردي، **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي**، بغداد، ١٩٦٥.

- **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، دار كوفان للنشر، لندن، ١٩٩٢.

عمر أبو نصر، **العراق الجديد**، سلسلة مطبوعات الأهلية، بيروت، ١٩٣٧.

الدكتور فاضل الجمالي (محمد) ، **ذكريات وعبر**، دار الحياة، بيروت، ١٩٦٤.

- **صفحات من تاريخنا المعاصر**، بغداد، ١٩٨٧.

فاروق صالح العمر (الدكتور)، **المعاهدات العراقية-البريطانية وأثرها في السياسة**

الداخلية، ١٩٢٢-١٩٤٨، بغداد، ١٩٧٧.
فاضل حسين، **تاريخ الحزب الوطني اليمقراطي**، بغداد، ١٩٨٦.
فرهاد إبراهيم، **الطائفية السياسية في العالم العربي: نموذج الشيعة في العراق**، مطبعة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦.
قيس عبد الحسين الياسري، **الصحافة العراقية والحركة الوطنية**، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٨.
كامل الجادرجي، **مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٦.
- **من أوراق كامل الجادرجي**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١.
كمال مظهر أحمد، **صفحات من تاريخ العراق المعاصر**، بغداد، ١٩٨٧.
لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين، (تقرير)، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩.
محاضر مجلس النواب العراقي، مطبعة الحكومة، بغداد.
محاضر مجلس الأعيان العراقي، مطبعة الحكومة، بغداد.
محاضر المجلس التأسسي العراقي، مطبعة الحكومة، بغداد.
مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٠.
محسن أبو طبيخ، **كتاب المبادئ والرجال**، مطبعة ابن زيدون، دمشق، ١٩٣٨.
- **مذكرات السيد محسن أبو طبيخ (١٩١٠-١٩٦٠)**، جمع وتحقيق جميل أبو طبيخ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١.
محمد حسن سلمان، **صفحات من حياة**، بيروت، ١٩٨٥.
محمد حسنين هيكل (الدكتور)، **مذكرات في السياسة المصرية**، الجزء الثاني، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٧.
محمد حديد، **مذكراتي - الصراع من أجل الديمقراطية في العراق**، تحقيق نجدة فتحي صفوة، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٦.
محمد عويد الدليمي، **كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية (١٨٩٧-١٩٦٨)**، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٩٧.
محمد مهدي الجواهري، **ذكرياتي**، الجزء الأول، دار الرافدين، دمشق، ١٩٨٨.

محمد مهدي كبّة، **مذكراتي في صميم الأحداث**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥.

محمود الدرّة، **الحرب العراقية - البريطانية: ١٩٤١**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩.

محمود رياض، **مذكرات، ١٩٤٨-١٩٧٨** (ثلاثة أجزاء)، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥.

محمود شبيب، **وثبة في العراق وسقوط صالح جبر**، دار الثقافة، بغداد، ١٩٨٨.

مصطفى العمري، **مذكرات مخطوطة** (نسخة منها لدى الأستاذ خيري العمري تفضّل رحمه الله بإطلاعي عليها).

ممدوح الروسان، **العراق وقضايا الشرق العربي القومية (١٩٤١-١٩٥٨)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

- **علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق العربي، ١٩٤١-١٩٥٨**، مؤسسة حمادة، عمّان، ٢٠٠٠.

مسعود البارزاني، **البارزاني والحركة التحررية الكردية**، ط٢، بيروت، ١٩٩٧.

مهدي عبد الأمير السماك (الدكتور)، **مذكرات وخواطر طبيب بغدادي**، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة، ٢٠٠١.

موسى الشابندر، **ذكريات بغدادية: العراق بين الاحتلال والاستقلال**، دار رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٣.

موسى علي، **أضواء على مقتل الفريقين جعفر العسكري وبكر صدقي**، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢.

مؤيد الونداوي، "**الأسرار الخفية لمعاهدة بورتسموث**" - سلسلة مقالات في جريدة الثورة - الطبعة الصادرة في لندن (الحلقة الثامنة، العدد الصادر بتاريخ ١٧ آذار (مارس) ١٩٩٠.

مير بصري، **أعلام السياسة في العراق الحديث**، دار رياض الريّس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧.

- **أعلام السياسة في العراق الحديث** (الجزء الثاني)، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤.

- **الطائفة الموسوية في العراق في القرن العشرين**، الملحق لكتاب "نزهة

المشتاق في تاريخ يهود العراق" ليوسف غنيمة، الطبعة الثانية، دار الوراق للنشر، لندن، ١٩٩٧.
ناجي شوكت، **سيرة وذكريات ثمانين عاماً (١٨٩٤-١٩٧٢)**، ط٣، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧٧.
ناصر الدين النشاشيبي، **نساء من الشرق الأوسط**، دار العروبة، عمّان، بلا تاريخ.
نجدة فتحي صفوة، **خواطر وأحاديث في التاريخ**، الطبعة الاولى، بغداد ١٩٨٣.
- **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب**، الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٦٩.
- **العراق في الوثائق البريطانية لسنة ١٩٣٦**، الطبعة الأولى، لندن، ١٩٨٠.
- **من نافذة السفارة**، الطبعة الأولى، دار رياض الريّس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٢
نجيب الصائغ، **من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري (١٩٤٧-١٩٦٣)**، مطبعة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠.
نوري السعيد، **الاتحاد السوري - العراقي والضمان الجماعي** (محاضرة ألقيت في بغداد في ٦ آذار/مارس ١٩٥٠)، مطابع دار الكشّاف، بيروت.
- **بعض الحقائق عن قضايا العراق الأخيرة وفلسطين: حقائق حول تعديل المعاهدة المنعقدة بين العراق وبريطانيا العظمى سنة ١٩٣٠**، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٤٨.
هادي حسن عليوي، **الأحزاب السياسية في العراق (السرية والعلنية)**، بيروت، ٢٠٠١.
يعقوب سركيس، **مباحث عراقية**، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، بغداد، ١٩٨١.

المصادر الأجنبية

Admiralty and the War Office, *A Handbook of Mesopotamia*, Vol. 1 (Second Edition) Naval Staff, Intelligence Department, London, 1918.
Almond, Harry J., *Iraqi Statesman: A Portrait of Mohammed Fadhel Jamili*, Grovsenor Books, 1993.
Axelgard, Frederick W., *US Policy Towards Iraq, 1946-1958*, A Ph. D.

Dissertation submitted to the Fletcher School of Law and Diplomacy, Tufts University.
Batatu, Hanna, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements in Iraq*, Princeton, N.J., 1978.
British Archives (Public Record Office): *Archives on the Kingdom of Iraq from 1930 to 1957.*
Birdwood (Lord), Nuri As-Said, *A Study in Arab Leadership*, Cassell, London, 1959.
Blaxland, Gregory, *The Regiments Depart: A History of British Army 1945-1970*, London, 1970.
Bullard, Sir Reader, *The Camels Must Go: An Autobiography*, London, Faber & Faber, 1961.
Bullock, Alan, *Ernest Bevin, Foreign Secretary*, Oxford University Press, New York, 1985.
Chaitani, Youssef, *Dissention among Allies: Ernest Bevin's Palestine Policy between Whitehall and the White House, 1945-1947*, Al-Saqi Books, London, 2002.
Churchill, Winston, *The Second World War*, Vol.3, London, 1950
Doran, Michael, *Pan-Arabism before Nasser*, Oxford University Press, New York, 1999.
Eden, Sir Anthony, *Full Circle: The Memoirs of Sir Anthony Eden*, Cassell, London, 1960.
Eppel, Michael (Dr.), *The Palestine Conflict in the History of Modern Iraq*, Frank Cass, London, 1994.
Fitzsmons, M. A., *Empire by Treaty and the Middle East in Twentieth Century*, Ernest Benn Limited, London, 1965.
Flacker, Edgar, *Fritz Grobba and Nazi Germany's Middle East Policy, 1933-1941*, (Unpublished Ph. D. thesis presented to London School of Economics & Political Science, University of London, 1998.)
Gallman, Waldemar J., *Iraq under General Nuri*, Johns Hopkins Press; Baltimore, 1964.
De Gaury, Gerald, *Three Kings in Baghdad*, Hutchinson, London, 1961.
Grobba, Fritz, *Manner und Machte im Orient*, Musterschmidt-Verlag. Gottingen, Zurich. Berlin. Frankfurt 1967.
Hazelton, Fran, *Military Aspects of Portsmouth Treaty*, (Unpublished dissertation for M.A., Area Studies Near and Middle East, Oxford University)
Hillel, Shlomo, *Operation Babylon: Jewish Clandestine Activity in the Middle East, 1946-1951*, Collins, London, 1988.
Ionides, Michael, *Divide and Lose: The Arab Revolt of 1955- 1958*, London, Geoffrey Bles, 1960.

Jamali, Mohammed Fadhel, *An Iraqi Life: The Political Memoirs*, (in manuscript form, ready for printing).
Kedouri, Elie, *The Chatham House Version and other Middle Eastern Studies*, Weidenfeld & Nicolson, London, 1970.
- "Anti Shiism in Iraq under Monarchy", in: *Middle Eastern Studies*, Vol. 24 No. 2, 1988, pp. 249–253.
Kelider, Abbas, "The Shii Imami Community and Politics in the Arab East", in: *Middle Eastern Studies*, Vol. 19 (1983), pp. 3–16.
Khaddouri, Majid, *Independent Iraq*, Oxford University Press, London, 1960.
Kimche, Jon (with David Kimche), *Both Sides of the Hill: Britain and the Palestine War*, Secker & Warburg, London, 1960.
Lilienthal, Alfred M., *What Price Israel?*, Henry Regnery Publishing Company, Chicago, 1953.
Longrigg, S. H., *Iraq 1900 to 1950, A Political, Social and Economic History*, Librarie due Liban, Beirut, 1968.
Louis, William Roger, *The British Empire in the Middle East, 1945–1951*, Oxford, 1984.
Marquard, David, Ramsey MacDonald, Richard Cohen Books, London, 1977.
Marr, Phebe A., *Yassin Al-Hashimi, The Rise and Fall of a Nationalist* (unpublished Ph.D. thesis presented to Harvard University, 1966.)
- *The Modern History of Iraq*, Longman, London, 1985.
- "The Political Elite in Iraq", in: *Political Elites in the Middle East*, Edited by: George Lenczowski, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D. C., 1975.
Monroe, Elizabeth, *Britain's Moment in the Middle East, 1914–1956*, Chatto & Windus, London, 1946.
- *Bevins Middle East Policy.*
Nakash, Yitzhak, *The Shi'is of Iraq*, Princeton, N. J., 1994.
Peterson, Sir Maurice, *Both Sides of the Curtain*, Constable, London. 1950.
Podeh, Elie, *The Quest for Hegemony in the Arab World*, E.J. Brill, Leiden, 1955.
Reynolds, Captain H. Birch, *Mesopotamia 1914–15: Extracts from A Regimental Officer's Diary*, Andrew Melrose Ltd., London, 1919.
Sachar, Howard M., *Europe Leaves the Middle East, 1935–1954*, Allen Lane, London, 1974.
- *A History of Israel from the Rise of Zionism to our Time*, Alfred Knoff, New York, 2000.
Shalaim, Avi, *Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine*, Clarendon Press, Oxford, 1988.
Silverfab, Daniel, *The Twilight of British Ascendency in the Middle East*, Macmillan, London, 1994.

- *Britain's Informal Empire in the Middle East: A Case Study of Iraq*, Oxford, 1986.
Simon, Reeva S., *Iraq Between the Two World Wars*, Colombia University Press, New York, 1986.
Sinderson, Harry C. (Sir/ Pasha), *Ten Thousand and One Nights*, London, 1973.
Stephens, Mark, *Unskilled Labourer and World Statesman: Ernest Bevin, 1881-1951*, TGWU, London, 1981.
Thacher, Margaret, *The Path to Power*, London, Harper Collins, 1995.
Thompson, Sir Geoffrey, *Front-Line Diplomat*, Hutchinson, London, 1959.
Wandawi, Mouayad Ibrahim, *Anglo Iraqi Relations 1945-1958*, (Unpublished Ph. D. Thesis submitted to the University of Reading, 1989).
Williams, Frances, *A Prime Minister Remembers*, Heinemann, London, 1961.
Willkie, Wendell L., One World, University of Illinois Press, Urbana & London, 1966.
Wilson, Sir Arnold T., Loyalties, Mesopotamia, Vol. I, 1914-1917, Oxford University Press, London, 1931.

فهرس الأعلام

ت

ج

ص

ط

ظ

ع

ي

فهرس الأماكن

ت

ج

ح

د

ر

ز

س

ش

ط

ع

المملكة العراقية

١٩٢١-١٩٥٨



جلالة الملك فيصل الأول
(١٩٢١-١٩٣٣)



جلالة الملك غازي الأول
(١٩٣٣-١٩٣٩)



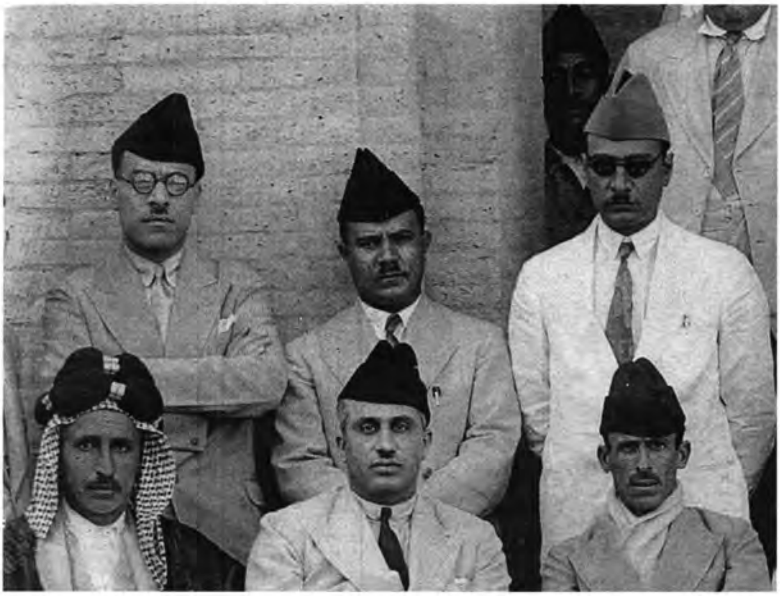
سموّ الأمير عبد الإله بن علي (الوصي)
(١٩٣٩-١٩٥٣)



جلالة الملك فيصل الثاني
(١٩٥٣-١٩٥٨)



صالح بك جبر
رئيس وزراء العراق
١٩٤٧-١٩٤٨



صالح جبر أمام مجلس النواب العراقي – الدورة الانتخابية الثالثة ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٠
صالح جبر (نائب المنتفك)، واقفاً في الوسط، ويظهر إلى يساره سعد صالح (نائب الديوانية، وصديقه العزيز ثم معارضه السياسي اللدود)، وعلى يمينه صادق البصام (وجالس أمام البصام النائب الحاج طالب، والد ناجي طالب، أحد الضباط الأحرار في الخمسينات)



٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨ – صالح جبر في وزارة نوري السعيد الثالثة
الواقفون من اليمين: محمود صبحي الدفتري، رستم حيدر، نوري السعيد، طه الهاشمي، صالح جبر، عمر نظمي



جعفر العسكري



ياسين الهاشمي



توفيق السويدي



صالح جبر، الوزير في حكومة حكمت سليمان، مع جلالة الملك غازي - قصر الزهور، بغداد ١٩٣٧
من اليمين: صالح جبر، جلالة الملك غازي، السيد محمد الصدر



كامل الجادرجي



جعفر أبو التمن



حكمت سليمان



بكر صدقي



جميل المدفعي



مجلس الأعيان العراقي في منتصف الثلاثينيات

الجالسون من اليمين: الحاج محمد الاستربادي، علوان الياسري، الحاج حسن الشبوط، السيد محمد الصدر، محمد علي بحر العلوم، نور الياسري،عداي الجريان

الواقفون من اليمين: عزرا مناحيم دانيال، عبدالله الصافي، فخري آل جميل، آصف قاسم آغا السعرتي، ياسين الخضيري، أحمد عثمان، مولود مخلص، طه الراوي



باريس ١٩٣٣ – محمد رستم حيدر مع الصديقين: أحسان الجابري (السياسي السوري) وساطع الحصري



مزاحم الأمين الباجه جي



أرشد حسن العمري



علي جودت الأيوبي



٢٢ شباط/ فبراير ١٩٤٠ – صالح جبر في وزارة نوري السعيد الخامسة أمام البلاط الملكي مع الوصي سمو الأمير عبد الإله
أعضاء الوزارة: نوري السعيد، طه الهاشمي، عمر نظمي، محمد أمين زكي، صالح جبر، رؤوف البحراني، صادق البصام



صالح جبر في زيارة تفقدية لألوية (محافظات) وعشائر جنوب العراق



السيد عبد المهدي المنتفكي



أحمد مختار بابان



سعيد قزاز

وزارة صالح جبر



قصر الرحاب، ٢٩ آذار/ مارس ١٩٤٧، من اليمين: شاكر الوادي (وزير الدفاع)، صالح جبر، ضياء جعفر، السيد محمد الصدر (رئيس مجلس الأعيان)



يوسف رزق الله غنيمة
وزير المالية



محمد توفيق النائب
وزير الاقتصاد ثم الداخلية

وزارة صالح جبر



ضياء جعفر وزير المواصلات والأشغال



محمد فاضل الجمالي وزير الخارجية



توفيق وهبي وزير المعارف



جميل عبد الوهاب وزير الشؤون الاجتماعية



المعاهدة العراقية – الأردنية وقّعت في عهد وزارة صالح جبر (١٤ نيسان/ أبريل ١٩٤٧)
سمو الأمير عبدالإله بن علي مع عمه جلالة ملك الأردن عبدالله الأول والملك فيصل الثاني



السيد صالح جبر في لندن (فندق كلاريدج، محل إقامة الوفد العراقي) لحضور المفاوضات مع مستر بيفن لعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا



أرنست بيفن وزير خارجية حكومة حزب العمال البريطاني «يمثل العهد الليبرالي الأكثر تحرراً تجاه الشرق الأوسط»



يوم توقيع معاهدة بورتسموث – ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨
من اليمين: وزير خارجية بريطانيا (أرنست بيفن) ورئيس وزراء العراق (صالح جبر) ويظهر في يسار الصورة سفير العراق في لندن (سمو الأمير زيد بن الحسين)



وعلى يمين صالح جبر جلس الوفد العراقي المرافق: نوري السعيد، توفيق السويدي، الدكتور فاضل الجمالي



سعد صالح
حزب الأحرار
(نائب كربلاء)



محمد حسين حديد
الحزب الوطني الديمقراطي
(نائب الموصل)



محمد مهدي كبة
حزب الاستقلال
(نائب بغداد)

صالح جبر، رئيس وزراء العراق في العهد الملكي، واحدٌ من رجال السياسة الذين كانوا في قلب المخاض السياسيّ الذي اشتبكت معطياتُه السياسيّة اشتباكاً قويّاً متقلّباً متسارعاً، وكان حاضراً في أكثر مفاصله حساسيّةً، على امتداد حياةٍ سياسيّةٍ متصاعدة: فهو المحامي، والحاكم في سلك القضاء، والنائب البرلماني، والمتصرّف، والوزير في إحدى عشرة وزارة، ومؤسِّس لحزب سياسيّ.

الكاتب والدبلوماسيّ السابق نجدة فتحي صفوة قرأ واستقرأ هذه السيرة، فأطلعنا على ما ظهر وخفيَ في تلك المرحلة العاصفة التي أطاحت بكثير من رجال السياسة.

نجدة فتحي صفوة (١٩٢٣ - ٢٠١٣) دبلوماسي وكاتب عراقي، تخرج من كلية الحقوق ببغداد وواصل دراسته في جامعة لندن. عُيِّن في السلك الدبلوماسي العراقي عام ١٩٤٥، وقضى ٢٣ عاماً تقريباً عمل خلالها في لندن وعمّان والقاهرة وجدّة وباريس وأنقرة وواشنطن وموسكو على التوالي، وكان مديراً عاماً للدائرة السياسية في وزارة الخارجية، ثم عُيِّن سفيراً للصين حيث استقال من الوظيفة وتفرّغ للكتابة في الشؤون الدبلوماسية والتاريخية.

ISBN 978-6-14425-873-6
9 786144 258736 >
DAR AL SAQI
دار الساقي
www.daralsaqi.com